



جمهورية مصر العربية

محكمة النقض

المكتب الفني

محكمة النقض

المكتب الفني لتبويب الأحكام

مجموعة

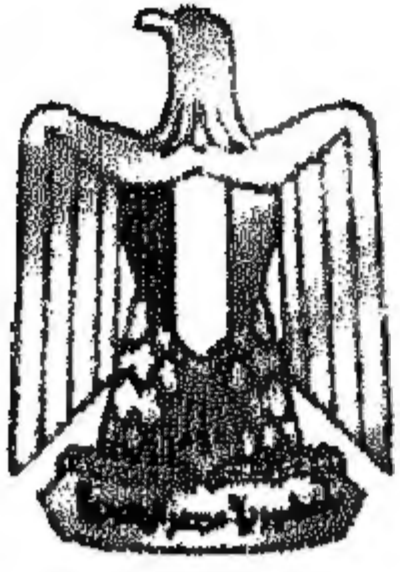
الأحكام الصادرة من الدائرة الجنائية

السنة الرابعة عشرة

العددان الأول والثاني

من يناير سنة ١٩٦٢ إلى يوليو سنة ١٩٦٢

الطبعة الثانية



جمهورية مصر العربية
محكمة النقض
المكتب الفني

محكمة النقض

المكتب الفني لتبويب الأحكام

مجموعة

الأحكام الصادرة من الدائرة الجنائية

السنة الرابعة عشرة

من يناير سنة ١٩٦٣ إلى ديسمبر سنة ١٩٦٣

الطبعة الثانية

مقدمة

• تم إصدار الطبعة الثانية من هذه المجموعة
- دون تنقيح أو إضافة - بناء على موافقة السيد
المستشار / فتحي هبد القادر خليفة رئيس
محكمة النقض على مذكرة المكتب الفني بشأن
إعادة إصدار مجموعات أحكام محكمة النقض .
- مدني، جنائي - من السنة الأولى حتى السنة
الثلاثين حفاظاً على تراث محكمة النقض لنفاد
هالبية هذه السنوات ولاستكمال المكتبة
القانونية لكافة المحاكم والأعضاء .

رئيس المكتب الفني

لمحكمة النقض

المستشار / أحمد عبد الكريم

نائب رئيس محكمة النقض

القسم الأول

الأحكام الصادرة من الهيئة العامة للواد المدنية والتجارية

طلبات رجال القضاء

جلسة ٣١ من مارس سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد محمد عبد الرحمن يوسف نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : أحمد زكي كامل ، ومحمد زعفراني سالم ، عبد السلام طبع ، ومحمود القاضي ، وفرج يوسف ، وأحمد زكي محمد ، ومحمود توفيق اسماعيل ، وأحمد شمس الدين على المستشارين .

(١)

الطعن رقم ١٤ و ٢٤ لسنة ٣٠ ق رجال القضاء :

(١) اختصاص . ” اختصاص الهيئة العامة للواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض “ . أقدمية .

طلب تحديد أقدمية الطالب وأحقية في درجة مستشار ومرتبها إعمالاً لحكم سابق صادر لمصلحة من الهيئة العامة للواد المدنية . النزاع بين الطالب ووزارة العدل حول أثر الحكم من اختصاص هذه الهيئة الفصل فيه .

(ب) ترقية . أهلية .

الحكم الصادر بإلغاء القرار الجمهوري فيما تضمنه من تخلي الطالب في الترقية إلى درجة رئيس محكمة أو ما يعادلها لا يقتصر على ترقية إلى هذه الدرجة بحسب وإنما ينسحب أثره إلى القرارات اللاحقة متى كان من شأنها إقصاؤه عن الترقية أسوة بزملائه الذين يلونه في الأقدمية ، ولولم يطلب إلغاء هذه القرارات ، طالما لم يطأ على أهلية ما يحول دون ترقية الطالب قبل صدور الحكم لمصلحة . لا يستغنى هذه الترقية إلا جزئاً من حقه في ذلك الحكم ، وحقه في متابعة زملائه يتحقق قائماً بما يوجب إلحاقهم عند ترقيتهم إلى درجة مستشار كأثر من آثار الحكم الصادر لمصلحة .

(ج) أقدمية . ترقية . معاش .

طلب تحديد الأقدمية والأحقية في الترقية إلى درجة مستشار يكون — بعد إحالة الطالب إلى المعاش — قاصراً على الحكم بأحقية لمرتبة هذه الدرجة من تاريخ استغائه للترقية ، أيما وهو ما ينبغي الحكم به

١ — إذا كان الطالب قد قصد من طلب تحديد أقدميته وأحقية في درجة مستشار ومرتبها ، إعمال آثار حكم سابق صادر لمصلحة من الهيئة العامة للواد

المدنية بمحكمة النقض بالاعتراض على تنفيذه على النحو الذى أراده وزارة العدل
إذ أوقفت أثره عند حد ترقيته إلى درجة رئيس محكمة أو ما يعادلها فإن هذا
الطلب يدخل فى اختصاص هذه الهيئة .

٢ - إذا كان الحكم الصادر من الهيئة العامة بإلغاء القرار الجمهورى فيما
تضمنه من تخطى الطالب فى الترقية إلى درجة رئيس محكمة أو ما يعادلها ، قد استند
إلى أنه قد توافرت لديه الأهلية التى كانت متوافرة لزملائه الذين تخطوه ، فإن
مؤدى ذلك ليس اعتباره فى درجة رئيس محكمة أو ما يعادلها لحسب ، وإنما
انسحاب أثر إلغاء ذلك القرار إلى القرارات اللاحقة متى كان من شأنها إقصاؤه
عن الترقية أسوة بزملائه الذين يلونه فى الأقدمية ، ولولم يطلب إلغاؤها طالما
أنه لم يطرأ على أهليته ما يحول دون ترقيته . وإذن فإذا كانت أهلية الطالب باقية
على أصلها ورقته الوزارة إلى درجة رئيس محكمة قبل صدور الحكم سالف الذكر
لمصلحته مما يؤكد أهليته للترقية وكان الطالب لا يستنفد بهذه الترقية إلا جزءا
من حقه فى ذلك الحكم ، فإن حقه فى متابعة زملائه يبقى قائما بما يوجب إلحاق
هم عند ترقيتهم إلى درجة مستشار وذلك كأثر من آثار الحكم الصادر لمصلحته .

٣ - متى بلغ الطالب سن المعاش فإن مصلحته فى طلب تحديد قدميته
وأحققيه فى الترقية إلى درجة مستشار تكون قاصرة على الحكم بأحقية لمرتبة هذه
الدرجة من تاريخ استحقاقه للترقية إليها وهو ما ينبغى الحكم له به .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر وبعد المرافعة
والمدافعة .

حيث إن الوقائع على ما يبين من الأوراق ، تتحصل فى أنه بتاريخ ١٢/٤/١٩٦٠ -
تقدم الطالب بالطلب رقم ١٤ سنة ٣٠ ق رجال قضاء ، وقال فى شرحه إنه فى
١٢/٥/١٩٥٨ طعن أمام هذه الهيئة بالطعن رقم ١٧ سنة ٢٨ ق فى القرار الجمهورى
الصادر فى ٢٣/٤/١٩٥٨ ، وطلب أصليا إلغاء فيما تضمنه من عدم ترقيته إلى
درجة مستشار أو ما يعادلها ، واحتياطيا إلغاء فيما تضمنه من تخطيه فى الترقية إلى

درجة رئيس محكمة أو ما يعادلها ، وأثناء نظر هذا الطلب صدر قرار جمهوري في ١٩٥٨/٩/١٥ بتعيينات قضائية أخرى لم تشمل بالترقية فطعن فيه بتاريخ ١٩٥٨/١٠/٦ بالطعن رقم ٤٠ سنة ٢٨ ق وطلب إلغائه فيما تضمنه من عدم ترقينه إلى درجة مستشار أو ما يعادلها . وفي ١٩٦٠/٢/٢٧ قضت المحكمة في الطعنين بقبولهما شكلا ، وفي الموضوع بالنسبة للطلب الأول بإلغاء القرار الجمهوري الصادر في ١٩٥٨/٤/٢٣ فيما تضمنه من تخطي الطالب في الترقية إلى درجة رئيس محكمة أو ما يعادلها ورفضه فيما عدا ذلك ، وبالنسبة للطلب الثاني برفضه . وأمسست قضاءها برفض طلب إلغاء القرارين الجمهوريين الصادرين في ١٩٥٨/٤/٢٣ ، ١٩٥٨/٩/١٥ فيما تضمناه من عدم ترقية الطالب إلى درجة مستشار، وهو موضوع الطلب الأصلي في الطعن رقم ١٧ سنة ٢٨ ق والطعن رقم ٤٠ سنة ٢٨ ق برمته — أسست قضاءها في هذا الطلب على أنه يعتبر أثرا من آثار طعنين سبق للطالب أن رفعهما ولكن قضى برفضهما . أما الطلب الاحتياطي من الطعن الأول رقم ١٧ سنة ٢٨ ق فقد أجابت الطالب إليه استنادا إلى أن القرار الجمهوري الصادر في ١٩٥٨/٤/٢٣ تخطى الطالب فعلا في الترقية إلى درجة رئيس محكمة أو ما يعادلها ، ورتبت على ذلك قضاءها بإلغائه في هذا الخصوص واستطرد الطالب يقول إن أسباب هذا الحكم المرتبطة بمنطوقه قد اتجهت إلى وجوب ترقينه إلى درجة رئيس محكمة أو ما يعادلها على أن يكون سابقا في أقدميته بهذه الدرجة على من تخطوه بالقرار الجمهوري الصادر في ١٩٥٨/٤/٢٣ ، وإلّا فإنه وقد صدر في ١٩٥٩/٩/١ أثناء نظر الطعن موضوع الحكم المشار إليه قرار جمهوري آخر بترقية خمسة من زملائه إلى درجة مستشار ممن تخطوه في الترقية إلى درجة رئيس محكمة أو ما يعادلها ، فإن مؤدى ذلك هو ترقينه إلى درجة مستشار، على أن يكون سابقا على زملائه المذكورين في أقدميته بها ، إذ لم تقم لدى الوزارة أسباب تبرر تخطيه في هذه الترقية ، ذلك أنه رقي فعلا رئيسا للنيابة في درجة رئيس محكمة في سبتمبر سنة ١٩٥٨ ، ولم يخطر بتركه في الترقية طبقا لأحكام القانون رقم ٥٦ سنة ١٩٥٩ ، ولكن الوزارة أخطأت إذ رأت أن التفسير الصحيح للحكم الصادر لمصلحته في ١٩٦٠/٢/٢٧ يقف به عند حد الترقية إلى درجة رئيس محكمة أو ما يعادلها . والتمس الطالب الحكم بقبول طلبه شكلا ، وفي الموضوع بتفسير الحكم الصادر من هذه الهيئة في ١٩٦٠/٢/٢٧ في الطلب رقم ١٧ سنة ٢٨ ق رجال

قضاء باعتباره سابقا في الأقدمية على السادة زملائه الذين تخطوه بالقرار الجمهوري الصادر في ١٩٥٨/٤/٢٣ في الترقية إلى درجة رئيس محكمة أو ما يعادلها ، وإعمال هذه الأقدمية بعد ذلك باعتباره مستشارا سابقا عليهم . وبتاريخ ١٩٦٠/٦/٢٢ تقدم الطالب بالطلب رقم ٢٤ سنة ٣٠ ق رجال قضاء وشرحه بما سبق بيانه بالطلب الأول ، وأضاف يقول إن وزارة العدل قد قصرت تنفيذ الحكم الصادر لمصلحته في ١٩٦٠/٢/٢٧ على اعتبار أنه رئيس محكمة من ١٩٥٨/٤/٢٣ دون أن تتبع آثاره اللاحقة باعتباره مستشارا منذ ١٩٥٩/٩/١ أسوة بزملائه الذين رقوا إلى هذه الدرجة ، مما يعد إساءة لاستعمال السلطة كان من آثاره أن حرم من مرتب مستشار وقدره ١٣٠٠ جنيه في السنة اعتبارا من ١٩٥٩/٩/١ وطلب الحكم بأحقية لمرتب مستشار وقدره ١٣٠٠ جنيه في السنة اعتبارا من هذا التاريخ وصرف ما تجدد له من فروق حتى ١٩٦٠/٧/١ وهو تاريخ انتهاء خدمته بعد بلوغه من المعاش في ١٩٥٩/١٢/١٥ . أودعت وزارة العدل مذكرتها الأولى في الطلب رقم ١٤ سنة ٣٠ ق وقالت فيها إن تنفيذ الحكم الصادر لمصلحة الطالب في ١٩٦٠/٢/٢٧ يوجب إرجاع ترقيته إلى درجة رئيس محكمة أو ما يعادلها إلى تاريخ ١٩٥٨/٤/٢٣ ، ثم أودعت مذكرتها الثانية في ذات الطلب ومذكرة في الطلب رقم ٢٤ سنة ٣٠ ق ، ودفعت فيهما بعدم اختصاص الهيئة بطلب تحديد أقدمية الطالب وبأحقية في درجة مستشار ومرتبتها وبالنسبة للوضوح طلبت رفض الطلبين إذ لا غموض في الحكم الصادر لمصلحة الطالب . وقدمت النيابة العامة مذكرة أولى قالت فيها إن مؤدى الحكم الصادر في ١٩٦٠/٢/٢٧ هو وضع الطالب في أقدميته بين زملائه المرقين في حركة ١٩٥٨/٤/٢٣ ، وأنه لا يجوز ترقيته في الحركة القضائية الصادرة في ١٩٥٨/٩/١٥ احتراماً لمجعية الحكم المشار إليه ، إذ قضى برفض ترقية الطالب إلى درجة مستشار . وطلبت بالنسبة للطلب ١٤ سنة ٣٠ ق ترقية الطالب إلى درجة مستشار إذا أدركه الدور في الترقية إليها في قرارات التعيينات اللاحقة حتى بلوغه سن المعاش في ١٩٥٩/١٢/١٥ تأسيساً على أقدميته كرئيس محكمة في ١٩٥٨/٤/٢٣ ، وذلك ما لم يقم مانع لدى الوزارة وهو ما لم تدعيه ، وبالنسبة للطلب رقم ٢٤ سنة ٣٠ ق طلبت اعتباره أثراً من آثار الطلب الأول ، وذلك باستحقاق الطالب أول مربوط درجة مستشار منذ أن أدركه الدور للترقية إليها ، إلا أنها عدلت عن هذا الرأي بمذكرتها الثانية بأن شاطرت وزارة العدل رأيها الثاني دفعا وموضوعا .

وحيث إن المحكمة ترى ضم الطلب الثاني رقم ٢٤ سنة ٣٠ ق إلى الطلب الأول رقم ١٤ سنة ٣٠ ق قضاء لارتباطهما .

وحيث إن الدفع الذي أثارته الوزارة وشاركتها فيه النياية العامة مردود ذلك أن الطلبين رقمي ١٤ و ٢٤ سنة ٣٠ ق رجال قضاء وإن رفعاً بعد صدور قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ ، إلا أن الطالب قصد من رفعهما أعمال آثار حكم سابق صدر لمصلحته من هذه الهيئة في ١٩٦٠/٢/٢٧ بالاعتراض على تنفيذه على النحو الذي أرادته الوزارة ، إذ أوقفت أثره عند حد ترقيته إلى درجة رئيس محكمة أو ما يعادلها اعتباراً من ١٩٥٨/٤/٢٣ ، بينما يطلب الطاعن إعماله بترقيته إلى درجة مستشار منذ ١٩٥٩/٩/١ ، فيعد طلب الطاعن بذلك أثراً من آثار هذا الحكم السابق ، مما يترتب عليه تحقق الاختصاص لهذه الهيئة عملاً بما جرى عليه قضاء هذه المحكمة .

حيث إن الطلبين قد استوفيا أوضاعهما الشكاية .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم الصادر في ١٩٦٠/٢/٢٧ أنه إذ قضى في الطلب رقم ١٧ سنة ٢٨ ق بإلغاء القرار الجمهوري الصادر في ١٩٥٨/٤/٢٣ فيما تضمنه من تخطى الطالب في الترقية إلى درجة رئيس محكمة أو ما يعادلها ، قد استند إلى أنه قد توافرت للطالب الأهلية التي كانت متوافرة لزملائه الذين تخطوه في الترقية بمقتضى المرسوم المشار إليه . ومؤدى هذا القضاء — طبقاً لأسبابه المرتبطة بمنطوقه ليس اعتبار الطالب في درجة رئيس محكمة أو ما يعادلها منذ ١٩٥٨/٤/٢٣ بحسب وإنما انسحاب أثر إلغاء القرار الجمهوري الصادر في هذا التاريخ إلى القرارات اللاحقة متى كان من شأنها إقصاؤه عن الترقية أسوة بزملائه الذين يلونه في الأقدمية ، ما دامت لم تقدم الوزارة دليلاً على وجود مسوغ طارئ من شأنه أن يحول دون ترقيته . ولما كان الثابت أن أهلية الطالب التي تمت مقارنته بزملائه على أساسها لا تزال باقية على أصلها ، إذ رفته الوزارة ، قبل أن يصدر الحكم لمصلحته رئيساً للنيابة بدرجة رئيس محكمة في ١٩٥٨/٩/١٥ مما يعد تسليماً منها بأهليته للترقية ، وكان ما ذهبت إليه الوزارة من أن تنفيذ الحكم الصادر لمصلحة الطالب في ١٩٦٠/٢/٢٧ طبقاً لمنطوقه يقف به عند حد ترقيته إلى درجة رئيس محكمة أو ما يعادلها اعتباراً من ١٩٥٨/٤/٢٣ بعد دفاعاً مردوداً ،

إذ لم ينتفد الطالب بهذه الترقية التي أقرتها الوزارة إلا جزءاً من حقه في الحكم الصادر لمصلحته ، لما كان ذلك ، فإن حقه في متابعة زملائه المذكورين يبقى قائماً بما يوجب لحاقه بهم عند ترقيةهم إلى درجة مستشار بالقرار الجمهوري الصادر في ١٩٥٩/٩/١ ، وتعد ترقيته لهذه الدرجة منذ هذا التاريخ أسوة بهؤلاء الزملاء إعمالاً لآثار الحكم الصادر لمصلحته في ١٩٦٠/٢/٢٧ بإلغاء قرار ١٩٥٨/٤/٢٣ فيما تضمنه من تخطيطه في الترقية إلى درجة رئيس محكمة أو ما يعادلها ، باعتبار هذا القرار أساساً للقرار اللاحق الصادر في ١٩٥٩/٩/١ يسبق عليه حكمه بما يؤدي إلى تأثير مصلحة الطالب بهذا القرار الأخير ولو لم يطلب إلغاءه ، طالما لم تطرأ على أهليته في الفترة القصيرة التي مضت بين القرارين ما يحول دون ترقيته ، وهو الأمر الذي لم تدعيه الوزارة وإنما قام الدليل على عكسه على ما سبق بيانه ، غير أنه وقد بلغ الطالب سن المعاش في ١٩٥٩/١٢/١٥ فقد أصبحت مصلحته في طلبه رقمي ١٤ و ٢٤ سنة ٣٠ ق رجال قضاء قاصرة على الحكم بأحقية لمرتب مستشار قدره ١٣٠٠ جنيه اعتباراً من ١٩٥٩/٩/١ بما يوجب الحكم باستحقاقه لهذا المرتب من التاريخ المذكور .

القسم الثاني

الاحكام الصادرة من الدائرة المدنية والتجارية
ودائرة الأحوال الشخصية

جلسة ٣ من يناير سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد محمد قواد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور المادة : فرج يوسف ، واحد
زكي محمد ، واحد أحمد الشامي ، ومحمد عبد الحميد السري المشاورين .

(١)

الطعن رقم ١٣٥ سنة ٢٦ القضائية :

(١) نقض . "الخصوم في الطعن" .

لا يجوز أن يختصم في الطعن بالنقض من لم يكن خصما في النزاع أمام محكمة
الموضوع .

(ب) إثبات "حجية الأمر المقضي" . دعوى . التحكيم في منازعات العمل .

شرط قيام حجية الأمر المقضي توافر وحدة الموضوع والخصوم والسبب . قرارات
هيئة التحكيم تحوز حجية الشيء المقضي . جواز إمامة النظر فيها إذا تغيّرت الظروف
الاقتصادية .

(ج) عقد . "تفسيره" .

إذا كان هناك محل لتفسير العقد يجب البحث عن النية المشتركة للتعاقدين دون
الوقوف عند المعنى الحرفي للألفاظ . الاستهداء في ذلك بطبيعة التعامل وما ينبغي توافره
من أمانة وثقة وفقا للعرف الجاري في المعاملات . مثال .

١ - لا يجوز أن يختصم أمام محكمة النقض من لم يكن خصما في النزاع الذي
فصل فيه الحكم أو القرار المطعون فيه فإذا اختصم في الطعن من لم يكن خصما
في النزاع أمام المحكمة التي أصدرته كان الطعن بالنسبة له غير مقبول .

٢ - لا يجوز الحكم بحجية الأمر المقضي إلا إذا اتحد الموضوع والخصوم
والسبب في الدعوى التي سبق الفصل فيها والدعوى المطروحة بحيث إذا تخلف
أحد هذه العناصر كان الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيه غير
متوافر الأركان . وتقدير اختلاف الموضوع في الدعويين مما يدخل في سلطة محكمة

الموضوع، وإذا كان ذلك وكان القرار المطعون فيه قد جرى في قضائه على إمكان إعادة النظر في قرارات هيئة التحكيم إذا تغيرت الظروف الاقتصادية فإن هذا النظر لا مخالفة فيه للقانون .

٣ - إذا لم تبلغ عبارات العقد من الوضوح الحد الذي يدعو إلى عدم الانحراف عنها تعين عند تفسيره البحث عن النية المشتركة للمتعاقدين دون الوقوف عند المعنى الحرفي مع الاستهداء في ذلك بطبيعة التعامل وبما ينبغي أن يتوافر من أمانة وثقة بين المتعاقدين وفقا للعرف الجاري في المعاملات (المادة ٢/١٥٠ مدني) وينبغي على ذلك أنه متى أولت هيئة التحكيم عبارات عقد الصلح المبرم بين الطرفين بأنها تنطوي على إقرار من الشركة (صاحب العمل) بحق المستخدمين والعمال في "المنحة" على أن يكون تقديرها مرتبطا بحالة الشركة المالية وبأن على ذلك تقديرها للمنحة فإنها لا تكون قد خالفت عبارات العقد أو انحرفت عن مدلول عباراته ، ولا وجه للتحدي بأنه يشترط في المنحة أن تكون ثابتة المقدار لأن هذا الثبات إنما يشترط توافره عند ما يكون مصدر المنحة العرف الذي جرى بإعطائها لا الاتفاق .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع تتجصل - كما يبين من القرار المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - في أن النقابة المطعون عليها تقدمت في ٤ يناير سنة ١٩٥٤ بشكوى لمكتب العمل بطنطا ضد الشركة الطاعنة طلبت فيها إلزامها بأن تدفع للموظفين مرتب شهرين ونصف وللعمال مرتب ١٥ يوما منحة عن سنة ١٩٥٣ أسوة بما تم في سنة ١٩٥٢ مع إلزام الشركة بالمصروفات وقالت النقابة إن النزاع عن سنة ١٩٥٢ أحيل إلى هيئة التحكيم بمحكمة استئناف الاسكندرية وقيد برقم ٨ سنة ١٩٥٣ وانتهى بصلح عقد بين الطرفين وأثبت بمحضر جلسة ٧ أكتوبر سنة ١٩٥٣ وتضمن الاتفاقات الآتية أولا - تعهد مدير الشركة بأن يصرف إلى

الموظفين مرتب نصف شهر علاوة على الميزة التي تفاضوها عن سنة ١٩٥١ —
١٩٥٢ وأن يصرف للعمال خمسة أيام لكل عامل علاوة على الأجر الذي منح لهم
فعلا عن تلك السنة ثانيا — قرر مندوب النقابة الحاضر عن الموظفين والعمال أنه
يقبل هذا التعاقد ويتنازل عما زاد عنه ثالثا — تكون الشركة هي صاحبة
الحرية المطلقة في تقدير المنح للموظفين والعمال طبقا لما تراه نتيجة لحالتها المالية
على أن يكون الموظفون والعمال محل رعاية الشركة وعطفها مستقبلا وصدقت هيئة
التحكيم على هذا المحضر واعتبرته في قوة سند واجب التنفيذ واعتبرت النزاع
منتهيا . وقد أحيل النزاع الحالى على هيئة تحكيم الاسكندرية وقيد بمجلدوها برقم
١ لسنة ١٩٥٤ تحكيم ودفعت الشركة بعدم قبول الطلب في هذا النزاع الحالى
عن سنة ١٩٥٣ لسابقة الفصل فيه بالطلب رقم ٨ لسنة ١٩٥٣ تحكيم الاسكندرية
المشار إليه وفي الموضوع برفضه وبتاريخ ٢٨ يونيو سنة ١٩٥٤ قررت هيئة
التحكيم رفض الدفع وقبول الطلب وإلزام الشركة بأن تدفع لموظفى وعمال
مصانمها بكفر الزيات منحة عن سنة ١٩٥٣ بما يوازي مرتب شهرين لكل
موظف وثلاثة عشر يوما لكل عامل فطعنت الشركة في هذا القرار أمام محكمة
القضاء الادارى بمجلس الدولة بصحيفة أودعتها سكرتارية المحكمة في ٢٦ يوليو
سنة ١٩٥٤ وقضت المحكمة المذكورة في ٦ مارس سنة ١٩٥٦ بعدم اختصاصها
بنظر الدعوى واحالتها إلى محكمة النقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون
فقررت في ٣ ديسمبر سنة ١٩٦٠ إحالته إلى هذه الدائرة حيث صممت الطاعنة
على طلب نقض الحكم ودفع المطعون عليهم الثلاثة الأول بعدم قبول الطعن
بالنسبة إليهم لأنهم لم يكونوا خصوما في القرار المطعون فيه ولم يحضر أحد عن
النقابة ولم تبد دفاعا وصممت النيابة على رأيها من عدم قبول الطلب بالنسبة للمطعون
عليهم الثلاثة الأول ونقض القرار المطعون فيه .

ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الدفع المبدى من المطعون عليهم الثلاثة الأول بعدم قبول
الدعوى بالنسبة إليهم لعدم اختصاصهم في القرار المطعون فيه ، في محله لما جرى
به قضاء هذه المحكمة من أن لا يجوز أن يختصم أمامها من لم يكن خصما في النزاع
الذى فصل فيه الحكم أو القرار المطعون فيه وبين من القرار المطعون فيه أن

المطعون عليهم المذكورين لم يكونوا خصوما في النزاع أمام هيئة التحكيم ومن يتعين قبول الدفع والحكم بعدم قبول الطعن بالنسبة إليهم .

ومن حيث إن حاصل السبب الأول من أسباب الطعن مخالفة القرار المطعون فيه للقانون فيما قرره من رفض الدفع بعدم قبول الطلب لسابقة الفصل فيه لأن هذا الرفض أسس على سببين متناقضين الأول أن النزاع رقم ٨ لسنة ١٩٥٣ كان خاصا بمنحة سنة ١٩٥٢ بينما النزاع الحالي خاص بمنحة سنة ١٩٥٣ فالموضوع مختلف في كل من الطلبين والسبب الثاني أن قرارات هيئة التحكيم لا تحوز قوة الأمر المقضى ولا تمنع من إعادة النظر فيها إذا تغيرت الظروف وتقول الشركة الطاعنة إن السبب الأول غير صحيح لأن محضر الصلح انصب على مبدأ المنع بالنسبة للمستقبل بفعلها خاضعة لإدارة الشركة المطلقة كما أن السبب الثاني مخالف للمادة ١٦/ من القانون رقم ٣١٨ سنة ١٩٥٢ إذ تنص على أن القرار الذي يصدر من هيئة التحكيم هو بمثابة حكم صادر من محكمين فيحوز قوة الأمر المقضى بمجرد وضع الصيغة التنفيذية عليه .

ومن حيث إن هذا النعي مردود في شقيه بما أورده القرار المطعون فيه من أن الحكم لا يحوز قوة الأمر المقضى إلا إذا اتحد الموضوع والخصوم والسبب في كل من الدعويين بحيث إذا تخلف أحدها أصبح الدفع غير متوافرا لأركان - وحيث إن موضوع النزاع رقم ٨ لسنة ١٩٥٣ تحكيم الاسكندرية كانت خاصا بمنحة سنة ١٩٥٢ بينما النزاع الحالي خاص بمنحة سنة ١٩٥٣ فالموضوع مختلف في كل من الطلبين - وحيث إنه من ناحية أخرى فإن قرارات هيئة التحكيم بطبيعتها لا تحوز قوة الشيء المقضى إذ ليس ثمة ما يمنع إذا تغيرت الظروف من عرض الموضوع نفسه على هذه الهيئة لتعيد النظر فيه بما يتفق والظروف الجديدة إذ أن المقصود بذلك ضمان التنفيذ وسرعة القضاء على الخلافات التي تمس حياة البلاد الاقتصادية ، وهذا الذي أثبتته القرار من عدم قيام حجة الأمر المقضى إذا اختلف الموضوع صحيح في القانون ويكفى لحمل القرار في هذا الخصوص ، لما كان ذلك وكان تقدير اختلاف الموضوع في الطلبين مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع كما جرى به قضاء هذه المحكمة وكان القرار المطعون فيه إذ استطرد إلى القول بأن قرارات الهيئة لا تحوز قوة الشيء المقضى قد ربط ذلك

بإمكان إعادة النظر فيها إذا تغيرت الظروف على ما سلف بيانه فإن هذا النظر لا مخالفة فيه للقانون ومن ثم فإن هذا النعى يكون على غير أساس ويتعين رفضه.

ومن حيث إن حاصل الأسباب الثلاثة التالية من أسباب الطعن أن القرار المطعون فيه خالف القوة الملزمة لعقد الصلح لمخالفته نصي المادتين ٥٤٩، ٥٥٣ من القانون المدني ذلك أن الصلح قد حسم النزاع القائم بشأن هذه المنحة وكان هذا يقتضى من الهيئة أن ترفض إعادة النظر في النزاع كما أن القرار المطعون فيه قد شابه البطلان للقصور في التسبب بخالفاً بذلك المادة ١٦ فقرة ٣ من القانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٢ التى نصت على أن يكون قرار الهيئة مسبباً إذ أن القرار لم يرد على ما أثارته الشركة في شأن حجية الصلح ونهائيته كما تنعى الطاعنة على القرار المطعون فيه أنه جاء مخالفاً للقانون لأن عبارة محضر الصلح واضحة لا غموض فيها ومؤداها أن للشركة الطاعنة الحرية المطلقة في تقدير المنح فلها أن تعطىها أو تمنعها ولو أن المنحة كانت جزءاً من الأجر لما أمكن تصور أن يترك أمر تقديرها للشركة الطاعنة لأن الأجر يتحدد باتفاق الطرفين المتعاقدين فلا يجوز لأيهما الاستقلال بتعديله ومادار بمحضر الجلسة التى تم فيها الصلح يؤيد أن المنحة تبرع من الشركة فلا تلزم بأدائها وقد خالف القرار المطعون فيه نص المادة ١٥٠ من القانون المدني حينما انحرف في تفسيره لمحضر الصلح عن عبارته الواضحة على أنه إذا قيل بوجود غموض في هذه العبارة فكان يجب البحث عن نية الطرفين المشتركة لا الوقوف عند نية أحدهما فقط ولا يمكن القول بأن نية الشركة كانت متجهة إلى إعطاء هذه المنح ، كما أنه لا يمكن القول بأن الشركة التزمت في محضر الصلح بإعطاء هذه المنح لأنه طبقاً للمادتين ١٣٣ و ١٣٤ من القانون المدني يجب أن يكون محل الالتزام محدداً أو قابلاً للتحديد وهذا غير متوافر في هذا النزاع ومن جهة أخرى فإنه إذا قيل بأن الالتزام متروك لتقدير الشركة فإنه يكون التزاماً متوقفاً على شرط إرادى محض ومن ثم فهو باطل وفضلاً عن ذلك فإن الشروط الواجب توافرها في المنحة طبقاً للمادة ٦٨٣ من القانون المدني ومنها شرط تحديد قيمتها غير متوافرة في هذا النزاع .

ومن حيث إن هذا النعى في جملته مردود بما جاء في القرار المطعون فيه من أنه " يبين من استعراض دفاع تطرق الخصومة كما سبق البيان أن الشركة

تمسك بأن قرار هيئة التحكيم الصادر بتاريخ ٧ أكتوبر سنة ١٩٥٣، في النزاع رقم ٨ لسنة ١٩٥٣ تحكيم اسكندرية المضموم والقاضي باعتبار النزاع منتهيا بين الطرفين لتصلحهما على النحو المبين بمحضر الجلسة قد حسم أمر الخلاف بين الطرفين حيث يمتد أثره إلى النزاع الحالي إذ أقر الموظفون والعمال في هذا المحضر بأن المبالغ التي تدفعها الشركة لهم تعتبر تبرعا لا أجرا فلا تلتزم بأدائها إليهم بينما تملك النقابة بأن مبدأ المنحة لم يكن محل خلاف بينها وبين الشركة وإنما قام الخلاف على قيمة هذه المنحة ومن يستقل بتقديرها وأن محضر الصلح قد حسم أمر هذا الخلاف بحيث أصبحت الشركة ملتزمة بمقتضى هذا المحضر بأداء منح للمستخدمين والعمال تبعا لحالتها المالية " وبعد أن أثبتت الهيئة نص محضر الصلح المبين فيما سبق قالت . . . وحيث إنه واضح من دفاع طرفي الخصومة أنهما مختلفان حول تفسير عبارات البند الثالث من محضر الصلح سالف الذكر إذ ذهب كل منهما في تفسيرها تفسيراً يتفق ووجهة نظره في النزاع لأن هذه العبارات لم تبلغ من الموضوع الحد الذي يدعو إلى عدم الانحراف عنها - وحيث إنه يتعين لذلك البحث عن النية المشتركة للمتعاقدین دون الوقوف عند المعنى الحرفي للألفاظ مع الاستهداء في ذلك بطبيعة التعامل وبما ينبغي أن يتوافر من أمانة وثقة بين المتعاقدين وفقا للعرف التجاري في المعاملات وذلك بالتطبيق لحكم المادة ٢/١٥٠ من القانون المدني - . . . وحيث إنه بمطالعة البند الثالث من محضر الصلح المذكور يبين أن الشركة أقرت بحق مستخدميها وعمالها في الحصول على المنحة وربطت هذا الحق بحالتها المالية . مؤدى ذلك أن الشركة إذا حققت أرباحا في سنة تعين عليها أن تصرف لهم من هذه الأرباح تبعا لهذه الحالة يؤكد هذا المعنى ما ورد بنهاية العبارة من أن يكون العمال والموظفون محل رعاية الشركة وعطفها مستقبلا وليس من المعقول أن يكون الموظفون والعمال قد قصدوا ترك أمر مكافأتهم للشركة تصرفها لهم متى شاءت وتمنعها عنهم متى أرادت حتى في حالة حصولها على أرباح وفيرة يرجع إلى مجهوداتهم ونشاطهم تحقيق الكثير منها وإنما قصد الطرفان بما ورد في هذا البند التمشي مع العرف الاقتصادي والنشاط المطلوب للأعمال الحرة . . . وحيث إنه بمطالعة كشف بيان المنح التي أدتها الشركة لعمالها وموظفيها في السنوات الأخيرة والمقدم من الشركة . . . يبين أنها دأبت منذ سنة ١٩٤٢ حتى سنة ١٩٥٢ على منح مستخدميها

منحة سنوية بمقد أدنى هو شهر واحد كما أنها سارت أيضا على منح عمالها منحة سنوية منذ هذا التاريخ حتى سنة ١٩٥٢ فيما عدا سنتي ١٩٤٦، ١٩٥١ بمقد أدنى هو ثلاثة أيام وحيث إنه يبين من ذلك أن مبدأ منح الشركة مكافآت سنوية لموظفيها وعمالها كان مقررا من جانبها وإن اختلفت هذه المكافآت من ناحية القيمة في سنة عنها من أخرى فإذا ما جاءت الشركة بعد ذلك وأكدت ذلك الحق في اتفاق بينها وبين الموظفين والعمال التزمت بمقتضاه أن تصرف لهم هذه المنح والمكافآت تبعا لحالتها المالية تعين عليها تنفيذ التزامها وليس لها بعد ذلك أن تتسك بأن هذه المنحة تعتبر تبرعا من جانبها لها أن تمنحها أو تمنعها وفقا لمشيئتها وإرادتها لعدم ثبات هذه المنح واستقرارها في الماضي إذا أصبح الخلاف بينها وبين العمال حول صفة هذه المنحة منتها ومحكما بهذا الاتفاق الذي تم بينهما وهو قانونها الذي يحكم العلاقة بينهما وهو اتفاق صحيح وجائز وليس فيه ما يخالف النظام العام فهو منتج لآثاره القانونية ويتعين على الشركة أن تقوم بصرف هذه المنح لموظفيها وعمالها تبعا لحالتها المالية تنفيذا لهذا الاتفاق وبما ينبغي من أمانة وثقة بينهما وبين المتعاقد معها قلن هي تقاعست عن الوفاء أو وفقت به متعسفة في استعمال حقها أجبرت على التنفيذ قانونا". وهذا الذي أورده القرار المطعون فيه مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع متى كان محولا على أسباب سائغة كما هو الشأن في خصوص هذا النعي وأما نعي الطاعنة بأن التزامها بأداء المنح لو صح أنه متروك لتقديرها فانه يكون إراديا محضا فهو مردود بأن القرار قد جعل تقديرها للمنحة مرتبطا بحالتها المالية كما أنه لا وجه لقول الطاعنة إنه يشترط في المنحة أن تكون ثابتة في تحديد ذلك أن هذا الثبات إنما يشترط توافره عند ما يكون مصدر المنحة العرف الذي جرى باعطائها وإذا أولت الهيئة عبارة الصلح بأنها تنطوي على إقرار الشركة بحق المستخدمين والعمال في المنحة على أن يكون تقديرها مرتبطا بحالة الشركة المالية إذ كان ذلك وكانت الهيئة قد قدرتها في ضوء حالتها المالية فانه لا تكون قد خالفت عبارة الصلح المشار إليه أو انحرفت عن مدلول عباراته .

وحيث إن حاصل السبب الخامس أن القرار المطعون فيه قد شابه القصور في فهم ميزانيات الشركات ذلك أنه لم يقدّر وزنا إلا للأرباح التي ظهرت فعلا لكي توزع على المساهمين دون بحث مدى مديونية الشركة للبنوك .

ومن حيث إن هذا السبب مردود ذلك أن القرار المطعون فيه وهو بسبيل البحث في حالة الشركة المالية لتقدير قيمة المنحة جاء فيه "وحيث إن الشركة امتنعت عن صرف شيء لموظفيها وعملها من هذه المنح عن سنة ١٩٥٣ رغم ما سجلته ميزانيتها من أن صافي ربحها في السنة المذكورة مبلغ ١٢٠٣٩٧ ج و ٦٦٢ م مما يتعين معه إلزامها بصرف منح لهم عن هذه السنة".

وحيث إنه على ضوء ما ثبت من مراجعة ميزانية الشركة عن سنة ١٩٥٢ من أن صافي ربحها في تلك السنة بلغ ١٣٣٥٥٨ ج و ٩٢٧ م وعلى ضوء ما ورد بمحضر الصلح المحرر بين النقابة والشركة في النزاع رقم ٨ سنة ١٩٥٣ تحكم الاسكندرية من أن الشركة صرفت للموظفين مرتب شهرين ونصف وللعمال مرتب ١٥ يوما وذلك عن سنة ١٩٥٢ ومراعاة للظروف الاقتصادية الحالية ترى الهيئة إلزام الشركة بأن تؤدي للموظفين مرتب شهرين وللعمال أجر ثلاثة عشر يوما عن سنة ١٩٥٣ وهذا الذي أورده القرار هو تقدير موضوعي مما يدخل في سلطة الهيئة التقديرية وقد بنى على اعتبارات سائغة وكافية لحمله ومن ثم يكون النعي عليه في غير محله .

ومن حيث أنه لذلك يكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ٣ من يناير سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد محمد فؤاد جابر نائب رئيس المحكمة وبحضور السادة : فرج يوسف ، وأحمد زكي محمد ، وأحمد أحمد الشامي ، ومحمد عبد الحميد السكري المستشارين .

(٢)

الطعن رقم ١٨٤ لسنة ٢٧ القضائية :

ضرائب . " ضريبة الأرباح التجارية والصناعية " . تقادم . " قطع التقادم " :

في الفترة السابقة على نفاذ القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ : لم يكن أي من النموذجين ٢٠، ١٩ ، ٢٠، ١٩ ضرائب يتضمن اخطارا من المأمورية للمول بتحديد عناصر ربط الضريبة أو ربطها . اختصاص المأمورية كان منحصر في تقدير أرباح المول بصورة تقريبية . لجنة التقدير كانت هي الجهة المختصة ابتداء بربط الضريبة . الاجراء القاطع للتقادم في هذه الفترة يتمثل في إخطار المول من قبل المصلحة بربط الضريبة بعد حصول اتفاق أو بعد صدور قرار لجنة التقدير .

في الفترة اللاحقة لنفاذ القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ : ينقطع التقادم طبقا للمادة الثانية من القانون ٣٤٩ سنة ١٩٥٢ بإخطار المول بعناصر ربط الضريبة أو ربطها .

جرى قضاء محكمة النقض على أنه " لم يكن أي من النموذجين ٢٠، ١٩ ، ٢٠، ١٩ ضرائب - في الفترة السابقة على نفاذ القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٥٠ - يتضمن اخطارا من المأمورية للمول بتحديد عناصر ربط الضريبة أو ربطها إذ أن اختصاص المأمورية كان منحصر في تقدير أرباح المول بصورة تقريبية على النموذجين المذكورين بغية الوصول إلى اتفاق يكون أساسا لربط الضريبة فإذا تعذر كانت لجنة التقدير هي الجهة المختصة ابتداء بربط الضريبة بموجب قرار تصدره يعتبر السند الذي تستمد منه المصلحة حقها في مطالبة المول بإداء الضريبة ومن ثم فإن ما نصت عليه المادة الثانية من القانون رقم ٣٤٩ سنة ١٩٥٢ من أن التقادم ينقطع بإخطار المول بعناصر ربط الضريبة أو ربطها في الفترة ما بين أول يناير سنة ١٩٤٨ وآخر ديسمبر سنة ١٩٥٢ لا يمكن أن ينصرف إلا إلى الفترة اللاحقة لنفاذ القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ في ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٥٠ أما الفة

الأولى السابقة على نفاذه فإن الإجراء القاطع للتقادم الذى عناه الشارع يتمثل فى إخطار الممول من قبل المصلحة بربط الضريبة من حصول الاتفاق أو من صدور قرار لجنة التقدير وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن الغرض من الإخطار هو إحاطة الممول علما بمقدار أرباحه وقد تحقق هذا الغرض باستلام الإخطار الذى وجهته مصلحة الضرائب إلى الشركة على النموذج رقم ١٩ متضمنا بيان مرتبه ورتب على ذلك اعتبار الإخطار قاطعا للتقادم فى حين أنه ليس كذلك ، فإنه يكون قد خالف القانون (*) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن وقائع النزاع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل فى أن الطاعن وأخريدى جاك كرمونا رفعا الطعن رقم ٣٧٣ سنة ١٩٥٥ تجارى القاهرة الابتدائية بطلب إلغاء قرار لجنة الطعن فيما قضى به من رفض الدفع بالتقادم واحتياطيا إلغاءه فيما قرره من إخضاع مرتبات الطاعنين فى السنوات من ١٩٤٣ لغاية ١٩٤٧ لضريبة الأرباح التجارية والصناعية . وقالوا شرحا لطلبهما إنه بتاريخ ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٤٩ أعلنت مأمورية ضرائب الازبكية "شركة ممفيس الكيماوية" وهى شركة توصية بالأسهم بالتعديلات التى رأت إدخالها على أرباح الشركة فى السنوات من أول يونيو سنة ١٩٤٠ لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٧ بما فيها مرتبات سعد ابراهيم سرور والطاعنين باعتبارهم شركاء متضامنين فيها وأنه بتاريخ ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ أخطرت المأمورية كلا منهم بتحديد رأس ماله المستثمر بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه فى أول كل سنة من سنى النزاع دون أن تخطر أيهم بتقدير أرباحه الخاضعة لضريبة الأرباح التجارية والصناعية . وأنه بتاريخ ١٠ نوفمبر سنة ١٩٤٩ أخطرت المأمورية الشركة بتمسكها بالتقديرات السابق إعلانها بها فى ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ . فطعنَت الشركة فى هذه التقديرات وعرض الخلاف على لجنة الطعن

(*) قس المبدأ قرض مدنى فى ١٩٦٠/٦/٢٣ و الطعن ٤٧٥ سنة ٢٥ ق .

إلا إلى الفترة اللاحقة لنفاذ القانون ١٤٦ سنة ١٩٥٠ في ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٥٠ وأما الفترة الأولى السابقة لنفاذه فإن الإجراء القاطع للتقادم الذي عناه الشارع يتمثل في إخطار الممول من قبل المصلحة بربط الضريبة بعد حصول الاتفاق أو بعد صدور قرار لجنة التقدير“ ولما كان الحكم المطعون فيه قد أقيم على نظر حاصله ”أن الغرض من الإخطار هو إحاطة الممول علما بمقدار أرباحه وقد تحقق هذا الغرض لدى الطاعن باستلامه الإخطار الذي وجه إلى الشركة في ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ — على النموذج ١٩ ضرائب — متضمنا بيان مرتبه وأن تلك قرينة قاطعة على علمه بربحه وهذا العلم يكون له حكم الإخطار المستقل . وتفريعا على ذلك يكون هذا الإخطار قاطعا للتقادم طبقا للمادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٣٤٩ سنة ١٩٥٢ وقد تبين أنه قد وجه قبل انقضاء المواعيد المقررة لسقوط الضريبة . وأن في ذلك ما يغني عن ابداء الرأي فيما عرض له حكم محكمة أول درجة من أثر للإخطارين الآخرين اللذين وجه أحدهما للطاعن في ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ ووجه ثانيهما للشركة في ١٠ نوفمبر سنة ١٩٤٩ “ — وكانت دعائمه الأساسية أن الإخطار الحاصل بالنموذج ١٩ ضرائب بتاريخ ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ يبعد سببا من أسباب قطع التقادم في حين أنه ليس كذلك يكون قد خالف القانون . ومن ثم يتعين نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقي الأسباب .

جلسة ٤ من يناير سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد محمد متولى عظم المستشار ، وبحضور السادة : حسن خالد ، ومحمود توفيق
اصماعيل ، وأحمد شمس الدين على ، ومحمد عبد الطيف المستشارين .

(٣)

الطعن رقم ٨٤ لسنة ٢٥ القضائية :

(١) قرارات إدارية . "الترخيص من الإدارة" . عقد . "تفسير" . "قواعده" .
"بمجال تطبيقها" .

ترخيص مصلحة الجمارك بتشغيل معمل بشروط معينة تتضمن جميعها التزامات على
المرخص له وحده ليس في حقيقته عقدا بالمعنى القانوني وإنما هو قرار إداري . قواعد
التفسير المنصوص عليها في المادتين ١٥٠ و ١٥١ من القانون المدنى ، مجال تطبيقها
المقبود دون القرارات الإدارية .

(ب) قرارات إدارية . عقد . "عقود الإذعان" . "بمجال تحقق
الإذعان" .

لا يمكن التحلل من أحكام القرار الإداري الذي يحكم الروابط بين الطرفين بدعوى
أنها جائزة وأن قبوله تلك الأحكام تم بطريق الإذعان . الاستثناء الوارد بالمادة ١٤٩
من القانون المدنى في شأن عقود الإذعان خاص بالعقود المدنية ولا يسرى على القرارات
الإدارية .

١ - ترخيص مصلحة الجمارك للشركة الطاعنة بتشغيل معمل لإنتاج
المشروبات الكحولية تحت نظام الإيداع بشروط معينة تتضمن جميعها
التزامات على الشركة وحدها ، ليس في حقيقته عقدا بالمعنى القانوني وإنما
هو قرار إداري أصدرته مصلحة الجمارك وفقا لأحكام المرسوم الصادر في ٩ سبتمبر
سنة ١٩٣٤ الخاص برسم الإنتاج على الكحول والذي كان معمولا به وقت
إعطاء هذا الترخيص . ومن ثم فتنى كان الحكم المطعون فيه قد أعمال الآثار
القانونية لهذا القرار الإداري الذي يحكم الروابط بين الطرفين وانتهى إلى نتيجة

(يقصد ١١٢) و ١١٨ و ١١٩ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهمين الثلاثة الأول والمواد المذكورة مع المادتين ٢/٤٠ و ٣ و ٤١ بالنسبة إلى المتهم الخامس مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بالنسبة إليه . لما كان ذلك ، وكانت الجريمة المنصوص عليها في المادة ١/١١٢ من قانون العقوبات التي دين الطاعن بها لا تحقق إلا إذا كان تسلم المال المختلس من مقتضيات العمل ويدخل في اختصاص المتهم الوظيفي استنادا إلى نظام مقرر أو أمر إداري صادر ممن يملكه أو مستمدا من القوانين واللوائح . وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يستظهر أن الأشياء المختلسة قد أوردت مهدة الطاعن أو سلمت إليه بسبب وظيفته بل اكتفى في معرض تحصيله لواقعة الدعوى بذكر أن المتهمين الثلاثة الأول — ومن بينهم الطاعن يقومون على حراسة الباب المؤدى إلى صهريج الكحول موضوع الاختلاس وذكر في موضع آخر أن الطاعن يتولى مع غيره من خفراء الشركة فرع الحراسة الخاصة لمعاونة الحراس الرسميين — من جنود حرس الجمارك في حراستهم لضمان عدم تسرب الكحول بدون تسديد رسوم الإنتاج . لما كان ذلك وكان ما أورده الحكم مما تقدم لا يتوافر به التدليل على تحقق ركن التسليم بسبب الوظيفة الذي لا تقوم الجريمة التي دين الطاعن بها إلا بتوافره مما يوجب الحكم بالقصور ويعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة والتقرير برأى في شأن ما أثاره الطاعن في طعنه من خطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن هذا القصور في التسليم الذي يتسع له وجه الطعن — له الصدارة على وجوه الطعن الأخرى المتعلقة بخالفة القانون فلا تملك المحكمة إزاء قبوله التعرض لما انشاق إليه الحكم من قرارات قانونية في شأن نوع المال المختلس وهو بسبيل رده على ما تمسك به الطاعن من دفع قانونية .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول هذا النعى ونقض الحكم المطعون فيه بالنسبة إلى الطاعن وذلك بغير حاجة إلى بحث سائر ما يثيره في طعنه والإحالة بالنسبة إليه وإلى باقي المحكوم عليهم معه حضوريا محمد محمد جمعه وعبد الرازق عبد العزيز عبد الرازق والسيد حنفى عسرى — ولولم يقدموا طعنا — لوحدة الواقعة واتصال هذا الوجه بهم تحقيقا لحسن سير العدالة .

جلسة ٢ من يناير سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : توفيق أحمد الخشن ، ومحمود اسماعيل ، وحسين صفوت السركي ، ومختار مصطفى رضوان المستشارين .

(٧)

الطعن رقم ٧٧١ لسنة ٣١ القضائية :

(١) إجراءات المحاكمة . دفاع .

مرافعة محامى المتهم طويلة . دون منه من المحكمة . لا إخلال بحق الدفاع .

(ب) تفتيش . حكم "تسبيبه . ما لا يعيبه" .

استصدار إذن التفتيش من النيابة الكلية دون الجزئية . لا يستوجب ردا خاصا .

مادام صحيحا .

١ - إذا كانت المحكمة لم تمنع المتهم من إبداء دفاعه ، ولم تصرح بالجلسة بالكف عن المرافعة ، وقد ترفع عنه محاميان مرافعة طويلة ، فانه لا يقبل منه النعى على المحكمة بأنها أخلت بحق الدفاع .

٢ - استصدار إذن التفتيش من النيابة الكلية دون النيابة الجزئية ، لا يستوجب من المحكمة ردا خاصا ، مادام الإذن قد صدر صحيحا مطابقا للقانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز جوهرًا مخدرا "حشيشا" في غير الأحوال المصرح بها قانونا وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والجدول رقم ١ المرفق . فقررت بذلك . وأمام محكمة الجنايات دفع الحاضر مع المتهم بيطان إذن التفتيش لأنه بنى على تحريات غير جديّة . والمحكمة

المذكورة قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام حدا المادة ٣٣ قبلها منها المادة ٣٤ من المرسوم بقانون سالف الذكر بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبتفريغه خمسمائة جنيه ومصادرة المخدر المضبوط . وردت المحكمة على الدفع قائلة إنه لا أساس له . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن أسباب الطعن المقدمة من الطاعن بتقريرى الأسباب المؤرخين ٧ و ٢٢ مايو سنة ١٩٦٠ تجمل في أوجه ثلاثة — حاصل أولها الإخلال بحق الدفاع ، ذلك أنه كان قد دفع أمام محكمة الموضوع بأن التهمة ملفقة له من رجال مكتب المخدرات لسابقة تقديمه شكوى ضدهم وقد اطلعت المحكمة على تلك الشكوى وتحققت منها ، وطلبت من الدفاع إبداء طلباته فاعتقد أن المحكمة اقتنعت ببراءة الطاعن فصمم عليه ادون أن يبدى دفاعه في موضوع الدوى تحت تأثير هذا الظن ولكنه فوجئ بالحكم بإدائته وفي ذلك إخلال بحق الدفاع .

وحيث إنه لما كان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن المحكمة لم تمنع الطاعن من إبداء دفاعه ولم تصرح بالجلسة بالكف عن المرافعة وقد ترفع منه محاميان مرافعة طويلة . لما كان ذلك ، فإنه لا يقبل منه النعى على المحكمة بأنها أخلت بحق الدفاع .

وحيث إن حاصل الوجه الثانى من الطعن القصور في التسبيب ، لأن الحكم رد على دفاعه بتلقيق التهمة ضده المؤسس على تقديمه الشكوى السالفة الذكر وعلى استصدار إذن التفتيش من وكيل النيابة الكلية بدلا من وكيل نيابة البندر الذى كان قد حدد يوم صدوره موعدا لتحقيقها بأن النيابة لم تتصرف فيها وأنه على فرض صحتها فإنها لا تؤثر في الدليل المستمد من شهادة الضابط عبد الواحد اسماعيل مع أن تقديم الشكوى ضد رجال مكتب المخدرات ينصرف إلى هذا الضابط أيضا فلا يجوز الأخذ بشهادته . كما أن الحكم لم يعن بتفسير سبب استصدار الإذن من النيابة الكلية لينفى عن هذا الشاهد تهمة التلقيق .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدهوى فيما يجمل في "أن الملازم أول عبد الواحد اسماعيل محمد وكيل فرع المخدرات علم من تحرياته أن المتهم جابر محمد جمعه يتجرف في المواد المخدرة فاستأذن النيابة في تفتيشه وتفتيش منزله ونخبه فأذنت له بذلك . ثم انتقل مع زميله محمد اسماعيل الصيرفي وقوة من المخبرين إلى مخبر المتهم فوجده جالسا على أريكة فأمسك به الضابطان وقشه عبد الواحد اسماعيل ووجد في جيب جلبابه الأيمن قطعة من الحشيش أنكر حيازتها " . واستند الحكم في إدانة الطاعن إلى شهادة الضابطين وتقرير المعمل الكيماوي ، ثم مرض إلى دفاع الطاعن بقوله " إن المتهم أنكر ما أسند إليه وقرر أنه قبل هذا الحادث بأسبوعين قدم شكوى ضد رجال المباحث بأنهم ضربوه ومروا قهوده وتبين من تحقيق تلك الشكوى أن المتهم ادعى أن الكونستابل عمر عبد الرحيم وقائد سيارات المباحث ضربه واكتشف عندئذ سرقة قهوده من مخبره وهذا الادعاء الذي لم تتصرف فيه النيابة - حتى على فرض صحته - لا يؤثر على صحة التهمة المسندة إلى المتهم والتي ثبتت صحتها لدى المحكمة من شهادة الضابط عبد الواحد اسماعيل الذي لم يستطع المتهم تبريح أقواله وهو الذي قشه بنفسه وشر على المخدر معه والمحكمة تطمئن إلى صحة شهادة هذا الشاهد " . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على المفردات بعد ضمها أن إذن التفتيش صدر من وكيل النيابة الكلية بتاريخ ١٩٥٨/٦/٢١ بناء على تحريات الضابط عبد الواحد اسماعيل ، كما تبين من الاطلاع على الشكوى أنها مقدمة من الطاعن بتاريخ ١٩٥٨/٦/٧ وقد تضمنت أنه في مساء يوم ١٩٥٨/٦/٥ بينما كان الطاعن جالسا أمام مخبره حضرت قوة من البوليس الملكي وقوة مباحث مكافحة المخدرات وتعدوا عليه بالضرب وقد فقد منه أثناء ذلك مبلغ ٨١ جنيها ، ثم ذكر الطاعن في تحقيق تلك الشكوى أن الكونستابل عمر من مكتب المخدرات وسائق سيارة المكتب تعدوا عليه بالضرب ولم يتم أحدا بسرقة قهوده ، وأضاف أن الضابط محمد اسماعيل الصيرفي لم يعتد عليه بالضرب . لما كان ذلك وكان الدفاع ، بأن التهمة ملفقة على المتهم هو من أوجه الدفاع الموضوعية ويكفي للرد عليه أن تكون المحكمة قد بينت أدلة الثبوت التي عولت عليها في الحكم بالإدانة إذ الأخذ بتلك الأدلة يفيد ضمنا اطراح ذلك الدفاع . وكان استصدار إذن التفتيش من النيابة الكلية دون النيابة الجزئية لا يستوجب من المحكمة ردا خاصا مادام الإذن قد

صدر صحيحا مطابقا للقانون . لما كان ذلك وكان الحكم قد بين واقعة الدعوى وأورد على ثبوتها أدلة مائغة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ، وكانت الشكوى المقدمة من الطاعن لم تنصرف إلى الضابطين اللذين أجزيا التفتيش مما يسوغ ما ردت به المحكمة على دفاعه . لما كان ذلك ، فإنه لا محل لما يثيره الطاعن في هذا الوجه .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث من الطعن هو فساد الاستدلال ، لأن الطاعن كان قد دفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات التي أجزاها الضابط عبد الواحد اسماعيل اعتبارا بأن الشكوى تمسده وقد رفضته المحكمة استنادا إلى أن تحريات هذا الضابط قد أكدت حيازة الطاعن للمخدر وأنه قد ثبتت صحتها من ضبط المخدر معه فتكون المحكمة قد استندت في ذلك إلى الدليل المستمد من التفتيش وهو دليل لاحق على صدور إذن التفتيش لا يصح الاستناد إليه .

وحيث إن الحكم عرض إلى الدفع ببطلان الإذن فقال ”بأنه مردود بأن الضابط عبد الواحد اسماعيل تحقق بنفسه قبل استصدار إذن التفتيش من حيازة المتهم للمخدر وثبتت صحة تحرياته من ضبط المخدر معه ولا غبار على هذه التحريات ولا على صحة الإذن الصادر من النيابة بناء عليها“ . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أثبت أن أمر التفتيش قد بني على تحريات جدية سبقت صدوره فلا يؤثر فيه ما قاله تزييدا استدلالا على جدية التحريات من أن التفتيش قد أسفر عن ضبط المخدر . لما كان ما تقدم ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه لا يكون له محل .

وحيث إنه لذلك يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه .

جلسة ٩ من يناير سنة ١٩٦٢

برياعة السيد/السيد أحمد هنيئى المستشار، وبحضور المادة : عادل يونس ، وتوفيق أحمد الخشن ،
ومحمود اسماعيل ، وحسين صفوت السكر المستشارين .

(٨)

الطعن رقم ٦٨٩ لسنة ٣١ القضائية :

اختلاس أشياء محجوزة . حكم "تسييه . ما يعنيه" .

جزئى . نزول الجهة الحاجزة من الجز . وبجوب مناقشة هذه الواقعة واستظهار تاريخها
وما إذا كان قبل يوم البيع أم بعده . من وقائع جهرية . سكوت حكم الإدانة - الذى التى
حكم البراءة - من ذلك . قصور وغموض .

إذا كان الحكم الاستثنائى المطعون فيه - حين دان المتهم بجريمة اختلاس
الأشياء المحجوزة والتى بذلك حكم البراءة الصادر من محكمة أول درجة - قد
اقتصر على مجرد القول بأن السداد اللاحق لا يبنى القصد الجنائى فى الجريمة ،
دون أن يرد على ما أورده الحكم المستأنف فى خصوص نزول الجهة الحاجزة
عن المجرم ، ولم يستظهر تاريخ هذا التنازل وما إذا كان سابقا على اليوم المحدد
للبيع أو لاحقا له ، فإن خلوه من استجلاء هذه الوقائع الجوهرية التى أقيم عليها
حكم البراءة سالف الذكر إنما يصح بالقصور والغموض اللذين لا تستطيع معهما
محكمة النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون على الواقعة ، مما يعيبه بما يبطله
ويستوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدد الأشياء المبيعة بالمحضر والملوكة له
والمحجوز عليها قضائيا لصالح محكمة مغاغة للأحوال الشخصية ولم تكن قد سلمت إليه
إلا على سبيل الوديعة لحراستها وتقديمها يوم البيع فاختلفا لنفسه إضرارا بالدائن
الحاجز . وطلبت عقابه بالمادتين ٢٤١ ، ٢٤٢ من قانون العقوبات . والمحكمة

الجزئية قضت غيابيا عملا بمادتي الإتهام بمحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة ٣٠٠ قرش لإيقاف التنفيذ بلا مصاريف جنائية . فعارض المتهم وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المعارض فيه وبراءته مما أسند إليه . استأنفت النيابة الحكم الأخير والمحكمة الاستئنافية قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع وبإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف وبمحبس المتهم شهرا مع الشغل وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ صدور الحكم وذلك عملا بمادتي الإتهام والمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

المحكمة

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ ألغى الحكم المستأنف القاضي بتبرئته من تهمة اختلاس أشياء محجوزة قضائيا ودانته بهذه الجريمة قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن الواقعة أصبحت غير معاقب عليها بعد إذ قبل الدائن الحاجز — قلم كتاب محكمة مغاغة للأحوال الشخصية — تقسيط المبلغ المحجوز من أجله ونزل عن الججز فأصبح الطاعن بذلك في حل من تقديم الأشياء المحجوزة في يوم البيع ، الأمر الذي لا يصح معه اختياره قاصدا حرقلة التنفيذ لقيام مذرته الثابت من مدونات الحكم ذاته ومن شهادة سكرتير نيابة الأحوال الشخصية أمام محكمة أول درجة المؤيدة لدفاعه مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الدعوى الجنائية أقيمت على الطاعن بوصف أنه يدد أشياء محجوزا عليها قضائيا لصالح محكمة مغاغة للأحوال الشخصية ولم تكن قد سلمت إليه إلا على سبيل الوديعة لحراستها وتقديمها للبيع فاختلفها لنفسه إضرارا بالدائن الحاجز وطلبت النيابة العامة إلى محكمة جميع مغاغة الجزئية عقابه عملا بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . فقضت المحكمة غيابيا عملا بمادتي الإتهام بمحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة ٣٠٠ قرش لإيقاف التنفيذ بلا مصاريف جنائية . فعارض وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المعارض فيه وبراءته بلا مصاريف جنائية . فاستأنفت النيابة العامة . ومحكمة المنيا الابتدائية قضت حضوريا ببيئة استئنافية بحكمها المطعون فيه بقبول

الاستئناف شكلا وفي الموضوع و باجماع الآراء بالغاء الحكم المستأنف وبحبس المتهم شهرا مع الشغل وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من يوم صدور الحكم بلا مصاريف جنائية . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على الأوراق وعلى المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن الطاعن قدم بجلسة ١٩٥٩/١٢/٣١ التي كانت محدة أمام محكمة أول درجة لنظر معارضته في الحكم الابتدائي قسيمة رقم ١٧٥٧٤٢ بمجموعة ٣٨ مؤرخة في ١٩٥٩/١٢/٣١ دالة على تسديد قسط شهر نوفمبر وقدره جنيها ٣٠٠ مليا وقال الطاعن إن المبلغ المطلوب " مقسط على كل شهر مبلغ جنيها ٣٠٠ " فأجلت المحكمة الدعوى بجلسة ١٩٦٠/١/٢٨ لتقدم النيابة مذكرة بما جاء في دفاع المتهم ، وبالجلسة الأخيرة سمعت المحكمة شهادة سكرتير نيابة الأحوال الشخصية ومؤداها أن المبلغ المحجوز من أجله قد قسط وأن الطاعن مستمر في دفع الأقساط بانتظام وأن الجهة الحاجزة قد نزلت عن الججز ، كما قدم الشاهد مذكرة مؤرخة في ١٩٦٠/١/٢٧ تتضمن تقديم الوصية بطلب للتقسيط وقبول هذا الطلب وقيامها بتسديد الأقساط . واستندت محكمة أول درجة في تبرئة الطاعن إلى ما شهد به سكرتير النيابة مما سبق بيانه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى بالغاء الحكم الابتدائي القاضي بالبراءة قد حوّل في ذلك على أن محكمة أول درجة قد جانبها الصواب حين اعتبرت السداد اللاحق نافيا للقصد الجنائي في جريمة تبديد المحجوزات ، وكان الحكم لم يرد على ما أورده حكم محكمة أول درجة في خصوص نزول الجهة الحاجزة عن الججز ولم يستظهر تاريخ هذا التنازل وما إذا كان سابقا على اليوم المحدد للبيع أو لاحقا له . وكان خلوا الحكم المطعون فيه من استجلاء هذه الوقائع الجوهرية التي أقيم عليها حكم البراءة الصادر من محكمة أول درجة يصح بالقصور والغموض اللذين لا تستطیع معهما هذه المحكمة أن تراقب صحة تطبيق القانون على الواقعة مما يعيبه بما يبطله ويستوجب نقضه . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

جلسة ٩ من يناير سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد/السيد أحمد عفيفي المستشار ، وبحضور السادة : توفيق أحمد الخشن ، ومحمود اسماعيل ، وحسين صفوت المركي ، ومختار مصطفى رضوان المستشارين .

(٩)

الطعن رقم ٨٤٧ لسنة ٣١ القضائية :

قتل عمد . إثبات . حكم ” تسيبيه ” .

نية القتل . وجوب تدليل الحكم على توافرها . إزهاق الروح : هي النتيجة التي ينجم عنها الجاني ويتعين على القاضي أن يستظهرها بما يدل عليها . مثال . تصور .

ما ذكره الحكم من أن ” نية القتل ثابتة في حق المتهمين من الحقد الذي ملا قلوبهم ومن استعمال أسلحة نارية قاتلة “ لا يوفر وحده الدليل على ثبوتها ، ولو كان المقدوف قد أطلق من قصد — ذلك أنه لا يبين مما أورده الحكم أن المتهمين عمدوا تصويب الأعيرة النارية إلى مقاتل من المجنى عليها ، ولا يغير من الموقف ما عقت به المحكمة من ” أن المتهم الأخير قد أطلق النار على المجنى عليه الثاني بقصد إزهاق روحه “ ، ذلك بأن إزهاق الروح هي النتيجة التي يضررها الجاني ويتعين على القاضي أن يستظهرها بإيراد الأدلة والمظاهر التي تدل عليها وتكشف عنها ، ومن ثم فإن هذا الحكم يكون قاصرا متعينا نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم : المتهمون الثلاثة الأول — أولا — قتلوا المجنى عليه الأول عمدا . ومع سبق الإصرار بأن يتوا النية على قتله وعقدوا العزم على ذلك وأعدوا أسلحة نارية ” بنادق “ لتنفيذ هذا الغرض وما أن ظفروا به حتى أطلقوا عليه عدة أعيرة نارية فأصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي والتي أودت بحياته . ثانيا — أحرزوا أسلحة

نارية "بنادق" بدون ترخيص. ثالثا - أحرزوا ذخائر "طلقات" مما تستعمل في الأسلحة النارية دون أن يكون مرخصا لأى منهم بمحاذاة السلاح أو إحرازه .
المتهم الرابع - قتل المجنى عليه الثانى عمدا بأن أطلق عليه أعيرة نارية من بندقية قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى والذى أودت بحياته . وطلبت إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ١/٢٣٤ من قانون العقوبات والمواد ١ و ٦ و ١/٢٦ و ٢ - ٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ سنة ١٩٥٤ والجدولين رقمى ٢ و ٣ المرفقين . فقررت بذلك وادعت والدته المجنى عليه الأول مدنيا قبل المتهمين الثلاثة الأول بطلب تعويض مؤقت قدره قرش واحد ، كما ادعى ابن المجنى عليه الثانى مدنيا قبل المتهم الرابع بمبلغ قرش واحد على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة الجنايات قضت بحضورها عملا بمواد الاتهام والمادة ٣٢ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ١٧ بالنسبة للمتهمين الثلاثة الأول بمعاقبة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة المؤبدة وبإلزامهم بالتعويض المؤقت المطلوب والمصاريف المدنية ومقابل أتعاب المحاماة . فطعن المحكوم عليهم فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... وحيث إنه مما ينعاها الطاعنون على الحكم المطعون فيه القصور فى بيان نية القتل إذ لم يعم الدليل على توافر هذه النية التى لا يمكن استنتاجها من مجرد الضغينة أو استعمال سلاح نارى قاتل بطبيعته .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حين تعرض لنية القتل قال " إنها ثابتة فى حق المتهمين الثلاثة الأول من الحقد الذى ملا قلوبهم وتأججت نيرانه فحملوا فى قلوبهم غلا لا يهدأ حتى يأخذوا بثأر قتلهم الذى قتل منذ أمد بعيد وأعدوا الأسلحة النارية القاتلة وتخبروا الزمان والمكان حتى إذا ما ظفروا به نفذوا جريمتهم " ثم تحدث عنها بالنسبة للطاعن الرابع فقال " إنها متوافرة من الضغينة التى استقرت فى قلبه وقد علم بقتل شقيقه فأراد أن يثأر له فحمل السلاح القاتل وثار لأخيه من القتل فأطلق عليه النار قاصدا إزهاق روحه " . ولما كان القصد الجنائى

في جريمة القتل العمد يتميز عن القصد الجنائي العام في سائر جرائم التعدي على النفس بعنصر خاص هو أن يقصد الجاني من ارتكابه الفعل إزهاق روح المجنى عليه وكان هذا العنصر بطبيعته أمرا داخليا في نفس الجاني فإنه يجب لصحة الحكم بإدانة متهم في هذه الجريمة أن تعني المحكمة بالتحدث عنه استقلالاً وأن تورد الأدلة التي تكون قد استخلصت منها أن الجاني حين ارتكب الفعل المادي المسند إليه كان في الواقع يقصد إزهاق روح المجنى عليه . لما كان ذلك ، وكان مذكور الحكم من أن نية القتل ثابتة في حق الطاعنين من الحقد الذي ملا قلوبهم ومن استعمال أسلحة نارية قاتلة لا يوفر وحده الدليل على ثبوتها ولو كان المقذوف قد أطلق من قصد ، وكان لا يبين مما أورده الحكم أن الطاعنين عمدوا تصويب الأعيرة النارية إلى مقاتل من المجنى عليهما ، وكان لا يغير من الموقف ما عقت به المحكمة من أن الطاعن الأخير قد أطلق النار على المجنى عليه الثاني بقصد إزهاق روحه ذلك بأن إزهاق الروح هو النتيجة التي يضممرها الجاني ويتعين على القاضي أن يستظهرها بإيراد الأدلة والمظاهر التي تدل عليها وتكشف عنها . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصرا مما يستوجب نقضه والإحالة دون حاجة إلى بحث أوجه الطعن الأخرى .

جلسة ١٥ من يناير سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد محمد ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : عادل يونس ،
وتوفيق أحمد الخشن ، ومحمد اسماعيل ، وحسين صفوت المركي المستشارين .

(١٠)

الطعن رقم ٨٩٩ لسنة ٣١ القضائية :

تفتيش .

تفتيش محل التجارة . لا يلزم الاذن به مراعاة . كفاية الاذن بتفتيش شخص المتهم ومسكنه لا مكان
تفتيش متجره . آلة ذلك . حرمة محل التجارة مستمدة من اتصاله بشخص صاحبه أو مسكنه .

متى كان هناك إذن من سلطة التحقيق بتفتيش المتهم ، فإن تفتيش محل
تجارته بمقتضى هذا الإذن يكون صحيحا — ذلك أن حرمة محل التجارة مستمدة
من اتصاله بشخص صاحبه أو بمسكنه . ومن ثم فإن ما قضى به الحكم المطعون
فيه — من بطلان تفتيش محل تجارة المتهم تأميسا على أن إذن النيابة
بالتفتيش إنما ورد على شخصه ومسكنه ومسكن أشقاء زوجته دون أن يرد فيه
ذكر لمتجره الذي ضبط فيه المخدر — لا يكون صحيحا في القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه أحرز جواهر مخدرة " حشيشا
وأفيونا " في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته
إلى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقا للواد ١ و ٢ و ٣٣/ج و ٣٥ من المرسوم بقانون
رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والجدول رقم ١ المرفق والبندين ١ و ١٢ . فقررت الغرفة
بذلك . وأمام محكمة الجنايات دفع الحاضر مع المتهم ببطلان التفتيش لحصوله
دون إذن من النيابة . والمحكمة المذكورة قضت بحضوره يا بقبول الدفع ببطلان

التفتيش لحصوله دون إذن من النيابة وبراءة المتهم من التهمة المسندة إليه وذلك عملاً بالمادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية .
فطعن النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول الدفع ببطلان التفتيش لحصوله دون إذن من النيابة العمومية وبراءة المطعون ضده من التهمة المسندة إليه مستنداً إلى أن التفتيش أجرى في محل تجارته حيث وجد المخدر — في حين أن الإذن الصادر من النيابة اقتصر على تفتيش شخص المتهم ومنزله دون محل تجارته مما يجعل هذا التفتيش باطلاً لحصوله في غير حالات التلبس و بغير إذن من الجهة المختصة — قد أخطأ في القانون ، ذلك أن التفتيش المحظور هو ما يقع على الأشخاص والمساكن بغير مبرر من القانون ، أما المحال فهي متصلة بالشخص ، ومادام قد صدر إذن بتفتيش شخص فلا وجه للطعن ببطلان تفتيش محل تجارته .

وحيث إن واقعة الدعوى كما أثبتتها الحكم المطعون فيه تتلخص في أن وكيل فرع مكافحة المخدرات بالفيوم علم من التحريات أن المطعون ضده يخفي المواد المخدرة لحساب بعض تجار المخدرات بمحل تجارته وبمنزله القريب من ذلك المحل ويعاونه في ذلك أشقاء زوجته ، فاستصدر إذناً من النيابة أذنت له فيه بضبط وتفتيش المطعون ضده ومسكنه ومساكن أشقاء زوجته أم أحمد هدى وشقيقها توفيق فانتقل الضابط إلى محل تجارة المطعون ضده وقبضه فعثر فيه على مخدر اعترف المطعون ضده بإحرازه وبأن آنحريدى سعد نصر أحمد أودعه لديه ثم عاد وأنكر في التحقيقات وقرر أن المخدرات وإن وجدت في محله أثناء التفتيش إلا أنه لا يعلم من أمرها شيئاً وأنها قد تكون دمست عليه في الأوقات التي يغادر فيها محله . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه بالبراءة على ما قاله من " أن الثابت من مطالعة إذن النيابة بالتفتيش أنه ورد على شخص المتهم ومسكنه ومساكن أشقاء زوجته ولم يرد فيه ذكر لمخبره الذى ضبط به المخدر ومن ثم يكون تفتيش محل بمقالة المذكور وقع باطلاً لحصوله دون إذن من

النيابة العمومية وهي صاحبة السلطة القضائية المختصة أو موافقة المتهم ويتعين تبعاً لذلك استبعاد الاعتراف المنسوب إلى المتهم في محضر ضبط الواقعة كدليل لإثبات في الدعوى". ولما كانت حرمة محل التجارة مستمدة من اتصاله بشخص صاحبه أو بمسكنه فإن ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه بصدد بطلان تفتيشه لا يكون صحيحاً في القانون مادام هناك — كما سلف — إذن من سلطة التحقيق بتفتيش شخص المطعون ضده ومسكنه ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببطلان التفتيش يكون قد أخطأ في القانون مما يوجب نقضه . ولما كانت المحكمة — باقتصارها على بحث الدفع الذي أبداه الحاضر مع الطاعن وقضت ببطلان التفتيش على خلاف القانون على ما سلف بيانه — قد حجبت نفسها عن نظر موضوع الدعوى فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

جلسة ١٥ من يناير سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد/ السيد أحمد صفين المستشار، وبحضور السادة : محمد عطية اسماعيل ، ومحمد عبد السلام ،
وعبد الحليم البيطاش ، وأديب نصر حنين المستشارين .

(١١)

الطعن رقم ٩٠٨ لسنة ٣١ القضائية :

اشتباه .

تأييد حالة الاشتباه . المادة ٢/٧ من المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . وجوب تحييص
الفعل الأخير الذي وقع من المتهم لتقدير جدية الاتهام . صدور حكم نهائي بالادانة في ذلك الاتهام .
غير لازم .

إن قصارى ما يطلب من المحكمة في حالة رفع الدعوى العمومية على المتهم
بوصف أنه وقع منه ما يؤيد حالة الاشتباه تطبيقا للفقرة الثانية من المادة السابعة
من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ — هو أن تبحث ما إذا كان الفعل الذي
وقع منه أخيرا يؤيد حالة الاشتباه من عدمه ، وليس بلام أن ينتهي الاتهام
بهذا الفعل إلى حكم نهائي بالادانة ، فإن قابلية هذا الحكم للطعن ، ليس من
شأنها أن تمنع المحكمة من تقدير جدية ذلك الاتهام بعد تحييص الواقعة .

فإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى ببراءة المتهم من تهمة تأييد حالة الاشتباه
مجرد أن الحكم الصادر في قضية الشروع في السرقة — التي أسند إليه ارتكابها
بعد سبق الحكم بانذاره باعتباره مشتبه فيها — كان حكما غيابيا لم ينفذ ، ودون
تحييص الواقعة التي تناولها التحقيق ليقين مبلغ جدية الاتهام فيها وأثره في تأييد
سالة الاشتباه ، فإنه يكون مشوبا بالخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه وقع منه ما يؤيد حالة الاشتباه بأن حكم عليه بالحبس في القضية رقم ١٨٢٣ سنة ١٩٥٩ جنح مركز المنيا لشروعه في ممرقة رغم سابقة الحكم عليه بإذاره مشبوها في القضية رقم ١٦٤٥ سنة ١٩٥٧ جنح مركز المنيا . وطلبت عقابه بالمواد ١/٥ و ١/٧ - ٢ و ٨ و ٩ و ١٠ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . والمحكمة الجزئية قضت غيابيا عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة المتهم . استأنفت النيابة هذا الحكم والمحكمة الاستئنافية قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيسد الحكم المستأنف . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ

المحكمة

... وحيث إن الطاعنة تنهى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن المحكمة الاستئنافية قد أيدت حكم محكمة أول درجة الذي قضى ببراءة المتهم من التهمة المسندة إليه تأسيسا على أن السابقة المقول بأنها أيدت حالة الاشتباه مبناها حكم غيابي صدر في جنحة شروع في ممرقة ولا يوجد بالأوراق ما يدل على تنفيذه ضد المتهم ، وما ذهب إليه الحكم ينطوي على خطأ في القانون إذ كان على المحكمة أن تقول كلمتها فيما إذا كان اتهام المتهم في تلك الجنحة جديا بحيث يؤيد حالة الاشتباه بغض النظر عن مصير الاتهام أم أنه لم يكن كذلك .

وحيث إنه يبين من الإطلاع على الأوراق أن النيابة العامة اتهمت المتهم المطعون ضده بأنه في يوم ١٩٥٩/١٠/٢٦ بدائرة مركز المنيا وقع منه ما يؤيد حالة الاشتباه بأن حكم عليه بالحبس في القضية رقم ١٨٢٣ سنة ١٩٥٩ جنح مركز المنيا لشروعه في ممرقة رغم سابقة الحكم عليه بإذاره مشبوها في القضية رقم ١٦٤٥ سنة ١٩٥٧ جنح مركز المنيا . وطلبت عقابه بالمواد ١/٥ و ١/٧ - ٢ و ٨ و ٩ و ١٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . وقضت المحكمة الجزئية في الدعوى بالبراءة تأسيسا على أن الثابت من صحيفة الحالة الجنائية أن السابقة المقول بأنها

أيدت حالة الاشتباه مبناها حكم غيابي لم يقدم ما يدل على تنفيذه. وقد امتنعت النيابة هذا الحكم طاعة لإلغاء إلا أن المحكمة الاستئنافية قضت بتأييده .

وحيث إن الفقرة الثانية من المادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ قد نصت على أنه إذا وقع من المشتبه فيه أى عمل من شأنه تأييد حالة الاشتباه في خلال الثلاث سنوات التالية للحكم وجب توقيع العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة السابقة وهي وضع المشتبه فيه تحت مراقبة البوليس مدة لا تقل عن ستة شهور ولا تزيد على خمس سنين . لما كان ذلك ، فإن قصارى ما يطلب من المحكمة في حالة رفع الدعوى العمومية على المتهم تطبيقاً لهذه الفقرة بناء على ما ثبت لها من سبق الحكم عليه بإلذاره مشبوها ثم اتهامه بعد ذلك في جريمة شروع في سرقة - هو أن تبحث ما إذا كان الفعل الذى وقع منه أخيراً يؤيد حالة الاشتباه من عدمه ، وليس بلام أن ينتهى الاتهام بهذا الفعل إلى حكم نهائى بالإدانة . ولما كانت قابلية الحكم الصادر ضد المتهم للطعن ليس من شأنها أن تمنع المحكمة من أن تصدر جديده الاتهام الموجه إليه بعد تمحيص الواقعة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أيد الحكم المستأنف القاضى ببراءة المتهم لمجرد أن الحكم الصادر في قضية الشروع في السرقة كان غيابياً لم ينفذ ودون تمحيص للواقعة التى تناولها التحقيق ليتبين مبلغ جدية الاتهام فيها وأثره في تأييد حالة الاشتباه يكون قد شابه خطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن البحث في موضوع التهمة التى اتخذت أساساً لرفع الدعوى فإنه يتعين مع نقض الحكم الإحالة .

جلسة ١٥ من يناير سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد / السيد أحمد عفيفي المستشار ، وبحضور السادة : محمد عطيه اسماعيل ، ومحمد عبد السلام ، وعبد الحليم البطاش ، وأديب نصر حنين المستشارين .

(١٢)

الطعن رقم ٩٠٩ لسنة ٣١ القضائية :

إختلاس أشياء محجوزة . حجز إدارى . حراسة .

هجز إدارى في ظل القانون ١٨١ لسنة ١٩٥٩ . مبدأ الحراسة المقترنة . لندوب الحائز إذا لم يجد من يقبل الحراسة أن يكلف بها المدين أو الحائز الحاضر دون اعتداد برفضه .
الحائز . من هو ؟ مثال . مستأجر العين محل الحجز . رفضه قبول الحراسة بعد تكليفه إياها .
لا يمتد به . الحكم ببراءة بمقولة لأنه ليس مدينا رأه رفض الحراسة . خطأ في القانون .

يجوز لندوب الحائز - عملاً بالمادة ١١ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإدارى - إذا لم يجد في مكان الحجز عند توقيعه من يقبل الحراسة - أن يكلف بها المدين أو الحائز الحاضر ولا يعتد برفضه إياها .
فإذا كان الثابت مما أورده الحكم المطعون فيه أن المتهمه مستأجرة للعين محل الحجز من المدين فإنها تكون حائزة لها قانوناً بطريق الإجارة ، وإذا كانت قد كلفت الحراسة فرفضتها فإنه لا يعتد برفضها ، ومن ثم فإن ما انتهى إليه الحكم من تبرئتها من تهمة اختلاس الأشياء المحجوزة بمقولة إنها مستأجرة وليست مدينة وأنها رفضت قبول الحراسة - ما انتهى إليه الحكم من ذلك يكون معيباً بالخطأ في القانون متعيناً نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدها بأنها في يوم ٢ نوفمبر سنة ١٩٥٩ بددت المحجوزات المينة الوصف والقيمة بالمحضر والملوكة لها والمحجوز عليها إدارياً بالصالح

الحكومة لإضرارها بها وكانت قد سلمت إليها وديعة لحراستها . وطلبت عقابها بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . والمحكمة الجزئية قضت بحضورها عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة المتهم . استأنفت النيابة هذا الحكم والمحكمة الاستئنافية قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . قطعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أنه أيد الحكم الصادر من محكمة أول درجة القاضي ببراءة المتهم " المطعون ضدها " والمؤسس على أنها مستأجرة للأرض وليست مدينة وأنه ما كان يجوز تعيينها حارسة على المحجوزات بالرغم من رفضها الحراسة وبالتالي فإن تصرفها في الأشياء المحجوزة لا عقاب عليه قانونا - مع أن المستأجرة تعتبر في نظر القانون حائزة ، وقد أجازت المادة ١١ من قانون المجزأة الاداري رقم ٣٠٨ سنة ١٩٥٥ المعدلة بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩ تعيين الحائز حارسا دون اعتداد برفضه الحراسة ، ولما كان هذا التعديل معمولاً به من تاريخ ١٩٥٩/٨/٦ وهو تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وكانت الجريمة المسندة إلى المطعون ضدها قد وقعت في ظله فإن ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بعيب الخطأ في القانون مما يستوجب نقضه .

وحيث إن النيابة العامة أقامت الدعوى على المتهم بأنها في يوم ٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٩ بددت المحجوزات المبيعة الوصف والقيمة بالمحضر والمحجوز عليها إداريا لصالح الحكومة لإضرارها بها وكانت قد سلمت إليها وديعة لحراستها وطلبت معاقبتها بمقتضى المادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . وقد حصل الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه واقعة الدعوى بقوله " إن الصراف أوقع حجزا بتاريخ ١٩٥٩/١٠/١٧ ضد جرجس عيسد السيد وفاء لمبلغ ١١ جنيا و ٧٩٢ مليا عينت فيه المتهم حارسة رغم رفضها قبول الحراسة وحدد لبيع المحجوزات ٢ نوفمبر سنة ١٩٥٩ وفي هذا اليوم لم تقدم المتهم

المحجوزات لبيعها“ ومحكمة أول درجة قضت حضوريا ببراءة المطعون ضدها استنادا إلى ما قالته من ”أن المتهمة مجرد مستأجرة ولا يجوز تعيينها حارسة رغم رفضها قبول الحراسة وأنه وإن صح تعيين المدين حارسا رغم رفضه الحراسة فلا يجوز إرغام غير المدين على قبول الحراسة“ وقد استأنفت النيابة هذا الحكم طالبة إلغاءه إلا أن محكمة ثاني درجة قضت غيابيا بتأييد الحكم المستأنف .

وحيث إن المادة ١١ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩ في شأن الجزاء الإداري قد نصت على أنه ”يعين مندوب الحائز عند توقيع الجزاء حارسا أو أكثر على الأشياء المحجوزة ، ويجوز تعيين المدين أو الحائز حارسا وإذا لم يوجد من يقبل الحراسة وكان المدين أو الحائز حاضرا كلفه الحراسة ولا يعتد برفضه إياها ، أما إذا لم يكن حاضرا عهد بها مؤقتا إلى أحد رجال الإدارة المحليين “ . لما كان ذلك ، وكان الشارع قد أجاز عملا بهذا النص تعيين المدين أو الحائز حارسا على الأشياء المحجوز عليها إداريا فإذا كان أحدهما حاضرا وكلف الحراسة فرفضها فلا يعتد برفضه إياها . وكان الثابت مما أورده الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن المطعون ضدها مستأجرة للعين من المدين فهي حائزة قانونا لتلك العين بطريق الإجارة وإذا كانت قد كلفت الحراسة فرفضها فإنه لا يعتد برفضها . لما كان ما تقدم ، فإن ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من تبرئة المطعون ضدها استنادا إلى القول بأنها مستأجرة وليست مدينة وأنها رفضت قبول الحراسة يكون معيبا بالخطأ في القانون ومن ثم يتعين نقضه . ولما كان هذا الخطأ القانوني قد محجب المحكمة عن التعرض لموضوع التهمة المسندة إلى المطعون ضدها فإنه يتعين مع نقض الحكم الإحالة .

جاسة ١٦ من يناير سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد/ محمد صبيح السامح المذبح ، وبحضور السادة : عادل بونس ، وتوفيق أحمد الخشني ،
وعبد الحليم البيطاش ، ومحمود السامح المستشارين .

(١٣)

الطعن رقم ٦٢١ لسنة ٣١ القضائية :

(١) قذف . محكمة الموضوع . تمض " أسباب الطعن " .

- القذف المعاقب عليه قانوناً . ماهيته .
- وقائع القذف . سلطة محكمة الموضوع في استخلاصها من عناصر الدعوى .
- النتائج القانونية . رقابة محكمة النقض عليها .

(ب) قذف .

- نشر إحدى الجرائد خبراً يحط من قدر المهني عليه ويدعو إلى احتقاره بين محالفيه .
- توافر جريمة القذف . مثال .

(ج) قذف . القصد الجنائي . حسن النية .

- جريمة المادة ٢٠٢/١ عقوبات . أركانها . لا يتطلب القانون قصداً جنائياً خاصاً .
- كفاية القصد العام . ماهيته : مجرد العلم أن الأمور المسندة لو كانت صادقة لأوجب عقاب المذنب في حق أو احتقاره . متى يفترض هذا العلم ؟
- الدفع بحسن النية . لا محل له : مادام المهني عليه ليس من الموظفين العموميين أو من في حكمهم .

(د - هـ) حصانة النشر . صحافة . جرائم المادتين ١٨٩ و ١٩٠ عقوبات .

قذف . سب . إهانة .

- نطاق الحصانة . انتصارها على الإجراءات القضائية المدنية والأحكام المدنية . عدم امتدادها إلى ما يجري بالجلسات غير العلنية أو المهددة العلنية ، وكذلك التحقيقات الابتدائية والأولية والإدارية . هل ذلك . نشر شيء منها : هو على مسئولية فاعله .
- جواز محاسبته جنائياً عما في ذلك من قذف أو سب أو إهانة .
- حرية الصحفي لا تعدو حرية الفرد العادي . ولا تتجاوزها إلا بتشريع خاص .

١ — الأصل أن القذف الذى يستوجب العقاب قانونا هو الذى يتضمن إسناده فعل يعد جريمة يقرر لها القانون عقوبة جنائية أو يوجب احتقار المسند إليه عند أهل وطنه . وإذا كان من حق قاضى الموضوع أن يستخلص وقائع القذف من عناصر الدعوى فإن لمحكمة النقض أن تراقبه فيما يرتبه من النتائج القانونية يبحث الواقعة محل القذف لتبين مناحيها واستظهار مرامي عباراتها لإزالة حكم القانون على وجهه الصحيح .

٢ — ما نشرته الجريدة من أن شاين اقتحما على المجنى عليه — وهو محام — مكتبه وقذفاه بزجاجات الكوكاكولا وانها لا عليه ضربا بالعصى الغليظة ثم أمراه بخلع ملابسه فوقف عاريا ثم أوثقاه من يديه ورجليه بحزام من جلد — ما نشر من ذلك هو بلا شك ينطوى على مساس بكرامة المجنى عليه ويحط من قدره واعتباره في نظر الغير ويدعو إلى احتقاره بين مخالطيه ومن يعاشرهم في الوسط الذى يعيش فيه ، وتتوافر به جريمة القذف كما هي معرفة به في القانون .

٣ — لا يتطلب القانون في جريمة القذف قصدا خاصا بل يكتفى بتوافر القصد العام الذى يتحقق متى نشر القاذف الأمور المتضمنة للقذف وهو عالم أنها لو كانت صادقة لأوجبت عقاب المذوف في حقه أو احتقاره . وهذا العلم مفترض إذا كانت العبارات موضوع القذف شائنة بذاتها . ومتى تحقق هذا القصد فلا يكون هناك محل للتحدث عن سلامة النية مادام أن المجنى عليه ليس من الموظفين العموميين أو من في حكمهم .

٤ — دل الشارع بما نص عليه في المادتين ١٨٩ و ١٩٠ من قانون العقوبات على أن حصانة النشر مقصورة على الإجراءات القضائية العلنية والأحكام التى تصدر علنا ، وأن هذه الحصانة لا تمتد إلى ما يجرى في الجلسات غير العلنية ولا إلى ما يجرى في الجلسات التى قرر القانون أو المحكمة الحذف من طبيعتها ، كما أنها مقصورة على إجراءات المحاكمة ولا تمتد إلى التحقيق الابتدائى ولا إلى التحقيقات الأولية أو الإدارية لأن هذه كلها ليست علنية إذ لا يشهد بها غير الخصوم ووكلائهم — فمن ينشر وقائع هذه التحقيقات أو ما يقال فيها أو يتخذ في شأنها من ضبط وحبس وتفتيش واتهام وإحالة على المحاكمة فإنما ينشر ذلك

على مسؤوليته ، وتجاوز محاسبته جنائيا عما يتضمنه النشر من قذف وسب وإهانة .

هـ — حرية الصحفي لا تعدو حرية الفرد العادى ، ولا يمكن أن تتجاوزها إلا بتشريع خاص .

الوقائع

تقدم الأستاذ جبريل شحاته معوض المحامى ببلاغ إلى السيد المحامى للعام ضد كل من على أحمد المغربى مخبر الحوادث بصحيفة الأخبار وعلى أمين ومصطفى أمين بصفتهم رئيسى تحرير وصاحبى تلك الصحيفة ومجد زكى عبد القادر ، قال فيه إنه بتاريخ ٤ يناير سنة ١٩٥٩ نشرت صحيفة الأخبار فى صفحتها الأولى خبراً بعنوان (المحامى جبريل شحاته معوض الاعتداء عليه فى مكتبه) وجاء تحت هذا العنوان ما نصه ” اقتحم شابان مكتب المحامى جبريل شحاته معوض بشارع رشدى وقذفاه بزجاجات السكوكا كولا وانها لا عليه ضرباً بالعصى الغليظة وأمرأه بخلع ملابسها . وقف المحامى عرياناً فى المكتب وأوثقاه من يديه ورجليه بحزام جلده . حاولا الهرب بعد أن أخذوا بدلته . تمكن الأهالى من ضبط الشابين أحمد محمد عثمان وعلى محمد حسين وهما عاطلان . اقتيدا إلى قسم البوليس . قال المحامى إنه لا يعرفهما “ . وبعد ان انتهت النيابة من التحقيق أمرت بحفظ الأوراق اداريا . استأنف الأستاذ جبريل شحاته معوض هذا القرار أمام غرفة الإتهام . فقررت الغرفة بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الأمر المستأنف . فطعن المبنى عليه المذكور فى هذا القرار بطريق النقض . . الخ

المحكمة

... وحيث إن مما ينعمه الطاعن على الأمر المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وتأويله إذ قضى بتأييد الأمر الصادر من النيابة العامة بحفظ الشكوى المقدمة منه ضد المطعون ضدهم بعد قيامها بالتحقيق — استنادا إلى أن الخبر الذى نشرته جريدة الأخبار عن الطاعن من أنه ” ضرب بالعصى الغليظة وأكره

على التجرد من ملابسه والوقوف عاريا في مكتبه مقيد اليدين والرجلين بحزام من الجلد" - لا يتناوله حكم المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات بقوله إن الضرب لا يمس اعتبار المضرور ولا يحط من قدره وأن نشر الخبر على الصورة التي ورد بها لا يتوافر به الإسناد المستوجب للاحتقار وأن دواعي المصلحة العامة تقتضي إذاعة الأخبار لفائدة الجمهور وهي بذلك توجب التسامح مع الصحف فيما يقع منها من خطأ في نقل الأخبار أو روايتها متى تم ذلك بحسن نية أي على مظنة صحة الواقعة وأنه لا تريب على ناشري الخبر إذا اتضحت مخالفته للحقيقة في بعض جزئياته طالما أنه يتضمن أية جريمة ولم يتضح أن الدافع إليه عوامل شخصية وخاصة أن المسؤولين عن الجريدة قد عمدوا إلى إيضاح الحقيقة في عدد من متالين منها . ويقول الطاعن إن ما ذهب إليه الأمر المطعون فيه فيما سبق غير صحيح في القانون ذلك بأن الأصل أن حصانة النشر مقصورة على الإجراءات القضائية العلنية دون سواها فهي لا تمتد إلى التحقيق الابتدائي فمن ينشر وقائع هذه التحقيقات أو إجراءاتها فلانما ينشر ذلك على مسؤوليته ويتحمل نتيجة ما يتضمنه النشر من قذف وسب وإهانة، وقد انطوى الخبر المذكور على وقائع مكنوبة جملة وتفصيلا سلم الأمر بها وتضمن بذاته إسناد أمور مستوجبة لاحتقاره وهو ما يكفي لتوافر القصد الجنائي في جريمة القذف الذي يستفاد من مدلول الألفاظ ذاتها ويكفي لتوافره مجرد العلم بأن الواقعة المذسوبة إلى المجنى عليه تشبه وتستوجب احتقاره ، ولا ينال من ذلك الباعث على النشر ولو كان ابتغاء الصالح العام ، كما أنه لا أثر لتصحيح الخبر بعد نشره على قيام الجريمة ، هذا فضلا عن أنه لا محل للتحدث عن حسن النية إذ أن ذلك خاص بالقذف في حق الموظفين العموميين ومن في حكمهم بسبب أمور تتعلق بوظائفهم وهو ما لا يصدق على الواقعة المطروحة خاصة وأن محرر الخبر والمسؤولين عن نشره لم يحاولوا التحقق من صحته فتخلف عنه عنصر الأمانة والتثبت ، كل ذلك مما يعيب الأمر المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الأمر المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مجمله أن الطاعن تقدم ببلاغ إلى السيد المحامي العام ضد المطعون ضدهم قال فيه إنه في ٤ يناير سنة ١٩٥٩ نشرت صحيفة الأخبار في الصفحة الأولى خبرا بعنوان " المحامي جبريل شحاتة معوض الاعتداء عليه في مكتبة " وجاء تحت هذا العنوان ما نصه : أقتحم

شابان مكتب المحامى جبريل شحاته معوض بشارع رشدى وقذفاه بزجاجات الكوكاكولا وانها لا عليه ضربا بالعصى الغليظة وأمرأه بخلع ملابسه . وقف المحامى عريانا فى المكتب - أوثقاه من يديه ورجليه بحزام جلد . حاولا الهرب بعد أن أخذوا بدلتهم . تمكن الأهالى من ضبط الشابين أحمد محمد عثمان وعلى محمد حسين وهما عاطلان . اقتيدا إلى قسم البوليس . قال المحامى إنه لا يعرفهما . وذكر الطاعن أنه بادر فى الحال إلى إرسال تكذيبين إلى الصحيفة أحدهما سلمه باليد والثانى بخطاب مسجل إلى الأستاذ على أمين شخصيا ولما لم ينشر هذا التكذيب فى اليوم التالى قدم شكوى فى ٦ يناير سنة ١٩٥٩ إلى النيابة العامة وبعد الاتصال تليفونيا بينها وبين الأستاذ محمد الليثى بصحيفة الأخبار عرض هذا الأخير أن يحضر إليه الطاعن ليملى التكذيب اللازم وفعلًا ذهب الطاعن إلى دار الجريدة المذكورة حيث التقى بالأستاذ مصطفى أمين الذى وعد بتكذيب الخبر على أن ينشر التكذيب فى اليوم التالى فى الصفحة الأولى من الجريدة ولكن التكذيب لم ينشر . وانهى الطاعن إلى أن الخبر مخلق جملة وتفصيلا وأن نشره على هذه الصورة ينطوى على قذف وسب يتناول العرض والشرف إذ أنه يشعر القارئ بأن هناك جريمة أخلاقية وأنه تم الإنتقام من الطاعن من أجلها على النحو الذى صور به الخبر كى يكون الجزاء من جنس العمل ، هذا فضلا عما يتضمنه الخبر من رمى الطاعن بالجن والاعتساف وما ينطوى عليه من تشهير به وسخرية منه وتلم لكرامته ومصادرة له فى عمله وإرهاب لموكليه . وقد انتهت النيابة العامة بعد التحقيقات التى أجرتها إلى الأمر بحفظ الأوراق إداريا بتاريخ ٤ مارس سنة ١٩٥٩ ، فاستأنف الطاعن هذا الأمر وأصدرت غرفة الإتهام أمرها المطعون فيه استعرضت فيه الخبر موضوع النشر وعرجت إلى مذكرة نيابة جنوب القاهرة التى تضمنت تفاصيل الحوادث التى وقع للطاعن وما بان منها من أن الاعتداء وقع عليه فى الطريق العام أمام العمارة الكائن بها مكتبه وأثناء محاولته ركوب سيارته وذلك بقذف السيارة بزجاجات الكوكاكولا ثم الاعتداء عليه بالأيدى وخلع جاكته وصديره وأن المتهمين أحمد محمد عثمان وعلى محمد جمعة قد اعترفا باوتكابهما الحادث وأن رفاعى حسن نعمة الله هو الذى اتفق معهما على ارتكابه . ثم خلص الأمر المطعون فيه إلى القول بأنه " واضح مما تقدم أن الخبر الذى نشر بجريدة الأخبار خاصا بالمستأنف " الطاعن " نبع من أصل صحيح

وإن اختلف الخبر عن الأصل في بعض التفصيلات بخفاء الخبر محرفا لبعض تفصيلات الاعتداء الذي ألم بالمستأنف مبالغا في تصويرها ويقول المستولون من نشر هذا الخبر بالجريدة إن تفصيلاته التي نشرت استقيت من فم المستأنف شخصيا مما كان يرويه للضابط من تفصيلات الحادث مجرد وقوعه على أنه مهما تكون الحقيقة في هذا الشأن فإنه يتعين إمعان النظر في هذا الخبر المنشور لتقدير صراحي العبارات التي حواها من حيث وجود جريمة قذف فيها كما يقول المستأنف أو عدم وجودها حيث إن المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات قد نصت على أنه "يعد قاذنا كل من أسند لغيره بواسطة إحدى الطرق المبينة في المادة ١٧١ من هذا القانون أمورا لو كانت صادقة لأوجبت عقاب من أسندت إليه بالعقوبات المقررة لذلك قانونا أو أوجبت احتقاره عند أهل وطنه". ويستفاد من هذا النص أن القذف في عرف القانون هو إسناد أمر للغير موجب لعقابه أو احتقاره ومن ثم فلا قذف إلا إذا كان الفعل المسند إلى المجنى عليه من شأنه لو صح أن يوجب عقابه قانونا أو احتقاره عند أهل وطنه ، فمقياس الضرر في القذف أن يكون الفعل أو الأمر المسند من شأنه إحداث أثر خارجي وهو العقاب أو الاحتقار فإن لم يحدث هذا الأثر الخارجي فلا قذف ولا عقاب - والقذف الذي يوجب الإسناد فيه العقاب قانونا هو القذف الذي يتضمن إسناد فعل يعد جريمة في حكم القانون أما الإسناد الذي يوجب احتقار المسند إليه عند أهل وطنه فهو الذي يحط من قدر المسند إليه وكرامته في نظر الغير . وحيث إنه حين تعمل القواعد القانونية المتقدمة في شأن الخبر المنشور بالجريدة خاصة بالمستأنف يبين أن هذا الخبر لم يسند إلى المستأنف ارتكابه فعلا يعد جريمة في حكم القانون كما أنه ليس فيما تضمنه هذا الخبر نصريحا أو تلميحيا ما يحط من قدر المستأنف أو يحقره عند أهل وطنه وكل إنسان معرض للاعتداء عليه ولم يقل أحد إن نشر أنباء الاعتداء تحط من قدر المجنى عليه أو تحقره أو تمس شرفه بل إن العكس هو الصحيح فالذي يتأذى من أخبار الجرائم هو المعتدى وليس المجنى عليه ، ولا يغير من ذلك قول المستأنف إن هذا الجزء من الخبر الذي روى أن الجناة جردوه من ملابسهم وأوثقوه عاريا فيه ما يمس عرضه وشرفه ذلك أن الخبر بالصورة التي نشر بها لا يشير ولو من بعيد إلى أن اعتداء جنسيا وقع عليه فكيف يذهب تفكير المستأنف إلى حدة تخريج العبارات هذا التخريج الذي لا يمتثل ولا يتصور أن تمر بخاطر إنسان

وهو يقرأ الخبر . وحيث إن مؤدى ما تقدم أن الخبر الذى نشر بجريدة الأخبار وكان محل شكوى المستأنف وإن بالغ بعض الشيء فى سرده لتفصيلات الاعتداء الذى وقع على المستأنف إلا أن عبارات هذا الخبر ليست شائنة فى ذاتها وليس فيها من الأساليب المجازية أو المعارض أو غير ذلك مما يستخدم لإخفاء القذف وهى على هذه الصورة لا تحوى قذفاً فى حق المستأنف ويكون ما دار فى خلد هذا الأخير وذهب إليه فى شكواه بعيداً عن أن يمثل حقيقة الواقع . واستطرد الأمر المطعون فيه إلى تناول واجب الصحافة فى خدمة الجمهور وما تقتضيه دواعى المصلحة العامة التى تقضى بإذاعة الأخبار لفائدة الجمهور من وجوب التسامح مع الصحف فيما يقع منها من الخطأ فى نقل الأخبار أو روايتها مع حسن النية أى بقصد الخدمة العامة وخلص إلى القول بأنه إذا كان القائمون على إدارة تحرير جريدة الأخبار قد نشروا الخبر محل الدعوى الحالية على اعتقاد منهم بصحته ثم اتضح أن هذا الخبر يخالف الحقيقة فى بعض الجزئيات فلا تريب عليهم فى ذلك مادام لم يثبت أن الخبر بصورته التى نشر بها يتضمن أية جريمة ولم يتضح أن التعريف الذى لحق به كان الدافع إليه عوامل شخصية خاصة وقد عمد المسئولون فى هذه الجريدة إلى إيضاح حقيقة الأمر فى عدد من متالين من أعداد هذه الجريدة صدرت فى أعقاب العدد الذى حوى الخبر . ثم انتهى الأمر المطعون فيه إلى تأييد قرار النيابة العامة بحفظ الأوراق إدارياً والذى هو فى حقيقته أمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية . لما كان ما تقدم ، وكان ما انتهى إليه الأمر المطعون فيه غير صحيح فى القانون ، ذلك بأن الأصل فى القذف الذى يستوجب العقاب قانوناً هو الذى يتضمن إسناد فعل يعد جريمة يقرر لها القانون عقوبة جنائية أو يوجب احتقار المسند إليه عند أهل وطنه وأنه إذا كان من حق قاضى الموضوع أن يستخلص وقائع القذف من عناصر الدعوى فإن لمحكمة النقض أن تراقبه فيما يرتبه من النتائج القانونية بحيث الواقعة محل القذف لتبين مناحيها واستظهار مرادى عباراتها لإزالة حكم القانون على وجهه الصحيح . لما كان ذلك ، وكان الأمر المطعون فيه قد سلم بأن الخبر محل النعى وإن نبع عن أصل صحيح إلا أنه اختلف عن الأصل فى بعض التفصيلات بفناء محرفاً بالنسبة لنوع الاعتداء الذى وقع على الطاعن ، وكان ما نشرته الجريدة من أن شابين اقتحما على الطاعن مكتبه وقذفاً بزجاجات

الكوكاكولا وانها لا عليه ضربا بالمعصى الغليظة ثم أمراه بخلع ملابسه فوقف
ماريا ثم أوثقاه من يديه ورجليه بحزام من جلد ، ما نشر من ذلك هو بلا شك
ينطوى على مساس بكرامة الطاعن ويحط من قدره واعتباره في نظر الغير
ويدعو إلى احتقاره بين مخالطيه ومن يعاشروهم في الوسط الذي يعيش فيه
وتتوافره جريمة القذف كما هي معرفة به في القانون ، ولا يقدح في ذلك
ما هو مقرر من حق نشر ما يجري في المحاكمات الجنائية ذلك
بأن الشارع قد دل بما نص عليه في المادتين ١٨٩ و ١٩٠ من قانون العقوبات
على أن حصانة النشر مقصورة على الإجراءات القضائية العلنية والأحكام التي
تصدر علنا ، وأن هذه الحصانة لا تمتد إلى ما يجري في الجلسات غير العلنية
ولا إلى ما يجري في الجلسات التي قرر القانون أو المحكمة الحد من علنيتهما ، كما
أنها مقصورة على إجراءات المحاكمة ولا تمتد إلى التحقيق الابتدائي ولا إلى
التحقيقات الأولية أو الإدارية ، لأن هذه كلها ليست علنية إذ لا يشهد بها غير
الخصوم ووكلائهم - فمن ينشروا قائع هذه التحقيقات أو ما يقال فيها أو يتخذ
في شأنها من ضبط وحبس وتفتيش واتهام وإحالة على المحاكمة فلانما ينشر ذلك
على مسئولية وتجوز محاسبته جنائيا عما يتضمنه النشر من قذف وسب وإهانة .
لما كان ذلك ، وكانت حرية الصحفي لا تعدو حرية الفرد العادي ولا يمكن أن
تتجاوزها إلا بتشريع خاص . وكان القانون لا يتطلب في جريمة القذف قصدا
خاصا بل يكتفى بتوافر القصد العام الذي يتحقق متى نشر القاذف الأمور
المتضمنة للقذف وهو عالم أنها لو كانت صادقة لأوجبت عقاب المقذوف في حقه
أو احتقاره ، وهذا العلم مفترض إذا كانت العبارات موضوع القذف - كما هو
واقع الحال في الدعوى المطروحة - شائنة بذاتها ، ومتى تحقق القصد فلا يكون
هناك محل للتحديث عن سلامة النية ما دام أن الطاعن "المدعى بالحق المدني"
ليس من الموظفين العموميين أو من في حكمهم . لما كان ما تقدم ، فإن ما ينهيه
الطاعن على الأمر المطعون فيه يكون في محله ويتعين لذلك قبول الطعن وإلغاء
الأمر المستأنف وإعادة القضية إلى غرفة الإتهام لاعتبار الواقعة جنحة معاقبة
عليها بالمواد ١٧١ و ١/٣٠٢ و ١/٣٠٣ و ٣٠٧ من قانون العقوبات وإلزام
المطعون ضدهم المصروفات المدنية وذلك بغير حاجة إلى بحث أوجه الطعن
الأخرى .

جلسة ١٦ من يناير سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد/السيد أحمد عفيفي المستشار ، وبحضور السادة : محمد عطية اسماعيل ، ومحمد عبد السلام ،
وأديب نصر حنين ، ومختار مصطفى رضوان ، المستشارين .

(١٤)

الطعن رقم ٦٧٧ لسنة ٣١ القضائية :

(١ و ب) اختلاس أشياء محجوزة . إثبات . حكم "تسبيبه" . إجراءات
المحاكمة .

(١) حكم الإدانة . بيانه . وجوب اشتماله على بيان الواقعة بما يحقق أركان الجريمة
وظروفها وأدلة الثبوت ومؤداهما . مخالفة ذلك : قصور .

مثال . اختلاس محجوزات . قول الحكم إن التهمة ثابتة من محضرى الجرز والتبديد .
حكم قاصر .

(ب) إجراءات المحاكمة . أصولها . إجراء المحكمة التحقيق بنقمة بالجلسة . كلما كان ذلك
ممكنا . ما لم يتنازل المتهم عن ذلك صراحة أو ضمنا .

تداعى الأدلة المطروحة . أثره . وجوب الرجوع إلى أصول المحاكمة ، فعرد المحكمة
عن تولي التحقيق بالجلسة . بطلان الإجراءات .

مثال . اختلاس محجوزات . امتداد حكم الإدانة على محضر جمع استدالات
مطبوع أعدت فيه أقوال للصراف " شاهد الإثبات " من قبل لتجرى على كافة الوقائع
التي يبلغ منها الصياغة . تقييم الدليل : هذا إجراء لا جد فيه ولا يصلح مأخذا لدليل سليم
من قول الشاهد .

مهور . أداء الشهادة . كفيته : سؤال الشاهد عن معلوماته ثم إثبات ما يدلى به
فلا . اقراض أقواله قبل صدورها منه . أثره : تداعى الدليل . فساد
الاستدلال به .

١ - أوجب القانون في كل حكم بالإدانة أن يشمل على بيان الواقعة
المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة

التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها ، وإلا كان قاصرا . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر في إثبات وقوع جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة المسندة إلى المتهم على القول بأنها "ثابتة من محضرى الجحز والتبديد ومن عدم تقديم المحجوزات في اليوم المحدد لبيعها بقصد عرقلة التنفيذ" دون أن يورد مؤدى أقوال الصراف شاهد الواقعة وبغير أن يبين الأدلة التي استخلص منها ما نسبته إلى المتهم من عدم تقديمه المحجوزات وأن ذلك كان بقصد عرقلة التنفيذ ، فإن الحكم يكون مشوبا بعيب القصور في التسييب .

٢ - الأصل في الأحكام الجنائية أن تبنى على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة بالجلسة وتسمع فيها الشهود في مواجهة الخصوم متى كان سماعهم ممكنا ، وهي لا تكون في حل من ذلك إلا برضاء المتهم أو المدافع عنه صراحة أو ضمنا - على أنه متى تداعى الدليل المستمد من التحقيقات الأولية ، فقد وجب الرجوع إلى الأصل باعتباره من أصول المحاكمات الجنائية .

فإذا كانت المحكمة قد أقامت قضاءها بإدانة المتهم في جريمة اختلاس أشياء محجوزة على ما حصلته من محضر جمع استدالات مطبوع أعدت فيه أقوال الصراف من قبل لتجربى على كافة الوقائع التي يبلغ عنها الصيارفة ، ودون أن تتدارك هذا العيب فتتخذ من جانبها أى إجراء تكشف به عن حقيقة ما أجرى على لسان الصراف في محضر الضبط في خصوص واقعة الدعوى بذاتها - فإن حكمها يكون باطلا لا بثنائه على إجراءات باطلة ولفساد استدلاله ، إذ أن ذلك المحضر المطبوع لا يحمل مسحة الجلد ، فهو بهذه المثابة لا يصلح مأخذا لدليل سليم يجب - حين يكون الأمر متعلقا بشهادة الشهود - أن يقسم على معلومات يبدىها الشاهد للحقق عندما يسأل عنها فيثبتها كما تصدر منه وليس على أقوال يسبقه إليها المحقق مفترضا صدورها منه ويجمع فيها مقدما ما يجب عليه أن يقول لتوفر به أركان الجريمة ثم يورد هذا كله في محضر مطبوع .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدد الأشياء المبيعة الوصف والقيمة بالمحضر والمحجوز عليها إداريا لصالح مصلحة الأموال المقررة والتي كانت قد سلمت إليه على سبيل الوديعة بوصفه حارسا لحفظها وتقديهما في اليوم المحدد للبيع فاختلسها إضرارا بالمجنى عليه. وطلبت معاقبته بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات، والمحكمة الجزئية قضت حضوريا عملا بمادتي الاتهام مع تطبيق المادتين ٥٦ و ٥٥ من قانون العقوبات بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وأمرت بإيقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من صيرورة هذا الحكم نهائيا مع جعل الإيقاف شاملا كافة الآثار الجنائية المترتبة على الحكم. استأنف المتهم. والمحكمة الاستئنافية قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف. فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... ألغ

المحكمة

... وحيث إن مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة اختلاس زراعة محجوز عليها قد ركن في ذلك إلى مجرد بلاغ من الصراف إلى معاون المالية لم يعقبه تحقيق أو معاينة أو استجواب ولم يستظهر واقعة التبيد التي تقي حصولها لعدم نضج المحصول في اليوم المحدد للبيع كما يؤخذ من التاريخ المعين له مما يجعله مشوبا بالقصور وفساد الاستدلال .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى كما وردت في وصف التهمة عرض إلى أدلة ثبوت الجريمة في قوله "إنها ثابتة من محضرى الجحز والتبيد" وقد تبين من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها أنه حدد لبيع الزراعة المحجوز عليها سوق إهناسيا وأن الدعوى رفعت بناء على نموذج مطبوع لمعاون المالية جعله في صورة محضر تحقيق وأورد فيه أقوالا للصراف مطبوعة أيضا مؤداهما أنه كان محمدا للبيع سوق إهناسيا وأن المحجوزات سلمت للحارس بعد إعلانه بميعاد ومكان البيع وأنه لم

يقدم المحجوزات للبيع وبما يتما في مكان المجز لم توجد فاعتبر الحارس "الطاعن" مبددا . لما كان ذلك ، وكان القانون قد أوجب في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم وأن تلتزم بإيراد مؤدى الأدلة التي استخلصت منها الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها . وسلامة المأخذ والإلا كان قاصرا ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه لأسبابه قد اقتصر في إثبات وقوع الجريمة من الطاعن على القول بأنها ثابتة من محضرى المجز والتبديد ومن عدم تقديم المحجوزات في اليوم المحدد لبيعها بقصد عرقلة التنفيذ دون أن يورد مؤدى أقوال الصراف شاهد الواقعة وبغير أن يبين الأدلة التي استخلص منها ما نسبته إلى الطاعن من عدم تقديمه المحجوزات ومن أن عدم تقديمها كان بقصد عرقلة التنفيذ . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أقام قضاءه على ما حصله من محضر جمع استدالات مطبوع أعدت فيه أقوال الصراف من قبل لتجرى على كافة الوقائع التي يبلغ عنها الصيارفة وكان هذا الإجراء لا يحمل مسحة الجحد فهو بهذه المناوبة لا يصلح مأخذا للدليل سليم يجب - عندما يكون الأمر متعلقا بشهادة الشهود - أن يقوم على معلومات يبدئها الشاهد للحق عندما يسأل عنها فيثبتها كما تصدر منه وليس على أقوال يسبقه إليها المحقق بمقتضا صدورها منه ويجمع فيها مقدما ما يجب عليه أن يقول لتوفر به أركان الجريمة ثم يورد هذا كله في محضر مطبوع . ولما كانت المحكمة قد أخذت في الإدانة بهذه العناصر وحدها دون أن تتخذ من جانبها أى إجراء تكشف به عن حقيقة ما أجرى على لسان الصراف في محضر الضبط في خصوص واقعة الدعوى بذاتها ، وكان الأصل في الأحكام الجنائية أن تبنى على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة بالجلسة وتسمع فيها الشهود في مواجهة الخصوم متى كان مما هم ممكنات وهي لا تكون في حل من ذلك إلا برضاء المتهم أو المدافع عنه صراحة أو ضمنا ، على أنه متى تداعى الدليل المستمد من التحقيقات الأولية - كما حدث في هذه الدعوى - وجب الرجوع إلى الأصل باعتبار من أصول المجامكات الجنائية ، ولما كانت المحكمة بدرجتها لم تتدارك هذا العيب فإن حكمها يكون باطلا لا يقتضيه على إجراءات باطلة ولقصور تسببه وفساد استدلاله ويتعين لذلك قضاؤه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ١٦ من يناير سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد/ محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : توفيق أحمد الخشن ،
ومحمود اسماعيل ، ، وحسين صفوت السركي ، ومختار مصطفى رضوان المستشارين .

(١٥)

الطعن رقم ٨١٤ لسنة ٣١ القضائية :

إثبات . نقض ” أسبابه . مالا يقبل منها “ .

التعرف على شخص من ظهوره . أمر يصح في منطق العقل . تقدير هذا الدليل . من سلطة قاضي
الموضوع .

اطمئنان المحكمة إلى قول الشاهدة إنها تعرفت على المتهمين من ظهورهم . المجادلة في ذلك أمام
محكمة النقض . لا تقبل .

إذا كانت المحكمة قد اطمأنت فيما اطمأنت إليه إلى أن الشاهدة الثانية قد
رأت المتهمين وعرفتهم من ظهورهم أثناء فرارهم بعد ارتكاب الحادث ، وكان
يصح في منطق العقل أن يعرف الشخص من هيئته وقوامه خصوصا إذا سبقت له
معرفة بمن رآه ، فإن المجادلة في هذا الخصوص لا تكون مقبولة أمام محكمة النقض ،
إذ أن تقدير الدليل من سلطة محكمة الموضوع وحدها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم : أولا — قتلوا المجنى عليه عمدا ومع سبق
الإصرار والترصد بأن اتسوا قتلهم وبيتوا النية عليه وأعدوا لهذا الغرض أسلحة
نارية مششخنة وذخيرة وسعوا إليه في المكان الذي أيقنوا وجوده فيه وترصدوه
حتى إذا ما ظفروا به أطلقوا عليه النار من بنادقهم قاصدين من ذلك قتله
فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته .

ثانيا - أحرزوا بغير ترخيص أسلحة نارية مششخنة "بنادق لى انفيلد" .
ثالثا - أحرزوا بغير ترخيص ذخيرة مما تستعمل فى السلاح سالف الذكر دون
أن يكون مرخصا لهم بحمله . وطلبت معاقبتهم بالمسواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢
من قانون العقوبات والمواد ١ و ٦ و ٢/٢٦ - ٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤
لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والجدول ٣ المرافق . ومحكمة
الجنايات قضت بحضور يا عملا بمواد الإتهام مع تطبيق المادتين ٣٢ و ١٧ من
قانون العقوبات بمعاينة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة المؤبدة ومصادرة
السلاح والذخيرة المضبوطة . فطعن المحكوم عليهم فى هذا الحكم بطريق النقض
... الخ .

المحكمة

...وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين بجرائم القتل
العمد وإحراز السلاح والذخيرة بدون ترخيص انطوى على فساد فى التمدليل ،
ذلك أن شهادة الإثبات الأولى لم تكن - على خلاف ما قالت به - تستطيع
رؤية الجانين وقت الحادث ماداموا مستترين خلف سياج من أعواد الأذرة ،
وماقاله الحكم من إمكان رؤية المعتدين إستنادا إلى أن ارتفاع السياج حوالى
مترو أن الجانين كانوا مستترين وقرفا خلفه وأن الشهادة رأتهم أثناء الحادث
كما رأتهم هى وأختها يفرون بعد ارتكابه وأن المجنى عليه شاهدهم أيضا وذكر
أسماءهم للباشجاويش الذى حضر بعد الحادث - هذا الذى قاله الحكم معيب
وفاسد ، ذلك أن الحكم وقد أورد أن الجناة الذين استروا خلف السور كانوا
منحنين قليلا إلى الأمام - وهو ما يتفق مع معنى التستر - وأن الانحناء قد يصل إلى
بعد إخفاء الشخصية إخفاء تاما أو جزئيا فإن استدلال الحكم بارتفاع السور
للقول بإمكان الرؤية وكذلك استدلاله بأقوال الشاهدين عن رؤيتهما الجناة وهم
يفرون بعد الحادث - حيث لا يجوز قبول تعيين الأشخاص من ظهورهم -
وبماقاله المجنى عليه للباشجاويش عن المعتدين بالرغم من أن ماقرره هذا الأخير
فى هذا الشأن لا يفيد أن أقوال المجنى عليه كان مصدرها الرؤية - هذا كله يصب
الحكم بفساد الاستدلال بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله "إنه في ١١/٦/١٩٥٨ ترصد المتهمون حسنين حسن علي وأحمد حسب النبي أحمد ومحمد حسب النبي أحمد "الطاعنون" للجنى عليه محمد حسن موافى في سبائه أمام منزلهم وكانوا قد انتصروا قتله وبيتوا النية على ذلك وأعدوا لهذا الغرض أسلحة نارية مششخنة حتى إذا ماخرج من دار ابنته حسنية محمد موافى ليجلس أمام الباب كما تعود ذلك وقد هم بالجلوس بفلس القرفصاء وإذا بالمتهمين يطلقون عليه النار من بنادقهم المششخنة أخذا بالنار منه فأصابه عياران منها بالإصابات المبينة بتقرير الصفة التشريحية والتي أدت إلى وفاته وكانت ابنته المذكورة قد خرجت من المنزل في أثره وشاهدت المتهمين وهم يرتكبون الحادث ، وقد حمل كل منهم بندقية هندی وأطلق منها النار على والدها وحضرت إليها شقيقتها فاطمة محمد حسن موافى وعاونت اختها في حمل أبيها إلى الدار وكان بها حسن سيد موافى زوج حسنية الذي خشي الخروج خوفا على حياته من المتهمين وحضر الباشجاويش يحيى إبراهيم جمعه إلى مكان الحادث إثر سماعه دوى الأعيمة النارية وشاهد المجنى عليه وسأله عن ارتكب الحادث فأفاده أن المتهمين الثلاثة صرّكبه " . ثم أورد الحكم الأدلة التي استقى منها هذه الواقعة مستمدة من أقوال الشهود وما جاء بالتقرير الطبي الشرعي والمعاينة وهي تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها . ثم عرض لما أثاره الدفاع عن الطاعنين عن إمكان رؤية المعتدين فقال "وحيث إن أقوال الدفاع مردودة بما هو ثابت من المعاينة من أن ارتفاع سور الذرة الذي استتر به المتهمون وقت إطلاقهم النار حوالى متر ولا يشك أن ذلك يمكن الرؤية إذ الحادث وقع قبل العصر وقد رأتهم الشاهدة الأولى مستترين وقوفا خلف سور الذرة قبل الحادث كما رأتهم أثناءه " . وهذا الذى قاله الحكم له أصله الثابت فى الأوراق إذ يبين من الاطلاع على المفردات التى أمرت المحكمة بنسخها أن الشاهدة حسنية محمد حسن موافى شهدت فى التحقيق الابتدائى أن المتهمين كانوا وقوفا خلف "السبابة" متحنيين قليلا إلى الأمام فى مواجهة منزلها وقد رأتهم وتحققت من أشخاصهم . لما كان ذلك وكانت المحكمة بما لها من سلطة تقديرية قد خلصت إلى أن إنحاء المتهمين قليلا لا يخفيهم إخفاء تاما عن نظر الشاهدة التى اطمأنت المحكمة إلى صدق أقوالها وتأيد الدليل الفنى لهذه الأقوال حيث قالت المحكمة "وجاء التقرير الطبي الشرعى مؤيدا للشاهدة الأولى شاهدة الرؤية فيما قرره فدل بذلك كله

على أن ماردته كان حقا وصدا فقد قطعت بأن المتهمين ثلاثة وأطلقوا بنادقهم (الهندي) دفعة واحدة وتبين أن بالمجنى عليه إصابتين بجسده وأخرى بملابسه من حيار ثالث . ولما كانت المحكمة قد اطمأنت فيما اطمأنت إليه إلى أن الشاهدة الثانية رأت المتهمين وعرفتهم من ظهورهم أثناء فرازهم بعد ارتكاب الحادث وكان يصح في منطق العقل أن يعرف الشخص من هيئته وقوامه خصوصا إذا سبقت له معرفة بمن رآه — كما هو الحال بالنسبة للشاهدة . وكان تقدير قوة الدليل من سلطة محكمة الموضوع وحدها فإن المجادلة في هذا الخصوص لا تكون مقبولة . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم قد أورد على لسان الشاهدة حسنية محمد موافق أن والدها المجنى عليه شاهد المتهمين وهم يرتكبون الحادث كما أورد ما قرره الباشجاویش يحيى إبراهيم من أنه سأل المجنى عليه عن أصابه فأعلمه أن المتهمين الثلاثة هم مرتكبوا الحادث . ثم ذكر الحكم وهو في معرض الرد على دفاع الطاعنين قوله ” كما رأتهم (الشاهدة الأولى) أثناء وبعد الحادث وهم يفرون من مكانه وتحققت منهم كما رأتهم الشاهدة الثانية وهم يلوذون بالفوار وشاهدتهم المجنى عليه ذاته وقص ذلك على الباشجاویش وجاء التقرير الطبي الشرعى مؤيدا الشاهدة الأولى ... ومن ثم فليس هناك ما يشكك في أقوال هذه الشاهدة من حيث رؤيتها رأى العين للمتهمين وتحققها منهم شخصا وحدا وقد جاءت أقوالها مطابقة في ذلك لأقوال المجنى عليه الذى رآهم كذلك وتحقق منهم وذكر أسماءهم للباشجاویش يحيى محمد ... ” ومفاد ذلك — فيما نقله الحكم مما سلف وما استخلصه من مجموع الأدلة التى ساقها — أنه لم ينقل عن الباشجاویش أو يستدل من أقواله على أن المجنى عليه أخبره برؤيته للمتهمين وإنما أخذ برواية ابنة المجنى عليه من رؤية أبيها للمتهمين وأنه أدلى بأسمائهم للباشجاویش . لما كان ما تقدم ، فإن ما يشير الطاعن على الصورة الواردة في طعنه لا يخرج في حقيقته من كونه جدلا في واقعة الدعوى وتقدير أدلة الثبوت فيها مما يستقل به قاضى الموضوع دون معقب عليه مادامت هذه الأدلة من شأنها أن تؤدي إلى الإدانة . لما كان ذلك ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه .

جلسة ١٦ من يناير سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد/ السيد أحمد عفيفي المستشار ، وبحضور السادة : محمد عطية اسماعيل ، ومحمد عبد السلام ، وعبد الحليم البيطاش ، وأديب نصر حنين المستشارين .

(١٦)

الطعن رقم ٤٠٥٤ سنة ٣١ القضائية " طلب إعادة النظر "
إعادة النظر .

المبرة في قبول الطلب . هي بتوافر إحدى حالاته وقت تقديمه .

معارضة تقديم الطلب للمرة الثانية في إطار مختلف : استنادا إلى ذات الواقعة التي أسس عليها الطلب الأول . ذلك احتيال على القانون .

مثال . تقديم الطلب إلى النائب العام على أساس الفقرة الخامسة من المادة ٤٤١ أ . ج . استنادا إلى تزوير ورقة أثرت في حكم الإدانة . رفض النائب العام هذا الطلب . تقديم طلب جديد — استنادا إلى ذات الواقعة — مؤسسا على الفقرة الثالثة من تلك المادة — رغم عدم صدور حكم بتزوير الورقة . ماهية هذا الطلب الأخير : هو بذاته الطلب الأول المدرج تحت الفقرة الخامسة محاولة رفته وجوبا ومباشرة إلى محكمة النقض . عدم قبوله .

المبرة في قبول طلب إعادة النظر إنما تكون بتوافر إحدى حالاته وقت تقديمه .

فإذا كان الثابت من مطالعة الأوراق أن الطالبين سبق أن قدما طلبا إلى النائب العام بإعادة النظر وأسساه على الفقرة الخامسة من المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية وكان مما استندا إليه فيه الإدعاء بتزوير تقرير خبير البصمات ولما أصدر النائب العام قرارا برفض الطلب طعنا في قراره أمام غرفة الاتهام ثم طعنا في قرار الغرفة أمام محكمة النقض ، وقبل أن تفصل المحكمة في ذلك الطعن عمدا إلى تقديم طلب جديد أسساه على الحالة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من تلك المادة استنادا إلى حصول ذلك التزوير المدعى به ، وطلبا في هذه المرة صرضه وجوبا على محكمة النقض عملا بحكم المادة ٤٤٢ من القانون ، ورغم ج . (٥) ج .

أن حكما لم يصدر بعد بتروير التقريرين قبل رفع هذا الطلب — وهو ما تشترطه الفقرة الثالثة من المادة ٤٤١. ومن ثم فإن الطلب المطروح يكون — في حقيقةه — لا زال في حدوده التي عرضت على النائب العام من قبل ، وهو بهذا الوصف يندرج تحت حكم الفقرة الخامسة من المادة المذكورة مما لا يصح في القانون رفعه إلى محكمة النقض إلا إذا رأى النائب العام وجها لذلك على أن تكون الإحالة عن طريق اللجنة المشار إليها في المادة ٤٤٣ . وهذا الذي أقدم عليه الطالبان لا يعدو أن يكون محاولة لإظهار الطلب في إطار جديد لا يضم في الحقيقة غير ذات الواقعة، وهي بعد محاولة يراد بها — اقتناها على الأوضاح المقررة في القانون — أن يعرض الطلب على محكمة النقض وجوبا ومباشرة وبغير الطريق السوى . وإذا كانت المحكمة لا تتصل بمثله عن هذا الطريق فإنه يتعين القضاء بعدم قبوله .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من لبيب أيوب سعد "الطالب الأول" وأحمد محمود نجيم وعزوز شفيق حنا "الطالب الثاني" بأنهم قتلوا عمدا محمود برهان إبراهيم مع سبق الإصرار بأن يتوا النية على قتله وأعدوا لذلك أسلحة وتوجهوا إليه بمسكنه وضربوه بها على رأسه وأوثقوا قدميه وقاموا بخنقه قاصدين قتله فأحدثوا به الإصابات الميئة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . وقد اقترنت بهذه الجناية جناية أخرى هي أنهم في الزمان والمكان سالفى الذكر سرقوا مبلغ النقود الميئة بالمحضر والملوكة للجنى عليه حالة كون الأول والثالث يحملان أسلحة ظاهرة (سكينا وآلات صلبة ثقيلة) . وطلبت من غرفة الإتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢/٢٣٤ من قانون العقوبات . قررت ذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت بحضور يا عملا بمواد الإتهام للأول والثالث "الطالبين" وهذه المواد مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات للثاني — أولا : بمعاقة كل من المتهمين الأول والثالث بالإعدام شنقا . ثانيا : بمعاقة المتهم الثاني بالأشغال الشاقة المؤبدة . فطن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض . فقضت محكمة النقض بعدم قبول الطعن المقدم من المتهم الثاني نجيم شكلا وبقبول الطعن المقدم من المتهمين الأول والثالث شكلا وبرفضه موضوعا وبإقرار حكم الإعدام .

وبعريضة معلقة إلى السيد النائب العام طلب المحكوم عليهما الأول والثالث إعادة النظر في الحكم الصادر من محكمة الجنايات وذلك تطبيقاً للفقرة الثالثة من المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية فأمر السيد النائب العام على الطلب بعرضه على محكمة النقض. وأرفق بالطلب مذكرة موقعا عليها منه طلب فيها الحكم بعدم قبول الطلب وتغريم الطالبين مبلغ خمسة جنيهات .

المحكمة

... من حيث إن لبيب أيوب سعد وعزوز شفيق حنا المحكوم عليهما نهائياً بتاريخ ٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٩ في الجناية رقم ٤١٠٣ سنة ١٩٥٧ المطرية طلباً إعادة النظر في هذا الحكم بعريضة معلقة إلى النائب العام بتاريخ ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٦١ فيها عليه فيها بوجوب إحالة الطلب إلى محكمة النقض إعمالاً لنص الفقرة الثالثة من المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية وأساساً طلبهما على الإدعاء بمحصول تزوير في تقريرى خبير البصمات اللذين استند إليهما الحكم فيما استند إليه في الإدانة لما جاء بهما من أن بصمة راحة اليد اليمنى للطالب الأول تطابق إحدى البصمات المرفوعة من مكان الحادث في يوم ١١/٢٥/١٩٥٧ ، وقد أقام بنفس العريضة أمام محكمة القاهرة الابتدائية دعوى أصلية لاستصدار حكم بهذا التزوير ولم يصدر هذا الحكم بعد .

وحيث إن المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية حددت في خمس فقرات منها الحالات التي يجوز فيها طلب إعادة النظر في الأحكام النهائية الصادرة بالعقوبة في مواد الجنايات والجنح وقد نصت في فقرتها الثالثة على حالة ما إذا حكم بتزوير ورقة قدمت أثناء نظر الدعوى وكان لها تأثير في الحكم ونصت الفقرة الخامسة على حالة ما "إذا حدثت أو ظهرت بعد الحكم وقائع أو إذا قدمت أوراق لم تكن معلومة وقت المحاكمة وكان من شأن هذه الوقائع أو الأوراق ثبوت براءة المحكوم عليه" وخولت المادة ٤٤٢ من هذا القانون حق طلب إعادة النظر لكل من النائب العام والمحكوم عليه وغيرهما ممن نص عليهم فيها كما أوجبت على النائب العام رفع الطلب إلى محكمة النقض في الثلاثة أشهر التالية لتقديمه إذا كان مبنيًا على الحالات المبينة في الفقرات الأربع الأولى بينما قصرت المادة ٤٤٣ حق طلب

إعادة النظر على النائب العام وحده سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب أصحاب الشأن إذا كان مبنيًا على الحالة الواردة في الفقرة الخامسة سابقة الذكر وأوجبت عليه عندما يرى محلاً للطلب أن يرفعه مع التحقيقات التي يكون قد رأى لزومها إلى لجنة مشكلة من أحد مستشاري محكمة النقض واثنين من مستشاري محكمة الاستئناف لتفصل فيه بعد الاطلاع على الأوراق واستيفاء ماتراه من التحقيق فإذا مارأت قبوله أحالته إلى محكمة النقض . وقد نصت هذه المادة على ألا يقبل الطعن في الأمر الصادر من هذه اللجنة بقبول الطلب أو عدم قبوله . لما كان ذلك ، وكانت العبرة في قبول طلب إعادة النظر إنما تكون بتوافر إحدى حالاته وقت تقديمه ، وكان الثابت من مطالعة الأوراق أن الطالبين سبق أن قدما طلبا إلى النائب العام بإعادة النظر وأسأه على الفقرة الخامسة من المادة ٤٤١ وكان مما استندا إليه فيه الادعاء بتروير تقرير خبير البصمات وقد أصدر النائب العام في ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٦١ قرارا برفض هذا الطلب ، قطعنا في القرار أمام خوفة الاتهام فلما قضت بعدم جواز الطعن طعنا في قرارها أمام محكمة النقض ، وقبل أن تفصل المحكمة في هذا الطعن عمد الطالبان إلى تقديم الطلب الجديد إلى النائب العام استنادا إلى حصول التروير المدعى به وعلى أساس الحالة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة ٤٤١ وطلبا في هذه المرة عرضه وجوبا على محكمة النقض عملا بحكم المادة ٤٤٢ آفة الذكر . ولما كانت الفقرة الثالثة من المادة ٤٤١ تشترط لانطباقها صدور حكم نهائي بتروير الورقة وكان الثابت من صحيفة الطلب أن حكما لم يصدر بعد بتروير التقريرين قبل رفعه فيكون الطلب المطروح على المحكمة لازال في حدوده التي عرضت على النائب العام من قبل وهو بهذا الوصف يندرج تحت حكم الفقرة الخامسة من المادة المذكورة ، ومن ثم فإنه لا يصح في القانون رفعه إلى محكمة النقض إلا إذا رأى النائب العام وجها لذلك على أن تكون الإحالة عن طريق اللجنة المشار إليها في المادة ٤٤٣ . لما كان ما تقدم ، فإن ما أقدم عليه

الطالبان من تقديم الطلب الأخير استنادا إلى الفقرة الثالثة من المادة ٤٤١ في غير حالاتها لا يعدو أن يكون محاولة لإظهاره في إطار جديد لا يضم في الحقيقة غير ذات الواقعة ولا يتسع في الواقع لسواها وهي بعد محاولة يراد بها — افتئاتا على الأوضاع المقررة في القانون — أن يعرض الطلب على محكمة التقض وجوبا ومباشرة وبغير الطريق السوى . وإذا كانت المحكمة لا تتصل بمثله عن هذا الطريق ، فإنه يتعين القضاء بعدم قبول الطلب وتغريم الطالبين خمسة جنيهاً عملاً بنص المادة ٤٤٩ من قانون الإجراءات الجنائية .

جلسة ٢٢ من يناير سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد/ محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمد طيه اسماعيل ، ومحمد عبد السلام ، وعبد الحليم البيطاش ، وأديب نصر حنين المستشارين .

(١٧)

الطعن رقم ٩٢٦ لسنة ٣١ القضائية :

إجراءات المحاكمة . دفاع .

حضور مدافع مع التهم بجناية . تعدد المتهمين وتعارض مصالحهم . وجوب تخصيص محام لكل منهم . الاكتفاء بمحام واحد منهم جميعا . يبيح إجراءات المحاكمة .

إذا كانت مصلحة المتهمين في الدفاع متعارضة، قد تقتضى أن يكون لأحدهما دفاع يلزم عنه عدم صحة دفاع الآخر ، بحيث يتعذر على محام واحد أن يترافع عنهما معا ، فإنه يتعين أن يتولى الدفاع عن كل منهما محام خاص به . فإذا اكتفت المحكمة بمدافع واحد عنهما فإنها تكون قد أخطأت خطأ يعيب إجراءات المحاكمة مما يستوجب نقض الحكم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من الطاعن وآخر بأتهما - الأول " الطاعن " أحرز جواهر مخدرة "حشيشا" في غير الأحوال المصرح بها قانونا . والثاني : حاز جواهر مخدرة "حشيشا" في غير الأحوال المصرح بها قانونا . والمتهمان قاما بتقديم وتسهيل تعاطي الجواهر المخدرة "حشيشا" بالمقهى إدارتهما في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من غرفة الاتهام إحاطتهما إلى محكمة الجنايات لمحاكمتها بالمواد ١ و٢ و٣٣/ج و٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والجدول ١ المرافق . فقررت الغرفة ذلك . ومحكمة الجنايات قضت بحضوريا عملا بالمادتين ٣٤ و٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبند ١٢ من الجدول بمعاينة المتهم الأول بالسجن لمدة خمس

سنوات وتقريره خمسمائة جنيه ومصادرة المخدرات والمجرمين والجوزة المضبوطة وذلك على اعتبار أن الإحراز كان بقصد التعاطي ، وبراءته من التهمة الثانية وبراءة المتهم الثاني مما أسند إليه . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ ...

المحكمة

... وحيث إن مما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه هو أن إجراءات المحاكمة شابها بطلان أثر في الحكم إذ تولى الدفاع عن الطاعن وآخر معه محام واحد رغم تعارض مصلحة كل منهما مع الآخر .

وحيث إن الدعوى الجنائية رفعت على الطاعن ووالده المتهم الثاني بأن أولهما وهو الطاعن أحرز جواهر مخدرة "حشيشا" في غير الأحوال المصرح بها قانونا ، وبأن ثانيهما محمد رمضان السيد حاز جواهر مخدرة "حشيشا" في غير الأحوال المصرح بها قانونا ، كما نسب للتهمين معا أنهما قاما بتقديم وتسهيل تعاطي الجواهر المخدرة بالمقهى إدارتهما . وقد حضر للدفاع عن المتهمين محام واحد . وإذا مثل كل منهما في محضر جلسة المحاكمة عمن أعد حجارة الجوزة وقدمها لرواد المقهى أجاب إجابة تتناقض مع إجابة الآخر ، كما أن الدفاع نحا في مرافعته إلى إلقاء مسئولية الجريمة على الإبن لحساب أبيه مما مفاده أن الطاعن قد حرم من الدفاع عن نفسه . وقد دان الحكم الطاعن من تعاطيه جواهر الحشيش بدون مسوغ وفي غير الأحوال المصرح بها في القانون وقضى ببراءته من التهمة الثانية كما قضى ببراءة والده مما أسند إليه في التهمتين . ولما كان يبين مما تقدم أن مصلحة المتهمين في الدفاع متعارضة فقد تقتضى أن يكون لأحدهما دفاع يلزم عنه عدم صحة دفاع الآخر بحيث يتعذر على محام واحد أن يترافع عنهما معا مما كان يتعين معه أن يتولى الدفاع عن كل منهما محام خاص به - فإذا كانت المحكمة قد اكتفت بمدافع واحد عنهما فإنها تكون قد أخطأت خطأ يعيب إجراءات المحاكمة مما يستوجب نقض الحكم والإحالة دون حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ٢٢ من يناير سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمد عطية اسماعيل ،
ومحمد عبد السلام ، وعبد الحليم البيطاش ، وأديب نصر حنين المستشارين .

(١٨)

الطعن رقم ٩٣٦ لسنة ٣١ القضائية :

(١) سرقة . إخفاء أشياء مسروقة .

استقلال كل من الجريمتين عن الأخرى . اختلاف طبيعتهما ومقوماتهما . لا يتصور
وقوعهما من شخص واحد .

إدانة المتهم بالسرقة تمنع من إدانته بالإخفاء . علة ذلك : إخفاء المرسوق أثر
من آثار السرقة . القول بعكس ذلك . خطأ في القانون .

(ب) إثبات "إعتراف" . نقض "أسباب الطعن"

حرية المحكمة الجنائية في تقدير صحة الاعتراف وقيمه في الإثبات . عدم خضوعها
في ذلك لرقابة محكمة النقض .

١ — جريمة السرقة وإخفاء الأشياء المسروقة جريمتان مستقلتان تختلف
طبيعة كل منهما عن طبيعة الأخرى ومقوماتها ، وهما لذلك لا يتصور وقوعهما
من شخص واحد . ومن ثم فإن عقاب متهم عن جريمة السرقة يمتنع معه عقابه
عن جريمة الإخفاء ، والعلة في ذلك أن وجود المرسوق في حيازة سارقه إنما
هو أثر من آثار السرقة ونتيجة طبيعية لها .

ومتى كان ذلك فإن ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن "جريمة الإخفاء
أفعالا ومناصر مستقلة عن جريمة السرقة وأنه ليس هناك ما يمنع قانونا من توجيه
تهمة الإخفاء إلى السارق متى ارتكب أفعالا تالية لفعل السرقة تمكن بمقتضاها
من إخفاء المرسوقات وهو عالم بالطبع بسرقتها مما يتعين معه في هذه الحالة
معاقبته بالعقوبة الأشد المقررة لجريمة السرقة عملا بالمادة ٣٢ عقوبات

لارتباط الجويتين بوحدة الغرض“ — ما ذهب إليه الحكم من ذلك غير صحيح في القانون .

٣ — الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الاثبات . فلقاضي الموضوع البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزى إليه قد انتزع منه بطريق الإكراه ، ومتى تحقق أنه اعتراف سليم مما يشوبه واطمأنت إليه نفسه كان له أن يأخذه ، وهو في ذلك لا يكون خاضعا لرقابة محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من الطاعن وآخرين بأنهم : المتهم الأول — سرق النقود والحلى المبينة بالمحضر للمجنى عليه وزوجته وكان ذلك من منزلها بطريق الكسر من الخارج . والمتهمين الثاني ”الطاعن“ والثالث — اشتركا بطريق الاتفاق والتحريض في ارتكاب الجريمة السالفة البيان فوقعت بناء على ذلك . والمتهمة الرابعة — سرفت النقود المبينة بالمحضر للمجنى عليه الأول وكان ذلك من مسكن زوجها المتهم الأول . والمتهمون جميعا — أخفوا المسروقات السالفة البيان مع علمهم بسرقتها . وطلبت عقابهم بالمواد ١/٤٠ — ٢ و ٤١ و ٤٤ مكرر و ١/٣١٧ من قانون العقوبات . وقد ادعى المجنى عليه الأول بحق مدني قبل المتهمين الثلاثة الأول بقرش صاغ واحد تعويضا مؤقتا . والمحكمة الجزئية قضت بحضور المتهمين الثلاثة الأول وغايبا للرابعة . عملا بمواد الاتهام بالنسبة لجميع المتهمين مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهمين الثلاثة الأول — أولا : بحبس كل من المتهمين الثلاثة الأول ستة أشهر مع الشغل والنفاذ عن التهمتين وإلزامهم متضامتين بأن يدفعوا للدعي بالحق المدني قرشا صاغا واحدا على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات . ثانيا : بعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة لتهمة السرقة المسندة إلى المتهمة الرابعة . ثالثا : بحبس المتهمة الرابعة شهرا مع الشغل عن التهمة الثانية المسندة إليها وكفالة جنيين لوقف التنفيذ . استأنف المحكوم عليهما الثاني ”الطاعن“ والثالث هذا الحكم . والمحكمة الاستئنافية قضت بحضورها بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل

الحكم المستأنف بالنسبة للمستأنف الأول والاكتفاء بحبسه ثلاثة شهور مع الشغل وبإلقائه بالنسبة للمستأنف الثانى وبراءته مما أسند إليه بلامعصاريه جنائية .
فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو القصور فى البيان والخطأ فى القانون ، ذلك أن الحكم المطعون فيه — على خلاف حكم محكمة أول درجة — لم يعرض للدفع الذى أناره الطاعن بعدم جواز توجيه تهمة الإخفاء إليه بالإضافة إلى تهمة الاشتراك فى السرقة ولم يعن بالرد عليه ، كما أن معاقبة الطاعن بتهمة الإخفاء والاشتراك فى السرقة وتوقيع العقوبة الأشد تطبيقا للمادة ٣٢ من قانون العقوبات — بالرغم من أن وقائع الدعوى كما أثبتها الحكم لا تدل على قيام جريمتين مرتبطتين — غير صحيح فى القانون ، ولا عمل للقول بأنه يكفى لحمل العقوبة عند التعدد المعنوى ثبوت قيام إحدى الجريمتين لأن تقدير العقوبة لا بد وقد روعى فيه ارتكاب الجريمتين معا .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد أيد ما استندت إليه محكمة أول درجة من أسباب ، وكان حكم محكمة الدرجة الأولى قد عرض للدفع بعدم جواز توجيه تهمة الإخفاء إلى الطاعن وانتهى إلى رفضه بمقولة إن جريمة الإخفاء أفعالا وعناصر مستقلة من جريمة السرقة وأنه ليس هناك ما يمنع قانونا من توجيه تهمة الإخفاء إلى السارق متى ارتكب أفعالا تالية لفعل السرقة تمكن بمقتضاها من إخفاء المسرقات وهو عالم بالطبع بسرقتها وأنه يتعين فى هذه الحالة توقيع العقوبة الأشد المقررة لجريمة السرقة تطبيقا للمادة ٣٢ من قانون العقوبات نظرا لارتباط الجريمتين بوحدة الغرض . لما كان ذلك ، وكان ماذهب إليه الحكم الابتدائى والحكم المطعون فيه غير صحيح فى القانون فى خصوص جواز توجيه تهمة الإخفاء إلى السارق ، ذلك أن جريمة السرقة وإخفاء الأشياء المسرقة هما جريمتان مستقلتان تختلف طبيعة كل منهما عن طبيعة الأخرى ومقوماتها وهما لذلك لا يتصور وقوعهما من شخص واحد ،

ومن ثم فإن عقاب متهم عن جريمة السرقة يمتنع معه عقابه عن جريمة الإخفاء ،
والعلة في ذلك أن وجود المسروق في حيازة سارقه إنما هو أثر من آثار السرقة
ونتيجة طبيعية لها . لما كان ذلك ، وكان ما انطوى عليه الحكم المطعون فيه
من تقرير خاطيء في القانون على الصورة سالفة البيان لا يؤثر في سلامته وصحة
ما انتهى إليه في توقيع العقوبة المقضى بها وهي عقوبة مقرررة للجريمة موضوع
تهمة الاشتراك في السرقة المسندة إلى الطاعن أيضا والتي لم يثر بشأنها دفعا ما ،
وكان أمر تقدير هذه العقوبة في نطاق القانون هو من سلطة محكمة الموضوع
وحدها ولا يجوز الجدل فيه أمام محكمة النقض ، فإن هذا الوجه من النعي يكون
على غير أساس .

وحيث إن محصل الوجه الثاني من الطعن هو القصور في البيان والفساد في
الاستدلال ، ذلك أن الحكم المطعون فيه اطرح دفاع الطاعن بشأن بطلان
اعترافه مسaire منه لما قاله حكم محكمة أول درجة في أن اعترافه أمام النيابة
ينفي حصول الإكراه بيد أنه لم يعن بالرد على ما تحمله الأوراق من وقائع مثبتة
لدفاعه من أن اعترافه كان وليد إكراه وتعذيب ، يضاف إلى ذلك أنه يعيب
الحكم استناده إلى الدليل المستمد من الاعتراف الباطل .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد عرض لهذا الدفاع ورد عليه مبينا سلامة
الاعتراف وصحته أخذا في ذلك بما فصله حكم محكمة أول درجة ومضيفا إليه
أن الطاعن قد كرر اعترافه هذا أمام النيابة العامة على وجه مفصل واعترف
بإرشاده عن منزل المجنى عليه كما ذكر أنه تسلم من المتهم الأول خمسمائة جنيه
علم منه أنها مسروقة من منزل المجنى عليه ، وجاء اعترافه في محضر جمع
الاستدلالات ومحضر تحقيق النيابة متفقا مع أقوال المتهم دياب سلامة سلامة
واعترافاته . لما كان ما تقدم ، وكان الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر
الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في
الإثبات ، فلقاضى الموضوع البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف
المعزو إليه قد انتزع منه بطريق الإكراه ومتى تحقق أن الاعتراف سليم
عما يشوبه واطمأنت إليه نفسه كان له أن يأخذ به وهو في ذلك لا يكون
خاضعا لرقابة محكمة النقض . لما كان ذلك ، فإن الطعن برمته يكون على غير
أساس متعين الرفض .

جلسة ٢٢ من يناير سنة ١٩٦١

برئاسة السيد/ السيد أحمد عفيفي المستشار ، وبحضور المادة : عادل يونس ، وتوفيق أحمد
الحقن ، ومحمود اسماعيل ، وحسين صفوت السركي المستشارين .

(١٩)

الطعن رقم ٣٤٨٨ لسنة ٣١ القضائية :

إثبات . قتل عمد . سلاح . ذخيرة .

حرية القاضي في تكوين عقيدته .

وجود جرم الجريمة ليس شرطا أساسيا لإدانة المتهم . مثال . سلاح ناري لم يضبط .

اتهاء الحكم إلى إدانة المتهم بجريمة القتل العمد بمقدوف ناري . استخلاصه من ذلك — رقم
عدم ضبط السلاح والذخيرة المستعملين في الحادث — أن المتهم أحرز سلاحا وذخيرة بدون ترخيص .
لا تريب . ذلك استنتاج لازم في منطق العقل .

وجود جرم الجريمة ليس شرطا أساسيا لإدانة المتهم ، ما دام القاضي — بماله
من حرية في تكوين اعتقاده من جميع الأدلة والقرائن التي تعرض عليه — قد
اتهى إلى الإدانة التي رمت في يمينه نتيجة استخلاص مائع من واقعة الدعوى
وأدلة الثبوت فيها .

فإذا كان الحكم المطعون فيه — بعد أن أثبت تهمة القتل العمد في حق المتهم
”الطاعن“ وأنها حصلت بمقدوف ناري — خلص إلى ثبوت تهمة إحرار
السلاح والذخيرة في حقه أيضا استنتاجا من أن قتل المجنى عليه نتج عن إصابته
بمقدوف ناري أطلقه عليه المتهم من بندقيته ، وهو استنتاج لازم في منطق العقل ،
فإن ما ينعاه هذا الأخير على الحكم من أنه دانه بجريمتي إحرار السلاح والذخيرة
رغم أنه لم يضبط لديه شيء منها ، يكون على غير أساس .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولا : قتل عمدا على حسين محمد بأن أطلق عليه مقدوفا نارية من بندقية خرطوش قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته وقد اقترنت هذه الجناية بجناية أخرى هي أنه في نفس الزمان والمكان سألني الذكور شرع مع آخرين مجهولين في سرقة الأغنام الميينة بالمحضر المملوكة لمحمد عبد الله عبد الرحيم حالة كونه يحمل سلاحا وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه وهو استغاثة ابن المجنى عليه الذي كانت الأغنام في حراسته الأمر المنطبق على المواد ٤٥ و ٤٦ و ٣١٦ من قانون العقوبات . ثانيا : أحرز سلاحا نارية غير مششخن "بندقية خرطوش" بغير ترخيص . ثالثا : أحرز ذخيرة مما تستعمل في السلاح سالف الذكر "طلقة خرطوش" دون أن يكون مرخصا له في حيازة السلاح . وأحاله إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١/٢٣٤ - ٢ من قانون العقوبات و ١ و ٦ و ١/٢٦ - ٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول رقم ٢ المرافق . ومحكمة الجنايات قضت حضوريا عملا بالمواد ١/٢٣٤ من قانون العقوبات والمواد ١ و ٦ و ١/٢٦ - ٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والجدول رقم ٢ الملحق به مع تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات مع مصادرة السلاح المضبوط . وبراءته من تهمة الشروع في السرقة المسندة إليه . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرائم القتل العمد وإحراز السلاح والذخيرة بدون ترخيص قد بني على إجراءات باطلة كما أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن النيابة العامة أحالت القضية إلى محكمة الجنايات مباشرة دون أن تعرضها على غرفة الاتهام استنادا إلى اتهام الطاعن

بإحراز البندقية التي عثر عليها في حين أنه لم يضبط محرزا لها ، كما أنه الحكم بحريمتي إحراز السلاح والذخيرة بدون ترخيص مع أنه لم يضبط لديه شيء منها . وقد نفى الحكم عنه إحراز البندقية المضبوطة ، والقانون لا يعاقب إلا على الحيازة والإحراز .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجرائم القتل العمد وإحراز السلاح والذخيرة بدون ترخيص التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة تؤدي إلى ما رتبته عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم بعد أن أثبت تهمة القتل العمد في حق الطاعن و أنها حصلت بمقتضوف ناري خلص إلى ثبوت تهمتي إحراز السلاح والذخيرة في حقه أيضا استنتاجا من أن قتل المجنى عليه نتج عن إصابته بعيار ناري أطلقه عليه الطاعن من بندقيته ، وهو استنتاج لازم في منطق العقل ، ذلك أن وجود جسم الجريمة ليس شرطا أساسيا لإدانة المتهم ، ما دام القاضي بماله من حجة في تكوين اعتقاده من جميع الأدلة والقرائن التي تعرض عليه قد انتهى إلى الإدانة التي رسخت في يقينه نتيجة استخلاص سائغ من واقعة الدعوى وأدلة البرهان فيها . لما كان ما تقدم ، وكان القانون في المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ يخول للنياية العامة . - إذا كانت الجناية من الجنايات المنصوص عليها فيها ، ومن بينها جنايات إدار السلاح - أن ترفع الدعوى بها وبما يكون مرتبطا بها من جرائم أخرى إلى محكمة الجنايات مباشرة ، وكانت جريمة القتل - في صورة الدعوى الحالية - مرتبطة بجريمة إحراز السلاح ارتباطا لا يقبل التجزئة ، فإن ما يثيره الطاعن في وجهي طعنه يكون على غير أساس ويتعين لذلك رفض الطعن موضوعا .

جلسة ٢٣ من يناير سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد/السيد أحمد عفيفي المستشار، وبحضور السادة : عادل بونس، وتوفيق أحمد الخشن،
وهود اسماعيل، وأديب نصر حنين المستشارين .

(٢٠)

الطعن رقم ٦٠٣ لسنة ٣١ القضائية :

شيك بدون رصيد .

جريمة المادة ٣٣٧ عقوبات . ركن سوء النية . ما يوفره . مجرد علم الساحب بعدم وجود
مقابل وفاء في تاريخ السحب . دفع المتهم بأنه أعطى الشيك مقابل ثمن بضاعة اشتراها من المجنى عليه ،
وأنه ردها له قبل تاريخ الاستحقاق . ذلك — بفرض صحته — لا يبنى توافر الجريمة : مادام
لم يسترد الشيك .

يتوفر سوء النية — في جريمة المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات — بمجرد علم
الساحب بعدم وجود مقابل وفاء للشيك في تاريخ السحب . ومن ثم فإنه لا يجدي
المتهم مادفع به من أنه رد البضاعة ” التي اشتراها من المجنى عليه وأعطاه الشيك
مقابل ثمنها “ — قبل تاريخ استحقاق الشيك وحصل على سند بهذا المعنى ،
مادام أنه — وبفرض صحة هذا الدفاع — لم يسترد الشيك من المجنى عليه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أعطى لعبد الرحمن العامل بسوء نية شيكا
لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٣٦ و ٣٣٧
من قانون العقوبات . والمحكمة الجزئية قضت بحضوريا عملا بمادتي الإتهام
مع تطبيق المادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بحبس المتهم شهرا واحدا مع
الشغل وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات من تاريخ صيرورة هذا
الحكم نهائيا . استأنف المتهم هذا الحكم . والمحكمة الاستئنافية قضت بحضوريا

بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وأمرت أن يكون الوقف شاملا لكافة الآثار الجنائية المترتبة على الحكم بلا مصاريف جنائية . فطمعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق التقصص .. الخ ..

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإدانة الطاعن قد شابه قصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه أعطى المجنى عليه الشيكين مقابل ثمن بضاعة اشتراها منه وإذ كانت البضاعة قد ردت لعيب فيها — قبل موعد استحقاق الشيكين — فقد أخذ إيصالا بهذا المعنى موقعا من مندوبي المجنى عليه مما ينتفى به سوء النية ، ورغم أنه أبدى هذا الدفاع الجوهري بالجلسة فإن الحكم المطعون فيه لم يعن بالرد عليه .

وحيث إنه لما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد تضمن الرد على هذا الدفاع في مدوناته إذ قال ” ولما كان المتهم قد اعترف بأن الشيكين صادران منه وأنه لم يودع رصيدا مقابلا لهما لأن البضاعة التي أعطى الشيكين ثمنها لها غير صالحة .. ولما كان هذا الوجه من دفاعه لم يغير من ثبوت التهمة قبل المتهم ولا اعتداد بالبواعث والأغراض التي حرر من أجلها الشيكين موضوع التهمة فمن ثم يتعين عقاب المتهم ..“ لما كان ذلك، وكان سوء النية يتوفر بمجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء للشيك في تاريخ السحب فإنه لا يجدى الطاعن ما دفع به من أنه رد البضاعة قبل تاريخ استحقاق الشيكين وحصل على سند بهذا المعنى ما دام هو بفرض صحة هذا الدفاع لم يسترد الشيكين من المجنى عليه، ومن ثم فإن الطعن يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٢٣ من يناير سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد / محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة : محمد عطيه اسماعيل ،
ومحمد عبد السلام ، وعبد الخليم البيطاش ، وأديب نصر خير المستشارين .

(٢١)

الطعن رقم ٦٣٩ لسنة ٣١ القضائية :

(١) دفاع . تحقيق . اثبات . نقض ”أسباب الطعن . ما لا يقبل منها“ .

تقدير من المتهم في محضر الجلسة بثمانية عشر ماما . عدم اعتراضه على ذلك أمام
محكمة الموضوع . ماهية : هو رضاه منه بهذا التقدير . اعتماد المحكمة هذا التقدير .
مسألة موضوع . المادة ٧٣ عقوبات .

المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض لأول مرة . لا تقبل .

(ب) أسباب الإباحة . الدفاع الشرعي . نقض ”أسباب الطعن .
ما لا يقبل منها“ .

الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعي لأول مرة أمام محكمة النقض . لا تقبل . متى كانت
الواقعة لا ترشح لقيامها .

١ — إذا كان المتهم قد ارتضى سنه المثبت بمحضر الجلسة وهو ثمانية عشرة
سنة ، ولم يعترض عليه ولم يحاول إقامة الدليل على عدم صحته سواء بتقديم شهادة
ميلاد أو مستخرج رسمي أو بغير ذلك ، فإن هذا التقدير يصبح نهائياً لتعلقه
بمسألة موضوعية فصلت فيها محكمة الموضوع باعتمادها السن التي ذكرها المتهم
نفسه أو بتقديرها إياها عملاً بحكم المادة ٧٣ من قانون العقوبات ، وليس
للمتهم بعد ذلك أن يطعن في هذا التقدير لأول مرة أمام محكمة النقض .

٢ — متى كانت واقعة الدعوى لا تتوافر بها حالة الدفاع الشرعي ولا ترشح
لقيامها ، فإنه لا يقبل من المتهم أن يشير هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة
النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه ضرب مبروك محمود عيد عمدا على رأسه بفأس فأحدث به الإصابة الموصوفة بالتهديد الطبي الشرعي والتي تخلف له من جرائها عاهة مستديمة هي فقد جزء من مظام الجمجمة وتقدر بنحو ١٢٪ .
وطلبت من غرفة الإتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات . فتمرت الغرفة ذلك . ومحكمة الجنايات قضت بحضور با عملا بمادة الإتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنتين . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو الخطأ في القانون والإخلال بحق الدفاع ، إذ يقول الطاعن إنه أثار أمام المحكمة أن سنة كانت أربع عشرة سنة في وقت وقوع الحادث وأن المحكمة لم تحقق هذا الدفاع الذي يترتب على ثبوت صحته جواز التزول بالعقوبة إلى الحبس لمدة ٢٤ ساعة وفقا للمادة ٦٦ من قانون العقوبات .

وحيث إن ما ينهه الطاعن في هذا الوجه مردود بما هو ثابت في محضر الجلسة من أن سن المتهم ثمانى عشرة سنة ولم يدفع الطاعن أمام محكمة الموضوع بصغر سنه . ولما كان المتهم قد ارتضى سنه المثبت بمحضر الجلسة ولم يعترض عليه ولم يحاول أمام محكمة الموضوع إقامة الدليل على عدم صحته سواء بتقديم شهادة ميلاد أو مستخرج رسمي أو بغير ذلك ، فإن هذا التقدير يصبح نهائيا لعلقه بمسألة موضوعية فعلت فيها محكمة الموضوع باعتمادها السن التي ذكرها المتهم نفسه أو بتقديرها إياها عملا بحكم المادة ٧٣ من قانون العقوبات ، وليس للمتهم بعد ذلك أن يطعن في هذا التقدير لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إن مبنى الوجه الثانى هو القصور في التسييب ، ذلك أن الطاعن قرر في جميع مراحل التحقيق أمام المحكمة بأنه والمجنى عليه تنازعا على الرى ثم

تماسكا وعضه المجنى عليه في أذنه وهو ما يرشح لقيام حالة الدفاع الشرعى عن نفسه إلا أن الحكم المطعون فيه حين دانه لم يعرض لهذه الحالة ولم يبحثها مما يجعله قاصرا .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به عناصر الجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع بقيام حالة الدفاع الشرعى وكان يبين من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا للطعن أن الواقعة تحصل في أنه ” بينما كان المجنى عليه بحقله يروى زراعته إذ حضر المتهم عنده وحاول منعه من الري زاعما أن المياه سوف تطفئ على أرضه المجاورة فقامت بينهما مشادة وأمسك المتهم بالمجنى عليه فعضه الأخير في أذنه وبعد ذلك اعتدى المتهم على المجنى عليه بأن ضربه بالقأس على رأسه فأحدث إصابته الثابتة بالتقرير الطبي الشرعى والتي تخلفت عنها العادة المستديمة “ . ولما كانت هذه الواقعة لا تتوافر بها حالة الدفاع الشرعى بولا ترشح لقيامها فإنه لا يقبل من الطاعن أن يشير هذا الدفاع لأول مرة أمام هذه المحكمة .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث هو الخطأ في الإسناد فقد قال الحكم ” إن الحاضر مع المتهم قرر أن إصابة المجنى عليه أحدثها به مجد إمام الأخرس مرتكنا في ذلك على ما جاء بأقوال سيد مذكور ولا ترى المحكمة الأخذ بهذا الدفع لأن المتهم لم يبيده إلا بالجلسة “ ، مع أن الثابت من أوراق الدعوى أن محامى الطاعن أبدى هذا الدفاع أكثر من مرة أمام قاضى المعارضة .

وحيث إن المحكمة وهي بصدد الرد على دفاع الطاعن ” قالت إن الحاضر مع المتهم قرر أن إصابة المجنى عليه إنما أحدثها به المدعو مجد إمام الأخرس مرتكنا في ذلك على ما جاء بأقوال سيد مذكور ولا ترى المحكمة الأخذ بهذا الدفع لأن المتهم لم يبيده إلا بالجلسة في حين أنه قرر في مراحل التحقيق أن والد المجنى عليه نفسه محمود عبد العزيز هو الذى أصابه هذه الإصابة نظرا لضعف بصره وقد أراد عندما رآهما يتشاجران أن يضرب المتهم بقأس فجاءت في المجنى عليه ولا ترى المحكمة الأخذ بهذا الدفاع الذى لم يقم عليه أى دليل يسنده “ . ولما كان الواضح من عبارة الرد السالف ذكرها أن المحكمة أسست أطرافها دفاع الطاعن على أنه إنما جاء متأخرا إذ لم يبيده

المتهم في مرحلة التحقيق الابتدائي، ولا ينال من سلامة هذا الرد أن يكون الطاعن قد أبدى دفاعه المشار إليه بعد ذلك أمام قاضي المعارضة ما دامت المحكمة قد أفصحت عن أنها لا ترتاح إلى صحته .

وحيث إن مبنى الوجه الرابع هو الفساد في الاستدلال فقد استند الحكم المطعون فيه إلى أقوال المجنى عليه ووالده على الرغم من تحبط المجنى عليه في تحديد المعتدى عليه في التحقيق كما أن والده فاقد البصر مما يقطع بعدم رؤيته للمعتدى ، ولم يبين الحكم بأدلة سائغة سبب اقتناعه بشهادة هذين الشاهدين وإطراحه للأدلة الأخرى التي تؤكد أن المعتدى شخص آخر غير الطاعن .

وحيث إن الثابت من الأوراق أن أقوال المجنى عليه التي أدلى بها أمام النيابة وبالحلقة صريحة في أن الطاعن هو الذي اعتدى عليه بضربة الفأس وأحدث به الإصابة التي تخلفت عنها العاهة برأسه ، وقد اتخذ الحكم من أقوال والد المجنى عليه في التحقيق والتي ذكرها ققلا عن ابنه المصاب قرينة مؤيدة لوقوع الحادث إذ أثبت الحكم أن الشاهد حين رأى ولده المجنى عليه مصابا استوضحه عن ضربته فأخبره بأن المتهم هو الذي اعتدى عليه بفأس ضربه به في رأسه . ولما كان ما حصله الحكم من أقوال الشاهدين سائغا بما لا تناقض فيه ، فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الوجه لا يكون مقبولا . وهو في حقيقته لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا حول تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع ولا تقبل إثارته لدى محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم كله يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٩ من يناير سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد/ محمد تطيه اسماعيل المستشار ، وبحضور السادة : عادل بونس ، رتوفيق أحمد
الحسن ، ومحمود اسماعيل ، وحسين صفوت البركي المستشارين .

(٢٢)

الطعن رقم ٩٤٩ لسنة ٣١ القضائية :

إجراءات المحاكمة . ارتباط . دعوى جنائية . نيابة عامة . غرفة الاتهام .
محكمة الجنايات . مواد مخدرة . سلاح .

الإحالة المباشرة في جرائم المادة ٢١٤/١٣ ج . وما ارتبط بها من جرائم أخرى . ماهية
هذا الارتباط : هو ارتباط المادة ٣٢ عقوبات .

مثال لا ارتباط فيه : ضبط المتهم محرزا مخدرا ثم ضبط سلاح وذخيرة بمنزله في الوقت نفسه .

إحالة النيابة الدعوى مباشرة إلى محكمة الجنايات من جرائم لا ارتباط بينها . المثال المتقدم .
إدانة المتهم والحكم عليه بعقوبة الجريمة الأشد . بطلان إجراءات المحاكمة . نقضه : والحكم
بعدم قبول الدعوى من تهمة إحراز المخدر لرفضها بغير الطريق الذي رسمه القانون وهو تقديمها إلى
غرفة الاتهام ، وبإعادة الدعوى إلى محكمة الجنايات من تهمة السلاح والذخيرة .

استقر قضاء محكمة النقض على أن أساس الحلق المخول للنيابة العامة في الفقرة
الثالثة من المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية إنما هو قيام الارتباط
بين إحدى الجنايات المنصوص عليها في تلك المادة وبين الجرائم الأخرى التي
تكون مرتبطة بها ارتباطا لا يقبل التجزئة طبقا لما هو معرف به في المادة ٣٢
من قانون العقوبات .

فإذا كان الثابت مما أورده الحكم المأهون فيه أن ضبط السلاح الناري وذخيرته
بمنزل المتهم في الوقت الذي ضبط فيه محرزا مخدرا ، لا يجعل هذه الجريمة الأخيرة
مرتبطة بجنايتي إحراز السلاح والذخيرة ارتباطا لا يقبل التجزئة بالمعنى المقصود
في المادة ٣٢ سالفه الذكر ، لأن جريمة إحراز المخدر هي في واقع الأمر جريمة

مستقلة عن هاتين الجنايتين ، فإنه لا سبيل إلى تحريك الدعوى بالنسبة لها إلا بالطريق المعتاد وهو تقديمها إلى غرفة الاتهام . ومن ثم فإن النيابة إذ أحالت المتهم "الطاعن" مباشرة إلى محكمة الجنايات عن هذه التهم جميعها ، فدانه الحكم المطعون فيه عنها وأتزل عليه عقوبة الجريمة الأشد وهي المقررة قانونا بالجريمة إحراز المخدر بقصد الاتجار ، فإنه يكون مشوبا بالبطلان متعينا نقضه ، والقضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية عن تهمة إحراز المخدر وبإعادة الدعوى بالنسبة لتهمة إحراز السلاح الناري وذخيرته إلى محكمة الجنايات لتحكم فيها من جديد مشكلة من قضية آخرين .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما أولا : حازا جواهر مخدرة "حشيشا" في غير الأحوال المصرح بها قانونا . ثانيا : المتهم الثاني أيضا ١ — حاز سلاحا ناريا "فرد خرطوش عيار ١٦" بدون ترخيص ٢ — حاز ذخائر "طلقات عيار ١٦" مما تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر بدون ترخيص . وأحالتهما إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهما بالمواد ١ و ٢ و ٧ و ٣٣ ج و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبند رقم ١٢ من الجدول ١ الملحق . ولمعاينة المتهم الثاني أيضا بالمواد ١/١ و ٦ و ١/٢٦ — ٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والجدول رقم ٢ الملحق به وأمام محكمة الجنايات دفع الحاضر مع المتهم الثاني ببطلان التحقيق وبطلان إحالة الدعوى مباشرة إلى محكمة الجنايات . والمحكمة المذكورة قضت بحضورها عملا بمواد الإتهام عدا المادة ٣٣ فبدلا منها المادة ٣٤ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بالنسبة للمتهم الأول وبمواد الإتهام مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة للمتهم الثاني بمعاينة الأول بالسجن لمدة خمس سنين وبتغريمه ألف جنيه وبمعاينة الثاني بالأنشطة الشاقة المؤبدة وتغريمه ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة لجواهر المخدرة المضبوطة والسلاح والذخيرة المضبوطة . وردت على الدفع قائمة بأنه على غير أساس ويتعين رفضه . فطعن الموكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... من حيث إن الطعن المقدم من الطاعن الثانى قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .

وحيث إن مما ينمى هذا الطاعن على الحكم المطعون فيه هو وقوع بطلان فى الإجراءات أثر فى الحكم ، ذلك أن الحاضر معه دفع أمام محكمة الموضوع ببطلان إجراءات رفع الدعوى على أساس أن النيابة العامة قدمت الطاعن لمحكمة الجنايات مباشرة دون أن تقدمه لغرفة الاتهام ، فقضت المحكمة برفض الدفع استنادا إلى أن الجرائم الثلاث المسندة للطاعن مرتبطة ببعضها من حيث المتهم والزمان والمكان وأن هذا يتيح للنسبة إحالة الدعوى مباشرة إليها ويقول الطاعن إن ما ذهب إليه الحكم غير سديد ، ذلك لأن القضية محالة إلى المحكمة العادية ، ومن ثم فكان يجب طبقا لحكم المادة ١٥٨ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ أن تحيل النيابة الدعوى إلى غرفة الاتهام وهى إذ لم تفعل تكون قد خالفت القانون وحرمت الطاعن من درجة من درجات التقاضى ويكون الحكم المطعون فيه باطلا مما يتعين معه نقضه .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت واقعة الدعوى بما محصله أن معاون مباحث مركز أشمون استصدر إذنا من النيابة بتفتيش الطاعنين ومنزليهما فعثر فى جيب الأول منهما على كيس به بضع لفافات من الحشيش عددها ٥٦ قطعة مختلفة الأحجام وقطعة أخرى كبيرة من الحشيش ، كما عثر بجيب الطاعن الثانى على لفافات حشيش وكية أخرى من الحشيش عبارة عن فردتين كبيرتين مغلفتين بالقماش وميزان صغير وقطعتين من فئة الخمس مليات مما تستعمل فى وزن المخدرات ، وعثر كذلك على بندقية خرطوش عيار ١٦ وطلقتين خرطوش من نفس العيار . وكان الحكم قد عرض لما يثيره الطاعن فى وجه الطعن بقوله ” إن الحاضر عن المتهم — الطاعن الثانى — دفع ببطلان التحقيق وإحالة الدعوى مباشرة إلى هذه المحكمة دون مرورها بغرفة الاتهام لأن ذلك يحرمه من درجة من درجات التقاضى . وحيث إن هذا القول مردود إذ أن السلاح

والذخيرة والمخدرات قد ضبطت بين طيات فراشه وهذه الجرائم الثلاث مرتبطة بعضها ببعض ارتباطا لا يقبل التجزئة من حيث المتهم والمكانية والزمانية . وهذا يبيح النيابة إحالة الدعوى مباشرة إلى هذه المحكمة دون تقديمها إلى غرفة الإتهام تطبيقا للقانون الخاص بالأسلحة والذخائر وما نص عليه قانون الإجراءات الجنائية في هذا الصدد ومن ثم يكون دفع الحاضر عن المتهم على غير أساس من القانون ويتعين رفضه . لما كان ما تقدم ، وكان ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن للنيابة العامة حق إحالة الدعوى مباشرة إلى محكمة الجنايات بالنسبة لتهمة إحراز المخدر على أساس ارتباطها بجنايتي إحراز السلاح والذخيرة المسندة للطاعن — ما ذهب إليه الحكم من ذلك غير صحيح في القانون ، ذلك أن أساس الحق المخول للنيابة العامة في الفقرة الثالثة من المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية إنما هو قيام الارتباط بين إحدى الجنايات المنصوص عليها في تلك المادة وبين الجرائم الأخرى التي تكون مرتبطة بها ارتباطا لا يقبل التجزئة طبقا لما هو معرف به في المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، وهو ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة . لما كان ذلك ، وكان الثابت مما أورده الحكم في بيان واقعة الدعوى أن ضبط السلاح الناري وذخيرته بمنزل الطاعن في الوقت الذي ضبط فيه محرزا المخدر لا يجعل هذه الجريمة الأخيرة مرتبطة بجنايتي إحراز السلاح والذخيرة ارتباطا لا يقبل التجزئة بالمعنى المقصود في المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، ذلك أن جريمة إحراز المخدر هي في واقع الأمر جريمة مستقلة عن هاتين الجنايتين ولا سبيل إلى تحريك الدعوى بالنسبة لها إلا بالطريق المعتاد وهو تقديمها إلى غرفة الإتهام . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن في الجرائم الثلاث المسندة إليه أنزل به عقوبة الجريمة الأشد وهي المقررة قانونا لجريمة إحراز المخدر بقصد الاتجار وذلك عملا بحكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات . وكان الثابت مما تقدم ، أن الدعوى الجنائية بالنسبة لهذه الجريمة قد رفعت لمحكمة الجنايات عن غير الطريق الذي

رسمه القانون فإن إجراءات المحاكمة تكون مشوبة بالبطلان بما يوجب نقض الحكم ، لما كان ذلك ، وكان وجه الطعن المقدم من هذا الطاعن يتصل بالطاعن الآخر الذى لم يقدم أسبابا لطعنه فإنه يتعين طبقا لحكم المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض نقض الحكم بالنسبة للطاعنين وعدم قبول الدعوى الجنائية الخاصة بتهمة إحراز المخدر المسندة لكل منهما وإعادة الدعوى بالنسبة لتهمتى إحراز السلاح الناري وذخيرته إلى محكمة جنايات شين الكوم لتحكم فيها من جديد مشكلة من قضاة آخرين .

جلسة ٢٩ من يناير سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد/السيد أحمد عفيق المستشار ، وبحضور السادة : محمد عبد السلام ، وعبد الحليم
البيطاش ، وأديب نصر حنين ، ومختار مصطفى رضوان المستشارين .

(٢٣)

الطعن رقم ٩٥٨ لسنة ٣١ القضائية :

إخفاء أشياء مسروقة . حكم "تسييبه . ما لا يعيبه" .

(أ) ركن الإخفاء . ما يفره . مثال : اتصال يد المتهم بالأشياء المسروقة اتصالا ماديا
بتسلها من السارق بعد دفع جزء من الثمن إليه .

(ب) ركن العلم بالسرقة . لا يلزم التحدث عنه في الحكم صراحة : متى كانت الوقائع بذاتها
دالة على توافره .

١ - إذا كان الحكم قد استظهر أن الطاعن قد اتصلت يده اتصالا ماديا
بالآلات المسروقة بتسلها من المتهم الأول (السارق) ودفع جزءا من الثمن إليه ،
فهو يكفي لتوفر ركن الإخفاء على ما هو معرف به في القانون .

٢ - عدم تحدث الحكم صراحة وعلى استقلال عن علم المتهم بإخفاء الأشياء
المسروقة بالسرقة ، لا يعيبه بما دامت الوقائع كما أثبتتها تفيد بذاتها توفر ركن
العلم بالسرقة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من الطاعن وآخرين بأنهم : المتهم الأول - سرق
الآلات المبينة وصفا وقيمة بالمحضر والملوكة لمستشفى الزقازيق الأميرى حالة كونه
عائدا . والمتهمان الثانى والثالث "الطاعن" - أخفيا الآلات السالفة المتحصلة
من جنحة سرقة مع علمهما بذلك . وطلبت عقابهم بالمواد ١/٣١٧ - ٤ و ٤٤ مكرر
و ٣/٤٩ من قانون العقوبات . والمحكمة الجزئية قضت بحضوريا عملا بمواد
الإتهام بحبس المتهم الأول سنة مع الشغل والنفاذ وبحبس كل من المتهمين الثانى

والثالث شهرا مع الشغل وكفالة ٢٠٠ قرش لكل لإيقاف التنفيذ . استأنف المتهمون هذا الحكم . والمحكمة الاستئنافية قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف بلا مصروفات جنائية . فطعن المحكوم عليه الثالث في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو مخالفة القانون والقصور في التسييب ، ذلك أن الحكم المطعون فيه دان الطاعن دون أن يتم الدليل على توافر أركان جريمة إخفاء الأشياء المسروقة المنسوبة إليه ولم ينسب بالرد على دفاعه الذي أثاره أمام المحكمة .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى في أن مستشفى الزقازيق أبلغ بسرقة بعض الآلات الطبية من قسم العظام وقد اتهم المتهم الأول بالسرقه ودات تحريرات المباحث على أن هذا المتهم هو السارق وأنه باع المسروقات للطاعن . ولما سئل المتهم الأول في محضر ضبط الواقعة — اعترف بسرقة هذه الآلات وبأنه أعطائها للطاعن بحضور المتهم الثاني وأنه أخذ من كل منهما خمسين قرشا ثم اعترف أمام محكمة أول درجة بالسرقه وبتسليم المسروقات إلى الطاعن ، وقد استند الحكم في إدانة هذا الأخير إلى اعتراف المتهم الأول في محضر ضبط الواقعة وأمام المحكمة بالإضافة إلى أقوال المتهم الثاني في محضر الضبط . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه استظهر أن الطاعن قد اتصلت يده إتصالا ماديا بالآلات الطبية المسروقة بتسليمها من المتهم الأول ودفع جزءا من الثمن إليه مما يكفي لتوفر ركن الإخفاء على ما هو معرف به في القانون ، وكان عدم تحدته صراحة وعلى استقلال عن علم الطاعن بالسرقه لا يعيبه ما دامت الوقائع كما أثبتتها تفيد بذاتها توفر ركن العلم بالسرقه . وكان ما أثاره الطاعن من دفاع مقصورا على مناقشة أدلة الثبوت مما لا يقبل أمام محكمة النقض ، وكان دفاع الطاعن بأنه أرشد عن المسروقات هو دفاع موضوعي لا يستلزم ردا خاصا إذ الرد عليه مستفاد ضمنا من إدانته إستنادا إلى الأدلة التي أوردها الحكم . لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن في ضعفه يكون لا محل له ، مما يتعين معه رفض الطعن .

جلسة ٢٩ من يناير سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد / السيد أحمد عفيفي المستشار ، وبحضور السادة : محمد عبد السلام ، ومحمد الحلبي
البيطاش ، وأديب نصر حنين ، ونختر سمطاني وضاران المستشارين .

(٢٤)

الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٣١ القضائية :

تلبس . قبض .

انتقال الضابط إلى المقهى لضبط وتفتيش أحد تجار المخدرات . أمره بحراسة المقهى ومنع
الدخول والخروج حتى يتم مهمته . ذلك لا يعد قبضا على من بالمقهى . والإجراء لفظ الأمن والنظام .
لا تعرض فيه الحرية .

إلقاء المتهم — الذي كان بالمقهى — مخدرا . هو تخلي اختياري . تتوفر به حالة التلبس .

إذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق المتهم "الطامن" أنه تمخلى باختياره
وإرادته عن المخدر بما تتوافر به العناصر القانونية لقيام حالة التلبس ، فلا يهدح
في ذلك وقوف بعض رجال الشرطة لمنع دخول أو خروج رواد المقهى — الذي
كان المتهم من بينهم — حتى ينتهي الضابط من المهمة التي كان مكلفا بها وهي
ضبط أحد تجار المخدرات وتفتيشه ، إذ أن المقصود بهذا الإجراء إنما هو المحافظة
على الأمن والنظام دون التعرض لحرية المتهم أو غيره . ومن ثم فإن ما ينعاه هذا
الآخر من أن حراسة باب المقهى تعد قبضا بغير حق على من كانوا بداخله مما
أرهبه وجعله يلقي بالمخدر على غير إرادته ، يكون غير مسديد .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطامن بأنه أحرز جواهر مخدرة "حشيشا" في غير الأحوال
المصرح بها قانونا . وطلبت إلى غرفة الإتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته
بالمواد ١ و ٢ و ٧ و ٢٢ و ٣٥ و ٣٧ و ٣٨ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١

لسنة ١٩٥٢ والبند رقم ١٢ من الجدول رقم ١ المرافق . فقررت بذلك . وأمام محكمة الجنايات دفع الحاضر مع المتهم ببطلان التفتيش . والمحكمة المذكورة قضت بحضوريا عملا بمواد الإتهام بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة وتغريمه ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة المادة المخدرة المضبوطة . وردت على الدفع قائلة إنه غير سديد . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في القانون ، ذلك أن الطاعن دفع ببطلان تفتيشه لوقوعه بغير إذن من النيابة ودون أن يكون في حالة من حالات التلبس التي تجيزه ، إلا أن المحكمة رفضت هذا الدفع بمقولة إن الطاعن إنما تخلى عن المخدر باختياره ، وهو قول غير سديد ، ذلك لأن الثابت من مدونات الحكم أن الضابط كلف الكونستابل والمخبر بحراسة باب المقهى ومنع دخول أو خروج أى شخص منه مما يعد قبضا بغير حق على من بالمقهى أُرهب الطاعن وجعله يلقي بالمخدر .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لقيام حالة التلبس وأثبت في حق الطاعن أنه تخلى باختياره وإرادته عن المخدر ، وكان لا يقدح في ذلك وقوف بعض رجال الشرطة لمنع دخول أو خروج رواد المقهى — ومن بينهم الطاعن — حتى ينتهى الضابط من المهمة التي كان مكلفا بها وهى ضبط أحد تجار المخدرات وتفتيشه ، إذ المقصود بهذا الإجراء هو مجرد المحافظة على الأمن والنظام دون التعرض لحرية الطاعن أو غيره . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون غير سديد .

وحيث إنه لما كان الحكم قد استظهر عناصر جريمة إحرار المخدر بغير ترخيص في حق الطاعن وأثبت عليه قصد الإتجار فيه فإن المحكمة ترى إعمالا للرخصة المخولة لها بتقتضى المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن

حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة الطاعن وأن تطبق أحكام قانون المخدرات الجديد رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ على الواقعة التي دين من أجلها باعتباره القانون الأصلح له بما تضمنه من عقوبات أخف لمثل حالته وأن تنزل به العقاب في حدود ما نصت عليه المادة ٣٤ من هذا القانون. لما كان ما تقدم — ترى المحكمة نقض الحكم نقضا جزئيا بالنسبة للعقوبة المفيدة للحرية المقضى بها وجعلها الأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات بالإضافة إلى عقوبتي الغرامة والمصادرة المحكوم بهما .

جلسة ٢٩ من يناير سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد / السيد أحمد عفيفي المستشار ، وبحضور السادة : محمد عبد السلام ، وعبد الحليم البيطاش ، وأديب نصر حنين ، ومختار مصطفى رضوان المستشارين .

(٢٥)

الطعن رقم ٤٠٤٨ لسنة ٣١ القضائية :

اختلاس أموال أميرية .

جريمة المادة ١١٢ مخرجات . ما يوفر أركانها : عبث الموظف بما يؤتمن عليه مما بين يديه بمقتضى وظيفته وانصراف نيته إلى التصرف فيه باعتباره مملوكا له .

تصرف الجاني بالفعل في المال المختلس . ليس شرطاً تمام الجريمة . مثال .

نية الإختلاس . ما هيئها . تحويل الموظف حيازته الناقصة إلى حيازة كاملة بنية التملك .

فرض القانون العقاب في المادة ١١٢ من قانون العقوبات على عبث الموظف بما يؤتمن عليه مما يوجد بين يديه بمقتضى وظيفته وانصراف نيته باعتباره حائزاً له إلى التصرف فيه على اعتبار أنه مملوك له .

فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق المتهم "أمين مخازن بالهيئة العامة للإصلاح الزراعي" أنه حول حيازة بعض الأسمدة التي كانت في عهده من حيازة ناقصة إلى حيازة كاملة بنية التملك ، فإن جريمة اختلاس الأموال الأميرية المستندة إليه تكون قد تمت وإن كان التصرف في تلك الأموال المختلسة لم يتم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه شرع في اختلاس الأسمدة الميينة وصفاً وقيمة بالمحضر والملوكة للهيئة العامة للإصلاح الزراعي وأوقف أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه وهو ضبطه والجريمة متلبس بها حالة كونه أمين مخازن

الزراعة بمنطقة شريف وكانت الأسمدة قد سلمت إليه بتلك الصفة . وأحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ١١٢ و ١١٩ و ١١١ من قانون العقوبات . ومحكمة الجنايات قضت بحضورها عملا بالمواد ١١١ و ١١٢ و ١١٨ و ١١٩ و ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبتغريمه خمسمائة جنيه . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو القصور في التسيب والفساد في الاستدلال ، ذلك أن الحكم المطعون فيه دان الطاعن بتهمة الاختلاس تأسيسا على أنه قد نقل السماد من المخزن إلى سيارة النقل الواقعة داخل نطاق البوابة الكبرى للبنى ، واعتبر أن هذا النقل يفيد أن الطاعن قد أضاف السماد إلى ملكه وتصرف فيه على أنه مملوك له في حين أن الطاعن كان قد دفع بأن التهمة ملفقة عليه من الخفير المعين لحراسة المخازن في منطقة الزراعة بشريف ، إذ اتصل به تليفونيا في مساء يوم الحادث بالفندق الذي يقيم فيه وأبلغه بأن مندوب المنطقة كلفه بالاتصال به لينقل السماد في سيارة نقل إلى منطقة الإصلاح الزراعى بنى سويف فاعتقد لحدائثه عهده بالخدمة أن التكليف صحيح فبادر باستئجار سيارة نقل حملها بالسماد ولكنه فوجئ بالخفير يغلّق الباب وأيقن أنه وقع في شرك نصبه له الخفير فبادر بالاتصال بالعمدة وأبلغه الأمر .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى وأقام الدليل على ثبوتها في حق الطاعن بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة الاختلاس التي دانه من أجلها كما هي معرفة به في القانون ، من فرض العقاب على عبث الموظف بما يؤتمن عليه مما يوجد بين يديه بمقتضى وظيفته وانصراف نيته باعتباره حائزا له إلى التصرف فيه على اعتبار أنه مملوك له . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم قد أثبت في حق الطاعن أنه حول حيازة بعض الأسمدة التي كانت في عهده من حيازة ناقصة إلى حيازة كاملة بنية التملك فقد تمت جريمة الاختلاس وإن كان التصرف لم يتم . ولما كان الحكم قد عرض إلى ما دفع به الطاعن من تطبيق التهمة له ورد عليه في قوله " ومن حيث إنه لما تقدم جميعه تظمن المحكمة إلى

أقوال الشهود الذين تقدم ذكرهم وحاصلها أن المتهم اختلس السماد الكيماوى من المخزن الذى عين هو أميناً عليه وحافظاً له واستأجر سيارة لينقل عليها هذا السماد الذى اختلسه من عهده من المخزن إلى جهة أخرى ونقل السماد بالفعل من عهده بالمخزن إلى تلك السيارة ، وتلفت المحكمة عما زعمه المتهم بأنه نقل السماد بأمر الخفير عبد الله رياض فذلك زعم باطل لم يقم عليه دليل يرتاح إليه ضمير المحكمة ، وقول ظاهر الاصطناع لا تثق به المحكمة ولا تطمئن إليه ولا ينزل فى وجدانها منزل الرضا والقبول لا سيما أنه اعترف بأن مهندس الإصلاح سلمه يوم ١٧ من مارس سنة ١٩٥٨ منشوراً مكتوباً نبه عليه فيه بعدم التصرف فى أى شىء من عهده إلا بناء على تصريح كتابى من المنطقة ، وتلفت المحكمة بعد ذلك عن إنكار المتهم وترى أنه غير جدى ولا وزن له فى وجه الأدلة التى تقدم ببيانها والتى تثبت أن المتهم ارتكب حقاً الجريمة التى أسندت إليه . لما كان ذلك ، وكان ما قاله الحكم فى الرد على دفاع الطاعن بالتلفيق صائفاً وسليماً وكافياً لحمل النتيجة التى انتهى إليها من أطراح هذا الدفاع ، وكان ما يشير الطاعن فى هذا الخصوص لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً لا تقبل إنارته أمام محكمة النقض فإن الطعن يكون غير مفيد متعين الرفض موضوعاً .

جلسة ٣٠ من يناير سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد / السيد أحمد عقبة المستشار ، وبحضور السادة : محمد عطسية اسماعيل ، ومحمد عبد السلام ، وعبد الحليم اليطاش ، ومختار مصطفى رضوان المستشارين .

(٢٦)

الطعن رقم ٧٤٨ لسنة ٣١ القضائية :

وبا فاحش . حكم "تسييبه . مايعيبه" . نقض "أسبابه . ما يقبل منها" .
بيان سعر الفائدة التي حددتها المتهم ومدى مخالفتها للقانون . بيان جوهرى . خلوا حكمه .
قصود : بمجر محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون .
اقتصار الحكم على بيان القروض ومقدار الديون فيها . غير كاف .

إذا كان الحكم المطعون فيه — حين دان المتهم "الطاعن" في جريمة الاعتياد على الإقراض بالربا الفاحش قد أورد — في حديثه عن ركن العادة — بياناً للقروض التي عقدها المتهم ومقدار الديون فيها ، إلا أنه لم يبين سعر الفائدة التي حددتها هذا الأخير ومدى مخالفتها للقانون حتى تتمكن محكمة النقض بذلك من مراقبة صحة تطبيق القانون ، فإنه يكون مشوباً بالقصور متعيناً نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه اعتاد على إقراض تقود بفائدة تزيد عن الحد الأقصى للفائدة القانونية . وطلبت عقابه بالمادة ٣/٣٣٨ من قانون العقوبات . والمحكمة الجزئية قضت حضورياً عملاً بالمادة ٣/٣٣٩ من قانون العقوبات بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وكفالة خمسمائة قرش لوقف التنفيذ . استأنف المتهم هذا الحكم وأمام المحكمة الاستئنافية دفع الحاضر مع المتهم بعدم قبول الدعوى الجنائية لسابقة الفصل فيها . والمحكمة المذكورة قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وبرفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها

وبجواز نظرها والتأجيل لجلسة ١٩٦٠/٢/٢١ لنظر الموضوع . ثم قضت
بعد ذلك في موضوع الاستئناف برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن
المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه القصور في التسيب ،
إذ أغفل بيان العناصر الدالة على ثبوت ركن الاعتیاد على الإقراض بالربا
الفاحش في حق الطاعن كتعداد القروض وتوارىخها ومقدار الفائدة التي يتقاضاها
الطاعن عنها .

وحيث إن الحكم المستأنف قد قصر — فيما عدا ما تحدث به عن دين محمد
أنور إبراهيم — في بيان سعر الفائدة ولم يبين الآجال التي حددت للوفاء بالديون
حتى يمكن احتساب الفائدة على أساسها . لما كان ذلك ، وكان الحكم
المطعون فيه الذي أخذ بأسباب الحكم المستأنف وإن أورد في حديثه عن ركن
العادة بيانا للقروض التي عقدها الطاعن في المدة من ١٣ يوليو سنة ١٩٥٤
إلى ٧ من يوليو سنة ١٩٥٧ وبين مقدار هذه الديون إلا أنه لم يبين سعر الفائدة
التي حددتها الطاعن ومدى مخالفتها للقانون حتى تتمكن محكمة النقض من مراقبة
صحته تطبيق القانون على الواقعة ، فإنه يكون مشوبا بالقصور ويتعين لذلك
نقضه والإحالة دون حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ٣٠ من يناير سنة ١٩٦١

برئاسة السيد/السيد أحمد عفيفي المستشار ، وبحضور المادة : محمد صليبه اسماعيل ، ومحمد عبد السلام ، وعبد الحليم البيطاش ، وأديب نصر حنين ، المستشارين .

(٢٧)

الطعن رقم ٨٢٢ لسنة ٣١ القضائية :

(١) تفتيش .

تنفيذه . تفتيش الأتني . وجوب إجرائه بمجرد أني يتدبرها مأمور الضبط .
المادة ٤٦/١٢ ج . علة ذلك .

استتار المتهم خلف حاجز وتغطية جسمها . إخراجها المخدر بنفسها طواعية من داخل ملابسها . لا بطلان .

(ب) دفاع . حكم "تسبيبه . ما لا يعيبه" .

تقدير من التهم . المادة ٧٣ مغوبات . إذا كان من التهم غير محقق قدره القاضي من قسه .

طلب الدفاع مرض المتهم على الطبيب لتقدير منها . تقدير المحكمة منها بست عشرة سنة مع اثبات ذلك في محضر الجلسة . مرافعة الدفاع دون العودة إلى طلبه السابق : هو رضا . بتقدير المحكمة لن . عدم إجابة الدفاع إلى طلبه أو الإشارة إليه في أسباب الحكم . لا تريب .

١ - إن مجال أعمال حكم المادة ٤٦/٢ من قانون الإجراءات الجنائية أن يكون ثمة تفتيش قد وقع من مأمور الضبط القضائي على شخص الأتني في موضع من جسمها لا يجوز لرجل الضبط القضائي الاطلاع عليه ومشاهدته باعتباره من عورات المرأة الذي يتخذ حياءها إذا . مس .

فإذا كانت محكمة الموضوع قد أثبتت في حدود سلطتها التقديرية أن الضابط لم يجر تفتيش المتهم بمحنا عن المخدر ، بل إنها هي التي أخرجته من بين ملابسها

طواعية واختيارا بعد أن امتنرت خلف "بارافان" كما أنها تدرت بملاءة والدتها
إمعانا في إخفاء جسمها عن الأعين ، فإنه لا تريب على المحكمة إن هي رفضت
الدفع ببطلان التفتيش المقول فيه إن الضابط هو الذى أبراه وأنه لم يتم
بمعرفة أنى .

٢ — تنص المادة ٧٣ من قانون العقوبات على أنه إذا كان سن المتهم
غير محقق قدره القاضى من نفسه . فإذا كان النابت من محضر جلسة المحكمة أن
الدفاع عن المتهم طلب عرضها على الطائيب لتقدير سنها بمقولة إنه يتراوح بين أربع
عشرة سنة وخمس عشرة سنة ، فتدريته المحكمة بست عشرة سنة ، ولم ينازع الدفاع في هذا
التقدير الذى أثبت في محضر الجلسة بل أبدى على أثره دفاعه في موضوع الدعوى
دون أن يعود إلى طلبه السابق ، مما مفاده أنه قد ارتضى تقدير المحكمة لسن
المتهم — متى كان ذلك ، فإنه لا تريب على المحكمة إن هي لم تجب الدفاع
إلى طلبه أو تعرض له في أسباب حكمها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنة بأنها أحرزت جواهر مخدرة "أفيونا" في غير
الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت إلى غرفة الإتهام إحالتها إلى محكمة
الجنایات لمحاكمتها بالمواد ١ و ٢ و ٣٣/١ — ج وأخيرة و ٣٥ من المرسوم بقانون
رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبند رقم ١ من الجدول رقم ١ المرافق فقررت بذلك .
وأمام محكمة الجنایات دفع الحاضر مع المتهم ببطلان التفتيش لأن الذى قام
به هو الضابط نفسه وليس بمعرفة أنى . والمحكمة المذكورة قضت بحضوريا عملا
بمواد الإتهام مع تطبيق المادة ٧٢ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالسجن
لمدة عشر سنوات وبتغريمها ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة المخدر المضبوط .
وردت على الدفع قائلة إنه على غير أساس . فطعت المحكوم عليها في هذا الحكم
بطريق التقص ... إلخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو بطلان الحكم المطعون فيه لصدوره من هيئة غير مشكلة من ثلاثة من المستشارين طبقا لما تنص عليه المادة السادسة من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن السلطة القضائية إذ كان أحد أعضائها وكيل محكمة أسبوط الابتدائية ولا يغير من هذا النظر ما نصت عليه المادة ٣٦٧ من قانون الإجراءات الجنائية من جواز ندب رئيس المحكمة الابتدائية أو وكيلها للجلوس مكان أحد المستشارين إذا اعتذر، ذلك لأن هذا النص لم يعد قائما بعد صدور القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ السالف الإشارة إليه والذي نص فيه صراحة على إلغاء كل نص يخالف أحكامه ، ولا عبرة في هذا الصدد بما ورد في المذكرة الإيضاحية لهذا القانون من استثناء المادتين ٣٦٦ و ٣٦٧ من قانون الإجراءات الجنائية من حكم الإلغاء ذلك لأن المذكرة الإيضاحية عمل لاحق لصدور القانون ولا يضح أن يتخذ منها سند لمخالفة نصوصه الصريحة.

وحيث إنه لما كان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أنه وإن كان الشارع قد وضع قاعدة تنظيمية عامة لتشكيل محاكم الجنايات في المادة السادسة من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن السلطة القضائية فنص على أن تشكل في كل محكمة استئناف محكمة أو أكثر للجنايات وتؤلف كل منها من ثلاثة من مستشاري محكمة الاستئناف إلا أنه لم يعرض لحالة الضرورة التي قد تطرأ على أحد مستشاري محكمة الجنايات مكتفيا بما تكفلت به المادتان ٣٦٧ و ٣٧٢ من قانون الإجراءات الجنائية من تنظيم لهذه الحالة . وأنه وإن كان القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ قد نص في المادة الأولى من قرار إصداره على إلغاء كل نص آخر يخالف أحكامه إلا أنه لم يشتر في ديباجته إلى إلغاء المادتين ٣٦٧ و ٣٧٢ من قانون الإجراءات الجنائية ولم يرد بنصوصه ما يغير أحكامهما بل إن المذكرة الإيضاحية للقانون المشار إليه قد نصت في صراحة على أن الإلغاء لا يتناول الأحكام التي وردت في هاتين المادتين ، وما أشارت إليه المذكرة إنما هو إيضاح يكشف عن قصد المشرع ويتمشى مع مفهوم النصوص وليس تداركا لما فات النص عليه في القانون كما تذهب إلى ذلك الطاعة ، ومن ثم فإن ما تثيره في هذا الوجه يكون غير سديد .

وحيث إن مبنى الوجه الثانى هو الخطأ فى تطبيق القانون إذ تمسك الدفاع ببطلان تفتيش الطاعة لإجرائه على خلاف ما تنص عليه المادة ٦٤ من قانون الإجراءات الجنائية من وجوب تفتيش الأتئ بمعرفة أئئ فرفض الحكم الدفع مستندا إلى ما قرره الضابط من أنه وضع الطاعة خلف "برافان" لتخرج ما تخفيه فى ملابسها من المخدر وكان ذلك بمشهد منه ، ومع مخالفة ذلك للقانون فإن حقيقة الأمر أن الضابط هو الذى أجرى تفتيش الطاعة ، ومن ثم فإن التفتيش يكون باطلا . هذا فضلا عن شيوع التهمة بين الطاعة وأما .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لما تثيره الطاعة فى هذا الوجه بقوله " إنه عن الدفع ببطلان التفتيش لمخالفته القانون من وجوب أن يكون تفتيش الأئئ بمعرفة أئئ يندبها مأمور الضبط القضائى المأذون له بالتفتيش فالثابت من أقوال الضابط الشاهد الأول أنه لم يقم بنفسه بإجراء هذا التفتيش ولم يتعرض للتهمة عند تفتيشها وأن الأخيرة عند ما علمت بصدور أمر النيابة بالتفتيش أذعنت للأمر ورضخت له وتطوعت مختارة بإخراج ما معها من مخدر ولم يكن لها من سبيل غير ذلك بعد أن أسقط الأمر فى يدها ، فلم يكن هناك من سبيل أمام الضابط إلا أن يحضر لها برافان المكتب - وقد أقرت التهمة بإحضاره لها فى التحقيق - واستترت خلفه ولم تكتف بذلك بل استعانت بملائة والدتها وتذثرت بها وأخرجت ما معها من مخدر وقدمته للضابط طواعية واختيارا وليس فى هذا الإجراء ما يعيب القانون فى شئ ، إذ ليس فيه ما يبنىء بأن الضابط خدش حياة التهمة أو عرضها كما يقول الدفاع . وأن المحكمة تطمئن إلى ما شهد به الضابط وأيده فيه الجاويش المرافق له ، ومن ثم فلا محل إلى التعرض إلى تكذيبه والقول بأنه قام بنفسه بتفتيش التهمة أو أنه أكرهها على إخراج ما معها من مخدر أو أنه من غير المعقول أن تتطوع التهمة اختيارا بإظهار ما معها من مخدر . فرد ذلك كله هو تكذيب أقوال الشاهد فيما يقول . ولما كانت التهمة قد أقرت أنه لا يوجد بينها وبين الضابط ما يدعو إلى الإيقاع بها فهذا القول منها ومن المدافع عنها غير مقبول . أما عن الاعتراض بأن التهمة كانت تقف خلف "البرافان" مع والدتها وشهد الجاويش المخبر أنهما كانتا سويا مخفيتين خلفه مما قد يحمل مظنة الاعتقاد بأن المخدر المضبوط كان فى حيازة الأم دون ابنتها التهمة فذلك مردود بما شهد به الشاهدان من أن

المتهمه هي التي اعترفت بأنها تحمل المخدر وهي التي قدمته للضابط بيدها بعد ان أخرجته من ملابسها وهذا قاطع في الدلالة على أنه كان في حيازتها دون غيرها من المرافقين لها . هذا فضلا عما جاءت به تحريات مكتب مخدرات القاهرة من أن هذه المتهمه هي التي تحمل المخدرات . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم فيما تقدم صحيحا في الواقع طبقا لما تبيته هذه المحكمة من الاطلاع على المفردات التي أمرت بضمها تحقيقا لوجه الطعن ، كما أنه صحيح في القانون ذلك لأنه ما دامت محكمة الموضوع قد أثبتت في حدود سلطتها التقديرية أن الضابط لم يجر تفتيش الطاعنة بحثا عن المخدر بل أنها هي التي أخرجته من بين ملابسها طواعية واختيارا بعد أن استترت خلف "بارافان" أحضره لها الشاهد كما أنها تدرت بملاءة والدتها إمعانا في إخفاء جسمها عن الأعين . لما كان ذلك ، فإنه لا تريب على المحكمة إذ هي رفضت الدفع ببطلان التفتيش - ذلك لأن مجال أعمال حكم المادة ٢/٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية أن يكون ثمة تفتيش قد وقع من مأمور الضبط القضائي على شخص الأتني في موضع من جسمها لا يجوز لرجل الضبط القضائي الاطلاع عليه ومشاهدته باعتباره من عورات المرأة الذي يندش حيائها إذا مس . لما كان ذلك ، وكان ما تثيره الطاعنة بشأن شيوع التهمة بينها وبين أمها هو من الأمور الموضوعية المتعانة بأدلة الثبوت في الدعوى مما تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيه ولا تجوز إثارته لدى محكمة التقض ، فضلا عن أن الحكم قد تناول الرد على هذا الدفاع بما يدحضه . لما كان ما تقدم ، فإن هذا الوجه من الطعن يكون هو الآخر لا محل له .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث هو الإخلال بحق الدفاع ، ذلك أن الحاضر مع الطاعنة طلب من المحكمة عرضها على الطبيب الشرعي لتقدير سنها لأن معلوماته أن سنها يتراوح بين ١٤ و ١٥ سنة على الأكثر فلم تجبه المحكمة إلى طلبه كما أنها لم تعرض له في أسباب حكمها .

وحيث إنه لما كان الثابت من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعنة قال إنه أراد تسنينها ولكن تعذر عليه ذلك ، وأنه لما كان مدى علمه أن سنها يتراوح بين أربع عشرة سنة وخمس عشرة سنة على الأكثر فإنه يلتمس عرضها على طبيب لتقدير سنها ، فقد رته المحكمة بست عشرة سنة . لما كان

ما تقدم ، وكان الدفاع لم ينازع في هذا التقدير الذي أثبت بمحضر الجلسة بل أنه أبدى على أثره دفاعه في موضوع الدعوى دون أن يعود إلى طلبه السابق مما مفاده أنه قد ارتضى تقدير المحكمة لسن الطاعة . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٧٣ من قانون العقوبات قد نصت على أنه إذا كان سن المتهم غير محقق قدره القاضي من نفسه ، فإنه لا تريب على المحكمة إن هي لم تجب الدفاع إلى طلبه أو تعرض له في أسباب حكمها ، ومن ثم فإن ما تثيره الطاعة في هذا الوجه يكون لا محل له .

وحيث إنه لما تقدم جميعه يكون الطعن برمته على غير أساس . إلا أنه لما كانت المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تخول هذه المحكمة أن تنقض الحكم المطعون فيه لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد الحكم قانون يسرى على واقعة الدعوى ، وكان القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والإتجار فيها هو القانون الأصلح للمتهم بما جاء في نصوصه من عقوبات أخف إذ جعل العقوبة المقيدة للحرية بالحرية إحرار المخدر بقصد الاتجار — التي دان الحكم الطاعة بها — الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة بدلا من عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة التي كانت مقررة في المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد قدرت سن الطاعة بست عشرة سنة فإنه يتعين معاملتها طبقا للمادة ٧٢ من قانون العقوبات على أساس أن عقوبة الجريمة الثابتة في حقها أصلا هي الأشغال الشاقة المؤقتة فيتعين النزول بها إلى عقوبة السجن لمدة ثلاث سنوات عملا بالمادة المشار إليها وذلك بالإضافة إلى عقوبتي الغرامة والمصادرة المقضى بهما .

جلسة ٣٠ من يناير سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد/السيد احمد عفيفي المستشار، وبحضور السادة: محمد عبدالسلام، وعبدالحليم البيطاش،
وأديب نصر حنين، ومختار مصطفى رضوان المستشارين .

(٢٨)

الطعن رقم ٤٠٥٢ سنة ٣١ القضائية :

إثبات "شهود" . حكم "تسييبه . ما يعيبه" .

الأصل عدم التزام المحكمة بالرد على أقوال شهود النفي . فإذا ما تعرضت لرد طيها وجب أن تلتزم
الوقائع الثابتة في الدعوى ، وأن يكون لما تستخلصه أصله في الأوراق . مخالفة ذلك : خطأ
في الإسناد .

إنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تطرح أقوال شهود النفي دون أن تكون
ملزمة بالرد عليها اكتفاء بما تورده من أدلة الثبوت التي تطمئن إليها ، إلا أنه
مقى تعرضت للرد على أقوالهم تعين عليها أن تلتزم الوقائع الثابتة في الدعوى وأن
يكون لما تستخلصه أصل ثابت في الأوراق ، وإذا خالفت ذلك فإن حكمها
يكون منطويا على خطأ في الإسناد .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه ضرب المجنى عليه بعصا على رأسه فأحدث به
الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى والتي نشأت عنها حادثة مستديمة
يستحيل برؤها هي فقد عظمى بالجدارية اليمنى وتقصى بالسمع بالأذن اليسرى
وترتب على فقد الغطاء العظمى سالف الذكر جرحان المخ من حمايته العظمية
الطبيعية مما يعرضه للتغيرات الجوية والإصابات البسيطة التي تقع على هذا الجزء
غير المحمى بالعظام كما يجعله أكثر عرضة للمضاعفات الدماغية كالصرع والتهاب
المخ والسحايا مما يقلل من كفاءته على العمل بنحو ٢٠٪ . وطلبت إلى غرفة

الإتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات
فقررت بذلك . وقد ادعى المجنى عليه مدنيا قبل المتهم بطلب تعويض قدره
١٥٠ جنيها . ومحكمة الجنايات قضت بحضورها عملا بمادة الإتهام مع تطبيق
المواد ١٧ و ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بمعاقبته المتهم بالحبس مع الشغل لمدة
سنة واحدة وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم
والإزامة بأن يدفع للمدعى بالحق المدني مبلغ مائة جنية على سبيل التعويض مع
المصاريف المدنية المناسبة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق
النقض ... الخ ...

المحكمة

... وحيث إنه مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه جاء مشوبا بالخطأ
في الإسناد وفساد الاستدلال ، إذ أورد ضمن أسبابه التي عول عليها في قضائه
أن الطاعن معترف بالتشاجر الذي حدث بينه وبين المجنى عليه وهي واقعة لأصل
لها في الأوراق ، كما ذكر أن الشاهد دردير حامد قرر أنه سمع من المجنى عليه
عقب إصابته أن الطاعن هو الذي اعتدى عليه بالضرب بالعصا في حين أن هذا
الدليل مقطوع بكذبه وغير معقول لسقوط المجنى عليه عقب إصابته فاقد النطق .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى في قوله ” إن نزاعا قام
بين المجنى عليه وبين المتهم بشأن الإنتفاع بقطعة أرض وقد اعتدى للمتهم على
المجنى عليه بالضرب بعصا على رأسه فأحدث به الإصابة الموصوفة بالتقرير
الطبي والتي تخلف عنها عاهة مستديمة “ . ثم عرض الحكم إلى دفاع الطاعن فيما
يجل في أن المتهم أنكر التهمة وأشهد شاهدين قررا أنه حضر واقعة التشاجر
ولكنه انصرف قبل حدوث التعدي على المجنى عليه وذلك بقصد تبليغ البوليس
وأضاف أن المحكمة لا تترجح إلى أقوال شاهدي النفي لأن أقوالهما جاءت مناقضة
لأقوال المتهم في محضر البوليس ... ولأن المتهم معترف بوجوده بجمل الحادث
وبالتشاجر الذي حصل بينه وبين المجنى عليه وابنه ... وقال إن دردير حامد قرر
أنه سمع من المجنى عليه عقب إصابته أن المتهم هو الذي اعتدى عليه بالضرب
بالعصا .

وحيث إنه وإن كان لمحكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية أن تطرح أقوال شهود النفي دون أن تكون ملزمة بالرد عليها اكتفاء بما توردته من أدلة الثبوت التي تطمئن إليها ، إلا أنه متى تعرضت المحكمة للرد على أقوالهم تعين عليها أن تلتزم الوقائع الثابتة في الدعوى وأن يكون لما استخلصه أصل ثابت في الأوراق . لما كان ذلك ، وكان يبين من المفردات التي ضمت تحقيقا لوجه الطعن أن الحكم أسند — في حديثه عن أقوال شاهدي النفي في مقام اطراحه لها — إلى الطاعن اعترافا بالتشاجر مع المجنى عليه وابنه مع أنه لم يعترف بواقعة التشاجر على الصورة التي اعتنقتها المحكمة ، كما استخلص دليلا على إدانته في قوله إن دردير حامد سمع من المجنى عليه عقب إصابته أن الطاعن هو الذي ضربه بالعصا مع أن المجنى عليه قرر في التحقيقات أنه سقط عقب إصابته فاقد الوعي وأنه لم يذكر لهذا الشاهد أن الطاعن اعتدى عليه بالضرب . لما كان ذلك ، وكان ما أجراه الحكم على لسان الطاعن على النحو الذي حولت عليه المحكمة في قضائها لا أصل له في الأوراق ، وكانت المحكمة لم تلتفت إلى ما وصفت به حالة المجنى عليه عقب إصابته من سقوطه فاقد الوعي ولم تناقشها لتبين أثرها في شهادة الشاهد الذي قل عنه ، فإن حكمها يكون قد انطوى على خطأ في الإسناد وفساد في الاستدلال ولا يؤثر في ذلك ما ذكره الحكم من أدلة أخرى إذ أن الأدلة في المواد الجنائية متساندة والمحكمة تكون عقيدتها منها مجتمعة وليس من المستطاع مع ما شاب الحكم الوقوف على مبلغ الأثر الذي كان لهذا التدليل في الرأي الذي انتهت إليه المحكمة .

وحيث إنه لذلك يتعين نقض الحكم والإحالة دون حاجة لبحث أوجه الطعن الأخرى .

جلسة ٥ من فبراير سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد / محمد ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور المادة المستشارين : محمد علي
اسماعيل ، ومحمد عبد السلام ، وعبد الحليم البيطاش ، ومختار مصطفى رضوان .

(٢٩)

الطعن رقم ٩٦٤ سنة ٣١ القضائية :

(١) إجراءات المحاكمة . دعوى جنائية . دعوى مدنية . قانون .

نصوص قانون الإجراءات الجنائية هي الواجبة التطبيق على إجراءات المواد الجنائية
والدعوى المدنية المرفوعة أمام المحكمة الجنائية .

قانون المرافعات . متى يرجع إليه . لا يكون ذلك إلا لصد قص في قانون
الإجراءات الجنائية .

مثال . دعوى مدنية . بلوغ المدعى بالحق المدني — الذي كان قاصرا — من
الرشد . تمثيله قومه بحمايه بعد أن كان يمثل له وليه الطبيعي . الحكم بانقطاع صير الخصومة
في هذه الحالة . غير صحيح . هله ذلك .

تعبئة الدعوى المدنية للدعوى الجنائية . وجوب صيرهما معا قدر المستطاع .

(ب) تزوير . حكم " تسببيه . ما لا يعنيه " .

طريقة التزوير . قول الحكم إن المحرر المزور لم يكتب صلبا وتوقيعا بخط من نسب
إليه . مؤدى ذلك : أن التزوير بالاصطناع . النى على الحكم بالنصير لعدم بيانه
طريقة التزوير . لا محل له .

(ج) استعمال محرر مزور . جريمة .

جريمة استعمال محرر مزور . طبيعتها . جريمة مستمرة .

(د) تزوير .

أركان التزوير : تزيير الحقيقة . في محرر . بقصد الش . بأحدى الطرق المنصوص
عليها . مما يسبب ضررا للغير .

” نظرية ربط التزوير بالاثبات “ : لا يشترط أن تكون الورقة صدًا مثبتًا لحق أو صفة أو حالة قانونية .

المحررات الباطلة والقابلة للإبطال . تغيير الحقيقة فيها . تزوير . مثال : إيصال منسوب صدوره إلى قاصر . احتمال الضرر .

(٥) نقض ” أسباب الطعن . ما لا يقبل منها . ” حكم ” تسببه . ما لا يعيبه ” .

أسباب الطعن بالنقض . وجوب تفصيل التعريف بها ابتداء . وجوه الطعن المرسل دون بيان ما فيها . عدم قبولها .

مثال لقول مرسل : النعي على الحكم بالتناقض والتخاذل وعدم التمسك دون بيان لذلك ، وزعم خلو الحكم بما يعيبه .

١ — من المقرر أن نصوص قانون الإجراءات الجنائية هي الواجبة التطبيق على الإجراءات في المواد الجنائية وفي الدعاوى المدنية التي ترفع بطريق التبعية أمام المحاكم الجنائية ، ولا يرجع إلى نصوص قانون المرافعات إلا لسد نقص — ومن ثم فإنه لا يصح للمحاكم الجنائية أن تحكم بأنقطاع سير الخصومة لتغير ممثل المدعى بالحقوق المدنية الذي كان قاصرا وبلغ سن الرشد ، لأن ذلك لا يتفق بحسب طبيعته وآثاره مع تبعية الدعوى المدنية للدعوى الجنائية ووجوب سيرهما معا بقدر المستطاع .

٢ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الإيصال المزور لم يكتب صلبا وتوقيعا بخط من نسب صدوره إليه ، فإن مؤدى ذلك أن التزوير حدث بطريق الاصطناع — ومن ثم فإن ما ينهيه الطاعن ” المتهم ” على الحكم من أنه لم يبين الطريقة التي حصل بها فعل التزوير يكون على غير أساس .

٣ — جريمة استعمال محرر مزور ، هي جريمة مستمرة .

٤ — من المقرر أن تغيير الحقيقة في المحررات الباطلة أو القابلة للإبطال يعتبر من قبيل التزوير المعاقب عليه ، لأنه لا يشترط للعقاب على التزوير أن تكون الورقة التي يحصل التغيير فيها سندًا مثبتًا لحق أو لصفة أو حالة قانونية ، بل كل ما يشترطه القانون لقيام هذه الجريمة هو أن يحصل تغيير الحقيقة بقصد الغش

في محور من المحررات بإحدى الطرق التي نص عليها وأن يكون هذا التغيير من شأنه أن يسبب ضررا للغير — ومن ثم فإن تزوير الإيصال موضوع الدعوى — وإن نسب صدوره إلى قاصر — يكون معاقبا عليه لاحتمال الضرر .

هـ — متى كان وجه الطعن بالنقض قد جاء مرسلًا لم يبين فيه الطاعن ماهية التخاذل وعدم التساند في الحكم المطعون فيه ، وكانت أسباب الحكم قد خلت من التناقض الذي يعيبه ، فإن ما ينعاه الطاعن من ذلك يكون غير مقبول .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه — ١ — اشترك مع مجهولين بطريق التحريض والاتفاق في ارتكاب تزوير في محرر عرفى هو الإيصال المؤرخ ١٩٥٢/٦/٢٨ والمنسوب صدوره إلى عبد القادر أحمد العيسوى بأن حرضه واتفق معه على تحرير هذا الإيصال فقام المجهول بذلك فوقعت الجريمة بناء على هذا التحريض وذلك الاتفاق — ٢ — استعمل المحرر سالف الذكر مع علمه بتزويره بأن قدمه لإثبات مضمونه في المحضر ١٨٠٨ سنة ١٩٥٥ لإدارى مركز الحملة كما قدمه لمحكمة مركز الحملة في القضية ٩٥٩ سنة ١٩٥٥ جنح مركز الحملة . وطلبت عقابه بالمواد ١/٤٠ — ٢ و ٤١ و ٢١١ و ٢١٥ من قانون العقوبات . وقد ادعى أحمد السيد العيسوى — وهو والد المجنى عليه — مدنيا قبل المتهم بمبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض والمحكمة الجزئية قضت حضوريا عملا بمواد الإتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ وإلزامه بأن يدفع للدعى بالحق المدنى مبلغ مائة جنيه والمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة وأعفته من المصروفات الجنائية . استأنف المتهم هذا الحكم والمحكمة الاستئنافية قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة على أن يكون الإيقاف شاملا لجميع الآثار الجنائية والعقوبات التبعية المترتبة على الحكم وذلك لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم وألزم المتهم المصروفات المدنية بلا مصاريف جنائية وذلك عملا بالمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو مخالفة القانون ، ذلك أن الطاعن دفع ببطلان الحكم المستأنف وعدم قبول الدعوى المدنية لرفعها من غير ذى صفة استنادا إلى أنها رفعت من والد المدعى بالحق المدنى بصفته وليا طبيعيا عليه ولما بلغ الأخير السن القانونية تغيرت صفة الأول بما يترتب عليه انقطاع سير الخصومة ولكن الحكم رفض هذا الدفع . ولما كان المجنى عليه قد بلغ سن الرشد قبل صدور الحكم الابتدائي دون أن يحكم بانقطاع سير الخصومة ، فإن الحكم يكون صادرا في دعوى غير قائمة أمام المحكمة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه عرض للدفع بعدم قبول الدعوى المدنية فقال "ودفع الطاعن بعدم قبول الدعوى المدنية لرفعها من غير ذى صفة تأسيسا على أن أحمد العيسوى أدخل في الدعوى ٩٥٩ سنة ١٩٥٥ جنح مركز المحلة بصفته مسئولا عن الحقوق المدنية ثم تفرعت دعوى التزوير فادعى المذكور مدنيا قبل التهم دون أن يحدد موقعه في الادعاء وما إذا كان شخصا أم باعتباره وليا شرعيا على ابنه المتهم في اللجنة والذي كان قاصرا لم يبلغ السن القانونية . ولما كان عبد القادر أحمد السيد العيسوى من مواليد ١٩٣٨/٣/٢٧ فيكون قد بلغ السن القانونية في ١٩٥٩/٣/٢٧ أى قبل صدور الحكم المستأنف دون أن يتدخل في الدعوى شخصا . وحيث إن المحكمة ناقشت المدعى بالحق المدنى بجلسته ١٩٦٠/٥/١٦ قرر أنه ادعى مدنيا بصفته وليا على ابنه عبد القادر ، وابنه هذا قد بلغ السن القانونية وعلى ذلك فقد زالت صفة أحمد العيسوى في الادعاء وحل محله المجنى عليه شخصا ممثلا في شخص وكيله الحاضر عنه ومن ثم يكون دفاع التهم في هذا الشأن في غير محله ويتعين اطراحه " . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن نصوص قانون الإجراءات الجنائية هي الواجبة التطبيق على الإجراءات في المواد الجنائية وفي الدعاوى المدنية التي ترفع بطريق التبعية أمام المحاكم الجنائية ولا يرجع إلى نصوص قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية إلا لصد قص ، فإنه لا يصح للمحاكم الجنائية أن تحكم بانقطاع سير الخصومة لتغير ممثل المدعى بالحقوق المدنية الذي كان قاصرا وبلغ من

الرشد لأن ذلك لا يتفق بحسب طبيعته وآثاره مع تبعية الدعوى المدنية للدعوى الجنائية ووجوب سيرهما معا بقدر المستطاع . ولما كان الثابت مما أورده الحكم المطعون فيه أنه حين بلغ المدعى بالحقوق المدنية سن الرشد أثناء نظر الدعوى أمام محكمة أول درجة تغير ممثله فأصبح محاميه الحاضر معه بدلا من واهيه وهو مالا مخالفة فيه للقانون . لما كان ذلك ، فإنه لا محل لما يثيره الطاعن في هذا الوجه .

وحيث إن مبنى الوجه الثانى من الطعن القصور في التسبيب ومخالفة القانون ، إذ لم يبين الحكم طريقة الاشتراك في التزوير أو ماهية المحرر الذى اشترك في تزويره والطريقة التى حصل بها فعل التزوير . ودان الحكم الطاعن عن اشتراكه في التزوير رغم انقضاء الدعوى الجنائية عن تلك الجريمة بفرض محتمل .

وحيث إن الثابت مما أورده الحكم أن المحرر المزور هو الإيصال المؤرخ ١٩٥٢/٦/٢٧ المنسوب صدوره إلى عبد القادر أحمد السيد العيسوى وأن هذا الإيصال لم يكتب بخط المذكور صلبا وتوقيعا بما مؤداه أن التزوير حدث بطريق الاصطناع . لما كان ذلك ، وكان ما شاب الحكم من قصور في بيان عناصر اشتراك الطاعن في التزوير لا يوجب نقضه ، لأن واقعة الدعوى تتوافر بها كافة العناصر القانونية المكونة لجريمة استعمال المحرر المزور مع العلم بتزويره وقد ساق الحكم على ثبوتها في حق الطاعن أدلة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التى انتهى إليها ، ودانته بجريمة الاستعمال وهى جريمة مستمرة لم يدع الطاعن انقضاء الدعوى الجنائية بشأنها . لما كان ذلك ، وكانت العقوبة المقررة عليها داخلية في العقوبة المقررة قانونا لجريمة استعمال المحررات العرفية المزورة مع العلم بتزويرها المنصوص عليها في المادة ٢١٥ من قانون العقوبات ، فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الوجه يكون لا جدوى منه .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث من الطعن هو مخالفة القانون والفساد في الاستدلال ذلك أن الحكم المطعون فيه دان الطاعن بجريمة تزوير محرر لا يعد اصطناعه جريمة لصدوره من قاصر مما يجعله عديم الأثر وغير صالح لأن يترتب عليه أى التزام ولا جريمة في استعماله ، وقد دان الحكم الطاعن بغير دليل وببني قضاء على مجرد الاستنتاج واتخذ من القول بتناقض الطاعن في أقواله دليلا ضده مع انتفاء هذا التناقض ، ولم يعرض لجريمة الاستعمال ولم يبين عناصرها .

وحيث إنه لما كان ما يشيره الطاعن عن تجريمه مقصورا على مناقشة أدلة الثبوت فإن الرد عليه مستفاد ضمنا من إدانته إستنادا إلى الأدلة السائغة التي أوردها الحكم واطمأنت إليها المحكمة في تكوين عقيدتها . أما عن صلاحية الإيصال لأن يكون محلا للتزوير فإنه من المقرر أن تغيير الحقيقة في المحررات الباطلة أو القابلة للإبطال يعتبر من قبيل التزوير المعاقب عليه لأنه لا يشترط للعقاب على التزوير أن تكون الورقة التي يحصل التغيير فيها سندا مثبتا لحق أو لصفة أو حالة قانونية بل كل ما يشترطه القانون لقيام هذه الجريمة هو أن يحصل تغيير الحقيقة بقصد الغش في محرر من المحررات بإحدى الطرق التي نص عليها وأن يكون هذا التغيير من شأنه أن يسبب ضررا للغير . لما كان ذلك ، وكان تزوير الإيصال موضوع الدعوى — وإن نسب صدوره إلى قاصر — معاقبا عليه لاحتمال الضرر . وكان الطاعن قد أدين باعتباره ضالعا في التزوير مما يتضمن أنه حين استعمال الورقة المزورة كان لابد عالما بتزويرها . لما كان ذلك ، فإن ما يشيره الطاعن في هذا الوجه يكون لا محل له .

وحيث إن مبنى الوجه الرابع من الطعن هو الإخلال بحق الدفاع والقصور في التسبيب ، ذلك أن الحكم المطعون فيه لم يجب الطاعن إلى طلب إعادة المأمورية إلى قسم البحوث الترييف والتزوير لمعرفة ما إذا كان يوجد بمكان التوقيع تحت كلمة المستلم آثار لمحو توقيع سابق وما إذا كان التوقيع السابق الذي أزيل له أثر من عدمه ولإعادة استكتاب المحنى عليه لصيغة الإيصال بأكملها وإجراء المضاهاة على صلب الإيصال المقول بتزويره مع مراعاة العامل الزمني وتأثيره في تطوير الخصائص التي تلازم خط غلام في الرابعة عشرة من عمره إذا ما بلغ العشرين أو يزيد .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد عرض لهذا الدفاع فقال " أما إدعاء المتهم بأن التوقيع المنسوب للدعى بالحق المدني قد تناوله يد العبت أثناء إيداعه في القضية المدنية وفي قضية اللجنة المباشرة وأنه لذلك يطلب نذب ثلاثة خبراء أو إعادة المأمورية لتغير لتحقيق هذا الدفاع فردود بأنه ليس في الأوراق ما يؤيد صحة هذا الزعم ، وحتى على فرض صحته فإن تحقيقه غير متبع في الدعوى إذ أن صلب

الإيصال والذي يزعم المتهم حدوث عبث به والذي حرر با لخب وقرر المتهم أنه حرر بخط يد عبد القادر أحمد العيسوي قد أسفرت تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير عن أنه ليس محررا بخط المجنى عليه المذكور ولا ترى المحكمة في هذا التقرير ما يدعوها لعدم الأخذ به وإهداره وقد بنى على أسس علمية سليمة ولم يبد المتهم عليه اعتراضات فنية“. ثم أضاف الحكم في موضع آخر ما ورد بالتقرير التكميل للطبيب الشرعي من أنه يستبعد أن يكون للعامل الزمني أثره في وجود خلاف في خط المجنى عليه . ولما كان ذلك سائغا في تبرير رفض المحكمة لإجابة هذا الطلب ، وكان من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بإجابة طلبات الخصوم بتعيين خبير ما دامت قد وجدت في أوراق الدعوى من العناصر ما يكفيها لتكوين اعتقادها . لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه يكون غير سديد .

وحيث إن مبنى الوجه الخامس من الطعن هو التخاذل ، لأن الأدلة التي صافها الحكم ينقضها الثابت في الأوراق وقد انعدم التساند بينها بما يصبح الحكم معه غير قائم .

وحيث إنه لما كان هذا القول مرسلا ولم يبين الطاعن وجه التخاذل وعدم التساند في الحكم وكانت أسبابه قد خلت من التناقض الذي يعيبه فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الوجه يكون غير مقبول .

وحيث إنه لذلك يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه .

جلسة ٥ من فبراير سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد / محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمد عطيه اسماعيل ، ومحمد عبد السلام ، وعبد الحليم البيطاش ، وأديب نصر حنين .

(٣٠)

الطعن رقم ٩٧٣ لسنة ٣١ القضائية :

نقض " ما لا يجوز الطعن فيه " . " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .

استئناف .

حكم استئنافي . قضاؤه — قضاء سليما — بعدم قبول الاستئناف شكلا . الطعن فيه بالنقض :
توجيه أسباب الطعن إلى الحكم الابتدائي . لا يجوز . علة ذلك . حوزته قوة الأمر المقضي .

إذا كان الطعن ببطلان الحكم واردا على الحكم الابتدائي دون الحكم الاستئنافي المطعون فيه — والذي قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا وكان قضاؤه بذلك سليما — فإن الحكم الابتدائي يكون قد حاز قوة الأمر المقضي بحيث لا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض لما يشوبه من عيوب سواء في ذلك ما يتعلق ببيانات الحكم أو بانقضاء الدعوى الجنائية أو أن تنقضه لصدور تشريع لاحق يجعل الواقعة غير معاقبة عليها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : لم يورد نصيب الحكومة المقرر عن محصول قمع عام ١٩٥٠ بالسعر المحدد . وطلبت عقابه بالمواد ٩ و ١٠ و ١١ و ١٣ و ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . والمحكمة الجزئية قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وغرامة ١٠٠ جنيه وكفالة جنيين وأمرت بوقف التنفيذ بلا مصاريف . فعارض المتهم في هذا الحكم وقضى في معارضته باعتبار المعارضة كأن لم تكن بلا مصاريف . استأنف المتهم هذا الحكم . والمحكمة الاستئنافية قضت غيابيا بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد

الميعاد بلا مصاريف جنائية . فعارض المتهم في هذا الحكم الأخير وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه بلا مصاريف جنائية . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق التماس... الخ.

المحكمة

... حيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون إذ قضى بعدم قبول الاستئناف المقدم من الطاعن شكلا لرفعه بعد الميعاد على الرغم من أن الحكم الغيابي الابتدائي صدر ضد من يدعى "السيد أحمد رشوان" ولم يعلن به الطاعن باسمه الحقيقي ، ومن ثم فإن باب الطعن بطريق الاستئناف كان مفتوحا حين قرر الطاعن بالاستئناف في ١٨/٢/١٩٥٤ وبالتالي فإن استئنافه يكون مقبولا .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم الغيابي الاستئنافي لأسبابه فيما انتهى إليه من عدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد القانوني وذلك بقوله : "حيث إن حكم محكمة أول درجة باعتبار المعارضة كأن لم تكن صدر بتاريخ ١٢/٥/١٩٥٢ وحيث إن المتهم "الطاعن" استأنف الحكم المذكور بتاريخ ١٨/٢/١٩٥٤ أي بعد الميعاد القانوني المنصوص عليه في المادة ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية . وحيث إنه تأسيسا على ما تقدم يتعين القضاء بعدم قبول استئناف المتهم شكلا لرفعه بعد الميعاد" . لما كان ذلك ، وكان الثابت من محضر جلسة المحكمة الاستئنافية أنها سألت الطاعن عن سبب تقريره بالاستئناف بعد الميعاد القانوني فأجاب بأنه كان بمدينة الاسكندرية يسعى لكسب عيشه ، وكان مفادا ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من تأييد الحكم الغيابي الصادر بعدم قبول الاستئناف شكلا أنه لم يعتد بهذا العذر . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن من أن الحكم الغيابي الابتدائي صدر باسم شخص خلافه ولم يعلن به مردودا بأنه إذ عارض فيه ولم يثر شيئا من ذلك أمام المحكمة الاستئنافية ، فإن هذا الوجه من الطعن لا يكون له محل .

وحيث إن مبنى أوجه الطعن الأخرى تحصل في بطلان الحكم الغيابي الابتدائي لصدوره باسم الملك السابق بينما كان يتعين صدوره باسم الأمة ولا تقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة ، هذا فضلا عن امتناع مسئولية الطاعن بعد صدور القرار الوزاري رقم ٦٤ لسنة ١٩٥٣ الذي مّد أجل توريد القمح حتى أغسطس سنة ١٩٥٤ .

وحيث إنه لما كان الطعن ببطلان الحكم واردا على الحكم الابتدائي دون الحكم المطعون فيه والذي قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا — وكان قضاؤه بذلك سليما — فإن الحكم الابتدائي يكون قد حاز قوة الأمر المقضى به بحيث لا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض لما يشوبه من عيوب سواء في ذلك ما تعلق ببيانات الحكم أو باتقضاء الدعوى الجنائية أو أن تنقضه لصدور تشريع لاحق يجعل الواقعة غير معاقب عليها .

وحيث إنه لما تقدم جميعه يكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ٥ من فبراير سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد / محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وحضور المادة المستشارين : محمد طه اسماعيل ، ومحمد عبد السلام ، وعبد الحليم البيطاش ، وأديب نصر حزين .

(٣١)

الطعن رقم ٩٧٧ لسنة ٣١ القضائية :

استئناف . دفاع . إثبات . حكم "تسييه . ما يعنيه" . تبديد .

تبديد . دفع المتهم أمام المحكمة الاستئنافية بعدم جواز الإثبات بالينة .

جز المحكمة القضية للحكم في الدفع . قضاؤها بتأييد حكم الإدانة الابتدائي دون أن تسمع دفاع المتهم في موضوع التهمة . إخلال بحق الدفاع .

الدفع بعدم جواز الإثبات بالينة . إدانة المتهم دون الرد على هذا الدفع . قصور .

متى كان الطاعن — وهو متهم بالتبديد — قد اقتصر أمام المحكمة الاستئنافية على الدفع بعدم جواز الإثبات بالينة ، فجزت المحكمة القضية للحكم في الدفع ، إلا أنها قضت بتأييد الحكم الابتدائي الذي دان المتهم ، دون أن تسمع دفاعه في موضوع التهمة ودون أن تعنى بالرد على هذا الدفع الذي أبداه ، فإن حكمها يكون مشوبا بالإخلال بحق الدفاع وبالقصور بما يستوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدد الماشية الميينة وصفا وقيمة بالمحضر والملوكة للمجنى عليه إضرارا به وكانت قد سلمت إليه على سبيل الوديعة لتربيتها لحساب المجنى عليه فاختلفا لنفسه . وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . والمحكمة الجزئية قضت غيابيا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم خمسة عشر يوما مع الشغل وكفالة ثلاثمائة قرش لوقف التنفيذ بلامصروفات جنائية . طرأ على المتهم في هذا الحكم وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن بلامصروفات

جنائية . استأنف المتهم هذا الحكم كما استأنفته النيابة العامة . والمحكمة الاستئنافية قضت حضوريا بقبول الاستئنافين شكلا وفي الموضوع برفضهما وتأيد الحكم المستأنف . فطعن الأستاذ المحامي الوكيل عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

...وحيث إن مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أخل بحقه في الدفاع ، ذلك أن محاميه كان قد اقتصر أمام محكمة ثاني درجة على إبداء الدفع بعدم جواز الإثبات بالبيئة تأسيسا على أن الماشية المدعى بتبديدها تزيد قيمتها على عشرة جنيهات وبالرغم من أن الدعوى حجزت للحكم في هذا الدفع فإن المحكمة الاستئنافية قضت بتأييد الحكم الابتدائي القاضي بإدائته دون أن تتمكن من إبداء دفاعه الموضوعي أمامها مما يعيب حكمها بالإخلال بحق الدفاع . هذا بالإضافة إلى أنها أغفلت الإشارة إلى الدفع الذي تمسك به الطاعن في جلسة المرافعة وفي المذكرة المقدمة منه من عدم جواز الإثبات بالبيئة ولم تكن بالرد عليه بقاء الحكم قاصر البيان بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الدعوى الجنائية رفعت على الطاعن بأنه بدد الماشية المينة وصفا وقيمة بالمحضر والملوكة لعثمان داود الدسوقي إضرارا به وكانت قد سلمت إليه تربيتها لحساب المحجني عليه فاختلفا لنفسه ، وطلبت النيابة العامة معاقبته بمقتضى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات . ومحكمة أول درجة قضت غيابيا بحبس الطاعن خمسة عشر يوما مع الشغل وقدرت كفالة ٣٠٠ قرش لإيقاف التنفيذ . فعارض وقضت المحكمة باعتبار المعارضة كأن لم تكن . فاستأنف كما استأنفت النيابة . وأمام محكمة ثاني درجة دفع محامي الطاعن بعدم جواز الإثبات بالبيئة تأسيسا على أن الماشية المدعى بتسليمها للطاعن هي عبارة عن ثلاث بقرات قيمتها ٤٨ جنيا وفقا لما أورده الشاكي في بلاغه ، وطلب الدفاع أصليا قبول الدفع واحتياطيا استدعاء الشهود لمناقشتهم ، قررت المحكمة بجلسته ١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٩ حجز القضية بجلسته ٦ يناير سنة ١٩٦٠ للحكم في الدفع ثم مد أجل

النطق بالحكم بعد ذلك عدة مرات ، وأخيرا قضت المحكمة بجلسة ٢ مارس سنة ١٩٦٠ بتأييد الحكم المستأنف — لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد اقتصر أمام المحكمة الاستئنافية على إبداء الدفع بعدم جواز الإثبات بالبينه وكانت المحكمة المذكورة قد هجرت القضية للحكم في هذا الدفع إلا أنها قضت بتأييد الحكم الابتدائي المستأنف دون سماع دفاع الطاعن في موضوع التهمة المسندة إليه ، وكذلك لم تعن بالرد على الدفع الذي أبداه بالجلسة ، وبذلك يكون حكمها مشوبا بالإخلال بحق الطاعن في الدفاع وبالقصور بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه والإحالة دون حاجة إلى بحث الوجه الأخير من الطعن .

جاسة ٥ فبراير سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد / محمد ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وحضور السادة المستشارين : محمد صلبه اسماعيل ، ومحمد عبد السلام ، وعبد الحليم اليطاش ، ومختار مصطفى رضوان .

(٣٢)

الطعن رقم ٣١٥٠ لسنة ٣١ القضائية :

(١) تبديد . دفاع . محكمة الموضوع . حكم "تسبيبه" .

طبيعة عقد الأمانة . تفسيره . هل هو عقد بيع أم وكالة بالعمولة . سلطة القاضي الجنائي في الفصل في هذه العلاقة للقانونية . قول الحكم إن العقد عقد وكالة يتضمن ردا على دفاع المتهم من أنه عقد بيع .

(ب) دفاع . إثبات "خبرة" .

طلب تدب خير . متى لا تلتزم المحكمة بإجابه ؟ إذا رأت كفاية الأدلة للفصل في الدعوى دون حاجة إلى تدبه .

(ج) تبديد . دفاع . إثبات "أوراق" . حكم "تسبيبه" .

طلب الدفاع ضم دفاتر لإثبات حصول رد سابق على تاريخ الاتهام . رفضه . متى لا يستلزم ردا صريحا ؟ إذا كان الدليل المستند منه — بفرض صحته — لا يبنى حصول التبديد اللاحق لهذا الجرد .

١ — إذا كانت المحكمة وهي في صدد بحث تهمة التبديد المنسوبة للمتهم ، قد فسرت العقد المقدم في الدعوى على أنه عقد وكالة بالعمولة ، فإن ذلك منها يعتبر فصلا في العلاقة القانونية القائمة بينه وبين المجنى عليها ، وردا سائفا على ما ذهب إليه في دفاعه من أنه عقد بيع لا عقد وكالة .

٢ — من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بتدب خير إذا هي رأت من الأدلة لمقدمة في الدعوى ما يكفي للفصل فيها دون حاجة إلى تدبه .

٣ — إذا كان الظاهر أن ما طلبه الدفاع من ضم الدفاتر إنما كان الغرض منه إثبات حصول جرد سابق لعهددة المتهم في ١٩٥٤/٢/٢٥ ، فإن هذا الطلب لا يقتضي من المحكمة عند رفضه ردا صريحا مستقلا مادام الدليل الذي قد يستمد منه — إن صح — ليس من شأنه أن ينفي حصول التبديد في تاريخ لاحق وهو تاريخ الحادث أو يهدر القسوة التدليلية للأدلة الأخرى القائمة في الدعوى والتي أفصح الحكم عن أنها أكدت لديه حصول العجز في عهددة المتهم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدد الأسمدة الميينة وصفا وقيمة بالمحضر المملوكة للجمعية الزراعية المصرية والتي سلمت إليه بصفة كونه وكيلها بالأجرة فاختلسها لإضرار بالمجنى عليها . وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . وقد ادعت الجمعية المجنى عليها مدنيا قبل المتهم بطلب تعويض قدره ٢٠٠٠ جنيه . والمحكمة الجزئية قضت بحضورها عملا بمادة الإتهام بحبس المتهم سنة مع الشغل وكفالة خمسين جنيها لوقف التنفيذ بلا مصاريف جنائية وبإلزامه بأن يدفع للدعوى بالحقوق المدنية مبلغ ٩٧٧ جنيها و ٦٠٠ مليم والمصاريف التي تحملتها وبعدم اختصاص المحكمة بالدعوى المدنية فيما يتعلق بالتعويض المطلوب عن الأسمدة التالفة . استأنف المتهم هذا الحكم والمحكمة الاستئنافية قضت بحضورها بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف فيما قضى به في الدعوى الجنائية والإكتفاء بحبس المتهم ثلاثة شهور مع الشغل وبتأييده بالنسبة للدعوى المدنية مع إلزام المتهم بالمصاريف المدنية الاستئنافية ومقابل أتعاب المحاماة . فطعن الأستاذ المحامي الوكيل عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الملع .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الوجه الأول من أوجه الطعن هو القصور في التسييب ، ذلك أن الطاعن نازع في حقيقة وصف العقد المحرر بينه وبين المطعون ضدها وهل هو عقد وكالة بالعمولة أو عقد بيع ولكن الحكم أغفل الرد على دفاعه ولم يفصل في هذه المسألة القانونية .

وحيث إن الحكم الابتدائي الذي أيد أسبابه الحكم المطعون فيه عرض إلى العقد المقدم من المطعون ضدها فقال " إن المدعية بالحق المدني قدمت عقدا مؤرخا ١٩٥١/١/٦ مبرما بين مدير الجمعية وبين المتهم يفيد أن يكون المتهم ويكلا عن الجمعية في بيع الأسهم لحسابها على أن تظل الأسهم وباقى ما يسلم إليه ملكا للجمعية وتقتصر حصة المتهم على كونه ويكلا لها ". ثم أضاف الحكم بعد بيان العجز الذي وجد بعهد الطاعن " أنه إذا ما ثبت هذا العجز على النحو السالف فإن استلامه لما كان بالمخزن ثابت من الإقرار المقدم من المدعية بالحقوق المدنية المنوه عنه ، وأساس هذا الاستلام ثابت في نفس الإقرار أيضا ومن العقد المؤرخ ١٩٥١/١/٦ أساس العلاقة ثابت أنه كان على سبيل الوكالة بالعمولة التي قامت بين المتهم وبين المدعية بالحق المدني نفاذا للعقد المذكور ". لما كان ذلك ، وكان العقد المقدم في الدعوى — على ما بين من مفرداتها المضمومة — صريحا في ثبوت علاقة الطاعن بالمطعون ضدها كوكيل بالعمولة ، وكانت المحكمة وهي في صدد بحث تهمة التبيد المنسوبة للطاعن قد فسرت ذلك العقد مستعينة بطروفي الدعوى على أنه عقد وكالة بالعمولة مما يعتبر فصلا في العلاقة القانونية بين الطاعن والمطعون ضدها وردا سائنا على دفاعه . لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه غير سديد .

وحيث إن مبنى الوجه الثاني من الطعن هو الإخلال بحق الدفاع ، ذلك أن الدفاع عن الطاعن مع تمسكه بأن العلاقة بينه وبين الجمعية علاقة مدنية طلب تعيين خبير حسابي لتصفية حسابه معها وبيان حقيقة العجز المدعى به ولكن المحكمة رفضت إجابة هذا الطلب .

وحيث إن الحكم المطعون فيه دال على وجود عجز في عهد الطاعن في قوله " إن المحكمة تأكدت من وجود العجز لدى المتهم من شهادة هذا فضلا عن المحضر المحرر بمعرفة الأستاذ في ١٩٥٤/٩/٤ والمرفوع إلى عضو مجلس الإدارة المتدب والمتضمن الإجراءات التي اتبعت عند فتح مخزن المتهم وبيان العجز ومقداره . يضاف إلى ذلك أن المتهم لم يطعن على شهادة أيهم بأى مطعن مما يجعل المحكمة تطمئن إلى أقوالهم ". لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بنذب خبير إذا هي رأت من الأدلة المقدمة في الدعوى

ما يكفى للفصل فيها دون حاجة إلى نديه ، وكان العجز في عهدة الطاعن قد ظهر للمحكمة من واقع الأدلة المعروضة عليها في الدعوى فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه يكون لا محل له .

وحيث إن الوجه الثالث من الطعن مبناه الإخلال بحق الدفاع ، ذلك أن الطاعن تمسك بطلب ضم دفاتره التي كانت بالمخزن واستولت الجمعية عليها وكذلك ضم دفاترها المقبلة لدفاتره ليبين أن جردا سابقا حصل بمعرفة مفتش الجمعية في ١٩٥٤/٢/٢٥ . لما كان ذلك ، وكان ظاهرا أن طلب ضم الدفاتر التي لم يثبت استيلاء المطعون ضدها عليها إنما كان الغرض منه إثبات حصول جرد سابق لعهدة الطاعن في ١٩٥٤/٢/٢٥ ، فإن هذا الطلب لا يقتضى من المحكمة عند رفضه ردا صريحا مستقلا مادام الدليل الذى قد يستمد منه إن صح ليس من شأنه أن ينفى حصول التبديد في تاريخ لاحق وهو تاريخ الحادث أو يهدر القوة التدليية للأدلة الأخرى القائمة في الدعوى والتي أفصح الحكم عن أنها أكدت لديه حصول العجز في عهدة الطاعن . لما كان ذلك ، فإنه لا محل لما ينعاه الطاعن في هذا الوجه .

وحيث إنه لذلك يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه .

جلسة ٦ فبراير سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد / محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمد
عليه اسماعيل ، ومحمد عبد السلام ، وعبد الحليم البطاش ، وأديب نصر حنين .

(٣٣)

الطعن رقم ٨٣٦ سنة ٣١ القضائية .

شيك بدون رصيد . مسئولية جنائية . دعوى مدنية . تعويض . اختصاص .

(أ) استيفاء الشيك الشروط القانونية لاعتباره أداة وفاء لا أداة ائتمان .

عدم وجود رصيد . أثره . توافر جريمة المادة ٢٢٧ عقوبات .

سبب إعطاء الشيك أو الباعث عليه . لا أثره .

(ب) المطالبة بقيمة الشيك أمام المحكمة الجنائية تعويضا عن الجريمة . خروج ذلك عن ولاية
تلك المحكمة . هي دين سابق على الجريمة .

١ - إذا كان مظهر الشيك وصيغته يدلان على أنه مستحق الأداء بمجرد
الإطلاع وأنه أداة وفاء لا أداة ائتمان ، فإن ما يقوله المتهم عن حقيقة سبب
تحرير الشيك لا أثر له على طبيعته - ذلك أن المسؤولية الجنائية في صدد
المادة ٢٢٧ من قانون العقوبات ، لا تتأثر بالسبب أو الباعث الذي أعطى
من أجله الشيك ، ومن ثم فإن ما أورده الحكم المطعون فيه من أن "مراد
الشارع من العقاب على إعطاء شيك بسوء نية لا يقابله رصيد قائم أو قابل
للسحب هو حماية هذه الورقة في التداول بين الجمهور وحماية قبولها في المعاملات
على أساس أنها تجرى فيها مجرى النقود ، وإذن فلا عبرة بما يقوله المتهم من أنه
أراد من تحرير الشيك أن يكون تأمينا ما دامت هذه الورقة قد استوفت المقومات
التي تجعل منها أداة وفاء في نظر القانون " - ما أورده الحكم من ذلك صحيح
في القانون .

٢ — استقر قضاء محكمة النقض على أن قيمة الشيك ليست تعويضا من جريمة إعطائه دون أن يكون له رصيد ، بل هي عبارة عن دين سابق على وقوعها فيرتب عليها بما تنتفي معه ولاية المحاكم الجنائية في الحكم به .

الوقائع

أقام المدعى بالحق المدني دعواه مباشرة أمام المحكمة الجزئية ضد الطاعن متهما إياه بأنه أصدر له شيكا بمبلغ ألفي جنيه بدون رصيد الأمر المعاقب عليه بالمادتين ٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات . وطلب إلزامه بأن يدفع له بمبلغ ألفي جنيه على سبيل التعويض . والمحكمة المذكورة قضت بحضور با عملا بمادتي الإتهام بحبس المتهم ثلاثة شهور مع الشغل وكفالة عشرين جنيها بلامصروفات ، وألزمت المتهم بأن يدفع للمدعى بالحق المدني ألفين من الجنيئات والمصروفات المدنية ومقابل أتعاب المحاماة مع رفض ما عدا ذلك من الطلبات . استأنف المتهم هذا الحكم . والمحكمة الاستئنافية قضت بحضور يا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف مع إلزام المتهم المصاريف المدنية الاستئنافية بلامصاريف جنائية . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى السببين الأول والثاني من أسباب الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون والإخلال بحق الدفاع ، ذلك أن الحكم دان الطاعن بجنحة إعطاء شيك بمبلغ ألفي جنيه لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب على الرغم من أنه لم يعط الشيك للمدعى المدني بل أعطاه لوسيط مقرونا بعقد محرر بين الطرفين ألزم فيه الطاعن بتوريد جبن للمدعى على أن يدفع أي الطرفين ينحل بالتزامه مبلغ ألفي جنيه للطرف الآخر ، وعلى الرغم من أن الطاعن قام بالتزامه وورد الجبن بما ينتفى معه استحقاق مبلغ التعويض المحرر به الشيك — وقد قدم للتدليل على ذلك إنذارا أطلنه للمدعى وطلب دعوته لسماع شهادته في هذا الخصوص — فإن المحكمة أغفلت هذا الدفاع ولم ترد عليه ولم تسمع شهادة المدعى بالحقوق المدنية .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد رد على دفع الطاعن في قوله " إنه متى كان الشيك بحسب ظاهره قابلا للتصرف فيه من وقت تحريره وأن التاريخ الذي يحمله واحد بالنسبة لإصداره واستحقاقه فإنه يكون أداة وفاء بغض النظر عن حقيقة الواقع وأن مراد الشارع من العقاب على إعطاء شيك بسوء نية لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب هو حماية هذه الورقة من التداول بين الجمهور وحماية قبولها في المعاملات على أساس أنها تجري فيها مجرى النقود ، وإذن فلا عبرة بما يقوله المتهم من أنه أراد من تحرير الشيك أن يكون تأمينا مادامت هذه الورقة قد استوفت المقومات التي تجعل منها أداة وفاء في نظر القانون ". لما كان ذلك وكان هذا الذي أورده الحكم صحيحا في القانون ، وكان ما يقوله الطاعن عن حقيقة سبب تحرير الشيك لا أثر له على طبيعته ما دام مظهره وصيغته يدلان على أنه مستحق الأداء بمجرد الاطلاع وأنه أداة وفاء لأداة ائتمان ، وكانت المسؤولية الجنائية في صدد المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات لا تتأثر بالسبب أو الباعث الذي من أجله أعطى الشيك . لما كان ذلك ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم في هذين الوجهين لا يكون له أساس .

وحيث إن مبنى السبب الثالث هو الخطأ في تطبيق القانون بالنسبة للتعويض ، ذلك أن الحكم المطعون فيه قضى بإلزام الطاعن بتعويض قدره ألفان من الجنديات هو قيمة المبلغ المحرر به الشيك ودون أن يبحث عناصر الضرر المستوجب لهذا التعويض .

وحيث إنه لما كان كل ما ذكره الحكم الابتدائي المؤيد امستثنايا لأسبابه بالحكم المطعون فيه في خصوص التعويض " أن أحقية المدعى في طلب الحكم له بقيمة الشيك ثابتة من هذا الشيك " . ولما كان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن قيمة الشيك ليست تعويضا عن جريمة إعطائه دون أن يكون له رصيد ، بل هي عبارة عن دين سابق على وقوعها غير مترتب عليها بما تقتضيه ولاية المحاكم الجنائية في الحكم به . لما كان ذلك ، فإن الأساس الذي بني عليه الحكم بالتعويض يكون أساسا خاطئا بما يتعين معه تفضيه في خصوص التعويض المقضى به . ولما كان الحكم المطعون فيه لم يتخلت عن عناصر الضرر الذي أصاب المدعى والذي يطالب بالتعويض على أساسه فإنه يكون مشوبا أيضا بالقصور الذي يتعين معه أن يكون مع التقص الإحالة .

جلسة ١٢ فبراير سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد / محمود اراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
عادل يونس ، وتوفيق أحمد الخشن ، ومحمود اسماعيل ، وحسين صفوت السركي .

(٣٤)

الطعن رقم ٦٦ لسنة ٣٢ القضائية :

أسباب الإباحة . الدفاع الشرعي .

التمسك بحالة الدفاع الشرعي : لا يشترط إirاده بصريح لفظه .

مثال . قول المتهم إنه على فرض صحة ما أسند إليه كان يرد اعتداء وقع عليه من المجنى عليه .
مفاد ذلك : تمسكه بحالة الدفاع عن النفس .

لا يشترط في التمسك بحالة الدفاع الشرعي عن النفس إirاده بصريح لفظه .
فإذا كان المدافع عن المتهم قد تمسك بأن هذا الأخير لم يكن معتديا وأنه على
فرض صحة ما أسند إليه فهو إنما كان يرد اعتداء وقع عليه من المجنى عليه ،
فإن مفاد ذلك تمسكه بقيام تلك الحادثة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما ضربا المجنى عليه فأحدثا به الإصابات
الموصوفة بتقرير الصفة التشريعية ولم يقصدا من ذلك قتله ولكن الضرب أفضى
لموته . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمادة
١/٢٣٦ من قانون العقوبات . فقررت بذلك . ومحكمة الجنايات قضت
حضوريا عملا بالمادتين ١/٢٤٢ و ١/٢٣٦ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم
الأول بالسجن مع الشغل لمدة سنة وبمعاينة المتهم الثاني بالسجن لمدة خمس
سنوات . فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... وحيث إن مما ينمى الطاعن الأول على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريرة ضرب المجنى عليه قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في النسب، ذلك بأن المدافع عنه تمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى عن نفسه والتفت الحكم من الرد على هذا الدفاع الذى تسانده ظروف الدعوى وتؤيده أقوال شاهدة الإثبات والنفى الأولين مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الإطلاع على أقوال الطاعن الأول التى حصلها الحكم المطعون فيه أنها تضمنت أنه اعترف فى التحقيقات بأنه أثناء مروره يوم الحادث بقسم الكرد بالمصنع — الذى يعمل فيه مع المجنى عليه — فوجىء بهذا الأخير بنهال عليه صفعاً ويدفعه إلى خارج العنبر فثارل الدفاع عن نفسه ولما شاهد تجمع العمال من حولها ترك المجنى عليه وانصرف من مكان الحادث . كما أنه يبين من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن المذكور أثار فى مرافعته "أن الثابت أن عبد الحليم (الطاعن الأول) ليس له شأن فى الإصابات وبفرض أنه حصلت المشادة وحاول أن يدفع عن نفسه وضربه ...". وكان يبين مما تقدم ، أن المدافع عن الطاعن قد تمسك بأن هذا الأخير لم يكن معتدياً وأنه على فرض صحة ما أسند إليه فهو إنما كان يرد اعتداء وقع عليه من المجنى عليه مما مفاده التمسك بحالة الدفاع الشرعى عن النفس الذى لا يشترط فى التمسك به قانوناً إرادته بصريح لفظه . وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بإدانة الطاعنين دون أن يعرض لهذا الدفع أو يرد عليه مع أنه من الدفوع الجوهرية التى ينبغى على المحكمة أن تناقشها فى حكمها وترد عليها ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه مشوباً بالقصور الذى يعيبه ويستوجب نقضه بالنسبة إلى كلا الطاعنين لاتصال هذا الوجه بالطاعن الثانى وكذلك لوحدة الواقعة ، وذلك بغير حاجة إلى بحث مائرما يثيره الطاعنان فى أوجه طعنهما .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

جلسة ١٢ من فبراير سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد/محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
مادل يونس ، وتوفيق أحمد الخشن ، ومحمود اسماعيل ، وحسين صفوت السركي .

(٣٥)

الطعن رقم ٦٧ سنة ٣٢ القضائية :

استدلالات . مأمورو الضبط القضائي . تفتيش " الإذن به " . مواد
محدرة .

التعريات السابقة على الاذن بالتفتيش . جديتها : مالا يتال منها .

قيام مأموري الضبط القضائي بالتحرى في دائرة عمله وفي خارجها . جوازه .

الإذن له — بناء على هذه التعريات — بتفتيش المتهم . ضبط هذا الأخير في دائرة عمل
المأمور . اطمئنان محكمة الموضوع إلى جدية التعريات . مقتضى ذلك : صحة التعريات وإذن
التفتيش .

ثبوت إقامة المتهم في جهة أخرى خلاف الجهة التي وقعت فيها الجريمة . لا أهمية له . مثال .
مواد محدرة .

إذا كان الثابت من الحكم أن التعريات — التي اطمأنت المحكمة إلى جديتها
وكفايتها — شملت نشاط المتهم في تجارة المخدرات في قسمي الخليفة والسيدة
زينب ، وأن مأموري الضبط القضائي الذي أجرى تلك التعريات يتولى أعماله
بدائرة هذا القسم الأخير والذي تم فيه ضبط المتهم فعلا — فإن التعريات التي قام
بها رجل الضبط تكون صحيحة وكذلك الإذن الصادر من النيابة العامة بناء
عليها يكون صحيحا ، ولو كان محل إقامة المتهم يقع بدائرة أخرى خلاف الجهة
التي وقعت فيها الجريمة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من الطاعن وآخر بأنهما أحرزا جواهر مخدرة "حشيشا" في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ المرفق . فقررت بذلك . وأمام محكمة الجنايات دفع الحاضر مع المتهم الأول ببطلان القبض والتفتيش لعدم وجود تحريات . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١ و ٢ و ٧ و ٣٤ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ الملحق به بمعاقة المتهم الأول "الطاعن" بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة وبمعاقة المتهم الثاني بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنين وتغريم كل منهما ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة المواد المخدرة والأدوات المضبوطة . وردت المحكمة على الدفع قائلة إنه في غير محله . فطعن المحكوم عليه الأول في هذا الحكم بطريق النقض اتلخ ...

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن الخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن بأنه دفع ببطلان القبض والتفتيش استنادا إلى أنه يقيم بدائرة قسم الخليفة وأن الضابط الذي أجرى التحريات التي صدر الإذن على أساسها من ضباط قسم السيدة ، وقد انتهى الحكم المطعون فيه إلى عدم الاعتداد بالدفع بمقولة إن العبرة في الاختصاص هو بالمكان الذي حصل فيه الضبط وأن ما سبق ذلك من تحريات لا يؤثر في صحة الإجراءات ، ويقول الطاعن تعقيا على ذلك إن الدفع مداره بطلان الإذن لانعدام التحريات .

وحيث إنه يبين من مراجعة الحكم المطعون فيه أن الواقعة تتحصل في أنه وصل إلى علم النقيب محمد بدر الدين سعيد معاون مباحث قسم السيدة والملازم أول صرمي حسن عقبه ضابط مباحث القسم المذكور من التحريات السرية والمراقبة أن الطاعن يتجرف في المواد المخدرة ويتخذ مسرحا لنشاطه منطقة المساكن السفلية

بزین العابدین وأنه يستعين في ذلك بالمتهم الثاني متولى محمد ابراهيم فاستصدرا
إذنا من النيابة بضبطهما وتفتيشهما وقد تم الضبط فعلا بدائرة قسم السيدة على
ما هو ثابت من الأوراق . وقد انتهى الحكم المطعون فيه إلى رفض الدفع
الذى أبداه الطاعن بشأن عدم اختصاص ضابط مباحث قسم السيدة بضبط
المتهم الذى يقيم بدائرة قسم الخليفة ، وقالت المحكمة تبريرا لذلك ” إنه لا نزاع
في أن الضبط حصل بدائرة قسم السيدة وهذا هو المهم أما كون التحريات شملت
نشاط ذلك المتهم في قسم الخليفة والسيدة فلا يؤثر في صحة الضبط بتيء “ ،
وهو رد مائع في تنفيذ دفاع الطاعن ما دامت المحكمة قد اطمأنت إلى جدية
التحريات وكفايتها وما دام الثابت من الحكم أن تلك التحريات شملت نشاط
الطاعن في قسم الخليفة والسيدة زينب وان مأمور الضبط القضائي الذى أجرى
التحريات يتولى أعماله بدائرة هذا القسم الأخير وقد تم ضبط الطاعن فعلا بدائرة
قسم السيدة ، فإن التحريات التى قام بها رجل الضبط باسم المذكور تكون
صححة وكذلك الإذن الصادر من النيابة بناء عليها يكون صحیحا ، واو كان محل
إقامة المتهم يقع بدائرة أخرى خلاف الجهة التى وقعت فيها الجريمة ، ومن ثم فإنه
يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٢ من فبراير سنة ١٩٦٢

بإدارة السيد المستشار محمد طيه اسماعيل ، وحضور السادة المستشارين : محمد عبدالسلام ، وعبدالحليم البطاش ، وأديب نصر حنين ، ومختار مصطفى رضوان .

(٣٦)

الطعن رقم ٩٨٥ سنة ٣١ القضائية :

أسباب الإباحة . " الدفاع الشرعى " . حكم " تسليه " .

تقدير قيام حالة الدفاع الشرعى أو قبحها . من - لحظة فاضى الموضوع . شرط ذلك : أن يكون استدلاله سليما .

مثال : لفساد الاستدلال فى نفي تلك الحالة . قول الحكم إن المتهم ذهب إلى مكان الحادث مسلحا . ملة ذلك : مجرد حمل السلاح لا يستلزم حتما أن المتهم كان متويا الاعتداء .

من المقرر أن تقدير الوقائع التى يستتبع منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو إنتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى لمحكمة الموضوع الفصل فيها بلا معقب عليها ، إلا أن ذلك مشروط بأن يكون استدلال الحكم سليما يودى إلى ما انتهى إليه .

فإذا كان الحكم المطعون فيه قد اعتمد فى نفي حالة الدفاع الشرعى التى تمسك بها المتهمان فى دفاعهما على ما قرره من أنهما حضرا إلى مكان الحادث مسلحين واستدل بذلك على أن كلا منهما ذهب مهاجما وليس مدافعا ، فإن الحكم يكون مشوبا بفساد الاستدلال لأن مجرد حضور المتهم إلى مكان الحادث حاملا سلاحا لا يستلزم حتما القول بأنه كان متويا الاعتداء لا الدفاع .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من الطاعنين وآخرين بأنهم : المتهمان الأول "الطاعن الأول" والثاني — أولا — شرعا في قتل المتهم الثالث "الطاعن الثاني" عمدا بأن أطلقا عليه عيارين نارين قاصدين من ذلك قتله فأحدثا به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي وخاب أثرا للجريمة لسبب لا دخل لإرادتهما فيه هو تدارك المجنى عليه بالعلاج . ثانيا — أحرزا سلاحين نارين من الأسلحة المششخنة الموصوفة بالمحضر بدون ترخيص . ثالثا — أحرزا ذخيرة وطلقات دون أن يكون مرخصا لهما في حيازة السلاح أو إحرازه . والمتهم الثالث "الطاعن الثاني" — أولا — شرع في قتل المتهم الأول عمدا بأن أطلق عليه عيارا ناريا من طبنجة كان يحملها قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي وخاب أثرا للجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه هو إسعاف المصاب بالعلاج . ثانيا — أحرز سلاحا ناريا مششخنا "طبنجة" بدون ترخيص . ثالثا — أحرز ذخيرة "طلقات" دون أن يكون مرخصا له في حيازة السلاح أو إحرازه . والمتهم الرابع — أولا — حاز سلاحا ناريا من الأسلحة المششخنة "الطبنجة المضبوطة" والموصوفة بالمحضر بدون ترخيص : ثانيا — حاز ذخيرة وطلقات دون أن يكون مرخصا له في حيازة السلاح أو إحرازه . وطلبت من غرفة الإتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقتهم بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ١/٢٣٤ من قانون العقوبات والمواد ١/١ و ٦ و ٢/٢٦ و ٤ — ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والبند ب من القسم الأول من الجدول رقم ٣ الملحق . فقررت بذلك . ومحكمة الجنايات قضت بحضورها عملا بالمادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة للاثم الثاني وبمواد الإتهام مع تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة لباقي المتهمين والمادة ١٧ من ذات القانون بالنسبة للاثم الرابع بمحاكمة كل من المتهمين الأول والثالث بالسجن لمدة ثلاث سنين وبمحاكمة المتهم الرابع بالحبس لمدة ستة شهور مع الشغل ومصادرة السلاح المضبوط وبراءة المتهم الثاني مما أسند إليه . فطعن المتهمان الأول والثالث المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... وحيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه القصور في البيان والفساد في الاستدلال ، ذلك أن كلا منهما دفع التهمة المسندة إليه بأنه كان في حالة دفاع شرعى عن نفسه فأطرح الحكم هذا الدفاع بقوله إن الدفاع عن النفس لا يقبل ممن يحضر إلى مكان الحادث مسلحا ابتداء بالسلاح الناري لأن تسلحه هذا يقطع بأنه جاء مهاجما وهو الأمر الذى ينتفى معه وجود حالة الدفاع الشرعى . وهذا الذى قاله الحكم لا يصلح ردا ، ذلك أنه لا يمكن افتراض أن كل شخص يقصد إلى مكان الحادث حاملا سلاحا أنه قد انتوى استعمال هذا السلاح في مهاجمة الغير .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لما يشير الطاعنان في هذا الوجه من أسباب طعنهما بقوله "إن الدفاع عن كل من هذين المتهمين "الطاعنين" ادعى أن موكله كان في حالة دفاع عن النفس ولا يقبل هذا ممن يحضر إلى محل الحادث مسلحا ابتداء بالسلاح الناري لأن تسلحه هذا يقطع بأنه جاء مهاجما الأمر الذى ينتفى معه وجود حالة الدفاع الشرعى..." لما كان ما تقدم ، وكان يبين منه أن الحكم المطعون فيه قد اعتمد في نفي حالة الدفاع الشرعى التى تمسك بها الطاعنان في دفاعهما على ما قرره من أنهما حضرا إلى مكان الحادث مساهمين واستدل بذلك على أن كلا منهما ذهب مهاجما وليس مدافعا ، وهو استدلال غير سائغ ذلك لأن مجرد حضور المتهم إلى مكان الحادث حاملا سلاحا لا يستلزم حتما القول بأنه كان متويا الاعتداء لا الدفاع . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير الوقائع التى يستتبع منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى لمحكمة الموضوع الفصل فيها بلا معقب عليها ، إلا أن ذلك مشروط بأن يكون استدلال الحكم استدلالا سليما يؤدي منطقيا إلى ما انتهى إليه . لما كان ذلك ، وكان ما وقع فيه الحكم المطعون فيه من فساد الاستدلال على نفي قيام حالة الدفاع الشرعى قد حال دون تحقيق محكمة الموضوع لما دفع به الطاعنان من قيام تلك الحالة الأمر الذى جعل الحكم مشوبا أيضا بالقصور مما يتعين معه أن يكون مع النقض الإحالة ، وذلك دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن المقدمة من كل من الطاعنين .

جلسة ١٢ فبراير سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد / محمد ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
هادل بونس ، وتوفيق احمد الخشن ، ومحمد اسماعيل ، وحسين صفوت الميركي .

(٣٧)

الطعن رقم ٩٨٩ سنة ٣١ القضائية :

تحقيق . استدالات . مأمورو الضبط القضائي . إثبات . "ضبط
الخطابات والرسائل" .

(أ) الأصل عدم جواز إفشاء أضرار الخطابات والتفاريقات والاتصالات التليفونية . متى
يجوز ذلك استثناء ؟ إذا استلزمته مصلحة التحقيق .

(ب) ضبط الخطابات والرسائل ومراقبة المكالمات التليفونية . من يملكه ؟ ذلك لسلطة
التحقيق وحدها ، ولرئيس المحكمة الابتدائية في حالة المادة ٩٥ . كروا أ.ج .

(ج) كلنا "الخطابات والرسائل" في نص المادة ٢٠٦ أ.ج . شملها كافة الخطابات
والرسائل والطرود والرسائل التفارقية والمكالمات التليفونية .
المكالمات التليفونية . إن هي لإرسائل شفوية : وإن اختلفنا في الشكل .

(د) مراقبة المكالمات التليفونية . وجوب استئذان النيابة العامة القاضي الجزئي لإجرائها .
سلطة في الإذن بالإجراء أو رفضه خاضع لإشراف محكمة الموضوع .

(هـ) سلطة القاضي الجزئي في مراقبة المكالمات التليفونية . مداها : اقتصرها على الإذن
لنيابة الإجراء أو رفضه . لا ولاية له في القيام بهذا العمل بنفسه أو في تدب مأموري
الضبط القضائي لذلك .

(و ، ز) مراقبة المكالمات التليفونية . ماديها : هي من أعمال التحقيق لا من إجراءات
الاعتدال .

قيام مأموري الضبط القضائي بالمراقبة التليفونية والتفتيش — فإذا لإذن القاضي
الجزئي — دون تدبه لذلك من النيابة العامة . عمل باطل . أثره : بطلان الدليل
المستمد من المراقبة والتفتيش .

(ح) سلطة النيابة في تدب أحد مأموري الضبط القضائي في بعض أعمال التحقيق .
المادة ٩٥ . أ.ج . الشروط الشكلية والموضوعية لصحة هذا التدب .

١ — الأصل أنه لا يجوز إفشاء أسرار الخطابات والتلغرافات والاتصالات التليفونية . غير أنه إذا استلزمت مصلحة التحقيق ضبط الخطابات والتلغرافات والاطلاع عليها ومراقبة المكالمات التليفونية فإنها تكون مصلحة أولى بالرعاية من الحفاظ على أسرار هذه المكالمات والمكالمات .

٢ — أباح الشارع لسلطة التحقيق وحدها — وهى قاضى التحقيق ، وغرفة الاتهام فى أحوال التصدى للتحقيق أو إجراء تحقيقات تكميلية ، والنيابة العامة فى التحقيق الذى تجريه بعد استئذان القاضى الجزئى — سلطة ضبط الخطابات والرسائل فيما فى ذلك مراقبة المكالمات التليفونية لدى الهيئة المختصة ، وذلك فيما عدا الحكم الخاص الوارد فى المادة ٩٥ مكررا من قانون الإجراءات الجنائية المضافة بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٥

٣ — إنه وإن كانت المادة ٢٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية لم تصنع كالمادة ٩٥ منه أو كالفقرة "ج" من المادة ٣٠ من قانون تحقيق الجنايات الملقى — إلا أن مدلول كلمتى "الخطابات والرسائل" المشار إليهما فى المادة ٢٠٦ المذكورة ، وإباحة ضبطها فى أى مكان خارج منازل المتهمين طبقا للإحالة على الفقرة الثانية من المادة ٩١ ، يتسع فى ذاته لشمول كافة الخطابات والرسائل والطرود والرسائل التلغرافية ، كما يندرج تحته المكالمات التليفونية لكونها لا تعدو أن تكون من قبيل الرسائل الشفوية لاتحادهما فى الجوهر وإن اختلفتا فى الشكل .

٤ — سوى الشارع فى المعاملة بين مراقبة المكالمات التليفونية وضبط الرسائل ، وبين تفتيش منازل غير المتهمين — لعل غير خافية وهى تعلق مصلحة الغير بها ، فاشتراط ذلك فى التحقيق الذى تجريه النيابة العامة ضرورة استئذان القاضى الجزئى الذى له مطلق الحرية فى الإذن بهذا الإجراء أو رفضه حسبما يرى ، وهو فى هذا يخضع لإشراف محكمة الموضوع .

٥ — سلطة القاضى الجزئى فى مراقبة المكالمات التليفونية محدودة بمجرد إصداره الاذن أو رفضه دون أن يخضع عليه القانون ولاية القيام بالأجراء موضوع الاذن بنفسه ، إذ إنه من شأن النيابة العامة — سلطة التحقيق — إن شاءت

قامت به بنفسها أو نذبت من تختاره من مأموري الضبط القضائي ، وإيس للقاضي الجزئي أن يندب أحد هؤلاء مباشرة لتنفيذ الاجراء المذكور .

٦ — لا يملك رجال الضبط القضائي ممارسة رقابة المكالمات التليفونية لكونها من إجراءات التحقيق لا من إجراءات الاستدلال ، ولا يجوز لهم مخاطبة القاضي الجزئي مباشرة في هذا الشأن بل يجب عليهم الرجوع في ذلك إلى النيابة العامة بوصفها صاحبة الولاية العامة في التحقيق الابتدائي . وبصدور إذن القاضي الجزئي بإقرار ما تطلبه النيابة العامة من ذلك تعود إليها كامل سلطتها في مباشرة الرقابة على النحو الذي ترتبه سواء بالقيام بها بنفسها أو عن طريق ندب من تراه من مأموري الضبط القضائي لتنفيذها عملاً بنص المادة ٢٠٠ من قانون الاجراءات الجنائية .

٧ — إذا كان الثابت أن وكيل النيابة المختص قد استصدر إذناً من القاضي الجزئي بمراقبة تليفوني المتهمين بناء على ما ارتأه من كفاية محضر التحريات المقدم إليه لتسوية استصدار الاذن بذلك ، فلما صدر هذا الاذن قام الضابط الذي أجرى التحريات التي بنى عليها بتنفيذه دون أن يندب لذلك من النيابة العامة ، فإن ما قام به الضابط من إجراءات المراقبة والتفتيش يكون باطلاً لحصولهما على خلاف القانون ولا يصح التعويل على الدليل المستمد منهما .

٨ — ما تنص عليه المادة ٢٠٠ من قانون الاجراءات الجنائية من أنه « لكل من أعضاء النيابة العامة في حالة إجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أى مأمور من مأموري الضبط القضائي ببعض الأعمال التي من خصائصه » — هو نص عام مطلق يسرى على كافة إجراءات التحقيق وينتج أثره القانوني بشرط أن يصدر صريحاً ممن يملكه وأن ينصب على عمل معين أو أكثر من أعمال التحقيق — غير استجواب المتهم — دون أن يمتد إلى تحقيق قضية برمتها وأن يكون ثابتاً بالكتابة إلى أحد مأموري الضبط المختصين مكانياً ونوعياً .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من المطعون ضدهما وأخرى بأنهم أولا : تلقوا رهانا على سباق الخيل بدون إذن خاص . ثانيا : أخفوا النقود والأوراق المستعملة في الرهان المتقدم ذكره . وطلبت عقابهم بالمادتين ١ و ٢ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢ المعدل بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٤٧ . وأمام المحكمة الجزئية دفع الحاضرون مع المتهمين ببطلان الإذنين المتضمنين الأمر بمراقبة تليفوني منزلي المتهمين الأول والثاني وببطلان الإذنين الصادرين بتفتيش منزلي المتهمين وببطلان إجراءات المراقبة التليفونية . والمحكمة المذكورة قضت بحضوريا عملا بالمادة الأولى فقرة أولى وفقرة أخيرة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٢ المعدل بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٤٧ بالنسبة للمتهمين الأول والثاني وبالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة للتهمة الثالثة برفض الدفع ببطلان إذني المراقبة التليفونية وإجراءات المراقبة التليفونية وبراءة المتهمة الثالثة مما أسند إليها وبمعاقة كل من المتهمين الأول والثاني بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وتغريمهما ثلاثمائة جنيه ومصادرة الأوراق المستعملة في الرهان مع النفاذ . وردت المحكمة على هذه الدفوع قائلة إنها في غير محلها . استأنف المتهمان . والمحكمة الاستئنافية قضت بحضوريا عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهمين مما أسند إليهما فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ ...

المحكمة

... وحيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببطلان المراقبة التليفونية التي تمت لدى كل من المطعون ضدهما واستبعاد الدليل المستمد منها وما ترتب عليه من أدلة أخرى وتبرئة المطعون ضدهما من تهمة تلقى رهان على سباق الخيل بدون إذن خاص وإخفاء النقود والأوراق المستعملة في الرهان المذكور ، إذ قضى بذلك قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ، ذلك بأنه أسس قضاءه على أن النيابة العامة هي وحدها صاحبة الحق في مراقبة المحادثات التليفونية

بعد استئذان القاضي الجزئي طبقا للمادة ٢٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية . وما ذهب إليه الحكم من ذلك غير سديد إذ أن عبارة المادة ٢٠٦ وردت مطلقة من غير قيد بقصر تنفيذ مراقبة المحادثات التليفونية على النيابة العامة ، وحين يصدر القاضي الجزئي إذنه في الأحوال المبينة بالمادة المذكورة إنما يقوم مقام قاضي التحقيق الذي يملك بدوره هذا الحق طبقا للمادة ٩٥ من القانون المذكور . وترتبط على ذلك فإنه يجري على القاضي الجزئي حين يمارس هذه السلطة ما يجري على قاضي التحقيق من أحكام ومنها ما تخوله المادة ٧٠ من حق تكليف أحد أعضاء النيابة العامة أو أحد مأموري الضبط القضائي القيام بعمل معين أو أكثر من أعمال التحقيق هذا استجواب المتهم ، ومن ثم فإن للقاضي الجزئي أن يعهد بتنفيذ إذنه في الأحوال المبينة في المادة ٢٠٦ إلى أحد أعضاء النيابة العامة أو أحد مأموري الضبط القضائي والمرجع في بيان ذلك هو عبارة الإذن الصادر منه والظروف والملايسات التي صدر فيها . وإذا كان الإذنان الصادران من القاضي الجزئي في الدعوى المطروحة قد جاءت عبارتهما مطلقة دون تحديد من يقوم بالمراقبة ودون أن يرد بهما ما يفيد قصر تنفيذهما على النيابة العامة ، فإن إجراء المراقبة بمعرفة الضابط الذي قام بالتحريات التي صدر بناء عليها الإذنان بما يدل دلالة واضحة على أنه هو الذي سيجريها ، تكون صحيحة قانونا .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما جملته أن الرائد محمد صفوت عباس وكيل مكتب حماية الآداب أثبت في محضره المؤرخ ١٣/٢/١٩٦٠ أنه وصل إلى علم الملازم أول فوزى عبد الوهاب أن المطعون ضده الأول يزاول نشاطه في قبول المراهقات الخفية على سباق الخيل ويشاركه في ذلك المطعون ضده الثاني وأنهما يتخذان من مسكنيهما وكرا لمزاولة نشاطيهما وأنهما يبلان المراهقات عن طريق تليفونيهما وأنها يحتفظان بكشوف وأسماء الخيول المراهق عليها وأرقامها وأسماء الأشخاص المراهقين والمبالغ المتراهن عليها وأن المحاسبة تتم بطريق التليفون ، وتقدم الضابط المذكور إلى وكيل نيابة الأزبكية بطلب استئذان قاضي المحكمة المذكورة في مراقبة تليفون المطعون ضده الأول كما تقدم إلى وكيل نيابة عابدين بطلب استئذان قاضي محكمتهما في مراقبة تليفون المطعون ضده الثاني محنا عما يخالف أحكام القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٤٧ ، واستصدر

كل من وكيل النيابة سائق الذكر إذا من القاضي المختص بمراقبة تليفونى المطعون ضدهما لمدة شهر من تاريخ صدور الإذنين لضبط وتسجيل أية محادثة تنطوى على جرائم معاقب عليها طبقا للقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٤٧ . وفى ١٩٦٠/٢/٢٠ أثبت الرائد محمد صفوت عباس أنه بناء على صدور الأمر بمراقبة تليفونى المطعون ضدهما انتقل إلى حيث تقابل مع المهندس محمد كمال مصطفى وكيل مراقبة القاهرة وبدأت عملية المراقبة حيث أثبت مضمون المحادثات فى محضر منفصل كما أثبت به ما سجله من محادثات فى اليوم السابق . وفى يوم الضبط ١٩٦٠/٢/٢٠ — أثبت الضابط المذكور ما سجله من مكالمات عديدة تدور حول الاستعلام عن الخيول المستعدة من السباق فى اليوم المذكور ثم الرهان خفية لدى المطعون ضدهما والإدلاء بأسماء وأرقام الخيول المتراهن عليها وقيمة المبالغ المتراهن بها كما سجل مكانة أخرى بين المطعون ضدهما حول المراهانات الخفية على السباق بمصر الجديدة ، وبعد الانتهاء من التسجيل قرر الضابط ترتيب ضبط الواقعة بعد عودة المطعون ضدهما من السباق الذى كان يدور فى اليوم سالف الذكر وأثبت إجراءات الضبط والتفتيش وما أسفر عنه من مضبوطات وأضاف أنه سأل المطعون ضده الثانى فأنكر قبول المراهانات الخفية وأنه إنما يراهن على الخيول لحسابه الخاص كما أثبت أنه بسؤال المطعون ضده الأول اعترف له بقبول المراهانات الخفية على سباق الخيل وقد اعترف هذا الأخير فى محضر الشرطة إثر ذلك مباشرة بقبول المراهانات الخفية على الخيول وطلب الصفح وتعهد بعدم العودة إليها وأصر المطعون ضده الثانى على الإنكار ، وبإعادة سؤال المطعون ضدهما أمام النيابة أنكرتا تهمة الرهان الخفية وقررا أنهما يقومان بالمراهنة لحسابهما لأنهما من هواة السباق . وعرض الحكم إلى المراقبة التليفونية التى تمت لدى المطعون ضدهما فى قوله : ” وحيث إنه من المقرر أن مراقبة التليفونات فى حقيقتها إجراء من إجراءات التحقيق شأنها فى ذلك شأن التفتيش إلا أن المشرع لم يشأ أن يطلق يد النيابة وهى سلطة التحقيق فى مراقبة المحادثات التليفونية للتهمين أسوة بما فى كافة إجراءات التحقيق بل حد من حريتها فى ذلك بفعل سلطتها فى مراقبة التليفونات معقدة على إذن القاضي الجزئى ضمنا لحرية المراسلات وسريتها . ومؤدى ذلك أن النيابة العامة وحدها هى صاحبة الحق فى مراقبة المحادثات التليفونية بعد

استئذان القاضي الجزئي طبقا لنص المادة ٢٠٦ ج . وإذا كان ما يقوم به مأمورو الضبط القضائي في الأصل لا يتعدى مجرد جمع الاستدلالات دون إجراء التحقيق ومن ثم فإذا قاموا بأى عمل من أعمال التحقيق دون ندب النيابة العامة وقع عملهم باطلا (تقض ١٢/٢٣ / ١٩٤٠ طعن رقم ٨٨ س ١١ ق) ولما كان الثابت من مطالعة الأوراق أن القاضي الجزئي قد أذن بالمراقبة بصفة عامة ومفهوم ذلك أن هذا الإذن إنما يتضمن ندب النيابة لإجراء المراقبة دون غيرها من مأموري الضبط القضائي . ولما كان ذلك وكان مأمور الضبط القضائي قد أجرى المراقبة دون إذن أو ندب فإن قيامه بإجراء المراقبة يكون قد وقع باطلا لحصوله على خلاف أحكام القانون ، ومن ثم يبطل الدليل المستمد من تلك المراقبة . ومتى تقرر هذا البطلان فإنه يتناول جميع الآثار والإجراءات التي ترتبت عليه بما في ذلك التفتيش الذي انبنى عليه وما أسفر عنه من ضبط أوراق ومجلات وما نسب إلى المتهم الأول (المطعون ضده الأول) من اعتراف في محضر ضبط الواقعة بغير ما حاجة إلى مناقشة ظروفه وملايساته ، كما لا يجوز التعويل على شهادة من أجرى المراقبة والتفتيش الباطلين إذ ما بنى على باطل فهو باطل مثله . واستطرد الحكم إلى القول بأن ما أسفر عنه التفتيش لدى المطعون ضدهما لا يدل في حد ذاته على أنهما يزاولان المراهقات الخفية لحساب الغير بعيدا عن حلبة السباق ، ثم خلص إلى استبعاد الدليل المستمد من المراقبة التليفونية ومن التفتيش المبني عليها . لما كان ذلك ، وكان ما انتهى إليه الحكم سديدا في القانون ، ذلك بأن الأصل هو أنه لا يجوز إفشاء أسرار الخطابات والتلغرافات والاتصالات التليفونية وتعاقب المادة ١٥٤ من قانون العقوبات ” كل من أخفى من موظفي الحكومة أو البريد أو مأموريها أو فتح مكتوبا من المكاتب المسماة للبوستة أو مهمل ذلك لغيره وكذلك كل من أخفى من موظفي الحكومة أو مصلحة التلغرافات أو مأموريها تلغرافا من التلغرافات المسماة إلى المصلحة المذكورة أو إفشاء أو مهمل ذلك لغيره “ ، غير أنه إذا استلزمت مصلحة التحقيق ضبط الخطابات والتلغرافات والاطلاع عليها ومراقبة المكالمات التليفونية فإنها مصلحة أولى بالرعاية من الحفاظ على أسرار هذه المكالمات والمكالمات ، ولذلك أبلح الشارع لقاضي التحقيق بمقتضى المادة ٩٥ من قانون

الإجراءات الجنائية الواردة في الفصل الرابع من الباب الثالث من الكتاب الأول من قانون الإجراءات الجنائية الخاص بالتحقيق بمعرفة قاضي التحقيق - "أن يضبط لدى مكاتب البريد كافة الخطابات والرسائل والجرائد والمطبوعات والطرود ، ولدى مكاتب التلغرافات كافة الرسائل التلغرافية ، كما يجوز له مراقبة المحادثات التليفونية متى كان لذلك فائدة في ظهور الحقيقة " . أما بالنسبة إلى النيابة العامة فقد نصت المادة ٢٠٦ معدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الواردة في الباب الرابع من الكتاب الأول الخاص بالتحقيق بمعرفة النيابة العامة - على أنه " لا يجوز للنيابة العامة في التحقيق الذي تجريه تفتيش غير المتهمين أو منازل غير المتهمين أو ضبط الخطابات والرسائل في الحالة المشار إليها في الفقرة الثانية من المادة ٩١ إلا بناء على إذن من القاضي الجزئي " وإن كانت هذه المادة لم تصنع كلمادة ٩٥ سالفه البيان أو كالفقرة "ج" من المادة ٣٠ من قانون تحقيق الجنايات الملقى التي كانت تميز للنيابة العامة في مواد الجنايات أو الجنح بعد حصولها على إذن قاضي الأمور الجزئية - كما هو الشأن بالنسبة إلى تفتيش أماكن غير المتهمين - أن تضبط لدى مصلحة البريد كافة الخطابات والرسائل والجرائد والمطبوعات ولدى مصلحة التلغرافات كافة الرسائل البرقية متى رأت لذلك فائدة في ظهور الحقيقة - إلا أن مدلول كلمتي الخطابات والرسائل المشار إليهما في المادة ٢٠٦ وإباحة ضبطها في أى مكان خارج منازل المتهمين طبقاً للإحالة على الفقرة الثانية من المادة ٩١ يتسع في ذاته لشمول كافة الخطابات والرسائل والطرود والرسائل التلغرافية كما يندرج تحته المكالمات التليفونية لكونها لا تعدو أن تكون من قبيل الرسائل الشفوية لاتحادها في الجوهر وإن اختلفتا في الشكل . ومؤدى ما تقدم أنه فيما عدا الحكم الخاص الوارد بالمادة ٩٥ مكرراً المضافة بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٥ قد أباح الشارع سلطة التحقيق وحدها - قاضي التحقيق ، وغرفة الإتهام في أحوال التصدي للتحقيق أو إجراء تحقيقات تكميلية ، والنيابة العامة في التحقيق الذي تجريه بعد استئذان القاضي الجزئي - سلطة ضبط الخطابات والرسائل طبقاً للفهم سالف البيان بما في ذلك مراقبة المكالمات التليفونية لدى الهيئة المختصة . وقد سوى الشارع في المعاملة بين مراقبة المكالمات التليفونية وضبط الرسائل وبين تفتيش منازل غير المتهمين لعل غير خافية وهي تعلق مصلحة الغير بها فاشتراط ذلك في

التحقيق الذى تجريه النيابة العامة ضرورة استئذان القاضى الجزئى الذى له مطلق الحرية فى الإذن بهذا الإجراء أو رفضه حسبما يرى وهو فى هذا يخضع لإشراف محكمة الموضوع . ولا يملك رجال الضبط القضائى ممارسة رقابة المكالمات التليفونية لكونها من إجراءات التحقيق لا من إجراءات الاستدلال ولا يجوز لهم مخاطبة القاضى الجزئى مباشرة فى هذا الشأن بل يجب عليهم الرجوع فى ذلك إلى النيابة العامة بوصفها صاحبة الولاية العامة فى التحقيق الابتدائى — طبقا للتعديل المدخل على قانون الإجراءات الجنائية بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الذى أضاف عليها هذه الولاية مع إخضاعها لبعض القيود من بينها الرجوع إلى القاضى الجزئى فى حالة تطلب التحقيق إجراء المراقبة التليفونية ، وبصدور إذن القاضى بإقرار ما تطلبه النيابة العامة من ذلك يعود إليها كامل سلطتها فى مباشرة الرقابة على النحو الذى ترتبه — سواء بالقيام بها بنفسها أو عن طريق ندب من تراه من مأمورى الضبط القضائى لتنفيذها — لا ينص المادة ٢٠٠ من قانون الإجراءات الجنائية التى يجرى نصها على أنه "لكل من أعضاء النيابة العامة فى حالة إجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أى مأمور من مأمورى الضبط القضائى ببعض الأعمال التى من خصائصه" وهو نص عام مطلق يسرى على كافة إجراءات التحقيق وينتج أثره القانونى بشرط أن يصدور صريحا ممن يملكه وأن ينصب على عمل معين أو أكثر من أعمال التحقيق — غير استجواب المتهم — دون أن يمتد إلى تحقيق قضية برمتها وأن يكون ثابتا بالكتابة إلى أحد مأمورى الضبط المختصين مكانيا ونوعيا . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن وكيلى النيابة المختصين قد استصدر كل منهما إذنا من القاضى الجزئى بدائرة اختصاصه بمراقبة تليفونى المطعون ضدهما بناء على ما ارتآه كل منهما من كفاية محضر التحريات المقدم إليه لتسويغ استصدار الإذن بذلك وأنه بصدور الإذن المذكور قام الضابط الذى أجرى التحريات التى بنى عليها بتنفيذه دون أن يندب لذلك من النيابة العامة ، ومن ثم يكون ما قام به من إجراءات المراقبة والتفتيش باطلا لحصولها على خلاف القانون ولا يصح التعويل على الدليل المستمد منها . أما ما تقوله الطاعنة من أن الإذنين الصادرين من القاضى الجزئى قد جاءا مطلقين دون أن يرد بهما ما يفيد قصرهما على النيابة العامة وأن ظروف الحال تنهى بأن الضابط الذى قام بالتحريات

هو الذى سيجرى المراقبة المأذون بها ، ما تقوله من ذلك مردود بأن سلطة القاضى الجزئى فى هذا الإجراء محدودة بمجرد إصدار الإذن أو رفضه دون أن يخلع عليه القانون ولاية القيام بالإجراء موضوع الإذن بنفسه إذ أنه من شأن النيابة العامة — سلطة التحقيق — إن شاءت قامت به بنفسها أو نذبت له من تختاره من مأمورى الضبط القضائى كما سلف البيان وليس للقاضى الجزئى أن يندب أحد هؤلاء مباشرة لتنفيذ الإجراء المذكور . ولا يصح القول كذلك بأن مجرد عرض النيابة العامة لمحضر التحريات — الذى قام به الضابط الذى أجراها — على القاضى الجزئى لا مستصدار الإذن بالمراقبة التليفونية يعد بمثابة ندب ضمنى لذلك الضابط بإجراء المراقبة المطلوبة ، ذلك بأنه فضلا عن أن الندب يجب أن يكون صريحا ومحددا كما سلف القول فإن النيابة العامة لم تكن تملك الندب قبل صدور إذن القاضى الذى يعيد إليها سلطتها فى ممارسة هذا الإجراء من إجراءات التحقيق . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن خلص إلى هذا التقرير القانونى السليم مستبعدا الدليل المستمد من المراقبة التليفونية والتفتيش الذى بنى عليهما قد استطرد إلى تفتي مزاوله المطعون ضدتهما المراهنات الخفية لحساب الغير بعيدا عن حلبة السياق وهو مالم تجادل فيه الطاعنة فى طعنها ويكفى فى ذاته لحمل قضاء الحكم المطعون فيه .

لما كان ما تقدم كله ، فإن ما تبناه الطاعنة على الحكم المطعون فيه لا يكون مديدا ويتعين لذلك رفض الطعن موضوعا .

جلسة ١٢ من فبراير سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد / محمد إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
عادل بونس ، وتوفيق أحمد الخشن ، ومحمد اسماعيل ، وحين صفوت السركي .

(٣٨)

الطعن رقم ٩٩١ لسنة ٣١ القضائية :

هناك عرض .

اركن المادى للجريمة . تحققه بالكشف من عورة المجنى عليها أو بملامستها أو بالأمرين معا .
مثال . خلع سروال المجنى عليها . تتوافر به الجريمة . مقارنة المتهم بعد ذلك أفعالا أخرى على جسم
المجنى عليها : لا أهمية له . عدم وجود آثار لتلك الأفعال اللاحقة . غير مؤثر .

يكفى لتوافر الركن المادى فى جريمة هناك العرض أن يكشف المتهم عن
عورة المجنى عليها ولو لم يصاحب هذا الكشف أية ملامسة مخلة بالحياء ، فالجريمة
تتوافر بالكشف عن عورة الغير أو ملامستها أو بالأمرين جميعا ، ومن ثم فإن
خلع سروال المجنى عليها وكشف مكان العورة منها ، تتوافر به تلك الجريمة بغض
النظر عما يصاحبه من أفعال أخرى قد تقع على جسم المجنى عليها . كما لا يؤثر
فى قيام الجريمة أن يكون التقرير الطبى قد أثبت عدم تخلف آثار مما قارفه المتهم
وأثبت الحكم وقوعه منه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : هناك عرض العصبية المجنى عليها التى لم يبلغ
منها ثمانى عشرة سنة كاملة بغير قوة أو تهديد . وطلبت عقابه بالمادة ٢٦٩
من قانون العقوبات . والمحكمة الجزئية قضت بحضوريا عملا بمادة الاتهام
بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة ٣٠٠ قرش لإيقاف التنفيذ . استأنف
المتهم هذا الحكم . والمحكمة الاستئنافية قضت بحضوريا بقبول الاستئناف شكلا
وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف إلى حبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل .
فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو القصور في التسيب ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن بأن تقرير الطبيب الشرعي ثابت به أنه بالكشف على المجنى عليها لم يشاهد بها جروح أو كدمات أو سحجات تشير إلى وقوع جريمة هتك العرض وغشاء بكارتها سليم وانتهى إلى أنه لم يجد بالمجنى عليها ما يؤيد روايتها . ويقول الطاعن بأن الحكم الابتدائي والحكم الاستثنائي الذي استند على نفس الأسباب التي وردت بالحكم الابتدائي لم يرد به ذكر لتقرير الطبيب الشرعي وهو عماد دفاعه الأمر الذي يعيب الحكم بالقصور .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه عناصر جريمة هتك العرض وأورد على ثبوتها في حق الطاعن أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها ، ومن بين هذه الأدلة شهادة المجنى عليها ووالديها وسميرة محمد الليثي ، كما عرض الحكم للتقرير الطبي وأورد ما جاء فيه من أن المجنى عليها في نحو الثامنة من عمرها وأن غشاء البكارة سليم وخال من التمزقات ومن أثر يشير إلى وقوع هتك عرض قديم أو حديث . ثم قال الحكم تعقيبا على ما أورده التقرير الطبي "إن التهمة نابتة قبل المتهم من أقوال المجنى عليها ... ولا يقدح في ذلك ما أثبتته التقرير الطبي الشرعي من عدم وجود أثر يشير إلى وقوع إبلاج فيكفي لتوافر الركن المادي في جريمة هتك العرض أن يكشف المتهم عن عورة المجنى عليها ولو لم يصاحب هذا الكشف أية ملامسة مخلة بالحياء فالجريمة تتوافر بالكشف عن عورة الغير أو ملامستها أو بالأمرين جميعا" . وما قاله الحكم من ذلك صحيح في القانون إذ أن خلع سروال المجنى عليها وكشف مكان العورة منها - وهذا بالفعل تتوافر به جريمة هتك العرض بقض النظر عما يصاحبه من أفعال أخرى - قد تقع على جسم المجنى عليها ، كما أنه لا يؤثر في قيام هذه الجريمة أن يكون التقرير الطبي أثبت عدم مخلف آثار مما قارنه المتهم وأثبت الحكم وقوعه منه . لما كان ذلك ، فإن ما يشير الطاعن يكون على غير أساس مما يتعين معه رفض الطعن .

جلسة ١٢ من فبراير سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد/ محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
عادل يونس ، وتوفيق أحمد الخشن ، ومحمود اسماعيل ، وحسين صفوت السركي .

(٣٩)

الطعن رقم ٩٩٣ لسنة ٣١ القضائية :

اختصاص . محكمة الجنايات . عاهة مستديمة . ” القدر المتيقن “ .

متى يتعين على محكمة الجنايات إحالة اللجنة إلى المحكمة الجزئية لفصل فيها ؟

ومتى تختص هي بنظرها ؟ المادة ٣٨٢ أ . ج .

مثال . رفع الدعوى على المتهم أمام محكمة الجنايات بجناية العاهة المستديمة . إدانتهم —
بعد التحقيق — على أساس اللجنة أخذاً بالقدر المتيقن . لا خطأ . القول بطلان الحكم
لصدوره من محكمة غير مختصة . غير صحيح .

تنص المادة ٣٨٢ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه ” إذا رأت محكمة
الجنايات أن الواقعة كما هي مبينة في أمر الإحالة وقبل تحقيقها بالجلسة تعد
جنة فلها أن تحكم بعدم الاختصاص وتعيها إلى المحكمة الجزئية ، أما إذا لم تر
ذلك إلا بعد التحقيق تحكم فيها “ . وإذن متى كانت الدعوى قد رفعت على المتهمين
بوصف أنهما مع آخر أحداثا الاصابات التي نشأت عنها العاهة برأس المجنى عليه ،
قالت المحكمة بعد تحقيق الدعوى إلى مسائلة المتهمين على أساس اللجنة أخذاً
بالقدر المتيقن في حقهما وهو ما يتفق مع التطبيق السليم للقانون ، فإن فصل
محكمة الجنايات في الدعوى لا يكون منظوياً على خطأ في تطبيق القانون ويكون
ما يثير الطاعن من بطلان الحكم بصدوره من محكمة غير مختصة لنظر الدعوى
في غير محله .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخر حكم ببراءته بأنهم : ضربوا المجنى عليه فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى والتي تخلف لديه من إحداها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي فقد جزء من عظام الجمجمة مما يقلل من كفاءته على العمل بنحو ١٥ ٪ . وطلبت من غرفة الإتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات . فقررت بذلك . وادعى المجنى عليه مدنيا قبل المتهمين الثلاثة متضامين بطلب تعويض قدره . مائة جنيه . والمحكمة قضت بحضورها عملا بالمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات بمعاينة كل من المتهمين الأول والثاني بالحبس مع الشغل لمدة ثلاثة أشهر وبإلزامهما متضامين بأن يدفعوا للمدعى بالحق المدنى مبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض والمصروفات المدنية . وببراءة المتهم الثالث . فطعن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو بطلان الحكم لصدوره من محكمة غير مختصة بنظر الدعوى ، وفى يان ذلك يقول الطاعنان بأنه لم يكن مطروحا أمام محكمة الجنايات أية واقعة تكون جناية منسوبة لأى منهما أو لهما معا ، فإن المجنى عليه مصاب بضربات متعددة فى الرأس والجسم نشأت العاهة عن إحداها ولم ينسب أمر الإحالة لأى من المتهمين إحداث العاهة ولذلك دفع الحاضر عن الطاعنين فى محضر الجلسة بأن القضية ما كان يجب أن تقدم لمحكمة الجنايات بما مؤداه الدفع بعدم الاختصاص ذلك لأن محكمة الجنح هى صاحبة الاختصاص أصلا بنظر الجنح وإنما أجاز القانون لمحكمة الجنايات استثناء نظر الجنح المرتبطة بجناية مسندة لمتهم معين . متظورة أمامها ، ومن ثم فإنه كان يتعين على المحكمة أن تقضى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى . ويضيف الطاعنان بأنه لا تجوز الحاجة فى ذلك بانعدام المصلحة من الطعن لأن قواعد الاختصاص فى المواد الجنائية من النظام العام .

وحيث إنه يبين من مراجعة الأوراق أن النيابة رفعت الدعوى العمومية ضد الطاعنين وآخرين بوصف أن المتهمين الثلاثة الأول (ومن بينهم الطاعنان) ضربوا السيد بدوى السعدنى فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تخلف لديه من إحداها عاهة مستديمة يستجبل برؤها هي فقد عظام الجمجمة مما يقلل من كفاءته على العمل بنحو ١٥ /٠. والمتهمون الثانى والثالث والرابع ضربوا بدوى السعدنى يمحى فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي أعجزته عن أشغاله الشخصية مدة لا تزيد على عشرين يوما . وبتاريخ ١٥/٦/١٩٦٠ قررت المحكمة، نظرا لعدم الارتباط، فصل تهمة اللجنة المسندة إلى المتهمين الثانى والثالث والرابع عن الجناية وإحالتها إلى المحكمة الجزئية المختصة وقصر نظر الدعوى على تهمة الجناية المسندة إلى المتهمين الأول والثانى والثالث . ثم قضت بتاريخ ١٥/٦/١٩٦٠ بمعاينة الطاعنين بالحبس مع الشغل لمدة ثلاثة أشهر، وقالت إنه استنادا إلى ما ورد فى الكشف الطبي الذى أثبت أن برأس المحبى عليه ثلاث إصابات يتعذر معرفة أى منها هى التى أحدثت العاهة واستنادا إلى أن الحادث حصل إثر مشادة طارئة بسبب النزاع على مياه الرى دون أن يجمع بين المتهمين اتفاق على الضرب ولم يعرف من من بينهم هو الذى أحدث تلك الإصابة التى تخلفت عنها العاهة المستديمة فإنه يتعين مساءلة الطاعنين على أساس القدر المتيقن من الضرب الذى أنزله الطاعنان بالمحبى عليه وهو الضرب الذى أحدث به الإصابات التى شفيت فى مدة لا تزيد على العشرين يوما .

وحيث إنه يبين مما تقدم أن الدعوى الجنائية رفعت على الطاعنين بوصف أنهما مع آخر أحدثا الإصابات التى نشأت عنها العاهة برأس المحبى عليه وقد اتمت المحكمة بعد تحقيق الدعوى إلى مساءلة المتهمين على أساس اللجنة — وهو ما يتفق مع التطبيق السليم للقانون — ذلك بأن المادة ٣٨٢ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه "إذا رأت محكمة الجنايات أن الواقعة كما هى مبينة فى أمر الإحالة وقبل تحقيقها بالجلسة تعد جنحة فلها أن تحكم بعدم الاختصاص وتحيلها إلى المحكمة الجزئية . أما إذا لم تر ذلك إلا بعد التحقيق تحكم فيها" ومن ثم فإن فصل محكمة الجنايات فى الدعوى لا ينطوى على خطأ فى تطبيق القانون . وهو ما يكون الظاهر منه فى غير محله ويتمين لذلك رفضه .

جلسة ١٢ من فبراير سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد / محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
هادل يونس ، وتوفيق أحمد الخشن ، ومحمود اسماعيل ، وحسين صفوت السركي .

(٤٠)

الطعن رقم ٩٩٧ لسنة ٣١ القضائية :

نقض "إجراءاته" . "سلطة محكمة النقض" .

مباده . وجوب التقرير بالطعن في مواد المادة ٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . تجاوز
هذا المبدأ دون مقرر مقبول . آثره : عدم قبول الطعن شكلا .
الاعتذار بالمرض . سلطة محكمة النقض في تقديره . مثال .

لما كان الطاعن لم يقرر بالطعن بالنقض إلا بعد انتهاء الميعاد المنصوص
عليه في المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، واعتذر عن تأخيره في هذا
التقرير بذكر المرض الذي قدم عنه شهادة مرضيه — ولما كانت هذه المحكمة
لا تنظر إلى صحة عذر الطاعن المستند إلى تلك الشهادة ، إذ هي لم تنحصر إلا في
اليوم السابق للتقرير بالطعن ولم تشر إلى أن الطبيب الذي حررها كان يقوم
بعلاج الطاعن منذ بدء مرضه وأنه استمر في هذا العلاج في الفترة التي حددت
الشهادة مبدأها ونهايتها ، فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا .

الوقائع

اهتمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدد الأشياء الميثة بمحضر المجز والمحبوز عليه
قضائيا لصالح وزارة الأوقاف والملوكة له والتي كانت قد سلمت إليه على سبيل
الوديعة لحراستها فاختلسها لنفسه إضرارا بالدائن الحاجز . وطلبت عقابه
بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . والمحكمة الجزئية قضت غيابيا
عملا بمادتي الاتهام بحبسه شهرا مع الشغل وكفالة ٢٠٠ قرش لإيقاف التنفيذ .

فعارض المتهم وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . استأنف المتهم . والمحكمة الاستئنافية قضت بحضوريا اعتباريا بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد . فعارض المتهم في هذا الحكم وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض (بعد الميعاد) ... الخ .

المحكمة

... من حيث إن الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ١٩٥٩/١/٢٨ ولكن الطاعن لم يقرر بالطعن إلا بتاريخ ١٩٥٩/١٠/١٩ واعتذر عن تأخيره في هذا التقرير بعذر المرض الذي قدم عنه شهادة مرضية مؤرخة ١٩٥٩/١٠/١٨ ورد بها ما يأتي ” بالكشف على محمود محمد حماد وجد عنده التهاب كلوي تحت الحاد وتسهم بولي وكان مريضاً وملازماً الفراش في المدة ما بين ١٩٥٩/١/٢٠ إلى ١٩٥٩/١٠/١٨ وقد تحررت هذه الشهادة بناء على طلبه “ . ولما كانت هذه المحكمة لا تظمن إلى صحة عذر الطاعن المستند إلى هذه الشهادة إذ هي لم تحرر إلا في اليوم السابق للتقرير بالطعن بالنقض ولم تشر إلى أن الطبيب الذي حررها كان يقوم بعلاج الطاعن منذ بدء مرضه وأنه استمر في هذا العلاج في الفترة التي حددت الشهادة مبدأها ونهايتها . ولما كان الطاعن لم يقرر بالطعن إلا بعد انتهاء الميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ كما هو واضح مما تقدم ، فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا .

جلسة ١٢ من فبراير سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار محمد عطيه اسماعيل ، وبحضور السادة المستشارين : محمد عبد السلام ،
وعبد الحليم البيطاش ، وأديب نصر حنين ، ومختار مصطفى وضوان .

(٤١)

الطعن رقم ١٠٠٤ لسنة ٣١ القضائية :

(أ) إجراءات المحاكمة . " محضر الجلسة " . دفاع . نقض " أسباب

الطعن . ما لا يقبل منها " .

الأصل أن إجراءات المحاكمة قد روعيت .

محضر الجلسة . الأثبات فيه . على المتهم أن يطلب صراحة إثبات ما يهده إثباته .
فيه على المحكمة أنها لم تثبت دفاعه ولم تناقشه فيه . غير مقبول .

(ب) نقض " سلطة محكمة النقض " . قانون . بناء .

صدر قانون أصلح لهم . سلطة محكمة النقض . تطبيق القانون الجديد ، ونقض
الحكم المطعون فيه على هذا الأساس .

مثال . إدانة المتهم بالقانون ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ لإقامته بناء دون موافقة اللجنة
المنعقدة . صدر القانون ١٧٨ لسنة ١٩٦١ الذي ألغى القانون المطبق . انتصاره
على تأنيق قتل الهدم وحده دون إقامة البناء أو تعديله أو ترميمه . مقتضى ذلك :
القانون الجديد أصلح لهم . قض الحكم جزئيا بالنسبة لمقوية الجزية المقررة
في القانون الملغى .

١ - الأصل في إجراءات المحاكمة أنها روعيت ، وأن على المتهم أن يطلب
في صراحة إثبات ما يهده إثباته في محضر الجلسة حتى يمكنه فيما بعد أن يأخذ
على المحكمة إغفالها الرد على ما لم ترد عليه ، ومن ثم فإنه لا يقبل منه - أمام
محكمة النقض - أن ينعى على محكمة الموضوع إخلالها بحقه في الدفاع بقالة أنها
لم تثبت دفاعه في محضر الجلسة وتناقشه فيه .

٢ - متى كان الحكم المطعون فيه قد دان المتهم "الطاعن" بجريمة إقامة بناء دون موافقة لجنة أعمال البناء والهدم الأمر المعاقب عليه بالقانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ ، وكان القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ في شأن تنظيم هدم المباني قد صدر بعد هذا الحكم واقتصرت أحكامه على حظر هدم المباني قبل موافقة لجنة أعمال الهدم دون إقامتها أو تعديلها أو ترميمها ، ونص في مادته العاشرة على إلغاء القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ ، فإن القانون الجديد يكون هو الأصل لهم - ومن ثم فإن المحكمة النقض عملاً بالمادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تنقض الحكم المطعون فيه - من تلقاء نفسها - نقضاً جزئياً لمصلحة المتهم بالنسبة لما قضى به من إلزامه بدفع مبلغ ألف جنيه وهي العقوبة التي كانت مقررة في القانون الملغى للجريمة المسندة إليه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : - ١ - أقام بناء قبل الحصول على ترخيص بذلك من سلطة التنظيم و- ٢ - أقام بناء قبل الحصول على موافقة لجنة أعمال الهدم والبناء . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٢٩ و ٣٠ و ٣٣ من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٣٤٤ سنة ١٩٥٦ . والمحكمة الجزئية قضت غيابياً عملاً بمواد الاتهام بتغريم المتهم مائة قرش وإلزامه بسداد رسم الترخيص ودفع مبلغ ألف جنيه . عارض المتهم في هذا الحكم وقضى في معارضته بقبولها شكلاً وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . استأنف المتهم هذا الحكم . والمحكمة الاستئنافية قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى من إلزام المتهم بسداد رسوم الترخيص وتأييده فيما عدا ذلك . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض... الخ

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو الإخلال بحق الدفاع والتقصير في التسيب ، ذلك أن المحكمة الاستئنافية لم تثبت دفاع الطاعن في محضر الجلسة وتناقشه ، كما لم يعرض الحكم المطعون فيه لدفاع الطاعن بشأن تكاليف البناء وانتهى إلى

فأييد الحكم المستأنف لأسبابه والذي قدر قيمة البناء بمبلغ ألف جنيه دون أن يناقش ما أثاره الدفاع من مطاعن على تقدير مهندس التنظيم .

وحيث إنه لما كانت واقعة الدعوى كما أثبتها الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه تحصل في أن الطاعن أقام بناء قبل الحصول على ترخيص من السلطة القائمة على أعمال التنظيم وقبل الحصول على موافقة لجنة أعمال الهدم والبناء وقد بلغت قيمة تكاليف البناء ألف جنيه ، واستند الحكم في إدانة الطاعن إلى محضر ضبط الواقعة الذي حرره مهندس التنظيم . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة أولى وثاني درجة أن الطاعن سئل عن الترخيص فقال بأنه مرفق بالقضية ، فقررت المحكمة تأجيل نظر الدعوى للجلسة تالية وفيها قدم الطاعن إيصالا وخطابا . ثم قضت المحكمة في الدعوى بحكمها المطعون فيه . لما كان ذلك ، وكان الأصل في إجراءات المحاكمة أنها روعيت وأن على المتهم أن يطلب في صراحة إثبات ما يهيمه إثباته في محضر الجلسة حتى يتمكن فيما بعد أن يأخذ على المحكمة إغفالها الرد على ما لم ترد عليه ، ومن ثم فإنه لا يقبل منه أن ينعي على المحكمة إخلالها بحقه في الدفاع أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، وكان الثابت منه أن الطاعن لم يبد دفاعا بشأن قيمة البناء أو يثر طعنا أمام المحكمة الاستئنافية بشأن قصور حكم محكمة أولى درجة ، وكان لا يقبل منه أن يوجه طعنا على هذا الحكم لأول مرة أمام هذه المحكمة ، فإن طعنه يكون على غير أساس متعين الرفض . إلا أنه لما كان القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ في شأن تنظيم هدم المباني والذي صدر بعد الحكم المطعون فيه قد نص في مادته العاشرة على إلغاء القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ واقتصر على حظر هدم المباني قبل موافقة لجنة أعمال الهدم دون إقامتها أو تعديلها أو ترميمها فإن لمحكمة النقض عملا بنص المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن تنقض — من تلقاء نفسها — الحكم المطعون فيه تقضا جزئيا لمصلحة المتهم بالنسبة لما قضى به من إلزامه بدفع مبلغ ألف جنيه وهي العقوبة التي كانت مقررة في القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ بحرمة إقامة البناء دون موافقة لجنة أعمال البناء والهدم ورفض الطعن فيما عدا ذلك .

جلسة ١٣ من فبراير سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد عفيفي ، وبحضور السادة المستشارين : محمد طلبة اسماعيل ،
ومحمد عبد السلام ، وعبد الحليم البيطاش ، وأديب نصر حنين :

(٤٢)

الطعن رقم ٩٠٥ لسنة ٣١ القضائية :

معارضة . استئناف .

مبدأ استئناف الحكم الصادر في معارضة المتهم . الأصل فيه . بدؤه من تاريخ الطعن به .
المادة ١٤٠ ج .

استئناف من ذلك . ثبت عدم اعلان المتهم للجلسة التي صدر فيها الحكم . أثره . لا يفتح
مبدأ الاستئناف إلا من يوم اعلانه بالحكم أو علمه به بوجه رسمي .

إذا كان الثابت من الأوراق أنها خلت مما يفيد إعلان المتهم للجلسة التي
تطرق فيها بالحكم الصادر في معارضته ، مع وجوب ذلك قانونا ، فإن مبدأ
استئناف مثل هذا الحكم لا يبدأ إلا من يوم إعلانه للمحكوم عليه أو علمه به بوجه
رسمي — ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا
لرفعه بعد الميعاد محتسبا من يوم صدوره وليس من يوم إعلانه أو علم المتهم به علما
رسميا يكون قد اخطأ في القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المتهم بأنه يبدد الأشياء المبيعة الوصف والقيمة بالمحضر
والمملوكة للجنة عليه إضرارا به والتي لم تسلم إليه إلا على سبيل الأمانة . وطلبت
مقابله بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات وقضت محكمة أول درجة غيابيا عملا
بمادة الإتهام بمحبس المتهم شهرا وكفالة مائتي قرش لإيقاف التنفيذ . عارض
المتهم وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم
المعارض فيه . استأنف المحكوم عليه هذا الحكم . والمحكمة الاستئنافية قضت

حضوريا بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد فطعنتم النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض كما طعن فيه المحكوم عليه، وقدم تقريراً بالأسباب موقعا عليه من محام غير مقبول أمام محكمة النقض .. الخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعن قدم أسباب طعنه موقعا عليها من الأستاذ فوزى محمد مراد وهو محام غير مقبول أمام محكمة النقض على ما يبين من الإفادة المرفقة بالملف ، ومن ثم يكون طعنه غير مقبول شكلا عملا بالفقرة الأخيرة من المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطعن المقدم من النيابة العامة قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه شابه القصور والخطأ في القانون ، ذلك بأنه قضى بعدم قبول استئناف المتهم شكلا للتقرير به بعد الميعاد على الرغم من أنه لم يعلن بجلسة المعارضة التي صدر فيها الحكم المستأنف ، وإذا كان ميعاد استئناف هذا الحكم لا يبدأ إلا من تاريخ إعلانه أو علمه به بوجه رسمي فقد كان على محكمة ثاني درجة أن تتحقق من يوم علمه الرسمي بالحكم الصادر ضده في المعارضة ، وهي لم تفعل بفناء حكمها معينا بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الإطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية على الطاعن بأنه بدد الأشياء المنيعة الوصف والقيمة بالمحضر والملوكة لمحمد بسوقى محمد اضرازا به والتي لم تسلم إليه إلا على سبيل الأمانة . ومحكمة أول درجة قضت غيابيا بحبسه شهرا مع الشغل معارض في هذا الحكم وظلت القضية تؤجل من جلسة إلى أخرى لقسم المفردات وإعلان المتهم ، وبجلسة ٢٢ مايو سنة ١٩٥٨ حضر محام عن المعارض " الطاعن " وقر بأن موكله يعذر عليه الحضور بسبب نذبه لأعمال مقاومة الجراد في محرم سنة ١٩٥٨/١٠/٢٣ فاجلت القضية بجلسة ١٩٥٨/١٠/٢٣ لحضور المتهم

ومنها جلسة ١٩٥٨/١٢/٤ لنفس السبب وفي هذه الجلسة الأخيرة قضت المحكمة بتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه ، قاستأنف المحكوم عليه الحكم وأمام الهيئة الاستئنافية أصر على دفاعه السابق مقررا أنه لم يعلن بالحضور للجلسة التي صدر فيها الحكم المستأنف ولكن محكمة ثاني درجة لم تأخذ بهذا الدفاع وقضت بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد قائلة إن المتهم كان متدبا بأسوان في المدة من ١٩٥٨/١٠/٧ إلى ١٩٥٨/١٢/٢٩ وأن عذره في عدم التقرير بالاستئناف قد زال منذ ١٩٥٨/١٢/٢٩ وكان يتعين عليه أن يستأنف حكم محكمة أول درجة بمجرد زوال هذا العذر . لما كان ذلك ، وكان المطعون ضده لم يحضر إحدى الجلسات المحددة لنظر معارضته وحضر عنه محام وأبدى العذر الذي منع موكله من الحضور وطلب التأجيل لهذا السبب فأجابته المحكمة إلى طلبه وأجلت نظر الدعوى إلى جلسة أخرى ثم إلى جلسة ١٩٥٨/١٢/٤ التي صدر فيها الحكم ، وكان الثابت من المفردات أنها خلت مما يفيد إعلان المطعون ضده للجلسة التي صدر فيها الحكم المستأنف مع وجوب ذلك قانونا ، فإن ميعاد استئناف مثل هذا الحكم لا يبدأ إلا من يوم إعلانه للمحكوم عليه أو علمه به بوجه رسمي . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد محتسبا من يوم صدوره وليس من يوم إعلانه أو علم المتهم به علما رسميا يكون قد أخطأ في القانون ويتعين لذلك نقضه والإحالة .

جلسة ٢٠ من فبراير سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد/محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمد عطيه اسماعيل ، ومحمد عبد السلام ، وأديب نصر حنين ، ومختار مصطفى رضوان .

(٤٣)

الطعن رقم ٨٧٢ لسنة ٣١ القضائية :

بناء . جريمة . دعوى جنائية . قوة الشيء المحكوم فيه . حكم "تسبيبه" . ما يعيبه .

(١) الجريمة المتتابعة الأفعال . معيارها : وحدة المشروع الإجرائى ووحدة الحق المعنى عليه .

مثال . جريمة البناء بدون ترخيص . هي جريمة أفعال متتابعة : متى كانت أعمال البناء متعاقبة متوالية ، ولو لم يكشف عن بعضها إلا بعد الحكم فى بعضها الآخر .

(ب) بناء متعدد الأدوار . إقامته — بدون ترخيص — دورا بعد دور . إداة التهم من تهمة بناء الأدوار الأولى بدون ترخيص . رفع الدعوى عليه بعد ذلك عن بناء دور جديد . دفعه بعدم جواز نظر الدعوى عن هذا الدور . العبرة فيه : هي بتاريخ إقامة البناء الجديد وهل كان قبل الحكم الصادر فى شأن الأدوار القديمة فيصح الدفع وتمتنع محاكته ، أم بعده فلا يصح هذا الدفع .

سكوت الحكم عن تحقيق هذا الدفاع وسائر عناصره : قصور .

١ — من المقرر قانونا أن جريمة البناء بغير ترخيص إن هي إلا جريمة متتابعة الأفعال متى كانت أعمال البناء متعاقبة متوالية ، إذ هي حيثئذ تقوم على نشاط — وإن اختلف فى أزمنة متوالية — إلا أنه يقع تنفيذ المشروع الإجرائى واحد والإعتداء فيه مسلط على حق واحد وإن تكررت هذه الأعمال مع تقارب أزمنتها وتعاقبها دون أن يقطع بينها فارق زمنى يوحى باقصاص هذا الاتصال الذى يجعل منها وحدة إجرامية فى نظر القانون ، بمعنى أنه إذا صدر الحكم فى أى منها يكون جزاء لىكل الأفعال التى وقعت فى تلك الفترة حتى ولو لم يكشف أمرها إلا بعد صدور الحكم .

٢ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بإدانة المتهم من تهمة إقامة بناء الدورين "الرابع والخامس" بدون ترخيص ، على أساس أنهما غير الدور الذي سبق أن حكم عليه من أجله، وذلك دون تحقيق دفاعه من أن إقامة الأدوار جميعها كانت نتيجة قصد جنائي واحد ونشاط إجرامي متصل من قبل صدور الحكم في الدعوى الأولى عن ذلك الدور السابق ، فإنه يكون مشوباً بالقصور متعيناً نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : ١ - أقام بناء بلا رخصة . و ٢ - أقام البناء السابق مخالفاً للواصفات القانونية . وطلبت عقابه طبقاً للمواد ١ ، ٤ ، ٣١ و ٣٠ من القانونين رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ و ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ . وأمام المحكمة الجزئية دفع الحاضر مع المتهم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في اللجنة رقم ٩٠٢ سنة ١٩٥٧ . والمحكمة المذكورة قضت بحضوريا عملاً بمواد الإتهام بتغريم المتهم مائة قرش وإلزامه بسداد الرسوم المستحقة على الترخيص وتصحيح الأعمال المخالفة وإلزامه بأن يدفع مبلغ ألف ومائة جنيه قيمة التكاليف . استأنف المتهم هذا الحكم والمحكمة الاستئنافية قضت حضورياً عملاً بالمواد ١ ، ١٢ ، ١٤ ، ١٦ ، ٣٠ من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ والمادتين ١ ، ٧ من القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف بلا مصاريف . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ

المحكمة

... وحيث إن مما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه القصور والخطأ في القانون، وفي بيان ذلك يقول إنه دفع لدى محكمتي أول وثاني درجة بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في اللجنة رقم ٩٠٢ سنة ١٩٥٧ إمابة التي نسب إليه فيها إقامة الدور الرابع بدون ترخيص ولم يصدر الحكم فيها إلا في ١٩٥٧/٤/٢٧ بعد أن كان قد أتم بناء الدورين الخامس والسادس موضوع الدعوى الحالية وأنه وإن كان قد أتم بناء هذه الأدوار على أيام متتالية إلا أن هذه الأفعال إنما تمت من جانبه نتيجة قصد جنائي واحد مما يتعين معه اعتبار الحكم السابق صدوره

في اللجنة المشار إليها فاصلا في مجموع تلك الأفعال . ويقول الطاعن إنه طلب إلى محكمة الموضوع سماع الشهود لتأييد دفاعه في هذا الشأن إلا أن الحكم المطعون فيه التفت عن هذا الدفع مكتفيا بتأييد الحكم المستأنف الذي قرر باختلاف الأدوار التي أنشئت في كل من الدعويين وهو ما لا يصلح ردا على ما أبداه من دفاع .

وحيث إنه لما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد عرض لما يشير الطاعن في هذا الوجه بقوله " إنه لما كان الثابت من الإطلاع على اللجنة ٩٠٢ سنة ١٩٥٧ إمباية أن النيابة العامة أسندت إلى المتهم أنه أجرى بناء الدور الثالث فوق الأرضى بدون رخصة من المصلحة وقد حوكم المتهم عن هذه التهمة وقضى بتغريمه مائة قرش وإلزامه بسداد الرسوم المستحقة على الترخيص . ولما كانت النيابة العامة قد أقامت الدعوى الحالية ضد المتهم بتهمة أنه أجرى بناء الدورين الرابع والخامس فوق الأرضى بدون رخصة من المصلحة متجاوزا الارتفاع ولم يتم بالإرتداد القسانوني فإن موضوع التهمة الموجه إلى المتهم في هذه الدعوى يختلف عنه في الدعوى ٩٠٢ سنة ١٩٥٧ جنح إمباية ويكون ما يشير المتهم في هذا الخصوص على غير أساس ويتعين لذلك رفضه " . لما كان ما تقدم ، وكان من المقرر قانونا أن جريمة البناء بغير ترخيص إن هي إلا جريمة متابعة للأفعال متى كانت أعمال البناء متعاقبة متوالية إذ هي حينئذ تقوم على نشاط — وإن اقترف في أزمنة متوالية — إلا أنه يقع تنفيذ المشروع لإجرامى واحد، والاعتداء فيه مسلط على حق واحد وإن تكررت هذه الأعمال مع تقارب أزمنتها وتعاقبها دون أن يقطع بينها فارق زمني يوصى بانفصام هذا الاتصال الذي يجعل منها وحدة إجرامية في نظر القانون ، بمعنى إنه إذا صدر الحكم في أى منها يكون جزاء لكل الأفعال التي وقعت في تلك الفترة حتى ولو لم يكشف أمرها إلا بعد صدور الحكم . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الإطلاع على مفردات اللجنة رقم ٩٠٢ سنة ١٩٥٧ إمباية التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن الحكم فيها صدر غيا بياض الطاعن في ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٧ بتغريمه مائة قرش وسداد رسم الترخيص وقد صار هذا الحكم نهائيا في ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٧ بدفع الطاعن مبلغ الغرامة دون أن يطعن عليه بالمعارضة أو الاستئناف . لما كان ذلك ، وكانت العبرة فيما يختص بما دفع به

الطاعن من عدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها هو بالتاريخ الذى أقام فيه الدورين "الرابع والخامس" موضوع الدعوى الحالية، وهل كان ذلك قبل الحكم فى الدعوى رقم ٩٠٢ سنة ١٩٥٧ جنح امباية أم بعده . لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى بإدانة الطاعن عن تهمة إقامة الدورين المشار إليهما على أساس أنهما غير الدور الذى سبق أن حكم على الطاعن من أجله ، وذلك دون تحقيق دفاعه من أن إقامة الأدوار جميعها كانت نتيجة قصد جنائى واحد ونشاط إجرامى متصل من قبل مسدور الحكم فى الدعوى رقم ٩٠٢ سنة ١٩٥٧ . لما كان ما تقدم، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور متعيناً نقضه والإحالة دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن الأخرى .

جلسة ٢٠ من فبراير سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد/محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد علي اسماعيل ، ومحمد عبد السلام ، وأديب نصر عتيد ، ومختار مصطفى رضوان .

(٤٤)

الطعن رقم ٨٧٣ سنة ٣١ القضائية :

(١) أمر بالآ وجه . غرفة الاتهام . نيابة عامة . نقض ” ما لا يجوز
الطعن فيه “ .

حق النائب العام في الطعن في أوامر الغرفة . نصه على الأوامر الواردة في المادتين
١٩٣ و ١٩٤ . ج على صيل الحصر .

أمر الغرفة بإعادة الأوراق إلى النيابة لعدم الاختصاص . ليس من بينها . الطعن
فيه بالنقض . غير جائز .

(ب) غرفة الاتهام . محكمة الجناح . اختصاص ” التنازع السلي “ . نقض
” سلطة محكمة النقض “ . ” تعيين الجهة المختصة “ .

من يجوز لمحكمة النقض اعتبار الطعن طلباً بتعيين الجهة المختصة .

مثال . أمر غرفة الاتهام بإعادة الأوراق إلى النيابة لعدم الاختصاص رغم أن الواقعة
جناية . من المؤكد أن محكمة الجناح ستقضي هي الأخرى بعدم الاختصاص . مقتضى
ذلك : اعتبار كل من الغرفة ومحكمة الجناح متخلية عن نظر الدعوى . الطعن في أمر
الغرفة بالنقض . لمحكمة النقض اعتبار الطعن — وهو غير جائز — طلباً بتعيين
الجهة المختصة . طة ذلك .

(ج) اختصاص . ” تنازع الاختصاص “ .

حالاته . جواز وقوعه بين جهتين إحداهما من جهات التحقيق والأخرى من جهات الحكم .

(د) اختصاص ” تنازع الاختصاص السلي “ . غرفة الاتهام . نقض
” تعيين الجهة المختصة “ .

انتقاد الفصل في التنازع السلي للجهة التي يرفع إليها الطعن في أحكام وقرارات
الجهتين المتنازعتين أو إحداهما . المادتان ٢٢٦ ، ٢٢٧ أ . ج . غرفة الاتهام إن
هي إلا دائرة من دوائر المحكمة الابتدائية .

١ - إن المادتين ١٩٣ و ١٩٤ من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصتا على الأحوال التي يجوز فيها للنائب العام الطعن بطريق النقض في أوامر غرفة الاتهام قد جعلنا ذلك مقصوراً على الأوامر التي تصدر منها بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى أو بإحالة الجناية إلى المحكمة الجزئية أو بأن الواقعة جنحة أو مخالفة . فإذا كان الأمر المطعون فيه قد قضى "بإعادة الأوراق إلى النيابة العامة لعدم الاختصاص" بقوله إن المتهم بالسرقة ليس عائداً عود جنائية فإنه لا يكون من بين تلك الأوامر التي أوردتها الشارع في المادتين المذكورتين على سبيل الحصر ، ومن ثم فإن طعن النائب العام فيه بطريق النقض لا يكون جائزاً .

٢ - متى كان القرار الصادر من غرفة الإتهام بإعادة الأوراق إلى النيابة لعدم الاختصاص غير جائز الطعن فيه بطريق النقض ، ولا تستطيع الغرفة فيما لو قدمت إليها القضية أن تعيد نظرها بعد أن سبق طرحها عليها وإصدارها قراراً فيها ، كما أن محكمة الجنح سوف تحكم حتماً بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لأنها جنائية ، وبالتالي فكلتا الجهتين متخلفتان حتماً عن نظر القضية - متى كان ذلك فإن محكمة النقض حرصاً على العدالة أن يتعطل سيرها ، يكون لها أن تعتبر الطعن المقدم من النائب العام في أمر غرفة الإتهام مالف الذكر طلباً لتعيين الجهة المختصة طبقاً للمادة ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، وأن تقبل هذا الطلب على أساس وقوع التنازع السلبي بين غرفة الإتهام ومحكمة الجنح .

٣ - لا يشترط لاعتبار تنازع الاختصاص قائماً أن يقع بين جهتين من جهات القضاء أو جهتين من جهات التحقيق ، بل يصح أن يقع بين جهتين إحداهما من جهات التحقيق والأخرى من جهات الحكم .

٤ - مؤدى نص المادتين ٢٢٦ و ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية يجعل طلب تعيين الجهة المختصة يرفع إلى الجهة التي يرفع إليها الطعن في أحكام وقرارات الجهتين المتنازعتين أو إحداهما . ولما كانت غرفة الإتهام إن هي إلا دائرة من دوائر المحكمة الابتدائية ، فإن الفصل في الطلب المقدم من النيابة العامة بشأن التنازع السلبي بين الغرفة ومحكمة الجنح يكون منعقداً لمحكمة النقض على أساس أنها هي الدرجة التي يطعن أمامها في قرارات غرفة الإتهام عندما يصح الطعن قانوناً .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه سرق الأدخنة والساعة والنقود المبينة بالمحضر والمملوكة للجنى عليه من محل تجارته بطريق الكسر من الخارج حالة كونه طائدا وصبق الحكم عليه بأربع عقوبات مقيدة للحرية لسرقات وشروع فيها آخرها بحبس سنة مع الشغل في القضية رقم ٢٢٥٦/٢٧١١ سنة ١٩٥٨ قسم أول المنصورة . وطلبت النيابة من غرفة الإتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ٤٩ و ٥١ و ٢/٣١٧ - ٤ من قانون العقوبات . فأمرت الغرفة بإعادة الأوراق للنيابة العامة لعدم الاختصاص . فطعنّت النيابة العامة في هذا الأمر بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الأمر الصادر من غرفة الإتهام بإعادة الأوراق إلى النيابة لعدم الاختصاص جاء مشوبا بالخطأ في القانون ، ذلك أنه مؤسس على أن المتهم لم يحكم عليه إلا بعقوبتين مقيدتين للحرية وهو ما لا يؤدي إلى اعتباره طائدا عودا جنائيا في حكم المادتين ٤٩ و ٥١ من قانون العقوبات ، في حين أن النابت من صحيفة الحالة الجنائية أنه حكم عليه نهائيا بثلاث عقوبات مقيدة للحرية لسرقات وشروع فيها آخرها بحبس سنة مع الشغل لسرقة بتاريخ ١٩٥٨/١١/٤ في القضية رقم ٣٢٥٦ سنة ١٩٥٨ جنح المنصورة مما يجعله طائدا عودا جنائيا طبقا للمادتين المذكورتين وبالتالي كان يتعين على الغرفة إحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات المختصة للفصل فيها .

وحيث إن النيابة العامة أسندت إلى المتهم محمد شعبان الوفا أنه في ليلة ١٩٦٠/١/٢٧ بدائرة قسم أول المنصورة سرق الأشياء المبينة بالمحضر والمملوكة لسمعان بولس حنا من محله التجاري بطريق الكسر من الخارج حالة كونه طائدا وصبق الحكم عليه بأربع عقوبات مقيدة للحرية لسرقات وشروع فيها آخرها بحبس سنة مع الشغل في ١٩٥٨/١١/٤ في القضية رقم ٣٢٥٦ سنة ١٩٥٨ جنح قسم أول المنصورة . وطلبت من غرفة الإتهام إحالته إلى محكمة جنايات المنصورة لمعاقبته بالمواد ٤٩ و ٥١ و ٢/٣١٧ - ٤ من قانون العقوبات ، فحكمت بعدم الاختصاص .

وحيث إنه تبين من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا للطعن ومن صحيفة الحالة الجنائية المرفقة بها أن المتهم المطعون ضده حكم عليه غيابيا في ١٩٥٨/٢/٢٦ في القضية رقم ٣٦٥ سنة ١٩٥٧ جنح أحداث المنصورة بالحبس مع الشغل لمدة أسبوعين والنفاذ لسرقة وأعلن هذا الحكم لشخصه في ١٩٥٨/٣/٦ ولم يعارض فيه ولم يستأنفه وقضى المحكوم عليه العقوبة بالحبس الاحتياطي ، كما أنه حكم عليه حضوريا في ١٩٥٨/٥/٢٦ في القضية رقم ٣٧٩٠ سنة ١٩٥٨ جنح السيدة بالحبس شهرا مع الشغل لشروع في سرقة ، ثم حكم عليه حضوريا كذلك في ١٩٥٨/١١/٤ في القضية رقم ٣٢٥٦ سنة ١٩٥٨ جنح المنصورة بالحبس سنة مع الشغل لسرقة . ومن ثم يكون المتهم مائدا عودا جنائيا طبقا للمادتين ٤٩ و ٥١ من قانون العقوبات .

وحيث إن المادتين ١٩٣ و ١٩٤ من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصتا على الأحوال التي يجوز فيها للنائب العام الطعن بطريق النقض في أوامر غرفة الاتهام قد جعلتا ذلك متصورا على الأوامر التي تصدر منها بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى أو باحالة الجنائية إلى المحكمة الجزئية أو بأن الواقعة جنحة أو مخالفة . ولما كان الأمر المطعون فيه ليس من بين تلك الأوامر التي أوردها الشارع في المادتين المذكورتين على سبيل الحصر فإن طعن النائب العام فيه بطريق النقض لا يكون جائزا .

وحيث إن النيابة العامة طلبت احتياطيا اعتبار هذا الطعن طلبا بتعيين المحكمة المختصة طبقا للمادتين ٢٢٦ و ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية . ولما كان القرار الصادر من الغرفة بإعادة الأوراق إلى النيابة لعدم الاختصاص غير جائز الطعن فيه بطريق النقض كما سلف البيان ولا تستطيع غرفة الإتهام فيما لو قدمت إليها القضية أن تعيد نظرها بعد أن سبق طرحها عليها وإصدارها قرارا فيها ، كما أن محكمة الجنح سوف تحكم حتما بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لأنها جنائية ، وبالتالي فكلتا الجهتين متخيلتان حتما عن نظر القضية . لما كان ذلك ، فإن محكمة النقض — حرصا على العدالة أن يتعطل سيرها — يكون لها أن تعتبر الطعن في هذه الحالة بمثابة طلب لتعيين الجهة المختصة طبقا للمادة ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، وأن تقبل هذا الطلب على أساس وقوع النزاع

السلي بين غرفة الاتهام التي تختل من الدعوى وبين محكمة الجلس التي سوف
تتكم حتما بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لأنها جنائية . لما كان ذلك ، وكان
لا يشترط لاعتبار التنازع قائما أن يقع بين جهتين من جهات القضاء أو جهتين
من جهات التحقيق ، بل يصح أن يقع بين جهتين إحداهما من جهات التحقيق
والأخرى من جهات الحكم على ما قضت به هذه المحكمة . وكان مؤدى نص
المادتين ٢٢٦ و ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية يجعل طلب تعيين المحكمة
المختصة يرفع إلى الجهة التي يرفع إليها الطعن في أحكام وقرارات الجهتين
المتنازعتين أو إحداهما ، ولما كانت غرفة الاتهام إن هي إلا دائرة من دوائر
المحكمة الابتدائية ، ومن ثم فإن الفصل في الطلب المقدم من النيابة العامة بشأن هذا
التنازع السلي القائم يتعقد لمحكمة النقض على أساس أنها هي الدرجة التي يطعن
أمامها في قرارات غرفة الاتهام عند ما يصح الطعن قانونا . لما كان ذلك ،
فإنه يتعين اعتبار الطعن طلبا بتعيين المحكمة المختصة وإحالة القضية إلى محكمة
جنايات المنصورة للفصل فيها طبقا للواد ٤٩ و ٥١ و ٣١٧/٢ - ٤ من قانون
العقوبات .

جلسة ٢٠ من فبراير سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد/محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد طلبة اسماعيل ، ومحمد عبد السلام ، وأديب نصر حنين ، ومختار مصطفى رضوان .

(٤٥)

الطعن رقم ٨٧٦ سنة ٣١ القضائية :

نقض "إثر الطعن" . شهادة زور .

الخروج من قاعدة نية أثر الطعن .

نقض الحكم بالنسبة للطاعن الأول المتهم بجناية العامة : يقتضى نقضه أيضا بالنسبة للطاعن
الثانى الذى دائرته محكمة الموضوع بجرمة شهادة الزور . ولأنه لم يقدم أسبابا لطلعه . فلهذا ذلك
المادة ٤٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

متى كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن الثانى بجنحة شهادة الزور التى
أبداها فى جناية العامة المستديمة المسندة إلى الطاعن الأول ، فإن نقض الحكم
بالنسبة لهذا الطاعن الأول يقتضى نقضه أيضا بالنسبة إلى الطاعن الثانى الذى
لم يقدم أسبابا لطلعه ، لأن إعادة المحاكمة بالنسبة للأول لو ما تجر إليه وتنتهى
عنده ، فتمتضى لحسن سير العدالة أن تكون إعادة البحث فى الواقعة من جميع
نواحيها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن الأول بأنه ضارب المجنى عليه عمدا بفأس
على رأسه فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى والتى نشأ
منها طاعة مستديمة يستحيل برؤها عبارة عن فقد عظمى بفروة الرأس . وطلبت
من غرفة الإتهام إحالة إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة ١/٢٤٠ من قانون
العقوبات . فقررت الغرفة ذلك . وبجلسة المحاكمة وجهت النيابة العامة تهمة
الشهادة الزور إلى الطاعن الثانى وطلبت محاكمته طبقا للمادة ٢٩٤ من قانون

العقوبات . وبعد أن آتمت محكمة الجنايات نظر الدعوى قضت فيها حضوريا عملا بمادتي الإتهام بتعاقبة المتهم الأول بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبمعاقبة المتهم الثاني بالحبس مع الشغل لمدة شهر . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق التخص ولم يقدم ثانيهما أسبابا لطعته .

المحكمة

من حيث إن الطعن المقدم من الطاعن الأول عبد الحكيم عيسى إبراهيم قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن مما يتعاه على الحكم المطعون فيه الخطأ في الإسناد ، ذلك أنه أسند إلى أحمد محمد عويس أنه شهد برؤيته الطاعن في مكان الحادث على الرغم من أن الشاهد نفى ذلك .

وحيث إنه لما كان يبين من مطالعة الحكم أنه استند فيما استند إليه في إدانة الطاعن بجناية ضرب المجنى عليه وإحداثه به إصابة نشأت عنها عاهة مستديمة إلى شهادة أحمد محمد عويس وحصل شهادته في أنه "حضر إثر المشاجرة وشاهد المتهم ضمن فريق عائلته كما شاهد المجنى عليه مصابا وضمن فريق عائلته" ولما كان يبين من مطالعة محضر الجلسة والمفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لأسباب الطعن أن الشاهد المذكور لم يشهد في أية مرحلة من مراحل التحقيق أو في الجلسة أنه رأى الطاعن في مكان الحادث بل نفى فيها وجوده . ولما كانت أدلة الإثبات متسلسلة يشد بعضها بعضا وكان يترتب على انهيار واحد منها عدم معرفة مبلغ كفاية باقيا للقضاء بالإدانة ، فإن الحكم يكون مشوبا بخطأ في الإسناد يعيبه ويستوجب نقضه وإحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات المختصة للفصل فيها من جديد مشكلة من قضية آجرين وبغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد دان الطاعن الثاني سيد نادی حنضل بجنحة شهادة الزور التي أبداه في الجناية المستندة إلى الطاعن الأول وكان نقض الحكم بالنسبة لهذا الطاعن الأول يقتضي نقضه أيضا بالنسبة إلى الطاعن الثاني الذي لم يقدم أسبابا لطعنه ، لأن إعادة المحاكمة بالنسبة للطاعن الأول وما تجر إليه أو تنتهي عنده تقتضي لحسن سير العدالة أن تكون إعادة البحث في الواقعة من جميع نواحيها .

جلسة ٢٠ من فبراير سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد عفيفي ، وبحضور السادة المستشارين : عادل يونس ،
وتوفيق أحمد الحسن ، ومحمود اسماعيل ، وحسين صفوت البركي .

(٤٦)

الطعن رقم ٨٨٢ لسنة ٣١ القضائية :

نقض "إجراءاته" .

(أ) التقرير بالطعن بالنقض : هو مناط اتصال المحكمة به .

تقديم أسبابه في الميعاد : هو شرط لقبوله .

هما وحدة إجرائية . لا يفتنى فيها أحدهما عن الآخر .

(ب) وجوب استيفاء الطعن "بذاته" شروطه الشكلية . المعول عليه في ذلك . بيانات فلم
الكتاب ذاتها . الاستدلال على استيفاء هذه الشروط — استنتاجا — من وقائع
خارجة . لا يجوز . مثال .

(ج) إيداع أسباب الطعن غير موقع عليها من المختص ، وقبل الانتهاء إلى رأى في التقرير
بالطعن . أثره : بخلو الطعن من الأسباب . عدم قبوله شكلا .

١ — جرى قضاء محكمة النقض على أن التقرير بالطعن بالنقض هو مناط
اتصال المحكمة به ، وأن تقديم الأسباب التي يبنى عليها الطعن في الميعاد الذي
حدده القانون هو شرط لقبوله . وهما يكونان معا وحدة إجرائية . لا يقوم فيها
أحدهما مقام الآخر ولا يفتنى عنه .

٢ — من المقرر أنه عندما يشترط القانون لصحة الطعن بالنقض بوصفه
عملا إجرائيا شكلا معينا ، فإنه يجب أن يستوفى هذا العمل الإجرائي بذاته
شروط صحته الشكلية دون تكلته بوقائع أخرى خارجة عنه . والدول عليه في ذلك
هو بما يصدر من قلم الكتاب ذاته من بيان في هذا الشأن .

فلذا كان يبين من الأوراق أن النيابة العامة قدمت أسباب الطعن إلى قلم الكتاب في تاريخ ١٩٦٠/٦/١٦ قبل توقيعها وقبل التقرير بالطعن في الحكم ، وبعد أن أثبت ورودها بقلم الكتاب في الدفتر المعد لذلك سمحت لإرسالها إلى المحامي العام للواقعة على التقرير بالطعن ولتوقيع أسبابه ، فوافق ووقع الأسباب في ١٩٦٠/٦/٢٢ ، وفي اليوم التالي قرر رئيس النيابة بالطعن ، دون أن يصدر من قلم الكتاب ما يفيد إعادة إيداع الأسباب في تاريخ معين بعد أن وقعها المحامي العام — فإن الممول عليه في خصوص إثبات إيداع أسباب هذا الطعن إنما يكون بما سبق صدوره من قلم الكتاب عند إيداع الأسباب قبل توقيعها ، ولا يصح أن يقوم مقام هذا البيان ما يمكن أن يستفاد — استنتاجا — من أن الأسباب قد أعيد إيداعها — بعد توقيعها — في تاريخ التقرير بالطعن .

٣ — إيداع أسباب الطعن بالنقض قبل توقيعها من المختص وقبل الانتهاء إلى رأى في التقرير بالطعن ، لا تكتمل معه لهذه الأسباب مقوماتها ، مما يعتبر معه الطعن بخالفا من الأسباب ويكون لذلك غير مقبول شكلا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : خالف شروط الترخيص بأن حمل ملاحه المرخص له بإحرازه خارج دائرة اختصاصه وطلبت عقابه بالمواد ١٤ و ٢٥ و ٢٩ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والمادتين ٣ و ٤ من القرار الوزاري الصادر في ٧ سبتمبر سنة ١٩٥٤ . والمحكمة الجزئية قضت بحضورها عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم مائة قرش والمصادرة . استأنف المحكوم عليه هذا الحكم . والمحكمة الاستئنافية قضت بحضورها بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم بلا مصاريف . قطعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... من حيث إنه يبين من الإطلاع على الأوراق أن النيابة العامة قدمت أسباب الطعن إلى قلم الكتاب بتاريخ ١٩٦٠/٦/١٦ قبل توقيعها وقبل التقرير بالطعن في الحكم ، وبعد أن أثبت ورودها بقلم الكتاب في الدفتر المعد لذلك سمحت لإرسالها إلى المحامي العام للوافقة على التقرير بالطعن في الحكم وتوقيع أسبابه ، فوافق ووقع الأسباب في ١٩٦٠/٦/٢٢ — وبتاريخ ١٩٦٠/٦/٢٣ قرر القائم بأعمال رئيس النيابة بالطعن بالنقض في الحكم ، أما الأسباب فلم يصدر من قلم الكتاب ما يفيد العودة إلى إيداعها به في تاريخ معين بعد توقيعها من المحامي العام . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن التقرير بالنقض في الحكم هو مناط اتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب التي يبنى عليها الطعن في الميعاد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله ، وأن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معا وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغني عنه . لما كان ما تقدم ، وكان من المقرر أنه عندما يشترط القانون لصحة الطعن بوصفه عملا إجرائيا شكلا معينا ، فإنه يجب أن يستوفي هذا العمل الإجرائي بذاته شروط صحته الشكلية دون تكملته بوقائع أخرى خارجة عنه ، ولما كان الممول عليه في خصوص إثبات إيداع الأسباب قلم الكتاب هو بما يصدر من هذا القلم ذاته من بيان بمحصول إيداع الأسباب في تاريخ معين بعد توقيعها من المختص ، فإنه لا يصح أن يقوم مقام هذا البيان ما يمكن أن يستفاد — استنتاجا — في مثل واقعة الدعوى — من أن الأسباب قد أعيد إيداعها في تاريخ التقرير بالطعن بعد توقيعها ، كما أنه لا عبرة بالقيء السابق الحاصل في ١٩٦٠/٦/١٦ ذلك بأنه قد تم قبل توقيع الأسباب وقبل الانتهاء إلى رأى في التقرير بالطعن فلم تكن قد اكتملت لهذه الأسباب عندئذ مقوماتها ، ومن ثم فإن الطعن يعتبر خاليا من الأسباب ويكون غير مقبول شكلا .

جلسة ٢٠ من فبراير سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد عفيفي . وبحضور السادة المستشارين : توفيق تقي .
الحسن ، ومحمود اسماعيل ، وحميد صفوت السركي ، ومختار مصطفى رضوان .

(٤٧)

الطعن رقم ٢٥٥٤ سنة ٣١ القضائية :

إجراءات المحاكمة . دفاع . حكم "تسييه . ما يعنيه" . نقض "سلطة
محكمة النقض" .

الدفاع المكتوب في مذكرة : هو تمة للدفاع الشفوي بالجلسة .

دفاع موضوعي هام . طلب تحقيقه . على المحكمة إجابته أو الرد عليه . إغفال ذلك . قصور
وإخلال بحق الدفاع . مثال .

محضر الجلسة . بياناته . النص فيه على أن الدفاع قدم مذكرة . ضم المفردات أمام محكمة
النقض تحقيقا للطعن . خلوها من تلك المذكرة : لوجه للنزاع فيما يقول المتهم إنه أورده
في مذكرته من دفاع : فالظاهر يسانده .

إذا كان المتهم "الطامن" قد طلب في مذكرته المقدمة بجلسة المرافعة —
والتي تعتبر متممة لدفاعه الشفوي — معانة المضبوطات "وهي قطعتان
من النحاس" للتحقق من ثقل وزنها بحيث يستحيل عليه حملها بالكيفية التي
صورها الشهود وإخفاؤها في الحقيبة الصغيرة التي قيل بضبط المسروقات فيها ،
فإن عدم إجابة هذا الطلب مع أهميته أو الرد عليه بما يدفعه هو مما يعيب
الحكم بالقصور والإخلال بحق الدفاع . ولا يقدح في ذلك أن تلك المذكرة
لم توجد بين المفردات التي أمرت محكمة النقض بضمها تحقيقا لوجه الطعن ،
إذ الثابت بمحضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن المتهم "قدم مذكرة للحكمة بعد
انتهاء مرافعته" ، ومن ثم فإنه لا وجه للنزاع فيما يقول الدفاع إنه أورده بتلك
المذكرة من طلب إجراء التجربة المشار إليها — ما دام الظاهر يسانده .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بصفته موظفا عموميا "مساحا بورش فوز السكة الحديد" استولى بغير حق على مال للدولة وهو قطعنا النحاس المييتان وصفا وقيمة بالمحضر . وطلبت من غرفة الإتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقا للمادتين ١١٣ و ١١٨ من قانون العقوبات . فقررت الغرفة ذلك . وأمام محكمة الجنايات دفع الحاضر مع المتهم ببطلان القبض والتفتيش وما نتج عنهما من إجراءات . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١١١ و ١١٣ و ١١٨ و ١١٩ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وبغرامة قدرها خمسمائة جنيه وبغزل المتهم من وظيفته . وردت على الدفع قائلة إنه في غير محله . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . انخ

المحكمة

... وحيث إن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه إخلاله بحق الدفاع ، ذلك بأنه لم يحقق ما طلبه المدافع عن الطاعن في المذكرة المقدمة منه بجلطة المحاكمة من معاينة المضبوطات للتحقق من ثقل وزنها بحيث يستحيل على الطاعن حملها بالكيفية التي صورها الشهود وإخفاؤها في الحقيبة الصغيرة التي قبل بضبط المسروقات فيها كما لم يعن الحكم بالرد على هذا الدفاع .

وحيث إن الثابت بمحضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن قدم مذكرة للمحكمة بعد انتهاء مرافعته ، لم توجد بين المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من الإشارة إلى دفاع الطاعن الذي ضمنه مذكرته المقدمة بجلطة المرافعة والتي تعتبر متممة لدفاعه الشفوي . ولما كان لا وجه للنازعة فيما يقول الدفاع إنه أورده بتلك المذكرة من طلب إجراء التجربة التي أشار إليها في وجه الطعن ما دام الظاهر يسانده ، وكان عدم إجابة الطلب مع أهميته أو الرد عليه بما يدفعه مما يعيب الحكم بالقصور والإخلال بحق الدفاع ، فإنه يتعين نقض الحكم والإحالة .

جلسة ٢٠ من فبراير سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار محمد عطيه اسماعيل ، وبحضور المادة المستشارين : محمد عبدالسلام
ومحمد الحليم البيطاش ، وأديب نصر حنين ، ومختار رضوان .

(٤٨)

الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٣٢ القضائية :

(١) طلب إعادة النظر .

حالاته . من له حق الطلب . المواد ٤٤١ و ٤٤٢ و ٤٤٣ . ج .

في الحالات الأربع الأولى من المادة ٤٤١ . للحكوم عليه والنائب العام .

في الحالة الخامسة من تلك المادة . للنائب العام وحده مع وجوب عرض الطلب

على لجنة المادة ٤٤٣ .

ملاحظة هذه التفرقة .

(ب . ج) طلب إعادة النظر . غرفة الاتهام . استئناف . نقض "مالي يجوز
الطعن فيه" .

(ب) قرار النائب العام برفض الطلب في الحالة الخامسة من المادة ٤٤١ . ج .

استئنائه أمام غرفة الاتهام . لا يجوز .

(ج) الطعن بالنقض في أمر غرفة الاتهام القاضي بعدم جواز استئناف قرار

النائب العام برفض طلب إعادة النظر . غير جائز . أحسن ذلك : متى حظر القانون

الاستئناف انطلق باب النقض .

(د . هـ . و) إشكال . " ماهيته . سببه . سلطة محكمة الإشكال " .

(ح) الإشكال في تنفيذ حكم . ماهية : هو طلب وقفه حتى يفصل في النزاع

نهائياً .

سلطة محكمة الإشكال . ليس لها أن تبحث في الحكم المشكل فيه أي هي

تأيمس قاعدة حجية الأحكام .

(هـ) الإشكال ليس نعيًا على الحكم . هو نعي على التنفيذ . أرى ذلك .

سبب الإشكال : يجب أن يكون لاحقًا لصدور الحكم لا سابقًا عليه . عدم صلاحية السبب السابق على الحكم للاستشكال فيه ولو لم يكن المحكوم عليه قد تمسك به .

مثال . الادعاء بتزوير ورقة اتخذ منها الحكم دليلًا وقال فيها كلمته . لا يصلح ذلك سببًا للإشكال . رفع دعوى تزوير أصلية عن هذه الورقة . لا أهمية له .

(و) لا يفرق القانون — في دعوى الإشكال — بين طلب إيقاف نهائي وطلب إيقاف مؤقت . هو في كل الحالات إيقاف مؤقت للتنفيذ .

ز — إشكال . دعوى جنائية . دفاع . حكم . "تسبيبه . ما لا يعيبه" .

وقف المدعى الجنائية . متى يجب ؟ عند توقف الفصل فيها على الفصل في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية المادة ٢٢٣ ج .

ترقب الفصل في مسألة مدنية ، لا يستوجب وقف الدعوى الجنائية . مثال . طلب وقف دعوى الإشكال في تنفيذ حكم جنائي حتى تفصل المحكمة المدنية في دعوى تزوير أمامها . هو طلب ظاهر البطلان . إغفاله وعدم الرد عليه . لا تريب .

ح . ط — نقض "أسبابه . ما يقبل وما لا يقبل منها" . حكم "بياناته" .

ح — أسباب الطعن . ما تنفيذه المحكمة بالفصل فيه منها . هي الأسباب المقدمة في الميعاد . المادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

ملطتها في نقض الحكم لغير تلك الأسباب . هي رخصة استثنائية وللأسباب الواردة حصراً بالفقرة الثانية من المادة .

مثال . إغفال إثبات إمام ممثل النيابة بالحكم . ليس من بين تلك الحالات . الترفع به كسبب للطعن بمدة الميعاد . لا يقبل .

ط — ثبوت حضور النيابة وتمثيلها بالجلسة . أثره . صحة تشكيل المحكمة وفقاً للقانون .

حكم . بياناته . إمام ممثل النيابة . إغفال إثباته في محضر الجلسة والحكم . مجرد سهو مادي . لا بطلان . متى كان الثابت بمحضر الجلسة حضور النيابة وإبداءها طلباتها .

١ — مفهوم نصوص المواد ٤٤١ و ٤٤٢ و ٤٤٣ من قانون الإجراءات الجنائية وما تضمنته مذكرته الايضاحية أن الشارع خول حق طلب إعادة النظر لكل من النائب العام والمحكوم عليه في الأحوال الأربع الأولى من المادة ٤٤١، أما في الحالة الخامسة فقد قصر هذا الحق على "النائب العام وحده"، وإذا كان الشارع قد أردف ذلك بعبارة "سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب أصحاب الشأن" فإنه لم يقصد سوى تنظيم الطريق الذي يكون لهؤلاء في استعمال ذلك الحق وهو طريق النائب العام على خلاف الحالات الأربع الأولى، وهي حالات تبدو فيها جدية الطلب لما تدل عليه من خطأ الحكم أو تناقضه مع حكم آخر نهائي أو تأسيسه على حكم ألغى، أما الحالة الخامسة فليس الأمر فيها من الواضح بمثل الحالات الأربع الأولى وإنما هو متعلق بتقدير الوقائع أو الأوراق التي قد تظهر بعد الحكم دون أن تكون معلومة وقت المحاكمة. وبالنظر لهذا الخلاف الواضح بين تلك الحالات الأربع الأولى والحالة الخامسة فإن الشارع لم يخول حق طلب إعادة النظر في الحالة الأخيرة إلا للنائب العام وحده، ومولم يكتف بهذا التقييد بل وضع قيداً آخر هو عرض الطلب على اللجنة المنصوص عليها في المادة ٤٤٣ وجعل قرارها نهائياً، وقد قصد بهذه القيود المحافظة على حجية الأحكام النهائية وحتى لا تهدر بمجرد طلب يقدمه المحكوم عليه ولا يجرّد قراراً يصدره النائب العام.

٢ — المقابلة بين سلطات النائب العام واللجنة في نصوص المواد ٤٤١ و ٤٤٢ و ٤٤٣ من قانون الإجراءات الجنائية لاتفيد جواز استئناف قرار النائب العام برفض طلب إعادة النظر، بل تفيد على العكس من ذلك عدم جواز الطعن في هذا القرار طالما كان الطلب مبنيًا على الحالة المبينة في الفقرة الخامسة من المادة ٤٤١ سالفه الذكر. ومن ثم فإن الأمر الذي أصدرته غرفة الاتهام بعدم جواز الاستئناف في هذه الحالة يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً.

٣ — من المقرر قانوناً أن الأوامر الصادرة من غرفة الاتهام — بوصفها هيئة استئنافية — والتي يجوز الطعن فيها بطريق النقض — هي الأوامر التي تصدرها بناء على استئناف جائز قانوناً، بحيث إذا حضر القانون الاستئناف انقلب تبعاً لذلك باب الطعن بالنقض.

٤ — لا يرد الإشكال إلا على تنفيذ حكم بطلب وقفه مؤقتا حتى يفصل في التراجع نهائيا، وليس لمحكمة الإشكال — التي تحدد نطاق سلطتها بطبيعة الإشكال نفسه — أن تبحث الحكم الصادر في الموضوع من جهة صحته أو بطلانه أو بحث أوجه اتصال بخالفة القانون أو الخطأ في تأويله ، وليس لها كذلك أن تتعرض لما في الحكم من صوب وقعت في الحكم نفسه أو في إجراءات الدعوى وأدلة الثبوت فيها — لما في ذلك من مساس بحجية الأحكام .

٥ — ما يدعيه المتهمان من تزوير — لا يصلح قانونا أن يكون سببا للاستشكال في تنفيذ الحكم طالما أن أمره كان معروضا على المحكمة وقالت فيه كلمتها ، ويستوى في ذلك أن يكون الادعاء بالتزوير قد رفعت به دعوى أصلية أو لم ترفع . ذلك أن الإشكال تطبيقا للمادة ٥٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية لا يعتبر نعيًا على الحكم بل نعيًا على التنفيذ ذاته ، ومن ثم فإن سببه يجب أن يكون حاصلًا بعد صدور هذا الحكم ، أما إذا كان سببه حاصلًا قبل صدوره فإنه يكون قد اندرج ضمن الدفع في الدعوى وأصبح في غير استطاعة المحكوم عليه التحدى به سواء أكان قد دفع به في الدعوى أم كان لم يدفع به .

٦ — لا يفرق القانون في دعوى الإشكال بين طلب إيقاف نهائي وطلب إيقاف مؤقت إذ أن الطلب في جميع الحالات لا يكون إلا بالإيقاف المؤقت للتنفيذ ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ فصل بعبارة صريحة في طلب الإيقاف المؤقت فلا محل لما ينهيه الطاعنان عليه من قالة إغفاله الفصل في الطلب .

٧ — لا تلتزم المحكمة — طبقا لنص المادة ٢٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية — بإيقاف الدعوى الجنائية إلا إذا كان الحكم فيها يتوقف على الفصل في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يرد على طلب إيقاف دعوى الإشكال حتى يفصل في دعوى التزوير المرفوعة أمام القضاء المدني يكون قد أغفل طلبا ظاهرا البطلان لا يلتزم بالرد عليه .

٨ — الأصل طبقا لنص الفقرة الأولى من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ هو أن تنقيد محكمة النقض بالأسباب المقدمة في الميعاد القانوني ، وقضها الحكم من تلقاء نفسها طبقا لنص الفقرة الثانية من هذه المادة على

خلاف هذا الأصل هو رخصة استثنائية خولها القانون إياها وفي الحالات الواردة بها على سبيل الحصر ، ومن ثم فإن ما أناره الطاعنان في مذكرتهما المقدمة بعد الميعاد للقانوني من بطلان الحكم لإغفال إثبات اسم ممثل النيابة لا يندرج تحت إحدى هذه الحالات ، ذلك أن إغفال اسم ممثل النيابة في الحكم وفي محضر الجلسة لا يعدو أن يكون مجرد سهو لا يترتب عليه أى بطلان ، طالما أن النائب في محضر الجلسة أن النيابة كانت ممثلة في الدعوى وأبدت طلباتها وطلما أن الطاعنين لا يجحدان أن تمثيلها كان صحيحا .

الوقائع

تتلخص وقائع هذا الطعن حسب الثابت في الأوراق أن النيابة العامة اتهمت لبيب أيوب سعد وهزوز شفيق حنا وأحمد محمود نجيم بأنهم في ليلة ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٥٧ بدائرة قسم المطرية محافظة القاهرة قتلوا عمدا محمود برهان إبراهيم مع سبق الإصرار بأن يتوا النية على قتله وأعدوا لذلك أسلحة وتوجهوا إليه بمسكته وضربوه بها على رأسه وأوثقوا قدميه وقاموا بخنقه قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات الميمنة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته ، وقد اقترنت بهذه الجناية جنائية أخرى هي أنهم في الزمان والمكان سألوا الذكر مرقوا مبلغ النقود المبين بالمحضر والمملوك للجنى عليه حالة كون الأول والثالث يحملان أسلحة ظاهرة وآلات صلبة ثقيلة . وطلبت من غرفة الاتهام إحالة المتهمين إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٤٣/٢ من قانون العقوبات . أحالت غرفة الاتهام المتهمين إلى محكمة الجنايات التي قضت حضوريا بإعدام المتهمين الأول والثاني شتقا وبمعاقبة المتهم الثالث بالأشغال الشاقة المؤبدة . فطعن المحكوم عليهما بالإعدام في الحكم المذكور بطريق النقض وقضى فيه بتاريخ ١٤ يونيه سنة ١٩٦٠ برفض الطعن وإقرار حكم الإعدام .

وبعريضة معلقة إلى السيد النائب العام بتاريخ ١٦ نوفمبر سنة ١٩٦١ طلب المحكوم عليهما بالإعدام إعادة النظر في الحكم الصادر من محكمة جنايات القاهرة ، فأحيل الطلب إلى محكمة النقض التي قضت فيه بتاريخ ١٦ يناير سنة ١٩٦٢ بعدم قبول الطلب وتغريم الطالبين خمسة جنهات .

ثم أقام المحكوم عليهما المذكوران دعوى تزوير أصلية أمام محكمة القاهرة الابتدائية بصحيفة أعلنت للنائب العام في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٦١ قررا فيها الطعن بالتزوير على تقريرى مصلحة تحقيق الشخصية اللذين استندت إليهما محكمة الجنايات في قضائهما عليهما بإعدام شتقا في الجناية رقم ٤١٠٣ سنة ١٩٥٧ المطرية وأوردا في صحيفتهما هذه أنهما يستشكلان في تنفيذ الحكم الصادر عليهما من محكمة الجنايات وانتهيا في ختام الصحيفة إلى طلب وقف تنفيذ عقوبة الإعدام المحكوم بها عليهما واعتبار صورة هذه الصحيفة المعلنة إلى النائب العام بمثابة طلب إشكال في التنفيذ لإحالة إلى غرفة الاتهام. وقد أحال النائب العام الإشكال إلى الغرفة لنظره ، فقضت فيه بتاريخ ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٦١ أولا - بعدم جواز استئناف قرار النائب العام برفض التماس إعادة النظر المقدم من المحكوم عليهما في الحكم الصادر بتاريخ ٧ نوفمبر سنة ١٩٥٩ في قضية الجناية رقم ٤١٠٣ سنة ١٩٥٧ المطرية . ثانيا - بقبول الإشكال شكلا وفي الموضوع برفضه والاستمرار في تنفيذ الحكم الصادر من محكمة الجنايات في قضية الجناية رقم ٤١٠٣ سنة ١٩٥٧ المطرية بإعدام المحكوم عليهما شتقا وإلزامهما المصاريف فطن الأستاذ المحامى بصفته وكلا عن المحكوم عليهما في قرار غرفة الاتهام بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... من حيث إن الطاعنين يطعنان على الحكم الصادر من غرفة الاتهام أولا - بعدم جواز استئناف قرار النائب العام برفض طلب إعادة النظر في الحكم الصادر بإعدام الطاعنين في الجناية رقم ٤١٠٣ سنة ١٩٥٧ المطرية . ثانيا - بقبول الاشكال المرفوع منهما شكلا وبرفضه والاستمرار في تنفيذ هذا الحكم .

وحيث إن مبنى أسباب الطعن فيما يختص بالشطر الأول من الأمر المطعون فيه هو الخطأ في تفسير القانون وتأويله وفي ذلك يقول الطاعنان إن الأصل في القرارات الصادرة من النيابة بوصفها سلطة تحقيق هو جواز استئنافها أمام غرفة الاتهام وأن القانون جعل من الغرفة رقيا على هذه القرارات بما لا يسوغ معه حظر الاستئناف إلا بنص صريح وأن ما نصت عليه المادة ٤٤٣ من قانون

الاجراءات الجنائية من جعل طلب إعادة النظر من حق النائب العام وحده في الحالة المنصوص عليها في الفقرة الخامسة من المادة ٤٤١ لا يعنى حظر استئناف قراره الصادر برفض طلب إعادة النظر إذ لو قصد الشارع ذلك لنص عليه صراحة كما ورد في الفقرة الأخيرة من المادة المذكورة التي حظرت الطعن في الأمر الصادر من اللجنة التي يرفع إليها الطلب من النائب العام .

وحيث إنه لما كانت المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوردت في خمس فقرات الحالات التي يجوز فيها طلب إعادة النظر في الأحكام النهائية الصادرة في مواد الجنايات والجناح وهي (١) إذا حكم على المتهم في جريمة قتل ثم وجد المدعى قتله حيا (٢) إذا صدر حكم على شخص من أجل واقعة ثم صدر حكم على شخص آخر من أجل الواقعة عينها وكان بين الحكمين تناقض بحيث يستتبع منه براءة أحد المحكوم عليهما (٣) إذا حكم على أحد الشهود أو الخبراء بالعقوبة لشهادة الزور أو إذا حكم بتزوير ورقة قدمت أثناء نظر الدعوى وكان للشهادة أو تقرير الخبير أو الورقة تأثير في الحكم (٤) إذا كان الحكم مبنيًا على حكم صادر من محكمة مدنية أو من إحدى محاكم الأحوال الشخصية وألغى هذا الحكم (٥) إذا حدثت أو ظهرت بعد الحكم وقائع أو إذا قدمت أوراق لم تكن معلومة وقت المحاكمة وكان من شأن هذه الوقائع أو الأوراق ثبوت براءة المحكوم عليه - ونصت المادة ٤٤٢ على أنه في الأحوال الأربع الأولى يكون لكل من النائب العام والمحكوم عليه حق طلب إعادة النظر - وعلى أنه إذا كان الطالب غير النيابة العامة فعليه تقديم الطلب إلى النائب العام وأوجب على هذا الأخير أن يرفع الطلب إلى محكمة النقض في الثلاثة الشهور التالية لتقديمه سواء كان مقدما منه أو من غيره، ثم نصت المادة ٤٤٣ على أنه في الحالة الخامسة يكون حق طلب إعادة النظر للنائب العام وحده سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب أصحاب الشأن وإذا رأى له محلا يرفعه إلى لجنة مشكلة من أحد مستشاري النقض واثنين من مستشاري محكمة الاستئناف ولا يقبل الطعن في الأمر الصادر منها بقبول الطلب أو عدم قبوله . لما كان ما تقدم ، وكان مفهوم هذه النصوص أن الشارع خول حق طلب إعادة النظر لكل من النائب العام والمحكوم عليه في الأحوال الأربع الأولى أما في الحالة الخامسة فقد قصر هذا الحق على "النائب العام وحده" وأنه إذا كان قد أردف ذلك بعبارة "سواء من تلقاء نفسه

أو بناء على طلب أصحاب الشأن" فإنه لم يقصد سوى تنظيم الطريق الذي يكون لهؤلاء في استعمال ذلك الحق وهو طريق النائب العام على خلاف الحالات الأربع الأولى وهي حالات يبدو منها جدية الطلب لما تدل عليه من خطأ الحكم أو تناقضه مع حكم آخر نهائي أو تأسيسه على حكم ألغى . أما الحالة الخامسة فليس الأمر فيها من الواضح بمثل الحالات الأربع الأولى وإنما هو متعلق بتقدير الوقائع أو الأوراق التي قد تظهر بعد الحكم دون أن تكون معلومة وقت المحاكمة . وبالنظر لهذا الخلاف الواضح بين الحالات الأربع الأولى والحالة الخامسة فإن الشارع لم يتحول في الحالة الأخيرة حق طلب إعادة النظر إلا للنائب العام وحده ، وهو لم يكتف بهذا القيد بل وضع قيداً آخر هو عرض الطلب على اللجنة آنفة الذكر وجعل قرار اللجنة نهائياً ، وهو إنما قصد بهذه القيود المحافظة على حجية الأحكام النهائية حتى لا تهدر بمجرد طلب يقدمه المحكوم عليه ولا بمجرد قرار يصدره النائب العام . وقد وضحت نية الشارع في مذكرته الإيضاحية إذ عطلت هذه التفرقة بأن الطلب في الحالات الأربع الأولى يبنى على أسباب واضحة لا تختمل ما تختمله الحالة الخامسة من تأويلات وما قد تستتبعه من إسراف المحكوم عليهم في تقديم طلبات لا أساس لها . لما كان ذلك ، وكانت المقابلة بين سلطات النائب العام واللجنة في النصوص المشار إليها آنفاً لا تفيد — كما يقول الطاعنان — جواز استئناف قرار النائب العام برفض طلب إعادة النظر بل تفيد على العكس عدم جواز الطعن في هذا القرار طالما كان طلب إعادة النظر مبنيًا على الحالة المبينة في الفقرة الخامسة من المادة ٤٤١ . لما كان ما تقدم ، فإن الأمر المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز استئناف قرار النائب العام برفض طلب إعادة النظر يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ولا محل بعد ذلك لبحث سائر ما ينهض الطاعنان على الأمر المذكور . لما كان ذلك ، وكان ما يزعمه الطاعنان من أن قرار النائب العام تضمن أمراً بالوجه لإقامة الدعوى في جنابة تزوير تقرير فحص البصمات إن هو إلا محاولة منهما لفتح باب الطعن في هذا القرار . لما كان ذلك ، وكان من المقرر قانوناً أن الأوامر الصادرة من غرفة الإتهام بوصفها هيئة استئنافية والتي يجوز الطعن فيها بطريق النقض هي الأوامر التي تصدر بناء على استئناف جائز قانوناً بحيث إذا حظر القانون الاستئناف انقلب تبعاً لذلك باب الطعن بطريق النقض .

لما كان ذلك، وكان الأمر المطعون فيه قد قضى بحق بعدم جواز الاستئناف فإن الطعن فيه بطريق التقصيص يكون بالتالى غير جائز .

وحيث إن الطعن فى الحكم الصادر من غرفة الإتهام بقبول الإشكال شكلا ورفضه موضوعا قد استوفى الشكل المقرر فى القانون .

وحيث إن حاصل أسباب هذا الطعن المقدمة فى الميعاد القانونى هو مخالفة القانون والفساد فى الاستدلال ، وفى ذلك يقول الطاعنان إن الحكم المطعون فيه قد خالف نص المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية ومجمل واقعة فى الدعوى على خلاف الثابت فى الأوراق إذ ذهب إلى أن الطاعنين قررا بالطعن بالتزوير فى تقريرى فحص البصمات فى شأن دعوى الإشكال على الرغم من أن التقرير بالطعن كان فى شأن استئناف قرار النائب العام . وفصل الحكم فى طلب إيقاف التنفيذ وأفضل الفصل فى طلب الإيقاف المؤقت ، المؤسس على رفع دعوى أصلية بتزوير تقريرى فحص البصمات والتى يبنى على الحكم فيها بالتزوير أنهيار سند التنفيذ المستند إلى التقريرين وهو حكم محكمة الجنايات ، وقد أوضح الطاعنان أن الاستمرار فى التنفيذ قبل الحكم فى دعوى التزوير يكون " تنفيذا واقعا قبل الأوان " . كما أغفل الحكم الرد على طلب إيقاف دعوى الإشكال حتى صدور الحكم فى دعوى التزوير وقد ترتب على إغفال هذين الطرفين وعدم فهمهما على وجهيهما الصحيح أن الحكم استند فى رفض الإشكال إلى حجية حكم محكمة الجنايات المستشكل فيه وإلى أن الإشكال لا يصح قانونا أن يبنى على تخرج هذا الحكم — مع أن الإيقاف المؤقت للتنفيذ أو إيقاف دعوى الإشكال حتى صدور الحكم فى دعوى التزوير لا يؤثر على حجية حكم محكمة الجنايات . واستطرد الطاعنان يقولان إن غرفة الإتهام توهمت أن أساس الإشكال هو تزوير تقريرى فحص البصمات فقالت إن هذا التزوير أمر سابق على الحكم فلا يصح أن يكون سببا للإشكال — توهمت الغرفة ذلك على الرغم من أن أساس الإشكال هو رفع دعوى التزوير وهو لاحق على الحكم المستشكل فيه . وأضاف الطاعنان أن الحكم المطعون فيه إذ ذهب إلى أن التزوير يندرج تحت الدفع الموضوعية التى فصلت فيها محكمة الجنايات قد قضى بصحة التقريرين المطعون فيهما ونخرج بذلك عن حدود اختصاصه فى دعوى الإشكال .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد تحدث عن موضوع دعوى الإشكال في قوله "لما كان الحكم النهائي عنوانا على الحقيقة ويكون حجة على السكافة وبالتالي فلا يجوز أن توجد وسيلة ما يمكن أن تنال من ذلك الحكم إلا في حالة استثنائية هي التماس إعادة النظر ومن ثم فلا يسوغ أن يبنى الإشكال على أسباب تتضمن تجريحا لمضمون الحكم نفسه فلا يقبل الإشكال في تنفيذ الحكم إذا تضمن تجريحا للحكم أو طعنا فيه ، ذلك أن للطعن في الحكم طرقا بينها القانون وليس من بينها الإشكال في التنفيذ — ولما كان الإشكال تطبيقا للسادة ٥٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية لا يعتبر نعيًا على الحكم بل نعيًا على التنفيذ ذاته الأمر الذي استقر عليه الفقه والقضاء بأن الإشكال في تنفيذ أى حكم يجب أن يكون سببه حاصلا بعد صدور هذا الحكم ، أما إذا كان سببه حاصلا قبل صدوره فإنه يكون قد اندرج ضمن الدفوع في الدعوى وأصبح في غير استطاعة المحكوم عليه التحدى به سواء أكان قد دفع به فعلا في الدعوى أم كان لم يدفع به — لما كان ذلك ، وكان الثابت أن المحكوم عليهما يستندان في إشكاليهما إلى الطعن بالتزوير على تقريرى مصلحة تحقيق الشخصية اللذين استندا إليهما الحكم في قضائيه بالإدانة وأنهما قد أقاما دعوى تزوير أصلية أمام المحكمة المدنية وكان الثابت من مطالعه قضية الجناية رقم ٤١٠٣ سنة ١٩٥٧ المطرية أن هذين التقريرين المطعون عليهما بالتزوير قد أرسلتا من مصلحة تحقيق الشخصية إلى النيابة في ١٩٥٧/١٢/٢٢ وأن هذين التقريرين كانا تحت نظر المحكوم عليهما إلى أن صدر حكم محكمة الجنائيات في ١٩٥٧/١١/٧ ولم يطعنا في هذه الأوراق بالتزوير وكل ما حدث هو أن المحكوم عليه لبيب أيوب سعد ادعى أمام المحكمة أن رجال الشرطة استدرجوه إلى مكان الحادث لاختلاس بصمة له فناقشت المحكمة هذا الدفاع منه وانتهت في قضائهما إلى صحة ما احتواه هذان التقريران وباقي الأوراق والاطمئنان إليها كدليل في الدعوى وحكت بإداتهما استنادا إلى ذلك ، ثم طعن المحكوم عليهما في هذا الحكم أمام محكمة النقض دون أن يطعنا على هذه الأوراق بأى طعن وقضت محكمة النقض برفض طعنيهما ، ومؤدى ذلك أن الأوراق المطعون عليها بالتزوير كانت ضمن الدفوع في الدعوى موضوع الحكم الجنائى وفصلت فيها محكمة الجنائيات بحكم أصبح حائزا لقوة الشيء المحكوم فيه ومن ثم فلا جدال في أن السبب الذى يستند إليه المحكوم عليهما في إشكاليهما كان قائما قبل صدور

الحكم عليهما بالإدانة ولا يجديهما في الإشكال الطعن على التقريرين بتزويرهما سواء بالدعوى الأصلية أمام المحكمة المدنية أو الطعن بالتزوير أمام الغرفة بالتطبيق للمادة ٢٩٥ إجراءات ذلك أن سلطة محكمة الإشكال قد حدد نطاقها بطبيعة الإشكال نفسه وهذا الإشكال لا يرد إلا على تنفيذ حكم بطلب وقفه مؤقتا حتى يفصل في النزاع نهائيا وليس لمحكمة الإشكال أن تبحث الحكم الصادر في الموضوع من جهة صحته أو بطلانه أو بحث أوجه اتصال بخالفه القانون أو الخطأ في تأويله ، وليس لها كذلك أن تتعرض لما في الحكم المرفوع عنه الإشكال من عيوب وقعت في الحكم نفسه أو في إجراءات الدعوى وأدلة الثبوت فيها لما في ذلك من مساس بحجية الأحكام . لما كان ما تقدم ، وكان هذا الذي قرره الحكم المطعون فيه صحيحا في القانون ، وكان مفهومه أن ما يدعيه الطاعنان من تزوير لا يصلح قانونا أن يكون سببا للاستشكال في تنفيذ الحكم طالما أن أمره كان معروضا على المحكمة وقالت فيه كلمتها ويستوى في هذا الاستخلاص القانوني الصحيح أن يكون الادعاء بالتزوير قد رفعت به دعوى أصلية أو لم ترفع أو أن يكون قد رفعه في شأن دعوى الإشكال أو في شأن استئناف قرار النائب العام . لما كان ذلك ، فإن ما سجله الحكم المطعون فيه من أن التقرير في قلم الكتاب بالطعن بالتزوير كان بصدد دعوى الاشكال لا يصدد استئناف قرار النائب العام لم يكن له أثر على النتيجة الصحيحة التي انتهى إليها . لما كان ذلك ، وكان القانون لا يفرق في دعوى الاشكال بين طلب إيقاف نهائي وطلب إيقاف مؤقت إذ أن الطلب في جميع الحالات لا يكون إلا بالإيقاف المؤقت للتنفيذ وكان الحكم المطعون فيه قد فصل بعبارة صريحة في طلب الإيقاف المؤقت فانه لا محل لما ينهيه الطاعنان على الحكم بإغفاله الفصل في هذا الطلب — لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن محكمة الموضوع لا تلتزم بالرد على الدفاع القانوني الظاهر بالبطلان ، وكان القانون طبقا لنص المادة ٢٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية لا يلزم المحكمة بإيقاف الدعوى الجنائية إلا إذا كان الحكم فيها يتوقف على الفصل في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يرد على طلب إيقاف دعوى الإشكال حتى يفصل في دعوى التزوير المرفوعة أمام القضاء المدني يكون قد أغفل طلبا ظاهرا بالبطلان لا يلزم بالرد عليه . لما كان ذلك ، وكان ما يقوله الطاعنان من أنهما يؤسسان الاشكال

على أمر لاحق للحكم هو رفع دعوى التزوير الأصلية أمام القضاء المدني إنما هو قول فيه اجترأ على حقيقة الواقع ذلك أن أساس الاشكال إن هو إلا الادعاء بتزوير تقريرى فحص البصمات اللذين كانا مطروحين على بساط البحث أمام محكمة الجنايات واطمأنت إلى الدليل المستخلص منهما . لما كان ذلك ، وكان لا يغير من هذه الحقيقة أن يرفع الطاعنان بعد صدور الحكم الدعوى الأصلية بالتزوير . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يقض بصحة تقريرى فحص البصمات — كما يدعى الطاعنان — بل قرر أن الادعاء بالتزوير لا يسوغ أن يكون سببا للإشكال للأسباب الصحيحة التي أوردها وهو إذ فعل لا يكون قد جاوز حدود اختصاصه في دعوى الإشكال — لما كان ما تقدم ، فإن أسباب الطعن المقدمة في الميعاد تكون قائمة على غير أساس سليم .

وحيث إن الطاعنين قدما بعد الميعاد القانونى مذكرة أضافا فيها سببا جديدا هو بطلان الحكم المطعون فيه لعدم اشتماله هو أو محضر الجلسة على إسم وكيل النيابة وطلبا من المحكمة نقض الحكم بناء على هذا السبب وإعمالا لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما كان الأصل طبقا لنص الفقرة الأولى من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ هو أن تنقيد محكمة النقض بالأسباب المقدمة في الميعاد القانونى ، وكان نقض المحكمة للحكم من تلقاء نفسها طبقا لنص الفقرة الثانية من هذه المادة على خلاف هذا الأصل هو رخصة استثنائية خولها القانون للمحكمة على سبيل الحصر في حالة ما إذا تبين لها مما هو ثابت في الحكم أنه مبنى على مخالفة القانون أو على خطأ في تطبيقه أو في تأويله أو أن المحكمة التي أصدرته لم تكن مشكلة وفقا للقانون ولا ولاية لها بالفصل في الدعوى أو إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسرى على واقعة الدعوى . لما كان ما تقدم ،

وكان بطلان الحكم لإغفال اسم ممثل النيابة لا يندرج تحت إحدى هذه الحالات كما يذهب إليه الطاعنان — هذا فضلا عن أن إغفال إثبات اسم وكيل النيابة في الحكم المطعون فيه وفي محضر الجلسة لا يعدو أن يكون مجرد سهو لا يترتب عليه أى بطلان ما دام أن النائب في محضر الجلسة أن النيابة كانت ممثلة في الدعوى وأبدت طلباتها وما دام أن الطاعنين لا يجحدان أن تمثيلها كان صحيحا الأمر الذى يفيد أن المحكمة كانت مشككة وفقا للقانون . لما كان ما تقدم ، فإن ما يشير الطاعنان في هذا الشأن يكون على غير أساس ويتعين لذلك رفض الطعن .

جاسة ٢٦ من فبراير سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد / محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : عادل هونس ، وتوفيق أحمد الخشن ، ومحمود اسماعيل ، وحسين صفوت الميركي .

(٤٩)

الطعن رقم ١٠٣٢ سنة ٣١ القضائية :

(١-ب-ج) مواد مخدرة . حكم "تسبيبه . ما لا يعيبه" .
(١) جريمة احرازها . اركانها . الركن المادي وهو الاحراز . الركن المعنوي وهو القصد الجنائي للنام . ما يوفره : علم المحرز بحقيقة المادة المضبوطة . التحدث في الحكم استقلالاً عن القصد الجنائي . متى لا يلزم ؟ إذا كان ما أورده الحكم يكفي للدلالة على قيامه .

(ب) استظهار قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي . غير لازم .

(ج) نقل المواد المخدرة . هو أحد الأفعال المؤتممة في المادة ٣٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ لا ينطوي ذلك على قصد خاص .

استبعاد الحكم قصد الاتجار والتعاطي في حق المتهم ، واستطراده إلى فرض آخر هو نقل المخدرات . ذلك لا يعيب الحكم : متى كان قد قال في ذلك قولاً مقبولا لا تناقض فيه .

(د-هـ) إثبات "بوجه عام" "شهود" . نقض "أسبابه" "مالا يقبل منها" .

(د) حرية المحكمة في استخلاص الصورة الصحيحة للواقعة من مجموع الأدلة المطروحة عليها . عدم تقيدها في ذلك بدليل بعينه .

(هـ) شهود . أخذ المحكمة بشهادة شاهد . مفاده : أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لملها على عدم الأخذ بها . الحجج أدلة في ذلك أمام محكمة النقض . غير جائزة .

١ - لا يلزم في القانون أن يتحدث الحكم استقلالاً عن القصد الجنائي في جريمة إحراز المواد المخدرة ، بل يكفي أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يكفي للدلالة على قيامه .

فإذا كان يبين من مدونات الحكم أن المحكمة قد اطمأنت للأسباب السائفة التي أوردتها إلى توافر الركن المادى لجريمة إحرار المخدر في حق المتهم وإلى علمه بكنهه وبحقيقة المادة المضبوطة ، فإن ذلك مما يتوافر به القصد الجنائى العام في هذه الجريمة .

٢ — لا تستلزم المادة ٣٨ من قانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ قصدا خاصا من الإحرار ، بل تتوفر أركانها بتحقيق الفعل المادى والقصد الجنائى العام — وهو علم المحرز بحقيقة الجوهر المخدر — دون تطلب استظهار قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى .

٣ — متى كان الحكم قد أبان في وضوح صلة المتهم بالجوهر المخدر وعلمه بحقيقته واستيعاده قصد الاتجار أو التعاطى في حقه ، ثم استطرد إلى فرض آخر هو نقل المخدر لحساب آخرين ، فإن ذلك لا يعيب الحكم طالما أن النقل في حكم المادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ هو فعل مادى من قبيل الأفعال المؤتممة التي ساقها المادة من "حيازة أو إحرار أو شراء أو تسليم أو نقل" أو إنتاج أو فصل أو صنع للجواهر المخدرة ولا ينطوى على قصد خاص — ومن ثم يكون هذا الاستطرد من الحكم غير مؤثر في حقيقة الواقعة التي استخلصها وانتهى إليها بما لا تناقض فيه .

٤ — استخلاص الواقعة من أدلتها وعناصرها المختلفة من حق محكمة الموضوع التي لها أن تبين الواقعة على حقيقتها وأن ترد الحادث إلى صورته الصحيحة من مجموع الأدلة المطروحة عليها دون أن تتقيد في هذا التصوير بدليل بعينه .

٥ — متى أخذت محكمة الموضوع بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لملها على عدم الأخذ بها ، ولا يجوز الجدل في ذلك أمام محكمة النقض .

الوقائع

اهتم النيابة العامة الطاعن بأنه: أحرز جواهر مخدرة "أفيونا" في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت إلى فرقة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١ و ٢ و ٣ ج و ٤ و ٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبند ١ من

الجدول رقم ١ المرفق . فقررت بذلك . ومحكمة الجنايات قضت حضورياً عملاً
المواد ٣٧ و ٣٨ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والجدول ١ الملحق
بمعاينة المتهم بالسجن لمدة عشر سنوات وبتهمة ٥٠٠ جنيه ومصادرة المواد
المخدرة والسيارة المضبوطة . فظن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق
التقص ... الخ .

المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة إحراز
جوهر مخدر قد شابه قصور وتناقض في التسبيب وفساد في الاستدلال ، ذلك
بأنه إذ استبعد قيام قصد الاتجار أو التعاطي الشخصي في حق الطاعن ذكر أنه
ليس بعيد أنه كان ينقل المخدر لحساب آخرين وهو أمر مبناه الفرض والاحتمال
لم يدلل الحكم على ثبوته ويحمل في طياته تجريحاً لأقوال رجال الشرطة في تحرياتهم
التي لم يكشفوا عن مصدرها وفي أقوالهم في التحقيقات وأمام المحكمة التي نسبوا
فيها عملية النقل تارة إلى الطاعن وأخرى إلى استخدام سيارته ، وفي جمع الحكم
بين هذه الواقعة المفترضة وبين استبعاد القصد الخاص من إحراز المخدر ما يصح
تدليله بالتهاتر . هذا إلى أن الحكم لم يدل كذلك على توافر ركن العلم بحقيقة
الجوهر المخدر في حق الطاعن الذي أنكر منذ البداية علمه — ليس فقط بحقيقة
المادة التي يحويها صندوق الكرتون الذي وجد به المخدر — بل بوجود
الصندوق ذاته . وكان من المتعين على الحكم أن يرد على هذا الدفاع وأن يحصيه
وخصوصاً أن ظروف الدعوى تنفي قيام هذا العلم في حق الطاعن إذ تضاربت
أقوال ضابط المباحث والكونستابل في شأن مكان ضبط الصندوق من السيارة
ودلت معاينة النيابة لهذه السيارة وأقوال أحد شهود النفي وأقوال الطاعن نفسه على
أن المادة المخدرة قد دسها شخص معين بالاسم في التحقيقات وهو محمد علي الاسكندراني
والذي لم يستدع لسماع أقواله ، أو أنها دسست بمعرفة شخص آخر مجهول . كما قصر
الحكم في الرد على ما أثاره الطاعن من أنه يجهل قيادة السيارات وأن الذي كان
يقود السيارة المضبوطة هو الميكانيكي محمد علي الإسكندراني إذ اعتمد الحكم
في القول بأن الطاعن هو الذي كان يقود السيارة المذكورة قبل ضبطها على أقوال
ضابط المباحث التي لا دليل عليها بل إن واقع الحال ينفيها إذ أن الضابط ذاته

هو الذى قاد السيارة عقب الضبط إلى قسم الشرطة كما أكد شاهدنا التفتى فى التحقيق جهل الطاعن قيادة السيارات وثبت أنه لا يحمل رخصة قيادة ، ولا ينال من دفاع الطاعن مجرد عدم استدلال الشرطة على الميكانيكى سالف البيان مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى فى أن الملازم عزت توفيق ضابط مباحث قسم روض الفرج علم من تحرياته أن المتهم فرحان محمد على " الطاعن " سيقوم بتهرب كمية كبيرة من المخدرات بسيارته الملاكى رقم ... مصر فاستأذن النيابة فى ضبطه وتفتيش سيارته وأذنت له النيابة بذلك قبيل الساعة الرابعة مساء يوم ١٩٥٩/١/٢٢ وفى الساعة ١١ و ٤٥ دقيقة مساء ذلك اليوم تربص الضابط للسيارة بزمام دائرة القسم الذى يعمل به وكانت يرافقه الكونستابل فكرى زكى وشاهدنا المتهم يقود السيارة ففتشها ووجدنا على الكرسي الخلفى صندوق كرتون بفتحته وجد به كميات كبيرة من مادة الأفيون وبجانبيها كمية من الشيش لتغطى رائحة الأفيون ولما سأل الضابط المتهم عن مصدرها أنكر علمه بها وتبين من التحليل أن المخدر المضبوط أفيون زنته ٤٩٨٣ جراما . وأورد الحكم على ثبوت الواقعة لديه أدلة مستمدة من أقوال الضابط والكونستابل ومن تقرير المعمل الكيماوى وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها وتتوافر بها كافة العناصر القانونية لجريمة إحراز المخدر بغير قصد الإتجار أو الاستعمال الشخصى التى دين الطاعن بها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن الموضوعى فنفذه فى قوله " وبما أن المتهم (الطاعن) أنكر التهمة ولم يبرح شهادة شاهدهى الإثبات بما يضعف من قيمتها فى إقناع المحكمة بصحة التهمة المسندة إليه ، وقد ادعى أن الصندوق الذى وجد به المخدر كان موضوعا فى الشنطة الخلفية للسيارة ولم يقدم أى دليل على ذلك ، وعلى فرض صحته فهو لا يغير من الأمر شيئا ما دام المخدر قد وجد بداخل السيارة المملوكة له والتي كان يقودها وقت الضبط . كما ادعى المتهم أنه يجهل قيادة السيارات وأن الذى كان يقودها هو الميكانيكى محمد على الذى كان يجرى إصلاحها بورشته قبل ضبطها ولم يقدم أى دليل على صحة هذا الدفاع ولم يرشد عن هذا الميكانيكى عند ما سئل عن عنوانه ولم يدع أن بينه وبين هذا الميكانيكى خصومة تدهوه إلى ترك هذه الكمية الكبيرة من المخدرات الغالية الثمن فى سيارة المتهم ساحة الضبط

ليتحمل مسؤولية حيازتها ، وقد علم البوليس بأن المتهم سيهرب المخدرات بسيارته
وامتازن النيابة في ضبطه في الساعة الثالثة مساء يوم ١٩٥٩/٧/٢٢ ولم يتم ضبط
السيارة إلا قبيل منتصف الليل ، وقد ادعى المتهم أنه استلم السيارة من مكان
إصلاحها في الساعة الثامنة مساء يوم الضبط فكيف وصلت هذه المعلومات إلى
البوليس قبل استلام المتهم السيارة وقت ضبطه بها وفي هذا ما يهدم دفاع المتهم
من أساسه ، وخلص الحكم من ذلك إلى أنه لم يثبت للمحكمة أن إحراز المتهم "الطاعن"
للمخدر كان بقصد الاتجار أو التعاطي الشخصي وليس بعيدا أنه كان ينقل المخدر
إلى أسبوط لحساب آخرين . وانتهى إلى إعمال حكم المادتين ٣٧ و ٣٨ من
القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار
فيها الذي صدر في أثناء سير المحاكمة لما جاء في نصوصه من عقوبات أخف
بوصفه القانون الواجب التطبيق عملا بالمادة الخامسة من قانون العقوبات .
لما كان ذلك ، وكان يبين من مدونات الحكم أن المحكمة قد اطمأنت للأسباب
السائغة التي أوردتها إلى توافر الركن المادى لجريمة إحراز المخدر في حق الطاعن
والى علمه بكنهه وبحقيقة المادة المضبوطة بما يتوافر به القصد الجنائى العام
في هذه الجريمة ، ولا يلزم في القانون أن يتحدث الحكم استقلالاً عن هذا الركن
بل يكفي ان يكون فيما أوردته من وقائع وظروف - كما هو واقع الحال في الدعوى
المطروحة - ما يكفي للدلالة على قيامه . لما كان ذلك ، وكان ما يشيره
الطاعن من منازعة في تصوير الحادث مردودا بأن استخلاص الواقعة من أدلتها
وعناصرها المختلفة من حق محكمة الموضوع التي لها أن تبين الواقعة على حقيقتها
وأن ترد الحادث إلى صورته الصحيحة من مجموع الأدلة المطروحة عليها دون أن
تتقيد في هذا التصوير بدليل بعينه ، ومتى أخذت محكمة الموضوع بشهادة شاهد
فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم
الأخذ بها ولا يجوز الجدل في ذلك أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان
الحكم قد بين واقعة الدعوى وأثبتها في حق الطاعن على صورة تخالف دفاعه
وذلك في منطق سائغ ودل على ثبوت إحراز المخدر في حق الطاعن بركنيه المادى
والمعنوى وهو ما يكفي لحمل قضائه بإدانة الطاعن بالتطبيق للمادة ٣٨ من
القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ التي لا تستلزم قصدا خاصا من الإحراز ، بل
تتوافر أركانها بتحقيق الفعل المادى والقصد الجنائى العام وهو علم المحرز بحقيقة

ج ٠ (١٢) ٠ ٢

الجوهر المخدر دون تطلب استظهار قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي . ولا يعيب الحكم بعد أن أبان في وضوح صلة الطاعن بالجوهر المخدر المضبوط وعلمه بحقيقته واستبعاده قصد الاتجار أو التعاطي الشخصي في حقه أن يستطرد إلى فرض آخر وهو نقل المخدر لحساب آخرين طالما أن النقل في حكم المادة ٣٨ سالفه البيان هو فعل مادي من قبيل الأفعال المؤثمة التي صاقتها المادة من "حيازة أو إحراز أو شراء أو تسليم أو نقل أو إنتاج أو فعل أو صنع للجواهر المخدرة" ولا ينطوي في ذاته على قصد خاص ، ومن ثم يكون هذا الاستطرد من الحكم غير مؤثر في حقيقة الواقعة التي استخلصها وانتهى إليها بما لا تناقض فيه . لما كان ما تقدم ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسنة ٢٦ من فبراير سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد / محمد ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
عادل بونس ، وتوفيق احمد الخشن ، ومحمد اسماعيل ، وحسين صفوت المركي .

(٥٠)

الطعن رقم ١٠٤١ سنة ٣١ القضائية :

نقض "أسبابه . ما لا يقبل منها" . قبض .

الدفع القانوني المختلطة بالواقع . لا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض . علة ذلك .
هي تقضي تحقيقا . مثال : الدفع بطلان القبض .

الدفع بطلان القبض من الدفع القانونية المختلطة بالواقع ، وهي لا تجوز
إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ، مالم يكن قد دفع بها أمام محكمة الموضوع ،
لأنها تقضي تحقيقا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن مع آخرين حكم عليهما بأنهم : المتهمان الأول
"الطاعن" والثاني — مرقا المحل المبين الوصف والقيمة بالمحضر والملوك لسعد
جرجس ميخائيل وكان ذلك باستعمال مفاتيح مصطنعة . والمتهم الثالث —
أخفى المسروقات آنفة الذكر مع علمه بسرقتها . وطلبت عقابهم بالمادتين ٣١٧/٢-٤
و ٤٤ مكرر من قانون العقوبات . والمحكمة الجزئية قضت بحضوريا عملا
بالمادة ٣١٧ فقرة ١ و ٢ و ٤ و ٥ من قانون العقوبات بحبس كل منهم سنة
مع الشغل والنفاذ . استأنف المحكوم عليهما الأول "الطاعن" والثاني هذا الحكم
والمحكمة الاستئنافية قضت بحضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه
وتأييد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه الأول في هذا الحكم
بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن الطاعن يعيب على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في القانون ،
ذلك أنه انتهى إلى إدانته بالرغم من بطلان القبض عليه لحصوله في غير حالات
التلبس التي نص عليها في المادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية ، ورتب
على ذلك بطلان محضر جمع الاستدلالات بما يحمله من أقوال نسبت إليه —
ويقول الطاعن إن عدم إبداء هذا الدفع أمام محكمة أول وثاني درجة
لا يمنع من إبدائه أمام محكمة النقض لتعلقه بالنظام العام .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى وأورد على ثبوتها أدلة من
شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها ومن بينها أقوال الطاعن في محضر جمع
الاستدلالات ، ولما كان الطاعن على ما تبين من محاضر جلسات المحاكمة
لم يدفع ببطلان القبض عليه لدى محكمة الموضوع . لما كان ذلك ، وكان الدفع
ببطلان القبض من الدنوع القانونية المختلطة بالواقع وهي لا تجوز إثارتها لأول
مرة أمام محكمة النقض ما لم يكن قد دفع بها أمام محكمة الموضوع لأنها تقتضي
تحقيقاً ، فإن الطعن يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

جلسة ٢٧ من فبراير سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد/محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
عادل بونس ، وترفيق أحمد الخشن ، ومحمود اسماعيل ، وحسين صفوت المركي .

(٥١)

الطعن رقم ٩٨٨ سنة ٣١ القضائية :

إجراءات المحاكمة . حكم ”النطق به“ . بطلان .

ملائية إجراءات المحاكمة . قاعدة جوهرية . إلا ما استثنى بنص صريح .

الطعن بالحكم . أحد هذه الإجراءات . وجوب النطق به علنا . صدوره في جلسة سرية . أثره .
بطلان الحكم . المادتان ٣٠٢ و ٣٣١ أ ج .

محضر الجلسة والحكم : هما من أوراق الدعوى التي تكشف عن سير إجراءات المحاكمة حتى
صدور الحكم .

ملائية النطق بالحكم — عملا بالمادة ٣٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية —
قاعدة جوهرية تجب مراعاتها — إلا ما استثنى بنص صريح — تحقيقا للغاية
التي توخاها الشارع وهي تدعيم الثقة في القضاء والاطمئنان إليه . فإذا كان
محضر الجلسة والحكم — وهما من أوراق الدعوى التي تكشف عن سير إجراءات
المحاكمة حتى صدور الحكم — لا يستفاد منهما صدوره في جلسة علنية بل الواضح
منهما أنه قد صدر في جلسة سرية ، فإن الحكم يكون معيبا بالبطلان الذي
يستوجب نقضه ، أخذا بنص المادة ٣٣١ التي ترتب البطلان على عدم مراعاة
أحكام القانون المتعلقة بأي إجراء جوهري .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنة بأنها — أولا — فتحت وأدارت منزلها للدعارة
ثانيا — استغلت بناء ... مقابل نقود . ثالثا — ساعدت ... على ارتكاب
الدعارة . وطلبت عقابها بالمواد ١ و ٦ و ٨ و ٩ و ١٠ من القانون رقم ٦٨
لسنة ١٩٥١ . والمحكمة الجزئية قضت بحضورها عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم
سنة مع الشغل وغلق مسكنها ومصادرة الأمتعة والأثاث الموجود فيه ووضع
المتهمة تحت مراقبة البوليس لمدة سنة وتغريمها مائة جنيه لما أسند إليها من
تهم وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ . استأنفت المتهمة هذا الحكم والمحكمة
الإستئنافية قضت غيابيا بقبول الإستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد
الحكم المستأنف . فعارضت المتهمة وقضى في معارضتها عملا بمواد الاتهام مع
تطبيق المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع
أولا — بإلغاء الحكم المعارض فيه وإلغاء الحكم المستأنف لإبطاله . ثانيا —
القضاء بحبس المتهمة سنة مع الشغل وتغريمها مائة جنيه ووضعها تحت مراقبة
البوليس لمدة سنة مع الغلق والمصادرة فطعن المحكوم عليها في هذا الحكم بطريق
التقضى ... إلخ .

المحكمة

... وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه شابه بطلان
في الإجراءات أثر فيه ، ذلك أنه صدر بجلسة سرية بالمخالفة للمادة ٣٠٣ من
قانون الإجراءات الجنائية .

وحيث إن الثابت من مطالعة محضر جلسة المحاكمة الأخيرة التي صدر فيها
الحكم المطعون فيه أن القضية نظرت في حجرة المداولة بصفة سرية ، وبعد
استكمال إجراءات المحاكمة صدر الحكم المطعون فيه دون ما إشارة إلى المطبق
به في جلسة علنية — كما ثبت أيضا من مطالعة ورقة الحكم أنه صدر بعبارة
” بجلسة الجنح المستأنفة المنعقدة بجلسة سرية “ . لما كان ذلك ، وكانت
المادة ٣٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على أن

”يصدر الحكم في الجلسة العلنية ولو كانت الدعوى نظرت في جلسة سرية“ ، وكانت علانية النطق بالحكم قاعدة جوهرية تجب مراعاتها تحقيقا للغاية التي توخاها الشارع من وجوب العلانية في جميع إجراءات المحاكمة إلا ما استثنى بنص صريح — وهي تدعيم الثقة بالقضاء والاطمئنان إليه ، وكانت المادة ٣٣١ من القانون المذكور ترتب البطلان على عدم مراعاة أحكام القانون المتعلقة بأى إجراء جوهرى ، لما كان ما تقدم ، وكان محضر جلسة المحاكمة وورقة الحكم هما من أوراق الدعوى التى تكشف عن سير إجراءات المحاكمة حتى صدور الحكم ، وكان محضر الجلسة والحكم لا يستفاد منهما أن الحكم قد صدر في جلسة علنية ، بل الواضح منهما أن الحكم قد صدر في جلسة سرية ، وهو ما يعيب الحكم بالبطلان الذى يستوجب نقضه وذلك دون حاجة لبحث أوجه الطعن الأخرى .

جلسة ٥ من مارس سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد | محمود إبراهيم | اممايل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد عبد السلام ، وعبد الحليم البيطاش ، وأديب نصر حنين ، وحسين صفوت المركي .

(٥٢)

الطعن رقم ١٦٤٥ سنة ٣١ القضائية :

تموين . عقوبة .

عقوبة المادة ٥٦ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدلة بالمرسوم بقانون ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ .

النص فيها على عقوبة الحبس والغرامة مع جفرووقف التنفيذ .

تفويضها وزيرالتموين إصدارالقرارات التنفيذية للقانون وفرض كل أو بعض عقوبات تلك المادة . مؤداة : تنفيذ هذه القرارات الوزارية بالأصل التشريعي الذي خول إصدارها . أثر ذلك . عدم جواز الحكم بوقف تنفيذ العقوبات الواردة بتلك القرارات الوزارية .

تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشؤون التموين المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ على أنه "يجوز لوزيرالتموين فرض كل أو بعض العقوبات المنصوص عليها في هذه المادة على من يخالف القرارات التي يصدرها تنفيذا لهذا القانون" ، كما تنص على عدم جواز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الحبس والغرامة الميينة بها — ومن ثم فإن ما يصدره وزيرالتموين من قرارات في حدود هذه السلطة التشريعية المخولة له ، إنما يرد عليها — فيما تتضمنه من العقوبات — نفس القيد العام الوارد في تلك المادة بشأن عدم جواز الحكم بوقف تنفيذها ، باعتبارها قاعدة وردت في أصل التشريع الذي خول وزيرالتموين إصدار تلك القرارات .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : بصفته تاجر تجزئة لم يخطر مكتب التموين المختص في الأسبوع الأول من شهر أبريل سنة ١٩٥٦ من الوفورات المتبقية لديه من مواد التموين . وطلبت عقابه بالمادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والمواد ١/٤ و ٥ و ٦ و ١/٥٤ من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ والجدول الملحق والمعدل بالقرار رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٩ و ١٢٣ لسنة ١٩٥٢ و ٧٦ لسنة ١٩٥٥ . والمحكمة الجزئية قضت بحضور يا عملا بالمواد ١/٤ و ٥ و ٥٤ من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقرار رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٩ والقرار رقم ٧٦ لسنة ١٩٥٥ بتغريم المتهم مائة جنيه عن كل تهمة وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من صدور الحكم نهائيا بلا مصروفات . استأنف كل من المتهم والنيابة هذا الحكم . والمحكمة الاستئنافية قضت بحضور يا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المستأنف بلا مصروفات . قطعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في القانون ، ذلك أن الحكم المطعون فيه قضى بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة التي أنزلها بالمطعون ضده مع أن المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ — التي خولت وزير التموين فرض كل أو بعض العقوبات التي نصت عليها جزاء لمخالفة أحكام القرارات التي يصدرها تطبيقا للسادة الأولى من هذا القانون — نصت على عدم جواز الحكم بوقف تنفيذ عقوبتي الحبس والغرامة ، ومن ثم تكون العقوبات التي يقررها وزير التموين بمقتضى القرارات التي يصدرها تنفيذا للقانون ومن بينها القرار ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ الذي تتضمن المادة ٥٤ منه العقوبة المقررة لمخالفة أحكامه مقيدة بهذا الحظر الوارد في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ فلا يجوز الحكم بوقف تنفيذها .

وحيث إنه لما كانت المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ تنص في فقرتها الأخيرة على أنه "يجوز لوزير التموين فرض كل أو بعض العقوبات المنصوص عليها في هذه المادة على من يخالف القرارات التي يصدرها تنفيذا لهذا القانون ، كما تنص على عدم جواز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الحبس والغرامة المبينة فيها . لما كان ذلك ، وكان وزير التموين في حدود سلطته التشريعية المخولة له في تلك المادة قد أصدر القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ ونص في مادته ٤٥ المعدلة بالقرار رقم ٢١٠ لسنة ١٩٤٦ والقرار ١١٥ لسنة ١٩٤٩ على معاقبة كل مخالفة لأحكام المواد ٢/٢ و ٣ و ٤/٢ و ٥ و ٦ و ١٠ و ٤١ من القرار ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز مائة وخمسين جنيها وكل مخالفة أخرى لأحكام هذا القرار بالعقوبات الواردة بالفقرتين الأولى والثانية من المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ، فإن هذه العقوبات إنما يرد عليها نفس القيد العام الوارد في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ بشأن عدم جواز الحكم بوقف تنفيذها باعتبارها قاعدة وردت في أصل التشريع الذي خول وزير التموين إصدار القرارات التنفيذية المشار إليها — ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة المحكوم بها قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من وقف تنفيذ العقوبة .

جلسة ٥ من مارس سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد عفيفي ، وبحضور السادة المستشارين : عادل بونس ،
وتوفيق أحمد الخشن ، ومحمد اسماعيل ، وحسين صفوت السركي .

(٥٣)

الطعن رقم ١٦٤٩ سنة ٣١ القضاية :

وصف التهمة . قتل عمد . ضرب أفضى إلى موت . دفاع .

عدم تقيد المحكمة بوصف النيابة للواقعة . عليها تحييص الواقعة وردها إلى الوصف الصحيح .
شرط ذلك . وحدة الفعل المادى المكون للجريمتين وعدم اضافة عناصر جديدة .

مى لا يلتزم المحكمة بلفت نظر الدفاع إلى التعديل ؟ . عند استبعاد أحد عناصر الجريمة فحسب .

مثال . التعديل من القتل عمدا مع سبق الاصرار إلى الضرب أفضى إلى الموت . عدم التنبيه
إليه . لا اخلال بحق الدفاع .

الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانونى الذى تسبغه النيابة العامة على
الفعل المسند إلى المتهم ، لأن هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه
أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تحييصها إلى الوصف الذى
ترى هى أنه الوصف القانونى السليم ، وذلك بشرط أن تكون الواقعة المادية
المهيئة بأمر الاحالة التى كانت مطروحة بالجلسة هى بذاتها الواقعة التى اتخذتها المحكمة
أساسا للوصف الجديد .

فاذا كان مرد التعديل الذى أجزته المحكمة هو عدم قيام الدليل على توفر نية
القتل واستبعاد ظرف سبق الاصرار المشدد دون أن يتضمن التعديل اسناد واقعة
مادية أو اضافة عناصر جديدة تختلف عن الأولى ، فإن الوصف الذى نزلت إليه
فى هذا النطاق حين اعتبرت المتهم مرتكبا جريمة الضرب المفضى إلى الموت
لا جريمة القتل عمدا مع سبق الاصرار - هذا التعديل لا يجافى التطبيق السليم

هـ شىء ، ولا يعطى المتهم حقا فى إثارة دعوى الاخلال بالدفاع ، إذ أن المحكمة لا تلتزم فى مثل هذه الحالة بتنبيه المتهم أو المدافع عنه إلى ما أجرته من تعديل فى الوصف نتيجة استبعاد أحد عناصر الجريمة التى رفعت بها الدعوى .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم : قتلوا عمدا المجنى عليه الأول مع سبق الإصرار بأن اتوا قتلوه وحملوا قطعة حديد وعصيا حتى إذا ما شاهدوه اعتدوا بها عليه فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتى أودت بحياته . والمتهم الثانى - أحدث عمدا بالمجنى عليها الثانية الإصابات المبينة بالتقرير الطبى والتى تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما . وطلبت من غرفة الإتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ١/٢٤٢ عقوبات . فقررت الغرفة ذلك . وادعت كل من أرملتى القتل المجنى عليه الأول مدنيا قيل المتهمين متضامنين بطلب تعويض قدره ألف جنيه لكل منهما . ومحكمة الجنايات قضت بحضوريا عملا بالمواد ١/٢٣٦ بالنسبة للأول و ١/٢٤٢ و ٢/٣٢ بالنسبة للثانى و ١/٢٤٢ بالنسبة للثالث بمعاقة المتهم الأول بالسجن لمدة خمس سنين وبمعاقة كل من المتهمين الثانى والثالث بالحبس مع الشغل لمدة ثلاثة شهور وبإلزامهم متضامنين بأن يدفعوا لكل من المدعيتين بالحق المدنى مبلغ مائتى جنيه والمصاريف المدنية المناسبة ومقابل أتعاب المحاماة . وذلك على اعتبار أن المتهم الأول ضرب المجنى عليه الأول ضربا أنضى إلى موته ، وأن المتهمين الثانى والثالث أحدثا به إصابات تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما . فظمن المحكوم عليهم فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد انطوى على إخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن الدعوى الجنائية أقيمت على الطاعنين بوصف أنهم قتلوا المجنى عليه عمدا مع سبق الإصرار ودارت المحاكمة على أساس هذه الواقعة المحددة غير أن المحكمة اتهمت إلى تعديل التهمة واعتبارها ضربا أنضى إلى موت

المجنى عليه وقع في مشاجرة اشترك فيها كثيرون وذلك دون أن تلفت الطاعنين أو المدافع عنهم إلى هذا التعديل مما يعيب الإجراءات بما يبطلها ويستوجب نقض الحكم المطعون فيه .

وحيث إن الدعوى الجنائية أقيمت على الطاعنين بوصف أنهم قتلوا المجنى عليه عمدا مع سبق الإصرار بأن انتووا قتله وحملوا قطعة حديد وعصا حتى إذا ما شاهدوه اعتدوا بها عليه فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته ، وأن الطاعن الثاني أحدث عمدا بزوجة المجنى عليه الإصابات المبينة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما . وطلبت النيابة العامة من محكمة جنايات بنها معاقبة الطاعنين بالمواد ٢٣٠ و٢٣١ و٢٤٢/١ من قانون العقوبات . ومحكمة جنايات بنها سمعت الدعوى وانتهت بحكمها المطعون فيه إلى إدانة الطاعن الأول بأنه ضرب المجنى عليه عمدا ضربا أفضى إلى موته دون أن يقصد قتله وعاقبته بالمادة ٢٣٦/١ من قانون العقوبات وإدانة الطاعنين الثاني والثالث بأنهما أحدثا عمدا بالمجنى عليه الإصابات المبينة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما وإدانة الطاعن الثاني أيضا بأنه أحدث عمدا بزوجة المجنى عليه الإصابات المبينة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما ، وطبقت في حقه المادتين ٢٤٢/١ و٣٢ من قانون العقوبات . وقد بين الحكم المطعون فيه واقعة الدعوى في قوله ” إن مشاجرة نشبت بين عائلة عبد الباري وينتفى إليها المتهمون الثلاثة (الطاعنون) وبين عائلة أبي اسماعيل ومنها المجنى عليه وقد انضم إلى الفريقين آخرون من أهل البلدة وحصل تراشق بالطوب ثم ضرب بالعصى وأسفرت المشاجرة عن ضرب المتهم الأول (الطاعن الأول) للمجنى عليه بمأسورة حديد على رأسه فأحدث بها كسرا منخسفا نتجت عنه وفاته دون أن يقصد قتله كما أن المتهمين (الطاعنين) الثاني والثالث تعديا على المجنى عليه المذكور بالضرب بالعصى فأصابه أولهما على رجله وضرب ثانيهما بعصاه على بطنه كما ضرب المتهم (الطاعن) الثاني السيدة هاشم زوجة القتيل بعصا فأصابها بجانبها الأيمن ووجهها وساعديها وشفيت من هذه الإصابات في مدة تقل عن العشرين يوما “ . وأورد الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذا النحو أدلة

مستمدة من أقوال الشهود ومن بلاغ الحادث ومن تقرير الصفة التشريحية بلحثة القتل والتقرير الطبي الموقع على السيدة هاشم حسن ، وهي أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها وتتوافر بها كافة العناصر القانونية لجرائم الضرب المفضى إلى الموت وإحداث الجروح عمدا التي دين الطاعنون بها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض إلى التكييف القانوني للواقعة في قوله ”وحيث إن النيابة العامة أسندت إلى المتهمين (الطاعنين) تهمة قتل المحبى عليه عبدا لحاق عبد الرحمن مع سبق الإصرار معتمدة في هذا الوصف على ما ورد بمحضر تحريات ضابط المباحث ولا ترى المحكمة الأخذ بهذا الوصف نظرا لما شهدت به زوجة المحبى عليه المذكور وآخر من أنه لم يكن بينه وبين المتهمين أى نزاع سابق يدعوهم لقتله مما ينفي عن المتهمين نية القتل والإصرار السابق عليها ، أما ما وصفت به زوجة القتل كيفية وقوع الحادث بما قد يشعر بتوفر ذلك الظرف فقول لا تطمئن له المحكمة وتعتقد أنه من قبيل المبالغة المقصود منها تجسيم مسؤولية المتهمين .

على أن الثابت من إشارة الحادث المبلغة من عمدة الناحية أن مشاجرة قامت بين العائلتين أصيب فيها المحبى عليه وزوجته وهو ما تعتقد المحكمة بصحته بسبب ظروف الحادث وتعدد الإصابات بين الطرفين وعدم ثبوت وجود أى نزاع سابق يدعو المتهمين لارتكاب هذا الحادث من قصد سابق وكما شهد شيخ الخفراء ، ومن أجل هذا ترى المحكمة اعتبار الحادث ضربا غير مسبوق بسبق إصرار لا قتلا مقترنا بهذا الظرف كما وصفته النيابة وفي هذه الحالة لا يكون كل من المتهمين مسئولا إلا بما وقع منه وقد ثبت من الأدلة السالف بيانها أن المتهم الأول هو الذى أحدث بالمحبى عليه عبد الخالق عبد الرحمن اسماعيل إصابة الرأس التى أحدثت الوفاة فيكون مسئولا عن ذلك بوصفه ضربا أفضى إلى الموت دون أن يقصد القتل لانتفاء نية القتل كما سلف القول وأما المتهمان الثانى والثالث فقد تعديا عليه بالضرب فأحدثا به الإصابات الأخرى الميئنة بالتقرير الطبي والتى تحتاج لعلاج مدة لا تزيد على عشرين يوما . كما ضرب المتهم الثانى أيضا السيدة هاشم حسن فأحدث بها الإصابات الميئنة بالكشف الطبي والتى تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما . ” لما كان ذلك ، وكان الأصل أن المحكمة لا تنقيد بالوصف القانونى الذى تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله

متى رأت أن ترد الواقعة بعد تحييصها إلى الوصف الذي ترى هي أنه الوصف القانوني السليم . وإذا كانت الواقعة المادية المبينة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة هي بذاتها الواقعة التي اتخذها الحكم المطعون فيه أساسا للوصف الجديدي الذي دان الطاعنين به ، وكان مرد التعديل هو عدم قيامه الدليل على توفر نية القتل واستبعاد ظرف سبق الإصرار المشدد دون أن يتضمن التعديل إسناد واقعة مادية أو إضافة عناصر جديدة تختلف من الأولى ، فإن الوصف الذي نزلت إليه المحكمة في هذا النطاق حين اعتبرت الطاعن الأول مرتكبا لجريمة الضرب المفوض إلى الموت واعتبرت الطاعنين الثاني والثالث مرتكبين لجريمة إحداث جروح عمدا بالمجنى عليه تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين — هذا التعديل لا يجافي التطبيق السليم في شيء ولا يعطى للطاعنين حقا في إثارة دعوى الإخلال بالدفاع ، إذ أن المحكمة لا تلتزم في مثل هذه الحالة تنبيه المتهم أو المدافع عنه إلى ما أبحرته من تعديل في الوصف نتيجة استبعاد أحد عناصر الجريمة التي رفعت بها الدعوى . هذا إلى أنه لا جدوى للطاعن الثاني مما ينعاه في هذا الصدد طالما أن المحكمة قد دانتته عن جريمة إحداث جروح عمدا بالمجنى عليها الثانية وأوقعت عليه عقوبة هي المقررة بهذه الجريمة . لما كان ذلك ، فإن ما يشبه الطاعنون من نفي كل الحكم المطعون فيه لا يكون صديدا .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه مضمونا .

جلسة ١٢ من مارس سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد عفيفي ، وبحضور السادة المستشارين : محمد عبدالسلام ،
وعبد الحليم البيطاش ، وأديب نصر حنين ، ونخبة معطى رضوان .

(٥٤)

الطعن رقم ٨٩٨ سنة ٣١ القضائية :

جريمة . قانون . دعوى جنائية . مجالس عسكرية . محاكم عادية . قوة الشيء
المقضى . مسئولية جنائية . حكم "تسميته . ما يعنيه" .

(أ) الجرائم العسكرية . هي الأفعال المؤتممة في قانون الأحكام العسكرية . ومنها ما يدخل
في جرائم القانون البام .

حكم المحكمة العسكرية — نهائيا — في إحدى هذه الجرائم . يجوز قوة الشيء
المقضى . أثر ذلك : إعادة المحاكمة عنها أمام المحاكم العادية . لا تجوز .

الإزدواج في المسئولية الجنائية عن الفعل الواحد . أمر يحرمه القانون وتناذى
به العدالة .

(ب) الدفع أمام المحكمة للمادة بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها من المحكمة
العسكرية . هو مانع — إن صح — من إعادة المحاكمة .

إغفال تحقيقه أو الرد عليه . قصور .

١ — الجرائم العسكرية هي أفعال وردت نصوصها في قانون الأحكام العسكرية
رأى الشارع فيها إخلالا بالواجبات المفروضة على الأشخاص الخاضعين
للنظم العسكرية ، ومن بين هذه الجرائم ما يحرمه القانون العام فهي جرائم معاقب
عليها في كل من القانونين .

وقد قصد الشارع بما نص عليه في المادة الأولى من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٧
في شأن التماس إعادة النظر في قرارات وأحكام المجالس العسكرية من أن "المجالس
العسكرية محاكم قضائية استثنائية لأحكامها قوة الشيء المحكوم فيه ولا يجوز الطعن في

قراراتها أو أحكامها أمام أى هيئة قضائية أو إدارية خلاف ما نص عليه في هذا القانون“ — قصد الشارع من ذلك تبيين ما للأحكام الصادرة من المجالس العسكرية من قوة الأحكام القضائية ، ويترتب على ذلك أنه متى باشرت المحاكم العسكرية إجراءات المحاكمة وأصدرت حكمها وأصبح نهائيا فإن هذا الحكم الصادر من هيئة مختصة قانونا بإصداره يحوز قوة الشيء المقضى في نفس الواقعة فلا يجوز طرح الدعوى من جديد أمام جهة قضائية أخرى ، ذلك بأن الإزدواج في المسؤولية الجنائية من الفعل الواحد أمر يحرمه القانون وتتأذى به العدالة .

٢ — الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها من المحكمة العسكرية — إن صح — يمنع من محاكمة المتهم مرة أخرى عن ذات الفعل أمام المحاكم العادية ، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أغفل تحقيق هذا الدفع أو الرد عليه فإنه يكون مشوبا بالقصور بما يستوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما : المتهمان الأول والثاني — اختلسا أموالا أميرية ”بتزينا“ مملوكا للجيش المصرى ومسلما إليهما بسبب وظيفتهما حالة كونهما موظفين عموميين . والمتهم الثاني — اشترك مع متهمين آخرين في ارتكاب الجريمة سالفة الذكر بطريق الإتفاق والمساعدة بأن اتفق معهما على ارتكابها ومساعداه بالأعمال المسهلة والمتعمة لارتكابها بأن أعدا له صفيحة فارغة وصحبها إليه أحدهما حيث توجد السيارة قيادة الأول لتعيثتها بالتزير فوقعت الجريمة نتيجة لهذا الاتفاق وتلك المساعدة . وطلبت من غرفة الإتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ٢/٤٠ — ٣ و ٤١ و ١١١ و ١١٢ و ١١٨ و ١١٩ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ . فقررت الغرفة ذلك . ومحكمة الجنايات قضت بحضورها عملا بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ١١١ و ١١٢/١ و ١١٨ و ١١٩ من قانون العقوبات بمعاينة كل من المتهمين بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبتغريمهما متضامتين خمسمائة جنيه وذلك على اعتبار أن التهمة شروع في اختلاس . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض . ولم يقدم الطاعن الأول أسبابا لطعنه ... إلخ .

المحكمة

... حيث إن الطعن المقدم من الطاعن الثاني قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ذلك أنه بعد وقوع الحادث تولت إدارة الجيش التحقيق معه ومع زميله الطاعن الأول وقد حوكم أمام مجلس عسكري قضى بإداتهما نهائيا فلما أعيد رفع الدعوى أمام محكمة الجنايات دفع الطاعن بعدم جواز نظرها لمابقة الفصل فيها نهائيا من المجلس العسكري إلا أن المحكمة التفتت عن هذا الدفع ولم تحققه ولم ترد عليه وقضت بإداتته من نفس الواقعة مخالفة بذلك حكم المادتين ٤٥٤ و ٤٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية والمادة الأولى من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٧ في شأن التماس إعادة النظر في قرارات وأحكام المجالس العسكرية .

وحيث إنه سبق لهذه المحكمة أن قضت بأن الجرائم العسكرية هي أفعال وردت نصوصها في قانون الأحكام العسكرية رأى الشارع فيها إخلالا بالواجبات المفروضة على الأشخاص الخاضعين للنظم العسكرية ومن بين هذه الجرائم ما يحرمه القانون العام فهي جرائم معاقب عليها في كل من القانونين . ولما كان القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٧ قد نص في مادته الأولى على أن "المجالس العسكرية محاكم قضائية استثنائية لأحكامها قوة الشيء المحكوم فيه ولا يجوز الطعن في قراراتها أو أحكامها أمام أي هيئة قضائية أو إدارية خلاف ما نص عليه في هذا القانون" وقد قصد الشارع بهذا النص تبيين ما للأحكام الصادرة من المجالس العسكرية من قوة الأحكام القضائية ، ويترتب على ذلك أنه متى باشرت المحاكم العسكرية إجراءات المحاكمة وأصدرت حكما وأصبح نهائيا فلان هذا الحكم الصادر من هيئة مختصة قانونا بإصداره يجوز قوة الشيء المقضي به في نفس الواقعة فلا يجوز طرح الدعوى من جديد أمام جهة قضائية أخرى — ذلك بأن الازدواج في

المسئولية الجنائية عن الفعل الواحد أمر يحرمه القانون وتتأذى به العدالة .
لما كان ذلك ، وكان الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها من
المحكمة العسكرية — إن صح — يمنع من محاكمة الطاعن مرة أخرى عن ذات
الفعل أمام المحاكم العادية ، وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل تحقيق هذا
الدفع أو الرد عليه فإنه يكون مشوبا بالقصور بما يستوجب نقضه والإحالة دون
حاجة إلى التعرض لأوجه الطعن الأخرى . ولما كان هذا الوجه يتصل بالطاعن
الأول الذى لم يقدم أسبابا لطعنه والذى أثبت الحكم أنه حقق معه عسكريا مع
الطاعن دون أن يستظهر نتيجة هذا التحقيق ليطبق القانون في حقه تطبيقا صحيحا ،
فإنه يتعين نقض الحكم بالنسبة إلى الطاعنين معا .

جلسة ١٢ من مارس سنة ١٩٦٢

رياسة السيد/ محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
مادل بونس ، وتوفيق أحمد الخشن ، ومحمود اسماعيل ، وحميد صفوت المركي .

(٥٥)

الطعن رقم ١٦٦٠ سنة ٣١ القضائية :

غش " أليان " . اثبات " بوجه عام " . " قرائن قانونية " .

(أ) جريمة عرض لبن مفسوش للبيع . المادة ٢ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ .

مجرد تهمة المتهم بتوريد لبن ثبت غشه . فتركاف وحده لادانته . يجب أن يثبت
أنه هو الذي ارتكب الغش أو أنه ورد اللبن مع علمه بغشه .

(ب) قرينة العلم المفترض بالغش : المقررة بالقانون ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ .

عدم مساهمها بالركن المعنوي للجريمة الذي يلزم توافره للعقاب .

تلقها بسبب الاتبات . مؤدى ذلك : رفع عبء اثبات العلم عن كامل النيابة .
قابليتها لاثبات العكس . عدم اشتراط نوع معين من الأدلة لدحضها . حرية محكمة
الموضوع في تكوين معتقدها في الدعوى .

(ج) قرينة العلم المفترض بالغش . محل إثارتهما . أن تثبت صلة المتهم بداءة — إذا كان من
المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين — بالفعل المادى للجريمة .

مثال . جريمة عرض لبن مفسوش للبيع . ثبوت قيام شريك المتهم — وحده —
بتوريد اللبن المتناقد عليه للمستشفى ، دون تدخل المتهم أو حضوره أو اتفاهه . مقتضى
ذلك : اقطاع صفة براءة الدعوى . الحكم براءته . صحيح .

١ — الأصل أنه لا يكفي لإدانة المتهم في جريمة عرض لبن مفسوش للبيع
مع علمه بغشه أن يثبت أنه هو الملزم بتوريد اللبن ، بل لا بد أن يثبت أنه هو
الذى ارتكب فعل الغش أو أن يكون ورد اللبن مع علمه بغشه .

٢ — أنشأ الشارع قرينة قانونية بالتعديل المدخل بالقانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ على المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والغش ، حين اقترض العلم بالغش أو بالفساد إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين . وقد رفع الشارع بهذه القرينة عبء إثبات العلم بالغش أو بالفساد عن كاهل النيابة العامة تحقيقا للمصلحة العامة ومحافظة منه على مستوى الألبان على ما أفصح عنه في المذكرة الإيضاحية للقانون سالف الذكر وهذه القرينة — القابلة لإثبات العكس والتي لا يشترط نوع معين من الأدلة لدحضها — لم تمس الركن المعنوي في جنحة الغش المؤثمة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الذي يلزم توافره للعقاب ، كما أنها لا تمس سلطة محكمة الموضوع في استظهار هذا الركن وفي استنباط معتقدها من عناصر الدعوى واطمئنانها إلى سلامة إسناد التهمة بكافة أركانها إلى المتهم .

٣ — إن محل إثارة قرينة العلم المفترض بالغش المنصوص عليها بالقانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ هو أن يثبت — بداءة ذي بدء — صلة المتهم ، إذا كان من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين ، بالفعل موضوع الجريمة . فإذا كانت المحكمة قد قضت بحكمها المطعون فيه ببراءة المتهم واطمأنت في ذلك للإدلة السائغة التي أوردتها ، إلى عدم ثبوت صلة المتهم بواقعة الدعوى — وهي قيام شريكه وحده بتوريد اللبن الذي ثبت غشه دون تدخل من المتهم أو حضوره أو اتخاذه — فلا يكون سديدا ما تنعاه النيابة على الحكم من أنه أغفل أعمال تلك القرينة القانونية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من المطعون ضده وآخر يأنهما باعا لبنا مفسوشا باضاقتهما ماء بنسبة ٣٣٪ وطلبت عقابهما بالمواد ١/٢ و ٢/٣ و ٨ و ٩ و ١٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ والمادتين ١/٢ و ١٢ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ . والمحكمة الجزئية قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ٤٩/٣ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الأول بحسب الأول سنة واحدة مع الشغل والتفاد والمصادرة ونشر الحكم على

فقته بجريدة الأهرام ومجلس الثاني ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة خمسة جنهات لوقف التنفيذ . عارض المتهم الأول في هذا الحكم وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المعارض فيه وبراءته . استأنفت النيابة هذا الحكم . والمحكمة الاستئنافية قضت بحضورها بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . قطعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... وحيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة بيعه لبنا مغشوشا مع علمه بذلك قد أخطأ في تطبيق القانون إذ أسس قضاءه على أن المطعون ضده لم يكن حاضرا وقت أخذ العينة من اللبن المورد إلى مستشفى الانكلستوما بكم امبو وأنه لا يكفي لمساءلته بمجرد كونه متاعدا على توريد اللبن للمستشفى المذكور بل أنه يلزم لتوافر المسؤولية في مذهب الحكم أن يثبت ارتكاب المطعون ضده فعل الغش أو توريده اللبن مع علمه بغشه علما واقعا في حين أن العلم بالغش أصبح بمقتضى القانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ مفترضا لدى المشتغلين بالتجارة والباعة المتجولين ، والمطعون ضده من بينهم ، وبذلك تحقق عليه المسؤولية عن الساعة التي يتجر بها وعليه أن يثبت من مصدرها دائما ومن استيفائها الشروط الصحية والقواعد التي تفرضها السلطات ذات الشأن وإذا طرأ عليها بعد ذلك عيب أو اقتراع شيء من عناصرها فهو المسئول حتما عن ذلك ولا يقبل منه الاحتجاج بعدم العلم بالغش مادام مصدرها الأصلي مسئولاً عن سلامتها عند التوريد وذلك حتى لا يفلت أحد من العقاب ، وإذا ثبت إضافة مادة غريبة إلى اللبن هي الماء فإن الركن المادى لجريمة الغش يتوافر في حق المطعون ضده — المفروض فيه العلم به ، وذلك بغض النظر عما استلزمه القانون من إجراءات خاصة بأخذ العينة ، مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي — الغيابي والمعارض فيه — والمؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى مما مجمله أن مفتش الأغذية أثبت بمحضر ضبط الواقعة المؤرخ ١٩٥٩/٥/٢٧ أنه كان قد أخذ في ١٧/٥/١٩٥٩ عينة

من اللبن الذي يقوم بتوريده المطعون ضده "متعهد توريد الألبان لمستشفى الانكلستوما بكم أمبو" وقد ضبطت العينة من اللبن الذي كان يحمله المتهم الثاني في الدعوى ، شريك المتهم الأول في نقل وتوريد اللبن للمستشفى ، وذلك في غير حضور المطعون ضده . وقد قرر المتهم الثاني في محضر أخذ العينة أنه متدوب هذا الأخير . وأرسلت العينة للتحليل فبين أنها مغشوشة بإضافة ٣٣٪ ماء إليها . وخلص الحكم إلى قوله "وحيث إن المستقر عليه في أحكام محكمة النقض أنه لا يكفي في مساءلة المتهم جنائيا عن غش اللبن أن يكون هو المتعاقد أصلا على توريده بل لابد أن يثبت أن له دخلا فيما وقع من المتهم الذي قام بالتوريد فعلا وأن العمل كان بالاتفاق بينهما ... وحيث إنه بالبناء على ما تقدم ولأنه لم يثبت للمحكمة أن للمتهم الأول "المطعون ضده" دخلا فيما ظهر من غش باللبن الذي يقوم بينه وبين إدارة المستشفى المذكور عقد بتوريده ولا يمكن الاستناد على وجود مصلحة للعارض "المطعون ضده" في الغش حتى تحمل عليه الإدانة ... " وانهى الحكم إلى تبرئة المطعون ضده . لما كان ذلك ، وكان ما انتهى إليه الحكم سديدا في القانون ، ذلك بأن مفاد ما أورده الحكم هو عدم اطمئنان المحكمة إلى ثبوت صلة المطعون ضده بغش اللبن المضبوط مع المتهم الثاني في الدعوى وهو ما يكفي لحمل قضاء الحكم بتبرئة المطعون ضده إذ يكفي في المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضي في صحة إسناد التهمة إلى المتهم كي يقضى له بالبراءة مادام الظاهر من الحكم أنه قد أحاط بالدعوى من بصر وبصيرة — كما هو الحال في الدعوى المطروحة . ولا يعيب الحكم أن يكون هناك تعاقد بين المطعون ضده وبين إدارة المستشفى على توريد اللبن إليها ، إذ الأصل أنه لا يكفي لإدانة المتهم في جريمة عرض لبن مغشوش للبيع مع علمه بغشه أن يثبت أنه هو الملتزم بتوريد اللبن بل لابد أن يثبت أنه هو الذي ارتكب فعل الغش أو أن يكون ورد اللبن مع علمه بغشه . وإذا كان الشارع قد أنشأ قرينة قانونية بالتعديل المدخل بالقانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ على المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بجمع التدليس والغش ، حين افترض العلم بالغش أو بالفساد إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة المتجولين — تلك القرينة التي رفع الشارع فيها عبء إثبات العلم بالغش أو بالفساد عن كاهل النيابة تحقيقا للمصلحة العامة ومحافظة منه على مستوى الألبان على ما أفصح عنه

في مذكرته الإيضاحية للقانون سالف الذكر . وكانت هذه القرينة القابلة لإثبات العكس لم تمس الركن المعنوي في جنحة الغش المؤثمة بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الذي يلزم توافره للعقاب عليها ، كما لا تمس سلطة محكمة الموضوع في استظهار هذا الركن من عناصر الدعوى ولا يشترط نوع معين من الأدلة لدحض تلك القرينة ، كما أنها لم تشمل سلطة محكمة الموضوع في استنباط معتقدها من عناصر الدعوى واطمئنانها إلى سلامة إسناد التهمة بكافة أركانها إلى المتهم . وكانت المحكمة قد اطعمت للأدلة السائغة التي أوردتها إلى عدم ثبوت صلة المطعون ضده بفعل الغش ذاته فلا سبيل إلى مصادرتها في عقيدتها وإثارة تلك القرينة القانونية التي محلها أن يثبت بداءة ذي بدء صلة المتهم - إذا كان من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة المتجولين - بفعل الغش موضوع الجريمة وهو ما دلت الحكم المطعون فيه على عدم توافره بما لا يعقب عليه فيه . لما كان ذلك ، فإن ما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه لا يكون مديدا .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ١٢ من مارس سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد/عمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة . وبحضور السادة المستشارين : عادل
يونس ، وتوفيق أحمد الخشن ، وعمود اسماعيل ، وحسين صفوت السركي .

(٥٦)

الطعن رقم ١٦٦١ سنة ٣١ القضاية :

اختلاس أموال أميرية .

جريمة المادة ١١٢ عقوبات . أركانها .

صفة الجاني . من هو " الموظف أو المستخدم العمومي " المشار إليه بالنص ؟ هو كل موظف
عمومي أو من في حكمه طبقا للمادة ١١١ عقوبات . مثال . طواف البريد .

متى تحقق ؟ متى كان تسليم المال له حاصلا بمقتضى الوظيفة لتوريده لحساب الحكومة .

نوع الشيء المختلس . ماهية الأموال والأوراق والأمتعة المشار إليها بالنص ؟ هي كل
ما يمكن تحويله إلى مال . أو تكون له قيمة أدبية اعتبارية . مثال . الخطابات البريدية .
لها قيمتها الادبائية .

١ - مجال تطبيق المادة ١١٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩
لسنة ١٩٥٣ يشمل كل موظف عمومي أو من في حكمه - طبقا للمادة ١١١
من هذا القانون - يختلس مالا مما تحت يده ، متى كان تسليم المال له حاصلا
بمقتضى الوظيفة لتوريده لحساب الحكومة .

فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق المتهم - وهو طواف بريد -
أنه تسلم من المخبئي طيهيم الرسوم المستحقة عن الخطابات المسجلة التي سلموها
إليه لتصديرها ، فاختلس لنفسه هذه الرسوم التي سلمت إليه بسبب وظيفته ولم
يقم بتوريدها لحساب الخزانة ، فإن الحكم يكون قد دلل على توافر أركان
جريمة الاختلاس المنصوص عليها في تلك المادة وطبق القانون على الواقعة
تطبيقا سليما .

٢ — الخطابات التي يسلمها أصحابها إلى طواق البريد بسبب وظيفته ، هي من الأوراق المشار إليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات لما لها من القيمة الاعتبارية ، ذلك أن عبارة ” الأموال أو الأوراق أو الأمتعة أو غيرها “ الواردة بالمادة المذكورة قد صيغت بالفاظ عامة يدخل في مدلولها ما يمكن تقويمه بالمال وما تكون له قيمة أدبية أو اعتبارية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أولا — بوصفه مستخدما عموميا ”طوفا بمصلحة البريد“ اختلس مبلغ ٣٦ قرشا والخطابات الميينة الوصف بالأوراق المسلمة إليه بسبب وظيفته واختصاصه باستلامها . ثانيا — بدد النقود الميينة القيمة بالأوراق والمملوكة لكل من على المتولى أبو السيد واسماعيل إبراهيم الشامي والمسلمة إليه على سبيل الوكالة لشراء أوراق دمنة وإذن بريد فاختمهما لنفسه إضرارا بالمجنى عليهما . ثالثا — بوصفه موظفا عموميا ”طوفا بمصلحة البريد“ غير بقصد التزوير إيصال المراسلة المسجلة المرسله من اسماعيل مرسى حسن بجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها بأن أعطى الإيصال رقما (٩٨) يسبق إثباته لمراسلة أخرى باسم مسعدة حسن . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقا للواد ١١٢ و ١١٨ و ٢١٣ و ٣٤١ من قانون العقوبات . فقررت ذلك . ومحكمة الجنايات قضت حضوريا عملا بالواد ١١١ و ١١٢ و ١١٨ و ١١٩ و ٢١٣ و ٣٤١ من قانون العقوبات مع تطبيق المادتين ٢/٣٢ و ١٧ من ذات القانون بمعاينة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وتغريمه مبلغ خمسمائة جنيه وإلزامه برد ما اختلسه وقدره ستة وثلاثون قرشا وبغزله من وظيفته . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... ألخ

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه — إذ دان الطاعن بجريمة اختلاس النقود والخطابات المسلمة إليه بسبب وظيفته حالة كونه المنخص باستلامها — قد أخطأ في القانون ، ذلك أن الطاعن إنما تسلم النقود من المجنى عليهم ليشتري لهم بقيمتها طوابع بريد يقوم بطبعها على خطا باتهم المسجلة ،

ومؤدى ذلك أنه كان وكيلًا عنهم فى عملية الشراء هذه ولم يكن مكلفًا بالقيام بها بسبب وظيفته . كما لم يكن هناك وجه للتفرقة بين استلام الطاعن مبالغ لشراء طوابع بريد واعتبار الواقعة فى هذه الحالة جنائية اختلاس منطبقه على المادة ١١٢ من قانون العقوبات وبين استلام نقود لشراء طوابع دمغة واعتبار الواقعة فى هذه الحالة الأخيرة جنحة تبديد فى حكم المادة ٣٤١ من القانون المذكور هذا فضلًا عن أن الخطابات المسلمة إلى الطاعن لم تكن تحوى نقودًا أو أوراقًا مالية بل كانت خطابات عادية مما لا تعتبر معه ذات قيمة مالية فهى بذلك ليست من قبيل الأوراق المنصوص عليها فى المادة ١١٢ من ذات القانون .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فى قوله ”إن المتهم حمدى ادريس كان يعمل خلال المدة من ٢١ ديسمبر سنة ١٩٥٣ إلى ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥٤ طوفاً بمكتب بريد المحلة الكبرى ومناطق به استلام المراسلات العادية والمسجلة من جمهور الراسلين فى بلدان معينة تعين عليه المرور عليها وبيع طوابع بريد من المهددة المسلمة إليه وكان عليه أن يحتفظ بدفتر الإيصالات الخاصة بالمراسلات يسلم أصولاً منها تفيد بأنه استلمها من الراسلين وأن يعرض الدفتر المثبت لصور هذه الإيصالات مع الخطابات المسجلة إلى مكتب التسجيل بمكتب البريد عند انتهاء طوافه فيؤشر الأخير على الدفتر بما يفيد استلام المراسلات منه ويقوم بتصديرها إلى الجهات المرسله إليها . وحدث فى يوم ٣١ من يناير سنة ١٩٥٤ أن قدم اسماعيل المرمى حسن شكوى إلى السيد وكيل نيابة المحلة ذكر فيها أنه سلم المتهم ”الطاعن“ خطاباً مصجلاً بعلم وصول لإرساله إلى لجنة تصفية أموال أسرة محمد على بعد أن نقده مبلغ خمسين ملياً مقابل رسم التسجيل وعلم الوصول وتسلم من المتهم إيصالاً يحمل رقم ٩٨ بتاريخ ١٢/١/١٩٥٣ ولما لم يرد إليه علم الوصول تقدم بشكواه إلى وكيل مكتب بريد المحلة الكبرى وأطلعه على الإيصال الدال على تسليم الخطاب ، فبحث وكيل المكتب فى الدفاتر ولم يجد لهذا الخطاب أثراً ، وكذلك تقدمت فى حق المتهم بجملة شكاوى أخرى مماثلة تتضمن استيلاءه على خطابات مسجلة وعادية واستلام ثمن وسوم تسجيلها وطوابعها وعدم وصول تلك الخطابات إلى المرسل إليهم . وبسبب تلك الشكاوى المتكررة تشكلت لجنة إدارية لفحص أعمال المتهم عن مدة خدمته

في دائرة مركز المحلة ، وتبين للجنة أنه تسلم من اسماعيل المرعى حسن واسماعيل ابراهيم عبود وفؤاد محمد عمارة ومحمد ابراهيم الصعدي وعبد المنعم عبد العزيز شلبي ومحمد البيلي شلبي وعبد السميع متولى شرف وحامد السيد حماد وعلى أبو السعود متولى خطابات عادية ومسجلة لتصديرها إلى الجهات المرسله إليها بعد اقتضائه رسوم التسجيل وثمن الطوابع وقد وصلت بعض الخطابات المسجلة إلى المرسل إليهم بطريق البريد العادي ووصل البعض الآخر دون وضع طوابع بريد عليها وبلغت قيمة الرسوم التي اختلسها المتهم ستة وثلاثين قرشا كما ظهر أن المتهم ارتكب تزويرا في محرر رسمي هو إيصال المراسلة المسجلة المرسله من اسماعيل محمد حسن بأن وضع على هذا الإيصال رقم ٩٨ ولم يترك صورة له في دفتر المراسلات وإنما أعطى هذا الرقم لمراسلة مسجلة أخرى باسم مسعدة حسن وبذلك استطاع أن يختلس رسم تسجيل المراسلة الأولى . كما تبين كذلك أنه استولى على مبلغ خمسة عشر قرشا من على متولى أبو السعد وقرشين من اسماعيل ابراهيم عبود لشراء إذن بريد لأول وطابعي تمغة للثاني غير أنه بدد هذا المبلغ ولم يسلم إذن البريد أو طوابع التمغة للجنى عليهما المذكورين . واستند الحكم في إدانة الطاعن إلى أقوال شهود الإثبات ودقتر إيصالات الخطابات المسجلة عهدة الطاعن . ثم عرض الحكم لإنكار المتهم للاتهام المستند إليه ورد على دفاعه في قوله "إن المحكمة لا تعول على إنكار المتهم ولا تعتد به بعد إقراره كتابة استلامه الخطابات المسجلة المفقودة وتلك المبالغ التي اختلسها وبددها من جمهور الراسلين الذين اطمأنوا إليه بصفته طواف البريد المختص وسلموه رسوم رسائلهم المسجلة وقيمة طوابع خطاباتهم العادية فما كان منه إلا أن استولى على تلك الرسوم واختلسها لنفسه كما بدد النقود المسلمة إليه على سبيل الوكالة لشراء طوابع وأذونات بريد بها إضرارا بالجنى عليهم من الشهود سائق التذكر . ولم يستطع المتهم أن يطعن على أقوال هؤلاء الشهود بمطعن جدي ينال من سلامتها ، والمحكمة تظمن إلى أقوال الشهود وترى فيها ما يقطع بثبوت تهمتي الاختلاس والتبديد المستنديين إليه . لما كان ذلك ، وكان مجال تطبيق المادة ١١٢ من قانون العقوبات للمدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ يشمل كل موظف عمومي أو من في حكمه طبقا للمادة ١١١ من هذا القانون يختلس مالا مما تحت يده متى كان تسليم المال له حاصلًا بمقتضى الوظيفة لتوريده لحساب الحكومة . وكان الحكم المطعون

فيه قد أثبت في حق الطاعن — بما ساقه من أدلة اطعانت إليها المحكمة — أنه قد تسلم من المحجى عليهم الرسوم المستحقة عن الخطابات المسجلة التي سلموها إليه لتصديرها ، وكان تسليم هذه الرسوم حاصلا بسبب وظيفته كطواف بريد فاختلس هذه الرسوم لنفسه ولم يقيم بتوريدها لحساب الخزانة ، فإن الحكم يكون قد دل على توافر أركان جريمة الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات في حق الطاعن وطبق القانون تطبيقا سليما. لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون له محل . لما كان ما تقدم ، وكانت عبارة ”الأموال أو الأوراق أو الأمتعة أو غيرها“ الواردة بالمادة ١١٢ من قانون العقوبات قد صيغت بالفاظ عامة يدخل في مدلولها ما يمكن تقويمه بالمال وما يكون له قيمة أدبية أو اعتبارية . لما كان ذلك ، وكانت الخطابات المسلمة إلى الطاعن من المحجى عليهم هي من الأوراق المشار إليها في المادة ١١٢ سالفة الذكر لما لها من القيمة الاعتبارية ، وفضلا عن ذلك فلا جدوى للطاعن مما يثيره في هذا الشأن مادام الحكم قد دانه أيضا عن اختلاس الرسوم المستحقة على هذه الخطابات . لما كان ذلك ، فإن ما يتعاه الطاعن في هذا الخصوص يكون غير سديد .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه .

جلسة ١٢ من مارس سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد/محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المحقّقين : عادل
برنس ، وتوفيق أحمد الخشن ، ومحمود اسماعيل ، وحسين صذوت المركي .

(٥٧)

الطعن رقم ١٦٦٤ سنة ٣١ القضائية :

غش . إثبات "بوجه عام" .

المادة ١٢ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ . أخذ خمس عينات . هو مجرد إجراء احترازي .
مخالفة . لا بطلان .

جرى قضاء محكمة النقض على أن المادة ١٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١
بجمع التدليس والغش ، وإن نصت على وجوب أخذ خمس عينات ، إلا أن
القانون إنما قصد بهذا الإجراء التحرز لما عسى أن تدعو إليه الضرورة من تكرار
التحليل ولم يقصد أن يربط أي بطلان على عدم اتباعه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من آخرين والطاغن بأنهم - المتهم الأول : عرض
للبيع زيتا مغشوشا مع علمه بذلك . والمتهمان الثاني والثالث "الطاغن" : باعا
للمتهم الأول الزيت المغشوش سالف الذكر مع علمهما بذلك . وطلبت عقابهم
بالمواد ٢ و ٨ و ٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون رقم ٥٢٢
لسنة ١٩٥٥ ومرسوم الزيت الصادر في ٧ أبريل سنة ١٩٥٤ المعدل بمرسوم
المخلوطات في ٢٣ فبراير سنة ١٩٥٤ . والمحكمة الجزئية قضت عملا بمواد الإتهام
مع تطبيق المادة السابعة من قانون الغش والتدليس للأولين غيابيا للأول
وحضوريا اعتباريا للثاني والثالث بتفريم كل من الأول والثاني جنيها واحدا
وتفريم الثالث عشرة جنيها والمصادرة . استأنف المتهم الثالث "الطاغن"

هذا الحكم . والمحكمة الاستئنافية قضت بحضور يا بقبول استئنافه شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . الخ

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في الإجراءات والقصور في التسيب والإخلال بحق الدفاع ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن مفتش الأغذية أخذ ثلاث زجاجات زيت زيتون من محل المتهم الأول وأرسلها للتحليل ولم يتبع الإجراءات الخاصة بأخذ خمس عينات طبقا لما رسمه القانون ، كذلك لم ينهت من التحليل وجود غش بالمعنى الذي قصده الشارع وإنما الذي أظهره التحليل هو تغيير في مذاق الزيت (زحنا) وقد دفع الطاعن أن هذه الحالة نتجت من تخزين الزيت وتعرضه للضوء والشمس ولم يستظهر التحقيق كما لم تكن المحكمة بتحقيق ذلك . ويقول الطاعن أيضا إنه دفع بأن تعامله مع المتهمين الأول والثاني كان من زمن بعيد ويحتمل أن تكون الزجاجات التي أرسلت للتحليل قديمة لدى المتهم الأول وطلب التأجيل لتقديم الفواتير الثابت منها التعامل منذ أكثر من عشر سنوات ولكن المحكمة لم تجبه إلى طلبه وذكرت في تعليل ذلك أن تاريخ شراء المتهم الثاني لزجاجات الزيت هو ١٩٥٩/٧/٣ وتاريخ شراء الأول من الثاني ١٩٥٩/٧/٢٩ وتاريخ ضبطها ١٩٥٩/٨/١٩ وتاريخ التحليل هو ١٩٥٩/٨/٢٧ وهي تواريخ متقاربة لا يستقيم معها دفاع المتهم "الطاعن" ، ولو أن المحكمة أجابته إلى التأجيل لتقديم مستندات التعامل لثبت أن العينات المضبوطة لا بد أن تكون من بين ما تخلف لديه مما اشتراه . وأخيرا فقد طلب الطاعن التصريح له باستخراج صور التحليلات المتكررة من الزيت الموجود بمحله والتي أجرتها إدارة مكافحة الغش التجاري والتي ظهر منها سلامة العينات ولكن المحكمة لم تجبه إلى طلبه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليه . ولما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن المادة ١٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ وإن نصت على وجوب أخذ خمس عينات إلا أن القانون إنما قصد بهذا الإجراء التحرز لما عسى أن تدعو إليه

الضرورة من تكرار التحليل ولم يقصد أن يربط أى بطلان على عدم اتباعه . لما كان ذلك ، وكان يبين من مراجعة الحكم الصادر من محكمة أول درجة والذي قضى بالحكم المطعون فيه بتأييده لأسبابه أنه عرض لدفاع المتهم ورد عليه ردا سائغا قال فيه "إن المتهم الثانى قدم فاتورة شرائه من المتهم الثالث وتاريخها ١٩٥٩/٧/٣ والمحكمة لاحظت أن تاريخ شراء المتهم الثانى زجاجات الزيت من المتهم الثالث هو ١٩٥٩/٧/٣ وأن التاريخ الذى اشتراها فيه الأول من الثانى هو ١٩٥٩/٧/٢٩ وأن تاريخ ضبطها لدى الأول ١٩٥٩/٨/٩ وقد تم تحليلها فى ١٩٥٩/٨/٢٧ وهى جميعا تواريخ متقاربة متلاحقة لا يستقيم معها دفاع المتهم الثالث من إسناد التغير والزناخة إلى اختزان الزجاجات أو تعريضها للشمس وتكون تهمة بيع الزيت الفاسد المغشوش قبل المتهم الثالث "الطاعن" ثابتة لثبوت زناخة الزيت المعبا بمصنعه وتغير رائحته حسبما أثبتته تقرير التحليل" . لما كان ذلك ، وكان لم يثبت من مراجعة الأوراق أن الطاعن طلب من محكمة ثانى درجة تحقيق شىء مما أشار إليه فى الوجه الأخير من طعنه فلا يجوز له من بعد أن ينعى عليها عدم استجابتها لطلب أو تحقيقها دفاعا لم يطرحه عليها . لما كان ذلك ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٢ من مارس سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد / محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
عادل بونس ، وتوفيق أحمد الخشن ، ومحمود إسماعيل ، وحسين مقوت السركي .

(٥٨)

الطعن رقم ١٦٦٧ سنة ٣١ القضائية :

(١) لإثبات ” بوجه عام ” . حكم ” تسبيبه . مالا يعيبه ” .

حرية قاضي الموضوع في تقدير الأدلة . تضارؤه بالبراءة . إحاطة الحكم بالدعوى من بصرو وبصيرة .
كفايته .

(ب) لإثبات ” بوجه عام ” . ” أوراق ” . حجية الأوراق الرسمية . الطعن
بالتزوير .

العبارة في إدانة المتهم أو براءته هي باقتناع القاضي الجنائي . مما يجريه من تحقيق ومن كافة العناصر
المطروحة .

محاضر جمع الاستدلالات أو التحقيق . بياناتها . حجيتها . إن هي لإعناصر إثبات . تحمل
الجلد والمناقشة . الطعن عليها بالتزوير . غير لازم .

استثناء من ذلك . أوراق لها قوة إثبات خاصة إلى أن يثبت ما ينفيها . هي محاضر الجلسات
والأحكام حتى يطن عليها بالتزوير — ومحاضر مواد المخالفات حتى يطن عليها بالطرق العادية .

نطاق هذه الحجية : ذلك قاصر على إمكان المحكمة الأخذ بها دون إعادة تحقيقها بالجلسة . غير
أنها لا تلتزم بما ورد فيها ، ولها مطلق الحرية في رفض الأخذ بها ولو لم يطن عليها بالطريق الذي رسمه
القانون .

١ — يكفي في المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضي في صحة إسناد التهمة
إلى المتهم لكي يقضى له بالبراءة ، إذ مرجع الأمر في ذلك إلى ما يطمئن إليه
في تقدير الدليل مادام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصرو وبصيرة .
م (١٥) ج

٢ — الأصل في المحاكمات الجنائية أن العبرة في إدانة المتهم أو براءته هي باقتناع القاضي بناء على التحقيقات التي يجريها بنفسه، فلا يصح مطالبته بالأخذ بدليل دون آخر أو مطالبته بالركون إلى محاضر جمع الاستدلالات أو التحقيق، ذلك بأن ما تحويه هذه المحاضر من بيانات لا تعدو أن تكون من عناصر الإثبات التي تخضع في كل الأحوال لتقدير القاضي وتحتمل الجدل والمناقشة كسائر الأدلة، فلا خصوم أن يفسدوها دون أن يكونوا ملزمين بسلوك سبيل الطعن بالتزوير. وللمحكمة بحسب ما ترى أن تأخذ بها أو تطرحها. ولا يخرج من هذه القاعدة إلا ما استثناء القانون وجعل له قوة إثبات خاصة بحيث يعتبر المحضر حجة بما جاء فيه إلى أن يثبت ما ينفيه تارة بالطعن بالتزوير كما هي الحال بالنسبة إلى محاضر الجلسات أو الأحكام فيما تضمنته، وطورا بالطرق العادية كالمحاضر المحررة في مواد المخالفات فيما تضمنته من الوقائع التي يثبتها المأمورون المختصون إلى أن يثبت ما ينفيها. على أن اعتبار هذه الأوراق حجة لا يعني أن المحكمة تكون ملزمة بالأخذ بها ما لم يثبت تزويرها أو ما ينفيها، بل إن المتصور هو أن المحكمة تستطيع الأخذ بما ورد فيها دون أن تعيد تحقيقه بالجلسة، ولكن لها أن تقدر قيمتها بمنتهى الحرية فترفض الأخذ بها ولو لم يطعن فيها على الوجه الذي رسمه القانون.

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : زرع قطنا رجيما لا يجوز زراعته. وطلبت عقابه بالمادة الرابعة من القانون رقم ٥٠١ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٥٨. والمحكمة الجزئية قضت حضوريا عملا بالمادة ٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة المتهم مما أسند إليه. استأنفت النيابة هذا الحكم. والمحكمة الاستئنافية قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف. فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض... الخ

المحكمة

... وحيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ أيد الحكم الابتدائي الذي قضى بتبرئة المطعون ضده من تهمة زراعة قطن في أرض سبق زراعتها قطناً في السنة الزراعية السابقة قد شابه فساد في الاستدلال ، ذلك بأنه أسس قضاءه على عناصر لا تسانده فيما انتهى إليه من شك في ثبوت التهمة ولا تتفق مع الوقائع المستفادة من أوراق الدعوى التي لا ينهض أمامها أى شك في أن المطعون ضده قد قام بزراعة قطن رجيع على خلاف ما تقضى به المادة الرابعة من القانون رقم ٥٠١ لسنة ١٩٥٥ بتحديد المساحة التي تزرع قطناً والسارى المفعول على سنة ١٩٥٨ - ١٩٥٩ الزراعية بالقانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٥٨ ، إذ أطرحت المحكمة الدلائل المستمد من محضر مهندس الزراعة الذى قام بمعاينة زراعة المطعون ضده بمصاحبة شيخ الناحية وأثبتت مخالفتها للقانون ، كما التفتت عن شهادة الشاهدين المذكورين أمامها استناداً إلى إنكار المطعون ضده وبجادلته في حضوره وقت تحرير المحضر وخلو هذا المحضر من توقيع وتناقض شيخ الناحية حول هذه الواقعة الأخيرة وإلى أنه لم يتبع في شأن المطعون ضده الإجراءات التي نظمها الفقرة الثانية من المادة السادسة من القانون رقم ٥٠١ لسنة ١٩٥٥ التي توجب إعلان المحضر إلى المخالف الغائب على يد العمدة أو أحد مشايخ الناحية . وما ذهب إليه الحكم من ذلك لا يؤدي إلى ما رتب عليه من شك في ثبوت التهمة ، هذا فضلاً عن أن المادة السادسة ساقطة الذكر لم ترتب البطلان على عدم اتباع ما نصت عليه من إجراءات بل إن المادة ١٣ من القانون المذكور خولت المهندسين الزراعيين صفة مأمورى الضبط القضائى مما يجعل المجاهر التي يحررونها حجة بما جاء فيها إلى أن يطعن فيها بالتزوير .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى بما مجمله أن مهندس زراعة السنبلالوين أثبت في محضره المؤرخ ١٩٥٩/٥/٢٠ أنه ومعه شيخ ناحية طهای الزهايرة وجد المطعون ضده قد زرع ١٢ قيراطاً قطناً رجيعاً وأنهما استدلا على ذلك من آثار جذور القطن المتخلفة عن العام السابق وأنه سأل المطعون ضده فاعترف مبدئياً أن زرع القطن يلائم

ظروف الحوض وامتنع من التوقيع وذيل المحضر بتوقيع المهندس والشيخ . وبعد أن أورد الحكم مؤدى شهادة مهندس الزراعة وشيخ الناحية أمام المحكمة . وما ذكره الشاهد الأخير من توقيع المطعون ضده على المحضر امامه على رغم خلو المحضر من توقيعه وإصراره على حصول التوقيع ، عرض إلى دفاع المطعون ضده وإنكار ما نسب إليه وانتهى إلى قوله ” وحيث إنه على ضوء ما تقدم وإزاء إنكار المتهم ومجادلته في حضوره وما تكشف عنه المحضر من خلوه من توقيعه وما تناقض فيه شيخ الناحية حول واقعة محددة ما كانت لتحتل الخلاف في شأن حصولها لو صحت وهي واقعة إمضاء المتهم على محضر الضبط أو عدم إمضائه فإن المحكمة لا تترتاح بعد كل هذه الملابسات إلى ما ادلى به الشاهدان من أن المتهم كان حاضرا وقت المعاينة إذ تحرر المحضر وبالتالي فلم تتبع حياله ما توجبه المادة ٢/٦ من القانون رقم ٥٠١ لسنة ١٩٥٥ من وجوب إعلان المحضر إليه حتى تتاح له فرصة المنازعة إن عن له ذلك وكل أولئك من شأنه أن يحيط الإتهام الموجه إليه بكثير من الشك مما يتعين معه القضاء ببراءته “ . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى وأورد الأدلة السائغة التي استند إليها والتي من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها من عدم اطمئنانه إلى صحة إسناد التهمة إلى المطعون ضده وأطرح أدلة الإثبات المقدمة في الدعوة للاعتبارات التي ذكرها . وكان يكفي في المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضي في صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكي يقضى له بالبراءة إذ مرجع الأمر في ذلك إلى ما يطمئن إليه في تقدير الدليل مادام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة . لما كان ذلك ، وكان ماثيره الطاعنة من نعى على الحكم لالتفاته عما جاء بمحضر ضبط الواقعة المحرر بمعرفة مأمور من مأموري الضبط القضائي مردودا بأن الأصل في المحاكمات الجنائية أن العبرة في إدانة المتهم أو براءته هي باقتناع القاضي بناء على التحقيقات التي يجريها بنفسه فلا يصح مطالبته بالأخذ بدليل دون آخر أو مطالبته بالركون إلى محاضر جمع الاستدلالات أو التحقيق ، ذلك بأن ما تحويه هذه المحاضر من بيانات لا تعدو أن تكون من عناصر الإثبات التي تخضع في كل الأحوال لتقدير القاضي وتمتثل الجدل والمناقشة كسائر الأدلة فالخصوم أن يفندوها دون أن يكونوا ملزمين بسلوك مسيل الطعن بالتزوير والحكمة بحسب ما ترى أن تأخذ بها أو أن تطرحها ، ولا يخرج عن

هذه القاعدة إلا ما استثناه القانون وجعل له قوة إثبات خاصة بحيث يعتبر المحضر حجة بما جاء فيه إلى أن يثبت ما ينفيه تارة بالظعن بالتزوير كما هي الحال بالنسبة إلى محاضر الجلسات أو الأحكام فيما تضمنته وطورا بالطرق العادية كالمحاضر المحررة في مواد المخالفات فيما تضمنته عن الوقائع التي يثبتها المأمورون المختصون إلى أن يثبت ما ينفيها - هل أن اعتبار هذه الأوراق حجة لا يعني أن المحكمة تكون ملزمة بالأخذ بها ما لم يثبت تزويرها أو ما ينفيها بل إن المقصود هو أن المحكمة تستطيع الأخذ بما ورد فيها دون أن تعيد تحقيقه في الجلسة ولكن لما أن تقدر قيمتها بمنتهى الحرية فترفض الأخذ بها ولولم يطعن فيها على الوجه الذي رسمه القانون . لما كان ذلك ، فإن ما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه لا يكون سديدا .

وحيث إنه لما تقدم يكون الظعن على غير أساس ويتعين رفضه موضحا .

جلسة ١٢ من مارس سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد صفيى ، وبحضور السادة المستشارين : محمد عبد السلام ،
وعبد الحليم البيطاش ، وأديب نصر حنين ، ومختار مصطفى رضوان .

(٥٩)

الطعن رقم ١٦٧٢ سنة ٣١ التضيائية :

وصف التهمة . طرق .

رفع الدعوى على المتهم بأنه أحدث قطعا فى الطريق . تبرئه تأسيسا على أنه إنما أحدث ثقبا فى
باطن الأرض أسفل طبقات الطريق وأنه فعل مستقل لم ترفع به الدعوى . ذلك خطأ . فمن المتهم
لازمه إحداث حفر يميل الطريق . المادة ١٣ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٤٩ .

على المحكمة تحيى الواقعة المطروحة بجميع كبريها وإنزال حكم القانون عليها .

تعاقب المادة ١٣ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٤٩ فى شأن الطرق العامة
على أمرين — الأول إحداث قطع أو حفر فى سطح أو ميل الطرق العمومية ،
والثانى وضع أو إنشاء أو استبدال أنابيب أو بوابج تحتها بدون ترخيص . فإذا
كانت الدعوى قد رفعت على المتهم بوصف أنه أحدث قطعا بالطريق العام ،
فقضت المحكمة ببراءته تأسيسا على أنه ”لم يحدث قطعا بالطريق وإنما أحدث
ثقبا فى باطن الأرض أسفل الطبقات الأسفلية وهو فعل لم ترفع به الدعوى عليه“ —
فلأنها تكون قد أخطأت ، ذلك أن وضع المتهم ماسورة فى جوف الطريق أسفل
طبقاته السطحية لازمه إحداث حفر يميل الطريق فى الموضع الذى أدخلت فيه
الماسورة ، فهو وصف لازم للفعل الذى رفعت به الدعوى وليس واقعة مستقلة عنه
بما يجعله واقعا تحت طائلة المادة ١٣ ساقطة الذكر ، ومن ثم فإنه كان يتعين على
على المحكمة أن تخلص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كبريها وأوصافها وأن تنزل
عليها حكم القانون ، وهى إذ لم تفعل وذهبت خطأ إلى أن ثمة واقعة جديدة
لم ترفع بها الدعوى ، فإن حكمها يكون معيبا متعيينا نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه: أحدث قطعاً بالطريق العام بدون ترخيص من الجهة المختصة . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٤ و ١٣ و ١٥ و ١٧ و ١٨ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٤٩ المعدل بالقانون رقم ٥٣٢ لسنة ١٩٥٣ . والمحكمة الجزئية قضت غيابياً عملاً بمواد الإتهام بتغريم المتهم مائة قرش وإلزامه برد الشيء إلى أصله على نفقته . مارض المتهم في هذا الحكم وقضى في معارضته بقبولها شكلاً وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . استأنف المتهم هذا الحكم . والمحكمة الاستئنافية قضت بحضوره بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم . قطعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون ، وفي ذلك تقول الطاعنة إن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المطعون ضده تأسيساً على أن الواقعة التي يمكن إسنادها إليه هي إحداث ثقب بجوار الطريق وإدخال ماسورة منه إلى أسفله وهي غير الواقعة التي رفعت بها الدعوى الجنائية التي وصفت بأنها إحداث قطع في الطريق — إذ انتهى الحكم إلى ذلك يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . ذلك أن الواقعة لم تتغير وكان يتعين على المحكمة أن تنزل عليها الوصف القانوني الصحيح وأن تنقض فيها بالعقوبة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أورد واقعة الدعوى فيما يخلص في "أن المتهم قد ثقب في باطن الأرض أسفل الطبقات السفلية للطريق وعلى بعد منها يبلغ حوالي عشرة أمتار ووضع ماسورة ولم يمس الطريق أو يحدث به تلفاً" وبني على ذلك أن تكون التهمة المنسوبة للمتهم من أنه أحدث قطعاً بالطريق العام لاسند لها من وقائع الدعوى ذلك أن "فعل قطع الطريق المنسوب للمتهم شيء والثقب أسفل الطريق دون إحداث قطع فيه شيء آخر الأمر الذي يترتب عليه بدوره محاكمة المتهم عن أفعال

غير التي قدمته النيابة للحاكم بشأنها“ . واتتهى الحكم من ذلك إلى القضاء ببراءة المطعون ضده . لما كان ذلك ، وكان يبين من الحكم الابتدائي أن الواقعة التي رفعت بها الدعوى الجنائية تقوم على ما شهد به مراقب أعمال مصلحة الطرق للنقل من أنه أثناء مروره وجد فتحة بجوار الطريق ولاحظ وضع ماسورة تحت طبقات الأسفلت وتبين أن المطعون ضده هو الذي قام بوضعها وقد طلبت النيابة معاقبته طبقا للمواد ١ و ٢ و ٤ و ١٣ و ١٥ و ١٧ و ١٨ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٤٩ بوصف أنه ”أحدث قطعاً بالطريق العام بدون ترخيص من الجهة المختصة“ . ولما كانت المادة ١٣ من هذا القانون تعاقب على أمرين - الأول إحداث قطع أو حفرة في سطح أو ميل الطرق العمومية ، والثاني وضع أو إنشاء أو استبدال أنابيب أو براج تحتها بدون ترخيص . ولما كان يبين من ذلك أن وضع ماسورة في جوف الطريق أسفل طبقاته السطحية لازمه إحداث حفرة بميل الطريق في الموضع الذي أدخلت فيه الماسورة ، فهو وصف لازم للفعل الذي رفعت به الدعوى وليس واقعة مستقلة عنه بما يجعله واقعا تحت طائلة المادة ١٣ سالفة الذكر التي طلبت النيابة معاقبة المطعون ضده بمقتضاها ، ولما كان من المقرر قانوناً أن على محكمة الموضوع أن تمحص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوضاعها القانونية وأن تنزل عليها حكم القانون ، وهي إذ لم تفعل وذهبت خطأ إلى أن تمت واقعة جديدة لم ترفع بها الدعوى فإن حكمها يكون معيها متعبنا بقضه . ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن بحث موضوع الدعوى فإنه يتعين مع النقص الإحالة .

جلسة ١٣ من مارس سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد /محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
توفيق أحمد الخشن ، ومحمود اسماعيل ، وحسين صفوت المركي ، ومختار مصطفى رضوان .

(٦٠)

الطعن رقم ٧١٦ سنة ٣١ القضائية :

دفاع . تحقيق . حكم "تسبيبه" . إثبات "شهود" .

(١) الأصل سماع أوجه دفاع المتهم وتحقيقها .

متى يجوز للحكمة أن تعرض عن طلب التحقيق ؟ إذا كانت الواقعة قد وضحت
لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير متج في الدعوى . شرط ذلك : أن تبين
علة الرفض .

(ب) الطلب الذي تلتزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه . ما هيته : هو الطلب الذي يصر
عليه مقدمه مع التمسك به في طلباته الختامية .

مثال . طلب الدفاع — في مستهل المحاكمة — سماع شاهد الإثبات الغائب .
سكوته بهذا فذلك من التمسك بهذا الطلب في غرضه الختامية . مقاده : أنه عدل عنه .
عدم إجابته . لا إخلال بحق الدفاع .

١ — إنه وإن كان القانون قد أوجب سماع ما يبديه المتهم من أوجه الدفاع
وتحقيقه ، إلا أن الحكمة — إذا كانت قد وضحت لديها الواقعة أو كان الأمر
المطلوب تحقيقه غير متج في الدعوى — أن تعرض عن ذلك بشرط أن تبين
علة عدم إجابتها هذا الطلب .

٢ — الطلب الذي تلتزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه هو الطلب
الجازم الذي يصر عليه مقدمه ولا يتفك عن التمسك به والإصرار عليه في طلباته
الختامية .

فإذا كان بين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة ، أن الدفاع عن المتهم "الطاعن" طلب بالجلسة الأولى سماع شاهد الإثبات الغائب "ضابط المباحث" ، فسمعت المحكمة أقوال من حضر من شهود الإثبات وناقشهم الدفاع ثم ترافعت النيابة ومحاميا المدعى بالحقوق المدنية ، وبعد ذلك قررت المحكمة استمرار المرافعة بجلسة تالية حيث ترافع محامو المتهمين ومن بينهم المدافع عن الطاعن ، فلم يصر على طلب سماع شهادة الضابط المذكور حتى أتم مرافعته ، مما مفاده أنه قد عدل عنه — فإن ما يثيره من أن المحكمة قد أخلت بحقه في الدفاع بعدم استدعائها هذا الشاهد لمناقشته ، لا يكون سديدا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من آخرين والطاعنين بأنهم : المتهم الأول (١) قتل حكيم سليم عمدا ومع سبق الإصرار بأن عقد العزم على قتله وأعد لذلك سلاحا ناريا "بندقية خرطوش" وتوجه إلى مسكن المجنى عليه وأطلق عليه عيارا ناريا فصددا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الميينة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته (ب) أحرز سلاحا ناريا "بندقية خرطوش" بدون ترخيص (ج) أحرز ذخيرة "طلقات" مما تستعمل في الأسلحة النارية بدون ترخيص .

والمتهمان الثاني والثالث "الطاعن الأول" : اشتركا بطريق التحريض والاتفاق والمساعدة مع المتهم الأول في ارتكاب جريمة القتل سائفة الذكر بأن حرضاه واتفقا معه على ارتكابها نظير جعل مالى قدمه له المتهم الثالث ودبر له المتهم الثاني كيفية ارتكاب الحادث وسلمه لذلك سلاحا وطلقات نارية فوقعته الجريمة بناء على هذا التحريض وذلك الاتفاق وتلك المساعدة . والمتهم الثاني أيضا (١) أحرز السلاح الناري "بندقية خرطوش" بدون ترخيص (ب) أحرز ذخائر "طلقات" مما تستعمل في الأسلحة النارية بدون ترخيص . والمتهم الرابع "الطاعن الثاني" (١) أحرز سلاحا ناريا "بندقية" بدون ترخيص (ب) أخفى السلاح المستعمل في جناية القتل سائفة الذكر مع علمه بوقوعها . وطلبت معاقبة المتهم الأول بالمادتين ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات والثاني والثالث بالمواد ١/٤٠ — ٢ — ٣ و ٤١ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٥ من قانون العقوبات والأول والثاني والرابع بالمواد ١ و ٦ و ١/٢٦ و ٤ — ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤

المعدل بالقانونين ٥٤٦ لسنة ١٩٤٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول (١) الملحق به والرابع بالمادة ١/١٤٥ من قانون العقوبات . وادعت... عن نفسها... وبصفتها وصية على القصر أولاد المحنى عليه مدنيا قبل المتهمين الثلاثة الأول متضامنين بمبلغ خمسة آلاف جنيه والمصاريف والأتعاب . ومحكمة الجنايات قضت بحضورها عملاً بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بالنسبة للمتهمين جميعاً بمعاينة المتهم الأول بالأشغال الشاقة المؤبدة وبمعاينة كل من المتهمين الثانى والثالث بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة وإلزام الثلاثة متضامنين بأن يدفعوا للمدعية بالحق المدنى عن نفسها وبصفتها مبلغ ثلاثة آلاف جنيه على سبيل التعويض والمصاريف المدنية المناسبة . وبمعاينة المتهم الرابع بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وتغريمه عشرة جنيهات . وبمصادرة السلاح المضبوط . فطعن المحكوم عليهما الثالث والرابع فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى وجهى طعن الطاعن الأول هو الإخلال بحق الدفاع والقصور فى التسيب ، وفى ذلك يقول الطاعن إن المدافع عنه تمسك فى مستهل جلسة ١٩٦١/٤/٤ بطلب استدعاء ضابط مباحث أبو حمص لمعرفة ظروف استدعاء شهود القضية وما وقع فى أثناء إحضارهم ولكن المحكمة لم تجب هذا الطلب وردت عليه رداً غير سائغ فيه إخلال بحق الدفاع ، ويعيبه أن ضابط المباحث حسين عبد اللطيف لم يمثل أمام المحكمة ولم يناقش حتى يمكن بعد ذلك تقدير الدليل المستند من أقواله . كما طلب الدفاع من المحكمة ضم دفتر الحساب المقدم من الأستاذ حبيب رزق لمحكمة أبو حمص فى القضية ٥٦٧ لسنة ١٩٦٠ مدنى أبو حمص وذلك لتبين المحكمة مدى الدقة فى أقواله حين شهد أن الطاعن أثرى من اعزبة ، ولكن المحكمة لم تجب هذا الطلب وردت عليه رداً غير سائغ كذلك ، كما تقدم المدافع بحافظتى مستندات رسمية دالة على أن الأستاذ حبيب رزق غير صادق فى قوله إن الطاعن اشترى الأطيان بعد خروجه من خدمته ولكن المحكمة لم تشرف فى حكمها إلى هذه المستندات ولم تناقش دلائلها فى الدعوى حين اعتمدت على أقوال الأستاذ حبيب رزق فى إدانة الطاعن .

وحيث إن الحكم المطعون فيه يبعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد الأدلة التي استخلص منها ثبوتها والتي استمدتها من أقوال شهود الإثبات ، ومن التقارير الطبية واعتراف المتهمين الأول والثاني والرابع ”الطاعن الثاني“ في التحقيقات وهي أدلة مائغة تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها .

وحيث إنه وإن كان القانون قد أوجب سماع ما يبديه المتهم من أوجه دفاع وتحقيقه إلا أن المحكمة — إذا كانت قد وضحت لديها الواقعة أو كانت الأمر المطلوب تحقيقه غير متج في الدعوى — أن تعرض عن ذلك بشرط أن تبين صلة عدم إجابتها هذا الطلب . ولما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعن الذي رده في أسباب طعنه فقال ”وبما أنه فيما يتعلق بطلب الحاضر معه — أي مع الطاعن الأول — بجلسة اليوم ضم دفتر الحساب المقدم من الأستاذ حبيب رزق في الدعوى رقم ٥٦٧ لسنة ١٩٦٠ مدني أبو حمص المرفوعة منه ضد المتهم الثالث — الطاعن الأول — بمقولة إنه ثابت منه أن هذا الأخير كان يرسل إليه كشوفاً شهرية بالحساب فلا ترى المحكمة محلاً لإجابته ، ذلك أنه بفرض صحة ما يقرره الحاضر عن المتهم فإن هذا الطلب غير متج في الدعوى ولا أثر له في الأدلة القائمة قبل المتهم المذكور ، أما الطلب الخاص باستدعاء ضابط مباحث مركز أبو حمص لمناقشته في كيفية استدعاء الشهود ومجزمهم بالمركز فلا ترى المحكمة محلاً أيضاً لإجابته ، ذلك أنها قد ناقشت الشهود تفصيلاً في حضور الدفاع الذي اشترك في استجوابهم وتناول الإجراءات التي تم بها تحقيق الدعوى ، وكل هذا وذاك يكون محل تقدير المحكمة في تقدير قوة الدليل المستمد منها ومن ثم كانت إجابة هذا الطلب غير متجة في الدعوى “ لما كان ذلك ، وكان يبين من هذا الذي أورده الحكم أن المحكمة قد أطرحت طلب المتهم في خصوص ضم دفتر الحساب واستدعاء ضابط المباحث لليلة التي ضمنها ردها على الطلبين وهو رد سائق تنسفع به قالة الإخلال بحق الدفاع . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليهم من المطاعن وحام حولهم من الشبهات أو عدم تعويله عليها — كل ذلك متروك لمحكمة الموضوع فتزله المترلة التي تراها وتقدره التقدير الذي يطمئن إليه وجدانها دون رقابة لمحكمة النقض عليها في تقديرها طالما

أن في هذا التقدير ما يسلم به العقل ، ومتى أخذت محكمة الموضوع بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، ولا يجوز الجدل في ذلك أمام محكمة النقض . ومن ثم فلا تثريب على محكمة الموضوع إذ قضت برفض طلبي المدافع عن الطاعن بعد أن وضحت الواقعة لديها وبنت عقيدتها على ما شهد به شهود الإثبات في التحقيق الابتدائي وفي التحقيق الذي باشرته هي عند نظر الدعوى ، فلا تثريب عليها إذا هي أطرحت ما أثاره الدفاع بشأن هذه الأقوال التي اطمأنت إلى صدقها ، وردت على دفاع الطاعن بما يفنده . لما كان ذلك ، فإن ما يشيره الطاعن الأول في وجهي الطعن لا يكون قائماً على أساس .

وحيث إن مبنى الطعن المقدم من الطاعن الثاني هو الإخلال بحق الدفاع ، ذلك أن المحكمة أمرت بتلاوة أقوال الشاهد الغائب ضابط مباحث مركزاً بوحص فاعترض الدفاع على ذلك وطلب سماع هذا الشاهد فلم تجبه المحكمة إلى طلبه ولم ترد عليه واعتمدت في إدانة الطاعن على أقواله في التحقيق .

وحيث إنه لما كان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن طلب بجلسة ١٩٦١/٤/٢ سماع الشاهد الثاني عشر "ضابط مباحث مركزاً بوحص" وبعد أن سمعت المحكمة أقوال شهود الإثبات الحاضرين وناقشهم الدفاع وترافعت النيابة ومحاميا المدعية بالحق المدني ، قررت المحكمة استمرار نظر الدعوى ليوم ١٩٦١/٤/٤ حيث ترافع المدافعون عن المتهمين ومن بينهم المدافع عن الطاعن الثاني ، ولم يصر على سماع الشاهد حتى أتم مرافعته مما مفاده أنه عدل عنه . لما كان ذلك ، وكان الطلب الذي تلتزم محكمة الموضوع بإجابه أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يصر عليه مقدمه ، ولا ينفك عن التمسك به ، والإصرار عليه في طلباته الختامية . لما كان ذلك ، فإن ما يشيره الطاعن الثاني من أن المحكمة أخلت بحقه في الدفاع لا يكون سديداً .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن المقدم من الطاعنين على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

جلسة ١٣ من مارس سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد / محمد إبراهيم سماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
توفيق أحمد الحشن ، ومحمد اسماعيل ، وحسين صفوت السركي ، ومختار مصطفى رضوان .

(٦١)

الطعن رقم ٥٠٤ لسنة ٣١ التقضائية :

(١) دخان .

الأصل عدم جواز خلطه . متى يجوز خلطه ؟ لا يكون ذلك إلا بقرارات وزارية .
المادة ٦ مكررا من القانون ٧٤ لسنة ١٩٣٣ المضافة بالقانون ٧٩ لسنة ١٩٤٤ .

دخان المضافة . عدم صدور قرار وزاري يجيز خلطه . أثر ذلك : خضوعه لحكم
المادتين ١ و ٦ من القانون :

(ب) دخان . جريمة ” الباعث ” .

الدخان المخلوط . المادة الثرية المشار إليها بالمادة ١ فقرة أخيرة من القانون .
ماهيتها : هل هي كل مادة تضاف الى الدخان قبل تجهيزه للاستعمال في المصنع أركان
الجريمة . ما يفرضا : علم المتهم بأن ما يضيفه مادة فريية .

الباعث : لا أهمية له . مثال . اضافة سائل معين لتحسين الصنف لإرضاء العملاء .
توافر الجريمة .

(ج) دخان . إثبات ” بوجه عام ” .

خلط الدخان . عدم خضوع هذه الجريمة لوسائل إثبات خاصة . لا يلزم أن يكون
الدليل مستندا من نتيجة التحليل وإمكان عزل المادة الثرية المضافة . تفاعل تلك
المادة مع مكونات الدخان أو تشابهها معها : لا أهمية له .

(د) دخان . عقوبة . مصادرة .

دخان مخلوط . لا تقع المصادرة إلا على التمسك الذي تم خلطه دون سائر ما ضبط
من الدخان .

١ — متى كان لم يصدر قرار وزاري يجيز إضافة مادة ما إلى دخان المضغنة، فإن الأمر بشأنه يظل خاضعا لحكم المادتين الأولى والسادسة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان المعدل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٤ .

٢ — المادة الغريبة المشار إليها في الفقرة الأخيرة من المادة الأولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ هي كل مادة تضاف إلى الدخان قبل تجهيزه للاستعمال في المصنع ، ولا اعتداد بالبائع الذي يحمل المتهم على إيقاع هذا الخلط ما دام يعلم أن ما أضفاه هو مادة أخرى . ومن ثم فإنه يعد من أعمال الخلط التي حرمها القانون رش الدخان بسائل يحتوى على الماء والعسل والنظرون ولو كان ذلك بقصد تحسينه وإرضاء العملاء .

٣ — ليس بلام للحكم بأن مادة ما قد خلطت بالدخان ، أن يكون الدليل عليها مستمدا حتماً من نتيجة التحليل وإمكان عزلها وتحديد نسبتها ، إذ أن التحليل جزء من أوجه البحث — فتمت اطمانت المحكمة إلى الأدلة المستقاة من اعترافات بعض من سئلوا برش الدخان بسائل معين ومن ضبط هذا السائل وأداة استعماله ، فإن ذلك يكون كافياً للاستدلال على وقوع الجريمة ، ولا ينال من هذا النظر أن تكون المادة التي خلط بها الدخان قد تفاعلت مع بعض مكوناته أو أنها تشابهت مع البعض الآخر مما يصعب معه تحديد نسبتها .

٤ — متى كان الثابت من وقائع الدعوى ومما اطمانت إليه المحكمة من الأدلة أن قدراً معيناً من الدخان هو الذي تم خلطه دون سائر ما ضبط من الدخان ، فإنه يتعين أن يقتصر الحكم بعقوبة المصادرة على هذه الكمية المخلوطة وحدها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من الطاعن وآخرين بأنهم : الأول — أحرز دخاناً مغشوشاً بمصنعه مع طعمه بذلك . والثاني " الطاعن " والثالث — صنعا دخاناً مغشوشاً على الوجه المبين بتقرير مصلحة الكيمياء مع علمهما بذلك .
طُيبت عقابهم بالمواد ١ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣

والمادة الأولى من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٤. والمحكمة المذكورة قضت حضوريا ببراءة المتهمين الأول والثاني مما أسند إليهما وباتقضاء الدعوى الجنائية بالنسبة لمتهم الثالث لوفاة . استأنفت النيابة هذا الحكم بالنسبة للمتهمين الأول والثاني المحكوم ببراءتهما . وأمام المحكمة الاستئنافية دفع الحاضر عن المتهمين بعدم جواز استئناف النيابة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا برفض الدفع بعدم جواز الاستئناف المرفوع من النيابة وبقبوله شكلا وفي الموضوع وبإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف وتغريم كل من المتهمين عشرة جنيهات ومصادرة كمية الدخان المخلوطة الموجود بالأربعة صناديق التي ضبطت بالغرفة التي يجهز بها دخان المضغة والتي زمتها ٣١٥ ك . فطعن الأستاذ المحامي والوكيل عن المحكوم عليه الثاني في هذا الحكم بطريق النقض . فقضت محكمة النقض بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى المحكمة الاستئنافية لتفصل فيها من جديد دائرة أخرى . ومحكمة الإعادة قضت حضوريا برفض الدفع بعدم جواز استئناف النيابة وبقبول استئنافها شكلا . وفي الموضوع أولا — برفضه وتأيد الحكم المستأنف بالنسبة إلى المتهم الأول . ثانيا — وبإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة إلى المتهم الثاني " الطاعن " وبتغريمه ألف قرش ومصادرة الدخان المضبوط . فطعن الطاعن لثاني مرة في هذا الحكم بطريق النقض . قضت محكمة النقض بقبول الطعن شكلا وبتحديد جلسة لنظر الموضوع .

المحكمة

حيث إن استئناف النيابة استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن واقعة الدعوى تخلص في أن مفتش المباحث السرية بإدارة عموم الجمارك السيد / ابراهيم نخله انتقل يوم ١٩٥٤/٢/٨ بصحبته معاون المباحث السيد / جرجس عبد الملك ومفتش الإنتاج السيد / حسن طلبه والخبر محمد فؤاد هلال إلى مقر شركة بحاير توكوس للتحقق من بلاغ تلقاه موضوعه قيام هذه الشركة بخلط ورق دخان المضغة ، فانتقوا بمدير المصنع نريستويوانى كاسيمس فاتجه بهم إلى الغرفة الخاصة بصناعة وتعبئة دخان المضغة فوجدوا بها أربعة

صناديق كبيرة مملوءة بهذا الدخان وعرفوا منه أن هذه الكمية من الأدخنة قد تم إعدادها للبيع وأنها مرشوشة بسائل يحتوى على ماء وعسل اسود ومسحوق التطرون وارشدتهم إلى المضخة التي تستعمل في رش هذا الدخان ووجدوا بها كمية من ذلك السائل ، فقام رجال الجمارك بأخذ عينات من صناديق الدخان الأربعة وعينات من السائل الذى بالمضخة وتبين أن الصناديق الأربعة تحتوى ما وزنه ٣١٥ كيلو جراما من الدخان المعسل ، كما اخذت عينات من دخان آخر وجد بالمصنع ولم يجهز بعد . وحرر مفتش المباحث محضر ضبط . وأرسلت لمصلحة الكيمياء عينات الدخان والسائل فتبين من تحليلها أن السائل يحتوى على مواد صلبة بنسبة ٧,٩٪ بالوزن و كربونات الصوديوم بنسبة ٣,٤٪ بالوزن وبيكربونات الصوديوم بنسبة ٨,٠٪ بالوزن ومواد سكرية بنسبة ٣,٠٪ . كما أثبت تقرير التحليل أن رش الدخان بهذا السائل يجعله في حكم الدخان المغشوش ، وتبين من تقرير التحليل المؤرخ ١٩٥٥/٢٢/٨ أن المواد الغريبة التي يطلب البحث عنها بالأدخنة المضبوطة نتيجة لرشها بالسائل سالف البيان يصعب تحديد نسبتها نتيجة لتفاعلها مع بعض مكونات الدخان او لنشابهها مع البعض الآخر وخاصة إذا كانت بنسب صغيرة كما يحدث عند الرش بحلول مخفف لها ، كما أثبت هذا التقرير تحت البند ثالثا أن رش الدخان بالسائل المشار إليه يجعله مخلوطا . وقد اعترف المتهم نريستويوانى كاسيمس بوصفه مدير المصنع لمفتش المباحث عند ضبط الواقعة برش دخان المضخة بحلول يحتوى على الماء والعسل والتطرون وتستعمل في ذلك المضخة التي وُجِدت بغرفة التجهيز وبها السائل الذى أرسل لمصلحة الكيمياء وظهر أنه يحتوى على المواد السكرية و كربونات الصوديوم وبيكربونات الصوديوم مذابة في الماء . وقد تواتت النيابة العامة التحقيق ثم أقامت الدعوى الجنائية على المستأنف ضده وآخرين بتهمة صنع دخان مخلوط بإضافة مواد غريبة إليه مينة بالمحضر بالخالفه لأحكام المواد ١ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ من القانون رقم ٧٤ سنة ١٩٣٣ والمادة الأولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٤٤ . وقضت محكمة أول درجة براءة المتهمين ومن بينهم المستأنف ضده فاستأفقت النيابة هذا الحكم .

وحيث إن رئيس قسم إعداد دخان المضخة السيد / عبد المتعم محمد فودة اعترف في التحقيق بأن الدخان الذى بالصناديق الأربعة والذى بلغ وزنه

٣١٥ كيلو جراما تم إعداده وأنه رش بسائل يحتوي عسلا أسود ومسحوق
النظرون وماء وأنه يقوم بهذه العملية لتحسين الصنف وأنه كان يجهل أن ذلك
مخطور وقد ذكر خريستويوانى كاسيمس فى محضر الواقعة أن رئيس قسم المضغة
يقوم بإضافة تلك المواد كى يرضى عملاءه بتحسين الصنف وأنه لو كان يعلم بأن
هذه الإضافة مخالفة للقانون لمنعه من القيام بها .

وحيث إن ضبط المضغة المحتوية على السائل بغرفة التصنيع قد أقر به مدير
المصنع ورئيس العمال وقد ذكر أن هذا السائل قد رش به دخان المضغة المضبوط
بالصناديق الأربعة ، وعلى الدفاع عن المستأنف ضده هذا الخلط بأنه إنما
حصل بقصد تحسين الصنف والتهيئة للاستعمال وحسن المذاق وأنه لم يقصد من
إجراء هذه العملية الخلط أو الغش .

وحيث إن الفقرة الأخيرة من المادة الأولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣
فى شأن تنظيم صناعة وتجارة الدخان تنص على أنه " يقصد بعبارة الدخان
المخلوط الدخان الذى تخلط به أو تدس فيه مواد غريبة بأية نسبة كانت " وتنص
المادة السادسة على عقاب كل صانع أو تاجر أو صاحب حانوت أو مخزن يحرز
دخانا مغشوشا أو مخلوطا بالحبس لمدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تتجاوز
عشرة جنيهات أو بإحداهما فضلا عن الحكم بمصادرة الدخان موضوع الجريمة .
وتنص المادة ٦ مكررا المضافة بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٤ على أنه " يجوز
التصريح بإجراء خلط الدخان بموجب قرارات وزارية تحدد الشروط التى بها
تصبح حيازة هذا المخلوط جائزة قانونا " كما تنص المادة التاسعة على أن لوزير
المالية أن يصدر القرارات التى تلزم لتنفيذ هذا القانون ، وقد صدر قرار
وزير المالية رقم ٩١ لسنة ١٩٣٣ تنفيذا للقانونين ٧٢ و ٧٤ لسنة ١٩٣٣ الذى
عدل بعد ذلك بالقرارين ٥٠ لسنة ١٩٣٧ و ١٣٨ لسنة ١٩٤١ ورخص بخلط
الدخان المعسل للشيشة والدخان المقروم للغليون ودخان العطوس " للنشوق " .
والدخان المقروم للسيجار ببعض المواد الأخرى وبنسب معينة .

وحيث إن قرارا ما لم يتناول اجازة إضافة مادة ما إلى دخان المضغة ،
ومن ثم فالأمر بشأنها يظل خاضعا لحكم المادتين الأولى والسادسة من القانون
رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ المعدل بالقانون ٧٩ لسنة ١٩٤٤ .

وحيث إن المادة الغريبة المشار إليها في الفقرة الأخيرة من نص المادة الأولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ هي كل مادة تضاف إلى الدخان قبل تجهيزه للاستعمال في المصنع ، ولا اعتداد بالبائع الذي يحمل المتهمة على إيقاع هذا الخلط مادام يعلم أن ما أضافه للدخان هو مادة أخرى غريبة عنه ، ومن ثم تكون الواقعة مما يعد من أعمال الخلط التي حرمها القانون .

وحيث إنه ثبت مما قرره المشرف على قسم دخان المضخة عبد المنعم محمد فودة أنه قام برش الدخان بمحلول من الماء والعلس والنظرون وثبت من أقوال مفتش المباحث في التحقيق أنه ضبط الدخان مرشوشا بهذا السائل وأنه تذوق طعم العسل عند مذاقه للدخان ومما شهد به محمود محمد محمود مدير المعمل الكيميائي أمام هذه المحكمة من أن عينات الدخان كانت مرشوشة بالسائل المضبوط والمفروض أن يكون الدخان صرفا ، كما أن إقرار المستأنف ضده على الصورة الثابتة في التحقيق يفيد علمه بعملية رش الدخان بالسائل المضبوط فهو ضالع في هذه العملية . أما دفاعه الذي أبداه بعد ذلك من أنه لا يعرف أن الدخان الموجود بغرفة دخان المضخة قد رش بالسائل إذ المسئول عن تجهيز هذا الدخان هو رئيس قسم أدخنة المضخة — هذا الدفاع مردود فضلا عن إقراره في صدر التحقيق على ما تقدم بيانه ، بأنه هو الذي يشرف على إدارة المصنع وأن غرفة مكتبه — كما ثبت من التحقيق — تقع إلى جانب الغرفة التي بوشرت فيها عملية الخلط وأنه يستطيع الإشراف من غرفته على أعمال المصنع الذين يعملون في تجهيز دخان المضخة .

وحيث إن المحكمة تظمن إلى أن عملية رش دخان المضخة بالمحلول الذي ضبطت بقاياها بالمضخة التي وجدت بقاعة تصنيع المضخة والتي وجد بها أربعة صناديق من هذا الدخان المعد للبيع بعد تجهيزه ورشه بالسائل أن هذه العملية إنما كانت تجري بإرادة المستأنف ضده وعليه وقد أقرب أن تلك المضخة معدة للاستعمال بالمصنع .

وحيث إن الأدلة السالف ذكرها تؤكد أن المستأنف ضده ضالع في عملية الخلط المحرمة وهو صاحب المصلحة في إجراء هذه العملية وتصنيع دخان المضخة

على هذه الصورة التي تبينت للمحكمة من التحقيقات ، ولا ينال من هذا النظر أن تكون المادة التي خلط بها الدخان قد تفاعلت مع بعض مكونات الدخان وأنها متشابهة مع البعض الآخر مما يصعب معه تحديد نسبتها ، ذلك أنه ليس بلامر للحكم بأن مادة باقد خلطت ، أن يكون الدليل عليها مستعدا حتما من نتيجة التحليل وإمكان عزلها وتحديد نسبتها لأن التحليل جزء من أوجه البحث وقد اطمأنت المحكمة إلى الأدلة التي سبق سردها بأن الدخان الذي كانت تحتويه الأربعة الصناديق قد خلط بمادة غريبة وأن هذا الخلط قد وقع بعلم المستأنف ضده وإرادته .

وحيث إنه متى كان ما تقدم فإن الحكم الصادر من محكمة أول درجة ببراءة خريستو يوانى كاسميس يكون غير سليم ويتعين لذلك إلغاؤه وأخذ به بحكم المواد ٣٥١ و ٤٥ و ٦٥ من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ والمادة الأولى من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٤ والقضاء بإداناته وذلك بإجماع الآراء .

وحيث إنه بالنسبة للمصادرة فإن المحكمة ترى استنادا إلى وقائع الدعوى وما اطمأنت إليه من أدلة سلف بيانها أن الدخان الذي كان مودعا بالصناديق الأربعة والبالغ زنته ٣١٥ كيلو جراما هو الذي بوشر خلطه فقد وجد مرشوشا بالسائل بوساطة مضخة ضبطت في قفس الحجرة وبها بقايا من محلول النطرون والعسل الذي استخدم في الرش ، وإقرار محمد عبد المنعم فودة رئيس قسم دخان المضخة بأن هذا الدخان قد رش فعلا بهذا المحلول وأيده في ذلك المستأنف ضده ، يضاف إلى ذلك ما ظهر لمدير إدارة المباحث عند معاينته الصناديق الأربعة المذكورة من أن الدخان الذي تحتويه كان مذاقه ينم على أنه مخلوط بنطرون وعسل ، كل أولئك قاطع في أن هذا القدر من الدخان هو الذي تم خلطه دون سائر ما ضبط ، ومتى تقرر ذلك فإن المحكمة ترى أن يقتصر الحكم بعقوبة المصادرة على هذه الكمية وحدها .

جلسة ١٩ من مارس سنة ١٩٦٢

رئاسة السيد / محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
عبد عبد السلام ، ومحمود اسماعيل ، وأديب نصر حنين ، ومختار مصطفى رضوان .

(٦٢)

الطعن رقم ٨٧٤ سنة ٣١ القضائية :

محام . تقض " إجراءاته " .

(١) المحامى " المقبول " للرافعة . والمحامى " المقرر " للرافعة : هما لفظان لمعنى واحد .

(ب) قبول المحامى أمام محكمة القضاة . حالته : أن يكون مقبداً بالجدول الخاص طبقاً
للسادة ١٧ من قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ — أو أن يكون مقبولا للرافعة
أمامها بحكم المادة ٢٦ منه .

المحامون الذين تشملهم هذه المادة : محامو الحكومة والهيئات العامة ووزارة
الأوقاف والمؤسسات العامة والهيئات التي يعينها وزير العدل بعد أخذ رأى لجنة قبول
المحامين .

(ج) قرار وزير العدل الصادر فى ١٩٥٧/٥/٢١ إعمالاً للمادة ٢٦ من قانون المحاماة .
طائفة الهيئات التى عينها فيه . أثره : التسوية بين محامى الحكومة ومحامى تلك الهيئات .
عدم اشتراط تقديم بجدول المحامين أمام الحاكم بجميع درجاتها .

(د) تقض . إجراءاته . وجوب التوقيع على أسباب الطعن المرفوع من غير النيابة من محام
مقبول أمام محكمة النقض . المادة ٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

قبول المحامى للرافعة . أثره ومده : تخويل المحامى اتخاذه كافة الإجراءات
القضائية حتى تنتهى بالرافعة .

مثال . محامى بنك مصر . توقيعه على أسباب الطعن بالتقضى . جوازه . قبول
الطعن شكلاً .

١ — جرت نصوص قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ على عدم التفرقة بين لفظي المحامين "المقبولين للرافعة" و "المقررين للرافعة" أمام المحاكم واستعملتهما في أداء معنى واحد .

٢ — الواضح من جماع نصوص قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ أن قبول المحامي للرافعة أمام محكمة النقض يكون في إحدى حالتين — الأولى أن يكون اسم المحامي مقيدا بالجدول الخاص بالمحامين المقررين أمام هذه المحكمة عملا بالمادة ١٧ من هذا القانون ، والثانية أن يكون مقبولا للرافعة أمامها إعمالا لحكم المادة ٢٦ منه والتي تنص على أنه " يقبل للرافعة أمام المحاكم عن مصالح الحكومة أو الهيئات العامة أو وزارة الأوقاف أو المؤسسات العامة أو الهيئات التي يصدر بتعيينها قرار من وزير العدل بعد أخذ رأى لجنة قبول المحامين محامو أقلام قضايا هذه الجهات الحاصلون على شهادة الليسانس أو ما يعادلها أو أحد المحامين " . وإذا كان القبول أمام المحاكم قد ورد في صيغة العموم فإنه لا بد ينصرف إلى القبول أمام محكمة النقض .

٣ — متى كان وزير العدل — إعمالا لنص المادة ٢٦ من قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ — قد أصدر قرارا بأن " يقبل للرافعة أمام المحاكم عن بنك الائتمان العقاري أو الشركات التي تساهم الحكومة فيها بنصيب في رأس المال أو البنك الأهلي أو بنك مصر أو مؤسساته أو الجمعية التعاونية للبتروك أو البنك الصناعي أو بنك الجمهورية أو الجامعة العربية محامو أقلام قضايا هذه الجهات الحاصلون على شهادة الليسانس أو ما يعادلها أو أحد المحامين " — فإن القانون يكون قد سوى بذلك بين محامي أقلام قضايا الحكومة ومحامي هذه الهيئات في عدم اشتراط قديمهم في جدول المحامين المقررين أمام المحاكم بجميع درجاتها تيسيرا لهم في أداء واجبهم .

٤ — إن الفقرة الأخيرة من المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض إذ نصت على أنه إذا كان الطعن مرفوعا من غير النيابة يجب أن يوقع أسبابه محام مقبول أمام محكمة النقض ، فقد دلت على أنه يكفي لإعمال حكمها أن يكون المحامي مقبولا أمام

هذه المحكمة دون أى شرط آخر . ذلك أن إجازة المحامى للمرافعة أمام إحدى المحاكم إنما يقتضى بطريق التضمن أن ينحول المحامى اتخاذ كافة الإجراءات القضائية التى يوجب القانون اتباعها والسير بخطواتها حتى تنتهى بإبداء المحامى مرافعته عن الخصم الذى وكله فى الدفاع عنه . وإذن فتى كان محامى " بنك مصر " الذى وقع أسباب الطعن مقبولا للمرافعة أمام محكمة النقض مستمدا حقه فى ذلك من القانون ، فإنه يجوز له أن يوقع أسباب الطعن بعصمته ، وهو ما يتعين معه قبول الطعن شكلا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده — بأنه أولا : بدد المبالغ الميينة القدر بالمحضر والملوكة لبنك مصر والتى سلمت إليه من عملاء البنك باعتباره وكيلا عن البنك فى قبض تلك المبالغ فاختمها لنفسه لإضرار به — ثانيا : ارتكب تزويرا فى محركات عرقية هى الكيالات الميينة المضمون بالأوراق بجعله واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة بأن اصطنع صلب هذه الكيالات ناسبا صدورها زورا لعوض لطفى أحمد وآخرين ووقع بلامضات مزورة عليهم مع علمه بذلك . وطلبت عقابه بالمواد ٣٤١ و ٢١١ و ٢١٣ و ٢١٥ من قانون العقوبات . وقد ادعى مدنيا كل من محمد سعيد ذو الفقار وبنك مصر — الأول بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والثانى بمبلغ ٩٩٨٦ جنيهات تعويضا . ومحكمة أول درجة قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات — أولا : بحبس المتهم ثلاث سنين مع الشغل عن التهمتين بلا مصاريف وكفالة خمسين جنيها لوقف التنفيذ . ثانيا : برفض الدفع المقدم من المتهم بعدم قبول الدعوى المدنية المرفوعة من محمد سعيد ذو الفقار وبقبولها وإلزامه بأن يدفع له قرشا صاغا واحدا على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف مع النفاذ المعجل بغير كفالة . ثالثا : إلزام المتهم بأن يدفع لبنك مصر تعويضا مدنيا قدره ٩٩٨٦ جنيها والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة وأمرت بالنفاذ المعجل بغير كفالة . استأنف المتهم هذا الحكم كما استأنفته النيابة العامة . والمحكمة الاستئنافية قضت بتاريخ ١٩ أبريل سنة ١٩٥٩ حضوريا بالدعى المدنى الأول

”بنك مصر“ وغيايا للثهم والمدعى بالحق المدني الثاني ”محمد سعيد ذو الفقار“
أولا : في الدعوى العمومية بعدم جواز استئناف النيابة وقبول استئناف المتهم
شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . ثانيا : في الدعوى المدنية
المرفوعة من بنك مصر بإلغاء الحكم وبعدم اختصاص المحكمة بنظرها وألزم المدعى
المدني مصاريقها عن الدرجتين . ثالثا : في الدعوى المدنية المرفوعة من محمد سعيد
ذو الفقار برفض الاستئناف بالنسبة لهذه الدعوى وتأيد الحكم المستأنف وألزم
المتهم بمصاريقها المدنية الاستئنافية . عارض المحكوم عليه في هذا الحكم وقضى
في معارضته بتاريخ ٣١ يناير سنة ١٩٦٠ بقبولها شكلا وفي الموضوع بتعديل
الحكم المستأنف والإكتفاء بحبس المتهم سنة واحدة مع الشغل وأمرت بوقف
تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم . وبتاريخ ١٩/٥/١٩٥٩ طعن
الأستاذ المحامي بنك مصر بطريق النقض في الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية
بتاريخ ١٩ أبريل سنة ١٩٥٩ وقدم تقريرا بالأسباب في ١٩ مايو سنة ١٩٥٩ ،
كما قدمت النيابة العامة مذكرة برأيها تطلب فيها عدم قبول الطعن شكلا لأن
محامي بنك مصر الموقع على تقرير الأسباب غير مقيد في جدول المحامين المقبولين
أمام محكمة النقض وهو ما يتخلف معه شرط القبول الذي أوجبه المادة ٣٤
من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة طلبت الحكم بعدم قبول الطعن شكلا تأسيسا على أن
محامي بنك مصر الذي وقع أسباب الطعن غير مقيد في جدول المحامين المقبولين
أمام محكمة النقض وأن قبوله للرافعة أمام المحاكم مقصور على حق الحضور
والمرافعة .

وحيث إن المادة ٣٤ فقرة أخيرة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ : في شأن
حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض إذ نصت على أنه إذا كان الطعن
مرفوعا من غير النيابة يجب أن يوقع أسبابه محام مقبول أمام محكمة النقض ،
فقد دلت على أنه يكفي لإعمال حكمها أن يكون المحامي مقبولا أمام هذه المحكمة

قانون أى شرط آخر . وقد جرت نصوص قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ على عدم التفرقة بين لفظى المحامين ” المقبولين للرافعة “ و ” الموزنين للرافعة “ أمام المحاكم واستعملتهما فى أداء معنى واحد ، وواضح من جماع نصوص هذا القانون أن قبول المحامى للرافعة أمام محكمة النقض يكون فى إحدى حالتين — الأولى أن يكون اسم المحامى مقيدا بالجدول الخاص بالمحامين الموزنين أمام هذه المحكمة عملا بالمادة ١٧ من هذا القانون ، والثانية أن يكون مقبولا للرافعة أمامها إعمالا لحكم المادة ٢٦ منه والتي تنص على أنه ” يقبل للرافعة أمام المحاكم عن مصالح الحكومة أو الهيئات العامة أو وزارة الأوقاف أو المؤسسات العامة أو الهيئات التى يصدر بتعيينها قرار من وزير العدل بعد أخذ رأى لجنة قبول المحامين محامو أقلام قضايا هذه الجهات الحاصلون على شهادة الليسانس أو ما يعادلها أو أحد المحامين “ ، ولما كان القبول أمام المحاكم قد ورد فى صيغة العموم فإنه لا بد ينصرف إلى القبول أمام محكمة النقض .

وحيث إن إجازة المرافعة للمحامى أمام إحدى المحاكم يقتضى بطريق التضمن أن ينحول المحامى اتخاذ كافة الإجراءات القضائية التى يوجب القانون اتباعها بخطواتها التى رسمها القانون وتنتهى بإبداء المحامى مرافعته عن الخصم الذى وكله فى الدفاع عنه . وما تقوله النيابة من تفرقة بين مؤدى المادتين ٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ و ٢٦ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ بالمحاماة أمام المحاكم هو قول يحافى مراد الشارع وعلّة التشريع ومن مقتضاه تجزئة الإجراءات فى الدعوى بغير موجب . لما كان ذلك هو حكم القانون ، وكان وزير العدل إعمالا لنص المادة ٢٦ من قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ قد أصدر فى ٢١/٥/١٩٥٧ قرارا بأن ” يقبل للرافعة أمام المحاكم عن بنك الائتمان العقارى أو الشركات التى تساهم الحكومة فيها بنصيب رأس المال أو البنك الأهلى أو بنك مصر أو مؤسساته أو الجمعية التعاونية للبترول أو البنك الصناعى أو بنك الجمهورية أو الجامعة العربية محامو أقلام قضايا هذه الجهات الحاصلون على شهادة الليسانس أو

ما يعادلها أو أحد المحامين". فسوى القانون بذلك بين محامى أقلام قضايا الحكومة ومحامى هذه الهيئات فى عدم اشتراط قيدهم فى جدول المحامين المقررين أمام المحاكم بجميع درجاتها تيسيرا لهم فى أداء واجبهم . وكان محامى بنك مصر الذى وقع أسباب الطعن مقبولا للرافعة أمام محكمة النقض مستمدا حقه فى ذلك من القانون ، فيجوز له أن يوقع أسباب الطعن بصفته على ما سلف بيانه فى أسباب هذا الحكم ، ومن ثم يتعين قبول الطعن شكلا وتحديد جلسة ١٦ من أبريل سنة ١٩٦٢ لنظر موضوع الطعن .

جلسة ١٩ من مارس سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد / محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمد عبد السلام ، ومحمود اسماعيل ، وأديب نصر حنين ، ومختار مطلق رضوان .

(٦٣)

الطعن رقم ١٦٨١ سنة ٣١ القضائية :

تقضى " أسباب الطعن " . دفاع . حكم " تسبيبه " .

وجوب تحديد أسباب الطعن ، حتى يتسنى للمحكمة التقض مراقبة الحكم المطعون فيه .

مثال فيه تجهيل . قول الطاعن إن الحكم لم يرد على دفاعه دون أن يبين ماهية هذا الدفاع .

أوجه الدفاع : ما يجب على محكمة الموضوع إجابته أو الرد عليه صراحة ، وما يكفى فيه الرد الضمنى .

الدفاع الجوهرى : يتعين إجابته أو الرد عليه .

الدفاع الموضوعى : كفاية الرد الضمنى دون استلزام رد صريح .

ما يشير الطاعن من أن الحكم أخفل الرد على دفاعه مردود بأنه لم يبين ماهية هذا الدفاع ولم يحدده وذلك لمراقبة ما إذا كان الحكم قد تناوله بالرد من عدمه وهل كان الدفاع جوهرى مما يجب على المحكمة أن تجيبه أو ترد عليه أم هو من قبيل الدفاع الموضوعى الذى لا يستلزم ردا بل يعتبر الرد عليه مستفادا من القضاء بالإدانة للأدلة التى أوردتها المحكمة فى حكمها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : ضرب المجنى عليها عمدا بقبضة يده على عينها اليمنى فأحدث بها الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى والتى تخلف لديها من جرائها عاهة مستديمة هى فقد قوة الإبصار بالعين اليمنى ، ونظرا لأن قوة الإبصار بهذه العين غير معروفة فإنه يصعب تقدير هذه العاهة بنسبة مئوية . وطلبت من

غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقا للمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات . فقررت الغرفة ذلك . ومحكمة الجنايات قضت بحضوريا عملا بمادة الاتهام بمعاينة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات . فطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقص ... الخ .

المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال ، ذلك أن الحكم المطعون فيه عول في إدانة الطاعن على أقوال المجنى عليها والتقرير الطبي الشرعى دون أن يتحدث عما هو ثابت في التحقيقات من أن الواقعة كانت مشاجرة بين أشخاص عديدين ، كما لم يعرض لما شاب أقوال المجنى عليها من تناقض لقولها في بلاغ الحادث إن الطاعن ضربها بقطعة من الطوب على عينها اليسرى في حين أن إصابتها في عينها اليمنى ، ثم شهادتها في التحقيقات بأنه ضربها بقبضة يده على عينها اليمنى مخالفة ما ذكرته في بلاغها مما يجعل الحكم معيبا في تدليله ، فضلا عن قصوره في الرد على دفاع الطاعن الثابت في محضر الجلسة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى في قوله ”إن نجاتى زاهر صريان ... ضرب مفيدة جرجس ميخائيل عمدا على عينها اليمنى فأحدث بها الإصابة الميئة بالتقرير الطبي والتي تخلف عنها عاهة مستديمة هي فقد قوة إبصار العين اليمنى ... “ وأثبت الحكم أن المجنى عليها شهدت ”بأنه حدثت مشادة بينها وبين زوجة المتهم ... وحضر الأخير في أثناء المشادة واعتدى عليها بالضرب بقبضة يده على عينها وأثناء الطريق إلى العدة ألقي عليها قطعة طوب أصابتها في عينها أيضا ثم وصف الحكم إصابة المجنى عليها كما أثبتتها التقرير الابتدائي وأنه يجوز حصولها من الضرب بقبضة اليد وأورد ما ذكره تقرير المستشفى من أن إصابة عينها يجوز حدوثها من التصادم بجسم صلب راض “ . لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع أن تأخذ من أقوال الشاهد في أية مرحلة من مراحل التحقيق بما تظن إليه في تكوين عقيدتها وأن تطرح ما عداه وهي إذ تغفل لا يصح أن يقال عنها إنها وقعت في تناقض مادام تقدير الدليل وكونه كافيا للاثبات من ملطتها وخذها . وكان الحكم قد حصل واقعة الدعوى بما تنويف

به عناصر الجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة مستمدة من أقوال المجنى عليها في التحقيق وأمام المحكمة والتقارير الطبي ومن شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ، فإن ما ينهض الطاعن على الحكم من قصور في الرد على ما شاب أقوال المجنى عليها من تناقض — على فرض حصوله — يكون في غير محله . أما ما يثيره الطاعن من أن الحكم أغفل الرد على دفاعه المثبت بمحضر الجلسة ، فإنه فضلا عن أنه لم يبين ماهية هذا الدفاع ولم يحدده وذلك لمراقبة ما إذا كان الحكم قد تناوله بالرد من عدمه وهل كان الدفاع جوهريا مما يجب على المحكمة أن تجيبه أو ترد عليه أم هو من قبيل الدفاع الموضوعي الذي لا يستلزم ردا بل يعتبر الرد عليه استفادا من القضاء بالإدانة للأدلة التي أوردتها المحكمة في حكمها ، وفضلا عن ذلك فإنه يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن دفع بتلفيق التهمة وكذب المجنى عليها في تصوير الحادث وهو دفاع موضوعي لا يستأهل الرد عليه استقلالاً كما سبق القول . لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشق من طعنه يكون غير سديد .

وحيث إنه لما تقدم جميعه يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه .

جلسة ١٩ من مارس سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد / محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد عبد السلام ، ومحمود اسماعيل ، وأديب نصر حنين ، ومختار مصطفى رضوان .

(٦٤)

الطعن رقم ١٦٨٧ سنة ٣١ القضائية :

(١) أسباب الإباحة . الدفاع الشرعى .

منى لا تتوافر حاله . إذا كان كل من المجنى عليه والمتهم قد قصد الاعتداء على الآخر .
من منهما بدأ بالعنوان على زميله . لأهمية له .

(ب) نقض ” أسباب الطعن . ما لا يقبل منها “ . دفاع . حجة مستديمة .

الدفع بأن المجنى عليه شفى من إصابته دون تخلف حجة . يقتضى تحقيقا موضوعيا .
إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض . لا تقبل .

١ - إذا كان مفاد ما أورده الحكم أن كلا من المجنى عليه والمتهم كانا يقصدان الاعتداء وإيقاع الضرب من كل منهما بالآخر ، فإن ذلك مما تنفى به حالة الدفاع الشرعى عن النفس والمال ، بغض النظر عن البادئ منهما بالاعتداء .

٢ - إذا كان يبين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن المتهم ” الطاعن “ لم يتمسك بأن المجنى عليه شفى من إصابته دون تخلف حجة مستديمة لديه ، فإنه لا يقبل منه إثارة هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه يقتضى تحقيقا موضوعيا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه ضرب إبراهيم محمد الطونى عمدا فأحدث به الإصابة الموصوفة بالتفسير الطبي الشرعى والتي تخلفت لديه من جرائها حجة مستديمة يستحيل برؤها هي فقد بعظم قبوة الرأس سوف لا يمتلىء بنسيج عظمى

واق مما يقلل من كفاءته على العمل بما لا يمكن تقديره بنسبة مئوية . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقا للمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات . فقررت الغرفة ذلك . ومحكمة الجنايات قضت بحضوريا عملا بمادة الاتهام بمعاينة المتهم بالسجن لمدة أربع سنوات . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ

المحكمة

... وحيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو القصور في التسبيب والخطأ في تطبيق القانون ، إذ يقول الطاعن إن الحكم المطعون فيه دانه دون أن يخص دفاعه الذي تمسك به أمام محكمة الموضوع ومؤداه أنه كان في حالة دفاع شرعي عن نفسه وماله فقد بادره المجنى عليه بالاعتداء بأن عضه في رقبته وضربه بالعصا على ذراعه عندما طابه على سرقة البرسيم من زراعته فاضطر الطاعن إلى دفع هذا الاعتداء بأن ضربه بالمنجل الذي كان يعمل به في زراعته . هذا إلى جانب أن الحكم قد سأل الطاعن عن إحداث العاهة مع أن الحادث وقع بسبب العتاب على سرقة البرسيم ودفعاً للاعتداء الحاصل من المجنى عليه مما ينتفى به ركن العمد الذي تتطلبه المادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجناية العاهة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها ، ثم عرض لما أثاره الطاعن من أنه كان في حالة دفاع شرعي ورد عليه بقوله ” وبما أن المحكمة لا تلتفت إلى دفاع المتهم بأنه كان وقت الحادث في حالة دفاع شرعي عن نفسه ذلك أن الثابت من ظروف الدعوى أن المتهم والمجنى عليه كانا متماسكين قبل ارتكاب الحادث وأن كلا منهما قد أصيب في جسمه نتيجة لهذا التماسك كما أنه لم يثبت حصول سرقة من برسيم المتهم كما يدعى فقد وجدت بالمجنى عليه إصابة عضوية بذراعه الأيمن كما وجدت مثل هذه الإصابة برقبة المتهم وقد كانت إصابة هذا الأخير من التفاهة بحيث وصفت بأنها لا تحتاج لعلاج ومن ثم يكون دفاع المتهم بأنه كان في حالة دفاع شرعي عن نفسه هو دفاع غير مؤسس ويتعين الالتفات منه “ .

ومفاد ما أورده الحكم أن المجنى عليه والمتهم كليهما كانا يقصدان الاعتداء وإيقاع الضرب من كل منهما بزميله ، وهو ما لا تتوافر فيه حالة الدفاع الشرعى وذلك بغض النظر عن البادئ منهما بالاعتداء — وهو رد صحيح فى القانون تنتفى به حالة الدفاع الشرعى عن النفس والمسال إذ تناول الحكم ما يفيد اقتناع المحكمة بكذب دعوى السرقة لعدم ثبوت ما يدل على حصولها . وأما ما أثاره من تخلف ركن العمد فهو مردود بما هو ثابت من أن الحكم قد استخلص توافر هذا الركن من أقوال المجنى عليه وشهود الحادث وأورد حاصلها بما مفاده أن الطاعن قد ارتكب فعل الضرب عن إرادة وعلم بأن هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة جسم المجنى عليه وصحته ، وهذا الذى استخلصه الحكم كاف ومائع فى إثبات ركن العمد ويتفق وصحيح القانون ، ومن ثم يكون ما يعيبه الطاعن فى هذا الوجه غير سديد .

وحيث إن مبنى الوجهين الثانى والثالث هو أن الحكم المطعون فيه شابه الخطأ فى القانون حين دان الطاعن بجناية العاهة ، فقد طبق المادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات مع أن المجنى عليه شفى من إصابته دون تخلف عاهة مستديمة بعد علاج استغرق مدة تزيد على العشرين يوما ثم التحق بعد ذلك بخدمة الجيش مما كان يتعين معه تطبيق المادة ١/٢٤١ من قانون العقوبات .

وحيث إن الحكم المطعون فيه استند فى ثبوت العاهة لدى المجنى عليه إلى التقارير الطبية وأورد حاصلها بقوله ”لأنه يبين من الاطلاع على أوراق علاج المجنى عليه فى مستشفى طنطا ومن الكشف الطبى المتوقع عليه بمعرفة الطبيب الشرعى أنه انتقل إلى المستشفى والمنجل منفرس فى رأسه وأنه أصيب من جراء ذلك بكسر منخفض بعظم الجدارية اليسرى أدى إلى تهتك المنخ أسفل هذه الإصابة مع تمزق فى السحايا كما أصيب بعضة آدمية فى ذراعه الأيمن وقد أجريت له نتيجة الإصابة الأولى عملية ترينة لرفع العظام المنخفضة فى رأسه فى مساحة ٨ سم^٢ وأنه شفى من هذه الإصابة بعد أن تخلفت لديه من جرائها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هى فقد بعظم قبوة الرأس سوف لا يمتلىء بأنسيج عظمى واق” . لما كان ذلك ، وكان من حق محكمة الموضوع أن تأخذ بما أثبتته التقرير الطبى باعتباره دليلا من أدلة الدعوى ، وكانت جريمة العاهة المنصوص

عليها في المادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات يتحقق وجودها بفقد عضو أو جزء منه ، فإن الحكم المطعون فيه إذ استند في ثبوت العاهة إلى التقارير الطبية وعول عليها وعلى أقوال الشهود وانتهى إلى إدانة الطاعن لوقوع فعلته تحت حكم المادة المذكورة يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا . لما كان ذلك ، وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يتمسك بأن المجنى عليه شفى من إصابته دون تخلف عاهة لديه وكان ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يقتضى تحقيقا موضوعيا ، فمن ثم لا تقبل إثارته لأول مرة أمام هذه المحكمة .

وحيث إنه لما تقدم جميعه يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٠ من مارس سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد/محمد إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد عبد السلام ، ومحمد اسماعيل ، وأديب نصر حنين ، ومختار مصطفى رضوان .

(٦٥)

الطعن رقم ١٦٧٩ سنة ٣١ القضائية :

(أ-ب) متشردون ومشتبه فيهم . دعوى جنائية . نقض ” أسباب
الطعن “ . ” سلطة محكمة النقض “.

العود للاشتباه . جريمة وقتية . متى تحقق . من تاريخ ارتكاب الجريمة الجديدة التي
تكون حالة العود .

الدعوى الجنائية عنها . اقتضاؤها ، متى المدة . مدة التقادم . ثلاث سنوات . بدء مبرراتها :
من تاريخ ارتكاب الجريمة الجديدة المكونة لتلك الحالة . المادة ١٠١ ج .
الإجراءات القاطعة للتقادم . من بينها ، سؤال المتهم في محضر جمع الاستدلالات .
الدفع باقتضاء الدعوى الجنائية بالتقادم . من النظام العام . جواز إثارته لأول مرة
أمام محكمة النقض . شرط ذلك : أن تدل مدونات الحكم على ما يفيد صحته .
سلطة محكمة النقض — في هذه الحالة . في نقض الحكم وبرائة المتهم .

١ — جريمة العود للاشتباه بجريمة وقتية ، والعبرة في تحققها هي بتاريخ
وقوع الجريمة التي تقع من المشتبه فيه بعد سبق الحكم عليه بالمراقبة لا بالصفة
اللاصقة به قبل ارتكاب تلك الجريمة .

٢ — من المقرر أن الدفع باقتضاء الدعوى الجنائية بالتقادم تجوز إثارته
في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة النقض لتعلقه بالنظام
العام ، طالما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه يفيد صحته .

فإذا كان يبين مما أورده ذلك الحكم أن الجريمة التي ترتب عليها العود للاشتباه
قد وقعت يوم ١٠/٥/١٩٥٤ وأن أول إجراء قاطع للمدة بشأنها كان سؤال المتهم

في محضر جمع الاستدلالات يوم ١٦/٥/١٩٥٧ ، فإن جريمة العود للاشتباه تكون قد سقطت بمضى مدة أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ توافرها طبقا لمادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ دان المتهم من تلك الجريمة يكون قد جانب التطبيق السليم للقانون مما يتعين معه نقضه والقضاء بإقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة وبراءة المتهم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : في ١٦ مايو سنة ١٩٥٧ عاد لحالة الاشتباه بعد سبق الحكم عليه للاشتباه في القضية رقم ٤٣٢٢ سنة ١٩٥١ اسكندرية ثم ارتكب القضية رقم ٢٥٨٩ سنة ١٩٥٤ كرموز والجنحة رقم ٣٤٩ سنة ١٩٥١ اسكندرية وحكم عليه في الأولى بسنة مع الشغل للمعركة وفي الثانية بستين مع الشغل وغرامة ٥٠٠ جنيه للاتجار بالمخدرات . وطلبت عقابه بالمواد ٥ و ٦ و ٨ و ٩ و ١٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . والمحكمة الجزئية حكمت حضوريا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل والنفاذ ووضعه تحت مراقبة البوليس لمدة سنة في المكان الذي يحدده وزير الداخلية تبدأ من إمكان التنفيذ عليه مع النفاذ بلا مصاريف جنائية . استأنف المتهم هذا الحكم . والمحكمة الاستئنافية قضت غيابيا بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد . فعارض وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم الغيابي الاستئنافي المعارض فيه وبقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتأييد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، إذ دانه باعتباره عائدا لحالة الاشتباه مع أن هذه الجريمة قد سقط الحق في إقامتها لمضى أكثر من ثلاث سنوات على تاريخ ارتكاب الطاعن جريمة السرقة في القضية رقم ٢٥٨٩ سنة ١٩٥٤ جنح كرموز في ١٠ من مايو سنة ١٩٥٤ وهي الجريمة

التي وقعت بعد سابقة الحكم عايه بالمراقبة في القضية رقم ٤٣٤٢/٣٠٨٠ سنة ١٩٥١ من اسكندرية .

وحيث إن الدعوى الجنائية رفعت على الطاعن بوصف أنه في يوم ١٦/٥/١٩٥٧ بدائرة قسم بولاق عاد لحالة الاشتباه بعد سبق الحكم عليه بوضعه تحت مراقبة البوليس لاشتباه في القضية رقم ٤٣٤٢ سنة ١٩٥١ اسكندرية بأن ارتكب البلحة رقم ٢٥٨٩ سنة ١٩٥٤ كرموز والجنحة رقم ٣٤٩ سنة ١٩٥١ اسكندرية وحكم عليه في الأولى بالحبس شهرين مع الشغل لسرقة وفي الثانية بالحبس ستين مع الشغل وغرامة ٤٠٠ جنيه للالتجار في المخدرات . وقضت المحكمة الجزئية بحبس المتهم شهر مع الشغل والنفاذ وبوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة سنة في المكان الذي يحدده وزير الداخلية تبدأ من إمكان التنفيذ عليه . فاستأنف المتهم وقضى غيابيا بعدم قبول الاستئناف شكلا . فعارض وقضى بإلغاء الحكم المعارض فيه وبقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتأييد الحكم المستأنف . وقالت المحكمة الاستئنافية في أسباب حكمها المطعون فيه " وحيث إن الحكم المستأنف في محله إذ ثبت من مذكرتي الجداول الخاصتين بالقضية رقم ٣٠٨٠ سنة ١٩٥١ من اسكندرية أنها مقيدة ضد المتهم لأنه في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٥٠ وقع منه ما يؤيد حالة الاشتباه وقضى فيها بمراقبته لمدة سنة . فاستأنف الحكم وقضى فيه غيابيا بالتأييد بجلسة ١٩٥١/٥/٥ وصار نهائيا بإعلان المتهم بالحكم في ١٩/٥/١٩٥١ وفوات ميعاد المعارضة وتنفيذ عقوبة المراقبة ضده ، كما تبين من مذكرة الجداول عن القضية رقم ٢٥٨٩ سنة ١٩٥٤ كرموز أنها مقيدة ضد المتهم بوصف السرقة التي ارتكبها في ١٠/٥/١٩٥٤ وقضى فيها عليه بالحبس شهرين مع الشغل وقضى في الاستئناف المرفوع منه حضوريا بالتأييد وصار الحكم نهائيا ومن ثم يكون المتهم قد عاد لحالة الاشتباه مما يتعين معه تأييد الحكم المستأنف . "

وحيث إن ما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه في محله ، ذلك أن جريمة العود للإشتباه بجريمة وقتية والعبرة في تحققها هي بتاريخ وقوع الجريمة التي تقع من المشتبه فيه بعد سبق الحكم عليه بالمراقبة لا بالصفة اللاصقة به قبل ارتكاب تلك الجريمة . لما كان ذلك ، وكان الثابت مما أورده الحكم المطعون فيه أن الجريمة التي ترتب عليها العود للإشتباه قد وقعت يوم ١٠/٥/١٩٥٤ ولم تتخذ

على ورقتها بما يفيد إقراره إياها ، ذلك أن الأسباب هي في الواقع جوهر الطعن وأساسه ووضعها من أخص اختصاصاتها ، أما تقديم ورقة الأسباب بقلم الكتاب فلا مانع من أن يحصل فيه التوكيل كما هو الشأن في التقرير بالطعن . ومن ثم فإنه إذا كان الثابت من الأوراق أن الذي قرر بالطعن وقدم أسبابه هو رئيس النيابة بتوكيل من المحامي العام إلا أن تقرير الأسباب لم يثبت أنه عرض على هذا الأخير للوافقة عليه واعتماده قبل تقديمه لقلم الكتاب ، فإن الطعن يكون غير مقبول لرفعه من غير ذي صفة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : أحرز جواهر مخدرة " حشيشا وأفبونا " في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت إلى غرفة الإتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١ و ٢ و ٣٣/ج و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبندين ١ و ١٢ من الجدول ١ المرفق . وغرفة الإتهام قررت بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية قبل المتهم ومصادرة المواد المضبوطة . فطعنت النيابة العامة في هذا الأمر بطريق التقصص ... الخ .

المحكمة

من حيث إن الأمر المطعون عليه صدر من غرفة الإتهام بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية قبل المطعون ضده ومصادرة المواد المضبوطة ، فقرر رئيس نيابة مخدرات القاهرة بتوكيل من المحامي العام بالطعن عليه ، وقدم الأسباب التي يبنى عليها طعنه ، وقد تبين من الاطلاع عليها أن المحامي العام لم يوقع على أسباب الطعن .

وحيث إنه لما كانت المادة ١٩٣ من قانون الإجراءات الجنائية لا تجيز الطعن أمام محكمة التقصص في الأمر الصادر من غرفة الإتهام بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى إلا للجنى عليه والمدعى بالحقوق المدنية وللنائب العام بنفسه أو طبقا للمادة ٣٠ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية

للمحامى العام فى دائرة اختصاصه أو من وكيل خاص عنه . لما كان ذلك ، وكان القانون فى مادتيه ما لفتى الذكر إنما أراد أن يصدر الطعن عن النائب العام أو المحامى العام حتى يكون فى ذلك ضمانه للمتهم — فإذا وكل أحدهما أعوانه بتقرير الطعن بقلم الكتاب — وهو عمل مادى يستوى فيه أن يباشره أيهما بنفسه أو بكل أمره إلى غيره بتوكيل منه — فعليه أن يتولى هو وضع أسباب الطعن ، فإن كلف أحد أعوانه بوضعها فيجب عليه أن يوقع على ورقته بما يفيد إقراره بإياها — ذلك لأن الأسباب هى فى الواقع جوهر الطعن وأساسه ووضعها من أخص اختصاصاتهما — أما تقديم ورقة الأسباب بقلم الكتاب فلا مانع من أن يحصل فيه التوكيل كما هو الشأن فى التقرير بالطعن . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن الذى قرر بالطعن بقلم الكتاب وقدم أسبابه هو رئيس نيابة مخدرات القاهرة بتوكيل من المحامى العام إلا أن تقرير الأسباب لم يثبت أنه عرض على المحامى العام للواقعة عليه واعتماده قبل تقديمه بقلم الكتاب بواسطة من وكله فإن الطعن يكون غير مقبول لرفعه من غير ذى صفة .

جلسة ٢٦ من مارس سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد / محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
مادل بونس ، وتوفيق أحمد الخشن ، ومحمود اسماعيل وحسين صفوت السركي .

(٦٧)

الطعن رقم ١٧١٠ سنة ٣١ القضائية :

دخان . مسئولية جنائية . دعوى مدنية . تقض "حالاته" .

جريمة إحراز دخان مخلوط . أركانها . أحكام القانون ٩١ لسنة ١٩٣٣ المعدل بالقانون ٧٩
لسنة ١٩٤٤ .

الركن المادي . توافره : سواء أكانت نسبة الخلط كبيرة أم ضئيلة .

مثال : الرمل . مادة غريبة عن الدخان . وجوده بنسبة عالية فيه . مقتضى ذلك : هو دخان
مخلوط .

الركن المعنوي . التفرقة بين الصانع وغير الصانع . المادة ٧ من القانون .

الصانع : اقراض القصد الجنائي لديه بقرينة قانونية داطمة . دفعه المسؤولية بمقولة عدم علمه
بالغش أو الخلط . لا يجوز .

غير الصانع : إعفاؤه من العقاب إذا أثبت حسن نيته .

تقض "حالاته" . دعوى مدنية . طعن المدعى المدنى بالتقض في خصوص ما قضى به الحكم
من رفض هواء المدنية . جوازه : رغم صيرورة الحكم بالإبراء نهائيا . ثبوت الخطأ في تطبيق
القانون . تقض الحكم والإحالة بالنسبة للدعوى المدنية . مثال .

يبين من استعراض نصوص المواد ١ و٦ و٦ مكررة و٧ من القانون رقم ٧٤
لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان المعدل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٤
وقرار وزير المالية رقم ٩١ لسنة ١٩٣٣ الخاص بتحديد النسب التي يجوز خلط
أنواع الدخان المعسل بها — أن الشارع ، فيما عدا تلك النسب التي فوض وزير
المالية تحديدها ، لم يحدد نسبة خلط الدخان وسوى في توافر الركن المادي

للمجريمة بين الخلط بنسبة كبيرة أو ضئيلة وجعل مجرد إحراز الدخان المخلوط جريمة معاقبا عليها فأنشأ بذلك نوحا من المسؤولية الفرضية مبنية على افتراض قانوني لتوافر القصد الجنائي لدى الفاعل — إذا كان صانعا — بحيث لا يستطيع دفع مسؤوليته في حالة ثبوت الغش أو الخلط ، تأسيسا على أن من واجباته الإشراف الفعلي على ما يصنعه والتزام أحكام القانون في هذا الصدد ، فقعوده عن هذا الواجب يعد قرينة قانونية قاطعة على توافر العلم بذلك الغش أو الخلط وأن إرادته اتجهت إلى هذا الفعل المؤثم قانونا ما لم تقم به حالة من حالات الإعفاء من المسؤولية الجنائية . أما من لم يكن صانعا فقد أعفاه القانون من العقاب إذا أثبت حسن نيته .

فإذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده "المتهم المدعى عليه مدنيا" صانع وأن الدخان المضبوط لديه قد ثبت وجود نسبة عالية من الرمل فيه ، وهو مادة غريبة عنه يصدق عليه معها وصفه بالدخان المخلوط ، فإن ما انتهى إليه الحكم من رفض الدعوى المدنية المقامة من مصلحة الجمارك "الطاعنة" تأسيسا على عدم ثبوت توافر العلم بخلط الدخان لدى المطعون ضده أو قيامه بفعل الخلط يكون مخطئا في تطبيق القانون متعينا نقضه والإحالة بالنسبة لما قضى به في الدعوى المدنية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة "المتهم المطعون ضده" بأنه : بصفته تاجرا أو صانعا أحرز دخانا مخلوطا مع علمه بذلك . وطلبت عقابه بالقانون ٧٤ لسنة ١٩٣٣ المعدل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٤ . وقد ادعت مصلحة الجمارك مدنيا قبل المتهم بمبلغ ثلاثة آلاف جنيه . والمحكمة الجزئية قضت بحضوريا عملا بالمادة ٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة المتهم مما نسب إليه ورفض الدعوى المدنية وألزمت المدعية المصاريف المدنية . استأنفت المدعية بالحقوق المدنية هذا الحكم كما استأنفته النيابة . والمحكمة الاستئنافية قضت بحضوريا بقبول الاستئنافين شكلا وفي الموضوع برفضهما وتأيد الحكم المستأنف . فطعننت المدعية بالحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحرمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتبرئة المطعون ضده من تهمة إحرازه دخانا مخلوطا ورفض الدعوى المدنية قبله قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه أسس قضاءه على نفي علم المطعون ضده بوجود نسبة عالية من الرمال بالدخان المضبوط في مصعته وعدم وضعه رمالا أو مواد غريبة به في حين أنه قد ثبت وجود الرمال بالدخان بنسبة عالية تتنافى مع قرار وزير المالية رقم ٩١ لسنة ١٩٣٣ - بوضع نظام خلط الدخان - وعلم المتهم أو عدم علمه سيان وفقا للمادة ٦ من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ المعدلة بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٤ إذ يكفي مجرد حيازة الدخان المخلوط ولا يعفى حسن النية من العقاب إلا من لم يكن صانعا طبقا للمادة السابعة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ والمطعون ضده صانع .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله ” إنها تخلص فيما أثبتته السيد مأمور إنتاج المنصورة بمحضره المؤرخ ١٩٥٧/٧/٢٠ من أن المتهم وهو صاحب مصنع لتعسيل أدخنة أخطر بتاريخ ١٩٥٧/٥/١٨ عزمه على تعسيل مائة كيلو دخان في ١٩٥٧/٥/٢٠ وأنه سيشرع في تعبئتها في ١٩٥٧/٥/٢٨ لنذب من يلزم لحضور عملية التعبئة ، فنذب سيادته السيد / سليمان محمد ضيف المعاون بالتفتيش لحضور عملية التعبئة في ١٩٥٧/٥/٢٨ وقام الأخير بأخذ العينات اللازمة وتحليلها فتبين من تقرير معامل التحليل المؤرخ ١٩٥٨/١١/١١ أنها غير مطابقة للقرار الوزاري ٩١ لسنة ١٩٢٣ لاحتوائها على نسبة عالية من الرمل كمادة غريبة“ . وأورد على ثبوت الواقعة لديه على هذا النحو أدلة مستمدة من أقوال مأمور إنتاج المنصورة ومعاون التفتيش والكيمائي بمصلحة الكيمياء . وعرض الحكم لدفاع المطعون ضده من أنه اشترى الدخان الجفاف بموجب فواتير من بعض التجار وأنه مستورد من إيطاليا والهند وطرابلس وأنه يقوم بتعسيل الدخان بالحالة التي يشتريه بها ، ووجه أن تكون العينة التي أخذت كانت جزء من ورق دخان تعلق به أجزاء بسيطة من الرمل وسحب بحالته من الجمر أو أن يكون في قاع جرار العسل بعض الرمال ، وأشار الحكم إلى ما قرره معاون التفتيش

من أن الدخان يحوى أصلا موادا عالقة به كالرمال وأن هناك منشورا ينبه على أصحاب المصانع بتنظيف الدخان قبل تعصيله ، وخلص الحكم إلى أن وجود الرمل بالدخان الجاف أمر طبيعي ورتب على ذلك أن القول بعلم المطعون ضده بوجود نسبة عالية منه أمر لا دليل عليه في الأوراق بقوله إن الثابت أن تلك النسبة العالية لم يظهرها إلا التحليل وأن المحضر لم يحرر وقت أخذ العينة لاشتباه مفتش الإنتاج وإنما حرر بعد ورود تقرير التحليل ، كما أن المفتش المذكور لم يثبت بمحضه أية ملاحظة على الدخان المضبوط يفهم منها أنه قد بان له من مناظرته وجود نسبة عالية من الرمل به ، وأنه لم يثبت من الأوراق أن المطعون ضده قد قام بفعل إيجابي بأن وضع رملا أو مواد غريبة وخلطها بالدخان ، و انتهى إلى تأييد حكم محكمة أول درجة القاضى بتبرئة المطعون ضده ورفض الدعوى المدنية . لما كان ذلك ، وكان ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه غير سديد في القانون ، ذلك بأن المادة الأولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان قد عرفت الدخان المخلوط بأنه الدخان الذى تخلط به أو تندس فيه مواد غريبة بأية نسبة كانت . ونصت المادة ٦ المعدلة بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٤ فى فقرتها الأولى على أنه "مع مراعاة أحكام المادتين ٦ مكررة و ٧ يعاقب كل صانع أو تاجر أو صاحب حانوت أو مخزن يحرز دخانا مغشوشا أو مخلوطا بالحبس لمدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات أو بإحدى هاتين العقوبتين فضلا عن الحكم بمصادرة الدخان موضوع الجريمة" وجرى نص المادة ٦ مكررة — المضافة بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٤ — على أنه "يجوز التصريح بإجراء خلط الدخان بموجب قرارات وزارية تحدد الشروط التى بها تصبح حيازة هذا المخلوط جائزة قانونا على أنه يجب أن يبين بطريقة واضحة كيفية الخلط على المخلوط إذا كانت معدة للتصدير أو معروضة للبيع أو للاستهلاك" . ثم نصت المادة ٧ على أنه "لا عقاب على من لم يكن صانعا وأحرز دخانا مغشوشا أو مخلوطا إذا أثبت حسن نيته" ، ونص قرار وزير المالية رقم ٩١ لسنة ١٩٣٣ على النسب التى يجوز خلط أنواع الدخان المعسل بها . وبين من هذا الاستعراض أن الشارع — فيما عدا النسب التى توخى وزير المالية تحديدها — لم يحدد نسبة للخلط وسوى فى توافر الركن المادى للجريمة بين الخلط بنسبة كبيرة أو ضئيلة وجعل مجرد إحراز

الدخان المخلوط أو المغشوش جريمة معاقبا عليها ، فأنشأ بذلك نوعا من المسؤولية
الفرضية مبنية على افتراض قانوني لتوافر القصد الجنائي لدى الفاعل — إذا كان
صانعا — الذي لا يستطيع دفع مسؤوليته في حالة ثبوت الغش أو الخلط تأسيسا
على أنه من واجباته الإشراف الفعلي على ما يصنعه والتزام أحكام القانون في هذا
الصدد ، فقعوده عن هذا الواجب يعد قرينة قانونية قاطعة على توافر العلم بذلك
الغش أو الخلط وأن إرادته اتجهت إلى هذا الفعل الموثم قانونا ، ما لم تقم به
حالة من حالات الإعفاء من المسؤولية الجنائية . أما بالنسبة إلى من لم يكن
صانعا فتمد أعفاه القانون من العقاب إذا أثبت حسن نيته . لما كان ذلك ،
وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده صانع وأن الدخان
المضبوط لديه قد ثبت وجود نسبة عالية من الرمل فيه وهو مادة غريبة عن
الدخان يصدق عليه وصفه بالدخان المخلوط ، فإن ما انتهى إليه الحكم من رفض
الدعوى المدنية تأسيسا على عدم ثبوت توافر العلم بخلط الدخان لدى المطعون
ضده أو قيامه بفعل الخلط ، يكون مخطئا في القانون . ولما كان هذا القضاء
قد حجب محكمة الموضوع عن مناقشة الدعوى المدنية ، فإنه يتعين لذلك نقض
الحكم المطعون فيه بالنسبة إلى الدعوى المدنية والإحالة مع إلزام المطعون ضده
المصاريف .

جلسة ٢٧ من مارس سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد/ محمد ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة، وبحضور السادة المستشارين : عادل
يونس ، وتوفيق أحمد الخشن ، ومحمد اسماعيل ، وحسين صفوت السركي .

(٦٨)

الطعن رقم ١٧١١ سنة ٣١ القضائية :

نقض "الحكم في الطعن" . "سلطة محكمة النقض" . إجراءات المحاكمة .
مقوية . أرز .

(أ) الطعن بالنقض للمرة الثانية . مقتضاه : الحكم في موضوع الدعوى . المادة ٥٥ من القانون
٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

إجراءات المحاكمة في هذه الحالة . هي الإجراءات المقررة للمحاكمة من الجريمة .
متى تحدد محكمة النقض جلسة لنظر الموضوع ؟ ومتى تحكم فيه مباشرة ؟
تحديد الجلسة : إذا استلزمت أسباب الطعن تعرض لموضوع الدعوى .

الحكم مباشرة : عند اقتضار أسباب الطعن على مجرد الخطأ في تطبيق القانون بما
يقضي تصحيحه فحسب . المادة ٢٩ من القانون .

(ب) العقوبة التكميلية . متى يصح التجاوز من إيقاعها ؟ عند انعدام جدواها العملية .

مثال . أرز . مقربة القانون ٧١ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقانون ٢٥٠ لسنة ١٩٥٦ .
"عدم مباشرة خدمة الزراعة" . مضي عدة سنوات بين وقوع الجريمة والحكم في
الدعوى . لا جدوى من الحكم بها .

١ — تنص المادة ٤٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات
وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض على أنه "إذا طعن مرة ثانية في الحكم
الصادر من المحكمة المحالة إليها الدعوى تحكم محكمة النقض في الموضوع ، وفي هذه
الحالة تتبع الإجراءات المقررة في المحاكمة من الجريمة التي وقعت" . فإذا كان
الطعن المقدم من النيابة — للمرة الثانية — مقصورا على أن العيب الذي شاب
الحكم هو الخطأ في تطبيق القانون على الواقعة كما صار لإبانتها في الحكم، فإن ذلك

يقتضى بحسب القاعدة الأصلية المنصوص عليها في المادة ٣٩ من القانون المذكور أن تحكم محكمة النقض في الطعن وتصحيح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون دون نظر الموضوع في جلسة تحددها ما دامت أسباب الطعن المقدمة لم ترد على بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم مما يستلزم التعرض لموضوع الدعوى .

٢ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتغريم المتهم عشرة جنيهات وبعدم خدمة زراعة الأرز في المستقبل وبوقف تنفيذ العقوبة ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون لمخالفته أحكام القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٦ ، وهو ما يتعين معه نقضه وتصحيحه بجعل الغرامة المحكوم بها على المتهم "المطعون ضده" ٢٥ جنيا من كل فدان أو كسور الفدان من زراعة الأرز موضوع الجريمة ، مع التجاوز عن العقوبة التكميلية "وهي عدم خدمة زراعة الأرز" لعدم جدواها العملية الآن وقد مضى على الواقعة قرابة الخمس سنوات .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه :زرع أرزا في منطقة محظور زراعته فيها . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ١٥ و ١٦ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ من القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٦ المعدل بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٤٦ . والمحكمة الجزئية قضت حضوريا ببراءة المتهم . استأنفت النيابة هذا الحكم . والمحكمة الاستئنافية قضت حضوريا اعتباريا وبلإجماع الآراء بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبتغريم المتهم خمسين جنيا وبعدم مباشرة زراعة الأرز في المستقبل بلا مصاريف . عارض المتهم في هذا الحكم . وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم الغيابي المعارض فيه وبراءة المتهم مما أسند إليه . فطعنت النيابة في هذا الحكم بطريق النقض . فقضت محكمة النقض بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بتنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى المحكمة الابتدائية للفصل فيها مجددا من هيئة استئنافية أخرى . والمحكمة المذكورة قضت عملا بمواد الإتهام مع تطبيق المادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع وبلإجماع الآراء بإلغاء

الحكم المعارض فيه وتغريم المتهم عشرة جنيئات وبإزالة المخالفة على نفقة المخالف وأمرت بإيقاف تنفيذ عقوبة الغرامة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم .
قطعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض للمرة الثانية ... إلخ .

المحكمة

... وحيث إن النيابة العامة تبني طعنها على أن الحكم المطعون فيه إذ دان المطعون ضده بتهمة زراعة أرز في منطقة محظور فيها زراعته طبقاً لأحكام القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٦ - قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٦ قد ألغى القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٦ وأصبح هو القانون واجب التطبيق وقد عدل العقوبات الأصلية والتبعية كما حظر وقف تنفيذها .

وحيث إن النيابة العامة اتهمت المطعون ضده بأنه زرع أرزاً في منطقة محظور فيها ذلك ، وطلبت عقابه بالمواد ١ و ١٥ و ١٦ و ١٨ و ٢٠ و ٢١ من القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٦ وقرار وزير الصحة . وقضت محكمة أول درجة في ١٩٥٨/١/٦ غيابياً ببراءة المتهم . فامتنعت النيابة الحكم . وقضى حضورياً اعتبارياً في ١٩٥٨/٥/٢٧ وبإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف وبتغريم المتهم خمسين جنيهاً وعدم مباشرة خدمة زراعة الأرز في المستقبل . فعارض المتهم في الحكم وقضى في ١٩٥٩/١/٢٠ بإلغاء الحكم الغيابي المعارض فيه وبراءة المتهم مما أسند إليه . قطعت النيابة العامة في الحكم بطريق النقض وقضى بنقض الحكم المطعون فيه والإحالة . فقضت المحكمة الاستئنافية مجدداً في ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٦٠ بقبول المعارضة شكلاً وفي الموضوع وبإجماع الآراء بإلغاء الحكم المعارض فيه وتغريم المتهم عشرة جنيئات وبإزالة المخالفة على نفقته وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة لمدة ثلاث سنوات .

وحيث إن المادة ٤٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تنص على أنه "إذا طعن مرة ثانية في الحكم الصادر من المحكمة المحالة إليها الدعاوى ، تحكم محكمة النقض في الموضوع ، وفي

هذه الحالة تتبع الإجراءات المقررة في المحاكمة عن الجريمة التي وقعت . لما كان ذلك ، وكان الطعن المقدم من النيابة العامة — للمرة الثانية — مقصوراً على أن العيب الذي شاب الحكم هو الخطأ في تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم ، وهو ما يقتضى بحسب القاعدة الأصلية المنصوص عليها في المادة ٣٩ من القانون المذكور أن تحكم محكمة النقض في الطعن وتصحيح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون ، دون نظراً لموضوع في جلسة تحددها ، ما دامت أسباب الطعن المقدمة لم ترد على بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثرت في الحكم مما يستلزم التعرض لموضوع الدعوى . لما كان ما تقدم ، وكان القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٦ المعدل بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٤٦ قد ألغى بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٥٣ في الحدود التي ظاير فيها القانون الجديد ووجب تطبيق هذا القانون الأخير على واقعة الدعوى . لما كان ذلك ، وكانت المادة الثانية من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٥٣ تقضى بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٦ بأنه ” يعاقب على مخالفة أحكام هذا القانون بغرامة قدرها ٢٥ جنيهاً إلى ٣٥ جنيهاً عن كل فدان أو كسور الفدان ، فإذا كانت زراعة الأرز موضوع المخالفة في منطقة تقرر وزارة الصحة العمومية تحريم زراعة الأرز فيها لمنع انتشار بعوض الملاريا يحكم فيها بذات العقوبة وبعدم مباشرة خدمة زراعة الأرز موضوع المخالفة . وفي جميع الأحوال لا يجوز للحكمة أن تأمر بوقف تنفيذ العقوبة المقضى بها“ ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتسليم المتهم المطعون ضده عشرة جنيهاً وبعدم خدمة زراعة الأرز في المستقبل وبوقف تنفيذ العقوبة قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب قضاؤه وتصحيحه بجعل الغرامة المحكوم بها على المطعون ضده ٢٥ جنيهاً عن كل فدان أو كسور الفدان من زراعة الأرز موضوع الجريمة وترى المحكمة التجاوز عن العقوبة التكميلية وهي عدم خدمة زراعة الأرز لعدم جدواها العملية الآن وقد مضى على الواقعة قرابة الخمس سنوات .

رقم الصفحة	رقم القاعدة	نص
		ضبط الخطابات والرسائل :
		(١) الأصل عدم جواز إفشاء أسرار الخطابات والتلغرافات والاتصالات التليفونية . متى يجوز ذلك استثناء ؟ إذا استلزمته مصلحة التحقيق .
		(ب) ضبط الخطابات والرسائل ومراقبة المكالمات التليفونية . من يملكه ؟ ذلك لسلطة التحقيق وحدها ، ولرئيس المحكمة الابتدائية في حالة المادة ٩٥ مكررا من قانون الإجراءات الجنائية .
		(ج) كلمتا " الخطابات والرسائل " في نص المادة ٢٠٦ إجراءات . شمولها كافة الخطابات والرسائل والطرود والرسائل التلغرافية والمكالمات التليفونية . المكالمات التليفونية . إن هي إلا رسائل شفوية : وإن اختلفتا في الشكل .
		(د) مراقبة المكالمات التليفونية . وجوب استئذان النيابة العامة القاضي الجزئي لإجرائها . سلطته في الإذن بالإجراء أو رفضه خاضع لإشراف محكمة الموضوع .
		(هـ) سلطة القاضي الجزئي في مراقبة المكالمات التليفونية . مداها : اقتصارها على الإذن للنيابة بالإجراء أو رفضه . لا ولاية له في القيام بهذا العمل بنفسه أو في ندب مأمور الضبط القضائي لذلك .
		(و ، ز) مراقبة المكالمات التليفونية . ماهيتها : هي من أعمال التحقيق لا من إجراءات الاستدلال .

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		قيام مأمور الضبط القضائي بالمراقبة التليفونية والتفتيش — نفاذا لإذن القاضي الجزئي — دون نذبه لذلك من النيابة العامة . عمل باطل . أثره : بطلان الدليل المستمد من المراقبة والتفتيش .
١٣٥	٣٧	(ح) سلطة النيابة في ندب أحد مأموري الضبط القضائي في بعض أعمال التحقيق . المادة ٢٠٠ إجراءات . الشروط الشكلية والموضوعية لصحة هذا الندب . (الطعن رقم ٩٨٩ سنة ٣١ ق جلسة ١٢/٢/١٩٦٢)
١٨٧	٤٩	حرية المحكمة في استخلاص الصورة الصحيحة للواقعة من مجموع الأدلة المطروحة عليها . عدم تقيدها في ذلك بدليل بعينه . (الطعن رقم ١٠٣٢ سنة ٣١ ق جلسة ٢٦/٢/١٩٦٢)
٢٢٣	٥٨	حرية قاضي الموضوع في تقدير الأدلة . قضاؤه بالبراءة . إحاطة الحكم بالدعوى عن بصر وبصيرة . كفايته . العبرة في إدانة المتهم أو براءته هي باقتناع القاضي الجنائي . مما يجويه من تحقيق ومن كافة العناصر المطروحة . (الطعن رقم ١٦٦٧ سنة ٣١ ق جلسة ١٢/٣/١٩٦٢)
		اعتراف :
٧٠	١٨	حرية المحكمة الجنائية في تقدير صحة الاعتراف وقيمه في الإثبات . عدم خضوعها في ذلك لرعاية محكمة النقض . (الطعن رقم ٩٢٦ سنة ٣١ ق جلسة ٢٢/٢/١٩٦٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		أوراق : راجع : أيضا دفاع (القاعدة رقم ٣٢ صفحة ١٢٠)
		محاضر جمع الاستدلالات أو التحقيق . بياناتها . حجيتها . إن هي إلا عناصر إثبات . تحمل الجدل والمناقشة . الطعن عليها بالتزوير . غير لازم . استثناء من ذلك . أوراق لها قوة إثبات خاصة إلى أن يثبت ما ينفيها . هي محاضر الجلسات والأحكام حتى يطعن عليها بالتزوير - ومحاضر مواد المخالفات حتى يطعن عليها بالطرق العادية . نطاق هذه الحجية : ذلك قاصر على إمكان المحكمة الأخذ بها دون إعادة تحقيقها بالجلسة . غير أنها لا تلتزم بما ورد فيها ، ولها مطلق الحرية في رفض الأخذ بها ولو لم يطعن عليها بالطريق الذي رسمه القانون . (الطعن رقم ١٦٦٧ سنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/١٢) ٥٨ ٢٢٢
		خبرة :
		طلب ندب خير . متى لا تلتزم المحكمة بإجابته ؟ إذا رأت كفاية الأدلة للفصل في الدعوى دون حاجة إلى ندبه . (الطعن رقم ٣١٥ سنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٥) ٣٢ ١٢٠
		شهود راجع أيضا : دفاع . (القاعدة رقم ٦٠ صفحة ٢٣١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٥٥	١٤	أداء الشهادة . كيفيته : سؤال الشاهد عن معلوماته ثم إثبات ما يدلى به فعلا . إقتراض أقواله قبل صدورها منه . أثره : تداعى الدليل . فساد الاستدلال . (الطعن رقم ٦٧٧ سنة ٢١ ق جلسة ١٦/١/١٩٦٢)
٥٩	١٥	التعرف على شخص من ظهوره . أمر يصح في منطق العقل . تقدير هذا الدليل . من سلطة قاضي الموضوع . اطمئنان المحكمة إلى قول شاهدة أنها تعرفت على المتهمين من ظهورهم . المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض . لا تقبل . (الطعن رقم ٨١٤ سنة ٢١ ق جلسة ١٦/١/١٩٦٢)
١٠٤	٢٨	الأصل عدم التزام المحكمة بالرد على أقوال شهود النفي . فإذا ما تعرضت للرد عليها وجب أن تلتزم الوقائع الثابتة في الدعوى ، وأن يكون لما تستخلصه أصله في الأوراق . مخالفة ذلك : خطأ في الاسناد . (الطعن رقم ٤٠٥٢ سنة ٣١ ق جلسة ٣٠/١/١٩٦٢)
١٨٧	٤٩	أخذ المحكمة بشهادة شاهد . مفاده : أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لجلها على عدم الأخذ بها . المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض . غير جائزة . (الطعن رقم ١٠٣٢ سنة ٢١ ق جلسة ٢٦/٢/١٩٦٢)
		قرائن قانونية :
		قرينة العلم المفترض بالغش : المقررة بالقانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ .

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>عدم مساهمها بالركن المعنوي للجريمة الذي يلزم توافره للعقاب . تعلقها بعيب الاثبات . مؤدى ذلك : رفع عبء اثبات العلم عن كاهل النيابة . قابليتها لاثبات العكس . عدم اشتراط نوع معين من الأدلة لدحضها . حرية محكمة الموضوع في تكوين معتقداتها في الدعوى .</p> <p>حل اثاره هذه القرينة . أن تثبت صلة المتهم بداءة — إذا كان من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين — بالفعل المادى للجريمة .</p> <p>مثال . جريمة عرض لبن مغشوش للبيع . ثبوت قيام شريك المتهم — وحده — بتوريد اللبن المتعاقد عليه للمستشفى ، دون تدخل المتهم أو حضوره أو اتفاقه . مقتضى ذلك : انقطاع صلته بواقعة الدعوى . الحكم ببراءته . صحيح .</p> <p>(الطن رقم ١٦٦٠ سنة ٣١ ق جلسة ١٢/٣/١٩٦٢)</p>
٢١٠	٥٥	

اختصاص

اختصاص محكمة الجنايات :

متى يتعين على محكمة الجنايات إحالة اللجنة إلى المحكمة
الجزئية للفصل فيها ؟

ومتى تختص هي بنظرها ؟ المادة ٣٨٢ إجراءات .

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
١٤٧	٣٩	<p>مثال : رفع الدعوى على المتهمين أمام محكمة الجنايات بجناية العاهة المستديمة . إدانتهم — بعد التحقيق — على أساس الجنحة أخذاً بالقدر المتيقن . لا خطأ . القول ببطلان الحكم لصدوره من محكمة غير مختصة . غير صحيح .</p> <p>(الطن رقم ٩٩٣ سنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/١٢)</p>
١٢٤	٣٣	<p>اختصاص بالتعويض :</p> <p>المطالبة بقيمة الشيك أمام المحكمة الجنائية تعويضاً عن الجريمة . خروج ذلك عن ولاية تلك المحكمة . هي دين سابق على الجريمة .</p> <p>(الطن رقم ٨٢٦ سنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٦)</p>
١٦٢	٤٤	<p>تنازع الاختصاص :</p> <p>حالاته . جواز وقومه بين جهتين إحداهما من جهات التحقيق والأخرى من جهات الحكم .</p> <p>(الطن رقم ٨٧٣ سنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠)</p>
١٦٢	٤٤	<p>التنازع السلبي :</p> <p>متى يجوز لمحكمة النقض اعتبار الطعن طلباً بتعين الجهة المختصة .</p> <p>مثال : أمر غرفة الاتهام بإعادة الأوراق إلى النيابة لعدم الاختصاص رغم أن الواقعة جنائية . من المؤكد أن محكمة الجناح ستقضى هي الأخرى بعدم الاختصاص . مقتضى ذلك :</p> <p>اعتبار كل من الغرفة ومحكمة الجناح متخلية عن نظر الدعوى .</p> <p>الطعن في أمر الغرفة بالنقض . لمحكمة النقض اعتبار الطعن — وهو غير جائز — طلباً بتعين الجهة المختصة . ملة ذلك .</p> <p>(الطن رقم ٨٧٣ سنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠)</p>

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		انعقاد الفصل في التنازع السلبي للجهة التي يرفع إليها الطعن في أحكام وقراءات الجهتين المتنازعتين أو إحداهما. المادتان ٢٢٦ و ٢٢٧ إجراءات . غرفة الإتهام إن هي إلا دائرة من دوائر المحكمة الابتدائية .
١٦٢	٤٤	(نفس الطعن السابق)
<h3>اختلاس</h3>		
أشياء محجوزة : راجع أيضا : حكم "تسليمه" . (القاعدة رقم ١٤ صفحة ٥٥)		
		محجز قضائي . نزول الجهة الحاجزة عن المحجز . وجوب مناقشة هذه الواقعة واستظهار تاريخها وما إذا كان قبل يوم البيع أو بعده . هي وقائع جوهرية . سكوت حكم الإدانة - الذي ألغى حكم البراءة - عن ذلك . قصور وغموض .
٣٢	٨	(الطعن رقم ٦٨٩ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/١/٩)
		محجز إداري في ظل القانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩ . مبدأ الحراسة المفترضة . لمدوب الحاجز إذا لم يجد من يقبل الحراسة أن يكلف بها المدين أو الحائز الحاضر دون اعتداد برفضه . الحائز . من هو ؟ مثال : مستأجر العين محل المحجز . رفضه قبول الحراسة بعد تكليفه إياها . لا يعتد به . الحكم ببراءته بمقولة إنه ليس مدينا وأنه رفض الحراسة . خطأ في القانون .
٤٤	١٢	(الطعن رقم ٩٠٩ سنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/١/١٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		إختلاس أموال أميرية :
٢٣	٦	<p>جريمة المادة ١/١١٢ عقوبات . من أركانها . أن يكون الموظف المتهم قد تسلم المال المختلس بسبب وظيفته . عدم تدليل الحكم على توافر هذا الركن . قصور .</p> <p>(الطن رقم ١٩٧ سنة ٣١ ق جلسة ١٩٢٦/١/٢)</p>
٩٣	٢٥	<p>جريمة المادة ١١٢ عقوبات . ما يوفر أركانها : عبث الموظف بما يؤتمن عليه فيما يتسلمه بمقتضى وظيفته وانصراف نيته إلى المتصرف فيه باعتباره مملوكا له .</p> <p>تصرف الجاني بالفعل في المال المختلس . ليس شرطا لتمام الجريمة . مثال . نية الاختلاس . ماهيتها . تحويل الموظف حيازته الناقصة إلى حيازة كاملة بنية التملك .</p> <p>(الطن رقم ٤٠٤٨ سنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/١/٢٩)</p>
٢١٥	٥٦	<p>جريمة المادة ١١٢ عقوبات . أركانها .</p> <p>صفة الجاني . من هو "الموظف أو المستخدم العمومي" المشار إليه بالنص ؟ هو كل موظف عمومي أو من في حكمه طبقا للمادة ١١١ عقوبات . مثال : طواف بريد .</p> <p>متى تحقق ؟ متى كان تسليم المال له حاصلا بمقتضى الوظيفة لتوريده لحساب الحكومة .</p> <p>نوع الشيء المختلس . ماهية الأموال والأوراق والأمتعة المشار إليها بالنص ؟ هي كل ما يمكن تقويمه بالمال . أو تكون له قيمة أدبية اعتبارية . مثال . الخطابات البريدية . لها قيمة اعتبارية .</p> <p>(الطن رقم ١٦٦١ سنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٣/١٢)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		إخفاء أشياء مسروقة
		استقلال جريمة إخفاء أشياء مسروقة عن جريمة السرقة . إختلاف طبيعتها ومقوماتها . لا يتصور وقوعهما من شخص واحد . إدانة المتهم بالسرقة تمنع من إدانته بالإخفاء . حلة ذلك : إخفاء المسروق أثر من آثار السرقة . القول بعكس ذلك . خطأ في القانون . (الطن رقم ٩٣٦ سنة ٢٠١٣ ق جلسة ١٩٦٢/١/٢٢)
٧٠	١٨	ركن الإخفاء . ما يوفره . مثال . اتصال يد المتهم بالأشياء المسروقة اتصالاً مادياً بتصلها من السارق بعد دفع جزء من الثمن إليه . ركن العلم بالسرقة . لا يلزم التحدث عنه صراحة في الحكم . متى كانت الوقائع بذاتها دالة على توافره . (الطن رقم ٩٥٨ سنة ٢٠١٣ ق جلسة ١٩٦٢/١/٢٩)
٨٨	٢٣	
		ارتباط
		راجع : تقض "أثر الطعن" - محاكمة "إجراءات المحاكمة" . (القاعدتين ٢ و ٢٢ بالصفحتين ١٠ و ٨٣) .
		أرز
		راجع : عقوبة . (القاعدة رقم ٦٨ بالصفحة ٢٦٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	أسباب الإباحة
		الدفاع الشرعى :
		الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى لأول مرة أمام محكمة التقض . لا تقبل . متى كانت الواقعة لا ترشح لقيامها . (الطعن رقم ٦٣٩ سنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/١/٢٣)
٧٩	٢١	
		التمسك بحالة الدفاع الشرعى : لا يشترط إيراد بصريح لفظه . مثال : قول المتهم أنه على فرض صحة ما أسند إليه كان يرد اعتداء وقع عليه من المجنى عليه . مفاد ذلك : تمسكه بحالة الدفاع عن النفس . (الطعن رقم ٦٦ سنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/٢/١٢)
١٢٧	٣٤	
		تقدير قيام حالة الدفاع الشرعى أو نفيها . من صلطة قاضى الموضوع . شرط ذلك : أن يكون استدلاله سليما . مثال : لفساد الاستدلال فى نفي تلك الحالة . قول الحكم إن المتهم ذهب إلى مكان الحادث مسلحا . علة ذلك : مجرد حمل السلاح لا يستلزم حتما أن المتهم كان متويا الاعتداء . (الطعن رقم ٩٨٥ سنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/١٢)
١٣٢	٣٦	
		متى لا تتوافر حالة الدفاع الشرعى . إذا كان كل من المجنى عليه والمتهم قد قصد الاعتداء على الآخر . من منهما بدأ بالعدوان على زميله . لا أهمية له . (الطعن رقم ١٦٨٧ سنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/١٩)
٢٥٢	٦٤	

رقم القاعدة	رقم المادة	
		<h2>استئناف</h2> <p>راجع أيضا : قفص "ما لا يجوز الطعن فيه" - دفاع . (القاعدتين ٣٠ و ٣١ بالصفحتين ١١٤ و ١١٧)</p> <p>مبعاد استئناف الحكم الصادر في معارضة المتهم . الأصل فيه . بدؤه من تاريخ النطق به . المادة ٤٠٦ إجراءات . استثناء من ذلك . ثبوت عدم إعلان المتهم للجلسة التي صدر فيها الحكم . أثره . لا يفتح مبعاد الاستئناف إلا من يوم إعلانه بالحكم أو علمه به بوجه رسمي .</p> <p>(الطن رقم ٩٠٥ سة ٢١ ق بلة ١٣/٢/١٩٦٢) ٤٢ ١٥٥</p>
		<h2>استدلالات</h2> <p>راجع أيضا : إثبات . (القاعدة رقم ٢٧ مفعلة ١٢٥)</p> <p>التحريرات السابقة على الإذن بالتفتيش . جديتها : ما لا ينال منها . قيام مأمور الضبط القضائي بالتحرير في دائرة عمله وفي خارجها . جوازه . الإذن له - بناء على هذه التحريات - بتفتيش المتهم . ضبط هذا الأخير في دائرة عمل المأمور . اطمئنان محكمة الموضوع إلى جدية التحريات . مقتضى ذلك : صحة التحريات وإذن التفتيش .</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
١٢٩	٣٥	ثبوت إقامة المتهم في جهة أخرى خلاف الجهة التي وقعت فيها الجريمة . لا أهمية له . مثال : مواد مخدرة . (الملحق رقم ٦٧ سنة ٢٢ ق جلسة ١٢/٢/١٩٦٢)

اشتباه

٤١	١١	تأييد حالة الاشتباه . المادة ٢/٧ من المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . وجوب تمحيص الفعل الأخير الذي وقع من المتهم لتقدير جدية الاتهام . صدور حكم نهائي بالإدانة في ذلك الاتهام . غير لازم . (الملحق رقم ٩٠٨ سنة ٣١ ق جلسة ١٥/١/٢٩٦٢)
٢٥٦	٦٥	العود للاشتباه . جريمة وقتية . متى تحقق . من تاريخ ارتكاب الجريمة الجديدة التي تكون حالة العود . الدعوى الجنائية عنها . انقضاؤها بمضي المدة . مدة التقادم . ثلاث سنوات . بدء مرياتها . من تاريخ ارتكاب الجريمة الجديدة المكونة لتلك الحالة . المادة ١٥ إجراءات . (الملحق رقم ١٦٧٩ سنة ٢١ ق جلسة ٢٠/٢/١٩٦٢)

إشكال

الإشكال في تنفيذ حكم . ماهيته : هو طلب وقفه حتى يفصل في النزاع نهائيا .

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		سلطة محكمة الإشكال. ليس لها أن تبحث في الحكم المستشكل فيه أى شيء مما يمس قاعدة حجية الأحكام . الإشكال ليس نعيًا على الحكم . هو نعى على التنفيذ . أثر ذلك . سبب الإشكال : يجب أن يكون لاحقًا لصدور الحكم لأما بقاءه عليه . عدم صلاحية السبب السابق على الحكم للإشكال فيه ولولم يكن المحكوم عليه قد تمسك به . مثال : الادعاء بتزوير ورقة اتخذ منها الحكم دليلًا وقال فيها كلمته . لا يصلح ذلك سببًا للإشكال . رفع دعوى تزوير أصلية عن هذه الورقة . لا أهمية له . لا يفرق القانون - في دعوى الإشكال - بين طلب إيقاف نهائي وطلب إيقاف مؤقت . هو في كل الحالات إيقاف مؤقت للتنفيذ . (الطعن رقم ١٦٨ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠) دعوى الإشكال : وقفها . (راجع : دعوى جنائية . القاعدة رقم ٤٨ صفحة ١٧٤)
١٧٤	٤٨	
<h2>إعادة النظر</h2>		
<p>طلب إعادة النظر . العبرة في قبول الطلب . هي بتوافر أحدى حالاته وقت تقديمه . معاودة تقديم الطلب للمرة الثانية في إطار مختلف : استنادا إلى ذات الواقعة التي أسس عليها الطلب الأول . ذلك احتيال على القانون .</p>		
ع. (١٩) . ٢		

رقم المصفاة	رقم القاعدة	
		<p>مثال : تقديم الطلب إلى النائب العام على أساس الفقرة الخامسة من المادة ٤٤١ إجراءات استنادا إلى تزوير ورقة أثرت في حكم الإدانة . رفض النائب العام هذا الطلب .</p> <p>تقديم طلب جديد - استنادا إلى ذات الواقعة - مؤسسا على الفقرة الثالثة من تلك المادة ، رغم عدم صدور حكم بتزوير الورقة . ماهية هذا الطلب الأخير : هو بذاته الطلب الأول المدرج تحت الفقرة الخامسة . محاولة رفعه وجوبا ومباشرة إلى محكمة النقض . عدم قبوله .</p>
٦٣	١٦	<p>(الطعن رقم ٤٠٥٤ س ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/١/١٦)</p> <p>حالاته . من له حق الطلب . المواد ٤٤١ و ٤٤٢ و ٤٤٣ إجراءات . في الحالات الأربع الأولى من المادة ٤٤١ . المحكوم عليه والنائب العام . في الحالة الخامسة من تلك المادة . للنائب العام وحده مع وجوب عرض الطلب على لجنة المادة ٤٤٣ إجراءات .</p> <p>صلة هذه التفرقة .</p> <p>قرار النائب العام برفض الطلب في الحالة الخامسة من المادة ٤٤١ إجراءات . استثناءه أمام غرفة الاتهام . لا يجوز .</p> <p>الطعن بالنقض في أمر غرفة الاتهام القاضي بعدم جواز استئناف قرار النائب العام برفض طلب إعادة النظر . غير جائز . أساس ذلك : متى حظر القانون الاستئناف انقلب باب النقض .</p>
١٧٤	٤٨	<p>(الطعن رقم ١٦٨ س ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠)</p>

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		<h2>أمر بالألا وجه</h2>
		راجع أيضا : غرفة الاتهام . (القاعدة رقم ٤٤ صفحة ١٦٢)
		أمر غرفة الاتهام بالألا وجه . طعن النيابة فيه بالنقض . من له حق الطعن . النائب العام والمحامي العام أو وكيل خاص عنه . الأصل أن يصدر الطعن بأسبابه منهما . ما يجوز التوكيل فيه من هذه الإجراءات وما لا يجوز . التقرير بالطعن وإيداع ورقة الأسباب . جواز التوكيل فيها . علة ذلك : هي أعمال مادية . وضع الأسباب ذاتها . لا يجوز فيه التوكيل . علة ذلك : توفير الضمانات ، إذ الأسباب هي جوهر الطعن . وجوب توقيع النائب العام أو المحامي العام على أسباب الطعن . توقيعها من رئيس النيابة وحده . أثره . عدم قبول الطعن لرفعه من غير ذي صفة . (الطعن رقم ١٧٠٦ سنة ٣١ ق جلسة ٢٦/٣/١٩٦٢)
٢٦٠	٦٦	
		<h2>إهانة</h2>
		راجع : صحافة . (القاعدة رقم ١٣ صفحة ٤٧)

رقم القاعدة	رقم المادة
	<u>أوراق رسمية</u>
	مجبتها :
	راجع : إثبات "أوراق" . (القاعدة رقم ٥٨ صفحة ٢٢٣)
	<u>إيقاف تنفيذ</u>
	راجع : تموين . (القاعدة رقم ٥٢ صفحة ١٩٨)
	<u>(ب)</u>
	<u>بطلان</u>
	راجع : محاكمة "إجراءات المحاكمة" . (القاعدة رقم ٥١ صفحة ١٩٥)
	<u>بناء</u>
	راجع أيضا : قرض "سلطة محكمة القرض" . (القاعدة رقم ٤١ صفحة ١٥٢)

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		<p>بناء متعدد الأدوار . إقامته — بدون ترخيص — دورا بعد دور . إدانة المتهم من تهمة بناء الأدوار الأولى بدون ترخيص . رفع الدعوى عليه بعد ذلك عن بناء دور جديد . دفعه بعدم جواز نظر الدعوى عن هذا الدور . العبرة فيه : هي بتاريخ إقامة البناء الجديد وهل كان قبل الحكم الصادر في شأن الأدوار القديمة فيصبح الدفع وتمتنع المحاكمة ، أم بعده فلا يصبح هذا الدفع . سكوت الحكم عن تحقيق هذا الدفاع وسائر عناصره . قصور .</p>
٤٣	١٥٨	(الطن رقم ٨٧٢ سنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠)
<p>(ت)</p> <hr/> <p>تبديد</p>		
		<p>راجع أيضا : دفاع .</p> <p>(القاعدة رقم ٣١ صفحة ١١٧)</p> <p>طبيعة عقد الأمانة . تفسيره . هل هو عقد بيع أم وكالة بالعمولة . سلطة القاضي الجنائي في الفصل في هذه العلاقة القانونية . قول الحكم إن العقد عقد وكالة يتضمن ردا على دفاع المتهم من أنه عقد بيع .</p>
٣٢	١٢٠	(الطن رقم ٣١٥٠ سنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>تحقيق</p> <p>راجع : إثبات : (القاعدة رقم ٣٧ صفحة ١٢٥)</p> <p>دفاع "تقدير السن" . (القاعدة رقم ٢١ صفحة ١٩)</p> <p>دفاع . (القاعدة رقم ٦٠ صفحة ٢٣١)</p> <p>تزوير</p> <p>طريقة التزوير . قول الحكم إن المحرر المزور لم يكتب صلبا وتوقيعا بخط من نسب إليه . مؤدى ذلك : أن التزوير بالاصطناع . النعى على الحكم بالقصور لعدم بيان طريقة التزوير . لا محل له . جريمة استعمال محرر مزور . طبيعتها . جريمة مستمرة . أركان التزوير : تغيير الحقيقة . في محرر . بقصد الغش . بإحدى الطرق المنصوص عليها . مما يسبب ضررا للغير .</p> <p>"نظرية ربط التزوير بالإثبات" : لا يشترط أن تكون الورقة سندا مثبتا لحق أو صفة أو حالة قانونية .</p> <p>المحررات الباطلة والقابلة للإبطال . تغيير الحقيقة فيها . تزوير . مثال : إيصال منسوب صدره إلى قاصر . احتمال الضرر .</p> <p>(الطن رقم ٩٦٤ سنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٥)</p> <p>الطن بالتزوير :</p> <p>راجع : إثبات "أوراق" .</p> <p>(القاعدة رقم ٥٨ صفحة ٢٢٣)</p>
١٠٧	٢٩	

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		<p>تعويض</p> <p>راجع : دعوى مدنية . (القاعدة رقم ٣٣ صفحة ١٢٤)</p>
		<p>تفتيش</p> <p>راجع أيضا : استدالات . إثبات . (الفلتين ٣٥ و ٣٧ بالصفحتين ١٢٩ و ١٣٥)</p> <p>الإذن بالتفتيش . لا يصح إصداره إلا لضبط جناية أو جنحة واقعة بالفعل . إصداره لضبط جريمة مستقبلية ولو ترجح وقوعها بالفعل . خطأ .</p> <p>مثال : إذن النيابة بتفتيش متهم "سيقوم" بنقل مخدر . عدم استظهار الحكم ما إذا كان إحرار المخدر سابقا على الإذن أو لاحقا له . قصور وخطأ في تطبيق القانون .</p>
٢٠	٥	<p>(الطن رقم ٣١٥٦ مة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/١/١)</p> <p>استصدار إذن التفتيش من النيابة الكلية دون الجزئية . لا يستوجب ردا . ما دام صحيحا .</p>
٢٨	٧	<p>(الطن رقم ٧٧١ مة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/١/٢)</p> <p>تفتيش محل التجارة . لا يلزم الاذن به صراحة . كفاية الاذن بتفتيش شخص المتهم ومسكنه لا مكان تفتيش متجره . علة ذلك : حرمة محل التجارة مستمدة من اتصاله بشخص صاحبه أو مسكنه .</p>
٢٨	١٥	<p>(الطن رقم ٨٩٩ مة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/١/١٥)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		تفتيش الاثنى : تنفيذه . وجوب اجرائه بمعرفة اثنى يندبها مأمور القبط . المادة ٢/٤٦ إجراءات . حلة ذلك . استتار المتهم خلف حاجز وتغطية جسمها . اخراجها المخدر بنفسها طواعية من داخل ملابسها . لا بطلان .
٩٨	٢٧	(الطن رقم ٨٢٢ سنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/١/٢٠)
		<u>تقادم</u>
		راجع : دعوى جنائية . (القاعدة رقم ٦٥ صفحة ٢٥٦)
		<u>تلبس</u>
		انتقال الضابط الى المقهى لضبط وتفتيش أحد تجار المخدرات . أمره بحراسة المقهى وبمنع الدخول والخروج حتى يتم مهمته . ذلك لا يعد قبضا على من بالمقهى . هو إجراء لحفظ الأمن والنظام . لا تعرض فيه للحرية . إلقاء المتهم — الذى كان بالمقهى — مخدرا . هو تخل اختياري . تتوفر به حالة التلبس .
٩٠	٢٤	(الطن رقم ٩٦٠ سنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/١/٢٩)
		<u>تموين</u>
		عقوبة المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ .

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		النص فيها على عقوبة الحبس والغرامة مع حظر وقف التنفيذ. تفويضها وزير التموين إصدار القرارات التنفيذية للقانون وفرض كل أو بعض عقوبات تلك المادة . مؤداه : تقييد هذه القرارات الوزارية بالأصل التشريعي الذي خول إصدارها . أثر ذلك : عدم جواز الحكم بوقف تنفيذ العقوبات الواردة بتلك القرارات الوزارية .
١٩٨	٥٢	(الطن رقم ١٦٤٥ سنة ٣١ في جلسة ١٩٦٢/٣/٥)
(ج)		
جريمة		
راجع أيضا : تزوير "استعمال محرر مزور" . (القاعدة رقم ٢٩ صفحة ١٠٧)		
<p>الجريمة المستحيلة : ماهيتها . هي التي لا يمكن تحققها مطلقا : كأن تكون الوسيلة غير صالحة بالمرّة لتحقيق الغرض المقصود . الاستحالة النسبية : ماهيتها . متى كانت الوسيلة صالحة بطبيعتها لتحقيق الغرض . وحال دون ذلك ظرف خارج عن إرادة الجاني . ذلك شروع في الجريمة . المادة : عقوبات</p>		

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		مثال . قتل عمد . فساد كبسولة الطلقة وعدم انطلاقها من البندقية . القول بأنها جريمة مستحيلة استعالة مطلقة . خطأ . هي شروع في قتل .
١٠	٢	(الطن رقم ٨٤٨ سنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/١/١)
		الجريمة المتابعة الأفعال . معيارها : وحدة المشروع الإجرامى ووحدة الحق المعتدى عليه . مثال . جريمة البناء بدون ترخيص . هي جريمة أفعال متتابعة : متى كانت أعمال البناء متعاقبة متوالية ، ولولم يكشف عن بعضها إلا بعد الحكم في بعضها الآخر .
١٥٨	٤٣	(الطن رقم ٨٧٢ سنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠)
		الجرائم العسكرية . هي الأفعال المؤتممة في قانون الأحكام العسكرية . ومنها ما يدخل في جرائم القانون العام . حكم المحكمة العسكرية — نهائيا — في إحدى هذه الجرائم . يمحوز قوة الشيء المقضى . أثردلك : إعادة المحاكمة عنها أمام المحاكم العادية . لا تجوز . الازدواج في المسؤولية الجنائية عن الفعل الواحد : أمر يحرمه القانون ويتأذى به العدالة .
٢٠٦	٥٤	(الطن رقم ٨٩٨ سنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٣/١٢)
		الباعث : لا أهمية له في توفر أركان الجريمة . مثال : إضافة سائل معين إلى الدخان قبل تجهيزه للاستعمال في المصنع لتحسين الصنف إرضاء للعملاء . توافق الجريمة .
٢٣٦	٦١	(الطن رقم ١٤٠٥ سنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٣/١٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ح) <u>حجز إدارى</u> الحجز الإدارى فى ظل القانون ١٨١ لسنة ١٩٥٩ . مبدأ الحراسة المفترضة . لمدوب الحائز إذا لم يجد من يقبل الحراسة أن يكلف بها المدين أو الحائز الحاضر دون اعتداد برفضه . الحائز . من هو ؟ مثال . مستأجر العين محل الحجز . رفضه قبول الحراسة بعد تكليفه إياها . لا يعتد به . الحكم براءته بمقولة إنه ليس مديناً وأنه رفض الحراسة . خطأ فى القانون . (الطعن رقم ٩٠٩ سة ٣١ ق جلسة ١٥ / ١ / ١٩٦٢) <u>حراسة</u> راجع : اختلاس أشياء محجوزة - حجز إدارى . (القاعدة رقم ١٢ منحة ٤٤) <u>حصانة</u> راجع : صحانة . (القاعدة رقم ١٣ منحة ٤٧)

رقم القاعدة	رقم الصفحة	حكم
		تسبب الحكم :
		راجع :
		قتل عمد : (القاعدة رقم ٤ صفحة ١٦) .
		تفتيش : (القاعدة رقم ٥ صفحة ٢٠ والقاعدة رقم ٧ صفحة ٢٨) .
		اختلاس أموال أميرية : (القاعدة رقم ٦ صفحة ٢٣) .
		اختلاس أشياء محبوزة : (القاعدة رقم ٨ صفحة ٢٢) .
		اثبات : (القواعد ٩ و ٢٨ و ٥٨ بالصفحات ١٠٤ و ٣٥ و ٢٢٣)
		إخفاء أشياء مسروقة : (القاعدة رقم ٢٣ صفحة ٨٨) .
		ريافاحش : (القاعدة رقم ٢٦ صفحة ٩٦) .
		دفاع : (القواعد ٢٧ و ٣١ و ٣٢ و ٤٧ و ٦٠ و ٦٣ بالصفحات ٩٨ و ١١٧ و ١٢٠ و ١٧٢ و ٢٢١ و ٢٤٩) .
		نقض : (القاعدة رقم ٢٩ صفحة ١٠٧) .
		تزوير : (القاعدة رقم ٢٩ صفحة ١٠٧) .
		تبيد : (القاعدة رقم ٣٢ صفحة ١٢٠) .
		أسباب الإباحة : (القاعدة رقم ٣٦ صفحة ١٣٢) .
		بناء : (القاعدة رقم ٤٣ صفحة ١٥٨) .
		دهوى جنائية : (القاعدة رقم ٤٨ صفحة ١٧٤) .
		مواد مخدرة : (القاعدة رقم ٤٩ صفحة ١٨٧) .
		قوة الشيء المقضي : (القاعدة رقم ٥٤ صفحة ٢٠٦) .

رقم القاعدة	رقم الصفحة
تفتيش : (القاعدة رقم ٥ صفحة ٢٠)	
اختلاس : (القاعدتين ٦ و ٨ صفحتي ٢٣ و ٢٢) .	
نقض : (القاعدة رقم ٦ صفحة ٢٣) .	
ربا فاحش : (القاعدة رقم ٢٦ صفحة ٩٦) .	
إثبات : (القاعدة رقم ٢٨ صفحة ١٠٤) .	
دفاع : (القاعدتين ٣١ و ٤٧ صفحتي ١١٧ و ١٧٢) .	
بناء : (القاعدة رقم ٤٣ صفحة ١٥٨) .	
قوة الشيء المقضي : (القاعدة رقم ٥٤ صفحة ٢٠٦) .	
ما لا يعيب الحكم :	
راجع :	
تفتيش : (القاعدة رقم ٧ صفحة ٢٨) .	
إخفاء أشياء مسروقة : (القاعدة رقم ٢٣ صفحة ٨٨) .	
دفاع : (القاعدة رقم ٢٧ صفحة ٩٨) .	
تزوير : (القاعدة رقم ٢٩ صفحة ١٠٧) .	
نقض : (القاعدة رقم ٢٩ صفحة ١٠٧) .	
دعوى جنائية : (القاعدة رقم ٤٨ صفحة ١٧٤) .	
مواد مخدرة : (القاعدة رقم ٤٩ صفحة ١٨٧) .	
إثبات : (القاعدة رقم ٥٨ صفحة ٢٢٣) .	

رقم الصفحة	رقم القاعدة
---------------	----------------

(خ)

خبرة

راجع : اثبات " خبرة " — دفاع .
(القاعدة رقم ٣٢ صفحة ١٢٠)

(د)

دخان

الأصل عدم جواز خلط الدخان . متى يجوز خلطه ؟
لا يكون ذلك إلا بقرارات وزارية . المادة ٦ مكررا من
القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ المضافة بالقانون رقم ٧٩
لسنة ١٩٤٤ .

دخان المضغة . عدم صدور قرار وزاري يجيز خلطه . أثر
ذلك : خضوعه لحكم المادتين ١ و ٦ من القانون .

الدخان المخلوط . المادة الغربية المشار إليها بالمادة ١ فقرة
أخيرة من القانون . ماهيتها : هي كل مادة تضاف إلى الدخان
قبل تجهيزه للاستعمال في المصنع .

أركان الجريمة . ما يوقرها : علم المتهم بأن ما يضيفه مادة
غريبة .

الباعث : لا أهمية له . مثال . إضافة سائل معين لتحسين
الصنف ارضاء للعملاء . توافر الجريمة .

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>خلط الدخان . عدم خضوع هذه الجريمة لوسائل اثبات خاصة . لا يلزم أن يكون الدليل مستمدا من نتيجة التحليل وامكان عزل المادة الغريبة المضافة . تفاعل تلك المادة مع مكونات الدخان أو تشابهها معها : لا أهمية له .</p> <p>دخان مخلوط . لا تقع المصادرة إلا على القدر الذي تم خلطه دون سائر ما ضبط من الدخان .</p>
٢٣٦	٦١	<p>(الطن رقم ١٤٠٥ سنة ٣١ ق جلسة ١٣/٢/١٩٦٢)</p> <p>جريمة إحراز دخان مخلوط . أركانها . أحكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٣٣ المعدل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٤ .</p> <p>الركن المادي . توافره : سواء أكانت نسبة الخلط كبيرة أم ضئيلة .</p> <p>مثال : الرمل . مادة غريبة عن الدخان . وجود نسبة عالية فيه . مقتضى ذلك : هو دخان مخلوط .</p> <p>الركن المعنوي . التفرقة بين الصانع وغير الصانع . المادة ٧ من القانون .</p> <p>الصانع : اقراض القصد الجنائي لديه بقرينة قانونية قاطعة . دفعه المسئولية بمقولة عدم علمه بالغش أو الخلط . لا يجوز .</p> <p>غير الصانع : إعفاؤه من العقاب إذا أثبت حسن نيته .</p>
٢٦٣	٦٧	<p>(الطن رقم ١٧١٠ سنة ٣١ ق جلسة ٢٦/٢/١٩٦٢)</p>
<h3>دعوى جنائية</h3>		
<p>راجع أيضا : محاكمة "إجراءات المحاكمة" — بناء — جريمة .</p> <p>(التقارير ٢٢ و ٢٩ و ٤٣ و ٥٤ بالصفحات ٨٣ و ١٠٧ و ١٥٨ و ٢٠٦)</p>		

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		وقف الدعوى الجنائية . متى يجب ؟ عند توقف الفصل فيها على الفصل في مسائل الأحوال الشخصية . المادة ٢٢٣ إجراءات . توقف الفصل في مسألة مدنية ، لا يستوجب وقف الدعوى الجنائية . مثال : طلب وقف دعوى الإشكال في تنفيذ حكم جنائي حتى تفصل المحكمة المدنية في دعوى تزوير أمامها . هو طلب ظاهر البطلان . إغفاله ، وعدم الرد عليه . لا تثريب . (الطعن رقم ١٦٨ سنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠) ... ٤٨ ... ١٧٤
		تقديم الدعوى الجنائية . العود للاشتباه بجريمة وقتية . الدعوى الجنائية منها . انقضاؤها بمضي ثلاث سنوات . تبدأ من تاريخ ارتكاب الجريمة الجديدة التي تكون حالة العود . المادة ١٥ إجراءات . الإجراءات الفاعلة للتقديم . من بينها ، سؤال المتهم في محضر جمع استدالات . الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقديم . من النظام العام . جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . شرط ذلك : أن تمل مدونات الحكم على ما يفيد صحته . سلطة محكمة النقض - في هذه الحالة . في نقض الحكم وبراءة المتهم . (الطعن رقم ١٦٧٩ سنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠) ... ٦٥ ... ٣٥٦
		دعوى مدنية
		اقتصاص حق المدعى بالحقوق المدنية في الطعن على ما يتعلق بحقوقه المدنية وحدها . لا شأن له بالحكم في الدعوى الجنائية . (الطعن رقم ٣٢٩ سنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/١/١) ... ١ ... ٤

رقم المادة	رقم المادة	
		نصوص قانون الإجراءات الجنائية هي الواجبة التطبيق على إجراءات المواد الجنائية والدعوى المدنية المرفوعة أمام المحكمة الجنائية . قانون المرافعات . متى يرجع إليه . لا يكون ذلك إلا لسد نقص في قانون الإجراءات الجنائية .
		مثال : دعوى مدنية . بلوغ المدعى بالحق المدني — الذي كان قاصرا — سن الرشد . تمثله نفسه بحاميه بعد أن كان يمثل له وليه الطبيعي . الحكم بانقطاع سير الخصومة في هذه الحالة . غير صحيح . علة ذلك .
		تبعية الدعوى المدنية للدعوى الجنائية . وجوب سيرهما معا بقدر المستطاع .
١٠٧	٢٩	(الطن رقم ١٦٤ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٥)
		المطالبة بقيمة الشيك أمام المحكمة الجنائية . تعويضا عن الجريمة . خروج ذلك عن ولاية تلك المحكمة . هي دين سابق على الجريمة .
١٢٤	٣٣	(الطن رقم ٨٣٦ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٦)
		طعن المدعى بالحق المدني بالنقض في خصوص ما قضى به الحكم من رفض دعواه المدنية . جوازه : رغم صيرورة الحكم بالبراءة نهائيا . ثبوت الخطأ في القانون . نقض الحكم والاحالة بالنسبة للدعوى المدنية . مثال .
٢٦٣	٦٧	(الطن رقم ١٧١٠ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٢٦)
دفاع		
راجع أيضا : محاكمة "إجراءات المحاكمة" — تبديد — وصف التهمة .		
(القواعد ٢ و ١٧ و ٢٢ و ٤١ و ٥٣ بالصفحات ١٤ و ٦٨ و ١٢٠ و ١٥٢ و ٢٠١)		

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٢٨	٧	مرافعة محامي المتهم طويلا . دون منعه من المحكمة . لا إخلال بحق الدفاع . (الطن رقم ٧٧١ سنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/١/١٢)
٧٩	٢١	تقدير سن المتهم في محضر الجلسة بثمانية عشر عاما . عدم اعتراضه على ذلك أمام محكمة الموضوع . ماهيته : هو رضاء منه بهذا التقدير . اعتماد المحكمة هذا التقدير . مسألة موضوعية . المادة ٧٣ عقوبات . المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض لأول مرة . لا تقبل . (الطن رقم ٦٣٩ سنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٢٣)
٩٨	٢٧	تقدير سن المتهم . المادة ٧٣ عقوبات . إذا كان سن المتهم غير محقق قدره القاضي بنفسه . طلب الدفاع عرض المتهمه على الطبيب لتقدير سنها . تقدير المحكمة سنها بست عشرة سنة مع إتيان ذلك في محضر الجلسة . مرافعة الدفاع دون العودة إلى طلبه السابق : هو رضاء منه بتقدير المحكمة للسن . هدم إجابة الدفاع إلى طلبه أو الإشارة إليه في أسباب الحكم . لا ثريب . (الطن رقم ٨٢٢ سنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٣٠)
١١٧	٣١	تبديد . دفع المتهم أمام المحكمة الاستئنافية بعدم جواز الإتيان بالينة . حجز المحكمة القضية للحكم في الدفع . قضاؤها بتأييد حكم الإدانة الابتدائي دون أن تسمع دفاع المتهم في موضوع التهمة . إخلال بحق الدفاع . الدفع بعدم جواز الإتيان بالينة . إدانة المتهم دون الرد على هذا الدفع . قصور . (الطن رقم ٩٧٧ سنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>طلب نذب خير . متى لا تلتزم المحكمة بإجابته ؟ إذا رأت كفاية الأدلة للفصل في الدعوى دون حاجة إلى نذبه .</p> <p>طلب الدفاع ضم دفاتر لإثبات حصول جرد سابق على تاريخ الاتهام . رفضه . متى لا يستلزم ردا صريحا ؟ إذا كان الدليل المستمد منه — على فرض صحته — لا يتنى حصول التبديد اللاحق لهذا الجرد .</p>
١٢٠	٣٢	<p>(الطن رقم ٢١٥٠ سنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٢/٥)</p> <p>الدفاع المكتوب في مذكرة : هو تمة للدفاع الشفوي بالجلسة . دفاع موضوعي هام . طلب تحقيقه . على المحكمة إجابته أو الرد عليه . إغفال ذلك . قصور وإخلال بحق الدفاع . مثال . محضر الجلسة . بياناته . النص فيه على أن الدفاع قدم مذكرة . ضم المفردات أمام محكمة النقض تحقيقا للطن . خلوها من تلك المذكرة : لا وجه للنازعة فيما يقول المتهم إنه أورده في مذكرته من دفاع . فالظاهر يسانده .</p>
١٧٢	٤٧	<p>(الطن رقم ٢٥٥٤ سنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠)</p> <p>الأصل سماع أوجه دفاع المتهم وتحقيقها . متى يجوز للمحكمة أن تعرض عن طلب التحقيق ؟ إذا كانت الواقعة قد وضحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى . شرط ذلك : أن تبين علة الرفض .</p> <p>الطلب الذي تلتزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه . ماهيته : هو الطلب الذي يصر عليه مقدمه مع التمسك به في طلباته الختامية .</p> <p>مثال . طلب الدفاع — في مستهل المحاكمة — سماع شاهد الإثبات الغائب . سكوته بعد ذلك عن التمسك بهذا الطلب في مرافقته الختامية . مفاده : أنه عدل عنه . علم إجابته . لا إخلال بحق الدفاع .</p>
٢٣١	٦٠	<p>(الطن رقم ٧١٦ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/١٢)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		أوجه الدفاع : ما يجب على محكمة الموضوع إجابته أو الرد عليه صراحة ، وما يكفي فيه الرد الضمني . الدفاع الجوهرى : يتعين إجابته أو الرد عليه . الدفاع الموضوعى : كفاية الرد الضمنى دون استلزام رد صريح .
٢٤٩	٦٣	(الطن رقم ١٦٨١ سنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٣/١٩)
		الدفع بأن المجنى عليه شفى من إصابته دون تخلف عاهة . يقتضى تحقيقا موضوعيا . اثارته لأول مرة أمام محكمة القضا . لا تقبل .
٢٥٢	٦٤	(الطن رقم ١٦٨٧ سنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٣/١٩)
<hr/>		
<h2>دفاع شرعى</h2> <hr/>		
راجع : أسباب الإباحة . (القواعد ٢١ و ٣٤ و ٣٦ بالصفحات ٧٩ و ١٢٧ و ١٣٢)		
<hr/>		
(ذ)		
<h2>ذخيرة</h2> <hr/>		
راجع : نقض "أثر الطعن" - إثبات . (القاعدتين ٢ و ١٩ بالصفحتين ١٠ و ٧٤) .		

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ر)
		<u>ربا فاحش</u>
		بيان سعر الفائدة التي حددها المتهم ومدى مخالفتها للقانون . بيان جوهرى . خلوا الحكم منه . قصور : يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون . اقتصار الحكم على بيان القروض ومقدار الديون فيها . غير كاف . (الملحق رقم ٧٤٨ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/١/٣٠)
٩٦	٢٦	
		(س)
		<u>سب</u>
		راجع : صحافة . (القاعدة رقم ١٢ منه ٤٧) .
		<u>سرقة</u>
		استقلال جريمة السرقة من جريمة إخفاء أشياء مسروقة . اختلاف طبيعتها ومقوماتها . لا يتصور وقوعها من شخص واحد . . إدانة المتهم بالسرقة تمنع من إدانته بالإخفاء . حلة ذلك : إخفاء المروق أثر من آثار السرقة . القول بعكس ذلك . خطأ في القانون . (الملحق رقم ٩٢٦ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/١/٢٢)
٧٠	١٨	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<h3>سلاح</h3> <p>راجع : نقض " أثر الطعن " — إثبات — محاكمة " إجراءات المحاكمة " . (القواعد ١٩٩ و ٢٢٢ بالصفحات ١٠ و ٧٤ و ٨٣)</p>
		<h3>(ش)</h3> <h3>شهادة زور</h3> <p>راجع : نقض " أثر الطعن " . (القاعدة ٤٥ صفحة ١٦٧)</p>
		<h3>شيك بدون رصيد</h3> <p>جريمة المادة ٣٣٧ عقوبات . سوء النية . ما يوفره . مجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء في تاريخ السحب . دفع المتهم بأنه أعطى الشيك مقابل ثمن بضاعة اشتراها من المجنى عليه ، وأنه ردها له قبل تاريخ الاستحقاق . ذلك — بفرض صحته — لا ينفي توافر الجريمة ، مادام لم يسترد الشيك . (الملن رقم ٦٠٣ مة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/١/٢٢)</p>
٧٧	٢٠	استيفاء الشيك الشروط القانونية لاعتباره أداة وفاء لا أداة اثمان .

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		عدم وجود رصيد . أثره . توافر جريمة المادة ٣٣٧ مقوبات . سبب إعطاء الشيك أو الباعث عليه . لا أثر له . (الطعن رقم ٨٣٦ سنة ٣١ قه جلسة ١٩٦٢/٢/٦)
١٢٤	٣٣	
(ص)		
صحافة		
		حصانة النشر . نطاق الحصانة . اقتصارها على الإجراءات القضائية العلنية والأحكام العلنية . عدم امتدادها إلى ما يجرى بالجلسات غير العلنية أو المحدودة العلنية ، وكذلك التحقيقات الابتدائية والأولية والإدارية . علة ذلك . نشر شيء منها : هو على مسئولية فاعله . جواز محاسبته جنائيا عما في ذلك من قذف أو سب أو إهانة . حرية الصحفي لا تعدو حرية الفرد العادي . ولا تتجاوزها إلا بتشريع خاص . (الطعن رقم ٩٢١ سنة ٣١ قه جلسة ١٩٦٢/١/١٦)
٤٧	١٣	
(ض)		
ضرب أفضى إلى موت		
راجع : وصف التهمة . (القاعدة رقم ٥٣ منه ٢٠١) .		

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ط) طرق راجع : وصف التهمة . (القاعدة رقم ٥٩ منحه ٢٢٨)
		(ع) عاهة مستديرة راجع : اختصاص — دفاع . (القاعدتين ٣٩ و ٦٤ بالمفتحين ١٤٧ و ٢٥٢)
		عقوبة راجع أيضا : قص " أثر الطمن " تموين . (القاعدتين ٢ و ٥٢ بالمفتحين ١٠ و ١٩٨)
٢٣٦	٦١	مصادرة . دخان مخلوط . لا تقع المصادرة إلا على القدر الذى تم خلطه دون سائر ما ضبط من الدخان . (الطمن رقم ١٤٠٥ من ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٣/١٢)
		العقوبة التكميلية . متى يصبح التجاوز عن إيقاعها ؟ عند انعدام جدواها العملية .

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٢٦٨	٦٨	<p>مثال . أرز . عقوبة القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقانون ٢٥٠ لسنة ١٩٥٦ . "عدم مباشرة خدمة الزراعة" . بمضى مدة سنوات بين وقوع الجريمة والحكم في الدعوى . لا جدوى من الحكم بها . (الملحق رقم ١٧١١ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/٣/٢٧)</p>
<u>عمل</u>		
		<p>راجع أيضا : قانون " تفسيره " . (القاعدة رقم ١ صفحة ٤) .</p>
٤	١	<p>أجازات : حق العامل في الأجازة . حصوله على أجازات تشجيعية تجاوزت مددها الأجازات الاعتيادية السنوية المقررة قانونا . كفايته . القول بأن الأجازات التشجيعية لا تغني عن الاعتيادية . غير سديد . (الملحق رقم ٢٢٩ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/١/١)</p>
٤	١	<p>المزايا الأكثر فائدة : ليس للعامل أن يجمع في مطالبه بين مزايا النظام الذي وضعه رب العمل وبين مزايا قانون عقد العمل . له أن يطلب أيهما أكثر فائدة له بحسب . (الملحق السابق)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(غ).
		<u>غرفة الإتهام</u>
		راجع أيضا: محاكمة "إجراءات المحاكمة" - إعادة النظر - أمر بالأوجه . (القواعد ٢٢ و ٤٨ و ٦٦ بالصفحات ٨٣ و ١٧٤ و ٢٦٠)
١٦٢	٤٤	الطعن في أوامر الغرفة . حق النائب العام في ذلك . قصره على الأوامر الواردة في المادتين ١٩٣ و ١٩٤ إجراءات على سبيل الحصر . أمر الغرفة بإعادة الأوراق إلى النيابة لعدم الإختصاص . ليس من بينها . الطعن فيه بالنقض غير جائز . (الطعن رقم ٨٧٣ سنة ٢١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠)
		<u>غش</u>
		جريمة عرض لبن مغشوش للبيع . المادة ٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . مجرد تعهد المتهم بتوريد لبن ثبت غشه . غير كاف وحده لإدانته . يجب أن يثبت أنه هو الذي ارتكب الغش أو أنه ورد اللبن مع علمه بغشه . قرينة العلم المفترض بالغش : المقررة بالقانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ . عدم مساسها بالركن المعنوي للجريمة الذي يلزم توفره للعقاب . تعلقها بعيب الإثبات . مؤدى ذلك : رفع عبء إثبات العلم عن كاهل النيابة . قابليتها لإثبات العكس . عدم اشتراط نوع معين من الأدلة لدحضها . حرية محكمة الموضوع في تكوين معتقدها في الدعوى .

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>قرينة العلم المفترض بالغش . محل إثارتها . أن تثبت صلة المتهم بداءة — إذا كان من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجانحين — بالفعل المادى للجريمة .</p> <p>مثال . جريمة عرض لبن مغشوش للبيع . ثبوت قيام شريك المتهم — وحده — بتوريد اللبن المتناقد عليه للمستشفى ، دون تدخل المتهم أو حضوره أو اتفاقه . مقتضى ذلك : انقطاع صلته بواقعة الدعوى . الحكم ببراءته صحيح .</p>
٢١٠	٥٥	<p>(الطعن رقم ١٦٦٠ سنة ٣١ ق جلسة ١٢/٢/١٩٦٢)</p>
٢٢٠	٥٧	<p>المادة ١٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . أخذ خمس مينات هو مجرد إجراء احترازي . مخالفته . لا بطلان . (الطعن رقم ١٦٦٤ سنة ٣١ ق جلسة ١٢/٢/١٩٦٢)</p>
<p>(ق)</p> <p>قانون</p>		
<p>راجع أيضا : تقض " سلطة محكمة التقض " — جريمة . (القاعدتين ٤١ و ٤٥ بالصفحتين ١٥٢ و ٢٠٦)</p>		
<p>تفسيره :</p> <p>قانون عقد العمل . الإمتداد في تفسيره — تفسيراً صحيحاً — إلى قواعد المنطق والعدالة مع الإستشهاد بقرارات هيئة التحكيم . جوازه .</p>		
٤	١	<p>(الطعن رقم ٢٢٩ سنة ٣١ ق جلسة ١/١/١٩٦٢)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		قبض
		راجع : تلبس - تقض "أسبابه . ما لا يقبل منها" . (القاعدتين ٢٤ و ٥٠ هـ بالصفحتين ٩٠ و ١٩٣)
		قتل عمد
		شروع في قتل :
		راجع : جريمة "استحالة نسبية" . (القاعدة رقم ٢ بالصفحة رقم ١٠)
		راجع أيضا : نقض "أثر الطعن" - إثبات - وصف التهمة . (القواعد ٢ و ١٩ و ٥٣ هـ بالصفحات ١٠ و ٧٤ و ٢٠١)
١٦	٤	نية إزهاق الروح . هو عنصر ذو طابع خاص يختلف عن القصد الجنائي العام في سائر جرائم التعدي على النفس . وجوب التحدث عنه استقلالا في الحكم واستظهاره بإيراد الأدلة عليه . (الطعن رقم ٣١٣١ سنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/١/١) ٤
		نية القتل . وجوب تدليل الحكم على توافرها . إزهاق الروح : هي النتيجة التي يضررها الجنائي ويتعين على القاضي أن يستظهرها بما يدل عليها . مثال . قصور . (الطعن رقم ٨٤٧ سنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/١/٩) ٩
٣٥		

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		<p>قذف</p> <p>راجع أيضا : صحافة .</p> <p>(القاعدة رقم ١٣ صفحة ٤٧) .</p> <p>القذف المعاقب عليه قانونا . ماهيته . نشر إحدى الجرائد خبراً يحط من قدر المجنى عليه ويدعو إلى احتقاره بين مخالطيه . توافر جريمة القذف . مثال . جريمة المادة ١/٣٠٢ عقوبات . أركانها . لا يتطلب القانون قصداً جنائياً خاصاً . كفاية القصد العام . ماهيته . مجرد العلم أن الأمور المسندة لو كانت صادقة لأوجبت عقاب المذنب في حقه أو احتقاره . متى يفترض هذا العلم ؟</p> <p>الدفع بحسن النية . لا محل له : ما دام المجنى عليه ليس من الموظفين العموميين أو من في حكمهم .</p> <p>وقائع القذف . سلطة محكمة الموضوع في استخلاصها من مناصر الدعوى .</p> <p>النتائج القانونية . رقابة محكمة النقض عليها .</p> <p>(الطعن رقم ٦٢١ سنة ٢١ ق جلسة ١٦/١/١٩٦٢) ١٣</p>
٤٧		
		<p>قصد جنائي</p> <p>راجع : قتل عمد — قذف — مواد مخدرة .</p> <p>(القواعد ٤ و ١٣ و ٤٩ بالصفحات ١٦ و ٤٧ و ١٨٧)</p> <p>قوة الشيء المقضي</p> <p>راجع أيضا : بناء .</p> <p>(القاعدة رقم ٤٣ بالصفحة ١٥٨) .</p>

رقم المقنة	رقم القاعدة	
		<p>حكم المحكمة العسكرية — نهائيا — في إحدى الجرائم العسكرية . يحوز قوة الشيء المقضي . أثر ذلك : إعادة المحاكمة عنها أمام المحاكم العادية . لا تجوز .</p> <p>الازدواج في المسؤولية الجنائية عن الفعل الواحد : أمر يحرمه القانون وتتأذى به العدالة .</p> <p>الدفع أمام المحاكم للعادية بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها من المحكمة العسكرية . هو مانع — إن صح — من إعادة المحاكمة . إغفال تحقيقه أو الرد عليه . قصور .</p> <p>(الملن رقم ٨٩٨ م ٣١ ق جلسة ١٢/٢/١٩٦٢) ... ٥٤</p>
٢٠٦		<p>(م)</p> <p>مأمورو الضبط القضائي</p> <p>راجع : استدالات — إثبات .</p> <p>(القاعدتين ٢٥ و ٢٧ بالصفحتين ١٢٩ و ١٣٥) .</p> <p>محاماة</p> <p>راجع أيضا : قابات — محاكمة " إجراءات المحاكمة " .</p> <p>(القاعدتين ١ " قابات " و ٢ بالصفحتين ١٤ و ١٥) .</p> <p>المحامى " المقبول " للرافعة ، والمحامى " المقرر " للرافعة : هما لفظان لمعنى واحد .</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>قبول المحامي أمام محكمة النقض . حالاته : أن يكون مقيدا بالجدول الخاص طبقا للمادة ١٧ من قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ - أو أن يكون مقبولا للمرافعة أمامها بحكم المادة ٢٦ منه .</p> <p>المحامون الذين تشملهم هذه المادة : محامو الحكومة والهيئات العامة ووزارة الأوقاف والمؤسسات العامة والهيئات التي يعينها وزير العدل بعد أخذ رأى لجنة قبول المحامين .</p> <p>قرار وزير العدل الصادر في ١٩٥٧/٥/٢١ إعمالا للمادة ٢٦ من قانون المحاماة . طائفة الهيئات التي عينها فيه . أثره : التسوية بين محامى الحكومة ومحامى تلك الهيئات . عدم اشتراط قديم بجدول المحامين أمام المحاكم بجميع درجاتها .</p> <p>(الطن رقم ٨٧٤ سنة ٣١ ق جلسة ١٩/٢/١٩٦٢) ٦٢</p> <p>٢٤٣</p> <p>إجراءات الطعن بالنقض . وجوب التوقيع على أسباب الطعن المرفوع من غير النيابة من محام مقبول أمام محكمة النقض . المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .</p> <p>قبول المحامي للمرافعة . أثره ومداه : تحويل المحامى اتخاذ كافة الإجراءات القضائية حتى تنتهى المرافعة .</p> <p>مثال . محامى بنك مصر . توقيعه على أسباب الطعن بالنقض . جوازه . قبول الطعن شكلا .</p> <p>(الطن السابق)</p>
		<p style="text-align: center;">محاكمة</p> <p style="text-align: center;">إجراءات المحاكمة :</p> <p style="text-align: center;">راجع أيضا : سلطة محكمة النقض .</p> <p style="text-align: center;">(القاعدة رقم ٦٨ بالصفحة رقم ٢٦٨)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>متهم بجناية . حضور محام معه . يجب أن يكون المحامي مقبولا أمام محاكم الاستئناف أو المحاكم الابتدائية . حضور محام تحت التمرين . أثره : بطلان إجراءات المحاكمة ، وإخلال بحق الدفاع .</p> <p>المادة ٣٣٧ إجراءات .</p>
١٤	٣	<p>(الطن رقم ٣١١٦ سنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/١/١)</p>
٢٨	٧	<p>مرافعة محامي المتهم طويلا . دون منعه من المحكمة . لا إخلال بحق الدفاع .</p> <p>(الطن رقم ٧٧١ سنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/١/٢)</p> <p>أصول المحاكمة . إجراء المحكمة التحقيق بنفسها بالجلسة . كلما كان ذلك ممكنا . ما لم يتنازل المتهم عن ذلك صراحة أو ضمنا .</p> <p>تداعي الأدلة المطروحة . أثره . وجوب الرجوع إلى أصول المحاكمة . قعود المحكمة عن تولى التحقيق بالجلسة . بطلان الإجراءات .</p> <p>مثال . اختلاس محجوزات . استناد حكم الإدانة على محضر جمع استدالات مطبوع أعدت فيه أقوال الصراف "شاهد الإثبات" من قبل لتجرى على كافة الوقائع التي يبلغ عنها الصيارفة . تقييم الدليل : هذا إجراء لا جد فيه ولا يصلح مأخذا لدليل سليم من قول الشاهد .</p>
٥٥	١٤	<p>(الطن رقم ٦٧٧ سنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/١/١٦)</p>
٦٨	١٧	<p>حضور مدافع عن المتهم بجناية . تعدد المتهمين وتعارض مصالحهم . وجوب تخصيص محام لكل منهم . الإكتفاء بمحام واحد عنهم جميعا . يعيب إجراءات المحاكمة .</p> <p>(الطن رقم ٩٢٦ سنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/١/٢٢)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>الإحالة المباشرة في جرائم المادة ٣/٢١٤ إجراءات . وما ارتبط بها من جرائم أخرى . ماهية هذا الارتباط : هو ارتباط المادة ٣٢ عقوبات .</p> <p>مثال لا ارتباط فيه : ضبط المتهم محرزا مخدرا ثم ضبط سلاح وذخيرة بمنزله في الوقت نفسه .</p> <p>إحالة النيابة الدعوى مباشرة إلى محكمة الجنايات عن جرائم لا ارتباط بينها . المثال المتقدم . إدانة المتهم والحكم عليه بعقوبة الجريمة الأشد . بطلان إجراءات المحاكمة . نقضه : والحكم بعدم قبول الدعوى عن تهمة إحراز المخدر لرفعها بغير الطريق الذي رسمه القانون وهو تقديمها إلى غرفة الإتهام ، وبإعادة الدعوى إلى محكمة الجنايات عن تهمة السلاح والذخيرة .</p> <p>(الطن رقم ٩٤٩ سنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/١/٢٩) ... ٢٢ ... ٨٣</p> <p>نصوص قانون الإجراءات الجنائية هي الواجبة التطبيق على إجراءات المواد الجنائية والدعوى المدنية المرفوعة أمام المحكمة الجنائية .</p> <p>قانون المرافعات . متى يرجع إليه . لا يكون ذلك إلا لسد نقص في قانون الإجراءات الجنائية .</p> <p>مثال : دعوى مدنية . بلوغ المدعى بالحق المدني — الذي كان قاصرا — سن الرشد . تمثيله نفسه بمحاميه بعد أن كان يمثله وليه الطبيعي . الحكم بانقطاع سير الخصومة في هذه الحالة . غير صحيح . حلة ذلك .</p> <p>تبعية الدعوى المدنية للدعوى الجنائية . وجوب سيرهما معا قدر المستطاع .</p> <p>(الطن رقم ٩٦٤ سنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٥) ... ٢٩ ... ١٠٧</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
١٥٢	٤١	<p>الأصل أن إجراءات المحاكمة قد روجيت . محضر الجلسة . الإثبات فيه . على المتهم أن يطلب صراحة إثبات ما يهمله إثباته . نعيه على المحكمة أنها هي لم تثبت دفاعه ولم تناقشه فيه . غير مقبول .</p> <p>(الطن رقم ١٠٠٤ سنة ٣١ ق جلسة ١٢/٢/١٩٦٢)</p> <p>الدفاع المكتوب في مذكرة : هو تمة للدفاع الشفوي بالجلسة . دفاع موضوعي هام . طلب تحقيقه . على المحكمة إجابته أو الرد عليه . إغفال ذلك . قصور وإخلال بحق الدفاع . مثال . محضر الجلسة . بياناته . النص فيه على أن الدفاع قدم مذكرة . ضم المفردات أمام محكمة النقص تحقيقا للطعن . خلوها من تلك المذكرة : لا وجه للنزاع فيما يقول المتهم إنه أورده في مذكرته من دفاع : فالظاهر يسانده .</p> <p>(الطن رقم ٢٥٥٤ سنة ٣١ ق جلسة ٢٠/٢/١٩٦٢)</p> <p>علانية إجراءات المحاكمة . قاعدة جوهرية . إلا ما استثنى بنص صريح . النطق بالحكم . أحد هذه الإجراءات . وجوب النطق به . ملنا . صدوره في جلسة سرية . أثره . بطلان الحكم . المادتان ٣٠٣ و ٣٣١ إجراءات . محضر الجلسة والحكم : هما من أوراق الدعوى التي تكشف من سير إجراءات المحاكمة حتى صدور الحكم .</p> <p>(الطن رقم ٩٨٨ سنة ٣١ ق جلسة ٢٧/٢/١٩٦٢)</p>
١٩٥	٥١	<p>محاكم عسكرية</p> <p>مجالس عسكرية : المجالس العسكرية هي محاكم قضائية استثنائية . حكمها — نهائيا — في إحدى الجرائم العسكرية . يحوز قوة الشيء المقضي . أثر ذلك : إعادة المحاكمة عنها أمام المحاكم العادية . لا تجوز</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٢٠٦	٥٤	الازدواج في المسؤولية عن الفعل الواحد: أمر يحرمه القانون وتتأذى به العدالة . الدفع أمام المحكمة العادية بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها من المحكمة العسكرية . هو مانع — إن صح — من إعادة المحاكمة . إغفال تحقيقه أو الرد عليه . قصور . (الطن رقم ٨٩٨ سنة ٣١ ق جلسة ١٢/٣/١٩٦٢)
		<hr/> <h3>محكمة</h3> <hr/>
		صحة تشكيل المحكمة : راجع : نيابة عامة . (القاعدة رقم ٤٨ : بالصفحة رقم ١٧٤)
		محكمة الجنايات : راجع : محاكمة "إجراءات المحاكمة" — اختصاص (القواعد ٣ و ٢٢ و ٢٩ : بالصفحات ١٤ و ٨٣ و ١٤٧)
		محكمة الموضوع : راجع : قذف . (القاعدة رقم ١٣ : صفحة ٤٧)
		<hr/> <h3>مسئولية جنائية</h3> <hr/>
		راجع أيضا : شيك بدون رصيد — دخان . (القاعدتين ٢٢ و ٦٧ : بالمنعنين ١٢٤ و ٢٦٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>الازدواج في المسؤولية الجنائية عن الفعل الواحد : أمر يحرمه القانون وتتأذى به العدالة .</p> <p>حكم المحكمة العسكرية - نهائيا - في إحدى الجرائم العسكرية يحوز قوة الشيء المقضى . لا تجوز إعادة المحاكمة عنها أمام المحاكم العادية .</p>
٢٠٦	٥٤	<p>(الطن رقم ٨٩٨ مئة ٣١ ق جلسة ١٢/٣/١٩٦٢)</p> <hr/> <p style="text-align: center;">معارضة</p> <hr/> <p style="text-align: right;">راجع : استئناف .</p> <p style="text-align: right;">(القاعدة رقم ٤٢ صفحة ١٥٥)</p> <hr/> <p style="text-align: center;">مواد مخدرة</p> <hr/> <p>راجع أيضا : محاكمة "إجراءات المحاكمة" - استدلالات .</p> <p>(القاعدتين ٢٢ و ٢٥ بالصفتين ٨٣ و ١٢٩) .</p> <p>جريمة إحرارها . أركانها . الركن المادى وهو الإحرار .</p> <p>الركن المعنوى وهو القصد الجنائى العام . ما يوفره : علم المحرز بحقيقة المادة المضبوطة . التحدث في الحكم استقلالاً عن القصد الجنائى . متى لا يلزم ؟ إذا كان الحكم يكفى للدلالة على قيامه .</p> <p>استظهار قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى .</p> <p>غير لازم .</p>
١٨٧	٤٩	<p>(الطن رقم ١٠٣٢ مئة ٣١ ق جلسة ٢٦/٢/١٩٦٢)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
١٨٧	٤٩	<p>نقل المواد المخدرة . هو أحد الأفعال المؤثمة في المادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . لا ينطوى ذلك على قصد خاص . استبعاد الحكم قصد الاتجار والتعاطي في حق المتهم ، واستطراده إلى فرض آخر هو نقل المخدرات . ذلك لا يعيب الحكم : متى كان قد قل في ذلك قولاً مقبولا لاتناقض فيه ... (الطعن السابق)</p>
		<p>(ن)</p> <p><u>نقض</u></p>
		<p>أثر الطعن :</p> <p>الخروج عن قاعدة نسبية أثر الطعن . المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . رفع الدعوى على المتهم بعدة جرائم مرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة . إدانته في بعضها وتبرئته من البعض الآخر . نقض حكم البراءة للخطأ في تطبيق القانون . مقتضاه : نقض الحكم برمته عن التهم جميعها . علة ذلك : أن الارتباط يستلزم الحكم على المتهم بعقوبة الجريمة الأشد . المادة ٣٢ عقوبات .</p> <p>مثال : شروع في قتل عمسد وإحراز السلاح والذخيرة المستعملين فيه .</p> <p>(الطعن رقم ٨٤٨ سنة ٢١ ق جلسة ١/١/١٩٦٢)</p>
١٠	٢	
		<p>الخروج على قاعدة نسبية أثر الطعن . نقض الحكم بالنسبة للطاعن الأول المتهم بجناية العامة : يقتضي نقضه أيضا بالنسبة للطاعن الثاني الذي دانته محكمة الموضوع بجريمة شهادة الزور . ولو أنه لم يقدم أسبابا لظنه . علة ذلك : المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .</p> <p>(الطعن رقم ٨٧٦ سنة ٢١ ق جلسة ٢٠/٢/١٩٦٢)</p>
١٦٧	٤٥	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>ما لا يقبل من الأسباب :</p> <p>راجع أيضا : إثبات — أسباب الأباة — دفاع — محاكمة ”إجراءات المحاكمة“.</p> <p>(القواعد ١٥ و ٢١ و ٤١ و ٤٩ و ٥٩ و ٧٩ و ١٥٢ و ١٨٧)</p> <p>أسباب الطعن . ما تنقيد المحكمة بالفصل فيه منها . هي الاسباب المقدمة في الميعاد . المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . سلطتها في نقض الحكم لغير تلك الأسباب . هي وخصبة استثنائية وللأسباب الواردة حصرا بالفقرة الثانية من المادة .</p> <p>مثال : إغفال إثبات اسم ممثل النيابة بالحكم . ليس من بين تلك الحالات . التذرع به كسبب للطعن بعد الميعاد . لا يقبل .</p>
١٧٤	٤٨	<p>(الطعن رقم ١٦٨ سنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠)</p> <p>الدفع القانوني المختلطة بالواقع . لا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض . علة ذلك : هي تقتضي تحقيقا . مثال : الدفع ببطلان القبض .</p>
١٩٣	٥٠	<p>(الطعن رقم ١٠٤١ سنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٢٦)</p> <p>وجوب تحديد أسباب الطعن حتى يتسنى لمحكمة النقض مراقبة الحكم المطعون فيه .</p> <p>مثال فيه تجهيل . قول الطاعن إن الحكم لم يرد على دفاعه دون أن يبين ماهية هذا الدفاع .</p>
٢٤٩	٦٢	<p>(الطعن رقم ١٦٨١ سنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/١٩)</p> <p>الدفع بأن المجنى عليه شفى من إصابته دون تخلف عاهة . تقتضى تحقيقا موضوعيا . إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . لا تقبل .</p>
٢٥٢	٦٤	<p>(الطعن رقم ١٦٨٧ سنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/١٩)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		حالات الطعن بالنقض :
		دعوى مدنية . طعن المدعى المدني بالنقض في خصوص ماقضى به الحكم من رفض دعواه المدنية . جـوازه . وغم صيرورة الحكم بالبراءة نهائيا . ثبوت الخطأ في تطبيق القانون . نقض الحكم والاحالة بالنسبة للدعوى المدنية . مثال . (الطعن رقم ١٧١٠ سنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٢٦)
٢٦٣	٦٧	...
		سلطة محكمة النقض :
		راجع أيضا : إجراءات الطعن — إختصاص "التنازع السلي" — دفاع — محاكمة "إجراءات المحاكمة" — دعوى جنائية "تقادم" . (القواعد ٤٠ و ٤٤ و ٤٧ و ٤٨ و ٦٥ بالعنفات ١٥٠ و ١٦٢ و ١٧٢ و ٢٥٦)
		صدر قانون اصليح للتهم . . سلطة محكمة النقض . تطبيق القانون الجديد ونقض الحكم المطعون فيه على هذا الأساس . مثال : إدانة المتهم بالقانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ لإقامة بناء دون موافقة اللجنة المختصة . صدر القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ الذي ألغى القانون المطبق . إقتضاه على تأميم فعل الهدم وحده دون إقامة البناء أو تعديله أو ترميمه . مقتضى ذلك : القانون الجديد أصليح للتهم . نقض الحكم جزئيا بالنسبة لعقوبة الجريمة المقررة في القانون الملغى . (الطعن رقم ١٠٠٤ سنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/١٢)
١٥٢	٤١	...
		الطعن بالنقض للمرة الثانية . مقتضاه : الحكم في موضوع الدعوى . المادة ٤٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>إجراءات المحاكمة في هذه الحالة . هي الإجراءات المقررة للمحاكمة عن الجريمة . متى تحدد محكمة النقض جلسة لنظر الموضوع ؟ ومتى تحكم فيه مباشرة ؟</p> <p>تحديد الجلسة : إذا استلزمت أسباب الطعن التعرض لموضوع الدعوى .</p> <p>الحكم مباشرة : عند اقتصار أسباب الطعن على مجرد الخطأ في تطبيق القانون بما يقتضى تصحيحة فحسب . المادة ٢٩ من القانون .</p>
٢٦٨	٦٨	<p>(الطعن رقم ١١١١ سنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٣/٢٧)</p> <p>ما لا يجوز الطعن فيه :</p> <p>راجع أيضا : نقابات — إعادة النظر .</p> <p>(القاعدتين ١ " نقابات " و ٤٨ بالصفحتين ١ و ١٧٤)</p> <p>حكم استئنافي . قضاؤه — قضاء سليما — بعدم قبول الاستئناف شكلا . الطعن فيه بالنقض : توجيه أسباب الطعن إلى الحكم الابتدائي . لا يجوز . حلة ذلك . حوزته قوة الأمر المقضى .</p>
١١٤	٣٠	<p>(الطعن رقم ٩٧٣ سنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٥)</p> <p>حق النائب العام في الطعن في أوامر غرفة الاتهام . قصره على الأوامر الواردة في المادتين ١٩٣ و ١٩٤ إجراءات على سبيل الحصر .</p> <p>أمر الغرفة بإعادة الأوراق إلى النيابة لعدم الاختصاص . ليس من بينها . الطعن فيه بالنقض . غير جائز .</p>
١٦٢	٤٤	<p>(الطعن رقم ٨٧٣ سنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		المصلحة في الطعن :
		طعن المدعى بالحق المدني . اقتصار حقه في الطعن على ما يتعلق بمحقوقه المدنية وحدها . لا شأن له بالحكم في الدعوى الجنائية . (الطعن رقم ٣٣٩ سنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/١/١)
٤	١	
		الصفة في الطعن :
		راجع : إجراءات الطعن . (القاعدة رقم ٦٦ صفحة ٢٦٠)
		الحكم في الطعن :
		راجع : سلطة محكمة النقض . (القاعدة رقم ٦٨ صفحة ٢٠٦٨)
		<hr/>
		نيابة عامة
		<hr/>
		راجع أيضا : محاكمة "إجراءات المحاكمة" - غرفة الاتهام - أمر بالالوجه . (القواعد ٢٢٢ و ٢٢٤ و ٢٢٦ بالصفحات ٨٣ و ١٦٢ و ٢٦٠)
		حكم . بياناته . اسم ممثل النيابة . إغفال إثباته في محضر الجلسة والحكم . مجرد سهو مادي . لا بطلان . متى كان الثابت بمحضر الجلسة حضور النيابة وإبدائها طلباتها . (الطعن رقم ١٦٨ سنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠)
١٧٤	٤٨	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(هـ)
		<u>هتك عرض</u>
		الركن المادى للجريمة . تحققه بالكشف عن عورة المحنى عليها أو بملامستها أو بالأمرين معا . مثال : خلع سروال المحنى عليها . تتوافر به الجريمة . مقارفة المتهم بعد ذلك أفعالا أخرى على جسم المحنى عليها : لا أهمية له . عدم وجود آثار لتلك الأفعال اللاحقة . غير مؤثر . (الطعن رقم ٩٩١ سنة ٣١ ق جلسة ١٢/٢/١٩٦٢) ... ٣٨ ...
١٤٥		
		(و)
		<u>وصف التهمة</u>
		عدم تقيد المحكمة بوصف النيابة للواقعة . عليها تمحيص الواقعة وردها إلى الوصف الصحيح . شرط ذلك : وحدة الفعل المادى المكون للجريمتين وعدم إضافة عناصر جديدة . متى لا تلزم المحكمة بلفت نظر الدفاع إلى التعديل ؟ عند استبعاد أحد عناصر الجريمة فحسب . مثال : التعديل من القتل عمدا مع سبق الإصرار إلى الضرب المفضى إلى الموت . عدم التنبيه إليه . لا إخلال بحق الدفاع . (الطعن رقم ١٦٤٩ سنة ٣١ ق — جلسة ٥/٢/١٩٦٢) ... ٥٣ ...
٢٠١		

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		رفع الدعوى على المتهم بأنه أحدث قطعا في الطريق . أبرئته تأسيسا على أنه إنما أحدث ثقبا في باطن الأرض أسفل طبقات الطريق وأنه فعل مستقل لم ترفع به الدعوى . ذلك خطأ . فعل المتهم لازمه إحداث حفر بميل الطريق . المادة ١٣ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٤٩ . على المحكمة تمحيص الواقعة المطروحة بجميع كيوفها وإنزال حكم القانون عليها . (الطن رقم ١٠٧٢ سنة ٢١ ق — جلسة ١٢/٣/١٩٦٢)
٢٢٨	٥٩	

الأحكام الصادرة من الدائرة الجزائية

جلسة ٢ من ابريل سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد/ محمد ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمد عبد السلام ، وعبد الخليم البيطاش ، وأديب نصر ، ومختار مصطفى رضوان .

(٦٩)

الطعن رقم ٩٦٨ لسنة ٣١ القضائية :

- تعدد الجرائم. ارتباط. اختصاص. محكمة الجنايات : محكمة الجنج. عقوبة .
- (أ) جرائم متعددة . فصل النيابة بعضها عن البعض الآخر . تقديم بعضها إلى محكمة الجنايات وبعضها الآخر إلى محكمة الجنج . مقتضاء : لا يجوز لمحكمة الجنايات التصدي للفصل في اللجنة التي لم تعرض عليها : ذلك سلب لاختصاص محكمة الجنج .
- (ب) إدانة المتهم أمام محكمة الجنايات . حقه في إثارة مسألة الارتباط أمام محكمة الجنج . وعند ثبوت هذا الارتباط : لا يجوز أن توقع عليه إلا عقوبة واحدة .

١ - متى كانت النيابة قد فصلت جريمتي عرض الرشوة والسرقة عن جنحة التهريب ، وأقامت الدعوى عن الجريمتين الأوليين أمام محكمة الجنايات وعن الجريمة الثالثة أمام محكمة الجنج ، فإن ذلك لا يجوز لمحكمة الجنايات أن تتصدي للقضاء في تلك اللجنة التي لم تعرض عليها وأن تسلب محكمة الجنج حقها في الفصل فيها .

٢ - رفع الدعوى عن جريمة اللجنة أمام محكمة الجنج لا يسلب المتهم فيها حقه في إبداء دفاعه عند نظر الدعوى أمامها في شأن الارتباط الذي يدعيه بينها

وبين الجناية التي سبقت محاكمته وإدانته من أجلها أمام محكمة الجنايات ، كما يكون من حقه — إذا تبين لمحكمة الجلس من التحقيق الذي تجريه أن الجناية مرتبطة بالفعل المكون لتلك الجناية ارتباطا لا يقبل التجزئة — ألا توقع عليه إلا عقوبة واحدة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما في يوم أول مايو سنة ١٩٥٨ بدائرة قسم الميناء ببورسعيد محافظة القنال . المتهم الأول : بصفته موظفا عموميا ”معاوننا بحرك بورسعيد“ ارتكب في أثناء تأدية وظيفته تزويرا في ورقة أميرية هي أمر خروج البضاعة رقم ٢٢ المحرر بتاريخ أول مايو سنة ١٩٥٨ على النموذج رقم ٤٨ (ك.م) وارد من المجموعة رقم ١٥١ والخاص بالتصريح بخروج ثمانية أطنان من الفحم من مخزن صديق لهبطه بالجرم عملة على السيارة رقم ٤٤٤ نقل قنال في التاريخ المذكور وكان ذلك بتغيير المحركات بأن شطب رقم ٤٤٤ الخاص بالسيارة وأثبت بدلا منه رقم ١١٧ ليوهم أن هذا الأمر خاص بالسيارة الأخيرة . المتهم الثاني — أولا : عرض رشوة على موظف غير عمومي ولم تقبل منه بأن سلم محمود توفيق لهبطه مبلغ خمسين جنيها كي يسهل له سرقة فحم من مخزن مخدومه بالجرم ولكنه سارع بعد أخذ المبلغ بإبلاغ مخدومه — ثانيا : سرق الفحم المبين الوصف والقيمة بالمحضر والملوك لصديق لهبطه . والمتهم الأول أيضا : اشترك مع المتهم الثاني بطريق الاتفاق والمساعدة في ارتكاب جريمة السرقة آتفة البيان بأن اتفق معه على ارتكابها وساعده في الأعمال المتممة لارتكابها بأن سهل له خروج السيارة بعد تحميلها بالفحم المسروق من باب الجرم دون اتباع الإجراءات القانونية لخروجها فتمت الجريمة بناء على ذلك الاتفاق وتلك المساعدة . وطلبت النيابة العامة من غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم : الأول — بالجناية المنصوص عليها في المادة ٢١١ من قانون العقوبات والجناية المنصوص عليها في المواد ٢/٤٠ — ٣ و ٤١ و ٣١٨ من قانون العقوبات . والثاني — بالجناية المنصوص عليها في المواد ٢/١٠٩ و ١١٠ و ٣١٨ من نفس القانون . قررت الغرفة ذلك . ومحكمة جنايات بورسعيد قضت حضوريا عملا بالمادتين ١٧ و ٢١١ من قانون العقوبات بالنسبة للأول وبالمواد

١٠٩/١-٢ و ١١٠ و ٣١٨ و ٢/٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة للثاني بمعاقة المتهم الأول "الطاعن الأول" بالحبس مع الشغل لمدة ستة شهور عن التهمة الأولى المسندة إليه وببراءته من التهمة الثانية المسندة إليه ، وبمعاقة المتهم الثاني "الطاعن الثاني" بالحبس مع الشغل لمدة ستة شهور ومصادرة مبلغ الرشوة عن التهمتين المسندتين إليه . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى أسباب طعن الطاعن الأول هو القصور في التسبيب ذلك أن الحكم المطعون فيه دانه بجنائية التزوير مستندا إلى أدلة من بينها شهادة شاهدين تناقضا في أقوالهما ودون أن يقول كلمته في هذا التناقض إذ شهد أحمد حسن معوض أن سيارة واحدة خرجت من باب الجمرات مرتين وشهد محمد اسماعيل السيد أولا أنه لم يخرج سوى سيارة واحدة ثم عاد قسّر أنه خرجت ثلاث سيارات . كذلك استند الحكم في ثبوت الركن المعنوي في حق الطاعن إلى مجرد إهماله التحقق من حمولة السيارة وأنه مما يرخص بخروجه من الدائرة الجمرية على الرغم من أن الإهمال وحده لا يسوغ سببا لثبوت تعدد تغيير الحقيقة في المحرر .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى فيما مجمله أن الطاعن الثاني عرض رشوة على أمين مخزن أحد تجار الفحم بحرم الجمرات ليسهل له سرقة نحو عشرة أطنان من الفحم من مخزنه الكائن داخل الدائرة الجمرية ومن نوع "قوالب بريكت" المحظور التعامل فيه خارج هذه الدائرة وتظاهر هذا الأمين بقبول العرض وأبلغ مخدمه الذي أبلغ بدوره رجال حرس الجمرات ثم تغافل أمين المخزن ومكن الطاعن الثاني من نقل الفحم من المخزن إلى السيارة رقم ١١٧ نقل القنال ، ومرت السيارة محملة به في يوم أول مايو سنة ١٩٥٨ من باب الجمرات رقم ٣٨ الذي يعمل عنده معاون الجمرات "الطاعن الأول" . وبعد أن سمح له هذا بالمرور أحدث تغييرا في أمر الخروج رقم ٣٣ المختص بتحريره بمقتضى وظيفته والذي سبق أن حرره لسيارة أخرى رقم ٤٤٤ نقل القنال خرجت قبل

ذلك محملة بثمانية أطنان فحم من النوع "الحجري البولوني" وذلك بأن شطب رقم هذه السيارة وأثبت بدلا منه رقم ١١٧ حتى يوهم بأنه لم تخرج سوى سيارة واحدة محملة فخا من النوع المسموح بالتعامل فيه خارج الدائرة الجمركية . ودلل الحكم على ثبوت الواقعة في حق الطاعنين بما شهد به مالك الفحم وأمين مخزنه من عرض الطاعن الثاني مبلغ خمسين جنيها على الأمين كرشوة لتسهيل السرقة ، ومن نقله الفحم فعلا بسيارته إلى خارج الدائرة الجمركية حيث ضبط ، وبما شهد به الشهود من خروج السيارة رقم ٤٤٤ محملة بفحم من النوع الحجري البولندي وخروج الطاعن الثاني بعد ذلك بالسيارة رقم ١١٧ محملة بالفحم المسروق وهو من نوع قوالب بريكت ، وبما ثبت من المعاينة من حصول كسر في الكشك الموجود فيه أمر الخروج رقم ٣٣ لاحداث التغيير فيه وبما ثبت من الاطلاع على هذا الأمر من تغيير رقم السيارة فيه وبإقرار الطاعن الأول باحداثه هذا التغيير . وحصل الحكم شهادة خفي المخزن احمد حسن معوض من أنه حملت من المخزن سيارة بفحم حجري بولوني وبعد ذلك حملت سيارة أخرى بفحم قوالب بريكت كما حصل شهادة الجندي محمد اسماعيل السيد من قوة حرس الجمرك بمحضر ضبط الواقعة في أنه كان معينا لحراسة باب الجمرك رقم ٣٨ ورأى سيارة تصل إلى الباب من داخل الدائرة الجمركية محملة فخا وأذن لها الطاعن بالخروج بعد تفتيشها ، وبعد فترة استدعى احد الأشخاص وأمره بكسر باب الكشك الذي كان مغلقا وأحضر منه دقرا أجرى قلمه فيه بكتابة . وقال الحكم إن الشاهد ردد هذه الأقوال في تحقيق النيابة وبالجلسة وأضاف أنه خرجت من هذا الباب ثلاث سيارات اذن الطاعن الأول بخروجها بعد تفتيشها وقد ضبطت الأخيرة منها . وعرض الحكم بعد ذلك لأقوال الطاعن الأول وما قرره من أنه كان معينا معاونا لباب الجمرك رقم ٣٨ وأقبلت سيارة محملة بفحم حجري بولوني أخبره مراقبها بأنها رقم ٤٤٤ فدون هذا الرقم في أمر الخروج وأثناء خروجها لاحظ أن حقيقة الرقم ١١٧ تغير الرقم في الأمر . ورد الحكم على هذا الدفاع بما ثبت من الإطلاع على دفتر يومية المخزن ودفتر نقطة المرور من مرور للسيارة رقم ٤٤٤ قبل ضبط السيارة ١١٧ بما يقطع بمرور سيارتين وبأن السيارة الثانية كانت محملة بفحم قوالب بريكت من النوع المحظور خروجها ، وبأن الطاعن بحكم عمله يعرف أنواع الفحم . واستخلص الحكم من

ذلك أن الطاعن تَعَمِد تغيير رقم السيارة في أمر الخروج ليومهم بأن سيارة واحدة خرجت محملة بفحم من النوع المسموح بالافراج عنه . لما كان ذلك وكان يبين من مطالعة محضر الجلسة أن ما حصله الحكم من شهادة كل من أحمد حسن معوض ومحمد إسماعيل السيد يتفق والثابت في هذا المحضر وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال ثانيهما في تحقيق النيابة وأمام المحكمة وإلى أن سيارتين قد خرجتا من دائرة الجمر في ذلك اليوم ، لما كان ذلك وكان مؤدى قول الشاهد محمد إسماعيل السيد بخروج سيارة ثالثة أنها سيارة أخرى لأصلها بوقائع الدعوى بما لا ينطوى على أى تناقض في شهادة الشاهدين - لما كان ذلك وكان توافر القصد الجنائى وتعمد تغيير الحقيقة في جريمة التزوير من المسائل الموضوعية التى تستقل بتقديرها محكمة الموضوع وكان تدليل الحكم المطعون فيه على توافر هذا القصد في حق الطاعن الأول سائفا مؤديا إلى مارتبه عليه فإن الطعن يكون قائما على غير أساس متعين الرفض .

وحيث إن مبنى السببين الأول والثانى من أسباب الطعن المقدمة من الطاعن الثانى هو الخطأ في تطبيق القانون وفي ذلك يقول إنه أسندت إليه جرائم عرض رشوة وسرقة وتهريب فحم من الدائرة الجمرية وقدم عن التهمتين الأوليين إلى محكمة الجنايات المطعون في حكمها كما قدم عن التهمة الثالثة إلى محكمة جنح بور سعيد ولم يأخذ الحكم المطعون فيه بما دفع به الطاعن من قيام ارتباط لا يقبل التجزئة بين الجرائم الثلاث يوجب عملا بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات الحكم فيها بعقوبة واحدة هى عقوبة الجريمة الأشد في الوقت الذى أخذ فيه بقيام الارتباط بين الجريمتين الأوليين وتخل عن جريمة التهريب لتفصل فيها محكمة الجنح على حدة .

وحيث إنه لما كان هذا الطاعن يقول في طعنه إن محكمة جنح الميناء لم تكن قد قضت في تهمة التهريب عند صدور الحكم المطعون فيه وكان هذا الحكم لا يحول دون تمسك الطاعن أمام محكمة الجنح بقيام الارتباط بين جريمة التهريب المعروضة عليها وبين جريمتى عرض الرشوة والسرقة المحكوم فيهما وأن يطلب منها أعمال نص الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، على ضوء العقوبة المحكوم بها في هاتين الجريمتين ، وبعد أن فصلت النيابة جريمتى عرض الرشوة

والسرقة عن جريمة التهريب وأقامت الدعوى عن الجريمتين الأوليين أمام محكمة الجنايات وعن الجريمة الثالثة أمام محكمة الجنح ، الأمر الذى لا يحيز لمحكمة الجنايات أن تتصدى للقضاء فى جريمة لم تطرح عليها وأن تسلب محكمة الجنح حقها فى الفصل فيها . على أن رفع الدعوى عن جريمة التهريب أمام محكمة الجنح لا يسلب المتهم فيها حق إبداء دفاعه فى شأن الارتباط عند نظر الدعوى كما يكون من حقه — إذا تبين لمحكمة الموضوع من التحقيق الذى تجريه أن الجنحة مرتبطة بالفعل المكون للجناية ارتباطا لا يقبل التجزئة — ألا توقع عليه إلا عقوبة واحدة ومن ثم يكون ما يثيره الطاعن فى هذين الوجهين على غير أساس .

وحيث إن مبنى الأسباب الثلاثة الأخيرة هو الخطأ فى تطبيق القانون والتناقض وفى ذلك يقول الطاعن إن الحكم المطعون فيه دانه بجريمة السرقة على الرغم من أن شهادة أمين المخزن تفيد أنه سلمه الفهم وسمح له بنقله فى السيارة بما ينتفى معه ركن الاختلاس المكون لجريمة السرقة — كذلك جاء الحكم مبهما فى استظهار أركان هذه الجريمة والأدلة القائمة عليها كما جاء متعارضاً فيما استند إليه من أقوال الشهود إذ أدلى الشرطى محمد اسماعيل السيد بروايتين متعارضتين فى خصوص عدد السيارات التى خرجت من باب الجمر ك كما أن جرائد صادق اسكاروس شهد فى محضر الجلسة أنه علم من صديق لهبطه أن الطاعن عرض على أمين المخزن مبلغ الخمسين جنيها كثمن للفهم وليس على سبيل الرشوة .

وحيث إنه لما كان بين من الحكم المطعون فيه أنه استخلص الواقعة على النحو سابق البيان عند تناول أسباب الطعن المقدم من الطاعن الأول وكان هذا البيان تتوافر به عناصر جريمة السرقة التى دان الطاعن الثانى بها ومن بينها ركن الاختلاس ودلل على أن هذا الطاعن قد اختلس الفهم المسروق على غير إرادة مالكه وأن سماح أمين المخزن له بنقل الفهم لم يكن إلا من قبيل التغافل والعمل على ضبط الطاعن مقارفاً لجريمة السرقة — لما كان ذلك وكان الحكم واضحاً

في استظهار عناصر الجريمة والأدلة عليها وكان قد اطمأن إلى ما قرره الشاهد
محمد اسماعيل في تحقيق النيابة وفي الجلسة عن عدد السيارات مطرحا أقواله الأولى
في محضر ضبط الواقعة وذلك على التفصيل السابق بيانه عند الرد على أسباب
الطعن المقدم من الطاعن الأول كما اطمأن إلى ما شهد به أمين المخزن من أن
الطاعن عرض عليه مبلغ الخمسين جنيا كرشوة وقد حصل الحكم المطعون فيه
أقوال شهود الإثبات بما لا تناقض فيه، لما كان كل ذلك فإن ما يشير الطاعن
في هذه الأسباب يكون قائما على غير أساس ويتعين الحكم في موضوع الطعن
برفضه .

— — — — —

جلسة ٢ من أبريل سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد/ محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد عبد السلام ، وعبد الحليم البيطاش ، وأديب نصر ، ومختار مصطفى رضوان .

(٧٠)

الطعن رقم ١٠١٤ لسنة ٣١ القضائية :

إثبات ” بوجه عام “ . حكم ” تسمييه “ . مواد مخدرة .

(أ) الحكم ببراءة المتهم تأميسا على مجرد وجود خلاف ظاهري بين وصف الحرز ووزنه الذي أرسلته النيابة إلى الطبيب الشرعي والحرز الموصوف بتقرير التحليل . ذلك قصور وفساد في الاستدلال . واجب المحكمة . أن تجري تحقيقا تستجلى به حقيقة الأمر .

(ب) مواد مخدرة . إحرازها . توافر الجرعة مهما كان المقدار ضئيلا . متى كان لها مكان مادي محسوس أمكن تقديره .

وجود آثار الخدر يجيب جلباب المتهم . ذلك يكفي لدلالة على الإحراز .

١ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى ببراءة المتهم تأميسا على أن ثمة اختلاف في الوصف وفروقا في الوزن ، مقدرة بالجرامات ، بين حرز المواد المخدرة الذي أرسلته النيابة إلى الطبيب الشرعي لتحليل محتوياته والحرز الموصوف بتقرير التحليل — فإن ما ذكره الحكم من ذلك لا يكفي في جملة لأن يستخلص منه أن هذا الحرز غير ذاك ، إذ أن هذا الخلاف الظاهري في وصف الحرزين ووزنهما إنما كان يقتضي تحقيقا من جانب المحكمة تستجلى به حقيقة الأمر ، مادام الثابت أن كلا منهما كان يحتوي على قطع ثلاث من المادة المضبوطة ولم يكن هناك ما يدل على أن الحرز قد تغير أو امتدت إليه يد العبت — ومن ثم فإن الحكم يكون معيبا بالقصور وفساد الاستدلال متعيينا نقضه .

٢ — متى كان الثابت من الحكم أنه ظهر من تقرير التحليل أن الآثار التي وجدت بجلباب المتهم من مادة ثبت من التحليل أنها ” حشيش “ ، فإن هذه

الآثار — ولو كانت دون الوزن — كافية للدلالة على أن المتهم كان يحزر المخدر، ذلك أن القانون لم يعين حدا أدنى للكمية المحرزة من المادة المخدرة، والعقاب واجب حتما مهما كان المقدار ضئيلا متى كان لها مكان مادي محسوس أمكن تقديره .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من الطاعن وآخر بأنهما في يوم ١٩٥٧/١١/٩ بدائرة مركز أشمون مديرية المنوفية : حازا جواهر مخدرة (حشيشا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهما بالمواد ١ و ٢ و ١/٣٣ ج و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبند ١٢ من الجدول ١ المرافق . فقررت الغرفة ذلك . ومحكمة جنايات شبين الكوم قضت بحضوريا بتاريخ ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٦٠ . أولا — باقتضاء الدعوى الجنائية بالنسبة للمتهم أحمد محمد ريان لوفاته . وثانيا — براءة المتهم مختار أحمد محمد ريان " المطعون ضده " مما أسند إليه . وثالثا — بمصادرة المخدر . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور والفساد في التدليل إذ قضى ببراءة المطعون ضده تأسيسا على أن الحرز الذي أرسل إلى مصلحة الطب الشرعى للتحليل وثبت أنه يحوى حشيشا ليس هو الحرز الخاص بهذه الدعوى لوجود خلاف في وصف ووزن كل من الحريز كما أن الآثار التي وجدت بجلباب المتهم وثبت أنها حشيش هي دون الوزن .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى قال إن الثابت من الأوراق أن الحرز الذي أرسلته النيابة إلى المعمل الكيماوى قد احتوى قطعا ثلاث من المادة المضبوطة مع المتهم وضعت داخل طلبة دواء ختم عليها

بنحتم وكيل النيابة وأنه ثبت من تقرير المعمل الكيماوى أن هذا الحرز وجد بداخل طلبة كرتون بداخلها ثلاث قطع ثبت أنها حشيش كما أشار الحكم إلى وجود خلاف فى وزن الحرزين بالجرامات ثم أورد دفاع المطعون ضده المؤسس على أن المادة التى ثبت أنها حشيش ليست هى التى ضبطت مع المتهم وأضاف أنه إزاء هذا الخلاف لا يكون هناك من دليل على أن المادة المضبوطة مع المتهم حشيش أو مخدر من نوع آخر وأنه عن الآثار التى وجدت بجلبابه فإنه وإن ثبت أنها حشيش فإنها دون الوزن وترتبا على ذلك تكون التهمة على غير أساس .

وحيث إنه لما كان الثابت من الحكم أنه لا خلاف فى أن كلا من الحرزين كان يحتوى على قطع ثلاث من المادة المضبوطة وكان ليس هناك ما يدل على أن الحرز قد تغير أو امتدت إليه يد العبث فإن ما ذكره الحكم لا يكفى فى جملته لأن يستخلص منه أن حرز العينة التى أخذت ليس هو بعينه الحرز الذى أرسل لمصلحة الطب الشرعى لتحليل محتوياته لأن هذا الخلاف الظاهرى فى وصف الحرز ووزنه كان يقتضى تحقيقا من جانب المحكمة تستجلى به حقيقة الأمر . لما كان ذلك ، وكان القانون لم يعين حدا أدنى للكمية المحرزة من المادة المخدرة فإن العقاب واجب حتما مهما كان المقدار ضئيلا متى كان لما كان مادية محسوسا يمكن تقديره . واذن فتى كان الثابت من الحكم أنه ظهر من تقرير المعمل الكيماوى أن الآثار التى وجدت بجلباب المتهم من مادة ثبت من التحليل أنها حشيش فإن هذه الآثار ولو كانت دون الوزن كافية للدلالة على أن المتهم كان يحوز المخدر وإذ قضى الحكم ببراءة الطاعن فإنه يكون معينا بما يستوجب تقضيه وإحالة الدعوى إلى المحكمة المختصة لتفصل فيها مجددا دائرة أخرى .

جلسة ٢ من ابريل سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد احمد عفيفي ، وبحضور السادة المستشارين : عادل يونس ،
وتوفيق احمد الحشن ، ومحمود اسماعيل ، وحسين صفوت السركي .

(٧١)

الطعن رقم ١٦٥٣ لسنة ٣١ القضائية :

مجز إداري . حراسة . اختلاس أشياء محجوزة . نقض ” أسباب الطعن “
” ما لا يقبل منها “ .

(أ) مجز إداري في ظل القانون ١٨١ لسنة ١٩٥٩ . مبدأ الحراسة المقترضة . لمدوب
الحجز — إذا لم يجد من يقبل الحراسة — أن يكلف بها المدين أو الحائز الحاضر دون
اعتداد برفضه إياها .

اختلاس أشياء محجوزة . جريمة المادتين ٣٤١ و ٣٤٢ عقوبات . أركانها .
كون المتهم حارسا وعدم تقديمه المحجوزات للبيع مع طلبة باليوم المحدد لذلك وبمقصد
حرقلة التنفيذ .

(ب) اختلاس أشياء محجوزة . مجز إداري . القول في أسباب الطعن بالنقض بأن خلو محضر
الحجز من بيان حدود الأطنان التي يحجز على زراعتها لا يطمأن به إلى انتقال المدوب إلى
مكان الحجز . جدل موضوعي . لا يقبل .

١ — يجوز لمدوب الحجز — عملا بالمادة ١١ من القانون رقم ٣٠٨
لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري المعدلة بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩ —
إذا لم يجد في مكان الحجز عند توقيعه من يقبل الحراسة — أن يكلف بها المدين
أو الحائز الحاضر ولا يعتد برفضه إياها .

فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن المتهم — وهو المدين المحجوز
عليه — كان حاضرا وقت توقيع الحجز وأن مدوب الحجز عينه حارسا بعد أن
خاطبه شخصيا فامتنع ، فيرأه لم يعتد برفضه وترك المحجوزات في حراسته —

كما أثبت الحكم في حقه أنه امتنع عن تقديم تلك المحجوزات في اليوم المحدد لبيعها مع علمه به وبقصد عرقلة التنفيذ ، فإنه يكون صحيحا فيما انتهى إليه من إدانته بجريمة التبيد .

٢ — ما يشير به المتهم ” الطاعن ” بشأن عدم بيان حدود الأطيان التي توقع المحجز على زراعتها ، وما رتبته على ذلك من عدم الاطمئنان إلى انتقال مندوب المحجز إلى مكان المحجز ، إنما هو في حقيقته جدل موضوعي لا يقبل مثله أمام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٣ أكتوبر سنة ١٩٥٩ بدائرة المنصورة :
بدد الأشياء المحجوز عليها إداريا لصالح الحكومة . وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . ومحكمة بقا ص الجزئية قضت غيابيا بتاريخ ٢٦ من أبريل سنة ١٩٦٠ عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم شهرين مع الشغل وكفالة جنيته لوقف التنفيذ بلا مصاريف . عارض المتهم في هذا الحكم وقضى في معارضته بتاريخ ١٣ ديسمبر سنة ١٩٦٠ بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه بلا مصاريف جنائية . استأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة المنصورة الابتدائية قضت بحضوره بتاريخ ١٥ مايو ١٩٦١ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف بلا مصاريف جنائية . فطعن الأستاذ سليمان عبد الفتاح المحامي الوكيل عن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة التبيد قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك أن الطاعن لم يقبل الحراسة ، ولا يغنى عن القبول إثبات امتناعه عن التوقيع على محضر المحجز . هذا إلى أن محضر المحجز لم يتضمن بيانا لحدود الأرض المحجوز على زراعتها مما لا يمكن معه الاطمئنان إلى انتقال مندوب المحجز إلى مكان الزراعة المحجوز عليها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة تؤدي إلى ما رتب عليها، لما كان ذلك وكانت المادة ١١ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ المعدلة بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩ قد أجازت لمندوب المحجز بعد توقيع المحجز تكليف المدين أو الحائز الحاضر الحراسة، دون أن يعتد برفضه إياها وذلك إذا لم يوجد من يقبل الحراسة وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعن كان حاضرا وقت توقيع المحجز وأن مندوب المحجز قد صنفه حارسا بعد أن خاطبه شخصيا فامتنع وأنه لم يعتد برفضه وترك المحجوزات في حراسته كما أثبت في حقه أنه امتنع عن تقديم المحجوزات في اليوم المحدد لبيعها مع صلمه به بقصد عرقلة التنفيذ فإنه يكون صحيحا فيما انتهى إليه من إدانته بجريمة التبيد — لما كان ذلك وكان ما يشير الطاعن بشأن عدم بيان حدود الأطلاق التي توقع المحجز على زراعتها وما رتبته على ذلك من عدم الاطمئنان إلى انتقال مندوب المحجز إلى مكان المحجز إنما هو في حقيقة جدل موضوعي لا يقبل مثله أمام محكمة النقض — لما كان ما تقدم فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه .

جلسة ٢ من أبريل سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المنشار السيد أحمد عفيق ، وبحضور السادة المستشارين : مادل يونس ،
وتوفيق أحمد الحسن ، وعمود اسماعيل ، وحسين صفوت السركي .

(٧٢)

الطعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٣١ القضائية :

قتل عمد . حكم "سيديه . ما يعيبه" .

رابطة السببية في جريمة القتل العمد . بين الإصابات والوفاة . التدليل على قيامها . من البيانات
الجهرية في الحكم . إغفال ذلك . تصور .

رابطة السببية بين الإصابات والوفاة في جريمة القتل العمد والتدليل على قيامها
هما من البيانات الجهرية التي يجب أن يعنى الحكم باستظهارهما وإلا كان
مشوبا بالقصور الموجب لتفضيه . فإذا كان الحكم المطعون في صدد حدينه
عن نية القتل التي دان بها الطاعن قد اقتصر على نقل ما أثبتته تقرير الصفة
التشريحية عن الإصابات التي وجدت بالقتيل ولم يعن ببيان رابطة السببية بين
هذه الإصابات والوفاة من واقع الدليل القني فإن النعي عليه بالقصور يكون
مقبولا ويتعين تفضيه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من الطاعنين وآخرين بأنهم في يوم ٥ يونيو
سنة ١٩٥٩ بدائرة مركز فاقوس مديرية الشرقية : المتهم الأول "الطاعن الأول" :
قتل عبد الرحمن أمين على عمدا بأن أطلق عليه عيارا ناريا قاصدا قتله فأحدث
به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أدت بحياته . والمتهم
الثاني : اشترك مع المتهم الأول في ارتكاب جريمة القتل سالقة الذكر بطريق
المساعدة . والمتهم الأول أيضا : (١) أحرز سلاحا ناريا "مسدسا" بدون

ترخيص (ب) أحرز ذخيرة مما تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر دون أن يكون مرخصا له بحيازته وإحرازه . والمتهمون من الثالث إلى الحادى عشر "ومنهم الطاعنون الثانى والثالث والرابع" : اشتركوا مع آخرين مجهولين فى تجمهر مؤلف من أكثر من خمسة أشخاص من شأنه أن يجعل الأمن العام فى خطر وكان الغرض من هذا التجمهر ارتكاب جرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال وقد استعمل المتجمعون القوة والعنف فوقعت الجرائم الآتية بقصد تنفيذ الغرض المقصود من التجمهر مع علمهم بهذا الغرض وهى أنهم فى الليلة التالية لواقعة القتل المتهم فيها المتهم الأول سرقوا المصوغات والنقود والملابس المينة بالمحضر والمملوكة له ولمن يقيمون معه وكذلك الملابس والنقود المينة بالمحضر والمملوكين لوالده المتهم الثانى من منزليهما المسكونين وبواسطة الكسر لأبوابهما وأبواب حجراتهما حالة كونهم يحملون أسلحة ظاهرة "فؤوسا وعصيا" وقد فعلوا الجناية ساقفة الذكر بطريق الإكراه الذى ترك أثر جروح بكل من عثمان أحمد السيد مرابا إذ ضربه المتهمون من الثالث إلى السابع وأحمدى أحمد مرابا من جراء ضرب المتهم السابع له وبأنيسة عامر سيد أحمد إذ ضربها المتهم الثامن فأحدثوا بهم الإصابات الموصوفة بالتقارير الطبية التى تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما بالنسبة لكل وهى الجناية المعاقب عليها بالمادة ٣١٣ من قانون العقوبات كما أنهم أتلفوا بقصد الإساءة المنقولات وباقي الأشياء المينة بالمحضر والمملوكة للمتهم الأول وأخوته وزوجاتهم ولوالده المتهم الثانى وهى الجناية المعاقب عليها بالمادة ٣٦٠ من قانون العقوبات . والمتهم الثانى : بصفته مرخصا له بحيازة وإحراز سلاح نارى "مسدس" سلمه للمتهم الأول قبل الحصول على ترخيص فى ذلك . والمتهم الأول أيضا : ضرب سليمان مرسمى الشحات فأحدث به الإصابات المينة بالتقريرين الطبيين التى تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما . وطلبت النيابة العامة عقاب المتهمين بالمواد ١ و ٢ و ٣ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ بشأن التجمهر والمواد ٢٣٤ و ١/٢٤٢ و ١/٢٤٦ من قانون العقوبات . ومحكمة جنايات الزقازيق قضت بحضور يابن تاريخ ٩ من نوفمبر سنة ١٩٦٠ — ٤٠ بالمواد ١/٢٣٤ و ١/٢٤٢ من قانون العقوبات للأول و ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة للثانى عن تهمة الاشتراك فى القتل و ١/٢٤٢ من ج. (٢) ٥٢

قانون العقوبات بالنسبة للثاني والثالث والمواد ١ و ٢ و ٣ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٢٤ والمادتين ٣٦٦ و ١/٢٤٢ من قانون العقوبات لباقي المتهمين مع تطبيق المادة ٣٢ من نفس القانون بالنسبة إلى المتهم الأول وإلى المتهمين من الرابع للآخر بمعاقة زكى أحمد السيد سرايا "الطاعن الأول" بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة وبمعاقة كل من محمد مرسى الشحات "الطاعن الثانى" وسليمان مرسى الشحات وعلى محمد الصعيدى ومحمد ابراهيم محمد اسماعيل واسماعيل ابراهيم محمد وأنور محمد سلامه ومحمد سليمان دسوقي ومرسى تميم بركات "الطاعن الثالث" وأحمد أحمد السيد سرايا "الطاعن الرابع" بالسجن لمدة ثلاث سنين وبمعاقة كل من أحمد مصيلحى سلامة وعبد العال مرسى الشحات بالحبس مع الشغل لمدة ثلاثة أشهر وبراءة أحمد مصيلحى سلامة سرايا من تهمة الاشتراك فى قتل عبد الرحمن أمين على . فطعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض ... انلخ .

المحكمة

من حيث إن الطاعنين الثانى والثالث لم يقدموا أسبابا لطعنهما فيكون طعنهما غير مقبول شكلا .

وحيث إن الطعن قد استوفى الشكل المقرر فى القانون بالنسبة إلى الطاعنين الأول والرابع .

وحيث إنه مما ينمى الطاعنان الأول والرابع على الحكم المطعون فيه أنه جاء مشوبا بالبطلان والقصور فى التسبيب ذلك بأن التهمة التى وجهت إلى أحمد السيد سرايا (الطاعن الرابع) فى تقرير الاتهام وفى قرار الاجالة انه ضرب محمد مرسى الشحات وساهم مع المتهم الثانى فى ضرب عبد العال مرسى الشحات ضربا أحدث بكل من المجنى عليهما اصابات تقرر لعلاجهما مدة لاتزيد على عشرين يوما وكان ترتيبه الثالث بين المتهمين فى القائمة وفى القرار معا وكان الاتهام الموجه إلى المتهمين محددا بترتيبهم فى القائمة لأشخاصهم — غير انه عند المحاكمة تغير ترتيبه بفعل الثانى عشر فى قائمة الإتهام بدلا من الثالث وحل محله عبد العال مرسى الشحات الذى كان متهما رابعا وكان من نتيجة ذلك أن دين هذا الطاعن

بالاشتراك في التجمهر وقضى بمعاقبته بالسجن لمدة ثلاث سنوات ووضعت أسباب الحكم على هذا الأساس — على مظنة انه المتهم الثانى عشر الوارد اسمه في تقرير الاتهام وفي قرار الاحالة لا باعتباره المتهم الثالث الذى لم توجه إليه فيهما غير جنحة الضرب البسيط وقد أحل الحكم محله عبد العال مرضى الشحات المتهم الرابع الذى كان متهما أصلا بالاشتراك في التجمهر وعاقبه بالحبس مع الشغل لمدة ثلاثة أشهر . هذا إلى أن الحكم لم يستظهر رابطة السببية بين اصابة المجنى عليه بالعيار وبين وفاته التى نسب إلى الطاعن الأول أحداثها همدا .

ومن حيث إنه يبين من مراجعة محضر الجلسة أن التهمة رفعت على الطاعن الرابع احمد احمد السيد سرايا بوصف انه ضرب كلامن المتهمين الثالث والرابع فأحدث بهما الإصابات الموصوفة بالتقريرين الطبيين والتى تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما بالنسبة لكل منهما وكان ترتيبه في قائمة الاتهام الثانى عشر بالنسبة إلى باقى المتهمين — لما كان ذلك وكان يبين من مراجعة الحكم المطعون فيه أنه انتهى إلى ادانة هذا الطاعن بالتجمهر وقضى بمعاقبته بالسجن لمدة ثلاث سنوات . ولما كان لا يجوز معاقبة المتهم عن واقعة غير التى وردت بأمر الاحالة أو طلب التكليف بالحضور طبقا لما تنص عليه المادة ٣٠٧ من قانون الاجراءات الجنائية كما لا يجوز لمحكمة الجنايات اضافة تهمة جديدة إلا بعد اتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في المادة ١١ من قانون الاجراءات الجنائية، وطبقا للأوضاع التى أوجبتها المادة ، الأمر الذى لم يتوافر في هذه الدعوى . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون في صدد حديثه عن تهمة القتل التى دان بها الطاعن الأول قد اقتصر على نقل ما أثبتته تقرير العصفة التشريحية عن الإصابات التى وجدت بالقتيل عبدالرحمن أمين على ولم يعن ببيان رابطة السببية بين هذه الإصابات والوفاة من واقع الدليل القنى ، وكانت هذه الرابطة والتدليل على قيامها هما من البيانات الجوهرية التى يجب أن يعنى الحكم باستظهارهما وإلا كان مشوبا بالقصور الموجب لنقضه — لما كان كل ذلك فان الطعن يكون مقبولا بالنسبة إلى الطاعن الأول والرابع ويتعين لذلك نقض الحكم بالنسبة إليهما والإحالة .

جلسة ٢ من أبريل سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد عفيفي ، وبحضور السادة المستشارين : عادل دوتس ،
وترفيق أحمد الخشن ، ومحمود اسماعيل ، وحسين صفوت الصركي .

(٧٣)

الطعن رقم ١٧٣٦ لسنة ٣١ القضائية :

مأمورو الضبط القضائي . اختصاص ” نظرية الضرورة ” . تفتيش . مواد
مخدرة .

اختصاص مأموري الضبط القضائي . الأصل أنه مقصور على الجهات التي يؤدي فيها وظائفه
المادة ٢٣ أ ج .

مصادفة المتهم — المأذون له من النيابة بتفتيشه — خارج دائرة اختصاصه المكاني . دلالة
أفعال المتهم على ما ينم عن إحرازه مخدرا ومحاولته التخلص منه . قيامه بتفتيش المتهم فاذا للأذن .
ذلك ظرف اضطراري مفاجيء . التفتيش صحيح .

إذا كان الأصل أن اختصاص مأموري الضبط القضائي مقصور على الجهات
التي يؤدون فيها وظائفهم طبقا للسادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية ، إلا
أنه من المقرر أيضا أنه إذا صادف مأمور الضبط القضائي المتهم — المأذون له
قانونا بتفتيشه — أثناء قيامه لتنفيذ إذن التفتيش على شخصه ، في مكان يقع
خارج دائرة اختصاصه المكاني ، وبدا له منه ومن المظاهر والأفعال التي أتاها
ما ينم عن إحرازه جوهرا مخدرا ومحاولته التخلص منه ، فإن هذا الظرف
الاضطراري المفاجيء يجعله في حل من مباشرة تنفيذ إذن النيابة بالتفتيش قياما
بواجبه المكلف به والذي ليست لديه وسيلة أخرى لتنفيذه ، إذ لا يسوغ مع هذه
الضرورة أن يقف مأمور الضبط القضائي مغلول اليدين إزاء المتهم المنوط به
تفتيشه لمجرد أنه صادفه في غير دائرة اختصاصه ما دام قد وجده في ظروف تؤكد
إحرازه الجواهر المخدرة .

فإذا كان الثابت أن حالة الضرورة — التي وصفها الحكم المطعون فيه — قد أوجدتها المتهمة "الطاعنة" بصنعها وهي التي دعت الضابط إلى القيام بضبطها وتفتيشها فإن ما اتخذته من إجراءات قبلها يكون صحيحا وبالتالي يكون الدفع بالبطلان لا أساس له من القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنة بأنها في يوم ٨ مايو سنة ١٩٥٨ بدائرة مركز ملوى مديرية المنيا : أحرزت جواهر مخدرة (حشيشا وأفبونا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتها إلى محكمة الجنايات لمحاكمتها طبقا للقيد والوصف الواردين بقرار الإحالة . فقررت الغرفة ذلك . ومحكمة جنايات المنيا قضت بحضورها عملا بالمواد ٢٥١ و٢٥٧ و٣٤١/٤٢٥١ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبندين ١٢٥١ من الجدول الأول المرافق مع تطبيق المادة ٥ من قانون العقوبات بمعاينة الطاعنة بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات وبغريمها ثلاثة آلاف جنيه وبمصادرة المواد المخدرة المضبوطة . فطعنت المحكوم عليها في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

...حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه شابه خطأ في تطبيق القانون حين دان الطاعنة بجريمة إحراز المخدر بقصد الاتجار قولا منه إنها كانت في حالة تلبس تجيز القبض عليها وتفتيشها مستندا في ذلك إلى فروض تتعلق بشخصية الطاعنة أضافها إلى حالات التلبس مع أن هذه الحالات تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها فضلا عن أنها وردت في القانون على سبيل الحصر هذا إلى أن القبض والتفتيش حصلا في مركز ملوى من ضابط يعمل في بندر ملوى ويحمل إذن تفتيش صادر من وكيل نيابة بندر ملوى فيكون التفتيش قد وقع خارج دائرة الاختصاص التي يصح إجراؤه فيها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى في أن تحريات ضابط مباحث بندر ملوى دلت على أن بديعة عبد العال جاد المولى (الطاعنة) تتجر

في المواد المخدرة فاستصدر إذا من النيابة بإجراء التفتيش وانتقل معه المخبران والى أحمد عبد الحليم وأحمد عبد الحفيظ قناوى إلى مسكن الطاعة وما أن علموا بتوجهها إلى بلدة أتليدم التي اشتهر عنها بأنها سوق لتجارة المخدرات حتى سارعوا إلى نقطة مرور واقعة في الطريق الذي يصل هذه البلدة ببندر ملوى حيث انتظروا عودة الطاعة حتى رآها المخبر والى أحمد عبد الحليم تستقل إحدى السيارات المتجهة إلى ملوى بفلس على مقعد بجوارها وجلس ضابط المباحث والمخبر أحمد عبد الحفيظ على مقعد آخر . وأثناء سير السيارة أخرجت الطاعة من سلة معها لفافة فانقض عليها الضابط وأمسك باللفافة ووجد بها كمية من الحشيش والأفيون . لما كان ذلك ، وكان ما انتهى إليه الحكم من رفض الدفع ببطلان القبض والتفتيش صحيحا في نتيجته ذلك أنه إذا كان الأصل أن اختصاص مأمورى الضبط القضائي مقصور على الجهات التي يؤدون فيها وظائفهم طبقا للمادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية إلا أنه من المقرر أيضا أنه إذا صادف مأمور الضبط القضائي المتهم — المأذون له قانونا بتفتيشه — أثناء قيامه لتنفيذ إذن التفتيش على شخصه في مكان يقع خارج دائرة الاختصاص المكاني له وبدأ له منه ومن المظاهر والأفعال التي أتاها ما ينم عن إحرازه لجواهر مخدرة وعن محاولته التخلص منه — كما هو واقع الحال في الدعوى المطروحة — فإن هذا الظرف الاضطرارى المفاجئ ، وهو محاولة التخلص من الجواهر المخدرة بعد صدور أمر النيابة المختصة بالتفتيش ، يجعل الضابط في حل من أن يباشر تنفيذ الإذن قياما بواجبه المكلف به والذي ليس لديه وسيلة أخرى لتنفيذه . ذلك بأن هذه الضرورة لا يسوغ معها أن يقف الضابط مغلول اليدين إزاء المتهم المنوط به تفتيشه لمجرد أنه صادفه في غير دائرة اختصاصه ما دام قد وجده في ظروف تؤكد إحرازه للجواهر المخدرة . ولما كانت حالة الضرورة التي وصفناها الحكم قد أوجدتها الطاعة بصنعها وهي التي دعت الضابط إلى القيام بضبط هذه الطاعة وتفتيشها فيكون ما اتخذ من إجراءات قبلها صحيحا ويكون الدفع بالبطلان لا أساس له من القانون . لما كان ما تقدم فإن الطعن يكون غير صديد متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢ من أبريل سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد عفيفي ، وبحضور السادة المستشارين : عادل يونس ،
وتوفيق أحمد الخشن ، ومحمود اسماعيل ، وحسين صفوت السركي .

(٧٤)

الطعن رقم ١٧٤٠ لسنة ٣١ القضائية :
حكم . "تسبيبه" .

بيانات التسبيب . وبحوب الإشارة إلى نصوص القانون التي حكم على المتهم بموجبها . خلا الحكم
من هذا البيان . بطلانه . المادة ١٢١٠ ج .

متى كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه لم يشر إلى نصوص القوانين التي
حكم على المتهم بموجبها ، فإنه يكون باطلا لمخالفته حكم المادة ٣١٠ من قانون
الإجراءات الجنائية ، ويتعين لذلك نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٨ بدائرة الجمالية :
أولا — أحدث تعديلات في المشغولات الذهبية المبينة بالمحضر والتي سلمها إلى
زكي سليم بشاره وذلك بعد دمجها بحيث جعلها غير مطابقة للعيار المدموغ .
وثانيا — خدع المتعاقد معه زكي سليم بشاره في الخواتم الذهبية سالفة الذكر
من عناصر داخلية في تركيبها بأن أضاف إليها معدن فضة . وثالثا — بدد كمية
الذهب المبينة بالمحضر وهي الفرق بين وزن الخواتم الذهبية والقشرة التالية بعد
أن وزنها بعد إضافة الفضة إليها لزكي سليم وكانت قد سلمت إليه على سبيل
الوكالة فاختلسها لنفسه . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٨ و ٩ من القانون رقم ٤٨ سنة
١٩٤١ المعدل بالقانون ٥٢٢ سنة ١٩٥٥ والمادة ١ من القانون ١٢٦ سنة ١٩٤٩
والمادة ٣٤١ عقوبات . وقد ادعى زكي سليم بحق مدني قدره قرشا واحدا على تبيل
التعويض المؤقت قبل المتهم . ومحكمة جناح الجمالية الجزئية قضت بحضور يا بتاريخ
٢٥ مايو سنة ١٩٦٠ عملا بالمادة ٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة المتهم

ورفض الدعوى المدنية وألزمت المدعى المدنى المصاريف . فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية قضت بحضور يا بتاريخ ١٢ أكتوبر سنة ١٩٦٠ بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع وبإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف وحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل ، وذلك عملا بمواد الإتهام مع تطبيق المادة ١/٣٢ من قانون العقوبات . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... حيث إن مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه جاء باطلا لعدم إشارته إلى نصوص القانون التى حكم على الطاعن بموجبها .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه لم يشر إلى نصوص القوانين التى حكم على المتهم بموجبها بما يجعله باطلا لمخالفته حكم المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية ومن ثم فإنه يتعين نقض الحكم والإحالة بغير حاجة إلى بحث الوجه الآخر من الطعن .

جلسة ٢ من أبريل سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد عفيفي ، وبحضور السادة المستشارين : عادل بونس ،
وتوفيق أحمد الخشن ، ومحمود اسماعيل ، وحسين صفوت السركي .

(٧٥)

الطعن رقم ١٧٤١ لسنة ٣١ القضائية :

تعد . قصد جنائي .

التعدي على موظف عام . جريمة نوءان .

النوع الأول : جنحة المواد ١٣٣ و ١٣٦ و ١٣٧ عقوبات .

النوع الثاني : جنابة المادة ١٠٩ عقوبات .

أركانها . مايجمعهما ، ومايفصل بينهما .

يجمعهما : الركن المادي . ويفصل بينهما : الركن الأدبي .

القصد الجنائي العام . وهو إدراك الجاني لما يفعل وعلمه بشروط الجريمة . يكفي لتوفر الركن
الأدبي في جرائم النوع الأول . الباعث : لا اعتداد به .

جرائم النوع الثاني : لا يكفي فيها القصد الجنائي العام . يجب توفر نية خاصة أيضا لدى الجاني :
هي انتواء الحصول من الموظف المعتدي عليه على نتيجة معينة تتعلق بعمله .

من المقرر أن جنح التعدي على الموظفين المنصوص عليها في المواد ١٣٣ و ١٣٦ و ١٣٧ عقوبات والجنابة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ من هذا القانون يجمعهما
ركن مادي واحد ويفصل بينهما الركن الأدبي . فبينما يكفي لتوفر الركن الأدبي
في الجرائم التي من النوع الأول قيام القصد الجنائي العام وهو إدراك الجاني
لما يفعل وعلمه بشروط الجريمة دون اعتداد بالباعث فإنه لا يتحقق في المادة
١٠٩ إلا إذا توفرت لدى الجاني نية خاصة بالإضافة إلى القصد الجنائي العام
تمثل في انتوائه الحصول من الموظف المعتدي عليه على نتيجة معينة هي أن يؤدي
عملا لا يحل له أن يؤديه أو أن يستجيب لرغبة المعتدي فيمتنع عن أداء عمل كلف

بأدائه . وهذه النية هي قوام القصد الجنائي في المادة ١٠٩ وهي وحدها التي تفرق بين هذه الجريمة وبين الجرائم سالفه الذكر التي سلكها القانون في حداد الخنج . فإذا انهارت النية الخاصة كما يتطلبها القانون فإن الجناية تنحل إلى جنحة تعدى متى توفرت مقوماتها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم في يوم ١٣ ديسمبر سنة ١٩٥٨ بدائرة قسم الأزبكية محافظة القاهرة : ١ — استعملوا القوة والعنف في حق موظفين عموميين ليحصلوا على اجتنبهما أداء عمل من الأعمال المكلفين بها وذلك بأن اعتدوا على اليوزباشي زكريا أحمد مختار معاون مباحث قسم الأزبكية والبوليس الملكي فرحات أحمد عبد المقصود وأحدثوا بالأخير الإصابات الميمنة بالتقرير للطبي وذلك بقصد تمكين شقيق المتهم الأول (الطاعن) من الفرار بعد أن تم ضبطه محرزا مواد مخدرة وتمكنوا بذلك من إفلات المتهم المذكور . ٢ — مكنوا على عبد العليم المقبوض عليه قانونا في إحراز مواد مخدرة من الهرب وساعده على ذلك باعتدائهم على رجل البوليس على الوجه سالف البيان . وأحالت نيابة أمن الدولة الدعوى إلى محكمة جنايات القاهرة بالقيء والوصف الواردين بأمر الإحالة . فقضت تلك المحكمة حضوريا بتاريخ ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٦٠ عملا بالمواد ١٣٣ و ١٣٦ و ١٣٧ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ٣٢ منه بالنسبة إلى المتهم الأول (الطاعن) بمعاقبته بالحبس مع الشغل لمدة ثلاثة شهور وببراءة كل من المتهمين الآخرين مما أسند إليهما . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو التناقض والفساد في الاستدلال والقصور في التسييب — وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم ذكر في مستهل أسبابه أن المحكمة لا تظمن إلى ماورد بأقوال الشهود عما أسند إلى الطاعن والمتهمين الآخرين الذين كانوا معه وأن الاتهام الموجه إليهم قائم على غير أساس وبذلك

تسقط التهمة الثانية المنسوبة إليهم وينهار الركن المعنوي للجريمة الأولى ولكنها انتهت مع ذلك إلى إدانته بالتعدي على موظف عمومي طبقا للمواد ١٣٣ و ١٣٦ و ١٣٧ عقوبات — رغم ما هو ظاهر من أن العناصر الأساسية المكونة للجريمة الأولى التي لم تطمئن المحكمة إلى قيامها هي بعينها العناصر المكونة للجريمة التي دين الطاعن بها . ويضيف الطاعن أن الحكم صاق أدلة تنفي التصوير الذي أدلى به الشهود في التحقيقات عن ضبط كيس النقود مع علي عبد الحليم وخلص إلى أن هذه الواقعة محوطة بالشكوك مما ينتفي به بداحة الباعث الذي يحمل الطاعن على التماسك بضابط المباحث بدعوى محاولة استخلاص هذا الكيس منه . هذا إلى أن الحكم أسند خطأ إلى الطاعن أنه تعدى بالسب على ضابط المباحث عقب تفتيشه لمحل أخيه مع أن الثابت من التحقيقات أن عبارة السب وردت في حديث موجه من الطاعن إلى المتهم الثاني يدعوه فيه إلى استخلاص الكيس من يد الضابط فإذا كانت المحكمة قد نفت واقعة ضبط الكيس فقد انتفى تبعا لذلك السبب في صدور عبارات السب من الطاعن .

وحيث إن الدعوى رفعت على الطاعن وآخرين لأنهم . أولا — استعملوا القوة والعنف مع موظفين عموميين ليحصلوا على اجتنابهما أداء عمل من الأعمال المكلفين بها وذلك بأن اعتدوا على اليوزباشي زكريا أحمد مختار معاون مباحث قسم الأذربكية والبوليس الملكي فرحات أحمد عبد المقصود وأحدثوا بالأخير الإصابات الميينة بالتقرير الطبي وذلك بقصد تمكين شقيق المتهم الأول "الطاعن" من الفرار بعد أن تم ضبطه محرزا مواد مخدرة وتمكنوا بذلك من إفلات المتهم المذكور . ثانيا — مكنوا علي عبد العليم المقبوض عليه قانونا لاثامه في إحراز مواد مخدرة من الحرب وساعدوه على ذلك باعتدائهم على رجل البوليس على الوجه سالف الذكر . وبعد نظر الدعوى انتهت المحكمة إلى القول "ومن حيث إنه من أجل ذلك جميعه ترى المحكمة أن تكييف النيابة لما وقع من المتهمين غير قائم على أساس من الوقائع الثابتة في الدعوى ولا على أساس من القانون وأن الوصف الصحيح لما نسبته إليهم من أفعال هو جنحة إهانة بالقول وتعد أثناء تأدية الوظيفة منطبقة على المواد ١٣٣ و ١٣٦ و ١٣٧ من قانون العقوبات . ودانت للطاعن على هذا الأساس، بعد أن طبقت المادة ١٧ من قانون العقوبات وقالت

في تبرير ذلك " إذ أنه يجب لتحقيق تلك الجريمة — الجريمة الأولى التي رفعت عنها الدعوى — أن يكون القصد من استعمال القوة والعنف على الموظف هو الحصول على اجتنابه أداء عمل من الأعمال المكلف بها. والظاهر من مناقشة ضابط المباحث ومرافقيه بالجلسة ومن أقوالهم بالتحقيقات أن شيئاً من ذلك لم يكن يقصد إليه أى واحد من المتهمين بل كان قصدهم من التعدى كما ذكر ضابط المباحث نفسه هو إظهار قوتهم أمام سكان الحى أما ما استورد إليه الضابط من القول في بعض أقواله في تحقيق نيابة شمال القاهرة من أن قصداً للمتهمين كان تمكين على عبد العليم من الهرب بعد القبض عليه فقول لا يستند إلى أساس من وقائع الدعوى وظروفها وملا بساتم أو يتنافى مع ما قرره هذا الضابط نفسه في تحقيق النيابة الأول وما شهد به بالجلسة وما أجمع عليه المخبرون المرافقون له من أن أحداً لم يساعد ذلك المتهم على الهرب ولا حاول أحد ذلك ولا فكر هو نفسه في الفرار في أى وقت من الأوقات بل ظل في مكانه لا يبرحه حتى اقتيد إلى قسم الأزبكية. " لما كان ذلك، وكان يبين مما سبق أن المحكمة وإن سلمت بوقوع تعدى الضابط والمخبر إلا أنها رأت في حدود سلطتها التقديرية وبأسباب سائغة أن الطاعن لم يقصد من هذا التعدى إلا مجرد استعراض قوته لدى أهل الحى وليس إلى تخلص متهمة مقبوض عليه قطع الحكم بأنه لم يحاول الهرب وليس فيما ذهب إليه الحكم من ذلك أى تعارض. ذلك بأنه من المقرر أن جنح التعدى على الموظفين المنصوص عليها في المواد ١٣٣ و ١٣٦ و ١٣٧ من قانون العقوبات والجنائية المنصوص عليها في المادة ١٠٩ من هذا القانون يجمعها ركن مادي واحد ويفصل بينها الركن الأدبي فينما يكفي لتوفر الركن الأدبي في الجرائم التي من النوع الأول قيام القصد الجنائي العام وهو إدراك الجاني لما يفعل وعلمه بشروط الجريمة دون اعتداد بالباحث فإنه لا يتحقق في المادة ١٠٩ إلا إذا توفرت لدى الجاني نية خاصة بالإضافة إلى القصد الجنائي العام تتمثل في انتوائه الحصول من الموظف المعتدى عليه على نتيجة معينة هي أن يؤدي عملاً لا يحل له أن يؤديه أو أن يستجيب لرغبة المعتدى فيمتنع عن أداء عمل كلف بأدائه وهذه النية هي قوام القصد الجنائي في المادة ١٠٩ وهي وحدها التي تفرق بين هذه الجريمة وبين الجرائم سالفه الذكر التي سلكها القانون في عداد الجنح، لما كان ما تقدم فإن إنكار النية الخاصة كما يتطلبها القانون تنحل به الجنائية إلى جنحة تعد متى توفرت مقوماتها وهو ما فله الحكم

بحق — لما كان كل ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن للتدليل على انتفاء التعدي بانتفاء سببه إنما هو محاولة للجدل في موضوع الدعوى وأدلتها مما لا تقبل منه أمام هذه المحكمة ، وكان ما أورده الحكم على ثبوت واقعة الاعتداء بالسب على الضابط له سند من أقوال الشهود فلا خطأ كالذى يدعيه الطاعن فضلا عن أن الحكم طبق المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأنزل به العقوبة الأشد وهي المقررة للمادة ١٣٧ من نقتمة الذكر لتعديده بالضرب على البوليس السرى فرحات أحمد عبد المقصود و. أحداث إصابة به ومن ثم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٣ من أبريل سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد مفيقي ، وبحضور السادة المستشارين : هادل بونس ،
وتوفيق أحمد الخشن ، ومحمود اسماعيل ، وحسين صفوت المركي .

(٧٦)

الطعن رقم ١٦٢٦ لسنة ٣١ القضائية :

تزوير "محررات رسمية" . حكم "تسبيبه" . ما لا يعيبه .

(١) جريمة التزوير في الأوراق الرسمية . شروطها . متى تحقق .

لا يشترط أن تصدر فعلا من الموظف العمومي المختص بتحرير الورقة .

بل يكفي : أن تعطى هذه الأوراق المصطنعة شكل الأوراق الرسمية ومظهرها ، وأن
ينسب صدورهما كذبا إلى موظف عام .

المحررات . بماذا تحقق رسميتها : إذا تضمنت ما يفيد تداخل الموظف المختص في
تحريرها ، وإعدادها . وأن تحتوي على ما يؤم بمباشرة إجراءاتها في حدود اختصاصه .
ذلك يكفي لتوفر مظهرها ، وانخداع الناس بها .

(ب) ركن الضرر . في جريمة التزوير . لا يلزم التحدث عنه صراحة في الحكم . يكفي أن يكون
قيامه مستفادا من مجموع عبارات الحكم .

تزوير الأوراق الرسمية . الضرر فيها مفترض . علة ذلك .

١ - لا يشترط في جريمة التزوير في الأوراق الرسمية أن تصدر فعلا من
الموظف العمومي المختص بتحرير الورقة بل يكفي أن تعطى هذه الأوراق
المصطنعة شكل الأوراق الرسمية ومظهرها وأن ينسب صدورهما كذبا إلى موظف
عام للايهام برسميتها ولو أنها لم تصدر في الحقيقة عنه .

كما لا يشترط لتحقيق رسمية المحرر أنه يشتمل على توقيع الموظف المختص المنسوب
إليه إنشاؤه بل يكفي أن يتضمن ما يفيد تداخله في تحريره وإعداده وأن يحتوي

من البيانات على ما يوهم بأنه هو الذى باشر إجراءاته فى حدود اختصاصه بحيث يتوفر له من المظهر والشكل ما يكفى لأن يخدع به الناس .

٢ — لا يلزم لصحة الحكم بالإدانة فى جريمة التزوير أن يتحدث صراحة عن ركن الضرر ، بل يكفى أن يكون قيامه مستفادا من مجموع عبارات الحكم . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أورد فى مدوناته من الوقائع ما يدل على اعتماد الطاعن تغيير الحقيقة فى المحرر تغييرا من شأنه أن يسبب ضررا وبذية استعماله فيما أعد له فليس بلام أن يتحدث الحكم صراحة واستقلا عن هذا الركن . وكذلك فإنه إذا كان المحرر المزور من الأوراق الرسمية فإن الضرر يفترض لمجرد تزويرها أو العبث بها لما فى تزويرها من تقليل الثقة بها باعتبارها من الأوراق التى يعتمد عليها فى إثبات ما فيها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من الطاعنين وآخرين بأنهم فى يوم ٩ سبتمبر سنة ١٩٥١ بدائرة مركز أبو المطامير مديرية البحيرة — المتهمون الأول والثانى "الطاعنان" والثالث : وهم ليسو من أرباب الوظائف العمومية ارتكبوا تزويرا فى محرر رسمى هو عقد البيع الرسمى رقم (٤٠) المحرر فى ٩/٩/١٩٥١ بأن اصطنعوا وأثبتوا على خلاف الحقيقة أن محمد على الشريف وسليمان أبو الخير قد باعا للمتهم الثالث عبد الغنى عبد المنعم الأنصارى فدانا وثلاثة قراريط وعشرين سهما الموضحة الوصف والمعالم بالمحضر ووضعوا أختاماً مزورة للبائعين على العقد المذكور . والمتهمان الرابع والخامس : اشتركا مع المتهمين الأول والثانى والثالث فى ارتكاب الجريمة سالفة الذكر . والمتهم الأول أيضا : ارتكب تزويرا فى دفتر أميرى هو دفتر المحررات الموثقة بأمورية الشهر العقارى بأبى المطامير بأن أثبت به على خلاف الحقيقة مع علمه بذلك "بيع محمود عمر الشريف وسليمان أبو الخير لعبد الغنى عبد المنعم الأنصارى فدانا وثلاثة قراريط وعشرين سهما المبينة الوصف والمعالم بالمحضر وباقي بيانات العقد الرسمى رقم (٤٠) فى ٩ سبتمبر سنة ١٩٥١ . وطلبت إلى غرفة الإتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم طبقا للمواد ٤٠/٣ و ٤١ و ٢١١ و ٢١٢ من قانون العقوبات . فقررت الغرفة ذلك .

ومحكمة جنايات دمنهور قضت بحضور يا بتاريخ ١٩ يناير سنة ١٩٦١ عملاً بالمواد ٢١١ و ٢١٢ و ٢٠٦ و ٢٢٥ من قانون العقوبات بالنسبة للمتهمين الأول والثاني (الطاعين) والمسادين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة للمتهمين الثالث والرابع والخامس بمعاينة الطاعن الأول بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبمعاينة الطاعن الثاني بالسجن لمدة خمس سنوات وببراءة كل من باقي المتهمين مما أسند إليه . فطعن الأستاذ حاتم يوسف العسكري المحامي الوكيل عن المحكوم عليه الأول في هذا الحكم بطريق النقض ، كما طعن المحكوم عليه الثاني في هذا الحكم أيضا بطريق النقض ولكنه لم يقدم أسبا با لطعنه ... إلخ .

المحكمة

من حيث إن الطاعن الثاني وإن قرر بالطعن في الميعاد ، إلا أنه لم يقدم أسبا با لطعنه فيكون طعنه غير مقبول شكلا .

وحيث إن الطعن المقدم من الطاعن الأول قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة التزوير في محرر رسمي بطريق الاصطناع قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبيب ذلك بأن الطاعن مجرد كاتب في مأمورية الشهر العقاري التي وقع بها تزوير عقد البيع موضوع الإتهام وهو غير مختص بمقتضى وظيفته بتحرير العقود الرسمية ولم يتعد دوره تجهيز العقد وإعداده للموثق المختص لتوثيقه والتوقيع عليه منه وهو ما لم يحدث في واقعة الدعوى فيكون العقد غير مستكمل الأركان اللازمة لاعتباره ورقة رسمية لتخلف توقيع الموثق عليه وبالتالي يعتبر ورقة عرفية لا يعدو التزوير الواقع بها أن يكون جنحة سقطت فيها الدعوى الجنائية بمضى أكثر من ثلاث سنوات على ارتكابها . ولا محل للقول بأن الطاعن إذ كتب اسم الموثق في صدر العقد يكون قد اتخذ صفة كاذبة هي شخصية الموثق ذلك بأن شرط العقاب على التزوير المعنوي الذي يقع بجعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة هو أن يكون المحرر صالحا للاحتجاج به قانونا في إثبات شخصية من نسب إليه وأن يكون القصد الجنائي واضحا في إتمام

ذلك وهو ما لم يتوافر في الدعوى المطروحة إذ أنه لم يتيسر سحب صورة من هذا المحرر إلا بعد أن وقع تزوير آخر ليس بخط الطاعن وهو البيان الذي ذيل به المحرر وتضمن النص على إعطاء صورة منه للبائع وأضيف إليه توقيع نسب زورا إلى الموثق ، وإذ ثبت أنه لا شأن للطاعن بهذا التزوير فلا يجوز أن يحتاج بوجود هذا التوقيع المزور للموثق بل انه يجب استبعاد تلك الإضافة من نطاق البحث في مسئولية الطاعن والوقوف به عند حد العقد كما كان قبل أن تلحق به هذه الإضافة . على أنه ليس هناك تزوير فيما قام به الطاعن من مجرد تدوين البيانات اللازمة لإعداد العقد للموثق وتذييله بالتوقيع عليه منه تعديقا على ما حصل وهو ما تنحصر فيه وظيفة الطاعن وأمثاله من موظفي المحاكم ومكاتب الشهر العقاري . أما ما ذكره الحكم من أن الطاعن قام بتوثيق العقد ووضع عليه أختاما مزورة لأشخاص توفوا فقول لا تسانده الأوراق إذ أن الطاعن لم يوثق العقد بدليل أنه لم يوقع في ختامه في المكان المعد لذلك ولم يثبت علم الطاعن بواقعة الأختام المزورة على البائعين بل إن ما أثبتته الحكم من جهل المشتري بها يتنافى عـلا مع أخذ الطاعن بالعلم بما يجمله المشتري نفسه وخاصة أن الثابت بالأوراق أن الطاعن لم يحضر إلى مأمورية الشهر العقاري إلا في اليوم المقول بحصول التزوير فيه وبارحها في اليوم نفسه . أما ختم المحرر بخاتم صالح للشهر فقد ثبت من مدونات الحكم نفسه أن هذا الأمر قد حصل قبل واقعة الاتهام بسنة أيام مما يقطع بأنه لا دخل للطاعن به . وأما عن ختم المحرر بخاتم مكتب التوثيق فلم يثبت أن الطاعن هو الذي قام به بل إن ما قرره مأمور الشهر العقاري من أنه سلم مفاتيح المكتب ومفاتيح الدولاب الذي كانت به الاختام إلى فراش المكتب عند سفره بالإجازة يظهر انقطاع صلة الطاعن بتلك الواقعة ويوحى باتفاق فراش المكتب مع الطاعن الثاني على ختم المحرر بعد انصراف الطاعن . ويضيف الطاعن أن ما أورده الحكم من أن المحرر قد صيغ في مظهر العقد الحقيقي ونسب صدوره إلى موظف مختص بما تتوافر به جريمة التزوير في محرر رسمي دون استلزام توقيع الموظف عليه تشبها بمن ينشئ حكما يزعم أنه صدير من إحدى المحاكم ويضع عليه ختم جهة رسمية ، ما قاله الحكم من ذلك لا ينطبق على الواقعة المطروحة إذ أن الورقة المقول باصطناعها لا يمكن أن تأخذ مظهر العقد الرسمي لأنها لا تحمل توقيع الموثق ولهذا فإنها لا يمكن أن تخدع أحدا ولا تؤدي بحالتها إلى الحصول على صورة رسمية منها .

أما قيامه بقيد ملخص بيانات العقد في دفتر المحررات والعقود فأمر من صميم عمل الطاعن العادى وهو متوقف على تصديق الموثق على المحرر بعد مراجعته وإقراره أو إلغائه . وقد تبين أن العبارة المزورة التى أضيفت على البيان سالف الذكر — بما يفيد قيد المحرر برقم ٤٠ ونسبتها زورا إلى الموثق — لم تكن بخط الطاعن أو توقيعه وقد أمرت النيابة العامة بقيد هذا التزوير ضد مجهول وقررت بالألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية فى شأنه . هذا إلى أن الحكم لم يبين على وجه التحديد الطريقة التى وقع بها التزوير وتوافر الضرر منه ولم يتحدث عن القصد الجنائى كما أنه لم يدل على ما نسبته إلى الطاعن من تدبير أمر الجريمة مع الطاعن الثانى واتصالهما بالمشتري عندما لاحت لهما فرصة سفر الموثق فى اليوم السابق على الحادث بل إن الثابت من أقوال هذا الأخير أن الطاعن لم يكن بالمأمورية فى اليوم السابق للحادث وأنه لم يحضر إليها فى ذلك اليوم ، مما يعيب الحكم المطعون فيه بما يبطله ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فى قوله : ” إن المتهم الثانى محمد عبد العزيز يسن (الطاعن الثانى) الكاتب العمومى بمدينة أبى المطامير والمتهم الأول ظريف واصف عوض الله (الطاعن) وهو كاتب بمأمورية الشهر العقارى بها وغير مختص بتوثيق العقود قد انتهز سفر الموثق إلى القاهرة من بعد ظهر يوم ٨ من سبتمبر سنة ١٩٥١ وتحلفه فى الغد عن الحضور، ووجود ختم المأمورية ودفاترها فى متناول المتهم الأول، وأقدا فى هذا اليوم على اصطناع عقد رسمى نسباً صدوره إلى ذلك الموثق حالة كونه لم يصدر منه وأعطياه شكل العقد الرسمى بأن ختماه بالختم الرسمى للمأمورية ووضعاه عليه بصمتي ختمين مزورين منسوين لمحمود عمر الشريف وسليمان أبو الخير المتوفيين حوالى عام ١٩١٤ ، تاسين إليهما زورا الحضور أمام ذلك الموثق وتحريرهما بيع أطيان زراعية مسطحها فدان وثلاثة قراريط وعشرون سهما إلى المتهم الثالث عبد الغنى عبد المنعم جبر الأنصارى وسخرا فى ذلك المتهمين الرابع والخامس عطية عبد الحليم على وعبد اللاه عبد الله على الخفيرين النظامين بمدينة أبى المطامير ، مستغلين جهلهم بالقراءة والكتابة وحسن نيتهما ليقيا منهما شاهدين على طرفى العقد وجعلاهما يضمنان عليه بصمات ختميهما وأصبعيهما بزعم أنهما

يشهدان على شخصية المتهم الثانى فى وكالة صادرة إليه - وقد قضى بتبرئة المتهمين الثلاثة الآخرين - ولما أن تم لهما ذلك دعيا المتهم الثالث من موطنه بمدينة الاسكندرية وادعيا له سبق حضور البائعين المدرجة باسميهما الأطيان فى كشوف المكلفات وتوقيعهما على ذلك العقد فلما ألقى المحرر يحمل تلك الأختام والبصمات ، مهره بامضائه بحسن نية منساقا بذلك الزعم وبسبق إنجاز المتهم الثانى له إجراءات تسجيل عقد آخر ثم قام المتهم الأول بإدراج هذا العقد برقم ٤٠ فى دفتر العقود الموثقة وإثبات بياناته جميعا به فى اليوم ذاته ، وفى دفتر تسليم الصور التنفيذية للمحررات ووقع المتهم الثالث فى حضرته بتسلمه صورة تنفيذية من ذلك العقد ولما أن وقف المتهم الثالث على أمر ذلك التزوير أحجم عن تصوير العقد وعدل عن تسجيله . وأورد الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذا النحو أدلة مستمدة من شهادة شهود الإثبات وأقوال المتهمين جميعا فى التحقيق وأمام المحكمة ومما بان من الاطلاع على العقد المزور وعلى دفتري بيانات المحررات الموثقة وتسليم صورها التنفيذية ومن تقرير قسم أبحاث الترييف والتزوير لمصلحة الطب الشرعى ، وهى أدلة من شأنها أن تؤدى إلى مارتبه الحكم عليها . ثم عرض إلى دفاع الطاعن فأشار إلى اعترافه بمباشرة إجراءات توثيق العقد فى غيبة رئيس المأمورية وبإدراج بياناته فى دفتري العقود الموثقة وصورها ، فى حضرة الطاعن الثانى ، واطرح ما زعمه من حضور البائعين وإنكاره علمه بوقائعهما أو تزوير ختميهما وخلص إلى قوله : ”وبما أنه فضلا عن اعتراف المتهم (الطاعن) بإسهامه فى اصطناع العقد بمباشرة إجراءات توثيقه ونسبته صدورهما من الموثق فإن إقدام المتهم على فعلته فى اليوم الذى غاب فيه الموثق عن المدينة إلى القاهرة والذى كانت تعقبه عطلة العيد ثم الاجازة السنوية للموثق لأمر يظهر ما اطمأنت إليه المحكمة من أقوال المتهم الثالث من أن البائعين لم يحضرا مجلس توثيق العقد وكذا الشاهدين المذكورين به وأنه قد مهره فى غير حضور أحد منهم وإنما فى حضرة المتهمين الأولين فحسب وفى ذلك آية بينة على كذب ذلك الزعم الذى لاذ به المتهم ، وعلى أن إسهامه فى التزوير لم يقف عند الحد الذى اعترف به “ . كما عرض الحكم إلى التكييف القانونى فقال : ”وبما أن قول الدفاع عن المتهم (الطاعن) بانتفاء الجريمة تأسيسا على أن هذا المحرر لا يعد عقدا وإنما شروعا

فحسب بمقولة إن خاتمته لم تذيل بتوقيع ولا يمكن الحصول على صورة منه ، فإن هذا القول مردود بأن جريمة اصطناع المحرر الرسمي ، تقوم باعطاء الورقة شكل الورقة الرسمية ونسبة صدورها إلى موظف عمومي مختص ، حالة كونها لم تصدر منه ، وليس شرطاً أن يشتمل المحرر على توقيع ، كمن ينشئ حكماً ويؤمن أنه صدر من إحدى المحاكم ويضع عليه ختم جهة أميرية ، والحال في الدعوى المسائلة أن المحرر منسوب توثيقه إلى موثق المأمورية ويحمل بصمات أختام وأصابع للبائعين والشاهدين والخاتم الرسمي للمأمورية وإمضاء المشتري وتوقيع منسوباً للموثق ، فاستكمل بذلك كله مظهر العقد الحقيقي ، كما أن هذا المتهم ذاته سلم المتهم الثالث صورة رسمية منه . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم فيما تقدم سائفاً وتوافر به كافة الأركان القانونية لجريمة التزوير في محرر رسمي بطريق الاصطناع التي دين الطاعن بها ذلك بأنه لا يشترط في جريمة التزوير في الأوراق الرسمية أن تصدر فعلاً من الموظف العمومي المختص بتحرير الورقة بل يكفي أن تعطى هذه الأوراق المصطنعة شكل الأوراق الرسمية ومظهرها وأن ينسب صدورها كذباً إلى موظف عام للإيهام برسميتها ولو أنها لم تصدر في الحقيقة عنه . وإذا أثبت الحكم للأدلة السائغة التي أوردها أن الطاعن باشر إجراءات توثيق عقد البيع وأسند على غير الحقيقة إلى موظف عمومي مختص — هو مأمور الشهر العقاري المختص بالتوثيق — أنه تدخل في تحريره وجعله على مثال ما يحرره الموثق صورة وشكلاً فكان "يحمل بصمات أختام وأصابع للبائعين والشاهدين والخاتم الرسمي للمأمورية وإمضاء المشتري وتوقيع منسوباً للموثق" وخلص من ذلك إلى قيام الجريمة فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً سليماً . ولا يشترط لتحقيق رسمية المحرر أنه يشتمل على توقيع الموظف المختص المنسوب إليه إنشاؤه بل يكفي أن يتضمن ما يفيد تدخله في تحريره وإعداده وأن يحتوي من البيانات على ما يوجب بأنه هو الذي باشر إجراءاته في حدود اختصاصه بحيث يتوفر له من المظهر والشكل ما يكفي لأن ينخدع به الناس كما هو الحال في واقعة الدعوى فانتفى بذلك وصف الجنحة من الفعل واتتهارت تباعاً لذلك دعوى انقضائها بمضي المدة . ولما كان الحكم قد قطع بأن الأمر لم يقف عند حد مجرد إعداد المحرر ليستوفيه الموثق عند دعويته إنما كان عملاً كاملاً اختتم بأن قام الطاعن — كما قال الحكم — بتسليم صورة

من العقد إلى المشتري ولما كان لا جدوى للطاعن فيما أثاره من نقي صلته بما أضيف إلى المحرر من عبارة تتضمن تسليم صورة ثانية للبائع وتذيلها بتوقيع منسوب إلى الموثق ذلك بأن هذا لا يعدو أن يكون جدلا أريد به تعزيز دفاع الطاعن فضلا عن أن ما انتهى إليه الحكم من استكمال المحرر شكل الورقة الرسمية المنسوب صدورها إلى الموظف المختص بتحريرها يكفي لحمل قضائه بإدانة الطاعن كما أنه لا جدوى له مما أثاره في شأن تدوين ملخص بيانات العقد في دفتر المحررات والعقود بعد أن خلص الحكم إلى إدانته من جريمة التزوير في عقد البيع الرسمي فحسب . لما كان ذلك ، وكان ما ينعاه الطاعن على الحكم من قالة القصور في بيان الفعل المادى للتزوير وركنى الضرر والقصد الجنائي مردودا بأن مدونات الحكم تحمل بيانا كافيا للطريقة التي تم بها التزوير وهي "اصطناع عقد البيع ونسبة توثيقه إلى الموظف المختص بأمورية الشهر العقارى والتوثيق والادعاء زورا بحضور البائعين وتقريرهما البيع رغم وفاتهما من نحو عشرين سنة سابقة وتذيله المحرر ببصمات ختمين مزورين عليهما وبختم شاهدين في غير حضورهما كذلك ووضع الخاتم الرسمي للأمورية عليه " . أما ما ينعاه على الحكم من قصور في التدليل على علمه ب وفاة البائعين وتزوير ختميهما فردود بأن ما انتهى إليه الحكم من أدلة سائفة يؤدي إلى مارتبه عليهما ، والأصل أن لمحكمة الموضوع أن تبين الواقعة على حقيقتها وأن ترد الحادث إلى صورته الصحيحة من مجموع الأدلة المطروحة عليهما ولا يلزم أن يكون هذا الاستخلاص قد ورد على السنة مشهود بنواتهم وإنما يكفي أن يكون مستنبطا بطريق الاستقراء والاستنتاج وكافة الممكنات العقلية ما دام ما حصله الحكم من هذه الأدلة لا يخرج عن الاقتضاء العقل والمنطق وهو ما لم يخطئ فيه الحكم . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم قد أورد في مدوناته من الوقائع ما يدل على تعدد الطاعن تغيير الحقيقة في المحرر تغييرا من شأنه أن يسبب ضررا وبنية استعماله فيما أعد له ، فليس ب لازم أن يتحدث الحكم صراحة واستقلالاً عن هذا

الركن . كما أنه لا يشترط كذلك لصحة الحكم بالإدانة في جريمة التزوير أن يتحدث صراحة عن ركن الضرر ، بل يكفي أن يكون قيامه مستفادا من مجموع عبارات الحكم . وإذا كان المحرر المزور من الأوراق الرسمية فإن الضرر يفترض لمجرد تزويرها أو العبث بها لما في تزويرها من تقليل الثقة بها باعتبارها من الأوراق التي يعتمد عليها في إثبات ما فيها ، لما كان كل ذلك ، وكان سائر ما يشهده الطاعن ينحل في حقيقته إلى جدل في سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى وأدلتها بما لا معقب عليها فيه ، فإن الطعن برمته يكون في غير محله ويتعين لذلك رفضه موضحا .

جلسة ٣ من أبريل سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد عفيفي ، وبحضور السادة المستشارين : عادل يونس ،
وتوفيق الخشن ، وعمود اسماعيل ، وحسين صفوت السركي .

(٧٧)

الطعن رقم ١٦٨٠ لسنة ٣١ القضائية :

محاكمة . " إجراءات المحاكمة " . دعوى جنائية .

محكمة الموضوع . تقديمها بحدود الواقعة الواردة بورقة التكليف بالحضور ، أو بأمر الإحالة .
استثناء من ذلك : محكمة الجنايات والدائرة الجنائية بمحكمة النقض " عند نظرها موضوع الدعوى " .
حقيها في إقامة الدعوى الجنائية . على غير المتهم . أو عن وقائع أخرى . أو عن جنائية أو جنحة
مرتبطة بالتهمة المعروضة . المادة ١١١ . ج .

استعمال هذا الحق . قاصر على مجرد تحريك الدعوى . الحكم في الدعوى يكون لمحكمة أخرى .
مخالفة ذلك : خطأ يتعلق بأصل من أصول المحاكمات الجنائية .

الأصل أن المحكمة تكون مقيدة بحدود الواقعة التي ترد بورقة التكليف
بالحضور أو بأمر الإحالة — إلا أنه أجاز من باب الاستثناء لكل من محكمة
الجنايات والدائرة الجنائية بمحكمة النقض " في حالة نظر الموضوع بناء على الطعن
في الحكم لثاني مرة " لدواع من المصلحة العليا ولا اعتبارات قدرها المشرع
نفسه أن تقيم الدعوى الجنائية على غير من أقيمت الدعوى عليهم أو عن وقائع
أخرى غير المسندة فيها إليهم أو عن جنائية أو جنحة مرتبطة بالتهمة المعروضة
عليها . ولا يترتب على استعمال هذا الحق غير تحريك الدعوى أمام سلطة التحقيق
أو أمام المستشار المندوب لتحقيقها من بين أعضاء الدائرة التي تصدت لها
ويكون بعدئذ للجهة التي تجرى التحقيق حرية التصرف في الأوراق حسبما
يتراءى لها ، فإذا مارأت النيابة أو المستشار المندوب إحالة الدعوى إلى المحكمة

(*) يأنه الحكم الصادر في الطعن رقم ١٧٢٤ لسنة ٣١ القضائية - جلسة ١٩٦٢/٤/٢

فإن الإحالة يجب أن تكون إلى محكمة أخرى ولا يجوز أن يشترك في الحكم فيها أحد المستشارين الذين قرروا إقامة الدعوى .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخر بأنهم في يوم ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٩ بدائرة قدم الرمل محافظة الاسكندرية أولا : المتهم الأول " الطاعن الأول " — أحرز الجواهر المخدرة المينة بالمحضر (حشيشا وأفيتونا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وثانيا — المتهمون الثاني والثالث " الطاعنان الثاني والثالث " والرابع أحرزوا الجواهر المخدرة المينة بالمحضر (حشيشا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ / ج و ٣٥١ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبندين ١ و ١٢ من الجدول الملحق به . فقررت الغرفة ذلك . ومحكمة جنايات الاسكندرية قضت بحضورها بتاريخ ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٦٠ عملا بمواد الاتهام بالنسبة للتهمين الأول والثاني والثالث " الطاعنين " والمواد ١ و ٢ و ٣٤ و ٣٥١ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ المرافق مع تطبيق المادة ١٧ بالنسبة للتهم الرابع بمعاقبة كل من الطاعنين بالأشغال الشاقة المؤبدة وتغريم كل منهم ثلاثة آلاف جنيه ومعاقبة المتهم الرابع بالحبس مع الشغل لمدة سنة وتغريمه ٥٠٠ جنيه ومصادرة الجواهر المخدرة المضبوطة . فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق التماس ... الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن الأول لم يقدم أسبابا لطعنه فيكون طعنه غير مقبول شكلا .

وحيث إن الطعن المقدم من الطاعنين الثاني والثالث قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إنه مما ينهض للطاعنان الثاني والثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وأنه بني على إجراءات باطلة ذلك بأنهما أحيلتا إلى محكمة

الجنايات لمحاكمتها عن تهمة إحراز مخدر "حشيش" قبل ضبطه لدى كل منهما ولكن الحكم المطعون فيه انتهى إلى إدانتها عن حيازة مواد مخدرة "حشيش وأفيون" ضبط لدى المتهم الأول وهي واقعة مستقلة لم ترد بأمر الإحالة ولم يجر معها تحقيق فيها .

وحيث إن الدعوى رفعت على الطاعنين لأنهما في ١٩٥٩/١١/٢٧ بدائرة قسم الرمل بمحافظة الاسكندرية مع آخر أحرزوا الجواهر المخدرة المينة بالمحضر "حشيشا" في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وبعد نظر الدعوى قضت فيها محكمة الجنايات بالإدانة على أساس أن الطاعنين حازا المواد المخدرة التي ضبطت لدى المتهم الآخر وهي "حشيش وأفيون" لما كان ذلك ، وكان الأصل هو أن المحكمة مقيدة بمحدود الواقعة التي ترد بورقة التكليف بالحضور أو بأمر الإحالة إلا أنه أجاز من باب الاستثناء لكل من محكمة الجنايات والدائرة الجنائية بمحكمة النقض - في حالة نظر الموضوع بناء على الطعن في الحكم لثاني مرة - لدواع من المصلحة العليا ولا اعتبارات قدرها المشرع نفسه أن تقيم الدعوى الجنائية على غير من أقيمت الدعوى عليهم أو عن وقائع أخرى غير المسندة فيها إليهم أو عن جناية أو جنحة مرتبطة بالتهمة المعروضة عليها ، ولا يترتب على استعمال هذا الحق غير تحريك الدعوى أمام سلطة التحقيق أو أمام المستشار المدوب لتحقيقها من بين أعضاء الدائرة التي تصدت لها ويكون بعدئذ للجهة التي تجرى التحقيق حرية التصرف في الأوراق حسبما يترأى لها فإذا ما رأت النيابة أو المستشار المدوب إحالة الدعوى إلى المحكمة فإن الإحالة يجب أن تكون إلى محكمة أخرى ولا يجوز أن يشترك في الحكم فيها أحد المستشارين الذين قرروا إقامة الدعوى - لما كان ما تقدم ، وكان يبين من الحكم أن الواقعة التي دين بها الطاعنان هي واقعة حيازة مواد مخدرة "حشيش وأفيون" ضبطت لدى المتهم الأول وهي غير الواقعة التي وردت بأمر الإحالة - وكانت محكمة الجنايات حين تصدت لواقعة لم ترد بأمر الإحالة وحكمت فيها بنفسها دون أن تتبع الطريق الذي رسمه القانون تكون قد اخطأت بخالفها صريح نص المادة ١١ من قانون الإجراءات الجنائية . ولما كان هذا الخطأ ينطوي على مخالفة للنظام العام لتعلقه بأصل من أصول المحاكمات الجنائية فإنه يتعين قبول هذا الوجه من الطعن ونقض الحكم بغير حاجة إلى بحث أوجه الطعن الأخرى .

جلسة ٩ من أبريل سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد / محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
عادل برنر ، وتوفيق الخشن ، ومحمود اسماعيل ، وحسين صفوت المركي .

(٧٨)

الطعن رقم ١٧٤٥ لسنة ٣١ القضائية :

خطف . إثبات . حكم "تسييه" .

خطف طفل من غير تحيل ولا إكراه . جريمة المادة ١/٢٨٩ عقوبات .

ما يورثها : اتزاع المخطوف وإخراجه من بيئته وإخفائه بعيدا عن لم حق المحافظة على شخصه .
قيام المتهم بذلك وحده ، أو بمعاونة من غيره . لا أهمية له .

إثبات . الاستدلال على ارتكاب المتهم هذه الجريمة من اتصاله بعبيد مائلة المجنى عليه والمفاوضة
في إعادته مقابل جعل معين ومساومته في الجعل دون الرجوع إلى غيره ، ومن قبضه الجعل ثم إعادته
المخطوف من مكان إخفائه . تدليل كاف .

متى كان الحكم المطعون فيه قد استند في إدانة المتهم بارتكاب جريمة الخطف
إلى "ما أقدم عليه هذا الأخير من اتصاله من تلقاء نفسه بعبيد مائلة المجنى عليه
للمفاوضة في إعادته لقاء جعل معين ومساومته في قيمة الجعل دون الرجوع إلى
أحد آخر وإلى تسليمه الجعل ثم إحضاره الطفل المخطوف من المكان الذي أخفى
فيه بعيدا عن لم حق المحافظة على شخصه ، وأن ذلك مما يجعله مقترفا لجريمة
الخطف سواء أكان هو الذي قام بنفسه باتزاع المجنى عليه وإخراجه من بيئته
وإخفائه بعيدا عن ذويه أو كان هناك من تعاون معه بفعل من هذه الأفعال" .
فإن ما انتهى إليه الحكم من ذلك إنما تحقق به جريمة الخطف ويصلح بذاته
تدليلا على مقارفة المتهم هذه الجريمة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من الطاعن وآخرين بأنهم من شهرين سابقين على يوم ٢١ أكتوبر سنة ١٩٥٩ بدائرة مركز بيلا مديرية كفو الشيخ : خطفوا بالتحايل ابراهيم عبد الرحمن محمد الذي لم يبلغ سنه سبع سنين كاملة بأن طلبت منه المتهمة الأولى الدخول إلى منزلها ، وحمله المتهمان الثالث والرابع وسلماه إلى الثاني (الطاعن) الذي أخفاه في جهة غير معلومة . وطلبت من غرفة الإتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمادة ٢٨٨ من قانون العقوبات . فقررت الغرفة ذلك . ومحكمة جنايات كفر الشيخ قضت بتاريخ ١٨ سبتمبر ١٩٦٠ عملاً بالمادة ١/٢٨٩ من قانون العقوبات بمعاينة الطاعن بالسجن لمدة خمس سنوات وبإقامة باقي المتهمين مما أسند إليهم ، وذلك على اعتبار أن التهمة الموجهة إلى الطاعن هي خطف بدون تحايل . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه جاء قاصراً في بيان توافر الركن المادى لجريمة الخطف التي دان الطاعن بها وهو ثبوت فعل الخطف أو الإخفاء في حقه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله "إن عبد الرحمن محمد المتولى رخا وزوجته فاطمة الإمام فلفله وهما من أهالى عزبة فرحات التابعة لمركز بيلا افتقدا منذ شهرين سابقين على يوم ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٥٩ طفلهما ابراهيم الذي لم يبلغ الثالثة من عمره ، وكان قد بارح الدار ليلهو في الخارج ولم يجد البحث المتواصل نفعا في العثور عليه والاهتداء إلى مقره ، حتى إذا ماضت بضعة أيام على اختفائه ، تقدم الشهاوى محمد خير الله المتهم الثاني (الطاعن) وهو من أهالى عزبة الدمية المجاورة لعزبة فرحات من تلقاء نفسه إلى محمد الصديق موسى رخا عميد عائلة الطفل وأبى له استعداده لرد ذلك الطفل لتويعه إذا اقتضى جعلاً معيلاً حدد بمبلغ مائة وخمسين جنيهاً ، وبعد مساومة بينهما في قيمة

الجل قبل المتهم الثاني تخفيض تلك القيمة إلى مائة وثلاثين جنيتها حمله إليه في حقله عقب ذلك بيومين كل من مومى محمد المتولى رجا — عم الطفل — ومحمد محمود حشيش — صديق والد الطفل — ولما قبضه المتهم الثاني منهما استمهلها بعض الوقت وانطلق إلى مكان مجهول وعاد بعد ساعتين حاملا الطفل وسلمه إليهما بعد غيبة امتدت إلى ستة عشر يوما. “وبعد أن أورد الحكم أقوال الشهود التي استند إليها في إدانة الطاعن حصل ما توفّر عليه من أدلة في قوله : وحيث أن ما أقدم عليه المتهم الثاني من اتصاله من تلقاء نفسه بالشاهد الثالث وهو عميد مائلة المجنى عليه للمفاوضة في إعادة هذا الأخير لقاء جعل معين ومساومته في قيمة الجل دون الرجوع إلى أحد آخر وليس هذا فحسب ، بل وتسلمه الجل ثم إحضاره الطفل المختوف من المكان الذي نقل إليه وأخفى فيه بعيدا عن لم حق المحافظة على شخصه وهم ذويه الذين لهم حق ضمه ورعايته كل ذلك لما يجعله مقترفا لجريمة الخطف سواء كان هو الذي قام بنفسه بالتزاع المجنى عليه وإخراجه من بيته وإخفائه بعيدا عن ذويه أو كان هناك من تعاون معه بفعل من هذه الأفعال. “لما كان ذلك، وكانت محكمة الموضوع قد تبينت — في حدود سلطتها — حقيقة الواقعة ورددتها إلى صورتها الصحيحة التي استخلصتها من جماع الأدلة المطروحة عليها ، واستخلصت الحقائق القانونية من هذه الأدلة، وكان ما ساقته للإستدلال على مقارفة الطاعن بلحاية الخطف يصلح بذاته دليلا على وقوعها منه، لما كان ذلك، فإن الطعن يكون على غير أساس متعيّنا رفضه .

جلسة ٩ من أبريل سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد / محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
عادل يونس ، وترفيق الخشن ، ومحمود اسماعيل ، وحسين صفير السركي .

(٧٩)

الطعن رقم ١٧٤٨ لسنة ٣١ القضائية :

قانون أصلح . وصف التهمة . عقوبة . مواد مخدرة .

صدر قانون أصلح لتهمة أثناء محاكمة . أعماله وأداته بمقتضاه . ليس في ذلك تغيير للتهمة .
لمت نظر الدفاع . لا يلزم .

مثال . مواد مخدرة . رفع الدعوى على المتهم بإحرازه مخدرا في ظل المرسوم بقانون ٣٥١
لسنة ١٩٥٢ . صدر قانون أصلح . القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . استظهار حكم الادانة بقصد
الاتجار في حق المتهم . لا يعد تعديلا للتهمة .

عقوبة . مواد مخدرة . تدرج الشارع في العقاب في أحكام القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ .
حكته . التناسب بين العقوبة وبين القصد من الجريمة .

١ - متى كانت الدعوى الجنائية قد أقيمت على المتهم في ظل المرسوم بقانون
رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بوصف أنه أحرز جوهرًا مخدرا في غير الأحوال المصرح بها
قانونا ، وفي أثناء سير المحاكمة صدر القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ، وهو الأصلح
للمتهم بما جاء في نصوصه من عقوبات أخف ، فأعملته المحكمة وقضت بإدانة
المتهم بوصف أنه أحرز تلك المخدرات " بقصد الاتجار " - فإن استظهار
الحكم هذا القصد في حق المتهم لا يعد تغييرا للتهمة مما يقتضى لفت نظر المتهم
أو المدافع عنه ، بل هو مجرد تطبيق للقانون الأصلح الواجب الاتباع ، ومن ثم
فإن ما سناه المتهم على الحكم من قالة الاخلال بحق الدفاع لا يكون سديدا .

٢ - في اختط الشارع عند الكلام عن العقوبات في القانون رقم ١٨٢
لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها - خطة

تهدف إلى التدرج فيها تبعا لخطورة الجاني ودرجة إثمه ومسدى ترديه في هوة الإجرام ، ووازن بين كل قصد من القصد التي يتطلبها القانون في الصور المختلفة لجريمة احراز المخدرات وقدر لكل منها العقوبة التي تناسبها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في ليلة ١٦ نوفمبر سنة ١٩٥٩ بدائرة مركز ميت غمر دقهلية : أحرز جوهر مخدرا (حشيشا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١ و ٢ و ١/٣٣ - ج و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبند ١٢ من الجدول المرفق ، فقررت الغرفة ذلك . ومحكمة جنايات المنصورة قضت بحضور يا بتاريخ ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٦٠ عملا بالمواد ١ و ٢ و ١/٣٤ ، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند ١٢ من الجدول ١ المرفق مع تطبيق المادة ٥ من قانون العقوبات بمعاقة المتهم بالأشغال الشاقة المؤبد وتغريمه ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة المواد المخدرة المضبوطة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى أوجه الطعن المبينة في تقريرى الأسباب المقدمين عن الطاعن من كل من الأستاذين عبد الحميد مصطفى أبو الغزومب القصبي المحامين هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة احراز جوهر مخدر بقصد الاتجار بالتطبيق لأحكام القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها قد أخطأ في الاستاد وشابه قصور في التسيب وفساد في الاستدلال ، كما أخطأ في تطبيق القانون وانطوى على اخلال بحق الدفاع . وفي تفصيل ذلك يقول الطاعن إن الحكم ظل عدم رؤية المخبر السرى حسين عبد ربه غزال للطاعن وهو يحمل المخدر بداخل حجرته طبقا لما قاله الضابط الذى أجرى الضبط والتفتيش إلى أن المخبر المذكور لم يكن موجودا بحجرة الطاعن حينذاك وإلى أن المعاينة قد دلت على أن مكان وقوف المخبر لا يسمح له برؤية ما يجرى داخل الغرفة ،

وحاول الحكم بذلك اهدار شهادة المخبر بأكملها ، في حين أن الشاهد المذكور قرر في تحقيقات النيابة أنه كان في موضع يمكنه منه مشاهدة مايجرى داخل الحجرة وقد حدد موقف الطاعن من الطاقة التي بالحجرة والتي كانت قريبة منه ونفى أنه رآه يتجه نحوها ، وقد أيدت المعاينة صدق أقوال المخبر بالنسبة إلى وصف المكان الذي كان يقف فيه الطاعن . كما أخطأ الحكم فهم مدلول شهادة المخبر سالف الذكر والتي مؤداها أن أحد الجنود قد أحضر الجوهر المخدر من الشارع قبل أن يفتح الطاعن باب الحجرة وأن الجندي المذكور قرر أن المخدر قد ألقى من الحجرة التي كان بها الطاعن ، إذ خلط الحكم بين واقعة سماع المخبر للجندي وبين واقعة رؤيته وقت تقديمه المخدر للضابط على حالته التي ضبط عليها وقد أيد الضابط هذه الرواية جزئياً حين ووجه بها بعد أن أخفاها وقت ادلائه بشهادته قبل سماع شهادة المخبر . كما أن الحكم لم يرد على ماأثاره الدفاع من امكان دس المخدر ومساندة وقائع الدعوى لهذا الدفاع إذ دلت المعاينة على أن النافذة التي بحجرة الطاعن لا ترتفع عن أرض الشارع سوى متر وليس بها سوى أربعة أعواد من البوص وأن المخدر كان يلقى في المنطقة التي كان يجري بها التفتيش . كما أن المخبر حسين فزال قرر أن الجندي الذي أحضر المخدر من الشارع لم يتبين من الذي قذف به من النافذة ولم تكن حالة الضوء يمكن من رؤية من ألقاه على عكس ما ذهب إليه الحكم إذ أن المخبر لم يقرر بوجود مصباح / ه داخل حجرة الطاعن بل إن الضابط هو الذي شهد بذلك على سبيل الظن لا الجزم ، وقد شهد المخبر بالجلسة بأن الوقت كان ظلاماً وأن الطاعن كان نائماً وأيقظه الضابط بالطرق على الباب ثم أخبره الضابط بعد ذلك بعثوره على المخدر تحت النافذة مما يؤكد بأن المخدر قد دس على الطاعن . هذا إلى أن النيابة العامة اعتبرت الطاعن محرراً للمخدر دون تحديد قصد الاتجار أو التعاطي مما يقتضى معاقبته بمقتضى المادتين ٣٧ و ٣٨ من القانون الجديد رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ الذي حل محل المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ الذي أقيمت الدعوى الجنائية به - بوصف أن القانون الجديد هو الأصلح والتي تجعل العقاب في هذه الحال السجين والغرامة مع إجازة تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات والنزول بالعقوبة إلى الحبس مدة ستة شهور ، غير أن الحكم أضاف قصد الاتجار إلى الوصف ودان الطاعن بالجنائية المنصوص عليها في المادة ٣٤ من القانون الجديد وقضى بأقصى العقوبة

وهو قضاء باطل لتعديله وصف التهمة إلى وصف أشد بغير لفت نظر الدفاع واستناده إلى ما لا أصل له من الأوراق التي تقطع بأن الإحراز إن صح لا ينطوي على قصد الاتجار أو التعاطي وهي الصورة الواردة في المادة ٣٨ المعاقب عليها بالعقوبات المنصوص عليها في المادة ٣٧ مما يعيب الحكم المطعون فيه بما يبطله ويستوجب قضاؤه .

وحيث إن الدعوى الجنائية أقيمت على الطاعن بوصف أنه أحرز جوهرًا مخدرًا "حشيشًا" في غير الأحوال المصرح بها قانونًا ، بالتطبيق لأحكام المواد ١ و ٢ و ٣٣/١ — ج و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ و البند ١٢ من الجدول المرفق . ومحكمة جنايات المنصورة سمعت الدعوى ودانت الطاعن بحكمها المطعون فيه وطبقت في حقه المواد ١ و ٢ و ٣٤/١ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها الذي صدر في أثناء سير المحاكمة على اعتبار أنه القانون الأصلح للطاعن وبوصف أن الإحراز بقصد الاتجار . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة إحراز المخدر بقصد الاتجار التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليه . وعرض الحكم إلى دفاع الطاعن في قوله : " وحيث إن المتهم (الطاعن) أنكر ما أسند إليه في كافة أدوار التحقيق والمحاكمة وأضاف أنه من الجائز أن يكون أحد قد دس المخدر له ونفى أنه يعرف عبد الحميد العزب المقول بأنه يخفى لدى الطاعن بعض كميات من المخدرات — وحيث إنه يتضح مما تقدم أن الضابط السيد محمد خمير توجه لتفتيش المتهم ومسكنه تنفيذًا لإذن النيابة العامة في هذا الصدد وبعد أن دخل المنزل مستعملًا سلمًا في التسلسل إلى سطحه وفتح باب الحجرة التي يقيم فيها المتهم بعد الضغط عليه شاهد المتهم يحمل المخدرات معه ويتجه إلى نافذة الحجرة محاولًا إلقاءها فلم يمكنه من ذلك فالتقى المتهم بالمخدر على الأرض أسفل منه مباشرة فالتقط المخدرات وهي عبارة عن فردة حشيش وقطعتين أخريين في جوارب وقد قام الدليل على صحة هذه الواقعة وثبوتها في حق المتهم من أقوال الضابط السيد محمد خمير في كافة أدوار التحقيق والمحاكمة ولم ينسب المتهم إلى الضابط المذكور ما يدعوه إلى الادعاء

عليه دون وجه حق وقد قام الضابط بالضبط والتفتيش استنادا إلى إذن النيابة العامة . ووضح من تقرير المعامل الكيماوية أن المضبوطات عبارة عن حشيش وأن بالجورب الذي كان يحوى قدرا من المخدر أثارا من مادة الحشيش وثبت من أقوال هذا الضابط والبوليس السرى حسين عبد ربه غزال وجود مصباح / ه بحجرة المتهم مما يسمح بالرؤية فضلا عن وجود مصباح يدوى مع الضابط وهو أمر لا يوجد في التحقيق ما ينقضه . ولا يؤثر في صحة أقوال الضابط أو يضعف من الدليل المستمد منها ما شهد به البوليس السرى سواء في تحقيق النيابة وبجلسة المحاكمة ، ذلك أن عدم رؤيته المتهم وهو يحمل المخدر معه مرجعه مائبين من أقواله من أنه لم يكن موجودا بحجرة المتهم وقت الضبط والتفتيش وما ثبت من المعاينة من أن المكان الذى يقف فيه بإقراره لا يسمح له برؤية ما يجرى داخل هذه الغرفة ، فإذا أضيف إلى ذلك تردد هذا الشاهد في أقواله إذ يقول مرة إن الضابط سلمه المتهم ثم عاد إلى الحجرة وغادرها ومعه المخدرات ويعود فيقرر أن الضابط سلمه المتهم وكان يحمل "أى الضابط" المخدرات معه بينما يقرر أن واقعة حضور أحد الجنود ومعه مخدر ادعى أنه وجدته تحت قبل فتح باب غرفة المتهم يعدل عن ذلك ويقرر أن هذا الأمر حدث بعد فتح باب الغرفة ومن ثم يتعين إهدار أقوال هذا الشاهد فهى فى الواقع لا تنتج شيئا . أما تحدى المتهم بأن المخدر دس عليه فليس فى الأوراق ما يرشح لذلك لا سيما وأن النافذة التى بحجرة المتهم لا تساعد طبقا للوصف الوارد بالمعاينة على ذلك ، كما وأن الضابط شاهد المخدر مع المتهم وهو يهيم بإلقائه من النافذة وكذلك وهو يسقطه على الأرض أسفل منه . وما أورده الحكم فيما تقدم سائق ومردود إلى أصله فى الأوراق وطالما أن الطاعن لا يجادل فى صحة ما أورده الحكم عما أسفرت عنه المعاينة من أن مكان وقوف المخبر لا يسمح له برؤية ما يجرى داخل غرفة الطاعن وقت الضبط والتفتيش فإن ما ينعاه على الحكم فى هذا الخصوص لا يعدو الجدل فى سلطة محكمة الموضوع فى وزن أدلة الدعوى وعناصرها مما تستقل بالفصل فيه بغير معقب . وبفرض أن الشاهد المذكور قد شهد فى تحقيقات النيابة بأنه كان فى موضع يمكنه منه مشاهدة ما يجرى داخل الحجرة فإن الأصل أن لمحكمة الموضوع أن تأخذ من أقوال الشاهد ما تطمئن إليه وأن تلتفت عما لا ترتاح إلى الأخذ به إذ مرجع الأمر فى اطمئنانها إلى ما تركز إليه دون ما تطرحه . لما كان

ذلك ، وكان ما أورده الحكم عن حالة الضوء في حجرة الطاعن التي تم فيها الضبط له سنده من أقوال الضابط والمخبر في محضر جلسة المحاكمة . وكان ما ينعاه الطاعن على الحكم من قالة الخطأ في فهم مدلول شهادة المخبر في خصوص واقعة تقدم أحد الجنود بالمخدر المقول بأنه ألقى في الطريق ، ما ينعاه من ذلك مردود بأن الحكم وقد اطرح شهادة المخبر المذكور ولم يطمئن إليها لما كشف عنه من أسباب سائفة فلا تقبل معاودة الجدل في تفاصيل تلك الشهادة لتعلق الأمر بسلطة المحكمة في تكوين عقيدتها واستنباط اقتناعها مما ترتاح إليه من عناصر الدعوى . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الدفع بتلفيق التهمة هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستلزم في الأصل ردا على استقلال اكتفاء بأدلة الثبوت السائفة التي أوردها الحكم . ومع ذلك فقد عرض الحكم لهذا الدفع وفنده بأسباب سائفة مما لا يقبل العود إلى الجدل فيه . لما كان ذلك ، وكان ما ينعاه الطاعن من إخلال بحقه في الدفاع بقوله إن المحكمة قد أضافت إلى وصف التهمة أن إحراز المخدر كان بقصد الاتجار وهو وصف لم يرد بوصف التهمة كما أقيمت بها الدعوى ، ودانته بالوصف الجديد المشدد للعقوبة دون لفت نظره أو المدافع عنه ، ما ينعاه من ذلك مردود بأن المادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ التي أقيمت بها الدعوى الجنائية على الطاعن لم تكن تشترط لتوقيع العقوبة المغلظة المخصوص عليها فيها وهي الأشغال الشاقة المؤبدة أن يثبت اتجار المتهم في الجواهر المخدرة وإنما يكفي لتوقيعها أن تثبت حيازته أو إحرازه لها وليس ثمة عمل لتطبيق العقوبة المخففة التي نص عليها في المادة ٣٤ من ذلك المرسوم بقانون إلا إذا ثبت أن الحيازة أو الإحراز لم يكن أيهما إلا بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي . وإذا صدر القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها (المنشور في العدد ١٣١ من الجريدة الرسمية في ١٣ يولييه سنة ١٩٦٠) في أثناء سير المحاكمة وهو الأصلح بما جاء في نصوصه من عقوبات أخف من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ الذي أقيمت الدعوى الجنائية في ظله — وهو الواجب التطبيق عملا بالمادة الخامسة من قانون العقوبات — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — فإن ما أجرته المحكمة من أعمال القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في حق الطاعن يعد تطبيقا سليما للقانون ولا يعيب الحكم

بعد إذ استظهر قصد الاتجار لدى الطاعن — وهى واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بتقديرها طالما يقيمها على أسباب سائقة ، وهو ما لم يخطئ فيه الحكم — أن ينزل حكم المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ على الطاعن وهو فى هذا لم يتعد الواقعة ذاتها التى رأى الاتهام أن يجعل منها أساسا لمسئولية الطاعن والتى أقيمت بها الدعوى أصلا ودارت عليها المرافعة ومن ثم فلا يعد هذا الأمر تغييرا للتهمة مما يقتضى لفت نظر المتهم أو المدافع عنه بل هو مجرد تطبيق للقانون الأصلح الواجب الاتباع والذى اختط عند الكلام على العقوبات خطة تهدف إلى التدرج فيها تبعا لخطورة الجانى ودرجة إثمه ومدى ترديه فى هوة الإجرام ووازن بين ماهية كل قصد من القصد التى يتطلبها القانون فى الصور المختلفة بحرمة إحراز المخدرات وقدر لكل منها العقوبة التى تناسبها — لما كان ذلك ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه لا يكون سديدا .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٩ من ابريل سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد / محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
مادله بونس ، وتوفيق الخشن ، ومحمود اسماعيل ، وحسين صفوت المركي .

(٨٠)

الطعن رقم ١٧٥٣ لسنة ٣١ القضائية :

تلبس .

ماهية . حالة تلازم الجريمة نفسها . ما يوفرها . أن يكون شاهدا قد حضر ارتكابها وأدرك وقوعها — إدراكا يقينا — بأية حاسة من حواسه . مثال . حاسا الشم والبصر . ثم الضابط رائحة الحشيش تبعث من المقهى . دخوله إليه . رؤيته المتهم يلقي لفافة من يده بمجرد أن شاهده . قيام حالة التلبس التي تجيز القبض والتفتيش .

التلبس حالة تلازم الجريمة نفسها ، ويكفي لتوفرها أن يكون شاهدا قد حضر ارتكابها بنفسه وأدرك وقوعها بأية حاسة من حواسه ، متى كان هذا الإدراك بطريقة يقينية لا تحتل شكاً .

فإذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الضابط اشتم رائحة الحشيش تبعث من مقهى المتهم فدخله ، وما أن استدار المتهم وعرف شخصية الضابط حتى ألقي لفافة من يده على الأرض تبين أنها تحوى حشيشا ، فإن الحكم — إذ استدل من ذلك على قيام حالة التلبس التي تجيز القبض والتفتيش — إنما يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في ١٢ أكتوبر سنة ١٩٥٩ بناحية بلطيم مركز البرلس مديرية كفر الشيخ : أحرز جواهر مخدرة (حشيشا) في غير الأحوال المصرح بها قانوناً . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات

لمحاكمته بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ ج وأخيرة و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ المرافق . قررت الغرفة ذلك . ومحكمة جنايات كفر الشيخ قضت بحضور يا بتاريخ ١٦ أكتوبر سنة ١٩٦٠ عملاً بالمواد ١ و ٢ و ٣٥ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ الملحق به مع تطبيق المادة ٢/٥ من قانون العقوبات باعتباره القانون الأصلح لنهم بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وتغريمه ثلاثة آلاف جنيه وبمصادرة المضبوطات . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الوجه الأول من أوجه الطعن أن المحكمة المطعون في حكمها قد أخلت بحق الطاعن في الدفاع ذلك بأن المحامي الموكل عنه تخلف عن حضور جلسة المحاكمة فنذبت المحكمة محامياً غيره ترفع دون استعداد في موضوع الدعوى وكان يتعين تأجيل الدعوى لحضور المحامي الموكل .

وحيث إنه لما كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن المحامي الموكل عن الطاعن لم يحضر فنذبت المحكمة محامياً غيره وبوشرت إجراءات المحاكمة بحضوره وترافع فعلاً ولم يعترض الطاعن على ذلك ولم يطلب التأجيل لحضور محاميه الموكل ، وكان من المقرر أن استعداد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده أمر موكل إلى تقديره هو حسبما يوحى إليه ضميره واجتهاده ، فإن هذا الوجه يكون على غير أساس .

وحيث إن مبنى الوجه الثاني أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون إذ اعتبر الجريمة متلبساً بها رغم ما هو ثابت من أن الضابط لم يشتم رائحة الحشيش المنبعث من المقهى ولم يدخل المقهى للتفتيش عليها باعتبارها من المحال العامة ، ولم يكن في مقدوره بعد دخوله أن يرى الحوزة في يد الطاعن الذي كان يوليه ظهره وعلى فرض تصاعد رائحة الحشيش وقتذاك فإن ذلك لا يوفر حالة التلبس ومن ثم يكون القبض والتفتيش قد وقعا باطلين .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى في قوله "إنه بتاريخ ١٤/١٠/١٩٥٩ قام السيد الملازم الأول عبد التواب درويش ضابط مباحث مركز البرلس يرافقه الشرطي عبد الغنى بركات بالمرور على البندر ولما اقترب من مقهى المتهم عبد الرسول محمد بعرنجة الكائن بشارع السوق سمع ضحكات الرواد واشتم رائحة الحشيش وشاهد بداخلها المتهم يقف موليا ظهره بابها ووجهه قبالة بعض الزبائن وممسكا بجوزة يقدمها لأحد الأشخاص فدخل الضابط المقهى وفي أثره رجل الشرطة وأمسك بالجوزة ولما استدار المتهم شاهد الضابط وعرفه رغم تنكره في الملابس البلدية وألقى من يده بلقافة بها حشيش وولى الأدبار خارج المقهى مع بعض الرواد فالتقط الضابط المخدر من على الأرض وكلف الشرطي بتتبع المتهم والقبض عليه وتبين من التحليل أن المادة المضبوطة حشيش كما عثر بالجوزة على آثار حشيش . وعند ضبط المتهم أنكر ما نسب إليه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن أثبت في حق الطاعن إحراز قطعة الحشيش التي ألقى بها على الأرض للأدلة السائغة التي أوردتها عرض لما أثاره بشأن بطلان القبض والتفتيش وفنده في قوله : "وحيث إن هذا الدفع لا سند له من القانون ولا الواقع إذ أنه علاوة على أن اللوائح الإدارية تبيح للشاهد الأول وهو من رجال الضبطية القضائية الدخول في المحال العامة المفتوحة للكافة فإنه اشتم رائحة المخدر تبعث من المقهى كما شاهد صاحبها ممسكا بجوزة يقدمها لأحد الزبائن الأمر الذي ينحول له الحق في اتخاذ كافة الإجراءات التي اتخذها" — وهذا الذي أثبتته الحكم صحيح في القانون ذلك أن حالة التلبس هي حالة تلازم الجريمة فمهما ويكفى لتوفرها أن يكون شاهدا قد حضر ارتكابها بنفسه وأدرك وقوعها بأية حاسة من حواسه متى كان هذا الإدراك بطريقة يقينية لا تختمل شكاً ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت — أخذاً بأقوال الشهود — أن الضابط اشتم رائحة الحشيش تبعث من مقهى الطاعن فدخله وما أن استدار الطاعن وعرف شخصية الضابط حتى ألقى لقافة من يده على الأرض تبين أنها تحوى حشيشاً ، وامتندل الحكم من ذلك على قيام حالة التلبس التي تميز القبض والتفتيش فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ويتعين لذلك رفض الطعن موضوعاً .

جلسة ١٠ من أبريل سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد/ محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
عادل يونس ، وتوفيق الخشن ، ومحمود اسماعيل ، وحسين صفوت السركي .

(٨١)

الطعن رقم ٦٨٠ لسنة ٣١ القضائية :

ضرائب ” أرباح تجارية وصناعية “ . دعوى جنائية ” انقضاؤها “ .

(١) التزام الممول بتقديم اقرار عن ارباحه . وجوب تقديمه في الأجل المحدد قانونا .
استمرار هذا الالتزام قائما ما بقى حق مصلحة الضرائب في تقدير الأرباح . متى ينقضى
حقها في ذلك ؟ يسقط الضريبة بالتقادم ، أو باتفاقها مع الممول على وعاء الضريبة ،
أو بربط الضريبة نهائيا .

(ب) جريمة الامتناع عن تقديم الإقرار . ” المادتان ١/٤٨ و ١/٨٥ من القانون ١٤
لسنة ١٩٣٩ “ . طبيعتها : جريمة مستمرة استمرارا تجدديا .

حالة الاستمرار : متى تبدأ ومتى تنتهي ؟ إنما تنشأ بإرادة المتهم ويجددتها تداخله
بامتناعه المتواصل . انتهاءها : بتقديم الإقرار ، أو بسقوط الحق في المطالبة بالضريبة .
علة ذلك : ارتباط الالتزام بتقديم الإقرار بالالتزام بالضريبة ذاتها .

دعوى جنائية . انقضاؤها بالتقادم . بدء مدة التقادم . من تاريخ تقديم الإقرار
بعد فترات ميعاده أو من تاريخ سقوط الضريبة بحسب الأحوال .

١ — لا يقف التزام الممول بتقديم اقرار عن أرباحه عند حد انقضاء الميعاد
المحدد لمباشرته ، وإنما يستمر بعد انتهاء أجل تقديمه ما قام حق مصلحة الضرائب
في تقدير أرباحه ، ويظل هذا الحق قائما إلى حين انقضاء الالتزام بأداء الضريبة
بالتقادم ما لم يتم الاتفاق بين المصلحة والممول على وعاء الضريبة أو يصبح ربط
الضريبة نهائيا .

٢ — جريمة عدم تقديم الإقرار عن الأرباح — على ما استقر عليه قضاء محكمة النقض — هي جريمة مستمرة تتجدد بامتناع المتهم المتواصل عن تنفيذ ما يأمر به القانون وتظل قائمة ما بقيت حالة الاستمرار التي تنشأها إرادة المتهم أو تدخل في تجددتها وذلك إلى حين تقديم الإقرار — أو ما بقي حق الخزنة قائما وذلك إلى حين سقوط الحق في المطالبة بالضريبة، إذ يظل لمصاحبة الضرائب حتى هذا التاريخ الحق في تقدير أرباح الممول وما يترتب على ذلك من مطالبته بقيمة الضريبة المستحقة . ذلك أن إقرار الممول عن أرباحه هو من وسائل تقدير الضريبة ومن ثم فإن الإلزام بتقديمه يرتبط بالإلزام بالضريبة ذاتها فإذا ما لحقها السقوط سقط معها ، وتبعا لذلك فإن مدة سقوط الدعوى العمومية في جريمة الامتناع عن تقديم هذا الإقرار إنما تبدأ من تاريخ تقديم الإقرار — بعد فوات الميعاد المحدد لتقديمه قانونا أو من تاريخ سقوط الحق في المطالبة بالضريبة حسب الأحوال .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه حتى يوم ٢١ مايو سنة ١٩٥٥ بدائرة قسم المعادي : بوصفه ممولا خاضعا لضريبة الأرباح التجارية والصناعية لم يقدم إلى مصلحة الضرائب في الميعاد القانوني إقرارا بأرباحه عن سني ١٩٤٧/١٩٣٨ مرفقا به المستندات المؤيدة . وطلبت عقابه بالمواد ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٨٥/١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٤١ والمادتين ١٨ ، ٢٠ من اللائحة التنفيذية والمادة ٢ من الأمرين العسكريين ٣٦١ لسنة ١٩٤٢ ، ٣٦٢ لسنة ١٩٤٣ المقررين بالمرسوم بقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٤٥ . ومحكمة ضرائب حلوان الجزئية قضت فيها وفي الدعاوى المنضمة من رقم ٧ إلى ١٤ حضوريا بتاريخ ١٤ مايو سنة ١٩٥٦ أولا في هذه الدعوى والدعاوى ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ سنة ١٩٥٥ حلوان المنضمة بإقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة وبراءة المتهم مما نسب إليه . وثانيا في الدعوى ١٥ سنة ١٩٥٥ حلوان المنضمة بتغريم المتهم عشرة جنيات . استأنف المتهم هذا الحكم ، كما استأنفته النيابة . ومحكمة القاهرة الابتدائية قضت حضوريا بتاريخ ١٩ مارس سنة ١٩٦٠ عملا بمواد الإتهام بقبول الاستئناف شكلا وفي

الموضوع وباجماع الآراء بالغاء الحكم المستأنف وبتغريم المتهم ١٠٠ قرش عن كل سنة من سنوات الاتهام وبالزامه بتعويض قدره ٢٥٪ مما لم يؤد من الضريبة ومقدارها ١٩ جنيرا و ٦٠٠ مليم عن سنة ١٩٣٨ و ٥٨ جنيرا و ٨٠٠ مليم عن سنة ١٩٣٩ و ٢٤٧ جنيرا و ٩٨٣ مليم عن سنة ١٩٤٠ و ٢٥٦ جنيرا و ٢٠٠ مليم عن سنة ١٩٤١ و ٢٧٤ جنيرا و ٣٨٣ مليم عن سنة ١٩٤٢ و ٢٧٥ جنيرا و ١٠٠ مليم عن سنة ١٩٤٣ و ٣٣٣ جنيرا و ١٨٠ مليم عن سنة ١٩٤٤ و ٣٣٣ جنيرا و ١٨٠ مليم عن سنة ١٩٤٥ و ٣٣٣ جنيرا و ١٠٠ مليم عن سنة ١٩٤٦ و ٣٣٣ جنيرا و ١٠٠ مليم عن سنة ١٩٤٧ . فظن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة عدم تقديم اقراراته الضريبية عن أرباحه التجارية والصناعية ، قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أنه اعتبر هذه الجريمة مستمرة لا تسقط بمضى المدة بالمخالفة للمادة الخامسة عشر من قانون الإجراءات الجنائية التي من مقتضاها سريان التقادم بالنسبة لهذه الجريمة من اليوم الذي ينتهى فيه الميعاد المحدد لتقديم الاقرار . ومع فرض التسليم بأن الجريمة مستمرة ، فإن الإلتزام بتقديم الاقرار يرتبط بقيام الحق في اقتضاء الضريبة التي يقدم بشأنها الاقرار . هذا وقد كان خطأ القضاء بالتعويض عما لم يدفع من الضرائب العادية والاستثنائية إذ أن هذا التعويض مقصور على الضرائب العادية وحدها دون الضرائب الاستثنائية .

وحيث إن النيابة العامة اتهمت الطاعن في القضايا من رقم ٦-١٥ لسنة ١٩٥٥ حلوان بأنه حتى يوم ١٩٥٥/٥/٢١ بوصفه ممولا خاضعا لضريبة الأرباح التجارية والصناعية لم يقدم إلى مصلحة الضرائب في الميعاد القانوني الإقرارات الخاصة بأرباحه في السنوات من ١٩٣٨-١٩٤٧ مرفقا بها المستندات المؤيدة، وطلبت عقابه بالمواد ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ١/٤٨ و ١/٨٥ ، ٤٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ . فقضت محكمة أول درجة في الدعاوى من رقم ٦-١٤ لسنة ١٩٥٥ باتقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة وبراءة المتهم مما نسب إليه وفي الدعوى رقم ١٥ لسنة ١٩٥٥ بتغريم المتهم عشرة جنيرات . فاستأنف كل من

النيابة والطاعن. وقضت المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم المستأنف وتغريم المتهم مائة قرش عن كل سنة من سنوات الإتهام والزامه بتعويض قدره ٢٥٪ مما لم يؤد من الضريبة، وأقامت قضاءها على أن جريمة عدم تقديم الاقرار هي جريمة مستمرة لا يؤثر سقوط الحق في اقتضاء الضريبة على قياسها. لما كان ذلك، وكانت جريمة عدم تقديم الاقرار عن الأرباح — على ما استقر قضاء هذه المحكمة — هي جريمة مستمرة تتجدد بامتناع المتهم المتواصل عن تنفيذ ما يأمربه القانون أو تظل قائمة ما بقيت حالة الاستمرار التي تنشئها إرادة المتهم أو تتدخل في تجددتها، وذلك إلى حين تقديم الاقرار، أو ما بقي حق الخزنة قائماً، وذلك إلى حين سقوط حق المطالبة بالضريبة، إذ يظل لمصلحة الضرائب حتى هذا التاريخ الحق في تقدير أرباح الممول — وما يترتب على ذلك من مطالبته بقيمة الضريبة المستحقة، وفق ما نصت عليه المادة ٤٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ كما يظل الممول ملزماً بتقديم الاقرار على ما جرى به نص المادة ٤٩ من القانون المذكور. ولا يقف الالتزام بتقديم الاقرار عند حد اقتضاء الميعاد المحدد لمباشرته، وإنما يستمر بعد انتهاء أجل تقديمه ما قام حق مصلحة الضرائب في تقدير أرباح الممول، ويظل هذا الحق قائماً إلى حين اقتضاء الالتزام بأداء الضريبة بالتقادم، ما لم يتم الاتفاق بين المصلحة والممول على وعاء الضريبة، أو يصبح ربط الضريبة نهائياً. لما كان ذلك، وكان الاقرار هو من وسائل تقدير الضريبة، فإن الالتزام بتقديمه يرتبط بالالتزام بالضريبة ذاتها فإذا ما لحقها السقوط سقط معها، ومن ثم فإن مدة سقوط الدعوى الجنائية في جريمة الامتناع عن تقديم الاقرار عن الأرباح تبدأ من تاريخ تقديم الاقرار بعد فوات الميعاد المحدد لتقديمه قانوناً، أو من تاريخ سقوط حق المطالبة بالضريبة، حسب الأحوال. لما كان ما تقدم، وكانت مدة التقادم الضريبي في السنوات محل المحاكمة تختلف من سنة لأخرى طبقاً لما يقضى به القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٤٧ وهو ما لم تمحصه محكمة الموضوع بما لا تستطيع معه محكمة النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى فإن الحكم المطعون فيه يكون مخططاً متعيناً تقضيه دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن.

جلسة ١٠ من أبريل سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد / محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
عادل بونس ، وتوفيق الخشن ، ومحمود اسماعيل ، وحسين صفوت المركي .

(٨٢)

الطعن رقم ١٠٣٩ لسنة ٣١ القضائية :

قضى ” إجراءاته “ . معارضة .

مبدأ الطعن بالنقض في الحكم الصادر في المعارضة . اقتراح باب الطعن من تاريخ هذا الحكم .
المادة ٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . ملة ذلك . اقراض علم المحكوم عليه يوم
صدور الحكم .

استثناء من ذلك : ثبوت أن المحكوم عليه كان مقيد الحرية في ذلك اليوم . خلوا الأوراق
بما يدل على طه بالحكم . أثره : ترانح بداية الميعاد إلى حين العلم رسمياً بصدور الحكم . مثال .

إن علة احتساب ميعاد الطعن بالنقض في الحكم الصادر في المعارضة على
أساس أن يوم صدوره يعتبر مبدأ له — هي اقراض علم الطاعن به في اليوم
الذي صدر فيه ، فإذا ما انتفت هذه العلة لمانع قهرى فلا يبدأ الميعاد إلا من
يوم العلم رسمياً بصدور الحكم .

فإذا كان الثابت أن الطاعن قد تخلف عن حضور الجلسة المحددة لنظر
معارضته أمام المحكمة الاستئنافية لأنه كان مقيد الحرية ، وكان لا يبين من
الأوراق أنه قد أعلن بالحكم المطعون فيه الذي قضى باعتبار معارضته كأن لم تكن
أو أنه علم به قبل اليوم الذي استشكل فيه في تنفيذه ، فإن ميعاد الطعن بالنقض
لا يفتح إلا من تاريخ رفعه ذلك الإشكال .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٥ مارس سنة ١٩٥٨ بدائرة مركز طهطا : بدد الأشياء المينة الوصف والقيمة بالمحضر المملوكة لعبد العال دياب والمحجوز عليها قضائيا لصالح حلمى المصرى . وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . ومحكمة طهطا الجزئية قضت غيابيا بتاريخ ١١ أكتوبر سنة ١٩٥٨ عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة ٢٠٠ قرش لوقف تنفيذ العقوبة . فعارض المحكوم عليه في هذا الحكم وقضى في معارضته بتاريخ ٦ ديسمبر سنة ١٩٥٨ باعتبارها كأن لم تكن . استأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة سوهاج الابتدائية قضت غيابيا بتاريخ ١٦ فبراير سنة ١٩٥٩ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . عارض الطاعن في هذا الحكم وقضى في معارضته بتاريخ ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٥٩ باعتبارها كأن لم تكن . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض في ٢ أكتوبر سنة ١٩٦٠... الخ

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو بطلان الحكم المطعون فيه الصادر بتاريخ ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٩ الذى قضى باعتبار معارضة الطاعن كأن لم تكن وذلك لقيام مانع فهرى حال دون حضوره جلسة المعارضة إذ كان مسجوناً على ذمة القضيتين ٢٢١٥ سنة ١٩٥٩ و ٢١١٦ سنة ١٩٥٩ من ١٠/١٠/١٩٥٩ إلى ١٩٦٠/١/٣٠ .

وحيث إن الطاعن وإن قرر بالطعن على الحكم المطعون فيه في ٢ من أكتوبر سنة ١٩٦٠ وقدم الأسباب في ٣ من نوفمبر سنة ١٩٦٠ إلا أنه يبين من الإطلاع على المفردات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن الدعوى الجنائية رفعت على الطاعن لاتهامه بأنه في يوم ١٩٥٨/٣/٢٥ بدائرة مركز طهطا بدد الأشياء المينة الوصف والقيمة بالمحضر والمحجوز عليها قضائيا لصالح حلمى المصرى حالة كونه مالكا لها وحارسا عليها فاختلسها لنفسه إضرارا بالدائن الحاجز . وقضت محكمة أول درجة غيابيا بحبسه شهرا مع الشغل وكفالة

٢٠٠ قرش لوقف التنفيذ. فعارض وقضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن واستأنف المحكوم عليه هذا الحكم وحكمت محكمة ثانية درجة غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييدا للحكم المستأنف. فعارض وقضى بمجلسة ١٩٥٩/١٠/٢٦ باعتبار المعارضة كأن لم تكن. وثبت من الشهادة الصادرة من مأمور سجن سوهاج أن الطاعن كان تزيل السجن من ١٩٥٩/١٠/٦ حتى يوم ٣٠ يناير سنة ١٩٦٠ تنفيذا للحكمين الصادرين عليه في القضيتين ١٢٧٥ سنة ١٩٥٩ و ٢١١٦ سنة ١٩٥٩ جنح مستأنفة سوهاج. لما كان ذلك، وكان تخلف الطاعن عن حضور جلسة ١٩٥٩/١٠/٢٦ المحددة لنظر المعارضة يرجع إلى أنه كان مقيد الحرية، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن يكون باطلا لا بثنائه على إجراءات باطلة. ولما كانت علة احتساب ميعاد الطعن في الحكم الصادر في موضوع المعارضة على أساس أن يوم صدوره يعد مبدأ له — هي افتراض علم الطاعن به في اليوم الذي صدر فيه فإذا ما انتفت هذه العلة للساعة القهرى سالف البيان فلا يبدأ الميعاد إلا من يوم العلم رسميا بصدور الحكم — لما كان ذلك، وكان لا يبين من الأوراق أن الطاعن قد أطن بالحكم المطعون فيه أو أنه علم به قبل يوم أول أكتوبر سنة ١٩٦٠ الذي استشكل فيه في تنفيذ الحكم المذكور، فإن ميعاد الطعن لا يفتح إلا من هذا التاريخ ومن ثم يتعين قبول الطعن شكلا ونقض الحكم المطعون فيه والإحالة.

جلسة ١٠ من أبريل سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد عفيفي ، وبحضور السادة المستشارين : محمد عبد السلام ،
وعبد الحليم البطاش ، وأديب نصر ، ومختار رضوان .

(٨٣)

الطعن رقم ١٦٧٧ لسنة ٣١ القضائية :

مسئولية جنائية . دفاع . إثبات "خبرة . اعتراف" . حكم "ما لا يعيبه" .

(١) مسؤولية جنائية . الإغفاء منها . تقدير حالة المتهم العقلية أمر يتعلق بوقائع الدعوى .
يفصل فيه قاضي الموضوع دون معقب عليه في ذلك . طالما أنه يقيمه على أسباب سائفة .

(ب) طلب تدب خير . لإبداء الرأي في حالة المتهم العقلية . لا تلزم المحكمة بإجابة هذا
الدفاع . ما دامت قد رأت أنها في غير حاجة للاستعانة برأيه . وكانت قد تبينت حالة
المتهم من عناصر الدعوى وما بوشر فيها من تحقيق .

(ج) الاعتراف . لا يلزم أن يكون صريحا . يكفي أن تحمل أقوال المتهم معنى الاعتراف .

تأويل بحكمة الموضوع تلك الأقوال بما تودى إليه من معنى التسليم بوقوع الجريمة .
وصفها هذه الأقوال بأنها اعتراف . ذلك فهم صحيح للواقع . لا تريب .

١ - تقدير حالة المتهم العقلية التي يترتب عليها الإغفاء من المسؤولية الجنائية
أمر يتعلق بوقائع الدعوى يفصل فيه قاضي الموضوع بما لا معقب عليه طالما
أنه يقيمه على أسباب سائفة . فإذا كانت المحكمة قد ردت على عدم مسؤولية
الطاعن ، استنادا إلى الشهادة الطيبة المقدمة منه ، بأنها لا تطمئن إلى صحتها
لما استبان لها من تصرفات المتهم ومسلكه في أدوار التحقيق وطريقة تأويله
لأقواله فيه من أنه كان متمعا بقواه العقلية في وقت ارتكاب الحادث وخلصت
من ذلك إلى مسؤوليته عن الفعل الذي وقع منه فإنه لا يصح مجادلته في ذلك .

٢ - ليست المحكمة ملزمة بإجابة الدفاع إلى طلبه تدب خير لإبداء الرأي
في حالة المتهم العقلية ما دامت قد رأت أنها في غير حاجة للاستعانة برأيه في أمر
تبينه من عناصر الدعوى وما بوشر فيها من تحقيقات .

٣ — إنه وإن كانت أقوال المتهم (الطاعن) في محضر ضبط الواقعة لا تتفق وما وصفت به في الحكم المطعون فيسه من أنها اعتراف صريح بصحة ارتكابه جريمة الشروع في هتك العرض المسفدة إليه إلا أنه متى كان الحكم قد أول إجابات المتهم بما تؤدي إليه من معنى التسليم بوقوع الفعل المسند إليه فإنه يكون سليما في نتيجته ومبذيا على فهم صحيح للواقع . ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن دلي الحكم من مخالفته النابت بالأوراق يكون على غير أساس .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٢ أغسطس سنة ١٩٥٩ بدائرة قسم العطارين محافظة الإسكندرية : شرع في هتك عرض بالقوة والتهديد بأن حاول نزع ملابس عنة وكمفه وشد على عنقه بيديه وأوقف أثرا لجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه هو مقاومة المجنى عليه واستغاثته ومداركة المارة له حالة كون عمر المجنى عليه لم يبلغ ست عشرة سنة كاملة . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ٤٦ و ٤٥ و ٤٦٨ ١/٢ - ٢ من قانون العقوبات . فقررت الغرفة ذلك . ومحكمة جنايات الإسكندرية قضت حضوريا بتاريخ ١٣ أكتوبر سنة ١٩٦٠ عملا بالمادة ١/٢ - ٢ من قانون العقوبات بمعاينة الطاعن بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... حيث إن مبني الوجه الأول من الطعن أن الحكم المطعون فيه قد انطوى على اخلال بحق الدفاع ومثابه قصور في التسبيب — ذلك أن المدافع عن الطاعن دفع بانعدام مسئولية الجناية لإصابته بمرض عقلي هو انقصاص الشخصية . وقدم للمحكمة شهادة من الطبيب المعالج تفيد أن حالة المتهم المرضية تجعله في بعض الأحيان غير مسئول عن تصرفاته فأطرح الحكم هذه الشهادة كما أنه لم يجب ما طلبه الدفاع من عرض المتهم على الطبيب الشرعي ورد على ذلك ردا قاصرا .

وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه تناول دفاع الطاعن في هذا الوجه ورد على ما دفع به خاصا بحالته العقلية التي دلل عليها بالشهادة الطبية المقدمة منه بقوله " وحيث إن المحكمة لا تطمئن إلى صحة ما ورد بالشهادة الطبية المذكورة إذ أنه فضلا عن أن ... فإن تصرفات المتهم في جميع مراحل التحقيق تم عن إدراكه التام لكل ما يبيده من أقوال وما يأتيه من أفعال ولعل دفاعه عن نفسه وتأويله لما نسب إليه من إقرار في محضر ضبط الواقعة خير دليل على ذلك " . لما كان ذلك ، وكان تقدير حالة المتهم العقلية التي يترتب عليها الإعفاء من المسؤولية الجنائية أمر يتعلق بوقائع الدعوى يفصل في قاضي الموضوع بما لا يعقب عليه طالما أنه يقيمه على أسباب سائغة وكانت المحكمة قد ردت على عدم مسؤولية الطاعن استنادا إلى الشهادة بأنها لا تطمئن إلى صحتها لما استبانته من تصرفات المتهم ومسلكه في أدوار التحقيق وطريقة تأويله لأقواله فيه من أنه كان متمتعا بقواه العقلية في وقت ارتكاب جريمته وخلصت من ذلك إلى مسئولية عن الفعل الذي وقع منه فانه لا يصح مجادلته في هذا الأمر — لما كان ذلك ، وكانت المحكمة غير ملزمة بإجابة الدفاع إلى ما طلبه من نذب خير لإبداء الرأي في حالة المتهم العقلية مادامت قد رأت أنها في غير حاجة للاستعانة برأيه في أمر تبينه من عناصر الدعوى وما يوشق فيها من تحقيقات ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الوجه لا يكون له محل .

وحيث إن مبنى الوجه الثاني هو مخالفة الثابت في الأوراق فقد نسبت المحكمة إلى الطاعن أنه اعترف في محضر ضبط الواقعة اعترافا صريحا بصحة ما أسند إليه في حين أن أقوال الطاعن خلت من هذا الاعتراف الصريح .

وحيث إنه يبين من المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أنه وإن كانت أقوال الطاعن في محضر ضبط الواقعة لا تتفق وما وصفت به في الحكم من أنها اعتراف صريح بصحة ما أسند إليه إلا أنها تحمل هذا المعنى فقد سئل المتهم عن سبب توجهه لمكان الحادث فأجاب " أنا اللي أخذته هناك

ومعش أنا غلطان وأنا عندي طوفة ومستعد أعذر له وخلاص" وسئل إن كان
قد راود المجنى عليه عن نفسه فأجاب "أنا كنت أهرز معاه وهوزعل" ثم
سئل عما إذا كان قد اتفق مع المجنى عليه على ارتكاب الفحشاء فأجاب "لا .
وأنا تبت ودي آخر مرة" . ولما كان الحكم قد أول هذه الاجابات مما
تؤدي إليه من معنى التسليم بوقوع الفعل المسند إلى الطاعن وكان الحكم قد بنى
على فهم صحيح للواقع فانه يكون سليما في نتيجته - لما كان ما تقدم فإن الطعن يكون
على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٠ من أبريل سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد/ محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
عادل يونس ، وتوفيق الخشن ، ومحمود اسماعيل ، وحسين صفوت المركي .

(٨٤)

الطعن رقم ١٧٥٤ لسنة ٣١ القضائية :

اثبات "خبرة" . تحقيق . دفاع . حكم "تسليمه" .

المسائل الفنية . على المحكمة تحقيقها بلوغا إلى غاية الأمر فيها .

الحقائق العلمية الثابتة . جواز استناد المحكمة إليها .

الآراء العلمية . لا تغنى عن واجب التحقيق .

مثال . منازعة المتهم في قدرة المجنى عليه على الكلام بعد إصابته في رأسه . ود المحكمة على ذلك
برأى على احتمالي نقله من مؤلف "الدكتور سيدني سميث" عبر عنه صاحبه بلفظ "ربما" .
حكم ميب . تقفه .

على المحكمة متى واجهت مسألة فنية أن تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها
بلوغا إلى غاية الأمر فيها ، وإنه وإن كان لها أن تستند في حكمها إلى الحقائق
الثابتة علميا ، إلا أنه لا يحق لها أن تقتصر — في تنفيذ تلك المسألة الفنية —
على الاستناد إلى ما استخلصه أحد علماء الطب الشرعي في مؤلف له من مجرد
رأى عبر عنه بلفظ "ربما" الذي يفيد الاحتمال .

وإذن فتى كان الدفاع عن المتهم قد نازع في قدرة المجنى عليه على النطق بعد
إصابته ، تأميسا على أن الكسر المنخفض الذي صاحب إصابة رأسه تعقبه
غيوبة تمنعه من الكلام ، فردت المحكمة على ذلك بقولها "إن إصابة الرأس
إما أن تحدث تهشما بالجمجمة أو تمزقا كبيرا في الدماغ وفي هذه الحالة تصحبها
غيوبة تنتهي بالوفاة ، وإما أن ينتج عنها كسر منخفض وتزيف بالمنع أو خارج
الأم الجافية وفي هذه الحالة ربما تنقضي عدة ساعات بعد الإصابة إلى أن تصير

الغيوبة تامة“ وأحالت في ذلك إلى صفحتي ١٣٥ و ١٣٦ من مؤلف الدكتور سيدني سميت ، ثم استطردت إلى أن ” الواضح من تقرير الصفة التشريحية أن جوهر المخ المجنى عليه وجد سليما ولم يوجد سوى نزيف بين الغشاء العظمي للمخ وبين جوهر المخ ذاته ومن ثم فإنه يكون في استطاعته الكلام...“ — متى كان ذلك فإن هذا الحكم يكون معيبا بما يتعين معه نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في ٩ يناير سنة ١٩٥٥ بناحية الحفنى مركز البرلس مديرية كفر الشيخ : ضرب عبدربه شهاب الدين بعصا على رأسه فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ولم يقصد من ذلك قتله ولكن الضرب أفضى إلى موته . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة ١/٢٣٦ من قانون المرافعات . فقررت الغرفة ذلك . ومحكمة جنايات كفر الشيخ قضت بحضور يا بتاريخ ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٦٠ عملا بمادة الاتهام بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه القصور في الرد على دفاع الطاعن إذ دفع الحاضر عنه بأن المجنى عليه لم يكن يستطيع الكلام بعد إصابته بكسر منخفض بالمجمعة مما يتعارض مع ما نقله الشاهدان عنه ، فطرحت المحكمة هذا الدفاع بحجة أن الإصابة لم تمس جوهر المخ ومن ثم فهي لا تمنع المجنى عليه من أن يتكلم مستندة في ذلك إلى ما أورده الدكتور ”سيدني سميت“ في كتابه ، وما قاله الحكم في هذا الصدد غير سائغ .

وحيث إن الثابت من الاطلاع على محضر الجلسة أن الدفاع عن الطاعن قرر بأن الكسر المنخفض الذى صاحب إصابة الرأس تعقبه غيوبة تمنع المجنى عليه من الكلام وقد ردت المحكمة على ذلك في قولها ”إن إصابة الرأس إما أن تحدث

تهشما بالجمجمة أو تمزقا كبيرا في الدماغ وفي هذه الحالة يصحبها غيبوبة تتهى بالوفاة وإما ينتج عنها كسر منخسف ونزيف بالمخ أو خارج الأم الجافية وفي هذه الحالة ربما تقضى مدة ساعات بعد الإصابة إلى أن تصير الغيبوبة تامة (ص ١٣٥ و ١٣٦ من مؤلف الدكتور سيدنى سميث) وواضح من تقرير الصفة التشريحية أن جوهر المخ للمجنى عليه وجد سليما ولم يوجد سوى نزيف بين الغشاء العظمى للمخ وبين جوهر المخ ذاته ومن ثم فإنه يكون في استطاعته الكلام... — لما كان ذلك ، وإن كان للمحكمة أن تستند في حكمها إلى الحقائق الثابتة علميا ، إلا أنه متى اقتضت المحكمة في حكمها على ما استخلصه أحد علماء الطب الشرعى وكان ذلك مجرد رأى له عبر عنه بلفظ ”ربما“ الذى يفيد الاحتمال ، وكان الطاعن قد أبدى دفاعه على النحو الوارد بمحضر الجلسة ونازع في امكان قدرة المجنى عليه على الكلام عقب اصابته فى الرأس ، تلك الإصابة التى تسبب عنها كسر منخسف ، وكان الحكم لم يشر إلى تفصيلات الإصابة وما ترتب عليها من مضاعفات ، وفضلا عن ذلك فإنه كان على المحكمة ، وهى تواجه مسألة فنية بحثه ، أن تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيق هذا الدفاع بالنظر إلى حالة المصاب الخاصة بلوغا إلى غاية الأمر فيه — أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا بالقصور بما يتعين معه نقضه دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ١٠ من أبريل سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد عفيفي ، وبحضور السادة المستشارين : محمود حلي خاطر ،
ومحمد عبد السلام ، وعبد الحليم البيطاش ، وأديب نصر .

(٨٥)

الطعن رقم ١٧٦٢ لسنة ٣١ القضائية :

استيقاف . قبض . تفتيش .

الاستيقاف . متى يكون صحيحا ؟ حين تتوفر له مظاهر تبرره : أن يكون المتهم قد وضع نفسه
موضع الشبهات والريب .

مثال . استيقاف غير صحيح . إذا كان المتهم قد ارتبك — عندما رأى الضابطين — ومد يده
إلى صديريه ، وحاول مفادرة المقهى ثم عدل عن ذلك . هذا لا يتنافى مع طبيعة الأمور . القبض
على المتهم وتفتيشه . في هذه الحالة . إجراء باطل .

اتهام غرفة الاتهام إلى التقرير بالألا وجه . قرار صحيح في القانون .

يجب لصحة الاستيقاف أن تتوفر له مظاهر تبرره ، فهو يتطلب أن يكون
المتهم قد وضع نفسه موضع الشبهات والريب بما يستلزم تدخل المستوقف
للكشف عن حقيقة أمره .

وإذن فتى كان الثابت من القرار المطعون فيه أن المتهم قد ارتبك —
عندما رأى الضابطين — ومد يده إلى صديريه وحاول الخروج من المقهى
ثم عدل عن ذلك ، فليس في هذا كله ما يدعو إلى الاشتباه في أمره واستيقافه ،
لأن ما أتاه لا يتنافى مع طبيعة الأمور . ومن ثم فإن استيقاف أحد الضابطين له
وإمساكه بيده وفتحها إنما هو القبض الذي لا يستند إلى أساس . فإذا
كانت غرفة الاتهام قد انتهت إلى بطلان القبض والتفتيش وما تلاهما من
إجراءات ، فإن قرارها بالألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية يكون صحيحا في
القانون .

الوقائع

انتهت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في ٥ يوليو سنة ١٩٥٩ بدائرة زققي :
أحرز جواهر مخدرة "أفيونا" في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من
غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١ و ٢ و ٣٣/١ و ١٠ و ١٠ و ١٠
و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبند ١ من الجدول ١ المرافق
وأمام غرفة الاتهام بمحكمة طنطا الابتدائية دفع الحاضر مع المتهم ببطلان القبض
والتفتيش وما ترتب عليهما . وبعد أن أتمت الغرفة نظر الدعوى قضت فيها
بتاريخ ١٠ نوفمبر سنة ١٩٥٩ عملا بالمادة ١٧٩ فقرة أخيرة من قانون الإجراءات
الجنائية والمبادئ ٢/٣٠ من قانون العقوبات ، ٣٥ من المرسوم بقانون
رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى قبل المتهم ، ومصادرة
المخدر المضبوط . فطعنت النيابة العامة في هذا القرار بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن النيابة العامة تنعى على القرار المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق
القانون وتأويله إذ انتهى إلى بطلان القبض والتفتيش مع أن التفتيش كان تأليا
لقبض مشروع لما يدر من المطعون ضده بعد استيقافه من مظاهر تسويع اتخاذ
هذا الإجراء، كما أن استيقافه كان له ما يبرره فقد وضع نفسه موضع الشبهات
والريب .

وحيث إن القرار المطعون فيه حصل واقعة الدعوى في أنه على أثر عودة
ضابطي المباحث من تحقيق حادث جنائي ببندر زققي وقفا في الطريق لشراء
سجائر وأبصر بالمتهم يجلس في مقهى مقابل لمكان وقوفهما وما أن رأاهما حتى
بدت عليه مظاهر الارتباك فقدم بالخروج من المقهى ثم عدل عن ذلك ،
ولما ناداه أحد الضابطين وسأله عما به مديده إلى جيب صديريه وأخرج
شيئا حاول إلقاءه فأمسك الضابط بيده وفتحها فوجد بها لفافة تحتوي على
قطعة من الأفيون . وانتهت غرفة الاتهام إلى التقرير بالألا وجه لإقامة الدعوى
الجنائية على المتهم تأسيسا على ما قاله من عدم توافر الدلائل التي تبرر اتهام

المتهم بجناية إحراز المخدر وعدم قيام حالة التلبس بالجرم التي تسوغ القبض والتفتيش — لما كان ذلك وكانت محاولة المطعون ضده الخروج من المفهى وعدوله عن ذلك لم ترفيهما غرفة الاتهام في حدود سلطتها التقديرية ما يدعو إلى الاشتباه في أمره واستيقافه وهو تقدير سائغ — إذ أن ما أثاره المطعون ضده لا يتنافى مع طبائع الأمور ولا يتوافقه ما يتطلبه الاستيقاف من مظاهر تبرره فهو فيما فعل لم يضع نفسه موضع الشبهات والريب بما يستلزم تدخل المستوقف للكشف عن حقيقة أمره — ولما كان الاستيقاف على هذه الصورة هو القبض الذى لا يستند إلى أساس فى القانون، فإن ما انتهى إليه القرار المطعون فيه من بطلان القبض والتفتيش وما تلاهما من إجراءات يكون صحيحا فى القانون . ومن ثم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٦ من أبريل سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد / محمد ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد حلى خاطر ، ومحمد عبد السلام ، وأديب نصر ، ومختار رضوان .

(٨٦)

الطعن رقم ٨٧٤ لسنة ٣١ القضائية بـ

دعوى مدنية . اختصاص . حكم "تسيبيه" . تبديد .

دعوى مدنية . أمامها . شرط اختصاص المحكمة الجنائية بنظرها : أن يكون التعويض
المطلوب من ضرر ناشئ عن الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية .

تبديد . تعريض . حكم المحكمة الجنائية بعدم اختصاصها بالدعوى المدنية بمقولة أنها محمولة
على "عقد الوكالة" وهو صيب غير الجريمة المطروحة . تأسيس المحكمة ذلك على ما فهمته من أن
عبارة الدفاع عن المدعى تضمن — على خلاف مؤداها — تفسيراً لأحاس دعواء . عدم بيان
الحكم كيف انتهى إلى أن المطالبة بقيمة المبالغ المختلة غير ناشئة عن ضرر حاصل من جريمة
التبديد . تصور . مثال .

متى كانت عبارة الدفاع عن المدعى بالحقوق المدنية لا تتسع في جملتها لحمل
مضمونها على أنها تغيير للأساس الذى تستند إليه دعواء ، غير أن المحكمة فهمتها
على خلاف مؤداها وقضت — بناء على ذلك — بعدم اختصاصها بنظر تلك
الدعوى قولاً منها بأن أساسها ليس الضرر الذى لحق المدعى من الجريمة ، فإن
حكمها يكون معيباً .

فإذا كانت محكمة أول درجة قد أسست قضاءها فى الدعوى المدنية بالتعويض
على ما استبان لها من أن الضرر ناشئ عن جريمة التبديد المستندة إلى المتهم ،
غير أن المحكمة الاستئنافية قضت بإلغاء الحكم وبعدم اختصاصها بنظر الدعوى
المدنية تأسيساً على أن التعويض المطلوب ليس ناشئاً عن جريمة التبديد وأن
المتهم إنما تسلم المبلغ المختلس من العملاء باعتباره وكيلًا عن البنك "المدعى

بالحقوق المدنية“ واستندت في ذلك إلى ما ذكره الدفاع عن هذا الأخير - إجابة منه على استفسار المحكمة عن أساس دعواه - بأنه ”المطالبة بقيمة المبالغ التي اختلسها المتهم والتي اضطر البنك إلى سدادها لعملائه“ - فإن ما قاله الحكم المطعون فيه في هذا الصدد لا يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها مما يشوبه بالقصور ، ذلك أنه لم يبين كيف انتهى إلى أن حق البنك المدعى به والمؤسس على المطالبة بقيمة المبالغ المملوكة له والتي دين المتهم باختلاسها غير ناشئ عن ضرر حاصل عن جريمة التبيد المرفوعة بها الدعوى الجنائية وكيف أن الدعوى المدنية تعتبر محمولة على سبب غير الواقعة المطروحة ، رغم أن الدفاع إنما أراد بعبارة سالفه الذكر - والتي قرنها بطلب تأييد الحكم المستأنف - مجرد تقييم المبلغ المطالب به وبيان سببه بأنه يمثل الضرر الذي أصابه فيما خسر من مال مختلس .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في الفترة ما بين ٢٣ مارس سنة ١٩٥٢ حتى ٢ أغسطس سنة ١٩٥٤ بدائرة قسم عابدين : أولا - بدد المبالغ الميينة المقدار بالمحضر والمملوكة لبنك مصر (الطاعن) والتي سلمت إليه من عملاء للبنك باعتباره وكيلًا عن البنك في قبض تلك المبالغ فاختلسها لنفسه إضرارًا به . ثانيا - ارتكب تزويرا في محررات عرقية هي الكيالات الميينة المضمون بالأوراق بجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة بأن اصطنع صلب هذه الكيالات ناسبا صدورها زورا لعوض لطفى أحمد وآخرين ووقع بامضاءات مزورة عليهم مع علمه بذلك . وطلبت عقابه بالمواد ٣٤١ و ٢١١ و ٢١٣ و ٢١٥ من قانون العقوبات . ومحكمة عابدين الجزئية قضت بحضور يا بتاريخ ٢٧ يونيو سنة ١٩٥٥ برفض الدفع بعدم قبول الدعوى العمومية لعدم جواز الإثبات بالبينة وحددت جلسة ١٨ سبتمبر سنة ١٩٥٥ لنظر الموضوع . وفي أثناء نظره أمام المحكمة المذكورة ادعى مدنيا كل من محمد سعيد ذو الفقار وبنك مصر ، الأول بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والثاني بمبلغ ٩٩٨٦ جنيها تعويضا ، كما دفع الحاضر مع المتهم بعدم قبول الدعوىين المدينتين المرفوعتين من بنك مصر والأستاذ محمد سعيد ذو الفقار لرفعهما من غير ذي صفة . وبتاريخ

٢٠ مايو سنة ١٩٥٧ قضت المحكمة عملاً بمواد الإتهام مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات أولاً : بحبس المتهم ثلاث سنوات مع الشغل عن التهمتين بلا مصاريف وكفالة ٥٠ جنيها لوقف التنفيذ . ثانياً : برفض الدفع المقدم من المتهم بعدم قبول الدعوى المدنية المرفوعة من محمد سعيد ذو الفقار وقبولها وإلزامه بأن يدفع له قرشاً صاعداً واحداً على سبيل التعويض المدنى المؤقت والمصاريف و ١٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة وأمرت بالنفاذ المعجل بغير كفالة . وثالثاً : إلزام المتهم بأن يدفع لبنك مصر تعويضاً مدنيا قدره ٩٩٨٦ جنيهاً والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة وأمرت بالنفاذ المعجل بغير كفالة . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم كما استأنفته النيابة العامة . ومحكمة القاهرة الابتدائية بهيئة استئنافية قضت بتاريخ ١٩ من أبريل سنة ١٩٥٩ حضورياً للدعى المدنى الأول (بنك مصر) وغيباً للمتهم والمدعى بالحق المدنى الثانى (محمد سعيد ذو الفقار) أولاً : فى الدعوى العمومية بعدم جواز استئناف النيابة وقبول استئناف المتهم شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . وثانياً : فى الدعوى المدنية المرفوعة من المدعى المدنى الأول (بنك مصر) بإلغاء الحكم وبعدم اختصاص المحكمة بنظرها وألزمت المدعى المدنى مصاريفها عن الدرجتين . ثالثاً : فى الدعوى المدنية المرفوعة من المدعى المدنى الثانى (محمد سعيد ذو الفقار) برفض الاستئناف بالنسبة لهذه الدعوى وتأيد الحكم المستأنف وألزمت المتهم بمصاريفها المدنية الاستئنافية . عارض المحكوم عليه فى هذا الحكم وقضى فى معارضته بقبولها شكلاً وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم سنة واحدة مع الشغل وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم وذلك عملاً بالمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات . طعن محامى بنك مصر بطريق النقض عن الحكم الصادر من محكمة القاهرة الابتدائية بتاريخ ١٩ من أبريل سنة ١٩٥٩ وقدم تقريراً بالأسباب . كما قدمت النيابة العامة مذكرة برأيها تطلب فيها عدم قبول الطعن شكلاً لأن محامى بنك مصر الموقع على تقرير الأسباب غير مقيد فى جدول المحامين المقبولين أمام محكمة النقض وهو ما يتخلف معه شرط القبول الذى أوجبه المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . وقضى بجلسته ١٩ مارس سنة ١٩٦٢ بقبول الطعن شكلاً وتحديد جلسة لنظر الموضوع (*) .

(*) حكم بقبول هذا الطعن شكلاً بجلسته ١٩/٣/١٩٦٢ . وقد نشر الحكم بالعدد الأول ق ٦٢

المحكمة

... حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب إذ قضى بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى المدنية لأنها لم ترفع عن ذات الواقعة موضوع الدعوى الجنائية دون أن يبين الأساس القانوني لما انتهى إليه قضاؤه بعدم قيام الارتباط بين الدعويين وأن الدعوى المدنية محمولة على سبب غير الجريمة المطروحة أمام المحكمة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به عناصر الجريمة الأولى المرفوعة عنها الدعوى الجنائية وهي أن المتهم بدد المبالغ المبيغة بالمحضر والمملوك لبنك مصر ، بنى قضاؤه بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى المدنية المرفوعة من الطاعن على أن أساءها ليس الضرر الذي يكون قد لحقه من الجريمة المستندتين للاثم وذلك أخذا بما قاله الحاضر عنه في مرافعته من أن أساءها المطالبة بقيمة المبالغ المختلسة وليس التعويض عن الأضرار التي أصابت البنك . لما كان ذلك ، وكان الحكم المستأنف حين قضى للبنك بالتعويض المطالب به قد أقام قضاؤه بذلك على ما قاله من أنه ” وقد ثبتت مسؤولية المتهم جنائيا عن الجريمة المستندتين إليه ، فإنه يتعين مساءلته مدنيا عن الضرر الذي أصاب المدعين بالحق المدني وذلك عملا بالمادة ١٦٣ من القانون المدني “ . وهو ما يؤخذ منه أن محكمة أول درجة أسست قضاؤها في الدعوى المدنية على ما استبان لها من أن الضرر ناشئ عن الجريمة المرفوعة بهما الدعوى الجنائية . وكان قول الحاضر عن البنك في مرافعته بناء على استفسار المحكمة الاستئنافية منه عن أساس دعواه بأنه المطالبة بقيمة المبالغ التي اختلسها المتهم واضطر البنك لسدادها لعملائه وليس تعويضا عن الضرر الذي أصاب البنك — هذا القول الذي أبداه إثر طلبه تأييد الحكم المستأنف الذي قضى بالتعويض لم يكن إلاردا من الدفاع على استفسار وجهته إليه المحكمة وأراد به تقييم المبلغ المطالب به وبيان سببه بأنه يمثل الضرر المادي الذي أصاب البنك فيما خسر من مال مختلس ، وعبارة الدفاع في جملتها لا تتسع لحمل مضمونها على تغيير الأساس الذي تستند إليه الدعوى المدنية كما ذهب إلى ذلك الحكم المطعون فيه . ولما كان هذا الحكم حين ألغى قضاء محكمة أول درجة بالنسبة إلى الدعوى المدنية وأسمه

على أن المتهم قد استلم قيمة الكمبيالات من العملاء باعتباره وكيلًا عن البنك في قبض تلك المبالغ فبدها — حين ألقى الحكم المطعون فيه هذا القضاء المسبب لم يبين كيف انتهى إلى أن حق البنك المدعى به والمؤسس على المطالبة بقيمة المبالغ المملوكة له والتي دين المتهم باختلاسها غير ناشئ عن ضرر حاصل من جريمة التبيد المرفوعة ضدها الدعوى الجنائية ، وكيف أن الدعوى المدنية ، تعتبر محمولة على سبب غير الواقعة المطروحة أمام المحكمة . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه فيما أورده بشأن ذلك غير سائق ولا يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ، فإنه يكون مشوبا بالقصور الذي يعيبه ويستوجب نقضه والإحالة بغير حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ١٦ من أبريل سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد / محمد إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد حلى خاطر ، محمد عبد السلام ، وعبد الحليم البيطاش ، وأديب نصر .

(٨٧)

الطعن رقم ١٧٧١ لسنة ٣١ القضائية :

قانون "قانون أصلح" . عقوبة "وقف التنفيذ" . مواد مخدرة .

(١) القانون الأصلح . المادة ٥ مقويات . ماهية . هو الذى ينشئ للتهمة مركزا أو وضعا
يكون أصلح له من القانون القديم .

عقوبة . وقف تنفيذها . حظر ذلك فى القانون القديم . إجازته فى القانون
الجديد . اعتبار القانون الجديد أصلح للتهمة . مثال . قانون المخدرات ٣٥١
لسنة ١٩٥٢ و ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ .

(ب) وقف تنفيذ العقوبة . مسألة موضوعية تقديرية .

١ — جرى قضاء محكمة النقض على أن المقصود . بالقانون الأصلح فى حكم
الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات هو القانون الذى ينشئ
للتهم مركزا أو وضعا يكون أصلح له من القانون القديم . وإذن فمتى كان قانون
المخدرات رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ — الذى وقعت الجريمة فى ظله — قد حظر
الحكم فى جميع الأحوال بوقف تنفيذ العقوبة ، ثم صدر قبل الفصل فى الدعوى
القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ورفع القيد الذى كان مفروضا على القاضى وخوله
وقف تنفيذ عقوبة اللجنة بالنسبة لفئة من المحكوم عليهم ، فإن القانون الجديد
يكون هو الأصلح لهذه الفئة .

٢ — تقدير مسوغات الحكم بوقف تنفيذ العقوبة من الأمور الموضوعية
التي تدخل فى ساطة قاضى الموضوع .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٥ أكتوبر سنة ١٩٥٩ بدائرة قسم اللبان بمحافظة الاسكندرية :أحز جواهر مخدرة "حشيشا" في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقا للمواد ١ و ٢ و ٣٣/ ج وأخيرة و ٣٥٠ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبند ١٢ من الجدول ١ المرافق . فقررت الغرفة ذلك . ومحكمة جنايات الاسكندرية قضت بحضور يا بتاويخ ١٢/١١/١٩٦٠ عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ و ٣٥٠ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بند ١٢ من الجدول رقم ١ الموافق مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبه المتهم "الطاعن" بالحبس مع الشغل لمدة ستة شهور وتغريمه خمسمائة جنيه ومصادرة الجواهر المخدرة المضبوطة . فظمن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

...حيث ان مبنى الوجه الأول هو الخطأ في تطبيق القانون ذلك أن الحكم المطعون فيه دان الطاعن عملا بأحكام المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بالرغم من صدور القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ الواجب التطبيق باعتباره القانون الأصح اعمالا لنص المادة الخامسة من قانون العقوبات .

وحيث إن المادة ٣٧ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ تنص على أنه لا يجوز الحكم بوقف التنفيذ لمن يحكم عليه بعقوبة اللجنة في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون وتقضى المادة ٤٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بأنه لا يجوز وقف تنفيذ الحكم الصادر بعقوبة اللجنة على من سبق الحكم عليه في إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون — ومؤدى هاتين المادتين أن المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ كان يحظر — في جميع الأحوال — وقف تنفيذ عقوبة اللجنة المقضى بها وفقا لأحكامه وأن القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ لا يمنع ذلك إلا بالنسبة لمن سبق الحكم عليه في إحدى الجرائم المنصوص عنها في هذا القانون . أى أنه يجوز وقف تنفيذ عقوبة اللجنة المقضى

بها ونفقا لأحكامه على من لم يسبق الحكم عليه في إحدى الجرائم المنصوص عليها فيه — ومن ثم يكون القانون الجديد ، وقد رفع القيد الذي كان مفروضا على القاضي في الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الجنحة بالنسبة لفئة من المحكوم عليهم ، هو القانون الأصلح بالنسبة لهذه الفئة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن الطاعن أحرز المخدر المضبوط بقصد التعاطي وأثبت عدم وجود سوابق له وأفصح عن استعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات ثم دانه بالحبس والغرامة ، وكان القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ قد صدر في ٥ يونيه سنة ١٩٦٠ أى قبل صدور الحكم المطعون فيه في ١٢/١١/١٩٦٠ وهو الأصلح لالتهم إذ أنشأ له مركزا قانونيا أصلح لما اشتملت عليه أحكامه من إجازة الحكم بوقف تنفيذ العقوبة المقضى بها عليه وهو ما لم يكن جائزا من قبل في ظل القانون القديم ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن المقصود بالقانون الأصلح في حكم الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات هو القانون الذي ينشئ للتهم مركزا أو وضعها يكون أصلح له من القانون القديم . لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه ، إذ انتهى إلى تطبيق المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بدلا من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ الواجب التطبيق وفقا لنص المادة الخامسة من قانون العقوبات ، يكون مخطئا في القانون مستوجب النقض . ولما كان تقدير مسوغات الحكم بوقف تنفيذ العقوبة من الأمور الموضوعية التي تدخل في سلطة قاضي الموضوع فإنه يتعين أن يكون مع التمسك للإحالة .

جاسة ١٦ من أبريل سنة ١٩٦٢

بإقامة السيد/ محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد عبد السلام ، وعبد الحليم اليطاش ، وأديب نعيم ، ومختار رضوان .

(٨٨)

الطعن رقم ١٧٧٣ لسنة ٣١ القضائية :

إجراءات المحاكمة . دفاع . إثبات "شهود" .

شفوية لمرافعة . العبرة بالتحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة بالجلسة . وجوب سماع الشهود
مادام ذلك ممكنا .

طلب الدفاع سماع شهود معينين . رفضه تأميسا على كفاية أدلة الإثبات المطروحة . إخلال
بحق الدفاع . وجوب سماع الشهادة أولا ثم إبداء الرأي فيها . علة ذلك .

الأصل في الأحكام الجنائية أنها تبني على التحقيق الشفوي الذي تجريه
المحكمة في الجلسة وتسمع فيه الشهود ما دام سماعهم ممكنا . فإذا كانت المحكمة
قد رفضت ما طلبه المدافع عن المتهم "الطاعن" من سماع أقوال شاهدين عينهما ،
تأميسا على أنها لا ترى محلا لسماعهما لكفاية أدلة الإثبات قبل المتهمين ، فإن
ذلك منها يكون غير سائغ وفيه إخلال بحق الدفاع ، إذ أن القانون إنما يوجب
سؤال الشاهد أولا ثم بعد ذلك يحق للمحكمة أن تبدي ما تراه في شهادته ،
لا حتمال أن تجيء هذه الشهادة — التي تسمعها ويباح للدفاع مناقشتها —
بما يقنعها بحقيقة قد يتغير بها وجه الرأي في الدعوى .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم في يوم ٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٩ بدائرة
قسم ميناء البصل محافظة الاسكندرية : شرعوا في سرقة ألواح الصاج المينة
الوصف والقيمة بالمحضر المؤسسة الاقتصادية بينما كان الثاني والثالث والرابع

يحملون أسلحة ظاهرة ونخبة وأوقف تنفيذ الجريمة بسبب لادخل لإرادة المتهمين فيه هو تربص رجال الشرطة لهم وضبطهم إياهم قبل إتمام السرقة . وطلبت إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم طبقا للمواد ٤٥ و ٤٦ و ٣١٦ من قانون العقوبات . فقررت الغرفة ذلك . ومحكمة جنايات الاسكندرية قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بمعاينة كل من يوسف محمد طاهر ومحمد عبد العال عبدالستار وحسن علي حسن (شكلاية) ومحمود حنفى بركات ورمضان أحمد غنيم وأحمد عبدالقادر جمعه (الطاعنين) بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات . فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مما ينعاه الطاعن الثالث على الحكم المطعون فيه الإخلال بحق الدفاع فقد تمسك المدافع عنه بطلب سماع أقوال شاهدين عينهما ولكن المحكمة لم تجبه إلى طلبه وحكمت في الدعوى دون سماعهما وقالت إنها لا ترى محلا لذلك لكفاية الأدلة قبل المتهمين وهو ما لا يصلح أن يكون ردا على طلبه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم ومحضر الجلسة أن محكمة الموضوع قضت بإدانة المتهمين استنادا إلى الأدلة التي استظهرتها دون أن تسمع أقوال الشاهدين اللذين تمسك الدفاع بطلب سماع شهادتهما رغم تأجيل الدعوى لحضورهما، وأسست رفضها لهذا الطلب على أنها لا ترى محلا لسماعهما لكفاية الأدلة قبل المتهمين . ولما كان الأصل في الأحكام الجنائية أنها تبنى على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة في الجلسة وتسمع فيه الشهود مادام سماعهم ممكنا، وكان المدافع عن الطاعن قد تمسك بسماع شهادة الشاهدين، فإن رفض المحكمة طلبه للسبب الذي ذكرته يكون غير سائغ وفيه إخلال بحقه في الدفاع إذ أن القانون يوجب سؤال الشاهد أولا وبعد ذلك يحق للمحكمة أن تبدى ما تراه في شهادته وذلك لاحتمال أن تبجى هذه الشهادة التي تسمعها ويباح للدفاع مناقشتها بما يقنعها بحقيقة قد يتغير بها وجه الرأي في الدعوى . لما كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه يكون معينا بما يستوجب نقضه دون حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن وذلك بالنسبة للطاعنين جميعا بتحقيقا لحسن سير العدالة ولا تفصال وجه الطعن بينهم .

جلسة ١٦ من أبريل سنة ١٩٦٢

بإضافة السيد المستشار السيد أحمد عفيفي ، وبحضور السادة المستشارين : عادل بونس ،
وتوفيق أحمد الخشن ، ومحمود اسماعيل ، وحسين صغوث السركي .

(١٩)

الطعن رقم ١٧٧٦ لسنة ٣١ القضائية :

إثبات "بوجه عام" . خبرة "مضاهاة" . نقض . "ما لا يجوز الطعن فيه" .
تزوير . دفاع . حكم "تسيبيه" . ما لا يعيه .

(أ) إجراءات المضاهاة . لم ينظمها المشرع . اطمئنان المحكمة إلى صحة عملية الاستكتاب .
اعتمادها في حكمها على نتيجة المضاهاة التي أجراها الخبير . لا مخالفة فيه للقانون .

(ب) إجراءات الاستكتاب . التي تمت في المرحلة السابقة على المحاكمة : الطعن فيها أمام
محكمة النقض . لأول مرة . لا يجوز .

(ج) محكمة الموضوع . سلطتها في تقدير القوة التعليلية لعناصر الدعوى . هي الخبير الأعلى :
ما دامت المسألة المطروحة ليست فنية بحتة .

مثال . اطلاع المحكمة على المحررات المطعون فيها بالتزوير . اجراءؤها المضاهاة
بنفسها على أوراق الاستكتاب . اطمئنانها إلى رأى الخبير في هذا الشأن . النفي على
ذلك . فبرجائز .

(د) طلب الدفاع ندب خبير آخر . عدم اجابة هذا الطلب . لا تهريب : ما دامت
الواقعة قد وضحت .

(هـ) الجزم بما لم يقطع به الخبير . من سلطة محكمة الموضوع : متى كانت وقائع الدعوى
قد أكلت ذلك لديها .

١ — لم ينظم المشرع — سواء في قانون الإجراءات الجنائية أو في قانون
المرافعات — إجراءات المضاهاة في نصوص آمرة يترتب على مخالفتها البطلان ،
ومن ثم فإن اعتماد الحكم المطعون فيه على نتيجة المضاهاة التي أجراها خبير الخطوط

بين استكتاب المحجى عليهم الذى تم أمامه وبين التوقيعات المنسوبة إليهم فى الأوراق المطعون فيها يكون صحيحا لا مخالفة فيه للقانون ما دامت المحكمة قد اطمأنت إلى صحة صدور توقيعات الاستكتاب .

٢ — الدفع بتعيب اجراءات الاستكتاب التى تمت فى المرحلة السابقة على المحكمة لا يصح إنثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

٣ — من القواعد المقررة أن لمحكمة الموضوع كامل السلطة فى تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة أمامها ، وهى الخبير الأعلى فى كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها — أو بالاستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها — ما دامت المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحتة التى لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لابتداء رأى فيها . فإذا كانت المحكمة قد اطلعت على المحررات المطعون فيها بالتزوير وقامت بعملية المضاهاة بنفسها على أوراق الاستكتاب وعلى ما أجرته من استكتاب بنفسها واطمأنت إلى رأى الخبير فى هذا الشأن ، فلا يجوز مصادرة المحكمة فيما خلصت إليه .

٤ — لا يصح أن يعاب على المحكمة عدم إجابتها الطاعن إلى ندب خير آخر ما دامت الواقعة قد وصحت لديها ولم تر من جانبها ضرورة اتخاذ هذا الإجراء .

٥ — لمحكمة الموضوع سلطة الجزم بما لم يجزم به الخبير فى تقريره متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندها وأكدها لديها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى خلال الفترة من ١٢ يناير سنة ١٩٥٤ إلى ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٥٧ بدأته بندربنى سويف : أولا - ارتكب تزويرا ماديا فى خمس محررات رسمية هى الاستمارتين ٧٦ تسليف رقمى ٥٥٩٤٥ و ٦٨٧٩٧ مسلسل والخاصتين بطلب سلفة عن السنة الزراعية ١٩٥٣ - ١٩٥٤ والاستمارتين ٦٠ أموال مقررة رقمى ١٢ و ٦٢ مسلسل الخاصتين بمحضرى الجزأ الإدارى والاستمارة ٨٢ أموال مقررة رقم ١٦ ٨٩٢٠ مسلسل الخاصة بورد الأموال المقررة على توفيق يعقوب واغيب وذلك بوضع إمضاءات مزورة وبزيادة كلمات بأن

وقع على الاستمارتين ٧٦ تسليف بامضاءين لتوفيق يعقوب واصف وموريس روفائيل رزق ناسبا إياها زورا إليهما باعتبارهما ضامنين له في قيمة السلفة المطلوبة بهاتين الاستمارتين ، وبأن اصطنع الاستمارتين ٦٠ أموال مقررة ووقع عليهما بامضاءات محمد عبد الغنى محمود ومحمد ومرزوق ومهدى كليب وسيد عبد الحميد ناسبا إياها زورا إليهم باعتبار أن أولهم هو محرر هاتين الاستمارتين وأن الباقيين شهود فيها وبأن أضاف كلمات إلى الاستمارة ٨٢ أموال مقررة تفيد سدادها لمبلغ ٢٢ جنيها ٣٠٣ مليات ووقع عليها بامضاء لمحمد عبد الغنى محمود ناسبا إياها زورا إليه باعتباره هو المثبت لتلك الكلمات . ثانيا - استعمل الاستمارتين رقم ٦٠ أموال مقررة والاستمارتين رقم ٧٦ تسليف المزورة سالفة الذكر مع علمه بتزويرها بأن قدم الأولى إلى محكمة الجنح المستأنفة ببني سويف في القضية رقم ١٦٩٣ سنة ١٩٥٧ و ١٦٩٤ سنة ١٩٥٧ إستئناف بني سويف كدليل على صحة دفاعه فيها ، وبأن قدم الثانية إلى بنك التسليف الزراعى فرع بني سويف لإستلام مبلغ السلفة الواردة فيها . وطلبت من غرفة الإتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقا لنص المواد ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٤ من قانون العقوبات . فقررت الغرفة ذلك . ومحكمة جنايات بني سويف قضت بحضور يا بتاريخ ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٦٠ عملا بمواد الإتهام مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بمعاينة الطاعن بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنين عما أسند إليه . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمتي التزوير في أوراق رسمية واستعمالها قدشابه قصور في التسييب وفساد في الاستدلال ، كما انطوى على إخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه من بين ما عول عليه في إدانته شهادة شهود تبين أنهم لم يستكتبوا أمام النيابة وإن كان أحدهم قد استكتب بمعرفة قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى فإن هذا لا يفي عن الاستكتاب أمام سلطة التحقيق وبطل به عمله المضاهاة . كما أن المستندات المطعون عليها لم تعرض على الشاهد مهدى محمد كليب . وقد أقر الصراف بالجلسة حينما عرض عليه ورد المال المنسوب إليه التوقيع عليه بأنه بخطه ثم عاين إلى القول

بأنه ما دام قد قرأ أمام النيابة بأنه ليس بخطه فإنه يكون كذلك . وقرر شيخ البلد بأنه يشتبه في أن يكون الخط المطعون عليه هو خطه ومن ثم يكون الاعتماد على شهادتهما مشوبا بالفساد . هذا إلى أن المحكمة قد قامت باستكتاب الشاهد الأول بالجلسة دون أن تحيل أوراق الاستكتاب إلى جهة فنية لإجراء المضاهاة عليها . ويضيف الطاعن أن المدافع عنه تمسك أمام المحكمة بتعيين خبير في الخطوط لإجراء عملية المضاهاة ، وأسس طلبه على أن الخبراء بقصم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي تقتصر خبرتهم على المعلومات الكيماوية ولا خبرة لهم بالخطوط ولذلك جاءت تقاريرهم غير وافية إذ اقتصرت على القول باتفاق الخطوط في الدرجة الخطية والميزات واللوازم دون أن تعرض للتفاصيل ، هذا إلى أن الشاهد موريس روفائيل لم يستكتب ولا توجد له أوراق استكتاب مما لا يقبل معه القول بأن التوقيع المنسوب إليه على استمارة السلفة ليس له ، وأخيرا فإن التقرير الخاص بفحص توقيع الصراف لم يجزم بما إذا كان التوقيع الذي على هيئة ” فرمة “ له أو للطاعن مما يعيب الحكم بما يبطله ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجرائم التزوير في محروقات رسمية واستعمالها التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من أقوال شهود الإثبات ومن تقارير قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي ومن الاطلاع على سجل المجوزات بمديرية بنى سويف ومن كتاب المديرية الدالين على عدم توقيع مجوز إدارية ضد الطاعن في المدة المنسوب إليه تزوير محضرى الجزا الإدارى موضوع الاتهام فيها ومن الاطلاع على دفتر يومية المتحصلات عن صيرفية دنديل وما ثبت من الاطلاع على ملفي الجنحتين ١٦٩٣ و ١٦٩٤ سنة ١٩٥٧ س بنى سويف المقدم في كل منهما محضر الجزا الإدارى المطعون فيه بالتزوير ومن اعتراف الطاعن أمام النيابة بأنه هو الذى حرر البيانات الواردة بمحضر الجزا الرقيم مايو سنة ١٩٥٦ وأنه هو الذى قدمه إلى محكمة الجناح المستأنفة ببنى سويف ومن عملية المضاهاة التي قامت بها المحكمة بنفسها واستبان لها منها صدق ما ورد بتقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير ومما أجرتة على ورقة استكتاب الشاهد توفيق يعقوب واصف من مضاهاة وضح لها منها أن الإمضاء المنسوبة إليه على طلب السلفة موضوع الاتهام ليست له ولا هى بخطه ، وهى أدلة سائغة تؤدى

إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كانت ذلك ، وكان ما ينعاه الطاعن على الحكم في خصوص منازعته في عملية استكتاب الشهود بدعوى عدم حصولها أمام سلطة التحقيق أو عدم إجرائها أصلا وإغفال المحكمة إرسال أوراق الاستكتاب التي تمت بمعرفة إلى أهل الخبرة ، ما ينعاه من ذلك مردود بأنه من المقرر قانونا أن لمحكمة الموضوع أن تعتمد في تكوين عقيدتها على ما تطمئن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى وأنها في سبيل ذلك ليست ملزمة بأن تتبع طرقا معينة في الإثبات إلا في الحالات التي نص عليها القانون ، وكان المشرع سواء في قانون الإجراءات الجنائية أو في قانون المرافعات لم ينظم المضاهاة في نصوص أمره يترتب على مخالفتها البطلان . فإن اعتماد الحكم على نتيجة المضاهاة التي أجراها خبير الخطوط بين استكتاب المجنى عليهم الذي تم أمامه وبين التوقيعات المنسوبة إليهم على الأوراق المزورة يكون صحيحا ولا مخالفة فيه للقانون ما دامت المحكمة قد اطمأنت إلى صحة صدور التوقيعات الواردة على ورقة الاستكتاب ممن نسبت إليهم . هذا فضلا عن أن الدفع بتعيب إجراءات الاستكتاب التي تمت في المرحلة السابقة على المحاكمة لا يصح إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ولا يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه قد أبدى أيهما اعتراضا على هذا الإجراء . ولما كانت المحكمة قد اطلعت على المحررات المطعون فيها بالتزوير وقامت بعملية المضاهاة بنفسها على أوراق الاستكتاب وعلى ما أجرته من استكتاب بنفسها واطمأنت إلى رأى الخبير في هذا الخصوص فلا يجوز مصادرة المحكمة فيما خلصت إليه من ذلك ، لأن الأصل أن المحكمة لها كامل السلطة في تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث ، وهي الخبير الأعلى في كل ما تستطيع هي أن تفصل فيه بنفسها — أو بالاستعانة بخبير ينحصر رأيه لتقديرها — ما دامت المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحتة التي لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لإبداء رأى فيها . لما كان ذلك ، وكان لا يصح أن يعاب على المحكمة عدم إجابتها الطاعن إلى ندب خبير آخر ما دامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر من جانبها ضرورة إلى اتخاذ هذا الإجراء . ولما كان ما يشبه الطاعن من القول بأن الخبير لم يقطع برأى في نسبة التوقيع الذي ورد على هيئة "قرمة" إلى الصراف أو إلى الطاعن ، مردودا بما هو مقرر لمحكمة الموضوع من سلطة الحزم بما لم يجزم به الخبير في تقديره متى كانت وقائع

الدعوى قد أيدت ذلك عندها وأكدها لديها وهو ما لم يخطيء الحكم في تقديره .
أما ما يجادل فيه الطاعن من نفى وجود أوراق استكتاب مورييس روفائيل رزق ،
فردود بأنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحكمة أن المحكمة قد واجهت
الشاهد المذكور بالتوقيع المنسوب صدوره إليه فأكد أنه مزور عليه وهو ما يكفي
لحمل قضاء الحكم في هذا الخصوص . على أنه بفرض صحة ما يقول به الطاعن
فإنه لا أثر لهذه الواقعة في النتيجة اكتفاء بما انتهى إليه الحكم من إدانة الطاعن
بتروير سائر المحررات الأخرى واستعمالها اعتمادا على أدلة الثبوت السائغة التي
أوردها . لما كان ما تقدم ، وكان ما يثيره الطاعن في شأن استناد الحكم إلى
أقوال كل من الصراف وشيخ البلدة على رغم ما أبدياه من تردد في روايتهما ،
إنما هو محاولة لمناقشة دليل اقتنعت المحكمة بصحته مما لا يقبل من الطاعن أمام
هذه المحكمة . ذلك أن وزن أقوال الشهود هو من سلطة محكمة الموضوع ، فلها أن
تأخذ منها بما ترتاح إليه وتعرض عما لا تطمئن إليه . لما كان ذلك ، فإن
ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه يكون على غير أساس ويتعين رفضه
موضوعا .

جلسة ١٦ من أبريل سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد عفيق ، وبحضور السادة المستشارين : عادل بونس ،
وتوفيق أحمد الحشن ، ومحمود اسماعيل ، وحسين صفوت السركي .

(٩٠)

الطعن رقم ١٧٨٥ لسنة ٣١ القضائية :

تنظيم . عقوبة . تقض "حالاته" . "سلطة محكمة التقض" .

القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بشأن تقسيم الأراضي المدة لبناء .

عقوبة الإزالة . شرطها : كون المتهم هو منشئ التقسيم دون موافقة سابقة وطبقا للشروط
المنصوص عليها في القانون . أو عدم قيام المقسم أو المشتري أو المستأجر أو المتفع بالحكم بالالتزامات
التي فرضها القانون في المادتين ١٢ و ١٣ منه .

الحكم على المتهم بالإزالة لمجرد أنه أقام البناء على أرض تقسيم قبل تقسيمها . خطأ في تطبيق
القانون . سلطة محكمة التقض . تقض الحكم جزئيا ونصحيته بإلغاء الإزالة .

يشترط لصحة الحكم بالإزالة في تهمة إقامة بناء على أرض معدة للتقسيم ولم
تقسم طبقا لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ أن يثبت الحكم في حق المتهم
أحد أمرين ، الأول أن يكون هو الذي أنشأ التقسيم دون الحصول على موافقة
سابقة من السلطة المختصة وطبقا للشروط المنصوص عليها في القانون ، والثاني
عدم قيامه بالأعمال والالتزامات المنصوص عليها في المادتين ١٢ و ١٣ من
القانون وهي تتعلق بالأعمال والالتزامات التي يلتزم بها المقسم والمشتري والمستأجر
والمتفع بالحكم . فإذا كان الحكم المطعون فيه لم ينسب شيئا من ذلك إلى المتهم
بل بني حكمه بالإزالة على مجرد أنه أقام البناء على أرض تقسيم قبل تقسيمها ،
فإنه يكون قد أخطأ إذ قضى بهذه العقوبة بغير موجب من القانون مما يتعين معه
تقضيه تقضا جزئيا فيما قضى به من عقوبة الإزالة وإلغاؤها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٣ من يونيو سنة ١٩٦٠ بدائرة مركز السنبلاوين : أولا - أقام بناء بدون ترخيص من السلطة القائمة على أعمال التنظيم . وثانيا - أقام بناء على أرض تقسيم قبل صدور مرسوم الموافقة على التقسيم . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٢٩ و ٣٠ و ٣٣ و ٣٤ من المرسوم بقانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ وقرار الشئون البلدية رقم ٧٦٧ لسنة ١٩٥٥ والمواد ١ و ٢ و ٩ و ١٠ و ١٩ و ٢٠ من المرسوم بقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ المعدل بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٠ وقرار الشئون البلدية . ومحكمة السنبلاوين الجزئية قضت حضوريا اعتباريا بتاريخ ١٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٠ عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم ١٠٠ قرش عن كل تهمة والإزالة . استأنف المطعون ضده هذا الحكم . ومحكمة المنصورة الابتدائية بهيئة استئنافية قضت حضوريا بتاريخ أول ديسمبر سنة ١٩٦٠ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى بالإزالة في غير مقتضى لها .

وحيث إنه يشترط لصحة الحكم بالإزالة في تهمة إقامة بناء على أرض معدة للتقسيم ولم تقسم طبقا لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ الذي طبقته المحكمة على واقعة الدعوى - أن يثبت الحكم في حق المتهم أحد أمرين : الأول أن يكون هو الذي أنشأ التقسيم دون الحصول على موافقة سابقة من السلطة المختصة

وطبقا للشروط المنصوص عليها في القانون . والثاني عدم قيامه بالأعمال والالتزامات المنصوص عليها في المادتين ١٢ و ١٣ من القانون وهي تتعلق بالأعمال والالتزامات التي يلتزم بها المقسم والمشتري والمستأجر والمتنفع بالحكر.

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم ينسب شيئا من ذلك إلى المطعون ضده ، بل بنى حكمه بالإزالة على مجرد أنه أقام البناء على أرض تقسيم قبل تقسيمها فإنه يكون قد أخطأ إذ قضى بهذه العقوبة بغير موجب من القانون مما يتعين معه نقضه نقضا جزئيا فيما قضى به من عقوبة الإزالة وإلغاؤها .

جلسة ١٧ من ابريل سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد / محمود ابراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد عبد السلام ، ومحمد الخلم البيطاش ، وأديب نصر ، وحسين صفوت السركي .

(٩١)

الطعن رقم ١٦٤١ لسنة ٣١ القضائية :

قانون "سريانه من حيث الزمان" . مسئولية جنائية . مواد مخدرة .

(ا . ب) القانون الأصلح لتهم . بدء سريانه . العبرة بتاريخ صدوره ، وليس بتاريخ العمل به .

مسئولية جنائية . صدور تشريع ينقل النص على تأنيث فعل . تدارك هذا النقص بتشريع لاحق . لا مسئولية خلال الفترة بين صدور التشريعين ولو كان العمل بهما في وقت واحد .

مواد مخدرة . مثال . مادة "الماكسون" . تأنيثها بالمرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقرار الوزاري ٢٢٥ لسنة ١٩٦٠ اعتبارا من ٣٠/٥/١٩٦٠ .
صدور قانون المخدرات الجديد رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في ٥/٦/١٩٦٠ .
العمل به اعتبارا من ١٣/٧/١٩٦٠ . خلو جدول من تلك المادة . ضبط المتهم محرزا لها قبل تاريخ العمل به . لا جريمة .

إضافة هذه المادة إلى جدول المخدرات بالقانون ٢٠٦ لسنة ١٩٦٠ الصادر في ١١/٧/١٩٦٠ والمعمول به في ١٣/٧/١٩٦٠ . لا يغير مركز المتهم . علة ذلك :
عدم رجعية القوانين الجنائية .

من المقرر قانونا أنه لا يجوز تأنيث الفعل بقانون لاحق لأن القوانين الجنائية لا ينسحب أثرها إلى الأفعال التي لم تكن مؤثمة قبل إصدارها .

فتى كان قانون المخدرات الجديد رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - بما أنشأه من مركز أصلح للتهم - فقد صدق في ٥/٦/١٩٦٠ ، غير أنه لم يعمل به إلا في

١٩٦٠/٧/١٣ أى بعد ثلاثين يوما من تاريخ نشره ، فإنه يعتبر من تاريخ صدوره — لا من تاريخ العمل به — القانون الأصلي طبقا لنص المادة الخامسة من قانون العقوبات .

وإذا كانت التهمة التي أسندت إلى المتهم ”المطعمون ضده“ هي أنه في يوم ١٩٦٠/٦/٢٣ حاز مادة من أملاح الديكسافيتامين ”الماكستون“ في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت النيابة عقابه وفقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ . ثم صدر بتاريخ ١٩٦٠/٦/٥ القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ وقد خلا جدول رقم ١ من النص على مادة الديكسافيتامين بجوهر مخدر . وبتاريخ ١٩٦٠/٧/١١ صدر القانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٦٠ بإضافة هذه المادة إلى الجدول على أن يعمل به اعتبارا من ١٩٦٠/٧/١٣ ”وهو تاريخ العمل بالقانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠“ . وكان من المقرر قانونا أنه لا يجوز تأنيم الفعل بقانون لاحق ، لأن القوانين الجنائية لا ينسحب أثرها إلى الأفعال التي لم تكن مؤثمة قبل إصدارها ، فإنه لا يمكن مساءلة المتهم عن الفعل المسند إليه ، لأن حيازته لمادة الديكسافيتامين في ١٩٦٠/٦/٢٣ بعد صدور القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ — الذي ألغى المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ — كان فعلا غير مؤثم في تاريخ الواقعة . ولا يغير من هذا الوضع النص في القانون الجديد على العمل به اعتبارا من ١٩٦٠/٧/١٣ ولا صدور القانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٦٠ مشيرا إلى العمل به في ذات التاريخ إذ لا يسوغ القول باتصال التأنيم طوال الفترة من تاريخ صدور القانون وتاريخ العمل به ، وذلك أن عدالة التشريع تأبى أن يظل الفعل مؤثما إلى حين العمل بالقانون الجديد بعد أن أعلن الشارع بإصداره أنه أصبح فعلا مباحا وهي ذات الحكمة التي حذت بالشارع إلى إصدار المادة الخامسة من قانون العقوبات .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعمون ضده بأنه في يوم ٢٣ يونيو سنة ١٩٦٠ بدائرة بندر أسوان محافظتها : حاز جواهر مخدرة (أملاح الديكسافيتامين) ”ماكستون“ في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من غرفة الاتهام إحالة المتهم إلى محكمة

الجنایات لمحاكمته بالمواد ١ و ٢ و ٣٢ و ٣٣ ج وأخيرة و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والجدول ١ بند ٥١ . وبتاريخ ١٥ أكتوبر سنة ١٩٦٠ قررت غرفة الإتهام حضوريا بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية قبل المتهم ومصادرة المضبوطات . فطعت النيابة العامة في هذا القرار بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون وفي تفسيره وفي ذلك تقول النيابة (الطاعنة) إن أمر غرفة الإتهام المطعون فيه استند في التقرير بالالوجه لإقامة الدعوى الجنائية قبل المتهم "المطعون ضده" إلى أن الجدول رقم ١ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافأة المخدرات قد خلا وقت إصداره من النص على مادة الماكستون بكوهر مخدر وإلى أنه هو القانون الواجب التطبيق باعتباره القانون الأصلح للمتهم - استند الأمر إلى ذلك على الرغم من أن هذه المادة ظلت معتبرة في نظر الشارع من الجواهر المخدرة منذ أن أضيفت إلى المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بمكافأة المخدرات بالقرار رقم ٢٢٥ سنة ١٩٦٠ المعمول به من ٣٠ مايو سنة ١٩٦٠ وحتى صدر القانون رقم ٢٠٦ سنة ١٩٦٠ وأضافها إلى الجدول رقم ١ الملحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . وحيث إن المطعون ضده اتهم بجحاسة أملاح الديكسافيتامين "الماكستون" في ٢٣ من يونيو سنة ١٩٦٠ ، وطلبت النيابة معاقبته وفقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بمكافأة المخدرات . وقد صدر في ٥ من يونيو سنة ١٩٦٠ القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافأة المخدرات ونص في المادة ٥٥ منه على إلغاء المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ وفي المادة ٥٦ على أن يعمل به بعد ثلاثين يوما من تاريخ نشره الحاصل في ١٣ من يونيو سنة ١٩٦٠ وخلا جداوله رقم ١ من النص على مادة الديكسافيتامين بكوهر مخدر . ثم صدر في ١١ من يوليو سنة ١٩٦٠ القانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٦٠ وأضاف هذه المادة إلى الجدول على أن يعمل به من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . لما كان ذلك ، وكان من المقرر قانونا ودستورا أنه لا يجوز تأييم الفعل بقانون لاحق وأن القوانين الجنائية لا ينسحب أثرها إلى الأفعال التي لم تكن مؤثمة قبل إصدارها ، وكان المطعون ضده قد اتهم بإحراز تلك المادة في ٢٣ من يونيو

سنة ١٩٦٠ بعد صدور القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في ٥ منه وقبل العمل به اعتبارا من ١٣ يوليو سنة ١٩٦٠ وكذا قبل صدور القانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٦٠ في ١١ منه والعمل به اعتبارا من ١٣ منه . ومؤدى هذا أن إحراز مادة الديكسافيتامين كان فعلا غير مؤثم في تاريخ الواقعة المسندة إلى الماطعون ضده وهو ٢٣ من يونيو سنة ١٩٦٠ بعد أن ألغى المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ الصادر في ٥ من يونيو سنة ١٩٦٠ واستبعد هذه المادة من جدولته . ولا يغير من هذا الوضع النص في القانون على العمل به اعتبارا من ١٣ يوليو سنة ١٩٦٠ ولا صدور القانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٦٠ في ١١ منه مضيفا المادة المذكورة إلى الجدول ومشيرا إلى العمل به اعتبارا من ١٣ يوليو ولا يسرغ القول باتصال النائم طوال الفترة بين تاريخ صدور القانون وتاريخ العمل به ، ذلك أن عدالة التشريع تأبى أن يظل الفعل مؤثما إلى حين العمل بالقانون الجديد بعد أن أعلن الشارع بإصداره أنه أصبح فعلا مباحا وهي ذات الحكمة التي حدثت بالشارع إلى النص بالفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات على أنه ” إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون أصلح للتهم فهو الذي يتبع دون غيره “ . فقد أفصح الشارع بهذا النص عن وجوب تطبيق القانون الأصلح من تاريخ إصداره لا من تاريخ العمل به . لما كان ذلك ، فإن الأمر الماطعون فيه إذ قرر بالأوجه لإقامة الدعوى الجنائية قبل الماطعون ضده يكون قد أصاب في تفسير القانون بما يتعين معه الحكم في موضوع الطعن برفضه .

جلسة ١٧ من أبريل سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد/محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة : وبحضور السادة المحترمين :
عبد السلام ، وعبد الحليم اليطاش ، وأديب نصر ، ونختار رضوان .

(٩٢)

الطعن رقم ١٧٧٠ لسنة ٣١ القضائية :

قانون ” قانون أصلح “ . نقض ” سلطة محكمة النقض “ . بناء .

صدور قانون أصلح للتهم — قبل صدور حكم بات — ينفي عن الفعل صفة الجريمة .
مقتضاه . أعمال القانون الجديد وبرئة المتهم . المادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
مثال . جريمة إقامة مبان تزيد قيمتها على ٥٠٠ جنيه دون مراعاة اللجنة . القانون رقم ٣٤٤
لسنة ١٩٥٦ . إلغاؤه بالقانون ١٧٨ لسنة ١٩٦١ .

متى صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بات قانون جديد أصلح
للتهم ، فإنه يكون هو الواجب التطبيق ، وللمحكمة النقض أن تنقض الحكم من
تلقاء نفسها عملاً بما هو مخول لها بالمادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩
بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

فإذا كانت المحكمة الاستئنافية — المطعون في حكمها — قد دانت المتهم في
التهمة المستندة إليه وهي أنه أقام مبان تزيد قيمتها على خمسمائة جنيه تطبيقاً
لأحكام القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ ، فطعن النيابة في الحكم ، غير أنه —
وقبل الفصل في الطعن — صدر القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ الذي أصبحت
يموجبه تلك الجريمة فعلاً غير مؤثم ، فإنه يتعين إلغاء الحكم المطعون فيه والقضاء
ببراءة المتهم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٢١ سبتمبر سنة ١٩٥٨ بدائرة الاسكندرية : أولا - أجرى الأعمال المبينة بالمحضر دون ترخيص . وثانيا - أجرى الأعمال سالفة الذكر والتي تزيد قيمتها على خمسمائة جنيه دون الحصول على موافقة اللجنة المختصة . وطلبت عقابه بأحكام القانونين رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ و ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ . ومحكمة البلدية الجزئية قضت بحضوريا عملا بالمواد ١ ، ٣٠ و ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٥ من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ وقرار وزير الشؤون البلدية والقروية والمواد رقم ١ ، ٣ ، ٧ من القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ بتغريم المتهم مائة قرش والرسوم عن التهمة الأولى و ١٧٥٠ جنيها عن التهمة الثانية . استأنف المطعون ضده هذا الحكم . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية بهيئة استئنافية قضت بحضوريا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادتين ٥٥ ، ٥٦ من قانون العقوبات : أولا - بعدم جواز استئناف المتهم عن التهمة الأولى . وثانيا : بقبول استئناف المتهم عن التهمة الثانية وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة المحكوم بها عن هذه التهمة لمدة ثلاث سنوات من اليوم بلامصاريف . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون إذ انتهى الحكم المطعون فيه إلى القضاء بوقف تنفيذ الغرامة المحكوم بها على الرغم من أنها لا تعدوان تكون تعويضا للثروة القومية عما يلحقها من ضرر بسبب توجيه رأس المال إلى مشروعات غير انتاجية ولا تعد من قبيل العقوبات الجنائية التي تحكمها المادة ٥٥ من قانون العقوبات .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد دان المتهم بجريمة اقامة مبان تزيد قيمتها على خمسمائة جنيه دون الحصول على موافقة اللجنة المختصة ، ولما كان قد صدر القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ ونشر في الجريدة الرسمية في ١٨/١١/١٩٦١ وعمل

به بعد عشرة أيام من تاريخ نشره طبقاً للمادة ٦٧ من الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة الصادر في ١٣/٣/١٩٥٨ ، ونص في المادة العاشرة من القانون على إلغاء القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ كما نص في مادته الأولى على أن يحظر داخل حدود المدن هدم المباني غير الآيلة للسقوط وهي التي لا يسرى عليها القانون رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ إلا بعد الحصول على تصريح بالهدم وفقاً لأحكام هذا القانون ونص في المادة الثانية على تشكيل اللجنة التي تختص بالنظر في حالات التصريح بهدم المباني في كل محافظة وفي المادة الثالثة على شروط الموافقة على طلب التصريح بالهدم وبذلك ، وبإلغاء القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ ، أصبحت جريمة إقامة المباني التي تزيد على خمسمائة جنيه دون موافقة اللجنة فعلاً غير مؤثم ويكون القانون الجديد أصحح للتهم وقد صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بات وهو الواجب التطبيق ، ولحكمة النقض نقض الحكم من تلقاء نفسها عملاً بما هو محمول لها بمقتضى المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ وتصحيحه بإلغاء الحكم فيما قضى به من تغريم المطعون ضده مبلغ ١٧٥٠ جنياً من التهمة الثانية وبراءته منها .

جلسة ١٧ من أبريل سنة ١٩٦٢

بإدارة السيد / محمود إبراهيم اسماعيل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمود حلى خاطر ، ومحمد عبد السلام ، وعبد الحليم البيطاش ، وأديب نصر .

(٩٣)

الطعن رقم ١٧٧٢ لسنة ٣١ القضائية :

اختصاص . محكمة الجنايات . قضية "الجمعية العمومية" .

اختصاص محكمة الجنايات بالفصل في جميع الجنايات التي تقع في دائرة المحكمة الابتدائية .
المادة ٧ من القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٩ .

الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف . توزيع القضايا على دوائر المحكمة المختلفة عملاً بالمادة ٣٥
من القانون . هو مجرد تنظيم إداري . لا يسلب محكمة الجنايات اختصاصها الشامل في حدود دائرة
المحكمة . مثال .

مؤدى نص المادة السابعة من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة
القضائية أن اختصاص محكمة الجنايات إنما ينعقد صحيحاً بالنسبة لجميع الجنايات
التي تقع بدائرة المحكمة الابتدائية . ولا يغير من ذلك ما نصت عليه المادة ٣٥
من القانون المذكور من اجتماع محكمة الاستئناف بهيئة جمعية عمومية للنظر في
توزيع القضايا على الدوائر المختلفة ، فإنه لم يقصد به سلب محكمة الجنايات
اختصاصها المنعقد لها قانوناً بمقتضى المادة السابعة سالفة الذكر بل هو تنظيم
إداري لتوزيع الأعمال بين تلك الدوائر ، ومن ثم فلا يكون صحيحاً في القانون
ما يدعى المتهم "الطاعن" من بطلان الحكم المطعون فيه بمقولة إن قرار الجمعية
العمومية بمحكمة استئناف الاسكندرية قضى بتوزيع العمل بين دائرتي محكمة
الجنايات بها على أساس اختصاص كل منهما بنظر الجنايات التي تقع في
أقسام معينة من المدينة وأن الجناية التي حوكم من أجلها وقعت في قسم "ميناء
البصل" الذي لم تختص به الدائرة التي أصدرت الحكم — طالما أنه لا يوجد
أن المحكمة التي أصدرته هي إحدى دوائر محكمة الجنايات بمحكمة استئناف
الاسكندرية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من الطاعنين وآخرين بأنهم في يوم ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥٩ بدائرة قسم مينا البصل محافظة الاسكندرية : حازوا وأحرزوا جواهر مخدرة (حشيشا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ ج وأخيرة و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ الملحق به . فقررت الغرفة ذلك . ومحكمة جنايات الاسكندرية قضت بحضور يا بتاريخ ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٦٠ عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٤ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند رقم ٢ من الجدول ١ المرفق ، والمادة ٥ من قانون العقوبات بالنسبة للمتهمين الأول والثاني (الطاعنين) وبالمادتين ٣٠٤/١ و ٣٨١/١ من قانون الإجراءات الجنائية للمتهمين من الثالث إلى الأخير بمعاقة كل من الطاعنين بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وتغريم كل منهما ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة المواد المخدرة والأدوات المضبوطة . وبراءة باقي المتهمين مما أسند إليهم . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى أسباب الطعن المقدمة في ٤ ديسمبر سنة ١٩٦٠ والسبب الثاني من سبب الطعن المقدمين في ٢٠ منه هو القصور وفساد الدليل على قصد الاتجار في إحرار المادة المخدرة الذي أسند إلى الطاعنين ، وفي ذلك يقولان إن الحكم المطعون فيه دانهما وفق المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ التي تشترط توافر قصد خاص هو قصد الاتجار واستند في توافره إلى كثرة كمية الحشيش المضبوط والتحريرات وظروف الضبط ووجود الجوزة وأدوات التدخين بما يدل على تعدد المدخنين وذلك على الرغم من أنه حصل واقعة الدعوى في أن الطاعن الأول أحرز الحشيش بقصد التعاطي وعلى الرغم من أن خمسة من المتهمين الذين قضى براءتهم اعترفوا لرجال الشرطة بأنهم إنما اجتمعوا مع الطاعنين في منزلها لتدخين الحشيش كما أن الكمية المضبوطة منه ليست كبيرة بحيث ينفي أنها أعدت لتعاطي سبعة أشخاص ، أما تعدد المدخنين فهو يؤيد أن

الإحراز كان بقصد التعاطي ، وأما التحريات فليست لها بذاتها القوة التدليلية على قصد الاتجار .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى في أن رئيس مكتب مكافحة المخدرات بالإسكندرية علم من التحريات أن الطاعنين يتجران بالمواد المخدرة فاستصدر من النيابة إذنا بتفتيشهما وتفتيش مسكنهما وانتقل مع قوة من رجال المكتب ، وطرق باب المسكن ففتحه تابع للطاعن الأول وشم رائحة حشيش في إحدى غرفه فداهما ووجد فيها الطاعنين وخمسة آخرين وضبط في جيب صديرية الطاعن الأول لفافتين من الحشيش تزنان ٢ و ٦١ جراما وفي جيب سرواله أربع لفافات تزن ١٨,٥ جراما وعلى منضدة بالحجرة اثنتي عشرة قطعة تزن ١,٥ جرام وحجري جوزة على كل منهما قطعة من الحشيش تزن أولاهما ١٠ جم والثانية ١٥ جم كما وجد حجرا آخر وجوزة تبين أن غسالتهما تحتوي على آثار حشيش وماشة ونجيس لفافات دخان معسل ، واعترف الطاعنان لرجال الشرطة بملكيتهما لجميع المواد المخدرة المضبوطة . ودل الحكم على ثبوت الواقعة في حق الطاعنين بشهادة رجال الشرطة وبقرار التحليل وباعتراف الطاعن الأول في تحقيق النيابة بإحرازه لجميع المواد المخدرة المضبوطة بقصد التعاطي وقضى ببراءة تابع الطاعن الأول لعدم قيام الدليل لدى المحكمة على أنه أسهم في إحراز أو تدخين الحشيش كما قضى ببراءة الخمسة الآخرين على أساس أنه وإن كان ظاهر الحال يدل على أن بعضهم كان يدخنه إلا أنه لا يمكن تحديد من دخن منهم ومن لم يدخن وعرض الحكم لقصد الاتجار فقال إنه ثابت من اعتراف الطاعنين لرجال الشرطة بإحرازهما جميع الحشيش المضبوط مع أدوات التدخين في مسكنهما وإصرار أولهما على هذا الإقرار في تحقيق النيابة ومن كثرة الكمية المضبوطة ومن ظروف الضبط ووجود الجوزة وأدوات التدخين بما يدل على أن الطاعنين أعدها لاستعمال عدة أشخاص ومن التحريات التي دلت على اتجارهما بالمواد المخدرة : لما كان ذلك ، وكان توافر قصد الاتجار المنصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ هو من الأمور الموضوعية التي تستقل بتقديرها محكمة الموضوع بغير معقب طالما كان تقديرها سائغا وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه دلت على توافر هذا القصد في حق الطاعنين بأدلة سائغة حاصلها أن التحريات دلت على اتجارهما في الحشيش ومن ظروف تقديرهما

كيفة كبيرة منه في مسكنهما لآخرين . لما كان ذلك ، وكان لا يوجد ما يمنع من الاستناد إلى تحريات رجال الشرطة كدليل مكمل للأدلة الأخرى متى اقتنعت المحكمة بصحته فإن ما يثيره الطاعنان في هذا الشأن لا يعدو كونه جدلا موضوعيا فيما اطمانت إليه المحكمة من توافر قصد الاتجار الأمر الذي لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إن مبنى السبب الأول من سببي الطعن المقدمين بالتقرير المؤرخ ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ هو بطلان الحكم لصدوره من دائرة الجنايات التي يرأسها المستشار حليم الضعيف في جنائية وقعت بدائرة قسم مينا البصل على الرقم من أن قرار الجمعية العمومية لمحكمة استئناف الإسكندرية قضت بتوزيع العمل في محافظة الإسكندرية بينها وبين دائرة أخرى على أساس اختصاص كل منهما بنظر الجنايات التي تقع في أقسام معينة واختصت الدائرة الأخرى بمقتضاه بنظر جنابات قسم مينا البصل .

وحيث إنه لما كانت المادة ٧ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية قد نصت على أن "تتعدد محكمة الجنايات في كل مدينة بها محكمة ابتدائية وتشمل دائرة اختصاصها ما تشمله دائرة المحكمة الابتدائية" فإن اختصاص محكمة الجنايات بتعدد جميعها بالنسبة لجميع الجنايات التي تقع بدائرة المحكمة الابتدائية، أما ما نصت عليه المادة ٣٥ من اجتماع محكمة الاستئناف بهيئة جمعية عمومية للنظر في توزيع القضايا على الدوائر المختلفة فإنه لم يقصد به سلب محكمة الجنايات اختصاصها المتعدد لها قانونا بمقتضى المادة السابعة مالفة الذكر بل هو مجرد تنظيم إداري لتوزيع الأعمال بين الدوائر المختلفة . لما كان ذلك ، وكان الطاعنان لا يجحدان أن المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه هي إحدى دوائر محكمة الجنايات بمحكمة استئناف الإسكندرية فإن ما يدعيانه من بطلان الحكم لا يقوم على أساس من القانون .

وحيث إنه يتعين لما تقدم الحكم في موضوع الطعن برفضه .

جلسة ١٧ من أبريل سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد عفيفي ، وبحضور السادة المستشارين : عادل بونس ،
وتوفيق أحمد الخشن ، ومحمود اسماعيل ، وحسين صفوت المركي .

(٩٤)

الطعن رقم ١٧٧٩ لسنة ٣١ القضائية :

جريمة . ارتباط . اختصاص .

جرائم مرتبطة . سلطة محكمة الموضوع في تقدير الارتباط في حكم المادة ٣٢/٢ عقوبات .
فضاؤها بعدم الاختصاص بنظر إحدى التهمتين المسندتين لتهمة واحد . دون أن تعرض للارتباط بينهما ،
وتبدى رأيا فيه . مع كون الوقائع ترشح لقيام هذا الارتباط . تصور .

مثال . إقامة الدعوى الجنائية قبل متهم بإرتكابه جنحتي ضرب . قضاء المحكمة بعدم اختصاصها
بنظر إحدى التهمتين لأنها جناية عامة . ومعاقبته من التهمة الثانية . فعودها عن ابداء الرأي
في مدى الارتباط بينهما . ذلك تصور .

الأصل أن لمحكمة الموضوع الفصل — في حدود سلطتها التقديرية —
فيما إذا كانت الأفعال المسندة إلى متهم واحد تكون مجتمعة من الجرائم المرتبطة
ببعضها ارتباطا لا يقبل التجزئة في حكم المادة ٣٢/٢ عقوبات ، أم أنه لا ارتباط
من هذا النوع . إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما أوردها الحكم ترشح لقيام الارتباط
المنصوص عنه في تلك المادة فقد كان على المحكمة وقد فصلت بين الواقعتين
المعروضتين عليها بقضائها بعدم اختصاصها بنظر أحدهما وبالعقوبة في الثانية
أن تعرض لهذا الارتباط وأن تبدى رأيا فيما إذا كانت الجريمتان — اللتان
لم يكن قد حكم في أيهما بعد — قد انتظمهما فكر جنائي واحد وحصلتا في ثورة
نفسية واحدة بما لا يجوز معه أن توقع عنهما إلا عقوبة واحدة هي المقررة للجريمة
الأشد أم أن هذا الارتباط غير قائم . ولما كان الحكم قد أغفل ذلك فإنه يكون مشوبا
بالقصور مما يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٢٩ يونية سنة ١٩٥٨ بدائرة
مر كز طلخا : أولا - ضرب عمدا محمد سيف الدين عبدالحق فأحدث به
الإصابات المبينة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على العشرين
يوما . ثانيا - ضرب عمدا كاميليا عز العرب فأحدث بها الإصابات
المبينة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على العشرين يوما . وطلبت
عقابه بالمادة ٢٤٢ من قانون العقوبات . وأثناء نظر الدعوى أمام محكمة
جنح طلخا الجزئية تبين أن المجنى عليه الأول تخلفت لديه عاهة مستديمة وهي
ضعف بقوة الابصار بالعين اليسرى . فقضت المحكمة غيابيا : أولا - بعدم اختصاص
المحكمة بنظر الدعوى بالنسبة للتهمة الأولى المسندة للتمم وتغريمه خمسمائة قرش
عن التهمة الثانية . فعارض المحكوم عليه وقضى في معارضته بتاريخ ١٩ يناير سنة
١٩٥٩ بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . استأنف المتهم
(المطعون ضده) الحكم الأخير . ومحكمة المنصورة الابتدائية بهيئة استئنافية قضت
حضوريا بتاريخ ٤ ديسمبر سنة ١٩٦٠ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه
وتأييد الحكم المستأنف بلامصاريف جنائية . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم
بطريق النقض ... الخ

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن النيابة العامة
رفعت الدعوى ضد المتهم بوصف أنه ضرب عمدا محمد سيف الدين فأحدث به
الإصابات المبينة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما ،
وضرب أيضا عمدا كاميليا عز الدين فأحدث بها الإصابات المبينة بالتقرير الطبي
والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما . وطلبت النيابة عقابه بالمادة
٢٤٢ عقوبات . فقضت محكمة أول درجة غيابيا بعدم اختصاصها بنظر الدعوى في التهمة
الأولى حيث استبان لها من التقرير الطبي أن المجنى عليه فيها تخلفت لديه بسبب إصابته
عاهة مستديمة ، وقضت بتغريم المتهم ٥٠٠ قرش عن التهمة الثانية . فعارض المتهم
في الحكم وقضى في المعارضة بالتأييد فاستأنف المتهم . وفي الاستئناف قضت
المحكمة بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه على الرغم من أن الجريمتين مرتبطتان

إحداهما بالأخرى ارتباطا لا يقبل التجزئة وقد انتظمهما فكر جنائي واحد وحصلتا في ثورة نفسية واحدة مما كان يتعين معه أن توقع عنهما عقوبة واحدة هي المقررة للجريمة الأشد تطبيقا للمادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات. وكان يتعين بالتالي أن يقضى في الدعوى برمتها بعدم الاختصاص وليس بعدم الاختصاص بالنسبة لإحدى التهمتين وبالعقوبة في الثانية.

وحيث إن الدعوى رفعت على المطعون ضده كجاء بوجه الطعن لأنه في يوم ١٩٥٨/٦/٢٩ ضرب عمدا محمد سيف الدين عبد الحق فأحدث به الإصابة الميمنة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على العشرين يوما، وأنه أيضا ضرب عمدا كاميليا عز الدين عبد الحق فأحدث بها الإصابة الميمنة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على العشرين يوما، فقضت المحكمة غاييا بعدم اختصاصها بنظر الدعوى بالنسبة إلى الواقعة الأولى لتغلف مائة مستديمة بالمصاب وبتفريم المطعون ضده بحسبئة قرش عن التهمة الثانية. وفي المعارضة قضى بالتأييد ثم قضى استئنافا بتأييد الحكم المستأنف. لما كان ذلك، وكان الأصل أن لمحكمة الموضوع الفصل — وفي حدود سلطتها التقديرية — فيما إذا كانت الأفعال المسندة إلى متهم واحد تكون مجموعا من الجرائم المرتبطة بعضها ببعض ارتباطا لا يقبل التجزئة في حكم المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات أم أنه لا ارتباط من هذا النوع. إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما أوردها الحكم ترشح لقيام الارتباط المنصوص عنه في تلك المادة، فقد كان على المحكمة وقد فصلت بين الواقعتين المعروضتين عليها، بقضائها بعدم اختصاصها بنظر إحداهما وبالعقوبة في الثانية، أن تعرض لهذا الارتباط وأن تبدى رأيا فيما إذا كانت الجريمتان — اللتان لم يكن قد حكم في أيهما بعد — قد انتظمهما فكر جنائي واحد وحصلتا في ثورة نفسية واحدة بما لا يجوز معه أن توقع عنهما إلا عقوبة واحدة هي المقررة للجريمة الأشد أم أن هذا الارتباط غير قائم، ولما كان هذا القصور يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة، ولما كانت التجزئة غير ممكنة فإنه يتعين نقض الحكم برمته وإحالة القضية إلى المحكمة الاستئنافية للفصل فيها من جديد من دائرة أخرى.

جلسة ١٧ من أبريل سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد عفيفي ، وبحضور السادة المستشارين : عادل يونس ،
وتوفيق أحمد الخشن ، ومحمود اسماعيل ، وحسين صفوت السركي .

(٩٥)

الطعن رقم ١٧٨٠ لسنة ٣١ القضائية :

(١) وصف التهمة .

وصف النيابة للواقعة . ليس نهائياً بطبيعته . عدم تقيد المحكمة به . على المحكمة أن
تخص الواقعة وأن تردّها الى الوصف الصحيح .

(ب) وصف التهمة . دعوى مدنية . تقض "المصلحة في الطعن" . إثبات .

الحكم ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية للشك في أدلة الاتهام . مجادلة المدعى
بالحقوق المدنية في أن المحكمة لم ترد الواقعة الى وصف قانوني بعينه . لا جدرى منه .

تشكك القاضي في صحة إسناد التهمة إلى المتهم . كفاية الحكم ببراءته ورفض الدعوى
المدنية قبله .

(ج) ارتباط . إجراءات المحاكمة .

الارتباط الموجب لضم قضية إلى أخرى . ماهيته . هو الارتباط غير القابل للتجزئة
في حكم المادة ٣٢ عقوبات . نظر المحكمة القضيتين على استقلال عند عدم تحقق هذا
الارتباط . لا يعيب إجراءات المحاكمة .

١ — من المقرر أن المحكمة غير مقيدة بالوصف الذي تعطيه النيابة العامة
للواقعة كما وردت بأمر الإحالة أو التكليف بالحضور ، بل ان من واجبها أن
تطبق على الواقعة المطروحة عليها وصفها الصحيح طبقاً للقانون لأن وصف النيابة
ليس نهائياً بطبيعته ، وليس ما يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة
بعد تخصيصها إلى الوصف الذي ترى هي أنه الوصف القانوني السليم .

٢ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية لعدم ثبوت التهمة في حقه على أساس الشك في أدلة الإتهام ، فلا يكون ثمة جدوى للطاعنة ” المدعية بالحقوق المدنية “ من النعي على المحكمة أنها لم ترد الواقعة إلى وصف قانوني بعينه ، ذلك فإنه يكفي في المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضي في صحة إسناد التهمة إلى المتهم ليقضى ببراءته ورفض الدعوى المدنية قبله .

٣ — متى كان الارتباط المقول به بين الدعويين ليس هو الارتباط الغير قابل للتجزئة في حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، فإن المحكمة لا تلتزم بضم القضيتين ما دامت لم تروجها لذلك مما تكون معه إجراءات المحاكمة قد تمت سليمة لا عيب فيها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في خلال الفترة من ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٥٦ إلى يناير سنة ١٩٥٩ بدائرة قسم قصر النيل : اختلس مبلغ النقود المبينة قدرا وقيمة بالمحضر لشركتي بان أميركان وشركة الطيران الألماني وكانت قد سلمت إليه تذاكر للطيران من الشركتين بصفته وكيلًا عن كل منهما بالأجر فباع التذاكر وبدد ثمنها اضرارًا بالمجنبي عليهما . وطلبت عقابه بالمادة ٢٤١ من قانون العقوبات . وادعت شركة الطيران الألماني لوقتها تزا وشركة بان أميركان للطيران بحق مدني قدره ٥١ ج تعويضا مؤقتا . ومحكمة قصر النيل الجزئية قضت حضوريا بتاريخ ١١ يناير سنة ١٩٦٠ عملا بالمادة ٣٠٤/١ من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة المتهم مما أسند إليه ، ورفض الدعوى المدنية قبله وإلزام رافعيها بمصروفاتها و ٢٠٠ قرش أتعاب محاماة بلا مصاريف جنائية . استأنفت النيابة العامة هذا الحكم كما استأنفته المدعية بالحق المدني . ومحكمة القاهرة الابتدائية بهيئة استئنافية قضت حضوريا بتاريخ ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٦٠ بقبول الاستئنافين شكلا وفي الموضوع برفضهما وتأييد الحكم المستأنف وألزمت المدعية بالحق المدني المصاريف المدنية الاستئنافية . فطعن الأستاذ محمد عبد الله المحامي عن شركة الطيران الألماني لوقتها تزا في هذا الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة الاختلاس ورفض الدعوى المدنية قبله قد شابه فساد التسبيب والتناقض وخالف القانون ، ذلك أن الحكم الابتدائي المؤيد لأمبابه بالحكم المطعون فيه قضى في الدعوى على أساس أن الواقعة سرقة تذاكر سفر مختلفة من شركتي الطيران بان أميركان ولوفتهازا ، وأن بدروس بدروسيان الذي أقيمت عليه دعوى اللجنة المباشرة رقم ١٠٤٦ سنة ١٩٦٠ التي نظرت مع هذه الدعوى ، هو الذي باع تلك التذاكر المسروقة مع علمه بسرقتها ، فكان القضاء ببراءة المطعون ضده على أساس ما ثبت من إدانة المتهم الآخر بدروس بدروسيان وأن اتهام هذا الأخير للمطعون ضده لا يكفي وحده لإدانته ، غير أن المحكمة انتهت إلى القضاء ببراءة بدروس بدروسيان استئنافا على أساس أنه تسلم التذاكر من المطعون ضده فوق التناقض بين الحكيم ، ويكون ما ذكره الحكم المطعون فيه من أن المطعون ضده سلم التذاكر لبدروس بدروسيان بحسن نية غير سائغ — هذا إلى أن الحكم حين تقيد بوصف التهمة كما ورد بأمر الإحالة دون الوصف القانوني الذي أضفاه المدعي المدني عليها وقضى ببراءة المطعون ضده على أساس انتفاء صفة الوكالة عنه ، قد خالف القانون إذ كان متعبنا على المحكمة إعطاء الواقعة وصفها القانوني الصحيح ، على أنه يكفي للحكم بالتعويض أن يثبت حصول فعل ضار يكون جريمة أو شبه جريمة . ونضيف الطاعة أن عدم ضم الدعويين الحالية وتلك التي اتهم فيها بدروس بدروسيان مع قيام الارتباط بينهما يعيب وحده إجراءات المحاكمة ويبطل الحكم الذي يبنى عليها .

وحيث إن الحكم الابتدائي الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مفاده أن شركة لوفتهازا الألمانية للطيران (الطاعة) اكتشفت سرقة بعض تذاكر السفروشيكين من مكتبها كما كشفت شركة الطيران الأمريكية بان أميركان سرقة عشر تذاكر أخرى ، وبسؤال من أمكن التوصل إليهم ممن استعملوا التذاكر المسروقة قوروا أنهم اشتروها من بدروس بدروسيان رئيس قسم المبيعات بشركة طيران الشرق الأوسط وقد أقر هذا الأخير ببيعه تلك

التذاكر وأن محمد شفيق توفيق عثمان (المطعون ضده) مندوب مبيعات الشركة الطاعنة ، هو الذى سلمه تلك التذاكر لبيعها نظير عمولة وأنه لم يكن يعلم بأنها مسروقة ، وقد أنكر المطعون ضده ما نسبته إليه بدروس بدروسيان ، وأضاف أنه — أى بدروس — إنما يتهمة دفاعا عن نفسه أو تسترا على السارق لتلك التذاكر . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن المحكمة غير مقيدة بالوصف الذى تعطيه النيابة العامة للواقعة كما وردت بأمر الإحالة أو التكليف بالحضور ، بل إن من واجبها أن تطبق على الواقعة المطروحة عليها وصفها الصحيح طبقا للقانون لأن وصف النيابة ليس نهائيا بطبيعته ، وليس ما يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تخصيصها إلى الوصف الذى ترى هى أنه الوصف القانونى السليم ، إلا أنه وقد قضى الحكان الابتدائى والاستئنافى ببراءة المطعون ضده على أساس الشك فى أقوال بدروس بدروسيان وفى اتصال المطعون ضده بالأوراق المسروقة فلا جدوى للطاعنة من النعى على المحكمة أنها لم ترد الواقعة إلى وصف قانونى بعينه مادامت البراءة قد قامت على أساس عدم ثبوت الواقعة فى حق المطعون ضده ذلك بأنه يكفى فى المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضى فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم ليقضى ببراءته ورفض الدعوى المدنية قبله . لما كان ذلك ، وكان ما ذكره الحكم المطعون فيه فى قوله : ” إنه على فرض صحة ما جاء على لسان بدروس بدروسيان المتهم فى القضية رقم ١٠٤٦ سنة ١٩٥٦ المنظورة مع هذه القضية من أن محمد شفيق هو بدوره ضحية لسوء نظام صرف التذاكر وعدم الدقة فى كيفية الاحتفاظ بها وطريقة توزيعها وسهولة العثور عليها من أى شخص يعمل فى الشركة ومن الجائز أنه قد تم تسليمها من أحد الموظفين بطريق مشروع دون أن يداخله أى شك فى صحة مصدرها وسلمها لبدروس بحسن نية وبنفس الحالة التى هى عليها ... ” ما ذكره الحكم من ذلك لا يغير من أن الأساس الذى قام عليه الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه هو الشك فى ثبوت الواقعة ذاتها فى حق المطعون ضده وعلى أساس هذا الشك يكون صحيحا أيضا ما قضى به من رفضه الدعوى المدنية . لما كان ما تقدم ، وكان الارتباط الذى تقول به الطاعنة بين الدعوى الحالية والدعوى المتهم فيها بدروس بدروسيان ليس هو الارتباط غير القابل للتجزئة فى حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات . فإن المحكمة لا يلتزم بضم

القضيتين ما دامت لم تروجها لذلك وتكون إجراءات المحكمة قد تمت سليمة لا عيب فيها . على أن الثابت من الأوراق أن القضيتين نظرنا معا وقد أملت المحكمة بظروفيهما بما يحقق الغرض الذي ترمى إليه الطاعنة من طلب ضمهما . هذا ولما كان لا وجه لقالة التناقض التي ذكرتها الطاعنة ذلك بأن القضاء ببراءة بدروس بدروسيان لا يغير من الأساس الذي بنى عليه الحكم ببراءة المطعون ضده وهو تقدير أنه كان ضحية لسوء النظام إلى آخر ما ذكره الحكم مما سبق بيانه . ومن ثم يتعين رفض الطعن .

جلسنة ١٧ من أبريل سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد صفيى ، وبحضور السادة المستشارين : توفيق أحمد الخشن ،
ومحمود اسماعيل ، وحسين منوت المرمى ، ومختار رضوان .

(٩٦)

الطعن رقم ٢٥٥٥ لسنة ٣١ القضائية :

وصف التهمة . اختلاس أموال أميرية . حكم " مالا يبطله " . إجراءات
المحاكمة . عقوبة . قرض " سلطة محكمة النقض " .

(أ) بيان كيفية ارتكاب الجريمة . على الوجه الصحيح . لا يعتبر تعديلا لوصف التهمة :
مادام أنه لا مغايرة فيه للعناصر المطروحة . إجراء ذلك فى الحكم . دون لفت نظر
الدفاع فى الجلسة . لا تريب . مثال .

(ب) جريمة المادة ١١٣ عقوبات . يكفى لتحقيقها : أن يستولى الموظف بغير حق على مال
للدولة . فاصدا حرمانها منه . ولولم يكن هذا المال فى حيازته .

(ج) إغفال النص على البيانات الخاصة بمن التهم ومناخه ومحل إقامته . لا يبطل الحكم .
مادام أن التهم لا يدعى أنه كان فى سن تؤثر على مسئولته .

(د) سؤال الشاهد دون حلف اليمين . بحضور محامى التهم . ودون اعتراض منه . يسقط
حقه فى الدفع بطلان الإجراءات .

(هـ) معاملة التهم بالرأفة ومعاقبة بالحبس والعزل من وظيفته . وجوب توقيت مسدة العزل
بها لا ينقص عن ضعف مدة الحبس المحكوم بها . المادة ٢٧ عقوبات .

الحكم بالعزل . دون توقيت مدته . سلطة محكمة النقض فى تصحيح الحكم .
لمصلحة الطاعن .

١ — إذا كانت المحكمة قد عولت فى حكمها على التقرير المقدم فى الدعوى
بنتيجة التحقيق الإدارى الذى تم مع الطاعن والذى كان تحت نظر الدفاع ،
وكان ما انتهى إليه الحكم فى بيانه للطريقة التى تم بها التزوير والاختلاس
لا يخرج عن ذات الواقعة التى تضمنها امر الإحالة والتى كانت معروضة على

بساط البحث ودارت عليها المرافعة فإن ما قاله في شأن كشوف التفريغ وانها تقوم مقام الاستمارة ٦١ ع. ح. وأن الاستقطاعات التي أجراها الطاعن شملت أقساط مدى الحياة ، لا يعتبر تعديلا جديدا ولا مغايرة فيه للعناصر التي كانت مطروحة ولا يعدو أن يكون تصحيحا لبيان كيفية ارتكاب الجريمة مما يصح إجراؤه في الحكم دون لفت نظر الدفاع إليه في الجلسة .

٢ — يكفي لتحقيق الأركان القانونية للجريمة المنصوص عليها في المادة ١١٣ عقوبات أن يستولى الموظف بغير حق على مال للدولة قاصدا حرمانها منه ولو لم يكن هذا المال في حيازته . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى ثبوت تهمة الاختلاس في حق الطاعن ” من استيلائه على كامل مرتبه في حين أنه كان يقوم بتحرير استمارات للمحال التجارية بقيمة الأقساط المستحقة في ذمته خصما من حساب الأمانات المتنوعة الخاصة بالموظفين وبذلك يكون قد أدخل في ذمته المبلغ المختلس بنية الغش قاصدا بذلك حرمان الحكومة من هذا المال وهو ما تتحقق به أركان جريمة اختلاس الأموال الأميرية “ هذا الذي انتهى إليه الحكم صحيح في التدليل على توفر الأركان القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها ويكون النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون غير مديد .

٣ — إذا كان الثابت في محضر الجلسة أن المتهم ” الطاعن “ مثل عن اسمه فأجاب بما هو مدون بصدر المحضر وكان اسمه قد ورد بصدر المحضر فلا صيب في ذلك . كما أن إغفال النص على البيانات الخاصة بسن المتهم وصناعته ومحل إقامته لا يبطل الحكم ما دام الطاعن لا يدعى أنه كان في سن تؤثر على مسؤوليته .

٤ — سؤال الشاهد بالجلسة دون حلف يمين إذا وقع بحضور محامي المتهم دون اعتراض منه على ذلك فإن حقه يسقط في الدفع ببطلان الإجراءات .

٥ — معاملة المتهم بالرافة ومعاقبته بالحبس عن جرمي التزوير والاختلاس يتعين معه على المحكمة أن تؤقت مدة العزل المقضى بها عليه بما لا ينقص من ضعف مدة الحبس المحكوم بها عملا بالمادة ٢٧ عقوبات . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بحبس الطاعن لمدة سنة وبغزله من وظيفته دون توقيته

لمدة العزل فانه يتعين على محكمة النقض أن تعمل حكم المادة ٣٥ / ٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ وأن تنقض الحكم لمصلحة الطاعن نقضاً جزئياً وتصحيحه بتوقيت مدة العزل .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في خلال الفترة من شهر نوفمبر سنة ١٩٥٥ إلى ٢٥ يونيو سنة ١٩٥٧ بدائرة مركز ومديرية الفيوم : أولاً - بصفته موظفاً عمومياً (كاتب حسابات بمحكمة الفيوم الابتدائية) ارتكب تزويراً في أوراق رسمية هي الاستمارات ٦١ ع . ح . الموضحة بالمحضر وكشوف مرتبات موظفي محكمة الفيوم الابتدائية وذلك بجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها بأن أثبت في الكشف سالفه الذكر حال تحريرها المختص بوظيفته مبالغ أقل من الواجب إدراجها بها لحساب رصيد المعاش المستبدل واحتياطي المعاش وأضاف هذه المبالغ لحساب بند الأمانات المتنوعة على خلاف الحقيقة . وثانياً - بصفته سالفه الذكر اختلس مبلغ ٨٩ جنيهاً و ٧٥٠ مليماً المسلمة إليه بسبب وظيفته بأن اقتطعها من حساب المعاش المستبدل واحتياطي المعاش وأضافها لحساب الأمانات المتنوعة ليسدد بها ديونه الخاصة بقصد اختلاسها لنفسه . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة جنايات الفيوم لمحاكمته بالمواد ١١٢، ١١٨، ٢١١، ٢١٣ من قانون العقوبات . فقررت الغرفة ذلك . ومحكمة جنايات الفيوم قضت بحضوره بتاريخ ٨ فبراير سنة ١٩٦١ عملاً بمواد الاتهام مع تطبيق المواد ٢٢/١٧، ٥٥، ٥٦ من قانون العقوبات بمحاكمة الطاعن بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وبغرامة قدرها خمسمائة جنيه وبعزله من وظيفته وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة ثلاث سنوات . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الأوجه الأربعة الأولى والأوجه من السادس إلى الثامن من الطعن هو الإخلال بحق الدفاع ، ذلك أن المدافع عن الطاعن تقدم إلى المحكمة بطلب إجراء استيفاءات جوهرية وضم أوراق لازمة في الدعوى

منها كشف توزيع العمل بمحكمة القيوم في فترة حددها والتحقيق الإداري الذي أجرى مع الطاعن لكن المحكمة لم تجبسه إلى طلبه ولم تشير إليه في حكمها . كما عدلت المحكمة وصف تهمتي التزوير والاختلاس المسندتين إليه فاعتبرت أن التزوير واقع في كشوف التفريغ بدلا من الاستمارة ٦١ ع.ح الواردة بأمر الإحالة ونسبت إليه أنه اقتطع المبلغ المختلس من أقساط مدى الحياة وذلك بالمخالفة لقرار الاتهام مما ينطوي على وقائع جديدة دون أن تلفت نظره إلى هذا التعديل . هذا إلى أن الدفاع طلب فض الأربعة أحرار المحتوية على الأوراق موضوع الاتهام ولكن المحكمة لم تفرض إلا حرزا واحدا ، فأخلت بذلك كله بحقه في الدفاع .

وحيث إنه لما كان الثابت من مطالعة محضر الجلسة أن الحاضر عن الطاعن لم يثبت به من طلباته غير ما طلبه عند البدء في نظر الدعوى من ضم الأوراق التي أشار إليها في طعنه غير أنه عند ما ترفع في موضوعها طلب استعمال الرأفة ولم يشرف في هذه المرافعة أو في طلباته الختامية إلى طلباته السابقة بما يحمل على معنى التنازل عنها . ولما كان الطلب الذي تلتزم المحكمة بإجابته أو بالرد عليه هو الذي يقرر سمع المحكمة ويصر عليه طالبه في أقواله وطلباته الختامية فإنه لا شيء يعيب الحكم في هذا الخصوص ، ولما كانت المحكمة قد فضت المظروف المحتوي على الأوراق المطعون فيها — وهو المظروف الوحيد الذي وجد بالمفردات التي أمرت المحكمة بضمها — وذلك في حضور الطاعن والمدافع عنه دون أن يشير أيهما اعتراضا بشأنه أو أن يدعى بوجود أحرار أخرى لم يطلع عليها ، فليس له أن ينعى على المحكمة الإخلال بحقه في الدفاع .

ولما كانت المحكمة قد عولت في حكمها على التقرير المقدم في الدعوى بنتيجة التحقيق الإداري الذي تم مع الطاعن والذي كان تحت نظر الدفاع ، وكان ما انتهى إليه الحكم في بيانه للطريقة التي تم بها التزوير والاختلاس لا يخرج عن ذات الواقعة التي تضمنها أمر الإحالة والتي كانت معروضة على بساط البحث ودارت عليها المرافعة فإن ما قاله في شأن كشوف التفريغ وأنها تقوم مقام الاستمارة ٦١ ع.ح وأن الاستقطاعات التي أجراها الطاعن شملت أقساط مدى الحياة . لا يعتبر تعديلا جديدا ولا مغايرة فيه للعناصر التي كانت مطروحة

ولا يعدو أن يكون تصحيحا لبيان كيفية ارتكاب الجريمة مما يصح إجراؤه في الحكم دون لفت نظر الدفاع إليه في الجلسة ، هذا فضلا عن أن الأمر لا يعدو مجرد الخلاف في تسمية الكشف التي وقع بها التزوير ، ومن ثم تكون هذه الأوجه من الطعن في غير محلها .

وحيث إن مبنى الوجه الخامس من الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن الحكم المطعون فيه دان الطاعن بتهمة الاختلاس مع خلو أوراق الدعوى مما يثبت أن المبلغ المختلس كان مسلما إليه بسبب وظيفته ولأن المبالغ التي صرفت بموجب الاستثمارات المدعى بتزويرها كانت مودعة بخزينة المحكمة ويختص بصرفها موظفون آخرون .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قال عن تهمة الاختلاس إنها ثابتة في حق الطاعن " من استيلائه على كامل مرتبه في حين أنه كان يقوم بتحرير استثمارات للبحال التجارية بقيمة الأقساط المستحقة في ذمته خصما من حساب الأمانات المتنوعة الخاصة بالموظفين وبذلك يكون قد أدخل في ذمته المبالغ المختلس بنية الفسح قاصدا بذلك حرمان الحكومة من هذا المال ، وهو ما تحقق به أركان جريمة اختلاس الأموال الأميرية لاسيما وأن استثمارات الصرف الصادرة لهذه الشركات كانت تحت يده ويحررها بخطه " . ولما كان مؤدى ما أثبتته الحكم في حق الطاعن أنه وفي أعليه للشركات من مال الدولة واستولى على مرتبه كاملا لما وقع منه تتوافر به الأركان القانونية للجريمة المنصوص عليها في المادة ١١٣ عقوبات والتي يكفي لتحقيقها أن يستولى الموظف بغير حق على مال للدولة قاصدا حرمانها منه ولولم يكن هذا المال في حيازته ، لما كان ذلك ، فإن ما يشير به الطاعن في هذا الوجه يكون غير سديد ولا جدوى منه طالما كانت العقوبة التي أوقعها الحكم مقررة للجريمة المنصوص عليها في هذه المادة .

وحيث إن مبنى الوجهين التاسع والعاشر من الطعن هو بطلان الإجراءات لأن المحكمة لم تسأل الطاعن عن اسمه وسنه وصناعته ومحل إقامته وقد أحال محضر الجلسة في ذلك إلى صدره مع خلوه من هذه البيانات كما أن المحكمة استدعت أحد الشهود وأطلعت على الأحرار وسمعت أقواله دون أن تسأله عن هذه البيانات ودون أن يحلف أيمين قبل أداء الشهادة .

وحيث إنه لما كان الثابت في محضر الجلسة ان المتهم " الطاعن " سئل عن اسمه فأجاب بما هو مدون بصدر المحضر وكان اسمه قد ورد بصدر المحضر فلا عيب في ذلك ، ولما كان اغفال النص على البيانات الخاصة بسم المتهم وصناعته ومحل اقامته لا يبطل الحكم مادام الطاعن لا يدعى انه كان في سن تؤثر على مسئولته ، ولما كان سؤال الشاهد دون حلف اليمين إذا وقع بحضور محامى المتهم دون اعتراض منه على ذلك يسقط حقه في الدفع بالبطلان على أنه يبين من محضر الجلسة ان المحكمة بعد أن قضت الحرز أطلعت الشاهد عليه وطلبت منه بيان الاختلاس والتزوير وأعقبت ذلك سؤاله عن البيانات الخاصة به ، وأدى الشهادة بعد حلف اليمين . لما كان ذلك ، وكان محامى الطاعن لم يثر أى اعتراض بالجلسة بشأن هذه الإجراءات ، فان هذا النعى لا يكون له محل .

وحيث إن مبنى الأوجه الحادى عشر والثانى عشر والثالث عشر من الطعن هو الخطأ في الاسناد ، ذلك ان الحكم أثبت أن الشاهد عز عزت ذكر بالتحقيقات وبالجلسة ان المتهم مختص بتحرير دفاتر الماهايات في حين أنه قرر أنه يختص بتحريرها موظف آخر كما ذكر الحكم أن الشاهد أمين زكى قرر أن الطاعن مختص بتحرير كشوف الماهايات وكشوف التفريغ على خلاف الثابت من أقواله . وقد أورد الحكم أيضا تفصيلا لشهادة على موسى خاله على أنه هو ما شهد به في التحقيقات وبالجلسة على خلاف ما أدلى به أمام المحكمة .

وحيث ان ما قاله الحكم من أن الطاعن مختص بتحرير الكشوف التي ذكرها له أصل ثابت بالأوراق مستمد من أقوال الطاعن ، فضلا عن أنه يبين من محضر الجلسة ومن التحقيقات أن هذين الشاهدين ذكرا أن الطاعن مختص بتحرير كشوف الماهايات والتفريغ . ولما كان ذلك ، وكان لا يعيب الحكم أن يخطئ في بيان مصدر الدليل من الأوراق — بفرض حصول ذلك ، ومن ثم فان هذا النعى يكون على غير أساس .

وحيث إن مبنى الأوجه الرابع عشر والخامس عشر والسادس عشر والسابع عشر هو القصور وفساد الاستدلال والخطأ في استخلاص دفاع الطاعن ، ذلك بأن الحكم ذكر في بيان أدلة الاتهام أن الطاعن قام بإسداد المبلغ المختلس مع أن الثابت أنه سدد على أنه دين عادى دفعته الحكومة عنه للشركات على سبيل الحوالة ،

وما كان للحكمة أن تعتبر هذا السداد دليلا على الادانة بل كان يتعين عليها أن تبين حكم القانون ١١١ لسنة ١٩٥١ الذى نظم طريقة تعامل الموظفين مع الشركات ، كما أن الحكم لم يعن ببيان القصد الجنائى فى الجريمتين وهو قصور يعيبه ، كما أخطأ حين قرر أن الطاعن اعترف باختصاصه بتحرير كشوف التفريغ وهو ما يخالف دفاعه من أن هذه الكشوف ليست سوى مسودات وأن التفريغ ليس له كشف مستقل ولم يرد على مؤدى المادة ١٩ من اللائحة المالية للميزانية والحسابات التى تقطع بعدم وجود ما يسمى بكشوف التفريغ .

وحيث إنه لما كان القانون ١١١ لسنة ١٩٥١ خاص بتنظيم المجز على مراتب الموظفين والمستخدمين ومعاشاتهم ومكافآتهم وحوالها ، وكانت اللائحة المالية للميزانية والحسابات هى لائحة ادارية لتنظيم العمل فى ادارات الحسابات ولا شأن لهما بمسئولية الطاعن عن الجريمتين المسندتين اليه متى ثبتا فى حقه وكان الدفاع المؤسس عليهما ظاهر البطلان فهولا يستأهل رد اخاصا . ولما كان الثابت من الأوراق أن الطاعن قد اعترف أنه كان يقوم بتحرير كشوف التفريغ وكشوف الماهيات والتوقيع عليهما وسحب الأذونات ومراجعتها واثبات بيان الأقساط الشهرية المستحقة عليه للشركات فى كشوف الماهيات وأنه لم يثبت البيان الخاص به فى خلال الفترة التى وقعت الجريمتان فيها وأنه كان يصرف مرتبه كاملا . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أثبت واقعة الدعوى بما تتوافر فيه عناصر الجريمتين المسندتين للطاعن وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة من شأنها أن تؤدى إلى النتيجة التى انتهى اليها ، وكان قد أثبت قيام القصد الجنائى فى جريمة الاختلاس وفقا لما جاء فى الرد على الوجه الخامس ، كما استظهر أركان جريمة التزوير كما هى معرفة به فى القانون . لما كان ذلك ، وكان سائرا ما يثيره الطاعن فى هذه الأوجه وفيما قاله عن طريقة فهم الحكم لمعنى السداد إنما هو جدل موضوعى فى أدلة الدعوى مما لا يقبل منه أمام هذه المحكمة ، ومن ثم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد عامل الطاعن بالرفقة وقضى عليه بالحبس لمدة سنة فقد كان من المتعين على محكمة الموضوع لذلك أن تؤقت مدة العزل المقضى بها عليه بما لا ينقص عن ضعف مدة الحبس المحكوم بها وذلك عملاً بالمادة ٢٧ من قانون العقوبات ويتعين على هذه المحكمة من أجل ذلك أن تعمل حكم المادة ٣٥ فقرة ثانية من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض وأن تنتفض الحكم لمصلحة الطاعن نقضاً جزئياً وتصححه بتوقيت مدة العزل .

جلسة ٢٣ من أبريل سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار محمود حلى خاطر ، وبحضور السادة المستشارين : عادل يونس ،
وتوفيق أحمد الخشن ، ومحمود اسماعيل ، وحسين صفوت السركي .

(٩٧)

الطعن رقم ٣٩١ لسنة ٣١ القضائية :
إجراءات المحاكمة "مألاً يبطلها" .

شفوية المرافعة . طلب المحامي الحاضر مع المتهم بجمعة — بعد سماع شاهده — تأجيل الدعوى
لحضور المحامي الأصلي أو حجزاً للحكم . حجز المحكمة للقضية للحكم مع التصريح بتقديم مذكرات .
لا إخلال بحق الدفاع .

إذا كان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن المحكمة سمعت أقوال
الشاهد الذي تمسك الدفاع بسماحه ، ثم طلب المدافع عن المتهم "الطاعن"
التأجيل لحضور المحامي الأصلي أو حجز القضية للحكم ، فأجلت المحكمة القضية للحكم
وصرحت بتقديم مذكرات ، فإن مفاد ذلك أن ما انتهت إليه المحكمة من حجز
القضية للحكم إنما كان بناء على طلب محامي المتهم الحاضر ، ومن ثم فإن ما ينهيه
هذا الأخير على الحكم من حالة الإخلال بحق الدفاع يكون غير صديد .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٨/١٢/١٩٥٧ بدائرة قسم
مصر الجديدة : تسبب عن غير قصد ولا تعمد في قتل عادل أوهان وكان ذلك
ناشئاً عن إهماله وعدم احتياظه وعدم مراعاته اللوائح بأن قاد سيارة بسرعة
يخيم عنها الخطر دون أن يستعمل آلة التنبيه فصدم المجنى عليه وحدثت إصاباته
المينة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . وطلبت عقابه بالمادة ٢٣٨

من قانون العقوبات . وقد ادعى إلياس يوسف أوهان (المطعون ضده الأول) بحق مدنى قبل المتهم وطلب القضاء له قبله ووزارة الحربية بصفتها مسئولة عن الحقوق المدنية متضامنين بمبلغ سبعة آلاف جنيه على سبيل التعويض . ومحكمة مصر الجديدة الجزئية قضت بحضوريا بتاريخ ١٢ يونيه سنة ١٩٥٨ عملا بمادة الإتهام . أولا : فى الدعوى الجنائية بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة ٥٠٠ قرش لوقف التنفيذ . وثانيا : وفى الدعوى المدنية إلزام المدعى عليهم فيها ضامنين متضامنين بأن يدفعوا للمدعى بالحق المدنى مبلغ ثلاثة آلاف جنيه والمصاريف ومع شمول الحكم بالنفاذ المؤقت وبلا كفالة . فاستأنف المتهم هذا الحكم كما استأنفته المسئولة عن الحقوق المدنية . ومحكمة القاهرة الابتدائية قضت بحضوريا بتاريخ ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٦٠ بقبول الاستئنافين شكلا وفى الموضوع . أولا : بتأييد الحكم للمستأنف فيما قضى به فى الدعوى الجنائية . ثانيا : وفى الدعوى المدنية بتعديل الحكم المستأنف وإلزام المتهم والمسئولة عن الحقوق المدنية ضامنين متضامنين بأن يدفعوا للمدعى بالحق المدنى مبلغ ألف جنيه على سبيل التعويض والمصاريف المدنية المناسبة عن الدرجتين . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى الإسناد والإخلال بحق الدفاع والقصور . وفى بيان ذلك يقول إن الحكم أرجع ما استخلصه من أن السيارة الأجرة كانت تسير فى نفس اتجاه سيارة الجيش التى كان يقودها الطاعن إلى أقوال جميع شهود الحادث عدا التقيب عزمى عيد الفنى مع أن الشاهد بديع فام قرر أن السيارة الأجرة كانت تسير فى اتجاه عمودى . على اتجاه السيارة الأخرى كما أن الشاهد صبرى سيد أحمد قد تبنى أنه رأى واقعة اصطدام السيارتين فلم يكن هناك إجماع من الشهود على ما استخلصه الحكم من أقوالهم . وأن المحكمة الاستئنافية رفضت طلب تأجيل الدعوى لحضور المحامى الأصيل الموكل من الطاعن وقررت حجز القضية للحكم وصرحت بتقديم مذكرات فلم تحقق شغوية المرافعة وأخلت بحق الدفاع ، يضاف إلى ذلك أن الحكم المطعون فيه لم يبين علاقة السببية بين ما قاله من خطأ الطاعن الذى يتمثل فى سيره بالسيارة

في وسط الطريق وبين الحادث ولم يعن بالرد على ما دفع به الطاعن من أن سبب الحادث إنما هو جنوحه بالسيارة إلى يسار الطريق ولم يتعرض لدواعى هذا الجنوح أو السير في وسط الطريق .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله "إن الطاعن كان يقود سيارة بسرعة فائقة بين شريطي المترو في غير المكان المرخص له بالسير فيه فاصطدم بالررفرف الأمامي الأيسر لسيارة أجرة كانت قادمة في نفس الاتجاه وكانت قد التفت حول جزيرة في ذلك المكان بعد إعطاء تنبيه لمن خلفها ثم توقفت عند قدوم الطاعن على هذه الصورة مما أدى إلى انحراف سيارة الطاعن بنفس سرعتها وصعودها على الرصيف والاصطدام بالمجنى عليه الخارج من مدرسته وقتذاك وإحداث إصابة به أودت بحياته ثم الاصطدام بمحائط المدرسة الذي أوقفها . واستند الحكم في إدانة الطاعن إلى أقوال الشهود وما ثبت من المعاينة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة مردودة إلى أصلها الثابت في الأوراق من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ، وكان الطاعن لا ينازع في أن ما أورده الحكم من أقوال كل شاهد ممن استند إليهم يطابق الأصل الثابت في الأوراق ، وكان من المقرر أنه لا يشترط أن يبنى كل دليل من الأدلة التي استندت إليها المحكمة ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى لأن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تكون مقيدة للقاضي فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومشتجة في إثبات اقتناع القاضي واطمئنانه لما انتهى إليه ، وكانت الأدلة التي استند إليها الحكم صالحة في مجموعها لأن تؤدي إلى ما استخلصه منها عن الصورة الحقيقية لواقعة الحادث كما ارتسمت في وجدان المحكمة - وكان الثابت أن الحكم المطعون فيه حين قال "ومن جميع شهود الحادث عدا الشبيب عزمى عبد الفتى" . إنما كان في صدد بيان الأدلة التي استند إليها في ثبوت الواقعة برمتها كما حصلها وليس للتدليل على اتجاه السيارة الأجرة فقط . لما كان ما تقدم ، فإن ما يتمسك به الطاعن من أن أقوال بعض هؤلاء الشهود لا تمل على أن السيارة الأجرة كانت تسير في نفس اتجاه سيارة الطاعن أو أن أحدهم تى أنه رأى الحادث بصورة

واضح أن يكون في غير محله . ولما كان يبين من الاطلاع على محضر جلسة ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٦٠ أن المحكمة سمعت أقوال الشاهد الذي تمسك الدفاع بسماع أقواله ثم طلب المدافع عن الطاعن التأجيل لحضور المحامي الأصلي أو حجز القضية للحكم فأجلت المحكمة القضية للحكم وصرحت بتقديم مذكرات ، وكان مفاد ذلك أن ما انتهت إليه المحكمة في هذه الجلسة من حجز القضية للحكم كان بناء على طلب محامي الطاعن الذي كان حاضرا معه ، فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الشأن يكون غير سديد . ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن عرض لواقعة الدعوى في بيان يتحقق فيه ظروفها وعناصرها القانونية وأدلة الثبوت فيها قال ”وهذا يقطع بأن المتهم وحده قد ارتكب جملة أخطاء كانت السبب المباشر في الحادث وهذه الأخطاء تتمثل في سيره في وسط الطريق وعلى شريط المترو إلى سيره بسرعة فائقة حددها بعض الشهود بحوالى ٥٠ كيلومترا في الساعة وحددها البعض الآخر بحوالى ٧٠ كيلومترا ، هذه السرعة الجنونية التي ما كان يجب أن يسير بها المتهم في شارع أهل بالسكان وبأطفال المدارس على حد تعبيره في أقواله . وقد تأكدت هذه السرعة من طول فرملة سيارة المتهم إذ ثابت من المعاينة أنها ثمانية أمتار“ ، وكان ما أورده الحكم على هذا الوجه يوفر علاقة السببية بين خطأ الطاعن وبين وقوع الحادث ، وكان ما يثيره الطاعن من أن سبب الحادث كان جنوحه بسيارته إلى اليسار لانسفال يمين الطريق بالصية لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا مما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض . وكانت المحكمة غير ملزمة بتتبع ما يثيره الطاعن من دفاع موضوعي في كل شبهة يثيرها ما دام قضاؤها بالإدانة بناء على أدلة الثبوت التي أوردها فيه معنى إطراح هذا الدفاع . لما كان ما تقدم ، فإن ما ينعاه الطاعن من القصور يكون غير سديد .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جاسة ٢٣ من أبريل سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار محمود حلى خاطر ، وبحضور السادة المستشارين : عادل يونس ،
وتوفيق أحمد الخشن ، ومحمود اسماعيل ، وحسين صفوت السركى .

(٩٨)

الطعن رقم ١٧٨٦ لسنة ٣١ القضائية :

استئناف . نقض ” ما لا يجوز الطعن فيه “ . ” أسبابه “ . اثبات
” بوجه عام “ . دفاع .

(أ) تقدير العذر الذى يستند إليه المستأنف فى تبرير تجاوزه ميماد الطعن بالاستئناف .
من حق محكمة الموضوع بلا معتب عليها . متى يكون لمحكمة النقض مراقبة تقدير محكمة
الموضوع ؟ إذا كانت علة الرفض لا يمكن التسليم بها عقلا .

(ب) حكم استئنافى قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا . الطعن فيه بالنقض . وجوب قصر
أسباب الطعن على ما قضى به فى الشكل . توجيه أسباب الطعن إلى الحكم الابتدائى .
لا يجوز .

(ج) حرية المحكمة فى تكوير عقيدتها . الدفاع غير المؤيد بدليل . حقها فى عدم تصديقه .

١ - تقدير كفاية العذر الذى يستند إليه المستأنف فى عدم تقريره بالاستئناف
فى الميعاد ، من حق قاضى الموضوع ، فتى انتهى إلى رفضه فلا معقب عليه
من محكمة النقض إلا إذا كانت علة الرفض لا يمكن التسليم بها عقلا .

٢ - متى كان الحكم الاستئنافى لم يفصل إلا فى شكل الاستئناف بعدم
قبوله ، فإن أوجه الطعن التى أثارها الطاعن فى موضوع الدعوى إنما تكون
موجهة إلى حكم محكمة أول درجة وهو ما لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض .

٣ - للمحكمة أن لا تصدق دفاع المتهم الذى يبيده أمامها غير مؤيد بدليل .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من ١ — عبده أمين عبد الرحيم "الطاعن" و ٢ — ابراهيم محمد حسنين بأنهما في يوم ١٩٥٩/٥/٥ بدائرة قسم الميناء : المتهم الأول — أولا — استورد السلع المينة قدرا وقيمة بالمحضر قبل الحصول على ترخيص في ذلك من وزير الاقتصاد . ثانيا — شرع في تهريب البضائع المينة الوصف والقيمة بالمحضر بالأراضي المصرية بطريقة غير مشروعة دون أداء الرسوم والعوائد الجمركية المقررة وذلك بأن حاول الخروج بها من قسم تفتيش الركاب ومعه قسيمة دفع الرسوم الجمركية عن أصناف أخرى ضئيلة القيمة تركها مع المتهم الثاني لاتخاذ الإجراءات الجمركية عليها من جديد وأوقف أثرا للجريمة بسبب لا دخل لإرادته فيه هو ضبطه حال ارتكابها . والمتهم الثاني — اشترك مع المتهم الأول بطريق الاتفاق والمساعدة في ارتكاب الجريمة الثانية بأن أعاد تقديم الأصناف التي تم التخليص عليها لرجال الجمارك لاتخاذ الإجراءات الجمركية عليها من جديد حتى يتمكن المتهم الأول من تهريب البضائع المضبوطة باستخدام القسيمة الخاصة بهذه الأصناف والتي تفيد سداد الرسوم ، قمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . وطلبت عقابهما بالمادتين ٧٠١ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ والمادتين ١/١ و ٢ من القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ والمواد ٢/٤٠ — ٣ و ٤١ و ٤٥ و ٤٧ من قانون العقوبات . وقد طلبت وزارة الاقتصاد ومصلحة الجمارك القضاء لهما قبل المتهمين بمبلغ ٩٨ جنيا و ٢٠٠ مليم على سبيل التعويض . ومحكمة الضرائب الجزئية بالاسكندرية قضت بتاريخ ١١ من ابريل سنة ١٩٦٠ عملا بمواد الاتهام بالنسبة للمتهم الأول والمادة ٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة للمتهم الثاني — ضايبا للمتهم الأول وحضوريا للثاني : أولا — براءة المتهم الثاني عما أسند اليه بلا مصاريف . وثانيا — بحبس المتهم الأول سنة أشهر مع الشغل عن التهمتين وبالزامه بأن يدفع لكل من وزارة الاقتصاد ومصلحة الجمارك تعويضا قدره ٩٨ جنيا و ٢٠٠ مليم مع المصادرة وقدرت كفالة ألف قرش لوقف تنفيذ عقوبة الحبس . فعارض المتهم الأول ، وقضى في معارضته . بتاريخ ٣ اكتوبر سنة ١٩٦٠ باعتبارها كأن لم تكن . فاستأنف المتهم هذا الحكم

في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٦٠ . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية قضت حضوريا بتاريخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٦٠ بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو القصور والخطأ في تطبيق القانون وفساد الاستدلال ذلك أن حكم محكمة أول درجة قضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن بالرغم من أن الطاعن كان قد أرسل برقية قبل تاريخ الجلسة بأربعة أيام يبلغها فيه بقيام عذر قهرى يحول بينه وبين حضور جلسة المعارضة وهو تعذر عودته من الاقليم الشمالى — حيث كان للعلاج من مرضه لعدم وجود ما كن في المواصلات الجوية أو البحرية ، وقد التفتت المحكمة عن هذا العذر ولم تضمن حكمها ردا عليه ، وأن الحكم المطعون فيه قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا محتسبا بدء ميعاد الاستئناف من تاريخ النطق بحكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن مع أن مناط ذلك ثبوت علم المحكوم عليه بذلك التاريخ ، أما وقد ثبت أنه تخلف عن الحضور لتلك الجلسة لعذر قهرى ، وأنه لم يعلم بصدور الحكم إلا بعد عودته من دمشق في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٦٠ فإن ميعاد الاستئناف لا يبدأ الا من ذلك التاريخ وقد قرر بالاستئناف في اليوم نفسه . وأن الحكم استند في إدانة الطاعن إلى أقوال الشهود مع أنه التفت عنها في قضائه ببراءة المتهم الثانى وانهى إلى انتفاء اشتراك المتهم الثانى المحكوم ببراءته مما كان يستوجب تبرئة الطاعن بدوره ما دامت الأفعال المسندة اليهما الاشتراك في ارتكابها قد انتفى وقوعها يضاف إلى ذلك أن قيمة المضبوطات مما تدخل في حدود الإعفاء المنصوص عنه في القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٩ .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه عرض لدفاع الطاعن في قوله ” حيث إن محكمة أول درجة قضت في ١٠/٣/١٩٦٠ باعتبار المعارضة كأن لم تكن ، ولم يستأنف المتهم إلا في ١٦/١١/١٩٦٠ مما يكون معه تقريره بالاستئناف بعد الميعاد . ولا تقيم المحكمة وزنا لما ذكره المتهم بجلسته اليوم من أنه كان مريضا بالروماتيزم لأنه لم يقدم الدليل على ذلك فضلا عن أنه سبق أن أرسل لمحكمة أول درجة برقية يعتذر فيها عن حضور جلسة ١٠/٣/١٩٦٠ واحتج

بعدم وجود أما كن خالية بالطائرات أو البواخر الأمر الذي ينفي المرض عن المدعى .
وأن عدم وجود أما كن خالية في وسائل النقل لا يبرر التخلف عن حضور
جلسة المعارضة فقد كان عليه أن يحتاط ويحتجز لنفسه مكانا قبل الجلسة “
لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعتد بما دفع به الطاعن بالجلسة
من أنه كان مريضا بدمشق وقت صدور حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن
في ١٩٦٠/١٠/٣ وأنه ظل كذلك إلى أن قرر بالاستئناف في ١٩٦٠/١١/١٦
لأن الطاعن لم يقدم دليلا على دعواه . وكان تقدير كفاية العذر الذي يستند إليه
المستأنف في عدم التقرير باستئنائه في الميعاد من حق قاضي الموضوع فتمت انتهى
إلى رفضه فلا معقب عليه من محكمة النقض ، إلا إذا كانت حلة الرفض لا يمكن
التسليم بها عقلا — وكان للحكمة أن لا تصدق دفاع المتهم الذي يبيده أمامها
غير مؤيد بدليل وكانت المادة ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه
” يحصل الاستئناف بتقرير في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم في ظرف
عشرة أيام من تاريخ النطق بالحكم الحضورى أو الصادر في المعارضة أو من
تاريخ انقضاء الميعاد المقرر للمعارضة في الحكم الغيابى أو من تاريخ الحكم باعتبارها
كان لم تكن “ . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أصاب
في قضائه بعدم قبول استئناف الطاعن شكلا لتقديمه بعد الميعاد محسوبا من يوم
صدور الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن . ولما كانت بقية الأوجه التي يثيرها
الطاعن خاصة بالموضوع — وكان الحكم الاستئنافي لم يفصل إلا في شكل
الاستئناف بعدم قبوله ، فإن هذه الأوجه لا تكون موجهة إلا إلى حكم محكمة
أول درجة وهو ما لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٣ من أبريل سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار محمود حلي خاطر ، وبحضور السادة المستشارين : عادل يونس ،
وتوفيق أحمد الحسن ، ومحمود إسماعيل ، وحسين صفوت المركي .

(٩٩)

الطعن رقم ١٧٩٢ لسنة ٣١ القضائية :

(١) دفاع . استئناف . غش .

طلب المتهم — من محكمة أول درجة — إعادة تحليل العينة . سكوته عن التمسك
به أمام محكمة الدرجة الثانية . مفاده : أنه تنازل عنه . عدم إجابته : لا إخلال
بحق الدفاع .

(ب) وصف التهمة . استئناف .

تعديل محكمة أول درجة وصف التهمة دون تلفت نظر الدفاع . سلم المتهم بهذا
التعديل ومدافنته عن نفسه على أساسه أمام محكمة الدرجة الثانية . نفيه على الحكم
الاستئنافي بالطلاق . غير صديد .

١ — متى كان لا يبين من مطالعة محاضر جلسات محكمة ثاني درجة أن
الطاعن — وهو متهم ببيع ينسون مغشوش — قد تمسك أمامها بطلب إعادة
تحليل العينة المضبوطة ، فإن ذلك يعد منه تنازلاً عن هذا الطلب الذي أبداه
أمام محكمة أول درجة ، ومن ثم فإن ما ينعاه على الحكم الاستئنافي المطعون فيه
من قالة الإخلال بحقه في الدفاع يكون على غير أساس .

٢ — تعديل محكمة الدرجة الأولى لوصف التهمة دون أن تلفت إليه الدفاع
عن المتهم ، لا يترتب عليه بطلان الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية ما دام
المتهم قد علم بهذا التعديل وترافع أمام المحكمة الاستئنافية على أساسه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من آخر مع الطاعن بأنهما : عرضا للبيع ينسونا مفسوشامع علمهما بذلك، وطلبت عقابهما بالمادتين ١/٢ و ٨ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . ومحكمة بنذر القيوم عدلت وصف التهمة إلى أنهما حازا شيئا من أغذية الإنسان "ينسونا" فاسدا مع علمهما بذلك، وقضت حضوريا عملا بمواد الاتهام مع إضافة المادة ١٠ من القانون المطبق و ٣/٤٩ عقوبات بالنسبة للمتهم الثاني بتغريم المتهم الأول خمسمائة قرش وحبس المتهم الثاني "الطاعن" شهرين مع الشغل والنفاذ والمصادرة ونشر الحكم بجريديتى الأهرام والأخبار مرة واحدة على نفقة المتهم الثاني . فاستأنف المتهمان هذا الحكم . والمحكمة الاستئنافية قضت حضوريا بتاريخ ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٦٠ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه الثاني في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه القصور والإخلال بحق الدفاع ، وفي بيان ذلك يقول إنه دفع بعدم علمه بفساد البنسون الذى ضبط فى متجره ، ولكن المحكمة لم تعن بالرد عليه ، وأنه طلب من محكمة أول درجة إطادة تحليل عينة البنسون المحفوظة بمصلحة الأغذية ، فلم تستجب المحكمة لهذا الدفاع ، وأن محكمة أول درجة عمدت فى أسباب حكمها إلى تعديل التهمة بالنسبة إليه بإضافة ظرف مشدد إليها وهو ظرف العود طبقا للمادتين ٣/٤٩ من قانون العقوبات و ١٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ دون أن تلقت نظره الى ذلك ودون أن تمنحه أجلا لتحضير دفاعه على أساس هذا التعديل الجديد كما تقضى بذلك المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية . وقد أيد الحكم الاستئنافية المطعون فيه، حكم محكمة أول درجة لأسبابه فأخل بذلك أيضا بحق الطاعن فى الدفاع .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة تؤدي إلى ما رتب عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لما دفع به الطاعن من عدم علمه بفساد اليونسون ، ورد عليه ردا سائغا . وكان لا يبين من مطالعة محاضر جلسات محكمة ثاني درجة أن الطاعن تمسك أمامها بطلب إعادة التحليل مما يعد منه تنازلا عن هذا الطلب الذي أبداه أمام محكمة أول درجة . وكان تعديل محكمة الدرجة الأولى لوصف التهمة دون أن تلفت إليه الدفاع عن المتهم لا يترتب عليه بطلان الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية ، ما دام المتهم قد علم بهذا التعديل وترافع أمام المحكمة الاستئنافية على أساسه . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا ورفضه موضوعا .

جلسة ٢٣ من ابريل سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد هفني ، وبحضور السادة المستشارين : محمد عبد السلام ،
وعبد الحليم البيطاش ، وأديب نصر ، ومختار رضوان .

(١٠٠)

الطعن رقم ١٧٩٧ لسنة ٣١ القضائية :

دفاع . حكم ” مالا يعيه “ . اجراءات المحاكمة .

(ا) الدفاع الموضوعي . عدم التزام المحكمة بمثابته والرد عليه . مادام الرد مستفادا ضمنا
من الحكم بالادانة . استنادا الى أدلة الاثبات .

(ب) محضر الجلسة . اثبات اسم المتهم فيه . من أقواله بالجلسة . صدور الحكم بهذا
الاسم . لا بطلان .

١ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعنين في شأن اتجاه
سير المقذوف الناري في جسم المجنى عليها ورد عليه بانتفاء قيام تعارض بين أقوال
الشاهدين وما ورد بالتقرير الطبي الشرعي مؤسسا ذلك على احتمال أن تكون المجنى
عليها قد تلفت لدى مفاجأتها بدخول الطاعنين واطلاق النار عليها ، فتغير بذلك
مسار العيار الناري في جسمها ومؤيدا في ذلك مما أورده التقرير الطبي من جواز
حدوث إصابة المجنى عليها وفق تصوير الشاهدين ، لما كان ذلك ، وكان مؤدى
ما لمراده الحكم في رده على دفاع الطاعنين هو أن المجنى عليها قد تلفت عند
مفاجأتها باطلاق النار عليها وهو معنى سائق في تبرير ما انتهت إليه ، وكانت
المحكمة غير ملزمة بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعية وفي كل شبهة يثيرها ،
والرد على ذلك مادام أن الرد مستفاد ضمنا من الحكم بالادانة استنادا الى أدلة
الإثبات التي أوردها الحكم فان النعى على الحكم بالقصور في التسيب يكون
في غير محله .

٢ — لما كان الثابت من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن الثاني أجاب عن اسمه بأنه يدعى أبو سلمان سلمان عبد الهادي وهو الاسم الوارد في ديباجة الحكم ومنطوقه فإن النعي على الحكم بالبطلان لصدوره بادانة شخص غير المتهم يكون غير سليم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة للطاعنين بأنهما في يوم ١٩٥٩/٨/٢٤ بدائرة مركز طما مديرية سوهاج : أولا — قتلا عمدا ومع سبق الاصرار خديجة عثمان هلال بأن عقدا العزم على قتلها وأعدا لذلك أسلحة نارية "بنادق" ودخلا إلى مسكنها وأطلق الأول عليها عيارا ناريا يقصد قتلها فأحدث بها الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها . وقد تقدمت هذه الجناية جنائية أخرى هي أنهما في الزمان والمكان سالفى الذكر شرعا في قتل أبوضيف عثمان هلال ومجدين عثمان هلال عمدا ومع سبق الاصرار بأن يتنا النية على قتلها وأعدا لذلك أسلحة نارية "بنادق" وأطلقا عليهما عدة أعيرة نارية بقصد قتلها وخاب أثر الجريئة لسبب لادخل لإرادتهما فيه هو عدم إحكام الرماية . ثانيا — أحرزا بغير ترخيص سلاحا ناريا مششعنا "بنادق من ذوات السرعة العالية" . ثالثا — أحرزا ذخائر "طلقات" مما تستعمل في سلاح نارى غير مرخص لهما في حيازته أو احرازه . ورابعا — المتهم الثانى ضرب عمدا ومع سبق الاصرار زينب علام عبد الله فأحدث بها الإصابات الميئنة بالتقرير الطبي والتي أعجزتها عن أعمالها الشخصية مدة تزيد على شهرين يوما . واحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتها بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٤/٢ و ١/٢٤١ — ٢ من قانون العقوبات والمواد ١ و ٦ و ٢٦/٢ — ٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والجدول رقم ٣ المرفق . وقد ادعى مجدين عثمان هلال بحق مدنى قبل المتهمين متضامتين بمبلغ قرش واحد على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنايات سوهاج قضت حضوريا بتاريخ ١٢ نوفمبر سنة ١٩٦٠ عملا بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٤/١ — ٢ من قانون العقوبات بالنسبة للتهمة الأولى والمواد ١ و ٦

و ٢/٢٦ — ٤ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والجدول رقم ٣ الملحق بالنسبة للتهمتين الثانية والثالثة والمادة ١/٢٤٢ بالنسبة للتهمة الأخيرة الموجهة لتهمة الثاني مع تطبيق المادتين ١٧ و ١/٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة لهما . أولا : بمعاقة سليمان سلمان عبد الهادي "الطاعن الأول" بالأشغال الشاقة المؤبدة . وثانيا : بمعاقة أبو سلمان سلمان عبد الهادي "الطاعن الثاني" بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات . وثالثا : بالزامهما متضامنين بأن يؤديا للدعي بالحق المدني مجدين عثمان هلال مبلغ قرش واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو بطلان الإجراءات لبطلان تشكيل محكمة الجنايات التي أصدرت الحكم المطعون فيه فقد كانت مشكلة من اثنين من المستشارين ومن رئيس محكمة متدب في حين أنه كان يتعين تطبيقا لنص المادة السادسة من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ أن تكون مشكلة من ثلاثة من المستشارين .

وحيث إنه لما كان قضاء هذه المحكمة قد استقر على صحة تشكيل محاكم الجنايات في حالة ندب رئيس محكمة ابتدائية للجلوس مكان أحد المستشارين عند قيام مانع من حضوره وذلك في حالة الاستعجال إعمالا لنص المادتين ٣٦٧ و ٣٧٢ من قانون الإجراءات الجنائية اللتين لم يلغهما قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فإن المحكمة التي أصدرت الحكم تكون مشكلة وفقا للقانون ويكون هذا الوجه من الطعن غير صحيح في القانون .

وحيث إن محصل الوجه الثاني من الطعن هو القصور في التسبيب ، ذلك أن الطاعنين دفعا بقيام تعارض بين شهادة سكينه علام عبد الله وزينب علام عبد الله وبين ماورد بالتقرير الطبي الشرعي في شأن كيفية وقوع الحادث ، إذ شهدت الشاهدتان بأن الطاعن الأول كان على يسار المجنى عليها وقت إطلاق النار بينما ورد بالتقرير الطبي أن اتجاه العيار القاتل كان من اليمين ليسار — وقد رد

الحكم على ذلك ردا قاصرا بناء على أن تكون المجنى عليها قد تلفت وقت اطلاق النار عليها في حين أن تلفت المجنى عليها لا يغير من وضع الإصابة واتجاه المقدوف الناري الذي أحدثها إلا أن تكون المجنى عليها قد غيرت مكانها وانتقلت بجسمها كله من الوضع الذي كانت فيه إلى الوضع الذي يقتضيه مسار العيار كما وصفه بالتقرير الطبي وهو ما لم تشهد به الشاهدتان ولم يقل به الحكم المطعون فيه. كما دفع الطاعنان بأن الأعيمة لم تكن لتحدث بباب الدكان لو كان مفتوحا غير مجرد خدوش في حين أن الثابت من المعاينة أن الباب فتحتين نافذتين لكن الحكم لم يعرض لهذا الدفاع ولم يرد عليه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعنين في شأن اتجاه سير المقدوف الناري في جسم المجنى عليها ورد عليه بانتفاء قيام تعارض بين ما قرره الشاهدتان وما ورد بالتقرير الطبي الشرعي مؤسسا ذلك على احتمال أن تكون المجنى عليها قد تلفت لدى مفاجأتها بدخول الطاعنين وإطلاق النار عليها فتغير بذلك مسار العيار الناري في جسمها ومؤيدا في ذلك بما أورده التقرير الطبي الشرعي من جواز حدوث إصابة المجنى عليها وفق تصوير الشاهدين . لما كان ذلك ، وكان مؤدى ما أراده الحكم في رده على دفاع الطاعنين هو أن المجنى عليها قد التفتت عند مفاجأتها بإطلاق النار عليها وهو معنى سائغ في تقرير ما انتهى إليه ، وكانت المحكمة غير ملزمة بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعية وفي كل شبهة يثيرها والرد على ذلك ، مادام الرد مستفاد ضمنا من الحكم بالادانة استنادا إلى أدلة الإثبات التي أوردها الحكم فإن هذا الوجه من النعي يكون على غير أساس .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث من الطعن هو التصور في التسبيب ذلك أن الطاعنين دفعا بوجود تعارض بين ما جاء بتقرير الطبيب الشرعي من أن بعض الأعيمة التي أصابت الدكانين كانت باتجاه من الغرب إلى الشرق وبين ما شهد به الشاهدان أبو ضيف ومحمد بن هلال من أن الطاعنين كانا قادمين من الناحية الشرقية . ورد الحكم على ذلك ، بأن الطاعنين كانا قد أدخل لهما المكان بفرار الموجودين فيه قبل وصولهما ، وكان لكل منهما أن يتخذ ما يشاء من الأوضاع وهو رد غير سائغ ، لأنه طبقا لأقوال الشاهدين لم يكن إطلاق النار للعبث بل كان بقصد إصابتهما مما لا يستساغ معه القول بأن الطاعنين كانا يطلقان النار بغير

هدف وفي أى وضع ، هذا وقد اعتمد الحكم فى إدانة الطاعنين على أقوال الشهود بالرغم من تمارضها فى كيفية وقوع الحادث وفى تحديد شخص المعتدى وفى بيان عدد الأعيمة التى أطلقت فضلا عن أنه لم يبين على أى الأقوال اعتمد وهل هى التى أدلوا بها فى تحقيق النيابة أم تلك التى شهدوا بها أمام المحكمة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد عرض للشق الأول من هذا النعى ورد عليه بقوله ” وحيث إن المحكمة لا تقف طويلا عند هذا الدفاع لما هو مفهوم بما ثبت من التحقيق من أن المتهمين كانا قد أدخل لهما الميدان بفرار الموجودين فيه قبل وصولهما إلى الدكانين وكان لهما حينئذ أن يتخذا وقت إطلاق النار على الدكانين ما يشاءان من أوضاع “ . لما كان ذلك ، وكان هذا القول من الحكم سائما ولا عيب فيه ، وكان باقى ما جاء بهذا الوجه من النعى من قالة التناقض فى أقوال الشهود لا يعيب الحكم ما دام قد استخلص الإدانة من أقوالهم بما لا تناقض فيه ومن ثم فإن هذا الوجه من النعى يكون غير سديد وهو محض جدل موضوعى .

وحيث إن مبنى الوجه الرابع من الطعن هو بطلان الحكم لأنه صدر بإدانة من يدعى أبو سلمان سلمان عبد الهادى وهو شخص لا صلة له بالدعوى سيما وأن إجراءات التحقيق كلها قد اتخذت ضد ”أبو سليمان سلمان عبد الهادى“ .

وحيث إنه لما كان الثابت من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن الثانى أجاب عن اسمه بأنه يدعى أبو سلمان سلمان عبد الهادى وهو الاسم الوارد فى ديباجة الحكم ومنطوقه ، فإن هذا النعى يكون غير سليم ويكون الطعن برمته فى غير محله ويتعين لذلك رفضه موضوعا .

جلسة ٢٣ من أبريل سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد عفيفي ، وبحضور السادة المستشارين : محمد عبد السلام ،
وعبد الحليم البيطاش ، وأديب نصر ، ومختار رضوان .

(١٠١)

الطعن رقم ١٨٠٠ لسنة ٣١ القضائية :

عمومية . ارتباط . تعدد . إثبات ” بوجه عام ” . نقض ” ما لا يجوز الطعن فيه ” .

(أ) عقوبة واحدة . للارتباط . شروط المادة ٣٢ عقوبات . توفرها أو عدم توفرها يدخل
في سلطة قاضي الموضوع : ما دام استخلاصه سائلا .

(ب) النعدي . هل موظف . أثناء تنفيذه أمرا صادرا إليه من رئيسه . مما هو مكلف بأدائه .
هذا مما يدخل في أعمال وظيفته . المادة ١٠٩ عقوبات . مثال .
ما يدخل في أعمال الوظيفة : كل عمل يرد عليه تكليف صحيح صادر من الرؤساء ولو
كان بأمر شفوي .

(ج) أدلة الإثبات . سلطة محكمة الموضوع في تقديرها . الأخذ بما ترتاح إليه منها . المجادلة
في ذلك ، أمام محكمة النقض . لا محل لها .

١ — لقاضي الموضوع سلطة تقرير توافر شروط تطبيق المادة ٣٢ عقوبات
أو عدم توافرها ما دام استخلاصه سائلا . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد
حصل واقعة الدعوى بما يفيد استقلال كل جريمة من الجريمتين المسندتين إلى
الطاعنين الأول والثاني عن الأخرى ، وكان الطاعنان المذكوران لم يدفعوا أمام
المحكمة بقيام الارتباط بين الجريمتين المسندتين إليهما فإن النعي على الحكم بالخطأ
في تطبيق القانون يكون على غير أساس .

٢ — لما كان الحكم المطعون فيه قد أوضح أن الخفير المحجى عليه إنما تلقى
أمرا من رئيسه المباشر ” وكيل شيخ الخفراء ” بالقبض على أحد المتهمين ببناء

على أمر صادر من العمدة بإحضاره لاثامه في جنحة ضرب ، وأن تعدى الطاعنين عليه كان لمنعه من تنفيذ الأمر المكلف بإدائه وهو ما يدخل في أعمال وظيفته ، وكان من المقرر أنه يدخل في أعمال الوظيفة في هذا الخصوص كل عمل يرد عليه تكليف صحيح صادر من الرؤساء ولو كان بأمر شفوي ، وكان الطاعنون لا ينازعون في وقوع التعدى على هذه الصورة وفي تلك الظروف فإن ما ينعونه على الحكم من قالة الخطأ في تطبيق القانون لتخلف شروط المادة ١٠٩ عقوبات يكون غير سليم .

٣ — لمحكمة الموضوع سلطة تقدير الأدلة والأخذ بما ترتاح إليه منها . فإذا كان مبنى الوجه الثالث من الطعن هو القصور في التسيب إذ لم يرد الحكم المطعون فيه على ما أثاره الدفاع من عدم وجود أثر مادي بالخفير المجنى عليه مما يكذب زعمه من حصول اعتداء عليه من الطاعنين ، فإن ذلك يعد من قبيل الجدل الموضوعي الذي لا محل لإثارته أمام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من الطاعنين وآخرين بأنهم في يوم ٩ أغسطس سنة ١٩٥٧ بدائرة مركز قنا مديرية قنا : المتهمون الأول والثاني والثالث (الطاعنون) — استعملوا القوة والعنف في حق الخفير النظامي أبو الوفا جاد الكريم ليحصلوا على اجتنابه أداء عمل من الأعمال المكلف بها وذلك بأن أمسكوا به واعتدوا عليه لإفلات المتهم الخامس من قبضته ليحولوا بينه وبين الذهاب به إلى دوار العمدة كأمرو وكيل شيخ الخفراء له الذي ضبطه وقام بتسليمه إليه لهذا الغرض وتمكنوا بذلك من إفلات المتهم المذكور . المتهمان الأول والثاني أيضا — ضربا أبو المجد أحمد محمد فأحدثا به أصابتي الرأس والذقن المبيتين بتقرير السيد الطبيب الشرعي ولم يقصدا من ذلك قتله ولكن الضرب أفضى إلى موته ... الخ وأحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمسواد ١٠٩ و ٢٣٦ من قانون العقوبات للأول و ١٠٩ و ٢٣٦ و ١٣٦ و ١/١٣٧ من القانون نفسه للثاني و ١٠٩ من قانون العقوبات للثالث و ١/٢٤٢ من القانون المذكور للرايع

والخامس والسادس . ومحكمة جنايات قنا قضت حضوريا بتاريخ ٨ ديسمبر سنة ١٩٦٠ عملا بالمواد ١٠٣ و ١٠٤ و ١٠٩ و ١١١ من قانون العقوبات بالنسبة للمتهمين الثلاثة الأول والمادة ٢٣٦ من القانون المذكور للمتهمين الأول والثاني مع تطبيق المادة ١٧ من القانون نفسه للمتهمين الثلاثة والمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات بالنسبة لباقي المتهمين بمعاقبة كل من الطاعنين بالسجن ثلاث سنوات عن التهمة الأولى وبمعاقبة كل من هندی محمود جاد الله ويوسف محمد أحمد جاد الله "الطاعن الأول والثاني" بالسجن ثلاث سنوات عن التهمة الثانية وغيابيا للمتهم الرابع والسادس وحضوريا للحامس بتغريم كل منهم مبلغ ٢٠٠ قرش . فطعن المحكوم عليهم الثلاثة الأول في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

...حيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن الحكم المطعون فيه قضى بعقوبتين مستقلتين عن كل من التهمتين المستندتين إلى الطاعنين الأول والثاني بالرغم من قيام الارتباط بينهما مما كان يتعين معه توقيع عقوبة واحدة إعمالا لنص المادة ٣٢ من قانون العقوبات .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى بما يفيد استقلال كل جريمة من الجريمتين المستندتين إلى الطاعنين الأول والثاني عن الأخرى ، وكان تقدير توافر الشروط المقررة في المادة ٣٢ من قانون العقوبات أو عدم توافرها أمرا داخلا في سلطة قاضي الموضوع له أن يقرر فيه ما يراه ما دام استخلاصه سائغا ، وكان الطاعنين لم يدفعوا أمام المحكمة بقيام الارتباط بين الجريمتين ، فإن هذا الوجه من النعى يكون على غير أساس .

وحيث إن محصل الوجه الثاني من الطعن هو الخطأ في القانون أيضا إذ انتهى الحكم المطعون فيه إلى إدانة الطاعنين عن تعديهم على الخفير بقصد إقلاص المتهم الخامس من قبضته مع أن القبض عليه لم يكن مشروعا لإنتفاء ما يبرره قانونا . فتخلف بذلك شرط تطبيق المادة ١٠٩ من قانون العقوبات .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد أوضح أن الخفير المجنى عليه إنما تلقى أمرا من رئيسه المباشر "وكيل شيخ الخفراء" بالقبض على المتهم الخامس بناء على أمر صادر من العمدة بإحضاره لاتهامه في جنحة ضرب، وأن تعدى الطاعنين عليه كان لمنعه من تنفيذ الأمر المكلف بأدائه وهو ما يدخل في أعمال وظيفته، وكان من المقرر أنه يدخل في أعمال الوظيفة في هذا الخصوص كل عمل يرد عليه تكليف صحيح صادر من الرؤساء ويكفى لصحته أن يكون بأوامر شفهية، ولما كان الطاعنون لا ينازعون في وقوع التعدى على هذه الصورة وفي تلك الظروف فإن هذا الوجه من الطعن يكون غير سليم .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث من الطعن هو القصور في التسبيب إذ لم يرد الحكم المطعون فيه على ما أثاره الدفاع من عدم وجود أثر مادي بالخفير المجنى عليه، مما يكذب ما زعمه من حصول اعتداء عليه من الطاعنين لتمكين زميلهم من الإقالات .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لهذا الدفاع ورد عليه بأن عدم وجود إصابات بالخفير لا يضعف الثقة بشهادته، وكان لمحكمة الموضوع سلطة تقدير الأدلة والأخذ بما تراه إليه منها، فإن ما يشير الطاعنون في هذا الوجه هو من قبيل الجدل الموضوعي الذي لا محل لإثارته أمام محكمة النقض، ومن ثم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعين الرفض موضوعا .

جلسة ٢٣ من أبريل سنة ١٩٦٢

برئاسة سيد المستشار السيد أحمد عفيفي ، وبحضور السادة المستشارين : محمد عبد السلام ،
وعبد الخليم البيضاوي ، وأديب نصر ، ومختار مصطفى رضوان .

(١٠٢)

الطعن رقم ١٨٠٣ لسنة ٣١ القضائية :

إثبات "شهود . قرائن" . استدلالات . تفتيش . تحقيق "إجراءاته" .

(أ) شهود . أقوالهم في محضر . مع الاستدلالات . عدولهم عنها في تحقيق النيابة . اعتقاد حكم
الإدانة إلى أقوالهم الأولى . وإلى قرائن مؤيدة لتلك الأقوال . من إطلاقات محكمة
الموضوع .

(ب) إذن التفتيش . الصادر من النيابة إلى مأمور الضبط القضائي . تجاوزه حدود الإذن
وتفتيشه مسكن شخص آخر . دون أن يسفر هذا التفتيش عما يؤاخذ به المتهم . بطلان التفتيش .
لا يستتبع بطلان إجراءات التحقيق الأخرى : طالما كانت هذه الإجراءات منقطعة العلة
بالتفتيش الباطل .

١ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد أخذ بأقوال الشهود والمتهمين في محضر
جمع الاستدلالات التي عدلوا عنها في تحقيق النيابة وكان يبين من مطالعة محضر
الضابط أنه تولى من بادئ الأمر تحقيق واقعة جنحة السرقة المسندة للطاعن
واستأذن النيابة في ضبط شخصين آخرين وتفتيش مسكنيهما فأذنت له بضبط
أحدهما فقط وتفتيش مسكنه ولكنه قتش مسكني الإثنين ولم يضبط فيهما شيئا
ثم سأل المأذون له تفتيشه وشخصا آخر فأبديا في محضره أقوالهما التي أخذ بها
الحكم المطعون فيه وأقام قضاءه بإدانة الطاعن على تلك الأقوال وإلى قرائن
مؤيدة لها . لما كان ذلك ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم من قالة الفساد في
الإستدلال والخطأ في الإستناد يكون في غير محله لأن ذلك من إطلاقات محكمة
الموضوع .

٣ — إذا كان مأمور الضبط القضائي قد تجاوز حدود إذن النيابة وذلك بتفتيش مسكن شخص آخر دون أن يسفر هذا التفتيش الباطل عما يؤخذ به المتهم ، وكان كل ما يترتب على بطلان التفتيش هو استبعاد الدليل المستمد منه ، فإن بطلان هذا التفتيش لا يستتبع بطلان إجراءات التحقيق الأخرى التي شملها المحضر كسؤال الشهود والمتهمين طالما كانت هذه الإجراءات منقطعة الصلة بالتفتيش الباطل .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من الطاعن وآخرين بأنهم في خلال سنة ١٩٥١ و ١٩٥٢ و ١٩٥٣ بدائرة محافظة الإسكندرية ومركز مغاغة مديرية المنيا : أولا — المتهم الأول : ١ — ارتكب تزويرا في محررين رسميين هما رخصة القيادة رقم ٣١٨١٩ اسكندرية ورخصة السيارة رقم ٣٢٩١ نقل اسكندرية بأن اصطنع هاتين الرخصتين ووقع عليهما بإمضاءات مزورة وأختام مقلدة . ٢ — استعمل هاتين الرخصتين المزورتين بأن قدمهما لألبير إلياس بكرة وكيل شركة الشمال بمغاغة بمناسبة قيامه بنقل أقطان بسيارته . ٣ — ارتكب تزويرا في محركات عرقية هي إيصال مند الشحن ٣٢٧ وإيصال استلام أقطان من محلج شركة مصر بمغاغة وما نفست وشركة أوتوبيس الشمال فرع مغاغة بأن وقع على هذه المحركات بإمضاءات نسبها زورا لياقوت محمد زايد بأن سرق الأقطان المبينة الوصف والقيمة بالمحضر لعملاء بنك مصر والمسلمة اليه بصفته سائلة الذكر . وثانيا : المتهمون الثاني والثالث (الطاعن) والرابع والخامس والسادس اشتركوا مع المتهم الأول في ارتكاب الجرائم سائلة الذكر بطريق الإتفاق والمساعدة بأن اتفقوا معه على ارتكابها وبأن قدم المتهم الثاني اليه سيارة نقل استعملها في ارتكاب الحادث . ثالثا — المتهم الأول أيضا : ١ — ارتكب تزويرا في محرر رسمي هو رخصة القيادة رقم ٣٠٧١٤ اسكندرية بأن اصطنع هذه الرخصة ووقع عليها بإمضاءات مزورة وأختام مقلدة . ٢ — استعمل هذه الرخصة المزورة بأن قدمها إلى كل من الأباشي أحمد توفيق أبو النصر والأباشي أحمد محمد برعى والعسكري عبدالفتاح محمد شرف والأباشي

عبد العزيز مصطفى بمناسبة تحرير محاضر مخالفات ضده . وطلبت من غرفة
الإنهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ٤٠ و ٤١/٢ — ٣ و ٢١١
و ٢١٢ و ٢١٤ و ٢١٥ و ٣١٧/١ من قانون العقوبات . فقررت الغرفة ذلك . وادعت
شركة مصر للتأمين بحق مدني قبل المتهمين متضامين بقرش واحد تعويضا
مؤقتا . ومحكمة جنايات المنيا قضت حضوريا عملا بمواد الإتهام مع تطبيق
المادة ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهمين من الأول إلى الخامس .
أولا : بمعاينة كل من اسكندر سعيد بشاى وعبد الرحمن عمر على وحلى
عبد العال علام (الطاعن) وأحمد عبد الله محمد ونحيس الفار سعيد بالأشغال
الشاقة لمدة خمس سنوات وإلزامهم متضامين بأن يدفعوا إلى المدعية بالحق المدنى
مبلغ قرش بصفة تعويض مؤقت والمصاريف المدنية وخمسمائة قرش
أتعاب محاماة . وثانيا : ببراءة أحمد ابراهيم أحمد مما أسند اليه ورفض الدعوى
المدنية قبله . فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض في ٢٥ من
ديسمبر سنة ١٩٥٧ . وبتاريخ ٢ مارس سنة ١٩٥٩ قضت محكمة النقض : بعدم
قبول الطعن المقدم من الطاعنين الأول والثاني شكلا ، وبقبول الطعن المقدم من
الطاعنين الثالث والرابع والخامس شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه
وإحالة القضية إلى محكمة جنايات المنيا لتحكم فيها مجددا هيئة أخرى وألزم
المطعون ضدها المصروفات . سمعت محكمة جنايات المنيا هذه الدعوى من جديد
وقضت فيها حضوريا عملا بالمواد ٤٠ و ٤١/٢ — ٣ و ٣١٧ من قانون العقوبات
بمعاينة كل من حلى عبد العال علام وأحمد عبد الله محمد ونحيس الفار سعيد بالحبس مع
الشغل لمدة سنة واحدة عن تهمة الاشتراك في السرقة وببراءتهم من باقي التهم المسندة
اليهم عملا بالمادتين ٣٠٤/١ و ٣٨١/١ من قانون الإجراءات الجنائية . فطعن
الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال
والخطأ في الاستناد وفي ذلك يقول الطاعن إن الحكم المطعون فيه دانه بالإشتراك
في السرقة استنادا إلى أقوال اسكندر سعيد بشاى وتوفيق جاد مساك في محضر
معاون المباحث يوسف فوزى المؤرخ في ٢٢ من مايو سنة ١٩٥٣ على الرغم من

أنه دفع ببطلان هذا المحضر بطلانا مرجعه إلى أن النيابة أذنت له بضبط
اسكندر وحده وتفتيش مسكنه لكنه تجاوز حدود الإذن بتفتيش مسكن
آخريدعى نحيس الفار سعيد ولما لم يجده فيه ضبط زوج ابنته توفيق جاد مساك،
ثم سألوه هو واسكندر فأبديا تلك الأقوال التي استند إليها الحكم مطرحا عدولهما
عنها في تحقيق النيابة مع أن مؤدى بطلان محضر المعاين أن لا يؤخذ بما تضمنه
من أقوال من سئلوا، به هذا إلى أن ما أورده الحكم في مدوناته عن أقوالهما في
في هذا المحضر يخالف ما ثبت منها به .

وحيث إن الحكم المطعون فيه استند فيما استند إليه في إدانة الطاعن بالإشتراك
في سرقة القطن إلى ما شهد به توفيق جاد مساك في محضر جمع الاستدلالات من أنه
رأى الطاعن يجتمع بآخرين في منزل صهره نحيس الفار سعيد وسمعه يتحدثون
في موضوع سرقة القطن و إلى ما قرره المتهم اسكندر سعيد بشأى في هذا المحضر
من مقابلته للطاعن وآخرين في هذا المنزل وإلى قرائن مؤيدة لأقوالهما. لما كان
ذلك ، وكان يبين من مطالعة المفردات أن ما سجله الحكم عن أقوال الشاهد
والمتهم المذكورين يتفق في مؤداه مع ما قرراه في محضر معاين المباحث المؤرخ
٢٢ مايو سنة ١٩٥٣ بما تنمى به حالة الخطأ في الإسناد، ولما كان من اطلاقات
محكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال الشهود والمتهمين في محضر جمع الاستدلالات
ولو عدلوا عنها في تحقيق النيابة، وكان يبين من مطالعة محضر المعاين أنه تولى من
بادئ الأمر تحقيق واقعة جنحة السرقة واستأذن النيابة في ضبط اسكندر سعيد
بشأى ونحيس الفار سعيد وتفتيش مسكنيهما فأذنت له بضبط الأول فقط
وتفتيش مسكنه لكنه فتش مسكنى الإثنين ولم يضبط فيهما شيئا ولم يجد نحيس
فاستدعى زوج ابنته توفيق جاد مساك وسأله كما سأل المتهم اسكندر سعيد بشأى
فأبديا في محضره أقوالهما التي أخذ بها الحكم. ولما كان كل ما يترتب على بطلان
التفتيش استبعاد الدليل المستمد منه ، وكان تفتيش مسكن نحيس الذى وقع باطلا
لعدم إذن النيابة به لم يسفر عن دليل يؤاخذ به الطاعن ، وكان بطلان التفتيش

لا يستتبع بطلان إجراءات التحقيق الأخرى التي شملها المحضر كسؤال الشهود
والمتهمين طالما كانت هذه الإجراءات منقطعة الصلة بالتفتيش الباطل — كما
هو الحال في واقعة الدعوى — ولما كان يبين من الوقائع السابقة أن معاون
المباحث ضبط المتهم اسكندر وسأله بناء على إذن النيابة بذلك ، كما استدعى
توفيق وسأله كشاهد في الدعوى وذلك أداء لواجبه المنصوص عليه في المادتين
٢١ و٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية، لما كان كل ذلك ، فإن الطعن يكون
قائما على غير أساس متعين الرفض موضوعا .

جلسة ٢٣ من ابريل سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد عنيى ، وبحضور السادة المستشارين : محمد عبد السلام ،
وعبد الحليم البطاش ، وأديب نصر ، ومختار مصطفى رضوان .

(١٠٣)

الطعن رقم ١٨٠٤ لسنة ٣١ القضائية:

نقض " إجراءاته " ..

تقرير الأسباب . وجوب اشتماله على الأسباب التى يبنى عليها الطعن . المادة ٣٤ من الفزون ٥٦
لسنة ١٩٥٩ .

اقتصر تقرير الأسباب المقدم على مجرد استعراض المراحل التى مرت بها الدعوى ، دون أى
بيان للطعن الموجهة للحكم . هو طعن خلو من الأسباب . عدم قبوله شكلا .

إذا كان الطاعن قد قدم مذكرة بأسباب طعنه — موقعا عليها من محاميه —
وصفها بأنها أسباب تمهيدية اقتصر فيها على بيان المراحل التى مرت بها الدعوى
واختتمها بأنه يطعن على الحكم للأسباب التكيلية التى سيقدمها فيما بعد ، غير أنه
لم يفعل — ومن ثم فإنه لا يكون قد قدم أسبابا لطحنه فى الميعاد القانونى ، وهو
ما يتعين معه الحكم بعدم قبوله شكلا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ١٩٥٨/٢/١٢ بدائرة مركز المراغة
مديرية سوهاج : قتل عمدا محمد ابراهيم احمد سليم بأن أطلق عليه عيارا
ناريا من بندقية كانت معه قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة
بتقرير الصفة التشريحية والتى أودت بحياته . وطلبت إلى غرفة الإتهام إحالته

إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات . فقررت الغرفة ذلك . ومحكمة جنايات سوهاج قضت بحضوريا بتاريخ ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٦٠ عملا بمادة الاتهام بمعاينة المتهم "الطاعن" بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض وقدم الاستاذ المحامي عنه تقريرا بالأسباب في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٦٠ يطلب فيها القبول والنقض والإحالة ويحتفظ لنفسه بتقديم أسباب تكميلية إلا أنه لم يقدم شيئا ... الخ .

المحكمة

من حيث إنه يبين من الأوراق أن الحكم المطعون فيه صدر حضوريا من محكمة جنايات سوهاج بتاريخ ٢٣/١٠/١٩٦٠ وقرر الطاعن بالطعن فيه بطريق النقض في يوم صدوره ، ثم قدم بتاريخ ٣٠/١١/١٩٦٠ مذكرة بأسباب طعنه موقعا عليها من الأستاذ المحامي وصفها بأنها أسباب تمهيدية اقتصر فيها على بيان المراحل التي مرت بها الدعوى إلى أن صدر الحكم فيها واختتمها بأنه يطعن على الحكم للأسباب التكميلية التي سبقها فيما بعد ، ولكنه لم يقدم أسبابا أخرى . ولما كانت المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ قد أوجبت في الفقرة الثانية منها تقديم الأسباب التي يدعى عليها الطعن في الميعاد المبين بالفقرة الأولى ، وكان الثابت مما تقدم أن الطاعن لم يقدم أسبابا لطحنه فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلا .

جلسة ٢٤ من أبريل سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد عفيفي ، وبحضور السادة المستشارين : محمد عبد السلام ،
وعبد الحليم البيطاش ، وأديب نصر ، ومختار مصطفى وضوان .

(١٠٤)

الطعن رقم ١٦٧١ لسنة ٣١ القضائية:

محاكمة " إجراءات المحاكمة " . اختصاص " التنازع السلبي " . نقض
" سلطة محكمة النقض " .

(أ) تقدير المحكمة من المتهم بأقل من خمس عشرة سنة وقت ارتكاب الحادث . الحكم بعدم
الاختصاص والإحالة إلى النيابة لإحالة الدعوى إلى محكمة الأحداث . الرجوع إلى دفتر
المواليد . ثبوت أن سن المتهم عند ارتكاب الحادث تجاوز خمس عشرة سنة . الحكم
بعدم الاختصاص . خطأ .

(ب) الحكم بعدم الاختصاص . لأن المتهم حدث . هو حكم غير منته للخصومة . ثبوت أن
المتهم لم يكن حدثا وقت ارتكاب الحادث . ميقابل حتما بحكم بعدم الاختصاص من
محكمة الأحداث . وجوب اعتبار الطعن المرفوع من النيابة طلبا بتعيين الجهة المختصة
بالقصل في الدعوى . قبول الطلب . وتعيين محكمة الجنايات .

١- إذا كانت محكمة الجنايات قد قضت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وإحالة
الأوراق إلى النيابة لاتخاذ إجراءاتها في إحالتها إلى محكمة الأحداث المختصة
لما رأته على أساس تقديرها لسن المتهم من أنه لم يكن عند ارتكاب الحادث
قد بلغ من العمر خمس عشرة سنة ، وكان يبين من المفردات التي أمرت محكمة
النقض بضمها تحقيقا للطعن أنه تبين بالكشف من دفاتر المواليد أن المتهم
قد تجاوز سنه عند ارتكاب الحادث خمس عشرة سنة خلافا لما ذهب إليه
الحكم المطعون فيه وبني عليه قضاءه فإن المحكمة يتكون قد أخطأت إذ قضت
بعدم اختصاصها بنظر الدعوى .

٢ - قضاء محكمة الجنايات - خطأ - بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وإحالة الأوراق إلى النيابة لإحالتها إلى محكمة الأحداث المختصة ، هو حكم غير منه للخصومة وسيقابل حتماً بحكم يصدر من محكمة الأحداث بعدم اختصاصها هي الأخرى ومن ثم فقد وجب اعتبار الطعن المرفوع من النيابة طلباً بتعيين الجهة المختصة بالفصل في الدعوى . فإذا كان الثابت بالكشف من دفاتر المواليد ، أن سن المتهم وقت ارتكاب الحادث كانت تزيد على خمس عشرة سنة فإنه يتعين قبول الطلب وتعيين محكمة الجنايات للفصل في الدعوى .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في ٧ ديسمبر سنة ١٩٥٩ بدائرة مركز الفيوم محافظة الفيوم : أولاً - أحرز سلاحاً نارياً غير مششخناً "فرد خرطوش" دون ترخيص . ثانياً - أحرز ذخيرة مما تستعمل في الأسلحة النارية دون ترخيص . وأحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١/١ و ٦ و ١/٢٦ و ٤ - ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ . ومحكمة جنايات الفيوم قضت بحضوره بتاريخ ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٦٠ عملاً بالمادة ٧٣ من قانون العقوبات بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وإحالة الأوراق إلى النيابة لاتخاذ إجراءاتها في إحالتها إلى محكمة الأحداث المختصة . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

من حيث إن النيابة العامة تقون في الطعن المرفوع منها إن محكمة جنايات الفيوم قد أخطأت في الحكم بعدم الاختصاص بنظر الدعوى وإحالتها إلى النيابة لإحالتها إلى محكمة الأحداث تأسيساً على تقديرها لسن المتهم بأقل من خمس عشرة سنة وقت ارتكاب الحادث على خلاف ما ثبت من الأوراق من أن سنه تزيد على ذلك .

وحيث إن الدعوى رفعت على المطعون ضده لإحرازه سلاحا ناريا غير مشتعن وذخائرها تستعمل في الأسلحة النارية بغير ترخيص فقضت محكمة الجنايات بحكمها المطعون فيه بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وإحالة الأوراق إلى النيابة لاتخاذ إجراءاتها في إحالتها إلى محكمة الأحداث المختصة لما رآته على أساس تقديرها لسن المتهم من أنه لم يكن عند ارتكاب الحادث قد بلغ من العمر خمس عشرة سنة . لما كان ذلك ، وكان يبين من المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا للطعن أنه تبين بالكشف من دفاتر مواليد ناحية الصالحية أن محمد هاشم محمد خطاب مولود بتاريخ ١٢/٧/١٩٤٤ قد تجاوز سنه عند ارتكاب الحادث الحاصل في ٧/١٢/١٩٥٩ خمس عشرة سنة خلافا لما ذهب إليه الحكم وبني عليه قضاءه — لما كان ما تقدم ، وكان الحكم بعدم الاختصاص هو حكم غير منه للخصومة فقد وجب اعتبار الطعن المرفوع من النيابة طلبا بتعيين الجهة المختصة بالفصل في الدعوى ، ولما كانت محكمة الجنايات قد أخطأت إذ قضت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وكان هذا الحكم سيقابل حتما بحكم يصدر من محكمة الأحداث بعدم اختصاصها هي الأخرى بنظر هذه الدعوى لما ثبت من أن من المتهم كانت وقت ارتكاب الحادث تزيد على خمس عشرة سنة فإنه يتعين قبول الطلب وتعيين محكمة جنايات الفيوم للفصل في الدعوى .

جلسة ٢٤ من أبريل سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد عفيفي ، وبحضور السادة المستشارين : محمد عبدالسلام ،
وعبد الحليم البيطاش ، وأديب نصر ، ومختار مصطفى رضوان .

(١٠٥)

الطعن رقم ١٦٧٥ لسنة ٣١ القضائية :

إثبات "شهود" . محكمة الموضوع "سلطتها" . حكم "مالا يعيبه" . تفتيش .
دفاع .

(أ) محكمة الموضوع . سلطتها في تقدير الدليل . لها أن تأخذ بما تظن إليه
من أقوال الشهود وتطرح مالا تظن إليه . دون التزام ببيان علة ما ارتأته . مادام
التقدير سائغا .

(ب) لا يعيب الحكم عدم رده على دفاع الطاعن الموضوعي . اكتشافها بإيراد أدلة
النبوت . مفاد ذلك : اطراحها هذا الدفاع . مثال .

(ج) تفتيش . إتمامه تحت إشراف رجل الضبطية القضائية . الذي له قانونا حق
تفتيش الركاب بالمنطقة الجمركية . تفتيش صحيح .

(د) دفاع . الأخذ بأقوال شاهد في التحقيقات ، دون مماعه بالجلسة . حرية المحكمة
في تكوين مقيدتها . من مجموع الأقوال المطروحة . مادام في وسع المتهم أن يناقشها .
لا إخلال بحق الدفاع .

١ — من المقرر أن لمحكمة الموضوع سلطة تقدير الدليل ، فلها أن تأخذ بما تظن
إليه من أقوال الشهود وتطرح مالا تظن إليه منها دون أن تلتزم ببيان علة
ما ارتأته مادام تقديرها سائغا .

٢ — لا يعيب الحكم المطعون فيه عدم رده على دفاع الطاعن الموضوعي عن
كيفية حصول التفتيش وطريقة ضبط المندبل المحتوى على المخدر وما أسفر عنه

تحليله ما دامت المحكمة قد اطمأنت إلى ما ثبت من تقرير التحليل من أن المادة المضبوطة مع الطاعن مخدروولأن في إيراد أدلة الثبوت ما يفيد ضمنا إطراحها لهذا الدفاع .

٣ — إذا كان الحكم قد عرض للدفع ببطلان القبض والتفتيش فقال إن هذا التفتيش قد تم تحت إشراف معاون المباحث الذي له قانونا حق تفتيش الركاب وانتهى إلى رفضه ، وكانت المحكمة لا تلتزم ببيان موضع الدليل من أوراق الدعوى مادام له أصل ثابت فيها ، وكان يبين من المفردات أن معاون المباحث قرر أن التفتيش حصل للطاعن تحت رقابته وإشرافه وكان هذا الحق مخولا له قانونا ، فإنه لا سبيل إلى مصادرة المحكمة في اعتقادها ما دامت قد اقتنعت بهذه الأقوال .

٤ — لمحكمة الموضوع — في سبيل تكوين عقيدتها — أن تأخذ إلى جانب أقوال من سمعهم من الشهود بأقوال آخرين في التحقيقات وإن لم تسمع شهادتهم بنفسها طالما أن أقوالهم كانت مطروحة على بساط البحث ، وكان في وسع المتهم أن يناقش تلك الأقوال . فإذا كان يبين من محضر الجلسة أن أقوال الشاهد الذي لم يسمع بالجلسة كانت محل مناقشة من المدافع عن الطاعن ودارت عليها مرافقته ، فلا يعيب الحكم اعتياده على أقوال ذلك الشاهد في التحقيقات .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٣/٤/١٩٥٩ بدائرة قسم الميناء محافظة الاسكندرية : أحرز جوهرًا مخدرا "أفيونا" في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت إلى غرفة الإتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبند ١ من الجدول المرفق . فقررت الغرفة ذلك . ومحكمة جنايات الاسكندرية قضت بحضورها بتاريخ ١٩ أكتوبر سنة ١٩٦٠ عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٧ و ٤٢ من القانون رقم ٦٨٢

لسنة ١٩٦٠ والبند رقم ١ من الجدول رقم ١ المرفق بمعاينة الطاعن بالسجن لمدة ثلاث سنوات وتغريمه خمسمائة جنيه ومصادرة المادة المخدرة المضبوطة. فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو الخطأ في تحصيل واقعة الدعوى والفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب والخطأ في الإمتداد . ذلك أن الحكم المطعون فيه أورد في تحصيله للواقعة أن محمود داود القنبر المقدم بإدارة مخبرات مصلحة السواحل سلم الطاعن إلى محمد هاشم الدرديري معاون المباحث لتفتيشه فكلف المخبر عبد المنعم عبد الفتاح بذلك . وما قاله الحكم من ذلك لا سند له من الأوراق بل هو يخالف ما ذكره محمود داود القنبر في التحقيقات ، ولا يؤثر في ذلك ما قاله المخبر عرضا من أنه أمر بالتفتيش من محمد هاشم الدرديري فإن هذا الاسم لم يذكر إلا لتصحيح إجراءات التفتيش ، كما أورد الحكم أن الطاعن كان يخرج ما في جيوبه ويعرضه على المخبر وهذا البيان في كيفية حصول التفتيش يتفيه ما ذكره الشاهد محمود عبد الرازق مأمور تفتيش الركاب من أن المخبر كان يفتش الطاعن بوضع يده في جيبيه، وقد تأيد ذلك بما ثبت من وجود تمزق بجيب جاكete الطاعن مما مؤداه أن هذا التمزق كان نتيجة للتفتيش عنوة ، وقد قصر الحكم في الإحاطة بدليل هام من أدلة البراءة مستمد من عدم وجود آثار المادة المخدرة بمنديل الطاعن الذي قيل بضبط المخدر به مغلفا بورقة ، ولم يتناول ما أشار إليه الدفاع من متناقضات بشأن طريقة ضبط هذا المنديل ولم يرد على هذا الدفاع . هذا إلى أنه أقل ما أسفر عنه تحليل المنديل والمطواة المضبوطتين مع الطاعن من نتيجة سلبية مع وجود أثر المخدر في الجيب فقط مما يستفاد منه كذب المخبر في كيفية حصول التفتيش .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أورد واقعة الدعوى في أنه بينما كان المقدم محمود داود القنبر بإدارة مخبرات مصلحة السواحل بحرس الجمارك يقوم بمراقبة الركاب النازلين من البواخر شاهد الطاعن وآخر ضمن الركاب واشتباه فيهما لعدم دخولهما مبنى التفتيش الجمركي فاستوقفهما وسلمهما إلى السيد محمد هاشم الدرديري

معاون مباحث الجمارك فكاف الأخير المخبر عبد المنعم عبد الفتاح بتفتيش الطاعن فأدخله إلى حجرة التفتيش ولما شرع في تفتيشه تحت إشراف معاون أخذ الطاعن يخرج ما في جيوبه ويعرضه على المخبر وكان من بين محتوياتها منديل أطبق عليه بيده وتردد في تسليمه للمخبر فأمسك الأخير بيده ووجد بداخل المنديل مادة مخدرة ثبت من التحليل أنها أفيون فضبطه وما معه من مخدر وسلمه إلى معاون . وساق الحكم تدليلاً على صحة هذه الواقعة أقوال المقدم محمود القنبر والمخبر عبد المنعم عبد الفتاح والمعاون محمد هاشم الدرديري ، وما ثبت من تقدير التحليل . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن المحكمة الموضوع مسطرة تقدير الدليل فلها أن تأخذ بما تظمن إليه من أقوال الشهود وتطرح ما لا تظمن إليه منها دون أن تلزم ببيان علة ما ارتأته مادام تقديرها سائفاً . لما كان ما تقدم ، وكان ما أورده الحكم من أن المقدم محمود القنبر سلم الطاعن إلى معاون المباحث لتفتيشه . فكاف المخبر بذلك ، له أصل ثابت بالأوراق مستمد من أقوال المخبر والمعاون ولا تريب على المحكمة إن هي عولت على أقوال هذين الشاهدين في هذا الخصوص ، ولما كان ما يثيره الطاعن خاصاً بواقعة تسليم الطاعن للمخبر وبشخص من قام بتسليمه إليه ودعواه بأن ما أورده الحكم عن هذه الواقعة لا سند له . كل هذا لا يعدو أن يكون جدلاً في تقدير الدليل لا يقبل منه أمام هذه المحكمة وليس فيه من خطأ الإسناد شيء . ولما كان لا يعيب الحكم عدم رده على دفاع الطاعن الموضوعي عن كيفية حصول التفتيش وطريقة ضبط المنديل وما أسفر عنه تحليله ما دامت المحكمة قد اطمأنت إلى ما ثبت من تقرير التحليل من أن المادة المضبوطة مع الطاعن مخدر ، ولأن في إيراد أدلة الثبوت ما يفيد ضمناً إطراحها لهذا الدفاع . ومن ثم فإن هذا الوجه من الطعن لا يكون له محل .

وحيث إن مبنى الوجهين الثاني والثالث من الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون وتأويله ، فقد دفع الطاعن ببطلان القبض والتفتيش الواقعيين عليه لأن المخبر الذي قام بهما ليس من رجال الضبطية القضائية ولم يورد الحكم في بيانه لأقوال شهود الإثبات ما يؤيد ما ذهب إليه عند رفض هذا الدفع من أن التفتيش تم تحت إشراف معاون المباحث .

وحيث إن الحكم عرض للدفع ببطلان القبض والتفتيش فقال إن هذا التفتيش قد تم تحت إشراف السيد / محمد هاشم الدرديري معاون المباحث الذي له قانونا

حق تفتيش الركاب وانتهى إلى رفضه . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة لا تلتزم ببيان موضع الدليل من أوراق الدعوى مادام له أصل ثابت فيها ، وكان يبين من المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لهذا الوجه أن معاون المباحث قرر أن التفتيش حصل للطاعن تحت رقابته وإشرافه وكان هذا الحق محولا له قانونا ، فإنه لا سبيل إلى مصادرة المحكمة في اعتقادها مادامت قد اقتنعت بهذه الأقوال وبذلك يكون هذا الوجه غير سديد .

وحيث إن مبنى الوجه الرابع من الطعن هو الإخلال بحق الدفاع إذ اعتمد الحكم المطعون فيه في إدانة الطاعن على أقوال معاون المباحث محمد هاشم الدرديري في التحقيقات مع استبعاد النيابة له كشاهد ودون أن تسمع المحكمة شهادته .

وحيث إنه لما كان لمحكمة الموضوع — في سبيل تكوين عقيدتها — أن تأخذ إلى جانب أقوال من سمعهم من الشهود بأقوال آخرين في التحقيقات وأن لم تسمع شهادتهم بنفسها طالما أن أقوالهم كانت مطروحة على بساط البحث ، وكان في وسع المتهم أن يناقش تلك الأقوال ، وكان يبين من محضر الجلسة أن أقوال هذا الشاهد كانت محل مناقشة من المدافع عن الطاعن ودارت عليها مرافعته ، فلا يعيب الحكم اعتماده على أقواله في التحقيقات . لما كان كل ذلك ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس من القانون ، متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٤ من أبريل سنة ١٩٦٢

برياعة السيد المستشار السيد أحمد عذيني ، وبحضور المادة المستشارين : محمود حلى خاطر ،
ومحمد عبد السلام ، وعبد الحليم البيطاش ، ومختار مصطفى رضوان .

(١٠٦)

الطعن رقم ١٧٦٣ لسنة ٣١ القضائية :

غرفة الاتهام . أمر بالالوجه . تلبس . تفتيش . مأمورو الضبط القضائي .

(١) غرفة الاتهام . سلطتها في الإحالة إلى محكمة الجنايات . إذا كانت الواقعة جنائية ،
والدلائل فيها كافية ، وترجحت لديها إدانة المتهم . يجب عليها أن تحصى الواقعة والأدلة
المطروحة : لتبين توفر عناصر الجريمة أو أن القانون يعاقب عليها . سلطات التقديرية
في كفاية الدليل — بتقرير سائق — من الأمور الموضوعية . لا تتجاوز منها سلطاتها .
ولا مخالفة للقانون . المادة ١٧٩ أ . ج .

(ب) سلطة مأمورو الضبط القضائي . في القبض على المتهم الحاضر . إذا وجدت دلائل كافية على
اتهامه . حالات على سبيل الحصر . توافر حالة التلبس أو قيام الدلائل الكافية على الاتهام .
يخضع لتقدير غرفة الاتهام . عدم كفاية الدلائل . لا تبرر القبض ولا التفتيش .

١ — لما كانت غرفة الاتهام لا تحيل الدعوى إلى محكمة الجنايات إلا إذا
تبينت أن الواقعة جنائية وأن الدلائل كافية على إدانة المتهم وترجحت لديها إدانته
فإن عليها أن تحصى الدعوى والأدلة المطروحة أمامها لتبين ما إذا كانت تنطوي
على جريمة توافرت عناصرها أو أن القانون لا يعاقب عليها . لما كان ذلك ،
فإن القول بتوافر حالة التلبس أو قيام الدلائل الكافية على الاتهام أو عدم توافر
شيء من ذلك هو من الأمور الموضوعية التي تقدرها غرفة الاتهام بعد تمحيصها
واقعة الدعوى فإن رأت في حدود سلطتها التقديرية أن الدلائل لم تكن كافية
لتبرر قيام مأمورو الضبط القضائي بالقبض على المتهم وتفتيشه ورتبت على ذلك
اعتبار القبض الواقع على المتهم باطلا ، وكان هذا التقرير منها سائغا ، فإنها
لا تكون قد تجاوزت سلطتها ولا مخالفة للقانون .

٢ - تنص المادة ٣٤ إجراءات على أن لأمور الضبط القضائي أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه في حالات عددها الشارع حصرا ومنها الجنايات . والقول بتوافر حالة التلبس أو قيام الدلائل الكافية على الاتهام أو عدم توافر شيء من ذلك هو من الأمور الموضوعية التي تقدرها غرفة الاتهام . فإذا رأت الغرفة في حدود سلطتها التقديرية - وفي خصوص الدعوى المطروحة - أن محاولة المتهم ، الذي لم يكن مأذونا بتفتيشه ، الهرب من المفهى أثناء مداومة الضابط لها ليس فيها ما يذنب بوقوع جريمة متلبس بها كما هي معرفة به في القانون ورتبت على ذلك اعتبار القبض الواقع على المتهم باطلا فإنها لا تكون قد تجاوزت سلطتها ويكون قرارها بالألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية في محله ويتعين رفض الطعن .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من آخر والمطعون ضده بأنهما في يوم ٧ من سبتمبر سنة ١٩٥٩ بدائرة مركز زفتي : أحرزوا جواهر مخدرة "حشيشا وأفيونا" في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبندين ١ و ١٢ من الجدول رقم ١ الملحق به . وأمام غرفة الاتهام بمحكمة طنطا دفع الحاضر مع المتهم الثاني "المطعون ضده" ببطلان القبض والتفتيش . وبتاريخ ٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٩ قررت الغرفة أولا : بإحالة القضية إلى محكمة جنايات طنطا بالنسبة للمتهم الأول مع استمرار حبسه وثانيا : بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية بالنسبة للمتهم الثاني نجيب محمد عطيه "المطعون ضده" ومصادرة الأشياء المضبوطة معه عدا النقود . وقدردت الغرفة في أسبابها على الدفع قائلة بأن القبض قد وقع باطلا وبالتالي التفتيش وما تلاهما من إجراءات فطعنّت النيابة العامة في هذا القرار بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن قرار غرفة الاتهام المطعون فيه إذ قضى بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى بناء على ما قالته الغرفة من انتفاء حالة التلبس وأن محاولة المتهم الحرب لا تنبيء عن وقوع جريمة متلبس بها يكون قد انطوى على فساد في الاستدلال أدى إلى الخطأ في تطبيق القانون وتأويله .

وحيث إن القرار المطعون فيه حصل واقعة الدعوى في أن ضابط مكتب المخدرات انتقل إلى مقهى المطعون ضده لضبط المتهم الأول الذي صدر إذن النيابة بضبطه وتفتيشه وإذ دخل المقهى شاهد المطعون ضده يهيم بالهوب فلحق به الكونستابل المرافق للضابط وقبض عليه وفتشه فعثر معه على كيس من القماش بداخله ميزان حساس وتبين من تحليلهما أن بهما آثار مادة الحشيش وأضاف القرار أن هذا المتهم لم يكن في حالة من حالات التلبس بالجريمة التي أجاز فيها القانون القبض والتفتيش ، كما أن الضابط لم يكن مأذونا له بتفتيشه وليس في محاولته الحرب ما ينبئ عن وقوع جريمة متلبس بها وانتهى إلى عدم وجود وجه لإقامة الدعوى ضده — لما كان ذلك ، وكانت غرفة الاتهام لا تحيل الدعوى إلى محكمة الجنايات طبقا لنص المادة ١٧٩ من قانون الإجراءات الجنائية إلا إذا تبين أن الواقعة جنائية وأن الدلائل كافية على المتهم وترجحت لديها إدانته ولذلك فإن عليها أن تمحص واقعة الدعوى والأدلة المطروحة أمامها لتبين ما إذا كانت تنطوي على جريمة توافرت عناصرها أو أن القانون لا يعاقب عليها — لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن للأمور الضبط القضائية أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه في حالات عددها الشارع حصرها ومنها الجنايات ، وكان القول بتوافر حالة التلبس أو قيام الدلائل الكافية على الاتهام أو عدم توافر شيء من ذلك هو من الأمور الموضوعية التي تقدرها غرفة الاتهام بعدمحيصها واقعة

الدعوى ، وكانت الغرفة قد رأت في حدود سلطتها التقديرية أنه لم يكن لرجل الضبطية القضائية أن يجرى الضبط والتفتيش لعدم كفاية الدلائل على اتهمائه بجناية تبرر القبض عليه ولأنه ليس في هرب المتهم — في خصوص واقعة الدعوى — ما ينبئ عن وقوع جريمة متلبس بها كما هي معرفة به في القانون ورتبت على ذلك اعتبار القبض الواقع على المتهم باطلا هو وما بنى عليه — ولما كان هذا التقدير منها مائغا فإنها لا تكون قد تجاوزت سلطتها ولا مخالفة للقانون فيما انتهت إليه . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٤ من أبريل سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد احمد مغبني . وبحضور السادة المستشارين : عادل يونس ،
وتوفيق احمد الحسن ، ومحمود اسماعيل ، وحسين صفوت السركي .

(١٠٧)

الطعن رقم ١٧٨٤ لسنة ٣١ القضائية :

سرقة « أركانها » .

الاختلاس في جريمة السرقة . يتم بانتزاع المال من حيازة المجني عليه . بغير رضاه . كل اتصال
لاحق للجاني بالمسروق ، يعتبر أثرا من آثار السرقة . وليس سرقة جديدة . مادام سلطانه ظل
مبسوطا عليه .

اكتشاف المجني عليه لجزء من المال المسروق . عند البحث عنه . اختفاؤه على مقربة منه لضبط
من يحاول نقله . لا يخرج به المسروق من حيازة الجاني . ولا يعيده الى حيازة المجني عليه الذي
لم يسترده . مثال .

الإختلاس في جريمة السرقة يتم بانتزاع المال عن حيازة المجني عليه بغير رضاه .
فاذا تم له ذلك ، كان كل اتصال لاحق للجاني بالمسروق يعتبر أثرا من آثار
السرقة وليس سرقة جديدة مادام سلطانه ظل مبسوطا عليه . لما كان ما تقدم ،
وكان اكتشاف المجني عليه لجزء من المسروق عند البحث عنه واختفاؤه على
مقربة منه لضبط من يحاول نقله ، لا يخرج المسروق من حيازة الجاني ، ولا يعيده
إلى حيازة المجني عليه الذي لم يسترده ، فلا يمكن اعتبار نقل الجناة له من موضعه
الذي أخفى فيه سرقة جديدة . ذلك بأن السرقة تمت في الليلة السابقة ولا يمكن
أن تتكرر عند محاولة نقل جزء من المسروق من مكان إلى آخر بعد ذلك . فاذا
كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن وآخرين عن الواقعة التي تمت في الليلة
التالية للسرقة باعتبارهم قد ارتكبوا سرقة جديدة فانه يكون قد اخطأ في تطبيق
القانون بما يتعين معه نقضه والاحالة بالنسبة للطاعن والمحكوم عليهما الآخرين
الذين لم يطعنا في الحكم لوحدة الواقعة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلامن الطاعن وآخرين بأنهم في ليلتي ٢٤ و ٢٥/٣/١٩٦٠ بدائرة مركز منيا القمح مديرية الشرقية : أولا — سرقوا أجزاء آلة الري المبينة وصفا وقيمة بالمحضر لعبد الحميد محمد بندارى وحسين محمد بندارى حالة كون الأول "الطاعن" يحمل سلاحا ظاهرا. وثانيا — المتهم الأول أيضا: أحرز بغير ترخيص ولا مسوغ قانوني سلاحا فلزيا غير مششخن "فرد خرطوش" وذخيرة مما تستعمل فيه . وأحالته إلى محكمة الجنايات لحاكمتههم بالمواد ٣١٦ ع ١ و ٦ و ١/٢٦ — ٤ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول المرفق. ومحكمة جنايات الزقازيق قضت بحضور يا بتاريخ ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٦٠ عملا بالمادة ٣١٦ من قانون العقوبات بالنسبة إلى جميع المتهمين والمواد ١ و ٦ و ١/٢٦ — ٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والجدول رقم ٢ بالنسبة للمتهم الأول أيضا مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بالنسبة للمتهمين جميعا. أولا — بمعاقة المتهم الأول أحمد خاطر عود الله "الطاعن" بالحبس سنة مع الشغل عن التهمة الأولى وبحبسه ستة أشهر مع الشغل وتغريمه خمسة جنيهات عن تهمة احرار السلاح والذخيرة ومصادرة السلاح والذخيرة المضبوطة . وثانيا — بمعاقة كل من المتهمين الثاني والثالث بالحبس مع الشغل لمدة سنة . فطعن المحكوم عليه الأول في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون حين اعتبر من واقعة ضبط الطاعن والمتهمين الآخرين ليلة ٢٥/٣/١٩٦٠ جناية سرقة وقعت لئلا يحمل سلاح مع أنها في واقع الأمر لا تعدو أن تكون جنحة .

وحيث أن واقعة الدعوى كما أوردها الحكم المطعون فيه تخلص في أنه في صباح يوم ٢٤/٣/١٩٦٠ اكتشف حسين محمد بندارى ومحمد حسين بندارى سرقة بعض قطع من ساقية يملكها أولها وآخرون فأثرا عدم التبليغ عن السرقة

وصحبا معهما آخرا وأخذ الثلاثة يبحثون عن المسروقات حتى اهدوا بعد غروب يوم ١٩٦٠/٣/٢٤ إلى قطعة من المسروقات " مثلثة " ملقاه بجوار زراعة قطن قريبة من كوبرى ، فكنوا بالقرب منها وبعد العشاء أبصروا بالمتهمين الثلاثة مقبلين ووقف أولهم " الطاعن " على الكوبرى بينما كان الآخران يحملان هذه القطعة من الزراعة فقبضوا عليهم وكان أولهم يحمل سلاحا " فرد خرطوش " وكان الثانى يحمل " عنلة " . وانتهى الحكم إلى اعتبار السرقة واقعة فى ليلة ١٩٦٠/٣/٢٥ من المقبوض عليهم ليلا وبحمل سلاح بقوله إن ملكية المسروق قد عادت لصاحبها بمجرد العثور عليها وعلى اعتبار أن حمل المتهمين لها فى تلك الليلة يعتبر سرقة جديدة معاقبا عليها بالمادة ٢/٣١٦ من قانون العقوبات وعاقبت الطاعن بالحبس سنة من تهمة السرقة وسنة شهور وغرامة خمسة جنيهات والمصادرة عن تهمة احرار السلاح والذخيرة . لما كان ذلك ، وكان الاختلاس فى جريمة السرقة يتم باتزاع المال من حيازة المجنى عليه بغير رضاه فاذا ما تم ذلك ، كان كل اتصال لاحق للجاني بالمسروق يعتبر أثرا من آثار السرقة وليس سرقة جديدة مادام سلطانه ظل مهسوطا عليه . لما كان ما تقدم ، وكان اكتشاف المجنى عليه لجزء من المسروق عند البحث عنه واختفاؤه على مقربة منه لضبط من يحاول نقله لا يخرج المسروق من حيازة الجاني ولا يعيده إلى حيازة المجنى عليه الذى لم يسترده ، فلا يمكن اعتبار نقل الجناة له من موضعه الذى اخفى فيه سرقة جديدة ، ذلك بأن الجريمة قد تمت فى ليلة ١٩٦٠/٣/٢٤ ولا يمكن أن تتكرر بهذه الصورة فيكون ما انتهى إليه الحكم من اعتبار واقعة محاولة نقل " المثلثة " من مكان إلى آخر بعد سرقتها فى الليلة السابقة سرقة جديدة غير صحيح فى القانون . هذا إلى أن بيان الحكم لواقعة الدعوى أتى على وجه لا يستدل منه على مبلغ استقرار هذه الواقعة فى ذهن المحكمة وقد جر هذا الاضطراب والغموض إلى خطأ الحكم فى تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه والاحالة . ولما كان وجه الطعن يتصل بالمحكوم عليهما الآخرين اللذين لم يطعنا فى الحكم لوحدة الواقعة فان نقض الحكم لهذا السبب يقتضى نقضه بالنسبة إليهما أيضا .

جلسة ٢٤ من أبريل سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد عفيفي وبحضور السادة المستشارين : محمد عبد السلام ،
وعبد الحليم البيطاش ، وأديب نصر ، ومختار مصطفى رضوان .

(١٠٨)

الطعن رقم ١٧٩٩ لسنة ٣١ القضائية :

عمل . عقوبة "تعددتها" : تقص "حالاته" . سلطة محكمة النقض .

(١) قانون عقد العمل الفردي . الالتزامات المتعددة على صاحب العمل هي نوعان :
الالتزامات تناول حقوق العمال الناشئة عن علاقتهم برب العمل ، والالتزامات فرضها القانون
على رب العمل كتنظيم لحسن سير العمل واستتباب النظام بالمؤسسة . أمثلة .

(ب) عقوبة المادة ٢٢١ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ . التعدد الذي ورد بالفقرة الأخيرة
من هذه المادة . قصد المشرع إلى قصر هذا التعدد على الالتزامات التي تناول حقوق
العمال الناشئة عن علاقتهم برب العمل وما يجب عليه أن يؤديه إليهم وما يكفله لهم .
وله ذلك ، ماس تلك الالتزامات بمصالح أفراد العمال وحقوقهم مباشرة . أمثلة .

(ج) إغفال النص في مطلق الحكم على تعدد العقوبة . بقدر عدد العمال . خطأ في تطبيق
القانون . يستوجب قض الحكم جزئياً وتصحيحه .

١ - المستفاد من نصوص القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أنه قد اشتمل على
نوعين من الالتزامات التي فرضها على صاحب العمل . الأولى : وهي تناول
حقوق العمال الناشئة عن علاقتهم برب العمل وما يجب عليه أن يؤديه إليهم من
أجروإعانة غلاء وما يكفله لهم من علاج وكذلك تحديد ساعات العمل ومنح
الآجازات والمكافآت المستحقة لهم إلى آخر تلك الالتزامات التي تمس مصالح
أفراد العمال وحقوقهم مباشرة . والثانية : وهي الأحكام التي فرضها القانون على
صاحب العمل وهي أحكام تنظيمية هدف المشرع منها إلى حسن سير العمل
واستتباب النظام بالمؤسسة وضمان مراقبة السلطات المختصة تطبيق القانون

على الوجه الذى يحقق الغرض من إصداره . ومن قبيل ذلك ما نص عليه فى المادة ٦٥ من القانون من وجوب توفير وسائل الإسعافات الطبية بالمنشأة وما أوجبه فى المادة ٧٠ منه من قيد انغمات التى توقع على العمال فى سجل خاص .

٢ — تنص المادة ٢٢١ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ على معاقبة من يخالف أحكام الفصل الثانى من الباب الثانى فى شأن عقد العمل الفردى والقرارات الصادرة تنفيذا له بغرامة لا تقل عن مائتى قرش ولا تتجاوز ألفى قرش . ثم نص فى الفقرة الأخيرة من هذه المادة "وتعدد الغرامة بقدر عدد العمال الذين وقعت فى شأنهم المخالفة" . فإذا كان المستفاد من مجموع نصوص هذا القانون أنه قد اشتمل على نوعين من الالتزامات التى فرضها على صاحب العمل فإن ما نص عليه فى الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢١ من القانون على تعدد العقوبة بقدر عدد العمال إنما يكون قاصرا على مخالفة الالتزامات التى تناول حقوق العمال الناشئة عن علاقتهم برب العمل وما يجب عليه أن يؤديه إليهم من أجر وإعانة غلاء وما يكفله لهم من علاج وكذلك تحديد ساعات العمل ومنع الأجازات والمكافآت المستحقة لهم إلى آخر تلك الالتزامات التى تمس مصالح أفراد العمال وحقوقهم مباشرة .

٣ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد دان المطعون ضده عن الجريمتين المنصوص عنهما فى المادتين ٤٣ و ٦٩ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ وقضى بتغريمه مائتى قرش عن كل من هاتين التهمتين دون أن ينص على تعدد الغرامة المحكوم بها بقدر عدد عماله الثلاثة فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه نقضا جزئيا فى هذا الخصوص وتصحيحه بجعل الغرامة مائتى قرش عن كل عامل من العمال الثلاثة فى كل من هاتين التهمتين .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه فى ١٥ مارس سنة ١٩٦٠ بدائرة ديرب نجم محافظة الشرقية : أولا — لم يحضر عقد عمل بينه وبين عماله الثلاثة المبينة أحماؤهم بالمحضر ولم يسلم لأى منهم ضرورة . ثانيا — لم يتم بتوفير وسائل الإسعافات الطبية فى المنشأة . وثالثا — لم ينشئ ملفا لكل عامل .

ورابعا — لم يرقم بأعداد سجل قيد الغرامات . وخامسا — لم يرقم بأعداد سجل القيد والأجروإصابات العمل . وطلبت عقابه بالمواد ٤٣ و ٦٥ و ٦٩ و ٧٠ و ٢٢١ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ و ٤٥ و ١١٠ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ . ومحكمة ديرب نجم الجزئية قضت حضوريا بتاريخ ٣ نوفمبر سنة ١٩٦٠ عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم ٦٠٠ ستمائة قرش عن كل تهمة . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة الزقازيق الابتدائية قضت حضوريا بتاريخ ٥ ديسمبر سنة ١٩٦١ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتغريم المتهم ٢٠٠ قرش عن كل تهمة . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ لم يقض بتعدد الغرامة المحكوم بها على المطعون ضده بقدر عدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة موضوع التهم الأربع الأولى إعمالا لنص المادة ٢٢١ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، مما يوجب نقضه نقضا جزئيا فيما قضى به في هذه التهم الأربع وتصحيحه .

وحيث إن القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل قد فرض في نصوصه المختلفة التزامات متعددة على صاحب العمل لصالح العمال الذين يستخدمهم في مؤسسته ونص في المادة ٢٢١ منه "على معاقبة من يخالف أحكام الفصل الثاني من الباب الثاني في شأن عقد العمل الفردي والقرارات الصادرة تنفيذه بغرامة لا تقل من مائتي قرش ولا تتجاوز ألفي قرش" ، ثم أورد في الفقرة الأخيرة من هذه المادة "وتعدد الغرامة بقدر عدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة" . لما كان ذلك ، وكان المستفاد من مجموع نصوص هذا القانون أنه قد اشتمل على نوصين من الالتزامات التي فرضها على صاحب العمل . الأولى — وهي تناول حقوق العمال الناشئة عن علاقتهم برب العمل وما يجب عليه أن يؤديه اليهم من أجروإعانة فلاء وما يكفله لهم من علاج وكذلك تحديد ساعات العمل ومنع الاجازات والمكافآت المستحقة لهم إلى آخر تلك الالتزامات التي تمس مصالح

أفراد العمال وحقوقهم مباشرة وبالذات هذه الحقوق هي التي حرص المشرع على أن يكفلها للعمال بما نص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢١ من هذا القانون ، وهي صريحة في أن الغرامة تتعدد بقدر عدد العمال الذين اجمعت المخالفة بحق من حقوقهم . أما النوع الثاني من الأحكام التي فرضها القانون على صاحب العمل فهي في واقع الأمر أحكام تنظيمية هدف المشرع منها إلى حسن سير العمل واستتباب النظام بالمؤسسة وضمان مراقبة السلطات المختصة تطبيق القانون على الوجه الذي يحقق الغرض من إصداره ومن قبيل ذلك ما نص عليه في المادة ٦٥ من القانون من وجوب توفير وسائل الاسعافات الطبية بالمنشأة وما أوجبه في المادة ٧٠ منه من قيد الغرامات التي توقع على العمال في سجل خاص مما كان محلا للتهمتين الثانية والرابعة المسندتين إلى المطعون ضده فهو مما لا تتعدد فيه الغرامة بقدر عدد العمال — لما كان ذلك ، وكان ما وقع من المطعون ضده مخالفا لنص المادتين ٤٣ و ٦٩ من القانون من أنه لم يحرر عقد عمل بينه وبين عماله الثلاثة المبينة أسماؤهم بالمحضر ولم يسلم لأي منهم صورة — موضوع التهمة الأولى — وأنه لم ينشئ ملفا لكل عامل — موضوع التهمة الثالثة — ما وقع من ذلك يمس مباشرة وبالذات مصالح العمال الثلاثة ويصحف بحقوقهم ، فكان يتعين أن يقضى بتعدد الغرامة المحكوم بها في هاتين التهمتين بقدر عدد هؤلاء العمال ، وإذا كان الحكم لم يفعل ذلك ، فقد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه نقضا جزئيا في هذا الخصوص وتصحيحه بعمل الغرامة ما يتبقى قرش عن كل عامل من العمال الثلاثة في كل من التهمتين الأولى والثالثة ورفض الطعن فيما عدا ذلك .

جلسة ٧ من مايو سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد عفيق ، ومحضور السادة المستشارين : عادل يونس ،
وتوفيق أحمد الخشن ، ومحمود اسماعيل ، وحسين صفوت السركي .

(١٠٩)

الطعن رقم ١٨٠٥ لسنة ٣١ القضائية :

قصد جنائي ، قتل عمد .

ظرف الترصد . عدم توفره . لا تقتضي فيه نية القتل .

قصد الاعتداء . تحوله إلى إرادة القتل . امتحان ذلك مقبول . ما دامت وقائع الدعوى
وأدلتها تؤيده .

عدم توفر ظرف الترصد لا يترتب عليه انتفاء نية القتل كما أنه ليس ثمة ما يمنع
من أن تتغير نية المتهمم من مجرد الاعتداء إلى إرادة القتل مادامت وقائع الدعوى
وأدلتها تؤيد ذلك . ولما كانت نية القتل هي من الأمور الموضوعية التي تستظهرها
القاضي في حدود سلطته التقديرية ، وكان ما أورده المحكمة تدليلاً عليها يكفي لحمل
قضايتها ، وكان ما يثيره الطاعن عنها لا يعدو أن يكون محاولة جديدة لمناقشة الأدلة
التي اقتنعت بها المحكمة فإن النعي على الحكم بالقصور يكون متفياً .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من الطاعن وآخر بأنهما في يوم ٢١ سبتمبر سنة ١٩٥٨
بدائرة بندر سوهاج مديرية سوهاج : شرعا في قتل سمير لبيب قريصة وعدلى لبيب
وليب قريصة وعادل لبيب قريصة عمداً مع سبق الإصرار على ذلك والترصد
بأن يتنا النية على قتلهم وأعد الأول آلة حادة سكيناً وحمل الثاني عصاً وترصداً

لهم بالقرب من منزلهم وما أن ظفروا بهم تباعا حتى انهالا عليهم طعنا وضربا فأحدثنا بهم الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى ، وخاب أثرا الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهما فيه هو مداركة المجنى عليهم بالعلاج . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات . فقررت الغرفة ذلك . وقد ادعى ممير ليب قريصة المجنى عليه بحق مدنى قدره ١٠٠ جنيه قبل المتهمين متضامين على سبيل التعويض . ومحكمة جنايات سوهاج قضت حضوريا بتاريخ ٢٣ مايو سنة ١٩٦٠ عملا بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ١/٢٣٤ من قانون العقوبات بالنسبة للمتهم الأول (الطاعن) والمادة ١/٢٤٢ من نفس القانون بالنسبة للمتهم الثانى . أولا — بمعاقة مكين حبيب جنيدى مقار (الطاعن) بالسجن لمدة ثلاث سنوات . وثانيا — بتغريم حبيب جنيدى مقار عشرة جنيهات . وثالثا — بإلزامهما متضامين بأن يدفعوا للدعى بالحق المدنى مبلغ خمسين جنيها والمصاريف المدنية المناسبة ومبلغ خمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . فطن المحكوم عليه الأول فى هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو القصور والتناقض ذلك بأن الطاعن أقام دفاعه على أنه لم يكن يقصد القتل وأن الاعتداء وقع منه لساعته وأنه إنما تتابع على كل من أقبل نحوه من فريق المجنى عليهم دفاعا عن نفسه فرد الحكم على ذلك بأن الطاعن وإن كان لم يقصد فى البداية قتل إلا أن نيته اتجهت إلى القتل عندما ثار لدى رؤية المجنى عليهم لما وقع من نزاع سابق بين أطفال الفريقين ، واستدل على توفر هذه النية بنوع الآلة المستعملة فى الاعتداء (سكين) وبمواضع الضربات وجسامتها وتعددتها مما يقصر عن حمل ما انتهى إليه الحكم إذا ما لوحظ أنه يسلم بأن الاعتداء وقع عرضا وبغير ترصد وبسكين كان يحملها الطاعن بسبب صناعته .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة تؤدى إلى ما رتب عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد تحدث عن نية القتل فقال إنها متوافرة من أنه

كانت تعمل في نفسه الضغينة التي نشأت من النزاع السابق بين أطفال أخته وبين أطفال المجنى عليه عدلى ليبب والذي يرجع إلى ستة أيام قبل الحادث والذي قد تدخلت فيه نساء الطرفين فلما قابل المجنى عليه الأول سمير ليبب في الطريق اتجه نحوه تحدوه الرغبة في الانتقام ، واستل السكين التي يستعملها في صناعته وهي الأحذية وطعن بها ثلاث طعنات كما طعن بها كلا من أخيه عدلى ووالده ليبب وأخيه عادل الذين أقبلوا إلى مكان الحادث عندما علموا به ، وتكشف المحكمة من هذه الظروف انصراف نية المتهم الأول (الطاعن) إلى إزهاق أرواح المجنى عليهم الأربعة . ويجل هذه النية أن السكين الذي استعمل في مقارفة الجريمة قاتل بطبيعته وكان الطعن به في مقتل بالنسبة للمجنى عليهم جميعا وكانت إصابة سمير في أعلى مقدم يسار الصدر خطيرة وجسيمة بالنسبة لتنفيذها للتجوير الصادر على ما تضمنه التقرير الطبي الشرعي ، فضلا عن تعدد الطعنات بالنسبة لسمير كذلك ولولا تدارك المجنى عليهم بالعلاج لما خاب أثر الجريمة . لما كان ذلك ، وكانت نية القتل هي من الأمور الموضوعية التي يظهرها القاضي في حدود سلطته التقديرية وكان ما أورده المحكمة تدليلا عليها يكفي لحمل قضائها وكان ما يثيره الطاعن عنها لا يعدو أن يكون محاولة جديدة لمناقشة الأدلة التي اقتنعت بها المحكمة . ولما كان عدم توفر ظرف التردد لا يترتب عليه انتفاء نية القتل ، كما أنه ليس ثمة ما يمنع من أن تتغير نية الطاعن من مجرد الاعتداء إلى إرادة القتل ما دامت وقائع الدعوى وأدلتها تؤيد ذلك ، ومن ثم فإنه قد انتفتت حالة القصور والتناقض ويتعين لذلك رفض الطعن موضوعا .

جلسة ٧ من مايو سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد عفيفي ، وبحضور السادة المستشارين : عادل بونس ،
وتوفيق النشن ، ومحمود اسماعيل ، وحسين صفوت .

(١١٠)

الطعن رقم ١٨٠٦ لسنة ٣١ القضائية :

دمارة " ركن الاعتياد " .

الاعتياد على الدعارة . تحقق ثبوته . يخضع لتقدير محكمة الموضوع . شرط ذلك : أن يكون
تقديرها سائغا .

ثبوت الاعتياد على ادارة منزل للدعارة . لا يستتبع حتما ثبوت الاعتياد على ممارسة الدعارة .
الاعتياد . ما يميزه : تكرار المناسبة أو الظرف

تكرار الفعل من تأتى الدعارة في مسرح واحد للاثم . لا يكفي وحده لتكوين العادة . ولو ضم المجلس
أكثر من رجل .

تختلف ركن الاعتياد . لا تقوم به جريمة ممارسة الدعارة

تحقق ثبوت الاعتياد على الدعارة وان يكن من الأمور التي تخضع للسلطة
التقديرية لمحكمة الموضوع إلا أنه يشترط أن يكون تقديرها في ذلك سائغا . فإذا
كانت واقعة الدعوى كما أثبتتها الحكم المطعون فيه هي أن كل ما توفر على الطاعنة
الثانية من أدلة هو وجودها في منزل الطاعنة الأولى التي اعتادت ادارة منزلها
للدعارة ووجود شخصين دفع كل منهما مبلغا من النقود للطاعنة الأولى لمواصلة
الطاعنة الثانية وقد أتم أحدهما ما أراد وكان الثاني يباشر الفعل ، على ما يقوله
الحكم ، عند ما داهم رجال البوليس المنزل ، ولما كان اعتياد الطاعنة الأولى
ادارة منزلها للدعارة لا يستتبع بطريق اللزوم اعتياد الطاعنة الثانية على ممارسة
الدعارة ، وكان تكرار الفعل من تأتى الدعارة في مسرح واحد للاثم لا يكفي

لتكوين العادة ولو ضم المجلس أكثر من رجل. ذلك أن الاعتياد إنما يتميز بتكرار المناسبة أو الظرف، وكان الحكم المطعون فيه قد اتخذ من تكرار الفعل مرتين مع الطاعة الثانية في مجلس واحد دليلاً على ثبوت الاعتياد في حقها مضافاً إليه ثبوت الاعتياد في حق الطاعة الأولى صاحبة المنزل، وكان ما أورده الحكم من ذلك لا يكفي بهذا القدر لإثبات توفر هذا الركن الذي لا تقوم الجريمة عند تخلفه فإنه يتعين نقض الحكم والقضاء ببراءة الطاعة مما أسند إليها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأتهما في يوم ٧ أبريل سنة ١٩٥٣ بدائرة قسم السويس محافظتها : المتهم الأولى : — أولاً — استخدمت المتهم الثانية وأغوتها بقصد ارتكاب الفجور والدعارة . وثانياً — أدارت محلاً للفجور والدعارة . والمتهمتان اعتادتا ممارسة الفجور والدعارة . وطلبت النيابة عقابهما بالمواد ١/١ و ٨ و ٩ / ج و ١٣ من المرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ . ومحكمة السويس الجزئية قضت بحضورها بتاريخ ١٤ ديسمبر سنة ١٩٥٣ عملاً بالمادتين ٨ و ١٣ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ عن التهمة الثانية المنسوبة للتهمة الأولى والمادتين ٩/٣ و ١٣ من القانون المذكور عن التهمة المنسوبة للتهمة الثانية : أولاً — برفض الدفع ببطلان التفتيش . وثانياً — ببراءة المتهم الأولى من التهمة الأولى المسندة إليها . وثالثاً — بحبس المتهم الأولى سنة واحدة مع الشغل وكفالة خمسين جنيهاً لإيقاف التنفيذ وبتغريمها مائة جنيه وخلق المنزل ومصادرة الأمتعة والأثاث الموجود به ووضعها تحت مراقبة البوليس لمدة سنة تبدأ عند انتهاء تنفيذ عقوبة الحبس . ووردت على الدفع قائلة إنه في غير محله . ورابعاً — ببراءة المتهم الأولى من التهمة الثالثة المسندة إليها . وخامساً — بحبس المتهم الثانية سنة شهر مع الشغل وكفالة ثلاثين جنيهاً لإيقاف التنفيذ وبتغريمها خمسين جنيهاً ووضعها تحت مراقبة البوليس لمدة ستة شهور تبدأ عند انتهاء تنفيذ عقوبة الحبس وذلك بشئ مصرقات جنائية . قطعت المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعة الأولى لم تقدم أسبابا لظعنها فهو غير مقبول شكلا .
وحيث إن الظعن المقدم من الطاعة الثانية قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .
وحيث إن مبنى الظعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعة الثانية
بمجرمة الاعتياد على ممارسة الدعارة قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه الفصور ؛
ذلك أنه استند في إثبات توافر ركن الاعتياد في حقها على ثبوته في حق الطاعة
الأولى لاعتيادها إدارة مسكنها للدعارة بالرغم من عدم التلازم بين الجريمتين ،
كما أن ما أورده الحكم من أن الطاعة الثانية قد أتت فعلتها مع كل من الشخصين
المضبوطين ، إلى جانب ما فيه من خطأ التجصيل — فهو خطأ في تطبيق القانون .
ذلك أن إتيان الفعل مرة والشروع فيه مرة أخرى — كما هو الحال في الدعوى —
لا يعد اعتيادا .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن أثبت أن الطاعة الأولى اعتادت
إدارة منزلها للدعارة رد على الدفع بعدم توافر ركن الاعتياد على ممارسة الدعارة في
حق الطاعة الثانية بقوله ... ” وفي ثبوت ركن الاعتياد في حق المتهم الأولى
بالاستناد إلى ذلك تأكيد لقيامه في حق التهمة الثانية أيضا إذ أنها التي ارتكبت
معها كل من هذين الشخصين ذلك الفعل نظير أجر دفعه كل منهما للمتهم الأولى
التي قالت التهمة الثانية إنها وعدتها بإعطائها نقودا بسخاء ومن ثم يكون الدفع
المبدى بعدم توافر ركن الاعتياد في حق المتهمتين على غير أساس “ . لما كان
ذلك ، وكان تحقق ثبوت الاعتياد على الدعارة وإن يكن من الأمور التي تخضع
للسلطة التقديرية لمحكمة الموضوع إلا أنه يشترط أن يكون تقديرها في ذلك سائغا ،
ولما كانت واقعة الدعوى كما أثبتتها الحكم هي أن كل ما توفر على الطاعة الثانية
من أدلة هو وجودها في منزل الطاعة الأولى التي اعتادت إدارة منزلها للدعارة ووجود
شخصين دفع كل منهما مبلغا من النقود للطاعة الأولى لمواصلة الطاعة الثانية
وقد اتم أحدهما ما أراد وكان الثاني يباشر الفعل ، على ما يقوله الحكم ، عندما دام
رجال البوليس المنزل ، ولما كان اعتياد الطاعة الأولى إدارة منزلها للدعارة
لا يستتبع بطريق اللزوم اعتياد الطاعة الثانية على ممارسة الدعارة ، وكان تكرار

الفعل ممن تاتى الدعارة فى مسرح واحد للائتم لاىكفى لتكوين المادة ولو ضم المجلس أكثر من رجل ؛ ذلك أن الاعتياد إنما يتميز بتكرار المناسبة أو الظرف . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اتخذ من تكرار الفعل مرتين مع الطاعة الثانية فى مجلس واحد دليلاً على ثبوت الاعتياد فى حقها مضافاً إليه ثبوت الاعتياد فى حق الطاعة الأولى صاحبة المنزل ، وكان ما أورده الحكم من ذلك لاىكفى بهذا القدر لإثبات توفر هذا الركن الذى لا تقوم الجريمة عند تخلفه فإنه يتعين نقض الحكم والقضاء ببراءة الطاعة الثانية مما أسند إليها .

جلسة ٧ من مايو سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد عفيفي ، وبحضور السادة المستشارين : عادل يونس ،
وتوفيق أحمد الخشن ، ومحمود اسماعيل ، حسين صفوت السركي .

(١١١)

الطعن رقم ١٨٠٩ لسنة ٣١ القضائية :

تفتيش . دفاع .

الدفع ببطلان التفتيش . من أوجه الدفاع الجوهرية . يتعين الرد عليه . الحكم بالإدانة .
استنادا إلى الدليل المستند من التفتيش . دون الرد على الدفع ببطلانه . قصور .

جرى قضاء محكمة النقض على أن الدفع ببطلان التفتيش هو من أوجه الدفاع
الجوهرية التي يتعين الرد عليها . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد استند في إدانة
المتهم إلى الدليل المستند من التفتيش دون أن يرد على ما دفع به من بطلانه فإنه
يكون قاصر البيان مما يتعين معه نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم الأربعاء ٢٢ مايو سنة ١٩٥٧ بناحية
حانون مركز زققي مديرية الغوبية : (أ) شرع في قتل كل من كمال أحمد عيّد الله
التقيب والسيد حامد عوضه عمدا بأن أطلق على كل منهما عيارا ناريا من
مسدس قاصدا قتلهما فأحدث بهما الإصابات الميئنة بالتقريو الطبي ، وخاب
أثر الجريمة لسبب لادخل لإرادته فيه هو إسعاف المجنى عليهما بالعلاج . (ب) أحرز
سلاحا ناريا مششغنا "مسدسا" بدون ترخيص مع سبق الحكم عليه بالسجن
ثلاث سنوات في الجناية رقم ١٩٣٤ سنة ١٩٤٥ زققي لشروع في قتل .
(ج) أحرز ذخيرة (طلقات) مما تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر دون

أن يكون مرخصا له بإحرازه أو حيازته مع سبق الحكم عليه في الجناية المنوّه عنها. وطلبت معاقبته بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ١/٢٣٤ من قانون العقوبات ، ١ و ٦ و ١/٧ و ٢/٢٦ و ٣-٢-٣ و ٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والبند أ من القسم الأول من الجدول رقم ٣ الملحق به . ومحكمة جنايات طنطا قضت حضوريا بتاريخ ١٢ نوفمبر سنة ١٩٦٠ عملا بمواد الإتهام مع تطبيق المادتين ١٧ و ٣٢ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم "الطاعن" بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات ومصادرة السلاح والذخيرة المضبوطة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب ، ذلك بأنه دفع ببطلان تفتيش منزله استنادا إلى أنه لم يكن في حالة تلبس ولم يصدر إذن من النيابة بتفتيش المنزل ولكن المحكمة لم ترد على هذا الدفع رغم أنها اعتمدت على نتيجة التفتيش كدليل من أدلة الدعوى .

وحيث إنه يبين من مراجعة محضر الجلسة أن الدفاع عن الطاعن دفع ببطلان التفتيش لعدم صدور إذن به من النيابة . ولما كان الحكم لم يعرض لهذا الدفع ولم يرد عليه بالرغم من أنه اعتمدا فيما اعتمد عليه في الإدانة على نتيجة التفتيش التي أسفرت من ضبط السلاح والذخيرة بمنزل الطاعن . ولما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الدفع ببطلان التفتيش هو من أوجه الدفاع الجوهرية التي يتعين الرد عليها ، وأنه إذا كان الحكم المطعون فيه قد استند في إدانة المتهم إلى الدليل المستمد من التفتيش دون أن يرد على ما دفع به من بطلانه فإنه يكون قاصرا للبيان . ولما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة دون حاجة إلى بحث باقي ما يشير الطاعن في طعنه .

جاسة ٧ من مايو سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار محمود حلى خاطر ، وبحضور السادة المستشارين : محمد عبد السلام ،
وعبد الحليم البيطاش ، وأديب نصر ، ومختار رمضان .

(١١٢)

الطعن رقم ٢٣٥٥ لسنة ٣١ القضائية :

نصب "الطرق الاحتمالية" . حكم "ما لا يعيبه" . دفاع .

(ا) الطرق الاحتمالية . عنصر أساسي في تكوين الركن المادى لجريمة النصب . استعمال الجاني
لها . ذلك يعد من الأعمال التنفيذية .

قيام الزوجة بدورها . لتأييد مزاعم زوجها . مما أدى بالجاني عليه إلى دفع مبلغ
من النقود له . اعتبار الزوجة فاعلة أصلية في جريمة النصب . صحيح في القانون .

(ب) إشارة الحكم إلى نص قانونى . غير منطبق على الواقعة المطروحة . ذلك مجرد خطأ مادى
لا يؤثر في سلامة الحكم . مادام أنه قد أشار في الوقت ذاته إلى النص الصحيح . الذى
حكم بموجبه .

(ج) دفاع . وجوب استماع المحكمة إلى ما يديه المتهم من أقوال وطلبات . شرط ذلك :
إبداؤها قبل إقفال باب المرافعة فى الدعوى . تقديم مذكرة بعد ذلك تتضمن طلب سماع
شهود وعرض الجاني عليه على الطبيب الشرعى . هذا الطلب لا يلتزم به المحكمة . عدم
الرد عليه . لا قصور .

ب- الطرق الاحتمالية من العناصر الأساسية الداخلة في تكوين الركن
المادى لجريمة النصب ، واستعمال الجاني لها يعد عملا من الأعمال التنفيذية .
فلذلك كان الحكم المطعون فيه إذا استخلص أن الطاعة الثانية قد قامت بدورها
لتأييد مزاعم زوجها "الطامن الثانى" وأدى ذلك بالجاني عليه إلى دفع مبلغ من
النقود له فإن الحكم يكون قد طبق القانون تطبيقا سليما إذ عد هذه الطاعة فاعلة
أصلية في الجريمة .

٢ — إذله كانت التهمة المسندة إلى الطاعنين أنهما توصلا بطريق الاحتيال إلى الاستيلاء على مال من المحبى عليه ، وكان الحكم المطعون فيه الذى قضى بإدانتهم قد أشار إلى نص المادة ٣٣٧ عقوبات فإن ذلك لا يعدو كونه خطأ ماديا لا يؤثر فى سلامته طالما أنه أشار فى الوقت ذاته إلى نص القانون الصحيح الذى حكم بموجبه وهو المادة ٣٣٦ عقوبات .

٣ — كفاله خربة الدفاع بوجوب استماع المحكمة إلى ما يبدیه المتهم من أقوال وطلبات وأوجه دفاع مشروطة بإبدائها قبل إقفال باب المرافعة بما لا يسوغ للتم إبداء طلبات جديدة أو أوجه دفاع أخرى فيما يقدمه بعد ذلك من مذكرات . فإذا كان مما يثيره الطاعنان فى أوجه طعنهما أنهما طلبا فى مذكراتهما بعد إقفال باب المرافعة سماع الشهود وعرض المحبى عليه على الطبيب الشرعى فإن هذا الطلب لا يكون ملزما للمحكمة بإجابته أو الرد عليه ولا محل للنعى على الحكم بالقصور .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما منذ حوالى شهر ونصف سابقة على يوم ١٢/١٠/١٩٥٩ بتاحية قسم الدرب الأحمر : توصلا مع آخر مجهول بطريق الاحتيال إلى الاستيلاء على النقود المينة القدر بالمحضر والمملوكة لحسن على حسن وكان ذلك باستعمالهما طرقا احتيالية من شأنها إيهام المحبى عليه بوجود واقعة مزورة بأن ادعى الأول أنه قادر على شفاء المحبى عليه باتصاله بالجان وقام فى سبيل ذلك بلاتيان بعض أعمال غريبة ، وأيدته التهمة الثانية فى ذلك مصطفىة بعض روايات خيالية فسلم المحبى عليه المتهم الأول النقود متأثرا بذلك . وطلبت عقابهما بالمادتين ٣٣٦ ، ٣٣٧ من قانون العقوبات . وقد ادعى حسن على حسن بحق مدنى قدره قرشا واحدا على سبيل التعويض المؤقت قبل التهمين . ومحكمة الدرب الأحمر الجزئية قضت بحضورها بتاريخ ٢٥ يناير سنة ١٩٦٠ عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم الأول " الطاعن الأول " شهرين مع الشغل وحبس المتهم الثانية " الطاعنة الثانية " شهرا مع الشغل وكفالة لوقف التنفيذ مقدارها

حشرة جنينيات لكل من المتهمين، وألزمتها بأن يدفعاً متضامنين للدعوى بالحق المدني قرشاً واحداً على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف المدنية بلا مصاريف جنائية. فاستأنف المحكوم عليهما هذا الحكم. ومحكمة القاهرة الابتدائية قضت بحضور يابتاريخ ٨ ديسمبر سنة ١٩٦٠ بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وأمرت بإيقاف التنفيذ بالنسبة للتهمة الثانية لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم بلا مصاريف، وذلك عملاً بالمادة ٥٥ من قانون العقوبات. فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... حيث إن مبنى السبب الأول من الطعن هو مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه، ذلك أن الحكم المطعون فيه دان الطاعنين بجريمة النصب وطبق على الواقعة المادتين ٣٣٦، ٣٣٧ من قانون العقوبات على الرغم من أن المادة الثانية خاصة بجريمة إصدار شيك لا يقابله رصيد، وذهب الحكم إلى أن شهود الإثبات رأوا وسمعوا الحمام يتكلم والمقاعد تتحرك والبراز يرقص مع استحالة وقوع هذه الأمور. ومع أنه لو صح أن الشهود رأوها وسمعوها بالفعل لما كانت وقائع مزورة حتى يبنى عليها ركن الاحتيال. كذلك دان الحكم الطاعنة الثانية بوصفها فاعلة أصلية في الجريمة على الرغم من أن مؤدى أقوال الشهود أنها لم تكن موجودة وقت دفع المبلغ من المحبني عليه لزوجها "الطاعن الأول"، وأن كل ما فعلته أنها امتدحت أعماله وأوهمت المحبني عليه بأنه شفاها من مرضها ومرضت عليه صورة لها وهي في حالة هزال قبل شفاؤها، وعلى الرغم من أن الصورة المزعومة لم تضبط وأن من واجب الزوجة امتداح أعمال زوجها وأن مجرد هذا الامتداح لا يعدو أن يكون كذبا لا يرقى إلى مرتبة الاحتيال.

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدهوى في أن المحبني عليه كان يشكو في المسجد لآخر من عجز جنسى طرأ عليه فتدخل الطاعن الأول في الحديث وأوهم المحبني عليه بأن عجزه من فصل الختان وأن في مقدوره أن يشفيه، وصحبه إلى منزله حيث أطلق بخوراً وهو يتم ببعض عبارات ثم أقامه أن به مسا من الجن وطلب منه مبلغ عشرة جنينيات ليشتري

به من السودان بنحورا ، ثم خرج وحضرت زوجته ” الطاعنة الثانية “ وأخذت
تحدثه في قدرة زوجها على معالجة الأمراض بواسطة الجان والأرواح وأفهمته
أن كثيرين يترددون عليه لهذا الغرض ، وأنه كان قد شفاها من ضعفها فزوجته .
وعرضت على المجنى عليه صورة لها وهي في حالة هزال قبل شفاها ودعته إلى
دفع المبلغ المطلوب فسلمه لزوجها . ثم أتى الطاعن الأول بحمامة وأخذ يتحدثها
ويوهم المجنى عليه بأنها تجيبه بأصوات مختلفة وقال للمجنى عليه إن الجان لا يريد
أن يخرج إلا إذا دفع مبلغ خمسة جنيهات أخرى ، وطلب منه أن يزوره في يوم
تال فماد إليه وأعد الطاعن الأول برازا في وعاء وأخذ يتمم حتى توهم المجنى عليه
أن البراز يقفز وطلب من المجنى عليه مبلغ الخمسة جنيهات فدفعها له ثم أعطاه
مسحوقا أبيض ليتعاطاه ، وحجابا لتثبيتته في إحليله ، وأضر به المسحوق فأبلغ
بالواقعة . ودلل الحكم على ثبوت هذه الوقائع في حق الطاعنين بشهادة المجنى
عليه والشهود وعرض لدفاعهما وما قرره أولهما من تلقيق التهمة بإيعاز من
خصومه ولم يأخذ به اطمئنانا منه إلى أقوال المجنى عليه وشهود الإثبات ، كما
عرض لدور الطاعنة الثانية وقال إنها أسهمت في جريمة النصب بتأييد مزاعم
زوجها وعرض الصورة على المجنى عليه — لما كان ذلك ، وكان الحكم قد
استخلص واقعة الدعوى بما تتوافر به عناصر جريمة النصب المنصوص عليها في
المادة ٢٣٦ من قانون العقوبات والتي دان الطاعنين بها ، وكان مؤدى ما قاله
الشهود من رؤية حركات وسماع أصوات تتنافى مع المعقول وأن الطاعن الأول
أوهم المجنى عليه بمحصولها وأدخل في روعه أنه يستعين بالجان على إحداثها بما
يتوافر به ركن الاحتيال . ولما كانت الطرق الاحتيالية من العناصر الأساسية
الداخلية في تكوين الركن المادي لجريمة النصب ، وكان استعمال الجاني لها يعد
عملا من الأعمال التنفيذية ، وكان الحكم إذ استخلص أن الطاعنة الثانية قد قامت
بدور فيها لتأييد مزاعم زوجها الطاعن الأول وأدى ذلك بالمجنى عليه إلى دفع
المبلغ ، فإن الحكم يكون قد طبق القانون تطبيقا سليما إذ عد هذه الطاعنة فاعلة
أصلية في الجريمة . أما ما يقوله الطاعنان من عدم ضبط الصورة المقول بأن
الطاعنة الثانية عرضتها على المجنى عليه فهو لا يعدو كونه جدلا موضوعيا حول
تقدير شهادة الشهود التي اطعأت إليها المحكمة — لما كان ذلك ، وكانت إشارة
الحكم للمادة ٢٣٧ من قانون العقوبات لا يعدو كونه خطأ ماديا لا يؤثر في

سلامته طالما أنه أشار في الوقت ذاته إلى نص القانون الصحيح الذي حكم بموجبه وهو المادة ٣٣٦ .

وحيث إن مبنى السبب الثاني من الطعن هو بطلان الحكم للإخلال بحق الدفاع والقصور والخطأ في الإسناد، وفي ذلك يقول الطاعنان إن الحكم دانهما دون سماع الشهود على الرغم من تمسكهما بمساعهم أمام محكمة أولى وثاني درجة في المرافعة الشفوية والمذكرات المقدمة منهما بعد حجز الدعوى للحكم، ولم يرد على ما أثاراه من تناقض أقوال المجنى عليه إذ تردد بين القول بأن المسحوق الذي وصفه له الطاعن الأول سبب له مرضا وبين نفي ذلك، كما تناقض في تحديد مكان إقامته ومهنته، وقدم الطاعنان شهادات تدل على عدم إقامته في الأمكنة التي ذكرها. كذلك لم يرد الحكم على ما أثاراه من عدم حجز المجنى عليه جنسيا وما طلباه من عرضه على الطبيب الشرعي للثبوت من ذلك، ولا على مادفعاه وأيدها بمستندات قدمها من أن المجنى عليه مدفوع إلى تلقى التهمة من خصومهما . وأضاف الطاعنان أن الحكم أخطأ في الإسناد إذ دلل على الإدانة بضبط عقاقير وأدوات في منزلهما على الرغم من أنها تخالف في وصفها تلك التي قرر الشهود أن الطاعن الأول استعملها في الاحتيال .

وحيث إنه وإن كان الأصل هو وجوب سماع الشهود أمام محكمة الدرجة الأولى وأن تتدارك المحكمة الاستئنافية ما يكون قد وقع من خطأ في ذلك، إلا أنه يرد على هذه القاعدة قيدان نصت عليهما المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية أولهما ألا يكون سماع الشاهد متعذرا والثاني أن يتمسك المتهم أو المدافع عنه بسماعه حتى لا يفترض في حقه أنه قبل صراحة أو ضمنا الاكتفاء بأقواله في التحقيق. لما كان ذلك، وكانت كفالة حرية الدفاع بوجوب استماع المحكمة إلى ما يبديه المتهم من أقوال وطلبات وأوجه دفاع مشروطة بإبدائها قبل إقفال باب المرافعة بما لا يسوغ للمتهم إبداء طلبات جديدة أو أوجه دفاع أخرى فيما يقدمه بعد ذلك من مذكرات، وكان الثابت من مطالعة محاضر الجلسات أن محكمة أول درجة سمعت شهادة المجنى عليه ودفاع الطاعنين تفصيلا ولم يتمسكا في المحاكمة الابتدائية أو الاستئنافية بسماع باقي الشهود أو يطلبا عرض المجنى عليه على الطبيب الشرعي، وكان كل ما قرره الدفاع في هذا الشأن هو ما قاله

في ختام مرافقته أمام المحكمة الاستئنافية من أنه كانت يود سماع الشهود وهي عبارة لا تفيد تمسكه بوجوب سماعهم. لما كان ذلك، فإنه بفرض صحة ما يقوله الطاعنان من أنهما طلبا في مذكرتيها المقدمة بعد إقفال باب المرافعة سماعهم وعرض المجنى عليه على الطبيب الشرعي فإن هذا الطلب لا يكون ملزما للمحكمة بإجابته أو الرد عليه — لما كان ذلك، وكان ما يشير الطاعنان من تلفيق التهمة وهدم عجز المجنى عليه جنسيا وتضارب أقواله في مرضه أو عدم مرضه نتيجة تعاطي المسحوق وفي مكان إقامته ومهنته لا يعدو أن يكون أوجه دفاع موضوعية وجزئيات لا تؤثر على جوهر الواقعة ولا تلتزم محكمة الموضوع بالرد عليها إذ أن هذا الرد مستفاد ضمنا من قضائها بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت التي اطمأنت إليها — ولما كان الحكم قد وصف ما ضبط بمنزل الطاعنين في معرض ذكره لمحريات التحقيق، ثم أورد مؤدى الأدلة بما يفيد أنه إنما استند في قضائه بالإدانة إلى أقوال المجنى عليه والشهود مطرحا ما ضبط بمنزل الطاعنين، فإن ما يزعمانه من خطأ الإسناد المؤسس على الخلاف بين وصف الشهود لأدوات الاحتيال ووصف ما ضبط منها يكون غير سديد .

وحيث إنه لكل ما تقدم يتعين الحكم في موضوع الطعن برفضه .

جلسة ٧ من مايو سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار محمود على خاطر ، وبحضور السادة المستشارين : محمد عبد السلام ،
رعد الحليم البيطاش ، رأديب نصر ، ونختار رضوان .

(١١٣)

الطعن رقم ٢٣٥٦ لسنة ٣١ القضائية :

محاكمة . دفاع . إثبات " بوجه عام . خبرة " .

(أ) رفع الدعوى الجنائية . يلزم المحكمة بالفصل فيها . وفقا لما تستظهره من توافر أركان
الجريمة وعلى هدى ما تستلهمه في تكوين عقيدتها . امتثالا إلى الأدلة والعناصر
المعروضة . الأحكام أو الدعاوى المدنية . لا تقيد المحكمة الجنائية . ولا تعلق
قضاءها على ما يصاه يصدر من أحكام في النزاع المطروح . مثال .

الدفع بعدم جواز المحاكمة الجنائية ، لقيام نزاع على تصفية الحساب أمام المحكمة
المدنية . دفع ظاهر البطلان . حلة ذلك : اختلاف موضوع الدعويين .

(ب) قيام المحكمة بتصفية الحساب بنفسها ، ومناقشة تقرير الخبير المقدم إليها ، وسماع
اعتراضات المتهم . عدم تعويلها على ما أجرت محكمة الأحوال الشخصية بشأن ذلك
الحساب . ثبوت انشغال ذمة المتهم بالمبلغ الذي انتجته التصفية . فضاها بالإدانة .
ذلك قضاء صحيح .

١ - من المقرر أنه متى رفعت الدعوى الجنائية أصبحت المحكمة ،
وقد اتصلت بها ، ملزمة بالفصل فيها على ضوء ما تستظهره من توافر أركان
الجريمة أو عدم توافرها على هدى ما تستلهمه في تكوين عقيدتها من شتى الأدلة
والعناصر المعروضة أمامها دون أن تقيد بالأحكام المدنية أو تعلق قضاءها
على ما يصاه يصدر من أحكام بشأن النزاع المطروح عليها . فإذا كان الطاعن
لا يجادل في أن الدعوى المدنية المرفوعة أمام المحكمة المدنية تتعلق بتصفية
الحساب من مدة وصايته جميعها فإن هذا النزاع لا يمنع من محاكمته والمطالبة

بالتعويض عن الضرر المباشر الناشئ عن الجريمة المسندة إليه "التبديد" لاختلاف موضوع الدعويين ، وهو ما يجعل دفاعه بعدم جواز محاكمته ظاهر البطلان لا يستأهل من الحكم ردا خاصا .

٢ — إذا كانت المحكمة لم تعمل في إدانة الطاعن على القرار الصادر من محكمة الأحوال الشخصية ولم تكتف بتصفية الحساب التي أجرتها تلك المحكمة ، بل قامت بنفسها بتصفية ومناقشة تقرير مكتب الخبراء المقدم إليها وسماع اعتراضات الطاعن على طريقة الحساب ، وثبت لديها أن ذمته مشغولة حقيقة بالمبلغ الذي أنتجته التصفية ، وأن امتناعه عن أداء ما بذمته للمجنى عليه لا يرجع إلى سبب جدى ، فإن النعى على هذا الحكم بالخطأ والقصور يكون على غير أساس .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ٩ يوليو سنة ١٩٥٩ بدائرة قسم الدرب الأحمر : بدد النقود المبيعة القدر بالمحضر والمملوكة لحليم عطية على التى لم تسلم إليه إلا على سبيل الوديعة بوصف كونه وصيا على المجنى عليه ومكلفا بحفظها وتسليمها إليه عند بلوغه سن الرشد ولكنه اختلسها لنفسه إضرارا بالمجنى عليه مالهها . وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . وقد ادعى حليم عطية على "المطعون ضده" بحق مدنى قدره ١٤٠٠ جنيه قبل المتهم . ومحكمة الدرب الأحمر الجزئية قضت بحضور يا بتاريخ ١٢ مايو سنة ١٩٦٠ عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ ، وإلزامه بأن يدفع للمدعى بالحق المدنى تعويضا قدره ٥٥٩ جنيها و٤٣٧ مليا والمصروفات المدنية المناسبة ومبلغ خمسة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة بلا مصروفات جنائية . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم كما استأنفه المدعى بالحق المدنى . ومحكمة القاهرة الابتدائية قضت بحضور يا بتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٦٠ مع تطبيق المادة ٥٥ من قانون العقوبات بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وأمرت بإيقاف التنفيذ بالنسبة للعقوبة الجنائية لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم بلامصاريف . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون والقصور في الدسبب
إذ عولت المحكمة في قضائها بإدانة الطاعن على قرار محكمة الأحوال الشخصية
باعتداد الحساب عن مدة وصايته وتجاوزت اختصاصها بمحاكمته والحكم عليه
بالمبلغ المدعى بتبديده كتعويض وذلك قبل أن يحكم نهائيا في دعوى الحساب
المرفوعة من المجنى عليه، كما أنها لم ترد على الدفع بعدم جواز محاكمته لهذا السبب
وهو ما يعيب حكمها .

وحيث إن محكمة الموضوع بعد تحصيلها لواقعة الدعوى قامت بنفسها بتصفية
حساب الطاعن عن مدة وصايته وبمحت اعتراضات الطاعن التي أبداهها أمامها
بشأن هذا الحساب وكان مما قاله الحكم المطعون فيه في ذلك " أنه فيما يتعلق
باعتراضات المتهم على طريقة الحساب التي اتبعت فإنه لم يقدم أى دليل على
جدية هذه الاعتراضات أو ما يناقض ما خلص إليه مكتب الخبراء في تقريره
وترى المحكمة الاطمئنان إلى تقرير مكتب الخبراء للأسس السليمة التي استقر
بها " ثم عرض الحكم للتعويض المطالب به في قوله " إنه وقد ثبت الخطأ في جانب
المتهم فإنه يكون مسئولا عن تعويض الضرر الذي لحق المدعى من جراء فعله " .
لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه متى رفعت الدعوى الجنائية أصبحت المحكمة
وقد اتصلت بها ملزمة بالفصل فيها على ضوء ما تستظهره من توافر أركان الجريمة
أو عدم توافرها على هدى ما تستلهمه في تكوين عقيدتها من شتى الأدلة
والعناصر المعروضة أمامها دون أن تتقيد بالأحكام المدنية أو تتعلق قضائها على
ما عساه يصدر من أحكام بشأن النزاع المطروح عليها . وكان الطاعن لا يجادل
في أن الدعوى المدنية المرفوعة أمام المحكمة المدنية تتعلق بتصفية الحساب عن
مدة وصايته جميعها . فمن ثم فإن هذا النزاع لا يمنع من محاكمته والمطالبة
بالتعويض عن الضرر المباشر الناشئ عن الجريمة المستندة إليه لاختلاف موضوع
الدعويين ، وهو ما يجعل دفاعه بعدم جواز محاكمته ظاهرا بطلان لا يستأهل
من الحكم ودا خلاصا . لما كان ذلك ، وكانت محكمة الموضوع لم تعول في إدانة
الطاعن على القرار الصادر من محكمة الأحوال الشخصية ولم تكف بتصفية

الحساب التي أجرتها تلك المحكمة بل قامت بنفسها بتصفيتها ومناقشة تقرير مكتب الخبراء المقدم إليها وسماع اعتراضات الطاعن على طريقة الحساب وثبت لديها أن ذمته مشغولة حقيقة بالمبلغ الذي ألتجته التصفية وأن امتناعه عن أداء ما بذمته للمجنى عليه لا يرجع إلى سبب جدى . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه العناصر القانونية بحرمة التبيد التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه .

جلسة ٧ من مايو سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد تقي ، وبحضور السادة المستشارين : عادل بونس ،
وتوفيق أحمد الخشن ، ومحمود اسماعيل ، وحسين صفوت السركي .

(١١٤)

الطعن رقم ٢٣٥٧ لسنة ٣١ القضائية :

دعوى مدنية . تعويض . إجراءات المحاكمة . قتل خطأ .

(أ) الادعاء بالحق المدني . تحديد مبلغ التعويض . تعديل الطلبات من المدعى المدني أمام
المحكمة الاستئنافية . في مواجهة المتهم . وفي فية المسئول عن الحقوق المدنية . نفي
المتهم على الإجراءات بالبطان . لا يقبل منه . ولا شأن له بذلك

(ب) صور الخطأ . الواردة بالمادة ٢٣٨ عقوبات . لا يشترط تحققها جميعا . يكفي
للإدانة : توفر صورة واحدة منها .

١ - إذا كان مما ينمى الطاعن " المتهم " على الحكم أنه قد انطوى على
بطلان في الإجراءات أثر فيه إذ أن المدعية بالحق المدني وجهت دعواها المدنية
إليه وإلى المسئول عن الحقوق المدنية الذي لم يكن ممثلا أثناء نظر الدعوى وقد
عدلت المدعية بالحق المدني طلباتها أمام محكمة ثانية درجة في مواجهته وفي غيبة
المسئول عن الحقوق المدنية وقضت المحكمة في الدعوى دون أن يعلن المسئول عن
الحقوق المدنية بهذا التعديل ، وكان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات
المحاكمة أن طلب التعويض والتعديل الذي أجرته المدعية بالحق المدني كان
في مواجهة الطاعن فإنه لا شأن له بما ينمى على الحكم من بطلان في إجراءات
الدعوى المدنية قبل المسئول عن الحقوق المدنية ولا يقبل منه ما يثيره في هذا
للشأن ..

٢ — لا يلزم لتوقيع عقوبة المادة ٢٣٨ عقوبات أن يقع الخطأ الذي ينسب عنه الإصابة بجميع صورته التي أوردتها هذه المادة بل يكفي لتحقيق الجريمة أن تتوافر صورة واحدة منها . وعلى ذلك فإنه لا جدوى للطاعن من النعى على الحكم فساده في الاستدلال على جهله بقيادة السيارات بعدم وجود رخصة قيادة لديه ما دام الحكم قد أثبت عليه صورة أخرى من صور الخطأ هي قيادة السيارة بسرعة شديدة وهو ما يكفي لحمل قضاء الحكم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٣ يونيو سنة ١٩٥٨ بدائرة قسم الخليفة : تسبب من غير قصد ولا عمد في قتل السيد محمد عبد الرحمن وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياطة وعدم مراعاته اللوائح بأن قاد سيارته بسرعة زائدة وبحالة ينجم عنها الخطرون أن يكون له إلمام بقواعد القيادة ولم ينبه المحنى عليه بألة التنبيه ولم يلزم الجانب الأيمن من الطريق وانحرف بسيارته تجاه الدراجة التي كان يقودها المحنى عليه في الاتجاه العكسي ولم يحسب في ذلك قصده وحدثت به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . وطلبت عقابه بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات مع توقيع أقصى العقوبة . وادعت السيدة فاطمة عواد على "المطعون ضدها الأولى" عن نفسها وبصفقتها وصية على قصر المرحوم زكي عبد الرحمن بتعويض مدنى قدره قرشا واحدا قبل المتهم وحمدي سالم صديق "المستول عن الحقوق المدنية" متضامين ثم عدلت طلباتها إلى مبلغ ٢٠٠٠ جنيه تعويضا . ومحكمة نجح الخليفة الجزئية قضت حضوريا بتاريخ ٣ مايو سنة ١٩٦٠ عملا بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة خمسة جنيهات لإيقاف التنفيذ والزامه بالتضامن مع المستول بالحقوق المدنية (حمدي سالم صديق) بأن يدفع للمدعية بالحقوق المدنية عن نفسها وبصفقتها مبلغ ٧٠٠ جنيه سبعة مائة جنيه مصرى مع المصاريف المدنية المناسبة ومبلغ خمسة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة . استأنف كل من المحكوم عليه والمدعية بالحقوق المدنية هذا الحكم . وأمام محكمة

القاهرة الابتدائية هيئة استئنافية طليت المدعية بالحق المدنى بصفتها تعديل طلب التعويض إلى مبلغ ثلاثة آلاف جنيه تعويضا قبل المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية . وبعد أن أنهت المحكمة المذكورة نظر الاستئنافين قضت فيهما حضوريا بتاريخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٦٠ بقبولهما شكلا وفي الموضوع . أولا — في الدعوى الجنائية برفض استئناف المتهم وبتأييد الحكم المستأنف . ثانيا — وفي الدعوى المدنية وبإجماع الآراء بتعديل مبلغ التعويض وإلزام المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية بأن يدفعوا متضامين إلى المدعية بالحق المدنى عن نفسها وبصفتها مبلغ ١٥٠٠ جنيه ألف وخمسمائة جنيه والمصاريف المناسبة عن الدرجتين ومبلغ ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة وألزمت المدعية بباقي المصاريف عن الدرجتين . فطعن المتهم في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ.

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة القتل الخطأ قد انطوى على بطلان في الإجراءات أثر فيه وشابه قصور في التسبيب وفساد في الاستدلال وإخلال بحق الدفاع. وفي تفصيل ذلك يقول الطاعن إن الدعوى المدنية وجهت من المطعون ضدها إليه وإلى المسئول عن الحقوق المدنية الذي لم يكن ممثلا في أثناء نظر الدعوى، وقد عدلت المطعون ضدها طلباتها أمام محكمة ثانى درجة في مواجهته وفي غيبة المسئول عن الحقوق المدنية وقضت المحكمة برفع مبلغ التعويض المحكوم به ابتدائيا دون أن يعلن المسئول عن الحقوق المدنية بهذا التعديل مما يبطل إجراءات المحاكمة بالنسبة إليه وإلى الطاعن تبعاله . كما أن دفاع الطاعن في مرحلتى التقاضى قام على أنه لم يصدم المحنى عليه بمقدم السيارة بل إن الدراجة التى كان يركبها هذا الأخير هى التى اصطدمت بجانب السيارة الأيسر ، وأسس هذا الدفاع على أن الدراجة وجدت سليمة وقت المعاينة وأن إصابة المحنى عليه تشير إلى أن " جادون " الدراجة دخل فى بطنه من الجهة اليسرى وترتب على ذلك وفاته وهو ما يؤكد اصطدامه بجانب السيارة ، هذا فضلا عن أن أقوال الشاهدة بحالات محد حسن بجلسة المحاكمة ، خلافا لما قرره فى التحقيق ، تدل على أن السيارة صدمت المحنى عليه بمقدمها من الجانب ، وطلب

الدفاع إجراء معارضة تحديدًا لمسئولية الطاعن ولكن المحكمة التفتت عن طلبه وعولت في الإدانة على أقوال الشاهد عبد اللطيف سيد عرفات مع أنه لم ير الحادث . هذا إلى أن الحكم قد استدل على ثبوت خطأ الطاعن بأنه لا يحمل رخصة قيادة ورتب على ذلك جهله قيادة السيارات في حين أن عدم وجود رخصة مع السائق لا يلزم عنه أنه يجهل القيادة وقد يكون مرد عدم حمله الرخصة إلى أنها فقدت أو سحبت منه وقد كان من المتعين اختبار الطاعن في قيادة السيارات ، مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية بحرمة القتل الخطأ التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن طلب التعويض والتعديل الذي أجرت به المطعون ضدها كان في مواجهة الطاعن فلا شأن له بما ينعاه على الحكم من بطلان في إجراءات الدعوى المدنية قبل المسئول عن الحقوق المدنية ولا يقبل منه ما يثيره في هذا الشأن . لما كان ما تقدم ، وكان ما ينعاه الطاعن على الحكم من قلة الإخلال بحقه في الدفاع لالتفاته عن إجابة طلب المعاينة الذي تقدم به مردودا بأنه وإن كان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية أن الدفاع عن الطاعن رمى المعاينة التي أجريت بالتقص وانتهى إلى طلب إجراء معارضة جديدة ، إلا أنه حين أجلت المحكمة الدعوى بلحظة نالية لم يصصر على هذا الطلب في طلباته الختامية مما يحمل معنى التنازل عنه فلا تلتزم المحكمة بإجابته أو الرد عليه ما دامت لم تر بها من حاجة إليه . ولما كان الحكم قد عول في الإدانة على أدلة الثبوت السائغة التي أوردها فلا يقبل من الطاعن مصادرة المحكمة في اعتقادها ذلك بأنه من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة متروك لتقدير محكمة الموضوع ولا يشترط أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم تقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجمعة تتكون عقيدة القاضي فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم

منها ومتبعة في اقتناع المحكمة وفي اطمئنانها إلى ما انتهت إليه وهو ما لم يخطئ
الحكم المطعون فيه في تقديره. لما كان كل ذلك، وكان الحكم قد خلص مما أورده
من أدلة سائغة إلى ثبوت خطأ الطاعن المتمثل في سيره بالسيارة قيادته "بسرعة
شديدة وبدون رخصة أى دون أن يكون لديه إلمام بقيادة السيارات الأمر
الذى نشأ منه الحادث ووفاة المجنى عليه"، وكانت المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات
لا تستلزم للعقاب أن يقع الخطأ الذى يتسبب عنه الإصابة بجميع صورته التى أوردها
بل يكفى لتحقيق الجريمة أن تتوافر صورة واحدة منها، فلا جدوى للطاعن من
النعى على الحكم فساده في الاستدلال على جهله بقيادة السيارات بعدم وجود
رخصة قيادة لديه ما دام الحكم قد أثبت طيبه صورة أخرى من صور الخطأ
هى قيادة السيارة بسرعة شديدة وهو ما يكفى وحده لحمل قضاء الحكم . ومن ثم
فإن ما يشير الطاعن لا يكون له محل ويتعين لذلك رفض الطعن موضوعا .

جلسة ٨ من مايو سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار محمود حلى خاطر ، وبحضور السادة المستشارين : محمد عبد السلام ،
وعبد الحليم البيطاش ، وأديب نصر ، ومختار رضوان .

(١١٥)

الطعن رقم ٢٣٠٨ لسنة ٣١ القضائية :

اجراءات المحاكمة . دفاع . اثبات " خبرة " . تقليد " اختراع " .
زيوت معدنية .

(أ) الأصل أن الاجراءات قد وحيث أثناء نظر الدعوى . على صاحب الشأن أن يثبت أنها
أهملت أو غرقت . المادة ٣٠ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

سكوت الخصوم أو الدفاع . لا يبنى عليه طعن . ما دامت المحكمة لم تمنعهم من
مباشرة حقهم في الدفاع .

محضر الجلسة . خلوه من اثبات دفاع الخصم . لا يعيب الحكم . ما دام لم يطلب
مراجعة اثباته في المحضر .

حق الدفاع . الادعاء بأن المحكمة صادرة . قبل حيز الدعوى للحكم . وجوب تقديم
الدليل على ذلك . وتسجيل المخالفة في طلب مكتوب قبل صدور الحكم .

(ب) تقدير رأى الخبراء . من اطلاعات محكمة الموضوع .

الطعن على تقرير الخبراء . أمام محكمة النقض . القول بأن الحكم المطعون فيه أفضل
الرد عليها . وجوب بيان عناصر العيب في التقرير . أهمية ذلك : أن تبين المحكمة مدى أثر
هذه العناصر على وجه الرأى في الدعوى .

(ج) جرائم التقليد . العبرة فيها بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف .

أوجه الشبه . استظهار الحكم : أنها قاصرة على أحاسن العمليات الطبيعية والكيميائية
المشتركة المقررة عنها والمعروفة للسلطة ، وأنها معدومة فيما يتميز به اختراع عن آخر من
كيفية اجراء العمليات وتطبيقاتها . قضاؤه بالبراءة على هذا الأساس . صحيح في القانون .

١ — الأصل — طبقا لنص المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ —
أن الإجراءات قد روعيت أثناء الدعوى وأن على صاحب الشأن أن يثبت أنها
أهملت أو غولفت . كما أن من المقرر أن سكوت الطاعن أو المدافع عنه لا يصح
أن ينسب إليه طعن ما دامت المحكمة لم تتمعهما من مباشرة حقهما في الدفاع .
ولا يعيب الحكم خلو محضر الجلسة من إثبات دفاع الخصم إذ عليه — إن كان
يهمه تدوينه — أن يطلب صراحة إثباته في هذا المحضر . كما أن عليه إن ادعى
أن المحكمة صادرت حقه في الدفاع قبل حجب الدعوى للحكم ، أن يقدم الدليل
على ذلك وأن يسجل عليها هذه المخالفة في طلب مكتوب قبل صدور الحكم .

٢ — الأمر في تقدير رأى الخبراء من اطلاقات محكمة الموضوع ولما أن
نظمنا إلى رأى خبير دون آخر . فإذا كان وجه الطعن أن الحكم المطعون فيه
قد أغفل الرد على ما ناقش به الطاعن تقرير الخبير الذى هيئته المحكمة ، وكان
الطاعن لم يحدد في طعنه العناصر التى يعيبها على هذا التقرير حتى تبين محكمة النقض
إن كانت من العناصر الجوهرية التى تستلزم من محكمة الموضوع ردا خاصا أو من
العناصر التى لا تؤثر على وجه الرأى فى الدعوى والتى يكون الرد عليها مستقادا
ضمنا من الأخذ بتقرير الخبير . لما كان ذلك ، فإن هذا الوجه من الطعن يكون
قائما على غير أساس .

٣ — القاعدة القانونية المقررة فى جرائم التقليد تقضى بأن العبرة هى بأوجه
الشبه لا بأوجه الخلاف . فإذا كان الحكم المطعون فيه لم يخالف هذه القاعدة
واستند فى قضائه بالبراءة ورفض الدعوى المدنية إلى أن أوجه الشبه مقصورة على
أساس العمليات الطبيعية والكيميائية المشتركة علميا والمعروفة للكافة فى صناعة
تكرير الزيوت المعدنية ، وأنها معدومة فيما يتميز به اختراع عن آخر من كيفية
إجراء العمليات وتطبيقها ، فإن ما انتهى إليه الحكم يكون صحيحا فى القانون .

الوقائع

أقام الطاعن "المدعى بالحق المدنى" دعواه مباشرة أمام محكمة اللبان الجزئية على كل من المطعون ضدهما قال فى عريضتها المعلنة لهما فى ٦ و ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٨ إنهما قلدا موضوع اختراع فنى منحت عنه براءة اختراع له وفقا للقانون . وطلب معاقبتهم طبقا لنص المادة ٤٨ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ وإلزامهما متضامين بأن يدفعاه مبلغ واحد وخمسين جنيها تعويضا . وبتاريخ ١٧ مايو سنة ١٩٥٩ أصدرت المحكمة المذكورة حكما تمهيدا بنسب أحدا الأستاذة بقسم الهندسة الكيائية بكلية الهندسة بجامعة الاسكندرية لمعاينة مصانع المدعى بالحق المدنى ومصنع المتهمين وفحص الطريقة المستعملة فى كل منهما لإعادة الزيوت المعدنية المستعملة إلى أصلها ... إلخ ما جاء بالحكم . وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت المحكمة حضوريا بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٦٠ ببراءة المتهمين ورفض الدعوى المدنية وإلزام رافعها بالمصاريف المدنية . استأنف المدعى بالحق المدنى "الطاعن" هذا الحكم . ومحكمة اسكندرية الابتدائية بهيئة استئنافية قضت حضوريا بتاريخ ٢٧ أبريل سنة ١٩٦٠ بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وألزمت المستأنف المصاريف ومائة قرش مقابل أنساب المحاماة . فطعن الأستاذ جمال بدر المحامى الوكيل عن الطاعن فى هذا الحكم بطريق .. إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى السبب الأول هو بطلان فى الإجراءات ميناء هدم سماع دفاع الطاعن وفى ذلك يقول إن محاميا حضر عن محاميه الموكل وطلب التأجيل حتى يحضر المحامى الأصيل لكنه فوجئ بمحضر الدعوى للحكم دون سماع دفاعه شفويا ودون الترخيص له بتقديم مذكرة، هذا إلى أن محضر الجلسة جاء خلوا

من إثبات أقوال الخصوم أو دفاعهم الأمر الذى يخالف نص المادة ٢٧٦ من قانون الإجراءات الجنائية ويتنافى مع وجوب تحقيق المحكمة لواقعة الدعوى .

وحيث إنه لما كان الأصل أن المحكمة الاستئنافية تقضى على مقتضى الأوراق المطروحة عليها ولا تلتزم بأن تجرى من التحقيق إلا ما ترى ضرورة لإجرائه ، وكان الأصل أيضا طبقا لنص المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن الإجراءات قد روعيت أثناء الدعوى وأن على صاحب الشأن أن يثبت أنها أهملت أو خولفت ، وكان من المقرر أن سكوت الطاعن أو المدافع عنه لا يصح أن يبنى عليه طعن ما دامت المحكمة لم تتمعهما من مباشرة حقهما في الدفاع . ولا يعيب الحكم خلو محضر الجلسة من إثبات دفاع الخصم إذ عليه إن كان يهمله تدوينه أن يطلب صراحة إثباته في هذا المحضر . كما أن عليه - إن ادعى أن المحكمة صادرت حقه في الدفاع قبل حجز الدعوى للحكم - أن يقدم الدليل على ذلك وأن يسجل عليها هذه المخالفة في طلب مكتوب قبل صدور الحكم . لما كان ذلك ، وكان يبين من مطالعة محاضر الجلسات أن محكمة أول درجة حققت الدعوى واستمعت إلى أقوال الخصوم ودفاعهم وعينت خبيرا ناقشته في تقريره ، وأن المرافعة أمام المحكمة الاستئنافية تمت في جلسة واحدة أثبت فيها أن النيابة طلبت إلغاء الحكم المستأنف القاضى بالبراءة ، وأن محاميا حضر من زميله وكيل المدعى المدنى (الطاعن) كما حضر المتهمان (المطعون ضد هما) ، وأن المحكمة قررت إصدار الحكم في جلسة تالية . وكان يبين من الحكم الاستئنافى المطعون فيه والمكمل لمحضر الجلسة أن الطاعن طلب إلغاء الحكم المستأنف وكان الطاعن لا يدعى في طعنه أنه قدم بعد حجز الدعوى للحكم طلبا بفتح باب المرافعة لإبداء دفاعه أو بالترخيص له بتقديم مذكرة ولم يقدم أى دليل على أن المحكمة صادرت في دفاعه وعلى وجه يخالف ما هو مثبت في محضر الجلسة من سكوته عن إبداء أى دفاع اكتفاء بما أبداه منه أمام محكمة أول درجة - لما كان كل ذلك ، فإن هذا السبب من الطعن يكون قائما على غير أساس .

وحيث إن مبنى السبب الثانى هو بطلان الحكم المطعون فيه إذ أيد الحكم الابتدائى دون أسباب جديدة وبذا لحقه ما لحق هذا الحكم من عيب إغفال الرد على ما دفع به الطاعن من بطلان تقارير الخبراء المقدمة من المطعون ضدهما وإغفال الرد على ما ناقش به تقرير الخبير الذى عينته المحكمة .

وحيث إنه لما كان الأمر فى تقدير رأى الخبراء من إطلاقات محكمة الموضوع ولما أن تطمئن إلى رأى خبير دون آخر وكان يبين من الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن المحكمة لم تعول فى قضائها ببراءة المطعون ضدهما ورفض دعوى الطاعن قبلهما على تقارير الخبراء المقدمة منهما حتى يصنع النعى على الحكم بإغفاله الرد على أوجه بطلان هذه التقارير بل استند الحكم إلى تقرير الخبير الذى عينته المحكمة . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يحدد فى طعنه العناصر التى يعيبها على هذا التقرير والتى يقول إن الحكم أغفل الرد عليها حتى تبين محكمة النقض إن كانت من العناصر الجوهرية التى تستلزم من محكمة الموضوع وداخا أو من العناصر التى لا تؤثر على وجه الرأى فى الدعوى والتى يكون الرد عليها مستفادا ضمنا من الأخذ بتقرير الخبير . لما كان ذلك ، فإن هذا السبب من أسباب الطعن يكون هو الآخر قائما على غير أساس .

وحيث إن مبنى السبب الثالث هو الخطأ فى تطبيق القانون ، إذ أسس الحكم المطعون فيه قضاءه بالبراءة من تهمة تقليد الاختراع ورفض الدعوى المدنية على قيام أوجه خلاف بين طريقة الطاعن فى اختراع المسجل وطريقة المطعون ضدهما مع أن القاعدة القانونية المقررة فى جرائم التقليد تقضى بأن العبرة هى بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف .

وحيث إنه لما كان يبين من الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه حصل تقرير الخبير الذى عينته المحكمة واطمأنت إلى تقريره فى أن صناعة تكرير الزيوت المعدنية هى صناعة قديمة جدا وأنها تقوم على عمليات طبيعية وكيميائية مشتركة ومعروفة للكافة وظهرت فى مئات البحوث المنشورة فى المجلات العلمية وأن هذا النوع من الصناعة لا يختلف فى أساس العمليات ذاتها بل فى كيفية إجرائها وتطبيقها وأن أوجه الشبه بين طريقة الطاعن وطريقة المطعون ضدهما لا تقوم إلا فى أساس العمليات وأنها تختلف فى التطبيق . لما كان

ذلك ، وكان يبين منه أن الحكم لم يخالف القاعدة القانونية المقررة في جرائم التقليد والتي تقضى بأن العبرة هي بأوجه الشبه لا بأوجه الخلاف واستند في قضائه بالبراءة ورفض الدعوى المدنية إلى أن أوجه الشبه مقصورة على أساس العمليات الطبيعية والكيميائية المشتركة المقررة علميا والمعروفة للكافة وأنها معدومة فيما يتميز به اختراع عن آخر من كيفية إجراء العمليات وتطبيقها — لما كان ذلك ، فإن ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه يكون صحيحا في القانون .

وحيث إنه يتعين لما تقدم الحكم في موضوع الطعن برفضه .

جلسة ٢١ من مايو سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد عفيق ، وبحضور السادة المستشارين : محمد عبد السلام ،
وعبد الحليم البطاير ، وأديب نصر ، ومختار رضوان .

(١١٦)

الطعن رقم ١٠٠٦ لسنة ٣١ القضائية :

إعلان . حكم " ما يبطله " . نقض " إجراءاته " .

(أ) إعلان التهم لجهة الإدارة . ثبت أن له محل إقامة سبق إعلانه فيه . صدور الحكم في موضوع
المعارضة بناء على الإعلان لجهة الإدارة . أثر ذلك : بطلان الحكم ، لأنه بني على إجراءات باطلة

(ب) صدور الحكم في المعارضة . في فية التهم . بناء على إعلان باطل . ميعاد الطعن في الحكم
بالنقض . لا يبدأ إلا من يوم العلم رسمياً بصدور الحكم .

١ - إذا كان التهم قد أعلن للجلسة التي صدر فيها الحكم في موضوع معارضته
لجهة الإدارة في شخص شيخ البلدة لعدم معرفة محل إقامته رغم ما هو ثابت من
أن له محل إقامة معين وقد سبق إعلانه فيه بالحكم الغيابي الابتدائي فإن الحكم
المطعون فيه يكون قد صدر باطلا لا بتناؤه على إجراءات باطلة .

٢ - لما كان اعتبار تاريخ الحكم الصادر في موضوع المعارضة مبدأ لسريان
ميعاد الطعن فيه يرجع إلى افتراض علم الطاعن به في اليوم الذي صدر فيه ، فإن
انتهاء هذه المدة لما حدث من بطلان إعلان الطاعن للجلسة التي صدر فيها
الحكم المطعون فيه يتمتع به احتساب هذا التاريخ مبدأ لسريان الميعاد ومن ثم
فإن الميعاد لا يبدأ إلا من يوم العلم رسمياً بصدور الحكم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٩ أبريل سنة ١٩٥٤ بدائرة مركز طهطا : بدد الأشياء المبينة بالمحضر والمحجوز عليها إداريا لصالح الحكومة إضرارا بها ولم تكن قد سلمت إليه إلا على وجه الوديعة لحراستها حالة كونه مالكا لها . وطلبت عقابه بالمسنتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة طهطا الجزئية قضت بحضور يا اعتباريا بتاريخ ٢٤ مارس سنة ١٩٥٥ عملا بمادتي الاتهام بمحسب المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة ٣٠٠ قرش لوقف التنفيذ . استأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة سوهاج الابتدائية قضت غاييا بتاريخ ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٥ بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد القانوني . فعارض المحكوم عليه في هذا الحكم وقضى في معارضته بتاريخ ٩ مارس سنة ١٩٥٩ بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض... الخ .

المحكمة

حيث إن الحكم المطعون فيه وإن صدر في ٩ من مارس سنة ١٩٥٩ ولم يقرر الطاعن الطعن فيه بطريق النقض إلا في ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٩ ولم يقدم الأسباب إلا في ٦ من يناير سنة ١٩٦٠ ، إلا أنه يبنى طعنه على أن تخلفه عن حضور جلسة ٩ من مارس سنة ١٩٥٩ كان بسبب عدم إعلانه إعلانا صحيحا لتلك الجلسة . فقد أعلن بلجهة الإدارة بدعوى عدم معرفة محل إقامته مع أن الثابت أن له محل إقامة معروف بناحية نجع الصوامعة من أعمال مركز طهطا وسبق إعلانه فيه بالحكم الغيابي الابتدائي الصادر في هذه الدعوى . ويقول الطاعن إنه لما كان القانون يوجب إعلان المتهم المعارض لشخصه أو لأحد المقيمين معه ولم يحصل هذا الإعلان على الوجه الصحيح فإن الإجراءات تقع باطلة وببطلان الحكم تبعا لذلك .

وحيث إنه يبين من المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا للطعن أن الدعوى رفعت على الطاعن لأنه في يوم ٢٩ من أبريل سنة ١٩٥٤ بدائرة مركز

طهطا بدد الأشياء المينة بالمحضر والمحجوز عليها إداريا لصالح الحكومة إضرارا بها ولم تكن قد سلمت إليه إلا على مئيل الودبعة لحراستها حالة كونه مالكا لها، وطلبت النيابة عقابه بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات. ومحكمة أول درجة قضت حضوريا اعتباريا بحبسه شهرا مع الشغل . فاستأنف. ومحكمة ثاني درجة قضت غيابيا بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد القانوني. فعارض الطاعن في هذا الحكم وحضر في بعض الجلسات وتخلّف في البعض الآخر فأجلت القضية لجلسة ٩ من مارس سنة ١٩٥٩ لإعلانه، ولما لم يحضر في الجلسة الأخيرة قضت المحكمة الاستئنافية بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه — لما كان ذلك، وكان يبين من الأوراق أن الطاعن قد أعلن لجلسة ٩ من مارس سنة ١٩٥٩ بلجنة الإدارة في شخص شيخ البلدة لعدم معرفة محل إقامته رغم ما هو ثابت من أن له محل إقامة بناحية نجع الصوامعة وقد سبق إعلانه بالحكم الغيابي الابتدائي في ذلك المحل فإن الحكم المطعون فيه يكون قد صدر باطلا لا ثبثانه على إجراءات باطلة . ولما كان اعتبار تاريخ الحكم الصادر في موضوع المعارضة مبدأ لسريان ميعاد الطعن فيه يرجع إلى افتراض علم الطاعن به في اليوم الذي صدر فيه ، فإن انتفاء هذه العلة لما حدث من بطلان إعلان الطاعن للجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه يمتنع به احتساب هذا التاريخ مبدأ لسريان الميعاد ومن ثم فإن الميعاد لا يبدأ إلا من يوم العلم رسميا بصدور الحكم . لما كان ما تقدم، وكان لا يبين من الأوراق أن الطاعن قد أعلن بالحكم المطعون فيه أو أنه علم به قبل يوم ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٩ وهو اليوم الذي قرر فيه بالطعن فإنه يتعين قبول الطعن شكلا ونقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

جلسة ٢١ من مايو سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد عفيفي ، وبحضور السادة المستشارين : محمد عبد السلام ،
ومحمد الحليم البيطاش ، وأديب نصر ، ومختار مصطفى رضوان .

(١١٧)

الطعن رقم ٢٣٩٦ لسنة ٣١ القضائية :

اختلاس أشياء محجوزة . دفاع . حكم "تسبيبه . ما يعيبه" .

دفع المتهم بطلان الجزو بأنه قد أمنى من الرسوم المحجوز من أجلها ، وبأن قلم الكتاب الحاجز
طلب قبل يوم البيع عدم السير في إجراءاته . دفاع جومري . ادانة المتهم دون الرد على هذا
الدفاع . قصور .

إذا كان يبين من محاضر جلسات المحاكمة ومن المفردات المضمومة أن
الطاعن — وهو متهم باختلاس أشياء محجوزة — قد أسس دفاعه على بطلان
الجزو لإعفائه من سداد الرسوم المحجوز من أجلها وأن قلم الكتاب الحاجز طلب
قبل اليوم المحدد للبيع إعادة أوراق الجزو وعدم السير في إجراءات البيع ، ولكن
المحكمة قضت بإدانتته دون أن تعرض لهذا الدفاع أو ترد عليه — مع ما يمكن أن
يكون له من أثر في النتيجة — فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور في
التسبيب بما يوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٤ نوفمبر سنة ١٩٥٨ بدائرة قسم
روض الفرج: بدد المنقولات المبينة بالمحضر والمحجوز عليها لصالح قلم كتاب استئناف
القاهرة والتي لم تكن سلمت إليه إلا على سبيل الوديعة لتفديها في يوم البيع فاختمها
لنفسه بنية تملكها وإضراراً بالمجنى عليه حالة كونه مالِكها . وطلبت مغابته

بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة روض الفوج الجزئية قضت غيابيا بتاريخ ٣٠ أبريل سنة ١٩٥٩ عملا بمادتي الإتهام بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة ١٠٠ قرش لإيقاف التنفيذ . فعارض المحكوم عليه في هذا الحكم ، وقضى في معارضته بتاريخ ١١ فبراير سنة ١٩٦٠ بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . استأنف كل من المتهم والنيابة هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية قضت حضوريا بتاريخ ١٨/١٢/١٩٦٠ بقبول الاستئنافين شكلا وفي الموضوع برفضهما وتأييد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسييب ، ذلك أن الطاعن دفع ببطلان الحجز موضوع التبديد وأشار إلى أنه قدم شكوى إلى وزارة العدل فأمرت بكتابها رقم ١/٤٥/٤ المرسل إلى قلم الكتاب بعدم السير في إجراءات التنفيذ لبطلان الحجز بسبب حصول الطاعن على قرار بإعفائه من الرسوم موضوع المطالبة التي كانت أساسا للحجز ، كما قدم مذكرة بذلك مرفقا بها صورة عرفية من أوراق إدارية تدل على صحة دفاعه ولكن المحكمة لم تعرض لهذا الدفاع ولم ترد عليه ، ولم تأمر بضم ملف المطالبة لتبين صحته مع أنه دفاع جوهري يمكن أن يتغير به وجه الرأي في الدعوى .

وحيث إنه لما كان بين من محاضر جلسات المحاكمة ومن المفردات المضمومة لأوراق الطعن أن الطاعن أسس دفاعه على بطلان الحجز ، وضمن مذكرته المقدمة منه إلى محكمة ثانى درجة أن قلم الكتاب الحاجز طلب قبل اليوم المحدد للبيع إعادة أوراق الحجز وعدم السير في إجراءات البيع ، وكانت المحكمة لم تعرض لهذا الدفاع ولم ترد عليه مع ما يمكن أن يكون له من أثر في النتيجة فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور في التسييب بما يوجب نقضه والإحالة .

جلسة ٢١ من مايو سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار محمود على خاطر ، وبحضور السادة المستشارين : عادل يونس ،
وتوفيق احمد الخشن ، ومحمود اسماعيل ، وحسين صفوت المراكى .

(١١٨)

الطعن رقم ٢٣٩٧ لسنة ٣١ القضائية :

دفاع . تزوير . حكم "تسبيبه . ما لا يبيحه" . نقض "أسباب الطعن .
مالا يقبل منها" .

(ا و ب) الدفع بتزوير ورقة : دفاع موضوعي .

رد الحكم عليه بأنه غير مجد لعدم التمسك به طوال مراحل الدعوى . اعطشان المحكمة
لصحة المستند . لا يجب .

أوجه الدفاع الموضوعية . سكوت المتهم من التمسك بها أمام المحكمة الاستئنافية .
آثره : عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض

١ — الدفع بتزوير ورقة هو دفاع موضوعي ، فإذا كان الحكم الابتدائي
الذي أيد الحكم الاستئنافي المطعون فيه قد رد على الدفع ردا سائفا بما مؤداه أن
المحكمة اعتبرته غير مجد لعدم تمسك المتهم به طوال مراحل الدعوى واطمأنت ،
في حدود سلطتها التقديرية ، إلى صحة العقد المقول بتزويره ، فإن ما ينهيه المتهم
من قالة الفساد في الاستدلال والاخلال بحق الدفاع يكون على غير أساس .

٢ — إذا كان المتهم "الطاعن" لم يتمسك بالدفاع الموضوعي — الخاص
بالادعاء بتزوير الورقة — أمام المحكمة الاستئنافية ، فإنه لا يجوز له بعد ذلك إثارته
أمام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنة بأنها في يوم ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٩ بدائرة مركز الزقازيق : بددت الجاموسة المبيتة بالمحضر والمملوكة لفاطمة محمد العزيزى والتي سلمت إليها على سبيل الوديعة لحفظها وردها عند طلبها فاختلستها لنفسها اضراارا بالمجنى عليها . وطلبت عقابها بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . وادعت فاطمة محمد العزيزى بحق مدنى بمبلغ ١٥ جنيها على سبيل التعويض المؤقت قبل المتهمه . ومحكمة الزقازيق الجزئية قضت بحضور يا بتاريخ ٣٠ اكتوبر سنة ١٩٦٠ عملا بمادة الاتهام أولا - بحبس المتهمه شهرا مع الشغل وكفالة ٣٠٠ قرش لوقف التنفيذ . ثانيا - فى الدعوى المدنية بالزام المتهمه بأن تدفع للمدعية بالحق المدنى مبلغ ١٥ جنيها على سبيل التعويض المؤقت والزمته المتهمه المصروفات . استأنفت المتهمه هذا الحكم . ومحكمة الزقازيق الابتدائية قضت بحضور يا بتاريخ ١٨ ديسمبر سنة ١٩٦٠ بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وألزمت المتهمه المصاريف المدنية الاستئنافية . فطعن الأستاذ محمد فتحى المسلمى المحامى الوكيل عن الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو الفساد فى الاستدلال والإخلال بحق الدفاع ، ذلك أن الحكم المطعون فيه امتند فى إدانة الطاعنة إلى الإيصال المقدم من المجنى عليها رغم أن الطاعنة دفعت بأن البصمة التى على هذا الإيصال ليست لها كما أن محكمتى أول وثانى درجة لم تحققا هذا الدفاع .

وحيث إن حكم محكمة أول درجة المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما مؤداه أن المجنى عليها فاطمة محمد العزيزى شاركت نفيسة سيد أحمد (الطاعنة) فى جاموسة قامت هى بشرائها بمبلغ ٢٢ جنيها على أساس أن يكون لها نصف الربح إلا أن الطاعنة اختلست الماشية لنفسها إضرارا بالمجنى عليها . وامتند الحكم فى إدانة الطاعنة إلى عقد شركة قدمته المجنى عليها محرر بينها وبين الطاعنة ومؤرخ ١٩٥٩/١٠/٥ ثابت به أن المجنى عليها اشترت جاموسة بمبلغ ٢٢ جنيها

ووضعتها لدى الطاعة بصفة أمانة على أن يكون نتائجها مناصفة بينهما، وموقع على هذا العقد ببصمة الطاعة ، كما استند إلى أقوال المجنى عليها . وعرض الحكم لدفاع الطاعة فقال ” وحيث إن الحاضر عن المتهم بجلسة ١٩٦٠/٣/٢١ طعن على البصمة بالتزوير إلا أنه لم يتمسك به طول مراحل الدعوى ومن ثم يكون متنازلا عنه وبالتالي يكون العقد المقدم من المجنى عليها صحيحا“. وبين من الاطلاع على محاضر الجلسات أن الدفاع عن الطاعة دفع بتزوير البصمة بمقولة إنها ليست لها وذلك بجلسة ١٩٦٠/٣/٢٠ ثم عاد الدفاع بجلسة تالية في ١٩٦٠/١٠/٣٠ فأقر بأن البصمة للطاعة ولكنها كانت مأخوذة على ورقة بيضاء ، ولم تمسك الطاعة بهذا الدفاع في بقية الجلسات أمام محكمة أول درجة كما لم تثره أمام المحكمة الاستئنافية. لما كان ذلك ، وكان الدفع بتزوير مستند هو دفاع موضوعي وقد ردت عليه المحكمة ردا سائغا بما مفاده أنها اعتبرته غير مجد لعدم تمسك الطاعة به طوال مراحل الدعوى واطمأنت في حدود سلطتها التقديرية إلى صحة العقد ، وكانت الطاعة لم تمسك بهذا الدفاع الموضوعي أمام المحكمة الاستئنافية مما لا يجوز معه بعد ذلك إثارة أمام محكمة النقض ، فإن ما تنهاه الطاعة يكون غير سديد .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٢١ من مايو سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار محمود حلى خاطر ، وبحضور السادة المستشارين : عادل بوشى ،
وموفق أحمد النشز ، ومحمود اسماعيل ، وحسين صفوت السركى .

(١١٩)

الطعن رقم ٢٤٠١ لسنة ٣١ القضائية :

مسئولية مدنية . تعويض . حكم "تسييه . ما لا يعيبه" .

المسئولية التقصيرية . أركانها . خطأ وضرر وعلاقة سببية بينهما .

جرح وضرب . دعوى مدنية . إيراد حكم الإدانة أدلة ارتكاب المتهم الجريمة المستندة إليه .
ذلك بيان كاف للإحاطة بأركان المسئولية التقصيرية .

تعويض . تقديره متروك لمحكمة الموضوع دون معقب عليها . عدم التزامها ببيان عناصر الضرر
الذى قللت التعويض على أساسه .

إذا كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر
القانونية لجريمة إحداث جروح بالمجنى عليه عمدا وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة
مستمدة من أقوال شهود الإثبات ومن تقرير الصفة التشريعية الواقعة على المجنى
عليه — فإن هذا البيان يتضمن نفى ذاته الإحاطة بأركان المسئولية التقصيرية
من خطأ وضرر وعلاقة سببية مما يستوجب الحكم على مقارفه بالتعويض ،
ومن ثم فإنه لا تريب على المحكمة إذا هى لم تبين عناصر الضرر الذى قدر على
أساسه مبلغ التعويض المحكوم به إذ الأمر فى ذلك متروك لتقديرها بخير
معقب عليها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من ١ - أحمد محمد أبوسنة (الطاعن)
و ٢ - نادى على حسين و ٣ - مأمون محمد هيبه . بأنهم فى يوم ١١ أكتوبر
سنة ١٩٥٥ بدائرة قسم مصر القديمة محافظة القاهرة : أولا - المتهمان الأول
والثانى ضربا سيد بدوى على ناصر عمدا فأحدثا به الإصابات الموصوفة بتقرير
الصفة التشريحية ولم يقصدا من ذلك قتلا ولكن الضرب أفضى الى موته .
وثانيا - المتهم الثالث ضرب بدوى على ناصر فأحدث به الإصابة الموصوفة
بالتقرير الطبى الشرعى والتي تخلف عنها حامة مستديمة هى إعاقة بحركات الخصر
بما يقدر بحوالى ٤٠٪ . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم الى محكمة الجنايات
لمحاكمة الأول والثانى بالمادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات والثالث بالمادة ١/٢٤٠
من نفس القانون . فقررت الغرفة ذلك . وادعى بدوى على ناصر عن نفسه
وبصفته وليا طبيعيا على حفيده مجدى ابن ولده المحبى عليه بحق مدنى قبل المتهمين
الأول والثانى بمبلغ أربعة آلاف جنيه تعويضا . ومحكمة جنايات القاهرة قضت
حضوريا بتاريخ ٤ مايو سنة ١٩٥٨ عملا بمبادئ الاتهام بالنسبة الى المتهمين
الأول والثالث أولا : بمحاكمة أحمد محمد أبوسنة " الطاعن " بالأشغال الشاقة لمدة سبع
سنوات وبإلزامه بأن يدفع للدعى بالحق المدنى بدوى على ناصر مبلغ أربعة آلاف
جنيه والمصروفات المدنية منها ألف جنيه له شخصا وثلاثة آلاف جنيه له بصفته وليا
طبيعيا على حفيده مجدى سيد بدوى ابن المحبى عليه سيد بدوى على ناصر، وثانيا - بمحاكمة
مأمون محمد هيبه بالسجن لمدة خمس سنوات . وثالثا - ببراءة نادى على حسين
مما هو منسوب إليه ورفض الدعوى المدنية الموجهة قبله . فطعن المحكوم عليهما
فى هذا الحكم بطريق النقض . وقضى فيه بتاريخ ٢١ ديسمبر سنة ١٩٥٩
بقبوله شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية بالنسبة
الى الطاعنين معا الى محكمة جنايات القاهرة لتحكم فيها مجددا هيئة أخرى وألزم
المطعون ضده المصروفات المدنية . وأثناء نظر الدعوى من جديد بهيئة أخرى
أمام محكمة جنايات القاهرة ادعى بدوى على ناصر عن نفسه وبصفته وليا شرعيا
على حفيده القاصر مجدى ابن ولده المحبى عليه بحق مدنى بمبلغ أربعة آلاف جنيه
قبل المتهم الأول، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا بتاريخ ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٦٠

هملا بالمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الأول ، وبالمادة ١/٢٤٠ من ذات القانون مع تطبيق المادة ١٧ منه بالنسبة إلى المتهم الثاني أولا — بمعاقة المتهم الأول أحمد محمد أبو صنه (الطاعن) بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وبإلزامه بأن يدفع لبدوى على ناصر المدعى المدنى عن نفسه وبصفته وليا شرعيا على حفيده مجدى سيد بدوى مبلغ ستمائة جنيه والمصروفات المدنية منها مبلغ مائة جنيه له شخصا والباقي وقدره خمسمائة جنيه بصفته وليا شرعيا وذلك على اعتبار أن التهمة الموجهة إليه هي ضرب أحدث جروحا وثانيا — بمعاقة المتهم الثانى مأمون محمد هيبه بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة . فظن المحكوم عليه الأول فى هذا الحكم بطريق التقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة إحداث جروح بالمجنى عليه عمدا أعجزته عن أعماله الشخصية مدة لا تزيد على عشرين يوما وبإلزامه بالتعويض قد شابه قصور فى التسبيب وفساد فى الاستدلال، ذلك بأنه استند فى القضاء بالتعويض على ماظهر له من ثبوت التهمة دون أن يبين عناصر الضرر وأساس تقدير مبلغ التعويض. كما أنه عول فى الإدانة على أقوال الشاهد سليمان الجارحى سليمان فى التحقيقات من أن الطاعن وقرامن ذويه انهلوا ضربا على المجنى عليه الأول فى حين أن الشاهد المذكور قرر صراحة فى مرحلتى المحاكمة الأولى والثانية أنه فقد صوابه على إثر ضربه من مجهول وأنه لا يعرف الضارب للمجنى عليه سائق الذكر ووالده . هذا إلى أن الحكم لم يورد أقوال شهود الإثبات — الذين اعتمد على أقوالهم — التى تضمنتها محاضر الشرطة ولتى نفوا فيها اشتراك الطاعن فى الاعتداء والتفت الحكم عن الرد عما أثاره الدفاع عن الطاعن فى هذا الشأن ، مما يعيبه بما يبطله ويستوجب نقضه .

وبحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة إحداث جروح بالمجنى عليه عمدا أعجزته عن أعماله الشخصية مدة لا تزيد على عشرين يوما التى دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة مستمدة من أقوال شهود الإثبات ومن تقرير المصفا التشريحية الواقعة على المجنى

عليه المذكور وهي أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان هذا البيان يتضمن في ذاته الاحاطة بأركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية مما يستوجب الحكم على مقارفته بالتعويض ، فلا تثريب على المحكمة إذا هي لم تبين عناصر الضرر الذي قدر على أساسه مبلغ التعويض المحكوم به ، إذ الأمر في ذلك متروك لتقديرها بغير معقب عليها . لما كان ذلك ، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة متروكا لتقدير محكمة الموضوع التي لها أن تأخذ بأقوالهم في أية مرحلة من مراحل الدعوى وأن تعرض عما عداها دون أن تلتزم ببيان علة ذلك إذ مرجع الأمر إلى مطلق تقديرها إلى ما تطمئن إليه لتبرير اقتناعها بالإدانة دون ما تلفت عنه ، وكانت المحكمة غير ملزمة بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال إذ الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت الساتئة التي أوردها الحكم ، فلا يقبل من الطاعن مصادرة المحكمة في العناصر التي بنت عليها عقيدتها ، ولا يعدو ما يثيره في هذا الصدد أن يكون جدلا موضوعيا مما تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيه . لما كان ذلك ، فإن ما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا والزام الطاعن المصاريف المدنية .

جلسة ٢١ من مايو سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار محمود على خاطر، وبحضور السادة المستشارين : عادل يونس ، وتوفيق أحمد الخشن ، ومحمود اسماعيل ، وحميد صفوت السركي .

(١٢٠)

الطعن رقم ٢٤٠٣ لسنة ٣١ القضائية :

اختلاس أشياء محجوزة . دفاع . حكم "تسبيبه . ما يعنيه" .
أركانها . علم المتهم — مما حقيقيا — باليوم المحدد للبيع ، وتعده عدم تقديم المحجوزات في هذا اليوم بقصد عرقلة التنفيذ .
دفع المتهم بعدم علمه باليوم المحدد للبيع . دفاع موضوعي جوهري . وجوب تناوله بالرد . لأفقال ذلك . قصور :

(*) يشترط للعقاب على جريمة تبديد المحجوزات أن يكون المتهم عالما علما حقيقيا باليوم المحدد للبيع ثم يعتمد عدم تقديم المحجوزات في هذا اليوم بقصد عرقلة التنفيذ . ومن ثم فإن الدفع بعدم العلم بيوم البيع يعد من الدفع الموضوعية الجوهرية لما يستهدفه من نفي عنصر من عناصر الجريمة لا تقوم دونه ، ويتعين على المحكمة أن تناوله بالرد ، وإلا كان حكمها قاصرا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩٥٩/٢/٧ بدائرة مركز دشنا : بدد البقرة المينة بالمحضر والملوكة له والمحجوز عليها قضائيا لصالح مصلحة السواحل والمصايد ولم تكن قد سلمت إليه إلا على سبيل الوديعة لحراستها وتقديمها في اليوم المحدد للبيع فاختلسها لنفسه إضرارا بالدائنة . وطلبت عقابه بالمسادين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة دشنا الجزئية قضت بحضوريا اعتباريا

(*) المبدأ ذاته في الطعنين ١٠٨٢ و ١٠٩١ لسنة ٣٢ القضائية (جلسة ١٥/١٠/١٩٦٢)

بتاريخ ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٦٠ عملا بمادتي الإتهام بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة ٢٠٠ قرش لوقف التنفيذ . استأنف كل من النيابة والمتهم هذا الحكم . ومحكمة قنا الابتدائية قضت بحضورها بتاريخ ١٢/٢٥/١٩٦٠ عملا بمادتي الإتهام مع تطبيق المادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضهما وتأيد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ صدور الحكم . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو القصور في التسبيب ، ذلك أن الطاعن دفع أمام المحكمة الاستئنافية بعدم علمه بالحجز وباليوم المحدد للبيع وقدم تدليلا على ذلك شهادة تفيد أنه غير مقيم بالبلدة التي توقع فيها الحجز ، غير أن المحكمة لم تحقق هذا الدفاع أو تعرض له بالرد .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية أن الدفاع عن الطاعن أنكر علمه باليوم المحدد للبيع وقدم شهادة تفيد أنه لا يقيم ببلدته كما يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه لم يعرض لهذا الدفاع — لما كان ذلك ، وكان يشترط للعقاب على جريمة تبديد المحجوزات أن يكون المتهم عالما علما حقيقيا باليوم المحدد للبيع ثم يعتمد عدم تقديم المحجوزات في هذا اليوم بقصد عرقلة التنفيذ ومن ثم فإن الدفع بعدم العلم بيوم البيع يعد من الدفع الموضوعية الجوهرية لما يستهدفه من نفي عنصر من عناصر الجريمة لا تقوم دونه ويتعين على المحكمة أن تناوله بالرد — وكان الحكم المطعون فيه لم يبين وسيلة علم الطاعن باليوم المحدد للبيع وأغفل كلية التحدث عن دفعه بعدم العلم بذلك اليوم ، فإنه يكون قاصرا والطعن عليه في محله مما يتعين نقضه .

جلسة ٢١ من مايو سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار محمود حلى خاطر، وبحضور السادة المستشارين : عادل بونس ،
وتوفيق الخشن ، ومحمود اسماعيل ، وحسين صفوت الركن

(١٢١)

الطعن رقم ٢٤٠٧ لسنة ٣١ القضائية :

غرفة الاتهام . محكمة الجنايات . ارتباط

تقديم أكثر من متهم إلى غرفة الاتهام . بتقرير اتهام واحد . إحالتهم إلى محكمة الجنايات .
بأمر إحالة واحد . بحث الارتباط بين الجرائم المستتة اليهم . من المسائل الموضوعية . تختص
بالفصل فيها : أولاً سلطة الإحالة . وتقرر هنا نهائياً محكمة الموضوع .

صدر أمر إحالة واحد بالنسبة لعدة متهمين . ليس من شأنه تفويت مصلحة على أحدهم أو يخل
بحقه في الدفاع . النى بخالفه القانون أو بطلان الاجراءات . غير سديد .

إذا كان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون قولاً منه إن
التهمة المسندة إليه لا تربطها بالتهمة المسندة للطاعن الآخر رابطة إذ أن الواقعة المنسوبة
إليه وقعت في بلدة أخرى غير تلك الواقعة المنسوبة للطاعن الآخر كما حدثت كل واقعة
في وقت مختلف عن الأخرى ورغم ذلك فإن النيابة رفعت عليهما الدعوى الجنائية
وأمرت غرفة الاتهام بإحالتهم إلى محكمة الجنايات بأمر إحالة واحد مخالفة بذلك نص
المادة ١٨٢ إجراءات . وكان يبين من مراجعة محضر الجلسة أن الطاعن لم يتمسك ببطلان
أمر الإحالة أمام محكمة الجنايات ولم يعترض عليه بشيء ما ، وكانت محكمة
الجنايات التي فصلت في الدعوى هي المحكمة المختصة نوعياً ومحلها بالنسبة للواقعتين
المرفوعة بهما الدعوى ، وكانت مسألة الارتباط وعدمه من المسائل الموضوعية
التي تفصل فيها أولاً سلطة الإحالة وتقدرها نهائياً محكمة الموضوع ، وكان صدور
أمر إحالة واحد بالنسبة للطاعنين لم يفوت على أحدهما أية مصلحة أو يخل بحقه في
الدفاع ، فإن ما يثيره الطاعن من مخالفة القانون أو بطلان الإجراءات يكون
غير سديد .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما في ليلة ٥ مارس سنة ١٩٦٠ بناحيتي دروه وبوهة شطانوف من أعمال مركز أشمون مديرية المنوفية : أحرز كل منهما جوهرًا مخدرا (حشيشا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من غرفة الإتهام إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهما بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ ، ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ الملحق به . فقررت الغرفة ذلك . ومحكمة جنايات شبين الكوم قضت بحضور ابنارنج ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٦٠ عملا بالمواد ١ ، ٢ ، ٣٤ ، ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ الملحق به بمعاينة كل من الطاعنين بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبغرامة قدرها خمسمائة جنيه وبمصادرة المواد المخدرة المضبوطة ، فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض... إلخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن الأول لم يقدم أسبابا لطعنه فتعين عدم قبول طعنه شكلا .

وحيث إن الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون بالنسبة للطاعن الثاني فتعين قبوله شكلا .

وحيث إن الطاعن الثاني ينعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ، وفي بيان ذلك يقول إن التهمة المسندة إليه لا تربطها بالتهمة المسندة للطاعن الأول وابطة لأن الواقعة المنسوبة إليه وقعت بناحية دروه بينما الواقعة المنسوبة للطاعن الأول وقعت في بلدة أخرى وكل واقعة حصلت في وقت مختلف عن الأخرى ورغم ذلك فإن النيابة رفعت عليهما الدعوى الجنائية وأمرت غرفة الإتهام بإحالتهم إلى محكمة الجنايات بأمر إحالة واحد مما يخالف نص المادة ١٨٢ من قانون الإجراءات الجنائية التي لا تجيز إحالة أكثر من جريمة بأمر إحالة واحد إلا إذا كان هناك ارتباط بينهما — وأنه تمسك

في دفاعه بأن ما ذكره ضابط المباحث تبريرا لدخوله المقهى بأنها كانت مفتوحة في وقت متأخر وما قاله من رؤيته للطاعن يمسك بين أصابعه شيئا ثم يلقيه على الأرض فيلتقطه وتبين أنه حشيش لتبرير ما قام به من تفتيش الطاعن بتصوير أنه كان في حالة تلبس . كل ذلك ينفيه أن الواقعة حدثت في ليلة من ليالي شهر رمضان التي يباح فيها فتح المقاهي حتى الصباح وأن الثابت في التحقيق أنه كان يجلس بالمقهى أشخاص عديدون وأن أرضية المقهى من الأسمنت وبها حفر وأحجار صغيرة مما يستحيل معه رؤية قطعة الحشيش الصغيرة التي قال الضابط إنها كانت بين يدي الطاعن وألقاها كما يستحيل العثور عليها بعد إلقاءها ، وقد غفل الحكم من الإشارة إلى هذا الدفاع أو الرد عليه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن الثاني بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة تؤدي إلى ما رتب عليها — لما كان ذلك ، وكان يبين من مراجعة محضر الجلسة أن الطاعن لم يمسك ببطلان أمر الإحالة أمام محكمة الجنايات ولم يعترض عليه بشيء ما ، وكانت محكمة الجنايات التي فصلت في الدعوى هي المحكمة المختصة نوعيا ومحليا بالنسبة للواقعتين المرفوعة بهما الدعوى ، وكانت مسألة الارتباط وعدمه من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها أولا سلطة الإحالة وتقدرها نهائيا محكمة الموضوع ، وكان صدور أمر إحالة واحد بالنسبة للطاعنين لم يفوت على الطاعن الثاني أية مصلحة أو يخل بحقه في الدفاع فإن ما يثيره الطاعن من مخالفة القانون أو بطلان الإجراءات يكون غير سديد — ولما كان يبين من مراجعة محضر الجلسة أن الدفاع عن الطاعن الثاني إقتصر على التشييك في رواية ضابط المباحث عن كيفية ضبط المخدر ، ويبين من مراجعة الحكم المطعون فيه أن الحكم نفسه اعتمد على أقوال هذا الضابط التي اطمأنت المحكمة إلى صحتها مما يفيد ضمنا إطراحه لما أثاره الدفاع ، وكانت محكمة الموضوع ليست ملزمة بأن تتبع دفاع المتهم الموضوعي في كل جزئية يثيرها وترد عليها إذ في إيراد أدلة الثبوت ما يفيد ضمنا إطراحها لهذا الدفاع فإن ما يثيره الطاعن بشأن القصور يكون غير سديد .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن المقدم من الطاعن الأول غير مقبول شكلا والطعن المقدم من الطاعن الثاني على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢١ من مايو سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد احمد مفيق ، وبحضور السادة المستشارين : محمد عبد السلام ،
ومهد الحليم البيطاش ، وأديب نصر ، ومختار رضوان .

(١٢٢)

الطعن رقم ٢٤٠٨ لسنة ٣١ القضائية :

إجراءات المحاكمة "ما يبطلها" . إثبات "شهود" .

شفوية المرافعة . العبرة بالتحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة بالجلسة في مواجهة المتهم .
مل المحكمة سماع الشهود ما دام ممكنا .

ثبوت مرض الشاهد — الذي طلب المتهم سماعه — وتغيبه في الخارج للعلاج لمدة محدودة .
ذلك لا يمنع من إمكان سماعه . رفض الطلب وإدانة المتهم . إخلال بحق الدفاع .

من المقرر أنه يجب أن تؤسس الأحكام الجنائية على التحقيقات الشفوية التي
تجريها المحكمة بجلسة المحاكمة في مواجهة المتهم وتسمع فيها الشهود ما دام سماعهم
ممكنا .

فإذا كان الحكم المطعون فيه قد رفض سماع أقوال شاهد الإثبات بمقولة
"إنه قد ثبت مرضه وتغيبه في لندن للعلاج لمدة ثلاثة شهور وأنه لاوجه لتعطيل
نظر الدعوى خلال هذه المدة" — فإنه يكون قد أخل بحق الدفاع ، إذ أن
غياب الشاهد للعلاج لمدة التي ذكرها الحكم لا يمنع من إمكان سماعه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في ليلة ١٩ يناير سنة ١٩٦٠ بدائرة
مركز قويسنا محافظة المنوفية : أحرز جواهر مخدرة (أفيونا وحشيشا) في غير
الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات

لمحاكمته بالمواد ١ و ٢ و ٣/١ - ج - د و ٣٥ و ٤١ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبندين ١ و ١٢ من الجدول رقم ١ الملحق به . فقررت الغرفة ذلك . ومحكمة جنابات شبين الكوم قضت حضوريا بتاريخ ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٦٠ عملا بالمواد ١ و ٢ و ٧ و ٣/٤ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبندين رقمي ١ و ١٢ من الجدول رقم ١ الملحق به باعتبارهما القانون الأصلح لمتهم طبقا لنص المادة ٥ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم "الطاعن" بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وبغرامة قدرها ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة المواد المخدرة المضبوطة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الإخلال بحق الدفاع، إذ تمسك أمام المحكمة بسماع شهادة الضابط عبد العظيم خضر ولكن المحكمة لم تجبه إلى طلبه بمقولة إن الشاهد المطلوب سماعه مريض ويعالج بلندن وأنه تقرر لعلاجيه مدة ثلاثة شهور .

وحيث إنه لما كان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن قد تمسك بسماع شهادة الشاهد الأول (الضابط عبد العظيم خضر) وأصر على مناقشته، وكانت المحكمة قد رفضت هذا الطلب مؤسسه ذلك بمرض الشاهد وتغيبه في لندن للعلاج لمدة ثلاثة شهور، وبأنها لا ترى وجها لتعطيل نظر الدعوى خلال هذه المدة ما دامت أقوال الشاهد مدونة في محضر تحقيق النيابة ويمكن للدفاع مناقشتها وتفنيدها بما يشاء . لما كان ذلك، وكان من الواجب أن تؤسس الأحكام الجنائية على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة بجلسة المحاكمة في مواجهة المتهم وتسمع فيها الشهود ما دام سماعهم ممكنا، وكان غياب الضابط عبد العظيم خضر للعلاج لمدة التي ذكرها الحكم لا يمنع من إمكان سماعه، فإن الحكم المطعون فيه إذ رفض سماع أقوال الشاهد يكون قد أخل بحق الدفاع بما يتعين معه قضاؤه والإحالة دون حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن الأخرى .

جلسة ٢١ من مايو سنة ١٩٦٢

رئاسة السيد المستشار السيد أحمد عفيفي ، وبحضور السادة المستشارين : محمد عبد السلام ،
وعبد الحليم البيطاش ، وأديب نصر حنين ، ومختار مصطفى رضوان .

(١٢٣)

الطعن رقم ٢٤١٢ لسنة ٣١ القضائية :

استئناف "حالاته" . عقوبة "تعددتها" . عمل .

استئناف المتهم . جوازه : عند الحكم عليه بغرامة تزيد على خمسة جنيهات . المادة ٤٠٢/١
ج .

تقدير نصاب الاستئناف : مآل . عمل . جريمة المادتين ٢٨ و ٥٢ من م ي ق . ٣١٧
لسنة ١٩٥٢ . عدم توفير صاحب العمل وسائل الرعاية الطبية للعمال : وجوب تعدد الغرامة بقدر
عدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة .

الحكم على المتهم بغرامة مائتي قرش عن كل عامل من العمال البالغ عددهم ١٩٤ . استئناف
المتهم هذا الحكم . جائز . علة ذلك .

هذه جريمة ذات طابع خاص . قوامها فعل واحد . رأى الشارع زيادة العقاب منه تبعاً لزيادة
عدد العمال .

إختلاف هذا التعدد عن تعدد العقوبات بمعناه المعروف به في القانون .

تعدد العقوبات . متى يتحقق ؟ عند التعدد الحقيقي لجرائم بلا ارتباط بينها .

إذا كانت الدعوى قد أقيمت على المتهم لأنه "بصفته صاحب عمل لم يتم
بتوفير وسائل الرعاية الطبية للعمال الذين يستغلون لديه . الأمر المعاقب عليه
بالمادتين ٢٨ و ٥٢ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢" ففقت محكمة
أول درجة بتغريمه مائتي قرش عن كل عامل من العمال الذين وقعت في شأنهم
المخالفة والبالغ عددهم ١٩٤ عاملاً، فإن استئناف المتهم هذا الحكم يكون جائزاً -

ذلك أن العبرة في تقدير نصاب الاستئناف إنما يكون - في مثل هذه الجريمة -
بمجموع ما يحكم به من الغرامة ، إذ أنها جريمة ذات طابع خاص تتميز عن غيرها
من الجرائم ، أوجب الشارع عند تقدير العقوبة فيها أن تتعدد الغرامة بقدر
عدد العمال الذين أبحفت المخالفة بحقوقهم ، وهدفه من ذلك تشديد العقاب
الواجب إنزاله على الفعل المؤثم . وهذا التعدد ليس من شأنه أن يغير من الواقع
وهو أن الغرامة في مجموعها إنما أنزلها الحكم بالمتهم عن فعل واحد استحق عليه
عقوبة تزداد بازدياد عدد العمال الذين أبحف بهم هذا الفعل ، وقد تبلغ العقوبة
في هذه الحالة حدا يجعلها أشد خطرا على أموال المحكوم عليه من الخمسة جنيئات
التي جعلت حدا لنصاب الاستئناف مما لا يتصور معه أن يكون الشارع قد قصد
أن يجعل ما يحكم به عن كل عامل على حدة أساسا لتقدير هذا النصاب . كما
أن هذا التعدد ليس من قبيل تعدد العقوبات بمعناه المعروف به في القانون والذي
يقتضى وجود التعدد الحقيقي للجرائم دون أن يقوم بينها الارتباط المنصوص عليه
في المادة ٣٢ من قانون العقوبات . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى
بعدم جواز استئناف المتهم "الطاعن" يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين
لذلك نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٥ من أبريل سنة ١٩٥٩ بدائرة قسم
الشرق : بصفته صاحب عمل لم يتم بتوفير وسائل الرعاية الطبية للعمال الذين
يشتغلون لديه . وطلبت عقابه بالمادتين ٢٨ و ٥٢ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧
لسنة ١٩٥٢ . ومحكمة ميناء بورسعيد الجزئية قضت بحضور يا بتاريخ ٦ من أبريل
سنة ١٩٦٠ عملا بمادتي الاتهام بتغريم المتهم مائتي قرش مع تعدد العقوبة بالنسبة
للساعة وأربعة وتسعين عاملا الذين وقعت في شأنهم المخالفة . استأنف المتهم
هذا الحكم . ومحكمة بورسعيد الابتدائية قضت بحضور يا بتاريخ ٢٩ نوفمبر
سنة ١٩٦٠ بعدم جواز الاستئناف لرفعه عن حكم غير قابل له . فطعن المحكوم
عليه في هذا الحكم بطريق النقض . إلخ .

المحكمة

... حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في القانون، ذلك بأنه قضى بعدم جواز الاستئناف تأسيساً على أن العقوبة المحكوم بها تقل عن النصاب الجائز استئنافه مع أنها تزيد في مجموعها عن هذا النصاب، ولا يؤثر في ذلك أن تكون الزيادة بسبب تعدد العقوبة بقدر عدد العمال لأن العبرة إنما تكون بما قضى به فعلاً.

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم جواز الاستئناف لرفعه عن حكم غير قابل له بمقولة إن الحكم المستأنف قضى بتفريم المتهم جنيهين وهو دون نصاب الاستئناف تطبيقاً لنص المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية، وأنه لا يؤثر في ذلك تعدد الغرامة المحكوم بها بقدر عدد العمال الذين وقعت المخالفة في شأنهم، ذلك بأن العقوبة — على ما يقول الحكم — وإن تعددت إلا أن قوامها مقدار الغرامة المقررة بها بالنسبة لكل عامل ورتب على ذلك وجوب النظر إلى كل عقوبة على حدة، وإذا كانت تقل عن خمسة جنيئات فيكون الاستئناف غير جائز. لما كان ذلك، وكانت الجريمة التي دين بها الطاعن هي جريمة ذات طابع خاص تتميز به عن غيرها من الجرائم، فقد أوجب الشارع عند تقدير العقوبة فيها أن تتعدد الغرامة الواجب الحكم بها بقدر عدد العمال الذين أبحفت المخالفة بحقوقهم، وكان هدفه من ذلك تشديد العقاب الواجب إنزاله على الفعل الموثم. هذا التعدد ليس من شأنه أن يغير من الواقع وهو أن الغرامة في مجموعها قد أنزلها الحكم بالطاعن عن فعل واحد فوجب أن ينظر إليها على أنها كل لا يتجزأ، وليس هذا التعدد من قبيل تعدد العقوبات بمعناه المعروف به في القانون فهو يقتضي وجود التعدد الحقيقي للجرائم دون أن يقوم بينها الارتباط المنصوص عنه في المادة ٣٢ من قانون العقوبات — أما في واقعة الدعوى فلم يقع من الطاعن غير فعل واحد استحق عليه عقوبة تزداد بازدياد عدد العمال الذين أبحفت بهم هذا الفعل، ولما كانت العقوبة في هذه الحالة قد تبلغ حداً يجعلها أشد خطراً على أموال المحكوم عليه من الخمسة جنيئات التي جعلت حداً لنصاب الاستئناف فإنه لا يتصور أن الشارع قصد أن يجعل ما يحكم به عن كل عامل

على حدة أساسا لتقدير هذا النصاب . لما كان ما تقدم ، فإن العبرة في تقدير نصاب الاستئناف يكون يجمع ما يحكم به في مثل هذه الجريمة . وإذا كان الحكم قد قضى بتفريم الطاعن مائتي قرش عن كل عامل من العمال البالغ عددهم ١٩٤ عاملا الذين وقعت في شأنهم المخالفة ، فقد تجاوزت الغرامة المحكوم بها — ككل — النصاب الجائز فيه الاستئناف عملا بنص المادة ٤٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه قد أخطأ إذ قضى بعدم جواز الاستئناف استنادا إلى الأسباب التي أوردها فيتعين لذلك نقضه ، ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر موضوع الدعوى فإنه يتعين مع النقض الإحالة .

جلسة ٢١ من مايو سنة ١٩٦٢

. برئاسة السيد المستشار السيد أحمد عفيفي ، وبحضور السادة المستشارين : محمد عبد السلام ،
ومحمد الحليم البيطاش ، وأديب نصر ، ومختار مصطفى رضوان .

(١٢٤)

الطعن رقم ١١٠١ لسنة ٣٢ القضائية :

تقضى . " إجراءاته " .

الطعن بالنقض . حق شخصي للطاعن .

التوكيل فيه . يجب أن يكون توكيلا خاصا . أو توكيلا عاما يتضمن نصا بإجازة الطعن بهذا
الطريق الاستثنائي .

عدم إيداع التوكيل الذي قرر بالطعن بمقتضاه . أثره : عدم قبول الطعن شكلا . ملة ذلك .

الطعن بالنقض حق شخصي للمحكوم عليه وحده يستعمله أو يدعه بحسب
ما يترأى له من المصلحة فليس لأحد أن يتحدث عنه في هذا الحق إلا بإذنه ،
ولهذا يجب أن يكون التقرير به في قلم كتاب المحكمة منه شخصيا أو ممن يوكله
لهذا الغرض توكيلا خاصا أو بمقتضى توكيل عام ينص فيه على الطعن بهذا
الطريق الاستثنائي .

فإذا كان الطاعن أو وكيله لم يودع التوكيل الذي حصل التقرير بالطعن
بمقتضاه في ملف الدعوى حتى يمكن لمحكمة النقض التحقق مما إذا كان
مصرحا فيه للوكيل بالتقرير بالطعن بالنقض أم لا ، فإن الطعن يكون غير مقبول
شكلا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : قتل كامل أحمد عجلان عمدا وقد تلت هذه الجناية جنائية أخرى هي أنه قتل عمدا أيضا شقيقة عبد الحميد عجلان . وقد أحالته غرفة الاتهام إلى محكمة جنايات بنها . وهذه قضت بحضوريا بتاريخ ١٦ يوليه سنة ١٩٦٠ بإعدام الطاعن شتقا . وقد قرر المحكوم عليه بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض ، كما قامت النيابة بعرض القضية بالنسبة لحكم الإعدام على محكمة النقض . وقد قضى فيه بجلسة ٢١ فبراير سنة ١٩٦١ بقبوله شكلا ورفضه موضوعا وإقرار الحكم الصادر على الطاعن بالإعدام . وقد تمديد لتنفيذ هذا الحكم يوم ٣١ يناير سنة ١٩٦٢ . وفي اليوم السابق على هذا التاريخ قدم محامى المحكوم عليه إشكالا في التنفيذ فأمر السيد المحامى العام بوقف التنفيذ وتقديم الإشكال إلى غرفة الاتهام بمحكمة بنها الابتدائية . وبتاريخ ٢٢ فبراير سنة ١٩٦٢ أصدرت الغرفة المذكورة قرارا بقبول الإشكال شكلا وفي الموضوع برفضه مع الاستمرار في تنفيذ الحكم المستشكل فيه . فطعن الأستاذ أحمد محمود حجاج المحامى عن الأستاذ سعيد وصفى المحامى في هذا القرار بطريق النقض في ٢٠ مارس ١٩٦٢ وكان الطاعن قد قدم بتاريخ ٣ مارس سنة ١٩٦٢ تقريرا بالأسباب موقعا عليه من الأستاذ سعيد وصفى المحامى ولا يوجد في الأوراق ما يفيد توكيل الطاعن للمحامى الذى قرر بالنقض ... الخ .

المحكمة

من حيث إن الأستاذ أحمد محمود حجاج المحامى قرر بالطعن نيابة عن زميله الأستاذ سعيد وصفى المحامى عن المحكوم عليه ولم يرد بالتقرير ما يفيد أن أحد المحامين موكل عن المحكوم عليه كما أن أوراق الطعن قد خلت من مثل هذا التوكيل فضلا عن أنه يبين من محضر جلسة غرفة الاتهام أنه حضر مع المحكوم عليه محام غيرهما . لما كان ذلك ، وكان الطعن بالنقض على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - هو حق شخصي للمحكوم عليه وحده يستعمله أو يدعه بحسب ما يراه له من المصلحة فليس لأحد أن يتحدث عنه في هذا الحق إلا بإذنه ، ولهذا يجب أن يكون التقرير به في قلم كتاب المحكمة منه شخصيا أو ممن يوكله عنه لهذا الغرض توكيلا خاصا أو بتقتضى توكيل عام ينص فيه على الطعن بهذا الطريق الاستثنائي . ولما كان الطاعن أو وكيله لم يودع التوكيل الذى حصل التقرير بالطعن بمقتضاه في ملف الدعوى حتى يمكن لمحكمة النقض التحقق مما إذا كان مصرحا فيه للوكيل بالتقرير بالطعن بالنقض أم لا ، فإن الطعن يكون غير مة بول شكلا .

جلسة ٢٢ من مايو سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار البدا أحد عفتي ، وبحضور السادة المستشارين : محمد عبد السلام ، وعبد الحليم البيطاش ، وأديب نصر ، ونختار مصطفى رضوان .

(١٢٥)

الطعن رقم ٧٦٣ لسنة ٣١ القضائية :

تزوير . القصد الجنائي . الضرر .

محضر البوليس . ملاحقته أصلا للاحتجاج به ضد صاحب الاسم الوارد به ولو كان متحلا .

اتصال المتهم اسما غير اسمه في محضر البوليس . متى يكون تزويرا ومتى لا يكون ؟

إذا اتصل المتهم اسم شخص معروف لديه : تزوير .

إذا اتصل اسما وهميا لا وجود له في اعتقاده : لا تزوير . ولوتبين أن ثمة شخصا بهذا الاسم ، ما دام المتهم لا يعرفه

هذه التفرقة : أن القصد الجنائي لثمة يجب أن ينصب على كافة أركان الجريمة ومنها الضرر حالا أو محتملا ، وهو ما يمنع القول به في حالة اتصال اسم وهمي .

إنه وإن كان من المقرر أن محضر البوليس يصلح لأن يحتج به ضد صاحب الاسم المتصل فيه ، إلا أن مجرد تغيير المتهم لإسمه في هذا المحضر لا يعد وحده تزويرا سواء وقع على المحضر بالإسم المتصل أو لم يوقع ، إلا أن يكون قد اتصل اسم شخص معروف لديه لحق أو يحتمل أن يلحق به ضرر من جراء اتصال اسمه . فإذا كان الجنائي لم يقصد اتصال اسم شخص معين معروف لديه بل يقصد بمجرد التسمي باسم شخص وهمي امتنع القول بأنه كان يعلم أن عمله من شأنه أن يلحق ضررا بالغير ما دام لا وجود لهذا الغير في اعتقاده — ذلك بأنه يجب لتوافر القصد الجنائي في جريمة التزوير أن ينصب على كافة أركان الجريمة ومنها الضرر حالا أو محتمل الوقوع .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩٥٩ بدائرة قسم أول الاسماعيلية محافظتها : اشترك بطريق المساعدة مع موظف عمومي حسن النبة هو الرقيب محمد مرسى محمد مندوب استيفاء نقطة قضائي الاسماعيلية في ارتكاب تزوير في محرر رسمي هو محضر ضبط الواقعة المرفق حالة تحريره المختص بوظيفته وذلك بجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها بأن اتحل اسم محمد علي السيد على خلاف الحقيقة وبصم بإصبعه على المحضر ببصمة نسبها زورا إليه فتمت الجريمة بناء على هذه المساعدة . وطلبت من غرفة الإتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ٤٠/١٩٣ و ٤١ و ٢١١ و ٢١٣ و ٢٢٥ من قانون العقوبات . وبتاريخ أول مايو سنة ١٩٦٠ أصدرت غرفة الإتهام بمحكمة الاسماعيلية الابتدائية قرارا بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى . فطعنت النيابة العامة في هذا القرار بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في تأويل القانون، وفي ذلك تقول الطائفة إن أمر غرفة الإتهام المطعون فيه قرر بالأوجه لإقامة الدعوى في جنابة التزوير تأسيسا على أن المطعون ضده لم يكن يعرف صاحب الاسم الذي اتحل به في محضر جمع الاستدلالات وأنه لم يقصد الإضرار به . وما انتهى إليه الأمر من ذلك ينطوي على خطأ في فهم ركني الضرر والقصد الجنائي في جريمة التزوير إذ أن هذه الجريمة لا تستلزم قصدا خاصا بل يكفي لتوافره قيام القصد العام وهو العلم بتغيير الحقيقة في المحرر كما أنه يكفي لتوافر ركن الضرر احتمال وقوعه .

وحيث إنه لما كان الأمر المطعون فيه بعد عرضه لوقائع الدعوى وأدلتها أثبت أن المطعون ضده تسمى كتمهم في محضر جمع الاستدلالات باسم محمد علي السيد دون أن يعرف شخصا بهذا الاسم ودون أن يقصد الإضرار بأحد، وأنه تبين بعد ذلك من التحريات وجود شخص يحمل هذا الاسم قرر أنه لا يعرف المطعون ضده ولا تربطه به صلة من أي نوع، وجاء في الأمر أن هذا المحضر

لم يعد لإثبات حقيقة اسم المتهم وأن تغيير الاسم فيه يعد من قبيل الدفاع وأن جريمة التزوير لا تقوم في هذه الحالة إلا إذا كان المتهم يعرف من انتحل اسمه ويقصد الإضرار به. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن محضر البوليس يصلح لأن يحتج به ضد صاحب الاسم المتحل إلا أن مجرد تغيير المتهم لاسمه فيه لا يعد وحده تزويرا سواء وقع أو لم يقع على المحضر بالاسم المتحل إلا أن يكون قد انتحل اسم شخص معين معروف لديه لحقه أو يحتمل أن يلحق به ضرر من جراء انتحال اسمه، ذلك بأنه يجب لتوافر القصد الجنائي في جريمة التزوير أن ينصب العلم على كافة أركان الجريمة ومنها الضرر حالا أو محتمل الوقوع، فإذا كان الجنائي لم يقصد انتحال اسم شخص معين معروف لديه بل قصد مجرد التسمي باسم وهمي، امتنع القول بأنه كان يعلم أن عمله من شأنه أن يلحق ضررا بالغير مادام لا وجود لهذا الغير في اعتقاده. لما كان ذلك، وكان الأمر المطعون فيه صحيحا في نتيجته فإنه يتعين رفض الطعن موضوعا.

جلسة ٢٢ من مايو سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد عفيفي . وبحضور السادة المستشارين : توفيق أحمد الحسن ،
ومحمود اسماعيل ، وحسين صفوت المركي ، ومختار مصطفى رضوان .

(١٢٦)

الطعن رقم ٨٠٠ لسنة ٣١ القصائية :

إثبات . حكم "تسييه" . قرض . "سلطة محكمة النقض" .

إدانة المتهم استنادا إلى ما قرره شاهدا الإثبات في محضر جمع الاستدلالات من أنه اعترف لها
بارتكاب الجريمة .

قد محضر جمع الاستدلالات . طعن المتهم بالنقض . نبه على الحكم أنه أخطأ في الإسناد لأن
دليل الادانة لا أصل له في الأوراق . تعذر تحقيق هذا الوجه لفقد الأوراق . أثر ذلك : وجوب
مقصر الحكم وإعادة المحاكمة . تلك مقتضيات العدالة . كي تقول محكمة الموضوع كلمتها في هذا
الشان .

متى كانت التحقيقات الأولية التي تضمنها محضر جمع الاستدلالات قد
فقدت ، مما يتعذر معه على محكمة النقض تحقيق ما يثيره الطاعن "المتهم" من
خطأ الحكم المطعون فيه في الإسناد إذ عول في إدانته على ما قرره شاهدا
الإثبات في ذلك المحضر من أنه اعترف لها بارتكاب الجريمة رغم أن ذلك
لا أصل له في الأوراق — وكان هذا الذي يثيره الطاعن هو مما يجب عرضه على
محكمة الموضوع لتبعثه وتقول كلمتها فيه وفي مبلغ ما يمكن أن يكون لهذه
الدعوى من أثر في عقيدتها ، فإنه يتعين — تحقيقا لحسن سير العدالة — نقض
الحكم والإحالة لإعادة المحاكمة من جديد .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٤ يناير سنة ١٩٥٩ بدائرة مركز نجع حمادى : اختلس المبلغ المبين بالمحضر المملوك لشركة أتوبيس الصعيد وكان هذا المبلغ لم يسلم إليه إلا على سبيل الوكالة لتسليمه مقر هذه الشركة فاختلسه لنفسه إضراراً بها . وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . وادعت شركة أتوبيس الصعيد بحق مدنى بمبلغ ١٥ جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت قبل المتهم . ومحكمة نجع حمادى الجزئية قضت حضورياً بتاريخ ٤ فبراير سنة ١٩٦٠ ببراءة المتهم مما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية . استأنفت النيابة هذا الحكم . ومحكمة قنا الابتدائية قضت حضورياً بتاريخ ١٠ مايو سنة ١٩٦٠ عملاً بمادة الاتهام بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع وبإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف وبحبس المتهم أسبوعين مع الشغل . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو الخطأ فى الإسناد ، إذ استند الحكم المطعون فيه فى إدانة الطاعن إلى أن عبد الراضى حسين مفتش السيارات فاجأ السيارة التى يعمل الطاعن كمسارياً بها فضبط مع ركبها تذاكر سبق استعمالها وأنه اعترف له باختلاس قيمة هذه التذاكر أمام كل من الشرطى مترى عبد الملاك ميخائيل واسماعيل عبد الرازق سائق السيارة ، فى حين أن ما أورده الحكم من ذلك لا أصل له فى الأوراق مما يعيه .

وحيث إن الثابت من الحكم المطعون فيه أنه استند فيما استند إليه فى إدانة الطاعن إلى أن الشاهدين مترى عبد الملاك واسماعيل عبد الرازق شهدا فى محضر

جمع الاستدلالات بأن الطاعن اعترف أمامهما بالجريمة المسندة إليه وأن المحكمة لا تأخذ بعدولهما من هذه الأقوال أمام النيابة وباجلسة اطمئنانا منها إلى أقوالهم في التحقيقات الأولية . لما كان ذلك ، وكانت هذه التحقيقات قد فقدت فاضحى تحقيق هذا الوجه متعذرا . ولما كان ما يثيره الطاعن من خطأ الحكم في الإسناد إلى أقوال الشاهدين في هذه التحقيقات هو مما يجب عرضه على محكمة الموضوع لتبعثه وتقول كلمتها فيه وفي مبلغ ما يمكن أن يكون لهذه الدعوى من أثر في عقيدتها . ومن ثم فانه يتعين تحقيقا لحسن سير العدالة نقض الحكم وإحالة الدعوى إلى محكمة قنا لإعادة المحاكمة من جديد أمام دائرة أخرى .

جلسة ٢٨ من مايو سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد عفيفي ، وبحضور السادة المستشارين : عادل بونس ،
وتوفيق أحمد الخشن ، ومحمود اسماعيل ، وحسين صفوت المركي .

(١٢٧)

الطعن رقم ٣١٥٤ لسنة ٣١ القضائية :

اجراءات المحاكمة . دفاع . ارتباط . استئناف . دعوى مدنية . تزوير .
حكم "تسييه . ما لا يعيبه" .

(أ) قرار المحكمة ضم دعويين مقامتين ضد متهم واحد . للارتباط وفقاً لنص المادة ٣٢
مقوبات . تنبيه المتهم الى هذا الاجراء . لا يلزم . ذلك أن الاجراء تم لصالحه ، وقضى
في الدعويين بعقوبة واحدة ، دون اضافة جديد لرقائع المرفوعة بها الدعويان ودارت
عليها المرافعة .

(ب) المحكمة الاستئنافية . قرارها ضم دعويين للارتباط . توقيعها عقوبة واحدة . أخذها
بالوقائع والأدلة الواردة بأسباب الحكمين المتناقضين . لا عيب .
الدعويان المدنيتان المقامتان من شخصين مختلفين ضد المتهم . قضاء المحكمة
الاستئنافية في كل منهما . بعد قرارها ضم الدعويين الجنائيين للارتباط . لا تناقض
في ذلك .

(ج) تزوير محرر واستعماله . ثبوت التزوير . تحدث الحكم من ركن العلم بتزوير المحرر
في تهمة الاستعمال . لا يلزم .

١ - إذا كانت النيابة العامة قد أقامت دعويين على الطاعن احدهما لأنه
نور سندا واستعمله والثانية لتزوير التظهير واستعماله فقضت محكمة أول درجة
بعقوبة في كل من الدعويين ، وعند نظر الاستئناف قررت المحكمة ضم الدعويين
وقضت فيهما بعقوبة واحدة ، فإنه لا جدوى للطاعن من التمسك بوجوب تنبيهه
الى هذا الإجراء الذي تم لصالحه والذي انتهى بالحكم عليه بعقوبة واحدة على
٢٠ (١٥) - ج

أساس أن تزوير السند واستعماله وتزوير التحويل المظهر عليه واستعماله كل هذا كان نتيجة نشاط إجرامي واحد يعاقب عنه بعقوبة واحدة . ولما كان الحكم لم يضيف جديدا للوقائع التي رفعت بها الدعويان والتي تناولها التحقيق ودارت عليها المرافعة فلا إخلال بحق الدفاع .

٢ - لا يعيب الحكم أن ينتهي إلى توقيع عقوبة واحدة على الأفعال المسفدة إلى الطاعن ، لما رآه من الارتباط القائم بينها في حكم المادة ٣٢ عقوبات ، في الوقت الذي يأخذ فيه بأسباب الحكمين المستأنفين من حيث بيان الوقائع والأدلة والتطبيق القانوني على الوقائع كما ثبتت في حق الطاعن . وإذا كان الاستئناف قد رفع عن كل من الحكمين الصادرين من محكمة أول درجة على استقلال وكان هذا هو مناط اتصال المحكمة الاستئنافية بالدعويين فإن قيام هذه المحكمة بالفصل في الدعويين المدعيتين المرفوعتين ضد المتهم على أساس اختلاف شخصي واقعيهما يكون لا تناقض فيه .

٣ - لا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن ركن العلم ما دامت مدوناته تغني عن ذلك ، وكان إثبات وقوع التزوير من الطاعن يلزم منه أن يتوفر في حقه ركن العلم بتزوير المحرور الذي أسند إليه استعماله .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعن في قضية اللجنة رقم ١٠١٦ سنة ١٩٥٨ بندر سوهاج بأنه في يوم ٣٠ يناير سنة ١٩٥٧ بدائرة بندر سوهاج : ارتكب تزويرا في محرر عرقى هو التحويل المؤرخ ٢ نوفمبر سنة ١٩٥٨ بأن اصطنع إمضاء مزورا نسب صدوره لأحمد زيدان فراج واستعمله بأن قدمه لمحكمة سوهاج الكلية في القضية رقم ٦٩٠ سنة ١٩٥٦ مدنى كلى سوهاج مع علمه بتزويرها . وطلبت عقابه بالمادة ٢١٥ من قانون العقوبات . وقد ادعى أحمد زيدان فراج بحق مدنى قبل المتهم بمبلغ ثلاثين جنيها على سبيل التعويض . كما اتهمت النيابة أيضا في قضية اللجنة رقم ١٤٨١ سنة ١٩٥٨ بأنه في يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٥٧ بدائرة

البندر المذكور : ارتكب تزويرا في محرر عرفى هو السند المؤرخ ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥٤ واستعمله وهو عالم بتزويره بأن اصطنع هذا المحرر المزور ووضع عليه بصمة نسبها زورا للسيد سلطان عبد العال وقدمه للمحكمة فى القضية المدنية رقم ٦٩٠ سنة ١٩٥٦ كلى سوهاج وتمسك به مع طلمه بتزويره . وطلبت عقابه بالمادة ٢١٥ من قانون العقوبات . وقد ادعى السيد سلطان عبد العال بحق مدنى قبل المتهم بمبلغ ثلاثين جنيها تعويضا . ومحكمة بندر سوهاج الجزئية قضت فى اللجنة رقم ١٠١٦ سنة ١٩٥٨ حضوريا بتاريخ ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٦٠ عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم ثلاثة شهور مع الشغل وكفالة ألف قرش لوقف التنفيذ بلا مصاريف جنائية وإلزامه بأن يؤدى للدعى بالحق المدنى مبلغ عشرة جنيهات والمصروفات المدنية ومبلغ مائتى قرش مقابل أنعاب الحمامة . كما قضت فى اللجنة رقم ١٤٨١ سنة ١٩٥٨ حضوريا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة ألف قرش لوقف التنفيذ بلا مصاريف جنائية وإلزامه بأن يؤدى للدعى بالحق المدنى مبلغ عشرة جنيهات والمصروفات المدنية ومبلغ مائتى قرش مقابل أنعاب الحمامة . استأنف المحكوم عليه هذين الحكيمين وقيد الاستئنافان برقى ٦٠٩٧ و ٦٠٩٨ سنة ١٩٦٠ . وبعد أن قررت محكمة سوهاج الابتدائية هيئة استئنافية ضم الاستئنافين إلى بعضهما وسمعت المرافعة فيهما قضت حضوريا بتاريخ ١٣ يونيه سنة ١٩٦١ أولا : بقبول الاستئنافين شكلا . وثانيا : بتعديل الحكيم المستأنفين بحبس المتهم ثلاثة شهور مع الشغل وذلك فى الدعويين . ثالثا : رفض الاستئناف بالنسبة لما قضى به الحكم المستأنف فى الدعوى المدنية فى اللجنة رقم ٦٠٩٨ سنة ١٩٦٠ استئناف سوهاج وإلزام المتهم المصروفات المدنية الاستئنافية . رابعا : إلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به فى الدعوى المدنية فى اللجنة رقم ٦٠٩٧ سنة ١٩٦٠ استئناف سوهاج وإثبات ترك المدعى بالحق المدنى (السيد سلطان) لدعواه المدنية مع إلزامه مصروفاتها عن الدرجتين وذلك بلا مصاريف جنائية . فطمع المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في الإجراءات والإخلال بحق الدفاع والتناقض والقصور في التسييب ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن النيابة العامة رفعت ضده جنحتين إحداهما برقم ١٤٨١ سنة ١٩٥٨ جنح بندر سوهاج لأنه زور السند موضوع الدعوى واستعمله والثانية برقم ١٠١٦ سنة ١٩٥٨ جنح بندر سوهاج لأنه زور التحويل المؤشربه على السند مالف الذكر واستعمل التحويل المزور ، وقد قضت محكمة أول درجة بإدانته في كل من الجنحتين . فاستأنف ، وبعد أن سمعت المحكمة الاستئنافية دفاعه حجت الدعويين للحكم ثم قضت بجلسة ١٩٦١/٦/١٣ بضمهما ليصدر فيهما حكم واحد ثم أصدرت الحكم المطعون فيه دون أن تنبه إلى ذلك أو أن تعيد القضية إلى المرافعة لتسمع دفاعه فيما انتهت إليه من اعتبار ما أتاه واقعة واحدة . ويضيف الطاعن أن المحكمة تناقضت إذ ذكرت في موضع أن ما أتاه ليس سوى واقعة واحدة هي اصطناع المحرور المزور واستعمله ثم قالت في موضع آخر إن الحكيم المستأنفين في محلها فيما تضمنناه من حيث الوقائع والتطبيق القانوني وأدلة الثبوت . هذا إلى ما شاب الحكم من تناقض بين أسبابه ومنطوقه ، فقد جاء بالأسباب أن الجريمة واحدة قضى فيها بعقوبة واحدة ومع ذلك فقد فصل في دعويين مدنيتين . هذا إلى أن الحكم المطعون فيه أخذ بأسباب الحكيم المستأنفين دون أن يتحدث أيها عن أركان جريمة التزوير خصوصا ركن العلم الذي نقاه الطاعن عن نفسه بإقرار صادر من المحيل أحمد زيدان تاريخه ١٩٥٦/١١/٣ يعترف فيه بصحة صدور السند من الدائن ، كما يقر فيه بصحة صدور التحويل منه إلى الطاعن وبأنه وقع ببصمته على هذا الإقرار بعد أن كان قد أنكره في القضية المدنية . ٦٩٠ سنة ١٩٥٦ مدني كلي سوهاج . وأخيرا فقد أقام الطاعن دفاعه أمام المحكمة الاستئنافية على أن المحيل غرره واستحضره الصند موقعا عليه منه ومن المدين فاعتقد بصحة السند وبصحة التحويل ، يؤكد ذلك الإقرار الصادر من المحيل ولكن المحكمة لم تبحث هذا الإقرار ولم تناقش المحيل فيه ولم تعرض في حكمها لشيء من هذا .

وحيث إن النيابة العامة أقامت دعويين على الطاعن إحداهما لأنه زور السند واستعمله والثانية لتزوير التظهير واستعماله فقضت محكمة أول درجة بعقوبة في كل من الدعويين ، وعند نظر الاستئناف قررت المحكمة ضم القضييتين وقضت فيهما بعقوبة واحدة . لما كان ذلك ، وكان لاجدوى للطاعن من التسك بوجوب تنبيهه إلى هذا الإجراء الذي تم لصاحبه والذي انتهى بالحكم عليه بعقوبة واحدة على أساس أن تزوير السند واستعماله وتزوير التحويل المظهر عليه واستعماله كل هذا كان نتيجة نشاط إجرامي واحد يعاقب عنه بعقوبة واحدة . ولما كان الحكم لم يصف جديدا للوقائع التي رفعت بها الدعويان والتي تناولها التحقيق ودارت عليها المرافعة فلا إخلال بحق الدفاع . لما كان ما تقدم ، وكان لا يجب الحكم أن ينتهي إلى توقيع عقوبة واحدة على الأفعال المسندة إلى الطاعن — لما رأه من الارتباط القائم بينها في حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات — في الوقت الذي يأخذه بأسباب الحكمين المستأنفين من حيث بيان الوقائع والأدلة والتطبيق القانوني على الوقائع كما ثبتت في حق الطاعن ، ولما كان الاستئناف قد رفع عن كل من الحكمين الصادرين من محكمة أول درجة على استقلال ، وكان هذا هو مناط اتصال المحكمة الاستئنافية بالدعويين ، فوجب لذلك أن يفصل في الاستئناف وهو ما فعله الحكم . ولما كان الفصل في الاستئناف المرفوعين من المدعين بالحقوق المدنية قد تم على أساس اختلاف شخصيهما وموقف كل منهما من الدعوى في الاستئناف فقضى بتأييد الحكم لصالح أحد المدعين وبترك المدعى الثاني لدعواه في الأخرى فلا تناقض في ذلك . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة تؤدي إلى مارتبه عليها ، وقد انتهى إلى أن الطاعن "اصطنع الكيمياء المؤرخة ١٩٥٤/١٠/٢٠ وأثبت فيها مديونية السيد سلطان عبدالعال لأحمد فراج زيدان في مبلغ ٦٠٠ جنيه ووقع عليها ببصمة أصبح نسبت زورا للسيد سلطان عبدالعال ثم قام بتحويل المبلغ الثابت بهذه الكيمياء لصاحبه بتاريخ ١٩٥٦/١١/٢ ووقع على هذا التحويل بامضاء نسبه زورا لأحمد فراج زيدان بصفته دائنا " . ولما كان لا يجب الحكم ألا يتحدث استقلالاً عن ركن العلم مادامت مدوناته تغني عن ذلك ، وكان اثبات وقوع التزوير من الطاعن يلزم عنه أن يتوفر في حقه ركن العلم بتزوير المحرر الذي

أمنه إليه استعماله . ولما كان الحكم المستأنف الذي أخذ الحكم المطعون فيه
بأسبابه قد عرض للإقرار الذي يشير إليه الطاعن وأطرحه لم يذكره أحد فراج
زيدان من أنه إنما وقع ظنانه أنه يتعلق بإيجار أرض زراعية بما يؤكد معنى
التروير . ولما كان الطاعن لم يطلب من المحكمة إجراء أى تحقيق فى هذا الإقرار
فلاشئ ، يعيب حكمها مادامت لم تر من جانبها حاجة إلى اتخاذ أى إجراء فى هذا
الشان . لما كان كل ذلك ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه
موضوعا .

جلسة ٢٩ من مايو سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد مفيقي ، وبحضور السادة المستشارين : عادل يونس ، وتوفيق أحمد الخشن ، ومحمود اسماعيل ، وحسين صفوت السركي .

(١٢٨)

الطعن رقم ٣١٢٩ لسنة ٣١ القضائية :

اشتباه . عود . عقوبة .

(أ) جريمة العود للاشتباه . متى تحقق ؟ إذا ما وقع من المشتبه فيه بعد الحكم عليه بالمرافعة فعل من الأفعال المنصوص منها في المادة الخامسة من المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . شرط ذلك : أن تستدل المحكمة من هذا الفعل باستمرار خطورة المشتبه فيه ، ولولم يحكم فيه نهائيا بالادانة .

(ب) العود . تحديد مدته . القواعد العامة للعود الواردة في قانون العقوبات . المادة ٤٩ . احتساب مدة العود ، في حكم المادة ٤٩ / ٢ عقوبات . هي خمس سنوات من تاريخ اقضاء العقوبة أو سقوطها بمضي المدة .

عقوبة المراقبة . المساواة بينها وبين عقوبة الحبس . في تطبيق قواعد العود .

١ - جريمة العود للاشتباه تتحقق إذا ما وقع من المشتبه فيه بعد الحكم عليه بوضعه تحت مراقبة الشرطة فعل من الأفعال المنصوص عليها في المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ تستدل منه المحكمة على استمرار خطورته ويكون من شأنه أن يكشف عن الاتجاه الخطر المستوحى من سلوكه الإجرامي الذي أوجب الشارع محاسبته عنه وعقابه عليه احتياطا لمصلحة المجتمع واصطياقا للأمن وذلك بصرف النظر عن مصير الاتهام المترتب على ذلك الفعل سواء انتهى بحكم نهائي بالادانة أو كان قائما على أساس جدي يرتكز على أدلة لها وجاهتها ومن ثم يتعين على المحكمة أن تطلع على القضية موضوع الاتهام الذي يحمل التهم ماثلا لحالة الاشتباه كي تدلي برأي في مدى جدية الاتهام الذي لم تكشف عنه

مذكرة النيابة المقدمة في الدعوى وعن مبلغ صلاحيته للكشف عن الحالة التي يتوفر بها العود للاشتباه .

٢ - يرجع في تحديد مدة العود في جريمة العود للاشتباه إلى القواعد العامة الواردة في الباب السابع من الكتاب الأول من قانون العقوبات اذ سوى القانون في تطبيق تلك القواعد بين المراقبة وعقوبة الحبس . ولما كانت مدة العود لمن سبق الحكم عليه بالحبس مدة سنة أو أكثر هي خمس سنوات من تاريخ انقضاء هذه العقوبة أو من تاريخ سقوطها بمضى المدة طبقا للمادة ٢/٤٩ عقوبات ، وكانت عقوبة المراقبة تستوى مع عقوبة الحبس في قواعد العود، فان مدة العود بالنسبة إلى المطعون ضده المحكوم بوضعه تحت المراقبة مدة سنتين تكون خمس سنوات تحتسب من تاريخ انقضاء هذه العقوبة أو سقوطها بمضى المدة . فاذا كان ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من احتساب مدة العود من تاريخ الحكم على المطعون ضده وليس من تاريخ انقضاء تنفيذها عليه أو سقوطها بمضى المدة فانه يكون مجافيا للتطبيق الصحيح للقانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٤ ابريل سنة ١٩٥٩ بدائرة صر كريبا : عاد لحالة الاشتباه بأن حكم عليه بالمراقبة في اللجنة رقم ١٣٠٤ سنة ١٩٥٣ جنح بياثم حكم عليه بعد ذلك لسرقة في القضية رقم ٢٥٥٧ سنة ١٩٥٣ ص بنى سويف . وطلبت عقابه بالمواد ٥ ، ٦ ، ٨ ، ٩ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . ومحكمة بيا الجزئية قضت غيابيا بتاريخ أول فبراير سنة ١٩٦٠ عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم ثلاثة شهور مع الشغل وبوضعه تحت مراقبة الشرطة مدة سنتين في المكان الذي يحدده السيد وزير الداخلية وأمرت بالنفاذ . فعارض المتهم في هذا الحكم ، وقضى في معارضته بتاريخ ١٤ نوفمبر سنة ١٩٦٠ بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . استأنف كل من المحكوم عليه والنيابة العامة هذا الحكم . ومحكمة بنى سويف الابتدائية بهيئة استئنافية قضت

حضوريا بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٠ بقبول الاستئنافين شكلا وفي الموضوع
بالغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم بلامصاريف جنائية . فطلعت النيابة العامة
في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بالغاء الحكم
المستأنف وبتبرئة المطعون ضده من تهمة العود لحالة الاشتباه قد اخطأ في تطبيق
القانون ، ذلك بأنه أسس قضاءه على أن الجريمة غير متوافرة الاركان في حقه
في حين أنه يبين من صحيفة الحالة الجنائية الخاصة به أنه سبق الحكم عليه في القضية
رقم ١٠٣٤ سنة ١٩٥٣ جنح ببا بتاريخ ٢٩/١٠/١٩٥٣ بالحبس شهرين مع الشغل
وبوضعه تحت مراقبة الشرطة لمدة سنتين بلجريمة عود للاشتباه كما أنه يبين من
المذكرة المأخوذة من جدول النيابة أنه اتهم في الجناية رقم ٧٥٣ سنة ١٩٥٩ ببا
(٧٨٢ سنة ١٩٥٩ كلى بنى سويف) بتاريخ ٢٤/٢/١٩٥٩ بالشروع في سرقة
وأحيل للحاكم أمام محكمة الجنائيات . واذ كانت الجريمة الأخيرة التي اتهم
اتها ما جديا بارتكابها — قد وقعت قبل مضي خمس سنين من انقضاء عقوبة
المراقبة المحكوم بها في القضية رقم ١٠٣٤ سنة ١٩٥٣ ببا — وهي عقوبة مماثلة
لعقوبة الحبس في تطبيق أحكام العود أخذا بأحكام المادة العاشرة من المرسوم
بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ — فإن جريمة العود للاشتباه تكون قد توافرت في حق
المطعون ضده عملا بنص المادة ٢/٤٩ من قانون العقوبات .

وحيث أنه يبين من الأوراق أن الدعوى الجنائية أقيمت على المطعون ضده
بوصف أنه عائد للاشتباه ، وطلبت النيابة العامة عقابه بأقصى العقوبة المنصوص
عليها في المواد ٥ ، ٦ ، ٨ ، ٩ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . ومحكمة
أول درجة قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم ثلاثة شهور مع الشغل
وبوضعه تحت مراقبة " البوليس " لمدة سنتين في المكان الذي يحدده السيد وزير
الداخلية وأمرت بالتفاد . على أساس أنه سبق الحكم عليه بالمراقبة في الجنحة
رقم ١٣٠٤ سنة ١٩٥٣ بإثباتهم بارتكاب جناية شروع في سرقة بعود في القضية
رقم ٧٥٣ سنة ١٩٥٩ ببا . فعارض ، وقضى في معارضته برفضها وتأيد الحكم

المعارض فيه . فاستأنف كل من المتهم والنيابة العامة هذا الحكم ، وقضى في الاستئناف بقبولهما شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف وبراءة المطعون ضده . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا للطعن ان صحيفة الحالة الجنائية للمطعون ضده تضمنت سابقة الحكم عليه في القضية رقم ١٣٠٤ سنة ١٩٥٣ بيا بتاريخ ١٩/١٠/١٩٥٣ بالحبس شهرين مع الشغل وبوضعه تحت المراقبة لمدة سنتين بجرمة عود للاشتباه . كما تبين من المذكرة التي قدمتها النيابة من واقع الجداول أن المطعون ضده اتهم بعد ذلك بارتكاب جناية شروع في سرقة بعود في ليلة ١٩٥٩/٢/٢٤ بدائرة مركز بيا وأحيل إلى غرفة الاتهام لمحاكمته طبقا للواد ٢/٤٩ - ٣ و ٥١ و ١/٣١٧ - ٢ - ٤ من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه بعدم توافر حالة العود للاشتباه في حق المطعون ضده على أنه قد انقضى بين تاريخ الحكم عليه في القضية رقم ١٣٠٤ سنة ١٩٥٣ جنح بيا المحكوم عليه فيها بالحبس شهرين وبوضعه تحت مراقبة الشرطة لمدة سنتين - وبين اتهامه بارتكاب جريمة شروع في السرقة موضوع القضية رقم ٧٥٣ سنة ١٩٥٩ بيا (٧٨٢ سنة ١٩٥٩ كلى بنى سويف) - أكثر من خمس سنوات ، وهو أساس خاطيء قانونا . ذلك بأن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن جريمة العود للاشتباه تتحقق إذا ما وقع من المشتبه فيه بعد الحكم عليه بوضعه تحت مراقبة الشرطة فعل من الأفعال المنصوص عليها في المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ تستدل منه المحكمة على استمرار خطورته ويكون من شأنه أن يكشف عن الاتجاه الخطر المستوى من سلوكه الإجرامى الذى أوجب الشارع محاسبته عنه وعقابه عليه احتياطا لمصلحة المجتمع واصطيانا للأمن وذلك بغض النظر عن مصير الاتهام المترتب على ذلك الفعل سواء انتهى بحكم نهائى بالادانة أو كان قائما على أساس جدى يرتكز على أدلة لها وجاهتها . وهذا العود إنما يرجع في تحديد مدته إلى قواعد العود العامة الواردة في الباب السابع من الكتاب الأول من قانون العقوبات ، إذ سوى القانون في تطبيق تلك القواعد بين المراقبة وعقوبة الحبس . ولما كانت مدة العود لمن سبق الحكم عليه بالحبس مدة سنة أو أكثر هي خمس سنين من تاريخ انقضاء هذه العقوبة أو من تاريخ سقوطها بمضى المدة طبقا للفقرة الثانية من المادة ٤٩ من قانون العقوبات ، فإن مدة العود بالنسبة إلى المطعون

ضده المحكوم بوضعه تحت المراقبة لمدة سنتين تكون خمس سنوات تحتسب من تاريخ انقضاء هذه العقوبة أو سقوطها بمضى المدة . لما كان ذلك ، فإن ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من احتساب مدة العود من تاريخ الحكم على المطعون ضده بالمراقبة في القضية رقم ١٣٠٤ سنة ١٩٥٣ جنح ببا وليس من تاريخ انقضاء تنفيذها عليه أو سقوطها بمضى المدة يحافى التطبيق الصحيح للقانون .

ولما كان هذا التقرير القانوني الخاطيء قد حجب محكمة الموضوع عن تحقيق مدى توافر أحكام العود محتسبة وفقا للفهم القانوني الصحيح كما حال بينها وبين تمحيص الواقعة التي اتخذت أساسا لاتهام المطعون ضده بالعود للاشتباه وقد كان من المتعين عليها أن تطلع على هذه القضية دون أن تكتفى بمذكرة محررة عنها من واقع جدول النيابة طالما أنها لم تكن قد انتهت بحكم نهائي بالإدانة . وذلك كي تدلى برأى في مدى جدية الاتهام الذي لم تكشف عنه مذكرة النيابة وعن مبلغ صلاحيته للكشف عن الحالة التي يتوفر بها العود للاشتباه ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه مشوبا بالخطأ في تطبيق القانون وبالقصور الذي يعيبه بما يبطله ويستوجب نقضه والإحالة .

وحيث إنه لما تقدم ، يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

جلسة ٢٩ من مايو سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد غفني ، وبحضور السادة المستشارين : عادل بونس ،
وتوفيق أحمد الحسن ، ومحمود امتاعيل ، وحسين صفوت السركي .

(١٢٩)

الطعن رقم ٣١٥٥ لسنة ٣١ القضائية :

حكم . معارضة . تقض " ما لا يجوز الطعن فيه " .

(ا رب) وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي . العبرة في ذلك . هي بحقيقة الواقع . وليس
بما يرد في المنطوق .

تخلف المتهم عن حضور الجلسة الأخيرة . الموجلة إليها الدعوى في حضور المتهم
القضاء في الدعوى . هو في حقيقته حكم حضوري اعتباري . وإن وصف في المنطوق
بأنه حضوري . المادة ٢٣٩ أ . ج .

(ج) الحكم الحضوري الاعتباري الاستثنائي . قابل للمعارضة . عند إثبات قيام العذر
المانع من الحضور .

ميعاد المعارضة . يبدأ من تاريخ إعلان المتهم بالحكم .

(د) الطعن بالتقض . في حكم حضوري اعتباري . لم يعلن بعد . لا يجوز . ملة ذلك : أن
الحكم المطعون به مازال قابلاً للمعارضة . المادة ٣١ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩

١ - العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى
لا بما يرد في المنطوق . فإذا كان الثابت من وقائع الدعوى أن المتهم " الطاعن "
تخلف عن حضور الجلسة الأخيرة التي أجلت إليها الدعوى في مواجهته ثم قضت
المحكمة بتأييد الحكم المستأنف فإن حكمها يكون حضوريا اعتباريا وإن وصفته
في منطوقه بأنه حضوري طبقا لنص المادة ٢٣٩ إجراءات .

٢ - الحكم الحضوري الاعتباري يكون قابلاً للمعارضة إذا ما أثبت المحكوم
عليه قيام عذر منه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم ويبدأ ميعاد
المعارضة من تاريخ إعلانه به .

٣ — تقضى المادة ٣١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بأنه لا يقبل الطعن بالنقض في الحكم ما دام الطعن فيه بطريق المعارضة جائزا . فإذا كان الثابت من الأوراق أن الحكم المطعون فيه صدر حضوريا اعتباريا ولم يعلن به المتهم فإن باب المعارضة في هذا الحكم لا يزال مفتوحا ويكون الطعن فيه بالنقض غير جائز .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩٥٩/٧/٢٠ بدائرة قسم حلوان :
أولا — تسبب من غير قصد ولا تعمد في قتل علي عبد العليم على وكان ذلك ناشئا من إهماله وعدم احتياظه ومخالفته اللوائح بأن قاد سيارة بسرعة كبيرة ودون الترام الجانب الأيمن ودون استعمال آلة التنبيه وبكيفية ينجم عنها الخطر على الأرواح فاصطدم بعربة كارو كانت واقفة على يسار الطريق ونتج عن ذلك إصابة المجنى عليه بالإصابات الميئنة بالكشف الطبي والتي أدت إلى وفاته .
ثانيا — تسبب من غير قصد ولا تعمد في إصابة عزيزة السيد عبد العليم وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياظه ومخالفته اللوائح بأن ارتكب الخطأ المبين بالتهمة سالفة الذكر ونتج عن ذلك إصابة المجنى عليها بالإصابة الميئنة بالكشف الطبي .
وطلبت عقابه بالمادتين ٢٣٨ و ٢٤٤ من قانون العقوبات . ومحكمة حلوان الجزئية قضت غيابيا بتاريخ ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٩ عملا بمادتي الإتهام والمادة ٢/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية والمادة ٣٢ من قانون العقوبات بحبس المتهم ستين مع الشغل وكفالة ٢٠٠٠ قرش لوقف التنفيذ بلا مصاريف من التهمتين . فعارض المحكوم عليه في هذا الحكم ، وقضى في معارضته بتاريخ ١٩٦١/٤/١٧ بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المعارض فيه وحبس المتهم سنة واحدة مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لإيقاف التنفيذ .
فامتنف الطاعن الحكم المذكور . ومحكمة القاهرة الابتدائية بهيئة استئنافية قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف بلامصروفات . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم الأخير بطريق النقض . الخ .

المحكمة

من حيث إن مبنى الطعن الإخلال بحق الدفاع والخطأ في تطبيق القانون ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن القضية أجلت بجلسة ١٩٦١/٩/٢ كطلب الدفاع للاستعداد وبهذه الجلسة لم يحضر وحضر عنه محام وأبدى عذره في عدم الحضور وهو المرض الذي ألزمه المستشفى ، فقررت المحكمة تأجيل النطق بالحكم أسبوعاً ثم أصدرت حكماً بتأييد الحكم المستأنف ووصفت الحكم بأنه حضوري دون أن تعرض أسبابها لعذر المتهم الذي تقدم به الدفاع — كما أنها لم تصف الحكم بأنه حضوري اعتباراً إعمالاً لحكم المادة ٢٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية .

وحيث إنه يبين من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن المتهم حضر جلسة ١٩٦١/٦/٢٤ وقدرت المحكمة تأجيل نظر الدعوى بجلسة ١٩٦١/٩/٢ وفي هذه الجلسة لم يحضر المتهم وحضر عنه محام وأبدى أنه مريض بقسم الجراحة بمستشفى الدمرداش فقررت المحكمة تأجيل النطق بالحكم أسبوعاً ثم أصدرت حكماً المظنون فيه ووصفته بأنه حضوري .

وحيث إن العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما يرد في المنطوق وإذا كان الثابت من وقائع الدعوى أن الطاعن حضر الجلسة الأولى التي انعقدت في ١٩٦١/٦/٢٤ لنظر الاستئناف ثم أجلت القضية في مواجهته إلى جلسة ١٩٦١/٩/٢ حيث تخلف عن الحضور فجزت المحكمة القضية للحكم إلى جلسة ١٩٦١/٩/٩ وقضت فيها حضورياً بتأييد الحكم المستأنف . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه يعتبر الحكم حضورياً بالنسبة إلى كل من يحضر من الخصوم عند النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك أو تخلف عن الحضور في الجلسات التي تؤجل إليها الدعوى بدون أن يقدم عذراً مقبولاً ، وكان مؤدى هذا النص أن الحكم الصادر في الاستئناف هو حكم حضوري اعتباراً وهو بهذه المثابة يكون قابلاً للمعارضة إذا ما أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم . ولما كان معاد المعارضة في هذا الحكم لا يبدأ

إلا من تاريخ إعلانه به ، وكانت المادة ٣١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تقضى بأنه لا يقبل الطعن بالنقض في الحكم ما دام الطعن فيه بطريق المعارضة جائزا ، ولما كان الثابت من المفودات — التي أمرت المحكمة بضمها لتحقيقا لوجه الطعن — أن هذا الحكم لم يعلن بعد للطاعن ، وكان الإعلان هو الذي يفتح باب المعارضة ويبدأ به سريان الميعاد المحدد لها في القانون — فإن باب المعارضة في هذا الحكم لا يزال مفتوحا ويكون الطعن فيه بالنقض غير جائز عملا بمحكم المادة السابقة .
لما كان ذلك ، فإنه يتعين الحكم بعدم جواز الطعن .

جلسة ٢٩ من مايو سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار محمود حلي خاطر ، وبحضور السادة المستشارين : عبد الحليم البيطاش ،
وأديب نصر ، ومختار رضوان ، ومحمود اسماعيل .

(١٣٠)

الطعن رقم ٣٣٣ لسنة ٣٢ القضائية :

اثبات " بوجه عام . أوراق . شهود " . زنا . جريمة " أركانها " .

(أ و ب و ج) بيان حقيقة الواقعة . ردها الى صورتها الصحيحة . استخلاصا من جماع
الأدلة المطروحة . ذلك حق لمحكمة الموضوع . ولو لم تكن الأدلة مباشرة . ما دامت
لا تخرج عن الاقتضاء للفعل والمنطق .

حق محكمة الموضوع . في تفسير المقرد . بما لا يخرج عما تختمله عباراتها ، وفهم
نية المتعاقدين . لاراقبة لهيئة النقض عليها في ذلك . ما دام تفسيرها سائما ،
ولا يتنافى مع نصوص المقد . مثال .

أقوال الشهود . للحكمة أن تقررهما ، وتأخذ منها بما تظمن إليه ، وتطرح ما عداه .
هي غير ملزمة بتعقب كل جزئية يثيرها التهم في دفاعه . يكفي بيان توفر أركان الجريمة
قبل التهم . وأدلة ذلك .

(د و ه و و) أدلة الزنا . في حكم المادة ٢٧٦ مقوبات . قاصرة على الشريك التهم بالزنا .
الأدلة قبل الزوجة . يرجع فيها إلى القواعد العامة في الاثبات .

أدلة المادة ٢٧٦ مقوبات . لا يشترط أن تكون مؤدية بذاتها فورا ومباشرة
إلى ثبوت فعل الزنا . الاستماعة في تكملة الدليل بالعقل والمنطق . لاستخلاص ما يؤدي
إليه . من وظيفة المحكمة .

الصور الفوتوغرافية . لا تهاص على المكاتب المصوص عليها في المادة ٢٧٦
مقوبات . طه ذلك : المكاتب تستند دلالتها من كونها محررة من التهم قسمه .

(ز) جريمة الزنا . ركن النظم . بأن المرأة متزوجة . ذلك مفترض في حق شريكها . ينبغي :
اثبات الشريك أن الظروف كانت لا تمكنه من معرفة ذلك لو استقصى عنه .

١ — من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تبين حقيقة الواقعة وتردها إلى صورتها الصحيحة التي تستخلصها من جماع الأدلة المطروحة عليها ، وهي ليست مطالبة بالأخذ إلا بالأدلة المباشرة بل إن لها أن تستخلص الحقائق القانونية من كل ما يقدم إليها من أدلة ولو كانت غير مباشرة متى كان ما حصله الحكم من هذه الأدلة لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي .

٢ — لمحكمة الموضوع حق تفسير العقود بما لا يخرج عما تحتمله عباراتها وتفهم نية المتعاقدين لاستنباط حقيقة الواقع منها وتكييفها التكييف الصحيح ولإرقابة لمحكمة النقض فيما تراه سائغا ولا يتنافى مع نصوص العقد . فإذا كانت المحكمة قد فسرت عقد الزواج العرفي المقدم من الطاعنين بأنه عقوبات منتج لأثره فورا وليس وعدا بالزواج بما تحتمله عباراته الصريحة واعتراف الطاعن الثاني بشأنه ، وكانت قد هولت في حصول الوطء بين الطاعنين على هذا العقد ، وما تبعه من دخول بالإضافة إلى ماساقته من ظروف وقرائن اطمانت إليها في حدود سلطتها التقديرية في تقدير الدليل بما لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي وبأسباب تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها بما لا تقبل مجادلتها فيه ، لما كان ذلك ، فإن النعي على الحكم بالفساد في الاستدلال يكون في غير محله .

٣ — للحكمة أن تزن أقوال الشهود فتأخذ منها بما تنظمين إليه وتطرح ما عداها وهي غير ملزمة بأن تتعقب كل جزئية يثيرها المتهم في دفاعه بل يكفي أن تؤكد في حكمها أن أركان الجريمة من فعل وقصد جنائي قد وقع من المتهم وأن تبين الأدلة التي قامت لديها بجعلتها تعتقد ذلك وتقول به .

٤ — من المقرر أن المادة ٢٧٦ عقوبات إنما تكلمت في الأدلة التي يقتضيها القانون في حق شريك الزوجة المتهمة بالزنا . أما الزوجة نفسها فلم يشترط القانون بشأنها أدلة خاصة بل ترك الأمر في ذلك للقواعد العامة بحيث إذا اقتنع القاضي من أي دليل أو قرينة بارتكابها الجريمة فله التقرير بإدانتها وتوقيع العقاب عليها .

٥ — لم تشترط المادة ٢٧٦ عقوبات ، وقد حدثت الأدلة التي لا يقبل الإثبات غيرها على الرجل الذي يزني مع المرأة المتروكة ، أن تكون هذه الأدلة

مؤدية بذاتها فورا ومباشرة إلى ثبوت فعل الزنا . وإذن فعند توافر قيام دليل من هذه الأدلة المعينة كالتلبس والمكائيب يصح للقاضي أن يعتمد عليه في ثبوت الزنا ولو لم يكن صريحا في الدلالة عليه ومنصبا على حصوله ، وذلك متى اطمأن بناء عليه إلى أن الزنا قد وقع فعلا . وفي هذه الحالة لا تقبل مناقشة القاضي فيما انتهى إليه على هذه الصورة إلا إذا كان الدليل الذي اعتمد عليه ليس من شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي وصل إليها . ذلك لأنه بمقتضى القواعد العامة لا يجب أن يكون الدليل الذي يبنى عليه الحكم مباشرا ، بل للحاكم — وهذا مما اخص خصائص وظيفتها التي أنشئت من أجلها — أن تكمل الدليل مستعينة بالعقل والمنطق وتستخلص منه ما ترى أنه لا بد مؤد إليه .

٦ — الصحيح في القانون أن الصور الفوتوغرافية لا يمكن قياسها على المكائيب المنصوص عليها في المادة ٢٧٦ عقوبات والتي يشترط مع دلالتها على الفعل أن تكون محورة من المتهم نفسه .

٧ — كل ما يوجب القانون على النيابة العامة أن تثبت في جرائم الزنا أن المرأة التي زنى بها متروجة ، وليس عليها أن تثبت علم شريكها بأنها كذلك ، إذ أن علمه بكونها متروجة أمر مفروض وعليه هو لكي ينفي هذا العلم أن يثبت أن الظروف كانت لا تمكنه من معرفة ذلك لو استقصى عنه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما في المدة من ١٩٦٠/٢/٢٧ إلى ١٩٦٠/٦/١٤ بدائرة قسم الأزيكية : المتهمة الأولى : — وهي زوجة لآخر زنت مع المتهم الثاني . المتهم الثاني : زنى مع المتهمة الأولى وهي زوجة لآخر مع علمه بذلك . وطليت عقابهما بالمادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من قانون العقوبات مع توقيع أقصى العقوبة . وادعى الزوج بحق مدنى مقداره ٥١ جنيها تعويضا مؤقتا

قبل المتهمين متضامين . ومحكمة الأزبكية الجزئية حكمت حضوريا بتاريخ ٨ مارس سنة ١٩٦١ عملا بنص المادتين ١/٣٠٤ و ٣٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية - براءة المتهمين من التهمة المسندة إليهما ورفض الدعوى المدنية وإلزام رافعها بمصاريفها . فأستأنت النيابة العامة والمدعى بالحقوق المدنية هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية بهيئة استئنافية قضت فيه حضوريا بتاريخ ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٦١ بقبول استئناف النيابة والمدعى بالحق المدني شكلا وفي الموضوع وبإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف وحبس كل من المتهمين شهرين مع الشغل وأمرت بإيقاف تنفيذ العقوبة بالنسبة للتمم الثاني إيقافا شاملا لجميع الآثار الجنائية المترتبة على الحكم مع إلزامهما بأن يدفعا متضامين للمدعى بالحق المدني مبلغ ١٠٠ جنيها على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية عن الدرجتين ومبلغ ٥٠ جنيها مقابل أتعاب المحاماة وأعفت المتهمين من المصاريف الجنائية . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن المقدم من الطاعنة الأولى هو الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال ، ذلك أن الحكم المطعون فيه استدل على ثبوت الزنا في حق الطاعنة إلى ما لا يستقيم مع القانون أو المنطق إذ مع تسليمه بضرورة توافر الركن المادي في جريمة الزنا وهو الوطء فإنه استخلصه من وجود عقد عرفي بينها وبين الطاعن الثاني يتعهد فيه الأخير بالزواج منها ، وأيد ذلك بأقوال هذا المتهم عن العقد المذكور وهو استدلال غير سائغ يحا في التطبيق الصحيح للقانون ، لأن مجرد وجود عقد عرفي بالزواج لا يحمل بحكم العقل والمنطق الدليل القاطع على حصول موافقة بين المتعاقدين إذ أن الموافقة ما هي إلا أثر من آثار العقد والبون شامع بين ثبوت العقد وثبوت تنفيذه وكل ما يدل عليه هذا العقد - إن صح - هو قبول الزوجة الاتصال الجنسي بالطرف الآخر وليس معنى الرضا بإمكان هذا الاتصال أن يكون قد حصل بالفعل . وقد خلت الأوراق مما يثبت أن الطاعن الثاني قد اختل بالطاعنة خلوة صحيحة في أى مكان إذ أجمع الشهود على أنه لم يتردد عليها في المسكن الذى استأجرته لنفسها ولم يشهد أحد على أنها التقت به في مسكنه الخاص . أما

ما استخلصته المحكمة من قول الطاعن الثانى بأنه أراد بهذا العقد أن تكون المعاشرة شرعية للتدليل على أن هذه المعاشرة قد تمت فعلا فإنه لا يستقيم مع المعنى الذى أراده هذا الطاعن وهو أن تكون المعاشرة بينهما فى المستقبل شرعية، لأن يسبغ صبغة الحلال على علاقة سابقة آثمة أو أن يقر بمحصول معاشرة زوجية فى الماضى وليس أدل على ذلك مما أكمل به عبارته كما جاء بالحكم من أنه لم يدخل بالطاعة. وما ذهب إليه الحكم فى ذلك كله ما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى فيما يجمل " أن ... أبلغ شرطة نقطة ... بأنه كان على خلاف مع زوجته ... بسبب كثرة خروجها من منزل الزوجية ثم تصالح معها ، ولكنها عادت إلى الخروج مما جعل الشك يساوره فى أمرها . حتى كان صباح يوم التبليغ إذ رغبت فى الخروج فمانع فى ذلك ، وتماسكا بالأيدى ، وإذ حاولت زوجته أن تفرغ محتويات حقيبة يدها فى حقيبة أخرى لفت نظره أن من بين هذه المحتويات صورة فوتوغرافية لها مع شخص آخر برتبة رائد ثم عقد زواج عرفى موقعا عليه منها ومن آخر يدعى ... وقد تمكنت زوجته من تمزيق هذه الأوراق ولكنه أعاد تجميعها وقدمها للمحقق متبهما زوجته وشريكها بارتكاب جريمة الزنا . ثم قدم فى تاريخ لاحق إيصالا صادرا من شركة ... يثبت أن زوجته تسلمت أرجوحة مبيعة للرائد ... وعقد إيجار بإسمها باستئجار الشقة رقم ... وقد أنكرت للزوجة مانسب إليها مدعية أن هذه الأوراق مزورة عليها ، ولكنها عادت فأقرت بصحتها عند مواجهتها بالرائد الذى أقر بصحة عقد الزواج العرفى بينه وبين المتهمه ، وعلى ذلك بأنه تعرف بها فى أمسيوس ثم تقابل معها بعد ذلك فى أمكنة عامة وأنها أفهمته بأنها أرملة وأنها تمر بظروف مالية قاسية ، فعرض عليها الزواج بشرط أن تشهر إسلامها وحرر معها هذا العقد العرفى كضمان لتنفيذ وعده بالزواج وحتى تصبح المعاشرة بينهما شرعية ، ولكنه لم يدخل بها وقد صادقته الزوجة على ذلك . وإذا سئل عن واقعة تأجير الشقة رقم ... أقر بأنه رافق الزوجة عند استئجارها لتلك الشقة وأنه كان قد اشترى أرجوحة لإيئته من مطلقته ونظرا لغيابه فى محل عمله بمدينة ... فقد أعطى المتهمه مفتاح شقته وكلفها بالانتظار فيها حتى تسلم الأرجوحة . وقد قرر الشاهد ... بأن المتهمين حضرا إليه لتأجير شقة بشارع ... وذكر له المتهم الثانى أن المتهمه الأولى شقيقته وأنها ستقيم مع إبنتها الصغيرة فلما أفهمه أنه لا يقوم بالتأجير للعراب قرر له أن السيدة شقيقته متروجة ... "

واستند الحكم في إدانة الطاعنين إلى وجود عقد الزواج العرفي ومما أحاط
بشخصه من ظروف وملابسات وإلى قرائن أخرى . ثم عرض الحكم إلى ثبوت
الزنا بقوله " وحيث إن هذه المحكمة تستظهر من الأوراق أن المتهم الأولى وهي
امرأة متروجة قد سمحت لنفسها وأهوائها أن تقودها إلى الهاوية فتؤيد المتهم
الثاني فيما ذكره من أنها تعرفت به أثناء ركوبها سيارة أنوبيس ... وأنهما تواعدا
بعد ذلك على اللقاء ... ثم تكررت المقابلات بينهما . هذه الأقوال من المتهم
الثاني تدل على أن المتهم الأولى انساقت وراء عاطفة محرمة قبلت على نفسها ،
وهي المرأة المتروجة والأم ، أن تقابل غريباً عنها في مكان عام . ومن حيث إن
الثابت من الأوراق أنه عند مواجهة المتهم الأولى بالمضبوطات أنكرت صلتها
بالمتهم الثاني مقررة أن عقد الزواج العرفي والصور هي مجرد أوراق زائفة فلما
واجه المحقق المتهم الثاني بما هو منسوب إليه اعترف بصحة عقد الزواج العرفي
وبأنه توقع منه ومن المتهم الأولى ، كما أقرب بأن الصور له وللمتهم الأولى وعلل
تحرير عقد الزواج العرفي بأن المقصود منه هو جعل المعاشرة بينهما
شرعية واستطرد قائلاً : إنه لم يدخل بالمتهم الأولى . وهذا القول من
جانب المتهم الثاني يدل دلالة واضحة على أن معاشرة بينهما قد تمت
وبأن علاقة الزوج بزوجه قد وضعت موضع التنفيذ ، وأنه
نظراً لأن المتهم الأولى ترغب في الطلاق من زوجها فلما والمتهم الثاني أراد
أن يسبقا الحوادث فتزوجا زواجا عرفياً . أما ما يقرره المتهم الثاني من أن هذا
العقد لم يكن سوى وعد بالزواج فإن هذا القول يكذبه اعترافه الصريح بأنه
عقد بات ونافذ برضاء طرفيه ولو أنه كان وعداً بالزواج لما توقع من طرفيه .
ومن ناحية أخرى فإن ما يقرره المتهم الثاني من أن هذا العقد كان لإدخال
الطمانينة على المتهم الأولى حتى إذا ما أشهرت إسلامها لا يتخلل عنها ، هذا
القول يدل بوضوح على أن المتهم الأولى قد استمرت علاقتها بالمتهم الثاني
فأرادت ألا يفلت منها إذا ما أشهرت إسلامها ، هذا فضلاً عن أن المتهم الثاني
قد قرر أنه أراد بعقد الزواج العرفي أن تكون معاشرته للمتهم الأولى شرعية
وأنه لم يعقد عليها رسمياً نظراً لظروفه في وقت تحرير العقد وأنه كان قد طلق
زوجته حديثاً وأن المتهم الأولى على غير دينه فلم يرد مفاجأة أهله بوضع جديد .
هذا القول من جانب المتهم الثاني يحمل في طياته معنى المعاشرة الزوجية والإلا

فما هي المحكمة من تحرير عقد زواج عرفي لا يعلم به سوى طرفيه . وحيث إنه مما لا شك فيه أن هذا العقد بذاته يفيد تمام الوطاء بين المتهمين وأن كتابته وتحريره ، بحيث لا يعلم به سوى طرفيه ، لأقوى دليل على أن المتهمين لم يرغبوا في إذاعة علاقتهما فيما لو تم الزواج رسميا بحيث يصبح معلوما للكافة . فإذا كان العقد قد حرر سرا ولا يعلم به سوى العاقدین المتهمين فإنه لم يكن هناك محل للقول بترانخي الدخول إلى مابعد إشهار إسلام المتهمة الأولى لأن كون العقد عرفيا لا يتبع في شأنه ما يتبع في العقود الرسمية لاختلاف ظروف وطبيعة كل من العقدين ولأن العلاقة السرية لا تشبه العلاقة الرسمية التي يحميها القانون ، وكذلك لأن ما تعارف عليه الناس بالنسبة للعقد الرسمي من ترانخي بالدخول إلى مابعد العقد لا ينطبق على العقد العرفي حيث لم تجر عادة جمهرة الناس على الزواج العرفي . وبذلك فإن عقد الزواج العرفي وحده كاف بالنسبة للزوجة المتهمة الأولى للتدليل على توافر الركن المادي للجريمة وهو ارتكابها لفعل الوطاء . ولا يغض من هذا النظر قول المتهم الثاني بأن المقصود بالعقد هو إلزامه بالزواج من المتهمة الأولى بعد إشهار إسلامها ، لأن هذا القول لم يكن إلا قولاً مجرداً وإلا لانتظر حتى يتم إسلام المتهمة الأولى فيتزوجها ، هذا فضلا عن أن الدين الحنيف لا يمنع زواج المسلم من غير المسلمة . يضاف إلى ذلك أيضا أنه كان في مقدور المتهمة الأولى إشهار إسلامها في وقت معاصر للعقد العرفي فما هي إذن المحكمة في أن يترانخي هذا القول فلا يذكر إلا بمناسبة التحقيق في شكوى المدعى المدني . وكيف لم تقم المتهمة الأولى بإشهار إسلامها قبل أو بعد العقد العرفي إلى ما قبل التحقيق خصوصا وأن الزوجة لم تكن تخشى أحدا فهي تقابل المتهم الثاني في أماكن عامة بل وتحرر معه عقدا بالزواج وتظهر معه في الصور ويقوم المتهم الثاني بالتأجير لها ويدفع عنها مقابل سكنها في شقة بشارع فهي إذن تريد من العقد ما يثبت المعاشرة حتى لا يفلت من يدها المتهم الثاني أو يفر . إذا كان ذلك كذلك ، فإن ما يدفع به المتهم الثاني من أنه لم يكن يعلم بأن المتهمة الأولى متروجة ، هذا الدفع من جانب غير معقول . أولا : لأنه كان في إمكانه أن يتحرى عنها . وليس معقولا منه الدفع بعدم العلم وهو الذي تزوجها عرفيا ، فكيف يقبل أن تشاركه حياته من لا يعرف عنها شيئا وكيف يستقيم زواجه بها دون أن يتحرى عن أهلها وعن اسم زوجها الراحل بوصفها أرملة

كما ادعت ، فضلا عن أن من كان في مثل مركزه وعلمه وبيئته لا بد له من التحري والتدقيق في جمع المعلومات وبذلك يكون دفعه بعدم العلم هو من قبيل القول المجرد ولا يسنده عقل أو منطق . هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن الثابت أن كل ما أتاه المتهمان من أفعال لها طابع السرية ، فهو يقابلها سرا ولا يقابل ذويها رغم ما ذكره من اعترام إعلان زواجه منها رسميا وهو ثانيا : يصطحبها عند تأجيرها لشقة بشارع ويقرر أنه شقيقها ثم يرفض التوقيع كضامن بجانب اسمها وهو ثالثا : يقوم بتكليفها بشراء أرجوحة لابنته ويسلمها مفتاح شقته لتتظر حامل الأرجوحة لتسليمها منه وتدفع له باقي ثمنها . كل هذه الأمور تدل بظاهرها على أن الكلفة بينهما قد زالت وأن كلا منهما قد باح للآخر بظروفه وأحواله أي أن المتهم يعلم بأنها متزوجة“ .

وحيث إنه من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تبين حقيقة الواقعة وتردها إلى صورتها الصحيحة التي تستخلصها من جماع الأدلة المطروحة عليها وهي ليست مطالبة بالأخذ إلا بالأدلة المباشرة — بل لها أن تستخلص الحقائق القانونية من كل ما يقدم إليها من أدلة ولو كانت غير مباشرة — متى كان ما حصله الحكم من هذه الأدلة لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي . كما أنه من المقرر أيضا أن المادة ٢٧٦ عقوبات إنما تكلمت في الأدلة التي يقتضيها القانون في حق شريك الزوجة المتهمة بالزنا . أما الزوجة نفسها فلم يشترط القانون بشأنها أدلة خاصة بل ترك الأمر في ذلك للقواعد العامة ، بحيث إذا اقتنع القاضي من أي دليل أو قرينة بارتكابها بالجريمة فله التقرير بإدانتها وتوقيع العقاب عليها . لما كان ذلك هو حكم القانون ، وكان لمحكمة الموضوع حق تفسير العقود بما لا يخرج عما تحتمله عباراتها وتفهم نية المتعاقدين لاستنباط حقيقة الواقع منها وتكييفها التكييف الصحيح ، ولإرقابة محكمة التقض فيما تراه سائغا ولا يتناقى مع نصوص العقد ، وكانت محكمة الموضوع قد فسرت عقد الزواج العرفي المقدم من الطاعنين بأنه عقد بات منتج لأثره فورا وليس وعدا بالزواج بما تحتمله عبارته الصريحة واعتراف الطاعن الثاني بشأنه ، وكانت قد عولت في حصول الوطء بين الطاعنين على هذا العقد ، وما تبعه من دخول بالإضافة إلى ما ساقته من ظروف وقرائن اطمانت إليها في حدود سلطتها في تقدير الدليل بما لا يخرج عن الاقتضاء

العقل والمنطق وبأسباب تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها مما لا تقبل مجادلتها فيه . لما كان ذلك ، فإن هذا النعى يكون في غير محله .

وحيث إن مبنى الوجهين الأول والثاني من الطعن المتقدم من الطامس الثاني هو الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال ، ذلك أن الحكم المطعون فيه قد دانه بوصفه شريكا مع الزوجة في ارتكاب جريمة الزنا على الرغم من عدم توافر الركن المادى للجريمة وهو فعل الوطء . وبغير التقييد في قضائه بالأدلة القانونية التي حددها الشارع في المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات . كما استند في ذلك إلى عقد الزواج العرفي وتكرر مقابله مع الطاعة الأولى وظهورهما معا في صورة فوتوغرافية مع أن العقد في صورة الدعوى لا يعدو أن يكون وعدا بالزواج فضلا عن أنه لا يؤدي إلى حصول الوطء . وأما الصور الفوتوغرافية فلا توفر الدليل الكتابي المنصوص عليه في المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات .

وحيث إن القانون في المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات ، بتحديد الأدلة التي لا يقبل الإثبات غيرها على الرجل الذي يزني مع المرأة المتزوجة ، لا يشترط أن تكون هذه الأدلة مؤدية بذاتها فورا ومباشرة إلى ثبوت فعل الزنا . وإذن فعند توافر قيام دليل من هذه الأدلة المعنية كالتلبس والمكاتيب يصح للقاضي أن يعتمد عليه في ثبوت الزنا ولو لم يكن صريحا في الدلالة عليه ومنصبا على حصوله . وذلك متى اطمأن بناء عليه إلى أن الزنا قد وقع فعلا وفي هذه الحالة لا تقبل مناقشة القاضي فيما انتهى إليه على هذه الصورة ، إلا إذا كان الدليل الذي اعتمد عليه ليس من شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي وصل إليها . ذلك لأنه بمقتضى القواعد العامة لا يجب أن يكون الدليل الذي يبنى عليه الحكم مباشرا ، بل للحاكم ، وهذا من أخص خصائص وظيفتها التي أنشئت من أجلها ، أن تكمل الدليل مستعينة بالعقل والمنطق وتستخلص منه ما ترى أنه لا بد مؤد إليه . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى أن الزنا قد وقع فعلا بناء على الأدلة السائغة التي اطمأنت إليها كما وضع في الرد على أسباب الطعن المقدمة من الطاعة الأولى ، وكان صحيحا أن الصور لا يمكن قياسها على المكاتيب المنصوص عليها في المادة ٢٧٦ عقوبات والتي يشترط مع دلالتها على الفعل أن تكون محررة من من انتهم نفسه ، وإن كان ذلك صحيحا في القانون إلا أن ما استورد إليه الحكم

في ذلك لا يعيبه ، ذلك أن ما ذكره الحكم بشأنها لا أثر له في منطقته أو في النتيجة التي انتهى إليها ، إذ الأصل أن البيان المعول عليه في الحكم هو ما يبدو فيه اقتناع المحكمة دون غيره من الأجزاء الخارجة عن سياق هذا الاقتناع . وإذن فمتى كان الواضح مما أورده الحكم المطعون فيه أن المحكمة قد عولت بصفة أصلية في الاقتناع بحصول الوطء على عقد الزواج العرفي وما يتبعه من معاشرة جنسية مباشرة بين الطرفين وقالت إنه " وحده كاف للتدليل على حصول الوطء " كما عولت في إثبات هذا الركن على الظروف والملايسات التي تم التعارف فيها بين الطاعنين وتكرار مقابلاتهما في الأماكن العامة وإبقاء زواجهما سرا وذهاب الطاعنة إلى مسكن الطاعن ومصاحبته لما عندا استئجار مسكنها الجديد ودفعه الإيجار عنها - هذه الظروف وطريقة تدليل المحكمة ، تفصح عن أن قضاءها لم يكن ليتأثر في اقتناعها بحصول الوطء لو فطنت إلى عدم جدوى هذا القول العرضي من الصور الذي ساقته تزيد لتؤكد توطد العلاقة بين الطاعنين ورفع الكلفة بينهما بعد إنكار الطاعنة لذلك ، ولتدلل على أنها " لم تكن تخشى أحدا وتحرو معه عقدا بالزواج وتظهر معه في الصور " . لما كان ذلك ، فإن هذا الوجه من الطعن يكون في غير محله .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث من الطعن هو الفساد في الاستدلال على توافر علم الطاعن بأن للطاعنة الأولى متروجة .

وحيث إنه لما كان كل ما يوجب القانون على النيابة العامة أن تثبت أن المرأة التي زنى بها متروجة ، كما هو الحال في هذه الدعوى ، وليس عليها أن تثبت علم الطاعن بأنها كذلك إذ أن علمه بكونها متروجة أمر مفروض . وكان عليه أن يثبت أن الظروف كانت لا تمكنه من معرفة ذلك لو استقصى عنه وهو ما لم يقم به . وكان الحكم فضلا عن ذلك قد دلل تدليلا سائفا على هذا العلم على النحو المتقدم . لما كان ذلك ، فإن هذا النعي يكون غير سديد .

وحيث إن مبنى الوجه الرابع من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه التفت عما قرره الشهود في التحقيقات من أن الطاعن لم يختل بالمتهمة الأولى ولم يجتمع بها سواء في مسكنها أو في مسكنه ، كما التفت عن الشهادة الرسمية المقدمة منه

والتي تثبت وجوده في مقرر عمله فأغفل الحكم بذلك تحديد مكان حصول الوطء
المزعوم .

وحيث إن الحكم المطعون فيه عرض إلى أقوال الشهود الذين مثلوا
في التحقيقات فأطرحها بقوله إنها " مجرد أقوال ملبية لا تنفي ما انتهى إليه
قضاء المحكمة من أن فعل الوطء قد تم بين المتهمين " كما لم يعول على الشهادة
المقدمة من الطاعن . لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع أن تزن أقوال
الشهود فتأخذ منها بما تطمئن إليه وتطرح ما عداه وهي غير ملزمة بأن تتعقب
كل جزئية يشيرها المتهم في دفاعه بل يكفي أن تؤكد في حكمها أن أركان الجريمة
من فعل وقصد جنائي قد وقعا من المتهم وأن تبين الأدلة التي قامت لديها
بفعلتها تعتقد ذلك وتقول به وكان الحكم قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه
عناصر الجريمة التي دان الطاعن بها ، وأورد على ذلك أدلة سائغة من شأنها أن
تؤدي إلى ما رتبته عليها ، وكان عدم تحديده مكان حصول الوطء هو من الأمور
الموضوعية التي لا تقبل مناقشتها أمام هذه المحكمة فضلا عن أن الحكم قد بين
مكان وقوع الجريمة في أخذه بوصف التهمة كما قدرتها النيابة - لما كان ذلك ،
لأنه لا محل لما ينعيه الطاعن على الحكم في هذا الصدد .

وحيث إنه لذلك يكون الطعنان برمتيهما على غير أساس متعينا رفضهما
موضوعا .

جلسة ١١ من يونيه سنة ١٩٦٢

بقيادة السيد المستشار السيد أحمد عفيفي ، وبحضور السادة المستشارين : محمد عبد السلام ،
ومحمد الحليم البيطاش ، وأديب نصر ، ومختار مصطفى وضوان .

(١٣١)

الطعن رقم ١٠١٦ لسنة ٣١ القضائية :

شيك بدون رصيد . إثبات " بوجه عام . شهود " . دفاع .

(أ) أصل الشيك . عدم وجوده . لا يبنى وقوع جريمة المادة ٣٣٧ عقوبات . المحكمة أن
تكون عقيدتها بكل طرق الإثبات . لما أن تأخذ بالصورة الشمية لشيك كدليل
في الدعوى .

(ب) سماع الشهود . أمام المحكمة الاستئنافية . غير ملزم : إلا أن يكون ذلك لتحقيق دفاع
جوهري .

للاخصص لهم بتقديم مذكرة . في أجل محدد . عدم تقديمه المذكرة في هذا الأجل .
القضاء بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه . ولأن المتهم لم يقدم دفاعا جديدا . لا إخلال
بمبنى الدفاع .

١ - عدم وجود أصل الشيك لا يبنى وقوع الجريمة المنصوص عليها
في المادة ٣٣٧ عقوبات والمحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكل طرق الإثبات
ولما أن تأخذ بالصورة الشمية كدليل في الدعوى إذا ما اطمانت إلى صحتها .

٢ - من المقرر قانونا أن المحكمة الاستئنافية تقضى على مقتضى الأوراق
المطروحة عليها دون أن تكون ملزمة بسماع الشهود إلا أن يكون ذلك لتحقيق
دفاع جوهري أخفله محكمة الدرجة الأولى . فإذا كانت محاضر الجلسات قد
خلت في درجتي التقاضي من أى ادعاء يحصل محو بالصورة في تأويل تحرير
الشيك ومن أى طلب لدعوة المجنى طيه لمناقشته في ذلك ، وكانت المحكمة
الاستئنافية قد رخصت للتمهم " الطاعن " بتقديم مذكرة في أجل حددته فلم

يقدّمها في الأجل المضروب فإن قضاءها بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه ولأن الطاعن لم يأت بجديد في دفاعه يكون صحيحا لا يشوبه القصور ولا الإخلال بحق الدفاع

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢١ أكتوبر سنة ١٩٥٨ بدائرة قسم الشرق بورسعيد : أعطى بسوء نية إلياس إسكاروس قام شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب . وطلبت عقابه بالمادة ٣٣٧ من قانون العقوبات . وقد ادعى إلياس إسكاروس قام بحق مدني قبل المتهم بمبلغ ٥١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة ميناء بورسعيد الجزئية قضت حضوريا بتاريخ ٢٤ فبراير سنة ١٩٦٠ عملا بالمواد ٣٣٦ و ٣٣٧ و ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات : أولا — بترك المدعي المدني لدعواه المدنية مع إلزامه بمصروفاتها . ثانيا — بتفريم المتهم مشرين جنيها وأمرت بإيقاف التنفيذ لمدة ثلاث سنوات تبدأ من صيرورة الحكم نهائيا . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة بورسعيد الابتدائية قضت حضوريا بتاريخ ٣١ مايو سنة ١٩٦٠ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث ان مبنى الطعن هو الخطأ في القانون والقصور في التسيب والإخلال بحق الدفاع، وفي ذلك يقول الطاعن إنه أبدى في دفاعه وفي مذكرته المقدمة إلى محكمة ثاني درجة أن أصل الشيك يحمل تاريخا لتحريره هو ١٠/١٠/١٩٥٨ وتاريخنا لاستحقاقه هو ٢١/١٠/١٩٥٨ ودليل ذلك أن محقق الشرطة أثبت في محضره أن الشيك يحمل التاريخ الأول بينما أثبت في صورته الشمسية المقدمة من المدعي المدني أن تاريخ استحقاقه هو التاريخ الثاني وأوضح الطاعن أن بدا عيبت وتلاعبت بالصورة فأزالت منها تاريخ التحرير، وطلب دعوة المدعي المدني لسماع

شهادته في هذا الخصوص لكن المحكمة لم تجب هذا الطلب ولم تحقق دفاعه ودانته
بجرمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد مستندة إلى الصورة الشمسية مع انها لا تغني
عن الأصل ولا يصح الاستناد إليها كدليل .

وحيث ان الحكم الابتدائي دان الطامن بجرمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد
قائم وقابل للسحب مستندا إلى صورة شمسية قدمها المدعى المدني لشيك
مستحق الأداء في آخر أكتوبر سنة ١٩٥٨ وموقع عليه من الطامن ومسحوب
على بنك مصر فرع الاسماعيلية وإلى إفادة من البنك تفيسد عدم وجود رصيد
للساحب . وعرض الحكم لما دفع به الطامن من أن محقق الشرطة أثبت أن
تاريخ الشيك هو أول أكتوبر وأن تاريخ الاستحقاق المثبت في الصورة الشمسية
هو آخر أكتوبر ورد الحكم على ذلك في قوله "إن ما أثبتته المحقق المذكور هو مجرد
خطأ مادي وإن المحكمة تطمئن إلى الصورة الشمسية التي تحمل تاريخا واحد هو
تاريخ الاستحقاق" لما كان ذلك ، وكان عدم وجود أصل الشيك لا ينفي
وقوع الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات والمحكمة
أن تكون عقيدتها في ذلك بكل طرق الإثبات ولها أن تأخذ بالصورة الشمسية
كدليل في الدعوى إذا ما اطمأنت إلى صحتها ، وكان من المقرر قانونا أن
المحكمة الإستئنافية تقضي على مقتضى الأوراق المطروحة عليها دون أن تكون
ملزمة بسماع الشهود إلا أن يكون ذلك لتحقيق دفاع جوهرى أغفلته محكمة الدرجة
الأولى . ولما كانت محاضر الجلسات قد خلت في درجتي التقاضى من أى ادعاء
بمحصول نحو بالصورة في تاريخ تحرير الشيك ومن أى طلب لدعوة المطعون ضده
لمناقشته في ذلك ، وكانت المحكمة الإستئنافية قد رخصت للطامن بتقديم مذكرة
في أجل حدده فلم يقدمها في الأجل المضروب ، على ما تبين من المفردات التي
أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لأوجه الطعن ، فصدر الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم
المستأنف لأسبابه وأضاف أن الطامن لم يأت بجديد في دفاعه . لما كان ذلك ،
فإنه لا يكون هناك أساس لقالة الخطأ في تطبيق القانون أو القصور أو الإخلال
بحق الدفاع بما يتعين معه رفض الطعن موضوعا .

جلسة ١١ من يونيه سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار محمود حلي خاطر . وبحضور المادة المستشارين : جادل يونس ،
وتوفيق أحمد الخشن ، ومحمود اسماعيل ، وحسين صفوت المركي .

(١٣٢)

الطعن رقم ٣٤٢٢ لسنة ٣١ القضائية :

دعوى جنائية " اقضاؤها " . اثبات " خبرة " . حكم " ما لا يعيبه " .

(١) اقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة . اقطاع المدة : بإجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة ،
وكذلك بالأمر الجنائي أو بإجراءات الاستدلال . مريان المدة من جديد ابتداء من يوم
الاقطاع . المادة ١٧ أ . ج .

الاقطاع يتم في الدعوى بمعرفة السلطة المنسوبة بها القيام به . سواء أكان من
إجراءات التحقيق أم الاتهام أم المحاكمة . وسواء أجريت في مواجهة المتهم أو
في غيبه .

الأمر الجنائي وإجراءات الاستدلال . لا تقطع المدة إلا إذا اتخذت في مواجهة
المتهم ، أو إذا أخطرها بوجه رسمي

الاقطاع مني . يمتد أثره إلى جميع المتهمين في الدعوى ، ولو لم يكونوا طرفا في
الإجراء الذي ترتب عليه الاقطاع . المادة ١٨ أ . ج

(ب) خبرة . المضاهاة : لم تنظم في قانون المرافعات ولا في قانون الإجراءات بنصوص آمرة
بترتيب الطلآن على مخالفتها

اعتماد المحكمة في تكوين قضيستها على تقرير الخبير الذي كان مطروحا بالجلسة ،
ودارت عليه المرافعة . اطمئنانها إلى صحة المضاهاة . لا تثريب

عدم طلب تحقيق إجراء معين في خصوص عملية المضاهاة . للنس على الحكم بأنه أخل
بحق الدفاع . لا يقبل

١ - مفاد ما نصت عليه المادتان ١٧ و ١٨ إجراءات أن المدة المسقطه للدعوى الجنائية تنقطع بأى إجراء يتم فى الدعوى بمعرفة السلطة المنوط بها القيام به سواء أكان من إجراءات التحقيق أم الإتهام أم المحاكمة ، وسواء أجريت فى مواجهة المتهم أو فى غيبته . وأن هذا الانقطاع صينى يمتد أثره إلى جميع المتهمين فى الدعوى ولولم يكونوا طرفا فى تلك الإجراءات . أما بالنسبة للأمر الجنائى وإجراءات الاستدلال فإنها لا تقطع المدة إلا إذا اتخذت فى مواجهة المتهم أو إذا أخطربها بوجه رسمى . فإذا كانت إجراءات التحقيق التى اتخذت فى الدعوى فى مواجهة المجنى عليه والمتهم الأول قد صدرت من سلطة التحقيق المختصة ومن ندبته ندبا صحيحا من مامورى الضبط القضائى مما تنتج أثرها فى قطع مدة التقادم بالنسبة إلى جميع المتهمين فى الدعوى فإن ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من رفض الدفع باتقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة يكون سديدا وصحيحا فى القانون .

٢ - لم ينظم المشرع المضاهاة ، سواء فى قانون الإجراءات أو فى قانون المرافعات ، بنصوص أمرة يترتب البطلان على مخالفتها . إذ العبرة فى المسائل الجنائية إنما تكون باقتناع القاضى بأن إجراء من الإجراءات يصح أو لا يصح أن يتخذ أساسا لكشف الحقيقة . وإذا كانت المحكمة قد رأت أن أوراق الاستكتاب التى اتخذها الخبير أساسا للمضاهاة هى أوراق تؤدى هذا الغرض ، وأن المضاهاة التى تمت كانت صحيحة واطمأنت إليها المحكمة ، فلا يقبل من الطاعنين العودة إلى مجادلتها فيما خلصت إليه من ذلك . ولا تريب على المحكمة أن هى اعتمدت فى تكوين عقيدتها على تقرير الخبير المقدم فى الدعوى المدنية التى انتهت بالحكم برد وبطلان المحرر موضوع الجريمة ، طالما أن هذا التقرير كان مطروحا بالجلسة ودارت عليه المرافعة .

وإذا كان الطاعنان أو المدافعان عنهما لم يطلبتا تحقيق إجراء معين فى خصوص عملية المضاهاة فلا يقبل منهما النعى على الحكم المطعون فيه بقالة الاخلال بالدفاع .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من آخر والطاعنين بأنهم في يوم ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٣٩ بدائرة مركز البلينا مديرية جرجا : أولا — اشتركوا مع موظف عمومي حسن النية هو كاتب التصديقات المختص بمحكمة البلينا الجزئية وذلك بطريق المساعدة في ارتكاب تزوير في محرر رسمي هو عقد البيع المنسوب صدوره من عبد الحافظ علي أحمد إلى عبد المجيد محمد محمود حال تحريره المختص بوظيفته بجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمهم بتزويرها بأن اتفقوا مع مجهول وأحضروه أمام الموظف سالف الذكر متعللا شخصية عبد الحافظ علي أحمد "البائع" وتسمى أمام هذا الموظف باسمه وقدم خاتما باسمه "أى البائع" وبهم به على العقد وقد تمت الجريمة بناء على هذه المساعدة وذلك الإتفاق . ثانيا — لأن المتهم الأول أيضا... إلخ وطلبت عقابهم بالمواد ٤٠/٢-٣ و٤١ و٢١١ و٢١٣ و٢١٤ من قانون العقوبات. ومحكمة البلينا الجزئية قضت بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٩٦٠ عملا بمواد الإتهام مع تطبيق المادتين ١٧ و٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة للمتهم الأول حضوريا للأول والثالث وحضوريا اعتباريا للثاني ، بحبس المتهم الأول ستة أشهر مع الشغل وكفالة ١٠ جنهيات لوقف التنفيذ عن التهمتين وبحبس كل من المتهمين الثاني والثالث "الطاعنين" ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة ٥ جنهيات لوقف التنفيذ. فاستأنف المتهمون هذا الحكم. ومحكمة سوهاج الابتدائية قضت حضوريا بتاريخ ٧ ديسمبر سنة ١٩٦٠ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف. فطعن المحكوم عليهما الثاني والثالث في هذا الحكم بطريق النقض... إلخ .

المحكمة

وحيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ، ذلك بأن الطاعنين دفعا بسقوط الحق في إقامة الدوى الجنائية قبلهما لمضى أكثر من عشر سنوات على تاريخ وقوع جريمة الاشتراك في التزوير في محرر رسمي في ١٩٣٩/٩/٢٧ التي دينا بها — دون أن يتخذ فيها إجراء قاطع لمدة إذ لم يسألا في التحقيقات إلا في ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، وقد ردت

محكمة أول درجة على هذا الدفع بأن الطاعنين قد سئلا في محضر الشرطة بتاريخ ١٩٤٨/١٢/٢٢ في حين أن الذي سئل هو البائع مدعى التزوير دون غيره وتمسك الطاعنان بهذا الدفاع أمام محكمة ثاني درجة ولكنها تبنت أسباب الحكم المستأنف ولم ترد عليه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه عرض للدفع باقتضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة الذي أثاره المتهم الأول في الدعوى — الذي لم يطعن في الحكم — ورد عليه في قوله : ” وحيث إنه عن اقتضاء الدعوى فرود بأن النيابة العامة قد تولت التحقيق فقد انتدبت البوليس لسؤال المتهم المذكور وتم تنفيذاً لذلك سؤاله بمحضر البوليس المرفق المؤرخ ١٩٤٨/١٢/٢٢ الساعة ١٢,٥٥ م ووقع ببصمة ختمه على أقواله ومن ثم فلا حاجة للتوضيح فيما أثاره المتهم بشأن السقوط أو الاقتصاء على النحو الذي ذكره باحدى مذكرتيه ” لما كان ذلك ، وكان يبين من المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لاطعن أن الجريمة المسندة إلى الطاعنين وقعت في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٣٩ وبدأت النيابة العامة في التحقيق وحددت لذلك يوم ١٥ أبريل سنة ١٩٤٢ لسؤال المجنى عليه عبد الحافظ علي أحمد حيدر والمطعون ضده في دعوى التزوير المدنية ” عبد المجيد محمد محمود ” المتهم الأول في الدعوى — وأجلت التحقيق لعدم حضورهما إلى أن سألت المجنى عليه بتاريخ ٢٨ أبريل سنة ١٩٤٢ ثم نذبت معاون بوليس مركز البلينا لسؤال طرف الخصومة المذكورين ، فقام بسؤال المجنى عليه بتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٩٤٥ ثم نذبت النيابة العامة ضابط المركز بتاريخ ٦ ديسمبر سنة ١٩٤٨ لسؤال الطاعن والمطعون ضده في دعوى التزوير المدنية ” المجنى عليه والمتهم الأول في الدعوى ” وتنفيذاً لهذا الندب قام الملازم أول حسين كامل ضابط مركز البلينا بسؤال المجنى عليه بتاريخ ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٨ ثم سأل المتهم الأول في الدعوى ” عبد المجيد محمد محمود ” بتاريخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٤٨ وتوالت إجراءات التحقيق بعد ذلك في مواجهة الطاعنين إلى أن أحيل التحقيق لقاضي التحقيق في ٦ أغسطس سنة ١٩٥٢ الذي أحال المتهمين إلى غرفة الاتهام التي قررت بدورها بتاريخ ٦ نوفمبر سنة ١٩٥٤ إحالتهم إلى محكمة الجلسات لمحاكمتهم على أساس عقوبة الجماعة . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٦٧ من قانون

الإجراءات الجنائية تجرى على أنه "تنقطع المدة بإجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة ، وكذلك بالأمر الجنائي أو بإجراءات الاستدلال إذا اتخذت في مواجهة المتهم أو إذا أخطربها بوجه رسمي ، وتسرى المدة من جديد ابتداء من يوم الانقطاع . كما نصت المادة ١٨ على أنه إذا تعدد المتهمون فإن انقطاع المدة بالنسبة لأحدهم يترتب عليه انقطاعها بالنسبة للباقيين ولو لم تكن قد اتخذت ضدهم إجراءات قاطعة للمدة". ومفاد ما تقدم أن المدة المسقطه للدعوى الجنائية تنقطع بأي إجراء يتم في الدعوى بمعرفة السلطة المنوط بها القيام به سواء أكان من إجراءات التحقيق أم الاتهام أم المحاكمة ، وسواء أجريت في مواجهة المتهم أو في غيبته ، وإن هذا الانقطاع عيني يمتد أثره إلى جميع المتهمين في الدعوى ولو لم يكونوا طرفاً فيها . أما بالنسبة إلى الأمر الجنائي وإجراءات الاستدلال فإنها لا تقطع المدة إلا إذا اتخذت في مواجهة المتهم أو إذا أخطربها بوجه رسمي . ولما كانت إجراءات التحقيق التي اتخذت في الدعوى في مواجهة المجنى عليه والمتهم الأول قد صدرت من سلطة التحقيق المختصة ومن ندرته ندبا صحيحا من مأموري الضبط القضائي مما تنتج أثرها في قطع مدة التقادم بالنسبة إلى جميع المتهمين في الدعوى ، ومن ثم يكون ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه سديداً وصحيحاً في القانون ، ويكون ما يتعاه الطاعنان عليه في غير محله . ولا وجه لما يشيرون به الطاعنان من سكوت الحكم المطعون فيه عن الرد على ما أثاراه أمام المحكمة الاستئنافية في شأن هذا الدفع طالما أن الرد عليه قد تضمنته أسباب الحكم الابتدائي التي اعتنتها المحكمة المطعون فيه .

وحيث إن مبنى الوجه الثاني من الطعن هو الإخلال بحق الدفاع والقصور في التسيب ، ذلك بأن الطاعنين تمسكا في مرحلتى التقاضى بأن تقرير الخبير الذى ارتكنت عليه المحكمة المدنية في التروير لا يصلح أن يكون دليلاً قاطعاً عليه ، لأن ورقة المضاهاة لم تكن معاصرة للعقد المطعون عليه فلا تنتج أثرها لاحتفال أن يكون للجنى عليه أكثر من ختم واحد ، وقد أ طرح الحكم هذا الدفاع دون أن يحققه أو يرد عليه بما يقننه ، وكان من المتعين على المحكمة أن تحميه ولا تتقيد بالأحكام المدنية التي لا تلزمها في قضائها .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الاشتراك في تزوير المحرر الرسمي التي دين الطاعنان بها، وأورد على ثبوتها في حقهما أدلة مستمدة من أقوال شهود الإثبات وأقوال الطاعنين ومن نتيجة المضاهاة التي أجراها قسم أبحاث الترييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي، وهي أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها. لما كان ذلك، وكان الأصل أن المضاهاة لم تنظم سواء في قانون الإجراءات الجنائية أو في قانون المرافعات المدنية والتجارية في نصوص أمره يترتب البطلان على مخالفتها إذ العبرة في المسائل الجنائية إنما تكون باقتناع القاضي بأن إجراء من الإجراءات يصح أو لا يصح أن يتخذ أساسا لكشف الحقيقة. وإذا كانت المحكمة قد رأت أن أوراق الإمتكتاب التي اتخذها الخبير أساسا للمضاهاة هي أوراق تؤدي هذا الغرض، وأن المضاهاة التي تمت كانت صحيحة واطمأنت إليها المحكمة، فلا يقبل من الطاعنين العود إلى مجادلة المحكمة فيما خلصت إليه من ذلك ولا تثريب على المحكمة أن هي اعتمدت في تكوين عقيدتها على تقرير الخبير المقدم في الدعوى المدنية التي انتهت بالحكم برد وبطلان المحرر موضوع الجريمة، طالما أن هذا التقرير كان مطروحا بالجلسة، ودارت عليه المرافعة، ولما كان الطاعنان أو المدافعان عنهما لم يطلبتا تحقيق إجراء معين في خصوص عملية المضاهاة فلا يقبل منهما النعي على الحكم بقالة الإخلال بالدفاع — لما كان ذلك، فإن ما يثيره الطاعنان في هذا الوجه لا يكون سديدا .

وحيث إنه لما تقدم يكون الظاهر برمته على غير أساس ويتمين لذلك رفضه موضوعا .

جلسة ١١ من يونيه سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد عفيفي ، وبحضور السادة المستشارين : محمد عبد السلام ،
وعبد الحليم البيطاش ، وأديب نصر ، ومختار رضوان .

(١٣٣)

الطعن رقم ٣٤٣٠ لسنة ٣١ القضائية :

نقض ” إجراءات الطعن “ .

أسباب الطعن بالنقض . المقدم من النيابة العامة . وجوب التوقيع عليها من رئيس نيابة على الأقل . التوقيع عليها من وكيل أول النيابة . مؤدى ذلك : عدم قبول الطعن شكلا .

استلزمت الفقرة الثالثة من المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في حالة رفع الطعن بالنقض من النيابة العامة أن يوقع أسبابه رئيس نيابة على الأقل فإذا كان الشايت بالأوراق أن الذى وقع أسباب الطعن هو وكيل أول نيابة جنوب القاهرة فإنه يتعين القضاء بعدم قبول الطعن شكلا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه فى يوم ٤ نوفمبر سنة ١٩٥٩ بدائرة قسم الساحل محافظة القاهرة : أولا — هدم منزلا غير آيل للسقوط دون موافقة اللجنة المختصة بقيمته ١٢٠ جنيها مصريا . وثانيا — هدم البناء سالف الذكر دون ترخيص . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٥ و ٧ / ٢ — ٣ من القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ والمواد ١ و ٣٠ و ٣٣ من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٦ . ومحكمة البلدية الجزئية قضت بحضورها بتاريخ ١٢ يونيه سنة ١٩٦٠ عملا بمواد الإتهام مع تطبيق المادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بتفريم المتهم مائة قرش وثلاثة أمثال قيمة البناء المهضوم وحرمانه من البناء على نفس

الأرض لمدة ثلاث سنوات وأداء الرسوم والفوائد كما لو كان المبنى قائما عن تلك المدة من التهمة الأولى وأمرت بإيقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ صدور الحكم نهائيا، وتغريمه مائة قرش ورسم الرخصة عن التهمة الثانية . فاستأنفت النيابة هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية قضت غيابيا بتاريخ ١٤ نوفمبر سنة ١٩٦٠ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطلعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٦٠ وقدمت تقريرا بالأسباب في ذات التاريخ موقعا عليه من السيد وكيل أول نيابة جنوب القاهرة .

المحكمة

من حيث إنه يبين من الأوراق أن الحكم المطعون فيه صدر غيابيا من محكمة ثاني درجة بتاريخ ١٤ نوفمبر سنة ١٩٦٠ وتم إعلانه في ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٠ واقتضى الميعاد دون حصول معارضة فيه . وقد قررت النيابة العامة بالظعن فيه بطريق النقض بتاريخ ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ ، وقدمت أسباب الظعن في ذات اليوم موقعا عليها من وكيل أول نيابة جنوب القاهرة — لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الظعن أمام محكمة النقض المعمول به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية في ٢١ من فبراير سنة ١٩٥٩ قد استلزم في الفقرة الثالثة من المادة ٣٤ في حالة رفع الظعن من النيابة العامة أن يوقع أسبابه رئيس نيابة على الأقل ، فإن هذا الظعن — إذ وقع أسبابه وكيل أول نيابة جنوب القاهرة — يكون غير مقبول شكلا ، ويتعين القضاء بذلك .

جلسة ١١ من يونيه سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد احمد عفيفي ، وبحضور السادة المستشارين : محمد عبد السلام ،
وعبد الحليم البيطاش ، وأديب نصر ، ومختار مصطفى رضوان .

(١٣٤)

الطعن رقم ٣٤٣٤ لسنة ٣١ القضائية :

تفتيش .

(أ) الإذن به . عدم تعيين إسم المأمور المأذون له بإجرائه . لا يعيبه .

(ب) تنفيذه . خلو إذن التفتيش من تعيين مأمور بعينه لإجرائه . صحة تنفيذه بمعرفة أى واحد
من مأمورى الضبط القضائى .

١ - عدم تعيين إسم المأذون له بإجراء التفتيش لا يعيب الإذن .

٢ - إذا كان إذن التفتيش لم يعين مأمورا بعينه لإجرائه ، فإنه لا يقدح
في صحة التفتيش أن ينفذه أى واحد من مأمورى الضبط القضائى .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى ليلة ١٢ أغسطس سنة ١٩٦٠ بدائرة مركز
طنطا مديرية الغربية : أولا - أحرز سلاحا ناريًا مششخنا " ريفولفر " بدون
ترخيص . ثانيا - أحرز ذخائر " ثلاث طلقات رصاص " مما تستعمل فى
الأسلحة النارية دون أن يكون مرخصا له فى إحراز السلاح . وأحالته إلى محكمة
الجنايات لمحاكمته بالمواد ١ و ٦ و ٢٦/٢ - ٤ و ٣٠ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤
المعدل بالقانونين ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والبند ١ من القسم الأول

من الجدول رقم ٣ المرفق . ومحكمة جنايات طنطا قضت حضوريا بتاريخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٦٠ عملا بمواد الإتهام مع تطبيق المواد ١٧ و ٢/٣٢ و ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم " الطاعن " بالحبس مع الشغل لمدة ستة شهور ومصادرة المضبوطات وأمرت بإيقاف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض... إلخ.

المحكمة

حيث إن مبنى وجهى الطعن الأول والثانى هو القصور في التسبيب ، ذلك أن الحكم المطعون فيه عول في إدانة الطاعن على أقوال شاهدى الإثبات على الرغم من تناقضهما في تحقیقات النيابة إذ نسب كل منهما لنفسه العثور على المسدس المضبوط ، ولم يشر الحكم إلى أقوال شاهدى النفى ولم يناقشها ولم يبين سبب اعتياده على أقوال شاهدى الإثبات دونهما ، كما لم يرد على دفاع الطاعن بتلقيق التهمة ضده .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة تؤدى إلى ما رتب عليه — لما كان ذلك ، وكان تناقض الشهود ، بفرض حصوله ، لا يعيب الحكم ما دام قد استخلص الإدانة منها بما لا تعارض فيه ، وكانت أقوال الشاهدين أمام المحكمة على ما يبين من الاطلاع على محضر الجلسة متفقة ولا خلاف بينها — ولما كانت المحكمة غير ملزمة بمناقشة أقوال شهود النفى أو الرد عليها استقلالا فى حكمها ما دام هذا الرد يكون مستنادا ضمنا من قضائها بالادانة استنادا إلى أدلة الثبوت التى اعتمدت عليها — لما كان ذلك ، وكان الدفع بتلقيق التهمة هو جدل موضوعى لا يقبل أمام محكمة النقض فإن هذين الوجهين يكونان على غير أساس .

وحيث إن محصل الوجه الثالث من الطعن هو الخطأ فى تطبيق القانون إذ أن الحكم المطعون فيه دان الطاعن على الرغم من بطلان إذن التفتيش لعدم تحديد اسم المرخص له بإجرائه .

وحيث إن الطاعن لم يثر هذا الدفع أمام محكمة الموضوع فلا تجوز إثارته أمام محكمة النقض لأول مرة - لما كان ذلك ، وكان الأصل أنه لا يقدح في صحة التفتيش أن ينفذه أى واحد من مأمورى الضبط القضائى إذا كان الاذن لم يعين مأمورا بعينه ، هذا إلى أن عدم تعيين إسم المأذون له بإجراء التفتيش لا يوجب الإذن ، على أن الحكم أثبت أن الإذن قد صدر لللازم فتحى حبيب بما ينهاريه أساس هذا الوجه من الطعن .

وحيث إن مبنى الوجه الرابع من الطعن هو القصور فى استظهار الباعث على إحراز السلاح المضبوط ، فضلا عن عدم الرد على دفاع الطاعن بأنه لا مصلحة له فى إحراز السلاح باعتبار أن لديه ترخيصا بحمل سلاح غيره .

وحيث إنه لما كانت المحكمة غير ملزمة قانونا بتحرى الباعث على ارتكاب الجريمة وإقامة الدليل على توافره ، وكان ما يثيره الطاعن فى هذا النعى لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا لا محل لإثارته أمام محكمة النقض ، فإن هذا الوجه يكون فى غير محله ، ويكون الطعن برمته على غير أساس متعبنا الرفض موضوعا .

جلسة ١٢ من يونية سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار محمود حلى خاطر ، وحضور السادة المستشارين : عبد الحليم البطاش ،
وأديب نصر ، ومختار مصطفى رضوان ، ومحمود اسماعيل .

(١٣٥)

الطعن رقم ٩٧٦ لسنة ٣١ القضائية :

صيدلة . وصف التهمة . دفاع . عقوبة . حكم "تسبيبه . ما يعيبه" .

(أ) جريمة صرف أدوية لرضى من عيادة الطبيب الخاصة . بغير ترخيص بإنشاء صيدلة .
إقامة الدعوى الجنائية بهذا الوصف . طلب النيابة تطبيق عقوبة الماهدين ٤٠ و ٨٣
من القانون ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ . قيام المحكمة بتغيير وصف التهمة . وإضافة مواد
أخرى من القانون تنص على عقوبة أشد . تطبيقها . دون لفت نظر المتهم . إخلال
بمحق الدفاع .

(ب) عدم بيان عناصر التهمة الجديدة . إضافة التهم بمواد الاتهام وبمواد أخرى . دون إفصاح
عن أى الجريمتين ما قبلت . تصور .

١ - إذا كانت التهمة التى أسندتها النيابة إلى الطاعن وجرت المحاكمة على
أساسها هى أنه صرف أدوية لمرضى الخصوصيين قبل الحصول على ترخيص
بإنشاء صيدلية خاصة بعيادته ، وهى الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٤٠ من
القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ والمعاقب عليها بالمادة ٨٣ من ذلك القانون .
وكانت المحكمة الاستئنافية عند توقيع العقوبة قد ذكرت المادة ٨٠ من القانون
التي تعاقب عن جريمة أخرى تختلف عما أقيمت به الدعوى من حيث الأركان
والعناصر ، وكانت عقوبة الأخيرة أشد من الأولى دون أن تلفت نظر الطاعن
إلى هذه التهمة الجديدة فإن الحكم يكون مشوبا بالإخلال بمحق الدفاع .

٢ - متى كانت المحكمة ، وقد أضافت تهمة جديدة وطبقت مواد الاتهام ومواد
أخرى من ذات القانون ، دون أن تلفت نظر الطاعن ، لم تبين عناصر وأركان

هذه التهمة الجديدة وجمعت بين المواد الخاصة بالجريمتين ولم تفصح عن أى الجريمتين عاقبت ، وكانت الأدلة التى استندت إليها لا تؤدى إلى توافر أركان الجريمة الثانية ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ القانون إذ جاء قاصرا ومتخاذلا ويتعين نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم سابق على يوم ١٩٥٧/٦/٨ بحوالى عشرين يوما بدائرة مركز أدفو: بصفته طبيباً بشرياً صرف أدوية لمرضاة الخصوصيين قبل الحصول على ترخيص بإنشاء صيدلية خاصة بعيادته . وطلبت عقابه بالمواد ١٠ و ٤٠ و ٨٣ و ٨٤ و ٨٥ و ٩٥ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٦ . ومحكمة أدفو الجزئية قضت حضورياً بتاريخ ١٦ من فبراير سنة ١٩٦٠ عملاً بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة المتهم من التهمة المستندة إليه . فاستأقت النيابة هذا الحكم . ومحكمة أسوان الابتدائية قضت حضورياً بتاريخ ١٩ من أبريل سنة ١٩٦٠ عملاً بمواد الاتهام مع تطبيق المادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات وبإجماع الآراء بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبتغريم المتهم ٥٠ جنيتها والمصادرة وأمرت بإيقاف تنفيذ عقوبة الغرامة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ صدور هذا الحكم . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون والفساد فى الاستدلال ، وفى بيان ذلك يقول إن الحكم دانه بمقتضى المادة ٨٠ من القانون رقم ١٢٧ سنة ١٩٥٤ مع أن النيابة لم تطلب تطبيق هذه المادة ، كما أن هذه المادة لا يصح إعمالها إلا فى حق من فتح أو أنشأ أو أدار مؤسسة صيدلية بدون ترخيص ولم يثبت من أوراق التحقيق أن الطاعن قد فتح أو أنشأ مؤسسة صيدلية فى عيادته . كما أنه لم تحصل معاينة لهذه العيادة حتى يثبت

وجود صيدلية بها ، بل إن موضوع الدعوى كله زجاجة كلوروما يسين أسعف بها الطاعن مريضاً ولذلك فقد طلبت النيابة تطبيق المادة ٨٣ من القانون السابق الإشارة إليه .

وحيث إنه تبين من الاطلاع على الأوراق أن النيابة العامة اتهمت الطاعن بأنه في يوم سابق على ٨ من يولييه سنة ١٩٥٧ بصفتة طبيباً بشرياً صرف أدوية لمرضاه الخصوصيين قبل الحصول على ترخيص بإنشاء صيدلية خاصة بعيادته وطلبت معاقبته بالمواد ١٠ و ٤٠ و ٨٣ و ٨٤ و ٨٥ و ٩٥ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٥ . ومحكمة أدفو الجزئية قضت بتاريخ ١٦ من فبراير سنة ١٩٦٠ ببراءة الطاعن مما أسند إليه . فاستأنفت النيابة ، ومحكمة جناح أسوان المستأنفة قضت بحكمها المطعون فيه ، وبإجماع الآراء بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وتغريم المتهم خمسين جنياً والمصادرة وأمرت بإيقاف تنفيذ عقوبة الغرامة لمدة ثلاث سنوات . واستندت إلى أقوال أبو الوفا سرور في محضر جمع الاستدلالات ومؤداهما أن الطاعن صرف له دواء من الأدوية الموجودة بعيادته ، وإلى أن الطاعن اعترف في هذا المحضر بأنه يصرف الأدوية من عيادته لمرضاه الخصوصيين . ورتب الحكم المطعون فيه على ما صرد من الأدلة المذكورة ” أن التهمة ثابتة قبل الطاعن وأنه يتعين القضاء بإلغاء الحكم المستأنف وإدانة المتهم طبقاً لمواد الإتهام المطلوبة والمادة ٨٠ من القانون المذكور ، وذلك لأن هذه المادة الأخيرة هي التي تنطبق على الوصف القانوني للتهمة المسندة إليه “ . لما كان ذلك ، وكانت التهمة التي اسندتها النيابة إلى الطاعن وبرت المحاكمة على أساسها هي أن الطاعن صرف أدوية لمرضاه الخصوصيين قبل الحصول على ترخيص بإنشاء صيدلية خاصة بعيادته وهي الجريمة المنصوص عليها في المادة ٤٠ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ والمعاقب عليها بالمادة ٨٣ من ذلك القانون ، وكانت المحكمة الاستئنافية عند توقيع العقوبة قد ذكرت المادة ٨٠ التي تنص على أنه ” يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسين جنياً ولا تزيد على مائتي جنية كل من فتح أو أنشأ أو أدار مؤسسة صيدلية بدون ترخيص وفي هذه الحالة تغلق المؤسسة إدارياً وفي حالة العود تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنة والغرامة في الحدود المتقدمة معا “ وكانت هاتان الجريمةتان

مختلفتين في أركانها وعناصرها وعقوبة الجريمة الثانية أشد من الأولى والقول بتوافرها يضيف عنصرا جديدا إلى التهمة الأولى ، وكانت المحكمة الاستئنافية لم تلفت نظر الطاعن إلى هذه التهمة الجديدة ، كما أنها لم تبين عناصرها وأركانها وقد جمعت بين المواد الخاصة بالجريمتين دون أن تفصح عن أى الجريمتين عاقبت ، وكانت الأدلة التي استندت إليها لا تؤدي إلى توافر أركان الجريمة الثانية — لما كان ما تقدم كله ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في القانون ، إذ جاء قاصرا ومتخاذلا ومشوبا بالإخلال بحق الدفاع متعينا نقضه دون حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ١٢ من يونيه سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد ضيفي ، وبحضور السادة المستشارين : محمود حليم خاطر
ومحمد عبد السلام ، عبد الحليم البيطاش ، ومختار مصطفى رضوان

(١٣٦)

الطعن رقم ٢٣١٨ لسنة ٣١ القضائية :

دهوى جنائية . دفاع . قوة الشيء المقضى . حكم "تسليمه . ما يعينه" .
مجل تجارى .

أحكام البراءة المبنية على أسباب غير شخصية بالنسبة للحكوم لهم ، بحيث تنفى وقوع الجريمة
ماديا . حجتها : هي عنوان لتحقيق هؤلاء المتهمين ولغيرهم ممن يتهمون في ذات الواقعة .

مثال . مجل تجارى . رفع الدعوى على شخص بوصفه مديرا لفرع شركة لعدم تقديمه طلبا للقيد
بالسجل التجارى . فضاء المحكمة المختلطة بالبراءة لأن هذا المحل مجرد مخزن وليس توكيلا ولا فرعا
لشركة . إعادة رفع الدعوى بنفس التهمة على مدير جديد لهذا المحل . دفعه بعدم جواز نظر الدعوى .
دفاع جوهري . وجوب تحقيقه أو الرد عليه . اغفال ذلك . قصور .

تحقيق الدفع في هذه الصورة . أحد عناصره : وجوب البحث فيما إذا كان نشاط المحل قد تغير
أم لا على حاله .

من المقرر أن أحكام البراءة المبنية على أسباب غير شخصية بالنسبة للحكوم لهم
بحيث تنفى وقوع الواقعة المرفوعة بها الدعوى ماديا تعتبر عنوانا لتحقيق سواء
بالنسبة هؤلاء المتهمين أو لغيرهم ممن يتهمون في ذات الواقعة متى كان ذلك في
مصلحة أولئك الغير ولا يفوت عليهم أى حق مقرر في القانون .

فإذا كان الثابت من الأوراق أن الدعوى أقيمت على المتهم "الطاحن" لأنه
بصفته مديرا لفرع الشركة لم يقدم فى الميعاد المقرر طلبا لتغييره فى السجل التجارى ،
فدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بحكم من المحكمة المختلطة قضى

براءة متهمين آخرين من نفس التهمة تأسيسا على أن محل الشركة هذا ليس فرعا لها ولا توكيلا ولكنه مجرد مخزن - فإن الحكم المطعون فيه إذ دان المتهم دون أن يعرض لهذا الدفاع الجوهرى ، الذى يقوم على انتفاء الجريمة فى ذاتها بما قد يترتب عليه من تغيير وجه الرأى فى الدعوى ، ومع ما يحتاج إليه من تحقيق يتناول فيما يتناوله ما إذا كان النشاط الذى تبشره الشركة فى هذا المحل قد تغير أم بقى على حاله ، فإنه يكون مشوبا بالقصور متعبنا نقضه والإحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ٣ سبتمبر سنة ١٩٥٨ بدائرة قسم الشرق : لم يقدم طلبا لفرع شركة اخوان كوتارىلى ببور سعيد للقيء فى السجل التجارى فى الميعاد المقرر . وطلبت عقابه بالمواد ١٨٠ ، ١٦٠ ، ١/٢٢ ، ٢٧ من القانون رقم ٢١٩ لسنة ١٩٣٣ وقرار وزير التجارة والصناعة رقم ٣٧٧ لسنة ١٩٥٣ . ومحكمة ميناء بور سعيد الجزئية قضت غايبا عملا بمواد الإتهام بتغريم المتهم عشرة جنيهات . فعارض المتهم ، وقضى فى معارضته باعتبارها كأن لم تكن . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة بور سعيد الابتدائية قضت بتاريخ ١٩٥٩/٤/٢٥ بحضورها بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وأمرت بإعادة القضية إلى محكمة الدرجة الأولى للفصل فى معارضة المتهم . وبتاريخ ١٦ مارس سنة ١٩٦٠ قضت المحكمة فى المعارضة بقبولها شكلا وفى الموضوع برفضها وتأيد الحكم الغيابى المعارض فيه . فاستأنف المتهم الحكم الأخير . ولدى نظر الدعوى أمام محكمة بور سعيد الابتدائية دفع الحاضر مع المتهم بمذكرته بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها من محكمة بور فؤاد المختطة فى المخالفة رقم ٦٤٥ لسنة ٦٢ ق بتاريخ ١٧ فبراير سنة ١٩٣٧ . فقضت المحكمة بحضورها بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضها وتأيد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه القصور في التسيب ؛ ذلك أنه دفع أمام محكمة الاستئناف بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها استنادا إلى قضاء محكمة بورفؤاد المختلطة بتاريخ ١٧/٢/١٩٣٧ في المخالفة رقم ٦٤٥ سنة ٦٢ ق بأن شركة اخوان كوتاريللى مركزها الرئيسى بالاسكندرية وأن محلها ببورسعيد لا يعتبر فرعاً أو توكيلاً ولكنه مجرد مخزن معد لتصرف بضائعها وأنه بهذا الوصف لا يخضع لنصوص القانون التى تحتم القيد فى السجل التجارى . ولكن المحكمة قضت بادانته دون أن تحقق هذا الدفع أو ترد عليه بخاء حكمها مشوباً بالقصور مما يستوجب نقضه .

وحيث إن الثابت من الاطلاع على المفردات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لهذا الوجه من الطعن أن المدافع عن الطاعن دفع فى المذكرة المقدمة منه لمحكمة ثانى درجة بقوة الشئ المحكوم فيه استناداً إلى الحكم الصادر فى المخالفة رقم ٦٤٥ سنة ٦٢ ق من محكمة بورفؤاد المختلطة ببراءة المتهمين فيها على أساس أن محل شركة كوتاريللى ببورسعيد لا يعتبر فرعاً ولا توكيلاً ولكنه مجرد مخزن لا يخضع للقيد فى السجل التجارى . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن أحكام البراءة المبينة على أسباب غير شخصية بالنسبة للمحكوم لهم بحيث تنفى وقوع الواقعة المرفوعة بها الدعوى مادياً تعتبر عنواناً للحقيقة سواء بالنسبة لمؤلاء المتهمين أو لغيرهم ممن يهتمون فى ذات الواقعة ، متى كان ذلك فى مصلحة أولئك الغير ولا يفوت عليهم أى حق يقرر لهم فى القانون أن ترفع الدعوى عليهم على التعاقب . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفع الجوهرى الذى يقوم على انتفاء الجريمة فى ذاتها بما قد يترتب عليه من تغيير وجه الرأى فى الدعوى ، فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور المستوجب لنقضه دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن ولما كان الفصل فى هذا الدفع يحتاج إلى تحقيق يتناول فيما يتناوله ما إذا كان النشاط الذى تبشره الشركة فى هذا المحل قد تغير أم بقى على حاله فإنه يتعين مع النقض الاحالة .

جلسة ١٢ من يونيه سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار محمود حلى خاطر، وبحضور السادة المستشارين : طاهر يونس ،
وتوفيق أحمد الخشن ، ومحمود اسماعيل ، وحسين صفوت السركي .

(١٣٧)

الطعن رقم ٢٤٠٥ لسنة ٣١ القضائية :

دفاع . نقض " وظيفة محكمة النقض " . حكم " بطلانه " .

(أ) المدعى بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها . من النظام العام . تجوز إثارته لأول
مرة أمام محكمة النقض . شرط ذلك : ألا تكون هناك حاجة إلى إجراء تحقيق
موضوعي ، لخروج ذلك عن وظيفة محكمة النقض .

(ب) بطلان الحكم . لعدم التوقيع عليه في الميعاد القانوني . التمسك بذلك . إثباته : بشهادة
من قلم الكتاب بعدم حصول الإيداع . الاستناد إلى وسيلة أخرى لا يجدي .

١ - من المقرر أن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها ،
وإن كان متعلقا بالنظام العام وتجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ، إلا أنه
يشترط لقبوله أن تكون مقوماته واضحة من مدونات الحكم المطعون فيه
أو تكون عناصر الحكم مؤدية إلى قبوله بغير حاجة إلى إجراء تحقيق موضوعي
لأن هذا التحقيق خارج عن وظيفة محكمة النقض .

٢ - إذا كان الطاعن قد حصل على تأشيرة تنفيذ إيداع الحكم ملف الدعوى
في تاريخ لاحق على ميعاد الثلاثين يوما التالية لصدوره فإن ذلك لا يجدي في نفي
حصول التوقيع على الحكم في الميعاد القانوني ذلك بأن قضاء محكمة النقض قد جرى
على أنه يجب على الطاعن لكي يكون له التمسك بالبطلان لهذا السبب أن يحصل
من قلم الكتاب على شهادة دالة على أن الحكم لم يكن إلى وقت تحريرها قد أودع
ملف الدعوى موقعا عليه رغم انقضاء ذلك الميعاد .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاهن بأنه في يوم ٣٠ من يونيه سنة ١٩٥٩ بدائرة قسم عابدين : أعطى شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات . ومحكمة جناح عابدين الجزئية قضت غيابيا بتاريخ ١٩ من أبريل سنة ١٩٦٠ عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة ٢٠٠ قرش لإيقاف التنفيذ . فعارض ، وقضى في معارضته بتاريخ ٢٨ يونيه سنة ١٩٦٠ بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع بتأييد الحكم المعارض فيه وأمرت بإيقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من صيرورة الحكم نهائيا . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية قضت حضوريا بتاريخ ٤ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن الأستاذ أنور فهمي المحامي عن الطاعن في هذا الحكم بطريق التقص ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وشابه البطالان والإخلال بحق الدفاع ، وفي بيان ذلك يقول إنه سبق الحكم عليه في القضيتين ٤٩٠١ سنة ١٩٥٩ جناح الدرب الأحمر و ٦٩٢٨ سنة ١٩٦٠ جناح الأزبكية أقامهما المجنى عليه نفسه بسبب عدة شيكات من بينها الشيك موضوع الحكم المطعون فيه وما كان يجوز محاكمته عنها منفردة لأن موضوعها جميعا واحدا ، وأن الحكم باطل لعدم توقيع القاضي عليه في خلال الثلاثين يوما التالية للنطق به على ما هو ثابت من التأشير على الأوراق بأن الحكم لم تودع أسبابه إلا في ٧ يناير سنة ١٩٦١ . كما أن الطاهن طلب من المحكمة الاستئنافية إعادة الدعوى إلى المرافعة لتمكينه من إبداء أوجه دفاعه الرئيسية ، ولكن المحكمة لم تجبه إلى ذلك وأصدرت حكمها المطعون فيه . وقد أصر أمام محكمة أول درجة على طلب سؤال المجنى عليه عن تاريخ الشيك وسبب قبوله منه مع أنه صادر لأمر ابنه ، كما طلب الطاهن تحقيق دفاعه بوجود رصيد بالمصرف

وأنه لم يتأخر على الشيك بعدم وجود الرصيد بل بعدم وجود رصيده مستقلا ،
بيد أن محكمة أول درجة رفضت إجابة كل ذلك وتأييد حكمها امتثافيا .

وحيث إنه يبين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة الابتدائية والاستئنافية
أن الطاعن لم يتردفا بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها ، كما أنه لم يبد
دفاعا ما يشير فيه إلى القضيةين ٤٩٠١ سنة ١٩٥٩ جنح الدرب الأحمر و ٦٩٢٨
سنة ١٩٦٠ جنح الأزبكية اللتين يقول في طعنه إنه سبق الحكم عليه فيهما عن عدة
شيكات من بينها الشيك موضوع الحكم المطعون فيه حتى كانت أى من المحكمتين
تعمل على تحقيقه وتحيصه وتبدي رأيها فيه — وقد جاء حكم محكمة أول درجة
وكذلك الحكم المطعون فيه خلوا من العناصر التي يقوم عليها هذا الدفع —
ولما كان من المقرر أن هذا الدفع وإن كان متعلقا بالنظام العام وتجاوز إثارته
لأول مرة أمام محكمة النقض إلا أنه يشترط لقبوله أن تكون مقوماته واضحة
من مدونات الحكم أو تكون عناصر الحكم مؤدية إلى قبوله بغير حاجة إلى
إجراء تحقيق موضوعي لأن هذا التحقق خارج عن وظيفة محكمة النقض —
ولما كان الحكم المطعون فيه قد خلا مما يفيد صحة هذا الدفع وكان الفصل فيه
يقتضى تحقيقا موضوعيا فإن إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض لا تكون
مقبولة .

وحيث إنه لما كان التأشير على طلب الطاعن بما يفيد إيداع الحكم بملف الدعوى
في تاريخ لاحق على ميعاد الثلاثين يوما التالية لصدوره ، لا يجدى في نفى حصول هذا
التوقيع في الميعاد القانوني ذلك بأن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه يجب على
الطاعن لكي يكون له التمسك بالبطلان لهذا السبب أن يحصل من قلم الكتاب
على شهادة دالة على أن الحكم لم يكن وقت تحريرها قد أودع ملف الدعوى موقعا
عليه رغم إنقضاء ذلك الميعاد لما كان ذلك ، فإن ما يتمسك به الطاعن من هذه
الناحية لا محل له .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يطلب
من محكمة أول درجة سماع شهادة المجنى عليه مما يعتبر تنازلا ضميا عن سماع
الشاهد ، وإذا حضر أمام محكمة ثاني درجة بجلسة ١٩٦٠/٩/٢٥ طلب الدفاع
عنه في مستهلها استدعاء الشاهد إلا أنه ترفع بعد ذلك وطلب البراءة دون إصرار

على طلبه ، ولما كان تصرف الطاعن أمام محكمة أول درجة يعتبر بمثابة تنازل من سماع الشاهد — وكان الأصل أن محكمة ثانی درجة تحكم على مقتضى الأوراق وهى لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه وهى لم تر من جانبها حاجة إلى سماع شاهد الاثبات ، وقدرت بحق أن الطاعن لا يصر على طلب سماعه واستدلت على ذلك بمرافعة الدفاع عنه فى موضوع الدعوى دون تمسك بسماع الشاهد ، فإن ما ينعاه الطاعن على المحكمة الاستئنافية من إخلال بشفوية المرافعة لا يكون مقبولا . وفضلا عن ذلك فلأنه من المقرر أن المحكمة لا تلتزم بالرد على الطلب الذى لم يتقدم به الدفاع فى صورة الطلب الجازم الذى يقرع سمع المحكمة .

وحيث إن ما يشير به الطاعن فى طعنه من وجود رصيده أو غير ذلك مما ضمنه الطعن ، فلأنه يبين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أنه لم يبد تلك الطلبات الأخرى التى يشير إليها ، ومن ثم فلأنه لا يقبل منه النعى على المحكمة لالتفاتها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها إجراءه ولم تره من ناحيتها محلا لإجرائه .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا وفضله موضوعا .

جلسة ١٢ من يونيه سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار محمود حسي خاطر ، وبحضور السادة المستشارين : عادل بونس ،
وتوفيق أحمد الحسن ، ومحمود إسماعيل ، وحسين صفوت المركي .

(١٣٨)

الطعن رقم ٣٤٢٣ لسنة ٣١ القضائية :

قانون : حكم . استئناف " سلطة المحكمة الاستئنافية " . حجية الشيء
المحكوم فيه .

(١) قانون المرافعات المدنية . لاترجع إلى المحكمة الجنائية : إلا عند الإحالة عليه صراحة
في قانون الإجراءات . أو عند خلو هذا القانون من نص على قاعدة عامة وردت في قانون
المرافعات .

إغفال الحكم في منطوقه القضاء بقوّة على أحد المتهمين في الدعوى . رغم إشارته
في الأسباب إلى ثبوت التهمة قبله . خلو قانون الإجراءات من إيراد حكم لهذه الحالة .
وجوب إعمال نص المادة ٣٦٨ مرافعات . ليس للنيابة أن تلجأ إلى المحكمة الاستئنافية
لإكمال هذا النقص .

المحكمة الاستئنافية إنما تعيد للنظر فيما فصلت فيه محكمة أول درجة فقط .

محكمة أول درجة ، إذ لم تفعل في جزء من الدعوى ، فإن اختصاصها يبق بالنسبة له .
لا يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تحكم فيه بنفسها . ذلك تفويت لإحدى درجات التقاضي .

(ب) حجية الشيء المحكوم فيه . لاترد إلا على منطوق الحكم . ولا يمتد أثرها إلى الأسباب :
إلا إذا كان مكملًا للمنطوق

١ - من المقرر أن المحكمة الجنائية لاترجع إلى قانون المرافعات المدنية إلا
عند إحالة صريحة على حكم من أحكامه وردت في قانون الإجراءات الجنائية
أو عند خلو هذا القانون من نص على قاعدة من القواعد العامة الواردة في قانون
المرافعات . ولما كان قانون الإجراءات الجنائية قد خلا من إيراد قاعدة تنظم
حالة إغفال النص في منطوق الحكم على عقوبة أحد المتهمين في الدعوى بالرغم

من إشارته في الأسباب إلى ثبوت التهمة قبله ، لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٦٨ مرافعات تنص على أنه ” إذا أغفلت المحكمة الحكم في بعض الطلبات الموضوعية جاز لصاحب الشأن أن يكلف خصمه الحضور أمامها لنظر هذا الطلب والحكم فيه “ فإنه يجب إعمال هذا النص أيضا في الدعاوى الجنائية . ولما كانت المحكمة الجنائية قد أغفلت الفصل في التهمة المسندة للمطعون ضده فالطريق السوي أمام النيابة أن ترجع إلى ذات المحكمة التي نظرت الدعوى وأصدرت الحكم ، وأن تطلب منها إكمالها بالفصل فيما أغفلته . وليس للنيابة أن تلجأ إلى المحكمة الاستئنافية لإكمال هذا النقص ، ذلك أن هذه المحكمة إنما تعيد النظر فيما فصلت فيه محكمة أول درجة وطالما أنها لم تفصل في جزء من الدعوى فإن اختصاصها يظل باقيا بالنسبة له ولا يمكن للمحكمة الاستئنافية أن تحكم بنفسها في أمر لم تستنفد محكمة أول درجة بعد ولايتها في الفصل فيه ، وإلا فوتت بذلك درجة من درجات التقاضي على المتهم .

٢ — حجية الشيء المحكوم فيه لا ترد إلا على منطوق الحكم ولا يمتد أثرها إلى الأسباب إلا لما كان مكملا للمنطوق . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد تحدث في أسبابه عن ثبوت التهمة في حق المطعون ضده فإنه لا أثر لذلك طالما أن الحكم لم ينته في منطوقه إلى قضاء معين بالنسبة له .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من آجرين والمطعون ضده ”الذي أدخلته النيابة متهما أثناء نظر الدعوى“ بأنهم في يوم ٢٦ مارس سنة ١٩٦٠ بدائرة بندر شبين الكوم : مرقوا المنقولات المبينة بالمحضر لرياض عيد الجواد الشونى من منزله المسكون حالة كون الأول عائدا . وطلبت عقابهم بالمادتين ٣/٤٩ و ١/٣١٧ من قانون العقوبات . ومحكمة شبين الكوم الجزئية قضت بتاريخ ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٦٠ عملا بالمادة ١/٣١٧ من قانون العقوبات والمادة ٣/٤٩ من قانون العقوبات للمتهم الأول حضوريا ماعدا الثالث فهو غيابي بحبس المتهم الأول والثاني سنة مع الشغل لكل منهما مع التنفيذ وبحبس كل من الثالث والرابع ستة شهور مع

الشغل والنفاذ. فاستأنف هذا الحكم كل من المتهمين الأول والثاني، كما استأنفته النيابة بالنسبة للتهم مجدى عبد الله بهنس (المطعون ضده) . ومحكمة شبين الكوم الابتدائية قضت حضوراً بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٠ . أولاً - بقبول استئناف المتهم الأول شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . ثانياً - بقبول استئناف المتهم الثانى شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءته مما أسند إليه . ثالثاً - بعدم قبول استئناف النيابة بالنسبة للتهم الثالث (المطعون ضده) . قطعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون، إذ قضى بعدم قبول استئناف النيابة بالنسبة للمطعون ضده . ذلك أن حكم محكمة أول درجة جاء باطلاً بالنسبة له فقد جاء في حيثياته أن التهمة ثابتة قبل المطعون ضده وانتهى إلى إدانته عنها ، ثم أغفل في منطوقه القضاء عليه بعقوبة ما ، مما كان يتعين معه على المحكمة الاستئنافية أن تصحح ذلك البطلان بأن تفصل في الدعوى بالنسبة له طالما أن استئناف النيابة يعيد طرح الدعوى التي سبق عرضها على محكمة أول درجة برمتها على المحكمة الاستئنافية سواء في ذلك ما فصلت فيه تلك المحكمة وما لم تفصل فيه .

وحيث إن المحكمة الاستئنافية عرضت في حكمها المطعون فيه لاستئناف النيابة في قولها "وحيث إنه بالنسبة لاستئناف النيابة بالنسبة للتهم الثالث "المطعون ضده" فإن هذا الاستئناف غير مقبول إذ أنه استئناف منضبط على عدم صدور حكم عليه فلا يوجد حكم بالنسبة للتهم الثالث حتى يمكن استئنافه ومحكمة أول درجة أغفلته من النص في المنطوق، وبذلك فإنها لم تفصل في الدعوى المرفوعة قبله بحكم . وأن ما جاء بالأسباب من ثبوت التهمة ضده إنما يعد من قبيل إبداء الرأي وليس من قبيل الفصل في الدعوى بحكم ، وبذلك يتعين عدم قبول استئناف النيابة " .

وحيث إنه من المقرر أن المحكمة الجنائية لا ترجع إلى قانون المرافعات المدنية إلا عند إحالة صريحة على حكم من أحكامه وردت في قانون الإجراءات الجنائية أو عند خلو هذا القانون من نص على قاعدة من القواعد العامة الواردة في قانون المرافعات .

ولما كان قانون الإجراءات الجنائية قد خلا من إيراد حكم لتلك الحالة موضوع الطعن، وكانت المادة ٣٦٨ من قانون المرافعات قد نصت على أنه "إذا أغفلت المحكمة الحكم في بعض الطلبات الموضوعية جاز لصاحب الشأن أن يكلف خصمه الحضور أمامها لنظر هذا الطلب والحكم فيه" فإنه يجب أعمال هذا النص أيضا في الدعاوى الجنائية — ولما كانت المحكمة الجنائية قد أغفلت الفصل في التهم المسندة إلى المطعون ضده، فالطريق السوي أمام النيابة أن ترجع إلى ذات المحكمة التي نظرت الدعوى وأصدرت الحكم وأن تطلب منها إكمالها بالفصل فيما أغفلته، وليس للنيابة أن تلجأ إلى المحكمة الاستئنافية لإكمال هذا النقص. ذلك أن هذه المحكمة إنما تعيد النظر فيما فصلت فيه محكمة أول درجة وطالما أنها لم تفصل في جزء من الدعوى فإن اختصاصها يكون لا زال باقيا بالنسبة له ولا يمكن للمحكمة الاستئنافية أن تحكم بنفسها في أمر لم تستنفد محكمة أول درجة بعد ولايتها في الفصل فيه، والافوت بذلك درجة من درجات التقاضي على التهم. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن حجية الشيء المحكوم فيه لا ترد إلا على منطوق الحكم ولا يمتد أثرها إلى الأسباب إلا لما كان مكتملا للمنطوق، وكان تحدث الحكم المطعون فيه عن ثبوت التهمة في حق المطعون ضده لا أثر له طالما أن الحكم لم ينته في منطوقه إلى قضاء معين بالنسبة له، فإن الحكم المطعون فيه يكون صحيحا في القانون ويكون الطعن غير سديد متعينا رفضه موضوعا.

جلسة ١٢ من يونيو سنة ١٩٦٢

بقيادة السيد المستشار السيد أحمد عفيفي ، وبحضور السادة المستشارين : محمد عبد السلام ،
وعبد الحليم البيطاش ، وأديب نصر ، ومختار مصطفى رضوان .

(١٣٩)

الظعن رقم ١٧٢٥ لسنة ٣٢ التمهنية :

حكم " تصحيحه " . قانون . نقض " ما يجوز الظعن فيه . ما لا يجوز
الظعن فيه " .

(أ) حضور المتهم في جميع مراحل التحقيق والمحاكمة . صدور الحكم في مواجهته بعد أن أبدى
دفاعه . الخطأ في اسم جده المتهم . هو مجرد خطأ مادي . يجوز تصحيحه . القول بأن أدلة
الدعوى انضبت على شخص غيره : هو محاولة لتوجيه الإتهام وجهته أخرى ، وسيلة
لالتماس طريق للظعن في الحكم لم يرسمه القانون .

(ب) قانون الإجراءات الجنائية . إغفاله النص على رسم طريق الظعن في قرار التصحيح . عند
تجاوز الحق فيه . وجوب الرجوع إلى أحكام قانون المرافعات المدنية . المادة ٣٦٥ .
علة ذلك .

(ج) الظعن بالنقض . قاصر على الأحكام الموضوعية النهائية . الظعن في القرارات والأوامر .
لا يجوز إلا بنص . مثال . أوامر غرفة الإتهام .

(د) صدور أمر من المحكمة بالتصحيح . في الحدود المرسومة في المادة ٣٢٧ أ . ج . الظعن في هذا
الأمر بالنقض . لا يجوز .

١ — إذا كان الطاعن قد أقر أمام محكمة التصحيح ولم يحدد محاميه في تقرير
أسباب الظعن وفي مرافقته بالجلسة أنه — أي الطاعن — هو بذاته الذي
استجوب في تحقيق النيابة وأمسد إليه الاعتراف بالتهمة ، وظل محبوسا حتى
مثل أمام محكمة الجنايات وأبدى دفاعه أمامها ثم صدر الحكم في مواجهته ،

وكان ما يقوله الطاعن أن أدلة الدعوى قد انصبت في الواقع على شخص غيره يدعى "ليب أيوب سعد". وأنه ظهرت عند تحقيق طلب إعادة النظر أدلة جديدة تؤيد ذلك — ما يقوله الطاعن في هذا الشأن لا يدفع ما أثبتته الأمر المطعون فيه من أنه هو بذاته الذي صدر الحكم ضده وهو لا يعدو في حقيقته أن يكون محاولة جديدة لتوجيه الإتهام وجهة غير التي أخذ بها الحكم وهو بعد وسيلة للتماس طريق لم يرسمه القانون للطعن في الحكم بعد أن أصبح نهائيا باستنفاد طرق الطعن فيه .

٢ — الأصل أنه لا يرجع إلى أحكام قانون المرافعات — في المواد الجنائية — إلا لتفسير ما غمض من أحكام قانون الإجراءات الجنائية أو لسد ما فيه من نقص. ولما كان حكم المادة ٣٦٥ مرافعات هو من الأحكام التي لا تتعارض مع أحكام قانون الإجراءات وإنما تكمل نقصا فيه يتمثل في عدم رسم طريق الطعن في قرار التصحيح عند تجاوز الحلق فيه، فإنه يتعين الرجوع إلى هذا الحكم والأخذ بمقتضاه في الحدود الواردة به .

٣ — نظمت المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ طرق الطعن في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنايات والجناح مما مفاده أن الأصل عدم جواز الطعن بطريق النقض — وهو طريق استثنائي — إلا في الأحكام النهائية الصادرة في الموضوع والتي تنتهي بها الدعوى. أما القرارات والأوامر فإنه لا يجوز الطعن فيها إلا بنص . وقد أفصح المشرع عن ذلك هند ما بين طرق الطعن في أوامر غرفة الاتهام ووضع بما نص عليه في المادة ١٩٣ إجراءات وما بعدها قيودا لها لا ترد على الطعن في الأحكام .

٤ — مناط الطعن بالنقض في أمر التصحيح أن يتجاوز المحكمة حقا في تصحيح الأخطاء المادية بما في ذلك تصحيح اسم المتهم ولقبه . فإذا كان يبين من الأمر المطعون فيه أنه لم يتجاوز في هذا الخصوص الحدود المرسومة في المادة ٣٣٧ إجراءات ، وإنما اقتصر على تصحيح ما وقع من خطأ في اسم "جد" المحكوم عليه، ولم يتعرض للفصل في قبول الطلب واختصاص الهيئة بنظره إلا بالقدر اللازم للتقرير بأنها لم تتجاوز حقا في التصحيح، فإن ذلك لا يغير من طبيعة الأمر ويظل على حاله غير جائز الطعن فيه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بارتكاب الجناية المعاقب عليها بالمواد ٢٢٠ و ٢٣١ و ٢٣٤ من قانون العقوبات . وقد استبان من تحقيقات النيابة في هذه القضية ومن تحريات الشرطة واعتراف المتهم الثانى أحمد نجيم وأقوال الشهود أن المتهم الأول لبيب أيوب سعيد "الطاعن" هو أحد مرتكبي الحادث وقد اعترف بارتكابه الحادث وقرر أن اسمه لبيب أيوب سعيد ، ولما أتمت النيابة التحقيق حررت قرار الاتهام وضمنته اسم لبيب أيوب سعيد كواحد من المتهمين . ثم أحالته إلى غرفة الاتهام التى أصدرت قرارها فى ١١ فبراير سنة ١٩٥٨ بحالة لبيب أيوب سعيد وأحمد محمود نجيم وعزوز شفيق حنا إلى محكمة جنايات القاهرة . وبتاريخ ٧ نوفمبر سنة ١٩٥٩ قضت المحكمة المذكورة بمعاقبة كل من لبيب أيوب سعيد وعزوز شفيق حنا بالاعدام شتقا وبمعاقبة أحمد محمود نجيم بالأشغال الشاقة المؤبدة . وبتاريخ ١١ من مارس سنة ١٩٦٢ قدم المحكوم عليهم طلبا إلى النيابة العامة بإعادة النظر فى الحكم الصادر ضدهم وقرر المحكوم عليه لبيب أيوب سعيد فى تحقيق هذا الطلب أن اسمه لبيب أيوب سعيد . وقدم تأييدا لذلك شهادة معاملة صادرة من إدارة التجنيد . وبتاريخ ٤ من إبريل سنة ١٩٦٢ طلبت النيابة العامة إلى محكمة جنايات القاهرة تحديد جلسة لتصحيح اسم المحكوم عليه لبيب أيوب سعيد إلى اسمه الصحيح لبيب أيوب سعيد . وبتاريخ ٨ من إبريل سنة ١٩٦٢ سمعت المحكمة المذكورة دعوى التصحيح وأمامها دفع الحاضر مع المتهم بعدم اختصاص الهيئة بنظر طلب التصحيح وبعدم قبول الطلب . ثم أمرت الهيئة : أولا - برفض الدفع بعدم اختصاص الهيئة بنظر طلب التصحيح وباختصاصها ورفض الدفع بعدم قبول الطلب وبقبوله . ثانيا - بتصحيح اسم لبيب أيوب سعيد المحكوم عليه فى الجناية رقم ٤١٠٣ سنة ١٩٥٧ المطرية إلى " لبيب أيوب سعيد " ويؤشر بذلك على هامش الحكم الصادر فى قضية الجناية سالفه الذكر . فطعن الطاعن فى هذا الأمر بطريق التماس فى ١٢ من إبريل سنة ١٩٦٢ كما طعن فيه الأستاذ فاروق صادق المحامى الوكيل عنه بتاريخ ١٩ من مايو سنة ١٩٦٢ ... الخ .

المحكمة

من حيث إن مبنى الطعن هو أن الأمر المطعون فيه الصادر من محكمة جنابات القاهرة بهيئة غرفة مشورة — إذ قضى بتصحيح اسم المحكوم عليه في الجناية رقم ٤١٠٣ سنة ١٩٥٧ من "ليب أيوب سعد إلى ليب أيوب سعيد" قد تجاوز اختصاصه القاصر على تصحيح الخطأ المسمى إلى الفصل في حقيقة شخص المحكوم عليه بما كان يتعين معه القضاء بعدم اختصاص الهيئة بنظر طلب التصحيح.

وحيث إن الأمر المطعون فيه قد عرض لبحث ما إذا كان الطلب الذي تقدمت به النيابة العامة هو مجرد طلب تصحيح خطأ مادي وقع في اسم المحكوم عليه بحيث تختص المحكمة بالفصل فيه في حدود ما تقضى به المادة ٣٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية وعلى أساس أنها هي الهيئة التي أصدرت الحكم موضوع التصحيح أو هو خطأ في شخص المحكوم عليه لا يدخل في اختصاصها. ثم استعرض الأمر أوراق الدعوى ومحاضر التحريات والتحقيقات وأقوال الشهود وأحد المحكوم عليهم الآخرين وتقرير فحص بصمات الطاعن واستجوابه في التحقيقات باسمه الصحيح وتوقيعه به على بعض المحاضر وورود هذا الاسم في قرار الاتهام وفي محاضر جلسات غرفة الاتهام ومحكمة الجنابات، وانتهى من ذلك كله إلى أن المحكوم عليه هو بذاته "الطاعن" ليب أيوب سعيد، فصدر الأمر بناء على ذلك بتصحيح اسم المحكوم عليه "ليب أيوب سعد" إلى ليب أيوب سعيد.

لما كان ذلك، وكان الطاعن قد أقر أمام محكمة التصحيح ولم يجحد بحاميه في تقرير أسباب الطعن وفي مرافقته بالجلسة أنه "أى الطاعن" هو بذاته الذى استجوب في تحقيق النيابة واستند إليه الاعتراف بالتهمة وظل محبوسا حتى مثل أمام محكمة الجنابات وأبدى دفاعه أمامها ثم صدر الحكم في مواجهته. لما كان ذلك، وكان ما يقوله الطاعن من أن أدلة الدعوى قد انصبت في الواقع على شخص غيره ويدعى "ليب أيوب سعد" وأنه ظهرت عند تحقيق طلب إعادة النظر — الذى ضمت مفرداته — أدلة جديدة تؤيد ذلك، ما يقوله الطاعن في هذا الشأن لا يدفع ما أثبتته الأمر المطعون فيه من أن الطاعن هو بذاته الذى صدر الحكم ضده وهو لا يعدو في حقيقته أن يكون محاولة جديدة لتوجيه الإتهام وجهة غير التى أخذ بها الحكم وهو بعد وسيلة

لا تماس طريق لم يرسمه القانون للطعن في الحكم بعد أن أصبح نهائيا باستنفاد طرق الطعن فيه .

وحيث إن قانون المرافعات، بعد أن نص في المادة ٣٦٤ منه على أن تتولى المحكمة تصحيح ما يقع في منطوق حكمها من أخطاء مادية بحتة كتابية أو حسابية وذلك بقرار تصدره من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم من غير مراعاة، نص في المادة ٣٦٥ منه على أنه "يجوز الطعن في القرار الصادر بالتصحيح إذا تجاوزت المحكمة فيه حقها المنصوص عليه في المادة السابقة، وذلك بطرق الطعن الجائزة في الحكم موضوع التصحيح أما القرار الذي يصدر برفض التصحيح فلا يجوز الطعن فيه على استتلال" فهو لم يجوز الطعن في هذا القرار إلا أن تكون المحكمة قد أجرت التصحيح متجاوزة حقها فيه. لما كان ذلك، وكانت المادة ٣٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على أنه "إذا وقع خطأ مادي في حكم أو في أمر صادر من قاضي التحقيق أو من غرفة الاتهام ولم يكن يترتب عليه البطلان تتولى الهيئة التي أصدرت الحكم أو الأمر تصحيح الخطأ ... ويقضى بالتصحيح في غرفة المشورة بعد سماع أقوال الخصوم ويؤشر بالأمر الذي يصدر على هامش الحكم أو الأمر ويتبع هذا الإجراء في تصحيح اسم المتهم ولقبه". وبين من هذا النص أن المشرع حرص في قانون الإجراءات الجنائية، كما حرص في قانون المرافعات، على تسمية ما يصدر في طلب تصحيح الأخطاء المادية أمرا لاحكاما. لما كان ذلك، وكانت المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض قد نظمت طرق الطعن "في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنايات والجناح" مما مفاده أن الأصل عدم جواز الطعن بطريق النقض - وهو طريق استثنائي - إلا في الأحكام النهائية الصادرة في الموضوع والتي تنتهي بها الدعوى، أما القرارات والأوامر فإنه لا يجوز الطعن فيها إلا بنص، وقد أنصَح المشرع عن ذلك عندما بين طرق الطعن في أوامر غرفة الاتهام ووضع بما نص عليه في المادة ١٩٢ وما بعدها من قانون الإجراءات الجنائية قيودا لما لا ترد على الطعن في الأحكام. ولما كان مؤدى ما سبق أن قانون الإجراءات الجنائية لم يرسم طريقا للطعن في أوامر التصحيح التي تصدر أعمالا لحكم المادة ٣٣٧ منه كما فعلت المادة ٣٦٥

من قانون المرافعات التي أجازت الطعن استثناء في حالة تجاوز المحكمة حقها في التصحيح ولم تجزئه على استقلال في حالة رفض الطلب . ولما كان الأصل أنه لا يرجع إلى أحكام قانون المرافعات إلا لتفسير ما غمض من أحكام قانون الإجراءات الجنائية أولسد ما فيه من نقص، وكان حكم المادة ٣٦٥ من قانون المرافعات هو من الأحكام التي لا تتعارض مع أحكام قانون الإجراءات الجنائية، وإنما تكلل نقصا فيها يتمثل في عدم رسم طريق الطعن في قرار التصحيح عند تجاوز الحق فيه فإنه يتعين الرجوع إلى هذا الحكم والأخذ بمقتضاه في الحدود الواردة به. لما كان كل ذلك، وكان مناط الطعن كما سبق القول أن تتجاوز المحكمة حقها في تصحيح الأخطاء المادية بما في ذلك تصحيح اسم المتهم ولقبه ، وكان يبين من الأمر المطعون فيه أنه لم يتجاوز في هذا الخصوص الحدود المرسومة في المادة ٣٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، وإنما اقتصر على تصحيح ما وقع من خطأ في اسم " جد " المحكوم عليه ولم يتعرض للفصل في قبول الطلب واختصاص الهيئة بنظره إلا بالقدر اللازم للتقرير بأنها لم تتجاوز حقها في التصحيح وهو ما لا يغير من طبيعة الأمر الذي ظل على حاله غير جائز الطعن فيه .

جلسة ٢٥ من يونيه سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار محمد علي خاطر ، وبحضور السادة المستشارين : محمد عبد السلام ،
وعبد الحليم البيطاش ، وأديب نصر ، ومختار رضوان

(١٤٠)

الطعن رقم ٣٤٣٦ لسنة ٣١ القضائية :

معارضة . دفاع . حكم " ما يعيبه " .

معارضة في حكم غيابي . تخلف المتهم عن حضور الجلسة الأولى . حضور محام عنه . تقديمه
شهادة طبية تفيد مرض المتهم . القضاء باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . دون الإشارة الى هذا العذر ،
وابدأ الرأي فيه . ذلك اخلال بحق الدفاع . مما يعيب الحكم .

ثبوت مرض المتهم . علو تهرى . يستلزم تأجيل المحاكمة . تمكينا للمتهم من الدفاع عن نفسه .

إذا كان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن محاميا حضر عن المتهم
بالجلسة المحددة لنظر معارضته أمام المحكمة الاستئنافية وطلب التأجيل لمرضه وقدم
شهادة بذلك ، ولكن المحكمة لم تجب هذا الطلب وقضت في المعارضة باعتبارها
كأن لم تكن ، ولم تشرف في حكمها المطعون فيه الى ذلك العذر الذي أبداه المدافع
عن الطاعن ولم تبد رأيا فيه فتثبته أو تنفيه — لما كان ذلك ، وكان المرض عذرا
قهريا يتعين معه — إن ثبت قيامه — تأجيل محاكمة المتهم حتى يتمكن من
الدفاع عن نفسه ، وكانت المحكمة قد قضت في الدعوى دون أن تقدر صحة العذر
الذي أدلى به محامى الطاعن فانها تكون قد أخلت بحقه في الدفاع مما يعيب
الحكم ويوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في ١٢/٤/١٩٥٩ بدائرة الجمالية : أعطى فهمى السعدى بسوء نية شيكا لا يقابله رصيد قائم قابل للسحب . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات . ومحكمة الجمالية الجزئية قضت غيابيا بتاريخ ١٢/٢٩/١٩٥٩ عملا بالمادة ٣٠٤/١ من قانون الاجراءات الجنائية ببراءة المتهم بلا مصاريف جنائية . فاستأنفت النيابة هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية قضت غيابيا بتاريخ ٢٦ من ابريل سنة ١٩٦١ عملا بمادتي الاتهام بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع وباجماع الآراء بالغاء الحكم المستأنف وحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل . فعارض المتهم ، وقضى في معارضته بتاريخ ١٣ سبتمبر سنة ١٩٦١ باعتبارها كأن لم تكن . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أخل بحقه في الدفاع إذ قضى باعتبار معارضته كأن لم تكن مع أن المحامى عنه قدم شهادة طيبة مثبتة لمرضه وطلب تأجيل نظر الدعوى ، ولكن المحكمة لم تستجب لهذا الطلب وقضت في الدعوى دون أن تعرض لهذا العذر ولا للشهادة بفناء حكمها معينا بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه صحيح . ذلك لأن محاميا عنه حضر بالجلسة المحددة لنظر المعارضة أمام المحكمة الاستئنافية وطلب التأجيل لمرضه وقدم شهادة بذلك في القضية رقم ٥١ رول - التي كانت منظورة مع هذه القضية في الجلسة نفسها - ولكن

المحكمة لم تجب هذا الطلب وقضت في المعارضة المرفوعة من الطاعن باعتبارها كأن لم تكن، ولم تشر في حكمها المطعون فيه إلى ذلك العذر الذي أبداه المدافع من الطاعن ولم تبد رأيا فيه فتثبته أو تنفيه — لما كان ذلك ، وكان المرض عذرا قهريا يتعين معه — ان ثبت قيامه — تأجيل محاكمة المتهم حتى يتمكن من الدفاع عن نفسه ، وكانت المحكمة قد قضت في الدعوى دون أن تقدر صحة العذر الذي أدلى به محامي الطاعن، فانها تكون قد أخلت بحقه في الدفاع مما يعيب الحكم . ومن ثم يتعين قبول هذا الوجه من الطعن وتقض الحكم المطعون فيه والاحالة بغير حاجة إلى بحث الوجه الآخر من الطعن .

جلسة ٢٥ من يونيه سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار محمود حلى خاطر ، وبحضور السادة المستشارين : محمد عبد السلام ،
وعبد الحليم البيطاش ، وأديب نصر ، ومختار رضوان .

(١٤١)

الطعن رقم ٥٤ لسنة ٣٢ القضائية :

تزوير "استعمال محرر مزور" . جريمة "أركانها" .

جريمة استعمال المحرر المزور . عنصرها المادى . يتم باستعمال المحرر فيما زور من أجله . لا عبرة بتحقيق
النتيجة المرجوة . مثال .

العنصر المادى لجريمة استعمال المحرر المزور يقوم ويتم باستعمال المحرر فيما
زور من أجله بغض النظر عن النتيجة المرجوة . فإذا كانت الواقعة التى استخلصها
الحكم المطعون فيه وإطمان إليها فى خصوص جريمة الاستعمال أن الطاعن قدم
لموظفى مكتب البريد التوكيل المزور لكنهم اشتبهوا فى أمره ولم يصرفوا له المبلغ
موضوع التوكيل ، فإن العنصر المادى للجريمة يكون قد تم بالفعل . أما الحصول على
المبلغ فهو أثر من آثار الاستعمال لا يلزم تحققه تمام الجريمة وإنما قد يشكل جريمة
أخرى هى جريمة النصب المنصوص عليها فى المادة ٣٣٦ عقوبات .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من الطاعنين وأخربائهم فى يوم فى يوم ١٤ ديسمبر
سنة ١٩٥٩ بدائرة بندر طنطا قسم أول مديرية الغربية : أولاً - المتهمون
الثلاثة اشتركوا مع مجهول وبطريق الاتفاق فيما بينهم والمساعدة مع موظف
عمومى حسن النية هو محمد أحمد فراج الموثق بمكتب توثيق طنطا فى ارتكاب
٢٠ (١٩) ج

تزوير في محرر رسمي هو التوكيل رقم ٢٥٣ ب سنة ١٩٥٩ والمثبت لتوكيل عزيز عبد الملك سيدهم للمتهم الثالث في صرف المبالغ المودعة باسم الموكل بمكتب بريد طنطا والمختص بتحريره بمقتضى وظيفته بجعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمهم بتزويرها وذلك بأن اتفقوا على أن ينتحل المجهول اسم الموكل الذي تبينت وفاته قبل صدور التوكيل؛ فتقدم المجهول منتحلا ذلك الاسم ومقررا أنه وكل المتهم الثالث في صرف المبالغ المودعة باسمه ووقع بختم مزور وبصمة ابهامه تأييدا لهذا الانتحال، ومساعدته المتهمان الأول والثاني بأن وقعا بصفتها شاهدين على التوكيل تأييدا لتلك الواقعة المزورة فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . ثانيا - المتهم الثالث أيضا "الطاعن الثاني" استعمل التوكيل المزور سالف الذكر مع علمه بتزويره بأن قدمه إلى السيد/صادق جرجس وكيل مكتب بريد طنطا ليقوم بصرف المبلغ المودع باسم عزيز عبد الملك سيدهم . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم طبقا للمواد ٤٠ و ٤١ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٣ من قانون العقوبات . فصدر قرار الغرفة بذلك . ومحكمة جنايات طنطا قضت حضوريا بتاريخ ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٠ عملا بالمواد ٤٠/٢ - ٣ و ٤١ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٣ و ٢٢٥ من قانون العقوبات للمتهم الأول "الطاعن الأول" والمادتين ٣٠٤ و ٣٨١/١ من قانون العقوبات للمتهم الثاني والمواد ٤٠/٢ - ٣ و ٤١ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٣ و ٢١٤ و ٢٢٥ و ٣٢/٢ من نفس القانون للمتهم الثالث "الطاعن الثاني" . أولا - براءة المتهم الثاني مما أسند إليه . ثانيا - بمعاقبة كل من المتهمين الأول والثالث "الطاعنين" بالسجن لمدة ثلاث سنين . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

من حيث إن الطاعن الأول لم يودع أسبابا لطعنه فيكون غير مقبول شكلا .
وحيث إن الطعن المرفوع من الطاعن الثاني قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن مبنى الأسباب الستة الأولى من طعنه هو الخطأ في الإسناد والفساد في الاستدلال والقصور في التسييب، وفي ذلك يقول الطاعن إن الحكم المطعون فيه

دانه بجنايتي الاشتراك في تزوير التوكيل الرسمي واستعماله مقررا فيما قرره أن الطاعن علم بأن من نسب إليه التوكيل كان قد توفي قبل توثيقه وبأنه كان قد أودع صندوق توفير البريد المبلغ موضوع التوكيل، ومقررا كذلك أنه حمل أحد شاهدي التوكيل على الشهادة وذلك على الرغم من خلو أوراق الدعوى مما يفيد هذا الذي قرره الحكم. كذلك استند الحكم إلى تعرف الشهود صادق جرجس وبديعة يوسف سليمان وكوكب حنا صالح وعبد الملك حنا على الطاعن مع أن أولهم لم يتعرف عليه في عملية عرض بل أشار عليه للمحقق باعتبار أنه هو الذي قدم التوكيل وطلب صرف المبلغ، أما باقي الشهود فكانوا موجودين في دار النيابة مع الطاعن قبل اجراء عمليات العرض بما يعيبها ويفسد الاستدلال بها. وأضاف الطاعن أن الحكم جاء قاصرا في بيان الدليل على وفاة الموكل قبل توثيق التوكيل، وفي التدليل على علم الطاعن بتزويره مع ما هو ثابت من أنه لم يشهد على التوكيل وأن من انتحل شخصية الموكل آخر مجهول.

وحيث إن الحكم المطعون فيه استخلص واقعة الدعوى في أن الطاعنين وآخر مجهولا علموا بوفاة عزيز عبد الملك سيدهم بعد أن أودع مبلغا صندوق توفير البريد، فاتفقوا على الاستيلاء على المبلغ وتمكنوا من الحصول على دفتر التوفير ثم توجهوا إلى مكتب التوثيق وانتحل المجهول شخصية المتوفى ووثق باسمه توكيلا للطاعن الثاني بصرف المبلغ وقع عليه ببصمته وبختم مزور باسم المتوفى وشهد على التوكيل الطاعن الأول وعبد السيد الجرواني (المتهم المحكوم ببراءته) الذي استغل الطاعن الثاني حسن نيته وحمله على الشهادة. وبعد توثيق التوكيل سحب الطاعن صديقه عبد القادر حسن حسين إلى مكتب البريد حيث قدمه هذا لموظفي المكتب فقدم الطاعن التوكيل لمراجع التوفير عبد الملك حنا ولوكيل المكتب صادق جرجس، فاشتبهوا فيه لإختلاف رقم المبلغ المثبت فيه عن رقم المثبت في الدقرولات التوكيل موقع عليه بختم مع أن المودع جرى على التوقيع بامضائه. وحضرت أثناء ذلك الشاهدة بديعة يوسف سليمان بنت أخت المودع ومعها كوكب حنا صالح للإبلاغ بوفاة وبفقد دفتر التوفير فكشف أمر التزوير. ودلل الحكم على ثبوت هذه الوقائع في حق الطاعن الثاني بشهادة الموثق عن واقعة توثيق التوكيل وباقوال المتهم عبد السيد الجرواني وشهادة عبد القادر حسن حسين وعبد الملك حنا وصديق جرجس وبديعة يوسف سليمان وكوكب حنا صالح،

وتأكيدهم ان الطاعن بالذات اسهم في اجراءات التوكيل ودفع رسومه ثم قدمه لموظفى مكتب البريد لصرف المبلغ ويتعرفهم عليه ، وبما شهدت به الأخيرتان من أن من نسب إليه اصدار التوكيل في ١٤ من فبراير سنة ١٩٥٩ كان قد توفى قبل ذلك في ٣٠ من يناير سنة ١٩٥٩ . واستظهر الحكم قصد الاشتراك في التزوير فقال انه ثابت من الوقائع والأدلة السابقة ومن أن الطاعن هو صاحب المصلحة فيه للحصول على المبلغ ومن اصراره على انكار المساهمة في اجراءات توثيق التوكيل المزور وتقديمه لموظفى مكتب البريد مع قيام الأدلة القاطعة في ذلك ، ثم استظهر الحكم ركن العلم بالتزوير في جريمة الاستعمال فقال انه ثابت من اشتراكه في التزوير . لما كان ذلك ، وكان هذا الذى قرره الحكم سائغا ومؤديا في العقل إلى ما رتبته عليه من ثبوت جريمتي الاشتراك في التزوير والاستعمال في حق الطاعن بركنيهما المادى والمعنوى ، وكان التدليل على قصد الاشتراك في التزوير يغنى عن التحدث عن ركن العلم في جريمة الاستعمال لأنه يفيد حتما وبطريق اللزوم العقلى علم المزور بأن الورقة التى استعمالها مزورة ، وكانت المحكمة قد اطمأنت في نطاق سلطانها الموضوعى المطلق إلى ما شهدت به يديعه وكوكب من وفاة الموكل قبل توثيق التوكيل وإلى تعرفهما وباقي الشهود على الطاعن ، وكان القانون لم يرسم طريقا خاصا لاجراء عمليات العرض ولا يعدو ما يشيره الطاعن في شأنها أن يكون محاولة للتشكيك في شهادة الشهود وتدخل في اطمئنان محكمة الموضوع إلى صحتها . لما كان ذلك ، وكان من اطلاقات محكمة الموضوع ان تستخلص الواقعة على الصورة الصحيحة التى استقرت في وجدانها ولولم يكن هذا الاستخلاص مستندا إلى أدلة صريحة مباشرة من شهادة شهود أو غير ذلك ، ما دام مستنبطا بطريق الاستنتاج والاستقراء استنباطا سليما متفقا مع حكم العقل والمنطق . ولما كان ما استخلصه الحكم من علم الطاعن بوفاته من نسب إليه التوكيل وبأنه كان يودع مبلغا صندوق التوفير وما استخلصه من انه حمل أحد شاهدى التوكيل على الشهادة ما استخلصه الحكم من ذلك كله كان سائغا في العقل متناسقا مع وقائع الدعوى ، لما كان كل ذلك ، فان ما يشيره الطاعن في هذه الأسباب يكون قائما على غير أساس .

وحيث إن مبنى السبب السابع هو الخطأ في تطبيق القانون ذلك ان الحكم المطعون فيه اعتبر مجرد تقديم التوكيل لموظفى مكتب البريد مكونا لجريمة الاستعمال

تامة على الرغم من أنها لا تتم إلا بقبض المبلغ الذى قدم التوكيل للحصول عليه .
وحيث انه لما كان العنصر المادى لجريمة استعمال المحرر المزور يقوم ويتم
باستعمال المحرر فيما زور من أجله و بنقض النظر عن النتيجة المرجوة ، وكانت الواقعة
التي استخلصها الحكم واطمان إليها فى خصوص جريمة الاستعمال ان الطاعن قدم
لموظفى مكتب البريد التوكيل المزور لكنهم اشتبهوا فى أمره ولم يصرفوا له المبلغ
موضوع التوكيل وبذا يكون العنصر المادى للجريمة قد تم بالفعل . أما الحصول
على المبلغ فهو أثر من آثار الاستعمال لا يلزم تحققه لتسام الجريمة وإنما قد يشكل
جريمة أخرى هي جريمة النصب المنصوص عليها فى المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات .
لما كان ذلك ، فان الحكم لا يكون قد اخطأ فى القانون اذ اعتبر تقديم التوكيل
المزور مكونا للعنصر المادى لجريمة الاستعمال واعتبر الجريمة بالتالى كاملة
لاشروطها .

وحيث انه لما تقدم يتعين الحكم فى موضوع الطعن برفضه .

جلسة ٢٥ من يونيه سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار محمود على خاطر وبحضور السادة المستشارين : محمد عبد السلام ،
وعبد الخليم البيطاش ، وأديب نصر ، ومختار رضوان .

(١٤٢)

الطعن رقم ٥٦ لسنة ٣٢ القضائية :

غرفة الاتهام . إجراءات المحاكمة . نقض " ما لا يجوز الطعن فيه " .

قرار الإحالة . الصادر من غرفة الاتهام . خلوه من أسماء القضاة الذين أصدروه . الدفع بطلان
هذا القرار . يكون أمام محكمة الموضوع . ذلك إجراء سابق على المحاكمة . اثرته أمام محكمة
النقض . لا تجوز .

إذا كان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه هو البطلان في الإجراءات
للموقر الإحالة من أسماء القضاة الذين أصدروه ودون أن يردبه ذكر أو إحالة
إلى الهيئة السابقة التي قررت التأجيل إلى الجلسة التي صدر فيها ، وكان الطاعن
والدفاع عنه لم يدفعا أمام المحكمة ببطلان قرار الإحالة - وهو إجراء سابق على
المحاكمة - فإنه لا يجوز إثارة هذا الدفع أمام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من الطاعن وآخر بأنها في ٢٨ أغسطس سنة ١٩٥٨
بدائرة مركز طنطا مديرية الغربية : الأول "الطاعن" - أحرز جواهر مخدرة "حشيشا"
في غير الأحوال المنصوص عنها قانونا . الثاني حاز و باع جواهر مخدرة "حشيشا"
في غير الأحوال المنصوص عنها قانونا . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهما إلى محكمة
الجنايات لمعاقبتهما طبقا للواد ١ و ٢ و ٣٣ / ١ - ج وأخيرة و ٣٥ من المرسوم
بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبند ١٢ من الجدول ١ الملحق به . فقررت
الغرفة ذلك . ومحكمة جنايات طنطا قضت حضوريا بتاريخ ١٢/٢٧/١٩٦٠

عملا بالمواد ١ ، ٢ ، ٣٤ ، ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند رقم ١ من الجدول رقم ١ الملحق به بالنسبة للمتهم الأول والمادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة للمتهم الثاني : أولا — بمعاينة الطاعن بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات وتغريمه ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة المواد المخدرة المضبوطة . ثانيا — ببراءة المتهم الثاني مما أسند إليه .

نظمن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق التقصص من الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الوجهين الأول والثاني من الطعن هو الخطأ في القانون والإخلال بحق الدفاع ذلك أن الحكم المطعون فيه دان الطاعن عن واقعة لم ترد بأمر الإحالة — وهي الاتجار في المخدرات — والواقعة التي رفعت بها الدعوى هي الإحراز المجرد — دون أن تلقت المحكمة نظر الطاعن إلى هذا التعديل الذي ينطوي على إضافة ظرف مشدد يتعين معه سماع دفاعه فيه أو منحه أجلا لإعداد دفاعه .

وحيث إنه لما كانت النيابة العامة قد رفعت الدعوى على الطاعن طالبة عقابه بالمادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ٢٥١ سنة ١٩٥٢ باعتباره قد قارن الجريمة بتاريخ ١٩٥٨/٨/٢٨ في ظل قانون المخدرات السابق ، وكانت العقوبة المفظة (الأشغال الشاقة المؤبدة) هي جزاء مخالفة أحكام تلك المادة وكانت تتضمن في ظل ذلك القانون جرمي إحراز المخدرات إحرازا عاديا وإحرازا بقصد الاتجار فيها دون تفرقة في عقاب إحداها عن الأخرى ، وكانت المادة ٣٤ من ذلك القانون قد جاءت على سبيل الاستثناء في صدد حالة واحدة هي التي يثبت فيها المحكمة أن القصد من الحياة أو الإحراز هو التعااطي أو الاستعمال الشخصي ولم تكن هذه المادة ضمن مواد الإتهام التي طالبت النيابة بمعاينة الطاعن بها ، وكان يبين من الاطلاع على محضر الجلسة أن دفاع الطاعن قد دار حول نفي واقعة اتجاره في المخدرات ونفي عملية البيع والشراء المسندة إليه — لما كان ما تقدم ، فإن النعي بخالفة القانون أو الإخلال بحق الدفاع يكون على غير أساس .

وحيث إن محصل الوجه الثالث من الطعن هو الخطأ في الإسناد ذلك أن ما أورده الحكم المطعون فيه من أن دور المتهم الثانى المحكوم ببراءته لم يتعد إرشاد الضابط إلى الطاعن يخالف الثابت من أقوال الضابط أنه هو الذى باعه الحشيش وتسلم الثمن .

وحيث إنه لما كان لمحكمة الموضوع حرية تقدير ما أتاه المتهم من أفعال وتكييفها التكييف الصحيح وإزالة حكم القانون عليها ، وكانت المحكمة فى حدود سلطتها هذه قد خلصت إلى عدم مساءلة المتهم الثانى جنائيا مما وقع منه باعتبار أنه لم يبلغ مبلغ الفعل المعاقب عليه قانونا فإن ما ينعاه الطاعن فى هذا الوجه يكون على غير أساس .

وحيث إن مبنى الوجه الرابع من الطعن هو التناقض فى التسبيب ذلك أن الحكم دان الطاعن وقضى ببراءة المتهم الثانى مع أن تبرئة المتهم الثانى — وهو الذى باع الحشيش وتسلم الثمن — لعدم ثبوت تلك الواقعة يستوجب تبرئة الطاعن الذى كان يحوز المخدر المباع لحساب المتهم الثانى .

وحيث إنه لما كان من حق محكمة الموضوع استخلاص وقائع الدعوى وتقدير أدلتها بما يطمئن إليه وجدانها ، وكان لها فى حدود سلطتها التقديرية الحكم بإدانة متهم وتبرئة آخر دون رقابة لأحد عليها — لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن فى خصوص هذا الوجه من النعى هو من قبيل الجدل الموضوعى الذى لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض فإن نعيه هذا يكون غير سليم .

وحيث إن محصل الوجه الخامس من الطعن هو البطلان فى الإجراءات نخلو قرار الإحالة من أسماء القضاة الذين أصدروه ودون أن يرد به ذكر أو إحالة إلى الهيئة السابقة التى قررت التأجيل إلى الجلسة التى صدر فيها .

وحيث إنه لما كان الطاعن والدفاع عنه لم يدفعا أمام المحكمة ببطلان قرار الإحالة وهو إجراء سابق على المحاكمة فإنه لا يجوز إثارة هذا الدفع أمام محكمة النقض ، ويكون هذا الوجه من الطعن على غير أساس ويكون الطعن برمته فى غير محله متعين الرفض .

جلسة ٢٦ من يونيه سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار محمود على خاطر وبحضور السادة المستشارين : عبد الحليم البيطاش ،
رأديب نصر ، ونختار وضوان ، ومحمود اسماعيل .

(١٤٣)

الطعن رقم ٩٧٠ لسنة ٣١ القضائية :

محاكمة " إجراءات المحاكمة " . إثبات " شهود " .

المحاكمات الجنائية . الأصل أن تبنى على التحقيقات الشفوية . التي تجريها المحكمة بالجلسة .
في حضور المتهم . وتسمع الشهود . مادام ذلك ممكنا .

نظر المعنى أمام محكمة ثاني درجة . تمسك المتهم بإقوال شاهد إثبات ومناقشته .
عدم إجابة هذا الطلب . دون بيان السبب . الحكم بالتأييد . مع التعويل على تقرير مقدم
من هذا الشاهد ، ذلك إخلال بحق الدفاع ، يستوجب نقض الحكم .

الأصل في المحاكمات الجنائية أن تبنى على التحقيقات الشفوية التي تجريها
المحكمة بالجلسة في حضور المتهم وتسمع فيها الشهود ما دام أمامهم ممكنا .
ولما كانت المادة ٤١٣ من قانون الإجراءات الجنائية توجب على محكمة ثاني
درجة أن تستحضر شاهد الإثبات الذي يتمسك به المتهم لسماعه ومناقشته فإذا
هي لم تفعل دون أن تبين السبب الذي حال دون سماعه وقضت بتأييد الحكم
الابتدائي الذي عول في إدانة المتهم " الطاعن " على التقرير المقدم من الشاهد
المذكور ، لما كان ذلك فإن المحكمة تكون قد أخلت بحق الطاعن في الدفاع
ويتعين لذلك نقض الحكم والإحالة

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية هذه الدعوى مباشرة أمام محكمة مصر الجديدة الجزئية ضد المتهم (الطاعن) بعريضة قال فيها بأنه في ١٢ نوفمبر سنة ١٩٥٨ بدائرة قسم مصر الجديدة: تعدى عليه بالسب والضرب على النحو المبين بالمحضر. وطلب عقابه بالمواد ١٧١، ٦٦، ٣٠٦، ٢٤٢ من قانون العقوبات. كما طلب القضاء له بمبلغ قرش واحد على سبيل التعويض المؤقت قبل المتهم. وقد قضت المحكمة المذكورة حضوريا بتاريخ ٤/٦/١٩٥٩ عملا بمواد الاتهام: أولا - برفض الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية وبالتالي عدم جواز نظر الدعوى العمومية. ثانيا - بمعاقبة المتهم بتغريمه مبلغ عشرة جنيهات عن التهمة الأولى (السب) وخمسين جنبا عن التهمة الثانية (الضرب). ثالثا - وفي الدعوى المدنية بإلزام المتهم بأن يدفع للمدعى يلحق المدني مبلغ قرش واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات. فاستأنف كل من المتهم والمدعى المدني ههنا الحكم. ومحكمة القاهرة الابتدائية قضت حضوريا بتاريخ ٩/٥/١٩٦٠ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وألزمت المتهم المصاريف المدنية الاستئنافية بلا مصاريف جنائية. فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ.

المحكمة

... حيث إن مما ينعم الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أحل بحقه في الدفاع إذ حول على التقرير المقدم من الأستاذ ... ودان الطاعن بناء عليه مع أن هذا التقرير قدم بعد الميعاد المقرر لتقديمه فلم يستطع الطاعن مناقشته في مذكرته المقدمة في الميعاد ولذلك فقد طلب من المحكمة الاستئنافية استبعاد هذا التقرير أو التصريح بإعلانه وأضعه لمناقشته فيما تضمنته وأصر على ذلك في مذكرته الختامية. إلا أن المحكمة التفتت عن هذا الطلب وقضت بتأييد الحكم الابتدائي القاضي بإدانة الطاعن، وبذلك تكون قد أخلت بحقه في الدفاع مما يجيب الحكم ويستوجب نقضه.

وحيث إنه يبين من مطالعة الأوراق أن محكمة أول درجة بعد أن سمعت بعض شهود الإثبات قروت تأجيل الدعوى بجلسة ١٤ من مايو سنة ١٩٥٩ لإعلان باقي الشهود وهما الأستاذان و..... وقد أعلننا فخر الأول وأدى الشهادة واعتذر الثاني فقروت المحكمة حجز القضية للحكم بجلسة ٢٨ من مايو سنة ١٩٥٩ ومذكرات في أسبوع وكلفت النيابة باستحضار تقرير من السيد ... الذي اعتذر عن الحضور في بحريومين . وإذا كان هذا التقرير قد قدم في ٢٣ من مايو سنة ١٩٥٩ في حين أن الميعاد المحدد لتقديمه يومان يتهيان في ١٦ من مايو سنة ١٩٥٩ ، وكان آخر ميعاد ليقدم المتهم مذكرته هو يوم ٢١ من مايو سنة ١٩٥٩ ، فقد قدمها المتهم في هذا الميعاد ولم تتح له فرصة مناقشة التقرير . لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد طلب من محكمة ثاني درجة استبعاد هذا التقرير والتصريح بإعلان هذا الشاهد لسماع شهادته ، فقروت المحكمة الاستئنافية حجز الدعوى للحكم بجلسة ٢١ من مارس سنة ١٩٦٠ وصرحت بتقديم مذكرات لمن يشاء في أسبوع . وكان الطاعن قد قدم مذكرته لمحكمة ثاني درجة وأصر فيها على طلب استدعاء الشاهد المذكور لمناقشته أو استبعاد تقريره ، إلا أن المحكمة التفتت من إجابة هذا الطلب وقضت بتأييد الحكم الابتدائي المستأنف أخذا بأسبابه ولأسباب الأخرى التي أوردتها . لما كان ذلك ، وكان الأصل في المحاكمات الجنائية أن تبنى على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة بالجلسة في حضور المتهم وتسمع فيها الشهود ما دام سماعهم ممكناً ، وكانت المادة ٤١٣ من قانون الإجراءات الجنائية توجب على محكمة ثاني درجة أن تستحضر شاهد الإثبات الذي تمسك به الطاعن لسماعه ومناقشته — أما وهي لم تفعل دون أن تبين السبب الذي حال دون سماعه وقضت بتأييد الحكم الابتدائي الذي عول في ادانة الطاعن على التقرير المقدم من الشاهد المذكور — لما كان ما تقدم ، فإن تلك المحكمة تكون قد أخلت بحق الطاعن في الدفاع ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه والإحالة دون حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن الأخرى ومع إلزام المطعون ضده المصاريف .

جلسة ٢٦ من يونيه سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد عفيفي ، وبحضور السادة المستشارين : عادل يونس ،
وتوفيق أحمد الخشن ، ومحمود اسماعيل ، وحسين صفوت السركي .

(١٤٤)

الطعن رقم ١٧٢٣ لسنة ٣٢ القضائية :

قتل عمد " اقتران " . تقضى " ما لا يجوز الطعن فيه " . دفاع .

(١) مقوية المادة ٢/٢٣٤ عقوبات . بكفى لتطبيقها : ثبوت استقلال الجريمة المقرنة
من جناية القتل ، وتميزها عنها ، وقيام المصاحبة الزمنية بينهما .

المصاحبة الزمنية : أن تكون الجنايتان قد ارتكبتا في وقت واحد ، أو في فترة
قصيرة من الزمن . تقدير ذلك . يستقل به قاضي الموضوع . المجادلة في ذلك أمام محكمة
التقضى . لا تجوز . مثال .

(ب) دفاع . لفت نظره بالجلسة الى الوصف الصحيح لقضية بما يشدها ، وإلى مادة القانون
المنطقة . خلافا لما جاء بقرار الاتهام . مطالبته بالمرافعة على هذا الأساس . لاختلال
بحق الدفاع .

١ - يكفى لتخليط العقاب عملا بالفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ عقوبات
أن يثبت الحكم استقلال الجريمة المقرنة عن جناية القتل وتميزها عنها وقيام
المصاحبة الزمنية بينهما بأن تكون الجنايتان قد ارتكبتا في وقت واحد أو في فترة
قصيرة من الزمن ، وتقدير ذلك مما يستقل به قاضي الموضوع . فتى قدر الحكم
قيام رابطة الزمنية هذه فلا تجوز إثارة الجدل في ذلك أمام محكمة التقضى . فإذا
كان الثابت من وقائع الدعوى ، كما أوردها الحكم المطعون فيه ، أن الطاعن
شرع في قتل ... بأن أطلق عليها عيارين ناريتين قاصدا قتلها وما أن أسرعت
لنجدتها والدتها ... وشقيقتها ... حتى أطلق عليهما عدة أعيرة نارية قاصدا قتلها
فقضيتا ثم أردف ذلك بقتل ... كل ذلك تم في مسرح واحد ، وقد ارتكب كل

جريمة من هذه الجرائم بفعل مستقل فكونت كل منها جناية قتل قائمة بذاتها ، ولما كانت جنایات القتل قد تتابعت وكانت جنایة الشروع في القتل قد تقدمتها وقد جمعتها جميعا رابطة الزمنیة بما يتحقق به معنى الاقتران المنصوص منه في الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ عقوبات ، فان الحكم يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى .

٢ — إذا كانت الدعوى قد أقيمت على المتهم بوصف أنه قتل ثلاثة أشخاص وشرع في قتل أخرى . وطلبت النيابة عقابه عن ذلك بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ١/٢٣٤ عقوبات ، وكان يبين من الاطلاع على محضر الجلسة أن المحكمة لفتت نظر الدفاع إلى أن جناية القتل العمد تقدمتها جناية الشروع في القتل الأمر المنطبق على المادة ٢/٢٣٤ عقوبات وطلبت إلى الدفاع المرافعة على هذا الأساس ، فان المحكمة تكون قد اعملت بذلك حكم القانون ولم تخل بحق الدفاع .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٨ ابريل سنة ١٩٦١ بدائرة مركز السبلاوين محافظة الدقهلية : أولاً — قتل نعيمة على الديب وبشرى طه الديب ومصطفية سلامة منصور عمدا بأن أطلق طين حدة أصيرة نارية من مدفعه الرشاش قاصدا من ذلك قتلهم فأحدث بكل منهن الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتهم . ثانيا — شرع في قتل نوال طه الديب عمدا بأن أطلق عليها مقذوفين ناريين من مدفعه الرشاش قاصدا من ذلك قتلها فأحدث بها الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي وأوقف أثر الجريمة لسبب لادخل لارادته فيه وهو مساعفة المجنى عليها بالعلاج . ثالثا — أحرز بدون ترخيص سلاحا ناريا مششخنا " مدفعا رشاشا " . رابعا — أحرز ذخيرة مما تستعمل في السلاح الناري بالذکر دون أن يكون مرخصا له في حمله . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنایات لمعاقبته بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ١/٢٣٤ من قانون العقوبات ، والمواد ١ و ٦ و ٢/٢٦ — ٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤

لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والقسم الثاني من الجدول رقم ٣ المرفق . فقررت العرقة ذلك . ومحكمة جنايات المنصورة قضت حضوريا بتاريخ ١٣ مارس سنة ١٩٦٢ عملا بالمادة ٢/٢٣٤ من قانون العقوبات والمواد ١ و ٦ و ٢/٢٦ — ٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ سنة ١٩٥٤ والجدول رقم ٣ مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم " الطاعن " بالاعدام شنقا وأعفته من المصاريف الجنائية . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجناية القتل العمد المقترن بجناية شروع في قتل أخرى طبقا للفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات قد أخطأ في تطبيق القانون وانطوى على إخلال بحق الدفاع كما شابه قصور في التسبيب . وفي تفصيل ذلك يقول الطاعن إن أعمال حكم الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات التي دان الطاعن بها يستلزم أن يجمع المصاحبة الزمنية بين الجريمة المقتربة وبين جناية القتل وهو ما لم يتوافر في حالة الدعوى ، إذ مضت بين الجنائيتين فترة من الزمن لا يتحقق بها معنى الاقتران . كما أن ما ردت به المحكمة على ما دفع به الدفاع من أن الطاعن قارف الجريمة دون شعور منه بها جاء قاصرا عن بيان ماهية ظروف الدعوى التي خلصت منها إلى أنه كان يعي ويدرك ما يفعل فضلا عن أن اعترافه وشهادته المحبني عليها نوال طه لم يقطعا بشيء مما انتهت المحكمة إليه من اعتباره كامل العقل والإدراك حين قارف جريمته — هذا إلى أن المحكمة لم توجه إلى الطاعن التهمة والوصف الجديدين وإنما اكتفت بأن طلبت إلى المدافع عنه المرافعة على الأساس الذي رأت تعديل وصف التهمة إليه مما يعتبر إخلالا بحق الدفاع .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله : " إن المتهم خليل عبد السيد برجس كان مستأجرا من طه أحمد الديب حجرة في منزله الكائن بناحية بتدر السنبلاوين محافظة الدقهلية وتأنرق سداد الإيجار لبضعة أشهر بالرغم من استمرار مطالبته من المؤجر وزوجته وأولاده المحبني عليهن نعيمة على

الديب وبشرى طه الديب ونوال طه الديب، وقد دأبت هذه الأخيرة في مواصلة حنه على السداد لحاجتها لنقود بمناسبة قرب زواجها فبرم المتهم من تلك المطالبة وحقد عليهن جميعا بسببها. وفي يوم ٨ من ابريل سنة ١٩٦١ دخلت المحنى عليها نوال طه الديب إلى حجرة المتهم وأخذت تتحدث معه في أمر سداد الإيجار المتأخر عليه فضايق وعزم وقتلها على قتلها وإزهاق روحها فأطلق عليها عمدا مقذوفين نارين من مدفع رشاش صالح للاستعمال كان يحوزه بغير ترخيص قاصدا من ذلك قتلها فأحدث بها الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى. وأسرعت إليها لتجدتها والدتها نعيمة على الديب - المحنى عليها الأولى - وشقيقتها بشرى طه الديب - المحنى عليها الثانية - وما أن رأهما المتهم حتى نار حقداه عليهما وعزم على قتلها وإزهاق روحهما فأطلق عليهما عمدا عدة أعيرة نارية من مدفعه الرشاش قاصدا من ذلك قتلها فأحدث بهما الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتهما، وحدث في أثناء ذلك أن حضرت مصطفىة سلامه منصور والددة المتهم وأرادت أن تمنعه من مواصلة إطلاق النار فأطلق عليها أيضا عيارا ناريا قاصدا قتلها وإزهاق روحها فأصابها في بطنها وأحدث بها الإصابات الميمنة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها". وأورد الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة أدلة مستمدة من شهادة شهود الإثبات الذين حصل مؤدى شهادتهم، ومن اعتراف المتهم ومن التقارير الطبية الشرعية، وهي أدلة مائغة تتوافر بها كافة العناصر القانونية للجرائم التي دين الطاعن بها وتؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها - لما كان ذلك، وكان ما يثيره الطاعن من نعى على الحكم في خصوص عدم انطباق الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات على الوقائع التي دين بها مردودا بأنه يكفى لتغليظ العقاب عملا بالفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات أن يثبت الحكم استقلال الجريمة المقترنة عن جناية القتل وتميزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما بأن تكون الجنايتان قد ارتكبتا في وقت واحد أو في فترة قصيرة من الزمن وتقدير ذلك مما يستقل به قاضى الموضوع، فتمى قدر الحكم قيام رابطة الزمنية هذه فلا تجوز إثارة الجدل في ذلك أمام محكمة النقض. وإذا كان الثابت من وقائع الدعوى، كما أوردها الحكم، أن الطاعن شرع في قتل نوال طه الديب بأن أطلق عليها عيارين نارين قاصدا قتلها وما أن أسرعت لتجدتها والدتها نعيمة على

الديب وشقيقتها بشرى طه الديب حتى أطلق عليهما هدة أميرة نارية قاصدا قتلها فقصيتا ، ثم أودف ذلك بقتل مصطفىة سلامة منصور ، كل ذلك تم في مسرح واحد وقد ارتكب كل جريمة من الجرائم بفعل مستقل فكانت كل منهما جناية قتل قائمة بذاتها ، ولما كانت جنايات القتل قد تابعت ، وكانت جنائية الشروع في القتل قد تقدمتها وقد جمعتها جميعا رابطة الزمنية بما يتحقق به معنى الاقتران المنصوص عنه في الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات ، فإن الحكم يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى . لما كان ذلك ، وكان ما ينهض الطاعن على الحكم من قصوره في استظهار الظروف والملايسات التي استخلصت منها المحكمة أنه كان يدرك ما قارفه ، مردودا بما أورده الحكم في قوله ” إن المحكمة لا تعول على ما ذهب إليه المتهم من أنه قارف جريمته دون أن يحس لأن ظروف الدعوى وملايساتها واعترافه التفصيلي في التحقيقات وشهادة المجنى عليها نوال طه الديب في التحقيقات والجلسة تقطع بأن المتهم قارف جريمته وهو كامل العقل والإدراك وكان يعي ويدرك ما يفعل “ . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن المستند إلى انتفاء مسئوليته وانهى للأسباب السائغة التي أوردها أنه كان أهلا لحمل المسئولية الجنائية لتوافر الإدراك والاختيار لديه وقت مقارفته الفعل الذي ثبت في حقه ، وكان الفصل في ذلك يتعلق بوقائع الدعوى يقدره قاضي الموضوع دون معقب عليه فلا وجه لمجادلته في ذلك — لما كان ما تقدم ، وكان يبين من الاطلاع على محضر الجلسة أن المحكمة لفتت نظر الدفاع إلى أن جناية قتل نعيمة على الديب وبشرى الديب ومصطفىة سلامة عمدا تقدمتها جناية الشروع في قتل نوال طه الديب الأمر المنطبق على المادة ٢/٢٣٤ من قانون العقوبات ، وطلبت إلى الدفاع المرافعة على هذا الأساس ، ولما كانت المحكمة قد أعملت بذلك حكم القانون ولم تخل بحق الدفاع — لما كان كل ذلك ، فإن ما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه لا يكون له محل ويكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا

وحيث إن النيابة العامة عرضت القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة رأت فيها إقرار الحكم الذي صدر بإعدام الطاعن وذلك عملا بنص المادة ٤٦

من قانون حالات إجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩-م كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى على ما سلف بيانه بما تتوافق به كافة العناصر القانونية للجرائم التي دين بها الطاعن وجاء خلوا من مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو في تأويله وقد صدر من محكمة مشكلة وفقا للقانون ولها ولاية الفصل في الدعوى ولم يصدر بعده قانون يسرى على واقعة الدعوى بما يغير ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه ، ومن ثم فإنه يتعين إقرار هذا الحكم الصادر بإعدام الطاعن .

جلسة ٢٦ من يونيه سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار محمود حلى خاطر ، وبحضور السادة المستشارين : محمد عبد السلام ،
وعبد الحليم البطاش ، وأديب نصر ، ومختار رضوان .

(١٤٥)

الطعن رقم ١٧٨٧ لسنة ٣٢ القضائية :

إجراءات المحاكمة " ما لا يبطلها " .

محضر الجلسة . وجوب تحريره لإثبات ما يجرى بالجلسة . والتوقيع من رئيس المحكمة وكتابتها
على كل صفحة منه . المادة ١٢٧٦ . ج .

مجرد عدم التوقيع على كل صفحة منه . لا يترتب عليه بطلان الإجراءات . مادام أن المتهم
لا يدعى أن شيئاً مما دون في المحاضر يخالف الحقيقة .

إنه وإن كانت المادة ٢٧٦ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت في
فقرتها الأولى على وجوب تحرير محضر بما يجرى في جلسة المحاكمة ويوقع على كل
صفحة منه رئيس المحكمة وكتابتها ، إلا أن مجرد عدم التوقيع على كل صفحة لا يترتب
عليه بطلان الإجراءات . لما كان ذلك ، وكان الطاعنان لا يدعيان أن شيئاً
مما دون في المحاضر قد جاء مخالفاً لحقيقة الواقع فلا يقبل منهما التمسك ببطلان
الإجراءات تأسيساً على مجرد عدم التوقيع على بعض محاضر الجلسات .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من آنر والطاعنين بأنهم في يوم ١٩ يونيه سنة ١٩٥١
بدائرة بندر سوهاج مديرية جرجا : اشتركوا وآنر مجهول بطريق المساعدة مع
موظف عمومي حسن النية هو مأذون بندر سوهاج محمد فرغلى على تزوير محرر رسمي
هو وثيقة عقد الزواج رقم ٣٠٨٨٥٧ المثبتة لزواج نemat عبد اللاه عبد الغفار

بالمتهم الأول حال تحريره المختص بوظيفته يجعلهم واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمهم بتزويرها بأن اتحل المتهم المجهول باتفاق مع باقي المتهمين وتحريرهم أمام المأذون سالف الذكر شخصية محمد عبد الله عبد الغفار شقيق الزوجة مدعى كذبا توكلها إياه في تزويجها من المتهم الأول ووقع على وثيقة الزواج بهذه الصفة كما وقع عليها المتهم الأول بختمه باعتباره زوجا وباقي المتهمين باعتبارهم شهودا فوقعت الجريمة بناء على هذه المساعدة. وطلبت عقابهم بالمواد ٤٠ و ١١٠ و ٢١١ و ٢١٣ من قانون العقوبات . وقد ادعت نعمات عبد الله عبد الغفار ” المطعون ضدها “ بحق مدنى قدره قرش واحد على سبيل التعويض قبل المتهمين متضامين . ومحكمة سوهاج الجزئية قضت بحضور باقي المتهمين الأول والثانى ” الطاعن الأول “ وحضوريا اعتباريا للمتهم الثالث ” الطاعن الثانى “ عملا بمواد الإتهام بحبس كل من المتهمين ثلاثة شهور مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لكل لإيقاف التنفيذ وإلزامهم متضامين بأن يدفعوا للدية بالحق المدنى نعمات عبد الله عبد الغفار مبلغ قرش واحد على سبيل التعويض والمصاريف المدنية ومبلغ خمسة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة بلا مصاريف جنائية . فاستأنف المتهمون هذا الحكم . ومحكمة سوهاج الابتدائية قضت بحضورها بتاريخ ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٦٠ بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وأمرت بإيقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم بالنسبة للمتهم الأول منصور قناوى منصور عملا بالمادتين ١/٥٥ و ١/٥٦ وذلك بلا مصروفات جنائية . فطعن المحكوم عليهما الثانى والثالث فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو بطلان فى الإجراءات أثر فى الحكم المطعون فيه ، ذلك أن محكمة أول درجة لم تسمع أحدا من شهود الواقعة وقد قضت المحكمة الاستئنافية بتأييد الحكم الابتدائى دون تدارك هذا النقص فى الإجراءات ودون أن تسمع الشهود وهو ما يغيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه لما كانت محاكمة الطاعنين قد تمت فى ظل المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية قبل تعديلها ، وكان الثابت من محضر الجلسة الأولى

لمحكمة أول درجة أن الشهود قد حضروا ثم أجلت القضية بناء على طلب الدفاع، وفي جلسة ١٩٥٦/١/١ استمعت المحكمة لأقوال الشاهد الحاضر وهو المأذون ولم يصر الدفاع على طلب إحضار باقي الشهود. لما كان ذلك، وكانت شفوية المرافعة قد تحققت بسماع من حضر من الشهود أمام محكمة أول درجة ولم يصر الدفاع على طلب سماع الشهود أمام المحكمة الاستئنافية. لما كان ذلك، فإن ما ينعاه الطاعنان في هذا الوجه يكون لا محل له .

وحيث إن مبنى الوجه الثاني من الطعن هو الإخلال بحق الدفاع والقصور في التسبيب ذلك أن الدفاع عن الطاعنين طلب إلى المحكمة ضم الإقرار المثبت خلو الزوجة من الموانع الشرعية المرفق مع وثيقة الزواج وقررت المحكمة ضمه إلا أنها قضت في الدعوى قبل تنفيذ هذا القرار .

وحيث إن الثابت من محاضر الجلسة أن المحكمة قررت تأجيل الدعوى لضم الإقرار المثبت خلو الزوجة من الموانع الشرعية واستمر التأجيل حتى جلسة ١٩٦٠/٢/٩، وفي هذه الجلسة ترفع الدفاع عن الطاعنين وقال في مرافعته أن الإقرار المطلوب ضمه قد "دشت". لما كان ذلك، وكان الدفاع عن الطاعنين قد ترفع في الجلسة الأخيرة ولم يتمسك بضم هذا الإقرار مع استعالة ضمه فإنه لا محل لما ينعاه الطاعنان على الحكم بشأن ذلك .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث من الطعن هو بطلان الإجراءات لأن بعض محاضر الجلسات لم يوقع عليها من رئيس الجلسة .

وحيث إنه وإن كانت المادة ٢٧٦ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت في الفقرة الأولى منها على وجوب تحرير محضر بما يجري في جلسة المحاكمة ويوقع على كل صفحة منه رئيس المحكمة وكاتبها، إلا أن مجرد عدم التوقيع على كل صفحة لا يترتب عليه بطلان الإجراءات - لما كان ذلك، وكان الطاعنان لا يدعيان أن شيئاً مما دون في المحاضر قد جاء مخالفاً لحقيقة الواقع فلا يقبل منهما التمسك ببطلان الإجراءات تأسيساً على مجرد عدم التوقيع على بعض محاضر الجلسات .

وحيث إنه لذلك يكون الطعن برمته على غير أساس ويتمين رفضه .

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٣٩٢	٩٨	٦ — حرية المحكمة في تكوين عقيدتها . الدفاع غير المؤيد بدليل . حقها في عدم تصديقه . (الطعن رقم ١٧٨٦ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٢٣)
٤٠٤	١٠١	٧ — سلطة محكمة الموضوع في تقدير أدلة الإثبات . الأخذ بما تراه إليه منها . المجادلة في ذلك ، أمام محكمة النقض . لا محل لها . (الطعن رقم ١٨٠٠ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٢٣)
٤٤٩	١١٣	٨ — قيام المحكمة بتصفية الحساب بنفسها ، ومناقشة تقرير الخبير المقدم إليها ، وسماع اعتراضات المتهم بالتبديد . عدم تعويلها على ما أجرته محكمة الأحوال الشخصية بشأن ذلك الحساب . ثبوت إنشغال ذمة المتهم بالمبلغ الذي ألتجته التصفية . قضاؤها بالإدانة . قضاء صحيح . (الطعن رقم ٢٣٥٦ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٧)
٥١٠	١٣٠	٩ — بيان حقيقة الواقعة . ردها إلى صورتها الصحيحة . استخلاصا من جماع الأدلة المطروحة . ذلك حق لمحكمة الموضوع . ولولم تكن الأدلة مباشرة . ما دامت لا تخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي . أدلة الزنا . في حكم المادة ٢٧٦ عقوبات . قاصرة على الشريك المتهم بالزنا . الأدلة قبل الزوجة . يرجع فيها إلى القواعد العامّة في الإثبات . أدلة المادة ٢٧٦ عقوبات . لا يشترط أن تكون مؤدية بذاتها فورا ومباشرة إلى ثبوت فعل الزنا . الاستعانة في تكملة الدليل بالعقل والمنطق . لاستخلاص ما يؤدي إليه . من وظيفة المحكمة . (الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٢٩)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		١٠ - للحكمة أن تكون عقيدتها بكل طرق الإثبات . فلها أن تأخذ بالصورة الشمسية للشيك - عند علم وجوده - كدليل في الدعوى . (الطن رقم ١٠١٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/١/١١)
٥٢١	١٣١	اعتراف :
		الاعتراف . لا يلزم أن يكون صريحا . يكفي أن تحمل أقوال المتهم معنى الاعتراف . تأويل محكمة الموضوع تلك الأقوال بما تؤدي إليه من معنى التسليم بوقوع الجريمة . وصفها بهذه الأقوال بأنها اعتراف . ذلك فهم صحيح للواقع . لا تريب . (الطن رقم ١٦٧٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٠)
٣٣٢	٨٣	أوراق :
		حق محكمة الموضوع في تفسير المقود . بما لا يخرج عما تحمله عباراتها ، وتفهم نية المتناقدين . لا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك . مادام تفسيرها سائغا ، ولا يتناق مع نصوص العقد . مثال . الصور الفوتوغرافية . لا تقاس على المكاتيب المنصوص عليها في المادة ٢٧٦ عقوبات . علة ذلك : المكاتيب تستمد دلالتها من كونها محررة من المتهم نفسه . (الطن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢٩)
٥١٠	١٣٠	خبرة :
		راجع أيضا : اثبات " بوجه عام " . (القاعدة رقم ١١٣ صفحة ٤٤٩)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		١ - طلب نذب خير . لإبداء الرأي في حالة المتهم العقلية . لا تلزم المحكمة بإجابة هذا الدفاع . ما دامت قد رأت أنها في غير حاجة للاستعانة برأيه ، وكانت قد تبينت حالة المتهم من عناصر الدعوى وما بوشرفها من تحقيق . .
٣٣٢	٨٢	(الطن رقم ١٦٧٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١)
		٢ - طلب نذب خير آخر . عدم إجابة هذا الطلب . لا تثريب : ما دامت الواقعة قد وضحت .
٣٥٢	٨٩	(الطن رقم ١٧٧٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٦)
		٣ - تقدير رأى الخبراء . من اطلاقات محكمة الموضوع . الطن على تقرير الخبير أمام محكمة النقض . القول بأن الحكم المطعون فيه أغفل الرد عليها . وجوب بيان عناصر العيب في التقرير . أهمية في ذلك : أن تبين المحكمة مدى أثر هذه العناصر على وجه الرأي في الدعوى .
٤٥٨	١١٥	(الطن رقم ٢٣٠٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٨)
		٤ - المضاهاة . لم تنظم في قانون المرافعات المدنية ولا في قانون الإجراءات بنصوص أمرة يترتب البطلان على مخالفتها . اعتماد المحكمة في تكوين عقيدتها على تقرير الخبير الذي كان مطروحا بالجلسة ، ودارت عليه المرافعة . اطمئنانها إلى صحة المضاهاة . لا تثريب .
٥٢٤	١٣٢	(الطن رقم ٣٤٢٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/١١)
		شهود :
		١ - طلب سماع شهود معينين . وجوب إجابة هذا الطلب . ما دام ذلك ممكنا . رفضه تأسيسا على كفاية أدلة الإثبات المطروحة . اخلال بحق الدفاع . على المحكمة أن تسمع الشهادة أولا ثم تبدى الرأي فيها .
٣٥٠	٨٨	(الطن رقم ١٧٧٣ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٤٠٨	١٠٢	٢ — أقوال الشهود في محضر جمع الاستدلالات . عدولهم عنها في تحقيق النيابة . استناد حكم الادانة إلى أقوالهم الأولى ، وإلى قرائن مؤيدة لتلك الأقوال . من اطلاقات محكمة الموضوع . (الطن رقم ١٨٠٣ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٢٣)
٤١٨	١٠٥	٣ — ساطة محكمة الموضوع في تقدير الدليل . لما أن تأخذ بما تطمئن إليه من أقوال الشهود وتطرح ما لا تطمئن إليه . دون الترام ببيان قلة ما ارتأته . ما دام التقدير سائغا . (الطن رقم ١٦٧٥ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٢٤)
٤٨١	١٢٢	٤ — على المحكمة سماع الشهود ما دام ممكنا . ثبوت مرض الشاهد — الذي طلب المتهم سماعه — وتغيبه في الخارج للعلاج لمدة محدودة . ذلك لا يمنع من إمكان سماعه . رفض الطلب وإدانة المتهم . إخلال بحق الدفاع . (الطن رقم ٢٤٠٨ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٢١)
٤٩٢	١٢٦	٥ — إدانة المتهم استنادا إلى ما قرره شاهدا الإثبات في محضر جمع الاستدلالات من أنه اعترف لهما بارتكاب الجريمة . فقد هذا المحضر . النعي على الحكم بالخطأ في الإسناد . تعذر تحقيق هذا الوجه لفقد الأوراق . أثر ذلك : وجوب نقض الحكم وإعادة المحاكمة . تلك مقتضيات العدالة . كي تقسول محكمة الموضوع كلمتها في هذا الشأن . (الطن رقم ٨٠٠ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٢٢)
٥١٠	١٣٠	٦ — أقوال الشهود . للمحكمة أن تقدرها ، وتأخذ منها بما تطمئن إليه ، وتطرح ما عداه . هي غير ملزمة بتمعن كل جزئية يثيرها المتهم في دفاعه . يكفي بيان توفر أركان الجريمة قبل المتهم ، وأدلة ذلك . (الطن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٢٩)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٥٢١	١٣١	٧ — سماع الشهود أمام المحكمة الاستئنافية . غير ملزم : إلا أن يكون ذلك لتحقيق دفاع جوهري . (الطن رقم ١٠١٦ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/١١)
٥٦٧	١٤٢	٨ — المحاكمات الجنائية . تبني على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة بالجلسة في حضور المتهم . وتسمع الشهود . مادام ذلك ممكنا . تمسك المتهم بسماع أقوال شاهد إثبات ومناقشته . عدم إجابة هذا الطلب ، دون بيان السبب . الحكم بالتأييد مع التحويل على تقرير مقدم من هذا الشاهد . ذلك اخلال بحق الدفاع . (الطن رقم ٩٧٠ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/٢٦)
		قرائن :
		راجع : اثبات "شهود" . (القاعدة رقم ١٠٢ صفحة ٤٠٨)
		<hr/>
		اختراع
		<hr/>
		راجع : تقليد . (الطن رقم ١١٥ صفحة ٤٥٨)
		<hr/>

رقم المادة	رقم القاعدة	اختصاص
٢٧٣	٦٩	١ — جرائم متعددة. فصل النيابة بعضها من البعض الآخر. تقديم بعضها إلى محكمة الجنايات ، وبعضها إلى محكمة الجناح. مقتضاه : لا يجوز لمحكمة الجنايات التصدي للفصل في الجنحة التي لم تعرض عليها . ذلك سلب لاختصاص محكمة الجناح . (الطن رقم ٩٦٨ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٢)
٣٤٢	٨٦	٢ — اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية. شرط ذلك : أن يكون التعويض المطلوب من ضرر ناشئ عن الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية . مثال . تبديد . (الطن رقم ٨٧٤ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/١٦)
٣٦٨	٩٣	٣ — اختصاص محكمة الجنايات بالفصل في جميع الجنايات التي تقع في دائرة المحكمة الابتدائية . المادة ٧ من القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٩ . توزيع القضايا من الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف على دوائر المحكمة المختلفة عملاً بالمادة ٣٥ من القانون . هو مجرد تنظيم إداري . لا يسلب محكمة الجنايات اختصاصها الشامل في حدود دائرة المحكمة . مثال . (الطن رقم ١٧٧٢ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/١٧)
٣٧٢	٩٤	٤ — إقامة الدعوى الجنائية قبيل متهم بارتكابه جنحتي ضرب . قضاء المحكمة بعدم اختصاصها بنظر إحدى التهمتين لأنها جناية طاعة ، ومعاقبته عن التهمة الثانية . يعودها عن إبداء الرأي في مدى الارتباط بينهما . مع كون الوقائع ترشح لقيام هذا الارتباط . قصور . (الطن رقم ١٧٧٩ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/١٧)

رقم القائمة	رقم الصفحة	
		” نظرية الضرورة “ :
		الإذن لمأمور الضبط القضائي بتفتيش متهم . مصادفته هذا المتهم خارج دائرة اختصاصه المكاني . دلالة أفعال المتهم على ما ينم عن إحرازه مخدرا ومحاولة التخلص منه . قيامه بتفتيش المتهم نقاذا للاذن . ذلك ظرف اضطرارى مفاجئ . التفتيش مصحح .
٢٩٠	٧٣	(الطعن رقم ١٧٣٦ لسنة ٣١ القضائية — جلسة ١٩٦٢/٤/٢) ...
		” التنازع السلبي “ :
		حكم محكمة الجنايات بعدم الاختصاص لأن المتهم حدث . هو حكم غير منه لتقصوطة . ثبوت أن المتهم لم يكن حدثا وقت ارتكاب الحادث . مقابل حتما بحكم بعدم الاختصاص من محكمة الأحداث . وجوب اعتبار الطعن المرفوع من النيابة طلبا بتعيين الجهة المختصة بالفصل في الدعوى . قبول الطلب وتعيين محكمة الجنايات .
٤١٥	١٠٤	(الطعن رقم ١٦٧١ لسنة ٣١ القضائية — جلسة ١٩٦٢/٤/٢٤) ...
		<hr/>
		اختلاس
		<hr/>
		اختلاس أشياء معجوزة :
		راجع أيضا : دفاع .
		(القائمة رقم ١١٧ صفحة ٤٦٧)

رقم المصفحة	رقم القاعدة	
٢٨٣	٧١	١ - جريمة المصادتين ٣٤١ و ٣٤٢ عقوبات . أركانها : كون المتهم حارسا ، وعدم تقديمه المحجوزات للبيع مع علمه باليوم المحدد لذلك ، وبقصد عرقلة التنفيذ . (المظن رقم ١٦٥٢ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢)
٤٧٦	١٢٠	٢ - أركان جريمة التبيد : علم المتهم - علما حقيقيا - باليوم المحدد للبيع ، وتعمده عدم تقديم المحجوزات في هذا اليوم بقصد عرقلة التنفيذ . دفع المتهم بعدم علمه باليوم المحدد للبيع . دفاع موضوعي جوهرى . وجوب تناوله بالرد . إغفال ذلك . قصور . (المظن رقم ٢٤٠٢ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢١)
		اختلاس أموال أميرية :
٣٨٠	٩٦	جريمة المادة ١١٣ عقوبات . يكفى لتحقيقها : أن يستولى الموظف بغير حق على مال للدولة . قاصدا حرمانها منه . ولولم يكن هذا المال في حيازته . (المظن رقم ٢٥٥٥ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٧)
<h2>ارتباط</h2>		
٢٧٣	٦٩	١ - جرائم متعددة . فصل النيابة بعضها عن البعض الآخر . تقديم بعضها إلى محكمة الجنايات ، وبعضها إلى محكمة الجنح . إدانة المتهم أمام محكمة الجنايات . حقه في إثارة مسألة الارتباط أمام محكمة الجنح . وعند ثبوت هذا الارتباط ، لا يجوز أن توقع عليه إلا عقوبة واحدة . (المظن رقم ٩٦٨ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢)

رقم المادة	رقم القاعدة	
٣٧٢	٩٤	٢ - جرائم مرتبطة . سلطة محكمة الموضوع في تقدير الارتباط في حكم المادة ٣٢/٣٢ عقوبات . قضاؤها بعدم الاختصاص بنظر إحدى التهمتين المسندتين لمتهم واحد . دون أن تعرض للارتباط بينهما ، وتبدي رأيها فيه . مع كون الوقائع ترشح لقيام هذا الارتباط . قصور . مثال . (الطن رقم ١٧٧٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٧/٤/١٩٦٢)
٣٧٥	٩٥	٣ - الارتباط الموجب لضم قضية إلى أخرى . ماهيته : هو الارتباط غير القابل للتجزئة في حكم المادة ٣٢ عقوبات . (الطن رقم ١٧٨٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٧/٤/١٩٦٢)
٤٠٤	١٠١	٤ - شروط الارتباط في حكم المادة ٣٢ عقوبات . توفرها أو عدم توفرها يدخل في سلطة قاضي الموضوع . مادام استخلاصه سائفا . (الطن رقم ١٨٠٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ٢٣/٤/١٩٦٢)
٤٧٨	١٢١	٥ - تقديم أكثر من متهم إلى غرفة الانهام . بتقرير اتهام واحد . إحالتهم إلى محكمة الجنايات ، بأمر إحالة واحد . بحث الارتباط بين الجرائم المسندة إليهم . من المسائل الموضوعية . يختص بالفصل فيها أولا سلطة الإحالة . وتقررها نهائيا محكمة الموضوع . (الطن رقم ٢٤٠٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ٢١/٥/١٩٦٢)
٤٩٥	١٢٧	٦ - قرار المحكمة الاستئنافية ضم دعويين مقامتين ضد متهم واحد . للارتباط وفقا لنص المادة ٣٢ عقوبات . تنبيه المتهم إلى هذا الإجراء . لا يلزم . توقيعها عقوبة واحدة . أخذها بالوقائع والأدلة الواردة بأسباب الحكمين المستأنفين . لا عيب . الفصل في كل من الدعويين المدنيتين المقامتين ضد المتهم من شخصين مختلفين . بعد قرار ضم الدعويين الجنائيين للارتباط . لاتناقض في ذلك . (الطن رقم ٣١٥٤ لسنة ٣١ ق - جلسة ٢٨/٥/١٩٦٢)

رقم القاعدة	رقم الصفحة	استئناف
		<p>راجع أيضا : دفاع . وصف التهمة . (القاعدة رقم ٩٩ صفحة ٢٩٦)</p> <p>تقدير العذر الذي يستند إليه المستأنف في تبرير تجاوزه ميعاد الظعن بالاستئناف . من حق محكمة الموضوع بلامعقب . إلا إذا كانت علة الرفض لا يمكن التسليم بها عقلا . (الظن رقم ١٧٨٦ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٢٢)</p> <p>حالاته :</p> <p>استئناف المتهم . جوازه : عدم الحكم عليه بغرامة تزيد على خمسة جنيهات . المادة ١/٤٠٢ إجراءات .</p> <p>تقدير نصاب الاستئناف . مثال . عمل . جريمة المادتين ٢٨ و ٥٢ من المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ . الحكم على المتهم بغرامة مائتي قرش عن كل حامل ، وتجاوز مجموع الغرامة خمسة جنيهات . استئناف المتهم هذا الحكم . جائز . علة ذلك : هذه جريمة ذات طابع خاص . قوامها فعل واحد ، ورأى المشرع زيادة العقاب عنه تبعا لزيادة عدد العمال .</p> <p>اختلاف هذا التعدد عن تعدد العقوبات بمعناه المعروف به في القانون .</p> <p>(الظن رقم ٢٤١٢ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٢١)</p> <p>سلطة المحكمة الاستئنافية :</p> <p>راجع أيضا : ارتباط . محاكمة " إجراءات المحاكمة " . (القاعدة رقم ١٢٧ صفحة ٤٩٥)</p>
٣٩٢	٩٨	
٤٨٣	١٢٣	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		إغفال الحكم في منطوقه القضاء بعقوبة على أحد المتهمين في الدعوى . رغم إشارته في الأسباب إلى ثبوت التهمة قبله . إعمال نص المادة ٣٦٨ مرافعات . ليس للنيابة أن تلجأ إلى المحكمة الاستئنافية لإكمال هذا النقص . المحكمة الاستئنافية إنما تعيد النظر فيما فصلت فيه محكمة أول درجة فقط . محكمة أول درجة . إذ لم تفصل في جزء من الدعوى ، فإن اختصاصها يبقى بالنسبة له . لا يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تحكم فيه بنفسها . ذلك تفويت لإحدى درجات التقاضي . (الملن رقم ٣٤٢٣ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/١٢)
٥٤٦	١٣٨	

استدلالات

		استناد حكم الإدانة إلى أقوال الشهود في محضر جمع الاستدلالات . رغم عدولهم عنها في تحقيق النيابة . من إطلاقات محكمة الموضوع . (الملن رقم ١٨٠٣ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٢٣)
٤٠٨	١٠٢	

استيقاف

		متى يكون الاستيقاف صحيحاً؟ حين تتوافر له مظاهر تبرره : أن يكون المتهم قد وضع نفسه موضع الشبهات والريب . مثال . (الملن رقم ١٧٦٢ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/١٠)
٣٣٩	٨٥	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	اشتباه
		<p>جريمة العود للاشتباه . متى تتحقق ؟ إذا ما وقع من المشتبه فيه بعد الحكم عليه بالمراقبة فعل من الأفعال المنصوص عنها في المادة الخامسة من المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . شرط ذلك : أن تستدل المحكمة من هذا الفعل استمرار خطورة المشتبه فيه ، ولو لم يحكم فيه نهائيا بالإدانة .</p> <p>تحديد مدة العود . المادة ٤٩ عقوبات .</p> <p>المساواة بين عقوبتي المراقبة والحبس في تطبيق قواعد العود .</p>
٥٠١	١٢٨	(الطن رقم ٣١٢٩ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٢٩)
		<p>اعلان</p> <p>اعلان المتهم بلجنة الإدارة . ثبوت أن له محل إقامة سبق إعلانه فيه . صدور الحكم في موضوع المعارضة بناء على الاعلان بلجنة الإدارة . أثر ذلك : بطلان الحكم ، لأنه بني على إجراءات باطلة .</p>
٤٦٤	١١٦	(الطن رقم ١٠٠٦ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٢١)
		<p>اقتران</p> <p>راجع : قتل عمد .</p> <p>(القاعدة رقم ١٤٤ صفة ٥٧٠)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٥ — تزوير محرر واستعماله . ثبوت التزوير . لا يلزم معه تحدث الحكم عن ركن العلم في تهمة الاستعمال .
٤٩٥	١٣٧	(الطن رقم ٣١٥٤ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٢٨)
		٦ — جريمة استعمال المحرر المزور . عنصرها المادي . يتم باستعمال المحرر فيما زور من أجله . لا عبء بتحقيق النتيجة المرجوة . مثال .
٥٥٩	١٤١	(الطن رقم ٥٤ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/٢٥)
تصيد		
		جرائم متعددة مسندة لمتهم واحد . فصل النيابة بعضها عن البعض الآخر . تقديم بعضها إلى محكمة الجنايات وبعضها إلى محكمة الجنح . مقتضاه : لا يجوز لمحكمة الجنايات التصدي للفصل في اللجنة التي لم تعرض عليها : ذلك سلب لاختصاص محكمة الجنح .
٢٧٣	٦٩	(الطن رقم ١٦٨ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٢)
تعول		
		١ — التعدي على موظف عام . جريمته ثومان . النوع الأول : جنحة المواد ١٣٣ و ١٣٦ و ١٣٧ عقوبات . النوع الثاني : جناية المادة ١٠٩ عقوبات . أركانها . ما يجمعهما ، وما يفصل بينهما .
٢٩٥	٧٥	(الطن رقم ١٧٤١ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٢)

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
١٠١	٤٠٤	٢ — التعدي . على موظف عام . أثناء تنفيذه أمرا صادرا إليه من رئيسه . مما هو مكلف بأدائه . هذا مما يدخل في أعمال وظيفته . المادة ١٠٩ عقوبات . مثال . ما يدخل في أعمال الوظيفة : كل عمل يرد عليه تكليف صحيح صادر من الرؤساء ، ولو كان بأمر شفوي . (الطن رقم ١٨٠٠ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٢٢)
تعويض		
راجع أيضا : مسئولية مدنية . (القاعدة ١١٩ صفحة ٤٧٢)		
٨٦	٣٤٢	المطالبة بالتعويض أمام المحكمة الجنائية . شرط ذلك : أن يكون التعويض المطلوب عن ضرر ناشئ عن الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية . مثال . تبديد . (الطن رقم ٨٧٤ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/١٦)
تفتيش		
٧٣	٢٩٠	١ — إذن النيابة بتفتيش متهم . مصادفة ما مور الضبط القضائي — المأذون له بالتفتيش — هذا المتهم خارج دائرة اختصاصه المكاني . دلالة أفعال المتهم على ما ينم عن إحرازه مخدرا ومحاولة التخلص منه : ذلك ظرف اضطراري مفاجئ . يجيزه تنفيذ الاذن ، وتفتيش المتهم . (الطن رقم ١٧٣٦ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٢)

رقم المادة	رقم القاعدة	
٣٣٩	٨٥	٢ — استيقاف غير صحيح . القبض على المتهم وتفتيشه في هذه الحالة . إجراء باطل . مثال . (الطن رقم ١٧٦٢ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/١٠)
٤٠٨	١٠٢	٣ — تجاوز مأمور الضبط القضائي حدود الإذن الصادر من النيابة . قيامه بتفتيش مسكن شخص آخر . دون أن يسفر هذا التفتيش عما يؤاخذ به المتهم . بطلان التفتيش ، لا يستتبع بطلان إجراءات التحقيق الأخرى : طالما كانت هذه الإجراءات منقطعة الصلة بالتفتيش الباطل . (الطن رقم ١٨٠٣ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٢٣)
٤١٨	١٠٥	٤ — إتمام التفتيش تحت إشراف رجل الضبط القضائي . الذي له قانوناً حق تفتيش الركاب بالمنطقة الجمركية . تفتيش صحيح . (الطن رقم ١٦٧٥ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٢٤)
٤٢٣	١٠٦	٥ — سلطة مأمور الضبط القضائي في القبض على المتهم الحاضر ، إذا وجدت دلائل كافية على اتهامه . حالات على سبيل الحصر . توافر حالة التلبس أو قيام الدلائل الكافية على الاتهام . يخضع لتقدير غرفة الاتهام . عدم كفاية الدلائل . لا تبرر القبض ولا التفتيش . (الطن رقم ١٧٦٣ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٢٤)
٤٤١	١١١	٦ — الدفع ببطلان التفتيش . من أوجه الدفاع الجوهرية . يتعين الرد عليه . الحكم بالإدانة استناداً إلى الدليل المستمد من التفتيش . دون الرد على الدفع ببطلانه . قصور . (الطن رقم ١٨٠٩ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٥٣٢	١٣٤	٧ — الإذن بالتفتيش . عدم تعيين اسم المأمور المأذون له بإجرائه . لا يعينه . خلو إذن التفتيش من تعيين مأمور بعينه لإجرائه . صحة تنفيذه بمعرفة أى واحد من مأمورى الضبط القضائى . (الطعن رقم ٢٤٣٤ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/١١)
تقليد		
٤٥٨	١١٥	جرائم التقليد . العبرة فى توفرها بأوجه الشبه ، لا بأوجه الخلاف . مثال . زيوت معدنية . (الطعن رقم ٢٣٠٨ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٨)
تلبس		
٣٢٢	٨٠	١ — ماهية التلبس . حالة تلازم الجريمة نفسها . ما يوفرها : أن يكون شاهداً قد حضر ارتكابها وأدرك وقوعها — إدراكاً يقينياً — بأية حاسة من حواسه . مثال . حاسنا الشم والبصر . (الطعن رقم ١٧٥٣ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٩)
٤٢٣	١٠٦	٢ — توافر حالة التلبس أو قيام الدلائل الكافية على الإتهام . يخضع لتقدير غرفة الاتهام . عدم كفاية الدلائل . لا تبرر القبض ولا التفتيش . (الطعن رقم ١٧٦٣ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٢٤)

رقم القاعدة	رقم الصفحة	تنظيم
٣٥٨	٩٠	القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بشأن تقسيم الأراضي المعدة للبناء . عقوبة الإزالة . شروطها . (الطعن رقم ١٧٨٥ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/١٦) ...
		(ج)
		جريمة
		تعدد الجرائم :
٢٧٣	٦٩	جرائم متعددة . فصل النيابة بعضها عن البعض الآخر . تقديم بعضها إلى محكمة الجنايات ، وبعضها إلى محكمة الجناح . مقتضاءه : لا يجوز لمحكمة الجنايات التصدي للفصل في اللجنة التي لم تعرض عليها ، ذلك سلب لا اختصاص محكمة الجناح . (الطعن رقم ٩٦٨ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٢) ...
		أركانها :
٥١٠	١٣٠	١ — جريمة الزنا . ركن العلم بأن المرأة متروجة . ذلك مفترض في حق شريكها . ينفيه : إثبات الشريك أن الظروف كانت لا تمكنه من معرفة ذلك لو استقصى عنه . (الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٢٩) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ - جريمة استعمال محور مزور . عنصرها المادى . يتم باستعمال المحور فيما زور من أجله . لا عبء بتحقيق النتيجة المرجوة . مثال . (الطعن رقم ٥٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/٢٥)
٥٥٩	١٤١	
<hr/>		
(ح)		
حجز إدارى . حجية الشيء المحكوم فيه حراسة . حكم .		
<hr/>		
حجز إدارى		
<hr/>		
حجز إدارى فى ظل القانون ١٨١ لسنة ١٩٥٩ . مبدأ الحراسة المفترضة . لمدوب الحجز - إذا لم يجد من يقبل الحراسة - أن يكلف بها المدين أو الحائز الحاضر دون اعتداد برفضه لها . (الطعن رقم ١٦٥٣ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢)		
٢٨٣	٧١	
<hr/>		
حجية الشيء المحكوم فيه		
<hr/>		
حجية الشيء المحكوم فيه . لا ترد إلا على منطوق الحكم . ولا يمتد أثرها إلى الأسباب : إلا لما كان مكلاً للمنطوق . (الطعن رقم ٣٤٢٣ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/١٢)		
٥٤٦	١٣٨	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		حراسة
٢٨٣	٧١	<p>مبدأ الحراسة المقرضة . في ظل القانون ١٨١ لسنة ١٩٥٩ . لندوب المجز الإدارى - إذا لم يجد من يقبل الحراسة - أن يكلف بها المدين أو الحائز الحاضر دون اعتداد برفضه إياها . (الطن رقم ١٦٥٣ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢)</p>
		حكم
		<p>راجع أيضا : قوة الشيء المقضى . (القاعدة رقم ١٣٦ صفحة ٥٣٩)</p> <p>إفغال الحكم الابتدائي في منطوقه القضاء بعقوبة على أحد المتهمين في الدعوى . رغم إشارته في الأسباب إلى ثبوت التهمة قبله . خلوقانون الإجراءات من إيراد حكم لهذه الحالة . وجوب أعمال نص المسادة ٣٦٨ مرافعات . ليس للنيابة أن تلقا إلى المحكمة الاستئنافية لإكمال هذا النص . (الطن رقم ٢٤٢٣ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/١٢)</p>
٥٤٦	١٢٨	<p>تسبيب الحكم :</p> <p>(أ) التسبيب المعيب :</p> <p>١ - الحكم ببراءة المتهم تأسيسا على مجرد وجود خلاف ظاهرى بين وصف ووزن الحرز الذى أرسلته النيابة إلى الطبيب الشرعى وألحرز الموصوف بتقرير التحليل . ذلك قصور وفساد في الاستدلال . واجب المحكمة : أن تجرى تحقيقا تستجلى به حقيقة الأمر . . .</p> <p>(الطن رقم ١٠١٤ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢)</p>
٢٨٥	٧٠	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ — التدليل على قيام رابطة السببية بين الإصابات والوفاة في جريمة القتل العمد . من البيانات الجوهرية في الحكم . اغفال ذلك . قصور .
٢٨٦	٧٢	(الطعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٢) ... ٣ — بيانات التسيب . وجوب الإشارة الى نصوص القانون التي حكم على المتهم بموجبها . خلو الحكم من هذا البيان . بطلانه . المادة ٣١٠ إجراءات .
٢٩٣	٧٤	(الطعن رقم ١٧٤٠ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٢) ... ٤ — منازعة المتهم في قديرة المجنى عليه على الكلام بعد إصابته في رأسه . رد المحكمة على ذلك برأى علمي احتمالي ثقلته من أحد المؤلفات . قصور .
٣٣٦	٨٤	(الطعن رقم ١٧٥٤ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/١٠) ... ٥ — حكم المحكمة الجنائية بعدم اختصاصها بالدعوى المدنية بمقولة أنها محمولة على " عقد الوكالة " وهو سبب غير الجريمة المطروحة . تأسيس المحكمة ذلك على ما فهمته من أن عبارة الدفاع عن المدعى تتضمن — على خلاف مؤداها — تغييرا لأساس دعواه . عدم بيان الحكم كيف انتهى إلى أن المطالبة بقبضة المبالغ المختلسة غير ناشئة عن ضرر جاصل عن جريمة التبديد . قصور . مثال .
٣٤٢	٨٦	(الطعن رقم ٨٧٤ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/١٦) ... ٦ — قضاء محكمة الجناح بعدم اختصاصها بنظر إحدى التهمتين المسندتين لمتهم واحد لأنها جناية . ومعاقبته عن التهمة الثانية . قعودها عن ابداء الرأي في مدى الارتباط بينهما . مع كون الوقائع ترشح لقيام هذا الارتباط . قصور يعيب الحكم .
٣٧٢	٩٤	(الطعن رقم ١٧٧٩ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/١٧) ...

رقم المقابلة	رقم القاعدة	
٤٤١	١١١	٧ — الحكم بالادانة . استنادا إلى الدليل المستمد من التفتيش . دون الرد على الدفع ببطلان هذا التفتيش . قصور . (الطن رقم ١٨٠٩ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٧)
٤٦٧	١١٧	٨ — دفع المتهم ببطلان الحجز وبأنه قد أعفى من الرسوم المحجوز من أجلها ، وبأن قلم الكتاب الحاجز طلب قبل يوم البيع عدم السير في إجراءاته . دفاع جوهرى . ادانة المتهم دون الرد على هذا الدفاع . قصور . (الطن رقم ٢٣٩٦ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٢١)
٤٧٦	١٢٠	٩ — الدفع بعدم علم المتهم باليوم المحدد للبيع . فى جريمة تبديد المحجوزات . دفاع موضوعى جوهرى . وجوب تناوله بالرد . اغفال ذلك . قصور . (الطن رقم ٢٤٠٣ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٢١)
٥٣٥	١٣٥	١٠ — قيام المحكمة بتغيير وصف التهمة . اضافة مواد أخرى من القانون الوارد فى قرار الاتهام . تنص على عقوبة أشد . تطبيقها . دون لفت نظر الدفاع . اخلال بحق الدفاع . عدم بيان عناصر التهمة الجديدة . ادانة المتهم بمواد الاتهام وبمواد أخرى ، دون افصاح عن أى الجريمتين عاقبت . قصور . (الطن رقم ٩٧٦ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/١٢)
		١١ — رفع الدعوى على شخص بوصفه مديرا لفرع شركة لعدم تقديمه طلبا للتقيد بالسجل التجارى . قضاء المحكمة المختلطة بالبراءة لأن هذا المحل مجرد مخزن وليس توكيلا ولا فرعا للشركة . إعادة رفع الدعوى بنفس التهمة على مدير جديد لهذا المحل . دفعه بعدم جواز نظر الدعوى . دفاع جوهرى . وجوب تحقيقه . اغفال ذلك . قصور .

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٥٣٩	١٣٦	تحقيق الدفع في هذه الصورة. أحد عناصره : وجوب البحث فيما إذا كان نشاط المحل قد تغير أم بقي على حاله . (الطعن رقم ٢٣١٨ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/١٢)
٥٥٦	١٤٠	١٢ — القضاء باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . دون الإشارة إلى عذر المرض الذي قدم عند الدفاع شهادة طبية ، وأبداء الرأي فيه . ذلك إخلال بحق لا الدفاع . يعيب الحكم . (الطعن رقم ٢٤٣٦ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/٢٥)
		(ب) التسبب غير المعيب :
٣٠٠	٧٦	١ — ركن الضرر في جريمة التزوير . لا يلزم التحدث عنه صراحة في الحكم . يكفي أن يكون قيامه مستفادا من مجموع عبارات الحكم . (الطعن رقم ١٦٢٦ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٢)
٣١٢	٧٨	٢ — جريمة الخطف . اتصال المتهم بعيمد عاتلة المجنى عليه ، ومفاوضته في إعادته مقابل جعل معين ، ومساومته في الجعل دون الرجوع إلى غيره . قبضه الجعل ثم إعادته المخطوف من مكان إخفائه . التدليل بذلك على ثبوت التهمة . ذلك يكفي . (الطعن رقم ١٧٤٥ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٩)
٣٣٢	٨٣	٣ — تأويل محكمة الموضوع أقوال المتهم بما تؤدي إليه من معنى التسليم بوقوع الجريمة . وصفها هذه الأقوال بأنها اعتراف . ذلك فهم صحيح للواقع . لا ثريب . (الطعن رقم ١٦٧٧ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/١٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٣٥٢	٨٩	٤ — الجزم بما لم يقطع به الخبير . من سلطة محكمة الموضوع : متى كانت وقائع الدعوى قد أكدت ذلك لديها . (الطعن رقم ١٧٧٦ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/١٦)
٣٩٩	١٠٠	٥ — عدم التزام المحكمة بمتابعة الدفاع الموضوعي والرد عليه . مادام الرد مستفاداً ضمناً من الحكم بالإدانة . استناداً إلى أدلة الإثبات . (الطعن رقم ١٧٩٧ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٢٣)
٤١٨	١٠٥	٦ — لا يعيب الحكم عدم رده على دفاع المتهم الموضوعي . اكتفاؤه بإيراد أدلة الثبوت . مفاد ذلك : إطراره هذا الدفاع . مثال . (الطعن رقم ١٦٧٥ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٢٤)
٤٤٣	١١٢	٧ — إشارة الحكم إلى نص قانوني غير منطبق على الواقعة المطروحة . ذلك مجرد خطأ مادي لا يؤثر على سلامة الحكم . ما دام أنه قد أشار في الوقت ذاته إلى النص الصحيح الذي حكم بموجبه . (الطعن رقم ٢٣٥٥ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٧)
٤٤٣	١١٢	٨ — تقديم مذكرة — بعد إقفال باب المرافعة في الدعوى — تتضمن طلب سماع شهود وعرض المجنى عليه على الطبيب الشرعي . هذا الطلب لا تلتزم به المحكمة . عدم الرد عليه . لا قصور . (الطعن السابق)
٤٦٩	١١٨	٩ — الدفع بتروير ورقة . دفاع موضوعي . رد الحكم عليه بأنه غير مجد لعدم التمسك به طوال مراحل الدعوى . اطمئنان المحكمة إلى صحة المستند . لا يعيب الحكم . (الطعن رقم ٢٣٩٧ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٢١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		١٠ - إيراد حكم الإدانة أدلة ارتكاب المتهم للجريمة المسندة إليه . ذلك بيان كاف للإحاطة بأركان المسؤولية التقصيرية . عدم التزام المحكمة ببيان عناصر الضرر الذي قدرت التعويض على أساسه .
٤٧٢	١١٩	(الطن رقم ٢٤٠١ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢١) ... ١١ - قرار المحكمة الاستئنافية ضم دعويين للارتباط . توقيع عقوبة واحدة على المتهم فيهما . أخذها بالوقائع والأدلة الواردة بأسباب الحكيم المستأقن . لا عيب .
٤٩٥	١٢٧	(الطن رقم ٣١٥٤ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢٨) ... ١٢ - تزوير محرر واستعماله . ثبوت التزوير . لا يلزم معه تحدث الحكم عن ركن العلم في تهمة الاستعمال .
٤٩٥	١٢٧	(الطن السابق) ... ١٣ - عدم طلب تحقيق إجراء معين في خصوص عملية المضاهاة . اعتماد المحكمة في تكوين عقيدتها على تقرير الجبير الذي كان مطروحا بالجلسة ، ودارت عليه المرافعة . اطمئنانها إلى صحة المضاهاة . النعى على الحكم بأنه أخل بحق الدفاع . لا يقبل .
٥٢٤	١٣٢	(الطن رقم ٣٤٢٢ لسنة ٣١ القضائية - جلسة ١٩٦٢/٦/١١) ... تصحيح الحكم : ١ - حضور المتهم في جميع مراحل التحقيق والمحاكمة . صدور الحكم في مواجهته بعد أن أبدى دفاعه . الخطأ في اسم "جد" المتهم . هو مجرد خطأ مادي . يجوز تصحيحه . القول بأن أدلة الدوى انصبت على شخص غيره : هو محاولة لتوجيه الاتهام وجهة أخرى ، ووسيلة لالتماس طريق للطن في الحكم لم يرمنه القانون .
٥٥٠	١٣٩	(الطن رقم ١٧٢٥ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/١٢) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ — إغفال قانون الاجراءات النص على رسم طريق للطعن في قرار التصحيح . عند تجاوز الحق فيه . وجوب الرجوع الى أحكام قانون المرافعات المدنية . المادة ٣٦٥ مرافعات . طلة ذلك .
٥٥٠	١٣٩	(الطن السابق) وصف الحكم : وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي . العبرة في ذلك . هي بحقيقة الواقع ، وليس بما يرد في المنطوق . المادة ٢٣٩ إجراءات . مثال . (الطن رقم ٣١٥٥ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٢٩)
٥٠٦	١٢٩	بطلان الحكم : ١ — إغفال النص على البيانات الخاصة بسن المتهم وصناعته ومحل إقامته . لا يبطل الحكم . مادام أن المتهم لا يدعى أنه كان في سن تؤثر على مسؤوليته . (الطن رقم ٢٥٥٥ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/١٧)
٣٨٠	٩٦	٢ — الحكم في موضوع المعارضة بناء على إعلان المتهم بلهية الادارة . ثبوت أن له محل إقامة سبق إعلانه فيه . أثر ذلك : بطلان الحكم ، لأنه بني على إجراءات باطلة . (الطن رقم ١٠٠٦ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٢١)
٤٦٤	١١٦	٣ — بطلان الحكم . لعدم التوقيع عليه في الميعاد القانوني . التمسك بذلك . إثباته : بشهادة من قلم الكتاب بعدم حصول الإيداع . الاستناد الى وسيلة أخرى . لا يجدي . (الطن رقم ٢٤٠٥ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/١٢)
٥٤٢	١٣٧	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(خ)
		خبرة خطف
		<u>خبرة</u>
		إجراءات المضاهاة . لم ينظمها المشرع . اطمئنان المحكمة إلى صحة عملية الاستكتاب . اعتمادها في حكمها على نتيجة المضاهاة التي أجراها الخبير . لا مخالفة فيه للقانون . إجراءات الاستكتاب . التي تمت في المرحلة السابقة على المحاكمة . الطعن فيها لأول مرة أمام محكمة النقض . لا يجوز . (الطعن رقم ١٧٧٦ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٦/٤/١٩٦٢)
٣٥٢	٨٩	
		<u>خطف</u>
		خطف طفل من غير تحيل ولا إكراه . جريمة المادة ١/٢٨٩ عقوبات . ما يوفرها (الطعن رقم ١٧٤٥ لسنة ٣١ ق — جلسة ٩/٤/١٩٦٢)
٣١٢	٧٨	
		(د)
		دعارة دعوى جنائية
		دعوى مدنية دفاع
		<u>دعارة</u>
		الاعتیاد على الدعارة . تحقق ثبوته . يخضع لتقدير محكمة الموضوع . شرط ذلك : أن يكون تقديرها سائما .

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>ثبوت الاعتياد على إدارة منزل للدعارة . لا يستتبع حتما ثبوت الاعتياد على ممارسة الدعارة .</p> <p>الاعتياد . ما يميزه : تكرار المناسبة أو الظروف . تكرار الفعل ممن تأتى الدعارة في مسرح واحد للاثم . لا يكفي وحده لتكوين العادة . ولو ضم أكثر من رجل .</p> <p>تختلف ركن الاعتياد . لا تقوم به جريمة ممارسة الدعارة .</p> <p>(الطعن رقم ١٨٠٦ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٧)</p>
٤٣٧	١١٠	
<h3>دعوى جنائية</h3>		
		<p>راجع أيضا : دفاع . حكم "تسييه . ما يعيه" .</p> <p>(القاعدة رقم ١٣٧ صفحة ٥٤٥)</p>
		<p>١ — حق محكمة الجنايات والدائرة الجنائية بمحكمة النقض "عذر نظرها موضوع الدعوى" في إقامة الدعوى الجنائية على غير المتهم أو عن وقائع أخرى أو عن جنائية أو جنحة مرتبطة بالتهمة المعروضة . استعمال هذا الحق . قاصر على مجرد تحريك الدعوى دون الحكم فيها .</p> <p>(الطعن رقم ١٦٨٠ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٣)</p>
٣٠٩	٩٧	
		<p>٢ — رفع الدعوى الجنائية . يلزم المحكمة بالفصل فيها .</p> <p>الأحكام أو الدعاوى المدنية . لا تقيد المحكمة الجنائية .</p> <p>ولا تعلق قضاءها على ما عصاه يصدر من أحكام في النزاع المطروح . مثال .</p> <p>(الطعن رقم ٢٣٥٦ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٧)</p>
٤٤٩	١١٣	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		انقضاؤها :
٣٢٥	٨١	١ — جريمة الامتناع عن تقديم اقرار بالأرباح التجارية والصناعية . طبيعتها : جريمة مستمرة استمرارا تجديدا . الدعوى الجنائية عن هذه الجريمة . انقضاؤها بالتقادم . بدء مدة التقادم . من تاريخ تقديم الاقرار بعد فوات ميعاده أو من تاريخ سقوط الضريبة بحسب الأحوال . (الطن رقم ٦٨٠ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٠/٤/١٩٦٢)
٥٢٤	١٣٢	٢ — انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة . انقطاع المدة : بإجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة ، وكذلك بالأمر الجنائي أو بإجراءات الاستدلال . سريان المدة من جديد ابتداء من يوم الانقطاع . المادة ١٧ إجراءات . الانقطاع يتم في الدعوى بمعرفة السلطة المنوط بها القيام به . سواء أكان من إجراءات التحقيق أم الاتهام أم المحاكمة . وسواء أحررت في مواجهة المتهم أو في غيبته . الأمر الجنائي وإجراءات الاستدلال . لا تقطع المدة إلا إذا اتخذت في مواجهة المتهم ، أو إذا أخطرها بوجه رسمي . الانقطاع عيني . يمتد أثره إلى جميع المتهمين في الدعوى ، ولولم يكونوا طرفا في الاجراء الذي ترتب عليه الانقطاع . المادة ١٨ إجراءات . (الطن رقم ٢٤٢٢ لسنة ٣١ ق — جلسة ١١/٦/١٩٦٢)
		عوى مدنية
		راجع أيضا : محاكمة "إجراءات المحاكمة" . (القاعدتان ١١٤ و ١٢٧ بالصفحتين ٤٥٣ و ٤٩٥ .)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٣٤٢	٨٦	١ — اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية . شرط ذلك : أن يكون التعويض المطلوب عن ضرر ناشئ عن الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية . مثال . تبديد . (الطن رقم ٨٧٤ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/١٦)
٣٧٥	٩٥	٢ — الحكم بالبراءة ورفض الدعوى المدنية للشك في أدلة الاتهام . مجادلة المدعى بالحقوق المدنية في أن المحكمة لم ترد الواقعة إلى وصف قانوني بعينه . لا جدوى منه . تشكك القاضي في صحة إسناد التهمة إلى المتهم . كفايته للحكم بالبراءة ورفض الدعوى المدنية قبله . (الطن رقم ١٧٨٠ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/١٧)
٤٩٥	١٢٧	٣ — الدهويان المدنيان المقامتان من شخصين مختلفين ضد متهم واحد . قضاء المحكمة الاستئنافية في كل منهما . بعد قرارها ضم الدعويين الجنائيين — المدعى فيهما مدنياً — للارتباط . لا تناقض في ذلك . (الطن رقم ٣١٥٤ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٢٨)
<hr/>		
<h2>دفاع</h2>		
٣٣٢	٨٣	١ — طلب ندب خبير . لإبداء الرأي في حالة المتهم العقلية . لا تلزم المحكمة بإجابة هذا الدفاع . مادامت قد رأت أنها في غير حاجة للاستعانة برأيه ، وكانت قد تبينت حالة المتهم من عناصر الدعوى وما يورث فيها من تحقيق . (الطن رقم ١٦٧٧ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/١٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ — منازعة المتهم في قدرة المجنى عليه على الكلام بعد إصابته في رأسه . يوجب على المحكمة — وهي تواجه هذه المسألة الفنية البحتة — أن تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيق هذا الدفاع بلوغا إلى غاية الأمر فيه .
٣٣٦	٨٤	(الطن رقم ١٧٥٤ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/١٠)
		٣ — طلب الدفاع سماع شهود معينين . رفضه تأسيسا على كفاية أدلة الإثبات المطروحة . إخلال بحق الدفاع . وجوب سماع الشهادة أولا ثم إبداء الرأي فيها . حلة ذلك .
٣٥٠	٨٨	(الطن رقم ١٧٧٣ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/١٦)
		٤ — طلب الدفاع تدب خير آخر . عدم إجابة هذا الطلب . لا تريب : ما دامت الواقعة قد وضحت .
٣٥٢	٨٩	(الطن رقم ١٧٧٦ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/١٦)
		٥ — شقوية المرافعة . طلب المحامي الحاضر مع المتهم بمحنة — بعد سماع شاهده — تأجيل الدعوى لحضور المحامي الأصل ، أو حجزها للحكم . حجز القضية للحكم مع التصريح بتقديم مذكرات . لا إخلال بحق الدفاع .
٣٨٨	٩٧	(الطن رقم ٢٩١ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٢٣)
		٦ — الدفاع غير المؤيد بدليل . حق المحكمة في عدم تصديقه .
٣٩٢	٩٨	(الطن رقم ١٧٨٦ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٢٣)
		٧ — طلب المتهم — من محكمة أول درجة — إعادة تحليل العينة . سكوته عن التمسك به أمام محكمة الدرجة الثانية . مفاده : أنه تنازل عنه . عدم إجابته : لا إخلال بحق الدفاع .
٣٩٦	٩٩	(الطن رقم ١٧٩٢ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٢٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٨ - الدفاع الموضوعي . لا تلزم المحكمة بمتابعته والرد عليه . ما دام الرد مستفادا ضمنا من الحكم بالإدانة . استنادا إلى أدلة الإثبات .
٣٩٩	١٠٠	(الطعن رقم ١٧٩٧ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٣)
		٩ - الأخذ بأقوال شاهد في التحقيقات ، دون سماعه بالجلسة . حرية المحكمة في تكوين عقيدتها . من مجموع الأقوال المطروحة . ما دام في وضع المتهم أن يناقشها . لا إخلال بحق الدفاع .
٤١٨	١٠٥	(الطعن رقم ١٦٧٥ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٤)
		١٠ - الدفع ببطلان التفتيش . من أوجه الدفاع الجوهرية . يتمين الرد عليه . الحكم بالإدانة استنادا إلى الدليل المستمد من التفتيش . دون الرد على الدفع ببطلانه . قصور .
٤٤١	١١١	(الطعن رقم ١٨٠٩ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٧)
		١١ - وجوب استماع المحكمة إلى ما يبيده المتهم من أقوال وطلبات . شرط ذلك : إبدائها قبل إقفال باب المرافعة في الدعوى . تقديم مذكرة بعد ذلك تتضمن طلب سماع شهود وعرض المجنى عليه على الطبيب الشرعي . هذا الطلب لا يلتزم به المحكمة .
٤٤٣	١١٢	(الطعن رقم ٢٢٥٥ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٧)
		١٢ - الدفع بعدم جواز المحاكمة الجنائية ، لقيام نزاع على تصفية الحساب أمام المحكمة المدنية . دفع ظاهر البطلان . علة ذلك : اختلاف موضوع الدعويين .
٤٤٩	١١٣	(الطعن رقم ٢٢٥٦ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٤٥٨	١١٥	١٣ — مكوت الخصوم أو الدفاع . لا يبنى عليه طعن . مادامت المحكمة لم تمنعهم من مباشرة حقهم في الدفاع . محضر الجلسة . خلوه من إثبات دفاع الخصم . لا يعيب الحكم . مادام لم يطلب صراحة لإثباته في المحضر . (الطعن رقم ٢٣٠٨ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٨)
٤٦٧	١١٧	١٤ — الدفع ببطلان المحجوز بأن المتهم قد أعفى من الرسوم المحجوز من أجلها ، وأن قلم الكتاب الخارج طلب قبل يوم البيع عدم السير في إجراءاته . دفاع جوهري . إدانة المتهم دون الرد عليه . قصور . (الطعن رقم ٢٣٩٦ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٢١)
٤٦٩	١١٨	١٥ — الدفع بتروير ورقة . دفاع موضوعي . رد الحكم عليه بأنه غير مجد لعدم التمسك به طوال مراحل الدعوى . اطمئنان المحكمة إلى صحة المستند . لا يعيب . أوجه الدفاع الموضوعية . لا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ٢٣٩٧ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٢١)
٤٧٦	١٢٠	١٦ — دفع المتهم — في جريمة تبديد المحجوزات — بعدم علمه باليوم المحدد للبيع . دفاع موضوعي جوهري . وجوب تناوله بالرد . إغفال ذلك . قصور . (الطعن رقم ٢٤٠٣ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٢١)
٤٨١	١٢٢	١٧ — طلب سماع شاهد . ثبوت مرض هذا الشاهد وتقيده للعلاج في الخارج لمدة محدودة . ذلك لا يمنع من إمكان سماعه . رفض الطلب وإدانة المتهم . إخلال بحق الدفاع . (الطعن رقم ٢٤٠٨ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٢١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٥٢١	١٣١	<p>١٨ - الترخيص للمتهم بتقديم مذكرة في أجل محدد . عدم تقديمه المذكرة في هذا الأجل . القضاء بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه ، ولأن المتهم لم يقدم دفاعا جديدا . لا إخلال بحق الدفاع .</p> <p>(الطعن رقم ١٠١٦ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/١١)</p>
٥٢٥	١٣٥	<p>١٩ - قيام المحكمة بتغيير وصف التهمة : إضافة مواد أخرى من القانون الوارد في قرار الاتهام ، تنص على عقوبة أشد . تطبيقها . دون لفت نظر المتهم . إخلال بحق الدفاع .</p> <p>(الطعن رقم ٩٧٦ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/١٢)</p>
٥٢٩	١٣٦	<p>٢٠ - رفع الدعوى على شخص بوصفه مديرا لفرع شركة لعدم تقديمه طلبا للقيد بالسجل التجاري . قضاء المحكمة المختلطة بالبراءة لأن هذا المحل مجرد مخزن وليس توكيلا ولا فرعا للشركة . إعادة رفع الدعوى بنفس التهمة على مدير جديد لهذا المحل . دفعه بعدم جواز نظر الدعوى . دفاع جوهرى . وجوب تحقيقه . إغفال ذلك . قصور .</p> <p>(الطعن رقم ٢٣١٨ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/١٢)</p>
٥٤٢	١٣٧	<p>٢١ - الدفع بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية لسبق الفصل فيها . من النظام العام . تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . شرط ذلك : ألا تكون هناك حاجة إلى إجراء تحقيق موضوعى ، لخروج ذلك عن وظيفة محكمة النقض .</p> <p>(الطعن رقم ٢٤٠٥ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/١٢)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢٢ — القضاء باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . دون الإشارة إلى عذر المرض الذي قدم عنه الدفاع شهادة طبية ، وإبداء الرأي فيه . ذلك إخلال بحق الدفاع . ثبوت مرض المتهم . عذر قهري يستلزم تأجيل المحاكمة . تمكيننا له من الدفاع عن نفسه .
٥٥٦	١٤٠	(الطن رقم ٢٤٣٦ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/٢٥)
		٢٣ — تمسك المتهم أمام محكمة ثاني درجة بسماع أقوال شاهد إثبات ومناقشته . عدم إجابة هذا الطلب . دون بيان السبب . الحكم بالتأييد ، مع التعويل على تقرير مقدم من هذا الشاهد . ذلك إخلال بحق الدفاع . يستوجب نقض الحكم .
٥٦٧	١٤٣	(الطن رقم ٩٧٠ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/٢٦)
		٢٤ — لفت نظر الدفاع بالجلسة إلى الوصف الصحيح للتهمة بما يشدها ، وإلى مادة القانون المنطبقة . خلافا لما جاء بقرار الاتهام . مطالبته بالمرافعة على هذا الأساس . لا إخلال بحق الدفاع .
٥٧٠	١٤٤	(الطن رقم ١٧٢٣ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/٢٦)

(ر)

رابطة السببية

جريمة القتل العمد . وجوب التدليل على قيام رابطة السببية بين الإصابات والوفاة .

(الطن رقم ١٧٢٤ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٢) ٢٨٦ ٧٢

رقم الصفحة	رقم القائمة	
		(ز)
		زنا . زبوت معدنية
		<u>زنا</u>
		١ - أدلة الزنا . فى حكم المادة ٢٧٦ عقوبات . قاصرة على الشريك المتهم بالزنا . الأدلة قبل الزوجة ، يرجع فيها إلى القواعد العامة فى الإثبات . أدلة المادة ٢٧٦ عقوبات . لا يشترط أن تكون مؤدية بذاتها فوراً ومباشرة إلى ثبوت فعل الزنا . الاستعانة فى تكملة الدليل بالعقل والمنطق ، لاستخلاص ما تؤدى إليه . من وظيفة المحكمة . (الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢٩) ١٣٠ ٥١٠
		٢ - الصور الفوتوغرافية . لا تقاس على المكاتيب المنصوص عنها فى المادة ٢٧٦ عقوبات . طلة ذلك : المكاتيب تستمد دلائها من كونها محورة من المتهم نفسه . (الطعن السابق) ١٣٠ ٥١٠
		٣ - جريمة الزنا . ركن العلم بأن المرأة متزوجة . ذلك مفترض فى حق شريكها . ينفيه : إثبات الشريك أن الظروف كانت لا تمكنه من معرفة ذلك لو استقصى عنه . (الطعن السابق) ١٣٠ ٥١٠

رقم القاعدة	رقم المادة
	<p>زيوت معدنية</p> <p>راجع : تقليد . (القاعدة رقم ١١٥ صفحة ٤٥٨)</p> <hr/> <p>(س)</p> <p>سجل تجارى . سرقة</p> <hr/> <p>سجل تجارى</p> <p>راجع : دفاع . حكم "تسييه . ما يعيه" . (القاعدة رقم ١٣٧ صفحة ٥٤٥)</p> <hr/> <p>سرقة</p> <hr/> <p>الاختلاس في جريمة السرقة . يتم بانتزاع المال من حيازة المجنى عليه . بغير رضاه . كل اتصال لاحق للجاني بالمسروق ، يعتبر أثرا من آثار السرقة . وليس سرقة جديدة . ما دام سلطانة ظل مبسوطا عليه . مثال .</p> <p>(المجلد رقم ١٧٨٤ لسنة ٢١ ق — مجلة ١٩٦٢/٤/٢٤) ١٠٧ ٤٢٧</p>

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		(ش)
		شيك بدون رصيد
		أصل الشيك . عدم وجوده . لا ينفي وقوع جريمة المادة ٣٣٧ عقوبات . للمحكمة أن تكون عقيدتها بكل طرق الإثبات . لها أن تأخذ بالصورة الشمية للشيك كدليل في الدعوى . (الطعن رقم ١٠١٦ لسنة ٢١ ق . - جلسة ١٩٦٢/٦/١١)
١٣١	٥٢١	
		(س)
		صيدلة
		صرف أدوية للرضى من عيادة الطبيب الخاصة . بغير ترخيص بإنشاء صيدلية . إقامة الدعوى الجنائية بهذا الوصف . طلب النيابة تطبيق عقوبة المادتين ٤ و ٨٣ من القانون ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ . اقدام المحكمة على تغيير وصف التهمة . إضافة مواد أخرى من القانون ، تنص على عقوبة أشد : تطبيقها دون لفت نظر المتهم . إخلال بحق الدفاع . (الطعن رقم ٩٧٦ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/٢)
١٣٥	٥٢٥	

رقم المنفعة	رقم القاعدة	(ض)
		ضرائب . ضرر
		<u>ضرائب</u>
		الترام الممول بتقديم إقوار عن أرباحه التجارية والصناعية . وجوب تقديمه في الأجل المحدد قانونا . استمرار هذا الالتزام قائما ما يبق حق مصلحة الضرائب في تقدير الأرباح . متى ينقضى حقها في ذلك ؟ يسقط الضريبة بالتقادم ، أو بانقضاءها مع الممول على وعاء الضريبة ، أو بربط الضريبة نهائيا . (الطن رقم ٦٨٠ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/١٠)
٣٢٥	٨١	
		<u>ضرر</u>
		راجع : قصدي جثائي . (القاعدة رقم ١٢٥ منحة ٤٨٩)
		(ع)
		عقوبة . عمل . عود
		<u>عقوبة</u>
		راجع أيضا : صيدلة . (القاعدة رقم ١٢٥ منحة ٥٢٥) .

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		١ - جرائم متعددة . فصل النيابة بينها . تقديم بعضها إلى محكمة الجنايات ، وبعضها الآخر إلى محكمة الجنح . إدانة المتهم أمام محكمة الجنايات . حقه في إثارة مسألة الإرتباط أمام محكمة الجنح . وعند ثبوت ذلك : لا يجوز أن توقع عليه إلا عقوبة واحدة .
٢٧٣	٦٩	(الطن رقم ٩٦٨ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢)
		٢ - مواد مخدرة . تدرج الشاوع في العقاب في أحكام القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . حكمته : التناسب بين العقوبة وبين القصد من الجريمة .
٣١٥	٧٩	(الطن رقم ١٧٤٨ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٩)
		٣ - وقف التنفيذ . صدور قانون جديد يجيز ذلك . على خلاف أحكام القانون السابق . اعتبار القانون الجديد أصح لهم . المادة ٥ عقوبات .
		مثال . قانون المخدرات الجديد .
		وقف تنفيذ العقوبة . مسألة موضوعية تقديرية .
٣٤٧	٨٧	(الطن رقم ١٧٧١ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٦)
		٤ - عقوبة الإزالة . في جريمة إقامة بناء على أرض غير مقسمة . شرطها : كون المتهم هو منشئ التقسيم دون موافقة سابقة وطبقا للشروط القانونية ، أو عدم قيام المقسم أو المشتري أو المستاجر أو المتفع بالحكم بالإلزامات المفروضة في المادتين ١٢ و ١٣ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ .
		الحكم على المتهم بالإزالة لمجرد أنه أقام البناء على أرض تقسيم قبل تقسيمها . خطأ في تطبيق القانون .
٣٥٨	٩٠	(الطن رقم ١٧٨٥ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٣٨٠	٩٦	<p>٥ — معاملة المتهم في جنائية بالرأفة ومعاقبته بالحبس والعزل من وظيفته . وجوب توقيت مدة العزل بما لا يتقص عن ضعف مدة الحبس المحكوم بها . المادة ٢٧ عقوبات .</p> <p>(الطعن رقم ٢٥٥٥ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/١٧)</p>
٤٠٤	١٠١	<p>٦ — عقوبة واحدة . للارتباط . شروط المادة ٢٢ عقوبات .</p> <p>توفرها أو عدم توفرها يدخل في سلطة قاضي الموضوع : مادام استخلاصه سائغا .</p> <p>(الطعن رقم ١٨٠٠ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٢٣)</p>
٤٣٠	١٠٨	<p>٧ — عقوبة المادة ٢٢١ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ .</p> <p>التعدد الوارد بالفقرة الأخيرة من هذه المادة . قصد المشرع إلى قصر هذا التعدد على الإلتزامات التي تتناول حقوق العمال الناشئة عن علاقتهم برب العمل وما يجب عليه أن يؤديه اليهم وما يكفله لهم . علة ذلك : مساس تلك الإلتزامات بمصالح أفراد العمال وحقوقهم مباشرة . أمثلة .</p> <p>(الطعن رقم ١٧٩٩ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٢٤)</p>
		<p>٨ — جريمة المادتين ٢٨ و ٥٢ من المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ . عدم توفير وسائل الرعاية الطبية للعمال : وجوب تعدد الغرامة بقدر عدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة .</p> <p>جواز استئناف هذا الحكم من جانب المتهم إذا تجاوزت الغرامة في مجموعها خمسة جنهات . علة ذلك : هذه جريمة ذات طابع خاص .</p> <p>اختلاف هذا التعدد عن تعدد العقوبات بمعناه المعروف به قانونا .</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		تعدد العقوبات . متى يتحقق ؟ عند التعدد الحقيقي للجرائم بلا ارتباط بينها .
٤٨٣	١٢٣	(الطن رقم ٢٤١٢ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٢١)
		٩ — عقوبة المراقبة : المساواة بينها وبين عقوبة الحبس ، في تطبيق قواعد العود .
٥٠١	١٢٨	(الطن رقم ٣١٢٩ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٢٩)

عمل

		١ — قانون عقد العمل الفردي . الإلتزامات المتعددة على صاحب العمل نوطان : الإلتزامات تتناول حقوق العمال الناشئة عن علاقتهم برب العمل ، والإلتزامات فرضها القانون على رب العمل كتنظيم لحسن سير العمل واستتباب النظام بالمؤسسة . أمثلة .
٤٣٠	١٠٨	(الطن رقم ١٢٩٩ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٢٤)
		٢ — جريمة عدم توفير وسائل الرعاية الطبية للعمال . وجوب تعدد الغرامة بقدر عدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة . استثناء الحكم بالإدانة في هذه الجريمة . جائز . ما دامت الغرامة المقضى بها تجاوز في مجموعها خمسة جنهات . علة ذلك : هذه جريمة ذات طابع خاص .
		اختلاف هذا التعدد من تعدد العقوبات بمعناه المعروف به قانونا .
٤٨٣	١٢٣	(الطن رقم ٢٤١٢ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٢١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	عنوان
		<u>عود</u>
		تحديد مدة العود . القواعد العامة الواردة في المادة ٤٩ عقوبات . احتساب مدته . في حكم المادة ٤٩/٢ عقوبات . هي خمس سنوات من تاريخ انقضاء العقوبة أو سقوطها بمضى المدة . عقوبة المراقبة . المساواة بينها وبين عقوبة الحبس في تطبيق قواعد العود . (الطن رقم ٣١٢٩ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٢٩)
٥٠١	١٢٨	...
		(غ)
		<u>غرفة الاتهام</u> . غش
		<u>غرفة الاتهام</u>
		١ — القبض على المتهم وتفتيشه . بعد استيفاف غير صحيح . اتهام غرفة الاتهام إلى التقرير بأن لا وجه ، استنادا إلى ذلك . قرار صحيح . (الطن رقم ١٧٦٢ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/١٠)
٣٣٩	٨٥	...
		٢ — سلطة غرفة الاتهام في الإحالة إلى محكمة الجنايات . تقديرها لكفاية الأدلة — بتقرير سائق — من الأمور الموضوعية . لا تتجاوز منها لسلطانها . ولا مخالفة للقانون . المادة ١٧٩ إجراءات . (الطن رقم ١٧٦٢ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٢٤)
٤٢٣	١٠٦	...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٣ — تقديم أكثر من متهم إلى غرفة الاتهام . بتقرير اتهام واحد . إحالتهم إلى محكمة الجنايات . بأمر إحالة واحد . بحث الارتباط بين الجرائم المستندة إليهم . من المسائل الموضوعية . تختص بالفصل فيها أولا سلطة الاحالة ، وتقررها نهائيا محكمة الموضوع .
		صدور أمر إحالة واحد بالنسبة لعدة متهمين . ليس من شأنه تفويت مصلحة على أحدهم أو إخلال بحقه في الدفاع . النعي بتخالف القانون أو بطلان الاجراءات . غير سديد .
٤٧٨	١٢١	(الملن رقم ٢٤٠٧ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٢١)
		٤ — قرار الاحالة الصادر من غرفة الاتهام . خلوه من أسماء القضاة الذين أصدروه . الدفع ببطلانه . إيكوف أمام محكمة الموضوع . ذلك إجراء سابق على المحاكمة . إثارتها أمام محكمة النقض . لا تجوز .
٥٦٤	١٤٢	(الملن رقم ٥٦ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/٢٥)
		غش
		راجع : دفاع .
		(القائمة رقم ٩٩ صفحة ٢٩٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ق)
		قانون . قبض . قتل خطأ قتل عمد . قصد جنائي . قضاة قوة الشيء المقضي
		قانون
		١ — قانون المرافعات المدنية، لا ترجع إليه المحكمة الجنائية: إلا عند الإحالة عليه صراحة في قانون الإجراءات ، أو عند خلو هذا القانون من نص على قاعدة عامة وردت في قانون المرافعات . مثال : إغفال الفصل في التهمة الموجهة إلى أحد المتهمين في الدعوى . وجوب إعمال نص المادة ٣٦٨ مرافعات . (الطن رقم ٢٤٢٢ لسنة ٢٠٢١ ق — جلسة ١٢/٦/١٩٦٢) ... ١٣٨ ٥٤٦
		٢ — قانون الإجراءات الجنائية . إفضاله النص على رسم طريق الطعن في قرارات تصحيح الأحكام ، عند تجاوز الحق فيها . وجوب الرجوع إلى أحكام قانون المرافعات المدنية . المادة ٣٦٥ مرافعات . ملة ذلك . (الطن رقم ١٧٢٥ لسنة ٢٠٢٢ ق — جلسة ١٢/٦/١٩٦٢) ... ١٣٩ ٥٥٠

رقم الصفحة	رقم القاعدة	قانون أصلح :
		١ - صدور قانون أصلح للمتهم أثناء محاكمته . إعماله وإدائته بمقتضاء . ليس في ذلك تغيير للتهمة ، ولا يلزم امت نظر الدفاع . مثال . مواد مخدرة . المرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ ، والقانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . (الطعن رقم ١٧٤٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٩)
٣١٥	٧٩	٢ - القانون الأصلح . ماهيته : هو الذي ينشأ للمتهم مركزا أو وضعاً يكون أصلح له من القانون القديم . مثال . وقف التنفيذ في قانون المخدرات الجديد . (الطعن رقم ١٧٧١ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٦)
٣٤٧	٨٧	٣ - صدور قانون أصلح للمتهم - قبل صدور حكم بات في الدعوى - ينفي من الفعل صفة الجريمة . مقتضاء : إعمال القانون الجديد وتبرئة المتهم . المادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ مثال . مباني . القانونان ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ و ١٧٨ لسنة ١٩٦١ (الطعن رقم ١٧٧٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٧)
٣٦٥	٩٢	مسيراته من حيث الزمان :
		القانون الأصلح للمتهم . بدء مسيراته . العبرة بتاريخ صدوره وليس بتاريخ العمل به . مثال . مواد مخدرة " مادة الماكستون" . (الطعن رقم ١٦٤١ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٧)
٣٦١	٩١	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		قبض
		استيفاف غير صحيح . القبض على المتهم وتفتيشه في هذه الحالة . إجراء باطل . مثال .
٣٣٩	٨٥	(الطن رقم ١٧٦٢ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/١)
		قتل خطأ
		صور الخطأ . الواردة بالمادة ٢٣٨ عقوبات . لا يشترط تحققها جميعا . يكفي للادانة : توفر صورة واحدة منها .
٤٥٣	١١٤	(الطن رقم ٢٢٥٧ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٧)
		قتل عمد
		١ — رابطة السببية في جريمة القتل العمد . بين الاصابات والوفاة . التدليل على قيامها . من البيانات الجوهرية في الحكم .
٢٨٦	٧٢	(الطن رقم ١٧٣٤ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٢)
		٢ — ظرف التردد . عدم توفره ، لا تنفي معه نية القتل . قصد الاعتداء . تحوله إلى إرادة القتل . استخلاص ذلك مقبول . مدامت وقائع الدعوى وأدلتها تؤيده .
٤٣٤	١٠٩	(الطن رقم ١٨٠٥ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		القتل المقترن:
		عقوبة المادة ٢/٢٣٤ عقوبات . يكفى لتطبيقها : ثبوت استقلال الجريمة المقترنة عن جناية القتل ، وتميزها عنها ، وقيام المصاحبة الزمنية بينهما .
		المصاحبة الزمنية . تعريفها . تقديرها : يستقل به قاضى الموضوع .
٥٧٠	١٤٤	(الطعن رقم ١٧٢٣ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/٢٦)
<hr/>		
		قصد جنائى
		١ — القصد الجنائى العام . يكفى لتوفر الركن الأدبى فى جنحة التعدى المنصوص عنها فى المواد ١٣٣ و ١٣٦ و ١٣٧ عقوبات .
		جناية المادة ١٠٩ عقوبات . لا يكفى فيها القصد الجنائى العام .
		يجب أيضا توفر نية خاصة لدى الجانى : هى انتواء الحصول من الموظف المعتدى عليه على نتيجة معينة تتعلق بعمله .
٢٩٥	٧٥	(الطعن رقم ١٧٤١ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٢)
		٢ — ظرف التردد . عدم توفره ، لا تنفى معه نية القتل .
		قصد الاعتداء . تحوله إلى إرادة القتل . استخلاص ذلك
		مقبول . ما دامت وقائع الدعوى وأدلتها تؤيده .
٤٣٤	١٠٩	(الطعن رقم ١٨٠٥ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>اتّحال اسم في محضر البوليس . متى يكون تزويرا ، ومتى لا يكون .</p> <p>إذا اتّحل اسم شخص معروف لديه : تزوير .</p> <p>إذا اتّحل اسم اوهيا لا وجود له في اعتقاده : لا تزوير ، ولوتين أن تمت شخصا بهذا الاسم ، مادام المتهم لا يعرفه .</p> <p>علة هذه التفرقة : أن القصد الجنائي للتمهم يجب أن ينصب على كافة أركان الجريمة ومنها الضرر حالا أو محتملا ، وهو ما يمتنع القول به في حالة اتّحال اسم وهي .</p> <p>(الطن رقم ٢٦٣ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٢٢)</p>
٤٨٩	١٢٥	
<h3>قضاة</h3>		
		<p>الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف . توزيعها القضايا على دوائر المحكمة المختلفة عملا بالمادة ٣٥ من القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٩ . هو مجرد تنظيم إداري . لا يسلب محكمة الجنائيات اختصاصها الشامل في حدود دائرة المحكمة . مثال .</p> <p>(الطن رقم ١٧٧٢ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/١٧)</p>
٣٦٨	٩٣	
<h3>قوة الشيء المقضي</h3>		
		<p>أحكام البراءة النهائية المبينة على أسباب غير شخصية بالنسبة للحكوم لهم ، بحيث تنقضي وقوع الجريمة ماديا . حجيتها : هي عنوان الحقيقة هؤلاء ولغيرهم ممن يتهمون في ذات الواقعة . مثال .</p> <p>سجل تجاري .</p> <p>(الطن رقم ٢٤١٨ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/١٢)</p>
٥٣٩	١٣٦	

رقم القاعدة	رقم المادة	
		(م)
		مأمورو الضبط القضائي . محاكمة . محررات رسمية محكمة الجنايات . محكمة الجنح . مسئولية جنائية مسئولية مدنية . معارضة . مواد مخدرة
		<u>مأمورو الضبط القضائي</u>
		١ - إختصاص مأمور الضبط القضائي . الأصل أنه مقصور على الجهات التي يؤدي فيها وظيفته . المادة ٢٣ إجراءات . إستثناء من ذلك : الطرف الاضطراري المفاجيء . مثال . (الطعن رقم ١٧٣٦ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢)
٢٩٠	٧٣	٢ - سلطة مأمور الضبط القضائي . في القبض على المتهم الحاضر . إذا وجدت دلائل كافية على اتهامه . حالات على سبيل الحصر . المادة ٣٤ إجراءات . (الطعن رقم ١٧٦٣ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٤)
٤٢٣	١٠٦	
		<u>محاكمة</u>
		إجراءات المحاكمة :
		١ - تقييد محكمة الموضوع بمحدود الواقعة الواردة بورقة التكليف بالحضور أو بأمر الإحالة . إستثناء من ذلك : محكمة الجنايات والدائرة الجنائية بمحكمة النقض "مند نظرها موضوع الدعوى" . حقهما في إقامة الدعوى الجنائية . على غير المتهم ، أو عن وقائع أخرى ، أو عن جنائية أو جنحة مرتبطة بالتهمة المعرضة . المادة ١١ إجراءات .

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		استعمال هذا الحق . قاصر على مجرد تحريك الدعوى . الحكم في الدعوى يكون لمحكمة أخرى . مخالفة ذلك : خطأ يتعلق بأصل من أصول المحاكمات الجنائية :
٣٠٩	٧٧	(الطن رقم ١٦٨٠ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٣)
		٢ — شفوية المرافعة . العبارة بالتحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة بالجلسة . وجوب سماع الشهود ما دام ذلك ممكناً .
٣٥٠	٨٨	(الطن رقم ١٧٧٢ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/١٦)
		٣ — الارتباط الموجب لضم قضية لأخرى . ماهيته : هو الارتباط غير القابل للتجزئة في حكم المادة ٣٢ عقوبات . نظر كل من القضيتين على استقلال عند عدم تحقق هذا الارتباط . لا يعيب إجراءات المحاكمة .
٣٧٥	٩٥	(الطن رقم ١٧٨٠ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/١٧)
		٤ — سؤال الشاهد دون حلف يمين . بحضور محامي المتهم ، ودون اعتراض منه . يسقط حقه في الدفع ببطالان الإجراءات .
٣٨٠	٩٦	(الطن رقم ٢٥٥٥ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/١٧)
		٥ — شفوية المرافعة . طلب المحامي الحاضر مع المتهم بمنحة — بعد سماع شاهده — تأجيل الدعوى لحضور المحامي الأصلي أو حجزها للحكم . حجز المحكمة القضية للحكم مع التصريح بتقديم مذكرة . لا إخلال بحق الدفاع .
٣٨٨	٩٧	(الطن رقم ٢٩١ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٢٣)
		٦ — محضر الجلسة . إثبات اسم المتهم فيه ، من أقواله بالجلسة . صدور الحكم بهذا الاسم . لا بطلان .
٣٩٩	٩٠٠	(الطن رقم ١٧٩٧ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٢٣)

رقم الصفحة	رقم القائمة	
		٧ - الحكم بعدم الاختصاص والإحالة إلى النيابة لإحالة الدعوى إلى محكمة الأحداث . بعد أن قدرت المحكمة من المتهم وقت ارتكاب الحادث بخمس عشرة سنة . ثبوت أن من المتهم وقته - من واقع دفتر المواليد - تجاوز خمس عشرة سنة . الحكم بعدم الاختصاص . خطأ .
٤١٥	١٠٤	(الطعن رقم ١٦٧١ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٤)
		٨ - رفع الدعوى الجنائية . يلزم المحكمة بالفصل فيها ، وفقا لما تستظهره من توافر أركان الجريمة وعلى هدى ما استلهمه في تكوين عقيدتها . الأحكام أو الدعاوى المدنية . لا تقيد المحكمة الجنائية . ولا تعلق قضاءها على ما عساه يصدر من أحكام في النزاع المطروح . مثال .
٤٤٩	١١٣	(الطعن رقم ٢٣٥٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٧)
		٩ - الادعاء بالحق المدني . طلب تعديل مبلغ التعويض من المدعى المدني أمام المحكمة الاستئنافية . في مواجهة المتهم . وفي غيبة المسئول عن الحقوق المدنية . نعى المتهم على الإجراءات بالبطلان . لا يقبل منه . ولا شأن له بذلك .
٤٥٣	١١٤	(الطعن رقم ٢٣٥٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٧)
		١٠ - الأصل أن الإجراءات قد روعيت أثناء نظر الدعوى . على صاحب الشأن أن يثبت أنها أهملت أو خولفت . المادة ٣٠ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
		حق الدفاع . الادعاء بأن المحكمة صادرة ، قبل حجز الدعوى للحكم . وجوب تقديم الدليل على ذلك . وتسجيل المخالفة في طلب مكتوب قبل صدور الحكم .
٤٥٨	١١٥	(الطعن رقم ٢٣٠٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		١١ — إعلان المتهم بلجنة الإدارة . ثبوت أن له محل إقامة سبق إعلانه فيه بنفس الدعوى . صدور الحكم بناء على الإعلان بلجنة الإدارة . أثر ذلك : بطلان الحكم ، لأنه بني على إجراءات باطلة .
٤٦٤	١١٦	(الطعن رقم ١٠٠٦ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٢١)
		١٢ — صدور أمر إحالة واحد بالنسبة لعدة متهمين بجرائم مختلفة . ليس من شأنه تفويت مصلحة لأحدهم أو إخلال بحقه في الدفاع . لا بطلان في الإجراءات .
٤٧٨	١٢١	(الطعن رقم ٢٤٠٧ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٢١)
		١٣ — شفووية المرافعة . العبرة بالتحقيق الذي تجريه المحكمة بالجلسة في مواجهة المتهم . على المحكمة سماع الشهود مادام ممكناً . ثبوت مرض الشاهد — الذي طلب المتهم سماعه — وتغيبه في الخارج للعلاج لمدة محدودة . ذلك لا يمنع من إمكان سماعه . رفض الطلب وإدانة المتهم . إخلال بحق الدفاع .
٤٨١	١٢٢	(الطعن رقم ٢٤٠٨ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٢١)
		١٤ — قرار المحكمة ضم دهويين مقامين ضد متهم واحد للارتباط وفقاً لنص المادة ٣٢ عقوبات . تنبيه المتهم إلى هذا الإجراء . لا يلزم . ذلك أن الإجراءات تم لصالحه ، وقضى في الدهويين بعقوبة واحدة ، دون إضافة جديد للوقائع المرفوعة بها الدعويان ودارت عليها المرافعة .
٤٩٥	١٢٧	(الطعن رقم ٢١٥٤ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٢٨)
		١٥ — المحكمة الاستئنافية إنما تعيد النظر فيما فصلت فيه محكمة أول درجة فقط .
		محكمة أول درجة — إذ لم تفصل في جزء من الدعوى ، فإن اختصاصها يبقى بالنسبة له . لا يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تحكم فيه بنفسها . ذلك تفويت لإحدى درجات التقاضي .
٥٤٦	١٣٨	(الطعن رقم ٢٤٢٢ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/١٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٥٦٧	١٤٢	١٦ — المحاكمات الجنائية . الأصل أن تبنى على التحقيقات الشفوية ، التي تجريها المحكمة بالجلسة في حضور المتهم . وتسمع الشهود ، ما دام ممكنا . (الطعن رقم ٩٧٠ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/٢٦)
٥٧٦	١٤٥	١٧ — محضر الجلسة . وجوب تحريره لإثبات ما يجري بالجلسة . والتوقيع من رئيس المحكمة وكاتبها على كل صفحة منه . المادة ٢٧٦ إجراءات . بمجرد عدم التوقيع على كل صفحة منه . لا يترتب عليه بطلان الإجراءات . ما دام أن المتهم لا يدعى أن شيئا مما دون في المحاضر ينحالف الحقيقة . (الطعن رقم ١٧٨٧ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/٢٦)

محركات رسمية

٣٠٠	٧٦	المحركات . بماذا تتحقق رسميتها ؟ إذا تضمنت ما يفيد تداخل الموظف المختص في تحريرها ، وإعدادها . وأن تحتوي على ما يوهم بمباشرة إجراءاتها في حدود اختصاصه . ذلك يكفى لتوفر مظهرها ، وانخداع الناس بها . (الطعن رقم ١٦٢٦ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٣)
-----	----	--

محكمة الجنايات

راجع أيضا : اختصاص . ارتباط . تعدد الجرائم .
(القاعدة رقم ٦٩ مادة ٢٧٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٣٦١	٩١	٢ - صدور تشريع يغفل النص على تأنيب فعل . تدارك هذا النقص بتشريع لاحق . لامتثالية خلال الفترة بين صدور التشريعين ، ولو كان العمل بهما في وقت واحد . طلة ذلك : عدم رجعية القوانين الجنائية . مثال . مواد مخدرة "مادة الماكستون" . (الطن رقم ١٦٤١ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٧/٤/١٩٦٢)
مسئولية مدنية		
٤٧٢	١١٩	المسئولية التقصيرية . أركانها : خطأ وضرر ورابطة سببية بينهما . تقدير التعويض . متروك لمحكمة الموضوع دون معقب . عدم الترامها ببيان عناصر الضرر الذي قدرت التعويض على أساسه . ما دامت قد اوردت أدلة الإدانة عن الجريمة . (الطن رقم ٢٤٠١ لسنة ٢١ ق — جلسة ٢١/٥/١٩٦٢)
معارضة		
٥٠٦	١٢٩	راجع أيضا : تقض "إجراءاته" . إعلان . (القاعدتان ٨٢ و ١١٦ بالصفحتين ٣٢٩ و ٤٦٤) ١ - الحكم الحضورى الاعتبارى الاستثنائى . قابل للمارضة . عند إثبات قيام العذر المانع من الحضور . ميعاد المعارضة . يبدأ من تاريخ إعلان المتهم بالحكم . (الطن رقم ٣١٥٥ لسنة ٢١ ق — جلسة ٢٩/٥/١٩٦٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ — معارضة في حكم غيابي . تخلف المتهم عن حضور الجلسة الأولى . حضور محام عنه . تقديمه شهادة طبية تفيد مرض المتهم . القضاء باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . دون الإشارة إلى هذا العذر ، وإبداء الرأي فيه . ذلك إخلال بحق الدفاع .
٥٥٦	١٤٠	(الطن رقم ٢٤٣٦ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/٢٥)
مواد مخدرة		
		راجع أيضا : تفتيش . (القاعدة رقم ٧٣ صفحة ٢٩٠)
٢٨٠	٧٠	١ — إحرار مواد مخدرة . توافر الجريمة مهما كان المقدار ضئيلا . متى كان لها كيان مادي محسوس أمكن تقديره . (الطن رقم ١٠١٤ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٢)
٣١٥	٧٩	٢ — رفع الدعوى على المتهم بإحرازه مخدرا في ظل المرسوم بمانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ . صدور القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ أثناء المحاكمة . وجوب تطبيقه باعتباره القانون الأصلح . استظهار الحكم " قصد الاتجار " في حق المتهم . لا يعد تعديلا للتهمة . عقوبات القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . تدرجها . حكمة ذلك : التناسب بين العقوبة وبين القصد من الجريمة . (الطن رقم ١٧٤٨ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٩)
٣٤٧	٨٧	٣ — قانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . إجازته الحكم بوقف تنفيذ العقوبة في بعض الحالات . على خلاف أحكام القانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ . اعتباره قانونا أصلح لمتهم . المادة ٥ عقوبات . (الطن رقم ١٧٧١ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/١٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٤ — مادة "الماكتون". تأييدها بالمرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقرار الوزاري ٢٢٥ لسنة ١٩٦٠ اعتبارا من ١٩٦٠/٥/٣٠. صدور قانون المخدرات الجديد رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في ١٩٦٠/٦/٥. العمل به اعتبارا من ١٩٦٠/٧/١٣. خلوه من تلك المادة. ضبط المتهم محرزا لها قبل تاريخ العمل به. لا جريمة.
		إضافة هذه المادة إلى جدول المخدرات بالقانون ٢٠٦ لسنة ١٩٦٠ الصادر في ١٩٦٠/٧/١١ والمعمول به في ١٩٦٠/٧/١٣. لا يغير مركز المتهم. علة ذلك: عدم وجعية القوانين الجنائية. (اللمن رقم ١٦٤١ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/١٧)
٣٦١	٩١	
(ن)		
		نصب . نقض
نصب		
		الطرق الاحتمالية. عنصر أساسي في تكوين الركن المادي لجريمة النصب. استعمال الجاني لها. ذلك يعد من الأعمال التنفيذية.
		قيام الزوجة بدورها فيها. لتأييد مزاعم زوجها. مما أدى بالجنح عليه إلى دفع مبلغ من النقود له. اعتبار الزوجة فاعلة أصلية في جريمة النصب صحيح في القانون.
٤٤٣	١١٢	(اللمن رقم ٢٣٥٥ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٧)
٢٠(٢٤)٠٢		

رقم الصفحة	رقم القاعدة	نقض
		إجراءاته :
		١ — ميعاد الطعن بالنقض في الحكم الصادر في المعارضة . من تاريخ صدوره . حلة ذلك : اقتراض علم المحكوم عليه بيوم صدور الحكم . استثناء من ذلك : قيام عذر لدى المحكوم عليه في ذلك اليوم . خلو الأوراق مما يدل على علمه بالحكم . أثره : ترانخ بداية الميعاد إلى حين العلم رسميا بصدور الحكم . مثال . (الطعن رقم ١٠٢٩ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/١٠)
٣٢٩	٨٢	٢ — تقرير الأسباب . وجوب اشتماله على الأسباب التي بنى عليها الطعن . المادة ٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . إقتصار تقرير الأسباب المقدم على مجرد استعراض المراحل التي صرت بها الدعوى ، دون أى بيان للطاعن الموجهة للحكم . هو طعن خلو من الأسباب . لا يقبل شكلا . (الطعن رقم ١٨٠٤ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٢٣)
٤١٣	١٠٣	٣ — صدور حكم المعارضة . في غيبة المتهم . بناء على إعلان باطل . ميعاد الطعن في الحكم بالنقض . لا يبدأ إلا من يوم العلم رسميا بصدور الحكم . (الطعن رقم ١٠٠٦ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٢١)
٤٦٤	١١٦	٤ — الطعن بالنقض . حق شخصي للطاعن . التوكيل فيه . يجب ان يكون توكيلا خاصا . أو توكيلا عاما يتضمن نصا بإجازة الطعن بهذا الطريق الاستثنائي . عدم إيداع التوكيل الذي قرر بالطعن بمقتضاه . أثره : عدم قبول الطعن شكلا . حلة ذلك . (الطعن رقم ١١٠١ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٢١)
٤٨٧	١٢٤	

رقم المادة	رقم القاعدة	
		٥ - أسباب الطعن بالنقض . المقدم من النيابة العامة . وجوب التوقيع عليها من رئيس نيابة على الأقل . التوقيع عليها من وكيل أول النيابة . مؤدى ذلك : عدم قبول الطعن شكلا .
٥٣٠	١٣٣	(الطعن رقم ٣٤٣٠ لسنة ٢١ ق - جلسة ١١/٦/١٩٦٢) ... حالته :
		الحكم بالإزالة لمجرد أن المتهم أقام بناء على أرض تقسيم قبل تقسيمها . دون توفر شروط تطبيق هذه العقوبة . خطأ في تطبيق القانون . يوجب نقض الحكم .
٣٥٨	٩٠	(الطعن رقم ١٧٨٥ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٦/٤/١٩٦٢) ... ما لا يجوز الطعن فيه :
		١ - الطعن بالنقض في حكم حضوري اعتباري لم يعلن بعده . لا يجوز . ملة ذلك : أن الحكم المطعون فيه ما زال قابلا للمارضة . المادة ٣١ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
٥٠٦	١٢٩	(الطعن رقم ٣١٥٥ لسنة ٢١ ق - جلسة ٢٩/٥/١٩٦٢) ... ٢ - الطعن بالنقض . قاصر على الأحكام الموضوعية النهائية . الطعن في القرارات والأوامر . لا يجوز إلا بنص . مثال . أوامر غرفة الاتهام . صدور أمر من المحكمة بالتصحيح . في الحدود المرسومة في المادة ٣٣٧ إجراءات . الطعن في هذا الأمر . لا يجوز .
٥٥٠	١٣٩	(الطعن رقم ١٧٢٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٢/٦/١٩٦٢) ... أسباب الطعن : " ما لا يقبل منها " :
		١ - الطعن بالنقض . استنادا إلى القول بأن محضر المحضر الإداري جاء خلوا من بيان حدود الأطنان التي حمز على زراعتها بما لا يطمأن معه إلى انتقال المندوب إلى مكان المحضر . جادل موضوعي . لا يقبل .
٢٨٢	٧١	(الطعن رقم ١٦٥٢ لسنة ٢١ ق - جلسة ٢/٤/١٩٦٢) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ — إجراءات الاستئناف التي تمت في المرحلة السابقة على المحاكمة . الطعن فيها أمام محكمة النقض لأول مرة . لا يجوز .
٣٥٢	٨٩	(الطعن رقم ١٧٧٦ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/١٦)
		٣ — القضاء بعدم قبول الاستئناف شكلا . الطعن في هذا الحكم بالنقض . وجوب قصر أسباب الطعن على ما قضى به في الشكل . توجيه الأسباب إلى الحكم الابتدائي . لا يجوز .
٣٩٢	٩٨	(الطعن رقم ١٧٨٦ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٢٣)
		٤ — أدلة الإثبات . سلطة محكمة الموضوع في تقديرها . الأخذ بما تراح إليه منها . المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض . لا تجوز .
٤٠٤	١٠١	(الطعن رقم ١٨٠٠ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٢٣)
		٥ — تعديل الطلبات من المدعى المدني أمام المحكمة الاستئنافية . في مواجهة المتهم . وفي غيبة المسئول عن الحقوق المدنية . نفي المتهم على الإجراءات بالبطلان . لا يقبل . ولا شأن له بذلك .
٤٥٣	١١٤	(الطعن رقم ٢٣٥٧ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٧)
		٦ — الطعن على تقرير الخبير . أمام محكمة النقض . القول بأن الحكم المطعون فيه أغفل الرد عليها . لا يكفي . وجوب بيان عناصر العيب في التقرير . أهمية ذلك : أن تتبين المحكمة مدى أثر هذه العناصر على وجه الرأي في الدعوى .
٤٥٨	١١٥	(الطعن رقم ٢٣٠٨ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٨)
		٧ — أوجه الدفاع الموضوعية . سكوت المتهم عن التمسك بها أمام المحكمة الاستئنافية . أثره : عدم جواز إثارتها أمام محكمة النقض . مثال . الدفع بتزوير ورقة .
٤٦٩	١١٨	(الطعن رقم ٢٣٩٧ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٢١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٨ — الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها . من النظام العام . تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . شرط ذلك : ألا تكون هناك حاجة إلى إجراء تحقيق موضوعي ، لخروج ذلك عن وظيفة محكمة النقض .
٥٤٢	١٣٧	(الطعن رقم ٢٤٠٥ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/١٢)
		٩ — قرار الإحالة الصادر من غرفة الإتهام ، خلوه من أسماء القضاة الذين أصدروه . الدفع بطلان هذا القرار . يكون أمام محكمة الموضوع . ذلك لإجراء سابق على المحاكمة . إثارته أمام محكمة النقض . لا تجوز .
٥٦٤	١٤٢	(الطعن رقم ٥٦ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/٢٥)
		١٠ — المصاحبة الزمنية . في جريمة القتل العمد المقترن . يستقل بتقديرها قاضي الموضوع . المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض . لا تجوز . مثال .
٥٧٠	١٤٤	(الطعن رقم ١٧٢٣ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/٢٦)
		المصلحة في الطعن :
		الحكم ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية للشك في أدلة الاتهام . مجادلة المدعى بالحقوق المدنية في أن المحكمة لم ترد الواقعة إلى وصف قانوني بعينه . لا جدوى منه .
		تشكك القاضي في صحة إسناد التهمة إلى المتهم . كفايته للحكم ببراءته ورفض الدعوى المدنية قبله .
٣٧٥	٩٥	(الطعن رقم ١٧٨٠ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/١٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		سلطة محكمة النقض :
٣٥٨	٩٠	١ - الحكم على المتهم بالإزالة لمجرد أنه أقام بناء على أرض تقسيم قبل تقسيمها . دون توفر شروط تطبيق هذه العقوبة . خطأ في تطبيق القانون . سلطة محكمة النقض . نقض الحكم جزئيا وتصحيحه بإلغاء الإزالة . (الطن رقم ١٧٨٥ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٦)
٣٦٥	٩٢	٢ - صدور قانون أصلح للتهم - قبل الفصل في الطعن المقدم منه - ينفي عن الفعل صفة الجريمة . مقتضاء : أعمال القانون الجديد ، وتبرئة المتهم . المادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . مثال . بيان . القانونان ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ و ١٧٨ لسنة ١٩٦١ . (الطن رقم ١٧٧٠ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٧)
٣٨٠	٩٦	٣ - الحكم بالعزل . دون توقيت مدته . سلطة محكمة النقض في تصحيح الحكم لمصلحة الطاعن . (الطن رقم ٢٥٥٥ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٧)
٤١٥	٩٠٤	٤ - حكم محكمة الجنايات بعدم اختصاصها لأن المتهم حدث . هو حكم غير منه للتقصية . ثبوت أن المتهم لم يكن حدثا وقت ارتكاب الحادث . سيقابل حتما بحكم بعدم الاختصاص من محكمة الأحداث . وجوب اعتبار الطعن المرفوع من النيابة طلبا بتعيين الجهة المختصة بالفصل في الدعوى . قبول الطلب . وتعيين محكمة الجنايات . (الطن رقم ١٦٧١ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٥ — إغفال النص في منطوق الحكم المطعون فيه على تعدد العقوبة بقدر عدد العمال . خطأ في تطبيق القانون . يستوجب نقض الحكم وتصحيحه . الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢١ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ .
٤٣٠	١٠٨	(الطن رقم ١٧٩٩ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٢٤)
		٦ — إدانة المتهم استناداً إلى ما قرره شاهد الإثبات في محضر جمع الاستدلالات من أنه اعترف لهما بارتكاب الجريمة . فقد هذا المحضر . النعي على الحكم بالخطأ في الإسناد لأن دليل الإدانة لا أصل له في الأوراق . تعذر تحقيق هذا الوجه لفقد الأوراق . أثّر ذلك : وجوب نقض الحكم وإعادة المحاكمة . تلك مقتضيات العدالة . كي تقول محكمة الموضوع كلمتها في هذا الشأن .
٤٩٢	١٢٦	(الطن رقم ٨٠٠ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٢٢)

(و)

وصف التهمة . وقف التنفيذ

وصف التهمة

١ — إدانة المتهم بمقتضى قانون أصلح صدر أثناء المحاكمة . ليس في ذلك تغيير لوصف التهمة . لا يلزم لفت نظر الدفاع .

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		مثال . مواد مخدرة . الرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والقانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ .
		استظهار حكم الإدانة "قصده الاتجار" في حق المتهم . لا يعد تعديلا للتهمة .
٣١٥	٧٩	(الطن رقم ١٧٤٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٩)
		٢ - وصف النيابة للواقعة . ليس نهائيا بطبيعته . عدم تقيد المحكمة به . على المحكمة أن تمحص الواقعة وترد ما إلى الوصف الصحيح .
		الحكم بالبراءة للشك في أدلة الاتهام . المجادلة من المدعى المدنى في أن المحكمة لم ترد الواقعة إلى وصف قانونى معين . لا جدوى منه .
٣٧٥	٩٥	(الطن رقم ١٧٨٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٧)
		٣ - بيان كيفية ارتكاب الجريمة على الوجه الصحيح . لا يعتبر تعديلا لوصف التهمة . ما دام أنه لا مغايرة فيه للعناصر المطروحة . إجراء ذلك في الحكم . دون لفت نظر الدفاع في الجلسة . لا تريب . مثال .
٣٨٠	٩٦	(الطن رقم ٢٥٥٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٧)
		٤ - تعديل محكمة أول درجة وصف التهمة دون لفت نظر الدفاع . علم المتهم بهذا التعديل ومدافعتة عن نفسه أمام محكمة الدرجة الثانية . التنى على الحكم بالإطلاق . غير مسديد .
٣٩٦	٩٩	(الطن رقم ١٧٩٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٥٣٥	١٣٥	هـ — قيام المحكمة بتغيير وصف التهمة . إضافة مواد أخرى من القانون الوارد في قرار الاتهام تنص على عقوبة أشد . تطبيقها دون لفت نظر المتهم . إخلال بحق الدفاع . (الطعن رقم ٩٧٦ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/١٢)
<hr/>		
<h3>وقف التنفيذ</h3> <hr/>		
راجع أيضا : عقوبة .		
(القاعدة رقم ٨٧ صفحة ٣٤٧)		
وقف تنفيذ العقوبة . مسألة موضوعية تقديرية .		
٣٤٧	٨٧	(الطعن رقم ١٧٧١ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/١٦)

الأحكام الصادرة
من الدائرة الجزائية
نقابات

جلسة ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار عادل يونس ، وبحضور السادة المستشارين : توفيق الخشن ،
وأديب نصر ، وحسين الميركي ، وأحمد موافي .

(٢)

الطعن رقم ٢ لسنة ٣٢ القضائية "تظلم محامين"

محاماه . الاستبعاد من الجدول . تقض " ما يجوز الطعن فيه . مالا يجوز
الطعن فيه " .

لجنة قبول المحامين . إخطارها من النقابة بأسماء المتخلفين عن أداء قيمة الاشتراك في المبدأ
المحدد . مهمتها إزاء ذلك : تنحصر في استبعاد هذه الأسماء من الجدول .

الاستبعاد من الجدول . يزول تلقائيا بمجرد أداء الاشتراك المتأخر .

قرار الاستبعاد . قرار إداري . لجنة أن تعيد النظر فيه ، إذا ثبت لها بعد إمداده أنه يفي
على رقائع غير صحيحة .

ممارسة المحامي لعمله أثناء فترة الاستبعاد . مخالفة مهنية . تخضعه لجزاءات القانونية ،
ولا ترتب له أي حق . أثر هذه النتائج . محل البحث فيها : لا يكون إلا عند اتصال وائقة الاستبعاد
بطلبات القيد أو بقرارات مجلس التأديب في شأنها . الطعن بالنقض في هذه الأحوال . جائز .

القانون ٩٦ لسنة ١٩٥٧

طلب ضم فترة الاستبعاد إلى مدة الإعتقال بالحماية . قرار اللجنة في ذلك . ذو طبيعة تنظيمية .
الطعن فيه بالنقض . لا يجوز .

يبين من استعراض نصوص القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالمحاماة وقرار وزير العدل باعتماد اللائحة الداخلية لنقابة المحامين ، أن مهمة لجنة قبول المحامين إزاء إخطارها بأسماء من يتخلف منهم عن أداء قيمة الاشتراك في الموعد المحدد لذلك ، تنحصر في استبعاد أسماء المتخلفين بمجرد اطلاعها على الأسماء المخطرها من النقابة التي من واجبها القيام بهذا الإخطار بعد التحقق من توافر الشروط الموجبة له ، ويزول الاستبعاد تلقائيا بمجرد زوال سببه أى عند أداء قيمة الاشتراك المتأخر . ولا يعدو قرار لجنة قبول المحامين الصادر في هذا الخصوص أن يكون قرارا إداريا ، وليس في القانون ما يمنع هذه اللجنة من أن تعيد النظر في قرارها متى ثبت لها بعد إصداره أنه بني على وقائع غير صحيحة .

وإذ نهى الشارع عن ممارسة المحامى لعمله في أثناء فترة الاستبعاد فقد دل في صراحة وجلاء على أن هذه الممارسة تكون غير مشروعة ويترتب عليها خضوعه للجزاءات المقررة في القانون ، ويكون أثرها معدوما بالنسبة للمحامى فلا ترتب له أى حق لقيام عمله على أساس مخالفة مهنية . ومحل البحث في أثر هذه النتائج لا يكون إلا عند اتصال واقعة الاستبعاد بطلبات التيد بجدول المحامين أو بقرارات مجلس التأديب في شأنها ، فيقوم عندئذ حق المحامى في الطعن عند رفض طلبه أو صدور قرار مجلس التأديب بإدانته تأسيسا على تلك المخالفة المهنية .

أما قرار لجنة قبول المحامين في شأن استبعاد اسم المحامى من الجدول لعدم تسديده قيمة الاشتراك وما يتصل بذلك من منازعة في إعادة القيد لزوال سببه أو ضم فترة الاستبعاد إلى مدة الاشتغال بالمهنة ، فلا يجوز الطعن فيه على استقلال نظرا إلى طبيعته التنظيمية البحتة التي لا تنتج أثرها إلا مالا .

الوقائع

تتلخص وقائع هذا الطعن في أنه بتاريخ ٨ فبراير سنة ١٩٦٢ قدم الأستاذ المحامى طلبا إلى لجنة قبول المحامين بمحكمة استئناف القاهرة ذكر فيه أنه حينما تقدم إلى نقابة المحامين لاستخراج شهادة بمدة خدمته في

المحاماة تبين له أنه استبعد في المدة من ٢١ يناير سنة ١٩٥٩ حتى ١٠ يناير سنة ١٩٦٢ لعدم تسديده اشتراك النقابة في خلال تلك المدة فقام بتسديد المطلوب وطالب باحتساب المدة التي استبعد فيها في حساب مدة عمله بالمحاماة . وبتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٦٢ أصدرت لجنة قبول المحامين قرارا غيايبا برفض الطلب . فعارض الطالب في هذا القرار ، وقضى في معارضته بتاريخ ٢١ مايو سنة ١٩٦٢ بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد القرار المعارض فيه . ولما أعلن القرار المذكور إلى الطالب في ٢٦ مايو سنة ١٩٦٢ ، طعن عليه بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

من حيث إن الطاعن ينعى على القرار المطعون فيه أنه إذ قضى بتأييد القرار المعارض فيه الذي قضى برفض طلب زوال مدة استبعاده من جدول المحامين بسبب عدم تسديده قيمة الاشتراك السنوي للنقابة في المدة من ٢١ من يناير سنة ١٩٥٩ حتى ١٠ من يناير سنة ١٩٦٢ قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه كان يمارس مهنته فعلا في خلال تلك الفترة ولم تزل عنه صفته كمحام بإقرار نقابة المحامين نفسها وقد قام بتسديد قيمة الاشتراك المتأخر مما يعنى اعترافا من النقابة بالمدة المقابلة لتلك القيمة ورتب على ذلك عدم جواز حرمانه من مدة اشتغاله بمهنته في خلالها .

وحيث إنه يتعين بداءة التصدي لمدى جواز الطعن في القرار المطعون فيه المتضمن رفض احتساب مدة استبعاد اسم الطاعن من جدول المحامين في حساب مدة اشتغاله بالمحاماة . ولما كانت المادة ٢٢ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالمحاماة أمام المحاكم قد نصت على أنه " على كل محام أن يؤدي قبل قيد اسمه بالجدول رسم القبول المقرر للجدول الذي يريد قيد اسمه به مع رسوم القيد بالجدول السابقة إذا لم يكن أداها وعليه أن يؤدي قيمة الاشتراك السنوي للنقابة في مدة نهايتها ١٥ مارس من كل سنة إلا إذا أعفى بقرار من مجلس النقابة ... وعلى مجلس النقابة أن يحظر لجنة قيد المحامين في ميعاد لا يجاوز آخر شهر مارس من كل سنة بأسماء المحامين الذين لم يؤديوا قيمة الاشتراك . وتقرر اللجنة في مدة لا تجاوز

١٥ أبريل من كل سنة استبعاد أسمائهم ، ومتى أدى المحامي قيمة الاشتراك قيد اسمه بالجدول . وكل محام اشتغل بالمحاماة رغم استبعاد اسمه من الجدول لعدم أداء الاشتراك يحال إلى مجلس التأديب . وتكون العقوبة الوقف مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ، وكانت المادة ٣٤ من قرار وزير العدل باعتماد اللائحة الداخلية لنقابة المحامين المؤرخ ١٥ من يونيو سنة ١٩٤٦ السارية المفعول طبقا لص المادة ١١١ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ - قد نصت على أنه " يترتب على الاستبعاد من الجدول بمقتضى المادة ٢٠ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ (المقابلة للمادة ٢٢ مألغة البيان) منع المحامي من المرافعة والاستشارة وسائر حقوق المحامين وعدم اشتراكه في الجمعيات العمومية - ويزول الاستبعاد بزوال سببه ، ولا تحتسب مدة الاستبعاد من مدة التمرين ولا من مدة الاشتغال أمام المحاكم الابتدائية والاستئنافية ولا من المدد المقررة لاستحقاق المعاش أو الاعانة المنصوص عنها في القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ " . كما جرى نص المادة ٣٥ من اللائحة على أنه " يعاد اسم المحامي المستبعد للجدول بمجرد دفع المتأخر من الاشتراكات " . لما كان ذلك ، وكان يبين من هذا الاستعراض أن مهمة لجنة قبول المحامين إزاء إخطارها بأسماء من يتخلف منهم عن أداء قيمة الاشتراك في الموعد المحدد لذلك تنحصر في استبعاد أسماء المتخلفين بمجرد اطلاعها على الأسماء المخطرون منها من النقابة التي من واجبها القيام بهذا الإخطار بعد التحقق من توافر الشرط الموجب له ، وهو التخلف عن أداء قيمة الاشتراك حتى الأجل المحدد للوفاء به ، ويزول الاستبعاد تلقائيا بمجرد زوال سببه أي عند أداء قيمة الاشتراك المتأخر . فهو إجراء قصد به الحفاظ على موارد نقابة المحامين المالية وفقا لما أفصح عنه الشارع في المذكرة الإيضاحية المصاحبة للقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ . ولا يعدو قرار لجنة قبول المحامين الصادر في هذا الخصوص أن يكون قرارا إداريا يجب أن تتوافر فيه شروط الصحة كما هو معرف بها قاتونا ، وليس في القانون ما يمنع هذه اللجنة من أن تعيد النظر في قرارها بالاستبعاد متى ثبت لها بعد إصداره أنه بني على وقائع غير صحيحة . وإذ نهى الشارع عن ممارسة المحامي لعمله في أثناء فترة الاستبعاد فقد دل في صراحة وجلاء على أن هذه الممارسة إنما تكون ممارسة غير مشروعة يترتب عليها خضوعه للجزاءات المقررة في القانون . ومثل هذه الممارسة وإن انتجت في بعض الصور أثرها في حق

موكل المحامي إلا أن هذا الأثر يكون معدوماً بالنسبة إلى المحامي لا يرتب له حقاً لقيام عمله على أساس مخالفة مهنية مبنها إخلاله بواجبات مهنته. ومحل البحث في أثر هذه النتائج لا يكون إلا عند اتصال واقعة الاستبعاد بطلبات القيد بجدول المحامين أو بقرارات مجلس التأديب في شأنها فيقوم عندئذ حق المحامي في الطعن عند رفض طلبه أو صدور قرار مجلس التأديب بأدائه تأسيساً على تلك المخالفة المهنية وذلك بالشروط والأوضاع التي نظمها القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ في صدد الطعن في قرارات لجنة قبول المحامين في هذا الخصوص، وفقاً لما نص عليه في المواد ٦، ٨، ١٥، ١٦، ٦٥، إلى ٦٩ بالنسبة إلى طلبات القيد بدءاً بجدول المحامين وإعادة القيد في جدول المحامين المشتغلين وطلبات القيد للرافعة أمام محاكم الاستئناف ومحكمة القضاء الإداري وقرارات مجلس التأديب. أما قرار لجنة قبول المحامين في شأن استبعاد اسم المحامي من الجدول لعدم تسديده قيمة الاشتراك وما يتصل بذلك من منازعة في إعادة القيد لزوال سببه أو ضم فترة الاستبعاد إلى مدة الاشتغال بالمهنة، فلا يجوز قانوناً الطعن فيه على استقلال نظراً إلى طبيعته التنظيمية البحتة التي لا تنتج أثرها إلا مآلاً كما سلف البيان. وحيث إنه لما تقدم يتعين الحكم بعدم جواز الطعن.

الأحكام الصادرة
من
الدائرة الجزائية

جلسة أول أكتوبر سنة ١٩٦٢

بإدارة السيد المستشار السيد أحمد غنيمى ، وبحضور السادة المستشارين : عادل يونس ، وتوفيق
أحمد الخشن ، وحسين السركى ، ومحمد صبرى .

(١٤٦)

الطعن رقم ٢٣٩٢ لسنة ٣١ القضائية

دفاع . شيك بدون رصيد . حكم "تسبيه . مايعيبه" . نقض "حالاته" .

الدفـع بأن الشيك موضوع الدعوى لا تتوافر فيه الشروط الشكلية والموضوعية للشيك . إفعال
تحقيق هذا الدفاع الجوهرى أو الرد عليه فى الحكم . إكتفاؤه بالقول بأن صورة الشيك ثابتة
بمحضر الشرطة . ذلك تصور وإخلال بحق الدفاع . يستوجب نقض الحكم .

إذا كان يبين من الإطلاع على محضر الجلسة التى صدر فيها الحكم المطعون
فيه أن الدفاع عن الطاعن طلب البراءة ، من تهمة إعطائه شيكا بدون رصيد
المسندة إليه ، استنادا إلى أن جسم الجريمة غير موجود ، وهذا البيان وإن
جاء مجملا إلا أن الطاعن قد أورد فى وجه طعنه أنه أراد به أن يوضح أن الورقة
لم تتوفر لها الشروط الشكلية والموضوعية لإعتبارها شيكا مما ينعدم به وجودها
كأساس للجريمة ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعن بتحقيق هذا الدفاع الجوهرى
الذى لو صح لتغير به وجه رأى فى الدعوى — ولم يرد عليه ، وكان الحكم المستأنف
المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه وإن ذكر أن بيانات الشيك مثبتة بمحضر

الشرطة ، إلا أنه لم يتضمن ما يفيد أن المحكمة قد تحققت من أن السند موضوع الدعوى قد استوفى الشروط اللازمة لإعتباره شيكا ، فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور والإخلال بحق الدفاع مما يستوجب نقضه والاحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٨ مايو سنة ١٩٥٩ بدائرة قسم ثان المنصورة : أعطى شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب للسيد سعد بغدادى وكمال سليم . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٣٦، ٣٣٧ من قانون العقوبات . ومحكمة المنصورة الجزئية قضت حضوريا بتاريخ ١٥ أكتوبر سنة ١٩٦٠ عملا بمادتي الإتهام مع تطبيق المادتين ٥٥ ، ٥٦ / ١ من قانون العقوبات بحبس المتهم شهرا مع الشغل ، وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من وقت صيرورة هذا الحكم نهائيا . استأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة المنصورة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٦٠ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فظعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما يعناه الطاعن على الحكم المطعون فيه الإخلال بحق الدفاع والقصور ، ذلك أن الطاعن أقام دفاعه على أن الشيك موضوع الدعوى لا تتوافر فيه الشروط الشكلية والموضوعية اللازمة لإعتباره شيكا كما هو معرف به في القانون ، غير أن الحكم لم يعن بالإطلاع على الشيك أو بالرد على هذا الدفاع إكتفاء منه بما جاء بحكم محكمة أول درجة من أن صورة الشيك ثابتة بحضور الشرطة وهو مالا يصلح ردا على هذا الدفاع مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الإطلاع على محضر الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه أن الدفاع عن الطاعن طلب البراءة استنادا إلى أن جسم الجريمة غير موجود —

وهذا البيان وإن جاء مجلا إلا أن الطاعن قد أورد في وجه طعنه أنه أراد به أن يوضح أن الورقة لم تتوفر لها الشروط اللازمة لاعتبارها شيكا مما ينعدم به وجودها كأساس للجريمة — لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعن بتحقيق هذا الدفاع الجوهرى الذى لو صح لتغير به وجه الرأى فى الدعوى ولم يرد عليه ، وكان الحكم المستأنف — المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه — وإن ذكر أن بيانات الشيك مثبتة بمحضر الشرطة ، إلا أنه لم يتضمن ما يفيد أن المحكمة قد تحققت من أن السند موضوع الدعوى قد استوفى الشروط اللازمة لاعتباره شيكا — ومن ثم فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور والإخلال بحق الدفاع مما يستوجب نقضه والإحالة .

جلسة أول أكتوبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد عفيفي ، وبحضور السادة المستشارين : عادل يونس ،
وتوفيق أحمد الخشن ، وحسين السركي ، ومحمد صبرى .

(١٤٧)

الطعن رقم ١٩٦٢ لسنة ٣٢ القضائية

دفاع . رابطة السببية . عاهة مستديمة . حكم "تسييه . ما يعيبه" .

الدفع بانتفاء رابطة السببية بين الضرب والعاهة . دفاع جوهرى . سكوت الحكم من الرد عليه .
نصود . مثال .

إذا كان مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه قصر في بيان رابطة السببية بين فعل الضرب الذى دين به الطاعنون وبين العاهة التى تخلفت بالمجنى عليه ، وهى استئصال الطحال ، وكان يبين من الحكم أنه بعد أن أورد واقعة الدهوى ومؤدى أقوال الشهود قد اكتفى ببيان الإصابات التى وجدت بالمجنى عليه من واقع التقريرين الطبيين الابتدائى والشرعى ، ومنها تمزق بالطحال أدى إلى استئصاله ، دون أن يبين إلى أى تاريخ ترجع هذه الإصابات وما إذا كانت ترجع جميعا إلى يوم الحادث ، ولم يبين كذلك التاريخ الذى حر فيه التقرير الابتدائى وهل توقع الكشف الطبى لأول مرة على المجنى عليه يوم الحادث أم بعد ذلك بيومين ، كما قال الدفاع ، ولم يقل كلمته الأخيرة في تأخر المجنى عليه عن تقديم نفسه للطبيب مدة يومين وأثر ذلك في تحديد مسؤولية الطاعنين إن صحت هذه الواقعة ، فإن الحكم يكون قد سكت عن الرد على دفاع جوهرى للطاعنين يقوم على انتفاء رابطة السببية بين فعل الضرب والعاهة مما يعيبه بالقصور الموجب لنقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم في يوم ٢١ سبتمبر سنة ١٩٦٠ بناحية مشطا مركز طما محافظة سوهاج : ضربوا سيف النصر عبد الأنر أحمد فأحدثوا به إصابات الميمنة بالقرير الطبي الشرعى والتي تخلف لديه من جرائها طامة مستديمة يستحيل برؤها هي فقد الطحال نتيجة استئصاله بعملية جراحية مما يجعل المجنى عليه عرضة للمضاعفات الخطرة لفقد الدم وزيادة عدد الكرات البيضاء ونقص الكرات الحمراء بالضعف العام والهزال بالنسبة الميمنة بالقرير الطبي الشرعى "٢٠ ٪" وكان الضرب صادرا من سبق أصرار وترصد. وطلبت من غرفة الإتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمادة ١/٢٤٠ - ٢ من قانون العقوبات . فقررت الغرفة ذلك . وادعت عفا الله عهد باشا (والده المجنى عليه) بحق مدنى بمبلغ قرش واحد على سبيل التعويض المؤقت قبل المتهمين جميعا . ومحكمة جنايات سوهاج قضت بحضور يا بتاريخ ١٤ أبريل سنة ١٩٦٢ عملا بمادة الإتهام ، بمعاقبة كل من المتهمين "الطاعنين" بالأشغال الشاقة لمدة أربع سنوات عما أسند إليه ، وإلزامهم متضامين أن يؤدوا للدمية بالحق المدنى "عفا الله عهد باشا" مبلغ قرش واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات المدنية . فطعن المحكوم عليهم فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إنه مما ينهأ الطاعنون على الحكم المطعون فيه أنه قصر فى بيان رابطة السببية بين فعل الضرب الذى دينوا به وبين العاهة التى تخلفت بالمجنى عليه وهى استئصال الطحال . ذلك بأن الاعتداء الذى نسب إلى الطاعنين وقع فى يوم ١٩٦٠/٩/٢١ ولم يدخل المجنى عليه المستشفى إلا فى يوم ١٩٦٠/٩/٢٣ وعندئذ وجد به تمزق بالطحال ، وإذا كان المجنى عليه قد قضى يومين بعد الحادث لم يدخل فيها المستشفى ، فقد كان على الحكم أن يدل على قيام رابطة السببية بين الحادث وبين العاهة ردا على دفاع الطاعنين القائم على انتفاءها .

وحيث إن الطاعنين أقاموا دفاعهم على انتفاء رابطة السببية بين الضرب الذي اتهموا به وبين العاهة التي تخلفت بالمجنى عليه وقالوا في ذلك "فاذا كان التمزق حصل يوم الحادث لما تحمله المجنى عليه إلى يوم ١٩٦٠/٩/٢٣ فتحميل المتهمين مسألة اصابة الطحال بهذه المدة الطويلة لا يمكن قبوله ولا يمكن الأخذ به".

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن أورد واقعة الدعوى ومؤدى أقوال الشهود اكتفى ببيان الإصابات التي وجدت بالمجنى عليه من واقع التقريرين الطبيين الابتدائي والشرعي ومنها تمزق بالطحال أدى إلى استئصاله دون أن يبين إلى أى تاريخ ترجع هذه الإصابات وما إذا كانت ترجع جميعا إلى يوم الحادث ، ولم يبين كذلك التاريخ الذى حرر فيه التقرير الطبي الابتدائي وهل توقع الكشف الطبي لأول مرة على المجنى عليه يوم الحادث أم بعد ذلك بيومين كما قال الدفاع ، ولم يقل كلمته في تأخر المجنى عليه عن تقديم نفسه للطبيب إلى يوم ١٩٦٠/٩/٢٣ وأثر ذلك في تحديد مسؤولية الطاعنين إن صححت هذه الواقعة.

لما كان ما تقدم ، فإن الحكم يكون قد سكت عن الرد على دفاع جوهرى للطاعنين يقوم على انتفاء رابطة السببية بين فعل الضرب والعاهة مما يعيبه بالقصور الموجب لنقضه بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ٢ من أكتوبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد عنيق ، وبحضرة السادة المستشارين : عادل يونس ،
وتوفيق أحمد الخشن ، وحسين السركي ، ومجد صبرى .

(١٤٨)

الطعن رقم ١٠٠٥ لسنة ٣١ القضائية

نقض "مالا يجوز الطعن فيه". معارضة. محاكمة . قانون "القانون الأصلح".
مريانه من حيث الزمان .

(أ) حكم النقض الصادر في غيبة الطاعن . لا تجوز المعارضة فيه : وأولم يكن الطاعن قد
أعلن بالحضور لجلسة التي صدر فيها الحكم . علّة ذلك : القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩
التي الطعن بطريق المعارضة في الأحكام التي تصدر من محكمة للنقض ، كما خلا من
النص على وجوب تكليف الخصوم بالحضور أمامها .

التقرير بالطعن بالنقض . يدخل الطعن في جولة المحكمة وانصالحها به . محكمة
النقض ليست درجة استئنافية تعيد عمل قاضي الموضوع . هي درجة استئنافية يقتصر عملها
على رقابة عدم مخالفة القانون .

(ب) المعارضة التي ترفع في ظل أحكام القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ عن حكم صدر بعد العمل به .
غير جائزة . التمسك بقاعدة مريانه القانون الأصلح . لا تجدى . مجال أعمال
المادة ٥ مقربات يمس القواعد الموضوعية دون القواعد الإجرائية .

القواعد الإجرائية . مريانهما من يوم نفاذها بأثر فوري على القضايا التي لم تكن قد
تم الفصل فيها ، ولو كانت متعلقة بجرائم وقعت قبل نفاذها ما لم ينص القانون على
خلاف ذلك .

طرق الطعن في الأحكام الجنائية . بنظما القانون القائم وقت صدور الحكم
عمل الطعن .

١ - متى كان القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ قد خلا من النص على وجوب تكليف المحصوم بالحضور أمام محكمة النقض ، كما كان يجري بذلك نص المادة ٤٢٨ إجراءات " الملغاة بمقتضى هذا القانون " ، وأصبحت المرافعة الشفوية أمام محكمة النقض جوازية إذا رأت المحكمة لزوماً لذلك ، فإن الطعن يعتبر مرفوعاً أمام المحكمة بمجرد إفصاح الطاعن من رغبته في الاعتراض على الحكم بالشكل الذي ارتآه القانون وفي الأجل الذي حدده ، ويترتب على هذا الإجراء الشكلى دخول الطعن في حوزة محكمة النقض واتصالها به . ولا يلزم لا اعتبار الطعن مرفوعاً لها تكليف الطاعن بالحضور أمامها ؛ ذلك بأن محكمة النقض ليست درجة استئنافية تعيد عمل قاضى الموضوع ، وإنما هي درجة استئنائية ميدان عملها مقصور على الرقابة على عدم مخالفة القانون . ولما كان القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ قد نسخ المادة ٤٣٠ إجراءات وألغى بذلك الطعن بطريق المعارضة فى الأحكام التى تصدر من محكمة النقض ، فإن المعارضة التى رفعت من المعارض فى ظل أحكام هذا القانون عن حكم صدر بعد العمل به تكون غير جائزة .

٢ - المعارضة التى ترفع فى ظل أحكام القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ عن حكم صدر من محكمة النقض بعد العمل به تكون غير جائزة ، ولا وجه لما يتحدى به المعارض من تمسكه بقاعدة سريان القانون الأصلح المقررة بالمادة الخامسة من قانون العقوبات ، ذلك بأن مجال أعمال تلك القاعدة يمس فى الأصل القواعد الموضوعية أما القواعد الإجرائية فإنها تسرى من يوم نفاذها بأثر فوري على القضايا التى لم تكن قد تم الفصل فيها ولو كانت متعلقة بجرائم وقعت قبل نفاذها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك . ولما كان من المقرر أن طرق الطعن فى الأحكام الجنائية ينظمها القانون القائم وقت صدور الحكم محل الطعن ، وهو فى خصوص الواقعة المطروحة لا يبيح المعارضة فى الأحكام التى تصدر من محكمة النقض ، فإنه يتعين الحكم بعدم جواز المعارضة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المعارض بأنه في يوم ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٧ بالاسماعيلية: دخل مع آخر مجهول منزلا مسكونا يقصد ارتكاب جريمة فيه — وطلبت عقابه بالمادتين ٣٧٠ و ٣٧٢ من قانون العقوبات. ومحكمة الاسماعيلية الجزئية قضت حضوريا بتاريخ ٢٣ فبراير سنة ١٩٦٠ ببراءة المتهم "المعارض" مما أسند إليه. امتانفت النيابة هذا الحكم. ومحكمة بورسعيد الابتدائية بهيئة استئنافية قضت حضوريا اعتباريا بتاريخ ٢٣ مايو سنة ١٩٦٠ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع وبإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف وتغريم المتهم عشرة جنيهات. طعنت النيابة العامة في ذلك الحكم بطريق النقض. قيد هذا الطعن بجدول هذه المحكمة برقم ١٠٠٥ سنة ٣١ القضائية — وبتاريخ ١٢ فبراير سنة ١٩٦٢ قضت محكمة النقض بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه ومعاينة المتهم (المطعون ضده) بالحبس مع الشغل لمدة شهرين. عارض الأستاذ المحامي الوكيل عن المحكوم عليه في هذا الحكم الأخير على أساس أن موكله لم يعلن بالحضور أمام محكمة النقض بالجلسة التي صدر فيها الحكم ولا يعلم بتاريخها ... الخ.

المحكمة

من حيث إن المعارض قدم معارضة في الحكم الذي صدر من هذه المحكمة في الطعن رقم ١٠٠٥ سنة ٣١ القضائية المرفوع من النيابة العامة والقاضي بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه ومعاينة المطعون ضده (المعارض) بالحبس مع الشغل لمدة شهرين، وأسس معارضته على أنه لم يعلن للجلسة التي صدر فيها الحكم المذكور ولم يكن لديه علم بها، ورتب على ذلك أن يكون له حق المعارضة فيه استنادا إلى حكم المادة ٤٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية الملغاة بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض — واستطرد إلى القول في مذكرته الشارحة بأنه لا يضار بإلغاء تلك المادة بل إنه يتمسك بها على اعتبار أنها

القانون الأصلح الواجب التطبيق ، وأنها كانت سارية وقت إتهامه بارتكاب الجريمة التي دين بها وذلك أخذا بنص المادة الخامسة من قانون العقوبات .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية ضد المعارض بوصف أنه في يوم ۲۵ نوفمبر سنة ۱۹۵۷ بالاسماعيلية دخل مع آخر مجهول منزلا مسكونا بقصد ارتكاب جريمة فيه ، وطلبت عقابه طبقا للمادتين ۳۷۰ و ۳۷۲ من قانون العقوبات . وقضت محكمة أول درجة حضوريا بتاريخ ۲۳ فبراير سنة ۱۹۶۰ بتبرئته . فاستأنفت النيابة العامة .

وللمحكمة ثاني درجة قضت حضوريا بإعتباريا بتاريخ ۲۳ مايو سنة ۱۹۶۰ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع وبإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف وبتغريم المتهم (المعارض) عشرة جنيات . وبعد أن أعلن المحكوم عليه بهذا الحكم بتاريخ ۸ سبتمبر سنة ۱۹۶۰ طعن في النيابة العامة فيه بطريق النقض بتاريخ ۲۹ سبتمبر سنة ۱۹۶۰ وقيد طعنها بجدول هذه المحكمة برقم ۱۰۰۵ سنة ۳۱ قضائية حيث أصدرت حكما بجلسة ۱۲ فبراير سنة ۱۹۶۲ بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه ومعاقبة المتهم "المطعون ضده" بالحبس مع الشغل لمدة شهرين . لما كان ذلك ، وكان الطعن في الحكم الصادر في موضوع الدعوى قد رفع إلى محكمة النقض بعد العمل بالقانون رقم ۵۷ لسنة ۱۹۵۹ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، وكان هذا القانون قد ألغى المواد من ۴۲۰ إلى ۴۴۰ من قانون الإجراءات الجنائية واستبدل بها المواد من ۳۰ إلى ۴۶ المرافقة لقانون إصداره وكان قد نص في المادة السادسة من قانون الإصدار على العمل به من تاريخ نشره — الحاصل في ۲۱ من فبراير سنة ۱۹۵۹ — أما بالنسبة إلى الطعون المرفوعة أمام محكمة النقض عند العمل به فقد نص في المادة الخامسة في فقرتها الأولى على أنه تسرى في شأنها النصوص التي كانت سارية قبل العمل به . ولما كان القانون رقم ۵۷ لسنة ۱۹۵۹ قد خلا من النص على تقرير حق الطعن بطريق المعارضة في الأحكام الصادرة من محكمة النقض مخطا في هذا ما جرى عليه قانون "تحقيق الجنائيات الأهل" الصادر بالقانون رقم ۴ لسنة ۱۹۰۴ والذي سكت عن تقرير هذا الحق ولم يتضمن حكما كالذي أورده قانون الإجراءات الجنائية الصادر بالقانون رقم ۱۵۰ لسنة ۱۹۵۰ — الذي حل محله —

والذى نص فى المادة ٤٣٠ منه على أنه "إذا قاب أحد الخصوم ولم يحضر وكيل عنه يحكم فى الدعوى فى غيبته ولا تجوز المعارضة فى الحكم الذى يصدر إلا إذا ثبت أن الغائب لم يعلن إعلانا قانونيا" وهو فى هذا قد أضاف حكما استثنائيا إلى نص المادة ٤٦٠ كما وردت فى مشروع قانون الإجراءات الجنائية إذ خلت من الاستثناء الذى ورد فى ذيل المادة التى أصبحت فى قانون الإجراءات رقم ٤٣٠، وقد أفصحت المذكرة الإيضاحية للمشروع عن مراد الشارع من هذه المادة فى قولها "وقررت المادة ٤٦٠ قاعدة استقر عليها قضاء محكمة النقض فى حالة غياب الخصوم فنصت على أنه إذا قاب أحد الخصوم ولم يحضر وكيل عنه يحكم فى غيبته ولا تجوز المعارضة فى الحكم الذى يصدر، والنص عام فسيان كان الغائب هو رافع الطعن أو غيره من باقى الخصوم". أما ذلك الاستثناء الذى بموجبه أبيت المعارضة إذا ثبت أن الغائب لم يعلن إعلانا قانونيا - فقد رأت لجنة قانون الإجراءات الجنائية "بمجلس الشيوخ" إضافته وبررته فى تقريرها تعليقا على تلك المادة بقولها "مادة ٤٣٣ (أصلها مادة ٤٦٠ فى المشروع وأصبحت المادة ٤٣٠) تنص هذه المادة على أنه لا تجوز المعارضة فى الحكم الغيابى الصادر من محكمة النقض ورؤى أنه يجب استثناء حالة ما إذا كان الغائب لم يعلن إعلانا قانونيا بالحضور للجلسة لأن المادة ٤٥٨ من مشروع الحكومة التى أصبحت مادة ٤٣١ (المادة ٤٢٨ من القانون) أوجبت إعلان الخصوم بالحضور قبل الجلسة بثلاثة أيام كما أوجبت المادة ٤٥٩ من مشروع الحكومة التى أصبحت مادة ٤٣٢ (المادة ٤٢٩ من القانون) على المحكمة سماع أقوال المحامين عنهم فإذا أهمل هذا الإعلان وأصدرت المحكمة حكمها بدون سماع أقوالهم وجب أن يكون لهم حق المعارضة، ولذلك أضافت عبارة "إلا إذا ثبت أن الغائب لم يعلن إعلانا قانونيا". وهى مبررات لا قيام لها بعد أن صدر القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ وجاء خلوا من النص على وجوب تكليف الخصوم بالحضور أمام محكمة النقض كما كان يجرى بذلك نص المادة ٤٢٨ من قانون الإجراءات الجنائية، وأصبحت المرافعة الشفوية أمام محكمة النقض جوازية إذا رأت المحكمة لزوما لذلك (المادة ٣٧ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩). والواقع من الأمر أن الطعن يعتبر مرفوعا أمام محكمة النقض بمجرد إفصاح الطامن عن رفضه فى الاعتراض على الحكم بالشكل الذى ارتأه القانون وهو التقرير به فى قلم كتاب المحكمة التى أصدرت

الحكم المراد الطعن عليه أو في الدفتر المعد لذلك بالسجن إذا كان المحكوم عليه محبوساً فيه ، وذلك في خلال الأجل الذي حدده القانون . ويتربط على هذا الإجراء الشكلي دخول الطعن في حوزة محكمة النقض واتصالها به . ولا يلزم لاعتبار الطعن مرفوعاً لمحكمة النقض تكليف الطاعن بالحضور أمامها ، ذلك بأن محكمة النقض ليست درجة استئنائية تعيد عمل قاضي الموضوع وإنما هي درجة استئنائية ميدان عملها مقصور على الرقابة على عدم مخالفة القانون . لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ قد نسخ المادة ٤٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية وألغى بذلك الطعن بطريق المعارضة في الأحكام التي تصدر من محكمة النقض ، فإن المعارضة التي رفعت من المعارض في ظل أحكام القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ عن حكم صدر بعد العمل به تكون غير جائزة . ولا وجه لما يتحدى به المعارض من تمسكه بقاعدة مريان القانون الأصلح المقررة بالمادة الخامسة من قانون العقوبات ، ذلك بأن مجال أعمال تلك القاعدة يمس في الأصل القواعد الموضوعية أما القواعد الإجرائية فلأنها تسرى من يوم نفاذها بأثر فوري على القضايا التي لم تكن قد تم الفصل فيها ولو كانت متعلقة بمبررات وقعت قبل نفاذها ، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك . ولما كان من المقرر أن طرق الطعن في الأحكام الجنائية ينظمها القانون القائم وقت صدور الحكم محل الطعن ، وهو في خصوص الواقعة المطروحة لا يبيح المعارضة في الأحكام التي تصدر من محكمة النقض كما سلف البيان ، لما كان ذلك ، فإنه يتعين الحكم بعدم جواز المعارضة .

جلسة ٢ من أكتوبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد غنيم ، وبحضور السادة المستشارين : عادل يونس ،
ونوفيق الحشن ، وحسين السركي ، ومحمد صبري .

(١٤٩)

الطعن رقم ١٠٠٥ لسنة ٣١ القضائية

إشكال . نقض "ما لا يجوز الطعن فيه" .

طرق الطعن في الأحكام . مينة في القانون بيان حصر . الاشكال في التنفيذ ليس من بينها .
الاشكال في تنفيذ حكم . هو تظلم من إجراء تنفيذه . مبناء : وقائع لاحقة على صدور الحكم .
سلطة محكمة الاشكال . تحديد نطاقها بطبيعة الاشكال نفسه . ما لا يجوز لها أن تبحث فيه :
الحكم الصادر في الموضوع من جهة صحته أو بطلانه — أي وجه يتصل بخالفته القانون أو الخطأ في
تأويله — التعرض لما في الحكم من عيوب وقعت فيه أو في إجراءات الدعوى مما يجعل الحكم
باطلا . حلة ذلك : المساس بحجية الأحكام .

الاشكال في تنفيذ حكم صادر من محكمة النقض . إقامته على أسباب تتصل بالإجراءات التي تمت
أمام المحكمة . ذلك طريق لا يصلح أساسا للاعتراض بها .

جرى قضاء محكمة النقض على أن طرق الطعن في الأحكام مينة في القانون
بيان حصر ، وليس الاشكال في التنفيذ من بينها ، وإنما هو تظلم من إجراء
تنفيذها مبناء وقائع لاحقة على صدور الحكم تتصل بإجراء تنفيذه . والأصل
أن سلطة محكمة الاشكال محدد نطاقها بطبيعة الإشكال نفسه ، وليس لها أن تبحث
الحكم الصادر في الموضوع من جهة صحته أو بطلانه أو أن تبحث أوجها تتصل
بخالفته القانون أو الخطأ في تأويله ، وليس لها كذلك أن تعرض لما في الحكم
المرفوع عنه الاشكال من عيوب وقعت في الحكم نفسه أو في إجراءات الدعوى
مما يجعل الحكم باطلا لما في ذلك من مساس بحجية الأحكام . ولما كانت
أوجه النعي التي أثارها المستشكل تتصل بإجراءات المحاكمة التي تمت أمام محكمة
النقض ، فإن الإشكال لا يصلح أساسا للاعتراض بها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المستشكل بأنه في يوم ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥٧ بالاسماعيلية: دخل مع آخر مجهول منزلا مسكونا بقصد ارتكاب جريمة فيه — وطلبت عقابه بالمادتين ٣٧٠، ٣٧٢ من قانون العقوبات. ومحكمة الاسماعيلية الجزئية قضت حضوريا بتاريخ ٢٣ فبراير سنة ١٩٦٠ ببراءة المتهم مما أسند إليه. استأنفت النيابة هذا الحكم. ومحكمة بورسعيد الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا اعتباريا بتاريخ ٢٣ مايو سنة ١٩٦٠ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع وبإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف وتقرير المتهم عشرة جنهات — ولما أعلن المحكوم عليه بهذا الحكم بتاريخ ٨ سبتمبر سنة ١٩٦٠ طعن في النيابة العامة بطريق النقض في ٢٩ منه . وبتاريخ ١٢ فبراير سنة ١٩٦٢ قضت محكمة النقض بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه ومعاينة المتهم (المطعون ضده) بالحبس مع الشغل لمدة شهرين . وبتاريخ ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ورد لقلم كتاب محكمة النقض من الأستاذ ... المحامي الوكيل عن المحكوم عليه طلبا يستشكل فيه في تنفيذ حكم النقض المذكور ... إلخ .

المحكمة

وحيث إن المستشكل أسس منازعته في تنفيذ الحكم الصادر من هذه المحكمة في الطعن رقم ١٠٠٥ سنة ٣١ قضائية بتاريخ ١٢ من فبراير سنة ١٩٦٢ — القاضي بقبول طعن النيابة العامة شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه ومعاينة المطعون ضده (المستشكل) بالحبس مع الشغل لمدة شهرين — على أنه لم يعلن للجلسة التي حددت لنظر الطعن وأنه لم يعلم به ، ورتب على ذلك بطلان الحكم وانعدامه أخذا بحكم المادة ٢٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية التي أحالت في بيان طريقة إعلان المتهم على المواد ٧، ١٠، ١١، ١٢ من قانون المرافعات ولم يستثن قانون السلطة القضائية محكمة النقض من وجوب اتباع هذه الإجراءات الهامة الكفيلة بالحفاظ على حقوق الدفاع .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن الدعوى الجنائية أقيمت على المستشكل بوصف أنه في يوم ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥٧ بالاصحاحية دخل مع آخر مجهول منزلا مسكونا بقصد ارتكاب جريمة فيه ، وطلبت النيابة العامة عقابه طبقا للمادتين ٣٧٠ ، ٣٧٢ من قانون العقوبات ، وقضت محكمة أول درجة حضوريا بتاريخ ٢٣ فبراير سنة ١٩٦٠ بتبرئته . فاستأنفت النيابة العامة الحكم ، ومحكمة ثانية درجة قضت حضوريا اعتباريا بتاريخ ٢٣ مايو سنة ١٩٦٠ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع وبإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف وبتغريم المتهم عشرة جنيات . ولما أعلن المحكوم عليه بهذا الحكم بتاريخ ٨ سبتمبر سنة ١٩٦٠ طعن فيه النيابة العامة بطريق النقض . فقضت محكمة النقض بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه ومعاينة المتهم "المطعون ضده" بالحبس مع الشغل لمدة شهرين . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن طرق الطعن في الأحكام مبينة في القانون بيان حصر ، وليس الإشكال في التنفيذ من بينها ، وإنما هو تنظيم من إجراء تنفيذها مبناه وقائع لاحقة على صدور الحكم تتصل بإجراء تنفيذه . والأصل أن سلطة محكمة الإشكال محدد نطاقها بطبيعة الإشكال نفسه وليس لها أن تبحث الحكم الصادر في الموضوع من جهة صحته أو بطلانه أو أن تبحث أوجهها تتصل بخالفته القانون أو الخطأ في تأويله ، وليس لها كذلك أن تتعرض لما في الحكم المرفوع عنه الإشكال من عيوب وقعت في الحكم نفسه أو في إجراءات الدعوى مما يجعل الحكم باطلا لما في ذلك من مساس بحجية الأحكام . لما كان ما تقدم ، وكانت أوجه النعي التي أثارها المستشكل تتصل بإجراءات المحاكمة التي تمت أمام محكمة النقض ، فإن الإشكال لا يصلح أساسا للاعتراض بها . هذا إلى أن الإشكال في التنفيذ لا يرد إلا على تنفيذ حكم بطلب وقفه مؤقتا حتى يفصل في النزاع نهائيا طبقا لنص المادة ٥٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية ، ولما كان الطعن في الحكم موضوع الإشكال قد فصل فيه بعدم جوازه فإنه يتعين القضاء برفض الإشكال .

جلسة ٢ من أكتوبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد / محمد متولى عظم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود حلى
خاطر ، وعبد الحليم الليثاش ، وأديب نصر ، ومختار رضوان .

(١٥٠)

الطعن رقم ٢٣٦٦ لسنة ٣١ القضائية

حكم " ما لا يعيه " . قتل عمد . عقوبة . ارتباط .

(١) تحرير الأحكام . لم يرسم لها القانون حدودا شكلية . كل ما أوجبه : ذكر البيانات
المنصوص عليها في المادة ١٢١٠ . ج .

توافرية القتل وظرفي سبق الإصرار والترصد . استخلاص ذلك في الحكم استخلاصا
سليما . جمع بين هذين الطرفين عند تحدته عنهما . لا يعيه .

(ب) تعدد العقوبات . جرائم مرتبطة . يستوجب تطبيق عقوبة واحدة المقررة للجريمة الأشد .

اعمال المادة ٣٢ عقوبات . دون ذكر الجريمة الأشد أو الفقرة المطبقة .
المادة . ذلك لا يؤثر في سلامة الحكم .

١ - لم يرسم القانون حدودا شكلية تتعين مراعاتها في تحرير الأحكام غير
ما أوجبه من ذكر البيانات المنصوص عليها في المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات
الجنائية . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد استخلص توافرية القتل وظرفي
سبق الإصرار والترصد استخلاصا سليما فلا يعيه أن جمع بين هذين الطرفين عند
تحدته عنهما .

٢ - إذا كان الحكم قد بين الجرائم التي ارتكبها الطاعن والمستوجبة لعقابه
وأنها ارتكبت لغرض واحد مما يوجب الحكم عليه بعقوبة واحدة هي المقررة
لأشد هذه الجرائم ، وكان الحكم قد قفى على الطاعن بعقوبة واحدة عملا

بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات فإنه يكون قد أعمل حكم هذه المادة؛ ولا يؤثر في سلامته أنه أغفل ذكر الجريمة الأشد أو الفقرة التي طبقها من المادة ٣٢ عقوبات .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنهما في يوم ١٦ أبريل سنة ١٩٥٩ بدائرة مركز زققي مديرية الغربية : المتهم الأول "الطاعن" - أولا - شرع في قتل عبد الرازق أبو العلا شهاب الدين عمدا مع سبق الإصرار والترصد بأن بيت النية على قتله وأعد لذلك سلاحا ناريا وكن له في طريق هودته من زراعته حتى إذا ما ظفربه أطلق عليه عيارين نارين قاصدا قتله فأخطأه العيار الأول وأحدث به العيار الثاني إصابته الميينة بالتقرير الطبي الشرعي، وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه هو عدم إحكام الرماية وإسعاف الجنى عليه بالعلاج . وثانيا - أحرز سلاحا ناريا غير مششخن "بندقية خرطوش" بدون ترخيص . وثالثا - أحرز ذخيرة "طلقتين" مما تستعمل في السلاح الناري صالف الذكر دون أن يكون مرخصا له في إحرار السلاح . ورابعا - أحدث ببكر أبو العلا شهاب الدين إصابته الميينة بالمحضر والتي لا تحتاج لعلاج . والمتهم الثاني - أحدث ببكر العاطي عبدالستار شوشه إصابته الميينة بالتقرير الطبي والتي أعجزته عن أعماله الشخصية مدة تزيد على عشرين يوما - وأحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمة الأول بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ١/٢٤٢ من قانون العقوبات و ١ و ٦ و ١/٢٦ و ٤٠ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول رقم ٢ الملحق به ، والثاني بالمادة ١/٢٤١ من قانون العقوبات . ومحكمة جنايات طنطا قضت بحضوريا بتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٦٠ عملا بمواد الإتهام مع تطبيق المادتين ٣٢ ، ١٧ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الأول "الطاعن" . أولا - بمعاقة المتهم الأول بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات ومصادرة السلاح المضبوط . وثانيا - براءة المتهم الثاني مما أسند إليه . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الوجه الاول من الطعن هو الخطأ في الإسناد إذ عزا الحكم المطعون فيه إلى المجنى عليه أنه قرر أن الطاعن أطلق عليه بادي الأمر عيارا ناريا قاصدا قتله وأنه شعر بهذا العيار يمر بجواره، في حين أن هذا القول لا سند له من أقواله في التحقيقات إذ قرر تارة أن العيار مر أمام أخيه أثناء سيرهما معا وتارة أخرى أن الطاعن أطلق عيارا ناريا لم يصب أحدا . وقد أثر هذا الخطأ في عقيدة المحكمة عند تحصيلها لواقعة الدعوى وبيان الأدلة على توافر نية القتل فقالت إن المجنى عليه كان هو المقصود بإطلاق العيار نحوه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه في تحصيله لواقعة الدعوى أثبت أن الطاعن أطلق على المجنى عليه عيارا ناريا قاصدا من ذلك قتله فأخطأ، ثم ذكر عند إيراد شهادة المجنى عليه قوله " إنه شعر بعيار ناري يمر بجواره وشاهد المتهم جاثما في قناة ... فانقض عليه وأمسك به " . لما كان ذلك ، وكان لا فرق بين هذين القواين من حيث مدلولهما وأثرهما في تكوين عقيدة المحكمة وهو أن العيار الأول لم يصب المجنى عليه . فإن هذا النعى يكون في غير محله .

وحيث إن مبنى الوجهين الثاني والثالث هو قصور الحكم في التدليل على توافر نية القتل وظرفي سبق الإصرار والترصد في حق الطاعن وقد جمع بين هذين الظرفين عند بيان أسباب توافرهما مع استقلال كل منهما عن الآخر مما يعينه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه عرض لنية القتل فقال " وبما أنه من نية القتل فهي متواجدة لدى المتهم الأول من إعداده سلاحا ناريا قاتلا بطبيعته (بندقية) وحشوه ماسورتها بظرفين وتربصه للمجنى عليه في الطريق حتى إذا ما رآه قادما صوبها عليه وأطلق عيارا ناريا قاصدا قتله ولما أخطأه عاد ليطلق عيارا آخر فلم يحكم الرماية في مقتل بسبب شل حركته بتماسك المجنى عليه به " . ثم قال الحكم المطعون فيه عن ظرفي سبق الإصرار والترصد " إنهما ثابتان من الضغينة القائمة بين المجنى عليه والمتهم الأول بسبب مشاهدتهما في اليوم السابق إثر تآطع جاموسيهما وتوعد هذا المتهم المجنى عليه بالشر ومن مجيء المتهم من

بلده التي تبعد عن محل الحادث حوالي خمسة كيلومترات ومن تربصه للجنى عليه بالطريق الذي سيمر فيه حتى إذا ما وآه أطلق عليه عبارين ناريتين . لما كان ذلك ، وكان القانون لم يرسم حدوداً شكلية تتعين مراعاتها في تحوير الأحكام غير ما أوجبه من ذكر البيانات المنصوص عليها في المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية ، وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص توافرية القتل وظرفي سبق الإصرار والترصد استخلاصاً سليماً ، فلا يعبه أن جمع بين هذين الطرفين عند تحدته عنهما - لما كان ذلك ، فإن هذين الوجهين من الطعن لا محل لهما .

وحيث إن مبنى الوجه الرابع من الطعن هو قصور الحكم المطعون فيه إذ طبق المادة ٣٢ من قانون العقوبات في حق الطاعن دون أن يبين سبب تطبيقها أو الفقرة التي طبقها أو الجريمة التي اعتبرها أشد عقوبة حتى يتسنى مناقشته ويمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون .

وحيث إنه لما كان الحكم قد بين الجرائم التي ارتكبتها الطاعن والمستوجبة لعقابه وأنها ارتكبت لغرض واحد بما يوجب الحكم عليه بعقوبة واحدة هي المقررة لأشد هذه الجرائم ، وكان الحكم قد قضى على الطاعن بعقوبة واحدة عملاً بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات ، فإنه يكون قد أعمل حكم هذه المادة . ولا يؤثر في سلامته أنه أغفل ذكر الجريمة الأشد أو الفقرة التي طبقها من المادة ٣٢ عقوبات . لما كان ذلك ، فإن هذا النعي يكون غير سديد .

وحيث إن مبنى الوجه الخامس من الطعن هو قصور الحكم في الرد على دفاع الطاعن في خصوص تصوير الحادث فقد صور الحادث على أنه سرقة بحمل سلاح من المتهم الثاني والمجنى عليه وآخر وشروع في قتل أو على أسوأ فرض إصابة خطأ من المتهم الثاني لأخيه المجنى عليه ، وصاق على ذلك قرائن متعددة منها أنهما كانا يحملان " شرشرة " أنشاء السرقة وأن تقرير مفتش صحة المركز أثبت إصابة الطاعن بجروح يجوز حدوثها من الضرب " بشرشرة " ولكن الحكم لم يعرض لهذه الوقائع وأخذ برواية المجنى عليه . كما قال الحكم عند تحصيله لواقعة الدعوى أن الطاعن كان يواصل الاعتداء على المجنى عليه بسكين دون أن يبين سنده في ذلك أو الإصابات التي أحدثها الطاعن بالسكين ، وما قاله الحكم للتوفيق بين التقرير الطبي الشرعي وتقرير طبيب زقي غير سديد . إذ أثبت الأول أن

الإصابة بغير من سلاح مأسورة في مستوى يعلو الإصابة تقريبا في حين أثبت التقرير الثاني أن الإصابة في مستوى منخفض عن مستوى الجرح . أما ما قاله الحكم عند تحدّثه عن التقرير الطبي الشرعي تعقيا على وصف الإصابة وأنه يحتمل حدوثها أثناء التماسك فليس له عند في التقرير وكان يتعين على المحكمة مناقشة الطبيب الشرعي فيه .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى كما استقرت في عقيدة المحكمة في حدود سلطتها التقديرية استنادا إلى ما هو وارد بالأوراق وأورد على ثبوتها في حق الطاعن أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها، وكان قد عرض إلى تصوير الطاعن للحادث ولم يأخذ به بقوله ” إن المحكمة لا تعول على إنكار المتهم ولا تلتفت إلى دفاع الحاضر عنه بعد أن اطمأنت إلى أقوال المجني عليه والشهود والمعاينة وما ثبت من التقرير الطبي الشرعي“ . ثم عرض إلى تقرير مستشفى زقي وناقشه وخلص إلى أن إصابة المجني عليه بالجرحين القطعيين حدثت من آلة حادة أخذا بالتقرير الطبي الشرعي . لما كان ذلك، وكان ما ذكره الحكم سائغا في الرد على دفاع الطاعن الذي لم ينبع على الحكم أنه أخطأ في الإسناد في شأن ما نقله عن التقرير الطبي الشرعي ، وكان الطاعن لم يطلب من المحكمة استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته . لما كان ذلك، فإن ما يشير في هذا الوجه هو جدل موضوعي في تقدير أدلة الدعوى وفي تصوير الواقعة على صورتها الصحيحة كما استقرت في عقيدة محكمة الموضوع مما تستقل به ويكون هذا الوجه من الطعن غير سليم .

وحيث إنه لذلك يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه .

جلسة ٨ من أكتوبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد/ محمد متولى عضو نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : عادل بونس ،
وتوفيق الخشن ، وحسين السركي ، ومحمد صبرى .

(١٥١)

الطعن رقم ٣٠٥ لسنة ٣٢ القضائية

غرفة الاتهام "قراراتها . إجراءات الدعوى أمامها . سلطتها" . نقض
"مالا يجوز الطعن فيه" . دعوى مدنية . اختصاص . محاكمة .

(١) الأمر بأن لا يوجد لإقامة الدعوى الجنائية الصادر من غرفة الاتهام . الطعن فيه
بالنقض . نصرة على حالة الخطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها . المادة
١٩٥ . ج .

المجادلة في تقدير الدليل . لا يجوز الطعن به في قرار الغرفة .

النهي على قرار الغرفة بالقصور وفساد الاستدلال . ذلك لا يعتبر خطأ في تطبيق
نصوص القانون أو تأويلها ، ولا يقبل عيبا للطعن بالنقض .

(ب) غرفة الاتهام . هي هيئة تحقيق . لا تسرى عليها أحكام المادة ١٢٧١ . ج .

إجراءات نظر الدعوى أمامها : جلسات في غير علانية . أوامر ما تصدر بهد صماح
تقرير التلخيص ، والاطلاع على الأوراق . المادة ١١٧٣ . ج .

استجواب المتهم ، وسماع طلبات النيابة ، ودفاع الممدعى بالحق المدعى . تلك
إجراءات لا تقزم بها غرفة . عالم تزلزوما لذلك .

(ج) الدعوى المدنية . بالعريضات عن الضرر النافى عن الجريمة . لا ولاية لغرفة الاتهام
بالقصل فيها .

١ - قصرت المادة ١٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية حق الطعن بطريق النقض في الأمر الصادر من غرفة الاتهام بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية على حالة الخطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها . ومؤدى ذلك أنه لا يجوز الطعن في قرار غرفة الاتهام بدعوى الخطأ في تقدير الدليل أو القصور وفساد الاستدلال لأن ذلك كله لا يعتبر خطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها .

٢ - غرفة الاتهام ، باعتبارها هيئة تحقيق ، لا تسرى عليها أحكام المادة ٢٧١ من قانون الإجراءات الجنائية الخاصة بإجراءات التحقيق بجلطة المحاكمة . وقد نظمت المادة ١٧٣ من القانون إجراءات نظر الدعوى أمام غرفة الاتهام فنصت على أن تعقد جلساتها في غير علانية وتصدر أوامرها بعد سماع تقرير من أحد أعضائها والاطلاع على الأوراق ومذكرات الخصوم وسماع الإيضاحات التي ترى لزوم طلبها منهم . لما كان ذلك ، فإن النعى على القرار المطعون فيه بخالفة القانون إذ لم تستجوب غرفة الاتهام المتهمين ولم تسمع طلبات النيابة ودفاع المدعى بالحق المدني على فرض صحته لا يعتبر خطأ في تطبيق القانون أو في تأويله وبالتالي لا يكون هذا النعى مقبولا عملا بالمادة ١٩٥ إجراءات .

٣ - غرفة الاتهام سلطة من سلطات التحقيق ولا ولاية لها بالفصل في طلب التعويض الذي يتقدم به كل من أصابه ضرر من الجريمة ، إذ حددت المادة ١٧٩ إجراءات اختصاص غرفة الاتهام إما بإحالة الدعوى إلى المحكمة إذا رأت أن الدعوى معاقب عليها قانونا وأن الدلائل كافية وترجحت لديها إدانة المتهم ، وإما التقرير بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى إذا رأت أن الواقعة لا يعاقب عليها القانون أو كانت الدلائل غير كافية . لما كان ذلك ، فإن تعيب القرار المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون لان الغرفة ، في قرارها الصادر بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية ، لم تفصل في التعويضات يكون على غير أساس .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهم بأنهم في يوم ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٥٩ بدائرة مركز جرجا : قتلوا أبو الوفا محمد مصطفى عمدا مع سبق الإصرار على ذلك والترصد بأن يتنوا النية على قتله وترصدوا له في المكان الذي يعلمون بمروره فيه وما أن ظفروا به حتى انهالوا عليه ضربا بالة حادة على رأسه قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابة التي أودت بحياته ، الأمر المنطبق على المواد ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ من قانون العقوبات . وطلبت من غرفة الاتهام إحالة القضية لمحكمة جنايات سوهاج للفصل فيها طبقا للمواد سالفة الذكر . وقد ادعى عبد اللطيف محمد مصطفى " الطاعن " بصفته وصيا على قصر المحبى عليه بحق مدنى قدره ٦٠٠ جنيه قبل المتهمين متضامين . وبتاريخ ٧ يناير سنة ١٩٦١ قررت غرفة الاتهام بمحكمة سوهاج الابتدائية حضوريا بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية قبل المتهمين لعدم كفاية الأدلة . فطعن المدعى بالحق المدنى في هذا القرار بطريق التخص ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الوجه الأول من أوجه الطعن هو الخطأ في القانون ، ذلك أن من بين الأسباب التي اعتمد عليها القرار المطعون فيه أن الكلب البوليسى لم يستعرف على المطعون ضدهم عند عرضهم عليه مع آخرين في حين أن استعراف الكلب البوليسى لا يعتبر من الأدلة القضائية التي يقرها القانون وإنما هو مجرد وسيلة بوليسية يستعين بها رجال الشرطة في جمع تحرياتهم وأدلتهم .

وحيث إنه يبين من مطالعة قرار غرفة الاتهام المطعون فيه أنه بعد أن استعرض أقوال الشهود والتقارير الطبية والمعاينة خلص إلى أن الأدلة قاصرة عن جد الكفاية لترجيح إدانة المتهمين ، واستند في ذلك إلى قرائن عدة من بينها عدم استعراف الكلب البوليسى على أحد من المتهمين عند عرضهم عليه مع آخرين . ولما كانت الغرفة لم تعتبر في قرارها عدم استعراف الكلب البوليسى على المتهمين دليلا أساسيا في نفي التهمة عنهم بل اعتبرته مجرد قرينة تعزوها القرائن العديدة

الأخرى التي صاقتها لترجيح ما انتهت إليه . لما كان ذلك ، فإن القرار المطعون فيه إذ استند فيما استند إليه على عدم استعراق الكلب البوليسى على المطعون ضدهم فإنه لا يكون قد خالف القانون ، وتكون المجادلة التي يثيرها الطاعن لا تخرج عن أن تكون مجادلة في تقدير الدليل مما لا يجوز الطعن به في قرار غرفة الاتهام أمام محكمة النقض عملاً بالمادة ١٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية .

وحيث إن الطاعن ينعى على القرار المطعون فيه في الأوجه الثاني والثالث والرابع والخامس الخطأ في الإسناد والقصور والفساد في الاستدلال ، ذلك أن غرفة الإتهام ذكرت في قرارها المطعون فيه أن اتهام المجنى عليه بقتل محمد محمود سليمان قريب المطعون ضدهم لا أساس له لما تبينته من القضية المضمومة - الخاصة بمقتل محمد محمود سليمان - من أن القاتل له إنما هو عبد الحميد عبد اللطيف وبالتالي يكون الثأر من الأخير دون المجنى عليه مستندة في ذلك إلى أقوال المطعون ضده الثالث في حين أن الثابت من القضية المضمومة أن المجنى عليه كان يجاذب بندقته مع ابن أخيه عبد الحميد عبد اللطيف فأنطلق منها حيار أصاب القنيل ، ثم إن عبد الحميد عبد اللطيف شهد بالتحقيقات أن المطعون ضدهم حاولوا قتله أيضا لولا أن تمكن من الفرار . وأن غرفة الإتهام ذكرت أيضا أنها لا تطمئن إلى أقوال عبد الحميد عبد اللطيف من أنه استطاع الفرار من الجناة المتربصين له ولعمه المجنى عليه مع أنهم كانوا على مسافة أربعة أمتار منه وتمكنوا من قتل عمه المجنى عليه والذي كان برفقته وفات الغرفة أن هذا الشاهد كان يسير خلف المجنى عليه فتمكن من الفرار عند اعتداء الجناة على المجنى عليه يساعده في ذلك أنه شاب في الرابعة والعشرين من عمره بينما القنيل في الخمسين من عمره . وأن استناد القرار إلى خروج المجنى عليه من مركز الشرطة بجثة ودون إمداد سابق مما لا يستساغ معه القول بأن المتهمين تربصوا له فردود بأن المطعون ضده الأول سبق أن حضر إلى مركز الشرطة وفي مكنته أن يتعرف على موعد خروج القنيل من جنود الشرطة .

وحيث إن ما أبداه الطاعن في هذه الأوجه لا يعدو أن يكون في حقيقته جدلا موضوعيا تعرض فيه الطاعن لأسباب القرار الصادر بأن لاوجه وناقشها على الوجه الذي يراه معززا لرأيه . لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية قد قصرت حق الطعن بطريق النقض في الأمر الصادر من غرفة الإتهام بأن لاوجه لإقامة الدعوى على حالة الخطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها ، وكان ما أثاره الطاعن من دعوى القصور وفساد الاستدلال لا يعتبر خطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها ، فإن ما يثيره الطاعن في هذه الأوجه أيضا يكون غير مقبول .

وحيث إن مبنى الوجه السادس من أوجه الطعن هو البطلان في الإجراءات ، ذلك أن غرفة الإتهام لم تستجوب المتهمين عن التهمة المسندة إليهم ولم تسمع طلبات النيابة ودفاع المدعى بالحق المدني والمتهمين خلافا لما تقضى به المادة ٢٧١ من قانون الإجراءات الجنائية .

وحيث إنه لما كانت غرفة الإتهام باعتبارها هيئة تحقيق لا تسرى عليها أحكام المادة ٢٧١ من قانون الإجراءات الجنائية الخاصة بإجراءات التحقيق بجلسة المحاكمة ، وقد نظمت المادة ١٧٣ من قانون الإجراءات الجنائية إجراءات نظر الدعوى أمام غرفة الإتهام فنصت على أن تعقد جلساتها في غير ملابسة تصدر أوامرها بعد سماع تقرير من أحد أعضائها والاطلاع على الأوراق ومذكرات الخصوم وسماع الإيضاحات التي ترى لزوم طلبها منهم . لما كان ذلك ، فإن النعي على القرار المطعون فيه بخالفة القانون إذ لم تستجوب غرفة الإتهام المتهمين ولم تسمع طلبات النيابة ودفاع المدعى بالحق المدني - على فرض صحته - لا يعتبر خطأ في تطبيق القانون أو في تأويله وبالتالي لا يكون مقبولا عملا بالمادة ١٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية .

وحيث إن مبنى الوجه الأخير من أوجه الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون لأن غرفة الإتهام في قرارها المطعون فيه لم تفصل في التعويضات التي طلبها المدعى بالحق المدني .

وحيث إنه لما كانت غرفة الإتهام سلطة من سلطات التحقيق ولا ولاية لها بالفصل في طلب التعويض الذي يتقدم به كل من أصابه ضرر من الجريمة إذ حددت المادة ١٧٩ من قانون الإجراءات الجنائية اختصاص غرفة الإتهام إما بأحالة الدعوى إلى المحكمة إذا رأت أن الدعوى معاقب عليها قانوناً وأن الدلائل كافية وترجحت لديها إدانة المتهم ، وأما التقدير بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى إذا رأت أن الواقعة لا يعاقب عليها القانون أو كانت الدلائل غير كافية . لما كان ما تقدم ، فإن تعيب القرار المطعون فيه في هذا الخصوص يكون على غير أساس ويكون الطعن برمته متعين الرفض .

جلسة ٨ من اكتوبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد / محمد متولى عظم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : عادل بونس ،
ونوفيق الحشن ، وحميد السركي ، وأحمد موافي .

(١٥٢)

الطعن رقم ١٩٦٤ لسنة ٣٢ القضائية

محاكمة " إجراءاتها " . دفاع . إثبات " شهود . خبرة " . حكم " تسليبه .
ما يعيبه " .

(أ) إجراءات المحاكمة . خلو محضر الجلسة من بيان بعض ما تم أمام المحكمة من إجراءات .
إشارة الحكم إلى تلك الإجراءات . الحكم يكمل محضر الجلسة . مثال .

(ب) (*) المنازعة في قدرة المجنى عليه على الكلام بعد الحادث ، وإفضائه للشهود بأسماء الجناة .
ذلك دفاع جوهرى . يستوجب التحقيق . عن طريق المختص فنيا . ولو سكنت الدفاع
عن المطالبة به صراحة . الالتفات من هذا الاجراء . اخلال بحق الدفاع .

١ - من المقرر أن الحكم يكمل محضر الجلسة في إثبات إجراءات المحاكمة
وما يتم أمام المحكمة من إجراءات لم تذكر في محضرها . فإذا كان يبين من محاضر
الجلسات أن المدافع عن الطاعن الأول دفع أمام المحكمة بعدم إمكان تصديق
أن المجنى عليه تكلم إثر إصابته بالرغم من سوء حالته ، ثم جاء الحكم حين عرض
لهذا الدفاع فقال إنه صدر من الطاعنين ، فإن ما ورد في الحكم من الجمع بين
الطاعنين معا في خصوص إثارة ذلك الدفاع يفيد تمسك الطاعن الثانى به .

٢ - إذا كان الحكم قد استند من بين ما استند إليه في إدانة الطاعنين إلى
أن المجنى عليه قد تكلم بعد إصابته وأفضى بأسماء الجناة إلى الشهود الذين نقلوا عنه

(*) يمانه الحكم لاماد في الطعن رقم ١١٢٥ سنة ٣٢ القضائية - جلسة

واعتمد في تكوين عقيدته على أقوال هؤلاء الشهود دون أن يعنى بتحقيق هذا الدفاع الجوهرى عن طريق المختص فنيا - وهو الطبيب الشرعى - فإن التفات الحكم عن هذا الإجراء يخل بدفاع الطاعنين ، ولا يقدح في هذا أن يسكت الدفاع عن طلب دعوة أهل الفن صراحة. ذلك بأن منازعة الطاعنين في قدرة المحجى عليه على الكلام بعد الحوادث بالرغم من سوء حالته ، يتضمن في ذاته المطالبة الجازمة بتحقيقه أو بالرد عليه بما يفنده. ولا يرفع هذا العوار ما تعلل به الحكم من رد قاصر، ذلك بأنه إذا كان الأصل أن المحكمة لها كامل السلطة في تقدير القوة التدللية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث، إلا أن هذا مشروط بأن تكون المسألة المطروحة ، ليست من المسائل الفنية البحت التي لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لإبداء رأى فيها .

الوقائع

اتهمت العامة الطاعنين بأنهما في يوم ١٥ أغسطس سنة ١٩٥٦ بتاحية مسجد الخضر التابعة لمركز الباجور مديرية المنوفية : أولا - قتل محمد السيد رحمه عمدا مع سبق الإصرار بأن عقدا العزم على قتله وأعدا لذلك سلاحين نارين "بندقيتين" وتوجها إليه عند حظيرة وأطلق كل منهما عليه عيارا ناريا بقصد قتله فأصابه أحد العيارين وأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . ثانيا - المتهم الأول ، ضرب ستية مرمى مصطفى عمدا على رأسها وساعدها الأيسر فأحدث بها الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى والتي نشأت عنها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هى إعاقة في حركات المرفق والمعصم وأصابع اليد اليسرى . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما طبقا للمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٤٠ من قانون العقوبات . فقررت الغرفة ذلك . وقد ادعى أبو زيد محمد السيد رحمه وستية مرمى مصطفى "المطعون ضدهما" بحق مدنى قبل المتهمين متضا منين بقرش واحد على سبيل التعويض . ومحكمة جنايات شبين الكوم قضت حضوريا بتاريخ ١٧ من إبريل سنة ١٩٦١ عملا بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٤٠ و ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة لمتهم الأول وبالمسادتين ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات بالنسبة لمتهم الثانى

مع تطبيق المادة ١٧ منه بالنسبة للآتين بتعاقبة كل من المتهمين "الطاعنين" بالأشغال الشاقة المؤبدة وبإلزامهما متضامنين بأن يدفعوا للمدعين بالحق المدني مبلغ قرش واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية ومبلغ عشرة جنيهات مقابل اتعاب المحاماة . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

من حيث إن الطاعن الأول وإن قرر بالطعن في الميعاد إلا أنه لم يقدم أسبابا فيكون طعنه غير مقبول شكلا .

وحيث إن الطعن المقدم من الطاعن الثاني قد استوفى الشكل المقرر في القانون . وحيث إن مما ينعاه هذا الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار قد شابه قصور في التسبب ، ذلك بأن المدافع عنه قد نازع في قدرة المجنى عليه على الكلام بتعقل عقب إصابته البادية السوء وطعن في الأقوال التي نقلها عنه بعض الشهود الذين استندت إليهم المحكمة في إدانة الطاعن . وكان من المتعين على المحكمة أن تخصص هذا الدفاع الجوهرى بالاستعانة برأى المختصين من رجال الطب الشرعى ولولم يطلب الدفاع صراحة نذب خير فنى ، غير أنها لم تحفل بما أثاره الدفاع وردت عليه بأنه لم يثبت فنيا أن المجنى عليه كان عند إصابته في حالة تمنعه من مجرد ذكر اسم ضاربه . وهو رد قاصر يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعن الأول قد أثار "أن الثابت من الكشف الطبى الذى توقع على المجنى عليه فور وصوله أن نبضه غير محسوس ولا يمكن استجوابه ، وكان ذلك الساعة ١١ و ٣٥ دقيقة ، فاذا قرر الضابط الساعة ١١ و ٥٠ دقيقة أنه استجوب المجنى عليه فلا يمكن تصديقه . وقد قرر شيخ الخفر أن حالة المجنى عليه كانت سيئة ، وشيخ الخفر وصل قبل العمد بمدة ، فلا يمكن أيضا تصديق أن المجنى عليه تكلم للعمدة" . ولا يبين من تلك المحاضر أن المدافع عن الطاعن الثاني قد أثار ذلك الدفاع إلا أن الحكم

المطعون فيه حين عرض الى دفاع الطاعنين قال: "وحيث إن المتهمين (الطاعنين) أنكروا ما نسب اليهما وقال الدفاع عنهما إن ما ورد على لسان الشهود عقلا من المجنى عليه من رؤيته للمتهمين امر مشكوك فيه ، ذلك ان حالته كانت سيئة فلا يعقل أن تصدر عنه أقوال يعتد بها . . . " واذ كان من المقرر ان الحكم يكمل محضر الجلسة في اثبات اجراءات المحاكمة وما يتم أمام المحكمة من اجراءات لم تذكر في محضرها ، فان ما ورد في الحكم من الجمع بين الطاعنين معا في خصوص اثاره ذلك الدفاع يفيد تمسك الطاعن الثاني به . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد رد على هذا الشطر من الدفاع بقوله : " وترى المحكمة ان الأمر الأول مردود عليه بأن المجنى عليه نقل الى المستشفى وظل على قيد الحياة الى صباح اليوم التالي ولم يثبت فنيا انه كان عقب اصابته في حالة تمنعه من مجرد ذكر اسم ضاربه . . . " وكان الحكم قد استند من بين ما استند اليه في ادانة الطاعنين الى ان المجنى عليه قد تكلم بعد اصابته وأفضى بأسماء الجناة الى الشهود الذين نقلوا عنه واعتمد في تكوين عقيدته على اقوال هؤلاء الشهود دون ان يعنى بتحقيق هذا الدفاع الجوهرى عن طريق المختص فنيا — وهو الطبيب الشرعى — فان التفات الحكم عن هذا الاجراء يخل بدفاع الطاعنين . ولا يقدح في هذا أن يسكت الدفاع عن طلب دعوة أهل الفن صراحة ، ذلك بأن اثاره هذا الدفاع — في خصوص الواقعة المطروحة — يتضمن في ذاته المطالبة الجازمة بتحقيقه أو بالرد عليه بما يفنده . ولا يرفع هذا العوار ما تعلل به الحكم من رد قاصر ، ذلك بأنه إذا كان الأصل أن المحكمة لها كامل السلطة في تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث وهى الخبير الأعلى في كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها أو بالاستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها ، الا ان هذا مشروط بأن تكون المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحت التى لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لابتداء رأى فيها — كما هى واقع الحال في الدعوى المطروحة . لما كان ذلك ، فان ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه في هذا

الصدد يكون في محله ويتعين لذلك تقض الحكم المطعون فيه والا حاله دون تمت حاجة الى بحث مائر ما يثيره الطاعن في اوجه طعنه . ولما كان هذا العيب الذي شاب الحكم يتناول مركز الطاعن الأول الذي لم يقدم اسبابا لضعفه فانه يتعين تقض الحكم بالنسبة الى الطاعنين معا عملا بالمادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض والزام المطعون ضدهما المصروفات المدنية .

جلسة ٨ من أكتوبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد / محمد متولى منظم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : عادل بونس ،
وتوفيق الخشن ، وحسين السركى ، وأحمد موافى .

(١٥٣)

الطعن رقم ١٩٦٥ لسنة ٣٢ القضائية

سرقة . حكم "ما لا يعيبه" .

(١) جريمة السرقة . يكفى للعقاب فيها : ثبوت أن المسروق ليس مملوكا للمتهم .

السارق . تعريفه : كل من اختلس متقولا مملوكا لغيره . المادة ٣١١ عقوبات .
خطأ الحكم في ذكر اسم مالك الشيء المسروق . لا يعيبه .

يكفى للعقاب في السرقة أن يكون ثابتا بالحكم أن المسروق ليس مملوكا للمتهم .
ذلك أن السارق كما عرفته المادة ٣١١ عقوبات هو "كل من اختلس متقولا
مملوكا لغيره" ومن ثم فإن خطأ الحكم في ذكر اسم مالك الشيء المسروق لا يعيبه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في ليلة ١٨ يناير سنة ١٩٦١ بدائرة قسم
الأزبكية : سرق الدراجة المملوكة لنصر محمد توفيق . وطلبت عقابه
بالمادة ٣١٧/٤ من قانون العقوبات مع توقيع أقصى العقوبة . ومحكمة جناح
الأزبكية قضت حضوريا بتاريخ ٤ من ديسمبر سنة ١٩٦١ عملا بمادة الاتهام
بحبس المتهم سنة واحدة مع الشغل والنفاذ بلا مصاريف . استأنف المتهم
هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية بهيئة استئنافية قضت حضوريا

بتاريخ ١٦ يناير سنة ١٩٦٢ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم شهرين مع الشغل . فطمعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن قصور في البيان وفساد الاستدلال وخطأ في القانون ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم المطعون فيه استند في قضائه بإدانته إلى أقوال شاعدي الإثبات المجنى عليه نصر محمد توفيق وعبد العزيز السيد أحمد وأطرح شهادة محمود عبد الفتاح شاهد النفي لأنه لم يدل بأقواله عند ضبط الواقعة ولأن الطاعن لم يستشهد به في التحقيق ، وأنه كان يتعين على المحكمة أن تتحقق من صحة شهادته فتجرى مواجهة بينه وبين شاعدي الإثبات دون الاكتفاء بإصدار شهادته . كما أن المحكمة انتهت إلى اعتبار أن الدراجة المسروقة مملوكة للمجنى عليه نصر محمد توفيق مع أن الثابت في محضر ضبط الواقعة أنها مملوكة لأخ ذلك الشخص الأمر الذي يترتب عليه انهيار ركن من أركان جريمة السرقة وهو ركن الملكية .

ولما كان حكم محكمة أول درجة المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد استند في إدانة الطاعن إلى أقوال المجنى عليه وعبد العزيز سيد أحمد ومؤداها أن المجنى عليه ترك دراجته بالطريق وانصرف لقضاء بعض شأنه ، وإذ عاد بعد فترة وجيزة لم يجدها حيث تركها وأبصر بالطاعن يركبها ويسرع متجها بها لناحية الإسعاف فأسرع خلفه وتمكن من القبض عليه ، فإن مفاد هذا الاستناد إلى أقوال شاعدي الإثبات أن الحكم أطرح دفاع الطاعن وأقوال شاهد نفيه . لما كان ذلك ، وكان وزن أقوال الشهود متروك لتقدير محكمة الموضوع ومتى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يعني أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ومن بينها أقوال شهود النفي - ومتى بينت المحكمة واقعة الدعوى

وأقامت قضاءها على عناصر سائفة اقتنع بها وجدانها فلا يجوز مصادرتها في اعتقادها ولا المجادلة في تقديرها أمام محكمة النقض . كما أنه يكفي للعقاب في السرقة أن يكون ثابتا بالحكم أن المسروق ليس مملوكا للتهمة — الأمر الذي لا ينافي فيه الطاعن — ذلك أن السارق كما عرفه القانون في المادة ٣١١ من قانون العقوبات هو "كل من اختلس منقولا مملوكا لغيره" ومن ثم فإن خطأ الحكم في ذكر اسم مالك الشيء المسروق لا يعيبه . لما كان ما تقدم ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٩ من أكتوبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد مفيق ، وبحضور السادة المستشارين : محمود حلى خاطر ،
وهبة الخليم البيطاش ، وأديب نصر ، ومختار رضوان .

(١٥٤)

الطعن رقم ٢٩٧ لسنة ٣٢ القضائية

إثبات " بوجه عام . معاينة " . حكم " تسبيبه . ما يعيبه " .

الحكم بالإدانة . وجوب بيان مضمون ومؤدى كل دليل من أدلة الإثبات التي استند إليها .
ذلك يمكن محكمة النقض من أعمال رقابتها على صحة تطبيق القانون على الواقعة .

استناد حكم الإدانة إلى معاينة محل الحادث . خلو الحكم من إيراد مؤدى هذه المعاينة ، وبيان
وجه اتخاذها دليلاً مؤيداً لأدلة الإثبات الأخرى التي أوردها . تصور .

من المقرر أن الحكم الصادر بالإدانة يجب أن يبين مضمون كل دليل من
أدلة الإثبات التي استند إليها وأن يذكر مؤداه حتى يكشف عن وجه استشهاده به
كي تتمكن محكمة النقض من أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على
الواقعة التي صار إثباتها في الحكم .

فإذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه استند في إدانة الطاعن - بين ما استند
إليه - إلى معاينة محل الحادث دون أن يورد مؤدى هذه المعاينة وأن يبين
وجه اتخاذها دليلاً مؤيداً لأدلة الإثبات الأخرى التي أوردها على الرغم مما جاء
بمحضر الجلسة من أن الطاعن اتخذ من هذه المعاينة دليلاً على براءته ، فإن
الحكم المطعون فيه يكون قاصر البيان متعيناً نقضه .

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم في ليلة ٧ نوفمبر سنة ١٩٥٩ بدائرة مركز طهطا مديرية سوهاج : المتهم الأول - شرع في قتل أحمد محمد إبراهيم عمدا مع سبق الإصرار على ذلك بأن بيت النية على قتله وأعد لذلك سلاحا ناريا توجه به إليه في منزله وأطلق عليه منه عيارين ناريتين قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقريرين الطبيين الابتدائي والشرعي، وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه هو مداركة المجنى عليه بالعلاج . والمتهمون "الطاعنون" من الثاني إلى الرابع - اشتركوا مع المتهم الأول في ارتكاب الجريمة صالفة الذكر بطريق الاتفاق والمساعدة بأن انفقوا معه على ارتكابها وذهبوا إلى مكان الحادث لشد أزره وتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . والمتهم الأول أيضا - أحرز سلاحا ناريا غير مشحون الماسورة (فرد خرطوش) بغير ترخيص . وأحالهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ١٠ و ١١ و ١٤ و ١٥ و ١٦ و ٢٣ و ٢٣١ من قانون العقوبات والمواد ١ و ٢٦ و ١/٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول رقم ٢ الملحق به . ومحكمة جنايات سوهاج قضت بحضورها بتاريخ ٧ نوفمبر سنة ١٩٦١ عملا بالمادة ٢٤٢ / ١ - ٢ من قانون العقوبات بالنسبة لجميع المتهمين "الطاعنين" . وبالمواد ١ و ٢٦ و ١/٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والجدول رقم ٢ المرافق مع تطبيق المادتين ٣٢ / ٢ و ١٧ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الأول "الطاعن الأول" بمعاقبة المتهم الأول بالحبس مع الشغل لمدة ستين وتفريمه خمسة جنهات عما أسند إليه . وثانيا - بمعاقبة كل من المتهمين الثاني والثالث والرابع بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة . نطق المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض ولم يقدم الطاعنون الثاني والثالث والرابع أسبابا لطعنهم .

المحكمة

من حيث إن الطعن المقدم من الطاعن الأول قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه مشوب بالقصور إذ اعتمد فيما اعتمد عليه في إدانته على معاينة محل الحادث باعتبارها مؤيدة لصحة الواقعة ولكنه لم يتحدث عنها ولم يبين مؤداها وكيف جاءت مؤيدة للواقعة ولأقوال المجنى عليه والشهود .

وحيث إنه لما كان من المقرر أن الحكم الصادر بالإدانة يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة الثبوت التي استند إليها وأن يذكر مؤداه حتى يكشف عن وجه استشاده به كي تتمكن محكمة النقض من أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة التي صار إثباتها في الحكم . وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه استند في إدانة الطاعن بين ما استند إليه إلى معاينة محل الحادث دون أن يورد مؤدى هذه المعاينة وأن يبين وجه اتخاذها دليلاً مؤيداً لأدلة الإثبات الأخرى التي أوردتها على الرغم مما جاء بمحضر الجلسة من أن الطاعن اتخذ من هذه المعاينة دليلاً على براءته . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصر البيان متعينا نقضه بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن . لما كان ما تقدم ، وكان هذا الوجه من الطعن يتصل بباقي المحكوم عليهم الذين لم يقدموا أسباباً لطعنهم ، فإنه يتعين نقض الحكم بالنسبة إلى الطاعنين جميعاً عملاً بالمادة ٤٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٧ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

جلسة ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد عفيفي ، وبحضور السادة المستشارين : عادل يونس ،
وتوفيق الخشن ، وأديب نصر ، وحسين السركي .

(١٥٥)

الطعن رقم ٩٤٤ لسنة ٣١ القضائية

تفتيش . تلبس . ضبط . إثبات " بوجه عام " .

الإذن لماور الضبط القضائي بتفتيش مسكن المتهم بحثا عن أسلحة وذخائر . حقه في إجراء التفتيش في كل مكان يرى احتمال وجود الأسلحة والذخائر به . كشفه عرضا أثناء ذلك جريمة أخرى . تلك جريمة تلبس بها . يجب ضبطها .
اطمئنان المحكمة إلى صحة إجراءات التفتيش ، وما أسفرت عنه من ضبط جريمة اكتشفت عرضا في حدود ما يقتضيه تنفيذ الإذن . ذلك ما لا يصح مجادلة المحكمة فيه .

لماور الضبط القضائي — المأذون له بتفتيش منزل المتهم للبحث عن أسلحة وذخائر — أن يجري التفتيش في كل مكان يرى احتمال وجود هذه الأسلحة والذخائر به ، فإن كشف عرضا أثناء هذا التفتيش جريمة أخرى غير المأذون بالتفتيش من أجلها ، فإنه يكون حيال جريمة تلبس بها ، ويكون من واجبه ضبط ما كشف عنه هذا التفتيش — فإذا كانت المحكمة قد اطمأنت إلى أن ضبط المخدر لدى الطاعن وقع أثناء التفتيش عن الأسلحة والذخائر ولم يكن نتيجة سعي رجل الضبط القضائي للبحث عن جريمة إحراز المخدر ، وأن أمر ضبطها كان عرضا ونتيجة لما يقتضيه أمر البحث عن الذخيرة ، وكان وصف المحكمة للفاقة بما يسمح بفضها على اعتبار أنها تحتوي على مذكوف للسدس المضبوط قد بني على نتيجة معايتها للحوز الذي به قطعة الحشيش — على ما هو ثابت بجلسة المحاكمة — فلا يصح مجادلتها في ذلك ويكون الضبط قد وقع صحيحا في القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٠/٢٤/١٩٥٩ بدائرة قسم روض
الفرج محافظة القاهرة : حاز جواهر مخدرة " حشيشا " في غير الأحوال
المصرح بها قانونا . وطلبت إلى غرفة الإتهام إحالته إلى محكمة الجنايات
لمحاكمته بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢
والجدول ١ المرفق به . فقررت الغرفة ذلك . ولدى نظر الدعوى أمام محكمة
جنايات القاهرة دفع الحاضر مع المتهم ببطلان التفتيش لأنه تجاوز الغرض
المقصود منه . وبتاريخ ٢٢ يونيه سنة ١٩٦٠ قضت محكمة الجنايات حضوريا
عملا بمواد الإتهام - هذا المادة ٣٣ فبدلا منها المادة ٣٤ من القانون المذكور -
بمعاينة المتهم " الطاعن " بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبترغيمه خمسمائة جنيه
وبمصادرة المادة المخدرة المضبوطة . وقد ردت المحكمة في أسباب حكمها
على الدفع قائلة بأنه على غير أساس متعينا رفضه . فطعن المحكوم عليه في هذا
الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون والقصور والفساد في
التسبيب والخطأ في الاسناد، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه دفع أمام المحكمة
ببطلان التفتيش لتجاوزه الغرض المقصود منه ، ذلك أن إذن النيابة بالتفتيش
صدر للبحث عن سلاح وذخيرة يحرزها الطاعن فما كان يصح لرجل الشرطة
بعد أن ضبط المسدس أن يعمد إلى فتح لفافة وضبط ما بها من مخدر مع أنها
لا تشف عما بها ولا يبدو ما بداخلها . ولكن المحكمة رفضت هذا الدفع
والتست عذرا غير سائق للضابط في رفضه اللقافة بأن قالت إن في لف ورق
الغلاف حول المخدوم ما يجعلها شبيهة بجسم المذوف كما إن المحكمة أطرحت دقاه
القائم على أن المادة المخدرة دست عليه يقولما إنه اعترف بوضعه المخدر في مكان
العثور عليه مع أن هذا الإقرار لا سند له من الأوراق ، فضلا عن ثبوت
إمكان دس المخدر من النافذة . ولم ترد المحكمة كذلك على ما أثاره الدفاع من

تضارب ضابطى الشرطة فى أقوالهما فيمن ضبط المخدر وفى كيفية الضبط . هذا إلى أن الطاعن كان غائبا عن البيت فلما علم بالأمر سارع بالعودة ولم يهرب مما ينفى علمه أن فى البيت مخدرا .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة من شأنها أن تؤدى إلى مارتبه عليها — لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن وما أثاره من دفع بطلان التفتيش فقال ” وحيث إن الدفاع عن المتهم قد دفع بطلان التفتيش بمقولة إنه تجاوز الغرض المقصود به خاصة بضبط أسلحة نارية وذخائر ولم يكن عن ضبط جواهر مخدرة ، وأن اللقافة المضبوطة بما فيها لا تدل على وجود ذخائر فيها — وهو قول مردود بما اطمانت المحكمة إلى الأخذ به من شهادة شاهدة الإثبات من أن النقيب يحيى حمدى قد أجرى ضبط المسدس أولا ثم أجرى الملازم عزت توفيق بعد ذلك تفتيش الرف الأوسط لضبط ما يوجد لدى المتهم من ذخائر فعثر مرصا على اللقافة المضبوطة وهى من ورق غير شفاف لا يكشف عما فيه ، والقول بأن وضع اللقافة بما فيها من مخدر لا ينم عن وجود ذخائر على ما ذكر لا تأخذ به المحكمة ، لأن فى لف ورق الغلاف حول قطعة المخدر المضبوطة ما يجعلها شبيهة بجسم طلبة الذخيرة فإذا ما كشف عنها الضابط على هذا الاعتبار وتبين جوهرها فلا تريب عليه وهو ما اقتنعت المحكمة به على ما جاء بشهادة ضابط المباحث ، لما كان ما تقدم ، وكان لمأمور الضبط القضائى المأذون له بتفتيش منزل المتهم للبحث عن أسلحة وذخائر أن يجرى التفتيش فى كل مكان يرى هو احتمال وجود هذه الأسلحة والذخائر به ، فإن كشف عرضا أثناء هذا التفتيش جريمة أخرى غير المأذون بالتفتيش من أجلها ، فإنه يكون حيا للتحريم متلبس بها ويكون من واجبه ضبط ما كشف عنه هذا التفتيش — ولما كانت المحكمة قد اطمانت إلى أن ضبط المخدر لدى الطاعن وقع أثناء التفتيش عن الأسلحة والذخائر ولم يكن نتيجة سعى رجل الضبط القضائى للبحث عن جريمة إحرار المخدر ، وأن أمر ضبطها كان عرضا ونتيجة لما يقتضيه أمر البحث عن الذخيرة ، ولما كان وصف المحكمة للقافة بما يسمح بفضها على اعتبار أنها تحتوى على مقذوف للمسدس المضبوط قد بنى على نتيجة معايلتها للحرز الذى به قطعة الحشيش —

دلى ما هو ثابت بجلسة المحاكمة — فلا يصح مجادلتهما فى ذلك ويكون الضبط قد وقع صحيحا فى القانون . لما كان ما تقدم ، وكان ما أبداه الدفاع من دس المخدر وإمكان حصول ذلك عن طريق النافذة المجاورة للدولاب هو دفاع موضوعى يدخل تقديره فى صميم سلطة محكمة الموضوع فلا يصح إثارتها أمام محكمة النقض . ولما كان القول بأن الحكم مشوب بخطأ فى الاسناد فى شأن اعتراف الطاعن بأن المخدر له يتفيه أن له أصلا ثابتا فى الأوراق إذ جاء بمحضر ضبط الواقعة الذى أثبت فيه إجراءات الانتقال والتفتيش أنه " أثناء وجودنا بالمجرة حضر المدعو مطاوع على مطاوع (الطاعن) وقمنا بتفتيشه فلم نعثر معه على شيء من المنوعات ... وبسؤال المذكور عن المضبوطات قرر أن جميع المضبوطات التى ضبطت بمجرته خاصة به ... " . ولما كان من المقرر أن محكمة الموضوع ليست ملزمة بأن تتبع دفاع المتهم الموضوعى فى كل جزئية يثيرها وأن ترد عليها بل أن فى إيراد أدلة الثبوت ما يفيد ضمنا أطراحها لما يثيره من دفاع لم تراأخذه به ، وكان تناقض الشهود لا يعيب الحكم ما دام قد أورد الأدلة بما لا تناقض فيه — لما كان كل ذلك ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد عفيفي ، وبحضور السادة المستشارين : عادل يونس ،
وتوفيق الخشن ، وأديب نصر ، وأحمد موافي .

(١٥٦)

الطعن رقم ١٠٨٩ لسنة ٣٢ القضائية

دفاع . مسئولية مدنية . إثبات "بوجه عام" .

(أ) المتهم بالقتل الخطأ . منازعته في ملكية المسئول عن الحقوق المدنية للسيارة التي وقع منها الحادث . لا تقبل ، إذ لا صفة ولا مصلحة له في ذلك .

(ب) مسئولية المتبوع من أعمال تابعة . مبناه : سوء اختياره لتابعه ، وتقصيره في مراقبته عند قيامه بأعمال وظيفته . لا ينفيها : أن تكون موزعة بين أكثر من متبوع عن تابع يؤدي لهم عملا مشتركا . المادة ١٧٤ مدني .

مسئولية المتبوع من الضرر الذي يحدثه تابعه بسوءه غير المشروع . يكفي لتحقيقها : قيام علاقة سببية بين الخطأ ووظيفة التابع . يستوي في ذلك : أن يكون خطأ التابع قد أمر به المتبوع ، أو لم يأمر به ، علم به ، أو لم يعلم . مادام أن الوظيفة هي التي مكنت التابع من ارتكاب الخطأ .

علاقة التبعية . مسألة موضوعية . يفعل فيها قاضي الموضوع بتقدير معتقده . مادام أنه يقيّمها على عناصر تنبئها .

١ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بمسئولية المتهم عن التعويض على أساس ثبوت مفارقتة الفعل الضار الناتج عن الجريمة التي دين بها وتحقق الضرر منها ، فلا صفة للمتهم فيما يشير في خصوص إلزام المسئول عن الحقوق المدنية ، ومنازعته في ملكيته للسيارة التي وقع منها الحادث ، ولا مصلحة له في هذا الدفاع .

٢ - بنـي الشـارع حـكم المـادة ١٧٤ مـن القـانون المـدني عـلى مـا يـجب أن يـتـحمـله المـتـبـوع مـن ضـمان سـوء اخـتـياره لـتـابعه عـند مـا عـهد إلـيه بـالـعـمـل عـنده ، و تـقـصـيره فـي مـراقـبته عـند قـيـامه بـأـعـمال و طـيـفته . و لا يـنـفى هـذه المـسـئـولية أن تـكـون موزعة بـين أكـثر مـن شـخـص و احـد عـن مـسـتـخـدم يـؤـدى عـمـلا مـشـتركا . عـلى أنـه يـكـفى لـتـحـقق مـسـئـولية المـتـبـوع عـن الضـرر الـذي يـحـدثه تـابعه بـعـمله غـير المـشـروع أن تـكـون هـناك عـلاـقة سـبـبية قـائـمة بـين الخـطأ و وظيفـة التـابع ، يـسـتـوى فـي ذـلك أن يـكـون خـطأ التـابع قـد أـمر به المـتـبـوع أو لم يـأـمر به ، عـلم به أو لم يـعـلم ، مـا دـام التـابع لم يـكـن يـسـتـطـيع ارتـكـاب الخـطأ لولا الوظيفـة .

و عـلاـقة التـبـعية مـسـألة مـوضـوعية يـفـصل فـيها قـاضـي المـوضـوع بـغـير مـعـقب طـالـما أنـه يـقـيمها عـلى عـنـاصـر تـنتـجها .

الوقائع

اتـهمـت النـيـابة العـامة الطـامن الأول بـأنـه فـي يـوم ٣٠/٤/١٩٦١ بـدائرة مـركـز إيتـاي البارود : أولا - تـسـبب مـن غـير قـصد و لا تـعمـد فـي قـتل هـبـد العـاطـي عـلى مـراد و إصـابة نـحـيس عـبد المـجـيد الشـافـعي و رشـدي عـيسـوى حـجاج و كان ذـلك نـاشـئا مـن إهمـاله و عـدم احتـياطه بـأن قـاد سـيارـة بـحـالة يـنـجم عـنها الخـطـر و قـادها بـسرعة دون أن يـتـنبه لـلطـريق فـصـدم سـيارـة كـانت تـقف أـمامه فـسـقطت سـيارته و سـبب بـذلك إـحـداث الإصـابات المـيـنة بـالمـجـنى طـيهم المـيـنة بـالتـقـرير الطـبي و التي أودت بـحـياة الأول . ثانيا - قـاد السـيارـة بـحـالة يـنـجم عـنها الخـطـر عـلى الأرواح و المـمـلـكات بـأن قـادها بـسرعة . و طـلـبت عـقابه بـالمـادتين ٢٣٨ و ٢٤٤ مـن قـانون العـقوبات ، و قـانون المـرور . و قد ادعى و رثة المـرحوم عـبد العـاطـي عـلى داود و هم المـطـعون ضـدهم بـحق مـدني قـبل المـتهم و شـجـاته عـلى الـديـب ” المـسـئـول عـن الحـقوق المـدنية ” متضامـين بـمـبلغ خـمسة آلاف جـنيه عـلى سـبـيل التـعـويض . و بحـكمـة إيتـاي البارود الحـزبية قـضت حـضوريا بـتـاريخ ٣١ مـن مـايو سـنة ١٩٦١ عـملا بـمـادتي الاتـهام : أولا - بـمحـس المـتهم سـنة و احـدة مـع الشـغل و كـفـالة ٥٠٠ قـرش لـإيقـاف التـنـفـيـذ عـن التـهـمـتين

بلا مصروفات جنائية . ثانيا - بإلزام المتهم والمسئول بالحق المدني شحاته على الديب بأن يدفع متضامين مبلغ ألف جنيه لورثة المرحوم عبد العاطي على مراد المدعين بالحق المدني والمصروفات المناسبة وأمرت بالمقاصة في أتعاب المحاماة وشملت الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة . فاستأنف كل من المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية هذا الحكم . ومحكمة دمنهور الابتدائية قضت بحضور يا بتاريخ ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٦١ بقبول استئنافي المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية شكلا وفي الموضوع برفضهما وتأييد الحكم المستأنف وألزمت المستأنفين المصاريف المدنية الاستئنافية ومائتي قرش مقابل أتعاب المحاماة للدعين بالحق المدني . فطعن المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق النقض... الخ.

المحكمة

”أولا“ تقرير الأسباب المقدم من الطاعن الأول .

من حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن ، قد انطوى على إخلال بحق الدفاع وشابه قصور في التسبب كما أخطأ في تطبيق القانون . وفي تفصيل ذلك يقول الطاعن إنه تمسك في مرحلتى التقاضى بأن الحادث وقع بسبب مفاجئ خارج عن إرادته وهو ظهور سيارة أخرى أمامه بخفاء ، وطلب إلى المحكمة الاستئنافية دعوة المهندس الفنى للسيارات لمناقشته في هذا الشأن ، غير أن المحكمة لم تجبه إلى ما طلب بدعوى أن تقرير المهندس قد أوضح حالة كل من السيارتين بما يغنى عن مناقشته وهو مالا يصلح ردًا . هذا إلى أن الحكم ألزمه مع متبوعه المسئول عن الحقوق المدنية ”الطاعن الثانى“ التعويضات على رغم ما دفعا به أمام المحكمة الاستئنافية من أن السيارة التى كان يقودها لم تكن مملوكة لأى منهما ، بل هى مملوكة لآنر سمياه وكان من المتعين مساءلة هذا الأخير عن التعويض بوصفه صاحب السيارة بدلا من الطاعن الثانى .

وحيث إن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة القتل والإصابة الخطأ التى دين الطاعن بهما ، وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة مستمدة من أقوال

شهود الإثبات ومن المعاينة ومن تقرير المهندس الفنى للسيارات ومن الكشف الطبي ، وهى أدلة سائغة تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض إلى دفاع الطاعن فى خصوص ما ذهب إليه من وقوع الحادث نتيجة وقوف السيارة التى كانت تتقدمه بغضاً فاطرحه تأسيساً على ما ثبت له من أدلة الدعوى من خطأ الطاعن وقعوده من مفاداة السيارة التى كانت تقف أمامه فى الطريق بإقراره ولم يعول على ما أثاره الطاعن من تعلله بكسر "أكس" السيارة التى كان يقودها وهو على مبعده خمسين متراً من مكان وقوف السيارة الأمامية ، واعتمد الحكم فى ذلك على ما حصله من تقرير المهندس الفنى من "أن السيارتين كانتا بحالة جيدة وقد توافرت لهما شروط الأمن والمتانة مما ينفى هذا الزعم كما ينفيه ما قرره رشدى العيسوى حجاج الذى كان يركب مع المتهم "الطاعن" من أنه لم يلاحظ حصول كسر بالأكس وأن السيارة كانت تسير سيرها الطبيعى حتى وقع الاصطدام . "ورد الحكم على ما طلبه الطاعن من دعوة المهندس الفنى للسيارات بعدم جدوى هذا الطلب وأنه معطل لسير الدعوى بغير مبرر إذ أن التقرير من الوضوح بحيث لا ترى المحكمة حاجة إلى أى إيضاح ، فضلاً عن أن المتهم "الطاعن" على ما بدا من رغبته فى إعلان المهندس الفنى يهدف إلى سؤاله عما إذا كان قد حصل الحادث بسبب مفاجئ أم لا وهو لا يبرر استدعاء ذلك المهندس الذى أوضح بتقريره حالة كل من السيارتين وضوحاً تاماً . ولما كان يبين مما تقدم أن المحكمة إذ أطرحت طلب الطاعن قد أسست رفضها على ما استبان لها من تقرير المهندس الفنى الذى اطمأنت إليه وعلى عناصر الدعوى الأخرى التى رجعت إليها فى تكوين عقيدتها ، فلا تثريب عليها إن هى رفضت دعوته لمناقشته بعد أن وضحت لها الدعوى . ذلك بأنه ليس فى القانون ما يحتم دعوة الخبير لمناقشته متى رأت المحكمة للأسباب السائغة التى أوردتها أنها فى غنى عن رأيه . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أسس قضاءه بمسئولية الطاعن من التعويض على أساس ثبوت مقارفته الفعل الضار الناتج من الجريمة التى دين الطاعن بها وتحقق الضرر منها ، فلا صفة لهذا الأخير فيما أثاره فى خصوص إلزام المسئول من الحقوق المدنية ومنازحته فى ملكيته للسيارة التى وقع منها الحادث ولا مصلحة له فى هذا الدفاع . لما كان ما تقدم ، فإن ما يتعاه الطاعن

على الحكم المطعون فيه لا يكون سديدا ويتعين رفضه موضوعا وإلزامه المصاريف المدنية .

ثانيا - تقرير الأسباب المقدم من الطاعن الثاني .

من حيث إن مبنى أوجه الطعن هو أن الحكم المطعون فيه مشوب بالخطأ في تطبيق القانون والإخلال بحق الدفاع والقصور في التسبيب ، ذلك بأن الطاعن تمسك بأنه ليس مالكا للسيارة التي كان يقودها الطاعن الأول والتي تسببت في الحادث وأصر على أنها مملوكة لآخر سماه غير أن الحكم التفت عن هذا الدفاع بقوله إنه يفتقر إلى الدليل ، وعول على أقوال الطاعن الأول من أنه يعمل لديه سائقا على تلك السيارة المملوكة له . واستطرد الحكم إلى القول بأن مناطق المسؤولية هي علاقة التبعية ورتب عليها تضامنه مع تابعه في الالتزام بالتعويض . وما ذهب إليه الحكم من ذلك - على ما يقول الطاعن - يجافي الصواب ، إذ أن مناطق المسؤولية في حوادث السيارات هي ملكية المسئول عن الحسوق المدنية للسيارة التي وقع منها الحادث لا علاقة التبعية التي لا صحة لما قرره الطاعن عنها في محضر التحقيق . وما كان للمحكمة أن تركز في إثبات ملكية الطاعن للسيارة على أقوال قائدها أو غيره ، بل كان من المتعين عليها أن تعتمد في ذلك على ملف السيارة بقلم المرور . هذا إلى أن المحكمة قد أهملت دفاع الطاعن الأول في شأن دعوة المهندس الفني لمناقشته فيما أثاره في خصوص نشوء الحادث من سبب مفاجئ ، وكان من المتعين إجابته لقصور التقرير من إيضاح هذه الواقعة . ويضيف الطاعن أنه دال على ثبوت عدم ملكيته للسيارة بمسند الشحن المقدم من مندوب شركة النقل في التحقيق الذي تضمن اسم مالك السيارة والتفت الحكم من دلالة هذا المسند مما يعينه بما يبطله ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه عرض لما أثاره الطاعن في صدد تقيمه ملكيته للسيارة موضوع الحادث فقال " وحيث إنه بالنسبة للمسئول عن الحقوق المدنية (الطاعن) ففقد أنصب دفاعه على أنه ليس مالكا للسيارة وأنها ملك لـ زكي حسين الجريدلي ، وهو دفاع فضلا عن افتقاره إلى الدليل فإن الثابت من أقوال المتهم من بداية التحقيق أن للسيارة سيارة المسئول عن الحقوق المدنية وأنه يعمل سائقا طرفه على تلك السيارة والرخصة المنصورة إليه مدرج بها ذلك وليس في أقوال

المتهم من هذه الناحية ما يناقضه ، فضلا عما ثبت بالمحضر المؤرخ ١٩٦٠/٥/٣ من حضور محمود على محفوظ تابع هذه السيارة طالبا حراستها موقفا من صاحب السيارة الحاج شحاته على الريب "الطامن" لحراسة الأجولة التي بها . ومع كل فإن المسؤولية مناطها مسؤولية التابع من أعمال متبوعة "كذا" التي وقعت منه وما دام أن السائق المتهم اعترف بأنه يعمل طرف المسئول عن الحقوق المدنية فتكون مسئوليتهم من التعويض متضامنة..." وما خلاص إليه الحكم فيما تقدم من مسؤولية المتبوع عن عمل تابعه - وهو ما يقصده الحكم - صحيح في القانون ، ذلك بأن الشارع قد بنى حكم المادة ١٧٤ من القانون المدني على ما يجب أن يتحملة المتبوع من ضمان سوء اختياره لتابعه عندما عهد إليه بالعمل عنده وتقصيره في مراقبته عند قيامه بأعمال وظيفته ، ولا يتنى هذه المسؤولية أن تكون موزعة بين أكثر من شخص واحد من مستخدم يؤدي عملا مشتركا - أو أن تمت مسئولا آخر - على أنه يكفي لتحقيق مسؤولية المتبوع عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع أن تكون هناك علاقة سببية قائمة بين الخطأ ووظيفة التابع يستوى في ذلك أن يكون خطأ التابع قد أمر به المتبوع أو لم يأمر به ، علم به أو لم يعلم ، يستوى كل ذلك ما دام التابع لم يكن يستطيع ارتكاب الخطأ لولا الوظيفة ، وهو ما لم يخطئ الحكم في تقديره . لما كان ذلك ، وكانت علاقة التبعية مسألة موضوعية يفصل فيها قاضي الموضوع بغير معقب طالما أنه يقيّمها على عناصر نتائجها ، وكان ما يثيره الطاعن في خصوص ملكية السيارة محل الحادث ينحل إلى جدل موضوعي في سلطة المحكمة في وزن عناصر الدعوى وأدلتها وفي تكوين عقيدتها فيها ، فلا وجه لمصادرتها في ذلك . هذا فضلا عن أنه لا جدوى للطامن من هذه المجادلة بعد إذ أثبت الحكم قيام علاقة التبعية ورتب عليها مسائلة الطامن من أعمال تابعة غير المشروعة . أما ما ينعاه الطاعن على الحكم في خصوص التفاته عن تحقيق دفاع الطامن الأول بدعوة المهندس الفني للسيارات لمناقشته فقد سبق الرد على هذا النعي عند بحث أوجه الطعن المقدمة من الطاعن الأول . لما كان ما تقدم ، فإن ما يثيره الطاعن يكون في غير محله ويتعين رفضه موضوعا وإلزامه المصاريف المدنية ومصادرة الكفالة عملا بالمادة ٣٦ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

جلسة ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد/ محمد متولى عظم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود حلى خاطر ،
وعبد الحليم البيطاش ، ومختار رضوان ، ومحمد صبرى .

(١٥٧)

الطعن رقم ٢٠٧٣ لسنة ٣٢ القضائية

حكم "تسببه . ما يعنيه" . إثبات "شهود" . دفاع . تروير .

الأحكام الجنائية . يجب إقامتها على الجزم واليقين .

أدلة هذا الجزم . يجب بيانها في الحكم بياناً وافياً . لا يكفي مجرد ذكرها . مثال . استناد
الحكم بالأدانة إلى أحوال شامدة . دون إيراد مؤدى هذه الشهادة في ثبوت الجريمة . وهو من مناقشة
دفاع المتهم . ودون إثبات فعل التزوير عليه — بنفسه أو غيره — ذلك لصور . يوجب الحكم ،
ويستوجب نقضه .

يجب أن تبنى الأحكام الجنائية على الجزم واليقين ، وأن يؤسس هذا الجرم
على الأدلة التي توردتها المحكمة ، والتي يجب أن تبين مؤداها في الحكم بياناً
كافياً . فلا يكفي مجرد ذكر الدليل ، بل ينبغي بيان مؤداه بطريقة وافية
يبين منها مدى تأييده للواقعة كما اقتضت بها المحكمة .

فلماذا كان الحكم قد استند في إدانة الطاعن إلى شهادة الختام دون أن يورد
مؤدى هذه الشهادة في ثبوت الجرائم التي دانه بها ، ودون أن يناقش ما أثاره
الطاعن في دفاعه من حسن نيته في التوقيع على دفتر الختام ، ومن غير أن يثبت
في حقه أنه هو الذى زور البصمات في الاستمارتين — إما بنفسه أو بواسطة
غيره — فان الحكم يكون قاصر البيان لخلوه مما يكشف عن وجه امتشاد المحكمة
بالدليل الذى استنبط منه معتقده في الدعوى مما يعصمه بالتصور ويستوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم في أيام ١٩ من أبريل سنة ١٩٤٩ و ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ و ٢٤ من أبريل سنة ١٩٥٠ و ٢٥ من أبريل سنة ١٩٥٠ و ١٨ من مايو سنة ١٩٥٠ بناحية العش مركز الأقصر مديرية قنا : أولا - بوصفهم موظفين عموميين "شيخى بلد وصراف ناحية العش" ارتكبوا تزويرا في ورقة أميرية هي الاستمارة رقم ٦٧ تسليم الخاصة بطلب على خليل حامد سلفة للموسم سنة ١٩٤٩ الصيفي حال تحريرها المختص بوظائفهم يجعلهم واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمهم بتزويرها ، بأن اصطنعوا هذه الورقة وختموا عليها باختام منسوبة زورا إلى طالب السلفة والضامين معلا جاد و إبراهيم محمد وأحمد حمص ، كما استوقعوا مجهولا بامضاء نسبه زورا إلى الضامن عبد الوهاب اسماعيل ، وصادق ثلاثتهم بصفتهم أعضاء اللجنة القروية على ما تضمنته من بيانات مع علمهم بتزويرها . ثانيا - بوصفهم موظفين عموميين (شيخى بلد وصراف ناحية العش) ارتكبوا تزويرا في ورقة أميرية هي الاستمارة رقم ٦٧ تسليم الخاصة بطلب على خليل حامد سلفة للموسم الصيفي سنة ١٩٥٠ حال تحريرها المختص بوظائفهم يجعلهم واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمهم بتزويرها ، بأن اصطنعوا هذه الورقة وختموا عليها بخاتم نسبه زورا إلى طالب السلفة ووقع المتهم الأول بامضاء نسبه زورا إلى الضامن سيد معلا جاد واستوقعوا مجهولا بامضاء نسبه زورا إلى الضامن عبد الوهاب اسماعيل وصادق ثلاثتهم بصفتهم أعضاء اللجنة القروية على ما تضمنته من بيانات مع علمهم بتزويرها . ثالثا - اشتركوا بطريق الاتفاق والمساعدة مع موسى أحمد عبد الله - الذى توفى - في ارتكاب جنايتي استعمال الورقتين المزورتين سالفتي الذكر بأن اتفقا معه على أن يقدمها لبنك التسليف للحصول على السلفة المبينة بكل منهما مع علمهم بتزويرها فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق . رابعا - اشتركوا بطريق الاتفاق مع موسى أحمد عبد الله - الذى توفى - في ارتكاب جريمة اشتراك في تزوير أوراق هرفية هي الايصال رقم ١٠٧٦٦١ المؤرخ ١٩٤٩/٩/٢١ باستلام مبلغ سبعة وتسعين جنيها ونصف من بنك التسليف الزراعى بالأقصر والإيصال ٣٧٠ المؤرخ ١٩٥٠/٥/١٨ باستلام عشرة جوانات سماد قيمتها خمسة وعشرون جنيها من

البنك المذكور بأن اتفقوا معه بأن يتقدم هو ومجهول لاستلام السلفة المذكورة ووقع المجهول على إيصالات الاستلام بختم مزور على على خليل حامد وشهد موسى أحمد عبد الله بإمضائه على أن المسلم هو صاحب الشأن، ف وقعت جريمة الاشتراك في التزوير بناء على هذا الاتفاق . خامسا - اشتركوا بطريق الاتفاق مع موسى أحمد عبد الله - الذي توفي - في ارتكاب جريمة الاستيلاء بطريق الاحتيال على مائتين وتسعة جنيهات ونصف وعشرة جوالات من العماد قيمتها خمسة وعشرون جنيها لبنك التسليف الزراعي ، وذلك باستعمال طرق احتيالية من شأنها الإيهام بوجود واقعة مزورة بأن اتفقوا معه على أن يقدم الاستمارتين المزورتين سالفتي الذكر للبنك حتى إذا ما حصل على أدونات تبيح له استلام السلف استعان بمجهول فيتقدمان إلى الموظف المختص للحصول على قيمة تلك السلف ويدعى المجهول كذبا بأنه المقرض ويضمنه موسى أحمد عبد الله فتم الاستيلاء على المال بهذه الطريقة و وقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق . و طلبت إلى غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ٢/٤٠ - ٣ و ٤١ و ٢١١ و ٢١٣ و ٢١٤ و ٢١٥ و ١/٣٣٦ من قانون العقوبات . فقررت الغرفة ذلك . وقد ادعى سيد معلا جاد وعلى خليل حامد بحق مدني بمبلغ مائة جنيه قبل المتهمين جميعا متضامنين على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنايات قنا قضت حضوريا بتاريخ ١٢ من ابريل سنة ١٩٦٢ عملا بالمواد ٢/٤٠ - ٣ و ٤١ و ٢١١ و ٢١٣ و ٢١٤ و ٢١٥ و ١/٣٣٦ من قانون العقوبات مع تطبيق المواد ١٧ و ٢/٣٢ و ١/٥٥٥ و ١/٥٦ و ٢٧ من قانون العقوبات بمعاينة كل من محمود أحمد عبد الله وعباس حسين محمد الدكروني وعبد الله محمد سليمان " الطاعن " بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وأمرت بإيقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم وب عزلهم من وظائفهم لمدة سنتين . فطعن المحكوم عليه الأخير في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه القصور في البيان والاستدلال ذلك أن الحكم دانه عن جرائم التزوير والاشتراك في الاستعمال دون أن يورد الدليل على ارتكابه أيا منها . وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم

استند في إدانته إلى أقوال الشهود وتقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير ،
وتقرير مصلحة تحقيق الشخصية والمستخرج الرسمي بوفاة الضامن وهذه الأدلة
جميعها مقطوعة الصلة به إلا ما اتصل بتوقيعه على دفتر الختام سعد غالى وهو
دليل لا يفيد بذاته علمه بالتزوير .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله ” إن محمود أحمد
عبد الله وعباس حسين محمد الكرونى شيخا بلدة العش وعبد الله محمد سليمان
” الطاعن ” صراف تلك البلدة وهم أعضاء اللجنة القروية للتسليف الزراعى
في بلدتهم اصطنعوا بتاريخ ١٩/٤/١٩٤٩ استمارة رقم ٧٦ تسليف بطلب على
خليل حامد سلفة لموسم سنة ١٩٤٩ الصيفى نسبوها كذبا إليه ووقعوا عليها
بأختام منسوبة زورا إليه وإلى المرحوم معلا جاد وإبراهيم محمود حمص
كضامتين ، كما استوقعوا أيضا مجهولا إمضاء نسبوه زورا كذلك إلى عبد الوهاب
اسماعيل كضامن ثم صادق ثلاثتهم بصفته أعضاء اللجنة القروية على ما تضمنته
الاستمارة من بيانات مع علمهم بتزويرها ، كما اصطنعوا بتاريخ ٢٤/٤/١٩٥٠
استمارة مماثلة بطلب على خليل حامد أيضا سلفة لموسم سنة ١٩٥٠ الصيفى
وتختموا عليها بإختام نسبوه زورا إليه ووقع المتهم الأول بإمضاء نسبه زورا إلى
سيد معلا جاد كضامن واستوقعوا مجهولا إمضاء نسبوه زورا إلى عبد الوهاب
اسماعيل كضامن وصادق ثلاثتهم بصفته أعضاء اللجنة القروية على ما تضمنته
من بيانات مع علمهم بتزويرها ، كما اتفقوا مع موسى أحمد عبد الله - الذى
توفى - وهو أخ المتهم الأول - على أن يتقدم وآخر مجهول بالاستمارتين لبيتك
التسليف للحصول على السلفة الميينة بكليهما ، وكان أن تقدما بالاستمارتين
واستحصلتا بتاريخ ٢١/٩/١٩٤٩ على مبلغ سبعة وتسعين جنيها ونصف من بنك
التسليف الزراعى بالأقصر بمقتضى إيصال يحمل رقم ١٠٧٦٦١ وقع عليه هذا
المجهول بالاستلام مدعيا كذبا أنه المقرض ووقع موسى أحمد عبد الله كشاهد ،
كما استحصلتا بذات الطريقة أولا : بتاريخ ٢٥/٤/١٩٥٠ على مبلغ ١١٢ ج
بمقتضى إيصال رقم ٣٧٠١٩٥ - وثانيا - بتاريخ ١٨/٥/١٩٥٠ على عشرة
أجولة من السماد قيمتها ٢٥ ج بمقتضى إيصال يحمل رقم ٣٨٤٢٨٢ واستند
الحكم في إدانة الطاعن وباقي المتهمين إلى شهادة معلا جاد وعلى خليل

حامد وعبد الوهاب اسماعيل عبد الرحيم وابراهيم محمود حمص والختامين سعد غالى اندراوس ومصطفى كامل عبد الحميد وصراف بنك التسليف محمود اسماعيل عبد الحاكم وأمين المخزن جرجس نصر ، وما ثبت من تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى وما ثبت من تقرير مصلحة تحقيق الشخصية والمستخرج الرسمى الخاص بوفاة معلا جاد .

ثم أورد الحكم مضمون شهادة الشهود فذكر أن الأربعة الأول منهم أنكروا توقيعهم على الاستمارتين المزورتين وأن التوقيعات وبصمات الأختام المنسوبة إليهم مزورة عليهم ، كما ذكر أن الشاهدين الثانى والرابع نفيا صنع أختام لهما لدى الشاهدين الخامس والسادس وأن الشاهد الخامس قرر بأنه صنع ختما باسم على خليل حامد بشهادة الطاعن ومنصور أحمد عبد الله وموسى أحمد عبد الله وأن الأخير استلم الختم بعد أن بصم بأصبع إبهامه على دفتر المعد لإثبات الأختام وإسلامها وأن الختام مصطفى كامل عبد الحميد شهد بأن موسى أحمد عبد الله طلب إليه صنع ختم باسم ابراهيم محمود حمص فقام بصنعه بشهادة منصور أحمد عبد الله وعلى ابراهيم عيسى وكان ذلك فى غيبة ابراهيم محمود حمص . وساق الحكم أن صراف بنك التسليف وأمين المخازن شهدا بأنهما سلما مبلغ السلفة وكية السداد لشخص تقدم بالإستمارتين بضمانة موسى أحمد عبد الله - شقيق المتهم الأول - بعد أن وقع الاثنان على إيصال الإمتلاص ، وتضمن تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير على ما هو ثابت فى الحكم - أن المتهم الأول هو الذى وقع على الإستمارة المزورة باسم الضامن سيد معلا جاد ، كما تضمن الحكم انه ثبت من تقرير مصلحة تحقيق الشخصية أن بصمة الأصبع بدفتر الختام سعد غالى لموسى أحمد عبد الله ، وأضاف أنه تبين من المستخرج الرسمى أن وفاة معلا جاد حامد كانت فى ١٩٤٣/١٢/٣١ أى قبل تحرير الإستمارة المزورة الأولى بعدة سنوات . وحصل الحكم دفاع الطاعن بأنه وقع على دفتر الختام سعد غالى بطريق الصدفة التى ساقته إلى الأنصر إبان اصطناع الختم ، وخلص إلى أنه لا يعول على انكار المتهمين وما أثاروه من دفاع " لما ثبت من شهادة الشهود التى إطمأنت لها المحكمة ووثقت بها وعولت عليها ، والتى تعززت بالنسبة للمتهم الأول بما ثبت من تقرير مدير قسم أبحاث التزييف والتزوير ... هذا فضلا عما تبين من المستخرج الرسمى عن وفاة معلا

جاء حامد قبل تاريخ طلب السلفة بعدة سنوات "لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه دان الطاعن بجرائم تزوير إسماتى السلفة والاشتراك في استعمالها إستنادا إلى أقوال شهود الإثبات وإلى تقرير قسم أبحاث الترييف والتزوير وتقرير مصلحة تحقيق الشخصية والمستخرج الرسمي بوفاء الضامن معلا جاد حامد وهى أدلة لا ينصرف منها إلى الطاعن إلا شهادة الختام سعد غالى من أنه صنع ختما باسم على خليل حامد بشهادة الطاعن ومنصور أحمد عبد الله وموسى أحمد عبد الله، وأن الأخير استلم الختم بعد أن بصم بإبهامه على دفتر المعد لإثبات الاختتام واستلامها، وهى شهادة لا تصلح بذاتها دليلا على ارتكاب الطاعن أيا من الجرائم التى دانه الحكم بها لأنها تنصب على واقعة تخرج عن نطاق الأفعال المسند إليه اقترافها . ولما كانت الأحكام الجنائية يجب أن تبنى على الجزم واليقين وأن يؤسس هذا الجزم على الأدلة التى توردها المحكمة والتى يجب أن تبين مؤداها فى الحكم بيانا كافيا فلا يكفى مجرد ذكر الدليل بل ينبغى بيان مؤداه بطريقة وافية يبين منها مدى تأييده للواقعة كما اقتنعت بها المحكمة ، وكان الحكم إذا استند فى أدانة الطاعن إلى شهادة الختام سعد غالى دون أن يورد مؤدى هذه الشهادة فى ثبوت الجرائم التى دانه بها ، ودون أن يناقش ما أثاره الطاعن فى دفاعه من حسن نيته فى التوقيع على دفتر الختام ومن غير أن يثبت فى نفسه أنه هو الذى زور هذه البصمات فى الاستمارتين - إما بنفسه أو بواسطة غيره - فإن الحكم يكون قاصر البيان لخلوه مما يكشف عن وجه استشهاد المحكمة بالدليل الذى استنبط منه معتقده فى الدعوى مما يصمه بالقصور ويستوجب نقضه ، ومن ثم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم والإحالة بغير حاجة إلى بحث أوجه الطعن الأخرى .

جلسة ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد / محمد منول منلم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود حلي خاطر ، وعبد الحليم البيطاش ، وأديب نصر ، ومختار دوضوان .

(١٥٨)

الطعن رقم ٢٤٠٢ لسنة ٣١ القضائية

تهديد . قصد جنائي .

ركن القصد الجنائي . في جريمة التهديد . متى يتوافر؟ ثبوت أن الجاني ارتكب التهديد وهو يدرك أثره في نفس المجني عليه .

قصد الجاني إلى تنفيذ التهديد فعلا ، وتعرف الأثر الفعلي للتهديد في نفس المجني عليه .
لا أهمية لذلك .

ركن القصد الجنائي في جريمة التهديد بالقتل المصحوب بطلب يتوافر متى ثبت أن الجاني ارتكب التهديد وهو يدرك أثره من حيث إيقاع الرعب في نفس المجني عليه ، بغض النظر عما إذا كان الجاني قد قصد إلى تنفيذ التهديد فعلا ، ومن غير حاجة إلى تعرف الأثر الفعلي الذي أحدثه التهديد في نفس المجني عليه . فإذا كان القرار المطعون فيه قد خلط بين القصد والباعث بأن جعل الباعث معيارا لثبوت القصد أو نفيه فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهم بأنهم منذ ثلاثة أيام سابقة مل ١٩٦٠/١/٣ دائرة مركز نجع حمادى محافظة قنا: أولا - المتهمون الثلاثة: هددوا نادر بندرى برجس كتابة بارتكاب جريمة ضد النفس معاقب عليها بالقتل ، وكان التهديد

مصحوبا بطلب ، بأن أرسلوا إليه بطريق البريد كتابا يهددونه فيه بالقتل إن لم يتم بتحرير عقد إيجار أطيان يمتلكها محمد أحمد جاد . ثانيا - المتهم الأول أيضا : - ارتكب تزويرا في محرر موثق هو الخطاب المرسى للمجنى عليه سالف الذكر وذلك بطريق الاصطناع بوضع عبارات وختم مزور لمحمد أحمد جاد ونسب صدوره زورا إليه . ثالثا - المتهمان الثانى والثالث : أولا - اشتركا مع المتهم الأول بطريق الاتفاق والمساعدة فى ارتكاب الجريمة سالفه الذكر بأن اتفقا معه على ارتكابها وسامعاه عليها بأن قدما له ختم محمد أحمد جاد للتوقيع به على الخطاب فتحت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . ثانيا - استعمالا للمحرر العرفى المزور سالف الذكر بأن أرسلوا لنادر بندرى جرجس بطريق البريد . وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبة المتهم الأول بالمواد ٢١١ و ٢١٥ و ٣٢٧/١ من قانون العقوبات والمتهمين الثانى والثالث بالمواد ٢/٤٠ - ٣ و ٤١ و ٢١١ و ٢١٥ و ٣٢٧ من قانون العقوبات . وبتاريخ ١٦ يناير سنة ١٩٦١ قررت الغرفة : أولا - بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى العمومية بالنسبة للمتهمين من التهمة الأولى . ثانيا - بإحالة المتهمين إلى محكمة الجناح المختصة لمعاقبتهم عن باقى التهم المستندة إليهم طبقا للقيد والوصف المحالة بهما الدهوى . فطعنت النيابة العامة فى هذا القرار بطريق النقض - إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو الخطأ فى تطبيق القانون وتأويله ، ذلك أن القرار المطعون فيه أخطأ عند التحدث عن القصد الجنائى وتوفره فى حق المطعون ضدهم بأن خلط بين القصد والباعث مستندا فى نفي توفر ركن القصد الجنائى لجريمة التهديد بالقتل إلى ما قرره المجنى عليه من أن خطاب التهديد لم يترك أثرا فى نفسه ، فى حين أن مناط القصد إنما ينصب على ما قارقه المتهم ، ولا ينبغي أن يدخل فيه الأثر الذى أحدثته التهديد فى نفس المجنى عليه . كما جاء فى القرار المطعون فيه فى نفي توافر القصد الجنائى لدى المتهم الأول ، أنه مجرد كاتب عمومى لم يقصد التهديد بالقتل وإنما كان غرضه الحصول على الأجر، وفى ذلك خلط بين الباعث وركن القصد الجنائى .

وحيث إن القرار المطعون فيه بعد أن حصل واقعة الدعوى عرض لركن القصد الجنائي في جريمة التهديد بالقتل المصحوب بطلب "المسندة إلى المطعون ضدهم" وأثبت أن القصد الجنائي هو أن يكون الجاني مدركا وقت مقارفته الجريمة أن قوله أو كتابته من شأن أيهما أن يزعج المجنى عليه . ثم أورد في مقام التدليل على نفي توفر هذا القصد قوله "ومن حيث إن الثابت من مطالعة أوراق الدعوى أن المتهم الأول قرر بأنه لا نزاع بينه وبين المجنى عليه ، ولم يكن يقصد تهديده بكتابة هذا الخطاب وما هو إلا مجرد كاتب عمومي هدف من تحريره إلى الحصول على أجر ، كما تبين من أقوال نفس المجنى عليه أن المتهمين جميعا لا يقصدون من هذا المحرر تهديده ولكن مجرد الإيقاع بمحمد أحمد جاد وإيذائه ولم يترك في نفسه أثرا" ثم انتهى إلى القول بأنه "وحيث إنه بالتطبيق لما سلف فإن التهمة الاولى المسندة إلى المتهمين تكون مفتقرة إلى ركن القصد الجنائي... ومن ثم يتعين التقرير بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى" .

وحيث إنه لما كان ركن القصد الجنائي في جريمة التهديد بالقتل المصحوب بطلب يتوافر متى ثبت أن الجاني ارتكب التهديد وهو يدرك أثره من حيث إيقاع الأعباء في نفس المجنى عليه بغض النظر عما إذا كان الجاني قد قصد إلى تنفيذ التهديد فعلا ، ومن غير حاجة إلى تعرف الأثر الفعلي الذي أحدثه التهديد في نفس المجنى عليه ، وكان القرار المطعون فيه وإن أورد القاعدة القانونية الصحيحة إلا أنه عندما تعرض لتطبيقها على واقعة الدعوى المطروحة أمامه خلط بين القصد والباعث بأن جعل الباعث معيارا لثبوت القصد أو نفيه مخالفا بذلك عند التطبيق ما أحاط به في إيراد القاعدة القانونية على الوجه الصحيح مما يعتبر خطأ في تطبيق القانون وتأويله يتعين معه نقضه وإعادة القضية لمستشار الإحالة بمحكمة فناء باعتبار الواقعة جنائية تهديد بالقتل مصحوب بطلب الأمر المنطبق على المادة ١/٣٢٧ من قانون العقوبات .

جلسة ١٦ من اكتوبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد عفيف ، وبحضور "سادة المستشارين : عادل يونس ،
وتوفيق الخشن ، وأديب نصر ، وحسين السرك .

(١٥٩)

الطعن رقم ٩٠١ لسنة ٣٢ القضائية

(١) أسباب الإباحة . دفاع . حكم "تسبب غير معيب" .

الحالات النفسية . ليست من حالات موانع العقاب في التشريع المصري . الجنون
والعاة في العقل دون غيرها ، هما اللذان يجهلان الجاني وقت ارتكاب الجريمة فاقدا
لشعور والاختيار في عمله . المادة ٦٢ عقوبات .

الدفع بأن أمراض النفس تختلف عن الأمراض العقلية ، وأنها تجعل الجاني غير
مسئول عما اقترف . ذلك دفاع غير مقبول . للقانون المصري لا يعرف هذه التفرقة
ولم ينص عليها .

تقدير حالة المتهم العقلية التي يترتب عليها الإعفاء من المسؤولية . أمر يتعلق بوقائع
الدعوى ، يفصل فيه قاضي الموضوع بلا معقب ، طالما أنه يقيمه على أسباب
سائنة .

(ب) مسؤولية مدنية . تقض " ما لا يقبل من الأسباب " .

مسئولية الوالد عن تربية الطفل الذي يحميه ولده . هي مسؤولية مفترضة : مادام
الولد في كنفه حتى يبلغ سن الرشد . اعتداد هذه المسؤولية إلى قرينة الإخلال بواجب
الرقابة أو إلى اقترافه أنه أساء تربيته أو إلى الأمرين معا . هذه القرينة قابلة لإثبات
العكس . عبء الإثبات يقع على كامل المسؤول . المادة ١٧٣ مدني .
مدم المجادلة أمام محكمة الموضوع في أخا هذه المسؤولية . يمنع إثارتها أمام
محكمة التقض .

١ - إذا كان مما أثاره الدفاع عن الطاعن من أن الصورة التي قارف بها جريمته إنما كانت نتيجة حالة نفسية تجعله غير مسئول عن عمله ، وطلب إحالته إلى معهد نفساني لفحصه ، وكان يؤدي هذا الدفاع أن النفس شيء آخر متميز تماما عن العقل وأن أمراضا قد تصيبها فتكون أمراضا نفسية مختلفة عن الأمراض العقلية - وكان الحكم المطعون فيه - بعد أن ناقش حالة المتهم العقلية ونفى عنه إصابته بأي مرض عقلي - قد رد على هذا الدفاع بأن التشريع الجنائي المصري لا يعرف هذه التفرقة ولم ينص عليها وكل ما في الأمر أن قانون العقوبات قد نص في المادة ٦٢ منه على أنه لا عقاب على من يكون فاقدا للشعور أو الاختيار في عمله وقت ارتكاب الفعل إما لجنون أو عاهة في العقل ، وبالتالي فإن هاتين الحالتين اللتين أشارت إليهما هذه المادة دون غيرهما ورتبت عليهما الإعفاء من العقاب هما اللتان تجعلان الجاني وقت ارتكاب الجريمة فاقدا للشعور والاختيار في عمله ، وكان تقدير حالة المتهم العقلية التي يترتب عليها الإعفاء من المسؤولية الجنائية أمر يتعلق بوقائع الدعوى يفصل فيه قاضي الموضوع بما لا معقب عليه طالما أنه يقيمه على أسباب سائغة - كما هو الحال في واقعة الدعوى - فإن النعي على الحكم بالإخلال بحق الدفاع والقصور في التسبيب يكون في غير محله .

٢ - مقتضى نص المادة ١٧٣ من القانون المدني يجعل الوالد مسئولا عن رقابة ولده الذي لم يبلغ خمس عشرة سنة أو بلغها وكان في كنفه ، ويقوم من ذلك مسؤولية مفترضة تبقى إلى أن يبلغ الولد سن الرشد . وهذه المسؤولية بالنسبة إلى الوالد تستند إلى قرينة الإخلال بواجب الرقابة أو إلى افتراض أنه أساء تربية ولده أو إلى الأمرين معا ، وهي لا تسقط إلا بإثبات العكس وعندها يقع على كاهل المسئول الذي له أن ينقض هذه القرينة بأن يثبت أنه قام بواجب الرقابة أو أن يثبت أن الضرر كان لا بد واقعا ولو قام بهذا الواجب بما ينبغي من العناية . وإذا كان المسئول هو الوالد فقد كان عليه أن يثبت أيضا أنه لم يسيء تربية ولده . ولما كان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يجادل في أساس مسئوليته وفوض الرأي للحكمة في تقدير مداها ، فلا يقبل منه إثارة شيء من ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن الأول بأنه في يوم ١٠/٣/١٩٥٩ بناحية بندر
بها مديرية القليوبية : - قتل رقية محمد بدير عمدا ومع سبق الإصرار والترصد
وذلك بأن عقد العزم على قتلها وأعد لذلك سلاحا ناريا "مسدسا" وتربص لها
في الطريق العام بجوار منزلها وذلك في الوقت الذي علم أنها ستعود فيه وما أن
شاهدتها حتى أطلق عليها عدة أعيرة نارية قاصدا من ذلك قتلها فأصابها
الإصابات الميمنة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها ، وقد اقترنت
هذه الجناية بثلاث جنایات أخرى هي أنه في الزمان والمكان سألني الذكر :
أولا - شرع في قتل سعاد محمد إبراهيم الجوهرى عمدا ومع سبق الإصرار
والترصد وذلك بأن عقد العزم على قتلها وأعد لذلك السلاح الناري السالف
الذكر وتربص لها في المكان المذكور وعلى الوضع المتقدم وما أن شاهدها حتى
أطلق عليها عدة أعيرة نارية قاصدا من ذلك قتلها فأصابها بالإصابات الميمنة
بالتقرير الطبي الشرعى ، وخاب أثر الجريمة لسبب لادخل لإرادته فيه وهو
مداركة المجنى عليها بالعلاج . الأمر المطبق على المواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١
و ٢٣٢ من قانون العقوبات . ثانيا - أحرز سلاحا ناريا مششخنا "مسدسا"
بدون ترخيص . ثالثا - أحرز ذخيرة "طلقات" مما تستعمل في أسلحة
نارية لم يرخص له بإحرازها . وأحاله إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد
٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ٢٣٤/٢ من قانون العقوبات والمواد ١ و ٦ و ٢٦/٢ - ٤
و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤
والقسم الأول ١ من الجدول رقم ٣ المرفق . وقد ادعى محمد إبراهيم الجوهرى
"المطعون ضده الثانى" بصفته الشخصية وبصفته وليا طبيعيا على أولاده القصر
سعاد وفؤاد وحمدى وسميرة وطلب القضاء له قبل التهم ووالده "الطاعن الثانى"
بصفته مسئولاً عن الحقوق المدنية وبصفته وليا طبيعيا على ابنه "المتهم" بحق
مدنى بمبلغ سبعة آلاف جنيه عن مقتل المجنى عليها الأولى ومبلغ ثلاثة آلاف
جنيه خصيصا للمجنى عليها الثانية وذلك على سبيل التعويض . ومحكمة جنایات
بها قضت حضوريا بتاريخ ١٨ ديسمبر سنة ١٩٦٠ عملا بمواد الاتهام مع تطبيق
المادتين ١٧ و ٢٢ من قانون العقوبات بمعاقبه المتهم "الطاعن الأول"

بالأشغال الشاقة المؤبدة وبمصادرة السلاح والذخيرة المضبوطة وبإلزام إبراهيم يوسف الخواجه " الطاعن الثانى " بصفته الشخصية وبصفته وليا طبيعيا على ابنه المتهم أولا : بأن يدفع للسدى بالحق المدنى عن نفسه وبصفته وليا طبيعيا على أولاده القصر سعاد وفؤاد وحمدى وسميرة مبلغ ألفين من الجنيهات على سبيل التعويض عن مقتل المحنى عليها رقية محمد بدير . ثانيا : بأن يدفع للسدى بالحق المدنى بصفته وليا طبيعيا على ابنته سعاد مبلغ خمسمائة جنيه على سبيل التعويض عن الضرر الذى لحق بها من الجريمة التى وقعت عليها . ثالثا : بإلزام المدعى عليه بصفته المصروفات المدنية المناسبة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . فطعن المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية فى هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن المقدم من الطاعن الأول هو أن الحكم المطعون فيه إزدانه بجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد قد انطوى على إخلال بحق الدفاع وشابه قصور فى التسبب وفساد فى الاستدلال ، ذلك بأن المدافع عن الطاعن طلب إحالته إلى معهد نفسانى يتولى المختصون فيه فحص حالته النفسية والعقلية لاستظهار مدى مسئوليته وقت ارتكاب الحادث ولكن المحكمة التفتت عن هذا الطلب امتنادا إلى سابقة إحالة الطاعن إلى طبيب الأمراض العقلية وإلى ما تبينه من أقواله فى التحقيقات وبالحلقة من أنه كان مترن العقل ، وأنه أقدم على فعلته عن روية ، وما ذهبت إليه المحكمة من ذلك قد أخل بحق الطاعن فى الدفاع . هذا إلى أن الحكم جاء قاصرا وفاسدا فى استدلاله على توافر ظرفى سبق الإصرار والترصد ، فقد تمسك المدافع بأن إطلاق النار كان على أثر استفزاز المحنى طيهما للطاعن وأن مجرد إحراز المسدس فى ذاته هو جريمة مستقلة وأن مقام الطاعن فى المقهى الذى يقع أمام منزله هو أمر طبيعى ، وهذه كلها أمور ينتفى معها توافر ظرفى سبق الإصرار والترصد . وباستبعاد هذين الظرفين ، فإن الحكم إذ أنزل أقصى العقوبة بالطاعن رغم إهمال حكم المادة ١٧ من قانون العقوبات يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد التي دين الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها ، وقد عرض لظرفي سبق الإصرار والترصد وتوافرها في حق الطاعن في قوله ” وحيث إنه من سبق الإصرار فلا شك في توفره لدى المتهم عند اقترافه لهذه الواقعة وذلك يبدو واضحاً تمام الوضوح من أقوال المتهم في التحقيق فقد قرر على حد قوله إنه عثر على المسدس المستعمل قبل الحادث بأسبوع وأنه ليلة الحادث رأى المجنى عليها عند خروجها من منزلها حوالي الساعة ٣٠ و ٦ دقيقة مساءً فأطلق الدخان وانتظرهما أمام المنزل إلى أن عادتا فأطلق عليهما النار من المسدس المحشو بالرصاص الذي كان معه . وأضاف أنه كان يقصد قتل المجنى عليها سعاد محمد إبراهيم الجوهرى إذ كانت بينهما علاقة خرامية من سنتين ، ثم تركته وانصرفت إلى غيره وأنها قاطعته من حوالي عشرين يوماً قبل الحادث وأنه نصحتها كثيراً فلم تعرنصحه التفاتاً فعزم على قتلها ونفذ ذلك العزم ليلة الحادث في حوالي الساعة ٩ و ٥ مساءً تقريباً . وعلى ذلك فلا شك فيه أن المتهم عزم على قتل المجنى عليها سعاد ووالدتها عند ما تيقن انصرافهما منه فأعد لذلك المسدس المضبوط وحشاه بالرصاص وجعل يتحين الفرص إلى أن شاهد المجنى عليهما خارجتين من منزلها فانتظرهما بالمسدس على الباب وأطلق عليهما الأمانة النارية بقصد قتلها . فالمتهم إذن قد بيت النية في هدوء ومن وقت سابق على يوم الحادث لا يقل عن أسبوع — وهو الوقت الذي ادعى العثور فيه على المسدس — بيت النية على ازهاق روح المجنى عليهما ونفذ ذلك العزم الذي أصر عليه ليلة الحادث عند ما وافقه المناسبة الأمر الذي يجعل ظرف سبق الإصرار متوافراً في هذه الواقعة . أما ظرف الترصد فهو ثابت أيضاً في حق المتهم ، فقد قرر هو أنه وآمها خارجتين من المنزل حوالي الساعة ٣٠ و ٦ دقيقة مساءً فأطلق الدخان الذي كان يجلس فيه وانتظرهما بالمسدس على مقربة من الباب كما قررت المجنى عليهما بأن المتهم رأهما أثناء الخروج وعند ما عادتا باغتهما على الباب بإطلاق النار عليهما الأمر الذي يتوفر معه ركن الترصد طبقاً للقانون . لما كان ذلك ، وكان ما انتهى إليه الحكم فيما تقدم كافياً وسائفاً في إثبات توافر ظرفي سبق الإصرار والترصد ، وكان تقدير ذلك هو من المسائل

الموضوعية التي يفصل فيها قاضى الموضوع بما له من سلطة تقديرية ، وكان الأصل أن الاستفزاز لا يعدو في صحيح القانون أن يكون ظرفا قضائيا مخففا يترك أمر تقديره لمحكمة الموضوع وقد أطرحته المحكمة لما رآته من عدم صحة الادعاء به . ولما كانت المحكمة قد قالت كلمتها بشأن توافر ظرفي سبق الإصرار والترصد وهى إذ أنزلت عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة على المتهم - مع إعمال حكم المادة ١٧ من قانون العقوبات - تكون قد طبقت القانون تطبيقا صحيحا - لما كان ما تقدم ، وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن القائم على أن الصورة التى قارف بها جريمته إنما كانت نتيجة حالة نفسية تجعله غير مسئول عما اقترف ، ورد عليه فى قوله "ومن حيث إنه عن طلب الدفاع إحالة المتهم إلى معهد نفسانى لفحص حالته النفسية والعقلية ولمعرفة ما إذا كان مسئولاً وقت الحادث أم لا ، فإنه إجراء قد سبق أن قامت به النيابة العامة فقد عرضت المتهم بظروف الدعوى على السيد مدير عام مصلحة الصحة العقلية الذى قرر فى تقريره بعد أن فحص المتهم فنياً أنه خال من المرض العقل وأنّه يعى ما يقول ويفعل وأنه يعتبر مسئولاً عن أعماله فى هذا الحادث ، أى فى وقت هذا الحادث ، هذا فضلاً عن أن المحكمة لم تلاحظ على المتهم فى كل أدوار التحقيق والمحاكمة ما يمكن أن يؤدى إلى القول بأنه مصاب بمرض عقلى . فهو هادئ فى إجاباته يعلم عاقبة الأمر فيها وقد درأ عن نفسه بجملة المحاكمة نية القتل قائلاً أنه أخرج المسدس ولم يكن يقصد القتل غير أن المجنى عليها رقية مجد بدير أثارته بالألفاظ التى وجهتها إليه . والحق أن تصرفات المتهم إن دلت على شيء فإنما تدل على جانب كبير من الاستهتار والجرأة وليس معنى ذلك أن يكون مريضاً مرضاً عقلياً . أما إذا كان الدفاع يذهب فى طلبه هذا إلى أن النفس شيء آخر يتميز تماماً عن العقل وأن أمراضاً قد تصيبها فتكون أمراضاً نفسية مختلفة عن الأمراض العقلية ، فإن التشريع الجنائى المصرى لا يعرف هذه التفرقة ولم ينص عليها ، وكل ما فى الأمر أن قانون العقوبات قد نص فى المادة ٦٢ فى هذا الخصوص على أنه لا عقاب على من يكون فاقد الشعور أو الاختيار فى عمله وقت ارتكاب الفعل إما لجنون أو عاهة فى العقل . وعلى ذلك فإن الجنون والعاهة فى العقل اللذين أشارت إليهما المادة ٦٢ من قانون العقوبات دون غيرهما ورتبت عليهما الإعفاء من العقاب هما اللذان يجعلان الجنائى وقت ارتكاب الجريمة فاقدًا للشعور

والاختيار في عمله . وقد قضت محكمة النقض ... وليس ينهض مجرد اعتراف المتهم بالواقعة تفصيلا في أعقاب الواقعة دليلا على جنونه فإن هذا يحدث كثيرا في العمل خصوصا إذا كان التنصل من الفعل مستحيلا بأن يكون المتهم قد قام بارتكاب جريمة بشكل ظاهر ورآه أثناء ارتكابه عدد كبير من الناس . وكذلك لا ينهض دليلا على الجنون أن يكون المتهم قد ارتكب الحادث وهو حائق على المجنى عليه لأي سبب من الأسباب ، فإن هذا هو الشيء الطبيعي والباعث العادي الذي يدفع بكثير من المجرمين على اقرار جرائمهم . ومن حيث إنه يبين مما تقدم ومن تقرير السيد مدير عام مصلحة الصحة العقلية أن المتهم كان يعي ما يفعل وقت ارتكاب الفعل أي أنه كان واعيا غير فاقد للشعور والاختيار وأنه لم يكن مصابا بمرض عقلي أو بعاة بالعقل واعتبره مسئولا عن تصرفه وقت الحادث فيكون ذلك الطلب من جانب الدفاع غير مقبول “ — لما كان ذلك ، وكان تقدير حالة المتهم العقلية التي يترتب عليها الإعفاء من المسؤولية الجنائية أمر يتعلق بوقائع الدعوى يفصل فيه قاضي الموضوع بما لا معقب عليه طالما أنه يقيمه على أسباب سائغة — كما هو الحال في واقعة الدعوى — فإن هذا النعي يكون غير سديد ويكون الطعن المقدم من الطاعن الأول برمته على غير أساس مما يتعين معه رفضه مضموما .

وحيث إن مبنى الطعن المقدم من الطاعن الثاني هو أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون وذلك لإنتفاء رابطة السببية بين ركن الخطأ المفترض وقومه من متولى الرقابة وبين الضرر ، فقد بلغ المتهم — الطاعن الأول — التاسعة عشرة من عمره وما كان يمكن تلافى الحادث الذي وقع للمجنى عليهما مهما كانت درجة الرقابة .

وحيث إن مقتضى نص المادة ١٧٣ من القانون المدني يجعل الوالد مسئولا عن رقابة ولده الذي لم يبلغ خمس عشرة سنة أو بلغها وكان في كنفه ويقوم من ذلك مسؤولية مفترضة تبقى إلى أن يبلغ الولد سن الرشد . وهذه المسؤولية بالنسبة إلى الوالد تستند إلى قرينة الإخلال بواجب الرقابة أو إلى افتراض أنه

أساء تربية ولده أو إلى الأضرين معاً، وهي لا تستقط إلا بإثبات العكس. وعبد
ذلك يقع على كاهل المسئول الذي له أن ينتقض هذه القرينة بأن يثبت أنه قام
بواجب الرقابة أو أن يثبت أن الضرر كان لا بد لاقعاً ولو قام بهذا الواجب
بما ينبغي من العناية. وإذا كان المسئول هو الوالد فقد كان عليه أن يثبت أيضاً
أنه لم يسيء تربية ولده — لما كان ما تقدم، وكان يبين من محضر جلسة
المحاكمة أن الطاعن لم يجادل في أساس مسئوليته وفرض الرأي للحكمة في تقدير
مداها، فلا يقبل منه إثارة شيء من ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض، ومن
ثم فإن الطعن المقدم من الطاعن الثاني لا يكون له محل ويتمين رفضه موضوعاً.

جلسة ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد عفيفي ، وبحضور المادة المستشارين : عادل بونس ،
وتوفيق الحشن ، وحميد الصركي ، وأحمد موافي .

(١٦٠)

الطعن رقم ١٠٩٧ لسنة ٣٢ التمهنية

استئناف . نقض "ما لا يجوز الطعن فيه" .

استئناف الأحكام الجنائية . من النيابة العامة ، ومن المتهم . هو حق خاص بكل منهما .
حق النيابة في رفع الاستئناف . والطعن بالنقض في الحكم الصادر فيه . ذلك فاصرها وحدها .
لا يجوز لتهم مافرتة .
استفادة التهم من استئناف النيابة . شرطه : أن يكون استئنافها مقبولا شكلا .
المادة ٤١٧ ج .

لكل من النيابة العامة والمتهم حقه في استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى
الجنائية من المحكمة الجزئية في المخالفات والبلطج وهو حق خاص بكل منهما .
ولا استعمال كل من الحقين شروطه الخاصة مما لا سبيل معه للتهم أن يباشر حق
النيابة فيه سواء كان ذلك عن طريق رفعه أم عن طريق الطعن على الحكم الصادر
بعدم حق النيابة فيه .

فإذا كان الطعن مرفوعا من المتهم وحده ووارد على ما قضى به الحكم المطعون فيه
من علم جواز استئناف النيابة فإن الطعن لا يكون مقبولا ، ذلك أنه ليس للتهم
أن يتذرع في تحدته عن حق النيابة في الاستئناف بدعوى استفادته منه ، إذ أن
استفادة التهم من استئناف النيابة لا تكون إلا حين يكون استئنافها مقبولا
وعندئذ تكون للمحكمة الاستئنافية حرية التقدير التي خولتها لها المادة ٤١٧ من
قانون الإجراءات الجنائية ، بأن تؤيد الحكم أو تلغيه أو تعدله سواء ضد
المتهم أو لمصلحته .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٢/٩/١٩٥٨ بدائرة مركز كفر سعد :
 بدد المحجوزات المبينة الوصف والقيمة بالمحضر . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١
 و ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة كفر سعد الجزئية قضت غيابيا بتاريخ
 ٣١ مارس سنة ١٩٥٩ عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة
 ١٠٠ قرش لإيقاف التنفيذ . فعارض المتهم ، وقضى في معارضته بتاريخ
 ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٥٩ بتأييد الحكم المعارض فيه . استأنفت النيابة الحكم
 الصادر في ٣١/٣/١٩٥٩ في ذات اليوم ، كما استأنف المتهم الحكم الأخير
 في ١٤ يولية سنة ١٩٦٠ . ومحكمة دمياط الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت
 حضوريا بتاريخ ١٣ ديسمبر سنة ١٩٦١ : بعدم جواز استئناف النيابة وبعدم
 قبول استئناف المتهم شكلا لرفعه بعد الميعاد . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم
 بطريق النقض . . . الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى
 بعدم جواز استئناف النيابة تأسيسا على أن المتهم لم يعلن بطلب توقيع أقصى
 العقوبة . ولما كان مجرد التقرير بالاستئناف من النيابة ينقل الدعوى برمتها
 إلى محكمة الدرجة الثانية فيستفيد منه المتهم ولو لم يكن قد قرر بالاستئناف
 أو قرر به بعد الميعاد، فإنه لايسوغ أن يؤدي الحكم بعدم جواز استئناف النيابة
 إلى تهويت حق المتهم في الاستفادة من إعادة نظر الدعوى .

وحيث إن الثابت بالحكم المطعون فيه أن الدعوى الجنائية رفعت على الطاعن
 بأنه بدد أشياء محجوزا عليها إداريا لصالح الحكومة لإضرارها بها . وقد حوكم
 غيابيا وطلبت النيابة بالجلسة عقابه بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ عقوبات مع توقيع
 أقصى العقوبة . فقضت المحكمة الجزئية بحبسه شهرا واحدا مع الشغل وكفالة
 مائة قرش لإيقاف التنفيذ . فاستأنفت النيابة واستأنف الطاعن . وقضت
 المحكمة الاستئنافية بعدم جواز استئناف النيابة وبعدم قبول استئناف المتهم

شكلا لرفعه بعد الميعاد . لما كان ذلك ، وكان هذا الطعن مرفوعا من المتهم وحده وواردا على ما قضى به الحكم من عدم جواز استئناف النيابة — ولما كان لكل من النيابة والمتهم حقه في استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى الجنائية من المحكمة الجزئية في المخالفات والجنح وهو حق خاص بكل منهما ، وكان لاستعمال كل من الحقين شروطه الخاصة مما لا سبيل معه للمتهم أن يباشر حق النيابة فيه سواء كان ذلك عن طريق رفعه أم عن طريق الطعن على الحكم الصادر بعدم حق النيابة فيه — لما كان ما تقدم ، فليس للمتهم أن يتذرع في تحدته عن حق النيابة في الاستئناف بدعوى استفادته منه ، ذلك أن استفادة المتهم من استئناف النيابة لا تكون إلا حين يكون الاستئناف مقبولا وعندئذ تكون للحكمة الاستئنافية حرية التقدير التي خولتها لها المادة ٤١٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، بأن تؤيد الحكم أو تلغيه أو تعدله سواء ضد المتهم أو لمصلحته ، ومن ثم فإن الطعن لا يكون مقبولا ويتعين لذلك القضاء بعدم قبوله .

جلسة ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد / محمد شوقي عثمان نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود حلى
خاطر ، وعبد الحليم البيطاش ، وأديب نصر ، ومختار رضوان .

(١٦١)

الطعن رقم ١٧٢٤ لسنة ٣٢ القضائية

مرافق طامة . دعوى جنائية "إجراءاتها" . نيابة عامة . موظفون عموميون .

مرفق سكك حديد وجه بحرى . تديره شركة وضعت تحت الحراسة إلى أن ينتهى عقد امتيازها .
هذه الشركة ليست من المصالح الحكومية أو الهيئات العامة .

السائق العمومى لدى هذه الشركة . لا يعد فى حكم الموظف أو المستخدم العمومى . رفع الدعوى
الجنائية عليه من وكيل النيابة من جنحة قتل خطأ رفعت منه أثناء عمله . لا بطلان فى الإجراءات .
المادة ٦٣/٣ ج .

مرفق سكك حديد وجه بحرى تديره شركة وضعت تحت الحراسة حتى ينتهى عقد
امتيازها فى ١٩٦٤/٦/٣٠ ومن ثم فهى ليست من المصالح الحكومية أو الهيئات
للغامة . فإذا كان يبين من الأوراق أن الطاعن ، وقت ارتكابه جريمة القتل
الخطأ المسندة إليه ، كان يعمل سائقا عموميا لدى هذه الشركة ، فإنه حينئذ
لا يعد فى حكم الموظف أو المستخدم العمومى . ويكون النعى على الإجراءات
بالبطلان ، لأن الدعوى رفعت على المتهم من وكيل النيابة بالمخالفة لحكم المادة ٦٣/٣
لإجراءات ، فى غير محله .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ١٦ فبراير سنة ١٩٦٠ بدائرة مركز
المنصورة : تسبب بغير قصد ولا تعمد فى قتل أحمد جودة حسن وكان ذلك
فأشأ عن إهماله وعدم احتياطة ومخالفة القوانين واللوائح بأن قاد السيارة بحالة

ينجم عنها الخطر فصدد المجنى عليه وأحدث إصاباتة التي أودت بحياته . وطلبت عقابه بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات . وقد ادعى جوده محمد حسين بحق مدنى قبل المتهم ومرفق سكة حديد وجه بحرسى بصفتة مسئولاً عن الحقوق المدنية متضامين بمبلغ ألف جنيه على سبيل التعويض . ومحكمة مركز المنصورة الجزئية قضت بحضور يا بتاريخ ٣ أبريل سنة ١٩٦١ عملاً بمادة الاتهام بحبس المتهم سنة مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات والزامه والمسئول بالحقوق المدنية متضامين بدفع مبلغ ثلاثمائة جنيه كتعويض مدنى والمصاريف المدنية المناسبة . فأستأنف كل من المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية هذا الحكم كما استأنفة المدعى بالحقوق المدنية . ومحكمة المنصورة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت بحضور يا بتاريخ ١٠ يناير سنة ١٩٦٢ بعدم قبول استئناف المدعى بالحق المدنى شكلاً للتقرير به بعد الميعاد وبقبول استئناف المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية شكلاً وفي الموضوع : أولاً - ببطلان الحكم المستأنف وإلغائه . ثانياً - بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وإلزامه والمسئول عن الحقوق المدنية متضامين بأن يدفع مبلغ ثلاثمائة جنيه كتعويض والمصروفات المناسبة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . فطعن المتهم في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى وجهى الطعن الأول والثانى هو الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسيب ذلك أن الحكم المطعون فيه دان الطاعن فى جريمة القتل الخطأ بالرغم من انعدام ركن الخطأ وبالتالي رابطة السببية ، وقد شهد الشهود بأن الطاعن لم يرتكب خطأ وأن الحادث وقع نتيجة لإهمال المجنى عليه - وهو حدث دون الثالثة - إذ فى طريقه بغاة فاصطدم بالررف الأيسر الخلفى للسيارة ، كما لم يعن الحكم ببيان أركان جريمة القتل الخطأ ولا الظروف التى وقعت فيها ووجه الإهمال الذى ارتكبه الطاعن .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى وأقام الدليل على ثبوتها وموافق ركن الخطأ فى حق الطاعن بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة القتل الخطأ التى دانه من أجلها ، وكان مفاد الحكم أن اصطدام السيارة

التي كان يقودها بالمجنى عليه لم يكن إلا نتيجة قيادتها بسرعة وعدم إطلاق جهاز التنبيه مستندا في ذلك إلى أقوال شهود الإثبات ومعاينة محل الحادث والتقوير الطبي ومطرحا أقوال شهود النفي، فانه يكون قد دل على توفر وكن الخطأ واستظهر رابطة السببية بأسباب مقبولة سائفة لا يشوبها القصور، ويكون هذان الوجهان من النعي على غير أساس .

وحيث إن محصل الوجه الثالث من الطعن هو البطلان في الإجراءات ، ذلك أن وكيل النيابة رفع الدعوى على الطاعن - وهو موظف عمومي - عن فعله الذي وقع منه أثناء عمله دون استئذان النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة بالمخالفة لما تقضى به المادة ٦٣/٣ من قانون الإجراءات الجنائية .

وحيث إنه لما كان يبين من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لهذا الوجه من الطعن أن الطاعن كان وقت ارتكابه لجريمة القتل الخطأ المسندة إليه يعمل سائقا عموميا لدى الشركة التي تدير مرفق سكك حديد وجه بحري ، وهي ليست من المصالح الحكومية أو الهيئات العامة بل هي شركة وضعت تحت الحراسة بالقرار الجمهوري رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥٨ مكرر واستمرت عليها الحراسة بموجب القرار الجمهوري رقم ٢٢٦١ لسنة ١٩٦٠ حتى ينتهي عقد امتيازها في ٣٠ من يونيو سنة ١٩٦٤ ، وكان الطاعن في هذه الحالة لا يمد في حكم الموظف أو المستخدم العمومي ، ويكون النعي بالبطلان في الإجراءات في غير محله ، ويكون الطعن برمته على غير أساس متعين الرفض .

جلسة ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد/ محمد متول عظم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : عادل يونس ،
ونوفيق الخشن ، وأديب نصر ، وحسين البركي .

(١٦٢)

الطعن رقم ١٠٩٩ لسنة ٣٢ القضائية

معارضة . محاكمة "إجراءاتها" . حكم "ما يعيبه" .

معارضة استئنافية . حضور المعارض بالجلسة المحددة . إدراج اسمه برول الجلسة على خلاف
الاسم الحقيقي ، مما نتج عنه : عدم تمكيه من المثول في الدعوى ، ومردود الحكم باعتبار المعارضة
كأنها لم تكن . ذلك حكم باطل . بنى على إجراءات باطلة .

إذا كان مبنى الطعن أن الطاعن حضر بالجلسة المحددة لنظر معارضته في الحكم
الاستئنافي الغيابي وقد صدر الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن دون أن ينادى
على اسمه ثم تبين بعد ذلك وقوع خطأ في اسمه المثبت بالحكم الغيابي الاستئنافي
مما أدى إلى إدراج هذا الاسم الخطأ برول الجلسة وحال دون إمكانه المثول
أمام المحكمة وإبداء دفاعه ، وكان يبين من مطالعة الحكم الاستئنافي الغيابي والحكم
الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن "المطعون فيه" أن اسم الطاعن قد أثبت
فيهما على خلاف اسمه الحقيقي الوارد بالحكم الابتدائي ، فإن الحكم الصادر
باعتبار المعارضة كأن لم تكن يكون قد جاء باطلاً إذ لم يمكن الطاعن من إبداء
دفاعه بالجلسة بسبب لا يذله فيه ، وهو إدراج اسمه في رول الجلسة باسم مغاير
لإسمه الحقيقي ، مما يعيب الحكم بالبطلان في الإجراءات ويستوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٩ بدائرة كفر سعد :
 ببد الأشياء المبينة الوصف والقيمة بالمحضر والمملوكة له والمحجوزة إداريا لصالح
 الأملاك والتي لم تسلم إليه إلا على سبيل الوديعة لحراستها وتقديمها في اليوم المحدد
 للبيع فاختلسها لنفسه إضرارا بالدائن الحاجز . وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١
 و ٣٤٢ من قانون العقوبات وتوقيع أقصى العقوبة . ومحكمة كفر سعد الجزئية
 قضت غيابيا بتاريخ ١٢ مارس سنة ١٩٦٠ عملا بمادتي الإتهام بحبس المتهم
 شهرا واحدا مع الشغل وكفالة ٢٠٠ قرش لوقف التنفيذ بلا مصاريف جنائية .
 فعارض المتهم، وقضى في معارضته بتاريخ ١٧ ديسمبر سنة ١٩٦٠ باعتبارها كأن
 لم تكن . فاستأنف المتهم حكم المعارضة في ٢٧ يوليو سنة ١٩٦١ ، وكانت النيابة
 قد استأنفت الحكم الغيابي في ١٥ مارس سنة ١٩٦١ . ومحكمة دمياط الابتدائية -
 بهيئة استئنافية - قضت غيابيا بتاريخ أول نوفمبر سنة ١٩٦١ بعدم جواز استئناف
 النيابة وبعدم قبول استئناف المتهم شكلا لرفعه بعد الميعاد وبلا مصاريف .
 فعارض المتهم في هذا الحكم الأخير، وقضى في معارضته بتاريخ ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٦١
 باعتبارها كأن لم تكن بلا مصاريف . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق
 النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن يأخذ على الحكم المطعون فيه أنه قضى باعتبار معارضته
 كأن لم تكن على الرغم من حضوره الجلسة المحددة لنظر معارضته دون أن ينادى
 عليه باسمه وأنه تبين بعد ذلك أنه أثبت خطأ بالحكم الاستئنافي الغيابي أن اسمه
 شلي جورج اسكندر وترتب على ذلك إدراج هذا الاسم الخطأ في بروتول الجلسة
 ولم يناد عليه باسمه وصدر الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن إثر المناداة عليه
 بالاسم الخطأ ودون أن يتمكن من المثول أمام المحكمة وإبداء دفاعه .

وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم الاستثنائي الغيابي والحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن المطعون فيه أنه أثبت فيهما أن اسم المتهم شلبي جورج اسكندر مع أن الثابت بالحكم الابتدائي أن اسمه شلبي جورج شلبي.

وحيث إنه متى كان الأمر كذلك، فإن الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن يكون قد جاء باطلا إذ لم يمكن الطاعن من إبداء دفاعه بالجلسة التي حددت لنظر المعارضة في الحكم الغيابي الاستثنائي لسبب لا يد له فيه وهو إدراج اسمه في رول الجلسة باسم مغاير لاسمه الحقيقي على ما يبين من ظاهر الأوراق. لما كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد شابه بطلان في الإجراءات مما يتعين معه نقضه وإحالة الدعوى إلى المحكمة الاستئنافية المختصة للفصل فيها من جديد.

جلسة ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد / محمد متولى عظم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : عادل بونس ، وتوفيق الخشن ، وأديب نصر ، وحسين المركي .

(١٦٣)

الطعن رقم ١١٠٠ لسنة ٣٢ القضائية

استئناف . حكم " ما يبطله " .

الاستئناف المرفوع من النيابة العامة . إحالة الحكم الاستئنافي في خصوص وقائع الدعوى وحدها إلى الحكم المستأنف . استطراده بعد ذلك إلى مناقشة أسباب استئناف النيابة وانتهاؤه إلى تعديل الحكم المستأنف . عدم إيراد أسباب ثبوت التهمة ، ودون أن يحيل في هذا الخصوص إلى أسباب الحكم المستأنف . ذلك يبطل الحكم ، ويستوجب نقضه . المادة ٣١٠ . ج .

(*) إذا كان الحكم الاستئنافي "المطعون" فيه قد أحال على الحكم المستأنف في خصوص واقعة الدعوى وحدها ، ثم عرض الحكم إلى الأسباب التي أقامت عليها النيابة استئنافها وهي خطأ الحكم المستأنف في تطبيق القانون ، وانتهى إلى تعديل ذلك الحكم فيما قضى به من عقوبة دون أن يورد الأسباب التي اعتمد عليها فيما انتهى إليه من ثبوت التهمتين اللتين دان الطاعنة بهما ، ودون أن يحيل في هذا الخصوص إلى أسباب الحكم المستأنف ، فإنه بذلك يكون قد أغفل إيراد الأسباب التي بنى عليها مخالفاً حكم المادة ٣١٠ إجراءات مما يبطله ويستوجب نقضه .

(*) المبدأ ذاته في الطعن رقم ١٠٨٥ لسنة ٢٢ القضائية — جلسة ١٥/١٠/١٩٦٢ .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من الطاعنة وأخرى بأنهما في ۲۹ أكتوبر سنة ۱۹۶۱ المتهمة الأولى "الطاعنة" — أولا — حرضت المتهمة الثانية على ارتكاب الدعارة وساعدتها على ذلك . وثانيا — أدارت مسكنها للدعارة . والمتهمة الثانية : — اعتادت ممارسة الدعارة . وطلبت عقابهما طبقا للمواد ۱ ، ۱/۸ ، ۹ ج ، ۱۰ ، ۱۵ من القانون رقم ۱۰ سنة ۱۹۶۱ . ومحكمة جنح بندر الزقازيق الجزئية قضت بحضوريا بتاريخ ۵ نوفمبر سنة ۱۹۶۱ عملا بالمادتين ۱ و ۹/۵ من القانون رقم ۱۰ لسنة ۱۹۶۱ بالنسبة إلى المتهمة الأولى والمادة ۹/ج من القانون المذكور للمتهمة الثانية مع تطبيق المادتين ۵ و ۵۵ من قانون العقوبات للمتهمين — أولا — بحبس المتهمة الأولى "الطاعنة" سنة مع الشغل والنفاذ عن التهمة الأولى وتغريمها خمسة وعشرين جنيا عن التهمة الثانية — ثانيا — بالنسبة للمتهمة الثانية بحبسها ثلاثة أشهر مع الشغل والنفاذ — ثالثا — غلق المنزل مدة لا تزيد على ۳ شهور . رابعا — وضع المتهمين تحت مراقبة البوليس مدة مساوية للمدة المحكوم بها على كل منهما عند إمكان ذلك — خامسا — وأمرت بوقف التنفيذ لمدة ۳ سنوات تبدأ من صيرورة الحكم نهائيا . فاستأنف المحكوم عليهما والنيابة هذا الحكم . ومحكمة الزقازيق الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت بحضوريا للمتهمة الأولى وحضوريا اعتباريا للمتهمة الثانية ، بتاريخ ۳۰ يناير سنة ۱۹۶۲ بقبول الاستئنافين شكلا وفي الموضوع وبإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف وبحبس كل من المتهمتين سنة واحدة مع الشغل وتغريم كل منهما مائة جنيه والغلق والمصادرة للأثاث والأمتعة في المكان المدار للدعارة وبلا مصاريق جنائية . فطلعت المحكوم عليها الأولى في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعنة تأخذ على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب لعدم استظهار توافر ركن الاعتياد في حق الطاعنة مع لزوم ثبوته لتحقيق جريمة التحريض على ارتكاب الدعارة وإدارة المنزل للدعارة المستندتين إليها .

ومن حيث انه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه أحال على الحكم المستأنف في خصوص واقعة الدعوى وحدها بما ذكره من أن "وقائع الدعوى قد فصلها الحكم المستأنف ولا ترى هذه المحكمة محلاً لتكرار سردها" ثم عرض الحكم المطعون فيه إلى الأسباب التي أقامت عليها النيابة استئنافها وهي خطأ الحكم المستأنف في تطبيق القانون وانهى إلى تعديل ذلك الحكم فيما قضى به من عقوبة دون أن يورد الأسباب التي اعتمد عليها فيما انتهى إليه من ثبوت التهمتين اللتين دان الطاعة بهما ودون أن يحيل في هذا الخصوص إلى أسباب الحكم المستأنف ، ويكون بذلك قد أغفل إيراد الأسباب التي بنى عليها مخالفات الحكم المادة ۳۱۰ من قانون الإجراءات الجنائية التي توجب أن يشمل الحكم على الأسباب التي بنى عليها . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون باطلاً بما يستوجب نقضه بالنسبة للطاعة والمحكوم عليها الثانية إقتضاء لحسن سير العدالة .

جلسة ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٦٢

رئاسة السيد / محمد متولى مكرم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : عادل بونس ،
دوتوفى الخشن ، وأديب نصر ، وحسين الترك .

(١٦٤)

الطعن رقم ١١٢٠ لسنة ٣٢ القضائية

تفتيش . إثبات "اعتراف" .

(أ) صدر إذن من النيابة بالتفتيش خلال مدة محددة . انقضاء هذه المدة دون تنفيذ الإذن .
استصدار إذن آخر ، بغير تحريات جديدة . اكتفاء بالتحريات الأولى . ذلك
جائز : ما دامت المحكمة قد اقتضت بجدية التحريات الأولى ، وكفايتها لتضييق إصدار
الإذن ، وأقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن . تقرير ذلك كله ، تستقل به محكمة
الموضوع .

(ب) اعتراف المتهم لضابط بجايزته الأسلحة المضبوطة . ذلك يكفي وحده للحكم بالإدانة ؛
ما دامت المحكمة قد اطّعت إلى هذا الاعتراف ومدته .

القول بأن الاعتراف كان وليد الخوف . لا تأثير له في صحة الاعتراف : إلا إذا
كان الخوف وليد أمر غير مشروع .

١ - إذا كان مبنى الطعن أن الطاعن دفع أمام محكمة الموضوع ببطلان إذن
التفتيش لعدم جدية التحريات ، وأوضح ذلك بقوله إن الضابط استصدر إذا
من النيابة بتفتيشه بحثا عن أسلحة وذخائر غير مرخص بها ، ولكنه لم ينفذ الإذن
خلال المدة المحددة به ، ثم استصدر إذا جديدا من النيابة في اليوم التالي دون
أن يبين السبب في عدم تنفيذ الإذن السابق ، كما أن مضي يوم واحد على
تاريخ انقضاء الإذن لا يكفي لإجراء تحريات دقيقة تبرر إصدار الإذن الجديد

مما يربط بطلانه لعدم جدية التحريات التي بنى عليها ، وكان مفاد ما أورده الحكم المطعون فيه ردا على هذا الدفع أن المحكمة قد اقتنعت بجدية التحريات الأولى وكفايتها لتسويغ إصدار إذن التفتيش الجديد وأنها أقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن ، وهو ما تستقل به محكمة الموضوع دون معقب عليها ، فإن هذا الوجه من الطعن يكون على غير أساس .

٢ - استناد الحكم في القضاء بالإدانة إلى ما قرره الضابط من أن الطاعن قد اعترف له بمجازته الأسلحة المضبوطة يكفي وحده لحمل قضائه طالما أن المحكمة قد اطمأنت إلى هذا الاعتراف وصدقه . ولا يؤثر في ذلك ما يقول به الطاعن من أن الاعتراف المذكور كان مبعثه الخوف من الاعتداء والإهانة مادام أنه لا يدعى أن هذا الخوف كان وليد أمر غير مشروع .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٦٠ بدائرة مركز الفشن مديرية بني سويف : حالة كونه سبق الحكم عليه بعقوبتين مقيدتين لتهريب لشروع في سرقة الأخيرة منها بتاريخ ١١/٣/١٩٥٤ في الجلسة ١١٩٨ سنة ١٩٥٢ الفشن : أولا - أحرز بغير ترخيص سلاحين ناريتين غير مششختين "فرد خرطوش بروج واحدة عيار ١٦ وفرد كبسول" . وثانيا - أحرز ذخيرة مما تستعمل في الأسلحة النارية غير المششخنة حالة كونه غير مرخص له بحمل سلاح . وأمرت النيابة بإحالة إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للسواد ١ ، ٦ ، ٧ ، ٢٦ / ١ - ٣ - ٤ ، ٤٠ من القانون ٣٩٤ سنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٥٤٦ سنة ١٩٥٤ والجدول رقم ٢ الملحق به . وأمام محكمة جنايات بني سويف دفع محامي المتهم ببطلان إذن التفتيش . وبعد نظر الدعوى قضت المحكمة حضوريا بتاريخ ٢٥ يناير سنة ١٩٦١ طبقا لمواد الإتهام مع تطبيق المادتين ١٧ ، ٢ / ٣٢ من قانون العقوبات بمعاقبية المتهم "الطاعن" بالسجن لمدة ثلاث سنوات ومصادرة السلاحين والذخيرة المضبوطة . وقد رفضت الدفع . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ

المحكمة

حيث إن مبنى الوجه الاول من الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال ، وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه دفع بطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات التي بنى عليها فقد استصدر الضابط في ۱۸ من أكتوبر سنة ۱۹۵۹ إذا من النيابة بتفتيش الطاعن بحثاً عن أسلحة وذخائر غير مرخصة على أن يتم التفتيش خلال أسبوع من تاريخه . وإذا كانت المدة قد انتهت في ۲۵ من أكتوبر سنة ۱۹۵۹ فقد استصدر الضابط إذا آخر في ۲۶ من أكتوبر سنة ۱۹۵۹ دون أن يبين السبب في عدم تنفيذ الإذن السابق . كما أن مضي يوم واحد على تاريخ انقضاء الإذن لا يكفي لإجراء تحريات دقيقة تبرر إصدار الإذن الجديد وهو ما يربط بطلانه لعدم جدية التحريات التي بنى عليها . وما قاله الحكم من أن اعتراف الطاعن يصحح الأوضاع وأنه لا غبار في إعطاء الإذن الجديد بناء على التحريات الأولى غير سديد فضلاً عن انطوائه على فساد في الاستدلال . فقد دافع الطاعن بأن الإقرار المنسوب إليه كان مبعثه الخوف من الإعتداء كما أن النيابة ما كانت لتصدر الإذن الجديد لو علمت بوجود إذن سابق انتهى مفعوله .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بقوله ” إنه بتاريخ ۲۷ من أكتوبر سنة ۱۹۵۹ بناحية بنى صالح مركز الفشن مديرية بنى سويف انتقل النقيب محمد كمال أحمد معاون مباحث مركز الفشن بناء على انتداب صادر له بتفتيش منزل المتهم بحثاً عن أسلحة غير مرخصة وبفتيشه ومعه المخبر لبيب قرياقص برسوم عثر المخبر على فردين أحدهما كبسول والثاني خرطوش عيار ۱۶ في بخوة (كوة) بالحائط وأثبت الضابط في محضره أن المتهم اعترف له بميازته المضبوطات . وثبت من تقرير فحص السلاح والذخيرة المضبوطتين صلاحيتهما للاستعمال . كما ثبت من صحيفة الحالة الجنائية للمتهم أنه عائد “ . واستند الحكم في إدانة الطاعن إلى أقوال الضابط محمد كمال أحمد والمخبر لبيب قرياقص برسوم وما أقر عنه فحص المضبوطات وصحيفة الحالة الجنائية — لما كان ذلك ، وكان الحكم قد مرض لما دفع به الطاعن من بطلان إذن

التفتيش ورد عليه بما يتضمن أن إقرار المتهم للضابط بإحرازه المضبوطات يصحح كل الأوضاع فضلا عن أنه لا غبار من إعطاء الإذن الجديد بناء على التحريات الأولى . وكان مفاد ما أورده الحكم أنه إلى جانب إقرار الطاعن بالإحراز فإن المحكمة قد اقتنعت بجدية التحريات الأولى وكفايتها لتسوية إصدار أمر التفتيش الجديد وأنها أقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن وهو ما تستقل به محكمة الموضوع دون معقب عليها . وكان ما أثبتته الحكم خاصة بالإقرار كاف وحده لحمل قضائه طالما أن المحكمة قد أطمأنت إلى هذا الإقرار وصدفته . وكان ما يثيره الطاعن في شأن الإقرار المذكور من أن مبعثه الخوف من الاعتداء والإهانة لا تأثير له في صحته ما دام أن الطاعن لا يدعي أن هذا الخوف كان وليد أمر غير مشروع . لما كان ما تقدم ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه لا يكون مقبولا .

وحيث إن مبنى الوجه الثاني من الطعن هو القصور في البيان ، ذلك أن الطاعن دفع بعدم صلاحية السلاح والذخيرة للاستعمال وطلب فض الإحراز لهذا الغرض . إذ أن الطبيب الشرعي وإن قرر صلاحية السلاح والذخيرة للاستعمال فقد فاتته تجربة الفردين المضبوطين للتأكد من صلاحيتهما ، ومن ثم كان يتعين على المحكمة مناقشته في هذا الشأن . وإذ هي لم تفعل فإن الحكم يكون معيبا بالقصور وهو ما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد عرض لما دفع به الطاعن وفنده بقوله "وأما عما أثاره المتهم بخصوص صلاحية السلاح للاستعمال فقد قطع الطبيب الشرعي بصلاحيته للاستعمال كما أطلعت المحكمة على المضبوطات وبأن من فحصها أنها جميعا صالحة للاستعمال" - لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد أطمأنت إلى صلاحية السلاح والذخيرة المضبوطة - استنادا إلى ما أثبتته التقرير الطبي الشرعي وإلى ما تبينته من الفحص الذي أجرته بمعرفتها - ولم تر بعد ذلك داعيا لمناقشة الطبيب الشرعي في أمر تجربة السلاح خاصة وأن الطاعن لم يتمسك بذلك في دفاعه . لذلك فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم كله يكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد/ محمد تولى عتلم نائب رئيس المحكمة، وبحضور السادة المستشارين : عادل يونس ،
توفيق الخليل ، وأديب نصر ، وحسين السركي .

(١٦٥)

الطعن رقم ٢٤٠٦ لسنة ٣١ القضائية

مؤسسات عامة . موظفون عموميون . دعوى جنائية . دعوى مدنية .
قضاء " حالاته . سلطة محكمة النقض . نسبة أثر الطعن " .

(أ) مؤسسه مديرية التحرير . مؤسسة عامة . موظفوها يمدون في حكم الموظفين العموميين .
تمتد إليهم الحماية الخاصة المتصوص عليها في المادة ١٦٣ . ج . رفع الدعوى الجنائية
ضد أحدهم بجريرة وقعت له أثناء أو بسبب تأدية وظيفته ، لا تجوز لغير النائب العام
أو المحامي العام أو رئيس النيابة العامة .

(ب) رفع الدعوى الجنائية بغير الطريق القانوني . يستتبع عدم قبول الدعوى المدنية ضد المتهم
والمستول من الحقوق المدنية . ملة ذلك : الدعوى المدنية التي ترفع أمام المحاكم
الجنائية تتبع الدعوى الجنائية .

(جرد) الطعن المرفوع من المستول من الحقوق المدنية . نفيه على الحكم المطعون فيه بخالفه
القانون حين لضي في موضوع الدعوى الجنائية التي رفعت بغير الطريق القانوني . ذلك
دفع من النظام العام يجعل الطعن مقبولا . هذا العيب ينطوي على مساس بالحقوق
المدنية المحكوم بها . ويستوجب قضاء الحكم وإلغاءه فيما قضى به من تبرؤ ،
والحكم بعدم قبول الدعوى المدنية .

(هـ) قضاء الحكم بالنسبة لدعي بالحقوق المدنية . لا يجوز قصفه بالنسبة للمتهم الذي لم يتأنف
الحكم الابتدائي ولم يكن طرفا في الحكم المطعون فيه . ولو كان العيب الموجه
للقضاء متعللا بالمتهم . المادة ٢/٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩

١ - مؤسسة مديرية التحرير مؤسسة عامة ، وموظفوها يعدون في حكم الموظفين العموميين من حيث خضوعهم للأحكام العامة لقانون الوظائف العامة فيما لم يرد به حكم خاص في القرار الصادر بإنشاء المؤسسة أو باللوائح التي يضعها مجلس الإدارة ، كما تنعطف عليهم الحماية الخاصة التي أمبغها القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ بتعديل المادة ٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية على الموظفين والمستخدمين العموميين ورجال الضبط حين نص في الفقرة الثالثة على أنه لا يجوز لغير النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة العامة رفع الدعوى الجنائية ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط بل جريمة وقعت منه أثناء تادية وظيفته أو بسببها . وهذه الحماية تمتد إلى جميع العاملين في الوظيفة العامة تحقيقا لمراد الشارع الذي أفصح عنه في المذكرة الإيضاحية المرافقة للقانون حفاظا على حسن أدائهم أعمال وظيفتهم ومراعاة لحسن سير العمل ودفع الضرر عن المصلحة العامة .

٢ - إذا كانت الدعوى الجنائية قد رفعت على المتهم بغير الطريق القانوني وفقا لنص المادة ٣/٦٣ من قانون الإجراءات ، فإن ذلك يستتبع الحكم بعدم قبول الدعوى المدنية ضد المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية ، لما هو مقرر من أن الدعوى المدنية التي ترفع أمام المحاكم الجنائية هي دعوى تابعة للدعوى الجنائية .

٣ - إنه وإن كان الطعن موجهما من المسئول عن الحقوق المدنية إلى الدعوى الجنائية وحدها على خلاف ما تقتضى به المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض التي تقصر حق الطعن بطريق النقض الحاصل من المدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها على ختوقهما المدنية فقط ، إلا أنه لما كان العيب الذي يرمى به الطاعن الحكم المطعون فيه في شقه المتصل بالدعوى الجنائية ينطوى على مساس بحقوقه المدنية لتعلقه بصحة إجراءات تحريك الدعوى الجنائية ، ويترتب على قبوله الحكم بعدم جواز رفع الدعوى الجنائية على المتهم - تابع الطاعن - عملا بنص المادة ٣/٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية ، وما يستتبع ذلك من عدم قبول الدعوى المدنية ضد المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية لما هو مقرر من أن

الدعوى المدنية التى ترفع أمام المحاكم الجنائية هى دعوى تابعة للدعوى الجنائية فإذا كانت الأخيرة غير مقبولة تعين القضاء بعدم قبول الأولى أيضا . لما كان ذلك ، فإنه يكون للطاعن بوصفه مسئولاً عن الحقوق المدنية صفة فى النعى على الحكم المطعون فيه بما أثاره فى طعنه ، وهو دفع من النظام العام لتعلقه بولاية المحكمة تجاوز إثارتها فى أية حالة كانت عليها الدعوى .

٤ - رفع الدعوى الجنائية على المتهم - وهو موظف عمومى - بغير الطريق المرسوم فى المادة ٦٣/٣ إجراءات يكون غير جائز وبالتالى فإن ما يشترطه الطاعن فى خصوص عدم قبول الدعوى المدنية بالنسبة إليه بوصفه مسئولاً عن الحقوق المدنية فى الدعوى المدنية التى أقيمت تبعا للدعوى الجنائية يكون فى محله نظرا لما ينطوى عليه هذا العيب من مساس بحقوقه المدنية . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد فاته التصدى لهذا الدفع فإنه يكون معيبا ويتعين نقضه فى خصوص الدعوى المدنية وإلغاؤه فيما قضى به من إلزام الطاعن بصفته التعويض والمصروفات والقضاء بعدم قبول الدعوى المدنية قبله بغير حاجة إلى الإحالة لمحكمة الموضوع .

٥ - لما كان المتهم لم يطعن فى الحكم المطعون فيه ، فلا تملك المحكمة أن تنقض الحكم لمصلحته من تلقاء نفسها عملا بالفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ على رغم اتصال العيب فى الحكم به وإبتنائه على مخالفة للقانون تقوم على انعدام ولاية المحكمة بالفصل فى الدعوى ، وذلك لأن المتهم لم يستأنف الحكم الابتدائى الذى صدر ضده فى الدعويين الجنائية والمدنية ولم يكن بذلك طرفا فى الحكم المطعون فيه (*) .

(*) مماثل لهذا المقرر فى الطعن رقم ١٦ لسنة ٣١ ق . المنشور بالعدد الثانى من السنة الثانية عشرة . قاعدة ٧٥ صفحة ٤١١ .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة عبد الحميد عبد الحميد السباك بأنه في يوم ٢٩ يوليو سنة ١٩٥٧ بدائرة كوم حمادة : تسبب بغير قصد ولا تعمد في قتل شحاته محمد حواش سليم وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياظه وعدم مراعاته اللوائح بأن يسمح له بالركوب في سيارة تقل بدون ترخيص وكان بصندوق السيارة منقولات أخرى ولم يتخذ الحيلة اللازمة لتثبيتها في مكانها مما أدى إلى سقوطها وسقوط المجنى عليه وإصابته بالإصابات الميمنة بالتقرير الطبي والتي أودت بحياته . وطلبت عقابه بالمادة ٢٣٨ عقوبات . . وقد ادعى كل من المطعون ضدهم بحق مدنى قبل المتهم وشركة مصر للتأمين بصفتها مسئولة عن الحقوق المدنية بمبلغ ٥١ جنيها تعويضا ثم عدل المدعون بالحقوق المدنية طلب التعويض إلى مبلغ ١٠٠٠ جنيه . ومحكمة جنح كوم حمادة الجزئية قضت فيها حضوريا بتاريخ ٣١ يناير سنة ١٩٦٠ عملا بمادة الاتهام بتعريم المتهم عشرة جنهيات والزامه متضامنا مع المسئولة بالحقوق المدنية بأن يدفعوا للمدعين بالحق المدنى مبلغ ٧٠٠ ج سبعة مائة جنيه والزامهم بالمصروفات و . ٢٠ قرش مائتى قرش أتعاب محاماة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . استأنفت المسئولة بالحقوق المدنية هذا الحكم . ومحكمة دمنهور الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بتاريخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٦٠ بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف بلا مصاريف . فطعن المسئول عن الحقوق المدنية فى هذا الحكم بطريق النقض . الخ

المحكمة

... حيث إن الطاعن - المسئول عن الحقوق المدنية - ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان تابعه المتهم بجريمة القتل الخطأ قد انطوى على بطلان فى الإجراءات أثر فيه ، ذلك بأن الدعوى الجنائية أقيمت على المتهم وهو موظف عمومى دون استئذان رئيس النيابة العامة أو النائب العام على خلاف ما تنضى به المادة ٦٣/٣ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق والمفردات - التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن - أن الدعوى الجنائية أقيمت على المتهم عبد الحميد عبد الحميد السباك سائق السيارة بإدارة النقل بمؤسسة التحرير - لأنه في يوم ١٩٥٧/٧/٢٩ بدائرة كوم حمادة ، تسبب من غير قصد ولا تعمد في قتل المجنى عليه وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياظه وعدم مراعاته اللوائح بأن سمح له بالركوب في سيارة النقل بدون ترخيص وكان بصندوق السيارة منقولات أخرى ولم يتخذ الحيلة اللازمة لتثبيتها في مكانها مما أدى إلى سقوطها وسقوط المجنى عليه وإصابته بالإصابات الميمنة بالتقرير الطبي والتي أودت بحياته . وطلبت نيابة كوم حمادة الجزئية من محكمة أول درجة عقابه بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات . وادعى بحق مدني ورثة المجنى عليه وطلبوا الحكم لهم قبل المتهم والمسئولين عن الحقوق المدنية - الطاعن وشركة مصر للتأمين - بتعويض قدره ٥١ ج ثم عدلوا طلباتهم في أثناء سير الدعوى أمام محكمة أول درجة إلى مبلغ ألف جنيه . والمحكمة المذكورة قضت بحضور يا عملا بمادة الاتهام بتغريم المتهم عشرة جنيهات وإلزامه متضامنا مع المسئولين عن الحقوق المدنية بأن يدفعوا للمدعي بالحق المدني مبلغ ٧٠٠ ج وإلزامهم المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . فاستأنف الطاعن ، وقضى في استئنافه حضور يا بقبوله شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف بلا مصاريف .

وحيث إنه وإن كان الطعن موجها من المسئول عن الحقوق المدنية إلى الدعوى الجنائية وحدها على خلاف ما تقضى به المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض التي تقصر حق الطعن بطريق النقض الحاصل من المدعي بالحقوق المدنية والمسئول عنها على حقوقها المدنية فقط ، إلا أنه لما كان العيب الذي يرمى به الطاعن الحكم المطعون فيه في شقه المتصل بالدعوى الجنائية ينطوي على مساس بحقوقه المدنية لتعلقه بصحة إجراءات تحريك الدعوى الجنائية ويترتب على قبوله الحكم بعدم جواز رفع الدعوى الجنائية على المتهم - تابع الطاعن - عملا بنص الفقرة الثالثة من المادة ٦٢ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ الصادر في ٢١ من مارس سنة ١٩٥٦ الساري على واقعة الدعوى والمعدلة أخيرا بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ - وما يستتبع ذلك من عدم قبول

الدعوى المدنية ضد المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية (الطاعن) لما هو مقرر من أن الدعوى المدنية التي ترفع أمام المحاكم الجنائية هي دعوى تابعة للدعوى الجنائية فإذا كانت الأخيرة غير مقبولة تعين القضاء بعدم قبول الأولى أيضا . لما كان ذلك ، فإنه يكون للطاعن بوصفه مسئولا عن الحقوق المدنية صفة في النعي على الحكم المطعون فيه بما أثاره في طعنه ، وهو دفع من النظام العام لتعلقه بولاية المحكمة تجاوز إثارته في أية حالة كانت عليها الدعوى .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على المفردات وعلى مدونات الحكم أن الجريمة التي نسب إلى المتهم ارتكابها قد وقعت في أثناء تأدية وظيفته بمؤسسة مديرية التحرير حيث يعمل سائقا بإدارة النقل بها بمرتب شهري قل إليه من اليومية بالأمر رقم ٥٥١ مستخدمين اعتبارا من ١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٤ طبقا لما هو موضح بملف خدمته الذي أمرت المحكمة بضمه تحقيقا لوجه الطعن . وقد أقيمت الدعوى الجنائية عليه بغير إذن من النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة العامة ، وتمسك الطاعن في مذكرته الكتابية المقدمة أمام المحكمة الاستئنافية بجلسة ٢٩ يونيو سنة ١٩٦٠ بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها بغير الطريق الذي رسمه القانون وبالتالي عدم قبول الدعوى المدنية . لما كان ذلك ، وكانت مؤسسة مديرية التحرير قد أنشئت بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٤ ونص في المادة الأولى منه على أنها مؤسسة عامة أعطيت لها الشخصية الاعتبارية وقد أدمجت بمقتضى قرار رئيس الجمهورية المؤرخ ٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٧ المنشور بالعدد ٨٥ مكررب من الوقائع المصرية بتاريخ ٣ نوفمبر سنة ١٩٥٧ في الهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضي التي أنشئت بدورها بمقتضى القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٥٥ والذي حل محله القانون رقم ٦٤٣ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون رقم ٣٣٣ لسنة ١٩٥٦ و٦١٣ لسنة ١٩٥٧ وألحقت أخيرا بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ - بإنشاء المجلس الأعلى للمؤسسات العامة - بالمؤسسة المصرية العامة لتعمير الأراضي . ولما كانت المادة ١٣ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون المؤسسات العامة قد نصت على أنه " تسرى على موظفي المؤسسات العامة أحكام قانون الوظائف العامة فيما لم يرد بشأنه نص خاص في القرار الصادر بإنشاء المؤسسة أو اللائح التي يضعها مجلس الإدارة " وقد

أكد قرار رئيس الجمهورية رقم ۱۵۲۸ لسنة ۱۹۶۱ بإصدار لائحة نظام موظفى
وعمال المؤسسات العامة - المنشور بعدد الجريدة الرسمية رقم ۲۲۸ بتاريخ
۲۷ من اكتوبر سنة ۱۹۶۱ - الحكم سالف البيان . لما كان ذلك ، فإن
موظفى مؤسسة مديرية التحرير يعدون فى حكم الموظفين العموميين من حيث
خضوعهم للأحكام العامة لقانون الوظائف العامة فيما لم يرد به حكم خاص
فى القرار الصادر بإنشاء المؤسسة أو باللوائح التى يضعها مجلس الإدارة . ولما كان
القانون رقم ۲۱۰ لسنة ۱۹۵۱ فى شأن نظام موظفى الدولة قد قسم الموظفين إلى
فئتين الأولى أطلق عليها " الموظفين الداخلين فى الهيئة " والثانية أطلق عليها
" المستخدمين الخارجين عن الهيئة " ويدخل فى هذه الفئة الأخيرة الصناع وغيرهم .
أما العمال فيحكمهم من ناحية المعاملة المالية " كادر العمال " الصادر به قرار
مجلس الوزراء فى ۲۳ نوفمبر سنة ۱۹۴۴ والقرارات المعدلة له ، إلى أن صدر
القانون رقم ۱۱۱ لسنة ۱۹۶۰ بـسريان أحكام كادر العمال على المستخدمين
الخارجين عن الهيئة وتحسين حالتهم - المنشور بعدد الجريدة الرسمية رقم ۷۳
فى ۳۱ مارس سنة ۱۹۶۰ - فأدجج المستخدمين - صناعا كانوا أو غير صناع -
فى " كادر العمال " - وإذا كان المتهم فى الدعوى قد نقل من سائق باليومية
إلى المرتب الشهري فخرج بذلك من كادر العمال الذى يقوم على أساس اليومية
فيعد من قبل المستخدمين العموميين الذين تنعطف عليهم الحماية الخاصة التى أمبغها
القانون رقم ۱۲۱ لسنة ۱۹۵۶ بتعديل المادة ۶۳ من قانون الإجراءات الجنائية
على الموظفين والمستخدمين العموميين ورجال الضبط حين نص فى الفقرة
الثالثة على أنه " لا يجوز لغير النائب العام أو المحامى العام أو رئيس
النابة العامة رفع الدعوى الجنائية ضد موظف أو مستخدم عام
أو أحد رجال الضبط بل جريمة وقعت منه أثناء تادية وظيفته أو بسببها ... " على
أن هذه الحماية تمتد إلى جميع العاملين فى الوظيفة العامة تحقيقا لمراد الشارع
الذى أفصح عنه فى المذكرة الإيضاحية المرافقة للقانون سالف البيان من تقرير
حماية خاصة للموظفين حفاظا على حسن أدائهم أعمال وظيفتهم على الوجه الأكمل
ومراعاة لحسن سير العمل ودفع الضرر عن المصلحة العامة ، ومن ثم يكون
رفع الدعوى الجنائية على المتهم غير جائز وبالتالي يكون ما يشتره الطاعن فى خصوص
عدم قبول الدعوى المدنية بالنسبة إليه بوصفه مسئولا عن الحقوق المدنية

فى الدعوى المدنية التى أقيمت تبعا للدعوى الجنائية فى محله ، وقد فات الحكم المطعون فيه التصدى لهذا الدفع مما يعيبه . وإذ ثبت من الاطلاع على الأوراق تحقق هذا العيب ، فإنه يتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه فى خصوص الدعوى المدنية وإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من إلزام الطاعن بصفته التعويض والمصروفات وبعدم قبول الدعوى المدنية قبله وإلزام المطعون ضدهم بمصروفات الطعن والمصروفات الاستئنافية التى أوفأها الطاعن ومقابل أتماب المحاماة عن مراحل الطعن وذلك بغير حاجة إلى الإحالة على محكمة الموضوع - لما كان ذلك ، وكان المتهم لم يطعن فى الحكم المطعون فيه فلا تملك هذه المحكمة نقض الحكم لمصلحته من تلقاء نفسها عملا بالفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض على رغم اتصال ذلك العيب به وإبتنائه على مخالفة للقانون تقوم على انعدام ولاية المحكمة بالفصل فى الدعوى وذلك لأن المتهم لم يستأنف الحكم الابتدائى الذى صدر ضده فى الدعوى الجنائية والمدنية ولم يكن بذلك طرفا فى الحكم المطعون فيه .

جلسة ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد خفي ، وبحضور الزادة المستشارين : محمود حلى خاطر ،
وعبد الحليم البطاش ، وأديب نصر ، ومختار رضوان .

(١٦٦)

الطعن رقم ٣٠٤ لسنة ٣٢ القضائية

حكم "بياناته . ما لا يبطله . تسببه" . إثبات "بوجه عام" .

(١) يماثل الحكم . لم يشترط القانون إثباتها في مكان معين منه . ورودها في دياجته .
لا يبطل الحكم . القول باشتراط إيرادها في الجزء المحرر بعد كلمة "المحكمة" ، وليس
في الجزء السابق عليها . لا سند له من القانون .

(ب) أدلة الدهوى . حرية القاضي في تقديرها لتكوين عقيدته . ولو ترتب على حكمه قيام
تناقض بينه وبين حكم سابق أصدرته هيئة أخرى على متهم آخر في ذات الواقعة .

١ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد أوضح في دياجته جميع البيانات الخاصة
بسماع أمر الإحالة وطلبات النيابة والمدعى المدني وأقوال المتهمين وشهادة
الشهود والمرافعة والاطلاع على الأوراق والمداولة قانوناً ، وكان القانون لم يشترط
إثبات هذه البيانات في مكان معين من الحكم ، فإن ما ينعاها الطاعن من اشتراط
إيراد تلك البيانات في الجزء المحرر بعد كلمة "المحكمة" لا في الجزء السابق عليها
هو شرط لا سند له من القانون .

٢ - من المقرر أن القاضي وهو يحاكم متهما يجب أن يكون مطلق الحرية
في هذه المحاكمة ، غير مقيد بشيء مما تضمنته حكم صادر في ذات الواقعة على متهم
آخر ، ولا مبال بأن يكون من وراء قضائه على مقتضى العقيدة التي تكونت لديه
قيام تناقض بين حكمه والحكم السابق صدوره على مقتضى العقيدة التي تكونت
لدى القاضي الآخر .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخرين بأنهم في ليلة ١٩٥٧/١٠/٥ بدائرة مركز ساقلته مديرية سوهاج : المتهم الأول " الطاعن الأول " قتل عمدا حمزه عبد الله مهران ، واشترك معه المتهمان الثاني " الطاعن الثاني " والثالث في ارتكاب هذه الجناية التي اقترنت بجناية أخرى تنطبق عليها المادة ٣١٦ عقوبات ، وذلك بأن اتفق ثلاثهم على سرقة ملابس المجنى عليه وقصدوا إلى داره يحمل كل منهم سلاحا ظاهرا "بندقية" وأخذوا في إخراج الملابس من ثقب أحدثوه بجدار الدار وقد تصدى لهم المجنى عليه وطاردهم وهم يحملون المسروقات فأطلق عليه أولهم عيارا ناريا من بندقية قاصدا قتله فأحدث به الإصابة الميمنة بتقرير المصفة التشريحية والتي أودت بحياته ، ثم اضطروا المتهمون إلى التخلي عن المسروقات والفرار وكان القتل نتيجة محتملة لاتفاقهم على السرقة . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم على محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ٢٣٤/٢ ، ٤٠٦/٢ و ٤٣٥ و ٤٦٥ و ٣١٦ عقوبات . فقررت الغرفة ذلك . ومحكمة جنايات سوهاج سمعت الدعوى وقضت فيها بتاريخ ١٩٥٨/٤/١٦ حضوريا للأول والثاني "لطاعين" وضابعا للثالث بمعاينة المتهمين الثلاثة بالأشغال الشاقة المؤبدة وأعفتهم من المصروفات الجنائية . وأعيدت الإجراءات للمتهم الغائب وقضى بتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٩٥٩ حضوريا ببراءته . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض وقيد طعنهما برقم ١٣١٥ سنة ٢٩ قضائية . وقضى فيه بجلسة أول مارس سنة ١٩٦٠ بقبوله شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة جنايات سوهاج للفصل فيها مجددا من دائرة أخرى . وفي أثناء نظر الدعوى للمرة الثانية ادعى محمد حمزه ابن المجنى عليه بحق مدني قبل المتهمين متضامين بمبلغ مائة جنيه . وبعد أن أتمت المحكمة نظرها قضت فيها حضوريا بتاريخ ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٦٠ عملا بالمواد ٢٣٤/١ و ٤٣٥ و ٤٦٥ و ٣١٣ و ١٧ من قانون العقوبات - أولا - برفض الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية وبقبولها . ثانيا - بمعاينة كل من المتهمين "لطاعين" بالأشغال الشاقة المؤبدة بلا مصروفات جنائية . ثالثا - بإلزامهما متضامين بأن يدفعوا للمدعى بالحق المدني مبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض والمصاريف المدنية ومبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم للمرة الثانية بطريق النقض ولم يقدم الطاعن الثاني أسبابا لطعنه . . . الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن الثانى وإن قرر بالطعن فى الحكم فى الميعاد إلا أنه لم يقدم أسبابا لطعنه فىكون طعنه غير مقبول شكلا .

وحيث إن الطعن المقدم من الطاعن الأول قد استوفى الشكل المقرر فى القانون .

وحيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن المقدم من الطاعن الأول هو بطلان الحكم ذلك أن الجزء المحرر بعد كلمة المحكمة جاء خلوا من البيانات الواجب ذكرها فيه وهى سماع أمر الإحالة وطلبات النيابة والمدعى المدنى وأقوال المتهمين وشهادة من شهد والمرافعة والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد أوضح فى ديباجته واشتمل على جميع البيانات التى يقول الطاعن إنه جاء خلوا منها ، وكان القانون لم يشترط إثبات هذه البيانات فى مكان معين من الحكم ، فإن ما ينعاه الطاعن من اشتراط إيراد تلك البيانات فى الجزء المحرر بعد كلمة "المحكمة" لا فى الجزء السابق عليها هو شرط لا سند له من القانون ومن ثم فإن هذا الوجه من الطعن يكون على غير أساس .

وحيث إن محصل الوجه الثانى هو الفساد فى الاستدلال والتناقض فى التسبيب ، ذلك أن دفاع المتهمين بنى على أن وقت الحادث كان ظلما تستحيل فيه الرؤية فردت المحكمة على هذا الدفاع ردا فاسدا ، فضلا عن أنه يتناقض مع الأسباب التى أقامت عليها المحكمة - بيئة أخرى - قضاءها براءة متهم ثالث هو - أحمد عثمان محمود - مستندة فيها إلى عدم إمكان الرؤية بسبب الظلام .

وحيث إن الحكم المطعون فيه عرض لدفاع الطاعن بشأن استحالة الرؤية بسبب الظلام وأثبت سهولة الرؤية ووضوحها فى قوله "إن الحادث بدأ فى الساعة الخامسة صباحا كما قرر الشهود ولا شك أنه وقت تسهل فيه رؤية

الأشخاص ومعرفتهم ، وقد استمر الحادث وقتاً من الزمن ، وهو وقت مطاردة المتهمين وإطلاق المتهم الأول العيار الناري الذي أصاب المجنى عليه ، وهذه الفترة كشفت بشكل أوضح وأجل عن أشخاص المتهمين المطاردين لأنها كانت تسبق شروق الشمس بوقت لا يزيد عن نصف ساعة الأمر الذي يؤكد صحة أقوال المجنى عليه والشهود عندما ذكروا أسماء المتهمين وعندما عينوا المتهم الأول بأنه هو الذي أطلق العيار الناري على المجنى عليه . ثم ناقش الحكم زمن الحادث وساعة الفجر وساعة الشروق ومهولة الرؤية ووضوحها في قوله ” ومن حيث إن الثابت من حكم محكمة النقض أنه في يوم الحادث — وهو ٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٧ الموافق ١١ من ربيع الأول سنة ١٣٧٧ — كان موعد الفجر الساعة ٤ والدقيقة ٢٣ صباحاً وموعد شروق الشمس في الساعة ٥ والدقيقة ٥ ، صباحاً ، أي أن الفارق الزمني بين الفجر والشروق هو ساعة وصبعة وعشرون دقيقة ولكن الثابت من بلاغ الحادث أنه أبلغ إلى المركز في الساعة السادسة وعشرين دقيقة من صباح يوم الحادث ، وقد ذكر نائب العمدة في إشارة الحادث أنه تلقى البلاغ من محمد عبد الله وهران حوالي الساعة ٥ و ٥٤ دقيقة صباحاً ولا نزاع في أن الحادث قد وقع قبل ذلك مباشرة — فإذا ذكر الشهود بأن الحادث كان بين الساعة الخامسة والخامسة والنصف صباحاً يكون قولهم صدقاً وحقاً ، وفي هذا الوقت تكون الرؤية سهلة يسيرة خصوصاً لشخص عرف اللص من قبل وتبعه وطارده ، وفي خلال الزمن من الساعة الخامسة حتى الخامسة والنصف صباحاً يكون الضوء قد تجلى في الوضوح رويداً رويداً مما يقطع بصحة أقوال المجنى عليه والشهود — وأن ما قرره المجنى عليه وشاهداه دليل ما بعده دليل على إمكان الرؤية وصحة الشهادة ... ” . لما كان ما تقدم ، فإنه لا سبيل إلى مصادرة المحكمة في اعتقادها ما دامت قد بنت اقتناعها على أسباب مائفة — لما كان ذلك ، وكان لا وجه لقالة التناقض التي أثارها الطاعن مستنداً فيها إلى الحكم الصادر ببراءة متهم آخر في نفس الدعوى فإن الأمر يتعلق بتقدير

الدليل ، ولا يتعدى أثره شخص المحكوم لصالحه . ذلك بأنه من المقرر أن القاضي وهو يحاكم متهما يجب أن يكون مطلق الحرية في هذه المحاكمة غير مقيد بشيء مما تضمنته حكم صادر في ذات الواقعة على متهم آخر ، ولا مبال بأن يكون من وراء قضائه على مقتضى العقيدة التي تكونت لديه قيام تناقض بين حكمه والحكم السابق صدوره على مقتضى العقيدة التي تكونت لدى القاضي الآخر — لما كان ذلك ، فإن هذا الوجه من النعى يكون على غير أساس ويكون الطعن برمته في غير محله متعين الرفض موضوعا .

جلسة ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار عادل يونس ، وبحضور السادة المحترمين : توفيق الخشن ، وأديب نصر ، وحسين المركي ، وأحمد موافي .

(١٦٧)

الطعن رقم ١١٣٤ لسنة ٣٢ القضائية

قصد جنائي . مواد مخدرة . حكم "تسييه" . إثبات "قرائن" .

القصد الجنائي . في جريمة إحراز المخدر . يجب توافره : أن يقوم الدليل على علم الجاني بأن ما يحوزه جوهر مخدر .

مجرد وجود المخدر في حيازة شخص . لا يكفي لاعتباره عالماً بكنه الجوهر المخدر . القول بشير ذلك : فيه إنشاء لقرينة قانونية — لا سند لها من القانون — مبناها اقتراض العلم من واقع الحيازة .

من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة إحراز المخدر لا يتوافر من مجرد تحقق الحيازة المادية ، بل يجب أن يقوم الدليل على علم الجاني بأن ما يحوزه هو جوهر من الجواهر المخدرة المحظور إحرازها قانوناً ، ولا حرج على القاضي في استظهار هذا العلم من ظروف الدعوى وملايساتها — على أي نحو يراه — وإذا كان الطاعن قد دفع بأن المضبوطات دست عليه وأنه لا يعلم حقيقة الجواهر المضبوطة ، فإنه كان من المتعين على الحكم ، وقد رأى إدانته، أن يبين ما يبرر اقتناعه بعلم الطاعن بأن ما يحوزه من الجواهر المخدرة . أما قوله بأن مجرد وجود المخدر في حيازة الشخص كاف لاعتباره محرزاً له وأن عبء إثبات عدم علمه بكنهه الجوهر المخدر إنما يقع على كاهله هو ، فلا سند له من القانون . إذ أن القول بذلك فيه إنشاء لقرينة قانونية مبناها اقتراض العلم بالجواهر المخدر من واقع حيازته ، وهو ما لا يمكن إقراره قانوناً مادام القصد الجنائي من أركان

الجريمة ، ويجب أن يكون ثبوته فعليا لا افتراضيا . ولما كان مؤدى ما أورده الحكم لا يتوافق به قيام العلم لدى الطاعن ، ولا يشفع في ذلك استطراده إلى التدليل على قصد الاتجار لأن البحث في توافر القصد الخاص ، وهو قصد الاتجار ، يفترض ثبوت توافر القصد العام بداءة ذى بدء وهو ما قصر الحكم في استظهاره وأخطأ في التدليل عليه ، لما كان ذلك ، فإن الحكم يكون معيبا ويتعين نقضه والإحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٨ يونيو سنة ١٩٦٠ بدائرة مركز أبو حماد مديرية الشرقية : أحرز جواهر مخدرة "حشيشا وافبونا" في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من غرفة الإتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١ و ٢ و ٣٣/١ - ج و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبندين ١ و ١٢ من الجدول رقم ١ المرافق . فقررت الغرفة ذلك . ومحكمة جنايات الزقازيق قضت حضوريا بتأريخ ١٩٦١/١/٢١ عملا بالمواد ٢١ و ٣٤/١ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ سنة ١٩٦٠ والبندين ١ و ١٢ من الجدول رقم ١ المرافق ، باعتباره القانون الأصلح للمتهم عملا بالمادة ٢/٥ من قانون العقوبات : بمعاينة المتهم "الطاعن" بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وتغريمه ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة المضبوطات وأعفته من المصاريف . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه - إذ دانه بجريمة إحرار المخدر بقصد الاتجار - قد شابه القصور كما أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أنه جعل من مجرد وجود المخدر في مكان هو في حيازة الطاعن قرينة على إحراره إياه وعليه هو أن يدفع هذه القرينة بعدم العلم ، وألقى بعبء إثبات ذلك على كاهله .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى في قوله "إن الملازم أول السيد / فتحى السيد أحمد الديب ضابط مباحث مركز أبو حماد حرر محضرا مؤرخا ١٩٦٠/٩/٢٧ بأن تحرياتة السرية دلته على أن إبراهيم محمد سليمان اعرابى من القطاعية (الطاعن) يحرز أسلحة وذخائر بدون ترخيص، ولما عرض المحضر على النيابة أصدرت في نفس اليوم الساعة ١١,٢٥ مساء إذنا للسيد ضابط مباحث المركز بتفتيش شخص وممكن المتهم لضبط ما يحرزه من أسلحة وذخيرة غير مرخصة . وتنفيذا لذلك ذهب الضابط محبة رجل المباحث محمد حسين عرفه إلى منزل المتهم فبلغاه الساعة الرابعة من صباح يوم ١٩٦٠/٦/٢٨ . وفي المجرة التى إلى يمين الداخل وجد المخبر ، وتمت بصر واشراف الضابط ، في قاع سلة كانت على الأرض وتحوى بعض الملابس حقبة من القماش استحسن بداخلها صوت ارتطام معادن ، فناولها للسيد الضابط على اعتقاد أنها ذخيرة فوجد بداخلها ميزانا صغيرا بكفتين ملوشتين بالأفيون وسنجة زنة ٦ دراهم وشفرة حلقة بمعد واحد وكيسين بأحدهما قطعة خشب زنتها صافيا ٤٠ جرام وبالأخر لفافة من السلوفان بها أفيون وزنتها قائما ٩٥ جراما" وأورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة في حق الطاعن أدلة مستمدة من أقوال الضابط ورجل المباحث ومن محضر المعاينة والتقرير الطبي الشرعى . ثم عرض للرد على ما دافع به الطاعن من انعدام القصد الجنائى العام لديه فقال - "ومن حيث إنه عما ذهب إليه المتهم (الطاعن) من أنه ما كان يعلم بوجود المخدر لديه في منزله وأن النيابة هى الملزمة بإقامة الدليل على ذلك - هذا الدفاع مردود بما هو مستقر عليه من أنه يكفى إثبات وجود المخدر في مكان هو في حيازة شخص ما حتى يعتبر هذا الشخص محززا له بحيث أن من وجد في متجره خشب يعتبر محززا له لمجرد وجوده في مكانه ، أما إقامة الدليل بعد هذا الوجود على علم المتهم نفسه بأن الخشب موجود عنده فتكليف بالمستحيل ، إنما للمتهم بعد ثبوت إحرازه بهذه القرينة أن يدفعها بعدم العلم بوجود الخشب عنده ويقم هو الدليل على ذلك" ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان القصد الجنائى في جريمة إحراز المخدر لا يتوافر من مجرد تحقق الحيازة المادية بل يجب أن يقوم الدليل على علم الجنائى بأن ما يحرزه هو جوهر من الجواهر المخدرة المحظور إحرازها قانونا ولا حرج على القاضى في استظهار هذا العلم من ظروف الدعوى وملابساتها - على أى نحو

يراه طالما أنه يتضح من مدونات توافره توافرا فعليا . وإذا كان الطاعن قد دفع بأن المضبوطات قد دست عليه وأنه لا يعلم حقيقة الجواهر المضبوطة، فإنه كان من المتعين على الحكم - وقد رأى إدانته - أن يبين ما يبرر اقتناعه بعلم الطاعن بأن ما يحوزه من الجواهر المخدرة ، أما قوله بأن مجرد وجود المخدر في حيازة الشخص كاف لإعتباره محرزا له وأن عبء إثبات عدم علمه بكنه الجواهر المخدر إنما يقع على كاهله هو فلا سند له من القانون إذ أن القول بذلك فيه إنشاء لقرينة قانونية مبناها إفتراض العلم بالجواهر المخدر من واقع حيازته وهو مالا يمكن إقراره قانونا ما دام القصد الجنائي من أركان الجريمة ويجب أن يكون ثبوته فعليا لا افتراضيا - لما كان ذلك ، وكان مؤدى ما أورده الحكم لا يتوافر به قيام العلم لدى الطاعن ولا يشفع في ذلك ما استورد إليه الحكم في صدد التدليل على قصد الاتجار لدى الطاعن من قوله ” ومن حيث إنه عن قصد المتهم (الطاعن) من احراز المخدر فلا شك أنه للاتجار فيه ، لما شهد به ضابط المباحث من أنه على بيئة من اتجار المتهم فيه ولتعدد نوع ما ضبط لدى المتهم من مخدر من الحشيش والأفيون وبضبط ميزان صغير ومنجبة وشفرة حلاقة لديه وهي عدة وقوام من يتجرون في المخدرات “ ذلك بأن البحث في توافر القصد الخاص وهو قصد الاتجار في المخدر يفترض ثبوت توافر القصد العام بداءة ذي بدء وهو ما قصر الحكم في استظهاره وأخطأ في التدليل عليه لما ساقه من تقويرات قانونية خاطئة . لما كان ذلك ، فإن ما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه يكون سديلا ويتعين لذلك نقض الحكم والإحالة .

جلسة ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد / محمد متولى مقيم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود حلى
خاطر ، وعبد الحليم البيطاش ، ومختار رضوان ، ومحمد صبرى .

(١٦٨)

الطعن رقم ١١٣٩ لسنة ٣٢ القضائية

دفاع محاكمة " إجراءاتها " . حكم " تسييبه " . إخفاء أشياء معروفة .

(أ) طلب التأجيل . أمام محكمة الجناح . رفضه . لا إخلال بحق الدفاع : مادام المتهم قد
أعلن بالحضور في الجداد القانوني . ملة ذلك : عدم وجوب حضور محام للدفاع عن
المتهم بمحنة .

انسحاب المحامى . بعد رفض طلب التأجيل . مطالبة المتهم بالدفاع عن نفسه .
لا تريب .

(ب) إلغاء الحكم المتألف للقاضى بالبراءة وإدانة المتهم . لا يلزم المحكمة الاستثنائية بمناقشة
أسباب البراءة : مادام حكمها مبني على أسباب شاملة تؤدي إلى النتيجة التى خلصت إليها .

(ج) تبرئة المتهم بالسرقة . وإدانة المتهم الآخر بالإخفاء . لا تعارض . الجريمان مختلفان
في طبيعة ومقومات كل منهما .

١ - إذا كان الثابت من الأوراق أن الطاعن قد أعلن بالحضور إعلانا صحيحا ،
وكانت الجريمة المسندة إليه هي جريمة جنحة مما لا يوجب القانون حضور محام عن
المتهم فيها ، فليس له أن ينعى على الحكم المطعون فيه إخلاله بحقه في الدفاع إذا
مارأت المحكمة رفض طلب التأجيل الذى تقدم به محاميه ، إذ يلزمه القانون أن
يحضر الجلسة مستعدا للدفاع ، ولأن طلب التأجيل للاطلاع والاستعداد يخضع
لتقدير المحكمة بغير معقب . أما القول بأن من حقه أن يستأجل الدعوى للاستعداد
في أولى جلسات المعارضة بعد أن قضى استئنافا في غيبته بإلغاء الحكم الصادر

براءته فلا سند له من القانون . فاذا مارفض المحامي الاطلاع على ملف القضية بالجلسة — حين عرضته المحكمة عليه — وانسحب فلا تثريب على المحكمة إن هي طلبت من الطاعن أن يدافع عن نفسه ، وكان هو آخر من تكلم في موضوع الدعوى .

٢ — لا تلزم المحكمة الاستئنافية ، عند إلغائها الحكم الابتدائي القاضي بالبراءة ، بأن تناقش أسباب هذا الحكم — مادام حكمها بالإدانة مبنيًا على أسباب تؤدي إلى النتيجة التي خلصت إليها . ومن ثم يكون النعي على الحكم المطعون فيه بالقصور لعدم رده على التبرينة التي ساقها الحكم الابتدائي بعدم توافر ركن العلم بالسرقة — في جريمة الإخفاء المسندة للطاعن — في غير محله مادام أن الحكم قد بين واقعة الدعوى وذكر الأدلة التي استند إليها في إدانة الطاعن وبين العناصر التي استقى منها توافر ركن العلم بالسرقة قبله .

٣ — جريمة إخفاء المسرقات جريمة مستقلة عن السرقة وتختلف طبيعة كل منهما ومقوماتها عن الجريمة الأخرى . وعلى ذلك فإن القضاء نهائيا — من محكمة أول درجة — ببراءة المتهم بالسرقة لا يتعارض مع ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من إدانة الطاعن بجريمة إخفاء المسرقات بعد أن تحققت المحكمة بالأدلة السائغة التي أوردتها من حيازته للمسرقات مع علمه بأنها متحصلة من جريمة سرقة .

الوقائع

انتهت النيابة العامة آخر والطاعن بأنهما في يوم ٨ يوليو سنة ١٩٥٦ بدائرة مصر الجديدة : الأول — مرق الأشياء المبينة وصفا وقيمة بالمحضر لا يجيب بودريات . والثاني "الطاعن" — أخفى المسرقات سالقة الذكر مع علمه بأنها متحصلة من جريمة سرقة . وطلبت عقابهما بالمادتين ٣١٨ ، ٤٤ مكررة من قانون العقوبات . ومحكمة مصر الجديدة الجزئية قضت بحضورها بتاريخ ٨ فبراير سنة ١٩٥٩ عملا بالمادة ١/٢٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، ببراءة المتهمين

مما أسند إليهما . استأنفت النيابة هذا الحكم بالنسبة للمتهم الثاني "الطامن" .
ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت غيابيا بتاريخ ١٠ أكتوبر
سنة ١٩٦٠ عملا بمادة الإتهام وبلإجماع الآراء بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع
بالغاء الحكم المستأنف وحبس المتهم "الطامن" ثلاثة شهور مع الشغل . فعارض المتهم
في هذا الحكم ، وقضى في معارضته بتاريخ ١٦ يناير سنة ١٩٦١ بقبولها شكلا
وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . فطعن المحكوم عليه في هذا
الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الوجهين الأول والثاني من أوجه الطعن هو الإخلال بحق
الدفاع والبطالان في الإجراءات والقصور في التسبيب ، ذلك أن الدفاع عن الطامن
طلب من المحكمة تأجيل نظر الدعوى في أولى جلسات المعارضة وبعد أن قضت
المحكمة الاستئنافية غيابيا بالغاء الحكم الصادر ببراءته ومن حقه أن يستأجل
للاستعداد وأن تعطيه المحكمة أجلا ، وقد وافقت المحكمة مبدئيا على طلب التأجيل
واقترنت بجديته فعرضت القضية على محاميه للاطلاع عليها فمن غير المفهوم أن
تعود المحكمة وترفض طلب التأجيل لمجرد أن محاميه رأى أن فترة الاطلاع على
القضية بالجلسة لا يكفي له ليؤدي واجبه على الوجه الأكمل ، ذلك أن تقدير الظروف
التي تسمح بالاطلاع ترجع إلى خبرة المحامي وهي مسألة نسبية دون أن تكون
سببا في تغيير الحكم على قيمة هذا الطلب القانوني . وقد ترتب على رفض طلب
التأجيل انسحاب محاميه وبذلك حرم من الدفاع عن التهمة المسندة إليه ، مع أن
القانون يوجب أن يكون المتهم آخر من يتكلم . ولا يؤثر في ذلك سؤال المحكمة
للطامن عن الجريمة ودفاعه فيها لأن ذلك لا يعتبر دافعا من المتهم عن نفسه لأن
الدفاع قد اختاره بحضوره إلى المحكمة مع محاميه وبانسحاب الأخير أصبح الدفاع
عنه معدوما . أما القصور في التسبيب فيرجع إلى أن المحكمة لم تشر في حكمها
إلى طلب التأجيل الذي تقدم به محاميه ولم تذكر الأسباب التي استندت إليها
في رفض هذا الطلب .

وحيث إنه يبين من الإطلاع على محضر جلسة المعارضة الاستئنافية أن
الطامن حضر ومعه الأستاذ المحامي وطلب التأجيل ، فعرضت المحكمة

عليه ملف القضية للاطلاع فرفض . وعلى إثر ذلك قررت المحكمة رفض طلب التأجيل وانسحب المحامي ، ثم استمرت المحكمة في نظر الدعوى وسألت الطاعن عن التهمة المسندة إليه وطلبت منه أن يترافع عن نفسه قترافع فعلا في موضوع الإتهام ونفى علمه بأن المضبوطات مسروقة . لما كان ذلك ، وكان إعلان الطاعن بالحضور قد تم صحيحا إذ جاء محضر الجلسة خلوا مما يقيد دفعه بطلان تكليفه بالحضور أو بعدم إعلانه في الميعاد القانوني ، وكانت الجريمة المسندة إليه هي جريمة جنحة لا يوجب القانون حضور محام عن المتهم فيها فليس له أن ينعي على الحكم المطعون فيه إخلاله بحقه في الدفاع إذا ما رأت المحكمة رفض طلب التأجيل الذي تقدم به محاميه ، إذ يلزمه القانون أن يحضر الجلسة مستعدا للدفاع ، ما دام أن الطاعن قد أعلن بالحضور في المواعيد المقررة في القانون ، لأن طلب التأجيل للاطلاع والإستعداد يخضع لتقدير المحكمة بغير معقب . أما القول بأن من حقه أن يستأجل نظر الدعوى للاستعداد في أولى جلسات المعارضة، بعد أن قضى استئنافا في غيبته بإلغاء الحكم الصادر ببراءته، فلا سند له من القانون . ولا عمل لما ذهب إليه الطاعن من أن المحكمة قد وافقت مبدئيا على التأجيل بأن عرضت القضية على محاميه ليطلع عليها ، ذلك أن ما أجزته المحكمة من عرض ملف القضية على المحامي للاطلاع عليها بالجلسة يفيد أنها رأت عدم تأجيل الدعوى إلى جلسة أخرى وأن تفسح المجال أمام الدفاع ليرافع عن الطاعن في نفس الجلسة، فإذا ما رفض المحامي وانسحب فلا تريب على المحكمة إن هي طالبت من الطاعن أن يدافع عن نفسه ، ولما كان الثابت من محضر الجلسة أن الطاعن دافع عن نفسه ودفع بعدم علمه بأن المضبوطات مسروقة، وكان هو آخر من تكلم في موضوع الدعوى - لما كان ما تقدم ، فإن ما يثيره الطاعن في هذين الوجهين يكون على غير أساس .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث من أوجه الطعن هو القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال، ذلك أن الحكم المطعون فيه لم يرد على أسباب البراءة التي أوردها الحكم الابتدائي. فقد استند هذا الحكم في براءة الطاعن إلى ما أثبتته التحقيق من أنه كان يعرض الشيء المراد بيعه في كل دكان ويأبح في الحصول على أكبر ثمن ، وهذا الإلحاح وهذا المظهر لا يتفق مع مظهر الشخص الذي يعرض مسروقا للبيع وهو يعلم بسرقة حيث يقتضيه الأمر التخفي وعدم

التظاهر وعدم التمسك بأقصى سعر له عند التصرف فيه . ولم يحو الحكم المطعون فيه ردا على هذا السند للبراءة كما لم يعرض لموقف الطاعن من الإتهام بعد أن قضى ببراءة المتهم الآخر من جريمة السرقة ، مع أن أساس الإتهام قام على أن هذا المتهم هو مصدر حيازة الطاعن للمضبوطات — ثم إنه لا يكفي لإثبات علم الطاعن بأن الأشياء المبيعة متحصلة من جريمة سرقة مجرد عدم استقراره على مصدر معين لها ، لأن الأسباب الأخرى التي أحاطت بالطاعن وهو يعرض الشيء المضبوط في كل دكان بغير خوف وبثن المثل يبعد عنه مظنة العلم بأن الشيء المعروض هو من المسروقات أو من مصدر محرم .

وحيث إن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية قبل الطاعن وآخر وجهت للأخير تهمة السرقة وللطاعن تهمة إخفاء مسروقات مع علمه بأنها متحصلة من جريمة سرقة . ومحكمة أول درجة قضت ببراءتهما . فاستأنفت النيابة الحكم بالنسبة للطاعن . ومحكمة ثاني درجة قضت غايبا وبإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف وبحبس الطاعن ثلاثة شهور مع الشغل . فعارض في هذا الحكم وقضى في المعارضة بالتأييد . وقد بين الحكم المطعون فيه واقعة الدعوى بما مؤداه أن المجنى عليها أبلغت بسرقة كيس به مصوغاتها من حقيبة يدها وكانت قد تركتها بنادى هليوبوليس أثناء عزاوله رياضتها ، وأن تحريات ضابط الشرطة دلت على أن المتهم الآخر قد سرق هذا المصاغ وسلمه للطاعن ليعه . وضبط مع الأخير ساعة كان يعرضها للبيع على الجواهرجي مورييس عزيز وتبين أنها من المصاغ المسروق . واعترف الطاعن للضابط بسبق بيعه خاتما في محل آخر وأنه يحتفظ بالسوار في منزله ، فتوجه الضابط معه إلى مسكنه حيث أحضر السوار وسلمه إليه . وقرر الجواهرجي مورييس عزيز أن الطاعن حضر إليه يوم ١١ يولييه سنة ١٩٥٨ وعرض عليه ساعة وأستيك لبيعهما زاعما أنه اشتراها من بورسعيد ، ولما لم يقدم له فأنورة الشراء فقد ساورته الشكوك خاصة وقصد عرض عليه في اليوم السابق سوارا ذهبيا ادعى أنه مملوك لوالدته كما عرض عليه خاتما لشمينه مما دماه إلى ضبطه وإتياده إلى قسم الشرطة . وإذا سئل الطاعن عن مصدر حيازته للمسروقات قرر أولا أن الساعة والسوار عثر عليهما في الطريق ثم عاد وقرر أن المتهم الآخر سلمه الخاتم وكلفه ببيعه لحاجة والدته إلى نقود ، فباعه إلى الجواهرجي سامي وهبه ميخائيل بمبلغ ٥٢٥ قرشا . ثم سلمه في اليوم التالي ساعة وسوارا من

الذهب لبيعهما ، فاحتفظ بالسوار في منزله وعرض الساعة على الجواهرجي موريس عزيز الذي اشتبه في أمره وضبطه . وبسؤال سامي وجهه ميخائيل أقر بأنه اشترى الخاتم من الطاعن بمبلغ ٥٢٥ قرشا . ثم عرض الحكم لأقوال المتهم الآخر وإنكاره للتهمة المستندة إليه وأشار إلى قضاء محكمة أول درجة ببراءة هذا المتهم من تهمة السرقة ثم خلص الحكم إلى إدانة الطاعن في قوله "إن تهمة إخفاء الأشياء المسروقة الموجهة إلى المتهم الثاني "الطاعن" ثابتة مما ورد بمحضر تحريات السيد الضابط وضبط المسروقات معه وفي منزله بالإضافة إلى أن الطريقة التي اتبعها في بيع المسروقات وعرضها للبيع وتكرار ذلك وتضاربه في أقواله وتردده فيها سواء في محضر البوليس أو عند عرض المسروقات للبيع أمام موريس عزيز لما يجعل هذه المحكمة تقطع إلى أنه كان يعلم بأن الأشياء المضبوطة متحصلة من جريمة سرقة ، ومن ثم فإن محكمة أول درجة إذ قضت ببراءة المتهم الثاني "الطاعن" تكون قد جانبت الصواب " - لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى وذكر الأدلة التي استند إليها في إدانة الطاعن بجريمة إخفاء الأشياء المسروقة وبين العناصر التي استقى منها توافر ركن العلم بالسرقة قبله ، وكانت هذه العناصر والأدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها ، وكان النعي على الحكم بالقصور لعدم رده على القرينة التي ساقها الحكم الابتدائي بعدم توافر ركن العلم بالسرقة والمستفادة من مظهر الطاعن وقت عرض المضبوطات للبيع في غير محله ، ذلك أن المحكمة الاستئنافية ليست ملزمة عند إلغائها الحكم الابتدائي بأن تناقش أسباب هذا الحكم مادام حكمها مبنيًا على أسباب تؤدي إلى النتيجة التي خلصت إليها . أما القول بأن الحكم المطعون فيه قد شابه قصور آخر في التسبب بعدم التعرض لموقف الطاعن من الاتهام بعد القضاء نهائيًا ببراءة المتهم الآخر من جريمة السرقة مع أن هذا المتهم هو مصدر حيازة الطاعن للمضبوطات ، فردود بأن الحكم المطعون فيه أورد أقوال هذا المتهم وإنكاره للاتهام وأشار إلى القضاء ببراءته من محكمة أول

درجة ، ولما كانت جريمة إخفاء المسروقات جريمة مستقلة عن السرقة وتختلف طبيعة كل منهما ومقوماتها عن الجريمة الأخرى ، وكان القضاء ببراءة المتهم الآخر من جريمة السرقة بالحكم الصادر من المحكمة الابتدائية وصيرورة هذا القضاء نهائيا لا يتعارض مع ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من إدانة الطاعن بجريمة إخفاء المسروقات بعد أن تحققت المحكمة بالأدلة السائغة التي أوردتها من حيازته للمسروقات مع علمه بأنها متحصلة من جريمة سرقة ، لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه .

جلسة ٢٩ من أكتوبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد / محمد متول مثل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود حلى
خاطر ، وعبد الحليم البيطاش ، ونجما روضان ، ومحمد صبرى .

(١٦٩)

الطعن رقم ١١٤٢ لسنة ٣٢ القضائية

إثبات "شهود" . نقض "آثاره" .

(١) نقض الحكم . وإعادة الدعوى للحكم فيها من جديد . لا يترتب عليه إهدار الأقوال
والشهادات التي أبديت في المحاكمة الأولى . بل تظل من عناصر الدعوى .

(ب) نقض الحكم وإعادة المحاكمة . أثر ذلك : عدم جواز الحكم بعقوبة أشد ولا بتعويض
أكبر .

قاعدة عدم جواز إضرار الطامن بطعنه . لا تشمل أتعاب المحاماة . الأمر
في تقديرها لمحكمة الموضوع وحدها .

١ - نقض الحكم وإعادة القضية للحكم فيها من جديد ، لا يترتب عليه إهدار
الأقوال والشهادات التي أبديت أمام المحكمة في المحاكمة الأولى ، بل إنها تظل
معتبرة من عناصر الدعوى شأنها في ذلك شأن محاضر التحقيق الأولية ، وللمحكمة
أن تستند إليها في قضائها .

٢ - قاعدة جواز إضرار الطامن بطعنه لا تتعدى العقوبة المحكوم بها
أو التعويض المقرضى به ، بحيث لا يجوز الحكم عليه بعقوبة أشد من العقوبة التي
قضى بها الحكم السابق ، كما لا يجوز للمحكمة أن تتجاوز في تقدير التعويض الناشئ
عن الجريمة المبلغ الذي كان قد قدر في الحكم المنقوض . أما أتعاب المحاماة ،
فإن تقديرها يرجع إلى ما تبينه المحكمة من الجهد الذي بذله المحامي في الدعوى
وما تكبده المحكوم له من أتعاب لمحاميهِ والأمر في هذا التقدير لمحكمة الموضوع
دون غيرها .

جلسة ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد / محمد متول حلم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : عادل بونس
وتوفيق الخشن ، وحسين السركي ، وأحمد مواف .

(١٨٥)

الطعن رقم ١١٢٩ لسنة ٣٢ القضائية

نقض " إجراءاته " . محاماه . إثبات " بوجه عام " . حكم " تسييبه " .
ما لا يعيبه " .

(١) الطعن بالنقض من المتهم ومن المدعى بالحقوق المدنية . توقيع محام واحد على تقرير
الأسباب . تلك مخالفة مهنية من المحامي لا تجرد هذا العمل الإجراءي من آثاره القانونية ،
ولا تنال من صحة تقرير الأسباب .

(ب) إصابة بعض المجني عليهم في غير مقتل . الاستدلال على قيام النية لدى الجاني على قتلهم
من إزمائه روح من توفي من المصائب . ذلك يجافي الفهم القانوني الصحيح . هل ذلك
نية القتل بضمها الجاني ويتعين على القاضي أن يستظهرها .

التزيد بهذا التقرير القانوني الخاطئ . لا يضير الحكم : إذا كان قد أورد الأدلة
والمظاهر التي تدل على نية القتل وتكشف عنها في مجموع ما قاله في مدركاته عن تلك النية
وعن سبق الإصرار ، وما حصله من التقارير الطيبة .

مسئولية مدنية . حكم " تسييبه " . ما يعيبه " . نقض " حالاته " .

(ج ، د) مسؤولية المتبوع من الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع . قيامها على خطأ
مفترض في جانب المتبوع لا يقبل إثبات العكس . متى تحقق ؟ كلما كان فعل التابع قد
وقع منه أثناء تأدية الوظيفة ، أو كلما استغل وظيفته أو ساعدته هذه الوظيفة على إتيان الفعل
الضار غير المشروع ، أو يأت له بأية طريقة كانت فرصة ارتكابه . يستوي في ذلك ،
ارتكاب الفعل لمصلحة المتبوع ، أو عن إغاث شخص متصل أو غير متصل بالوظيفة .
المادة ١٧٤ / ١ مدني .

إلغيات الحكم من دلالة استعمال السلاح الحكومى المسلم إلى المهتم فى ارتكاب الفعل
الضار الذى دين به ، ومدى ما هيأته له الوظيفة واستغلال شئونها فى مقارفة ذلك الفعل .
تصور بميب الحكم ، ويستوجب نقضه فيما قضى به فى الدعوى المدنية .

١ - إذا كان يبين من الإطلاع على الأوراق أن المحامى الموقع على تقرير
الاسباب المقدم من المحكوم عليه " الطاعن الأول " هو بذاته الذى وقع على
تقرير الاسباب المقدم من المدعى بالحقوق المدنية " الطاعن الثانى " الأمر
الذى يمنع عليه طبقا للسادة ٣٥ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ بالمحاماه أمام
المحاكم ، إلا أن هذه المخالفة المهنية لا تستتبع تجريد العمل الاجرائى الذى قام به
من آثاره القانونية ، وبالتالي لا تنال من صحة تقرير الاسباب المثبت للاجراء
المذكور الذى تم وفقا للأوضاع التى تطلبها القانون ، ومن ثم فلا يضار أى
الطاعنين بتلك المخالفة .

٢ - لا يقدح فى سلامة الحكم ما استطرد إليه من قول وهو فى معرض
التدليل على نية القتل من أنه " وإن كانت إصابات بعض المصابين لم تكن
فى مقتل فإن هذا لا ينفى قيام نية القتل التى ظهر أثرها فى ازهاق روح من توفى
من المصابين " ، ذلك بأن هذا التقرير، وإن كان مجافيا للفهم القانونى الصحيح
لاستدلالة على قيام نية القتل من ازهاق روح من توفى من المصابين وهى
النتيجة التى يضممرها الجانى ويتعين على القاضى أن يستظهرها ، إلا أن هذا
التقرير القانونى الخاطىء لا يضير الحكم ولا يعدو أن يكون تزييدا منه لا يعيبه
بعد أن أورد الأدلة والمظاهر التى تدل على نية القتل وتكشف عنها فى مجموع
ما قاله فى مدوناته من تلك النية وعن سبق الإصرار وما حصله من التقارير
الطبية الشرعية .

٣ - من المقرر أن القانون المدنى إذ نص فى المادة ١/١٧٤ منه على
أن المتبوع يكون مسئولاً عن الضرر الذى يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى
كان واقعا منه حال تأدية وظيفته أو بسببها ، قد أقام هذه المسئولية على خطأ
مفترض فى جانب المتبوع فرضا لا يقبل إثبات العكس مرجعه إلى سوء اختياره
تابعه وتقصيره فى رقابته . وإذا حدد القانون نطاق هذه المسئولية بأن يكون

الفعل الضار غير المشروع واقعا من التابع حال تأدية وظيفته أو بسببها ، لم يقصد أن تكون المسئولية مقصورة على خطأ التابع وهو يؤدي عملا داخلا في طبيعة وظيفته ويمارس شأنا من شئونها ، أو أن تكون الوظيفة هي السبب المباشر لهذا الخطأ ، أو أن تكون ضرورية لإمكان وقوعه ، بل تتحقق المسئولية أيضا كلما كان فعل التابع قد وقع منه أثناء تأدية الوظيفة ، أو كلما استغل وظيفته أو ساعدته هذه الوظيفة على انيان الفعل الضار غير المشروع ، أو هيأت له بآية طريقة كانت فرصة ارتكابه ، سواء ارتكب التابع فعله لمصلحة المتبوع أو عن باحث شخصي ، وسواء كان الباعث الذي دفعه إليه متصلا بالوظيفة أو لا علاقة له بها ، إذ تقوم مسئولية المتبوع في هذه الأحوال على أساس استغلال التابع لوظيفته وإساءته استعمال الشئون التي عهد المتبوع إليه بها متكفلا بما افترضه القانون في حقه من ضمان سوء اختياره لتابعه وتقصيره في مراقبته .

٤ - التفات الحكم عن دلالة استعمال البندقية الحكومية المسلمة إلى المتهم في ارتكاب الفعل الضار الذي دين به ومدى ما هيأته له الوظيفة واستغلال شئونها في مقارفة ذلك الفعل ، يجعله مشوبا بالقصور الذي يعيبه ويعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم ، ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا فيما قضى به من رفض الدوى المدنية قبل المسئولين عن الحقوق المدنية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن الأول وآخرين بانهم في يوم ٢٤ مارس سنة ١٩٥١ بدائرة مركز شربين مديرية الغربية : الثلاثة الأول "ومنهم الطاعن الأول" - أولا - قتلوا عمدا ومع سبق الإصرار أحمد إبراهيم العربي وحسن موسى المنير بأن عقدوا النية على قتلها وأعدوا لذلك أسلحة نارية وأطلقوا منها أعيرة عليها قاصدين من ذلك قتلها فأحدثوا بهما الإصابات الموصوفة بالتقارير الطبية والتي أودت بحياتهما ، وقد اقترنت هذه الجناية بجناية أخرى هي أن المتهمين في الزمان

والمكان سالف الذكر شرعوا في قتل كل من محمد أحمد العربي والسيد موسى المنير وعبد المنعم على عبد المنعم وعلى الحسيني سليمان والسيد ابراهيم الفار و ابراهيم محمد فتاية عمدا مع سبق الاصرار بأن أطلقوا عليهم أعيرة نارية و ضربوا محمد أحمد العربي على رأسه بمؤخرة البندقية فأصابتهم فقتلهم فأحدثوا بهم الاصابات الميينة بالتقارير الطبية، ولم تتم الجزية لسبب لادخل لارادتهم فيه وهو مشاركة المجنى عليهم بالعلاج . وثانيا - شرعوا في قتل الدابة الموضحة بالمحضر والملوكة للسعيد يونس بنغير مقتض بأن أطلقوا عليها النار فأصابت بالاصابات الموضحة بالتقرير الطبي البيطري، ولم تتم الجزية لسبب لادخل لارادتهم فيه وهو إسعافها بالعلاج . والمتهم الرابع - أحرز سلاحا ناريا "بندقية مششخنة" في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من غرفة الاتهام إحالة المتهمين إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٤ بالنسبة للثلاثة الأول و ١ و ٥ و ٩ و ٣ و ١٢ و ١٥ و ١٦ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ الرابع . فقررت الغرفة ذلك . وقد ادعى كل من سيد موسى المنير ومحمد أحمد العربي بحق مدنى قدره قرشا واحدا على سبيل التعويض المؤقت قبل المتهمين بالتضامن مع وزارة الداخلية والمسئول عن الحقوق المدنية السيد/عبد العزيز البدر اوى . ومحكمة جنايات دمايط قضت بتاريخ ٢٥ مارس سنة ١٩٦١ حضوريا للأول "الطاعن الأول" وغايبا للباقيين عملا بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٤٥ و ٤٦ و ١/٣٥٥ و ١٧ و ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة للمتهم الأول والمواد ١ و ٥ و ٩ و ٣/١٢ و ١٥ و ١٦ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ والمادة ١٧ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الرابع : أولا - بمعاقبة المتهم الأول بالأشغال الشاقة المؤبدة وإلزامه بأن يدفع للدعوى بالحق المدنى مبلغ قرش واحد على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف المدنية و ٥٠٠ قرش أتعابا للعامة ورفض الدعوى المدنية قبل عبد العزيز البدر اوى ووزارة الداخلية . وثانيا - براءة المتهمين الثانى والثالث مما أسند إليهما ورفض الدعوى المدنية قبلهما . وثالثا - بمعاقبة المتهم الرابع بالسجن لمدة ثلاث سنوات ومصادرة السلاح المضبوط . فطن المحكوم عليه الأول في هذا الحكم بطريق النقض ، كما طعن فيه أيضا سيد موسى المنير المدعى بالحقوق المدنية ... الخ

المحكمة

من حيث إنه وإن كان يبين من الاطلاع على الأوراق أن المحامي الموقع على تقرير الأسباب المقدم من المحكوم عليه (الطاعن الأول) هو بذاته الذي وقع على تقرير الأسباب المقدم من المدعى بالحقوق المدنية (الطاعن الثاني) الأمر الذي يمتنع عليه طبقاً للسادة ٣٥ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ بالمحاماة أمام المحاكم ، إلا أن هذه المخالفة المهنية لا تستتبع تجريد العمل الإجرائي الذي قام به من آثاره القانونية وبالتالي لا تنال من صحة تقرير الأسباب المثبت للإجراء المذكور الذي تم وفقاً للأوضاع التي تطلبها القانون ، ومن ثم فلا يضار أي من الطاعنين بتلك المخالفة .

أولاً : تقرير الأسباب المقدم من الطاعن الأول "المحكوم عليه" .

من حيث إن الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجناية القتل العمد مع سبق الاصرار المقترن بجناية الشروع في القتل وبجريمة الشروع في قتل دابة بدون مقتضى ، قد شابه قصور في التسيب وفساد في الاستدلال كما انطوى على خطأ في الإسناد . وفي تفصيل ذلك يقول الطاعن إن الحكم لم ينسب إليه فعلاً مادياً معيناً بل عده في القليل ضمن المعتدين وأنه كان ممسكاً ببندقية يطلق منها الأعمرة النارية على الأهلين ، وأمس قضاؤه بذلك على أن جميع الشهود الذين سئلوا بالتحقيقات وبالجلسة - فيما عدا ثلاثة منهم سماهم - شهدوا بتلك الواقعة ، وأن الذين لم يذكروا اسم الطاعن لم تكن أقوالهم نافية لاشتراكه في الحادث وإنما مردوها عدم تحققهم منه أو جهالهم به ، وفات الحكم ذكر أسماء جميع الشهود الذين سئلوا في التحقيقات وبالجلسة أو مؤدى أقوالهم مما يصح به بالقصور . فضلاً عن أن حامد عوض خلف قد شهد بالجلسة بأنه لم ير الطاعن يطلق النار على أحد أو أنه كان ممسكاً ببندقية كما أن المجنى عليه على الحسيني سليمان لم يشهد بالواقعة المذكورة بل إنه لم يتم أحداً بارتكابها وتفى أنه سمع بأن الطاعن كان موجوداً ساعة إطلاق الأعمرة النارية . وكذلك الحال بالنسبة

إلى المصائب منصور رفعت الشبراوى ، فإن أقواله فى التحقيقات خلت من إدلائه بأسماء مطلق النار عليه أو سماعه بأسمائهم . كما أن أقوال محمد أبو العنين الوثنى فى التحقيق — كما حصلها الحكم — لا تفيد رؤيته الطاعن وهو يطلق النار ، بل إن مؤداها أنه حضر إلى مكان الحادث بعد وقوعه وكان الطاعن ومن معه على بعد كيلومته . كذلك فات الحكم من أن بين من ذكروا اسم الطاعن فى التحقيقات كل من على عبد المنعم وصابر محمد موسى وعبد العليم اسماعيل حسن وقد قرر هؤلاء أنهم لا يعرفونه ولا يمكنهم التعرف عليه ، وقرر الأخير أنه لا يعرف مطلق النار . وما انتهى إليه الحكم من أن أقوال محمد أحمد العربى اتفقت فى التحقيق مع أقواله بالجلسة غير سديد ، إذ أن أقواله فى كل من هاتين المرحلتين تختلف عن بعضها البعض ، ومؤدى أقواله أنه لم يروا قصة إصابة والده القتل وأنه كان بعيدا عن مكان إصابته وأن الطاعن لم يتصل به أو يضربه "بدبشك" البندقية ، كما قال الحكم ، بل إن إصابته جاءت من طلق قارى من مجهول . وبذلك يبطل استدلال الحكم فيما استظهره من أقوال الشهود وما نسبته إليهم — باستثناء من سماهم — من إجماع على أن الطاعن كان يحمل سلاحا يطلقه على الأهالى . هذا فضلا عن أن ما أسنده الحكم إلى عمدة البلدة من أنه سأل المصابين فأخبروه بأن الطاعن هو الذى كان يطلق النار لا مأخذ له من أقواله فى التحقيقات إذ نفى فيها أنه سأل أحدا من المصابين . كما أن استدلال الحكم على ثبوت التهمة فى حق الطاعن من أقوال الشهود على زعم أنها مؤيدة بالتقارير الطبية الشرعية غير سديد ، إذ أشار الدفاع إلى أوجه الخلاف بين مؤدى الدليلين القولى والفنى فى خصوص إصابتي حسن موسى المنير والسيد المنير وعدد الأعيمة التى أطلقت على كل منهما ومستواها ، ولم يشر الحكم إلى هذا الدفاع الجوهرى أو يرد عليه بما يرفع ذلك التناقض ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجرائم القتل العمد مع سبق الإصرار المقترن بالشروع فى القتل العمد والشروع فى قتل دابة بدون مقتضى التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة مستمدة من أوراق الدعوى ومن أقوال شهود الإثبات وعمدة كفر الوسطانى ومن التقارير الطبية الشرعية ، وهى أدلة مردودة إلى أصلها فى

الأوراق ومن شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم بعد إذ حصل أقوال الشهود الذين اعتمد عليهم في الإدانة في التحقيقات وبالجلسة خلص إلى أن مؤدى أقوالهم كما أوردها على الوجه المثبت به ، أنهم - فيمن حدا ثلاثة منهم سماهم - قد شهدوا بأن الطاعن كان في القليل ضمن المعتدين وأنه كان ممسكا بندقية يطلق منها الأعيرة على الأهلين وأن الشهود الذين لم يذكروا اسمه لم تكن أقوالهم نافية لإشتراكه في الحادث وإنما مردها هو عدم تحققهم منه أو جهلهم به ، وانتهى الحكم إلى أنه ثبت له على وجه اليقين اشتراك الطاعن في الإعتداء على الصورة التي أوردها الشهود المشار إليهم في أسبابه ومما ورد بالتقارير الطبية الشرعية . ثم عرض الحكم إلى نية القتل وسبق الإصرار عليه فاستظهر توافرها في حق الطاعن من استعماله أسلحة نارية " انفيلد " وإطلاقها على مسافات قريبة فأودت بحياة اثنين من المجنئ عليهم تنفيذا لنية التي بيتها بسبب الحفيظة التي يحملها الطاعن وأنصاره نحو أهل بلدة المجنئ عليهم ومهرهم الليل متوعدين باهلاك البلدة وإطلاق النار على الأهالي إذا لم يخل سبيل المتهم الرابع في الدعوى وامتصعابهم سيارة مملوءة بالذخيرة . لما كان ذلك ، وكان ما انتهى إليه الحكم فيما تقدم سائغا وتوافر به نية القتل وسبق الإصرار عليه كما هما معرفان به في القانون ، ولا يقدح في سلامة الحكم ما استورد إليه من قول وهو في معرض التدليل على نية القتل من أنه " وإن كانت إصابات بعض المصابين لم تكن في مقتل فإن هذا لا ينفي قيام نية القتل التي ظهر أثرها في إزهاق روح من توفى من المصابين " . ذلك بأن هذا التقرير ، وإن كان مجافيا للفهم القانوني الصحيح لاستدلاله على قيام نية القتل من إزهاق روح من توفى من المصابين وهي النتيجة التي يضمها الجاني ويتعين على القاضي أن يستظهرها ، إلا أن هذا التقرير القانوني الخاطئ لا يضير الحكم ولا يعدو أن يكون تزييدا منه لا يعيبه بعد أن أورد الأدلة والمظاهر التي تدل على نية القتل وتكشف عنها في مجموع ما قاله في مدوناته عن تلك النية وعن سبق الإصرار وما حصله من التقارير الطبية الشرعية . لما كان ذلك ، وكان يبين من المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لأوجه الطعن أن ما حصله الحكم من أقوال شهود الإثبات الذين اعتمد عليهم في الإدانة له مأخذه من أقوالهم في التحقيقات وفي محاضر جلسات المحاكمة

بالنسبة لمن شهد منهم فيها ولا يقدح في سلامة الحكم أن يكون لأحد الشهود قول بمرحلة التحقيق يختلف عن قوله بمرحلة المحاكمة أو أن يشهد شهود آخرون غير من استند إليهم الحكم بأنهم لم يروا الطاعن أو أنهم لا يعرفونه ، ذلك بأنه من المقرر أن المحكمة الموضوع أن تعتمد على أقوال الشهود في أية مرحلة من مراحل الدعوى وأن تطرح ما عداها ، كما أن لها أن تورد في حكمها من عناصر الدعوى ما يكفي لتبرير اقتناعها بالإدانة وما دامت قد اطمأنت إلى هذه الأدلة واعتمدت عليها في تكوين عقيدتها فإن إغفالها ما لم تورده من عناصر أخرى يعتبر اطراحا لها - لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أورد في بيان كاف ما قارنه الطاعن وأثبت عليه إصراره السابق على الجريمة ووجوده مع فريقه على مسرحها وقت مقارقتها واتحاد نيتهم على تحقيق النتيجة التي وقعت واتجاه نشاطهم الإجرامي إلى ذلك ، فإن هذا وحده يكفي لتضامنه في المسؤولية الجنائية باعتباره فاعلا أصليا في الجرائم التي دين بها ، وكان من سلطة قاضي الموضوع أن يجزئ الدليل فيلتفت عن التفاصيل التي لا تمس جوهره ، فلا يضيره أن يغفل إيراد ما ذكره المجني عليهما في خصوص موقف الضارب وعدد الأعيمة التي أطلقت على كل منهما طالما أنه استخلص الإدانة بما لا تناقض فيه ، ومن ثم فلا وجه لما ينعاه الطاعن على الحكم في خصوص تعارض الدليلين القولي والفقني في هذا الشأن ، كما أنه لا محل لما يثيره الطاعن من قالة القصور في الرد على ما أثاره من ذلك إذ الرد مستفاد دلالة من إطراح الحكم لأقوال الشهود المقول بتعارضها مع التفسير الطبي الشرعي ، ولا يقبل من الطاعن معاودة الجدل في هذا الخصوص لتعلق الأمر بسلطة محكمة الموضوع في وزن أدلة الدعوى وتقديرها بما لا يعقب عليها فيه . لما كان ما تقدم ، فإن ما يثيره الطاعن في أوجه طعنه يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

ثانيا : تقرير الأسباب المقدم من المدعى بالحقوق المدنية "سيد موه" المنير .

من حيث إن الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون .
وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بإدانة المتهم (الطاعن الأول) وبإلزامه التعويض دون متبوعيه "المسؤولين عن الحقوق المدنية"

قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبيب ، ذلك بأنه أسس قضاءه برفض الدعوى المدنية قبل المسئولين عنها على أن ما أتاه الطاعن الأول بوصفه وكيل شيخ خفراء ومن كان معه من المتهمين لم يكن لحساب المسئولين من الحقوق المدنية أو لصالح أحدهما ، كما أنه لم يكن في أثناء أداء عمله المنوط به أو بسببه وإنما كان لتحقيق أغراض وشفاء أحقاد خاصة . وما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من ذلك خاطيء في القانون إذ أن ما حصل من الطاعن الأول قد وقع في إبان خدمته وبالسلاح المسلم إليه من وزارة الداخلية بحكم وظيفته فاستغل بذلك شئون وظيفته ومساعدته على إتيان فعله الضار غير المشروع وهيأت له الفرصة لارتكابه مما تقوم معه مسئولية المتبوع عما وقع من تابعه ، بغض النظر عما إذا كان التابع قد ارتكب الفعل الضار لمصلحة خاصة أو لمصلحة المخدم وسواء تعلقت البواعث التي دفعت إليه بالوظيفة أو لم تتعلق .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حين عرض إلى مسئولية المسئولين من الحقوق المدنية قال : ” ومن حيث إن المدعين قد أسسوا مسالة عبد العزيز البدراوى ووزارة الداخلية على ما قالوه من قيام علاقة التبعية بين المتهمين وبينهما ، ومن حيث إنه مهما يكن وجه الرأى فى قيام تلك التبعية فإن ما أتاه المتهم الأول (الطاعن الأول) ومن كان معه لم يكن لحساب أى من عبد العزيز البدراوى ووزارة الداخلية أو لصالح أحدهما ، كما أنه لم يكن فى أثناء أداء عملهما المنوط به أو بسببه وإنما كان لتحقيق أغراض وشهوات وشفاء احقاد خاصة “ . وخلص إلى القضاء بمبلغ التعويض المؤقت المطالب به قبل الطاعن الأول — وكيل شيخ الخفراء — ورفض الدعوى المدنية قبل كل من عبد العزيز البدراوى ووزارة الداخلية . لما كان ذلك ، وكان يبين من مدونات الحكم أنه إذ عرض للآلة التى استعملت فى الحادث أشار إلى أنها ” بندقية من طراز حكومى “ واستند إلى ما جاء بالتقرير الطبى الشرعى عن نتيجة فحص إحراز البنادق المضبوطة ومن بينها البندقية التى ضبطت لدى الطاعن الأول وهى من طراز ” لى انفيلد “ العهد الأميرة المسماة إليه من المركز بصفته وكيل شيخ خفراء وذلك على ما يبين من المفردات — من أنه يجوز حدوث إصابات المصابين جميعا من مثل البنادق الأنفيلد المضبوطة والتى لا يمكن معرفة أيها التى أحدثت الإصابات كما أنها تحدث من مثل مقذوفات

تلك البنادق التي أطلقت في وقت لا يمكن تحديده وقد يتفق وتاريخ الحادث، ثم جزم الحكم - وهو في معرض التدليل على نية القتل ومسبق الاصرار في حق الطاعن الأول - باستعمال الأسلحة النارية الانفيلد التي ورد ذكرها بالتقرير الطبي الشرعي، وكان الحكم إذ رفض الدعوى المدنية قبل المطعون ضدهما - متبوع الطاعن الأول - لم يعرض لمدى ما هيأته الوظيفة لهذا الأخير من استعمال السلاح المسلم إليه بسببها في ارتكاب الفعل الضار الذي دين به، وكان من المقرر أن القانون المدني إذ نص في المادة ١/١٧٤ منه على أن "يكون المتبوع مسئولاً عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع، متى كان واقفاً منه في حال تأدية وظيفته أو بسببها"، قد أقام هذه المسؤولية على خطأ مفترض في جانب المتبوع فرضاً لا يقبل اثبات العكس مرجعه إلى سوء اختياره لتابعه وتقصيره في رقابته. والقانون إذ حدد نطاق هذه المسؤولية بأن يكون العمل الضار غير المشروع واقفاً من التابع "حال تأدية وظيفته أو بسببها"، لم يقصد أن تكون المسؤولية مقصورة على خطأ التابع وهو يؤدي عملاً داخلاً في طبيعة وظيفته ويمارس شأناً من شئونها، وأن تكون الوظيفة هي السبب المباشر لهذا الخطأ وأن تكون ضرورية لا مكان وقوصه، بل تتحقق المسؤولية أيضاً كلما كان فعل التابع قد وقع منه أثناء تأدية الوظيفة، أو كلما استغل وظيفته أو ساعدته هذه الوظيفة على إتيان الفعل الضار غير المشروع، أو هيأت له بآية طريقة كانت فرصة ارتكابه، سواء ارتكب التابع فعله لمصلحة المتبوع أو من باعث شخصي، وسواء كان الباعث الذي دفعه إليه منصلاً بالوظيفة أو لعلاقة له بها، إذ تقوم مسؤولية المتبوع في هذه الأحوال على أساس استغلال التابع لوظيفته وإساءته استعمال الشئون التي عهد المتبوع إليه بها متكفلاً بما افترضه القانون في حقه من ضمان سوء اختياره لتابعه وتقصيره في مراقبته. وهذا النظر الذي استقر عليه قضاء محكمة النقض في ظل القانون المدني القديم قد اعتنقه الشارع ولم ير أن يحد منه كما دلت عليه الأعمال التحضيرية لتقنين المادة ١٧٤ من القانون المدني. لما كان ما تقدم، فإن الحكم إذ التفت

عن دلالة استعمال البندقية الحكومية المسالمة إلى الطاعن الأول في ارتكاب الفعل الضار الذي دين به ومدى ما هيأته له الوظيفة واستغلال شئونها في مقارفة ذلك الفعل ، يكون مشوبا بالقصور الذي يعيبه ويعجز هذه المحكمة من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم ، ومن ثم يتعين قبول الطعن بالنسبة إلى الطاعن ونقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا فيما قضى به من رفض الدعوى المدنية قبل المسئولين عن الحقوق المدنية وإلزامهما بالمصروفات .

جلسة ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد عفيفي ، وبحضور السادة المستشارين : محمود حليى خاطر ،
وعبد الحليم البيطاش ، ومختار رضوان ، ومحمد صبرى .

(١٨٦)

الطعن رقم ١٩٠٧ لسنة ٣٢ القضائية

تقضى . "إجراءاته" .

الطعن بالتقضى فى المواد الجنائية . حق شخصى للحكوم عليه . يياثره بنفسه أو بوكيل
منه بإذنه .

الطعن بتوكيل . خلوه من النص على تخويل الوكيل استعمال هذا الحق . أثره : عدم قبول الطعن
شكلا للتقرير به من غير ذى صفة . الإجازة اللاحقة . لا أثر لها . علته ذلك : المادة ٧ من القانون ٥٧
لسنة ١٩٥٩ قاصرة على الطعن بالتقضى فى المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية دون
إجراءات الطعن فى المواد الجنائية المنصوص عليها فى المادة ٣٤ من القانون .

(٥) الطعن بالتقضى فى المواد الجنائية حق شخصى لمن صدر الحكم ضده يمارسه
أولا يمارسه حسبما يرى فيه مصلحته ، وليس لأحد غيره أن ينوب عنه فى مباشرة
هذا الحق إلا بإذنه . فإذا كان محامى الطاعن هو الذى قرر بالطعن بالتقضى ،
وكان يبين من الاطلاع على التوكيل الرسمى السابق على الطعن أنه لا يخول الوكيل
هذا الحق نيابة عن الموكل فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا للتقرير به من غير
ذى صفة . ولا يغير من ذلك صدور إجازة لاحقة بتوكيل خاص استنادا —
كما يقول الدفاع — إلى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ بتعديل بعض إجراءات
الطعن أمام محكمة التقضى ، ذلك أن المادة السابعة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩
التي تناولها التعديل وردت فى باب الطعن بالتقضى فى المواد المدنية والتجارية
والأحوال الشخصية ولا تمس إجراءات الطعن فى المواد الجنائية المنصوص عليها
فى المادة ٣٤ من القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٩ بدائرة قسم الظاهر: هرب البضائع المبينة بالمحضر وصفا وقيمة "دخانا" من الرسوم الجمركية المقررة عليها . وطلبت عقابه بالمادتين ١ ، ٢ من القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ مع تطبيق أقصى العقوبة . ومحكمة جناح الوايل قضت بحضور يا بتاريخ ٢٠ فبراير سنة ١٩٦٠ عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم شهرين مع الشغل وكفالة ١٠ ج لإيقاف التنفيذ وتغريمه مائتي جنيه وإلزامه بدفع مبلغ ٢٩ ج و ٢٦ م ومصادرة المضبوطات بلا مصاريف . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت بحضور يا بتاريخ ٥ فبراير سنة ١٩٦١ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف وذلك بالاكتفاء بتغريم المتهم ١٠٠ ج وإلزامه بدفع مبلغ ٢٩ ج و ٢٦ م ومصادرة المضبوطات بلا مصاريف . فطعن الأستاذ مهني مشرق المحامي بصفته وكيل الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض في ١٥ مارس سنة ١٩٦١ وقدم تقريرا بالأسباب في نفس اليوم . . . الخ .

المحكمة

من حيث إن الأستاذ مهني مشرق المحامي قرر بتاريخ ١٥ من مارس سنة ١٩٦١ بصفته وكلاء عن المحكوم عليه بالطعن بالنقض في الحكم المطعون فيه الصادر بتاريخ ٥ من فبراير سنة ١٩٦١ . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على التوكيل الرسمي المقدم في الطعن أنه لا يخول الوكيل حق الطعن بالنقض نيابة عن الموكل ، ولما كان الطعن بالنقض في المواد الجنائية حقا شخصيا لمن صدر الحكم ضده ، يمارسه أولا يمارسه حسبما يرى فيه مصلحته ، وليس لأحد غيره أن ينوب عنه في مباشرة هذا الحق إلا بإذنه ، وكان التوكيل السابق على الطعن لم يخول الوكيل استعمال هذا الحق نيابة عنه ، فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا للتقوير به من غير ذي صفة . ولا يغير من ذلك صدور إجازة لاحقة بتوكيل خاص استنادا - كما يقول الدفاع - إلى القانون رقم ١٠٦

لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١١ يونيو سنة ١٩٦٢ بتعديل بعض إجراءات الطعن أمام محكمة النقض، ذلك أن المادة السابعة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ التي تناولها التعديل وردت في باب الطعن بالنقض في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية وقد جاء التعديل قاصرا على ما كانت تستلزمه من توقيع محام موكل عن الطاعن على تقرير الطعن . لما كان ما تقدم، وكان التعديل لم يمس إجراءات الطعن في المواد الجنائية المنصوص عليها في المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فإنه يتعين القضاء بعدم قبول الطعن شكلا .

جلسة ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٦٢

رياسة السيد / محمد متولى عظم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود حلى
خاطر ، وعبد الحليم اليطاش ، ومختار رضوان ، ومحمد صبرى .

(١٨٧)

الطعن رقم ٣١٢٦ لسنة ٣١ القضائية

إثبات "اعتراف" . حكم "تبييه . ما يعيه" .

اعتراف أحد المتهمين في التحقيقات بصحة الضبط وباشتراكه مع باقي المتهمين في تقطير المواد
الكحولية المضبوطة . القضاء بإبراء ، استنادا إلى بطلان التفتيش . دون العرض لهذا الاعتراف
والإدلاء برأى فيه . تصور ، يستوجب نقض الحكم .

من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تقضى بالإبراء متى تشككت في صحة إسناد
التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت . غير أن ذلك مشروط بأن يشمل
حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي
قام عليها الاتهام عن بصر وبصيرة ، ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرفضت
دفاع المتهم أو داخلتها الريبة في صحة عناصر الإثبات . لما كان ذلك ، وكان
الحكم المطعون فيه لم يعرض لا اعتراف المطعون ضده الثانى بصحة الضبط
وباشتراكه مع باقي المطعون ضدهم في تقطير المواد الكحولية المضبوطة ، ولم
تدل المحكمة برأيها في هذا الدليل مما يدل على أنها أصدرت حكمها دون أن تحيط
به وتمحصه ، فإن حكمها يكون معيبا مستوجبا للنقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهم بأنهم في يوم ٥ نوفمبر سنة ١٩٥٨ بدائرة قسم الزيتون : قاموا بتقطير مواد كحولية بدون ترخيص . وطلبت عقابهم المواد ١ و ٦ و ٧ و ٨ و ١٥ و ٢٠ و ٢١ من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥١ . وادعت الخزنة العامة بحق مدني بمبلغ ٢٧٠٢ ج و ٩٤٠ م تعويضا . ولدى نظر الدعوى أمام محكمة الزيتون الجزئية دفع الحاضرون عن المتهمين ببطلان التفتيش ، وما تلاه من إجراءات . وبتاريخ ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٩ قضت المحكمة حضوريا للأول والثالث وخامس والثاني والرابع عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية : أولا - ببطلان تفتيش منزل المتهمين وما تلاه من إجراءات وبراءة المتهمين مما أسند إليهم بلا مصاديف جنائية . وثانيا - برفض الدعوى المدنية المقامة من الخزنة العامة قبل المتهمين . وثالثا - بمصادرة المضبوطات . استأنف كل من النيابة والمدعى بالحق المدني والمتهم الأول هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بتاريخ ٧ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتأييد الحكم المستأنف بجميع مشتملاته هذا مصادرة السيارة . فطعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إنه مما تنعاه النيابة العامة على الحكم المطعون فيه القصور في التسييب ، وفي بيان ذلك نقول إن الحكم المطعون فيه استند في براءة المتهمين إلى ما دفعوا به من بطلان تفتيش منزله الذي وجدت به المواد الكحولية المضبوطة لأن الإذن بإجرائه صدر ممن لا يملكه دون أن يعرض لاعتراف المتهم حسين خورشيد في المحضر المؤرخ ١٩٥٧/١١/٦ بصحة الضبط مع أنه دليل مستقل عن التفتيش على فرض بطلانه .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أن النيابة العامة أسندت إلى المطعون ضدهم أنهم قاموا بتقطير مواد كحولية بدون ترخيص ، واستند الحكم في القضاء ببراءتهم إلى بطلان تفتيش منزلهم الذي ضبطت به تلك المواد لصدوره ممن لا يملكه قانونا . وأورد ضمن مدوناته أن المتهم حصين خورشيد (المطعون ضده الثاني) قد اعترف بقيامه بتقطير الكحول والخمور خفية بالاشتراك مع باقي المتهمين ، وأنه أقر بصحة الضبط .

وحيث إنه وإن كان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تقضي بالبراءة متى تشككت في صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت غير أن ذلك مشروط أن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام عليها الاتهام عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة في صحة عناصر الإثبات . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لاعتراف المطعون ضده الثاني بصحة الضبط وباشتراكه مع باقي المطعون ضدهم في تقطير المواد الكحولية المضبوطة ولم تدل المحكمة برأيها في هذا الدليل مما يدل على أنها أصدرت حكمها دون أن تحيط به وتمحصه ، فإن حكمها يكون معيبا مستوجبا للنقض .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه والإحالة دون حاجة لبحث وجه الطعن الآخر .

جلسة ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد صفيق ، وبحضور السادة المستشارين : عادل بونس ،
وتوفيق الخشن ، وأديب نصر ، وحسين المركي .

(١٨٨)

الطعن رقم ١٨٩٤ لسنة ٣٢ القضائية

سرقة بالإكراه . حكم "تسييه . ما لا يعيه" . وصف التهمة . دفاع .

(أ) ركن الإكراه في السرقة . متى يتحقق ؟ بكل وسيلة قسرية تقع لتعطيل المقاومة أو إعدامها تسهيلات للسرقة . التحدث عن استقلال الحكم . لا يلزم : ما دامت مدوناته تكشف من توافره ، وترتب جريمة السرقة عليه .

(ب) إستاد أفعاله للتم غير التي رفعت بها عليه الدعوى . ذلك تغير في التهمة . لا يجوز للحكمة إجراؤه في الحكم .

كيفية ارتكاب الجريمة . الحكمة أن تردا إلى صورتها الصحيحة : ما دامت لا تخرج من نطاق الواقعة التي تضمنها أمر الإحالة ، وكانت مطروحة على بساط البحث . لا إخلال بحق الدفاع . مثال .

١ - الإكراه في السرقة يتحقق بكل وسيلة قسرية تقع على الأشخاص لتعطيل قوة المقاومة أو إعدامها عندهم تسهيلات للسرقة . فكما يصح أن يكون تعطيل مقاومة المجنى عليه بالوسائل المادية التي تقع مباشرة على جسمه ، فإنه يصح أيضا أن يكون بالتهديد باستعمال السلاح . وليس بلازم أن يتحملت الحكم عن ركن الإكراه في السرقة استقلالا ، ما دامت مدوناته تكشف من توافره وترتب جريمة السرقة عليه .

٢ - لا يعيب الحكم تغييره وصف الأفعال التي وقع بها الإكراه على غير ما جاء بأمر الإحالة ، ذلك بأنه وإن كان لا يجوز للمحكمة أن تغير في التهمة بأن تسند إلى المتهم أفعالا غير التي رفعت بها الدعوى عليه ، إلا أن التغيير المحظور هو الذي يقع في الأفعال المؤسسة عليها التهمة . أما التفاصيل التي يكون الغرض من ذكرها في بيان التهمة هو أن يلم المتهم بموضوع الاتهام ككيفية ارتكاب الجريمة ، فإن للمحكمة أن تروها إلى صورتها الصحيحة مادامت فيما تجريه لا تخرج عن نطاق الواقعة ذاتها التي تضمنها أمر الإحالة والتي كانت مطروحة على بساط البحث . وعلى ذلك فلا يعيب الحكم المطعون فيه أن ينسب إلى الطاعن استعماله السكين في شل مقاومة المجنى عليها في جريمة السرقة بالإكراه خلافا لما جاء بأمر الإحالة من أنه صفع المجنى عليها على وجهها ولوى ذراعها ، ما دام الحكم لم يتناول التهمة التي رفعت بها الدعوى بالتعديل وهي تهمة السرقة بالإكراه ، وما دام يحق للمحكمة أن تستبين الصورة الصحيحة التي وقع بها الحادث أخذا من كافة ظروف الدعوى وأدلتها المطروحة والتي دارت عليها المرافعة ، إذ أن الطاعن لم يسأل في النتيجة - وبغض النظر عن الوسيلة - إلا عن جريمة السرقة بالإكراه التي كانت معروضة على بساط البحث ، ومن ثم فلا تلزم المحكمة بلفت نظر الدفاع إلى مثل هذا التعديل .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنهما في يوم ١٩٥٩/٩/٣ بدائرة قسم الجمرح محافظة الاسكندرية : سرقا الحلى المبينة وصفا وقيمة بالمحضر لزكية محمد إبراهيم الزيات بطريق الإكراه الواقع عليها بأن استدراجاها إلى منزل الثانى وهناك طلب منها الأول أن تخلع حلها فلما رفضت صفعها على وجهها ولوى ذراعها حتى شلت مقاومتها فخلع الحلى وسلمها للمتهم الثانى وتمكنا بهذه الوسيلة من الإكراه من الاستيلاء عليها . وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمادة ١/٣١٤ من قانون العقوبات . فقررت الغرفة ذلك . ومحكمة جنايات الاسكندرية قضت حضوريا بتاريخ ١٣ نوفمبر سنة ١٩٦٠ عملا بمادة الاتهام بمعاينة الطاعن بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة السرقة بالإكراه قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور وتناقض في التسبيب وفساد في الاستدلال كما أخطأ في الإسناد وانطوى على إخلال بحق الدفاع. وفي تفصيل ذلك يقول الطاعن إن الحكم أغفل بيان ركن الإكراه في السرقة وعول في الإدانة على شهادة المجنى عليها على رغم ما قرره من أن الطاعن وزميله المتهم الثاني في الدعوى قد أعطياها شراباً غابت بسببه عن وعيها مما لا يستقيم معه تعرفها على السارق وكيفية ارتكاب السرقة ووسيلة الإكراه التي تمت بها ، فضلاً عن تعدد رواياتها وتهاورها في صدد تحديد شخص السارق وترددها بين اتهام شاهدة الإثبات حسنه حسن على المحمودى والطاعن والمتهم الثانى . هذا إلى أن الحكم قد أخطأ حين نسب إلى الشاهدة حسنه أنها أبصرت المجنى عليها تخرج مستغيثة معلنة عن سرقة حلها في حين أنها شهدت بالجلسة بأنها لا تذكر هذه الواقعة . كما ذهب الحكم إلى مطابقة شهادة ابنة الشاهدة المذكورة لشهادة والدتها على رغم اختلاف الشهادتين . كما أخل الحكم بحق الطاعن في الدفاع حين دانه على أساس أنه طلب من المجنى عليها مصوغها وهددها بسكين وتمكن بذلك من سرقة خلافا لما جاء بوصف التهمة الوارد بأمر الإحالة الذى حددت فيه النيابة العامة ركن الإكراه في السرقة على أساس أن الطاعن صفع المجنى عليها على وجهها ولوى ذراعها حتى شلت مقاومتها . وقد أجرت المحكمة هذا التعديل دون أن تلت نظر الدفاع إليه مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الدعوى الجنائية أقيمت على الطاعن وآخر بوصف أنهما سرقا حل المجنى عليها بطريق الإكراه الواقع عليها بأن استدراجها إلى منزل المتهم الثانى وهناك طلب منها الطاعن أن تخلع حلها فلما رفضت صفعها على وجهها ولوى ذراعها حتى شلت مقاومتها فخلع الحل وسامها للاثم الثانى وتمكنا بهذه الوسيلة من الاكراه من الاستيلاء عليها . وطلبت النيابة العامة معاقبتهم بالمادة ۱/۳۱۴ من قانون العقوبات . ومحكمة جنابات الاسكندرية بعد أن سمعت الدعوى داتهما بهذه المادة على اعتبار أن الطاعن والمتهم الآخر استدراجا للمجنى عليها

إلى منزل الأخير وهددها الطاعن بالاعتداء عليها بسكين فشلت مقاومتها وتمكن بذلك من خلع حليها ثم سلمها إلى المتهم الثاني ، وتمكنا بهذه الوسيلة من الإكراه من الاستيلاء عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دين الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من شهادة المجنى عليها وباقي شهود الإثبات ، وهي أدلة سائغة تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان الإكراه يتحقق بكل وسيلة قسرية تقع على الأشخاص لتعطيل قوة المقاومة أو إعدامها عندهم تسهيلات للسرقة فكما يصح أن يكون تعطيل مقاومة المجنى عليه بالوسائل المسادية التي تقع مباشرة على جسمه ، فإنه يصح أيضا أن يكون بالتهديد باستعمال السلاح . وإذا أثبت الحكم في حق الطاعن أنه ومن كان معه قد اتخذوا التهديد باستعمال السلاح وسيلة لتعطيل مقاومة المجنى عليها في ارتكاب جريمة السرقة ، فإن الإكراه الذي يتطلبه القانون في المادة ٣١٤ من قانون العقوبات يكون متحققا . ولما كان لا يلزم أن يتحدث الحكم عن ركن الإكراه في السرقة استقلالاً ما دامت مدوناته تكشف عن توافره وترتب جريمة السرقة عليه ، وهو ما دلل عليه الحكم تدليلاً سائغاً في معرض تحصيله لظروف الواقعة وانتهى إلى ثبوته في حق الطاعن . لما كان ما تقدم ، وكان ما ينعاه الطاعن على الحكم من حالة الخطأ في الاسناد وهو في معرض تحصيله لمؤدي شهادة الشاهدة حسنه حسن على المحمودى مردوداً بأنه وإن كان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن هذه الشاهدة قد قررت أنها لا تذكر واقعة سماها المجنى عليها وهي تعلن سرقة مصوغها إلا إنها عادت وذكرت أن أقوالها في التحقيقات هي الصحيحة . ولما كان الطاعن لا يدعى في طعنه أن ما أورده الحكم من أقوال تلك الشاهدة يخالف وما أدلت به في التحقيقات ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تعتمد في تكوين عقيدتها على أقوال الشاهد في أية مرحلة من مراحل الدعوى ولو خالف ما شهد به أمامها ما دامت قد اطمأنت إلى ما أخذت به ، وكان لا يضير الحكم أن يجبل في إيراد أقوال ابنة الشاهدة مخالفة للبيان إلى ما أورده من أقوال هذه الأخيرة ما دامت أقوالها متفقة فيما استند إليه الحكم منها ، وهو ما لم يخطئ الحكم في تقديره . هذا ولما كان الحكم قد استخلص الإدانة من أقوال المجنى عليها بما لا تناقض فيه ، وكان

ما أورده من ذلك له مأخذه مما شهدت به في جلسة المحاكمة ، وبفرض أن لهذه الشاهدة عدة روايات فإنه من المقرر أن من سلطة قاضي الموضوع أن يجزئ أقوال الشاهد ، ولا يعيه ألا يورد تفاصيل أقواله في مراحل الدعوى المتعددة طالما أنه أورد الأقوال التي صدقها واعتمد عليها في تكوين عقيدته وخلص منها إلى الحكم الذي ارتآه . ذلك أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة متروك لتقدير محكمة الموضوع ومتى أخذت المحكمة بشهادة شاهد ، فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لجلها على عدم الأخذ بها ولا يجوز الجدل في ذلك أمام محكمة النقض . لما كان كل ذلك ، وكان ما ينهض الطاعن على الحكم من تغييره وصف الأفعال التي وقع بها الإكراه على غير ما جاء بأمر الإحالة لا يعيب الحكم ذلك بأنه وإن كان لا يجوز للمحكمة أن تغير في التهمة بأن تسند إلى المتهم أفعالا غير التي رفعت بها الدعوى عليه ، إلا أن التغير المحظور هو الذي يقع في الأفعال المؤسسة عليها التهمة . أما التفصيلات التي يكون الغرض من ذكرها في بيان التهمة هو أن يلم المتهم بموضوع الإتهام ككيفية ارتكاب الجريمة ، فإن للمحكمة أن تردّها إلى صورتها الصحيحة ما دامت فيما تجريه لا تخرج عن نطاق الواقعة ذاتها التي تضمنها أمر الإحالة والتي كانت مطروحة على بساط البحث ، فلا يعيب الحكم أن ينسب إلى الطاعن استعماله السكين في شل مقاومة المجنى عليها في جريمة السرقة بالإكراه خلافا لما جاء بأمر الإحالة من أنه صفع المجنى عليها على وجهها ولوى ذراعها ما دام الحكم لم يتناول التهمة التي رفعت بها الدعوى بالتعديل وهي تهمة السرقة بالإكراه ، وما دام يحق للمحكمة أن تستبين الصورة الصحيحة التي وقع بها الحادث أخذًا من كافة ظروف الدعوى وأدلتها المطروحة والتي دارت عليها المرافعة إذ أن الطاعن لم يسأل في النتيجة وبغض النظر عن الوسيلة إلا عن جريمة السرقة بالإكراه التي كانت معروضة على بساط البحث ، ومن ثم فإن المحكمة لا تلزم بلقت نظر الدفاع إلى مثل التعديل الذي تم في هذه الدعوى . لما كان ما تقدم ، فإن ما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد عفيق ، وبحضور المادة المستشارين : عادل يونس ،
وتوفيق الخشن ، وأديب نصر ، وحسين المركي .

(١٨٩)

الطعن رقم ١٩٠٤ لسنة ٣٢ القضائية

عاهة مستديمة . خبرة . حكم "تسمييه . ما لا يعيبه" . إثبات "خبرة" .

(أ) العاهة المستديمة بالعين . يكفي لتوفرها : أن تكون العين سليمة قبل الإصابة ، وأن تكون قد أصيبت بضعف يستحيل برؤ . تحديد قوة الإبصار قبل الإصابة : لا يلزم .

(ب) ندب الطبيب الشرعي خيرا في الدعوى . استنائه بتقرير طبيب اختصاصي ، وإبدائه الرأي على ضوء ذلك التقرير . استناد الحكم إلى رأي الطبيب الشرعي المؤسس على تقرير الطبيب الإخصائي الذي لم يحلف اليمين . لا يعيب الحكم .

١ - يكفي لتوافر العاهة المستديمة - كما هي معرفة به قانونا - أن تكون العين سليمة قبل الإصابة ، وأن تكون قد أصيبت بضعف يستحيل برؤ حتى ولو لم يتيسر تحديد قوة الإبصار قبل الإصابة . فإذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أثبت ما تضمنه التقرير الطبي بما مفاده أن الطاعن الأول قد أصيب بتمدد في حدة العين اليسرى نتيجة المصادمة بجسم صلب راض ، وأنه شفى من إصابته وتختلف لديه منها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي ضعف قوة إبصار تلك العين بما يقدر بحوالي ١٠ ٪ . مما مؤداه أن العين كانت مبصرة قبل الإصابة وأن قوة إبصارها ضعفت على أثرها - لما كان ذلك ، فإن ما يشير الطاعن على الحكم في هذا الخصوص يكون على غير أساس .

٢ — للطبيب المعين في التحقيق أن يستعين في تكوين رأيه بمن يرى الاستعانة بهم على القيام بمأموريته . فإذا كان الطبيب الشرعي الذي تدب في الدعوى قد استعان بتقرير طبيب أخصائي ثم أقر رأيه وتبناه ، وأبدى رأيه في الحادث على ضوءه ، فليس يعيب الحكم الذي يستند إلى هذا التقرير الذي وضعه الطبيب الشرعي كون الطبيب الإخصائي لم يحلف اليمين .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما في يوم ١١ من يناير سنة ١٩٦٠ بدائرة مركز دسوق مديرية كفر الشيخ : المتهم الأول — ضرب فؤاد على الدناصورى عمدا بعضا على رأسه فأحدث به الإصابة الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ولم يقصد من ذلك قتله ولكن الضرب أفضى إلى موته . والمتهم الثانى — ضرب المتهم الأول عمدا بعضا على جنبه اليسرى فأحدث به الإصابة الموصوفة بتقرير الطب الشرعى والتي نشأت عنها عاهة مستديمة يستجبل برؤها وهى ضعف فى قوة ابصار هذه العين بنسبة ١٠ ٪ . وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ١/٢٣٦ و ٢/٢٤٠ و ١/٢٤٢ من قانون العقوبات . فقررت الغرفة ذلك . وقد ادعى على على خير الدين الدناصورى بحق مدنى قبل المتهم الأول بمبلغ قرش واحد على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنايات كفر الشيخ قضت بحضور يا بتاريخ ١٨ يناير سنة ١٩٦١ عملا بالمادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات للأول والمادة ١/٢٤٠ من القانون المذكور للثانى : أولا — بمعاقة المتهم الأول "الطاعن الأول" بالسجن لمدة خمس سنوات وبإلزامه بأن يدفع للدعى بالحق المدنى قرشا واحدا على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات المدنية . وثانيا — بمعاقة المتهم الثانى "الطاعن الثانى" بالسجن لمدة ثلاث سنوات . فطعن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض . ولم يقدم الطاعن الأول أسبابا لطعنه ... الخ .

المحكمة

من حيث إن الطاعن الأول وإن قرر بالطعن في الحكم في الميعاد إلا أنه لم يقدم أسببا لطعنه فيكون طعنه غير مقبول شكلا.

وحيث إن الطعن المقدم من الطاعن الثاني قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن مبنى طعنه هو أن الحكم المطعون فيه إزدائه بجريمة الضرب العمد الذي أحدث حادثة مستديمة قد انطوى على خطأ في الإسناد وقصور في التسبيب وإخلال بحق الدفاع وفساد في الاستدلال وخطأ في تطبيق القانون . ذلك أنه حصل واقعة الدعوى بأن الطاعن الثاني هو الذي أحدث إصابة الطاعن الأول وأن الطاعن الأول هو الذي أحدث إصابة المتوفى عقب انتهاء المشاجرة مستندا في ذلك إلى أقوال شاهد الإثبات سعد كامل أبو بريكة ، بتحقيق النيابة وأمام المحكمة، مع أن هذا الشاهد لم يحدد الوقت الذي اعتدى فيه هذا الطاعن على الطاعن الأول . وواقع الحال أن كلا من الطاعن والمتوفى توجهما لمكان الحادث بعد أن تشتت شمل المتشاجرين فأنبرى لهما الطاعن الأول ووكز المتوفى ففضى عليه فأوجد بذلك حالة خطر حلت بالطاعن على دفعه بضربه الطاعن الأول . ولو كان الحكم قد حصل واقعة الدعوى على هذه الصورة الصحيحة لاستبان له توفر حق الدفاع الشرعى للطاعن . كما أن المدافع عن هذا الطاعن نفى وجوده بمكان المشاجرة إبان وقوعها ، واثبت على ذلك شهود الطاعن الأول فأيدوه ، ورغم ذلك فإنه الحكم دون أن يرد على هذا الدفاع . كذلك أخذ الحكم في ثبوت تخلف العاهة بعين المجنى عليه بالتقرير الطبي الذى افترض أن قوة إبصار العين اليسرى قبل الإصابة كانت تماثل قوة إبصار العين اليمنى دون أن يكون له سند في ذلك ، إذ أنه ليس من اللازم أن تماثل قوة إبصار العينين، فضلا عن أن هذا التقرير قد صدر عن أخصائى في الرمد لم يؤد اليمين القانونية قبل أداء ماوريته .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدهوى في قوله . " إنه في حوالى الساعة الثانية والنصف من بعد منتصف ظهر يوم الحادث نزلت ماشية عبد الرحمن الدهمه أحد أفراد عائلة الدهمه في زراعة سعد كامل أبو بريكة أحد أفراد عائلة أبو بريكة وقامت بسبب ذلك مشاجرة بين هاتين العائلتين تبودل فيها الاعتداء وأصيب فيها بعض أفراد الفريقين بإصابات مختلفة تقرر علاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما . وحدث في أثناء المشاجرة أن اعتدى المتهم الثانى " الطاعن الثانى " بالضرب على المتهم الأول " الطاعن الأول " بأن ضربه بعصا على عينه اليسرى فأحدث به الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى والتي تخلف لديه من جرائها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هى ضعف فى قوة إبصار تلك العين بما يقدر بحوالى ١٠ ٪ . ولما تنهى نبا المشاجرة إلى سمع المجنى عليه فؤاد على الدناصورى هرع إلى مكانها للمساهمة فى فضها فقابلته المتهم الأول (الطاعن الأول) وضربه بعصا كانت معه على رأسه ضربة واحدة فأحدث به الإصابة الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته ، وكانت المشاجرة قد انقضت وحيل بين المتشاجرين . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد استند فى تحصيل الواقعة على النحو السالف إلى أقوال شهود الإثبات والتقارير الطبية ، وكان لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها مما تطمئن إليه من أدلة وعناصر فى الدعوى ، وكان لها أن تأخذ بأقوال الشاهد فى أى مرحلة من مراحل التحقيق ، وكان ما أورده الحكم من شهادة سعد كامل هو ما حصله من مجموع أقواله بالتحقيقات وبالجلسة . وإذا كان الطاعن لا ينازع فى أن مالم يرد على لسان الشاهد بالجلسة كان له أصله الوارد بتحقيقات النيابة ، فلا شيء يعيب الحكم من هذه الناحية . ولما كان قيام حق الدفاع الشرعى هو من الأمور الموضوعية التى تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها بغير معقب مادام تقديرها يكون سائغا ، وكانت الوقائع كما أوردها الحكم لا ترشح لقيام هذه الحالة بل تنفيها ، فانه لا وجه لاثارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، وكانت محكمة الموضوع غير ملزمة بأن تتبع الدفاع فى كل شبهة يثيرها وأن ترد عليه ، بل يكفى أن يكون ردها على الدفاع الموضوعى مستفادا من الأخذ بأدلة الثبوت التى أوردها . ولما كان يكفى لتوافر العاهة المستديمة كما هى معرفة به قانونا أن تكون العين سليمة قبل الإصابة وأن تكون

قد أصيبت بضعف يستحيل برؤه حتى ولو لم يتيسر تحديد قوة الابصار قبل الإصابة ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه اثبت ما تضمنه التقرير الطبي المتوقع على المصاب (الطاعن الأول) بما مفاده أنه أصيب بتمدد في حدة العين اليسرى نتيجة المصادمة بجسم صلب راض ، وأنه شفى من إصابته وتختلف لديه منها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي ضعف قوة إبصار تلك العين بما يقدر بحوالى ١٠ / مما مؤداه أن العين كانت مبصرة قبل الإصابة وأن قوة إبصارها ضعفت على أثرها — لما كان ذلك ، فإن ما يشير الطاعن على الحكم فى هذا الخصوص يكون على غير أساس سليم . لما كان كل ذلك ، وكان للطبيب المعين فى التحقيق أن يستعين فى تكوين رأيه بمن يرى الاستعانة بهم على القيام بأموريته فإذا كان الطبيب الشرعى الذى نذب فى الدعوى قد استعان بتقرير طبيب اختصاصى ثم أقر رأيه وتبناه وأبدى رأيه فى الحادث على ضوءه فليس يعيب الحكم الذى يستند إلى هذا التقرير الذى وضعه الطبيب الشرعى كون الطبيب الاختصاصى لم يحلف اليمين ، ومن ثم فإن الطعن برسته يكون على غير أساس متعينا ورفضه موضحا .

جلسة ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد مغبني ، وبحضور السادة المستشارين : عادل يونس ،
وتوفيق الخشن ، وأديب نصر ، وحين السرك .

(١٩٠)

الطعن رقم ٢٦٢٤ لسنة ٣٢ القضائية

اغتصاب الأموال . تقض "أسبابه . ما لا يقبل منها" . إثبات "اعتراف" .

(١) الحصول على صور فوتوغرافية للجنى عليه في وضع شائن . تهديده بنشر هذه الصور إذا لم يدفع مبلغاً معيناً من المال . ذلك من شأنه تعطيل إرادة الجنى عليه وترويعه مما يحمله على تسليم المال إلى الجاني ، ويتوفر به كافة عناصر جريمة المادة ٣٢٦ عقوبات .

(ب) القول بأن الاعتراف كان وليد إكراه وقع على المتهم أثناء التحقيق . لا يقبل إثباته لأول مرة أمام محكمة النقض .

١ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن أنه تمكن خلصة من التقاط صور للجنى عليه وهو في وضع مناف للأداب ثم قابله بعد ذلك وهدده بنشر هذه الصور للتشهير به إن لم يدفع له مبلغ مائتي جنيه ، فإن هذا يعد بياناً كافياً على أن الطاعن قد ارتكب الجريمة مع علمه بأنه يقتصب مالا لا حق له فيه قانوناً مستوحياً في ذلك تعطيل إرادة الجنى عليه بطريق التهديد بالتشهير به بما من شأنه ترويع الجنى عليه بحيث يحمله على تسليم المال الذي طلبه منه ، وهو ما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة المسندة إليه .

٢ - لا يقبل من الطاعن أن يشير أمام محكمة النقض لأول مرة أن الاعتراف المنسوب إليه قد صدر منه عن إكراه ، ما دام لا يبين من الاطلاع على محاضر الجلسات أن الطاعن أو المدافعين عنه قد أثار أى منهم أن تمت إكراهها مادياً قد وقع عليه في أثناء التحقيق .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم في يوم ١٩٦١/٦/٢٤ بدائرة قسم عابدين : شرعوا في الحصول على المبلغ المبين بالمحضر لـ ... بطريق التهديد، وأوقفت الجريمة لسبب لادخل لإرادتهم فيه هو ضبطهم والجريمة متلبسا بها . وطلبت عقابهم بالمواد ٤٥ و ٤٧ و ٢٢٦ من قانون العقوبات . وأمام محكمة عابدين الجزئية دفع المتهمون ببطلان إجراء القبض والتفتيش لعدم قيام حالة التلبس . وبتاريخ ٤ فبراير سنة ١٩٦٢ قضت المحكمة حضوريا عملا بمواد الاتهام بحبس كل من المتهمين شهرين مع الشغل وكفالة ٢٠٠ قرش لإيقاف التنفيذ بلا مصاريف جنائية . وقد ردت المحكمة في أسباب حكمها على المدفع ورفضته . فاستأنف المتهمون هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بتاريخ ٢٠ مايو سنة ١٩٦٢ عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادتين ٥٥ ، ٥٦ من قانون العقوبات بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وأمرت بإيقاف تنفيذ العقوبة المفضى بها لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم . فطعن المحكوم عليه الأول في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ أيد الحكم الابتدائي الذي قضى بادانة الطاعن بجريمة الشروع في الحصول على مال بطريق التهديد قد شابه قصور في التسبيب وفساد في الاستدلال كما أخطأ في الإسناد ، ذلك بأنه لم يورد في بيان كاف مؤدى الأدلة استند إليها في ادانته مكتفيا بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه دون أن يشير إلى أقوال المجنى عليه وشاهد الإثبات اللذين سمعا في مرحلة المحاكمة الاستئنافية وشهدا بعكس ما اسنده الحكم الابتدائي إليهما . كما أن الحكم لم يبين الواقعة المسندة إلى الطاعن والأركان القانونية للجريمة . هذا فضلا عن أنه اعتمد على أقوال المجنى عليه مع أن له ثلاث روايات مختلفة عن بعضها البعض في التفاصيل الجوهرية ، ولم يبين الحكم أيا

من هذه الروايات هي التي عول عليها في الادانة . كما أن ما استخلصه الحكم من عدم ثبوت صحة ما تضمنته التحقيقات الإدارية التي أجريت بناء على البلاغات التي تقدم بها الطاعن والمتهمان معه في الدعوى ضد نائب مأمور قسم الموسيقى والمحقق الذي تولى ضبط الواقعة بقسم عابدين لاتهام الأول بالتدخل في التحقيق لصلته الصداقة التي تجمعها بالمجنى عليه واتهام ثانيهما بإثباته أقوالا على لسان المتهمين لم يدلوا بها — ما استخلصه الحكم من ذلك تحصيلًا من المذكرة المؤرخة ١٩٦١/٩/٣ يخالف المثلث بها ، إذ تضمنت أن كل ما وود في بلاغ الطاعن صحيح . فضلا عن أنه لا توجد بأوراق الدعوى مذكرة تحمل التاريخ الذي أشار إليه الحكم ، بل إن المذكرة الخاصة بالتحقيقات الإدارية مؤرخة ١٩٦١/٧/١٦ ، وقد تضمنت في نهايتها رأى المحقق من إندار نائب مأمور قسم الموسيقى لتصرفه بما يجعله في موقف الساعى لدى المتهمين للزول عن شكواهم ، ومجازاة حامل تليفون قسم الموسيقى لمحاولة التنصل من ذكر الحقيقة . كما نسب الحكم إلى العريف أحمد الفولى جابر ممدوب الشرطة العسكرية — الذي حضر التحقيق بمناسبة القبض على المتهم الثالث في الدعوى — أنه قرر أن المتهمين ، ومن بينهم الطاعن ، اعترفوا للمحقق شفويا بواقعة وجود الصور التي نسب إلى المتهمين التقاطها للمجنى عليه في وضع منافي للاداب ، إلا أن المتهم الأخير عاد فأنكر لدى سؤاله تفصيلا إحرازه مثل هذه الصور في حين أن أقوال هذا الشاهد تفيد أن إنكار حيازة الصور ينصرف إلى جميع المتهمين لا إلى المتهم الأخير فحسب . يؤيد هذا ما شهد به الشاهد أمام المحكمة الاستئنافية من نفيه اعتراف المتهمين بالتقاطهم صوراً وهو ما أنكروه عند سؤالهم في تحقيقات الشرطة . هذا فضلا عن اعتداء نائب مأمور قسم الموسيقى عليهم بالضرب ، الأمر الذي سجله المتهمون في شكواهم التي قدموها إلى النيابة العامة . وإذا كان هذا الإكراه ثابتاً في الأوراق فإنه يجوز للطاعن أن يثيره لأول مرة أمام محكمة النقض ، وكان من المتعين على الحكم أن يبين حلة إطراحه إنكار الطاعن وتحويله على الاعتراف المنسوب إليه بعد عدوله عنه مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي — المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه — بين واقعة الدعوى بما حصله أن المجنى عليه تعرف بالطاعن وباقي المتهمين معه في

الدعوى بمناسبة طلب أحدهم منه توصيلهم بسيارته إلى مصر الجديدة لانقطاع المواصلات ، وتوطدت بينه وبينهم الصلة وتردد عليهم بمسئول الطاعن حيث احتفوا به وقدموا له في إحدى المرات نساء ونحرا ، واستقضوه خمسين جنيها مقابل ذلك وفي المرة الأخيرة تلقى دعوتهم وتناولوا جميعا الخمر حتى ثملوا وكان في هذه الأثناء يسألهم عن النسوة اللاتي وعدوه بإحضارهن . وفي آخر الليل شاهد امرأة دعت إلى حجرة النوم ولما لبى دعوتها اكتشف بعد خلع ملابسها أنها غلام ، وفوجيء بالمتهم الثاني يخرج طليهما من خلف مشجب بالغرفة ويلتقط لهما صورا وهما في وضع منافي للآداب ، فنار المجنى عليه ولم يتمكن من الحصول على آلة التصوير فهرب المتهم بها فغادر المنزل . ثم قابله المتهمون ومن بينهم الطاعن وهددوه بنشر الصور إن لم يدفع لهم مائتي جنيه وإلا أرسلوها إلى نقابة المهندسين التي يتبعها المجنى عليه وإلى أقاربه للتشهير به ، فأيقن أنه وقع في شرك عصابة لا يترامى له ، وأبلغ بالحادث حيث تم ضبط المتهمين متلبسين . وأورد الحكم على ثبوت الواقعة في حق الطاعن ومن معه أدلة مستمدة من أقوال المجنى عليه ومن ضبط النقود مع الطاعن بمجرد تناولها من المجنى عليه ومن اعترف الطاعن وباقي المتهمين شفويا بالنقاطهم صورا للمجنى عليه في وضع مخجل . ذلك الاعتراف الذي أيد صدوره من المتهمين العريف أحمد القولي جابر مندوب الشرطة العسكرية الذي حضر التحقيق مع المتهم الأخير ، وهي أدلة سائغة تؤدي إلى مارتبه الحكم طليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أثبت في حق الطاعن في بيان كاف إقدامه على ارتكاب الجريمة مع علمه بأنه ينتصب مالا لاحق له فيه قانونا متوخيا في ذلك تعطيل إرادة المجنى عليه بطريق التهديد بالتشهير به بما من شأنه ترويع المجنى عليه بحيث يحمله على تسليم المال الذي طلبه منه ، وهو ما تتوافقه كافة العناصر القانونية للجريمة ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد أورد مؤدى الأدلة التي عول عليها في الإدانة ، وليس هناك ما يمنع من أن يتخذ الحكم الاستثنائي أسباب الحكم الابتدائي أسبابا لما قضى به وعندئذ تكون هذه كأنها جزء من الحكم الاستثنائي . ولا يعيب الحكم المطعون فيه أن يلتفت عن أقوال الشهود الذين سمعوا أمام المحكمة الاستئنافية لما هو مقرر من أن المحكمة الموضوع أن تأخذ بقول للشاهد في إحدى مراحل التحقيق ولو خالف قول آخر له أمامها . لما كان ذلك ، وكان ما ينعاه الطاعن

على الحكم من ركوته إلى أقوال المجنبى عليه على رغم تعدد رواياته مردودا بأنه
 بفرض أن له عدة روايات فإن من سلطة قاضى الموضوع أن يجزئ أقوال الشاهد
 وأن يلتفت عما بينها من خلاف ما دام قد استخلص الادانة من أقواله
 بما لا تناقض فيه ، وهو ما لم يخطئ الحكم في تقديره . ولا يقبل من الطاعن معاودة
 الجدل في ذلك أمام محكمة النقض طالما أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف
 التي يؤدون فيها الشهادة متروك لمحكمة الموضوع تنزله المتزلة التي تراها وتقدره
 التقدير الذي تطمئن إليه دون رقابة لمحكمة النقض عليها . لما كان ذلك ، وكان
 ما يثيره الطاعن من قالة الخطأ في الاسناد مردودا بأنه لا يجادل فيما أورده الحكم
 نقلا عن المذكرة المصاحبة للتحقيق الإدارى من أنه لم يثبت صحة البلاغات التي
 قدمت ضد النقيب الذي قام بضبط الواقعة بل أنه قصر منازعته على ما قال به
 من أن نائب مأمور قسم الموسيقى قد رؤى إنذاره لما نسب إليه من تصرف
 ينطوى على السعى لدى المتهمين بالتزول عن شكاوهم . وإذا ما كان الحكم قد
 التفت عن هذا الرأي بفرض قيامه فانه لاضير طيه في ذلك لبعد هذه الواقعة
 من سياق اقتناعه ، وعدم تأثيرها في قضائه وفي النتيجة التي انتهى إليها . وبفرض
 ما يقول به الطاعن من عدم صحة تاريخ المذكرة كما أورده الحكم ، فلا أثر
 لهذا على منطقته لكونه من قبيل الخطأ المادى الذى لا يعيبه . ولما كان
 ما أورده الطاعن في خصوص ما استدل به الحكم من أقوال العريف أحمد الفولى
 جابر في صدد تأييده صدور الاعتراف الشفوى من المتهمين في محضر ضبط الواقعة
 بوجود الصور معه وقصره الانكار بعد ذلك على المتهم الأخير عند سؤاله تفصيلا -
 ما أورده من ذلك يتفق وما استظهره الحكم فلا تقبل المجادلة في هذا الشأن .
 لما كان ذلك ، وكان لا يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن
 الطاعن أو المدافعين عنه قد أثار أى منهم أن تمت اكراما ماديا قد وقع عليه
 في أثناء التحقيق معه فلا يقبل من الطاعن أن يثير أمام محكمة النقض لأول مرة
 أن الاعتراف المنسوب إليه قد صدر منه عن اكرام . ولما كان تقدير قيمة
 الاعتراف وقيمة العدول منه من المسائل الموضوعية التي يفصل فيها قاضى
 الموضوع بلا معقب عليه ، فلا حرج على المحكمة إذا هي أخذت الطاعن باعترافه
 الاولى في محضر جمع الاستدلالات على رغم عدوله عنه بعد ذلك ، ما دامت
 قد اطمأنت إليه وارتاحت إلى صدوره عنه . لما كان ما تقدم ، فإن ما يتعاه
 الطاعن على الحكم المطعون فيه يكون على غير أساس ويتمين رفضه موضوعا .

على هذا الاتفاق والتحيض وتلك المساعدة . والمتهم الأول أيضا : ١ -
استعمل المحرر الرسمي المزور سالف الذكر مع علمه بترويره بأن قدمه إلى
محكمة أبوتيج ليصرف بموجبه مبلغ ٧٩٢ جنيتها و ٥٧٠ مليا مودعا بخزينة المحكمة .
٢ - توصل بطريق الاحتيال إلى الاستيلاء على مبلغ ٧٩٢ جنيتها و ٥٧٠ مليا الذي
أودعه أبوزيد أحمد نصير خزينة محكمة أبوتيج لذمته نظير فسخ عقد رهن
أطيان بينهما ، بأن تقدم إلى خزينة المحكمة بذلك الإقرار المزور سالف الذكر
وتتمكن بهذه الوسيلة من الاحتيال من الاستيلاء على المبلغ . ٣ - ارتكب
تزويرا في محرر عرقي هو الإقرار المؤرخ ١٨/٢/١٩٥٥ المنسوب صدوره إلى
أبوزيد أحمد نصير ، بأن وضع عليه بصمة إبهام مزورة نسبها إليه . ٤ - استعمل
المحرر العرقي المزور سالف الذكر مع علمه بترويره ، بأن قدمه إلى نيابة بندر
أسيوط للتدليل به على صحة المحرر الرسمي المزور سالف الإشارة إليه . وطلبت
النيابة من غرفة الإتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم طبقا للمواد
٤٠ و ٤١ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٤ و ٢١٥ و ٢٢٥ و ٣٣٦ من قانون العقوبات . فقررت
الغرفة ذلك . وقد ادعى أبوزيد أحمد نصير بحق مدني قبل المتهم الأول بمبلغ
قرش واحد على سبيل التعويض المؤقت ثم عدل طلبه إلى ١٥٠٠ جنيه .
وأثناء نظر الدعوى أمام محكمة جنايات أسيوط دفع المتهمون بعدم قبول الدعوى
الجناية لسابقة الفصل فيها من النيابة العامة في الشكوى ١٤٦٩ سنة ١٩٥٥
إداري أسيوط . ومحكمة الجنايات قضت حضوريا بتاريخ ٢١ ديسمبر
سنة ١٩٦١ عملا بالمواد ٤٠ و ٤١ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٤ و ٢١٥ و ٢٣٦ و ٣٢
و ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ١٧ من نفس القانون
بالنسبة إلى المتهم الأول " الطاعن " أولا - بمعاقبة المتهم الأول بالحبس
مع الشغل لمدة سنة وأمرت بإيقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات وبإلزامه
بأن يدفع للدعى بالحقوق المدنية مبلغ ٩٠٠ جنيه والمصروفات المناسبة ومبلغ
عشرة جنيئات مقابل أتعاب المحاماة . وردت على الدفع قائلة إنه لا يقوم
على أساس سليم من القانون متعين الرفض . ثانيا - ببراءة المتهمين الثاني والثالث
مما أسند إليهما . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .
٢٠ (١٦) ج

المحكمة

حيث إن مبنى أوجه الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبيب وفساد في الاستدلال كما أخطأ في الاسناد وانطوى على إخلال بحق الدفاع . وفي تفصيل ذلك يقول الطاعن إنه دفع بعدم قبول الدعوى الجنائية لسبق تحقيقها بمعرفة النيابة العامة وقيدتها برقم ١٤٦٩ سنة ١٩٥٥ إداري قسم ثان أسبوط وحفظها إداريا وتمسك بضمها ، ورد الحكم بأن هذه الشكوى لا تعدو أن تكون مجرد استدلالات أعقبتها أمر من النيابة العامة بحفظ الأوراق إداريا بوصفها سلطة اتهام ولم تكن تحقيقا قضائيا ومن ثم فهو لا يقيد بها في إعادة تحريك الدعوى بعد ذلك ، وأنه يفرض أن النيابة هي التي أجرت التحقيق قبل الأمر بحفظ الدعوى فإن من حقها أن تعود إلى رفع الدعوى الجنائية إذا ظهرت أدلة جديدة ، وهو ما تكشف لها من سؤال الشهود الذين لم يسبق سؤالهم ومن تقرير الخبير عن مضاهاة البصمات والأختام المطعون عليها بالتزوير . وما ذهب إليه الحكم من ذلك أساسه فروض واستنتاجات مرجعها الظن ، إذ أن أوراق الشكوى لم تكن تحت بصيرة المحكمة بسبب إرسالها للمستغنى . فضلا عن أن الحكم قد نسب إلى المتهم الثاني في الدعوى أنه قسور بحضور جلسة المحاكمة أنه سئل لأول مرة عند تحقيق الجناية المطروحة ولم يسأل قبل ذلك في تحقيق آخر ، في حين إن الثابت بحضور الجلسة أنه أقر لدى استجوابه بمعرفة المحكمة أنه سبق أن سئل بمعرفة " الصول يس " بعد عام ١٩٥٥ بفترة بسيطة وذلك ردا على سؤال المحكمة إياه عما إذا كان قد سئل قبل تحقيقات هذه الدعوى ، ولما كان هذا الصول من مأموري الضبط القضائي وقد باشر التحقيق بانتداب من النيابة فكان من المتعين على الحكم أن يقيم الدليل على أنه لم يكن مكلفا بالتحقيق من النيابة وهو ما لم يدل عليه الحكم . هذا إلى أن مجرد إرسال الشكوى إلى المستغنى لا يفيد إعدامها فكان من المتعين على المحكمة تكليف النيابة بتعقب الشكوى والتحقيق من مصيرها أما وإنها لم تفعل ، فتكون قد أهدرت دفاط جوهريا للطاعن . كما أسس الحكم التعويض الذي قضى بإلزام الطاعن به على أن من بين عناصره مبلغ ٧٩٢ جنيتها و ٥٧٠ مليا صرفه الطاعن من خزينة المحكمة بدون وجه حق ، في حين أن الطاعن

كان قد قدم عقد صلح مؤرخا ١٩٥١/١٠/٣١ - وهو تاريخ لاحق لتاريخ إيداع المبلغ المذكور في عام ١٩٤٩ - وموقعا عليه من المدعى بالحقوق المدنية يتضمن فسخ عقد الرهن وأحقية الطاعن في صرف مبلغ ٦٠٥ ج و ٥٠٠ م من المبلغ المودع خزينة المحكمة على ذمة الرهن ، كما يتضمن تبادل الطرفين أطيانا زراعية . واستند الحكم في الالتفات عن دلالة هذا العقد إلى مجرد زعم المجنى عليه أن هذا الصلح لم ينفذ وهو قول يجافى التطبيق الصحيح للقانون ، إذ أنه يسدر محضر الصلح بما ترتب عليه من التزام واستقرار مراكز قانونية وكانت من المتعين على الحكم ألا يركن لزعم المجنى عليه وحده دون تحقيق صحة هذا الزعم والتدليل على فسخ عقد الصلح رضاء أو قضاء . هذا فضلا عن أن الحكم قد أغفل شهادة شهود النفي الذين أشهدهم الطاعن على نفاذ عقد الصلح وجاء تبرير الحكم لإطراح شهادتهم غير مائع . وذهب الحكم إلى أن الطاعن لم يقدم أى دليل على فسخ الرهن وهو قول غير سديد ، إذ أن الطاعن قدم سند التصالح الذى أقر المجنى عليه بصحة توقيعه عليه وأصر الطاعن على أنه قدم هذا المستند فى أوراق الشكوى الادارية التى حفظت وقدم معه أصل محضر العرض وقسيمة الإيداع وهو ما يؤيد دفاعه ، إذ أن أصل إنذار العرض وقسيمته تكون أصلا بيد العارض أى المودع وهو المجنى عليه ووجودهما فى يد الطاعن دليل على أنه تسلمهما من المدعى المدنى نفاذا للصلح الحاصل فى ١٩٥١/١٠/٣١ ، إذ لم يدع هذا الأخير فقد السندين منه ولم يعلل سبب وصولهما إلى يد الطاعن . وأخيرا فإن الحكم لم يدل على توافر القصد الخاص فى جريمة التزوير التى دان الطاعن بها وخاصة أنه دفع بانعدام مصلحته فى التزوير مع قيام الصلح مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين الواقعة بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجرائم الاشتراك فى تزوير المحررات الرسمية والعرفية واستعمالها والتصب التى دين الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة مستمدة من أقوال المجنى عليه - المدعى بالحقوق المدنية - والموثق والمتهمين الثانى والثالث فى الدعوى ومن تقريرى قسم بحوث الترييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى والمضاهاة بمصلحة تحقيق الشخصية ومن اعتراف الطاعن بصرف المبلغ المودع خزانة محكمة أبو تيج ، وهى أدلة تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض إلى ما أثاره الطاعن من دفع بعدم قبول الدعوى الجنائية لسابقة الفصل فيها من

النيابة العامة في الشكوى رقم ١٤٦٩ سنة ١٩٥٥ إدارى أسيوط - التي طلب ضمها - فأطرحه بما مؤداه أنه ثبت لدى المحكمة أن هذه الشكوى سبق قيدها برقم شكوى إدارية ولم تكشف التحقيقات التي أجرتها المحكمة عما تم بشأنها لتعذر ضمها بسبب إرسالها للمستغنى . وقد أكد المحنى عليه والمتهمان الثانى والثالث والموثق الذى أجرى توثيق الاقرار المطعون عليه بالتزوير أمام المحكمة أنهم لم يسألوا فى تحقيق أجرته النيابة العامة خلاف التحقيق الذى انتهى بإحالة الدعوى المطروحة عليها ، وخلص الحكم من ذلك إلى أن أقصى ما يمكن استنباطه أن استدلالا قامت به الشرطة أعقبه صدور أمر بحفظ الأوراق من النيابة العامة فى الشكوى مألوفة الذكر مما يعتبر منها أمورا إداريا بصفتها سلطة اتهام بعدم الرغبة فى السير فى إجراءات الدعوى وهو ما لا يقيد بها فيما بعد ، إذا أجرت تحقيقا ، فى أن ترفع الدعوى الجنائية بناء على ما تكشف لها من التحقيق الذى أجرته من الأدلة والبيانات والقرائن الأمر الذى وقع فى هذه الدعوى إذ أجرت تحقيقا كشف عن وجود التزوير فى الإقرارين الرسمى والعرفى . ولم يلق الحكم بالا إلى ما ارتكن عليه الدفاع عن الطاعن من إقرار المدعى بالحقوق المدنية فى المحضر الذى حرره شرطة الغنائم فى ١٩٥٧/٢/٩ من أنه تقدم بشكوى سابقة من مدة وثبت جزء من التزوير الذى أجراه المشكوى فى حقهم وقامت النيابة بإعادة التحقيق فى هذا الموضوع ؛ وأنه مثل شخصا بنية صدف ولا يعلم ما تم فى الأوراق . واستند الحكم فى الالتفات عن هذا القول إلى ما قرره المدعى بالحقوق المدنية أمام المحكمة من أنه لم يسأل فى تحقيق سابق بمعرفة النيابة وأن التحقيق السابق تم فى النقطة . ثم استطرد الحكم إلى القول بأنه "مع الافتراض جدلا بمحصول تحقيق سابق لم تر معه النيابة العامة أن تسير فيه وتسأل شهود الحادث مجد طاهر أبو المعالى الموثق والمتهمين الثانى والثالث اللذين شهدا على الإقرار المصدق عليه موضوع الطعن بالتزوير ولم تنتدب خيرا لتحقيق ومضاهاة البصمات والأختام المطعون بتزويرها ، فإن لها أن تعود إلى إقامة الدعوى متى تكشف لها من مضاهاة البصمات وسؤال الشهود الذين لم يسألوا فى التحقيق الأول أن هناك وجها لإقامة الدعوى الجنائية " . وما انتهى إليه الحكم فيما تقدم مائع وصحيح فى القانون ، ذلك بأنه لا تريب على المحكمة بعد أن استحال عليها تحقيق دفاع الطاعن فى شأن ضم الشكوى رقم ١٤٦٩ سنة ١٩٥٥ إدارى قسم ثان أسيوط والاطلاع عليها لما

ثبت لها من إرسالها للمستغنى لمضى المدة المقررة لحفظها ، أن تقلب الأمر على وجوهه المختلفة لما هو مقرر لها من حق تبين الوقائع على حقيقتها وردها إلى صورتها الصحيحة من مجموع الأدلة المطروحة ولو كان ذلك بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة الممكنات العقلية ، ما دام ذلك سليما متفقا مع موجب الاقتضاء العقلي والمنطقي . وإذا كان تعذر تحقيق ذلك الدفاع لا يسلب المحكمة حقها في أن تعرض للصور المحتملة لتصرف النيابة العامة في الشكوى التي طلب الدفاع ضمها - تأييدا لدفعه بعدم جواز رفع الدعوى الجنائية لسبق الفصل فيها بالأمر المقول بصدوره من النيابة - وأن تقول فيها كلمتها في نطاق التأويل الصحيح للقانون ، وكان الحكم قد أسس عقيدته بأن الشكوى الإدارية موضوع الدفع لم تتضمن تحقيقا قضائيا على ما استخلصه من أقوال الشهود بالجلسة من أنهم لم يسبق سؤالهم بمعرفة النيابة العامة في غير التحقيق الذي انتهى بإحالة الدعوى المطروحة وهو استخلاص سائق لا يقبل معاودة الجدل فيه ، لما هو مقرر من حق محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى وأدلتها والاطمئنان إلى أقوال الشهود في أية مرحلة من مراحلها ، وكان ما جزم به الحكم من حفظ الشكوى إداريا وتعذر ضمها يسانده فيه ما جرت عليه "لائحة محفوظات وزارة العدل والمصالح التابعة لها والمحاكم وتنظيم غرف الحفظ" المنشورة في مطبوعات المطبعة الأميرية سنة ١٩٥٤ من أن الشكاوى الإدارية المحفوظة ودقاترها تحفظ بغرف الحفظ بالمحاكم لمدة ثلاث سنوات ثم يستغنى عنها - دون أن ترسل إلى دار المحفوظات العمومية لحفظها بها كما هو الحال بالنسبة إلى الأنواع المعينة الأخرى من القضايا والأوراق والدفاتر . والأصل أن الأمر الصادر من النيابة بحفظ الشكوى إداريا الذي لم يسبقه تحقيق قضائي لا يكون ملزما لها ، بل لها حق الرجوع فيه بلا قيد ولا شرط بالنظر إلى طبيعته الإدارية ، كما أن المادة ٢١٣ من قانون الإجراءات الجنائية قد جرى نصها على أن الأمر الصادر من النيابة العامة بأن لاوجه لإقامة الدعوى وفقا للمادة ٢٠٩ أى بعد التحقيق - لا يمنع من العودة إلى التحقيق إذا ظهرت أدلة جديدة طبقا للمادة ١٩٧ - وذلك قبل انتهاء المدة المقررة لسقوط الدعوى الجنائية ، وكان قوام الدليل الجديد هو أن يلتقى به المحقق لأول مرة بعد التقرير في الدعوى بالأول وجه لإقامتها ، وكان الحكم قد أصاب الصواب حينما استطرد إلى الغرض

الجدلى الذى ساقه بصدد تسليمه بحصول تحقيق سابق لم تر النيابة العامة أن تسيّر فيه وإقراره إياها على العودة إلى استعمال الدعوى الجنائية بعد أن تكشف لها من تلك الأدلة الجديدة التى ساقها الحكم والتى لم تكن قد عرضت على النيابة العامة وقت إصدار قرارها السابق ، فلا تقبل المجادلة فى هذا التقدير . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن من حالة الإخلال بحق الدفاع مردودا بما هو مثبت بمحاضر جلسات المحاكمة من أن المحكمة لم تدعروها فى إجابة الطاعن إلى ما طلبه من ضم الشكوى سالفة الذكر وتعذر ذلك عليها بسبب إرسالها للمستغنى لمضى المدة القانونية عليها طبقا للأحكام الحفظ بالمحاكم وقد عرض الحكم إلى ما تغياه الطاعن من هذا الضم فغنده على ما سلف بيانه . أما ما يثيره من نعي على المحكمة لعدم تتبعها هذه الشكوى فإنه فضلا عن أنه لم يثر شيئا من هذا القبيل أمام محكمة الموضوع بل إن كل ما قاله المدافع عنه فى هذا الشأن أنه يعتقد أن الشكاوى ترسل بعد التحقيق إلى "الدقرخانة" لحفظها ، وهو قول مرسل لا يستأهل من الحكم ردا ، فإن المعنى الواضح من إرسال الأوراق إلى المستغنى طبقا للأحكام محفوظات وزارة العدل السالف الإشارة إليها هو إعدامها ، ومن ثم تكون مجادلة الطاعن فى هذا الخصوص غير مفيدة — أما ما يثيره الطاعن من دعوى الخطأ فى الإسناد فى خصوص ما نسبته الحكم إلى المتهم الثانى فى الدعوى فى معرض استجوابه وما أقرب به من سؤاله قبل ذلك بمعرفة "الصول يس" — ما يثيره من ذلك مردود بأن ما حصله الحكم من أقوال المتهم المذكور له مأخذه من أقواله بمحضر جلسة المحاكمة . أما ما يقوله الطاعن من أن الإجراء الذى قام به الصول المذكور كان بناء على انتداب النيابة إياه فلا سند له . وما ينعاه على الحكم من قصوره فى الدلائل على عدم قيام هذا التنبه هو الزام بما لا يلزم إذ أنه لا يجوز مطالبة المحكمة باتباع قاعدة معينة فى وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها منها . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن فى صدد منازعته فى عناصر التعويض الذى قضى بالزامه بأدائه إلى المدعى بالحقوق المدنية مردودا بما أورده الحكم من عناصر سائفة استند إليها فى تكوين عقيدته واستقرارها على أن الصلح المقول لإبرامه بين الطرفين لم يتغذ لعدم قيامهما بالتزاماتهما المتبادلة ، فلا يقبل مصادرة الحكم فى اعتقاده أو مطالبته بالأخذ بدليل دون غيره ، لما هو مقرر من حرية القاضي فى المواد الجنائية فى تكوين عقيدته من عناصر الدعوى

المطروحة ، وهو بعد في حل من عدم الأخذ بالدليل المستمد من أية ورقة حتى لو كانت رسمية مادام هذا الدليل غير مقطوع بصحته ويصح في العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التي استخلصها القاضي من باقي الأدلة — لما كان ذلك ، وكان ما ينعاه الطاعن على الحكم من التفاته عن شهادة شهود النفي مردودا بما هو مقرر لمحكمة الموضوع من سلطة وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة تنزهها المنزلة التي تراها وتقدرها التقدير الذي تطمئن إليه ، والأصل أن المحكمة ليست ملزمة بأن تشير صراحة في حكمها إلى عدم أخذها بما قرره شهود نفي المتهم بل إن تعويلها على أدلة الإثبات معناه أنها أطرحت شهادة شهود النفي فلم ترفيها ما يصح الركون إليه . ولما كان تعليل اطراح الحكم لشهادة شهود النفي سائغا ، فلا يقبل مجادلته فيما انتهى إليه من ذلك . كما أن ما ينعاه الطاعن على الحكم من إغفاله الرد على ما أثاره في خصوص دلالة الأوراق التي قال بأنه أودعها أوراق الشكوى التي حفظت ، مردود بأن الأصل أن محكمة الموضوع لا تلزم بتعقب دفاع المتهم في شتى مناحيه والرد على كل جزئية يشيرها بل يكفي أن يكون ردها عليه مستفادا من قضائها بالإدانة للأدلة التي بينها . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم في مدوناته من تعمد الطاعن تغيير الحقيقة في المحرر تغييرا من شأنه أن يسبب ضررا للغير وبنيّة استعمال المحرر فيما غيرت من أجله الحقيقة فيه ، يتوافر به القصد الجنائي في جريمة التزوير كما هو معروف به في القانون ، ولا يلزم بعد ذلك التحدث صراحة واستقلالاً في الحكم من هذا الركن ما دام قد أورد من الوقائع ما يدل على قيامه — فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه يكون في غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٤ من ديسمبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد / محمد متولى غنم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : عادل ونس ،
وتوفيق الحشن ، وأديب نصر ، وأحمد موافى .

(١٩٨)

الطعن رقم ١٧٧٦ لسنة ٣٠ القضائية

دعوى جنائية ” انقضاؤها ” . محاكمة ” إجراءات المحاكمة ” . نقض
” سلطة محكمة النقض ” .

الحكم فى موضوع الطعن بالنقض . طلب محامى الطاعن إعادة نظر الطعن لأن الطاعن توفى قبل
جلسة النطق بالحكم . ثبت ذلك : بوجوب على محكمة النقض العدول عن الحكم المذكور والقضاء
بإلغاء الدعوى الجنائية . المادة ١٤ أ ج

إذا كان الحكم فى الطعن قد صدر بعد وفاة الطاعن ، التى لم تكن معلومة للمحكمة
فى وقت صدوره ، فإنه يمتنع العدول عن الحكم المذكور والقضاء بإلغاء
الدعوى الجنائية بوفاء المحكوم عليه إعمالاً لنص المادة ١٤ من قانون لإجراءات
الجنائية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم فى يوم ٨ مايو سنة ١٩٥٧ بدائرة
قسم كرموز محافظة الاسكندرية : حازوا وأحرزوا جواهر مخدرة (أفيونا وحشيشا)
فى غير الأحوال المصرح بها قانوناً . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة
الجنابات لمحاكمتهم طبقاً للواد ١ و ٢ و ٣٣ و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١
لسنة ١٩٥٢ والجدول المرفق به . قررت الغرفة ذلك . ومحكمة جنابات الاسكندرية

قضت حضوريا بتاريخ ٢٨ يونيو سنة ١٩٥٩ — عملا بالمواد ١ ، ٢ ، ٣٣ ، ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبندين ١ ، ١٢ من الجدول ١ المرافق له ، وذلك بالنسبة إلى المتهمين الأول والثاني وبالمواد ١ ، ٢ ، ٣٤ ، ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبندين ١ و١٢ من الجدول ١ المرافق مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بالنسبة للمتهم الثالث : أولا — بمعاينة كل من المتهمين الأول " الطاعن " والثاني بالأشغال الشاقة المؤبدة وبتفريم كل منهما خمسة آلاف جنيه . وثانيا — بمعاينة المتهم الثالث بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وبتفريمه خمسمائة جنيه . وثالثا — بمصادرة جميع الجواهر المخدرة المضبوطة . فطعن المحكوم عليهما الأول والثاني في ذلك الحكم بطريق النقض . وبجلسة ٢٨ مارس سنة ١٩٦١ قضت محكمة النقض بقبول طعن الطاعن الأول شكلا وفي الموضوع بتقضي الحكم المطعون فيه تقضا جزئيا وتطبيق المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في خصوص العقوبة المقيدة للحرية وجعلها الأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات بالنسبة لكل الطاعنين ، وذلك بالإضافة إلى عقوبتي الغرامة والمصادرة . وبتاريخ ٤ نوفمبر سنة ١٩٦٢ قدم الأستاذ عبد الفتاح الطويل المحامي طلبا إلى السيد رئيس الدائرة الجنائية يطلب فيه إعادة القضية إلى الرول لأن الطاعن (كمال عبد المحسن ابراهيم) توفي إلى رحمة الله يوم أول فبراير سنة ١٩٦١ كما هو ظاهر من خطاب مستشفى الدمرداش ، وبذلك تكون المحكمة قد قضت عليه بعد وفاته ... الخ .

المحكمة

حيث إنه تبين أن المحكمة قضت بتاريخ ٢٨ من مارس سنة ١٩٦١ في الطعن رقم ١٧٧٦ لسنة ٣٠ القضائية المقام من الطاعن كمال عبد المحسن ابراهيم بتقضي الحكم تقضا جزئيا وتطبيق المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في خصوص العقوبة المقيدة للحرية وجعلها الأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وذلك بالإضافة إلى عقوبتي الغرامة والمصادرة المحكوم بهما ضده .

وحيث إن هذه المحكمة سبق لها أن قضت بتاريخ ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٦٢ في الطعن رقم ١١٤٨ لسنة ٣٢ القضائية المقام من الطاعن المذكور باتقضاء

الدعوى الجنائية بوفاته استنادا إلى الإفادة المرفقة بالملف والمثبتة لوفاته بمستشفى
الليمان في ١٥ من فبراير سنة ١٩٦١ .

وحيث إنه لما كان الحكم في الطعن رقم ١٧٧٦ سنة ٣٠ القضائية قد صدر
ضد الطاعن كمال عبد المحسن ابراهيم بعد وفاته التي لم تكن معلومة للمحكمة
في وقت صدوره، فإنه يتعين العدول عن الحكم المذكور والقضاء باقتضاء الدعوى
الجنائية بوفاته المحكوم عليه كمال عبد المحسن ابراهيم وذلك إعمالا للمادة ١٤
من قانون الإجراءات الجنائية .

جلسة ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد | محمد منول منم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود حلى خاطر ، وعبد الحليم البيطاش ، ومختار رضوان ، ومحمد صبرى .

(١٩٩)

الطعن رقم ١٩٨٧ لسنة ٣٢ القضائية

تحقيق "إجراءاته" . حكم "أسبابه" . ما لا يعيبه" . إثبات "بوجه عام" .

إجراءات التمييز المنصوص عنها في المواد ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ ج . لا يترتب على مخالفتها أى بطلان . حلة ذلك : هى إجراءات قصد بها تنظيم المحافظة على الدليل .

إطمئنان المحكمة إلى سلامة الدليل المستند من الضبط . يكفى رداء على الدفع ببطلان إجراءات التمييز .

إجراءات التمييز المنصوص عنها في المواد ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، إنما هى إجراءات قصد بها تنظيم المحافظة على الدليل خشية توهينه ، ولم يترتب القانون على مخالفتها أى بطلان ، والمرجع فى ذلك إلى اطمئنان المحكمة إلى سلامة الدليل المستند من الضبط . فإذا كان الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع ببطلان إجراءات التمييز قد أوضح أن المحكمة مطمئنة تماماً إلى سلامة تمييز السلاح الناري المضبوط ، فإن النعى عليه بالتقصير يكون على غير أساس .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ١٠/١٠/١٩٦٠ بدائرة مركز أبو حماد محافظة الشرقية : أولاً — حاز بغير ترخيص سلاحاً نارياً ، ششخناً بندقية روسى" . وثانياً — حاز ذخائر مما تستعمل فى سلاح ناري غير مخصص له باحرازه وحيازته . وأحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١ و ٦ و ٢٦/٢ — ٤

و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن الأسلحة والذخائر المعدل بالقانونين ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٥٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول المرافق . ومحكمة جنايات الزقازيق قضت بحضورها بتاريخ ٢٠ فبراير سنة ١٩٦١ عملاً بمواد الإتهام مع تطبيق المادتين ١٧ و ٢/٣٢ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم " الطاعن " بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر عن التهمتين ومصادرة السلاح والذخيرة المضبوطة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو القصور ، ذلك أن محامى الطاعن دفع ببطلان إجراءات التحويل لعدم مراعاة المادة ٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية التي توجب عرض المضبوطات على المتهم لإبداء ملاحظاته عليها ، وكان رد المحكمة أن المتهم لم يدفع بذلك في التحقيق وهو رد قاصر يعيب الحكم لأن ذلك الإجراء ثم في غيبته . كما قال الدفاع عن الطاعن إن إذن التفتيش تضمن تسعة أشخاص وقد تم تفتيشهم جميعاً مرة واحدة ولا بد أن التفتيش قد أسفر عن ضبط أسلحة مع عدد منهم ولم يوضع ذلك في محضر الضبط ومحضر التحقيق ، ولا شك أن الأسلحة المضبوطة قد اختلط بعضها ببعض ومن الجائز أن يكون السلاح الذى ضبط عند المتهم غير صالح للاستعمال ، وقد رد الحكم على هذا الدفاع بقوله إن ضابط المباحث وصف السلاح بأنه بندقية رومى رقم ٢٩٦٤ مع أن هذا الوصف لم يذكره الضابط إلا بعد وصوله إلى المركز وبعد أن اختلطت الأسلحة ببعضها ، وفي هذا ما يعيب الحكم بالقصور .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به جميع العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها أدلة سائغة تؤدي إلى ما رتب عليها ، ثم عرض للدفع المقدم من الطاعن فقال : " وحيث إن الحاضر عن المتهم دفع ببطلان إجراءات التحويل طبقاً للمادة ٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية تأسيساً على أن السلاح الناري لم يحرز في حضور المتهم . وطبقاً للمادة ٣٣٣ من قانون الإجراءات الجنائية لم يدفع بهذا الدفع في التحقيقات

مع أنه كان حاضرا مع المتهم مدافع عنه — هذا فضلا عن أن المحكمة مطمئنة كل الاطمئنان إلى سلامة تحريز السلاح الناري ويكون بذلك الدفع في غير محله ويتعين رفضه“. ورد الحكم على دفاع الطاعن في خصوص احتمال اختلاط الأسلحة بقوله ”أما ما أثاره الدفاع من أن إذن التفتيش شمل عدة أشخاص منهم المتهم ويحتمل أن السلاح الناري المضبوط غير خاص بالمتهم ويخص أحد الذين شملهم إذن التفتيش ، فقد تبين من التحقيقات أن السيد ضابط المباحث وصف السلاح الناري المضبوط من مبدأ الأمر بأنه بندقية روسي رقم ٢٦٩٤ وهو الذي أرسل إلى الطبيب الشرعي ، وتبين صلاحيته للاستعمال . هذا فضلا عن أن المحكمة تطمئن كل الاطمئنان إلى سلامة الإجراءات“. لما كان ذلك ، وكانت إجراءات التحريز المنصوص عنها في المواد ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، إنما هي إجراءات قصد بها تنظيم المحافظة على الدليل خشية توهينه ولم يرتب القانون على مخالفتها أي بطلان ، والمرجع في ذلك إلى اطمئنان المحكمة إلى سلامة الدليل المستمد من ضبط السلاح ، وكانت المحكمة قد أطمأنت إلى أن السلاح والذخيرة المضبوطة لم يصل إليها عبث ، كما كان الحكم قد رد على دفاع الطاعن ردا سائغا يفيد أن السلاح الذي دان الطاعن بإحرازه هو فعلا الذي ضبط بمسكنه. لما كان ما تقدم فإن النعي ، بالقصور ومخالفة القانون يكون على غير أساس ويتعين لذلك رفض الطعن .

جلية ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٦٢

بريامة السيد / محمد متول مظم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود حلى
خاطر ، وعبد الحليم الليطاش ، ومختار رضوان ، ومحمد صبرى .

(٢٠٠)

الطعن رقم ١٩٩٤ لسنة ٣٢ القضائية

تفتيش . مأمورو الضبط القضائى . مواد مخدرة . نقض "أسبابه" .
ما لا يقبل منها " .

(١) التفتيش الذى يقوم به مأمورو الضبط القضائى بناء على نذب من سلطة التحقيق .
لا يلزم أن يتم بحضور المتهم أو نائب عنه ولا بحضور شاهدين . ذلك ليس شرطاً
بجوهرياً لصحته .

وبجوب حضور شاهدين أثناء التفتيش طبقاً للمادة ٥١ أ ج . محله : عند
دخول رجال الضبط القضائى المنازل وتفتيشها فى الأحوال التى أجاز لهم القانون
ذلك فيها .

(ب) قصد الاتجار فى المواد المخدرة . هو واقعة مادية تستقل محكمة الموضوع بحرية
تقديرها ، ولا يقبل الطعن فيها بالنقض : ما دام استخلاص الحكم لهذا القصد
مائناً .

١ - متى كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن التفتيش تم بناء على إذن من
النيابة العامة ، فإن ما يشترط الطاعن من وجوب حضور شاهدين أثناء التفتيش
استناداً إلى المادة ٥١ من قانون الإجراءات الجنائية لا محل له . ذلك بأن
هذه المادة محلها دخول رجال الضبط القضائى المنازل وتفتيشها فى الأحوال
التي أجاز لهم القانون ذلك فيها ، أما التفتيش الذى يقوم به مأمورو الضبط
القضائى بناء على نذبه لذلك من سلطة التحقيق فإنه تسرى عليه أحكام

المادة ٩٢ الخاصة بالتحقيق بمعرفة قاضى التحقيق التى تنص على إجراء التفتيش بحضور المتهم أو من ينوب عنه كلما أمكن ذلك ، والمادة ٩٩ الخاصة بالتحقيق بمعرفة النيابة والتى تحيل على الإجراءات التى يتبعها قاضى التحقيق ، والمادة ٢٠٠ التى تجيز للنيابة أن تكلف أى مأمور من مأمورى الضبط القضائى ببعض الأعمال التى من خصائصها - لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن حصول هذا التفتيش بغير حضور المتهم لا يترتب عليه بطلان قانونا لأنه ليس شرطا جوهريا لصحته ، فإن إجراءاته تكون صحيحة .

٢ - الاتجار فى المواد المخدرة إنما هو واقعة مادية تستقل محكمة الموضوع بحرية التقدير فيها . فإذا كان ما قاله الحكم فى استخلاص هذا القصد مانعا فإنه لا محل لما يشير الطاعن فى هذا الوجه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وأخرى - حكم بإبراءها - بأنهما فى يوم ١٤/٦/١٩٥٩ بدائرة شبين القناطر مديرية القليوبية : أحرزا جواهر مخدرة " حشيشا وأفيونا " فى غير الأحوال المنصوص عليها قانونا . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ ج وأخيره و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبندين ١ و ١٢ من الجدول رقم ١ المرفق . فقررت الغرفة ذلك . ومحكمة جنايات بنها قضت بحضورها بتاريخ ٧ فبراير سنة ١٩٦١ عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ١/٣٤ و ٤٢ من المرسوم بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والجدول رقم ١ بندى ١ و ١٢ الملحق به بمعاقبة الطاعن بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وتغريمه ثلاثة آلاف من الجنيهات ومصادرة جواهر المخدر المضبوط . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو مخالفة القانون ذلك أن إذن التفتيش باطل لأنه لم يسبقه تحريات جدية وقد تم التفتيش على خلاف مقتضى

المادة ٥١ من قانون الإجراءات الجنائية التي توجب أن يتم في حضور المتهم أو من ينوبه كلما أمكن ذلك وإلا فيجب أن يكون بحضور شاهدين ، وإغفال هذا الإجراء الجوهري يترتب عليه بطلان التفتيش بطلانا هو من النظام العام . كما أن إجراءات التحقيق قد شابها نقص لعدم سماع أقوال باقي أفراد القوة التي صاحبت رئيس مكتب مكافحة المخدرات عند إجراء التفتيش مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

• وحيث إنه لما كان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع ببطلان إجراءات التفتيش فليس له أن يشير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض ، ما دام الحكم المطعون فيه ليس فيه ما يدل على وقوع هذا البطلان . يضاف إلى ذلك أنه متى كان الثابت من الحكم أن التفتيش تم بناء على إذن من النيابة العامة ، فإن ما يشير الطاعن من وجوب حضور شاهدين أثناء التفتيش استنادا إلى المادة ٥١ من قانون الإجراءات الجنائية لا محل له ، ذلك بأن هذه المادة محلها دخول رجال الضبط القضائي المنازل وتفتيشها في الأحوال التي أجازها القانون ذلك فيها ، أما التفتيش الذي يقوم به مأمور الضبط القضائي بناء على نذبه لذلك من سلطة التحقيق فإنه تسري عليه أحكام المادة ٩٢ الخاصة بالتحقيق بمعرفة قاضي التحقيق ، التي تنص على إجراء التفتيش بحضور المتهم أو من ينوبه عنه كلما أمكن ذلك ، والمادة ٩٩ الخاصة بالتحقيق بمعرفة النيابة والتي تحيل على الإجراءات التي يتبعها قاضي التحقيق ، والمادة ٢٠٠ التي تجيز للنيابة أن تكلف أي مأمور من مأموري الضبط القضائي ببعض الأهمال التي من خصائصها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن حصول هذا التفتيش بغير حضور المتهم لا يترتب عليه بطلانه قانونا لأنه ليس شرطا جوهريا لصحته ، وكان المخدر قد ضبط في متجر الطاعن وليس في منزله ، وقد تم مع ذلك بإذن من النيابة وبحضور زوجته ، فإن إجراءات التفتيش تكون صحيحة . ولما كان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بسماع باقي الشهود من رجال مكتب مكافحة المخدرات ولم يبدأ أمامها دفعا ببطلان إجراءات التحقيق السابقة على المحاكمة فلا يقبل منه إثارة ذلك أمام محكمة النقض ، فإن ما ينهيه الطاعن على الحكم المطعون فيه في هذا الوجه يكون غير سديد .

وحيث إن مبنى الوجه الثانى من الطعن هو مخالفة القانون والقصور فى التسبيب، ذلك أن الحكم المطعون فيه دان الطاعن بالإحراز بقصد الاتجار دون أن يورد الدليل على توافر هذا القصد فى حقه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه عناصر الجريمة التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة من شأنها أن تؤدى الى مارتبه عليها، عرض إلى القصد من الإحراز فقال " أن التحريات والمراقبة كانت سلطة على الطاعن ودلتنا على أنه يتجرف فى المواد المخدرة وقد تدعم ذلك بضبطها فى منزله . هذا فضلا عن أن زوجته قررت للشاهدين بادئ الأمر أن المخدرات المضبوطة هى لزوجها ويتجرف فيها وكررت ذلك أمام النيابة ولهذا كله تكون التهمة ثابتة قبله ثبوتنا لا ريب فيه وأنه أحرز هذه المخدرات بقصد الاتجار فيها " . لما كان ذلك ، وكان الاتجار فى المواد المخدرة إنما هو واقعة مادية تستقل محكمة الموضوع بحرية التقدير فيها، وكان ما قاله الحكم فى استخلاص هذا القصد سائغا ، فإنه لا عمل لما يشير الطاعن فى هذا الوجه .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث من الطعن هو التناقض والتخاذل فى التسبيب، ذلك أن الحكم المطعون فيه استند فى إدانة الطاعن إلى أقوال زوجته فى محضر ضبط الواقعة على الرغم من عدولها عن تلك الأقوال أمام النيابة والمحكمة، ودون أن يبين أى قول من أقوالها عول عليه وإطمان إليه . هذا فضلا عن أنها كانت متهمة معه فلا تصلح أن تكون أقوالها دليلا عليه .

وحيث إن لمحكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال متهم على متهم آخر لتعلق ذلك بسلطتها فى تقدير أدلة الدعوى كما أن لها وهى فى سبيل تكوين عقيدتها أن تأخذ بقول للتمهم فى محضر التحقيق الأولية وأن تعرض عن قول آخر له فى تحقيق النيابة أو أمام المحكمة إذ المرجع فى ذلك إلى اطمئنانها إلى ما تأخذه به — لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد عول على أقوال زوجة الطاعن فى تحقيق البوليس والنيابة فإن هذا الوجه من الطعن يكون فى غير محله .

وحيث إنه لذلك ، يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١١ من ديسمبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد / محمد متولى عتلم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود
حلى خاطر ، وعبد الحليم البيطاش ، ومختار رضوان ، ومحمد مبرى .

(٢٠١)

الطعن رقم ١١٧٠ لسنة ٣٢ القضائية

سلاح . رد اعتبار . عقوبة . حكم "تسييه . ما يعيبه" . نقض "أسبابه .
ما يقبل منها" .

جريمة إحراز سلاح ناري غير مشتمل بدون ترخيص ، بظرفها المشدد الوارد بالمادة ٢٦/٣ من
قانون الأسلحة والذخائر . الحكم بإدانة المتهم على هذا الأساس . دون التحقق من توفر شروط
الاعتبار بحكم القانون . قصور بعيب الحكم ، ويستوجب نقضه .

تطبيق المادة ١٧ عقوبات . وتوقيع عقوبة تدخل في النطاق المقرر للجريمة بغير الظروف المشددة .
لا يؤثر في شاب الحكم من قصور يتعلق بمبحث توفر هذا الظرف . ملة ذلك : تفيد المحكمة بالحد الأدنى
للعقوبة ، واحتمال نزولها بها لولا هذا القيد القانوني .

إذا كانت الدعوى الجنائية قد أقيمت على الطاعن لأنه حاز بغير ترخيص
سلاحاً نارياً غير مشتمل حالة كونه سبق الحكم عليه بالسجن ثلاث سنوات
لضرب أفضى إلى موت ، وطلبت النيابة معاقبته بالمواد ١/١ و ٧/ب و ٢٦/١-٣
و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤
و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول رقم ٢ الملحق به ، وكان الحكم المطعون فيه قد دان
الطاعن بهذه المواد مع تطبيق المادة ١٧ عقوبات وقضى بمعاقبته بالسجن لمدة
ثلاث سنوات والمصادرة استناداً إلى أدلة الثبوت في الدعوى وإلى صحيفة حالة
الطاعن الجنائية والتي تفيد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية في ١٩/١١/١٩٤٦ -

وكان يتبين من الاطلاع على أوراق الدعوى أنه لم يرفق بها ملف تنفيذ تلك العقوبة أو ما يفيد بدء وانتهاء تنفيذها ، وكانت المادة ٥٥٠ إجراءات المعدلة بالقانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٥ قد تضمنت رد الاعتبار بحكم القانون إلى المحكوم عليه بعقوبة جنائية متى مضى على تنفيذ العقوبة أو العفو عنها أو سقوطها بمضى المدة اثنتا عشرة سنة دون أن يصدر عليه خلال هذا الأجل حكم بعقوبة في جنائية أو جنحة مما يحفظ عنه صحيفة بقلم السوابق ، ورتبت المادة ٥٢٢ إجراءات على رد الاعتبار نحو الحكم القاضي بالادانة بالنسبة للمستقبل ويزوال كل ما يترتب عليه من انعدام الأهلية والحرمان من الحقوق وسائر الآثار الجنائية ، وكانت الشارع لم يورد في قانون الأسلحة والذخائر نصا يتنافى مع هذه القاعدة العامة ويؤدي إلى الاعتداد بالسابقة وغم مقوطها مما يوجب التحقق من عدم انقضاء الأجل المنصوص عليه في المادة ٥٥٠ إجراءات على تنفيذ العقوبة الصادرة على الطاعن في السابقة التي اتخذت أساسا للظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٣/٢٦ من قانون الأسلحة والذخائر ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على توافر الظرف المشدد المستمد من سبق الحكم على الطاعن بالسجن ثلاث سنوات في جنائية عادية دون أن يتحقق من أن الأجل المنصوص عليه في القانون لرد اعتبار الطاعن لما ينقض بعد وعلى الرغم مما يشير إليه تاريخ صدور الحكم وتاريخ ارتكاب الفعل من احتمال انقضاء اثنتا عشرة سنة على تنفيذ العقوبة وقبل صدور الحكم المطعون فيه ، فيكون الحكم إذ قضى بالعقوبة على أساس الظرف المشدد قد صدر من غير تحييص سببه ، ولا يعترض على ذلك بأن العقوبة المقررة لها — وهي السجن لمدة ثلاث سنوات — داخلية في العقوبة المقررة لجنائية إحراز سلاح مجردة من الظرف المشدد ، إذ الواضح من الحكم أن المحكمة مع استعمال الرأفة عملا بالمادة ١٧ عقوبات قد التزمت الحد الأدنى المقرر لجنائية إحراز السلاح مع قيام الظرف المشدد وهو ما يشعر بأنها إنما وقفت عند حد التخفيف الذي وقفت عنده ولم تستطع النزول إلى أدنى مما نزلت مقيدة بهذا الحد ، الأمر الذي يحتمل معه أنها كانت تنزل بالعقوبة عما حكمت به لولا هذا القيد القانوني — لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بقصور يعيبه مما يتعين معه نقضه والاحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنها في يوم ١٩٦٠/٩/٢٥ بدائرة مركز سوهاج محافظة سوهاج: المتهم الأول "الطاعن" - حاز بغير ترخيص سلاحا ناريا غير مششخن "بندقية" معدة لاطلاق الخراطيش حالة كونه سبق الحكم عليه بالسجن ثلاث سنوات لضرب أفضى الى موت بتاريخ ١٩٤٦/١١/١٩ والمتهم الثاني - حاز بغير ترخيص سلاحا ناريا غير مششخن "بندقية معدة لاطلاق الخراطيش". وأحالتهم الى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ١/١ و ٢ و ٧ و ٥ و ٢٦ و ١ - ٣ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول رقم ٢ المرفق . ومحكمة جنابات سوهاج قضت بحضورها بتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٩٦١ عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ بالنسبة للمتهمين والمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بالنسبة للمتهم الثاني: أولا - بمعاقة المتهم الأول "الطاعن" بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبمصادرة السلاح المضبوط . ثانيا - بمعاقة المتهم الثاني بالحبس مع الشغل لمدة ثلاثة أشهر وتغريمه عشرة جنيهات وبمصادرة السلاح المضبوط ، وأمرت بوقف تنفيذ عقوبتي الحبس والغرامة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم . فطعن المحكوم عليه الأول في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن المحكمة دانته عن جريمة احراز سلاح نارى مع توافر الظرف المشدد المستند من سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية في القضية رقم ٨٨٠ لسنة ١٩٤٦ سوهاج بضرب أفضى الى موت ، مع أن هذه الجريمة وقعت في ١٩٤٦/١/١٩ وصدر الحكم فيها بتاريخ ١٩٤٦/١١/١٩ بالسجن ثلاث سنوات ، وظاهر من تاريخ ارتكاب الجريمة أن هناك ما يرشح للقول باحتمال أن يكون هذا التاريخ هو الذى بدأ فيه تنفيذ العقوبة المحكوم بها عليه اذا ما أخذ في الاعتبار جواز القبض عليه في هذا التاريخ واستمرار حبسه احتياطيا حتى الحكم عليه ، وبذلك ينتهى تنفيذ

العقوبة في ١٩٤٨/١٢/٧ ، ويكون قد انقضى بين هذا التاريخ وصددور الحكم المطعون فيه أكثر من اثنتى عشرة سنة — وهى المدة المقررة لرد الاعتبار بحكم القانون — وبالتالي ما كان يجوز للمحكمة أن تتخذ من هذه السابقة ظرفاً لتشديد العقاب ، ويكون الحكم إذ التفت عن تطبيق المادتين ٥٥٠ و ٥٥٢ من قانون الاجراءات قد أخطأ في تطبيق القانون مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الدعوى الجنائية أقيمت على الطاعن لأنه فى يوم ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٦٠ حاز بغير ترخيص سلاحاً نارياً غير مششغن حالة كونه سبق الحكم عليه بالسجن ثلاث سنوات لضرب أفصى إلى موت . وطلبت النيابة معاقبته بالمواد ١/١ و ٧/ب و ١/٢٦ — ٣ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول رقم ٢ الملحق به . وقضت محكمة الجنايات بتاريخ ١٩٦١/٢/٢٧ تطبيقاً لهذه المواد والمادة ٩٧ عقوبات بمعاقبته بالسجن ثلاث سنوات والمصادرة . واستندت المحكمة فى حكمها إلى أقوال معاون المباحث والشرطى المرافق له وإلى اعتراف الطاعن وتقرير الطبيب الشرعى ثم إلى صحيفة حالة الطاعن الجنائية والى تفيد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية بالسجن ثلاث سنوات بتاريخ ١٩٤٦/١١/١٩ فى القضية رقم ٨٨٠ سنة ١٩٤٦ مركز سوهاج لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على ملف الدعوى — الذى أمرت المحكمة بضمه تحقيقاً لوجه الطعن — أن صحيفة الحالة الجنائية تضمنت سبق الحكم على الطاعن حضورياً فى ١٩٤٦/١١/١٩ فى القضية رقم ٨٨٠ سنة ١٩٤٦ مركز سوهاج بالسجن ثلاث سنوات لأنه فى ١٩٤٦/١/١٩ بأولاد نصر مركز سوهاج ضرب آخر ضرباً أفصى إلى موته ، ولم يرفق بالقضية ملف التنفيذ أو ما يفيد بدء تنفيذ العقوبة وتاريخ انتهاء تنفيذها — لما كان ذلك ، وكانت المادة ٥٥٠ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٥ قد تضمنت رد الاعتبار بحكم القانون إلى المحكوم عليه بعقوبة جنائية متى مضى على تنفيذ العقوبة أو العفو عنها أو سقوطها بمضى المدة اثنتا عشرة سنة دون أن يصدر عليه خلال هذا الأجل حكم بعقوبة فى جنائية أو جنحة مما يحفظ عنه صحيفة بقلم السوابق ، ، ورتبت المادة ٥٥٢ من قانون الاجراءات الجنائية على رد الاعتبار نحو الحكم القاضى بالإدانة بالنسبة للمستقبل وزوال كل ما يترتب عليه من انعدام

الأهلية والحرمان من الحقوق وسائر الآثار الجنائية ، وكان الشارع لم يورد في قانون الأسلحة والذخائر نصا يتنافر مع هذه القاعدة العامة ويؤدي إلى الاعتداد بالسابقة رغم سقوطها مما يوجب التحقق من عدم انقضاء الأجل المنصوص عليه في المادة ٥٥٠ من قانون الإجراءات على تنفيذ العقوبة الصادرة على المحكوم عليه في السابقة التي اتخذت أساسا للظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٣/٢٦ من قانون الأسلحة والذخائر - لما كان ما تقدم، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على توافر الظرف المشدد المستند من سبق الحكم على الطاعن بالسجن ثلاث سنوات في القضية رقم ٨٨٠ سنة ١٩٤٦ مركزوهاج دون أن يتحقق من أن الأجل المنصوص عليه في القانون لرد اعتبار الطاعن لما ينقض بعد وعلى الرغم مما يشير إليه تاريخ صدور الحكم وتاريخ ارتكاب الفعل من احتمال انقضاء اثنتا عشرة سنة على تنفيذ العقوبة وقبل صدور الحكم المطعون فيه ، فيكون الحكم إذ قضى بالعقوبة على أساس الظرف المشدد قد صدر من غير تخيص سببه . ولا يعترض على ذلك بأن العقوبة المقررة بها وهي السجن لمدة ثلاث سنوات داخلية في العقوبة المقررة لجناية إحراز سلاح مجردة من الظرف المشدد، إذ الواضح من الحكم أن المحكمة مع استعمال الرأفة عملا بالمادة ١٧ من قانون العقوبات قد التزمت الحد الأدنى المقرر لجناية إحراز السلاح مع قيام الظرف المشدد وهو ما يشعر بأنها إنما وقفت عند حد التخفيف الذي وقفت عنده ولم تستطع النزول إلى أدنى مما نزلت مقيدة بهذا الحد، الأمر الذي يحتمل معه أنها كانت تنزل بالعقوبة عما حكمت به لولا هذا القيد القانوني - لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بقصور يعيبه مما يتعين معه نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ١١ من ديسمبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد مغبني ، وبحضور السادة المستشارين : عادل بونس ، ونوفيق الحشن ، وأديب نصر ، وأحمد موافي .

(٢٠٢)

الطعن رقم ٢٠٠٠ لسنة ٣٢ القضائية

قانون أصلح . تجنيد . نقض " أسبابه . ما يقبل منها " .

صدر قانون بإعفاء المتخلفين من التجنيد من العقوبة إذا تقدموا خلال مدة معينة من تاريخ العمل بالقانون . هو قانون أصلح ، يستفيد منه من كان قد وضع نفسه تحت تصرف السلطات قبل صدور هذا القانون . المادة ٥ عقوبات ، والمادة ١ من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٠ . الحكم بالإدانة في هذه الحالة . خطأ في تطبيق القانون ، يستوجب نقض الحكم وتبرئة المتهم .

تنص المادة الأولى من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٠ على أنه يعفى من تطبيق أحكام المادة ٧١ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المتخلفون من مواليد سنة ١٩٣١ إلى ١٩٣٨ الذين يتقدمون إلى مناطق التجنيد خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون . فإذا كان الثابت من الأوراق أن المتهم " المطعون ضده " من مواليد سنة ١٩٣٧ وأنه تقدم لمنطقة التجنيد في ١٩٥٩/١٢/٨ فهو عند ما حلت فترة الإصفاء التي بدأت في ١٩٦٠/٣/٨ كان قد وضع نفسه تحت تصرف السلطات ذات الشأن ، ومن ثم يصبح تخلفه بتاريخ ١٩٥٨/١٢/٧ غير مؤثم عملاً بحكم المادة الخامسة من قانون العقوبات والمادة الأولى من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٠ سالف الذكر ، الأمر الذي يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه — الذي قضى بالإدانة — وبراءة المطعون ضده مما أسند إليه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٧ ديسمبر سنة ١٩٥٨ بدائرة مركز أجا : لم يقدم نفسه لمكتب التجنيد في الميعاد دون عذر مقبول . وطلبت عقابه بالمواد ٤٩ و ٥٠ و ٧١ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ وقرار الحربية . ومحكمة أجا الجزئية قضت بحضور يا بتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٠ عملاً بمواد الاتهام بتغريم المتهم خمسين جنيتها بلا مصروفات وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من صيرورة الحكم نهائياً . استأنفت النيابة هذا الحكم . ومحكمة المنصورة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت بحضور يا بتاريخ ١٨ يناير سنة ١٩٦١ بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع وباجماع الآراء بتعديل الحكم المستأنف وبتغريم المتهم مائة جنيه وتأيد وقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم . فطعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون حين قضى بتغريم "المتهم المطعون ضده" مائة جنيه والايقاف لأنه لم يقدم نفسه للتجنيد في الميعاد دون عذر مقبول بالتطبيق للمواد ٤٩ و ٥٠ و ٧١ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٨ وقرار وزارة الحربية ، مع أن واقع الأمر أن القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٠ قد أعفى المتخلفين من مواليده سنة ١٩٣١ إلى سنة ١٩٣٨ الذين يتقدمون إلى مناطق التجنيد خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل به في ٨ مارس سنة ١٩٦٠ وهو ما يستفيد منه المتهم الذي تقدم لمكتب التجنيد بمنطقة التل الكبير في ٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٩ قبل العمل بهذا القانون .

وحيث إنه لما كان قد صدر في أعقاب القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٨ القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٠ وقد نصت المادة الأولى منه على أنه " يعفى من تطبيق

أحكام المادة ٧١ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه المتخلفون من مواليد سنة ١٩٣١ إلى سنة ١٩٣٨ الذين يتقدمون إلى مناطق التجنيد خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون ، وكان يبين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة الابتدائية ومما أثبتته الحكم المطعون فيه أن المتهم ”المطعون ضده“ من مواليد سنة ١٩٣٧ وأنه تقدم لمنطقة التجنيد في ٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٩ فهو عندما حلت فترة الاعفاء التي بدأت في ٨ من مارس سنة ١٩٦٠ كان قد وضع نفسه تحت تصرف السلطات ذات الشأن ، ومن ثم يصبح تخلفه بتاريخ ٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٨ غير مؤثم عملاً بحكم المادة الخامسة من قانون العقوبات والمادة الأولى من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٠ مالف الذكر ، الأمر الذي يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه وبراءة المطعون ضده مما أسند إليه .

جلسة ١١ من ديسمبر سنة ١٩٦٢

بإدارة السيد المستشار السيد أحمد عفيفي ، وبحضور المادة المستشارين : عادل يونس ،
وتوفيق الحشن ، وأديب نصر ، وإحمد وافي .

(٢٠٣)

الطعن رقم ٢٠٠٥ لسنة ٣٢ القضائية

دعوى مدنية . اختصاص . تبديد . نقض "حالاته" .

دعوى الحقوق المدنية . متى ترفع إلى المحكمة الجنائية ؟ إذا كان الحق المدعى به ناشئاً عن ضرر
وقع للدعي من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية . تخالف هذا الشرط : يستلزم معه اختصاص
المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية .

تبرئة متهمة بجريمة تبديد . قول الحكم بأن الواقعة هي منازعة مدنية يحتم تدور حول إخلال بتنفيذ
مقدّم بجمع وقد ألبست ثوب الجريمة على غير أساس . يؤدي ذلك : اختيار المحكمة الجنائية غير مختصة
بالفصل في الدعوى المدنية المرفوعة تبعاً للدعوى الجنائية . تعرض الحكم للفصل فيها . خطأ في القانون ،
يستوجب نقض الحكم والقضاء بعدم اختصاص المحكمة الجنائية .

(٥) الأصل في دعوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية ، وإنما
أباح القانون استثناء رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية
وكان الحق المدعى به ناشئاً عن ضرر وقع للدعي من الجريمة المرفوعة بها الدعوى
الجنائية . فإذا لم يكن الضرر الذي لحق به ناشئاً عن هذه الجريمة سقطت تلك
الاباحة وسقط معها اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية . فإذا كان
الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المتهم لما تكشف له بداعة من أن الواقعة
المرفوعة بها الدعوى الجنائية هي منازعة مدنية يحتم تدور حول إخلال بتنفيذ

عقد بيع ، وقد ألست ثوب جريمة التبيد على غير أساس من القانون ، فإن قضاءه بالبراءة اعتمادا على هذا السبب يلزم عنه اعتبار المحكمة الجنائية غير مختصة بالفصل في الدعوى المدنية . أما وقد تعرض لها الحكم وفصل في موضوعها ، الرفض فإنه يكون قد قضى في أمر هو من اختصاص المحاكم المدنية وحدها ولا شأن للمحاكم الجنائية به . لما كانت ذلك ، وكان هذا الخطأ في القانون يتسع له وجه الطعن فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به في الدعوى المدنية وعدم اختصاص المحاكم الجنائية بالفصل فيها .

الوقائع

اتهمت النيابة المطعون ضده بأنه في يوم ١٧ مايو سنة ١٩٥٩ بدائرة المنزل : إختلس الجاموسة الميينة الوصف والقيمة بالمحضر المملوكة لتفتيش الحرو والمسلمة إليه على سبيل الوديعة وكان ذلك إضرارا بالجهة سالفة الذكر . وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . وقد ادعت الهيئة الدائمة للإصلاح الزراعي بحق مدني بمبلغ ٦٨ جنيتها و ٣٦٣ مليا قبل المتهم . ومحكمة المنزل الجزئية قضت حضوريا بتاريخ ١٠ نوفمبر سنة ١٩٦٠ عملا بالمادة ٣٠٤ فقرة أولى من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة المتهم مما أسند إليه بلا مصاريف جنائية ورفض الدعوى المدنية مع إلزام المدعية بمصاريفها . استأنفت المدعية بالحق المدني هذا الحكم . ومحكمة المنصورة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بتاريخ ٢٦ فبراير سنة ١٩٦١ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وألزمت المستأنفة بمصاريف الدعوى المدنية . فطعنت الهيئة الدائمة للإصلاح الزراعي (المدعية بالحقوق المدنية) في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما تنعاه الطاعنة - المدعية بالحقوق المدنية - على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بتأييد الحكم الابتدائي القاضي بتبرئه المطعون ضده من تهمة التبيد ورفض الدعوى المدنية قبله قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه أسس

قضاءه على أن العقد الذي سالت بمقتضاه الجاموسة إلى المطعون ضده ونص فيه على عدم تصرفه فيها قبل أداء الثمن في الأجل المحدود لذلك لا يندرج تحت حكم عقود الأمانة الواردة بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات، بل إنه يعد عقد بيع ناقلاً للملكية، وإنتهى بذلك إلى أن تصرف المطعون ضده ببيع الجاموسة قبل دفع الثمن لا يعاقب عليه، في حين أن القضاء بالبراءة لا يمنع من القضاء بالتعويض، وفي رفض الدعوى المدنية إهدار لحقوق الطاعنة التي ثبتت لها بتحقيق الفعل الضار الذي منجبه الحكم على المطعون ضده في نطاق الواقعة التي رفعت بها الدعوى الجنائية.

وحيث إن الدعوى الجنائية أقيمت على المطعون ضده بوصف أنه اختلاس جاموسة مملوكة لتفتيش السرو مسلمة إليه على سبيل الوديعة وكان ذلك إضراراً بالجهة المذكورة بالتطبيق للمادة ٣٤١ من قانون العقوبات. وقد ادعت الطاعنة بحق مدني قبله، وطلبت الحكم لها بمبلغ ٦٨ ج و ٣٦٢ م على سبيل التعويض. ومحكمة أول درجة قضت بحضورها ببراءة المطعون ضده ورفضت الدعوى المدنية مع إلزام المدعية بمصاريفها. فاستأنفت الطاعنة، وقضت في استئنافها بالحكم المطعون فيه بتأييد الحكم المستأنف. لما كان ذلك، وكان الحكم الابتدائي - المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه - قد حصل واقعة الدعوى بما مؤداه أن المطعون ضده وهو متفع بوحدة تابعة لتفتيش الهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضي بالسرو، قد طرد منها لإخلاله بالقوانين واللوائح وبدد "عجلة" كانت قد سالت إليه بمقتضى عقد بيع للانتفاع بها وأصبح مديناً للهيئة بثمنها. وقد أنكر المطعون ضده ما نسب إليه وقرر أنه استلم الجاموسة فعلاً من الطاعنة وأنه باعها للصرف على الأرض. ثم عرض الحكم لتكييف العقد الذي سالت الجاموسة بمقتضاه إلى المطعون ضده فإنتهى إلى أنه عقد بيع تعهد فيه هذا الأخير بتسديد الثمن في مدة لا تزيد على خمس سنوات تبدأ من تاريخ التسليم، وأنه لا يعد من قبيل عقود الأمانة التي أوردتها المادة ٣٤١ من قانون العقوبات مما لا يعد معه تصرف المطعون ضده ببيعها قبل أداء الثمن تبديداً معاقباً عليه وفقاً لتلك المادة. ولا يقدح في هذا ما تضمنه العقد من حظر تصرف المستلم - المطعون ضده - في الجاموسة، إلا بعد موافقة الطاعنة وبعد تسديد الثمن ومن أنها تعد وديعة لدى المشتري طوال هذه

الفترة ، على اعتبار أن هذا الشرط مخالف لطبيعة العقد المبرم بين الطرفين والذي هو في حقيقته عقد بيع . وخلص الحكم من ذلك إلى قوله ” وحيث إنه متى كان ذلك كذلك تكون الجريمة لا أساس لها من الواقع أو القانون ويتعين لذلك براءة المتهم مما اسند إليه وتصبح الدعوى المدنية قبله وقد قضى ببراءته منهارة الأساس ويتعين رفضها مع إلزام المدعية بالمصاريف “ . لما كان ذلك ، وكان ما انتهى إليه الحكم في صدد الدعوى المدنية غير سديد ، ذلك بأن الأصل في دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية وإنما أباح القانون استثناء رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية وكان الحق المدعى به ناشئاً عن ضرر وقع للدعى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية . فإذا لم يكن الضرر الذي لحق به ناشئاً عن هذه الجريمة سقطت تلك الإباحة وسقط معها اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية . ولما كان الواضح مما أثبتته الحكم المطعون فيه أن العقد الذي سالت الجاموسة بمقتضاه إلى المطعون ضده وأقيمت الدعوى الجنائية على أساس إخلاله به هو في حقيقته عقد بيع ، وأن تصرف المطعون ضده في محل العقد قبل أداء الثمن المؤجل لا يكون جريمة للتبديد وهو في هذا قد أعمل حقه في تفسير العقود وأقام قضاءه على ما ينتج به . وإذا ما كان الحكم قد تكشف له بداءة أن الواقعة المرفوعة بها الدعوى الجنائية هي منازعة مدنية بحث تدور حول إخلال تنفيذ عقد بيع وقد أبست الواقعة ثوب الجريمة على غير أساس من القانون ، فإن قضاءه بالبراءة اعتماداً على هذا السبب يلزم عنه اعتبار المحكمة الجنائية غير مختصة بالفصل في الدعوى المدنية . أما وقد تعرض لها الحكم وفصل في موضوعها فإنه يكون قد قضى في أمر هو من اختصاص المحاكم المدنية وحدها ولا شأن للمحاكم الجنائية به . لما كان ذلك ، وكان هذا الخطأ في القانون يتسع له وجه الطعن فإنه يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به في الدعوى المدنية وعدم اختصاص المحاكم الجنائية بالفصل في هذه الدعوى .

جلسة ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد / محمد متولى عظم قاتب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : عادل بونس ،
وتوفيق الخشن ، وأديب نصر ، وحسين الميركي .

(٢٠٤)

الطعن رقم ٢٠١١ لسنة ٣٢ القضائية

شيك بدون رصيد . قانون "سريانه من حيث المكان" . دفاع .

(أ) جريمة إعطاء شيك بدون رصيد . متى تم ؟ بمجرد إعطاء الساحب الشيك إلى
المستفيد ، مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء له قابل للسحب في تاريخ الاستحقاق .
هذه تلك : الشيك أداة وفاء ، وحين يطرح في التداول تنعطف عليه الحماية
القانونية .

(ب) أين تقع جريمة إعطاء شيك بدون رصيد ؟ في مكان إعطاء شيك إلى المستفيد ،
ولو كان البنك المسحوب عليه يقع في مكان آخر .

(ج) اختلاف التاريخ المثبت بالشيك عن التاريخ الحقيقي لإصداره . لا يؤثر في قيام
الجريمة إذا كان الشيك لا يقابله رصيد ، مادام لا يحمل إلا تاريخاً واحداً .
هذه تلك : تأخير تاريخ الاستحقاق ليس من شأنه في هذه الحالة أن يغير من
طبيعة الشيك ومن قابليته للتداول ، واستحقاقه الدفع بمجرد الاطلاع .

إصدار شيك على هذا الوضع . تشكون معه جريمة المادة ٣٣٧ عقوبات :
ما دام الساحب يعلم بعدم وجود رصيد قائم له في التاريخ المثبت بالشيك . اندماج
مبدأ الإصدار في مبدأ الاستحقاق ، وانتقال ملكية مقابل الوفاء إلى المستفيد .
بمجرد تسليمه الشيك .

تقديم الشيك إلى البنك هو إجراء مادي ينجبه إلى استيفاء مقابله ، ولا شأن له
في توافر أركان الجريمة . إفادة البنك بعدم وجود رصيد : إجراء كاشف
لجريمة التي تحققت بإصدار الشيك وإعطائه للمستفيد مع قيام القصد الجنائي ،
سواء كان هذا الإجراء معاصراً لوقوع الجريمة أو متراجها عنها .

(د) إعطاء شيك في بلد أجنبي . مسحوبا على بنك في مصر . ثبوت أن الشيك لا يقابله رصيد . سريان أحكام القانون المصري على صاحب المصري ومعايته من هذه الجريمة إذا عاد إلى مصر . شرط ذلك : أن يكون هذا الفعل معانبا عليه في قانون البلد الذي ارتكب فيه . المادة ٣ عقوبات .

(هـ) التمسك بسريان تفرغ أجنبي . هو مجرد واقعة تستدعي التدليل عليها . سريان قانون العقوبات المصري على واقعة تمت بالخارج . ذلك يستوجب أن يتحقق قاضي الموضوع من أن هذا الفعل معانبا عليه بمقتضى قانون البلد الذي ارتكب فيه .

١ - من المقرر أن جريمة إعطاء شيك بدون رصيد تتم بمجرد إعطاء الشيك إلى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء له قابل للسحب في تاريخ الاستحقاق ، إذ يتم بذلك طرح الشيك في التداول فتتعطف عليه الحماية القانونية التي أسبغها الشارع على الشيك بالعقاب على هذه الجريمة باعتباره أداة وفاء تجرى مجرى النقود في المعاملات .

٢ - إذا كان مما أورده الحكم المطعون فيه أن إصدار الشيكين موضوع الجريمة وتسليمهما إلى المستفيد قد تم في جدة ، وقد حاصر ذلك علم الطاعن بعدم وجود رصيد له يغطي قيمة الشيكين في تاريخ السحب ، فإن جريمة إصدار الشيك بدون رصيد تكون قد توافرت في حقه بكافة أركانها القانونية في مكان حصول الإعطاء للمستفيد وهو جدة ، ولو كان البنك المسحوب عليه يقع في مصر .

٣ - لا يغير من قيام جريمة إعطاء شيك بدون رصيد أن يكون تاريخ استحقاق الشيك مغايرا لتاريخ إصداره الحقيقي ، طالما أنه لا يحمل إلا تاريخا واحدا ، إذ أن تأخير تاريخ الاستحقاق ليس من شأنه في هذه الحالة أن يغير من طبيعة الشيك ومن قابليته للتداول واستحقاقه الدفع في تاريخ السحب بمجرد الاطلاع . فإصدار الشيك على هذا الوضع يكون الجريمة المنصوص عنها في المادة ٣٣٧ عقوبات ما دام التساحب يعلم بعدم وجود رصيد قائم له في التاريخ المثبت بالشيك ، وبذلك يتدرج ميعاد الإصدار في ميعاد الاستحقاق وينتقل ملكيته مقابل الوفاء إلى المستفيد بمجرد إصدار الشيك وتسليمه إليه . أما

تقديم الشيك إلى البنك فلا شأن له في توافر أركان الجريمة ، بل هو إجراء مادي يتجه إلى استيفاء مقابل الشيك ، وما إفادة البنك بعدم وجود الرصيد إلا إجراء كاشف للجريمة التي تحققت بإصدار الشيك وإعطائه للمستفيد مع قيام المقصد الجنائي ، سواء حاصر هذا الإجراء وقوع الجريمة أو تراخى عنها .

٤ - لما كان مؤدى نص المادة ٣ من قانون العقوبات أن شرط عقاب الطاعن لدى عودته إلى مصر هو أن تكون جريمة إعطاء شيك بدون رصيد التي أقيمت عليه الدعوى الجنائية من أجلها والتي وقعت بالخارج "بمجة" معاقبا عليها طبقا لقانون المملكة العربية السعودية ، وإذا ما كان الطاعن يجهل العقاب على هذا الفعل في تلك الدولة ، فإنه من المتعين على قاضى الموضوع - وهو بصدد إنزال حكم القانون على الواقعة المطروحة عليه - أن يتحقق من أن الفعل معاقب عليه بمقتضى قانون البلد الذى ارتكب فيه .

٥ - الأصل أن التمسك بتشريع أجنبي لا يعدو أن يكون مجرد واقعة تستدعى التدليل عليها ، إلا أنه في خصوص سريان قانون العقوبات المصرى خارج الإقليم المصرى عملا بحكم المادة الثالثة من هذا القانون ، فإنه يتعين على قاضى الموضوع - وهو بصدد إنزال حكم القانون على الواقعة المطروحة عليه - أن يتحقق من أن الفعل معاقب عليه بمقتضى قانون البلد الذى ارتكب فيه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٠ سبتمبر سنة ١٩٥٧ بدائرة قسم الدرب الأحمر : أعطى بسوء نية شيكا ليوسف محمد الطويل لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات . وقد ادعى يوسف محمد الطويل بحق مدنى قبل المتهم وطلب القضاء له بقرش واحد على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جناح الدرب الأحمر الجزئية قضت غيابيا بتاريخ أول ديسمبر سنة ١٩٥٨ عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة ٥٠٠ قرش لوقف التنفيذ بلا مصاريف . طارض المتهم .

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
٦٠٤	١٥١ ع ٣	٧ - الدعوى المدنية بالتعويضات عن الضرر الناشئ عن الجريمة . لا ولاية لغرفة الاتهام بالفصل فيها . (الطعن رقم ٣٠٥ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٨)
		تنازع الاختصاص :
١٦٢	٤٤ ع ١	حالاته . جواز وقوعه بين جهتين إحداهما من جهات التحقيق والأخرى من جهات الحكم . (الطعن رقم ٨٧٣ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠)
		التنازع السلي :
		١ - متى يجوز لمحكمة النقض اعتبار الطعن طلبا بتعيين الجهة المختصة .
		مثال : أمر غرفة الاتهام بإعادة الأوراق إلى النيابة لعدم الاختصاص رغم أن الواقعة جنائية . من المؤكد أن محكمة الجناح ستقضى هي الأخرى بعدم الاختصاص . مقتضى ذلك : اعتبار كل من الغرفة ومحكمة الجناح متخلة عن نظر الدعوى . الطعن في أمر الغرفة بالنقض . لمحكمة النقض اعتبار الطعن - وهو غير جائز - طلبا بتعيين الجهة المختصة . حلة ذلك . (الطعن رقم ٨٧٣ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠)
١٦٢	٤٤ ع ١	٢ - انعقاد الفصل في التنازع السلي للجهة التي يرفع إليها الطعن في أحكام وقرارات الجهتين المتنازعتين أو إحداهما . المادتان ٢٢٦ و ٢٢٧ إجراءات . غرفة الاتهام انت هي إلا دائرة من دوائر المحكمة الابتدائية . (الطعن السابق)
١٦٢	٤٤ ع ١	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣ - حكم محكمة الجنايات بعدم الاختصاص لأن المتهم حدث . هو حكم غير منه للتصومة . ثبوت أن المتهم لم يكن حدثا وقت ارتكاب الحادث . مقابل حتما بحكم بعدم الاختصاص من محكمة الأحداث . وجوب اعتبار الطعن المرفوع من النيابة طلبا بتعين الجهة المختصة بالفصل في الدعوى . قبول الطلب وتعين محكمة الجنايات .
٤١٥	٢٤١٠٤	(الطعن رقم ١٦٧١ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٤)
		” نظرية الضرورة “ :
		الإذن لأمور الضبط القضائي بتفتيش متهم . مصادفته هذا المتهم خارج دائرة اختصاصه المكاني . دلالة أفعال المتهم على ما ينم عن إحرازه مخدرا ومحاولة التخلص منه . قيامه بتفتيش المتهم فقاذا للاذن . ذلك ظرف اضطراري مفاجيء . التفتيش صحيح .
٢٩٠	٢٤٧٣	(الطعن رقم ١٧٣٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢)
<hr/>		
<h2>اختلاس</h2>		
<hr/>		
<h3>اختلاس أشياء محبوزة :</h3>		
<h4>راجع أيضا : حكم ”تسييه“ . دفاع .</h4>		
(القاعدتان ١٤ و ١١٧ بالصفحتين ٥٥ و ٤٦٧)		
<h4>١ - حجز قضائي . نزول الجهة الحاجزة عن الججز . وجوب مناقشة هذه الواقعة واستظهار تاريخها وما إذا كان قبل يوم البيع أو بعده . هي وقائع جوهرية .</h4>		

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		سكوت حكم الإدانة — الذى ألغى حكم البراءة — من ذلك . قصود وغموض .
٣٢	١٤ ٨	(الملن رقم ٦٨٩ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/١/٩)
		٢ — حجز إدارى فى ظل القانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩ . مبدأ الحراسة المفترضة . لمدوب الحاجز إذا لم يجد من يقبل الحراسة أن يكلف بها المدين أو الحائز الحاضر دون اعتداد برفضه . الحائز . من هو ؟ مثال : مستأجر العين محل الحجز . رفضه قبول الحراسة بعد تكليفه إياها . لا يعتد به . الحكم ببراءته بمقولة إنه ليس مدينا وأنه رفض الحراسة . خطأ فى القانون .
٤٤	١٤ ١٢	(الملن رقم ٩٠٩ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/١/١٥)
		٣ — جريمة المادتين ٣٤١ و ٣٤٢ عقوبات . أركانها : كون المتهم حارسا ، وعدم تقديمه المحجوزات للبيع مع علمه باليوم المحدد لذلك ، وبقصد عرقلة التنفيذ .
٢٨٣	٢٤ ٧١	(الملن رقم ١٦٥٣ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٢)
		٤ — أركان جريمة التبيد : علم المتهم — علما حقيقيا — باليوم المحدد للبيع ، وتعمد عدم تقديم المحجوزات فى هذا اليوم بقصد عرقلة التنفيذ . دفع المتهم بعدم علمه باليوم المحدد للبيع . دفاع موضوعى جوهرى . وجوب تناوله بالرد . إغفال ذلك . قصور .
٤٧٦	٢٤ ١٢٠	(الملن رقم ٢٤٠٣ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٢١)
		٥ — اختلاس أشياء محجوزة إداريا . قيام المتهم بوفاء جزء من الدين المحجوز من أجله قبل يوم البيع . ينفى المسؤولية عن التبيد ، إذا كان ما تم الوفاء به يعادل قيمة الأشياء المحجوزة .
٧٤٨	٣٤ ١٨٣	(الملن رقم ١٩١٣ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٢/١١/١٩)

رقم الصفحة	رقم القاطعة والعدد	
٨٠٢	٣٤١٩٤	٦ - اختلاس الأشياء المحجوزة . لا يشترط لتوفره أن يبددها الحارس . يكفي أن يمتنع عن تقديمها يوم البيع أو الإرشاد عنها بقصد عرقلة التنفيذ ، إضرارا بالدائن الحاجز . (الظن رقم ١٩٧٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٣)
		اختلاس أموال أميرية :
٢٣	١٤٦	١ - جريمة المادة ١/١١٢ عقوبات . من أركانها : أن يكون الموظف المتهم قد تسلم المال المختلس بسبب وظيفته . عدم تدليل المحكم على توافر هذا الركن . قصور . (الظن رقم ١٩٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٢)
		٢ - جريمة المادة ١١٢ عقوبات . ما يوفر أركانها : عبث الموظف بما يؤتمن عليه فيما يتسلمه بمقتضى وظيفته وانصراف نيته إلى التصرف فيه باصتباره مملوكا له .
٩٣	٢٥١٤	تصرف الجاني بالفعل في المال المختلس . ليس شرطا لتمام الجريمة . مثال . نية الاختلاس . ماهيتها . تحويل الموظف حيازته الناقصة إلى حيازة كاملة بنية التملك . (الظن رقم ٤٠٤٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٢٩)
		٣ - جريمة المادة ١١٢ عقوبات . أركانها .
		صفة الجاني . من هو " الموظف أو المستخدم العمومي " المشار إليه بالنص ؟ هو كل موظف عمومي أو من في حكمه طبقا للمادة ١١١ عقوبات . مثال : طواف بريد .
		متى تحقق ؟ إذا كان تسليم المال له حاصلا بمقتضى الوظيفة لتوريده لحساب الحكومة .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		نوع الشيء المختلس . ماهية الأموال والأوراق والأمتعة المشار إليها بالنص . هي كل ما يمكن تقويمه بالمال، أو تكون له قيمة أدبية اعتبارية . مثال . الخطابات البريدية ، لها قيمة اعتبارية .
٢١٥	٥٦ ع ١	(الطن رقم ١٦٦١ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٢/٣/١٩٦٢)
		٤ - جريمة المادة ١١٣ عقوبات . يكفي لتحقيقها : أن يستولي الموظف بغير حق على مال للدولة . فاصدا حرمانها منه . ولولم يكن هذا المال في حيازته .
٣٨٠	٩٦ ع ٢	(الطن رقم ٢٥٥٥ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٧/٤/١٩٦٢)
		إخفاء أشياء مسروقة
		١ - استقلال جريمة إخفاء أشياء مسروقة عن جريمة السرقة . اختلاف طبيعتهما ومقوماتهما . لا يتصور وقوعهما من شخص واحد .
		إدانة المتهم بالسرقة تمنع من إدانته بالإخفاء . حلة ذلك : إخفاء المسروق أثر من آثار السرقة . القول بعكس ذلك . خطأ في القانون .
٧٠	١٨ ع ١	(الطن رقم ٩٣٦ لسنة ٢١ ق - جلسة ٢٢/١/١٩٦٢)
		٢ - ركن الإخفاء . ما يوفره . مثال . اتصال يد المتهم بالأشياء المسروقة اتصالاً مادياً بتسليمها من السارق بعد دفع جزء من الثمن إليه .
		ركن العلم بالسرقة . لا يلزم التحدث عنه صراحة في الحكم . متى كانت الوقائع بناتها دالة على توافره .
٨٨	٢٣ ع ١	(الطن رقم ٩٥٨ لسنة ٢١ ق - جلسة ٢٩/١/١٩٦٢)
		٣ - تبرئة المتهم بالسرقة . وإدانة المتهم الآخر بالإخفاء . لا تعارض . الجريمتان مختلفان في طبيعة ومقومات كل منهما .
٦٨١	١٦٨ ع ٣	(الطن رقم ١١٣٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ٢٩/١٠/١٩٦٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	ارتباط
		<p>راجع أيضا : سلاح . عقوبة .</p> <p>(القاطعتان ١٧٤ ، ١٧٩ بالصفتين ٧١٢ ، ٧٣٤)</p> <p>١ - رفع الدعوى الجنائية على المتهم بعدة جرائم مرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة . ادانته في بعضها وتبرئته من البعض الآخر . نقض حكم البراءة للخطأ في تطبيق القانون . مقتضاه : نقض الحكم برئته عن التهم جميعا . علة ذلك : أن الارتباط يستلزم الحكم على المتهم بعقوبة الجريمة الأشد . المادة ٣٢ عقوبات .</p> <p>مثال : شروع في قتل عمدوا حراز السلاح والذخيرة المستعملين فيه .</p> <p>(الملن رقم ٨٤٨ لسنة ٣١ ق - مجلة ١/١/١٩٦٢) ٢ ع ١٠</p> <p>٢ - الإحالة المباشرة في جرائم المادة ٣/٢١٤ إجراءات، وما ارتبط بها من جرائم أخرى . ماهية هذا الارتباط : هو ارتباط المادة ٣٢ عقوبات .</p> <p>مثال لا ارتباط فيه : ضبط المتهم محرزا مخدرا ثم ضبط سلاح وذخيرة بمنزله في الوقت نفسه .</p> <p>إحالة النيابة الدعوى مباشرة إلى محكمة الجنايات عن جرائم لا ارتباط بينها . المثال المتقدم . إدانة المتهم والحكم عليه بعقوبة الجريمة الأشد . بطلان إجراءات المحاكمة . نقضه ، والحكم بعدم قبول الدعوى عن تهمة إحراز المخدر لرفعها بغير الطريق الذي رسمه القانون وهو تقديمها إلى غرفة الاتهام ، وبإعادة الدعوى إلى محكمة الجنايات عن تهمة سلاح والذخيرة .</p> <p>(الملن رقم ٩٤٩ لسنة ٣١ ق - مجلة ١/٢٩/١٩٦٢) ٢٢ ع ٨٣</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٢٧٣	٢٤ ٦٩	٣ - جرائم متعددة. فصل النيابة بعضها من البعض الآخر. تقديم بعضها إلى محكمة الجنايات ، وبعضها إلى محكمة الجنح . إدانة المتهم أمام محكمة الجنايات . حقه في إثارة مسألة الارتباط أمام محكمة الجنح . وعند ثبوت هذا الارتباط ، لا يجوز أن توقع عليه إلا عقوبة واحدة . (الملن رقم ٩٦٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢)
٣٧٢	٢٤ ٩٤	٤ - جرائم مرتبطة . سلطة محكمة الموضوع في تقدير الارتباط في حكم المادة ٣٢/٣ عقوبات . قضاؤها بعدم الاختصاص بنظر إحدى التهمتين المسندتين لمتهم واحد . دون أن تعرض للارتباط بينهما ، وتبدي رأيها فيه ، مع كون الوقائع ترشح لقيام هذا الارتباط . قصور . مثال . (الملن رقم ١٧٧٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٧)
٣٧٥	٢٤ ٩٥	٥ - الارتباط الموجب لضم قضية إلى أخرى . ماهيته : هو الارتباط غير القابل للتجزئة في حكم المادة ٣٢ عقوبات (الملن رقم ١٨٧٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٧)
٤٠٤	٢٤ ١٠١	٦ - شروط الارتباط في حكم المادة ٣٢ عقوبات . توفرها أو عدم توفرها يدخل في سلطة قاضي الموضوع . ما دام استخلاصه سائغا . (الملن رقم ١٨٠٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٣)
٤٧٨	٢٤ ١٣١	٧ - تقديم أكثر من متهم إلى غرفة الاتهام . بتقرير الاتهام واحد . إحالتهم إلى محكمة الجنايات ، بأمر إحالة واحد . بحث الارتباط بين الجرائم المسندة إليهم . من المسائل الموضوعية . يختص بالفصل فيها أولا سلطة الإحالة . وتقرر نهائيا محكمة الموضوع . (الملن رقم ٢٤٠٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>٨ - قرار المحكمة الاستئنافية ضم دعويين مقامتين ضد متهم واحد ، للارتباط وفقا لنص المادة ٣٢ عقوبات . تنبيه المتهم إلى هذا الإجراء . لا يلزم . توقيعها عقوبة واحدة . أخذها بالوقائع والأدلة الواردة بأسباب الحكمين المستأنفين . لا عيب .</p> <p>الفصل في كل من الدعويين المدنيتين المقامتين ضد المتهم من شخصين مختلفين . بعد قرار ضم الدعويين الجنائيتين للارتباط . لاتناقض في ذلك .</p> <p>(الطعن رقم ٢١٥٤ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢٨) ... ١٢٧ ع ٢ ٤٩٥</p> <p>٩ - تعدد العقوبات ، لجرائم مرتبطة . يستوجب تطبيق عقوبة واحدة للجريمة الأشد . إعمال المادة ٣٢ عقوبات ، دون ذكر الجريمة الأشد أو الفقرة المطبقة من المادة . ذلك لا يؤثر في سلامة الحكم .</p> <p>(الطعن رقم ٢٢٦٦ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢) ... ١٥٠ ع ٣ ٥٩٩</p>
		<p style="text-align: center;">أرز</p> <p>العقوبة التكميلية . متى يصبح التجاوز عن إيقاعها ؟ عند انعدام جدواها العملية .</p> <p>مثال . أوز . عقوبة القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقانون ٢٥٠ لسنة ١٩٥٦ "مدم مباشرة خدمة الزوامة" . مضى مدة سنوات بين وقوع الجريمة والحكم في الدعوى . لا جدوى من الحكم بها .</p> <p>(الطعن رقم ١٧١١ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢٧) ... ٦٨ ع ١ ٢٦٨</p>

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة	
		أسباب الإباحة وموانع العقاب
		الدفاع الشرعي : راجع أيضا : تقض "المصلحة في الطعن". (القاعدة رقم ١٧١ صفحة ٧٠٠)
٧٩	٢١ ع ١٤	١ - الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعي لأول مرة أمام محكمة النقض . لا يقبل . متى كانت الواقعة لا ترشح لقيامها . (الطعن رقم ٦٣٩ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٢٣)
		٢ - التمسك بحالة الدفاع الشرعي : لا يشترط إرادته بصريح لفظه . مثال : قول المتهم إنه على فرض صحة ما أسند إليه كان يرد اعتداء وقع عليه من المجني عليه . مفاد ذلك : تمسكه بحالة الدفاع عن النفس . (الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/١٢)
١٢٧	٣٤ ع ١٤	٣ - تقدير قيام حالة الدفاع الشرعي أوفيقها . من سلطة قاضي الموضوع . شرط ذلك : أن يكون استدلاله سليما . مثال لفساد الاستدلال في نفي تلك الحالة : قول الحكم إن المتهم ذهب إلى مكان الحادث مسلحا . هلة ذلك : مجرد حمل السلاح لا يستلزم حتما أن المتهم كان متويا الاعتداء . (الطعن رقم ٩٨٥ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/١٢)
١٣٢	٣٦ ع ١٤	٤ - متى لا تتوفر حالة الدفاع الشرعي . إذا كان كل من المجني عليه والمتهم قد قصد الاعتداء على الآخر . من منهما بدأ بالعدوان على زميله . لا أهمية له . (الطعن رقم ١٦٨٧ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/١٩)
٢٥٢	٦٤ ع ١٤	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		هـ - حق الدفاع الشرعى . يقوم لرد العدوان ، وليس لمعاقبة المعتدى . مثال .
٧٠٠	٣ع١٧١	(الطن رقم ١١٥٠ لسنة ٣٢ق - جلسة ١١/٥/١٩٦٢)
		موانع العقاب:
		الحالات النفسية . ليست من موانع العقاب فى التشريع المصرى . الجنون والعاهة فى العقل ، دون غيرهما ، هما اللذان يحملان الجاني وقت ارتكاب الجريمة فاقدًا للشعور والاختيار فى عمله . المادة ٦٢ عقوبات .
		الدفع بأن أمراض النفس تختلف عن الأمراض العقلية ، وأنها تجعل الجاني غير مسئول عما اقترف . ذلك دفاع غير مقبول . القانون المصرى لا يعرف هذه التفرقة ولم ينص عليها .
		تقدير حالة المتهم العقلية التى يترتب عليها الاعفاء من المسؤولية . أمر يتعلق بوقائع الدعوى ، يفصل فيه قاضى الموضوع بلا معقب : طالما أنه يقيمه على أسباب مائغة .
٦٤٠	٣ع١٥٩	(الطن رقم ٩٠١ لسنة ٣٢ق - جلسة ١٠/١٦/١٩٦٢)
		استئناف
		راجع أيضا : تقض "ما لا يجوز الطعن فيه" . دفاع . وصف التهمة .
		(القاعدتان ٣٠ و ٩٩ بالصفحتين ١١٤ و ٣٩٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		١ - ميعاد استئناف الحكم الصادر في معارضة المتهم . الأصل فيه . بدؤه من تاريخ النطق به . المادة ٤٠٦ . إجراءات .
١٥٥	٤٢ ع ١	استثناء من ذلك : ثبوت عدم إعلان المتهم للجلسة التي صدر فيها الحكم . أثره . لا يفتح ميعاد الاستئناف إلا من يوم إعلانه بالحكم أو علمه به بوجه رسمي . (الطن رقم ٩٠٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/١٣)
٣٩٢	٩٨ ع ٢	٢ - تقدير العذر الذي يستند إليه المستأنف في تبرير تجاوزه ميعاد الطعن بالاستئناف . من حق محكمة الموضوع بلا معقب . إلا إذا كانت حلة الرفض لا يمكن التسليم بها عقلا . (الطن رقم ١٧٨٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٣)
٦٥٧	١٦٣ ع ٣	٣ - الاستئناف المرفوع من النيابة العامة . إحالة الحكم الاستئنافي في خصوص وقائع الدعوى وحدها إلى الحكم المستأنف . استطراده بعد ذلك إلى مناقشة أسباب استئناف النيابة ، وانتهائه إلى تعديل الحكم المستأنف بتشديد العقوبة . عدم إيراده أسباب ثبوت التهمة ، ودون أن يحيل في هذا الخصوص إلى أسباب الحكم المستأنف . ذلك يبطل الحكم ، ويستوجب نقضه . المادة ١٣١٠ ج . (الطن رقم ١١٠٠ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٢)
٧٢٩	١٧٨ ع ٤	٤ - تعديل قيمة التعويض التي قضى بها الحكم المستأنف . الاستناد في ذلك إلى القول بامسهم المجنى عليه في الخطأ ، على خلاف ما جرى به الحكم المستأنف ، مع الأخذ بأسبابه ودون بيان للمدى هذا الاشتراك في الخطأ . قصور في الحكم ، يستوجب نقضه . (الطن رقم ١١٧٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	حالاته :
		١ - استئناف المتهم . جوازه : عدم الحكم عليه بغرامة تزيد على خمسة جنيهات . المادة ١/٤٠٢ إجراءات .
		تقدير نصاب الاستئناف . مثال . عمل . جريمة المادتين ٢٨ و ٥٢ من المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ . الحكم على المتهم بغرامة مائتي قرش عن كل عامل ، وتجاوز مجموع الغرامة خمسة جنيهات . استئناف المتهم هذا الحكم . جائز . علة ذلك : هذه جريمة ذات طابع خاص . قوامها فعل واحد ، ورأى المشرع زيادة العقاب عنه تبعا لزيادة عدد العمل .
		اختلاف هذا التعدد عن تعدد العقوبات بمعناه المعروف به في القانون .
٤٨٣	٢٤١٢٣	(الملحق رقم ٢٤١٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢١)
		٢ - استئناف الأحكام الجنائية . من النيابة العامة ، ومن المتهم . هو حق خاص بكل منهما .
		حق النيابة في رفع الاستئناف ، والطعن بالتمض في الحكم الصادر فيه . ذلك قاصر عليها وحدها . لا يجوز للمتهم مباشرته .
		استفادة المتهم من استئناف النيابة . شرطه : أن يكون استئنافها مقبولا شكلا . المادة ١٤١٧ . ج .
٦٤٨	٣١٦٠	(الملحق رقم ١٠٩٧ لسنة ٣٢ - جلسة ١٩٦٢/١٠/١٦)
		سلطة المحكمة الاستئنافية :
		راجع أيضا : ارتباط . محاكمة " إجراءات المحاكمة " .
		(القاعدة رقم ١٢٧ صفحة ٤٩٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		إغفال الحكم في منطوقه القضاء بعقوبة على أحد المتهمين في الدعوى . رغم إشارته في الأسباب إلى ثبوت التهمة قبله . إعمال نص المادة ٣٦٨ مرافعات . ليس للنيابة أن تلجأ إلى المحكمة الاستئنافية لإكمال هذا النقص . المحكمة الاستئنافية إنما تعيد النظر فيما فصلت فيه محكمة أول درجة فقط .
		محكمة أول درجة . إذ لم تفصل في جزء من الدعوى ، فإن اختصاصها يبقى بالنسبة له . لا يجوز للمحكمة الاستئنافية أن أن تحكم فيه بنفسها . ذلك تفويت لإحدى درجات التقاضى . (الطن رقم ٣٤٢٣ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/١٢) ... ١٢٨ ع ٢ ٥٤٦

استدلالات

راجع أيضا : تحقيق .

(القاعدة رقم ٤٧ صفحة ١٣٥)

١ — التحريات السابقة على الإذن بالتفتيش . جديتها .
ما لا ينال منها . قيام مأمور الضبط القضائي بالتحري في دائرة عمله وفي خارجها . جوازه . الإذن له — بناء على هذه التحريات — بتفتيش المتهم . ضبط هذا الأخير في دائرة عمل المأمور . اطمئنان محكمة الموضوع إلى جدية التحريات .
مقتضى ذلك : صحة التحريات وإذن التفتيش .

ثبوت إقامة المتهم في جهة أخرى خلاف الجهة التي وقعت فيها الجريمة . لا أهمية له .

مثال : مواد مخدرة .

(الطن رقم ٦٧ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٢/٢/١٢) ... ٣٥ ع ١٦ ١٢٩

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٤٠٨	١٠٢ ع ٢	٢ - استناد حكم الإدانة إلى أقوال الشهود في محضر جمع الاستدلالات . رغم عدولهم عنها في تحقيق النيابة . من إطلاقات محكمة الموضوع . (الطن رقم ١٨٠٢ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٣)
استيقاف		
٣٣٩	٨٥ ع ٢	متى يكون الاستيقاف صحيحا ؟ حين تتوافر له مظاهر تبرره : أن يكون المتهم قد وضع نفسه موضع الشبهات والريب . مثال . (الطن رقم ١٧٦٢ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٠)
اشتباه		
٤١	١١ ع ١	١ - تأييد حالة الاشتباه . المادة ٢/٧ من المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . وجوب تحييص الفعل الأخير الذي وقع من المتهم لتقدير جدية الاتهام . صدور حكم نهائي بالإدانة في ذلك الاتهام . غير لازم . (الطن رقم ٩٠٨ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/١/١٥)
		٢ - العود للاشتباه . جريمة وقتية . متى تحقق ؟ من تاريخ ارتكاب الجريمة الجديدة التي تكون حالة العود . الدعوى الجنائية عنها . انقضاؤها بمضي المدة ؟ مدة التقادم . ثلاث سنوات . بدء سريانها : من تاريخ ارتكاب الجريمة الجديدة المكونة لتلك الحالة . المادة ١٥ إجراءات . (الطن رقم ١٦٧٩ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠)
٢٥٦	٦٥ ع ١	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣ - جريمة العود للاشتباه . متى تتحقق ؟ إذا ما وقع من المشتبه فيه بعد الحكم عليه بالمراقبة فعل من الأفعال المنصوص عنها في المادة الخامسة من المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . شرط ذلك : أن تستدل المحكمة من هذا الفعل استمرار خطورة المشتبه فيه ، ولو لم يحكم فيه نهائيا بالإدانة .
		تحديد مدة العود . المادة ٤٩ عقوبات .
		المساواة بين عقوبتي المراقبة والحبس في تطبيق قواعد العود .
٥٠١	٢٤١٢٨	(الطعن رقم ٣١٢٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢٩)
<h2>إشكال</h2>		
		١ - الإشكال في تنفيذ حكم . ماهيته : هو طلب وقفه حتى يفصل في النزاع نهائيا .
		سلطة محكمة الإشكال . ليس لها أن تبحث في الحكم المستشكل فيه أي شيء مما يمس قاعدة حجية الأحكام .
		الإشكال ليس نعيًا على الحكم . هو نعي على التنفيذ . أثر ذلك .
		سبب الإشكال : يجب أن يكون لاحقًا لصدور الحكم لا سابقًا عليه . عدم صلاحية السبب السابق على الحكم للإشكال فيه ولو لم يكن المحكوم عليه قد تمسك به .
		مثال : الادعاء بتزوير ورقة اتخذ منها الحكم دليلًا وقال فيها كلمته . لا يصلح ذلك سببًا للإشكال . رفع دعوى تزوير أصلية عن هذه الورقة . لا أهمية له .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
١٧٤	٤٨ ع ١٤	لا يفرق القانون - في دعوى الإشكال - بين طلب إيقاف نهائي وطلب إيقاف مؤقت . هو في كل الحالات إيقاف مؤقت للتنفيذ . (الطن رقم ١٦٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠)
		٢ - طرق الطعن في الأحكام . مبينة في القانون بيان حصر . الإشكال في التنفيذ ليس من بينها . الإشكال في تنفيذ حكم . هو تظلم من إجراء تنفيذه . مبناه : وقائع لاحقة على صدور الحكم . ملطة محكمة الإشكال . تحديد نطاقها بطبيعة الإشكال نفسه . ما لا يجوز لها أن تبحث فيه : الحكم الصادر في الموضوع من جهة صحته أو بطلانه - أى وجه يتصل بمخالفة القانون أو الخطأ في تأويله - التعرض لما في الحكم من عيوب وقعت فيه أو في إجراءات الدعوى مما يجعل الحكم باطلاً . هـ : ذلك : المساس بحجية الأحكام . (الطن رقم ١٠٠٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢)
٥٩٦	١٤٩ ع ٣	دعوى الإشكال : وقفها . (راجع : دعوى جنائية . القاعدة رقم ٤٨ صفحة ١٧٤)
		<hr/> أشياء ضائعة <hr/>
		جريمة تملك الشيء الضائع . لا يشترط فيها قيام نية التملك حال العثور على الشيء . يكفي توافر هذه النية بعد ذلك . (الطن رقم ٢٧٩٥ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٣١)
٨٩١	٢١٦ ع ٣	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		إعادة النظر
		١ - طلب إعادة النظر . العبرة في قبول الطلب . هي بتوافر إحدى حالاته وقت تقديمه .
		معاودة تقديم الطلب للمرة الثانية في إطار مختلف : استنادا إلى ذات الواقعة التي أسس عليها الطلب الأول . ذلك احتيال على القانون .
		مثال : تقديم الطلب الى النائب العام على أساس الفقرة الخامسة من المادة ٤٤١ إجراءات استنادا إلى تزوير ورقة أثرت في حكم الإدانة . رفض النائب العام هذا الطلب . تقديم طلب جديد - استنادا إلى ذات الواقعة - مؤسسا على الفقرة الثالثة من تلك المادة ، رغم عدم صدور حكم بتزوير الورقة . ماهية هذا الطلب الأخير : هو بذاته الطلب الأول المندرج تحت الفقرة الخامسة . محاولة رفعه وجوبا ومباشرة إلى محكمة النقض . عدم قبوله .
٦٣	١٤	(الطعن رقم ٤٠٥٤ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/١/١٦)
		٢ - حالاته . من له حق الطلب . المواد ٤٤١ و ٤٤٢ و ٤٤٣ إجراءات . في الحالات الأربع الأولى من المادة ٤٤١ : للمحكوم عليه والنائب العام . في الحالة الخامسة من تلك المادة : للنائب العام وحده ، مع وجوب عرض الطلب على لجنة المادة ٤٤٣ إجراءات . حلة هذه التفرقة .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		قرار النائب العام برفض الطلب في الحالة الخامسة من المادة ٤٤١ إجراءات . استئنافه أمام غرفة الاتهام . لا يجوز . الطعن بالنقض في أمر غرفة الاتهام القاضي بعدم جواز استئناف قرار النائب العام برفض طلب إعادة النظر . غير جائز . أما ذلك : متى حظر القانون الاستئناف انقلب باب النقض .
١٧٤	٤٨ ع ١٤	(الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠)

إعلان

إعلان المتهم بلجنة الإدارة . ثبوت أن له محل إقامة سبق
إعلانه فيه . صدور الحكم في موضوع المعارضة بناء على الإعلان
بلجنة الإدارة . أثر ذلك : بطلان الحكم ؛ لأنه بني على إجراءات
باطلة .

(الطعن رقم ١٠٠٦ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢١) ١١٦ ع ٢ ٤٦٤

إعلانات

راجع : دمنغة .

(القاعدة رقم ١٧٠ صفحة ٦٩٤ بالعدد الثالث)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والمدو
---------------	-----------------------

اغتصاب الأموال

الحصول على صور فوتوغرافية للمجنى عليه في وضع شائن .
تهديده بنشر هذه الصور إذا لم يدفع مبلغا معيناً من المال . ذلك
من شأنه تعطيل إرادة المجنى عليه وترويعه مما يحمله على تسليم
المال إلى الجاني ، وتتوفر به كافة عناصر جريمة المادة ٣٢٦
عقوبات .

(الملحق رقم ٢٦٢٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٢٦) ... ٣٤١٩٠ ٧٨٠

اقتران

راجع : قتل همد .

(القاعدة رقم ١٤٤ صفحة ٥٧٠)

أمر بالألا وجه

راجع أيضا : غرفة الاتهام .

(القاعدة رقم ٤٤ صفحة ١٦٢)

١ - أمر غرفة الاتهام بالألا وجه . طعن النيابة فيه بالتقص . من
له حق الطعن : النائب العام والمحامي العام أو وكيل خاص عنه .
الأصل أن يصدر الطعن بأسبابه منهما .

ما يجوز التوكيل فيه من هذه الاجراءات وما لا يجوز .

رقم المنحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>التقرير بالطعن وايداع ورقة الأسباب . جواز التوكيل فيها . علة ذلك : هي أعمال مادية .</p> <p>وضع الأسباب ذاتها . لا يجوز فيه التوكيل . علة ذلك :</p> <p>توفير الضمانات ، إذ الأسباب هي جوهر الطعن .</p> <p>وجوب توقيع النائب العام أو المحامي العام على أسباب الطعن .</p> <p>توقيعها من رئيس النيابة وحده . أثره : عدم قبول الطعن لرفعه من غير ذي صفة .</p>
٢٦٠	١٤ ٦٦	<p>(الطعن رقم ١٧٠٦ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢٦)</p> <p>٢ - الأمر بالألا وجه لاقامة الدعوى ، الصادر من النيابة العامة . لا يمنع من العودة الى التحقيق ، إذا ظهرت أدلة جديدة قبل سقوط الدعوى . ما دام المحقق لم يلتق بالدليل الجديد قبل التقرير بالألا وجه . المواد ١٩٧ و ٢٠٩ و ١٢١٣ ج .</p>
٨١٥	٣٤ ١٩٧	<p>(الطعن رقم ٢٦٧٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢)</p> <p style="text-align: center;"><u>أمر حفظ</u></p> <p>الأمر الصادر من النيابة العامة بحفظ الشكوى اداريا . ليس ملزما لها ، ويجوز الرجوع فيه بلا قيد ولا شرط . علة ذلك .</p>
٨١٥	٣٤ ١٩٧	<p>(الطعن رقم ٢٦٧٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p style="text-align: center;">بناء</p> <hr/> <p>راجع أيضا : تقض "سلطة محكمة النقض" . تنظيم . (القاعدتان ٤١ و ٩٠ بالصفحتين ١٥٢ و ٣٥٨)</p> <p>١ - بناء متعدد الأدوار . إقامته - بدون ترخيص - دورا بعد دور . إدانة المتهم عن تهمة بناء الأدوار الأولى بدون ترخيص . رفع الدعوى عليه بعد ذلك عن بناء دور جديد . دفعه بعدم جواز نظر الدعوى عن هذا الدور . العبرة فيه : هي بتاريخ إقامة البناء الحديد وهل كان قبل الحكم الصادر في شأن الأدوار القديمة فيصح الدفع وتمتنع المحاكمة ، أم بعده فلا يصح هذا الدفع .</p> <p>سكوت الحكم عن تحقيق هذا الدفاع وسائر عناصره . قصور .</p> <p>(الطن رقم ٨٧٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠) ... ٤٣ ع ١٥٨</p> <p>٢ - جريمة إقامة مبان تزيد قيمتها على ٥٠٠ جنيه دون موافقة اللجنة . القانون ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ . إلغاؤه بالقانون ١٧٨ لسنة ١٩٦١ قبل صدور حكم بات في الدعوى . مقتضى ذلك : إعمال القانون الجديد وتبرئة المتهم .</p> <p>(الطن رقم ١٧٧٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٧) ... ٩٢ ع ٣٦٥</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
	(ت)
	تبديد . تحقيق . تجنيد . تزوير . تصد . تعد . تعويض . تفتيش . تقادم . تقليد . تلبس . تموين . تهديد . تنظيم .
	تبديد
	راجع أيضا : اختصاص . دهوى مدنية . حكم "تسبيبه" . إثبات "بوجه عام" . دفاع . قرض "حالاته" . (المواضع ٣١ و ٨٦ و ١١٣ و ٢٠٣ بالصفحات ١١٧ و ٣٤٢ و ٤٤٩ ٨٤٢) .
	١ - طبيعة عقد الأمانة . تفسيره . هل هو عقد بيع أم وكالة بالعمولة . سلطة القاضي الجنائي في الفصل في هذه العلاقة القانونية . قول الحكم إن العقد عقد وكالة يتضمن ردا على دفاع المتهم من أنه عقد بيع . (الطعن رقم ٣١٥٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٥) ... ٣٢ ع ١٢٠
	٢ - القصد الجنائي في جريمة التبديد : هو انصراف نية المتهم إلى إضافة المال الذي تسلمه إلى ملكه أو اختلاسه لنفسه . (الطعن رقم ١١٥٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٦) ... ١٧٣ ع ٧١١

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣ - الإدانة في جريمة التبيد . من شروطها : أن يقتنع القاضي بأن المتهم تسلم المال بعقد من عقود الائتمان الواردة على سبيل الحصر في المادة ٣٤١ عقوبات . القول بثبوت قيام عقد من هذه العقود في صدد توقيع العقاب . العبرة فيه بالواقع . تأييد إنسان بناء على اعترافه بلسانه أو بكتابه . لا يصح : متى كان ذلك مخالفا للحقيقة .
٨٦٣	٣٤٢٠٨	(الطن رقم ١٩٧١ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/١٨)
		راجع أيضا : اختلاس أشياء محجوزة .
		<hr/>
		تحقيق
		<hr/>
		راجع أيضا : إثبات : (القاعدة رقم ٣٧ صفحة ١٣٥)
		دفاع "تقدير السن" . (القاعدة رقم ٢١ صفحة ٧٩)
		دفاع . (القاعدة رقم ٦٠ صفحة ٢٣١)
		تفتيش . (القاعدة رقم ١٠٢ صفحة ٤٠٨)
		أمر بالالوجه . (القاعدة رقم ١٩٧ صفحة ٨١٥)
		١ - ضبط الخطابات والرسائل :
		(١) الأصل عدم جواز إنشاء أسرار الخطابات والتلغرافات والاتصالات التليفونية . متى يجوز ذلك استثناء ؟
		إذا استلزمته مصلحة التحقيق .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
	(ب) ضبط الخطابات والرسائل ومراقبة المكالمات التليفونية . من يملكه ؟ ذلك لسلطة التحقيق وحدها ، ورئيس المحكمة الابتدائية في حالة المادة ٩٥ مكررا من قانون الإجراءات الجنائية .
	(ج) كلمتا "الخطابات والرسائل" في نص المادة ٢٠٦ إجراءات . شمولها كافة الخطابات والرسائل والطرود والرسائل التلغرافية والمكالمات التليفونية . المكالمات التليفونية . إن هي إلا رسائل شفوية : وإن اختلفتا في الشكل .
	(د) مراقبة المكالمات التليفونية . وجوب استئذان النيابة العامة القاضي الجزئي لإجرائها . سلطته في الإذن بالإجراء أو رفضه خاضع لإشراف محكمة الموضوع .
	(هـ) سلطة القاضي الجزئي في مراقبة المكالمات التليفونية . مداها : اقتصارها على الإذن للنيابة بالإجراء أو رفضه . لا ولاية له في القيام بهذا العمل بنفسه أو في ندب مأمور الضبط القضائي لذلك .
	(و؛ ز) مراقبة المكالمات التليفونية . ماهيتها : هي من أعمال التحقيق لا من إجراءات الاستدلال .
	قيام مأمور الضبط القضائي بالمراقبة التليفونية والتفتيش — فإذا لإذن القاضي الجزئي — دون ندبه لذلك من النيابة العامة . عمل باطل . أثره : بطلان الدليل المستمد من المراقبة والتفتيش !

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
١٣٥	٣٧ ع ١٤	(ح) سلطة النيابة في ندب أحد مأموري الضبط القضائي في بعض أعمال التحقيق . المادة ٢٠٠ إجراءات . الشروط الشكلية والموضوعية لصحة هذا الندب . (الطن رقم ٩٨٩ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/١٢)
٨٢٧	٣٤ ع ١٩٩	٢ - إجراءات التحريض المنصوص عنها في المواد ٥٥ و ٥٦ و ١٥٧ . ج . لا يترتب على مخالفتها أى بطلان . حلة ذلك : هي إجراءات قصد بها تنظيم المحافظة على الدليل . (الطن رقم ١٩٨٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/١٠)

تجنيد

راجع : قانون أصلح

(القاعدة رقم ٢٠٢ صفحة ٨٣٩)

تزوير

راجع أيضا : إثبات "خبرة" . حكم "تسييب معيب" .
(القاعدتان ١٣٢ و ١٥٧ بالمفحذين ٥٢٤ و ٦٣١)

١ - طريقة التزوير . قول الحكم إن المحرر المزور لم يكتب
صلبا وتوقيعا بخط من نسب إليه . مؤدى ذلك : أن التزوير
بالاصطناع . التمس على الحكم بالتصوير لعدم بيان طريقة التزوير .
لا محل له .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		جريمة استعمال محرر مزور . طبيعتها . جريمة مستمرة . أركان التزوير : تغيير الحقيقة . في محرر . بقصد الغش . بإحدى الطرق المنصوص عليها . مما يسبب ضررا للغير . "نظرية ربط التزوير بالإثبات" : لا يشترط أن تكون الورقة سندا مثبتا لحق أو صفة أو حالة قانونية . المحررات الباطلة والقابلة للإبطال . تغيير الحقيقة فيها . تزوير . مثال : إيصال منسوب صدوره إلى قاصر . احتمال الضرر . (الطعن رقم ٩٦٤ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٥) ... ٢٩ ١٤ ١٠٧
		٢ - جريمة التزوير في الأوراق الرسمية . شروطها . متى تتحقق ؟ لا يشترط أن تصدر فعلا من الموظف العمومي المختص بتحرير الورقة . بل يكفي : أن تعطى هذه الأوراق المصطنعة شكل الأوراق الرسمية ومظهرها ، وأن ينسب صدورها كذبا إلى موظف عام . (الطعن رقم ١٦٢٦ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٣) ... ٧٦ ٢٤ ٣٠٠
		٣ - الضرر في جريمة تزوير الأوراق الرسمية . مفترض . هله ذلك . (الطعن السابق) ... ٧٦ ٢٤ ٣٠٠
		٤ - الدفع بتزوير ورقة . دفاع موضوعي . لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ٢٣٩٧ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢١) ... ١١٨ ٢٤ ٤٦٩
		٥ - محضر البوليس . صلاحيته أصلا للاحتجاج به ضد صاحب الاسم الوارد به ولو كان متحلا .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والمدد	
		اتصال المتهم إسمًا غير إسمه في محضر البوليس . متى يكون تزويرًا ومتى لا يكون ؟
		إذا اتصل المتهم إسم شخص معروف لديه : تزوير .
		إذا اتصل إسمًا وهميًا لا وجود له في اعتقاده : لا تزوير ، ولوتين أن تمت شخصًا بهذا الاسم ، ما دام المتهم لا يعرفه . طلة هذه التفرقة .
٤٨٩	٢٤١٢٥	(الطن رقم ٧٦٣ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢٢)
		٦ - تزوير محرر واستعماله . ثبوت التزوير . لا يلزم معه تحدث الحكم عن ركن العلم في تهمة الاستعمال .
٤٩٥	٢٤١٢٧	(الطن رقم ٢١٥٤ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢٨)
		٧ - جريمة استعمال المحرر المزور . عنصرها المادي : يتم باستعمال المحرر فيما زور من أجله . لا عبء بتحقيق النتيجة المرجوة . مثال .
٥٥٩	٢٤١٤١	(الطن رقم ٥٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/٢٥)
		٨ - لم يحدد القانون الجنائي طريقة إثبات معينة في دعاوى التزوير . للقاضي الجنائي أن يكون اعتقاده فيها دون التقيد بدليل معين .
٨٦٦	٢٤٢٠٩	(الطن رقم ٢٠٥٥ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٤)
		الطن بالتزوير :
		راجع : إثبات "أوراق" .
		(القاعدة رقم ٥٨ صفحة ٢٢٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	تصدي
٢٧٣	٢٤ ٦٩	جرائم متعددة مسندة لمتهم واحد . فصل النيابة بعضها عن البعض الآخر . تقديم بعضها إلى محكمة الجنايات وبعضها إلى محكمة الجنح . مقتضاه : لا يجوز لمحكمة الجنايات التصدي للفصل في الجنحة التي لم تعرض عليها : ذلك سلب لاختصاص محكمة الجنح . (الطن رقم ٩٦٨ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٢)
٢٩٥	٢٤ ٧٥	تعد ١ — التعدي على موظف عام . جريمته نوعان . النوع الأول . جنحة المواد ١٣٣ و ١٣٦ و ١٣٧ عقوبات . النوع الثاني . جناية المادة ١٠٩ عقوبات . أركانها . ما يجمعهما ، وما يفصل بينهما . (الطن رقم ١٧٤١ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٢)
٤٠٤	٢٤ ١٠١	٢ — التعدي على موظف عام . أثناء تنفيذه أمرا صادرا إليه من رئيسه . مما هو مكاف بأدائه . هذا مما يدخل في أعمال وظيفته . المادة ١٠٩ عقوبات . مثال . ما يدخل في أعمال الوظيفة : كل عمل يرد عليه تكليف صحيح صادر من الرؤساء ، ولو كان بأمر شفوي . (الطن رقم ١٨٠٠ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٢٢)

رقم المقنة	رقم القاعده والعدد	
		تعويض
		راجع أيضا : دعوى مدنية - مسئولية مدنية . (القاعدتان ٣٣ و ١١٩ بالمقننين ١٢٤ و ٤٧٢)
		١ - المطالبة بالتعويض أمام المحكمة الجنائية . شرط ذلك : أن يكون التعويض المطلوب عن ضرر ناشئ عن الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية . مثال . تبديد . (الطن رقم ٨٧٤ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٦) ... ٨٦ ع ٢٤ ٣٤٢
		٢ - تعديل قيمة التعويض التي قضى بها الحكم المستأنف . الاستناد في ذلك إلى القول بإسهام المجنى عليه في الخطأ ، على خلاف ما جرى به الحكم المستأنف مع الأخذ بأسبابه ، ودون بيان لمدى هذا الاشتراك في الخطأ . قصور في الحكم ، يستوجب نقضه . (الطن رقم ١١٧٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١٢) ... ١٧٨ ع ٣ ٧٢٩
		تفتيش
		راجع أيضا : استدالات . تحقيق . إثبات "بوجه عام" . (القواعد ٣٥ و ٣٧ و ١٩١ بالمقننات ١٢٩ و ١٣٥ و ٧٨٥)
		١ - الإذن بالتفتيش . لا يصح إصداره إلا لضبط جناية أو جناية واقعة بالفعل . إصداره لضبط جريمة مستقبلية ولو ترجح وقوعها بالفعل . خطأ .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٢٠	١٤ ٥	مثال : إذن النيابة بتفتيش متهم " سيقوم " بنقل مخدر . عدم استظهار الحكم ما إذا كان إحراز المخدر سابقا على الإذن أو لاحقا له . قصور وخطأ في تطبيق القانون . (الطعن رقم ٢١٥٦ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/١/١)
٢٨	١٤ ٧	٢ - تعيب إذن التفتيش لصدوره من النيابة الكلية دون الجزئية . لا يستوجب ردا . ما دام الإذن صحيحا . (الطعن رقم ٧٧١ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٢)
٣٨	١٤ ١٠	٣ - تفتيش محل التجارة . لا يلزم الإذن به صراحة . كفاية الإذن بتفتيش شخص المتهم ومسكنه لإمكان تفتيش متجره . علة ذلك : حرمة محل التجارة مستمدة من اتصاله بشخص صاحبه أو مسكنه . (الطعن رقم ٨٩٩ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/١/١٥)
٩٨	١٤ ٢٧	٤ - تفتيش الأتني : تنفيذه . وجوب إجرائه بمعرفة أتني يندبها مأمور الضبط . المادة ٢/٤٦ إجراءات . علة ذلك . استتار المتهم خلف حاجز وتغطية جسمها . إخراجها المخدر بنفسها طواعية من داخل ملابسها . لا بطلان . (الطعن رقم ٨٢٢ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٣٠)
٢٩٠	٢٤ ٧٣	٥ - إذن النيابة بتفتيش متهم . مصادفة مأمور الضبط القضائي - المأذون له بالتفتيش - هذا المتهم خارج دائرة اختصاصه المكاني . دلالة أفعال المتهم على ما يتم من إحرازه مخدرا ومحاولة التخلص منه . ذلك ظرف اضطراري مفاجئ يجيز له تنفيذ الإذن ، وتفتيش المتهم . (الطعن رقم ١٧٣٦ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٣٣٩	٢٤ ٨٥	٦ - استيقاف غير صحيح . القبض على المتهم وتفتيشه في هذه الحالة . إجراء باطل . مثال . (الطن رقم ١٧٦٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٠/٤/١٩٦٢)
٤٠٨	٢٤ ١٠٢	٧ - تجاوز مأمور الضبط القضائي حدود الإذن الصادر من النيابة . قيامه بتفتيش مسكن شخص آخر . دون أن يسفر هذا التفتيش عما يؤاخذ به المتهم . بطلان التفتيش ، لا يستتبع بطلان إجراءات التحقيق الأخرى : طالما كانت هذه الإجراءات منقطعة الصلة بالتفتيش الباطل . (الطن رقم ١٨٠٣ لسنة ٣١ ق - جلسة ٢٣/٤/١٩٦٢)
٤١٨	٢٤ ١٠٥	٨ - إتمام التفتيش تحت إشراف رجل الضبط القضائي . الذي له قانونا حق تفتيش الركاب بالمنطقة الجمركية . تفتيش صحيح . (الطن رقم ١٦٧٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ٢٤/٤/١٩٦٢)
٤٢٣	٢٤ ١٠٦	٩ - سلطة مأمور الضبط القضائي في القبض على المتهم الحاضر ، إذا وجدت دلائل كافية على اتهامه . حالات على سبيل الحصر . توافر حالة التلبس أو قيام الدلائل الكافية على الاتهام . يخضع لتقدير غرفة الاتهام . عدم كفاية الدلائل . لا تبرر القبض ولا التفتيش . (الطن رقم ١٧٦٣ لسنة ٣١ ق - جلسة ٢٤/٤/١٩٦٢)
٤٤١	٢٤ ١١١	١٠ - الدفع ببطلان التفتيش . من أوجه الدفاع الجوهرية . يتعين الرد عليه . الحكم بالإدانة استنادا إلى الدلائل المستمد من التفتيش . دون الرد على الدفع ببطلانه . قصور . (الطن رقم ١٨٠٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ٧/٥/١٩٦٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		١١ - الإذن بالتفتيش . عدم تعيين اسم المأمور المأذون له بإجرائه . لا يعيبه .
		خلو إذن التفتيش من تعيين مأمور بعينه لإجرائه . صحة تنفيذه بمعرفة أى واحد من مأموري الضبط القضائي . (الطعن رقم ٢٤٣٤ لسنة ٣١ ق - جلسة ١١/٦/١٩٦٢) ٢٤١٣٤ ع ٥٣٢
		١٢ - الإذن لمأمور الضبط القضائي بتفتيش مسكن المتهم بمخاض عن أسلحة وذخائر . حقه في إجراء التفتيش في كل مكان يرى احتمال وجود الأسلحة والذخائر به . كشفه عرضا أثناء ذلك جريمة أخرى . تلك جريمة متلبس بها . يجب ضبطها . اطمئنان المحكمة إلى صحة إجراءات التفتيش ، وما أسفر عنه من ضبط جريمة اكتشفت عرضا في حدود ما يقتضيه تنفيذ الإذن . ذلك ما لا يصح مجادلة المحكمة فيه . (الطعن رقم ٩٤٤ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٠/١٠/١٩٦٢) ١٥٠٣ ع ٦٢١
		١٣ - صدور إذن النيابة بالتفتيش خلال مدة محددة . انقضاء هذه المدة دون تنفيذ الإذن . استصدار إذن آخر . بغير تحريات جديدة ، اكتفاء بالتحريات الأولى . ذلك جائز : ما دامت المحكمة قد اقتنعت بحجية التحريات الأولى ، وكفايتها لتسوية إصدار الإذن ، وأقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن . تقدير ذلك كله : تستقل به محكمة الموضوع . (الطعن رقم ١١٢٠ لسنة ٣٢ ق - جلسة ٢٢/١٠/١٩٦٢) ١٦٤ ع ٦٦٠
		١٤ - أمر النيابة العامة بتفتيش شخص معين ومن قد يكون موجودا معه أو في محله وقت التفتيش . صحيح في القانون . وله ذلك . (الطعن رقم ١٩١٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٢/١١/١٩٦٢) ١٨٠ ع ٧٣٧

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٧٣٧	٣٤١٨٠	<p>١٥ - الاقتصار على طلب الإذن بتفتيش شخص ومسكنه . صدور إذن النيابة متجاوزا حدود الطلب وشاملا من يوجدون مع المأذون بتفتيشه . ليس في ذلك ما يعيب الإذن . للنيابة - وهي تملك التفتيش من غير طلب - ألا تنقيد بما يرد في طلب الإذن . تعيب هذا الإذن في أسباب الطعن . لا يقبل .</p> <p>(الطعن السابق)</p>
		<p>١٦ - التفتيش الذي يقوم به مأمور الضبط القضائي بناء على ندب من سلطة التحقيق . لا يلزم أن يتم بحضور المتهم أو نائب عنه ، ولا بحضور شاهدين . ذلك ليس شرطا جوهريا لصحته .</p> <p>وجوب حضور شاهدين أثناء التفتيش طبقا لمادة ٥١ أ.ج . محله : عند دخول رجل الضبط القضائي المنازل وتفتيشها في الأحوال التي أجاز لهم القانون ذلك فيها .</p> <p>(الطعن رقم ١٩٩٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/١٠)</p>
٨٣٠	٣٤٢٠٠	<p>حالة الضرورة :</p> <p>تفتيش المنازل . من إجراءات التحقيق . لا يجوز إجراؤه إلا بمعرفة سلطة التحقيق أو بأمر منها . استثناء من ذلك : الأحوال التي أباح فيها القانون - على سبيل الحصر - لمأموري الضبط القضائي تفتيش منازل المتهمين .</p> <p>دخول المنازل لغير تفتيشها . هو مجرد عمل مادي قد تقتضيه حالة الضرورة .</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٨٥٣	٣٤٢٠٥	أحوال طلب المساعدة من الداخل والفرق والحريق المنصوص عنها في المادة ٤٥ ا. ج. تجيز لرجال السلطة العامة دخول المنازل . هذه الأحوال لم ترد على سبيل الحصر . يضاف إليها حالات الضرورة . مثال : تعقب المتهم بقصد تنفيذ أمر ضبطه وتفتيشه . (الطن رقم ٢٠١٣ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٧/١٢/١٩٦٢)
<u>تقادم</u>		
راجع : دعوى جنائية . (القاعدة رقم ٦٥ صفحة ٢٥٦)		
<u>تقليد</u>		
٤٥٨	٢٤١١٥	جرائم التقليد . العبرة في توفرها بأوجه الشبه ، لا بأوجه الخلافا . مثال . زيوت معدنية . (الطن رقم ٢٣٠٨ لسنة ٢١ ق - جلسة ٨/٥/١٩٦٢)
<u>تلبس</u>		
١ - انتقال الضابط إلى المقهى لضبط وتفتيش أحد تجار المخدرات . أمره بحراسة المقهى وبمنع الدخول والخروج حتى يتم مهمته . ذلك لا يعد قبضا على من بالمقهى . هو إجراء لحفظ الأمن والنظام . لا تعرض فيه للحرية .		

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٩٠	٢٤ ع ١٤	إلقاء المتهم - الذي كان بالمقهى - مخدرا . هو تخل اختياري . تنوفربه حالة التلبس . (الطن رقم ٩٦٠ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٢٩)
٢٢٢	٨٠ ع ٢٤	٢ - ماهية التلبس . حالة تلازم الجريمة نفسها . ما يوفرها : أن يكون شاهدا قد حضر ارتكابها وأدرك وقوعها - إدراكا يقينيا - بأية حاسة من حواسه . مثال . حاستا الشم والبصر (الطن رقم ١٧٥٣ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٩)
٤٢٣	١٠٦ ع ٢٤	٣ - توافر حالة التلبس أو قيام الدلائل الكافية على الاتهام . ينحصر لتقدير غرفة الاتهام . عدم كفاية الدلائل . لا تبرر القبض ولا التفتيش . (الطن رقم ١٧٦٣ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٤)
٦٢١	١٥٥ ع ٣	٤ - الإذن لمأمور الضبط القضائي بتفتيش مسكن المتهم بحثا عن أسلحة وذخائر . حقه في إجراء التفتيش في كل مكان يرى احتمال وجود الأسلحة والذخائر به . كشفه عرضا أثناء ذلك جريمة أخرى . تلك جريمة متلبس بها . يجب ضبطها . (الطن رقم ٩٤٤ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/١٥)

تموين

عقوبة المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥
المعدلة بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ .

النص فيها على عقوبة الحبس والغرامة مع حظر وقف التنفيذ .
تفويضها وزير التموين لإصدار القرارات التنفيذية للقانون وفرض
كل أو بعض عقوبات تلك المادة . مؤداه : تفيد هذه القرارات
الوزارية بالأصل التشريعي الذي خول إصدارها . أثر ذلك :
عدم جواز الحكم بوقف تنفيذ العقوبات الواردة بتلك القرارات
الوزارية .

(الطن رقم ١٦٤٥ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٣/٥) ١٩٨ ١٤ ٥٢

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<u>تنظيم</u>
		القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بشأن تقسيم الأراضي المعدة للبناء . حقوبة الإزالة . شروطها . (الطن رقم ١٧٨٥ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٦/٤/١٩٦٢) ٩٠ ع ٢ ٣٥٨
		<u>تهديد</u>
		ركن للقصد الجنائي في جريمة التهديد . متى يتوافر ؟ ثبوت أن الجنائي ارتكب التهديد وهو يدرك أثره في نفس المجني عليه . قصد الجنائي الى تنفيذ التهديد فعلا ، وتعرف الأثر الفعلي للتهديد في نفس المجني عليه . لا أهمية له . (الطن رقم ٢٤٠٢ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٦/١٠/١٩٦٢) ١٥٨ ع ٣ ٦٣٧
		(ج)
		<u>جريمة</u>
		راجع أيضا : تزوير "استعمال محور مزور" . (المقاعدة رقم ٢٩ صفحة ١٠٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		١ - الجريمة المستعجلة : ماهيتها . هي التي لا يمكن تحقيقها مطلقا : كأن تكون الوسيلة غير صالحة بالمرّة لتحقيق الغرض المقصود .
		الاستحالة النسبية : ماهيتها . متى كانت الوسيلة صالحة بطبيعتها لتحقيق الغرض . وحال دون ذلك ظرف خارج عن إرادة الجاني . ذلك شروع في الجريمة . المادة ٤٥ عقوبات مثال . قتل عمد . فساد كبسولة الطلقة وعدم انطلاقها من البندقية . القول بأنها جريمة مستعجلة استحالة مطلقة . خطأ . هي شروع في قتل .
١٤٠	٢	(الملحق رقم ٨٤٨ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/١/١)
		٢ - الجريمة المتابعة الأفعال . معيارها : وحدة المشروع الإجرامي ووحدة الحق المعتدى عليه .
		مثال . جريمة البناء بدون ترخيص . هي جريمة أفعال متتابعة : متى كانت أعمال البناء متعاقبة متوالية ، ولو لم يكشف عن بعضها إلا بعد الحكم في بعضها الآخر .
١٥٨	٤٣	(الملحق رقم ٨٧٢ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠)
		٣ - الجرائم العسكرية . هي الأفعال المؤتممة في قانون الأحكام العسكرية . ومنها ما يدخل في جرائم القانون العام .
		حكم المحكمة العسكرية - نهائيا - في إحدى هذه الجرائم . يجوز قوة الشيء المقضي . أثر ذلك : إعادة المحاكمة عنها أمام المحاكم العادية . لا تجوز .
		الازدواج في المسؤولية الجنائية عن الفعل الواحد : أمر يحرمه القانون وتتأذى به العدالة .
١٦١	٥٤	(الملحق رقم ٨٩٨ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٣/١٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٤ - الباعث : لا أهمية له في توفر أركان الجريمة .
		مثال : إضافة سائل معين إلى الدخان قبل تجهيزه للاستعمال في المصنع لتحسين الصنف إرضاء للعملاء . توافر الجريمة .
٢٣٦	١٤٠٥	(الطن رقم ١٤٠٥ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٣/٣/١٩٦٢)
		تعدد الجرائم :
		جرائم متعددة . فصل النيابة بعضها عن البعض الآخر .
		تقديم بعضها إلى محكمة الجنايات ، وبعضها إلى محكمة الجنح .
		مقتضاء : لا يجوز لمحكمة الجنايات التصدي للفصل في الجنحة التي لم تعرض عليها . ذلك سلب لاختصاص محكمة الجنح .
٢٧٣	٩٦٨	(الطن رقم ٩٦٨ لسنة ٢١ ق - جلسة ٢/٤/١٩٦٢)
		أركانها :
		١ - جريمة الزنا . ركن العلم بأن المرأة متروجة . ذلك مفترض في حق شريكها . ينفيه : إثبات الشريك أن الظروف كانت لا تمكنه من معرفة ذلك لو استقص عنه .
٥١٠	٢٣٢	(الطن رقم ٢٣٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ٢٩/٥/١٩٦٢)
		٢ - جريمة استعمال محور مزور . عنصرها المادي . يتم باستعمال المحور فيما زور من أجله . لا عبء بتحقيق النتيجة المرجوة . مثال .
٥٥٩	٥٤	(الطن رقم ٥٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ٢٥/٦/١٩٦٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ح)
		حجز إدارى . حجية الشيء المحكوم فيه . حراسة . حصانة . حكم .
		<u>حجز إدارى</u>
		المحجز الإدارى فى ظل القانون ١٨١ لسنة ١٩٥٩ . مبدأ الحراسة المفترضة . لمدوب : الحائز إذا لم يجد من يقبل الحراسة أن يكلف بها المدين أو الحائز الحاضر دون اعتداد برفضه .
		الحائز . من هو ؟ مثال : مستأجر العين محل المحجز . رفضه قبول الحراسة بعد تكليفه إياها . لا يعتد به . الحكم ببراءته بمقولة إنه ليس مدينا وأنه رفض الحراسة . خطأ فى القانون .
٤٤	١٢ ع ١	(الطعن رقم ٩٠٩ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٥/١/١٩٦٢)
٢٨٣	٧١ ع ٢	(الطعن رقم ١٦٥٣ لسنة ٣١ ق — جلسة ٢/٤/١٩٦٢)
		<u>حجية الشيء المحكوم فيه</u>
		حجية الشيء المحكوم فيه . لا ترد إلا على منطوق الحكم . ولا يمتد أثرها إلى الأسباب : إلا لما كان مكملاً للمنطوق .
٥٤٦	١٣٨ ع ٢	(الطعن رقم ٢٤٢٣ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٢/٦/١٩٦٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

حراسة

مبدأ الحراسة المفترضة. في ظل القانون ١٨١ لسنة ١٩٥٩.
لمندوب المجز الإداري — إذا لم يجد من يقبل الحراسة —
أن يكلف بها المدين أو الحائز الحاضر دون اعتداد برفضه إياها.

(الطن رقم ٩٠٩ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٥/١/١٩٦٢) ... ١٢ ع ١٤ ٤٤
(الطن رقم ١٦٥٣ لسنة ٣١ ق — جلسة ٢/٤/١٩٦٢) ... ٧١ ع ٢٤ ٢٨٣

حصانة

راجع : صحافة .

(القاعدة رقم ١٣ صفحة ٤٧ — العدد الأول)

حكم

راجع أيضا : قوة الشيء المقضى .

(القاعدة رقم ١٣٦ صفحة ٥٣٩ — العدد الثاني)

إغفال الحكم الابتدائي في منطوقه القضاء بعقوبة على أحد
المتهمين في الدعوى . رغم إشارته في الأسباب إلى ثبوت التهمة
قبله . خلو قانون الإجراءات من إيراد حكم لهذه الحالة .
وجوب لإعمال نص المادة ٣٦٨ مرافعات . ليس للنيابة
أن تلجأ إلى المحكمة الاستئنافية لإكمال هذا النقص .

(الطن رقم ٣٤٢٣ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٢/٦/١٩٦٢) ... ١٣٨ ع ٢ ٥٤٦

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		النطق بالحكم :
		وجوب النطق بالحكم علنا . صدوره في جلسة سرية . أثره . بطلان الحكم . المادتان ٣٠٣ و ١٣٣١ ج . (الطن رقم ٩٨٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢٧)
١٩٥	٥١ ع ١٤	
		بيانات الحكم :
		١ - ذكر مادة القانون التي حكم بموجبها . وجوب ذلك عند الحكم بالإدانة دون البراءة . (الطن رقم ٢٢٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/١/١)
٤	١ ع ١٤	
		٢ - إغفال إثبات اسم ممثل النيابة في محضر الجلسة والحكم . مجرد سهو مادي . لا بطلان . متى كان الثابت بمحضر الجلسة حضور النيابة وإبداؤها طلباتها . (الطن رقم ١٦٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠)
١٧٤	٤٨ ع ١٤	
		٣ - بيانات الحكم . لم يشترط القانون إثباتها في مكان معين منه . ورودها في ديباجته . لا يبطل الحكم . القول باشتراط إيرادها في الجزء المحرر بعد كلمة " المحكمة " وليس في الجزء السابق عليها . لا سند له من القانون . (الطن رقم ٢٠٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٢)
٦٧٢	١٦٦ ع ٣	
		تسبب الحكم :
		(١) التسبب المعيب
		١ - نية ازهاق الروح . هو عنصر فوطاج خاص يختلف عن القصد الجنائي العام في سائر جرائم التعدي على النفس . وجوب التحدث عنه استقلالاً في الحكم واستظهاره بإيراد الأدلة عليه . إغفال ذلك . قصور . (الطن رقم ٢١٣١ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/١/١)
١٦	٤ ع ١٤	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - الإذن بالتفتيش . لا يصح إصداره إلا لضبط جنائية أو جنحة واقعة بالفعل . إصداره لضبط جريمة مستقبلية ولو ترجع وقوعها بالفعل . خطأ .
		مثال . إذن التياية بتفتيش متهم " سيقوم " بنقل مخدر . عدم استظهار الحكم ما إذا كان إحراز المخدر سابقا على الإذن أو لاحقا له . قصور وخطأ في تطبيق القانون .
٢٠	١٤ ٥	(الطعن رقم ٢١٥٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/١/١)
		٣ - جريمة المادة ١/١١٢ عقوبات . من أركانها : أن يكون الموظف المتهم قد تسلم المال المختلس بسبب وظيفته . عدم تدليل الحكم على توافر هذا الركن . قصور .
٢٣	١٤ ٦	(الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٢)
		٤ - حجز قضائي . نزول الجهة الحائزة عن الحجز . وجوب مناقشة هذه الواقعة واستظهار تاريخها ، وما إذا كان قبل يوم البيع أو بعده . هي وقائع جوهرية . سكوت حكم الإدانة عن ذلك . قصور وغموض .
٣٢	١٤ ٨	(الطعن رقم ٦٨٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٩)
		٥ - نية القتل . وجوب تدليل الحكم على توافرها . ازهاق الروح : هي النتيجة التي يضررها الجاني ويتعين على القاضي أن يستظهرها بما يدل عليها . مثال . قصور .
٣٥	١٤ ٩	(الطعن رقم ٨٤٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٩)
		٦ - الحكم بالإدانة . وجوب اشتماله على بيان الواقعة بما يحقق أركان الجريمة وظروفها وأدلة الثبوت ومؤداها .
	١٤ ١٤	(الطعن رقم ٦٧٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/١/١٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٧ - ربا فاحش . بيان سعر الفائدة التي حددتها المتهم ومدى مخالفتها للقانون . بيان جوهري . خلو الحكم منه . قصور ، يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون .
٩٦	١٤ ٢٦	(الطن رقم ٧٤٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٣٠)
		٨ - الأصل عدم الترام المحكمة بالرد على أقوال شهود النفي . تعرضها للرد عليها : يوجب أن تلتزم الوقائع الثابتة في الدعوى ، وأن يكون لما تستخلصه أصله في الأوراق . مخالفة ذلك : خطأ في الإسناد .
١٠٤	١٤ ٢٨	(الطن رقم ٤٠٥٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٣٠)
		٩ - الدفع بعدم جواز الاثبات بالبيئة . ادانة المتهم دون الرد على هذا الدفاع . قصور .
١١٧	١٤ ٣١	(الطن رقم ٩٧٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٥)
		١٠ - تقدير قيام حالة الدفاع الشرعي أو نفيها . من سلطة قاضي الموضوع . شرط ذلك : أن يكون امتداله سليما .
		مثال لفساد الاستدلال في نفي تلك الحالة : قول الحكم إن المتهم ذهب إلى مكان الحادث مسلحا . علة ذلك : مجرد حمل السلاح لا يستلزم حتما أن المتهم كان متويا الاعتداء .
١٢٢	١٤ ٣٦	(الطن رقم ٩٨٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/١٢)

رقم الصفحة	رقم قاعدة والعدد	
		<p>١١ - بناء متعدد الأدوار . إقامته - بدون ترخيص - دورا بعد دور . إدانة المتهم عن تهمة بناء الأدوار الأولى بدون ترخيص . رفع الدعوى عليه بعد ذلك من بناء دور جديد . دفعه بعدم جواز نظر الدعوى عن هذا الدور . العبرة فيه : بتاريخ إقامة البناء الجديد ، وهل كان قبل الحكم الصادر في شأن الأدوار القديمة فيصح الدفع وتمتنع المحاكمة ، أم بعده فلا يصح هذا الدفع .</p> <p>سكوت الحكم عن تحقيق هذا الدفاع ومآثر عناصره . قصور .</p> <p>(الطعن رقم ٨٧٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠) ... ٤٣ ع ١٥٨</p>
		<p>١٢ - دفاع موضوعي هام . طلب تحقيقه . على المحكمة إجابته أو الرد عليه . إغفال ذلك . قصور وإخلال بحق الدفاع . مثال .</p> <p>(الطعن رقم ٢٥٥٤ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠) ... ٤٧ ع ١٧٢</p>
		<p>١٣ - الدفع أمام المحاكم العادية بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها من المحكمة العسكرية . هو مانع - إن صح - من إعادة المحاكمة . إغفال تحقيقه أو الرد عليه . قصور .</p> <p>(الطعن رقم ٨٩٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٣/١٢) ... ٥٤ ع ٢٠٦</p>
		<p>١٤ - الحكم ببراءة المتهم تأسيسا على مجرد وجود خلاف ظاهري بين وصف ووزن الحرز الذي أرسلته النيابة إلى الطبيب الشرعي والحرز الموصوف بتقرير التحليل . ذلك قصور وفساد في الاستدلال . واجب المحكمة : أن تجرى تحقيقا تستجلى به حقيقة الأمر .</p> <p>(الطعن رقم ١٠١٤ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢) ... ٧٠ ع ٢٨٠</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		١٥ - التدليل على قيام رابطة السببية بين الإصابات والوفاة في جريمة القتل العمد . من البيانات الجوهرية في الحكم . إغفال ذلك . قصور .
٢٨٦	٢٤ ٧٢	(الطن رقم ١٧٢٤ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢)
		١٦ - بيانات التسيب . وجوب الإشارة إلى نصوص القانون التي حكم على المتهم بموجبها . خلو الحكم من هذا البيان . بطلانه . المادة ٣١٠ إجراءات .
٢٩٣	٢٤ ٧٤	(الطن رقم ١٧٤٠ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢)
		١٧ - منازعة المتهم في قدرة المجنى عليه على الكلام بعد إصابته في رأسه . رد المحكمة على ذلك برأى علمي احتمالي نقلته من أحد المؤلفات . قصور .
٣٣٦	٢٤ ٨٤	(الطن رقم ١٧٥٤ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٠)
		١٨ - حكم المحكمة الجنائية بعدم اختصاصها بالدعوى المدنية بمقولة إنها محمولة على " عقد الوكالة " وهو سبب غير الجريمة المطروحة . تأسيس المحكمة ذلك على ما فهمته من أن عبارة الدفاع عن المدعى تتضمن - على خلاف مؤداها - تغييرا لأساس دعواه . عدم بيان الحكم كيف انتهى إلى أن المطالبة بقيمة المبالغ المختلطة غير ناشئة عن ضرر حاصل من جريمة التبديد . قصور . مثال .
٣٤٢	٢٤ ٨٦	(الطن رقم ٨٧٤ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٦)
		١٩ - قضاء محكمة الجنح بعدم اختصاصها بنظر إحدى التهمتين المسندتين لمتهم واحد لأنها جناية . ومعافته عن التهمة الثانية . فتورها عن إبداء الرأي في مدى الارتباط بينهما . مع كون الوقائع ترشح لقيام هذا الارتباط . قصور يعيب الحكم .
٣٧٢	٢٤ ٩٤	(الطن رقم ١٧٧٩ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٤٤١	٢٤١١١	٢٠ - الحكم بالإدانة . استنادا إلى الدليل المستمد من التفتيش . دون الرد على الدفع ببطلان هذا التفتيش . قصور . (الطعن رقم ١٨٠٩ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٧)
٤٦٧	٢٤١١٧	٢١ - دفع المتهم ببطلان الجنز وبأنه قد أعفى من الرسوم المحجوز من أجلها ، وبأن قلم الكتاب الحاجز طلب قبل يوم البيع عدم السير في إجراءاته . دفاع جوهرى . إدانة المتهم دون الرد على هذا الدفاع . قصور . (الطعن رقم ٢٣٩٦ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢١)
٤٧٦	٢٤١٢٠	٢٢ - الدفع بعدم علم المتهم باليوم المحدد للبيع . في جريمة تبديد المحجوزات . دفاع موضوعى جوهرى . وجوب تناوله بالرد . إغفال ذلك . قصور . (الطعن رقم ٢٤٠٣ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢١)
٥٣٥	٢٤١٣٥	٢٣ - قيام المحكمة بتغيير وصف التهمة . إضافة مواد أخرى من القانون الوارد في قرار الاتهام . تنص على عقوبة أشد . تطبيقها ، دون لفت نظر الدفاع . إخلال بحق الدفاع . عدم بيان عناصر التهمة الجديدة . إدانة المتهم بمواد الاتهام وبمواد أخرى ، دون إفصاح عن أى الجريمتين عاقبت . قصور . (الطعن رقم ٩٧٦ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/١٢)
		٢٤ - رفع الدعوى على شخص بوصفه مديرا لفرع شركة لعدم تقديمه طلبا للقيد بالسجل التجارى . قضاء المحكمة المختلطة بالبراءة لأن هذا المحل مجرد مخزن وليس توكيلا ولا فرعا للشركة . إعادة رفع الدعوى بنفس التهمة على مدير جديد لهذا المحل . دفعه بعدم جواز نظر الدعوى . دفاع جوهرى . وجوب تحقيقه إغفال ذلك . قصور .

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
٥٣٩	٢٤١٣٦	تحقيق الدفع في هذه الصورة. أحد عناصره: وجوب البحث في إذا كان نشاط المحل قد تغير أم بقي على حاله . (الطن رقم ٢٣١٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/١٢)
٥٥٦	٢٤١٤٠	٢٥ - القضاء باعتبار المعارضة كأنها لم تكن. دون الإشارة إلى مذكر المرض الذي قدم عند الدفاع شهادة طبية ، وإبداء الرأي فيه . ذلك لإخلال بحق الدفاع . يعيب الحكم . (الطن رقم ٢٤٣٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/٢٥)
٥٨٤	٢٤١٤٦	٢٦ - الدفع بأن الشيك موضوع الدعوى لا يتوافر فيه الشروط الشكلية والموضوعية للشيك . إغفال الحكم بتحقيق هذا الدفاع الجوهري أو الرد عليه . اكتفاؤه بالقول: بأن صورة الشيك ثابتة بمحضر الشرطة . ذلك قصور وإخلال بحق الدفاع . (الطن رقم ٢٣٩٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/١)
٥٨٧	٢٤١٤٧	٢٧ - الدفع بانتفاء رابطة السببية بين الضرب وبين العاهة. دفاع جوهري . سكوت الحكم عن الرد عليه . قصور. مثال . (الطن رقم ١٩٦٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/١)
٦١٠	٢٤١٥٢	٢٨ - المنازعة في قدرة المجني عليه على الكلام بعد الحادث ، وانضائه للشهود بأسماء اللجنة. ذلك دفاع جوهري ، يستوجب التحقيق عن طريق المختص فنيا ، ولو سكت الدفاع عن المطالبة به صراحة . الالتفات عن هذا الإجراء . إخلال بحق الدفاع ، يعيب الحكم . (الطن رقم ١٩٦٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٨)
		٢٩ - الحكم بالإدانة . وجوب بيان مضمون مؤدى كل دليل من أدلة الإثبات التي استند إليها . ذلك يمكن محكمة القصر من أعمال رقابتها على صحة تطبيق القانون على الواقعة .

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		استناد حكم الإدانة إلى معاينة محل الحادث . خلو الحكم من إيراد مؤدى هذه المعاينة، وبيان وجه اتخاذها دليلاً مؤيداً لأدلة الإثبات الأخرى التي أوردتها . قصور .
٦١٨	٣٤١٥٤	(الطن رقم ٢٩٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٩)
		٣٠ - الأحكام الجنائية . يجب إقامتها على الجرم واليقين . أدلة هذا الجرم . يجب بيانها في الحكم بياناً وافياً . لا يكفي مجرد ذكرها . مثال . استناد الحكم بالإدانة إلى أقوال شاهد ، دون إيراد مؤدى هذه الشهادة في ثبوت الجريمة ، ودون مناقشة دفاع المتهم ، ودون إثبات فعل التروير عليه - بنفسه أو غيره - ذلك قصور يعيب الحكم .
٦٣١	٣٤١٥٧	(الطن رقم ٢٠٧٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/١٥)
		٣١ - مجرد وجود المخدر في حيازة شخص . ذلك لا يكفي لإعتباره عالماً بكنهه الجوهر المخدر . القول بغير ذلك : فيه إنشاء لقرينة قانونية - لا سند لها من القانون - مبناها افتراض العلم من واقع الحيازة .
٦٧٧	٣٤١٦٧	(الطن رقم ١١٢٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٩)
		٣٢ - إدانة المتهم بجريمة التبيد ، دون إثبات قيام القصد الجنائي لديه . قصور .
٧١١	٣٤١٧٣	(الطن رقم ١١٥٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٦)
		٣٣ - تعديل قيمة التعويض التي قضى بها الحكم المستأنف . الاستناد في ذلك إلى القول بامسهم المجنى عليه في الخطأ ، على خلاف ما جرى به الحكم المستأنف ، مع الأخذ بأسبابه ، ودون بيان مدى هذا الاشتراك في الخطأ . قصور يعيب الحكم .
٧٢٩	٣٤١٧٨	(الطن رقم ١١٧٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٧٢٩	٣٤١٧٨	٣٤ - الحكم بالإدانة في جريمة قتل خطأ . إغفال التدليل على قيام رابطة السببية بين إصابات المجنى عليه وبين وفاته . استنادا إلى دليل قتي . قصور يعيب الحكم . ولو كانت العقوبة المقررة بها تدخل في نطاق عقوبة الإصابة الخطأ : ما دام توقيع هذه العقوبة أساسه ثبوت جريمة القتل الخطأ . (الطن رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١٩)
٧٤٨	٣٤١٨٣	٣٥ - الحكم بالإدانة . استنادا إلى أن المتهم لم يسدد كامل المبلغ المحجوز من أجله قبل يوم البيع ، ودون أن يعنى الحكم ببيان قيمة المحجوزات منسوبة إلى ما أوفى به المتهم . قصور ، لا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون . (الطن رقم ١٨٣ لسنة ١٩٦٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١٩)
٧٥٣	٣٤١٨٥	٣٦ - إلتفات الحكم عن دلالة استعمال السلاح الحكومي المسلح إلى المتهم في ارتكاب الفعل الضار الذي دين به ، ومدى ما هيأته له الوظيفة واستغلال شئونها في مقارفة ذلك الفعل . قصور . (الطن رقم ١٨٥ لسنة ١٩٦٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٢٠)
٧٦٧	٣٤١٨٧	٣٧ - اعتراف أحد المتهمين في التحقيقات بصحة الضبط وباشترائه مع باقي المتهمين في تقطير المواد الكحولية المضبوطة . القضاء بالبراءة ، استنادا إلى بطلان التفتيش . دون التعرض لهذا الاعتراف والإدلاء برأى فيه . قصور . (الطن رقم ١٨٧ لسنة ١٩٦٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٢٦)
٧٨٥	٣٤١٩١	٣٨ - ثبوت بطلان القبض والتفتيش ، والحكم بالإدانة استنادا إلى عناصر أخرى ، لا يتصور لها وجود لولا وقوع التفتيش الباطل . ذلك حكم معيب يستوجب النقض والقضاء بالبراءة . مثال . مواد مخدرة . (الطن رقم ١٩١ لسنة ١٩٦٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٢٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣٩ - جريمة إحراز سلاح ناري غير مششخنة بدون ترخيص ، بظرفها المشدد الوارد بالمادة ٣/٢٦ من قانون الأسلحة والذخائر . الحكم بإدانة المتهم على هذا الأساس ، دون التحقق من توفر شروط رد الاعتبار بحكم القانون . قصور .
		تطبيق المادة ١٧ عقوبات . وتوقيع عقوبة تدخل في النطاق المقرر للجريمة بغیر الظرف المشدد . لا يؤثر فيما شاب الحكم من قصور يتعلق ببحث توفر هذا الظرف . علة ذلك : تقيد المحكمة بالحد الأدنى للعقوبة ، واحتمال نزولها بها لولا هذا القيد القانوني .
٨٣٤	٣٤٢٠١	(الطعن رقم ١١٧٠ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/١١)
		٤٠ - القضاء ببطلان تفتيش شخص في منزله لأن الإذن لم يشمل المنزل . خطأ في القانون .
٨٥٣	٣٤٢٠٥	(الطعن رقم ٢٠١٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/١٧)
		٤١ - معاقبة المتهم عن جريمة إحراز مخدر بقصد الاتجار عملاً بنص المادة ١/٣٤ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . إغفال استظهار قصد الاتجار . قصور ، يعيب الحكم .
٨٦٩	٣٤٢١٠	(الطعن رقم ٢٠٦٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٤)
		٤٢ - التوافق على ارتكاب جرائم القتل عمداً . لا يرتب تضامناً بين المتهمين في المسؤولية الجنائية . كل متهم مسئول عن نتيجة فعله الذي ارتكبه . مساءلة المتهمين جميعاً عن قتل المجنى عليهم ، دون إثبات مساهمة كل متهم في أحداث الإصابات التي أدت إلى وفاة كل من المجنى عليهم . قصور .
٨٧٦	٣٤٢١٢	(الطعن رقم ١٠٩٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ب) التسبب في الميعيب :
		١ - تعيب إذن التفتيش لصدوره من النيابة الكلية دون الجزئية . لا يستوجب من المحكمة ردا خاصا . ما دام الإذن صحيا .
٢٨	١٤ ٧	(الطن رقم ٧٧٢ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٢)
		٢ - ركن العلم بالسرقه . في تهمة إخفاء أشياء مسروقة . لا يلزم التحدث منه صراحة في الحكم : متى كانت الوقائع بذاتها دالة على توافره .
٨٨	١٤ ٢٣	(الطن رقم ٩٥٨ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٢٩)
		٣ - طلب الدفاع عرض المتهمه على الطبيب لتقدير منها . قيام المحكمة بتقدير سن المتهمه لست عشرة سنة وإثبات ذلك في محضر الجلسة . مرافعة الدفاع دون العودة إلى طلبه السابق . هو رضا بتقدير المحكمة للسن . عدم إجابة هذا الطالب أو الإشارة إليه في أسباب الحكم . لا تثريب .
٩٨	١٤ ٢٧	(الطن رقم ٨٢٢ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٣٠)
		٤ - طريقة التزوير . قول الحكم إن المحرر المزور لم يكتب صلبا وتوقيعا بخط من نسب إليه . مؤدى ذلك : أن التزوير بالاصطناع . النعى على الحكم بالقصور لعدم بيانه طريقة التزوير . لا محل له .
١٠٧	١٤ ٢٩	(الطن رقم ٩٦٤ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٥)
		٥ - طلب الدفاع ضم دفاتر لإثبات حصول جرد سابق على تاريخ الاتهام . رفضه . متى لا يستلزم ردا صريحا ؟ إذا كان الدليل المستعمل منه - بفرض صحته - لا ينفي حصول التبديد اللاحق لهذا الجرد .
١٢٠	١٤ ٣٢	(الطن رقم ٢١٥٠ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٦ - وقف الدعوى الجنائية . متى يجب ؟ عند توقف الفصل فيها على الفصل في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية. المادة ١٢٣٣ ج .
		ترقب الفصل في مسألة مدنية . لا يستوجب وقف الدعوى الجنائية . مثال . طلب وقف دعوى الإشكال في تنفيذ حكم جنائي حتى تفصل المحكمة المدنية في دعوى تزوير أمامها . هو طلب ظاهر البطلان . إغفاله وعدم الرد عليه . لا تريب . (الطن رقم ١٦٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠) ١٧٤
	٤٨ ع ١	٧ - تحدث الحكم استقلالاً عن القصد الجنائي في جريمة إحراز مواد مخدرة . متى لا يلزم ؟ إذا كان ما أورده الحكم يكفي للدلالة على قيامه .
		استبعاد الحكم قصـد الاتجار والتعاطي في حق المتهم ، واستطراده إلى فرض آخر هو نقل المخدرات . ذلك لا يعيب الحكم : متى كان قد قال في ذلك قولاً مقبولاً لا تناقض فيه . (الطن رقم ١٠٣٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢٦) ١٨٧
	٤٩ ع ١	٨ - أخذ المحكمة بأقوال شاهد . مفاده : أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لجلها على عدم الأخذ بها . المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض . غير جائزة . (الطن السابق) ١٨٧
	٤٩ ع ١	٩ - العبرة في إدانة المتهم أو براءته هي باقتناع القاضي الجنائي . لا تصح مطالبة بالأخذ بدليل دون آخر . يكفي أن يكون الحكم قد أحاط بالدعوى عن بصيرة . (الطن رقم ١٦٦٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/١٢) ٢٢٣
	٥٨ ع ١	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		١٠ - الطلب الذي تلتزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه . ماهيته : هو الطلب الذي يصر عليه مقدمه مع التمسك به في طلباته الختامية . مثال .
٢٣١	١٤ ٦٠	(الطعن رقم ٧١٦ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٣/٣/١٩٦٢)
		١١ - الدفاع الجوهري : يتعين إجابته أو الرد عليه . الدفاع الموضوعي : كفاية الرد الضمني دون استلزام رد صريح .
٢٤٩	١٤ ٦٣	(الطعن رقم ١٦٨١ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩/٣/١٩٦٢)
		١٢ - ركن الضرر في جريمة التزوير . لا يلزم التحدث عنه صراحة في الحكم . يكفي أن يكون قيامه مستفاداً من مجموع عبارات الحكم .
٣٠٠	٢٤ ٧٦	(الطعن رقم ٦٢٦ لسنة ٢١ ق - جلسة ٣/٤/١٩٦٢)
		١٣ - جريمة الخطف . اتصال المتهم بعميد عائلة المجني عليه ، ومفاوضته في إعادته مقابل جعل معين ، ومساومته في الجعل دون الرجوع إلى ضيره . قبضه الجعل ثم إعادته المخطوف من مكان إخفائه . التدليل بذلك على ثبوت التهمة . ذلك يكفي .
٣١٢	٢٤ ٧٨	(الطعن رقم ١٧٤٥ لسنة ٢١ ق - جلسة ٩/٤/١٩٦٢)
		١٤ - تأويل محكمة الموضوع أقوال المتهم بما تؤدي إليه من معنى التسليم بوقوع الجريمة . وصفها هذه الأقوال بأنها اعتراف . ذلك فهم صحيح للواقع . لا تثريب .
٣٣٢	٢٤ ٨٣	(الطعن رقم ١٦٧٧ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٠/٤/١٩٦٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٣٥٢	٢٤٨٩	١٥ - الجزم بما لم يقطع به الجبر . من سلطة محكمة الموضوع : متى كانت وقائع الدعوى قد أكدت ذلك لديها . (الطن رقم ١٧٧٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٦)
٣٩٩	٢٤١٠٠	١٦ - عدم التزام المحكمة بمتابعة الدفاع الموضوعي والرد عليه . ما دام الرد مستفاداً ضمناً من الحكم بالإدانة . استناداً إلى أدلة الإثبات . (الطن رقم ١٧٩٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٣)
٤١٨	٢٤١٠٥	١٧ - لا يعيب الحكم عدم رده على دفاع المتهم الموضوعي . اكتفاؤه بإيراد أدلة الثبوت . مفاد ذلك : إطراده هذا الدفاع . مثال . (الطن رقم ١٦٧٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٤)
٤٤٣	٢٤١١٢	١٨ - إشارة الحكم إلى نص قانوني غير منطبق على الواقعة المطروحة . ذلك مجرد خطأ مادي لا يؤثر على سلامة الحكم : ما دام أنه قد أشار في الوقت ذاته إلى النص الصحيح الذي حكم بموجبه . (الطن رقم ٢٣٥٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٧)
٤٤٣	٢٤١١٢	١٩ - تقديم مذكرة - بعد إقفال باب المرافعة في الدعوى - تتضمن طلب سماع شهود وعرض المجنى عليه على الطبيب الشرعي . هذا الطلب لا تترتب به المحكمة . عدم الرد عليه . لا قصور . (الطن السابق)
٤٦٩	٢٤١١٨	٢٠ - الدفع بتزوير ورقة . دفاع موضوعي . رد الحكم عليه بأنه غير مجد لعدم التمسك به طوال مراحل الدعوى . اطمئنان المحكمة إلى صحة المستند . لا يعيب الحكم (الطن رقم ٢٣٩٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢١ - إيراد حكم الإدانة أدلة ارتكاب المتهم الجريمة المسندة إليه . ذلك بيان كاف للاحاطة بأركان المسؤولية التقصيرية . عدم التزام المحكمة ببيان عناصر الضرر الذي قدرت التعويض على أساسه .
٤٧٢	٢٤١١٩	(الطعن رقم ٢٤٠١ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢١)
		٢٢ - قرار المحكمة الاستئنافية ضم دعويين للارتباط . توقيعها عقوبة واحدة على المتهم فيهما . أخذها بالوقائع والأدلة الواردة بأسباب الحكمين المستأنفين . لا عيب .
٤٩٥	٢٤١٢٧	(الطعن رقم ٣١٥٤ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢٨)
		٢٣ - تزوير محرر واستعماله . ثبوت التزوير . لا يلزم معه تحلث الحكم عن ركن العلم في تهمة الاستعمال .
٤٩٦	٢٤١٢٧	(الطعن السابق)
		٢٤ - عدم طلب تحقيق إجراء معين في خصوص عمالة المضاهاة . اعتماد المحكمة في تكوين عقيدتها على تقرير الجبير الذي كان مطروحا بالجلسة ، ودارت عليه المرافعة . اطمئنانها إلى صحة المضاهاة . النعى على الحكم بأنه أخل بحق الدفاع . لا يقبل .
٥٢٤	٢٤١٣٢	(الطعن رقم ٣٤٢٢ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/١١)
		٢٥ - أعمال المادة ٣٢ عقوبات وتطبيق عقوبة واحدة المقررة للجريمة الأشد . إغفال ذكر الجريمة الأشد أو الفقرة المطبقة من المادة . ذلك لا يؤثر في سلامة الحكم .
٥٩٩	٣٤١٥٠	(الطعن رقم ٢٣٦٦ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢)
		٢٦ - الدفع بأن أمراض النفس تختلف عن الأمراض العقلية ، وأنها تجعل الجاني غير مسئول عما اقترف . رفض هذا الدفاع استنادا إلى أن القانون المصري لا يعرف هذه التفرقة ولم ينص عليها . ذلك تسييب في محله .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		تقدير حالة المتهم العقلية التي يترتب عليها الاعفاء من المسؤولية، أمر يتعلق بوقائع الدعوى، يفصل فيه قاضي الموضوع بلا معقب : طالما أنه يقيمه على أسباب مائتة .
٦٤٠	ع ١٥٩	(الطعن رقم ٩٠١ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/١٦)
		٢٧ - أدلة الدعوى . حرية القاضي في تقديرها لتكوين عقيدته . ولو ترتب على حكمه قيام تناقض بينه وبين حكم سابق أصدرته هيئة أخرى على متهم آخر في ذات الواقعة .
٦٧٢	ع ١٦٦	(الطعن رقم ٣٠٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٣)
		٢٨ - إلغاء الحكم المستأنف القاضي بالبراءة ، وإدانة المتهم . لا يلزم المحكمة الاستئنافية بمناقشة أسباب البراءة : مادام حكمها مبني على أسباب شاملة تؤدي إلى النتيجة التي خلصت إليها .
٦٨١	ع ١٦٨	(الطعن رقم ١١٣٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٩)
		٢٩ - شروع في قتل باستعمال سلاح ناري . استبعاد نية القتل واعتبار الواقعة جنحة ضرب . إدانة المتهم والقضاء بعقوبة الجريمة الأشد وهي إحراز السلاح والذخيرة للارتباط . امتداد الحكم إلى أن إصابة المحنى عليه حدثت من عيار ناري مما يلزم عنه إحراز المتهم لسلاح وذخائر غير التي ضبطت ولم تثبت صلته بها . النعي على الحكم بالفساد في الاستدلال . لا يقبل .
٧١٣	ع ١٧٤	(الطعن رقم ١٩٠٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٦)
		٣٠ - ثبوت إضافة مادة نشأ الأذرة إلى مسحوق الشيكولاته المعروضة للبيع ، وعدم التلييه إلى أن تلك المادة تدخل ضمن عناصر تكوينه الأساسية . الحكم بالإدانة عن جريمة الغش استنادا إلى أن ذلك من شأنه تضليل المشتري وإيهامهم بأن المسحوق من الكاكاو الخالص . قضاء سليم .
٧٢٣	ع ١٧٧	(الطعن رقم ١١٧٥ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣١ - إصابة بعض المجنى عليهم في غير مقتل . الاستدلال على قيام النية لدى الجاني على قتلهم من إزهاقه روح من توفى من المصابين . ذلك يحاكي الفهم القانوني الصحيح . التزيد بهذا التقرير القانوني الخاطيء . لا يضير الحكم : إذا كان قد أورد الأدلة والمظاهر التي تدل على نية القتل وتكشف عنها في مجموع ما قاله في مدوناته عن تلك النية وعن سبق الإصرار ، وما حصله من التقارير الطبية .
٧٥٣	٣٤١٨٥	(الطعن رقم ١١٢٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٢٠)
		٣٢ - ركن الإكراه في السرقة . متى يتحقق ؟ بكل وسيلة قسرية تقع على الأشخاص لتعطيل المقاومة أو إعدامها عندهم تسهيلات للسرقة . التحدث عنه استقلالاً في الحكم . لا يلزم : مادامت مدوناته تكشف عن توافره ، وترتب جريمة السرقة عليه .
٧٧٠	٣٤١٨٨	(الطعن رقم ١٨٩٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٢٦)
		٣٣ - استعانة الطبيب الشرعي المتدرب خبيراً في الدعوى بتقرير طبيب اختصاصي لم يخلف اليقين ، وإبداءه الرأي على ضوء ذلك التقرير . استناد الحكم إلى رأي الطبيب الشرعي المؤسس على تقرير الاختصاصي ، لا يعيب الحكم .
٧٧٥	٣٤١٨٩	(الطعن رقم ١٩٠٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٢٦)
		٣٤ - طلب ضم شكوى . استجابة المحكمة إلى هذا الطلب ، وتأجيلها الدعوى مراراً لضم الشكوى . تعذر تنفيذ قرار المحكمة بسبب إرسال الشكوى للمستغنى لمضي المدة القانونية طبقاً للأئمة الحفظ بالمحاكم . ليس ثمة ما يلزم المحكمة بتتبع الشكوى أكثر من ذلك ، ولا يعد إخلالاً بحق الدفاع . حلة ذلك : إرسال الأوراق للمستغنى معناه إعدامها .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		الحكم في الدعوى مع التعرض لما تغياه المتهم من طلب ضم الشكوى بما يفنده . لا يعيب الحكم .
٨١٥	٣٤١٩٧	(الطعن رقم ٢٦٧٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٣)
		٣٥ - اطمئنان المحكمة إلى سلامة الدليل المستند من الضبط . يكفى رداً على الدفع ببطلان إجراءات التعرّيز .
٨٢٧	٣٤١٩٩	(الطعن رقم ١٩٨٧ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/١٠)
		بطلان الحكم :
		١ - إغفال النص على البيانات الخاصة بسن المتهم وصناعته ومحل إقامته . لا يبطل الحكم . ما دام أن المتهم لا يدعى أنه كان في سن تؤثر على مسؤوليته .
٣٨٠	٢٤٩٦	(الطعن رقم ٢٥٥٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٧)
		٢ - الحكم في موضوع المعارضة بناء على إعلان المتهم لحمة الإدارة . ثبوت أن له محل إقامة سبق إعلانه فيه . أثر ذلك : بطلان الحكم ، لأنه بني على إجراءات باطلة .
٤٦٤	٢٤١١٦	(الطعن رقم ١٠٠٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢١)
		٣ - بطلان الحكم . لعدم التوقيع عليه في الميعاد القانوني . التمسك بذلك . إثباته : بشهادة من قلم الكتاب بعدم حصول الإيداع . الاستناد إلى وسيلة أخرى . لا يجدى .
٥٤٢	٢٤١٣٧	(الطعن رقم ٢٤٠٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/١٢)
		٤ - معارضة استئنافية . حضور المعارض بالجلسة المحددة . إدواج اسمه ببول الجلسة على خلاف الاسم الحقيقي ، مما نتج عنه : عدم تمكنه من المثول في الدعوى ، وصدور الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . ذلك حكم باطل ، بني على إجراءات باطلة .
٦٥٤	٢٤١٦٣	(الطعن رقم ١٠٩٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٥ - الاستئناف المرفوع من النيابة العامة . إحالة الحكم الاستئنافي في خصوص وقائع الدعوى وحدها إلى الحكم المستأنف . امتطواده بعد ذلك إلى مناقشة أسباب استئناف النيابة ، واتيائه إلى تعديل الحكم المستأنف . عدم إيراد أسباب ثبوت التهمة ، ودون أن يحيل في هذا الخصوص إلى أسباب الحكم المستأنف . ذلك يبطل الحكم ، ويستوجب نقضه . المادة ١٣١ ج .
٦٥٧	٣٤١٦٣	(الطن رقم ١١٠٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٢) ٦ - أقوال أحد المتهمين في الدعوى . اعتبارها دليل اثبات ضد متهم آخر . ذلك من شأنه قيام تعارض بين مصاحبة كل منهما . وجوب فصل الدفاع بينهما . السماح لمحام واحد بالمرافعة عنهما ، مع قيام هذا التعارض . إخلال بحق الدفاع . يبطل الحكم .
٧٤٥	٣٤١٨٢	(الطن رقم ١٧٨٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١٩) ٧ - سماع المرافعة وحجز الدعوى للحكم . النطق بالحكم يكون من الهيئة التي سمعت المرافعة ، أو أن يكون أعضاؤها جميعا قد وقعوا على مسودة الحكم . عدم مراعاة ذلك . أثره : بطلان الحكم .
٧٥١	٣٤١٨٤	(الطن رقم ١١١٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٢٠) ٨ - خلو الحكم مما يفيد صدوره باسم الأمة . يجعله باطلا بطلاقا أصليا . هــ ذلك : المادة ٦٣ من الدستور المؤقت . هذا البطلان من النظام العام . لمحكمة النقض أن تقضي به من تلقاء نفسها . المادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩
٨٧٣	٣٤٢١١	(الطن رقم ٢٧٩٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٩ - تاريخ صدور الحكم . عنصر من مقوماته . خلوا الحكم من تاريخ صدوره . يبطله قانونا . ولو كان محضر الجلسة قد استوفى هذا البيان .
		الحكم بعقوبة الاعداء . القضاء بعدم قبول الطعن المقدم من المتهم وقبول عرض النيابة . اتضح أن الحكم المطعون فيه قد خلا من تاريخ صدوره مما يبطله . أثر ذلك : وجوب نقض الحكم والإحالة .
٨٨٨	٣٤٢١٥	(الطعن رقم ٢٧٩٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٣١)
		مالا يبطل الحكم :
		راجع أيضا : حكم "بياناته" .
		(القاعدة رقم ١٦٦ صفحة ٦٧٢ العدد الثالث)
		الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . النعي على هذا الحكم بالبطلان لمرض المتهم يوم صدوره ، وإرفاق شهادة طبية بأسباب الطعن . عدم اطمئنان محكمة النقض إلى صحة تلك الشهادة من ظروف الدعوى وتختلف المتهم عن حضور جميع جلسات المحاكمة . أثره : رفض هذا الوجه من الطعن .
٨٠٢	٣٤١٩٤	(الطعن رقم ١٩٧٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٣١)
		ما يعيب الحكم :
		الحكم بوقف تنفيذ عقوبة مصادرة السلاح . خطأ في تطبيق القانون . علة ذلك . مخالفة شروط وقف التنفيذ تستلزم طلب السلاح وإعادة ضبطه . هذا ما لا يمكن تصور إجازته .
٨٨٠	٣٤٢١٣	(الطعن رقم ٢٠٨٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٣١)

رقم الصفحة	رقم القاطعة والعدد	
		<p>مالا يعيب الحكم :</p> <p>١ - تحرير الأحكام . لم يرسم لها القانون حدودا شكلية . كل ما أوجبه : ذكر البيانات المنصوص عنها في المادة ١٣١٠ ج . توافر نية القتل وظرفي سبق الإصرار والترصد . استخلاص ذلك في الحكم استخلاصا سليما . جمعه بين هذين الطرفين عند تحديثه عنهما . لا يعيبه .</p> <p>(المظن رقم ٢٣٦٦ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢) ٥٩٩ ٣٤١٥٠</p> <p>٢ - خطأ الحكم في ذكر اسم مالك الشيء المسروق . لا يعيبه .</p> <p>(المظن رقم ١٩٦٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٨) ٦١٥ ٣٤١٥٣</p> <p>٣ - طلب التأجيل لحضور المحامي الأصلي ، دون ذكر للعدر المانع من حضوره . التفات المحكمة من هذا الطلب ، وقضاؤها في موضوع الدعوى . معنى ذلك : أن المحكمة قدرت - في حدود حقها - أن تخلف المحامي لم يكن لعذر قهري يلزمها بمنحه أجلا للحضور ، وأنها لم تظمن إلى السبب الذي بني عليه طلب التأجيل . النسب على الحكم بالإخلال بحق الدفاع . لا يقبل .</p> <p>(المظن رقم ٢٧٤٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/١٧) ٨٦٠ ٣٤٢٠٧</p> <p>تصحيح الحكم :</p> <p>١ - حضور المتهم في جميع مراحل التحقيق والمحاكمة . صدور الحكم في مواجهته بعد أن أبدى دفاعه . الخطأ في اسم "جد" المتهم . هو مجرد خطأ مادي . يجوز تصحيحه . القول بأن أدلة الدعوى أنصبت على شخص غيره : هو محاولة لتوجيه الاتهام وجهة أخرى ، ووسيلة لالتباس طريق اللطعن في الحكم لم يرسمه القانون .</p> <p>(المظن رقم ١٧٢٥ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/١٢) ٥٥٠ ٢٤١٣٩</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - إغفال قانون الإجراءات النص على رسم طريق للطعن في قرار التصحيح ، عند تجاوز الحق فيه . وجوب الرجوع إلى أحكام قانون المرافعات المدنية . المادة ٣٦٥ مرافعات . حلة ذلك .
٥٥٠	٢٤١٣٩	(الطن السابق)
		وصف الحكم :
		وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي . العبرة في ذلك : هي بحقيقته الواقع ، وليس بما يرد في المنطوق . المادة ٢٣٩ إجراءات . مثال .
٥٠٦	٢٤١٣٩	(الطن رقم ٣١٥٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢٩)
(خ)		
خبرة . خطأ . خطف		
<u>خبرة</u>		
		١ - طلب ندب خبير . متى لا تلتزم المحكمة بإجابته ؟ إذا رأت كفاية الأدلة للفصل في الدعوى دون حاجة إلى تدبه .
١٢٠	١٤٣٢	(الطن رقم ٣١٥٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٥)
		٢ - إجراءات المضاهاة . لم ينظمها المشرع . اطمئنان المحكمة إلى صحة عملية الاستكتاب . اعتمادها في حكمها على نتيجة المضاهاة التي أجراها الخبير . لا مخالفة فيه للقانون .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		إجراءات الامتكتاب ، التي تمت في المرحلة السابقة على المحاكمة . الطعن فيها لأول مرة أمام محكمة النقض . لا يجوز .
٣٥٢	٢٤ ٨٩ ...	(الطعن رقم ١٧٧٦ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/١٦)
		٣ — ندب الطبيب الشرعي خيرا في الدعوى . استعانته بتقرير طبيب اختصاصي وإبداءه الرأي على ضوء ذلك التقرير . استناد الحكم إلى رأي الطبيب الشرعي المؤسس على تقرير الطبيب الاختصاصي الذي لم يحلف اليمين . لا يعيب الحكم .
٧٧٥	٣٤ ١٨٩ ...	(الطعن رقم ١٩٠٤ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٢/١١/٢٦)
<hr/>		
خطأ		
<hr/>		
راجع : تعويض		
(القاعدة رقم ١٨٧ صفحة ٧٢٩ العدد الثالث)		
<hr/>		
خطف		
<hr/>		
خطف طفل من غير تحيل ولا إكراه . جريمة المادة ٢٨٩/١ حقوبات . ما يوفرها .		
٣١٢	٢٤ ٧٨ ...	(الطعن رقم ١٧٤٥ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٩)
<hr/>		

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة
-----------------------	---------------

(د)

دخان . دعاة . دعوى جنائية
دعوى مدنية . دفاع . دفاع شرعى . دمة

دخان

١ - الأصل عدم جواز خلط الدخان . متى يجوز خلطه ؟
لا يكون ذلك إلا بقرارات وزارية . المادة ٦ مكررا من القانون
رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ المضافة بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٤ .

دخان المضغة . عدم صدور قرار وزارى يجيز خلطه . أثر
ذلك : خضوعه لحكم المادتين ١ و ٦ من القانون .

الدخان المخلوط . المادة الغربية المشار إليها بالمادة ١ فقرة
أخيرة من القانون . ماهيتها . هى كل مادة تضاف إلى الدخان
قبل تجهيزه للاستعمال فى المصنع .

أركان الجريمة . ما يوفرها : علم المتهم بأن ما يضيفه مادة
غريبة .

الباعث : لا أهمية له . مثال . إضافة سائل معين لتحسين
الصنف ارضاء للعملاء . توافر الجريمة .

خلط الدخان . علم خضوع هذه الجريمة لوسائل إثبات
خاصة . لا يلزم أن يكون الدليل مستمدا من نتيجة التحليل
وامكان عزل المادة الغربية المضافة . تعامل تلك المادة مع
مكونات الدخان أو تشابهها معها . لا أهمية له .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		دخان مخلوط . لاتتبع المصادرة إلا على القدر الذي تم خلطه دون سائر ما ضبط من الدخان .
٢٣٦	٦١ ع ١	(الطن رقم ١٤٠٥ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٢/٣/١٩٦٢)
		٢ - جريمة إحراز دخان مخلوط . أركانها . أحكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٣٣ المعدل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٤ الركن المادي . توافره : سواء أ كانت نسبة الخلط كبيرة أم ضئيلة . مثال . الرمل . مادة غريبة عن الدخان . وجود نسبة هالية فيه . مقتضى ذلك : هو دخان مخلوط . الركن المعنوي . التفرقة بين الصانع وغير الصانع . المادة ٧ من القانون . الصانع : افتراض القصد الجنائي لديه بقرينة قانونية قاطعة . دفعه المسئولية بمقولة عدم علمه بالنش أو الخلط . لا يجوز . غير الصانع . إعفاؤه من العقاب إذا أثبت حسن نيته . (الطن رقم ١٧١٠ لسنة ٢١ ق - جلسة ٢٦/٣/١٩٦٢)
٢٦٣	٦٧ ع ١	

دعارة

الاعتیاد على الدعارة . تحقق ثبوته . يخضع لتقدير محكمة
الموضوع . شرط ذلك : أن يكون تقديرها مائتاً .
ثبوت الاعتیاد على إدارة منزل للدعارة . لا يستتبع حتماً ثبوت
الاعتیاد على ممارسة الدعارة .

رقم الصفحة	رقم النقطة والعدد	
٤٣٧	٢٤١١٠	الاعتیاد . ما یميزه : تكرار المناسبة أو الظروف . تكرار الفعل ممن تأتي الدعارة في مسرح واحد للآثم : لا يكفي وحده لتكوين العادة ، ولو ضم أكثر من رجل . تخاف ركن الاعتیاد . لا تقوم به جريمة ممارسة الدعارة . (الطعن رقم ١٨٠٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٧)
دعوى جنائية		
		راجع أيضا : بناء - دفاع - حكم "التسبيب المعيب" (القاعدتان ٤٣ و ١٣٧ بالصفحتين ١٥٨ و ٥٤٥)
٢٠٦	١٤٥٤	١ - الفصل في الدعوى الجنائية من المحكمة العسكرية . هو مانع - إن صح - من إعادة المحاكمة أمام المحاكم العادية . (الطعن رقم ٨٩٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٣/١٢)
٣٠٩	٢٤٧٧	٢ - حق محكمة الجنايات والدائرة الجنائية بمحكمة النقض "معد نظرها موضوع الدعوى" في إقامة الدعوى الجنائية على غير المتهم أو عن وقائع أخرى أو عن جنابة أو جنحة مرتبطة بالتهمة المعروضة . استعمال هذا الحق ؛ قاصر على مجرد تحريك الدعوى دون الحكم فيها . (الطعن رقم ١٦٨٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٣)
٤٤٩	٢٤١١٣	٣ - رفع الدعوى الجنائية . يلزم المحكمة بالفصل فيها . الأحكام أو الدعاوى المدنية . لا تقيد المحكمة الجنائية ، ولا تعلق قضاءها على ما عساه يصدر من أحكام في النزاع المطروح . مثال . (الطعن رقم ٢٣٥٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٦٥١	٣ع ١٦١	<p>٤ - السائق العمومي لدى الشركة التي تدير مرفق سكك حديد وجه بحوى . لا يعد في حكم الموظف أو المستخدم العمومي . رفع الدعوى الجنائية عليه من وكيل النيابة عن جنحة قتل خطأ وقعت منه أثناء عمله . لا بطلان في الإجراءات .</p> <p>المادة ١٣/٦٣ ج .</p> <p>(الطعن رقم ١٧٢٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/١٦)</p>
٦٦٤	٣ع ١٦٥	<p>٥ - موظفو مؤسسة مديرية التحرير . يعدون في حكم الموظفين العموميين . رفع الدعوى الجنائية ضد أحدهم بجرمة وقعت منه أثناء أو بسبب تأدية وظيفته ، لا تجوز لغير النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة .</p> <p>(الطعن رقم ٢٤٠٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٣)</p>
٦٦٤	٣ع ١٦٥	<p>٦ - رفع الدعوى الجنائية بغير الطريق القانوني . يستتبع عدم قبول الدعوى المدنية ضد المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية . ملة ذلك : الدعوى المدنية تتبع الدعوى الجنائية أمام المحاكم الجنائية .</p> <p>(الطعن السابق)</p> <p>انقضاؤها :</p> <p>١ - تقادم الدعوى الجنائية . العود للاشتباه بجرمة وقتية . الدعوى الجنائية عنها . انقضاؤها بمضى ثلاث سنوات ، تبدأ من تاريخ ارتكاب الجريمة الجديدة التي تكون حالة العود .</p> <p>المادة ١٥ إجراءات .</p>

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		<p>الإجراءات القاطعة للتقادم . من بينها ، سؤال المتهم في محضر جمع استدالات . الدفع باقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم . من النظام العام . جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . شرط ذلك : أن تدل مدونات الحكم على ما يفيد صحته . سلطة محكمة النقض في هذه الحالة . تقض الحكم وبراءة المتهم .</p>
٢٥٦	١٤ ٦٥	<p>(الطن رقم ١٦٧٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠)</p> <p>٢ - جريمة الامتناع عن تقديم إقرار الأرباح التجارية والصناعية . طبيعتها : جريمة مستمرة استمرارا متجددا .</p> <p>الدعوى الجنائية عن هذه الجريمة . انقضاؤها بالتقادم . بدء مدة التقادم : من تاريخ تقديم الإقرار بعد فوات يعاده ، أو من تاريخ سقوط الضريبة بحسب الأحوال .</p>
٢٢٥	٢٤ ٨١	<p>(الطن رقم ٦٨٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٠)</p> <p>٣ - انقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة . انقطاع المدة : بإجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة ، وكذلك بالأمر الجنائي أو بإجراءات الاستدلال . مريان المدة من جديد ابتداء من يوم الانقطاع . المادة ١٧ إجراءات .</p> <p>الانقطاع يتم في الدعوى بمعرفة السلطة المنوط بها القيام به . سواء أكان من إجراءات التحقيق أم الاتهام أم المحاكمة . وسواء أبحر في مواجهة المتهم أو في غيبته .</p> <p>الأمر الجنائي وإجراءات الاستدلال . لا تقطع المدة إلا إذا اتخذت في مواجهة المتهم ، أو إذا أخطر بها بوجه رسمي .</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		الانقطاع عيني . يمتد أثره إلى جميع المتهمين في الدعوى ، ولولم يكونوا طرفا في الاجراء الذي ترتب عليه الانقطاع . المادة ١٨ إجراءات .
٢٢٤	٢٤١٣٢	(الطن رقم ٣٤٢٢ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/١١)
		٤ — الحكم في موضوع الطعن بالنقض . طلب محامي الطامن إعادة نظر الطعن لأن الطامن توفي قبل جلسة النطق بالحكم . ثبوت ذلك : يوجب على محكمة النقض العدول عن الحكم المذكور ، والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية . المادة ١١٤ ج .
٨٢٤	٣٤١٩٨	(الطن رقم ١٧٧٦ لسنة ٢٠ ق — جلسة ١٩٦٢/١٢/٤)
		وقفها :
		وقف الدعوى الجنائية . متى يجب ؟ عند توقف الفصل فيها على الفصل في مسائل الأحوال الشخصية . المادة ٢٢٣ إجراءات .
		ترقب الفصل في مسألة مدنية ، لا يستوجب وقف الدعوى الجنائية .
		مثال : طلب وقف دعوى الإشكال في تنفيذ حكم جنائي حتى تفصل المحكمة المدنية في دعوى تزوير أمامها . هو طلب ظاهر البطلان . إغفاله ، ومدم الرد عليه . لا تثريب .
١٧٤	٤٨١٤	(الطن رقم ١٦٨ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠)

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		دعوى مدنية
		راجع أيضا : محاكمة " إجراءات المحاكمة " . تعويض . (القواعد ١١٤ و ١٢٧ و ١٧٨ بالصفحات ٤٥٣ و ٤٩٥ و ٧٢٩)
٤١٤	١	١ - اقتصار حق المدعى بالحق المدني في الطعن على ما يتعلق بحقوقه المدنية وحدها . لا شأن له بالحكم في الدعوى الجنائية . (الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/١/١)
		٢ - نصوص قانون الإجراءات الجنائية هي الواجبة التطبيق على إجراءات المواد الجنائية والدعوى المدنية المرفوعة أمام المحكمة الجنائية . قانون المرافعات . متى يرجع إليه : لا يكون ذلك إلا لسد نقص في قانون الإجراءات الجنائية .
		مثال : دعوى مدنية . بلوغ المدعى بالحق المدني - الذي كان قاصرا - سن الرشد . تمثيله نفسه بمحاميه بعد أن كان يمثله وليه الطيمى . الحكم بانقطاع سير الخصومة في هذه الحالة . غير صحيح . علة ذلك .
		تبعية الدعوى المدنية للدعوى الجنائية . وجوب سيرهما معا بقدر المستطاع . (الطعن رقم ٩٦٤ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٥)
١٠٧	٢٩	٣ - المطالبة بقيمة الشيك أمام المحكمة الجنائية ، تعويضا عن الجريمة . خروج ذلك عن ولاية تلك المحكمة . هي دين سابق على الجريمة .
١٢٤	٣٣	(الطعن رقم ٨٣٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٤ - طعن المدعى بالحق المدني بالنقض في خصوص ما قضى به الحكم من رفض دعواه المدنية، جوازه : رغم صيرورة الحكم بالبراءة نهائيا . ثبوت الخطأ في القانون . نقض الحكم والاحالة بالنسبة للدعوى المدنية . مثال
٢٦٣	١٤ ٦٧	(الطعن رقم ١٧١٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٣/٢٦)
		٥ - اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية . شرط ذلك : أن يكون التعويض المطلوب عن ضرر ناشئ عن الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية . مثال . تبديد .
٣٤٢	٢٤ ٨٦	(الطعن رقم ٨٧٤ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٦)
		٦ - الحكم بالبراءة ورفض الدعوى المدنية للشك في أدلة الاتهام . مجادلة المدعى بالحقوق المدنية في أن المحكمة لم ترد الواقعة إلى وصف قانوني بعينه . لا جدوى منه .
		تشكك القاضي في صحة إسناد التهمة إلى المتهم . كفايته للحكم بالبراءة ورفض الدعوى المدنية قبله .
٣٧٥	٢٤ ٩٥	(الطعن رقم ١٧٨٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٧)
		٧ - الدعويان المدنيان المقامتان من شخصين مختلفين ضد متهم واحد . قضاء المحكمة الاستئنافية في كل منهما . بعد قرارها ضم الدعويين الجنائيين - المدعى فيهما مدنيا - للارتباط . لا تناقض في ذلك .
٤٩٥	٢٤ ١٢٧	(الطعن رقم ٣١٥٤ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢٨)
		٨ - الدعوى المدنية ، بالتعويضات عن الضرر الناشئ عن الجريمة . لا ولاية لفرقة الاتهام بالفصل فيها .
٦٠٤	٢٤ ١٥١	(الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والمدد	
		٩ - رفع الدعوى الجنائية بغير الطريق القانوني . يستتبع علم قبول الدعوى المدنية ضد المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية . طلة ذلك : تبعية الدعوى المدنية للدعوى الجنائية أمام المحاكم الجنائية .
٦٦٤	٣٤١٦٥	(الطن رقم ٢٤٠٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٣)
		١٠ - رفع دعوى مدنية بالتعويض من أرملة المحبى عليه عن نفسها وبصفتها وصيا على أولادها القصر . الدفع بعدم قبول هذه الدعوى لحصول صلح فيها مع شقيق المحبى عليه . ثبوت أن هذا الأخير لم يعين وصيا على قصر شقيقه ، ولم يكن وارثا ولا نائبا عن الورثة . رفض الدفع . في محله . طلة ذلك : عقد الصلح - كغيره من العقود - قاصر على طرفيه .
٧٢٠	٣٤١٧٦	(الطن رقم ١١٦٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١٢)
		١١ - دعاوى الحقوق المدنية . متى ترفع إلى المحكمة الجنائية ؟ إذا كان الحق المدعى به ناشئا عن ضرر وقع للدعى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية . تخلف هذا الشرط : يسقط معه اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية . مثال . تبديد .
٨٤٢	٣٤٢٠٣	(الطن رقم ٢٠٠٥ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/١١)

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	دفاع
		<p>راجع أيضا : تبديد - محاكمة "إجراءاتها" - حكم "تسبب معيب وغير معيب" - وصف التهمة - قانون - قدر متيقن .</p> <p>(القواعد ٣٢ و ٤١ و ٦٣ و ١٥٧ و ١٨٣ و ١٨٨ و ٢٠٤ و ٢٠٦ بالصنعات ١٢٠ و ١٥٢ و ٢٤٩ و ٦٢١ و ٧٤٨ و ٧٧٠ و ٨٤٦ و ٨٥٧) .</p> <p>١ - حضور محام للدفاع عن المتهم بجناية . وجوب أن يكون المحامي مقبولا أمام محاكم الاستئناف أو المحاكم الابتدائية . حضور محام تحت التمرين وتولية الدفاع . أثره : بطلان إجراءات المحاكمة ، وإخلال بحق الدفاع . المادة ٣٣٧ ج . (الطعن رقم ٣١١٦ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/١/١) ... ٣ ع ١٤</p> <p>٢ - مرافعة محامي المتهم طويلا ، دون أن تمنعه المحكمة . لا إخلال بحق الدفاع . (الطعن رقم ٧٧١ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٢) ... ٧ ع ٢٨</p> <p>٣ - تعدد المتهمين في جناية واحدة ، وتعارض مصالحهم . وجوب تخصيص محام لكل منهم . الاكتفاء بمحام واحد عنهم جميعا . يعيب إجراءات المحاكمة . (الطعن رقم ٩٢٦ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢) ... ١٧ ع ٦٨</p> <p>٤ - تقدير من المتهم في محضر الجلسة بثمانية عشر عاما . عدم اعتراضه على ذلك أمام محكمة الموضوع . ماهيته : هو رضاء منه بهذا التقدير . اعتماد المحكمة هذا التقدير . مسألة موضوعية . المادة ٧٣ عقوبات .</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٧٩	٢١ ع ١	المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض لأول مرة . لا تقبل . (الطعن رقم ٦٣٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٢٣)
		٥ - تقدير من المتهم . المادة ٧٣ عقوبات . إذا كان من المتهم غير محقق قدره القاضي بنفسه .
		طلب الدفاع عرض المتهم على الطبيب لتقدير منها . تقدير المحكمة منها بست عشرة سنة مع إثبات ذلك في محضر الجلسة . مرافعة الدفاع دون العودة إلى طلبه السابق : هو رضاء منه بتقدير المحكمة للسنة . عدم إجابة الدفاع إلى طلبه أو الإشارة إليه في أسباب الحكم . لا تثريب .
٩٨	٢٧ ع ١	(الطعن رقم ٨٢٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٣٠)
		٦ - تبديد . دفع المتهم أمام المحكمة الاستئنافية بعدم جواز الإثبات بالبينة . حجز المحكمة القضية للحكم في الدفع . قضاؤها بتأييد حكم الإدانة الابتدائي دون أن تسمع دفاع المتهم في موضوع التهمة . إخلال بحق الدفاع .
		الدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة . إدانة المتهم دون الرد على هذا الدفع . قصور .
١١٧	٣١ ع ١	(الطعن رقم ٩٧٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٥)
		٧ - طلب ندب خير . متى لا تلتزم المحكمة بإجابته ؟ إذا رأت كفاية الأدلة للفصل في الدعوى دون حاجة إلى ندبه .
		طلب الدفاع ضم دفاتر لإثبات حصول جرد سابق على تاريخ الاتهام . رفضه . متى لا يستلزم ردا صريحا ؟ إذا كان الدليل المستمد منه - على فرض صحته - لا ينفي حصول التبديد اللاحق لهذا الجرد .
١٢٠	٣٢ ع ١	(الطعن رقم ٣١٥٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٨ - الدفاع المكتوب في مذكرة : هو تمة للدفاع الشفوي بالجلسة . دفاع موضوعي هام . طلب تحقيقه . على المحكمة إجابته أو الرد عليه . إغفال ذلك : قصور وإخلال بحق الدفاع . مثال . محضر الجلسة . بياناته . النص فيه على أن الدفاع قدم مذكرة . ضم المفردات أمام محكمة النقض تحقيقا للطعن . خلوها من تلك المذكرة : لا وجه للنارعة فيما يقول المتهم إنه أورده في مذكرته من دفاع . فالظاهر يسأنده .
١٧٢	٤٧ ع ١٤	(الطعن رقم ٢٥٥٤ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠) ... ٩ - عدم تقييد المحكمة بوصف النيابة للواقعة . عليها أن تخصص الواقعة وتردها إلى الوصف الصحيح . شرط ذلك : وحدة الفعل المادى وعدم إضافة عناصر جديدة . متى لا تلتزم المحكمة بلفت نظر الدفاع إلى التعديل ؟ عند استبعاد أحد عناصر الجريمة فحسب . مثال . التعديل من القتل عمدا مع سبق الإصرار إلى الضرب المفوضى إلى الموت . عدم التنبيه إليه . لا إخلال بحق الدفاع .
٢٠١	٥٣ ع ١٤	(الطعن رقم ١٦٤٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٥) ... ١٠ - الأصل سماع أوجه دفاع المتهم وتحقيقها . متى يجوز للمحكمة أن تعرض عن طلب التحقيق ؟ إذا كانت الواقعة قد وضحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى . شرط ذلك : أن تبين علة الرفض . الطلب الذى تلتزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه . ماهيته : هو الطلب الذى يصر عليه مقدمه مع التمسك به في طلباته الختامية . مثال . طلب الدفاع - فى مستهل المحاكمة - سماع شاهد الإثبات الغائب . سكوتة بعد ذلك عن التمسك بهذا الطلب فى مرافعة الختامية . مفاده : أنه عدل منه . عدم إجابته . لا إخلال بحق الدفاع .
٢٣١	٦٠ ع ١٤	(الطعن رقم ٧١٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/١٢) ...

رقم الصفحة	رقم القاطعة والعدد	
٢٣٢	٨٣ ع ٢	١١ - طلب ندب خير . لا بداء الرأى فى حالة المتهم العقلية . لا تلزم المحكمة باجابة هذا الدفاع : ما دامت قدرأت أنها فى غير حاجة للاستعانة برأيه ، وكانت قد تبينت حالة المتهم من عناصر الدعوى وما بوشرفيها من تحقيق . (الطن رقم ١٦٧٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٠/٤/١٩٦٢)
٢٣٦	٨٤ ع ٢	١٢ - منازعة المتهم فى قدرة المجنى عليه على الكلام بعد اصابته فى رأسه . يوجب على المحكمة - وهى تواجه هذه المسألة الفنية البحتة - أن تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيق هذا الدفاع بلوغا إلى غاية الأمر فيه . (الطن رقم ١٧٥٤ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٠/٤/١٩٦٢)
٢٥٠	٨٨ ع ٢	١٣ - طلب الدفاع سماع شهود معينين . رفضه تأسيسا على كفاية أدلة الاثبات المطروحة . إخلال بحق الدفاع . وجوب سماع الشهادة أولا ثم إيداء الرأى فيها . علة ذلك . (الطن رقم ١٧٧٣ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٦/٤/١٩٦٢)
٢٥٢	٨٩ ع ٢	١٤ - طلب الدفاع ندب خير آخر . عدم إجابة هذا الطلب . لا تثريب . ما دامت الواقعة قد وضحت . (الطن رقم ١٧٧٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٦/٤/١٩٦٢)
٢٨٨	٩٧ ع ٢	١٥ - شفوية المرافعة . طلب المحامى الحاضر مع المتهم بمجنحة - بعد سماع شاهده - تأجيل الدعوى لحضور المحامى الأصيل ، أو حجزها للحكم . حجز القضية للحكم مع التصريح بتقديم مذكرات . لا إخلال بحق الدفاع . (الطن رقم ٢٩١ لسنة ٣١ ق - جلسة ٢٣/٤/١٩٦٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		١٦ - الدفاع غير المؤيد بدليل . حق المحكمة في صدم تصديقه .
٣٩٢	٩٨ ع ٢	(الطن رقم ١٧٨٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٣)
		١٧ - طلب المتهم - من محكمة أول درجة - إعادة تحليل العينة . سكوته عن التمسك به أمام محكمة الدرجة الثانية . مفاده : أنه تنازل عنه . عدم إجابته : لإخلال بحق الدفاع .
٣٩٦	٩٩ ع ٢	(الطن رقم ١٧٩٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٣)
		١٨ - الدفاع الموضوعي . لا تلزم المحكمة بتابعته والرد عليه . ما دام الرد مستفاداً ضمناً من الحكم بالإدانة ، استناداً إلى أدلة الإثبات .
٣٩٩	١٠٠ ع ٢	(الطن رقم ١٧٩٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٣)
		١٩ - الأخذ بأقوال شاهد في التحقيقات ، دون سماعه بالجلسة . حرية المحكمة في تكوين عقيدتها من مجموع الأقوال المطروحة : ما دام في وسع المتهم أن يناقشها . لا إخلال بحق الدفاع .
٤١٨	١٠٥ ع ٢	(الطن رقم ١٦٧٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٤)
		٢٠ - الدفع بطلان التفتيش . من أوجه الدفاع الجوهرية . يتعين الرد عليه . الحكم بالإدانة استناداً إلى الدليل المستمد من التفتيش ، دون الرد على الدفع بطلانه . قصور .
٤٤١	١١١ ع ٢	(الطن رقم ١٨٠٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٧)
		٢١ - وجوب استماع المحكمة إلى ما يبيده المتهم من أقوال وطلبات . شرط ذلك : إبدائها قبل إقفال باب المرافعة في الدعوى . تقديم مذكرة بعد ذلك تتضمن طلب سماع شهود وعرض المجنى عليه على الطبيب الشرعي . هذا الطلب لا تلتزم به المحكمة .
٤٤٣	١١٢ ع ٢	(الطن رقم ٢٣٥٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٤٤٩	٢٤١١٣	٢٢ — الدفع بعدم جواز المحاكمة الجنائية ، لقيام نزاع على تصفية الحساب أمام المحكمة المدنية. دفع ظاهر البطلان حالة ذلك : اختلاف موضوع الدعويين . (الطن رقم ٢٣٥٦ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٧)
٤٥٨	٢٤١١٥	٢٣ — سكوت الخصوم أو الدفاع . لا يبنى عليه طعن : ما دامت المحكمة لم تمنعهم من مباشرة حقهم في الدفاع . محضر الجلسة . خلو من إثبات دفاع الخصم . لا يعيب الحكم : ما دام لم يطلب صراحة اثباته في المحضر . (الطن رقم ٢٣٠٨ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٨)
٤٦٧	٢٤١١٧	٢٤ — الدفع ببطلان المحجوز بأن المتهم قد أفنى من الرسوم المحجوز من أجلها ، وأن قلم الكتاب الخارج طلب قبل يوم البيع عدم السير في إجراءاته . دفاع جوهرى . إدانة المتهم دون الرد عليه . قصور . (الطن رقم ٢٣٩٦ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٢١)
٤٦٩	٢٤١١٨	٢٥ — الدفع بتروير ورقة . دفاع موضوعي رد الحكم عليه بأنه غير مجد لعدم التمسك به طوال مراحل الدعوى . اطمئنان المحكمة إلى صحة المستند . لا عيب . أوجه الدفاع الموضوعية . لا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطن رقم ٢٣٩٧ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٢١)
٤٧٦	٢٤١٢٠	٢٦ — دفع المتهم — في جريمة تبديد المحجوزات — بعدم علمه باليوم المحدد للبيع . دفاع موضوعي جوهرى . وجوب تناوله بالرد . إغفال ذلك . قصور . (الطن رقم ٢٤٠٣ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٢١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٤٨١	٢٤١٢٢	٢٧ - طلب سماع شاهد . ثبوت مرض هذا الشاهد وتغيبه للعلاج في الخارج لمدة محدودة . ذلك لا يمنع من إمكان سماعه . رفض الطلب وإدانة المتهم . إخلال بحق الدفاع . (الطعن رقم ٢٤٠٨ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢١)
٥٢١	٢٤١٣١	٢٨ - الترخيص للمتهم بتقديم مذكرة في أجل محدد . عدم تقديمه المذكرة في هذا الأجل . القضاء بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه ، ولأن المتهم لم يقدم دفاعا جديدا . لا إخلال بحق الدفاع . (الطعن رقم ١٠١٦ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/١١)
٥٣٥	٢٤١٣٥	٢٩ - قيام المحكمة بتغيير وصف التهمة : إضافة مواد أخرى من القانون الوارد في قرار الاتهام ، تنص على عقوبة أشد . تطبيقها . دون لفت نظر المتهم . إخلال بحق الدفاع . (الطعن رقم ٩٧٦ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/١٢)
٥٣٩	٢٤١٣٦	٣٠ - رفع الدعوى على شخص بوصفه مديرا لفرع شركة لعدم تقديمه طلبا للقيد بالسجل التجاري . قضاء المحكمة المختلطة بالبراءة لأن هذا المحل مجرد مخزن و ليس توكيلا ولا فرعا للشركة . إعادة رفع الدعوى بنفس التهمة على مدير جديد لهذا المحل . دفعه بعدم جواز نظر الدعوى . دفاع جوهري . وجوب تحقيقه . إغفال ذلك . قصور . (الطعن رقم ٢٤١٨ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/١٢)
٥٤٢	٢٤١٣٧	٣١ - الدفع بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية لسبق الفصل فيها . من النظام العام . تجوز إثارة لأول مرة أمام محكمة التنقض . شرط ذلك : ألا تكون هناك حاجة إلى إجراء تحقيق موضوعي ، لخروج ذلك عن وظيفة محكمة التنقض . (الطعن رقم ٢٤٠٥ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/١٢)

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		٣٢ — القضاء باعتبار المعارضة كأنها لم تكن ، دون الإشارة إلى عذر المرض الذي قدم عنه الدفاع شهادة طبية ، وإبداء الرأى فيه . ذلك إخلال بحق الدفاع . ثبوت مرض المتهم . عذر قهرى يستلزم تأجيل المحاكمة . تمكيننا له من الدفاع عن نفسه .
٥٥٦	٢٤١٤٠	(الطن رقم ٢٤٣٦ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/٢٥)
		٣٣ — تمسك المتهم أمام محكمة ثانى درجة بسماع أقوال شاهد إثبات ومناقشته . عدم إجابة هذا الطلب . دون بيان السبب . الحكم بالتأييد ، مع التحويل على تقرير مقدم من هذا الشاهد . ذلك إخلال بحق الدفاع . يستوجب نقض الحكم .
٥٦٧	٢٤١٤٣	(الطن رقم ٩٧٠ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/٢٦)
		٣٤ — لفت نظر الدفاع بالجلسة إلى الوصف الصحيح للتهمة بما يشدها ، وإلى مادة القانون المنطبقة . خلافا لما جاء بقرار الاتهام . مطالبته بالمرافعة على هذا الأساس . لا إخلال بحق الدفاع .
٥٧٠	٢٤١٤٤	(الطن رقم ١٧٢٣ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/٢٦)
		٣٥ — الدفع بأن الشيك موضوع الدعوى لا تتوفر فيه الشروط الشكلية والموضوعية للشيك . إغفال تحقيق هذا الدفاع الجوهرى أو الرد عليه . اكتفاؤه بالقول بأن صورة الشيك ثابتة بمحضر الشرطة . ذلك قصور وإخلال بحق الدفاع .
٥٨٤	٢٤١٤٦	(الطن رقم ٢٣٩٢ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/١٠/١)
		٣٦ — الدفع بانتفاء رابطة السببية بين الضرب والعاهة . دفاع جوهرى . سكوت الحكم عن الرد عليه . قصور . مثال .
٥٨٧	٢٤١٤٧	(الطن رقم ١٩٦٢ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٢/١٠/١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٦١٠	٣٤١٥٢	٣٧ — المنازعة في قدرة المجنى عليه على الكلام بعد الحادث، وإفضائه للشهود بأسماء الجناة . ذلك دفاع جوهري يستوجب التحقيق عن طريق المختص فنيا . ولو سكت الدفاع عن المطالبة به صراحة . الالتفات عن هذا الإجراء . إخلال بحق الدفاع . (الطن رقم ١٩٦٤ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٢/١٠/٨)
٦٢٥	٣٤١٥٦	٣٨ — المتهم بالقتل الخطأ . منازعته في ملكية المسئول عن الحقوق المدنية للسيارة التي وقع منها الحادث . لا تقبل : إذ لا صفة ولا مصلحة له في ذلك . (الطن رقم ١٠٨٩ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٢/١٠/١٥)
٦٤٠	٣٤١٥٩	٣٩ — الدفع بأن أمراض النفس تختلف عن الأمراض العقلية ، وأنها تجعل الجاني غير مسئول عما اقترف . ذلك دفاع غير مقبول . القانون المصري لا يعرف هذه التفرقة ولم ينص عليها . (الطن رقم ٩٠١ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٢/١٠/١٦)
٦٨١	٣٤١٦٨	٤٠ — طلب التأجيل . أمام محكمة الجناح . رفضه . لا إخلال بحق الدفاع : ما دام المتهم قد أعلن بالحضور في الميعاد القانوني . ملة ذلك : عدم وجوب حضور محام للدفاع عن المتهم بمنحة . انسحاب المحامي بعد رفض طلب التأجيل . مطالبة المتهم بالدفاع عن نفسه . لا تريب . (الطن رقم ١١٣٩ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٩)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٤١ - تعدد المتهمين في الدعوى . اسناد الجرائم موضوع الاتهام إليهم جميعا . تناقض أقوال شاهدي الإثبات في نسبة الجرائم إلى فريق معين من المتهمين دون الفريق الآخر . ذلك يؤدي حتما إلى تعارض المصلحة بين الفريقين ، ويستلزم فصل دفاع كل منهما .
٧٠٧	٣٤١٧٢	المباح لمحام واحد بالمرافعة عن المتهمين جميعا - مع قيام هذا التعارض - إخلال بحق الدفاع . (الطعن رقم ١١٥٩ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٢/١١/٥)
		٤٢ - عقد الصلح - كغيره من العقود - قاصر على طرفيه . رفع دعوى مدنية بالتعويض من أرملة المحبى عليه عن نفسها وبصفقتها وصيا على أولادها القصر . الدفع بعدم قبول هذه الدعوى لحصول صلح فيها مع شقيق المحبى عليه . ثبوت أن هذا الأخير لم يعين وصيا على قصر شقيقه ، ولم يكن وارثا ولا فائبا عن الورثة . رفض هذا الدفع . في محله . (الطعن رقم ١١٦٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١٢)
٧٢٠	٣٤١٧٦	٤٣ - إحالة المتهم لمحكمة الجنايات بتهمة العاهة . قيام المحكمة بتغيير التهمة إلى ضرب أحدث بالمحبى عليه إصابة أخرى ، وتبرئة المتهم من تهمة العاهة لعدم ثبوت نسبتها إليه بالذات . ذلك تغير يقتضى تنبيه المتهم إليه . مخالفة ذلك ومعاقبته عن التهمة الجديدة . إخلال بحق الدفاع . (الطعن رقم ١٧٨٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١٩)
٧٤١	٣٤١٨١	٤٤ - اعتبار أقوال أحد المتهمين في الدعوى دليل إثبات ضد متهم آخر معه . ذلك من شأنه قيام تعارض بين مصلحة كل منهما . وجوب فصل الدفاع بينهما .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٧٤٥	٣٤١٨٢	السلاح لمحام واحد بالمرافعة منهما - مع قيام هذا التعارض - إخلال بحق الدفاع ، يبطل الحكم . (الطن رقم ١٧٨٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١٩)
٨١٥	٣٤١٩٧	٤٥ - طلب ضم شكوى . استجابة المحكمة إلى هذا الطلب ، وتأجيلها الدعوى مرارا لضم الشكوى . تعذر تنفيذ قرار المحكمة بسبب إرسال الشكوى للمستغنى لمضى المدة القانونية طبقا للأئحة الحفظ بالمحاكم . ليست ثمت ما يلزم المحكمة بتتبع الشكوى أكثر من ذلك . ولا يعد إخلالا بحق الدفاع . علة ذلك : إرسال الأوراق إلى المستغنى معناه إعدامها . (الطن رقم ٢٦٧٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٣)
٨٦٠	٣٤٢٠٧	٤٦ - حضور محام عن المتهم بمنحة . غير واجب قانونا . متى حضر محام . وجب على المحكمة سماعه . فإذا لم يحضر . لا تنفذ المحكمة بسماحه : ما دام لم يثبت أن غيابه لعذر قهرى . (الطن رقم ٢٧٤٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/١٧)
		٤٧ - طلب التأجيل لحضور المحامى الأصل ، دون ذكر للعذر المانع من حضوره . التفتت المحكمة عن هذا الطلب ، وقضاؤها في موضوع الدعوى . معنى ذلك : أنها قدرت - في حدود حقها - أن تخلف المحامى لم يكن لعذر قهرى يلزمها بمنحه أجلا للحضور ، وإنما لم تظمن إلى السبب الذى بنى عليه طلب التأجيل . النعى على الحكم بالإخلال بحق الدفاع . لا يقبل . (الطن السابق)
٨٦٠	٣٤٢٠٧	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٨٦٦	٣٤٢٠٩	٤٨ - النعى على الحكم بأن المحكمة أخلت بحق المتهم في الدفاع ، بعدم إجابته لطلب ندب خبير لفحص الأوراق المطعون فيها بالتزوير . لا يقبل . علة ذلك : أن القانون الجنائي لم يحدد طريقة إثبات معينة في دعاوى التزوير . للقاضي الجنائي أن يكون اعتقاده فيها دون التقيد بدليل معين . (الطن رقم ٢٠٥٥ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٤)
٨٦٩	٣٤٢١٠	٤٩ - طلب سماع شهود عن واقعة متصلة بالدعوى ومتعلقة بموضوعها . ذلك طلب جوهري يتعين على المحكمة إجابته اظهارا لوجه الحق في الدعوى . رفضه بمقولة إن هؤلاء الشهود لم يروا شيئا . اخلال بحق الدفاع . علة ذلك : المحكمة قضت في أمر لم يعرض عليها . (الطن رقم ٢٠٦٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٤)
دمغة		
		رسوم الدمغة . فرضها المشرع على كافة الإعلانات والاضطرابات والتبليغات . سواء كانت حكومية أو خاصة بالأفراد . استثناء من ذلك : ما يصدر عن السلطات العمومية باعتبارها صاحبة السلطة والسيادة .
		الإعلانات الخاصة بالمجالس البلدية أو القروية أو مجالس المديریات . تخضع لرسوم الدمغة ، ولا تتمتع بالاعفاء . عبء الالتزام بأدائها إلى مصلحة الضرائب : يقع على عاتق صاحب الجريدة التي قامت بهذه الإعلانات . حقه في تحصيلها من الجهات المعلنة . (الطن رقم ٢٥٥٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٣٠)
٦٩٤	٣٤٢٧٠	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

دفاع شرعى

راجع : أسباب الإباحة وموانع العقاب .

(ذ)

ذخيرة

اتهام الحكم إلى إدانة المتهم بجريمة القتل العمد بمقذوف نارى . استخلاصه من ذلك - رغم عدم ضبط السلاح والذخيرة المستعملين في الحادث - أن المتهم أحرز سلاحا وذخيرة بدون ترخيص . لا تريب . ذلك استنتاج لازم في منطق العقل .

(الطن رقم ٣٤٨٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٢٢) ... ١٩ ع ١٤ ٧٤

(ر)

رابطة السببية . ربا فاحش . رد اعتبار

رابطة السببية

١ - جريمة القتل العمد . وجوب التدليل على قيام رابطة السببية بين الإصابات والوفاة .

(الطن رقم ١٧٢٤ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢) ... ٧٢ ع ٢٤ ٢٨٦

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - الدفع بانتفاء رابطة السببية بين الضرب والعاهة . دفاع جوهرى . سكوت الحكم عن الرد عليه . قصور . مثال .
٥٨٧	٣ع١٤٧	(الطن رقم ١٩٦٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/١)
		٣ - الحكم بالإدانة في جريمة قتل خطأ . إغفال الدلائل على قيام رابطة السببية بين إصابات المجنى عليه وبين وفاته استنادا إلى دليل قننى . قصور ، ولو كانت العقوبة المقررة بها تدخل في نطاق عقوبة الإصابة الخطأ : ما دام توقيع هذه العقوبة أساسه ثبوت جريمة القتل الخطأ .
٧٢٩	٣ع١٧٨	(الطن رقم ١١٧٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١٢)
		٤ - علاقة السببية في المواد الجنائية . علاقة مادية ، تبدأ بالفعل الضار وترتبط معنويا ، لا يجب على الجاني أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعلة العمد . مثال . ضرب أفضى إلى موت . إثبات قيام هذه العلاقة . مسألة موضوعية ، يتفرد بتقديرها قاضى الموضوع .
٨١٠	٣ع١٩٦	(الطن رقم ٢٦٢٧ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢)
وبا فاحش		
		بيان سعر الفائدة التي حددها المتهم ومدى مخالفتها للقانون . بيان جوهرى . خلو الحكم منه . قصور : يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون . اقتصار الحكم على بيان القروض ومقدار الديون فيها . غير كاف .
٩٦	٢٦ع١٩٦	(الطن رقم ٧٤٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٢٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		رد اعتبار
		راجع : سلاح
		(القاعدة رقم ٢٠١ صفحة ٨٣٤ العدد الثالث)
		(ز)
		زنا زيوت معدنية
		زنا
		١ - أدلة الزنا . في حكم المادة ٢٧٦ عقوبات . قاصرة على الشريك المتهم بالزنا . الأدلة قبل الزوجة ، يرجع فيها إلى القواعد العامة في الإثبات .
		أدلة المادة ٢٧٦ عقوبات . لا يشترط أن تكون مؤدية بذاتها فورا ومباشرة إلى ثبوت فعل الزنا . الاستعانة في تكملة الدليل بالعقل والمنطق ؛ لاستخلاص ما تؤدي إليه . من وظيفة المحكمة .
٥١٠	٢٤١٣٠	(الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢٩)
		٢ - الصور الفوتوغرافية . لا تقاس على المكاتيب المنصوص عنها في المادة ٢٧٦ عقوبات . حلة ذلك : المكاتيب تستمد دلائها من كونها محررة من المتهم نفسه .
٥١٠	٢٤١٣٠	(الطعن السابق)

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		٣ - جريمة الزنا . ركن العلم بأن المرأة متروجة . ذلك مفترض في حق شريكها . ينفيه : إثبات الشريك أن الظروف كانت لا تمكنه من معرفة ذلك لو استقصى عنه . (الطعن السابق) ١٣٠ ع ١٠٠
		<hr/> زيوت معدنية <hr/>
		راجع : تقليد . (القامدة رقم ١١٥ صفحة ٤٥٨)
		<hr/> (س) <hr/>
		سب . سجل تجارى . سرقة . سلاح . <hr/>
		سب <hr/>
		راجع : محاكمة . (القامدة رقم ١٣ صفحة ٤٧)
		<hr/> سجل تجارى <hr/>
		راجع : دفاع . حكم "تسبيبه . ما يعنيه" (القامدة رقم ١٢٧ صفحة ٥٤٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	سرقة
		<p>١ - استقلال جريمة السرقة عن جريمة إخفاء أشياء مسروقة . اختلاف طبيعتهما ومقوماتهما . لا يتصور وقوعهما من شخص واحد .</p> <p>إدانة المتهم بالسرقة تمنع من إدانته بالإخفاء . علة ذلك : إخفاء المسروق أثر من آثار السرقة . القول بعكس ذلك . خطأ في القانون .</p> <p>(الطن رقم ٩٣٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٢٢) ... ١٨ ع ١٨ ٧٠</p> <p>٢ - الاختلاس في جريمة السرقة . يتم بالتزاع المال من حيازة المجني عليه ، بغير رضاه . كل اتصال لاحق للجاني بالمسروق ، يعتبر أثرا من آثار السرقة . وليس سرقة جديدة . ما دام سلطانه ظل مبسوطا عليه . مثال .</p> <p>(الطن رقم ١٧٨٤ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٤) ... ١٠٧ ع ٢٤ ٤٢٧</p> <p>٣ - جريمة السرقة . يكفي للعقاب فيها : ثبوت أن المسروق ليس مملوكا للمتهم .</p> <p>السارق . تعريفه : كل من اختلس مقولا مملوكا لغيره . المادة ٣١١ عقوبات .</p> <p>خطأ الحكم في ذكر اسم مالك الشيء المسروق . لا يعيبه .</p> <p>(الطن رقم ١٩٦٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٨) ... ١٥٣ ع ٣ ٦١٥</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		سرقة با كراه :
		١ - ركن الإكراه في السرقة . متى يتحقق ؟ بكل وسيلة قسرية تقع على الأشخاص لتعطيل المقاومة أو إعدامها عندهم تسهيلا للسرقة .
		التحدث عن هذا الركن في الحكم . لا يلزم : ما دامت مدوناته تكشف عن توافره ، وترتب جريمة السرقة عليه .
٧٧٠	٣٤١٨٨ ع	(الطعن رقم ١٨٩٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٢٦)
		٢ - إحالة المتهم إلى غرفة الاتهام بتهمة السرقة با كراه . إصدارها قرارا بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية عن واقعة السرقة با كراه ، وإحالة الدعوى إلى محكمة الجلسع عن واقعة ضرب المجنى عليها . استنادها في ذلك إلى أن أقوال المجنى عليها - وهي الدليل الوحيد في الدعوى - قاصرة عن حد الكفاية لترجيح إدانة المتهم بالسرقة . ذلك يدخل في حدود سلطتها التقديرية . النعي على هذا القرار بالخطأ في تطبيق القانون . لا يقبل .
		فعل الاعتداء الذي يكون ركن الإكراه في جنسية السرقة با كراه . يكون في الوقت ذاته جنحة ضرب . كل من الجريمتين مستقل بذاته .
٨٠٦	٣٤١٩٠ ع	(الطعن رقم ١٩٨٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٣)

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة	سلاح
		<p>راجع أيضا : تقض « أنرا الطعن » . عقوبة .</p> <p>(القاعدتان ٢ و ٢١٣ بالصفحتين ١٠ و ٨٨٠)</p> <p>١ - انتهاء الحكم إلى إدانة المتهم بجريمة القتل العمد بمقنوف ناري . استخلاصه من ذلك - رغم عدم ضبط السلاح والذخيرة المستعملين في الحادث - أن المتهم أحرز سلاحا وذخيرة بدون ترخيص . لا تريب . ذلك استنتاج لازم في منطق العقل .</p> <p>(الطعن رقم ٢٤٨٨ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٢٢) ... ١٩ ع ١٤ ٧٤</p> <p>٢ - ضبط المتهم عمرزا مخدرا ثم ضبط سلاح وذخيرة بمنزله في الوقت نفسه . إحالة النيابة الدعوى مباشرة إلى محكمة الجنايات عن هاتين الجريمتين . إدانة المتهم والحكم عليه بعقوبة الجريمة الأشد . بطلان إجراءات المحاكمة . تقضه : والحكم بعدم قبول الدعوى عن تهمة أحرار المخدر لرفعها بغير الطريق القانوني ، وهو تقديمها إلى غرفة الاتهام ، وبإعادة الدعوى إلى محكمة الجنايات عن تهمة السلاح والذخيرة . علة ذلك : التهمتان غير مرتبطتين .</p> <p>(الطعن رقم ٩٤٩ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٢٩) ... ٢٢ ع ١٤ ٨٣</p> <p>٣ - شروع في قتل باستعمال سلاح ناري . استبعاد نية القتل واعتبار الواقعة جنحة ضرب . إدانة المتهم والقضاء بعقوبة الجريمة الأشد وهي أحرار السلاح والذخيرة للارتباط . استناد الحكم إلى أن إصابة المجني عليه حدثت من عيار ناري مما يلزم عنه أحرار المتهم لسلاح وذخائر غير التي ضبطت ولم تثبت صلته بها . النعي على الحكم بالفساد في الاستدلال . لا يقبل .</p> <p>(الطعن رقم ١٩٠٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٦) ... ١٧٤ ع ٢٤ ٧١٣</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٧٣٤	٣٤١٧٩	٤ - عقوبة مصادرة الأسلحة والذخائر المنصوص عليها في المادة ٣٠ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ . هي عقوبة تكميلية مزاعى فيها طبيعة الجريمة . يجب توقيعها . (الطن رقم ١٩١١ لسنة ٣٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١٢)
٨٣٤	٣٤٢٠١	٥ - جريمة احراز سلاح غير مششخن بدون ترخيص ، بظرفها المشدد الوارد بالمادة ٣/٢٦ من قانون الأسلحة والذخائر . الحكم بادانة المتهم على هذا الأساس . دون التحقق من توفر شروط رد الاعتبار بحكم القانون . قصور . (الطن رقم ١١٧٠ لسنة ٣٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/١١)
(ش)		
شهادة زور . شيك بدون رصيد .		
شهادة زور		
راجع . تقضى " أثر الطعن " . (القائمة رقم ٤٥ صفحة ١٦٧)		
شيك بدون رصيد		
٧٧	٢٠١٤	١ - جريمة المادة ٣٣٧ عقوبات . سوء النية . ما يوفره . مجرد علم الساحب بعدم وجود مقابل وفاء في تاريخ السحب . دفع المتهم بأنه أعطى الشيك مقابل ثمن بضاعة اشتراها من المحبى عليه ، وأنه ردها له قبل تاريخ الاستحقاق . ذلك - بفرض صحته - لا ينفى توافر الجريمة ، ما دام لم يسترد الشيك . (الطن رقم ٦٠٣ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/١/٢٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - استيفاء الشيك الشروط القانونية لاعتباره أداة وفاء لا أداة ائتمان .
		عدم وجود رصيد . أثره . توافر جريمة المادة ٣٣٧ عقوبات .
		سبب إعطاء الشيك أو الباعث عليه . لا أثر له .
١٢٤	٣٣ ع ١٤	(الطعن رقم ٨٣٦ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٢/٢/٦)
		٣ - أصل الشيك . عدم وجوده . لا ينفي وقوع جريمة المادة ٣٣٧ عقوبات . للحكمة أن تكون عقيدتها بكل طرق الإثبات . لما أن تأخذ بالصورة الشمسية للشيك كدليل في الدعوى .
٥٢١	١٣١ ع ٢٤	(الطعن رقم ١٠١٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/١١)
		٤ - الدفع بأن الشيك موضوع الدعوى لا تتوافر فيه الشروط الشكلية والموضوعية للشيك . اغفال تحقيق هذا الدفاع الجوهرى أو الرد عليه في الحكم . اكتفاؤه بالقول بأن صورة الشيك ثابتة بمحضر الشرطة . ذلك قصور ، واخلاق بحق الدفاع .
٥٨٤	١٤٦ ع ٣	(الطعن رقم ٢٣٩٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/١)
		٥ - جريمة إعطاء شيك بدون رصيد . تتحقق ولو تقدم المستفيد لصرف الشيك في تاريخ لاحق على إصداره . مادام أن الشيك قد استوفى شكله القانوني لكي يجرى مجرى النقود . ذلك الشيك يكون مستحق الوفاء بمجرد الاطلاع .
		وجود رصيد كاف للوفاء بقيمة الشيك وقت إصداره . لا يعفى المتهم من المسؤولية الجنائية . متى سحب مبلغا من الرصيد يجعله غير كاف للوفاء .
٧١٧	١٧٥ ع ٣	(الطعن رقم ١١٦٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٨٤٦	٣٤٢٠٤	٦ - جريمة إعطاء شيك بدون رصيد . متى تتم ؟ بمجرد إعطاء الساحب الشيك إلى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء له قابل للسحب في تاريخ الاستحقاق . حلة ذلك : الشيك أداة وفاء ، وحين يطرح في التداول تنعطف عليه الحماية القانونية (الطن رقم ٢٠١١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٧/١٢/١٩٦٢)
٨٤٦	٣٤٢٠٤	٧ - أين تقع جريمة إعطاء شيك بدون رصيد ؟ في مكان إعطاء الشيك إلى المستفيد ، ولو كان البنك المسحوب عليه يقع في مكان آخر . (الطن السابق)
٨٤٦	٣٤٢٠٤	٨ - اختلاف التاريخ المثبت بالشيك عن التاريخ الحقيقي لإصداره . لا يؤثر في قيام الجريمة إذا كان الشيك لا يقابله رصيد ، ما دام لا يحمل إلا تاريخاً واحداً . حلة ذلك : تأخير الاستحقاق ليس من شأنه في هذه الحالة أن يغير من طبيعة الشيك ومن قابليته للتداول واستحقاقه الدفع بمجرد الاطلاع . إصدار شيك على هذا الوضع . تتكون معه جريمة المادة ٣٣٧ عقوبات : ما دام الساحب يعلم بعدم وجود رصيد قائم له في التاريخ المثبت بالشيك . اندماج ميعاد الإصدار في ميعاد الاستحقاق ، وانتقال ملكيته مقابل الوفاء إلى المستفيد بمجرد تسليمه الشيك . (الطن السابق)
٨٤٦	٣٤٢٠٤	٩ - تقديم الشيك إلى البنك هو إجراء مادي يتجه إلى استيفاء مقابله ، ولا شأن له في توافر أركان الجريمة . إفادة البنك بعدم وجود رصيد : إجراء كاشف للجريمة التي تحققت بإصدار الشيك وإعطائه للمستفيد مع قيام القصد الجنائي ، سواء كان هذا الإجراء معاصراً لوقوع الجريمة أو متراخياً عنها . (الطن السابق)

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
٨٤٦	٣٤٢٠٤	١٠ - إعطاء شيك في بلد أجنبي . مسحوبا على بنك في مصر . ثبوت أن الشيك لا يقابله رصيد . سريان أحكام القانون المصري على الساحب المصري ومعاقبته من هذه الجريمة إذا عاد إلى مصر . شرط ذلك : أن يكون هذا الفعل معاقبا عليه في قانون البلد الذي ارتكب فيه . المادة ٣ عقوبات . (الطن السابق)
(ص)		
صحافة . صلح . صيدلة		
صحافة		
<p>حصانة النشر . نطاق الحصانة . اقتصارها على الإجراءات القضائية العلنية والأحكام العلنية . عدم امتدادها إلى ما يجري بالحلقات غير العلنية أو المحدودة العلنية ، وكذلك التحقيقات الابتدائية والأولية والإدارية . علة ذلك . نشر شيء منها : هو على مسئولية فاعلة . جواز محاسبته جنائيا عما في ذلك من قذف أو سب أو إهانة .</p> <p>حرية الصحفي لا تعدو حرية الفرد العادي . ولا تتجاوزها إلا بتشريع خاص .</p>		
٤٧	١٣	(الطن رقم ٦٢١ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٦/١/١٩٦٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
	<p><u>صلح</u></p> <p>راجع : دفاع .</p> <p>(القاعدة رقم ١٧٦ صفحة ٧٢٠ بالعدد الثالث)</p> <hr/> <p><u>صيدلة</u></p> <p>صرف أدوية للمرضى من عيادة الطبيب الخاصة . بغير ترخيص بإنشاء صيدلية . إقامة الدعوى الجنائية بهذا الوصف . طلب النيابة . تطبيق عقوبة المادتين ٤٠ و ٨٣ من القانون ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ . إقدام المحكمة على تغيير وصف التهمة . إضافة مواد أخرى من القانون ، تنص على عقوبة أشد : تطبيقها دون لفت نظر المتهم . إخلال بحق الدفاع .</p> <p>(الملحق رقم ٩٧٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/١٢) ١٣٥ ع ٢ ٥٣٥</p> <hr/> <p>(ض)</p> <p>ضبط . ضرائب . ضرب .</p> <p>ضرب أفضى إلى موت . ضرر .</p> <hr/> <p><u>ضبط</u></p> <p>راجع : تفتيش . تلبس .</p> <p>(القاعدة رقم ١٥٥ صفحة ٦٢١ بالعدد الثالث)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>ضرائب</p> <p>إلتزام الممول بتقديم إقرار عن أرباحه التجارية والصناعية . وجوب تقديمه في الأجل المحدد قانونا . استمرار هذا الإلتزام فإنما ما بقي حتى مصلحة الضرائب في تقدير الأرباح . متى ينقضى حقها في ذلك ؟ بسقوط الضريبة بالتقادم ، أو باتفاقها مع الممول على وعاء الضريبة ، أو بربط الضريبة نهائيا .</p> <p>(الطعن رقم ٦٨٠ لسنة ٣١ ق — جملة ١٠/٤/١٩٦٢) ٨١ ع ٢٤ ٣٢٥</p>
		<p>ضرب</p> <p>راجع : مرقعة بلاكراه . غرفة الإتهام . (القاعدة رقم ١٩٥ صفحة ٨٠٦ بالعدد الثالث) .</p>
		<p>ضرب أفضى إلى موت</p> <p>راجع : وصف التهمة . رابطة السببية . (المقاعدتان ٥٣ و ١٩٦ بالصفحتين ٢٠١ و ٨١٠)</p>
		<p>ضرر</p> <p>اتصال اسم في محضر البوايس . متى يكون تزويرا ، ومتى لا يكون ؟</p> <p>إذا اتصل المتهم اسم شخص معروف لديه : تزوير .</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٤٨٩	١٢٥ ع ٢	<p>إذا اتحل إسمها وهميا لا وجود له في اعتقاده : لا تزوير ، ولوتبين أن تمت شخصا بهذا الإسم ، ما دام المتهم لا يعرفه .</p> <p>علة هذه التفرفة : أن القصد الجنائي للمتهم يجب أن ينصب على كافة أركان الجريمة ومنها الضرر حالا أو محتملا ، وهو ما يمتنع القول به في حالة اتحال اسم وهمي .</p> <p>(الطعن رقم ٧٦٣ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢٢)</p>
		<p>(ط)</p> <p>طرق</p>
٢٢٨	٥٩ ع ١	<p>رفع الدعوى على المتهم بأنه أحدث قطعا في الطريق . تبرئته تأسيسا على أنه إنما أحدث ثقباً في باطن الأرض أسفل طبقات الطريق وأنه فعل مستقل لم ترفع به الدعوى . ذلك خطأ . فعل المتهم لازمه إحداث حفر بميل الطريق . المادة ١٣ من القانون ٥٣ لسنة ١٩٤٩ . على المحكمة منحصر الواقعة المطروحة بجميع كيونها وإزالة حكم القانون عليها .</p> <p>(الطعن رقم ١٦٧٢ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٣/١٢)</p>
		<p>(ع)</p> <p>عاهة مستديمة . عقوبة . عمل . عود</p>
		<p>عاهة مستديمة</p>
		<p>راجع أيضا : دفاع . وصف التهمة . محاكمة . قدر متيقن . (القاعدتان ١٨١ و ٢٠٦ بالصفحتين ٧٤١ و ٨٥٧ بالعدد الثالث)</p>

رقم الصفحة	رقم القائمة والعدد	
١٤٧	٣٩ ع ١٤	١ - رفع الدعوى الجنائية على المتهمين أمام محكمة الجنايات بجناية المعاهة المستديمة . إدانتهم - بعد التحقيق - على أساس اللجنة أخذاً بالقدر المتيقن . لا خطأ . القول ببطلان الحكم لصدوره من محكمة غير مختصة . غير صحيح . (الطن رقم ٩٩٣ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/١٢)
٢٥٢	٦٤ ع ١٤	٢ - الدفع بأن المجنى عليه شفى من إصابته دون تخلف طاعة مستديمة . ذلك يقتضى دفاعاً موضوعياً . إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض . لا تقبل . (الطن رقم ١٦٨٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/١٩)
٥٨٧	١٤٧ ع ٣	٣ - الدفع بانتفاء رابطة السببين بين الضرب والمعاهة . دفاع جوهرى . سكوت الحكم عن الرد عليه . قصور . مثال . (الطن رقم ١٩٦٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/١)
٧٧٥	١٨٩ ع ٣	٤ - المعاهة المستديمة بالعين . يكفى لتوفرها : أن تكون العين سليمة قبل الإصابة ، وأن تكون قد أصيبت بضعف يستحيل برؤه . تحديد قوة الأبصار قبل الإصابة . لا يلزم . (الطن رقم ١٩٠٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٢٦)

عقوبة

راجع أيضاً : سلاح .

(القاعدة رقم ١٧٤ صفحة ٧١٣ بالعدد الثالث) .

١ - رفع الدعوى الجنائية على المتهم بعدة جرائم مرتبطة
ارتباطاً لا يقبل التجزئة . إدانته عن بعضها وتبرئته من البعض
الآخر . نقض حكم البراءة للخطأ في تطبيق القانون . مقتضاه :
نقض الحكم برئته من التهم جميعاً . هلة ذلك : أن الارتباط
يستلزم الحكم على المتهم بعقوبة واحدة من الجريمة الأشد .
المادة ٣٢ عقوبات .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		مثال : شروع في قتل عميد وإحراز السلاح والذخيرة المستعملين فيه .
١٠	١٤ ٢	(الطعن رقم ٨٤٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/١١)
		٢ - عقوبة المادة ٥٦ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدلة بالمرسوم بقانون ٢٥٠ لسنة ١٩٥٢ . النص فيها على عقوبة الحبس والغرامة مع حظر وقف التنفيذ . تفويضها وزير التموين لإصدار القرارات التنفيذية للقانون وفرض كل أو بعض عقوبات تلك المادة . مؤداه : تقيد هذه القرارات الوزارية بالأصل التشريعي الذي خول إصدارها . أثر ذلك : عدم جواز الحكم بوقف تنفيذ العقوبات الواردة بتلك القرارات الوزارية .
١٩٨	١٤ ٥٢	(الطعن رقم ١٦٤٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٣/٥)
		٣ - مصادرة . دخان مخلوط . لا تقع المصادرة إلا على القدر الذي تم خاطئه دون سائر ما ضبط من الدخان .
٢٣٦	١٤ ٦١	(الطعن رقم ١٤٠٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٣/١٣)
		٤ - العقوبة التكميلية . متى يصح التجاوز عن إيقاعها ؟ عند انعدام جدواها العملية .
		- مثال . أرز . عقوبة القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقانون ٢٥٠ لسنة ١٩٥٦ . "عدم مباشرة خدمة الزراعة" . مضى عدة سنوات بين وقوع الجريمة والحكم في الدعوى . لا جدوى من الحكم بها .
٢٦٨	١٤ ٦٨	(الطعن رقم ١٧١١ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٣/٢٧)

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		٥ - جرائم متعددة . فصل النيابة بينها . تقديم بعضها إلى محكمة الجنايات ، وبعضها الآخر إلى محكمة الجنح . إدانة المتهم أمام محكمة الجنايات . حقه في إثارة مسألة الارتباط أمام محكمة الجنح . وعند ثبوت ذلك : لا يجوز أن توقع عليه إلا عقوبة واحدة .
٢٧٣	٤٤٦٩	(الطعن رقم ٩٦٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢)
		٦ - مواد مخدرة . تدرج الشارع في العقاب في أحكام القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ حكمته . التناسب بين العقوبة وبين القصد من الجريمة .
٣١٥	٢٤٧٩	(الطعن رقم ١٧٤٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٩)
		٧ - وقف التنفيذ . صدور قانون جديد يجيز ذلك ، على خلاف أحكام القانون السابق . اعتبار القانون الجديد أصح للنهم . المادة ٥ عقوبات .
		مثال . قانون المخدرات الجديد .
		وقف تنفيذ العقوبة . مسألة موضوعية تقديرية .
٣٤٧	٢٤٨٧	(الطعن رقم ١٧٧١ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٦)
		٨ - عقوبة الإزالة ، في جريمة إقامة بناء على أرض غير مقسمة . شرطها : كون المتهم هو منشيء التقسيم دون موافقة سابقة وطبقاً للشروط القانونية ، أو عدم قيام المقسم أو المشتري أو المستأجر أو المنتفع بالحكم بالإلزامات المفروضة في المادتين ١٢ و ١٣ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ .
		الحكم على المتهم بالإزالة لمجرد أنه أقام البناء على أرض تقسيم قبل تقسيمها . خطأ في تطبيق القانون .
٣٥٨	٢٤٩٠	(الطعن رقم ١٧٨٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٣٨	٩٦ ع ٢	٩ - معاملة المتهم في جناية بالرافة ومما قبلته بالحبس والعزل من وظيفته . وجوب توقيت مدة العزل بما لا يتقص عن ضعف مدة الحبس المحكوم بها . المادة ٣٧ عقوبات . (الطن رقم ٢٥٥٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٧/٤/١٩٦٢)
٤٠٤	١٠١ ع ٢	١٠ - عقوبة واحدة . للارتباط . شروط المادة ٣٢ عقوبات . توفرها أو عدم توفرها يدخل في سلطة قاضي الموضوع : ما دام استخلاصه سائغا . (الطن رقم ١٨٠٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ٢٣/٤/١٩٦٢)
٤٣٠	١٠٨ ع ٢	١١ - عقوبة المادة ٢٢١ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ . التعدد الوارد بالفقرة الأخيرة من هذه المادة . قصد المشرع إلى قصر هذا التعدد على الالتزامات التي تناول حقوق العمال الناشئة عن علاقتهم برب العمل وما يجب عليه أن يؤديه إليهم وما يكفله لهم . علة ذلك : مساس تلك الالتزامات بمصالح أفراد العمال وحقوقهم مباشرة . أمثلة . (الطن رقم ١٧٩٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ٢٤/٤/١٩٦٢)
		١٢ - جريمة المادتين ٢٨ و ٥٢ من المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ . عدم توفير وسائل الرعاية الطبية للعمال : وجوب تعدد الغرامة بقدر عدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة . جواز استئناف هذا الحكم من جانب المتهم إذا تجاوزت الغرامة في مجموعها خمسة جنيهات . علة ذلك : هذه جريمة ذات طابع خاص . اختلاف هذا التعدد من تعدد العقوبات بمعناه المعروف به قانونا . تعدد العقوبات . متى يتحقق ؟ عند التعدد الحقيقي للجرائم بلا ارتباط بينها . (الطن رقم ٢٤١٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ٢١/٥/١٩٦٢)
٤٨٣	١٢٣ ع ٢	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٥٠١	٢٤١٢٨	١٣ - عقوبة المراقبة: المساواة بينها وبين عقوبة الحبس، في تطبيق قواعد العود . (الطن رقم ٣١٢٩ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢٩)
٥٩٩	٣٤١٥٠	١٤ - تعدد العقوبات لجرائم مرتبطة . يستوجب تطبيق عقوبة واحدة للجريمة الأشد أعمال المادة ٣٢ عقوبات ، دون ذكر الجريمة الأشد أو الفقرة المطبقة من المادة . ذلك لا يؤثر في سلامة الحكم . (الطن رقم ٢٣٦٦ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢)
٧٣٤	٣٤١٧٩	١٥ - عقوبة مصادرة الأسلحة والذخائر المنصوص عليها في المادة ٣٠ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ . هي عقوبة تكميلية مراعى فيها طبيعة الجريمة . يجب توقيعها . (الطن رقم ١٩١١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١٢)
٧٣٤	٣٤١٧٩	١٦ - العقوبة الأصلية المقررة لأشد الجرائم المرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة . أثرها في الجلب قاصر على العقوبة الأصلية لما عداها من جرائم مرتبطة بها دون العقوبات التكميلية المنصوص عليها في هذه الجرائم . مثال . (الطن السابق)
٧٨٩	٣٤١٩٢	١٧ - الحكم بعقوبة الامدام . تعديل المادة ٢/٣٨١ ج . ١ ، ووجوب اجماع آراء أعضاء المحكمة عند إصدار الحكم بهذه العقوبة . ذلك لا يعد وأن يكون إجراء منظما لإصدار الحكم وشرطا لصحته . نقضه بأثر فوري على الدعاوى المطروحة التي لم يتم الفصل فيها ، وإن كانت عن أفعال وقعت قبل صدور قانون التعديل . عدم إرتداده إلى الأحكام التي صدرت صحيحة في ظل القانون السارى قبل التعديل . ملة ذلك : كل إجراء تم صحيحا في ظل قانون يظل صحيحا وخاضعا لأحكام هذا القانون . (الطن رقم ١٩٦٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٢٧)

رقم الصفحة	رقم الفاعدة والعدد	
٨٣٤	٣٤٢٠١	١٨ - تطبيق المادة ١٧ عقوبات ، وتوقيع عقوبة تدخل في النطاق المقرر للجريمة بغير الظرف المشدد . لا يؤثر فيما شاب الحكم من قصور يتعلق يبحث توفر هذا الظرف . علة ذلك : تنفيذ المحكمة بالحد الأدنى للعقوبة ، واحتمال نزولها بها لولا هذا القيد القانوني . (الطن رقم ١١٧٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١١/١٢/١٩٦٢)
		١٩ - عقوبة المصادرة . لا يقضى بها إلا إذا كان الشيء قد سبق ضبطه . المادة ٣٠ عقوبات . وقف تنفيذ هذه العقوبة . يقتضى حتما رد الشيء المضبوط . الحكم بوقف تنفيذ عقوبة مصادرة السلاح . خطأ في تطبيق القانون . علة ذلك : مخالفة شروط وقف التنفيذ تستلزم طلب السلاح وإعادة ضبطه . هذا ما لا يمكن تصورا جازمه . (الطن رقم ٢٠٨٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ٣١/١٢/١٩٦٢)
٨٨٠	٣٤٢١٣	
<u>عمل</u>		
٤	١٤	١ - قانون عقد العمل . الامتناد في تفسيره - تفسيرا صحيحا - الى قواعد المنطق والعدالة مع الاستشهاد بقرارات هيئة التحكيم . جائز . (الطن رقم ٢٢٩ لسنة ٢١ ق - جلسة ١/١/١٩٦٢)
		٢ - أجازات : حق العامل في الأجازة . حصوله على أجازات تشجيعية تجاوزت مددها الأجازات الاعتيادية السنوية المقررة قانونا . كفايته . القول بأن الأجازات التشجيعية لا تغني عن الاعتيادية . غير سديد . (الطن السابق)
٤	١٤	

رقم الصفحة	رقم القاطعة والعدد	
٤	١٤	٣ - المزايا الأكثر فائدة : ليس للعامل أن يجمع في مطالبه بين مزايا النظام الذي وضعه رب العمل وبين مزايا قانون عقد العمل . له أن يطلب أيهما أكثر فائدة له فحسب . (اللمن السابق)
٤٣٠	٢٤١٠٨	٤ - قانون عقد العمل الفودى . الإلزامات المتعددة على صاحب العمل نومان : الإلزامات تتناول حقوق العمال الناشئة عن علاقتهم برب العمل ، والإلزامات فرضها القانون على رب العمل كتنظيم لحسن سير العمل واستتباب النظام بالمؤسسة . أمثلة . (اللمن رقم ١٧٩٩ لسنة ٢١ ق - ١٩٦٢/٤/٢٤)
٤٨٣	٢٤١٢٣	٥ - جريمة عدم توفير وسائل الرعاية الطبية للعمال . وجوب تعدد الغرامة بقدر عدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة . استثناء الحكم بالادانة في هذه الجريمة . جائز . مادامت الغرامة المتقاضى بها تجاوز في مجموعها خمسة جنيهاً . هــ ذلك : هذه جريمة ذات طابع خاص . اختلاف هذا التعدد عن تعدد العقوبات بمعناه المعروف به قانونا . (اللمن رقم ٢٤١٢ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢١)
<u>عود</u>		
تحديد مدة العود . القواعد العامة الواردة في المادة ٤٩ عقوبات . احتساب مدته . في حكم المادة ٤٩/٢ عقوبات . هي خمس سنوات من تاريخ انقضاء العقوبة أو سقوطها بمضى المدة .		

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		مقوبة المراقبة . المساواة بينها وبين عقوبة الحبس في تطبيق قواعد العود .
٥٠١	٢٤١٢٨ ع	(الطن رقم ٣١٢٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢٩)
(غ)		
غرفة الاتهام . غش .		
غرفة الاتهام		
		١ - ضبط المتهم محمدا محمدا ثم ضبط سلاح وذخيرة بمنزله في الوقت نفسه . إحالة النيابة الدعوى مباشرة إلى محكمة الجنایات . خطأ . وجوب تقديم الدعوى بالنسبة لتهمة إحراز المخدر إلى غرفة الاتهام . علة ذلك : البحریمتان غیر مرتبطین .
٨٣	٢٢ ع ١	(الطن رقم ٩٤٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٢٩)
		٢ - الطعن في أوامر الغرفة . حق النائب العام في ذلك . قصره على الأوامر الواردة في المادتين ١٩٣ و ١٩٤ إجراءات على سبيل الحصر . أمر الغرفة بإعادة الأوراق إلى النيابة لعدم الاختصاص . ليس من بينها . الطعن فيه بالنقض غير جائز .
١٦٢	٤٤ ع ١	(الطن رقم ٨٧٣ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠)
		٣ - قرار النائب العام برفض طلب إعادة النظر في الحالة الخامسة من المادة ١٤٤١ ج . استئنائه أمام غرفة الاتهام . لا يجوز .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
١٧٤	١٤٤٨	<p>الطعن بالنقض في أمر غرفة الاتهام القاضي بعدم جواز استئناف هذا القرار . غير جائز . أساس ذلك . متى حظر القانون الاستئناف انغلق باب النقض .</p> <p>(الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠)</p> <p>٤ - أمر الغرفة بالألا وجه . الطعن فيه من النيابة يكون للنائب العام والمحامي العام أو وكيل خاص عنه . الأصل أن يصدر الطعن بأسبابه منهما .</p> <p>التقرير بالطعن وإيداع ورقة الأسباب . جواز التوكيل فيها .</p> <p>علة ذلك . هي أعمال مادية .</p> <p>وضع الأسباب ذاتها . لا يجوز التوكيل فيه . علة ذلك : توفير الضمانات ، إذ الأسباب هي جوهر الطعن .</p> <p>(الطعن رقم ١٧٠٦ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٣/٢٦)</p> <p>٥ - القبض على المتهم وتفتيشه . بعد استيقاف غير صحيح . انتهاء غرفة الاتهام إلى التقرير بأن لا وجه ، استنادا إلى ذلك . قرار صحيح .</p> <p>(الطعن رقم ١٧٦٢ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٠)</p> <p>٦ - سلطة غرفة الاتهام في الإحالة إلى محكمة الجنايات . تقديرها لكفاية الأدلة - بتقرير سائح - من الأمور الموضوعية . لا تتجاوز منها لسلطتها ، ولا مخالفة للقانون . المادة ١٧٩ إجراءات .</p> <p>(الطعن رقم ١٧٦٣ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٤)</p> <p>٧ - تقديم أكثر من متهم إلى غرفة الاتهام . بتقرير اتهام واحد . إحالتهم إلى محكمة الجنايات . بأمر إحالة واحد . بحث الارتباط بين الجرائم المسندة إليهم . من المسائل الموضوعية . تختص بالفصل فيها أولا سلطة الإحالة ، وتقررها نهائيا محكمة الموضوع .</p>
٢٦٠	١٤٦٦	
٣٣٩	٢٤٨٥	
٤٢٣	٢٤١٠٦	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٤٧٨	٢٤١	<p>صدور أمر إحالة واحد بالنسبة لعدة متهمين . ليس من شأنه تفويت مصلحة على أحدهم أو إخلال بحقه في الدفاع . النعي بخالفه القانون أو بطلان الإجراءات . غير سديد .</p> <p>(الطن رقم ٢٤٠٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢١)</p>
٥٦٤	٢٤٢	<p>٨ - قرار الإحالة الصادر من غرفة الاتهام . خلوه من أسماء القضاة الذين أصدروه . الدفع ببطلانه . يكون أمام محكمة الموضوع . ذلك إجراء سابق على المحاكمة . إثارتها أمام محكمة النقض . لا تجوز .</p> <p>(الطن رقم ٥٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/٢٥)</p>
٦٠٤	٣٠٥	<p>٩ - الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية الصادر من غرفة الاتهام . الطعن فيه بالنقض . قصره على حالة الخطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها . المادة ١٩٥ ج . بالنقض .</p> <p>المجادلة في تقدير الدليل . لا يجوز الطعن به في قرار الغرفة . النعي على القرار بالقصور وفساد الاستدلال . ذلك لا يعتبر خطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها ، ولا يقبل سببا للطعن</p> <p>(الطن رقم ٣٠٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٨)</p>
٦٠٤	٣٠٥	<p>١٠ - الدعوى المدنية بالتعويضات عن الضرر الناشئ عن الجريمة . لا ولاية لغرفة الاتهام بالفصل فيه .</p> <p>(الطن السابق)</p>
٦٠٤	٣٠٥	<p>١١ - غرفة الاتهام . هي هيئة تحقيق . لا تسرى عليها أحكام المادة ١٢٧١ ج .</p> <p>إجراءات نظر الدعوى أمامها : جلسات في غير علانية ، أو أمرها تصدر بعد سماع تقرير التلخيص والإطلاع على الأوراق .</p> <p>المادة ١٧٣ ج .</p>

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		استجواب المتهم ، وسماع طلبات النيابة ، ودفاع المدعى بالحق المدنى . تلك إجراءات لا تلتزم بها الغرفة . ما لم تر لزوما لذلك .
٦٠٤	٣٤١٥١	(الطن السابق)
		١٢ - قرار غرفة الاتهام بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنح ، ينقل الاختصاص بنظر الجناية إلى المحكمة الجزئية ، دون أن يقبدها في خصوص قيام العذر القانونى أو توافر الظروف المخففة . حتى تلك المحكمة في القضاء بعدم الاختصاص : إذ رأت أن ظروف الدعوى لا تبرر تخفيض العقوبة .
		سلطة الإحالة . ليست قاضى موضوع . قرارها بوجود الظروف المخففة أو الأعذار القانونية . يخضع لرقابة محكمة الموضوع .
٧٠٠	٣٤١٧١	(الطن رقم ١١٥٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٥)
		١٣ - إحالة المتهم إلى الغرفة بتهمة السرقة باكره . تقريرها بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية عن واقعة السرقة باكره ، وإحالة الدعوى إلى محكمة الجنح عن واقعة ضرب المجنى عليها . استنادها في ذلك إلى أن أقوال المجنى عليها - وهى الدليل الوحيد في الدعوى - قاصرة عن حد الكفاية لترجيح إدانة المتهم بالسرقة . ذلك يدخل في حدود سلطتها التقديرية . التمس على هذا القرار بالخطأ في تطبيق القانون . لا يقبل . فعل الاعتداء الذى يكون ركن الاكره في جناية السرقة باكره ، يكون في الوقت ذاته جنحة ضرب . كل من الجريمتين مستقل بذاته .
٨٠٦	٣٤١٩٥	(الطن رقم ١٩٨٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		غش
		راجع أيضا : دفاع .
		(القاعدة رقم ٩٩ منحة ٢٩٦ - ع ٢)
		١ - جريمة عرض لبن مغشوش للبيع . المادة ٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ .
		بمجرد تعهد المتهم بتوريد لبن ثبت غشه . غير كاف وحده لإدائته . يجب أن يثبت أنه هو الذي ارتكب الغش أو أنه ورد اللبن مع علمه بغشه .
		قرينة العلم المفترض بالغش : المقررة بالقانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ . عدم مساهمها بالركن المعنوي للجريمة الذي يلزم توفره للعقاب . تعلقها بسبب الإثبات . مؤدى ذلك : رفع عبء إثبات العلم عن كاهل النيابة . قابليتها لإثبات العكس . عدم اشتراط نوع معين من الأدلة لدحضها . حرية محكمة الموضوع في تكوين معتقدها في الدعوى .
		قرينة العلم المفترض بالغش . محل إثارتها : أن تثبت صلة المتهم بداءة - إذا كان من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين - بالفعل المادى للجريمة .
		مثال . جريمة عرض لبن مغشوش للبيع . ثبوت قيام شريك المتهم - وحده - بتوريد اللبن المتعاقد عليه للمستشفى ، دون تدخل المتهم أو حضوره أو اتفاقه . مقتضى ذلك : انقطاع صلتة بواقعة الدعوى . الحكم ببراءته صحيح .
٢١٠	ع ٥٥	(الملحق رقم ١٦٦٠ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٣/١٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٢٢٠	٥٧ ع ١٤	٢ - المادة ١٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . أخذ نخس عينات هو مجرد إجراء احترازي . مخالفته . لا بطلان . (الطن رقم ١٦٦٤ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/١٢)
		٣ - جريمة الغش . ما يوفرها : إضافة مادة غريبة إلى السلعة أو انتزاع شيء من عناصرها النافعة ، أو إخفاء البضاعة تحت مظهر خادع ، أو إضافة مادة مغايرة لطبيعة البضاعة أو من نفس طبيعتها ولكن من صنف أقل جودة بقصد إخفاء رداءتها . تغيير طبيعة البضاعة بعد الحذف أو الإضافة ، لا يشترط . مثال . مسحوق الشيكولاته وإضافة نشا الأذرة إليه . العلم بغش البضاعة المعروضة للبيع . مسألة موضوعية . (الطن رقم ١١٧٥ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١٢)
٧٢٢	١٧٧ ع ٣	
(ق)		
قانون . قبض . قتل خطأ . قتل عمد . قدر متيقن . قذف . قصد جنائي . فضاة . قوة الشيء المقضي .		
قانون		
١ - قانون المرافعات المدنية . لا ترجع إليه المحكمة الجنائية : إلا عند الإحالة عليه صراحة في قانون الإجراءات ، أو عند خلو هذا القانون من نص على قاعدة عامة وردت في قانون المرافعات .		

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٥٤٦	٢٤١٣٨	مثال : إعتقال الفصل في التهمة الموجهة إلى أحد المتهمين في الدعوى . وجوب إعمال نص المادة ٣٦٨ مرافعات . (الطعن رقم ٢٤٢٣ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/١٢)
٥٥٠	٢٤١٣٩	٢ - قانون الإجراءات الجنائية . إغفاله النص على رسم طريق الطعن في قرارات تصحيح الأحكام ، عند تجاوز الحق فيها . وجوب الرجوع إلى أحكام قانون المرافعات المدنية . المادة ٣٦٥ مرافعات . علة ذلك . (الطعن رقم ١٧٢٥ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/١٢)
		تفسيره :
		قانون عقد العمل . الإستناد في تفسيره - تفسيراً صحيحاً - إلى قواعد المنطق والعدالة مع الإستشهاد بقرارات هيئة التحكيم . جوازه . (الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/١/١)
٤١٤	١	قانون أصلح :
		١ - صدور قانون أصلح للتهم أثناء محاكمته . إعماله وإدائته بمقتضاه . ليس في ذلك تغيير للتهمة ، ولا يلزم لفت نظر الدفاع . مثال . مواد مخدرة . المرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ ، والقانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ (الطعن رقم ١٧٤٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٩)
٣١٥	٢٤٧٩	٢ - القانون الأصلح . ماهيته : هو الذي ينشأ للتهم مركزاً أو وضعاً يكون أصلح له من القانون القديم . مثال . وقف التنفيذ في قانون المخدرات الجديد . (الطعن رقم ١٧٧١ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٦)
٣٤٧	٢٤٨٧	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣ - صدور قانون أصلح للمتهم - قبل صدور حكم بات في الدعوى - ينتفى عن الفعل صفة الجريئة . مقتضاء: إعمال القانون الجديد وتبرئة المتهم . المادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
		مثال . مباني . القانونان ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ و ١٧٨ لسنة ١٩٦١ .
٣٦٥	٩٢ ع ٢	(الطعن رقم ١٧٧٠ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٧)
١٥٢	٤١ ع ١	(الطعن رقم ١٠٠٤ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/١٢)
		٤ - المعارضة في أحكام النقض التي ترفع في ظل القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ عن حكم صدر بعد العمل به . غير جائزة . التمسك بقاعدة سريان القانون الأصلح . لا تجدى . مجال إعمال المادة ٥ عقوبات يمس القواعد الموضوعية دون القواعد الإجرائية ، التي تسرى من يوم نفاذها بأثر فوري على الدعاوى التي لم يكن قد تم الفصل فيها ، ولو كانت متعلقة بجرائم وقعت قبل نفاذها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك .
		طرق الطعن في الأحكام الجنائية . ينظمها القانون القائم وقت صدور الحكم محل الطعن .
٥٩٠	١٤٨ ع ٣	(الطعن رقم ١٠٠٥ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢)
		٥ - صدور قانون بإعفاء المتخلفين من التجنيد من العقوبة إذا تقدموا خلال مدة معينة من تاريخ العمل بالقانون . هو قانون أصلح ، يستفيد منه من كان قد وضع نفسه تحت تصرف السلطات قبل صدور هذا القانون . المادة ٥ عقوبات ، والمادة ١ من القانون ٥٤ لسنة ١٩٦٠
٨٣٩	٢٠٢ ع ٣	(الطعن رقم ٢٠٠٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/١١)

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		سريانه من حيث الزمان :
		راجع أيضا : قانون أصلح .
		(القاعده رقم ١٤٨ صفحة ٥٩٠)
		١ - القانون الأصلح للتميم . بدء سريانه . العبرة بتاريخ صدوره وايس بتاريخ العمل به . مثال . مواد مخدرة " مادة الماكتون " .
٣٦١	٢٤٩١	(الطعن رقم ١٦٤١ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٧/٤/١٩٦٢)
		٢ - الحكم بعقوبة الإعدام . تعديل المادة ٣٨١/٢ ج . ووجوب إجماع آراء أعضاء المحكمة عند إصدار الحكم بهذه العقوبة . ذلك لا يعدو أن يكون اجراء منظما لإصدار الحكم وشرطا لصحته . تنفاذه بأثر فوري على الدعاوى المطروحة التي لم يتم الفصل فيها ، وإن كانت عن أفعال وقعت قبل صدور قانون التعديل . عدم ارتداده الى الأحكام التي صدرت صحيحة في ظل القانون السارى قبل التعديل . هـ : ذلك : كل اجراء تم صحيحا في ظل قانون يظل صحيحا وخاضعا لأحكام هذا القانون .
٧٨٩	٣٤١٩٢	(الطعن رقم ١٩٦٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ٢٧/١١/١٩٦٢)
		سريانه من حيث المكان :
		١ - اعطاء شيك في بلد أجنبي . مسجوبا على بنك في مصر . ثبوت أن الشيك لا يقابله رصيد . سريان أحكام القانون المصرى على الساحب المصرى ومعاقبته عن هذه الجريمة اذا عاد الى مصر . شرط ذلك : أن يكون هذا الفعل معاقبا عليه في قانون البلد الذى ارتكب فيه . المادة ٣ عقوبات .
٨٤٦	٣٤٢٠٤	(الطعن رقم ٢٠١١ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٧/١٢/١٩٦٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - التمسك بسريان تشريع أجنبي . هو مجرد واقعة تستدعي التدليل عليها . سريان قانون العقوبات المصرى على واقعة تمت بالخارج . ذلك يستوجب أن يتحقق قاضى الموضوع من أن الفعل معاقب عليه بمقتضى قانون البلد الذى أرتكب فيه .
٨٤٦	٣٤٢٠٤	(الطنن السابق)
<u>قبض</u>		
راجع أيضا : إثبات " بوجه عام " . (القاعدة رقم ١٩١ صفحة ٧٨٥ العدد الثالث)		
		١ - انتقال الضابط إلى المقهى لضبط وتفتيش أحد تجار المخدرات . أمره بحراسة المقهى ومنع الدخول والخروج حتى يتم مهمته . ذلك لا يعد قبضا على من بالمقهى . هو إجراء لحفظ الأمن والنظام لا تعرض فيه للحرية .
٩٠	١٤٢٤	(الطنن رقم ٩٦٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٢٩)
		٢ - الدفع بطلان القبض . لا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة التقص . ذلك يقتضى تحقيقا .
١٩٣	١٤٥٠	(الطنن رقم ١٠٤١ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢٦)
		٣ - القبض على المتهم وتفتيشه . بعد استيقاف غير صحيح . إجراء باطل . مثال .
٣٣٩	٢٤٨٥	(الطنن رقم ١٧٦٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		قتل خطأ
		١ - صور الخطأ . الواردة بالمادة ٢٣٨ عقوبات . لا يشترط تحققها جميعا . يكفي للإدانة : توفر صورة واحدة منها . (الطعن رقم ٢٢٥٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٧) ... ١١٤ ع ٢ ٤٥٣
		٢ - الحكم بالإدانة في جريمة القتل الخطأ . إغفال الدليل على قيام رابطة السببية بين إصابات المجنى عليه وبين وفاته استنادا إلى دليل قتي . قصور يجب الحكم ، ولو كانت العقوبة المقررة بها تدخل في نطاق عقوبة الإصابة الخطأ : ما دام توقيع هذه العقوبة أساسه ثبوت جريمة القتل الخطأ . (الطعن رقم ١١٧٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١٢) ... ١٧٨ ع ٣ ٧٢٩
		قتل عمد
		راجع أيضا : نقض " أثر الطعن " - إثبات - وصف التهمة . (الفواعد ١٩ و ٥٣ بالصفحات ١٠ و ٧٤ و ٢٠١) .
		١ - نية إزهاق الروح . هو عنصر ذو طابع خاص يختلف عن القصد الجنائي العام في سائر جرائم التعدي على النفس . وجوب التعدي منه استقلالاً في الحكم واستظهاره بإيراد الأدلة عليه . (الطعن رقم ٢١٣١ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/١/١) ... ١٦ ع ٤

رقم الصفحة	رقم القاطعة والعدد	
٣٥	١٤ ٩	٢ - نية القتل . وجوب تدليل الحكم على توافرها . إزهاق الروح . هي النتيجة التي يضررها الجاني ويتعين على القاضي أن يستظهرها بما يدل عليها . مثال . قصور . (الطن رقم ٨٤٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٩)
٢٨٦	٢٤ ٧٢	٣ - رابطة السببية في جريمة القتل العمد . بين الاصابات والوفاة . التدليل على قيامها . من البيانات الجوهرية في الحكم . (الطن رقم ١٧٣٤ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢)
٤٣٤	٢٤ ١٠٩	٤ - ظرف الترصد . عدم توفره ، لا تنفي معه نية القتل . قصد الامتداء . تحويله إلى إرادة القتل . استخلاص ذلك مقبول . ما دامت وقائع الدعوى وأدلتها تؤيده . (الطن رقم ١٨٠٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٧)
٥٩٩	٣٤ ١٥٠	٥ - توافر نية القتل وظرف سبق الاصرار والترصد . استخلاص ذلك في الحكم استخلاصا سليما . جمعه بين هذين الطرفين عند تحديثهما . لا يعيبه . (الطن رقم ٢٣٦٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢)
٨٧٦	٣٤ ٢١٢	٦ - التوافق على ارتكاب جرائم القتل عمدا . لا يرتب تضامنا بين المتهمين في المسؤولية الجنائية . كل متهم مسئول عن نتيجة فعله الذي ارتكبه . (الطن رقم ١٠٩٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٥)
		القتل المقترن :
٥٧٠	٢٤ ١٤٤	مقوية المادة ٢/٢٣٤ عقوبات . يكفي لتطبيقها . ثبوت استقلال الجريمة المقترة عن جنائية القتل ، وتميزها عنها ، وقيام المصاحبة الزمنية بينهما . المصاحبة الزمنية . تعريفها . تقديرها : يستقل به قاضي الموضوع (الطن رقم ١٧٢٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/٢٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		الشروع في القتل :
		راجع أيضا : سلاح .
		(القاعدة رقم ١٧٤ صفحة ٧١٣ بالعدد الثالث)
		فساد كبسولة الطلقة وعدم انطلاقها من البندقية . القول بأنها جريمة مستحيلة استعالة . مطلق . خطأ . هي شروع في قتل .
١٠	١٤ ٢	(الطن رقم ٨٤٨ لسنة ٣١ق - جلسة ١٩٦٢/١/١)
<hr/>		
		قدر متيقن
		<hr/>
		قرار محكمة الجنايات الاكتفاء بنظر جنابة العامة وفصل جنحة الضرب المسندة لنفس المتهم عنها . انتهاؤها بعد نظر الجناية إلى أن التهمة شائعة بين المتهم وآخرين . أخذها المتهم بالقدر المتيقن ومعاقبته باعتبار الواقعة جنحة ضرب دون أن تلفت نظره . ذلك اخلال بحق الدفاع ، يستوجب نقض الحكم .
		أخذ المتهم بالقدر المتيقن . موضعه : أن تكون الدعوى قد رفعت به ودارت المرافعة عليه .
٨٥٧	٣٤٢٠٦	(الطن رقم ٢٠٢٢ لسنة ٣٢ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/١٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p style="text-align: center;">قذف</p> <p style="text-align: center;">راجع أيضا : صحافة .</p> <p style="text-align: center;">(القاعدة رقم ١٣ صفحة ٤٧) .</p> <p>القذف المعاقب عليه قانونا . ماهيته . نشر إحدى الجرائد خبرا يحط من قدر المجنى عليه ويدعو إلى احتقاره بين مخالطيه . توافر جريمة القذف . مثال . جريمة المادة ١/٣٠٢ عقوبات . أركانها . لا يتطلب القانون قصدا جنائيا خاصا . كفاية القصد العام . ماهيته . مجرد العلم أن الأمور المسندة لو كانت صادقة لأوجبت عقاب المذنب في حقه أو احتقاره . متى يفترض هذا العلم ؟</p> <p>الدفع بحسن النية . لا محل له : ما دام المجنى عليه ليس من الموظفين العموميين أو من في حكمهم .</p> <p>وقائع القذف . سلطة محكمة الموضوع في استخلاصها من مناصر الدعوى .</p> <p>النتائج القانونية . رقابة محكمة النقض عليها .</p> <p>(الطن رقم ٦٢١ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٦/١/١٩٦٢) ... ١٣ ... ١٤ ... ٤٧</p>
		<p style="text-align: center;">قصد جنائي</p> <p>١ - نية إزهاق الروح . هو عنصر ذو طابع خاص يختلف عن القصد الجنائي العام في سائر جرائم التعدي على النفس . وجوب التحدث عنه مستقلا في الحكم واستظهاره بإيراد الأدلة عليه . مثال .</p> <p>(الطن رقم ٢١٢١ لسنة ٢١ ق - جلسة ١/١/١٩٦٢) ... ٤ ... ١٤ ... ١٦</p>

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		٢ - جريمة المادة ١/٣٠٢ عقوبات . أركانها . لا يتطلب القانون قصدا جنائيا خاصا . كفاية القصد العام . ماهيته : مجرد العلم أن الأمور المستندة لو كانت صادقة لأوجبت عقاب المقدوف في حقه أو احتقاره . متى يفترض هذا العلم ؟
		الدفع بمحسن النية . لا محل له : ما دام المحنى عليه ليس من الموظفين العموميين أو من في حكمهم .
٤٧	١٣ ع ١	(الطعن رقم ٦٢١ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/١/١٦)
		٣ - جريمة إحراز مواد مخدرة . أركانها : الركن المادى وهو الاحراز ، والركن المعنوى وهو القصد الجنائى .
		ما يوفر الركن المعنوى : علم المحرز بحقيقة المادة المضبوطة .
		التحدث في الحكم من القصد الجنائى . متى لا يلزم ؟
		إذا كان ما أورده الحكم يكفى للدلالة على قيامه .
١٨٧	٤٩ ع ١	(الطعن رقم ١٠٣٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢٦)
		٤ - القصد الجنائى العام . يكفى لتوفر الركن الأدبى في جنحة التعدى المنصوص عنها في المواد ١٣٣ و ١٣٦ و ١٣٧ عقوبات .
		جناية المادة ١٠٩ عقوبات . لا يكفى فيها القصد الجنائى العام . يجب أيضا توفر نية خاصة لدى الجانى : هي انتواء الحصول من الموظف المعتدى عليه على نتيجة معينة تتعلق بعمله .
٢٩٥	٧٥ ع ٢	(الطعن رقم ١٧٤١ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢)
		٥ - ظرف التردد . عدم توفره ، لا تنفى معه نية القتل . قصد الاعتداء . تحوله إلى إرادة القتل . استخلاص ذلك مقبول : ما دامت وقائع الدعوى وأدلتها تؤيده .
٤٣٤	١٠٩ ع ٢	(الطعن رقم ١٨٠٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٦ - احتمال اسم في محضر البوليس . متى يكون تزويرا ، ومتى لا يكون . إذا اتحل اسم شخص معروف لديه : تزوير . إذا اتحل اسما وهميا لا وجود له في اعتقاده : لا تزوير ، واو تبين أن تمت شخصا بهذا الاسم ، ما دام المتهم لا يعرفه . علة هذه التفرقة : أن القصد الجنائي لاتهم يجب أن ينصب على كافة أركان الجريمة ومنها الضرر حالا أو محتملا ، وهو ما يمنع القول به في حالة احتمال اسم وهمي . (الطن رقم ٧٦٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢٢) ٢٤٨٩
		٧ - ركن القصد الجنائي في جريمة التهديد . متى يتوافر ؟ ثبوت أن الجاني ارتكب التهديد وهو يدرك أثره في نفس المجنى عليه . قصد الجاني إلى تنفيذ التهديد فعلا ، وتعرف الأثر الفعلي للتهديد في نفس المجنى عليه . لا أهمية له . (الطن رقم ٢٤٠٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/١٦) ٢٣٧
		٨ - القصد الجنائي في جريمة إحراز المخدر . يجب لتوافره : أن يقوم الدليل على علم الجاني بأن ما يحرزه جوهر مخدر . بمجرد وجود المخدر في حيازة شخص . لا يكفي لاعتباره مالا بكنهه الجوهر المخدر . القول بغير ذلك : فيه إنشاء لقريضة قانونية - لا سند لها من القانون - مبناها افتراض العلم من واقع الحيازة . (الطن رقم ١١٢٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٩) ١٦٧

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٩ - القصد الجنائي في جريمة التبيد : هو انصراف نية المتهم إلى اضافة المال الذي تسلمه إلى ملكه واختلاسه لنفسه .
٧١١	٣٤١٧٣ ...	(الطن رقم ١١٥٣ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١١/٦/١٩٦٢)
		١٠ - معاقبة المتهم عن جريمة إحراز مخدر بقصد الاتجار عملا بنص المادة ١/٣٤ من القانون ١٨٠ لسنة ١٩٦٠ . إغفال استظهار قصد الاتجار . قصور في الحكم .
٨٦٩	٣٤٢١٠ ...	(الطن رقم ٢٠٦٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٢/٢٤/١٩٦٢)
		القصد الاحتمالي :
		علاقة السببية في المواد الجنائية . علاقة مادية ، تبدأ بالفعل الضار وترتبط معنويا بما يجب على الجاني أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله العمد . مثال . ضرب أفضى إلى موت . إثبات قيام هذه العلاقة . مسألة موضوعية .
٨١٠	٣٤١٩٦ ...	(الطن رقم ٢٦٢٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٢/٣/١٩٦٢)
<hr/>		
قضاة		
<hr/>		
		راجع أيضا : حكم " ما يبطله " . (القاعدة رقم ١٨٤ صفحة ٧٥١ بالعدد الثالث)
		الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف . توزيعها القضايا على دوائر المحكمة المختلفة عملا بالمادة ٣٥ من القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٩ . هو مجرد تنظيم إداري . لا يسلب محكمة الجنايات اختصاصها الشامل في حدود دائرة المحكمة . مثال .
٣٦٨	٢٤ ٩٣ ...	(الطن رقم ١٧٧٢ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٧/٤/١٩٦٢)

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		<p>قوة الشيء المقضى</p> <p>راجع أيضا : بناء .</p> <p>(القاعده رقم ٤٣ صفحة ١٥٨)</p> <p>١ - حكم المحكمة العسكرية - نهائيا - في إحدى الجرائم العسكرية . يجوز قوة الشيء المقضى . أثر ذلك : إعادة المحاكمة عنها أمام المحاكم العادية . لا تجوز .</p> <p>الازدواج في المسؤولية الجنائية عن الفعل الواحد : أمر يحرمه القانون وتتأذى به العدالة .</p> <p>الدفع أمام المحاكم العادية بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها من المحكمة العسكرية . هو مانع - إن صح - من إعادة المحاكمة . إغفال تحقيقه أو الرد عليه . قصور .</p> <p>(الملحق رقم ٨٩٨ لسنة ٣١ ق - جلة ١٢/٣/١٩٦٢) ... ٥٤ ع ١٠٦ ٢٠٦</p> <p>٢ - أحكام البراءة النهائية المبينة على أسباب غير شخصية بالنسبة للمحكوم لهم ، بحيث تنفى وقوع الجريمة ماديا . حجيتها . هي عنوان الحقيقة هؤلاء وغيرهم ممن يهتمون في ذات الواقعة . مثال . سجل تجارى .</p> <p>(الملحق رقم ٢٢١٨ لسنة ٣١ ق - جلة ١٢/٦/١٩٦٢) ... ١٣٦ ع ٢ ٥٣٦</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(م)
		<p>مأمورو الضبط القضائي . مؤسسات عامة . محاكم عسكرية . محاكمة . محاماة . محررات رسمية . محكمة الجنايات . محكمة الجنح . مرافق عامة . مسئولية جنائية . مسئولية مدنية . مصادرة . معارضة . مواد مخدرة . موظفون عموميون</p>
		<p>مأمورو الضبط القضائي</p>
		<p>راجع أيضا : استدالات . إثبات . تفتيش . (القواعد ٣٥ و ٣٧ و ٢٠٠ و ٢٠٥ بالمصفحات ١٢٩ و ١٣٥ و ٨٣٠ و ٨٥٣)</p>
		<p>١ - إختصاص مأمور الضبط القضائي . الأصل أنه مقصود على الجهات التي يؤدي فيها وظيفته . المادة ٢٣ إجراءات . إستثناء من ذلك : الظروف الاضطراري المفاجيء . مثال .</p>
٢٩٠	٢٤ ٧٣	(الطن رقم ١٧٢٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢)
		<p>٢ - سلطة مأمور الضبط القضائي ، في القبض على المتهم الحاضر . إذا وجدت دلائل كافية على اتهامه . حالات على سبيل الحصر . المادة ٣٤ إجراءات .</p>
٤٢٣	٢٤ ١٠٦	(الطن رقم ١٧٦٣ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<h2>مؤسسات عامة</h2> <p>مؤسسة مديرية التحرير . مؤسسة عامة . موظفوها يعدون في حكم الموظفين العموميين . تمتد إليهم الحماية الخاصة المنصوص عنها في المادة ٦٣ لإجراءات بشأن رفع الدعوى الجنائية .</p> <p>(الطن رقم ٢٤٠٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٣) ... ١٦٥ ع ٣ ٦٦٤</p>
		<h2>محاكم عسكرية</h2> <p>مجالس عسكرية :</p> <p>المجالس العسكرية هي محاكم قضائية استثنائية . حكمها - نهائيا - في إحدى الجرائم العسكرية . يحوز قوة الشيء المقضي . أثر ذلك . إعادة المحاكمة عنها أمام المحاكم العادية . لا تجوز . الازدواج في المسؤولية عن الفعل الواحد : أمر يحرمه القانون وتتأذى به العدالة .</p> <p>الدفع أمام المحكمة العادية بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها من المحكمة العسكرية . هو مانع - إن صح - من إعادة المحاكمة . إغفال تحقيقه أو الرد عليه . قصور .</p> <p>(الطن رقم ١٩٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/١٢) ... ٥٤ ع ١٤ ٢٠٦</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		محاكمة
		إجراءات المحاكمة .
		راجع أيضا : غرفة الاتهام — دفاع — دوى جنائية "انتضاؤها" — نقض "سلطة محكمة النقض" . (القواعد ١٥١ و ١٩٧ و ١٩٨ بالصفحات ٦٠٤ و ٨١٥ و ٨٢٤)
		١ — متهم بجناية . حضور محام معه . يجب أن يكون المحامي مقبولا أمام محاكم الاستئناف أو المحاكم الابتدائية . حضور محام تحت التمرين . أثره : بطلان إجراءات المحاكمة ، واخلال بحق الدفاع . المادة ٣٣٧ إجراءات .
١٤١ ع ٣	...	(الطن رقم ٣١١٦ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/١/١) ...
		٢ — مرافعة محام المتهم طويلا . دون منعه من المحكمة . لا إخلال بحق الدفاع
٢٨١ ع ٧	...	(الطن رقم ٧٧١ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/١/٢) ...
		٣ — أصول المحاكمة . إجراء المحكمة التحقيق بنقدها بالجلسة . كلما كان ذلك ممكنا . مالم يتنازل المتهم عن ذلك صراحة أرضينا .
		تداعى الأدلة المطروحة . أثره : وجوب الرجوع إلى أصول المحاكمة . فعود المحكمة عن تولى التحقيق بالجلسة . بطلان الإجراءات .

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		مثال . اختلاس محجوزات . استناد حكم الادانة على محضر جمع استدلالات مطبوع أعدت فيه أقوال الصراف " شاهد الإثبات " من قبل لتجرى على كافة الوقائع التي يبلغ عنها الصيارفة . تقييم الدليل . هذا إجراء لا جد فيه ولا يصلح مأخذاً لدليل سليم من قول الشاهد .
٥٥	١٤ ع ١٤	(الطن رقم ٦٧٧ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٦/١/١٩٦٢)
		٤ - حضور مدافع عن المتهم بجناية . تعدد المتهمين وتعارض مصالحهم . وجوب تخصيص محام لكل منهم . الإكتفاء بمحام واحد عنهم جميعاً . يعيب إجراءات المحاكمة .
٦٨	١٧ ع ١٤	(الطن رقم ٩٢٦ لسنة ٢١ ق - جلسة ٢٢/١/١٩٦٢)
		٥ - الإحالة المباشرة في جرائم المادة ٣/٢١٤ إجراءات ، وما ارتبط بها من جرائم أخرى . ماهية هذا الارتباط : هو ارتباط المادة ٣٢ عقوبات .
		مثال لا ارتباط فيه : ضبط المتهم محرراً مخدراً ثم ضبط سلاح وذخيرة بمنزله في الوقت نفسه .
		إحالة النيابة الدعوى مباشرة إلى محكمة الجنايات عن جرائم لا ارتباط بينها . المثال المتقدم . إدانة المتهم والحكم عليه بعقوبة الجريمة الأشد . بطلان إجراءات المحاكمة . تقضه : والحكم بعدم قبول الدعوى عن تهمة إحراز مخدر لرفعها بغير الطريق الذي رسمه القانون وهو تقديمها إلى غرفة الإتهام ، وبإعادة الدعوى إلى محكمة الجنايات من تهمة السلاح والذخيرة .
٨٣	٢٢ ع ١٤	(الطن رقم ٩٤٩ لسنة ٢١ ق - جلسة ٢٩/١/١٩٦٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٦ - نصوص قانون الإجراءات الجنائية هي الواجبة التطبيق على إجراءات المواد الجنائية والدعوى المدنية المرفوعة أمام المحكمة الجنائية .
		قانون المرافعات . متى يرجع إليه : لا يكون ذلك إلا لسد نقص في قانون الإجراءات الجنائية .
		مثال : دعوى مدنية . بلوغ المدعى بالحق المدني - الذي كان قاصرا - سن الرشد . تمثيله نفسه بحاميه بعد أن كان يمثله وليه الطبيعي . الحكم بانقطاع سير الخصومة في هذه الحالة . غير صحيح . هـهه ذلك .
		تبعية الدعوى المدنية للدعوى الجنائية . وجوب سيرهما معا قدر المستطاع .
١٠٧	٢٩ ع ١٤	(الطن رقم ٩٦٤ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٥)
		٧ - الأصل أن إجراءات المحاكمة قد روعيت .
		محضر الجلسة . الإثبات فيه . على المتهم أن يطلب صراحة إثبات ما يبرمه إثباته . نفيه على المحكمة أنها هي لم تثبت دفاعه ولم تناقشه فيه . غير مقبول .
١٥٢	٤١ ع ١٤	(الطن رقم ١٠٠٤ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/١٢)
		٨ - الدفاع المكتوب في مذكرة : هو تمة للدفاع الشفوي بالجلسة . دفاع موضوعي هام . طلب تحقيقه . على المحكمة إجابته أو الرد عليه . إغفال ذلك : قصور واخلاق بحق الدفاع . مثال . محضر الجلسة . بياناته . النص فيه على أن الدفاع قدم مذكرة . ضم المفردات أمام محكمة النقض تحقيقا للطن خلوها من تلك المذكرة . لا وجه للنزاع فيما يقول المتهم إنه أورده في مذكرته من دفاع : فالظاهر يسانده .
١٧٢	٤٧ ع ١٤	(الطن رقم ٢٥٥٤ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٩ - علانية إجراءات المحاكمة . قاعدة جوهرية . إلا ما أمتثني بنص صريح
		النطق بالحكم . أحد هذه الإجراءات . وجوب النطق به علنا . صدوره في جلسة سرية . أثره : بطلان الحكم . المادتان ٣٠٣ و ٣٣١ إجراءات
		محضر الجلسة والحكم . هما من أوراق الدعوى التي تكشف عن سير إجراءات المحاكمة حتى صدور الحكم (الطعن رقم ٩٨٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢٧) ٥١ ع ١٩٥
		١٠ - الطعن بالنقض للمرة الثانية . مقتضاء : الحكم في موضوع الدعوى . المادة ٤٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . إجراءات المحاكمة في هذه الحالة . هي الإجراءات المقررة للمحاكمة عن الجريمة . متى تحدد محكمة النقض جلسة لنظر الموضوع ؟ ومتى تحكم فيه مباشرة . تحديد الجلسة : إذا استلزمت أسباب الطعن التعرض لموضوع الدعوى . الحكم مباشرة : عند اقتضار أسباب الطعن على مجرد الخطأ في تطبيق القانون بما يقتضي تصحيحه فحسب . المادة ٣٩ من القانون . (الطعن رقم ١٧١١ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢٧) ٦٨ ع ٢٦٨

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		١١ - تقيد محكمة الموضوع بمحدود الواقعة الواردة بورقة التكليف بالحضور أو بأمر الإحالة . إستثناء من ذلك : محكمة الجنايات والدائرة الجنائية بمحكمة النقض " عند نظرها موضوع الدعوى " . حقهما في إقامة الدعوى الجنائية : على غير المتهم ، أو عن وقائع أخرى ، أو عن جنسية أو جنحة مرتبطة بالتهمة المعروضة . المادة ١١ إجراءات .
		إستعمال هذا الحق . قاصر على مجرد تحريك الدعوى . الحكم في الدعوى يكون لمحكمة أخرى . مخالفة ذلك : خطأ يتعلق بأصل من أصول المحاكمات الجنائية .
٣٠٩	٢٤ ٧٧	(الملن رقم ١٦٨٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٣)
		١٢ - شفوية المرافعة . العبرة بالتحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة بالجلسة . وجوب سماع الشهود ما دام ذلك ممكناً .
٣٥٠	٢٤ ٨٨	(الملن رقم ١٧٧٣ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٦)
		١٣ - الارتباط الموجب لضم قضية لأخرى . ماهيته : هو الارتباط غير القابل للتجزئة في حكم المادة ٣٢ عقوبات . نظر كل من القضيتين على استقلال عند عدم تحقق هذا الارتباط . لا يعيب إجراءات المحاكمة .
٣٧٥	٢٤ ٩٥	(الملن رقم ١٧٨٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٧)
		١٤ - سؤال الشاهد دون حلف يمين . بحضور محامي المتهم ، ودون اعتراض منه . يسقط حقه في الدفع ببطالان الإجراءات .
٣٨٠	٢٤ ٩٦	(الملن رقم ٢٥٥٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٣٨٨	٩٧ ع ٢	<p>١٥ - شفوية المرافعة . طلب المحامي الحاضر مع المتهم بجئحة - بعد سماع شأهده - تأجيل الدعوى لحضور المحامي الأصلى أو حجزها للحكم . حجز المحكمة القضية للحكم مع التصريح بتقديم مذكرات . لا إخلال بحق الدفاع . (الطن رقم ٣٩١ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٣)</p>
٣٩٩	١٠٠ ع ٢	<p>١٦ - محضر الجلسة . إثبات إسم المتهم فيه ، من أقواله بالجلسة . صدور الحكم بهذا الإسم . لا بطلان . (الطن رقم ١٧٩٧ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٣)</p>
٤١٥	١٠٤ ع ٢	<p>١٧ - الحكم بعدم الاختصاص والإحالة إلى النيابة لإحالة الدعوى إلى محكمة الأحداث . بعد أن قدرت المحكمة من المتهم وقت ارتكاب الحادث بنحو عشرة سنة . ثبوت أن من المتهم وقته - من واقع دفتر المواليد - تجاوز خمس عشرة سنة . الحكم بعدم الاختصاص . خطأ . (الطن رقم ١٦٧١ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٤)</p>
		<p>١٨ - رفع الدعوى الجنائية . يلزم المحكمة بالفصل فيها ، وفقاً لما تستظهره من توافر أركان الجريمة ، وعلى هدى ما تستلهمه في تكوين عقيدتها .</p>
٤٤٩	١١٣ ع ٢	<p>الأحكام أو الدعوى المدنية . لا تقيد المحكمة الجنائية . ولا تعلق قضاءها على ما عساه يصدر من أحكام في النزاع المطروح . مثال . (الطن رقم ٢٣٥٦ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٧)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
٤٥٣	٢٤١١٤	١٩ - الادعاء بالحق المدني . طلب تعديل مبلغ التعويض من المدعى المدني أمام المحكمة الاستئنافية . في مواجهة المتهم، وفي غيبة المستول عن الحقوق المدنية . نعى المتهم على الإجراءات بالبطلان . لا يقبل منه . ولا شأن له بذلك . (الطن رقم ٢٣٥٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٧)
٤٥٨	٢٤١١٥	٢٠ - الأصل أن الإجراءات قد روعيت أثناء نظر الدعوى . على صاحب الشأن أن يثبت أنها أهملت أو خولفت . المادة ٣٠ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . حق الدفاع . الادعاء بأن المحكمة صادرة ، قبل حجز الدعوى للحكم . وجوب تقديم الدليل على ذلك . وتسجيل المخالفة في طلب مكتوب قبل صدور الحكم . (الطن رقم ٢٣٠٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٨)
٤٦٤	٢٤١١٦	٢١ - إعلان المتهم بلجهة الإدارة . ثبوت أن له محل إقامة سبق إعلانه فيه بنفس الدعوى . صدور الحكم بناء على الإعلان بلجهة الإدارة . أثر ذلك : بطلان الحكم ، لأنه بني على إجراءات باطلة . (الطن رقم ١٠٠٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢١)
٤٧٨	٢٤١٢١	٢٢ - صدور أمر إحالة واحد بالنسبة لعدة متهمين بجرائم مختلفة . ليس من شأنه تفويت مصلحة لأحدهم أو إخلال بحقه في الدفاع . لا بطلان في الإجراءات . (الطن رقم ٢٤٠٧ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢١)
		٢٣ - شقوية المرافعة . العبارة بالتحقيق الذي تجريه المحكمة بالجلسة في مواجهة المتهم . على المحكمة سماع الشهود مادام ممكناً .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٤٨١	٢٤١٣٢	ثبوت مرض الشاهد — الذى طلب المتهم سماعه — وتقبيعه فى الخارج للعلاج لمدة محدودة. ذلك لا يمنع من إمكان سماعه. رفض الطلب وإدانة المتهم . إخلال بحق الدفاع . (الطن رقم ٢٤٠٨ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٢١)
٤٩٥	٢٤١٣٧	٢٤ — قرار المحكمة ضم دعويين مقامتين ضد متهم واحد للارتباط وفقا لنص المادة ٣٢ عقوبات . تنبيه المتهم إلى هذا الإجراء . لا يلزم . ذلك أن الإجراء تم لصالحه ، وقضى فى الدعويين بعقوبة واحدة ، دون إضافة جديد للوقائع المرفوعة بها الدعويان ودارت عليها المرافعة . (الطن رقم ٢١٥٤ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٢٨)
٥٤٦	٢٤١٣٨	٢٥ — المحكمة الاستئنافية إنما تعيد النظر فيما فصلت فيه محكمة أول درجة فقط محكمة أول درجة — إذ لم تفصل فى جزء من الدعوى ، فإن اختصاصها يبقى بالنسبة له . لا يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تحكم فيه بنفسها . ذلك تفويت لإحدى درجات التقاضى . (الطن رقم ٢٤٢٣ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/١٢)
٥٦٧	٢٤١٤٣	٢٦ — المحاكمات الجنائية . الأصل أن تنبنى على التحقيقات الشفوية ، التى تجريها المحكمة بالجلسة فى حضور المتهم . وتسمع الشهود ، ما دام ممكنا (الطن رقم ٩٧٠ لسنة ٢١ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/٢٦)
		٢٧ — محضر الجلسة . وجوب تحريره لإثبات مايجرى بالجلسة ، والتوقيع من رئيس المحكمة وكاتبها على كل صفحة منه . المادة ٢٧٦ إجراءات

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		مجرد عدم التوقيع على كل صفحة منه ، لا يترتب عليه بطلان الإجراءات ، ما دام أن المتهم لا يدعى أن شيئاً مما دون في المحاضر يخالف الحقيقة
٥٧٦	٢٤١٤٥	(الطعن رقم ١٧٨٧ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/٢٦)
		٢٨ — تكليف الخصوم بالحضور أمام محكمة النقض . غير واجب . القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
		التقرير بالطعن بالنقض . يدخل الطعن في حوزة المحكمة وانصالحاً به . محكمة النقض ليست درجة استئنافية تعيد عمل قاضي الموضوع . هي درجة استئنائية يقتصر عملها على رقابة عدم مخالفة القانون .
٥٩٠	٢٤١٤٨	(الطعن رقم ١٠٠٥ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/١٠/٢)
		٢٩ — خلو محضر الجلسة من بيان بعض ما تم أمام المحكمة من إجراءات . إشارة الحكم إلى تلك الإجراءات . الحكم يكمل محضر الجلسة . مثال .
٦١٠	٢٤١٥٢	(الطعن رقم ١٩٦٤ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٢/١٠/٨)
		٣٠ — معارضة استئنافية . حضور المعارض بالجلسة المحددة . إدراج اسمه بمرور الجلسة على خلاف الاسم الحقيقي . مما نتج عنه : عدم تمكنه من المثول في الدعوى ، وصدور الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . ذلك حكم باطل ، بني على إجراءات باطلة .
٦٥٤	٢٤١٦٢	(الطعن رقم ١٠٩٩ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٢)
		٣١ — طلب التأجيل ، أمام محكمة الجناح . رفضه . لا إخلال بحق الدفاع : ما دام المتهم قد أعلن بالحضور في الميعاد القانوني . طلة ذلك : عدم وجوب حضور محام للدفاع عن المتهم بجنحة .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٦٨١	٣ع١٦٨	<p>انسحاب المحامي . بعد رفض طلب التأجيل . مطالبة المتهم بالدفاع عن نفسه . لا تثريب .</p> <p>(الطن رقم ١١٣٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٩)</p> <p>٣٢ - تعدد المتهمين في الدعوى . إسناد الجرائم موضوع الاتهام إليهم جميعا . تناقض أقوال شاعدي الاثبات في نسبة الجرائم إلى فريق معين من المتهمين دون الفريق الآخر . ذلك يؤدي حتما إلى تعارض المصلحة بين الفريقين ، ويستلزم فصل دفاع كل منهما .</p> <p>السماح لمحام واحد بالمرافعة عن المتهمين جميعا ، مع قيام هذا التعارض . إخلال بحق الدفاع .</p> <p>(الطن رقم ١١٥٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٥)</p> <p>٣٣ - إحالة المتهم لمحكمة الجنايات بتهمة العاهة المستديمة . قيام المحكمة بتغيير التهمة إلى ضرب أحدث بالجنى عليه إصابة أخرى ، وتبرئة المتهم من تهمة العاهة لعدم ثبوت نسبتها إليه بالذات . ذلك تغيير يقتضي تنبيه المتهم إليه . مخالفة ذلك ومعاقبته عن التهمة الجديدة . إخلال بحق الدفاع .</p> <p>(الطن رقم ١٧٨٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١٩)</p> <p>٣٤ - أقوال أحد المتهمين في الدعوى . اعتبارها دلائل إثبات ضد متهم آخر معه . ذلك من شأنه قيام تعارض بين مصلحة كل منهما . وجوب فصل الدفاع بينهما .</p> <p>السماح لمحام واحد بالمرافعة عنهما ، مع قيام هذا التعارض . إخلال بحق الدفاع . يبطل الحكم .</p> <p>(الطن رقم ١٧٨٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١٩)</p>
٧٠٧	٣ع١٧٢	
٧٤١	٣ع١٨١	
٧٤٥	٣ع١٨٢	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>٣٥ - الحكم بعقوبة الإعدام . تعديل المادة ٢/٣٨١ إجراءات ، ووجوب إجماع آراء أعضاء المحكمة عند إصدار الحكم بهذه العقوبة . ذلك لا يعدو أن يكون إجراء منظما لإصدار الحكم وشرطا لصحته . نفاذه بأثر فوري على الدعاوى المطروحة التي لم يتم الفصل فيها ، وإن كانت عن أفعال وقعت قبل صدور قانون التعديل . عدم ارتداده إلى الأحكام التي صدرت صحيحة في ظل القانون الساري قبل التعديل . صلة ذلك : كل إجراء تم صحيحا في ظل قانون يظل صحيحا وخاضعا لأحكام هذا القانون .</p>
٧٨٩	٣٤١٩٢	(الطعن رقم ١٩٦٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٢٧)
		<p>٣٦ - معارضة في حكم غيابي . تخلف المتهم عن الجلسة المحددة انظرها . حضور محام عنه وإبدائه عذر تخلف المتهم دون تقديم دليل على ذلك . أطراح المحكمة هذا الدفاع ، واعتبار المتهم متخلفا دون عذر مقبول ، وقضاؤها باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . الطعن في هذا الحكم بالنقض . تقديم شهادة طبية دالة على مرض الطاعن وعلى أن جراحته أجريت له يوم جلسة المعارضة . اطمئنان محكمة النقض إلى صحة تلك الشهادة المثبتة لقيام العذر المانع من الحضور . أثر ذلك : وجوب نقض الحكم والإحالة .</p>
٧٩٩	٣٤١٩٣	(الطعن رقم ١٩٧٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٣)
		<p>٣٧ - قرار محكمة الجنايات الاكتفاء بنظر جناية العاهة وفصل جنحة الضرب المسندة لنفس المتهم عنها . انتهاؤها بعد نظر الجناية إلى أن التهمة شائعة بين المتهم وآخرين . أخذها المتهم بالتقدير المتيقن ومعاقبته باعتبار الواقعة جنحة ضرب دون أن تلت نظر . ذلك إخلال بحق الدفاع .</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٨٥٧	٣٤٢٠٦	أخذ المتهم بالتقدير المتيقن . موضعه : أن تكون الدعوى قد رفعت به ودارت المرافعة عليه . (الطن رقم ٢٠٢٢ لـ ٣٢ ق — جلسة ١٧/١٢/١٩٦٢)
٨٦٠	٣٤٢٠٧	٣٨ — حضور محام عن المتهم بجنحة . غير واجب قانونا . حضور المحامي . يوجب على المحكمة سماعه . فإذا لم يحضر . لا تنفذ المحكمة بسماعه . ما لم يثبت أن غيابه لعذر قهري . (الطن رقم ٢٧٤٧ لـ ٢٢ ق — جلسة ١٧/١٢/١٩٦٢)
٨٦٠	٣٤٢٠٧	٣٩ — طلب التأجيل لحضور المحامي الأصلي ، دون ذكر للعذر المانع من حضوره . التفات المحكمة عن هذا الطلب ، وقضاؤها في موضوع الدعوى . معنى ذلك : أن المحكمة قدرت — في حدود حقها — أن تخلف المحامي لم يكن لعذر قهرى يلزمها بمنحه أجلا للحضور ، وأنها لم تظمن إلى السبب الذي بني عليه طلب التأجيل . النعي على الحكم بالاخلاق بحق الدفاع . لا يقبل . (الطن السابق)
<hr/>		
<h2>محاماة</h2>		
راجع أيضا : قابات — محاكمة "إجراءات المحاكمة". (القاعدتان ١ "قابات" و ٢ بالصفحتين ١ و ١٤) .		
١ — المحامي "المقبول" لرافعة ، والمحامي "المقرر" للمرافعة : هما لفظان لمعنى واحد .		

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>قبول المحامي أمام محكمة النقض . حالاته : أن يكون مقيدا بالجدول الخاص طبقا للمادة ١٧ من قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ - أو أن يكون مقبولا للمرافعة أمامها بحكم المادة ٢٦ منه .</p> <p>المحامون الذين تشملهم هذه المادة : محامو الحكومة والهيئات العامة ووزارة الأوقاف والمؤسسات العامة والهيئات التي يعينها وزير العدل بعد أخذ رأى لجنة قبول المحامين .</p> <p>قرار وزير العدل الصادر في ١٩٥٧/٥/٢١ إعمالا للمادة ٢٦ من قانون المحاماة . طائفة الهيئات التي عينها فيه . أثره : التسوية بين محامي الحكومة ومحامي تلك الهيئات . عدم اشتراط قيدهم بجدول المحامين أمام المحاكم بجميع درجاتها .</p> <p>(الطعن رقم ٨٧٤ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٣/١٩)</p> <p>٢ - إجراءات الطعن بالنقض . وجوب التوقيع على أسباب الطعن المرفوع من غير النيابة من محام مقبول أمام محكمة النقض . المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .</p> <p>قبول المحامي للمرافعة . أثره ومداه : تحويل المحامي اتخاذ كافة الإجراءات القضائية حتى تنتهى المرافعة .</p> <p>مثال . محامى بنك مصر . توقيعه على أسباب الطعن بالنقض . جوازه . قبول الطعن شكلا .</p> <p>(الطعن السابق)</p> <p>٣ - الطعن بالنقض من المتهم ومن المدعى بالحقوق المدنية . توقيع محام واحد على تقريرى الأسباب . تلك مخالفة مهنية من المحامى لا تجرد هذا العمل الإجرائى من آثاره القانونية . ولا تنال من صحة تقرير الأسباب .</p> <p>(الطعن رقم ١١٢٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٢٠)</p>
٢٤٣	١٤ ٦٢	
٧٥٣	٣٤ ١٨٥	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<h2>محركات رسمية</h2>
		المحركات . بماذا تحقق رسميتها ؟ إذا تضمنت ما يفيد تداخل الموظف المختص في تحريرها ، وإعدادها . وأن تحتوي على ما يؤم بباشرته إجراءاتها في حدود اختصاصه . ذلك يكفي لتوفر مظهرها ، وانخداع الناس بها . (الطن رقم ١٦٢٦ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٣) ... ٧٦ ع ٢٤ ٣٠٠
		<h2>محكمة الجنايات</h2>
		راجع أيضا : محاكمة . اختصاص . ارتباط . تعدد الجرائم . (القواعد ٢٢٢ و ٢٢٩ و ٦٩ بالصفحات ١٤ و ٨٣ و ١٤٧ و ٢٧٣) . اختصاص محكمة الجنايات بالفصل في جميع الجنايات التي تقع في دائرة المحكمة الابتدائية . المادة ٧ من القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٩ . توزيع القضايا من الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف على دوائر المحكمة المختلفة عملا بالمادة ٣٥ من القانون . هو مجرد تنظيم إداري . لا يسلب محكمة الجنايات اختصاصها الشامل في حدود دائرة المحكمة . مثال . (الطن رقم ١٧٧٢ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٧) ... ٩٣ ع ٢٤ ٣٦٨

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<h2 style="text-align: center;">محكمة الجنح</h2> <p>راجع أيضا : اختصاص . ارتباط . تعدد الجرائم . (القاعدة رقم ٦٩ منفحة ٢٧٢)</p> <p>قرار غرفة الإتهام بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنح . ينقل الاختصاص بنظر الجناية إلى المحكمة الجزئية ، دون أن يقيد بها في خصوص قيام العذر القانوني أو توافر الظروف المخففة . حق تلك المحكمة في القضاء بعدم الاختصاص : إذا رأت أن ظروف الدعوى لا تبرر تخفيض العقوبة .</p> <p>سلطة الإحالة . ليست قاضي موضوع . قرارها بوجود الظروف المخففة أو الأعدار القانونية . يخضع لرقابة محكمة الموضوع .</p> <p>(الطعن رقم ١١٥٠ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٢/١١/٥) ... ١٧١ ع ٣ ٧٠٠</p>
		<h2 style="text-align: center;">مرافق عامة</h2> <p>مرفق سكك حديد وجه بحرى . تديره شركة وضعت تحت الحراسة إلى أن ينتهى عقد امتيازها . هذه الشركة ليست من المصالح الحكومية أو الهيئات العامة .</p> <p>السائق العمومى لدى هذه الشركة . لا يعد فى حكم الموظف أو المستخدم العمومى . ولا يطبق فى شأنه حكم المادة ٦٣/٣ إجراءات .</p> <p>(الطعن رقم ١٧٢٤ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٢/١٠/١٦) ... ١٧١ ع ٣ ٦٥١</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<h2 style="text-align: center;">مسئولية جنائية</h2> <p style="text-align: center;">راجع أيضا : شيك بدون رصيد - دخان . (القاعدتان ٣٢ و ٦٧ بالصفحتين ١٢٤ و ٢٦٣)</p> <p>١ - الازدواج في المسؤولية الجنائية عن الفعل الواحد : أمر يحرمه القانون وتتأذى به العدالة .</p> <p>حكم المحكمة العسكرية - نهائيا - في إحدى الجرائم العسكرية يحوز قوة الشيء المقضى . لا تجوز إعادة المحاكمة عنها أمام المحاكم العادية</p> <p>(الطن رقم ٨٩٨ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٢/٣/١٩٦٢) ... ٥٤ ع ١٠٦ ٢٠٦</p> <p>٢ - الإعفاء من المسؤولية الجنائية . تقدير حالة المتهم العقلية أمر يتعلق بوقائع الدعوى . يفصل فيه قاضى الموضوع دون . عقب . مادام يقيمه على أسباب مائغة</p> <p>(الطن رقم ١٦٧٧ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٠/٤/١٩٦٢) ... ٨٣ ع ٢٤ ٣٣٢</p> <p>٣ - صدور تشريع يغفل النص على تأثيم فعل . تدارك هذا النقص بتشريع لاحق . لامتسولية خلال الفترة بين صدور التشريعين ، ولو كان العمل بهما في وقت واحد . غلة ذلك : هدم رجعية القوانين الجنائية مثال . مواد مخدرة " مادة الماكستون " .</p> <p>(الطن رقم ١٦٤١ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٧/٤/١٩٦٢) ... ٩١ ع ٢٤ ٣٦١</p> <p>٤ - جريمة إعطاء شيك بدون رصيد . تتحقق ولو تقدم المستفيد لصرف الشيك في تاريخ لاحق على إصداره : مادام أن الشيك قد استوفى شكله القانونى لى يجرى مجرى النقود . ذلك أن الشيك يكون مستحق الوفاء بمجرد الاطلاع .</p>

رقم القاعدة والعدد	رقم المادة	
٧١٧	٣٤١٧٥	وجود رصيد كاف للوفاء بقيمة الشيك وقت إصداره . لا يعفى المتهم من المسؤولية الجنائية : متى سحب مبلغا من الرصيد يجعله غير كاف للوفاء . (الطعن رقم ١١٦٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١٢)
٧٤٨	٣٤١٨٣	٥ - اختلاس أشياء محجوزة إداريا . قيام المتهم بوفاء جزء من الدين المحجوز من أجله قبل يوم البيع . ينفى المسؤولية عن التبديد : إذا كان ما تم الوفاء به يعادل قيمة الأشياء المحجوزة . (الطعن رقم ١٩١٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١٩)
٨٧٦	٣٤٢١٢	٦ - التوافق على ارتكاب جرائم القتل العمد . لا يرتب تضامنا بين المتهمين في المسؤولية الجنائية . كل متهم مسئول عن نتيجة فعله الذي ارتكبه . مسألة المتهمين جميعا عن قتل المجنى عليهم ، دون اثبات مساهمة كل متهم في إحداث الإصابات التي أدت إلى وفاة كل من المجنى عليهم . قصور يعيب الحكم . (الطعن رقم ١٠٩٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٥)
مسئولية مدنية		
		١ - المسؤولية التعصيرية . أركانها : خطأ وضرر ورابطة سببية بينهما . تقدير التعويض . متروك لمحكمة الموضوع دون معقب . هدم التزامها ببيان عناصر الضرر الذي قدرت التعويض على أساسه : ما دامت قد أوردت أدلة الإدانة من الجريمة . (الطعن رقم ٢٤٠١ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢١)
٤٧٢	٢٤١١٩	

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		٢ - مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه ، مبناه : سوء اختياره لتابعه ، وتقديره في مراقبته عند قيامه بأعمال وظيفته . لا ينبغي : أن تكون وزعة بين أكثر من متبوع عن تابع يؤدي لهم عملا مشتركا . المادة ١٧٤ مدني .
		مسئولية المتبوع عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع . يكفى لتحقيقها : قيام علاقة سببية بين الخطأ ووظيفة التابع . يستوى في ذلك : أن يكون خطأ التابع قد أمر به المتبوع ، أولم يأمر به ، علم به ، أولم يعلم . ما دام أن الوظيفة هي التي مكنت التابع من ارتكاب الخطأ .
		علاقة التبعية . مسألة موضوعية . يفصل فيها قاضي الموضوع بغير معقب : ما دام أنه يقيّمها على عناصر نتائجها .
٦٢٥	٣ع ١٥٦	(الطعن رقم ١٠٨٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٥/١٠/١٩٦٢)
		٣ - مسئولية الوالد عن تعويض الضرر الذي يحدثه ولده . هي مسئولية مفترضة : مادام الولد في كنفه حتى يبلغ سن الرشد . استناد هذه المسئولية إلى قرينة الإخلال بواجب الرقابة أو إلى افتراض أنه أساء تربيته أو إلى الأمرين معا . هذه قرينة قابلة لإثبات العكس . عبء الإثبات يقع على كاهل المسئول . المادة ١٧٣ مدني . -
٦٤٠	٣ع ١٥٩	(الطعن رقم ٩٠١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٦/١٠/١٩٦٢)
		٤ - مسئولية المتبوع عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع . قيامها على خطأ مفترض في جانب المتبوع . لا يقبل لإثبات العكس .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		متى تحقق ؟ كلما كان فعل التابع قد وقع منه أثناء تأدية الوظيفة ، أو كلما استغل الوظيفة أو ساعدته هذه الوظيفة على اتيان الفعل الضار غير المشروع ، أو هيأت له بأية طريقة كانت فرصة ارتكابه . يستوى في ذلك : ارتكاب الفعل لمصلحة المتبوع ، أو من باعث شخصي متصل أو غير متصل بالوظيفة . المادة ١/١٧٤ مدني .
٧٥٣	١٨٥ ع ٣	(الطعن رقم ١١٢٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٢٠) ...
<hr/>		
<h2>مصادرة</h2> <hr/>		
راجع : عقوبة .		
(القاعدة رقم ٢١٣ صفحة ٨٨٠ بالعدد الثالث)		
<hr/>		
<h2>معارضة</h2> <hr/>		
راجع ايضا استئناف . نقض "إجراءاته" . إعلان .		
(القواعد ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥)		
١ - الحكم المحضوري الاختياري الاستئنافي . قابل للمعارضة . عند إثبات قيام العذر المانع من الحضور .		
ميعاد المعارضة . يبدأ من تاريخ إعلان المتهم بالحكم .		
٥٠٦	١٢٩ ع ٢	(الطعن رقم ٣١٥٥ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢٩) ...
ج ٠٢ (٣١) ج ٥٠		

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - معارضة في حكم غيابي . تخلف المتهم عن حضور الجلسة الأولى . حضور محام عنه . تقديمه شهادة طبية تفيد مرض المتهم . القضاء باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . دون الإشارة إلى هذا العذر ، وإبداء الرأي فيه . ذلك إخلال بحق الدفاع .
٥٥٦	٢٤١٤٠	(الملحق رقم ٢٤٣٦ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/٢٥)
		٣ - حكم النقض الصادر في غيبة الطاعن . لا تجوز المعارضة فيه : ولو لم يكن الطاعن قد أعلن بالحضور للجلسة التي صدر فيها الحكم . علة ذلك : القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ألغى الطعن بطريق المعارضة في الأحكام التي تصدر من محكمة النقض ، كما خلا من التص على وجوب تكليف الخصوم بالحضور أمامها .
		المعارضة التي ترفع في ظل أحكام القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ عن حكم صدر بعد العمل به . غير جائزة . التمسك بقاعدة سر يان القانون الأصح . لا تجدى . مجال أعمال المادة ٥ عقوبات يمس القواعد الموضوعية دون القواعد الإجرائية .
٥٩٠	٣٤١٤٨	(الملحق رقم ١٠٠٥ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢)
		٤ - معارضة استئنافية . حضور المعارض بالجلسة المحددة . إدراج اسمه برول الجلسة على خلاف الاسم الحقيقي ، مما نتج عنه : عدم تمكنه من المثول في الدعوى وصدر الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . ذلك حكم باطل ، بني على إجراءات باطلة .
٦٥٤	٣٤١٦٢	(الملحق رقم ١٠٩٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>٥ - معارضة في حكم غيابي . تخلف المتهم عن الجلسة المحددة لنظرها . حضور محام عنه وإبدائه عذر تخلف المتهم دون تقديم دليل على ذلك . اطراح المحكمة هذا الدفاع ، واعتبار المتهم متخلفا دون عذر مقبول ، وقضاؤها باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . الطعن بالنقض في هذا الحكم . تقديم شهادة طبية دالة على مرض الطامن وعلى أن براحة أجريت له يوم جلسة المعارضة . اطمئنان محكمة النقض إلى صحة تلك الشهادة المثبتة لقيام العذر المانع من الحضور . أثر ذلك : وجوب نقض الحكم والإحالة .</p>
٧٩٩	٣٤١٩٣	(الطعن رقم ١٩٧٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٣)
		<p>٦ - الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . النعي على هذا الحكم بالبطلان لمرض المتهم يوم صدوره ، وإرفاق شهادة طبية بأسباب الطعن . عدم اطمئنان محكمة النقض إلى صحة تلك الشهادة من ظروف الدعوى وتخلف المتهم من حضور جميع جاسات المحاكمة . أثره : رفض هذا الوجه من الطعن .</p>
٨٠٢	٣٤١٩٤	(الطعن رقم ١٩٧٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٣)

رقم الصفحة	رقم القاطعة والعدد	مواد مخدرة
		<p>راجع أيضا : محكمة "إجراءات المحاكمة" . استدلالات . تفتيش .</p> <p>(القواعد ٢٢ و ٣٥ و ٧٣ بالصفحات ٨٣ و ١٢٩ و ٢٩٠)</p> <p>١ - جريمة إحرازها . أركانها . الركن المادي وهو الإحراز . الركن المعنوي وهو القصد الجنائي العام . ما يوفره : علم المحرز بحقيقة المادة المضبوطة . التحدث في الحكم استقلالاً عن القصد الجنائي . متى لا يلزم ؟ إذا كان الحكم يكفي للدلالة على قيامه . استظهار قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي . غير لازم .</p> <p>(الطعن رقم ١٠٣٢ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢٦) ... ٤٩ ع ١٨٧</p> <p>٢ - نقل المواد المخدرة . هو أحد الأفعال المؤثمة في المادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . لا ينطوي ذلك على قصد خاص . استبعاد الحكم بقصد الاتجار والتعاطي في حق المتهم ، واستطراده إلى فرض آخر هو نقل المخدرات . ذلك لا يعيب الحكم : متى كان قد قال في ذلك قولاً مقبولا لاتناقض فيه .</p> <p>(الطعن السابق) ... ٤٩ ع ١٨٧</p> <p>٣ - إحراز مواد مخدرة . توافر الجريمة مهما كان المقدار ضئيلا . متى كان لها كيان مادي محسوس أمكن تقديره .</p> <p>(الطعن رقم ١٠١٤ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢) ... ٧٠ ع ٢٨٠</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٤ - رفع الدوى على المتهم بإحرازه مخدرا في ظل المرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ . صدور القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ أثناء المحاكمة . وجوب تطبيقه باعتباره القانون الأصلح . امتظهار الحكم " قصد الاتجار " في حق المتهم . لا يعد تعديلا للتهمة .
		عقوبات القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . تدرجها . حكمة ذلك : التناسب بين العقوبة وبين القصد من الجريمة .
٣١٥	٢٤ ٧٩	(الطن رقم ١٧٤٨ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٩)
		٥ - قانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . إجازته الحكم بوقف تنفيذ العقوبة في بعض الحالات على خلاف أحكام القانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ . اعتباره قانونا أصالح للمتهم . المادة ٥ عقوبات .
٣٤٧	٢٤ ٨٧	(الطن رقم ١٧٧١ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٦)
		٦ - مادة " الماكستون " . تأييدها بالمرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقرار الوزاري ٢٢٥ لسنة ١٩٦٠ اعتبارا من ٣٠/٥/١٩٦٠ . صدور قانون المخدرات الجديد رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في ٥/٦/١٩٦٠ . العمل به اعتبارا من ١٣/٧/١٩٦٠ . خلوه من تلك المادة . ضبط المتهم محرزا لها قبل تاريخ العمل به . لا جريمة .
		إضافة هذه المادة إلى جدول المخدرات بالقانون ٢٠٦ لسنة ١٩٦٠ الصادر في ١١/٧/١٩٦٠ والمعمول به في ١٣/٧/١٩٦٠ . لا يغير مركز المتهم . هلة ذلك : عدم رجعية القوانين الجنائية .
٣٦١	٢٤ ٩١	(الطن رقم ١٦٤١ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٧ - القصد الجنائي في جريمة إحراز المخدر. يجب لتوافره: أن يقوم الدليل على علم الجاني بأن ما يحزره جوهر مخدر .
		بمجرد وجود المخدر في حيازة شخص . لا يكفي لاعتباره عالماً بكنه الجوهر المخدر . القول بغير ذلك : فيه انشاء لقريضة قانونية - لا سند لها من القانون - مبناها اقتراض العلم من واقع الحيازة . (الطن رقم ١١٣٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٠/٢٩/١٩٦٢) ... ١٦٧ ع ٣ ٦٧٧
		٨ - قصد الاتجار في المواد المخدرة . هو واقعة مادية تستقل بحكمة الموضوع بحرية تقديرها ، ولا يقبل الطعن فيها بالنقض : مادام استخلاص الحكم لهذا القصد مائفاً . (الطن رقم ١٩٩٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٠/١٢/١٩٦٢) ... ٢٠٠ ع ٣ ٨٣٠
		٩ - معاقبة المتهم من جريمة إحراز مخدر بقصد الاتجار عملاً بنص المادة ١/٣٤ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . : إفعال استظهار قصد الاتجار . قصور في الحكم . (الطن رقم ٢٠٦٤ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٢/٢٤/١٩٦٢) ... ٢١٠ ع ٣ ٨٦٩
<hr/>		
موظفون عموميون		
<hr/>		
راجع : مرافق عامة . مؤسسات عامة .		
(القاعدتين ١٦١ و ١٦٥ بالصفحتين ٦٥١ و ٦٦٤)		

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ن)
		نصب . نقض . نيابة عامة
		<u>نصب</u>
		الطرق الاحتمالية . عنصر أساسى فى تكوين الركن المسمى بجرمة النصب . استعمال الجاني لها . ذلك يعد من الأعمال التنفيذية .
		قيام الزوجة بدور فيها . لتأييد مزاعم زوجها . مما أدى بالمجنى عليه إلى دفع مبلغ من النقود له . اعتبار الزوجة فاعلة أصلية فى جريمة النصب مهيح فى القانون .
٤٤٣	١١٢ ع ٢	(الطن رقم ٢٢٥٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٧)
		<u>نقض</u>
		إجراءات الطعن :
		١ - ميعاده . وجوب التقرير بالطعن فى ميعاد المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . تجاوز هذا الميعاد دون عذر مقبول . أثره : عدم قبول الطعن شكلا . الاعتذار بالمرض . سلطة محكمة النقض فى تقديره . مثال .
١٥٠	٤٠ ع ١	(الطن رقم ٩٩٧ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/١٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ — التقرير بالطعن بالنقض : هو مناط اتصال المحكمة . تقديم أسبابه في الميعاد : هو شرط لقبوله . هما وحدة إجرائية . لا يغني فيها أحدهما عن الآخر . وجوب استيفاء الطعن " بذاته " شروطه الشكلية . المعمول عليه في ذلك . بيانات قلم الكتاب ذاتها . الاستدلال على استيفاء هذه الشروط — استنتاجا — من وقائع خارجة . لا يجوز . مثال . إبداع أسباب الطعن غير موقع عليها من المختص ، وقبل الإنهاء إلى رأى في التقرير بالطعن . أثره : خلو الطعن من الأسباب . عدم قبوله شكلا . (الطعن رقم ٨٨٢ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠) ٤٦ ع ١٦٩
		٣ — وجوب التوقيع على أسباب الطعن المرفوع من غير النيابة من محام مقبول أمام محكمة النقض . المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . قبول المحامي للرافعة . أثره ومداه : تخويل المحامي اتخاذ كافة الاجراءات القضائية حتى تنتهى المرافعة . مثال : محامى بنك مصر . توقيعه على أسباب الطعن بالنقض . جوازه . قبول الطعن شكلا . (الطعن رقم ٨٧٤ لسنة ٣١ ق — جلسة ١٩٦٢/٢/١٩) ٦٢ ع ٢٤٣
		٤ — أمر الغرفة بالألا وجه . طعن النيابة فيه بالنقض . من له حق الطعن : النائب العام والمحامى العام أو وكيل خاص عنه . الأصل أن يصدر الطعن بأسبابه منهما .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>ما يجوز التوكيل فيه من هذه الاجراءات وما لا يجوز : التقرير بالظعن وإيداع ورقة الأسباب . جواز التوكيل فيها . علة ذلك : هي أعمال مادية .</p> <p>وضع الأسباب ذاتها . لا يجوز فيه التوكيل . علة ذلك : توفير الضمانات إذ الأسباب هي جوهر الظعن . وجوب توقيع النائب العام أو الحامي العام على أسباب الظعن . توقيعها من رئيس النيابة وحده . أثره : عدم قبول الظعن لرفعه من غير ذي صفة .</p> <p>(الظعن رقم ١٧٠٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٣/٢٦) ٢٦٠ ١ ع ٦٦</p> <p>هـ - ميعاد الظعن بالنقض في الحكم الصادر في المعارضة . من تاريخ صدوره . علة ذلك : افتراض علم المحكوم عليه بيوم صدور الحكم .</p> <p>إستثناء من ذلك : قيام مذكر لدى المحكوم عليه في ذلك اليوم . خلو الأوراق مما يدل على علمه بالحكم . أثره : تراخي بداية الميعاد إلى حين العلم رسميا بصدور الحكم . مثال .</p> <p>(الظعن رقم ١٠٣٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٠) ٣٣٩ ٢ ع ٨٢</p> <p>٦ - تقرير الأسباب : وجوب اشتماله على الأسباب التي بنى عليها الظعن . المادة ٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .</p> <p>إقتصار تقرير الأسباب المقدم على مجرد استعراض المراحل التي مرت بها الدعوى ، دون أي بيان للطاعن الموجهة للحكم . هو ظعن خلو من الأسباب . لا يقبل شكلا .</p> <p>(الظعن رقم ١٨٠٤ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٣) ٤١٣ ٢ ع ١٠٣</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٤٦٤	١١٦ ع ٢	٧ - صدور حكم المعارضة . في غية المتهم . بناء على إعلان باطل . ميعاد الطعن في الحكم بالنقض . لا يبدأ إلا من يوم العلم رسمياً بصدور الحكم . (الطعن رقم ١٠٠٦ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢١)
٤٨٧	١٢٤ ع ٢	٨ - الطعن بالنقض . حق شخصي للطاعن . التوكيل فيه . يجب أن يكون توكيلاً خاصاً . أو توكيلاً عاماً يتضمن نصاً بإجازة الطعن بهذا الطريق الاستثنائي . عدم إيداع التوكيل الذي قرر بالطعن بمقتضاه . أثره : عدم قبول الطعن شكلاً . علة ذلك . (الطعن رقم ١١٠١ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢١)
٥٣٠	١٣٢ ع ٢	٩ - أسباب الطعن بالنقض . المقدم من النيابة العامة . وجوب التوقيع عليها من رئيس نيابة على الأقل . التوقيع عليها من وكيل أول النيابة . مؤدى ذلك : عدم قبول الطعن شكلاً . (الطعن رقم ٣٤٣٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/١١)
٧٥٣	١٨٥ ع ٢	١٠ - الطعن بالنقض من المتهم ومن المدعى بالحقوق المدنية . توقيع محام واحد على تقريرى الأسباب . تلك مخالفة مهنية من المحامى لا تجرد هذا العمل الإجرائى من آثاره القانونية ، ولا تنال من صحة تقرير الأسباب . (الطعن رقم ١١٢٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٢٠)
		١١ - الطعن بالنقض في المواد الجنائية . حق شخصي للحكوم عليه . يباشره بنفسه أو بوكيل عنه بإذنه .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		الطعن بتوكيل . خلوه من النص على تحويل الموكل استعمال هذا الحق . أثره : عدم قبول الطعن شكلا للتقرير به من غير ذى صفة . الإجازة اللاحقة . لا أثر لها . علة ذلك : المادة ٧ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ قاصرة على الطعن بالنقض في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية دون إجراءات الطعن في المواد الجنائية المنصوص عليها في المادة ٣٤ من القانون . (الطعن رقم ١٩٠٧ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٢٠)
٧٦٤	٣٤١٨٦	١٢ - ميعاد الطعن بالنقض في الأحكام الجنائية الحضورية أربعون يوما من تاريخ صدورها . المادة ٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . قيام عذر مقبول يحول دون الطعن بالنقض خلال هذا الأجل . أثره : امتداد ميعاد التقرير بالطعن ووجوب القيام به إثر زوال المانع . تقديم الأسباب يمتد أيضا عشرة أيام أخرى من تاريخ التقرير . علة ذلك . (الطعن رقم ٢٥١٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٣١)
٨٨٣	٣٤٢١٤	الصفة في الطعن : راجع : إجراءات الطعن . (القاعدة رقم ٦٦ صفحة ٢٦٠) المصلحة في الطعن : ١ - طعن المدعى بالحق المدني . اقتصار حقه في الطعن على ما يتعلق بحقوقه المدنية وحدها . لا شأن له بالحكم في الدعوى الجنائية . (الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/١/١)
٤١٤	١	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - الحكم ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية للشك في أدلة الاتهام . مجادلة المدعى بالحقوق المدنية في أن المحكمة لم ترد الواقعة إلى وصف قانوني بعينه . لا جدوى منه .
		تشكك القاضي في صحة إسناد التهمة إلى المتهم . كفايته للحكم ببراءته ورفض الدعوى المدنية قبله .
٢٧٥	٢٤ ٩٥ ...	(الطعن رقم ١٧٨٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٧/٤/١٩٦٢) ...
		٣ - تجاوز حق الدفاع الشرعي . نفي توافر هذا العذر القانوني في جنائية العاهة ومعاينة المتهم بالحبس . الطعن بالنقض .
		لا مصلحة فيه : ما دامت العقوبة تدخل في نطاق المادة ٢٥١ عقوبات .
٧٠٠	٢٤ ١٧١ ...	(الطعن رقم ١١٥٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ٥/١١/١٩٦٢) ...
		حالات الطعن بالنقض :
		١ - دعوى مدنية . طعن المدعى المدني بالنقض في خصوص ما قضى به الحكم من رفض دعواه المدنية . جوازه . رغم صيرورة الحكم بالبراءة نهائيا . ثبوت الخطأ في تطبيق القانون .
		نقض الحكم والإحالة بالنسبة للدعوى المدنية . مثال .
٢٦٣	١٤ ٦٧ ..	(الطعن رقم ١٧١٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ٢٦/٣/١٩٦٢) ...
		٢ - الحكم بالإزالة لمجرد أن المتهم أقام بناء على أرض تقسيم قبل تقسيمها . دون توفر شروط تطبيق هذه العقوبة . خطأ في تطبيق القانون ، يوجب نقض الحكم .
٢٥٨	٢٤ ٩٠ ...	(الطعن رقم ١٧٨٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٦/٤/١٩٦٢) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣ - الدفع بأن الشيك موضوع الدعوى لا يتوافر فيه الشروط الشكلية والموضوعية للشيك . إغفال تحقيق هذا الدفاع الجوهرى أو الرد عليه فى الحكم . اكتفاؤه بالقول بأن صورة الشيك ثابتة بمحضر الشرطة . ذلك قصور وإخلال بحق الدفاع ، يستوجب نقض الحكم .
٨٤٠	٣٤٦٤٦	(الطن رقم ٢٣٩٢ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/١)
		٤ - الطعن المرفوع من المسئول عن الحقوق المدنية . نفيه على الحكم المطعون فيه بخالفة القانون حين قضى فى موضوع الدعوى الجنائية التى رفعت بغير الطريق القانونى . ذلك دفع من النظام العام يجعل الطعن مقبولا . هذا العيب ينطوى على مساس بالحقوق المدنية المحكوم بها ، ويستوجب نقض الحكم وإلغاؤه فيما قضى به من تعويض ، والحكم بعدم قبول الدعوى المدنية .
٦٦٤	٣٤٦٥٠	(الطن رقم ٢٤٠٦ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٢)
		٥ - التفات الحكم عن دلالة استعمال السلاح الحكومى المسلم إلى المتهم فى ارتكاب الفعل الضار الذى دين به ، ومدى ما هيأته له الوظيفة واستغلال شئونها فى مقارفة ذلك الفعل . قصور يعيب الحكم ، ويستوجب نقضه فيما قضى به فى الدعوى المدنية .
٧٥٣	٣٤١٨٥	(الطن رقم ١١٢٩ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٢٠)
		٦ - ثبوت بطلان القبض والتفتيش . الحكم بالإدانة استنادا إلى عناصر إثبات أخرى لا يتصور لها وجود لولا وقوع التفتيش الباطل . ذلك حكم معيب ، يستوجب النقض والقضاء بالبراءة . مثال . مواد مخدرة .
٧٨٥	٣٤١٩١	(الطن رقم ١١٧٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٢٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٧ - الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . استنادا الى تخلف المتهم وعدم تقديم محاميه ما يدل على قيام عذر لديه . الطعن بالنقض في هذا الحكم وتقديم شهادة طبية دالة على مرض المتهم يوم جلسة المعارضة . اطمئنان محكمة النقض الى صحة تلك الشهادة المثبتة لقيام العذر المانع من الحضور . أثر ذلك : وجوب نقض الحكم والإحالة .
٧٩٩	٣٤١٩٣	(الطعن رقم ١٩٧٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٣)
		٨ - تبرئة متهم بجريمة التبديد . قول الحكم بأن الواقعة هي منازعة مدنية بحث تدور حول اخلال بتنفيذ عقد بيع وقد ألبست ثوب الجريمة على غير أساس . مؤدى ذلك : اعتبار المحكمة الجنائية ضير مختصة بالفصل في الدعوى المدنية المرفوعة تبعا للدعوى الجنائية . تعرض الحكم للفصل فيها . خطأ في القانون ؛ يستوجب نقض الحكم والقضاء بعدم اختصاص المحكمة الجنائية .
٨٤٢	٣٤٢٠٣	(الطعن رقم ٢٠٠٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/١١)
		ما يجوز الطعن فيه :
		محاماه . ممارسة المحامى لعمله أثناء فترة استبعاده من الجدول . مخالفة مهنية . تخضعه للجزاءات القانونية ، ولا ترتب له أى حق . أثر هذه النتائج . محل البحث فيها : لا يكون الا عند اتصال واقعة الاستبعاد بطلبات التيد أو بقرارات مجلس التأديب في شأنها . الطعن بالنقض في هذه الأحوال . جائز . القانون ٩٦ لسنة ١٩٥٧ .
٥٧٩	٣٤٢٠٣	(الطعن رقم ٢ لسنة ٢٢ ق "نظم محامين" - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٩)
	قابات	

رقم الصفحة	رقم القائمة والعدد	
		ما لا يجوز الطعن فيه :
		١ - محو اسم المحامي من الجدول . طلب إعادة القيد . رفضه . قرار نهائي . الطعن في هذا القرار بالنقض . لا يجوز . (الطعن رقم ٣ لسنة ٣١ ق "تظلم محامين" - جلسة ١٩٦٢/٣/٢٧)
١١٤	١٤ ١	٢ - حكم استثنائي . قضاؤه - قضاء سليما - بعدم قبول الاستئناف شكلا . الطعن فيه بالنقض : توجيه أسباب الطعن إلى الحكم الابتدائي . لا يجوز . مله ذلك . حوزته قوة الأمر المقضي . (الطعن رقم ٩٧٣ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٥)
١١٤	١٤ ٣٠	٣ - حق النائب العام في الطعن في أوامر غرفة الاتهام . قصره على الأوامر الواردة في المادتين ١٩٣ و ١٩٤ إجراءات على سبيل الحصر . أمر الغرفة بإعادة الأوراق إلى النيابة لعدم الاختصاص . ليس من بينها . الطعن فيه بالنقض . غير جائز . (الطعن رقم ٨٧٣ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠)
١٦٢	١٤ ٤٤	٤ - قرار النائب العام برفض طلب إعادة النظر في الحالة الخامسة من المادة ١٤٤١ ج . استئنافه أمام غرفة الاتهام . لا يجوز . الطعن بالنقض في أمر غرفة الاتهام بعدم جواز استئناف هذا القرار . غير جائز . أساس ذلك : متى حظر القانون الاستئناف اتفق باب النقص . (الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠)
١٧٤	١٤ ٤٨	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٥٠٦	٢٤١٢٩	٥ - الطعن بالنقض في حكم حضوري اعتباري لم يعلن بعد . لا يجوز . علة ذلك : أن الحكم المطعون فيه ما زال قابلا للمعارضة . المادة ٣١ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . (الطن رقم ٢١٥٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢٩)
٥٥٠	٢٤١٣٩	٦ - الطعن بالنقض . قاصر على الأحكام الموضوعية النهائية . الطعن في القرارات والأوامر . لا يجوز إلا بنص . مثال . أوامر غرفة الاتهام . صدور أمر من المحكمة بالتصحيح . في الحدود المرسومة في المادة ٣٣٧ إجراءات . الطعن في هذا الأمر . لا يجوز . (الطن رقم ١٧٢٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/١٢)
٥٩٠	٣٤١٤٨	٧ - حكم النقض الصادر في غيبة الطاعن . لا يجوز المعارضة فيه : ولولم يكن الطاعن قد أعلن بالحضور للجلسة التي صدر فيها الحكم . علة ذلك : القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ألغى الطعن بطريق المعارضة في الأحكام التي تصدر من محكمة النقض ، كما خلا من النص على وجوب تكليف الخصوم بالحضور أمامها . التقرير بالطعن بالنقض . يدخل الطعن في حوزة المحكمة واتصالها به . محكمة النقض ليست درجة استئنافية تعيد عمل قاضى الموضوع . هي درجة استئنافية يقتصر عملها على رقابة عدم مخالفة القانون . (الطن السابق)
٥٩٦	٣٤١٤٩	٨ - طرق الطعن في الأحكام . مبينة في القانون بيان حصره . الإشكال في التنفيذ ليس من بينها . الإشكال في تنفيذ حكم صادر من محكمة النقض . إقامته على أسباب تتصل بالإجراءات التي تمت أمام المحكمة . ذلك طريق لا يصلح أساسا للاعتراض بها . (الطن رقم ١٠٠٥ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢)

(تابع) قانون الاجراءات الجنائية

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
٢٤١٠١	٤٥٦ - مدى حجية الحكم الجنائي عند نظر المدعى المدنية .	١٤١٤ ٢٤٦١	٤١٩ - نظر الاستئناف "سلطة المحكمة الاستئنافية في تصحيح البطلان الذي وقعت فيه محكمة أول درجة" .
٢٤٨٦	٥٢٥ - إشكال . " ماهيته "	١٤٤٨	٤٥٤، ٤٥٥ - قوة الشيء المحكوم فيه .

قانون العقوبات

رقم المادة والعدد	المادة والموضوع	رقم المادة والعدد	المادة والموضوع
٣٤١٣٧	”تقدير قيام الارتباط“	٢٤ ٧٥	٥ - القانون الأصلح .
١٤ ٢٢	٣٩ - القائل الأصلي .	٣٤١١٥	١٠ ١٢ - ترتيب
٢٤١١١، ٨١		١٤ ٣٥	العقوبات الأصلية .
٦١٤٣، ١١٩			١٣ وما بعدها - عقوبات
٣٤١٤٨			”عقوبات أصلية .
	٤٠ - اشتراك -	٦١٥٦، ١١٥	عقوبات تكميلية “ .
٨١، ٧١، ٦٦	شريك .	٣٤١٧٢	
٢٤١١١		٢٤٦٦	١٧ - ظروف الرأفة .
٣٤١٨٨			١٩ - عقوبة الحبس .
	٤٤ مكرر - إخفاء أشياء		”الحبس البسيط ،
	مسروقة .	٣٤١٣٦	الحبس مع الشغل “
٣٤١٢٢	”أركانها . ركن العلم“	٣٤١٦٨	٣٠ - المصادرة .
	”استقلالها بأركانها		٣٢ - ارتباط .
	وطبيعتها عن جريمة		”آثاره “ .
١٤ ١٠	السرقه “	٣٣٦٢٤، ١٣	
	إخفاء أشياء متحصلة	١٤ ٣٦، ٣٥	
	من جنسية أجنبية -	٢٤١١٠	
	”أركانها “	٦١٢٥، ١١٧	”مناط الارتباط “
		٦١٤٩، ١٣٧	
٢٤ ٧٨	قصد الإخفاء	٦١٥٥، ١٥٣	
٢٤٧٩، ٦٦	أن يقع على منقول	١٥٤	
		٣٤١٧٢	

(تابع) قانون العقوبات

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
	صور الرشوة .		٤٥ - الشروع في الجريمة
	” الإخلال بواجبات	٣٧ ع ١	” شروط تحققه ”
	الوظيفة والامتناع عن	١١٩ ع ٣	
	عمل من أعمالها ”		٤٩ وما يليها - العود .
	” مدلول عبارة الإخلال	٢٧ ع ١	” نهائية الحكم السابق ”
٦٧ ع ٢	بواجبات الوظيفة ” .		٥٥ - عقوبات .
	١١١ ، ١١٢ - إختلاس		” العقوبات الجائر
	أموال أميرية -	١٥٦ ع ٣	وقف تنفيذها ” .
	” مجال تطبيق المادة		٦٠ - أسباب الإباحة
	١١٢ عقوبات ”	١ ع ١	” هيئة عامة ”
	” المكلفون بالخدمة		٦٢ - موانع العقاب .
٦٦ ع ٢	العامة ” .		” جنون . طامة عقلية ”
	١١٣ ، ١١٨ قبل تعديلها		” سلطة محكمة الموضوع
	بالقانون ٦٩ لسنة ١٩٥٣ -		في تقدير حالة المتهم
	الإستيلاء على أموال	٥٢ ع ١	العقلية ”
١٤٦ ع ٣	الدولة بغير حق .	١٢٣ ع ٣	
	١٣٣ ، ١٣٦ ، ١٣٧		١٠٣ ، ١٠٤ ، ١١١ -
	و ١٣٧ مكرر - شروط		رشوة - ” ما يكفي
	توافر مقومات العقاب		لإختصاص الموظف
	المشدد المنصوص عليه		الذي من أجله طلب
٣٩ ع ١	في المادة ١٣٧ مكرر	٢٠ ع ١	الرشوة ”

(تابع) قانون العقوبات

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
٢٤ ٦٢	المضاهاة .	١٥٢، ١٥١ - جريمة	سرقة السفندات
٢٤ ٩٨	”طبيعة جريمتي التزوير والإستعمال“ .	٣٤١٣٥	والأوراق الرسمية المودعة .
٢٤١٠٤	”الإشتراك في التزوير - قياسه“ .		”أركانها“
١٢٣، ١١٩	٢٣٠ - قتل عمد مع سبق الإصرار	٢٠٦ - تقليد .	العلامات المعاقب على تقليدها .
٣٤١٤٨			متى تتحقق الجريمة ؟
٤٧، ١٦، ١١	٢٣١ - سبق الإصرار	١٤ ٢٣	إثبات التقليد .
١٤٥٠ و		٣٤١٤٣	تقليد الأوراق المالية ”إستعمالها“
٢٤ ٨٨			٢١١، ٢١٢، ٢١٣ -
١٤٨، ١٢٣			تزوير -
٣٤١٦٣	٢٣٢ - التزويد	٣٤١٨٦	”القصد الجنائي“ .
١٤٥٠، ١١	٢٣٣ - قتل عمد بالسم		تزوير المحررات الرسمية :
٢٤ ٩٦	١/٢٣٤ - قتل عمد ”نية القتل“	٢٤ ٦٣	”وثيقة الزواج“
	”توافر نية القتل في حق الفاسل مؤداه“	٣٤١٨٦	”كشف العائلة“
٢٤ ٨١	توافرها في حق الشريك“	٢٤ ٨٩	الطعن بالتزوير .

(تابع) قانون العقوبات

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
٢٤٩ ع ٩٩	”مسئولية الطبيب“ .	١٤٨٠ ع ١١	١/٢٣٦ - ضرب أفضى إلى الموت
١٤٥ ع ٥	٢٤٥ - ٢٤٧ - دفاع شرعى - ”تقدير ظروفه ومقتضياته“ .	٢٣٨ - قتل خطأ	
١٠٧٠ ع ٩٧		”خطأ - ضرر - رابطة سببية“	
١٠٧٠ ع ١٠٥		١٠٢٠٩٥٠٧٢ ع ١١٢	
٢٤٣ ع ٣		١٤٩٠١٨١ ع ٣	
	٢٦٨ - هتك عرض .	٧٣ ع ٢	”مسئولية صاحب البناء والمقاول“ .
	”الركن المادى فى الجريمة“		١/٢٤٠ - عاهة مستديمة ”القصد الجنائى“ .
	”القصد الجنائى“		”الخطأ فى شخص المجنى عليه“ .
١٣٠٢ ع ١	”ركن القوة أو التهديد“	١٠٨ ع ٢	”مدى العاهة“
١١٧ ع ٣		١٧٠ ع ٣	
	٢٧٨ - فعل فاضح علنى ”ركن العلانية“		٢٤٤ - إصابة خطأ
١٣٠٢ ع ١			”خطأ - ضرر - رابطة سببية“ .
	٣٠٢ - قذف .	١١٠٠٢ ع ١١٠	
١٢٤ ع ٣	”القصد الجنائى“	١٤٠٠٢ ع ٣	

(تابع) قانون العقوبات

رقم القامدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القامدة والعدد	المادة والموضوع
٣٤١٧٢	” تميزها عن جريمة الترويب الجموكنى “ .	١٤١٥٤٣	٣٠٥ - بلاغ كاذب ” القصد الجنائى “
٣٤١٤٦	” مجال تطبيقها والمادة ١١٣ عقوبات “	١٨٩ ١٣٦ ٣٤	
	٣٢٥ - جريمة اغتصاب سند بالقوة أو التهديد والشروع فيها .	٣٤١١٦	٣٠٨ - سب . ” ركن العلانية “
٣٤١١٧	” ركن الإكراه “		٣١٦ - سرقة مع حمل سلاح .
٢٤١٠١	٢/٣٢٧ - تهديد . أركانه : ” القصد الجنائى “ .		” مجرد حمل السلاح ولو كان غير صالح للاستعمال يوفر الحكمة من تغليظ العقاب “ .
٣٤١١٣	٣٣٦ - نصب . ” أركانها “	١٤ ٣٧	٣١٧، ٣١٨ - سرقة . أركانها :
	٣٣٧ - شيك بدون رصيد ” طبيعته “ .	٢٤ ٨٤	” نية السرقة “
١ “هيئة عامة”	” القصد الجنائى “		” استغلالها بأركانها وطبيعتها عن جريمة إخفاء الأشياء المسروقة “ .
٢٢٤٩ ١٠			
٢٤٦٤ ١٤			
٣٤١٧١ ١٣٨		١٤ ١٠	

(تابع) قانون العقوبات

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
١٤٢٨٠٢	٣٤٢، ٣٤١ - اختلاس أشياء محجوزة .	٢٤ ٨٧	٣٣٩/٣٤١ - إقراض بربا فاحش - "طبيعته" "المجنى عليه في جريمة الإقراض" .
٣٤١١٤	٣٥٢ - المعدلة بالقانون ١٧ لسنة ١٩٥٥ - قمار "جريمة فتح محل للألعاب القمار" "شروط العقاب عليها"	١٤ ٤٣ ٣٤١٤٤	٣٤١ - خيانة الأمانة "أركانها"
١٤ ٣٦	٣٦٠ - حريق بإهمال "مناطق العقاب"	٣٤١٢١	"بحث علاقة المتهم بالمجنى عليه"

قانون المرافعات المدنية والتجارية

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
١٤٤٠	٥١٧ - توقيع المحرز على متقولات سبق حجزها - "مسئولية الحارس"	١٤٥٣	١٠، ١٢، ٢٤ - إجراءات الاعلان وجزاء إغفالها
١٤٢٨	٥١٩ - بطلان المحرز إذا لم يتم البيع خلال ستة أشهر من تاريخ توقيعه. طبيعة هذا البطلان ؟	٣٤١٩٠	٢٥٣ - إلزام الخصم بتقديم ورقة تحت يده.
		١٤٤٦	٢/٣٤٦ - وضع الأحكام والتوقيع عليها .

القانون المدني

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
٣٤١٧١	٢١٥ - قوة قاهرة .	١٤٣٠ ٣٤١٥٧	١٧٣ - مسئولية متولى الرقابة . "دعوى مدنية" "مجال تطبيقها"
١٤٤٣	٣٥٢ - تجديد الالتزام . "استبدال الدين"	١٥٧ ٣٤١٧٥	١٧٤ - مسئولية المتبوع من أعمال تابعه . "مجال تطبيقها"

قانون التجارة

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
			١٤٨ - أحوال المعارضة في دفع قبحة الكيالة . "هيئة عامة" ١٤

الدستور المؤقت

(الصادر في ١٩٥٨/٣/٥)

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
			٦٣ - صدور الأحكام وتنفيذها باسم الأمة ١٤٢٥

قوانين ومراسيم مختلفة

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
١٦٩٠١٦٢			القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩
١٧٩٠١٧٢			في شأن حالات
١٨٥٠١٨٠			وإجراءات الطعن أمام
٣ع			محكمة النقض
٣١٠٢٥٠٤	"وقوع بطلان في الحكم"		المادة ٣٠ - حالات
١٤٤٦٠٣٢			الطعن بالنقض: "مخالفة
	"وقوع بطلان في		القانون والخطأ في تطبيقه
١٤٨	الإجراءات أثر في الحكم"	٢٧٠٢٦٠١٤	أو تأويله"
٢٤١٠٢		٤٥٠٣٠٠٢٩	
	المادة ٣١ - ما لا يجوز	١٤٥١	
	الطعن فيه بالنقض من	٧٤٠٧٠٠٥٤	
	الأحكام :	٩٥٠٩٣٠٧٥	
١٤٦	"أمثلة"	٦١٠١٠٩٩	
٧١٠٥٩		١١٠٠١٠٣	
٢٤٨٦		٢ع	
٣٤١٤٩		٦١١٤٠١١٣	
		٦١٣٦٠١٣٢	
	المادة ٣٣ - الطعن	٦١٤١٠١٣٧	
	بالنقض في الأحكام	٦١٤٦٠١٤٤	
	الغاية الصادرة من	٦١٤٨٠١٤٧	
٣١٦٦	محكمة الجنايات :	٦١٥٦٠١٥٠	

(تابع) قوانين ومراسيم مختلفة

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
٢٤١١٠٠٧٥ ٠١٣٢٠١٢٤ ٠١٥٦٠١٣٦ ٠١٦٥٠١٦٢ ٣ع	٢/٣٥ - سلطة محكمة النقض في تقض الحكم من تلقاء نفسها لمصلحة المتهم :	٣ع ١٣٠	المادة ٣٤ - إجراءات الطعن بالنقض : "التقرير به . أسبابه . ميعاد الطعن" . ما لا يقبل من الأسباب في النقض :
٣ع	٤٥ ، ٣٩ - الطعن للمرة الثانية : "سلطة محكمة النقض"	١١ع ٢٢ ٨٥٦٠٠٥٥ ٠٩٤٠٩٠ ٠١٠٥٠١٠٤ ١١٠٠١٠٦ ٢ع ٠١٣١٠١١٩ ٠١٤٨٠١٤٠ ٣ع ١٥١	١١ع ٢٢ ٨٥٦٠٠٥٥ ٠٩٤٠٩٠ ٠١٠٥٠١٠٤ ١١٠٠١٠٦ ٢ع ٠١٣١٠١١٩ ٠١٤٨٠١٤٠ ٣ع ١٥١
١٤٠٠١٢٤ ٣ع	٤٤ ، ٤٣ - نقض الحكم : "أثره . سلطة محكمة الإحالة"	٣ع ١٥١	المادتان ٣٤ ، ٤٦ - سلطة محكمة النقض : تجاوز الميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٤ عند مرض النيابة القضائية المحكوم فيها بالإعدام مشفوعة بمذكرة برأيها . أثره ؟
٣ع ١٨٢	١٦ ، ١٨ من القانون ٥٦ لسنة ١٩٥٩ - في شأن السلطة القضائية - "شروط تطبيق المادتين ١٦ "أثر تقديم طلب تعيين المحكمة المختصة"	٣ع ١٢٣	٣ع ١٢٣

(تابع) قوانين ومراسيم مختلفة

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
٤ نقابات ع ٣	٢٦ - الهيئات التي يقبل محاموها الموافقة منها أمام المحاكم :	١ نقابات ع ١	القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن المحاماة : ٢ / ٤ - مروط القيد بجدول المحامين
٢ نقابات ع ٢	المرسوم بقانون ١٨١ لسنة ١٩٥٢ - "الفصل بغير الطريق التأديبي لا يحول دون القيد بجدول المحامين"	٢ ع ٢ ٣ ع ٣	٢ ، ٥ ، ٨ - إعادة قيد اسم المحامي إلى جدول المحامين المشتغلين
٣ ع ٣	المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ - اشتباه	٣ ع ٤	٨ - نقل اسم المحامي إلى جدول المحامين غير المشتغلين :
١٤ ع ٣٥	المادة ٢ - عقوبة التشرد	٣ ع ٤	(ج) و (ط) ١٠ - لجنة قبول المحامين "إستبعاد اسم المحامي تحت التمرين من الجدول"
١٤ ع ٣٥	المادة ١/٣ - إنذار المتشرد لا يعد عقوبة أصلية ، بل هو من التدابير الوقائية	٣ ع ٦٥	١٩ - تحريم الجمع بين المحاماة وغيرها من الوظائف
٣ ع ١١٨	المادة ٤ - مناط العقاب في تشرد المرأة	٣ ع ٤	

(تابع) قوانين ومراسيم مختلفة

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
	القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ - في شأن الأسلحة والدخائر والبلدولين (٢) و (٣) المرافقين له - "أنواع الأسلحة النارية"	١٤٣٥	المادة ١٠ - عقوبة الوضع تحت مراقبة البوليس طبقا لأحكامه مماثلة لعقوبة الحبس
١٤١٧			٤ من القانون ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ الملغى بالقانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ في شأن أحكام التهريب الجمركي - "تحرريك الدعوى الجنائية في جرائم التهريب الجمركي"
٢٤٦٩	"تحقق الطراز لا يلزم عنه أن تدوم للسلح خاصيته"	١٤٨	"تصالح مصالحة الجمارك فيما"
	"الظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٣/٧"	٣٤١٦٩	"تميز جريمة التهريب الجمركي من جريمة السرقة"
٢٤٩١		٣٤١٧٢	٣، ٢ من القانون ١٠ لسنة ١٩١٤ - بشأن التجاهر
	٣٧، ١٠، ٣، ٢، ١ من القانون مالف الذكر - جريمة احراز السلاح بدون ترخيص : "أركانها"	١٤١٦ ٢٤٩٧	"شروط قيام التجاهر"

(تابع) قوانين ومراسيم مختلفة

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
٢٦ ١٤٤٢	القانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ "شرط الحكم بالإزالة في تهمة إقامة بناء على أرض معدة للتقسيم ولم تقسم	١٢٦ ١٧٤ ٣٤	"قيامها بمجرد انتهاء الترخيص وعدم تجديده في الموعد المقرر"
		١٧٤ ٣٤	"الترخيص بإحراز السلاح الناري. طبيعته"
	القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ الملغى بالقانون ٤٥ لسنة ١٩٦٢ - في شأن تنظيم المباني - المادتان ٣٠٦ - إقامة بناء مطابق للاوصاف قبل الحصول على ترخيص. وإقامة بناء على خلاف أحكام القانون. عقوبة كل منها	١٢٥ ٣٤	"جريمة إحراز السلاح الناري وذخيرته من بين الجرائم التي يجوز فيها الإحالة المباشرة من النيابة إلى محكمة الجنايات"
١٤٤٢ ٣٤١٥٠		١٩ ١٤	٤١ من القانون ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ - "تفتيش زائر السجن"
	المادة ٧ - ما يلزم به المرخص له بالبناء قبل الشروع في العمل. أثر مخالفة هذا الاجراء	٢٤ ١٤	القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٧/٦/١٩٦٢ - بالغاء نظام فرقة الإتهام وإسناد قضاء الإحالة إلى مستشار الإحالة.

(تابع) قوازين ومراسيم مختلفة

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
٣٥٦ ع ٣	”الالزام بدفع رسوم البلدية ورسوم الترخيص وتصحيح الأعمال المخالفة لا يجوز وقف تنفيذها“	٢٥٧ ع ٢	”المادتان ١٦ ، ٣٠ من القانون الجديد والمادتان ١٣ ، ١٦ من القانون الملغى“
١٥٦ ع ٣	٧٦ من القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ - في شأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات - ”سلطة مديري الشركات في تمثيلها في الدعاوى“	١٥٥ ع ٣	عقوبة سداد الرسوم المستحقة على الترخيص ”طبيعتها“
٤٣ ع ١	القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ في شأن تأمين بعض الشركات والمنشآت - ”شخصية المشروع المؤتم بعد التأمين“	١١٢ ع ٣	٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ - قرار الهدم - ”شروطه“
١٠٩ ع ٢	القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ في شأن تأمين بعض الشركات والمنشآت - ”شخصية المشروع المؤتم بعد التأمين“	٢٥٧ ع ٢	٧ ، ٥ من القانون ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ - في شأن تنظيم أعمال البناء والهدم الملغى بالقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ في شأن تنظيم هدم المباني -

(تابع) قوانين ومراسيم مختلفة

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
١٤٣٥	٧ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٣٣ - "عقوبة العود للتسول"		٣٦٥٠٦ من القانون ١٢٣ لسنة ١٩٦١ - في شأن إسقاط الإلتزام الممنوح لشركة ترام القاهرة - "عقود الترام المرافق العامة"
	٣٣ من القانون ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ - بنظام القضاء - المعدل بالقانون ٦٣٥ لسنة ١٩٥٥ - "صفة التحقيق الذي يئندب معاون النيابة لإجرائه"	١٤١ ع ٣	"أثر إسقاط الإلتزام"
١٤٤٥	٧ من القانون ٢٢١ لسنة ١٩٥١ في شأن فرض ضريبة على المسارح وغيرها من محال الفرجة والملاهي - "مواعيد أداء الضريبة"	١٧١ ع ٣	القرار بقانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦١ بوضع بعض شركات الأدوية والكيمياويات والمستلزمات الطبية تحت التحفظ
١٤٥١		٢٩ ع ١	٩٠١ من القانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ - جريمة عدم تقديم الشهادة الجموعية التيممية في الميعاد القانوني "طبيعتها"

(تاج) قوانين ومراسيم مختلفة

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
٣٦٢ ع ٣	المحكوم بها بقدر عدد العمال . ونوع : لا تعدد فيه	١٤/٢ من القانون المذكور. الزيادة في الضريبة التي يلزم المخالف بأدائها - طبيعتها : مقوبة تنطوي على عنصر التعويض	١٤ ع ٥١
٢٥٨ ع ٢	٤ من القانون ٢٩٦ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقانون ٢٣٠ لسنة ١٩٥٤ "شراء أقطان عن غير طريق لجنة القطن المصرية" "تعدد الغرامات بقدر عدد قناطير القطن	المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن مقد العمل الفردي الأعمال العرضية ، مدى مسئولية المقاول الأصلي عن تنظيمات العمال الذين يستخدمهم المقاول من الباطن	٤١ ع ١
١٠٣ ع ٢	٢٤١ من القانون ٤١٧ لسنة ١٩٥٥ - رسوم حليج الأقطان : "المكلفون بسدادها من أصحاب المحالج"	٦٨ ، ٢٢١ / فقرة أخيرة من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ باصدار قانون العمل - الالتزامات المفروضة على صاحب العمل نوعان : نوع : تتعدد فيه الغرامات	
٧٠ ع ٢	القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ - بشأن الدعارة - "نطاق تطبيق المادتان ١/٦٤١"		

(تابع) قوانين ومراسيم مختلفة

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
٢٤٨٠	غش : "أركانه . استلزامه إنصراف النية إلى الغش".	٢٤٧٠	"الأماكن المفروشة في حكم المادة ٣/٩"
٢٤٨٠	٣٤٢ من القانون سالف الذكر - "بيع المواد المغشوشة أو الفاسدة أو عرضها للبيع"	٢٤٩٤ ٣٤١٥٨	جريمة الدعاوة "طبيعتها . ركن العادة"
٢٤١٧٩	"القريبة القانونية التي أنشأها المشرع بالتعديل المدخل بالقانون ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ على المادة ٢ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ ."	٢٤٨٠	٢٧ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ - بيانات تجارية : "وجوب مطابقة البيان التجاري للثيقة من جميع الوجوه". جريمة عدم مطابقة البيان التجاري : "أركانها - عدم استلزامها قصدا جنائيا خاصا"
٢٤١٨٧			
٢٤١٥٩	"غش المياه الغازية" ٢ و ٧ من مرسوم المياه الغازية الصادر في ١٢/١٢/١٩٥٣ -		القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانون ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥

(تابع) قوانين ومراسيم مختلفة

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
٣٤١٣٢	١ الى ٥ - "تفسير لقب المهندس"	٣٤١٥٩	"المياه المستعملة في تحضير المياه الغازية"
٣٤١٣٢	"الحد الأدنى للعقوبة المقررة بالمادة ٦".	٣٤٩٢	٧ من القانون ١٨١ لسنة ١٩٥٥ - "بطاقات شخصية".
٣٤١٣٢	٣/٥ من القانون ٨٩ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء تقابة للمهن الهندسية - "تفسير لقب المهندس"	٣٤١١٠	القانون ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن الأحوال المدنية "جريمة عدم تقديم بطاقة الحالة المدنية : عدم قيامها لمجرد عدم حملها"
٣٤١٤٧	٥ ، ١٣ ، ١٤ من القانون ٥٣ لسنة ١٩٤٩ المعدل بالقانون ٤٧٨ لسنة ١٩٥٥ الخاص بالطرق العامة - الأعمال المخالفة التي تقع على جانبي الطرق العامة - "عدم أخذها في مقام التجريم حكم الأعمال المخالفة التي تقع على الطرق العامة ذاتها".	٣٤١١٠	١٤ من القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٥٦ - "جريمة عدم تثبيت اللوحة المغذنية برفبة الكاب".
			القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن أوامر التكليف للمهندسين المصريين نحريجي الجامعات المصرية - المواد من

(تابع) قوانين ومراسيم مختلفة

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
	٦٤١ من القانون ٨٦ لسنة ١٩٥٤ — صندوق التوفير : ”هيئة مستقلة لها شخصية معنوية“.	١٦٧ ع ٣ ١٨٥ ع ٣	القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ — المادة ١٩ منه — ”المراد بالعب القمار“.
١٧٥ ع ٣	٣٤٤، ١٩٦، ١٧٦، ١٦٦، ٧ ٣٥ من القانون ٩ لسنة ١٩٥٨ المعدل للقانون ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ الخاص بالخدمة العسكرية والوطنية — ”تحرير كشف العائلة“.	١٨٥ ع ٣	المادة ٣٨ منه — ”مسئولية مستغل المحل ومديره والمشرف على أعمال فيه“.
١٨٦ ع ٣	٣٣، ٣٤ من المرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ — بشأن مكافحة المخدرات	١٦٨ ع ٣	٢٤، ٢٢ من القانون ١٢٦ لسنة ١٩٤٦ — رسوم الدفعة : ”المشغولات الذهبية والفضية غير المدموغة تقرب المشرع نظاما خاصا بشأنها“ ”عدم جواز مصادرتها“.

(تابع) قوانين ومراسيم مختلفة

رقم القاعده والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعده والعدد	المادة والموضوع
٢٤٧٤ع	” ماهية جلب المواد المخدرة “ .		وتنظيم استعمالها والاتجار فيها -
١٣١٤١١٥ ٣٤٥ع	” القصد الجنائي في جريمة الإحراز “ . ” قصد الاتجار “ . ” الاتجار واقعة مادية “ .	٢٤٦٠ع	ركن الحيازة : ” الركن السادس في جريمة إحراز المخدر “

أوامر

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
٤ "نقابات" ع ٣	الأمر رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ "حراسة عامة"	١٨٠ ع ٣	الأمر العالي الصادر في ١٨٩٠/٦/٢٥ المعدل بالأمر العالي الصادر في ١٨٩٢/٥/١٠ - الدعوى الخاصة بزراعة الدخان . "سلب ولاية المحاكم بالحكم فيها"

قرارات

رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القاعدة والعدد	المادة والموضوع
١٢٦ ع ٣	"قيامها بمجرد انتهاء مفعول الترخيص وعدم تجديده في الموعد المقرر"	٢٩ ع ١	١ من القرار الوزاري ٧٥ لسنة ١٩٤٨ - ميعاد تقديم الشهادة الجمركية القيمية .
١٤٧ ع ٣	٩ لسنة ١٩٥٦ الصادر تنفيذا للقانون ٤٧٨ لسنة ١٩٥٥ - بشأن الطرق العامة - تنظيم الأحكام المقررة للأراضي الواقعة على جانبي الطريق .	٧٥ ع ٢	٧ من القرار الوزاري ١٦٩ لسنة ١٩٦٢ بشأن اللائحة التنفيذية للقانون ٤٥ لسنة ١٩٦٢ - في شأن تنظيم المباني .
١٨٥ ع ٢	قرار الداخلية رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٧ - "أنواع العاب القمار"		٨ من قرار الداخلية في ١٩٥٤/٩/١٣ نفاذا للمادة ٢٧ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ - جريمة إحراز السلاح دون ترخيص .

لوائح

رقم القامدة والعدد	المادة والموضوع	رقم القامدة والعدد	المادة والموضوع
		٢٤٩٥	١٢٢ من لائحة السكة الحديد - "الواجبات المفروضة على عمال المنافرة".

موضوعات فهرس الأحكام
الصادرة من الهيئة العامة للواد الجزائية
ومن الدائرة الجزائية وصفحاته

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
(١)		إسقاط الالتزام	٥٩
إثبات	١٠	إشتباه	٥٩
إجراءات المحاكمة	٢٢	إشتراك	٦٠
إحالة	٣٣	إشكال	٦٢
أحوال شخصية	٣٣	إصابة خطأ	٦٣
إختصاص	٣٤	إصابة عمدية	٦٣
إختلاس أشياء مجوزة	٤٠	إعتراف	٦٤
إختلاس أموال أميرية	٤١	إعلان	٦٥
إخفاء أشياء متحصلة من		إغتصاب سند بالتهديد	٦٦
جناية	٤٣	إقتران	٦٦
إخفاء أشياء مسروقة	٤٤	إقراض بر با فاحش	٦٦
إرتباط	٤٥	أمر بالآ وجه	٦٧
إزالة	٤٩	أمر حفظ	٦٧
أسباب الإباحة وموانع		أهلية التقاضى	٦٨
العقاب	٤٩٢٣	أوراق	١٣
إستئناف	٥٢	(ب)	
استبدال الدين	٥٨	باعث	٦٩
إستيقاف	٥٨	بطاقات شخصية	٦٩
إستيلاء على مال الدولة		بطلان	٦٩
بغير حق	٥٩	بلاغ كاذب	٧١

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
بناء	٧٣	(ج)	
بيانات تجاوية	٧٧	جريمة	١٠٦
		جمارك	١١٢
		جنون	١١٢
		(ح)	
تأميم	٧٨	حالة مدنية	١١٢
تبديد	٧٨	حجز	١١٣
تجهيز	٨٠	حريق باهمال	١١٤
تحقيق	٨١	حكم	١١٤
توصد	٨٣	(خ)	
تزوير	٨٤	خبرة	١٩
تسول	٨٧	خدمة عسكرية	١٥٧
تشرذم	٨٧	خطأ	١٥٨
تعد	٨٨	خيانة أمانة	١٥٩
تعويض	٨٩	(د)	
تفتيش	٨٩	دخان	١٦٠
تقادم	٩٧	دمارة	١٦٠
تقسيم	٩٧	دهوى جنائية	١٦٢
تقليد	٩٨	دهوى مباشرة	١٦٥
تلبس	٩٩	دهوى مدنية	١٦٦
تنازع اختصاص	١٠٢	دفاع	١٧٢
تنظيم	١٠٣	دفاع شرعى	١٨٣
تهديد	١٠٣	دفوع	١٨٤
تهريب جمركى	١٠٤	دمغة	١٨٩
توكيل	١٠٥		

(ج)

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
(ر)		(ض)	
رابطه سببية	١٨٩	ضرائب	٢٠٥
رسوم	١٩٠	ضرب أفضى إلى الموت ...	٢٠٦
رشوة	١٩٠	ضرر	٢٠٧
(س)		(ط)	
صب	١٩١	طرق عامة	٢٠٧
سبق إصرار	١٩٢	طعن	٢٠٨
ميجون	١٩٤	(ظ)	
سرقة	١٩٤	ظروف مشددة	٢٠٨
سرقة الصناديق والأوراق		(ع)	
الرسمية المودعة	١٩٦	عاهة عقلية	٢٠٩
سلاح	١٩٦	عاهة مستديمة	٢٠٩
(ش)		عند التزام المرافق العامة ...	٢١٠
شبه الجنحة المدنية	١٩٩	عقوبة	٢١٠
شخصية اعتبارية	٢٠٠	عمل	٢٢٠
شركات	٢٠٠	عود	٢٢١
شروع	٢٠١	(غ)	
شريك	٢٠١	غرفة الاتهام	٢٢٢
شهود	١٤	غش	٢٢٥
شيك بدون رصيد	٢٠٢	(ف)	
(ص)		(ف)	
صحيفة الحالة الجنائية ...	٢٠٤	فاعل أصلي	٢٢٦
صلح	٢٠٤	فعل فاضح طائى	٢٢٨
صندوق التوفير	٢٠٤		

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
(ق)			
قانون	٢٢٩	محاماة	٢٥١٦٦
قبض	٢٣٣	مهررات رسمية	٢٥٢
قل خطأ	٢٣٥	محكمة استئنافية	٢٥٢
قتل عمد	٢٣٧	محكمة الأحداث	٢٥٤
قذف	٢٣٨	محكمة الجنايات	٢٥٤
قصد جنائي	٢٣٩	محكمة الموضوع	٢٥٦
قطن	٢٤٢	مرافق عامة	٢٦٩
قمار	٢٤٣	مسئولية جنائية	٢٦٩
قوة الشيء المقضي	٢٤٤	مسئولية مدنية	٢٧٣
قوة القاهرة	٢٤٥	مستشار الإحالة	٢٧٥
(ك)			
كلاب	٢٤٥	مضاهاة	٢٧٥
كبيالة	٢٤٦	مضبوطات	٢٧٥
(ل)			
لائحة السكة الحديد	٢٤٦	معارضة	٢٧٦
(م)			
مأمورو الضبط القضائي	٢٤٧	معاون النيابة	٢٧٨
مبان	٢٥٠	معاينة	٢٧٨
محكمة	٢٥٠	مهندسون	٢٧٨
محال عامة	٢٥١	مواد مخدرة	٢٧٩
		موانع العقاب	٢٨١
		موظفون	٢٨٢
		مياه غازية	٢٨٢

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
(ن)		(هـ)	
نصيب	٢٨٣	هتك عرض	٣١٢
نظام عام	٢٨٤	هلم	٣١٥
نقابات	٢٨٥	(و)	
نقض	٢٨٥	وصف التهمة	٣١٥
نيابة عامة	٣١٠	وكالة	٣١٩
		وكيل نيابة الخدراة	٣١٩

(ز)

التصويبات

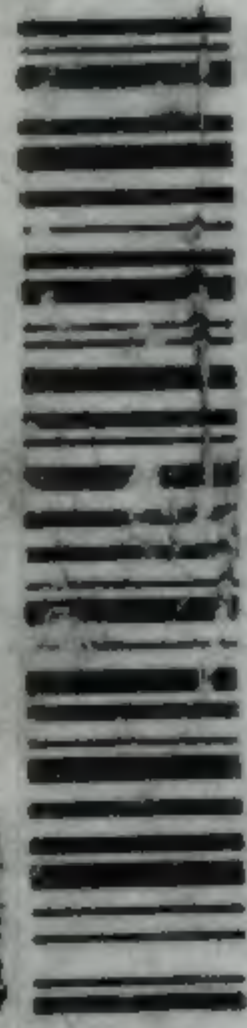
الصفحة رقم	السطر رقم	الخطأ	الصواب
٦٠٦	٧	كل	كلا
٦١١	٤	التنظيم	التنظيم
٦٢٠	١	الصحة	الصحيحة
٧٢٦	٤	العمل	العقل
٧٢٩	٨	القانوني	القانون
٧٣٠	١٤	ما	بما
٨٣١	٩	اراز	إحراز
١٠٢٤	١٩	بدئ	بدء

محكمة النقض

المكتب الفني لتبويب الأحكام
مجموعة الأحكام الصادرة من الدائرة الجزائية
السنة الرابعة عشرة

رقم الإيداع	٢٠٠٧/٧٦٥٦
الترقيم الدولي	I.S.B.N. 977- 17 - 4581 - 6
شركة ناس للطباعة ٢٣ ش رشدي - عابدين - القاهرة ت: ٢٣٩٢٥٣٧٦ - ٢٣٩٥٢٢٣٠ - ٢٣٩٥٢٢٣١ فاكس: ٢٣٩٢٦٢٥٠	
حقوق الطبع محفوظة لمحكمة النقض	

Biblioteca Alexandrina



0658220